



إهداء ٢٠٠٧

الأستاذ/ علي دوس
القاهرة

محمد كامل مصطفى

المجموع المبدئية المصرية

تشمل القانون المدنى الأهلى والقوانين المتعلقة به ، وعلى الأخص قوانين : الشفعة ، والتسجيل ، وتزع الملكية للمنفعة العامة ، والعلامات والبيانات التجارية ، والآثار ، وطرح البحر ، والترع والجسور ، والتنظيم والمباني ، وبيع المحال التجارية ورهنها ، والمجالس الحسية ، والعمل ، الخ . مع ايراد النص الفرنسى ، والمقارنة بين النصوص فى القانونين الأهلى والمختلط ، والاشارة الى المواد المقابلة فى القانون الفرنسى

بعد ادخال التعديلات لغاية نوفمبر سنة ١٩٤٢

ومع ايراد النصوص المعدلة ، والمذكرات الايضاحية ، وملاحظات انتقادية وتفسيرية ، وأحكام الدوائر المجتعة لمحكمة الاستئناف الأهلية والمختلطة ، وأحكام محكمة النقض والابرار لغاية يونيه سنة ١٩٤٢

ذو القعدة ١٣٦١ هـ - نوفمبر ١٩٤٢ م

OTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مطبعة فتح الله الياس نورى وأولاده بمصر

فهرس

القانون المدنى الأهلى

الكتاب الأول

فى الأموال

صفحة	
١٠	الباب الأول — فى أنواع الأموال
٣١	الباب الثانى — فى الملكية
٣٣	الباب الثالث — فى حق الانتفاع
٤٠	الباب الرابع — فى حق الارتفاق
٤٧	الباب الخامس — فى أسباب الملكية والحقوق العينية
٤٨	الفصل الأول — فى العقود
٤٩	الفصل الثانى — فى الهبة
٥٣	الفصل الثالث — فى الموارىث
٥٩	الفصل الرابع — فى التملك بوضع اليد
٦٠	الفصل الخامس — فى اضافة الملحقات للملك
٦٨	الفصل السادس — فى الشفعة فى العقار
٦٩	الفصل السابع — فى التملك بمضى المدة الطويلة
٨٦	الباب السادس — فى زوال الملكية والحقوق العينية

الكتاب الثانى

فى التعهدات والعقود

٩٠	الباب الأول — فى التعهدات على العموم
١٠٨	الباب الثانى — فى التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين
١٢٥	الباب الثالث — فى التعهدات المترتبة على الأفعال
١٤٥	الباب الرابع — فى الالتزامات التى يوجبها القانون
١٤٧	الباب الخامس — فى انقضاء التعهدات
١٤٧	الفصل الأول — فى الوفاء
١٥٣	الفصل الثانى — فى فسخ عقود التعهدات
١٥٦	الفصل الثالث — فى الإبراء من الدين
١٥٧	الفصل الرابع — فى استبدال الدين بغيره

صفحة	
١٦٠	الفصل الخامس — فى المقاصة
١٦٣	الفصل السادس — فى اتحاد الذمة
١٦٤	الفصل السابع — فى مضى المدة
١٧١	الباب السادس — فى اثبات الديون واثبات التخلص منها

الكتاب الثالث

فى العقود المعينة

٢٠٤	الباب الأول — فى البيع
٢٠٤	الفصل الأول — فى أحكام البيع
٢٠٩	الفصل الثانى — فى المتعاقدين
٢١٤	الفصل الثالث — فيما يبيع
٢١٨	الفصل الرابع — فيما يترتب على البيع
٢٢١	الفرع الأول — فى انتقال الملكية
٢٢٤	الفرع الثانى — فى تسليم المبيع وضمان البائع له
٢٢٤	القسم الأول — فى التسليم
٢٣٥	القسم الثانى — فى ضمان المبيع
٢٣٥	المبحث الأول — فى ضمان المبيع حالة دعوى الغير باستحقاقه
٢٤٣	المبحث الثانى — فى ضمان عيوب المبيع الحقيقية
٢٤٧	الفرع الثالث — فى أداء الثمن
٢٥٢	الفصل الخامس — فى الدعوى بطلب تكملة ثمن المبيع بسبب الغبن الفاحش
٢٥٢	الفصل السادس — فى بيع الوفاء
٢٥٧	الفصل السابع — فى الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين
٢٦٣	الباب الثانى — فى المعاوضة
٢٦٥	الباب الثالث — فى الايجارات
٢٦٦	الفصل الأول — فى اجارة الأشياء
٢٨١	الفصل الثانى — فى ايجار الأشخاص وأهل الصنائع
٢٩٠	الباب الرابع — فى الشركات
٢٩٠	الفصل الأول — فى عقد الشركة
٢٩٩	الفصل الثانى — فى قسمة الشركات وغيرها
٣٠٥	الباب الخامس — فى العارية والارادات المرتبة
٣٠٥	الفرع الأول — فى عارية الاستعمال
٣٠٧	الفرع الثانى — فى عارية الاستهلاك وفى الارادات المرتبة

صفحة	
٣١٠	الباب السادس — في الوديعة
٣١٤	الباب السابع — في الكفالة
٣٢٢	الباب الثامن — في التوكيل
٣٣٢	الباب التاسع — في الصلح
٣٣٥	الباب العاشر — في الرهن
٣٤٣	الباب الحادى عشر — في الفاروقة

الكتاب الرابع

في حقوق الدائنين

٣٤٤	الباب الأول — في أنواع الدائنين
٣٤٥	الفصل الأول — في الديون العادية
٣٤٦	الفصل الثانى — في الرهن العقارى
٣٦٢	الفصل الثالث — في اختصاص الدائن بمقاررات مدينه لحصوله على دينه
٣٦٧	الفصل الرابع — في الامتياز
٣٧٣	الفصل الخامس — في حق حبس الشئ
٣٧٤	الباب الثانى — في اثبات الحقوق العينية
٣٧٩	الباب الثالث — في دفاتر التسجيل

ملحقات المجموعة المدنية

٢٧	منشور باشمعاون خديوى الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٨٦٤
٣٥	قانون ٧ صفر سنة ١٢٨٤
٦٢	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله
	الأمر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن البيوت المالية المشتغلة بتسليف
٣٣٥	النقود على رهونات
٣٨٧	قانون الشفعة
٤٠٠	قوانين التسجيل
٤٠٠	القانونان رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣
	القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٢ باضافة فقرة الى المادة ١٤ من القانونين رقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣
٨	القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ بشأن التصديق على الامضآت
٤١٦	قرار ١٢ يوليه ١٩٢٣ بخصوص امساك دفاتر التسجيل وانشاء مأموريات لأقلام
٤١٧	الرهون المختلطة

صفحة

قرار ٢٦ نوفمبر ١٩٢٣ بشأن النصوص التكميلية للقرار الخاص بامساك دفاتر	
القيود والتسجيل	٤٢١
قرار ٢٤ مايو ١٩٢٤ بإضافة بعض أحكام تكميلية لقراري ١٢ يولييه و ٢٦	
نوفمبر ١٩٢٣ الخاصين بطريقة تحرير دفاتر التسجيل	٤٢١
قرار ٢٦ مايو ١٩٢٦ بوضع أحكام تنفيذية للقانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة	
١٩٢٣ الخاصين بالتسجيل	٤٢٢
قرار ٢٦ مايو ١٩٢٦ بشأن تسجيل العقود المتتالية التي يترتب عليها نقل الحقوق	
العينية العقارية	٤٢٣
قرار ٢ أكتوبر ١٩٢٩ بشأن امساك دفاتر التسجيل بالمحاكم الشرعية	٤٢٤
قوانين ترع الملكية للنفعة العامة	٤٢٦
القانونان رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، ورقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦	٤٢٦
المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بشأن ترع ملكية المناطق	٤٣٨
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية	٤٤١
مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن هذا القانون	٤٥٢
مذكرة تفسيرية عن هذا القانون	٤٥٨
القوانين والأوامر الخاصة بالآثار	٤٦٦
القانون رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيو ١٩١٢ الخاص بالآثار	٤٦٦
القرار رقم ٥٠ الصادر في ٨ ديسمبر ١٩١٢ عن الرخص التي تعطى للتجار بالعاديات	٤٧٢
القرار رقم ٥١ الصادر في ٨ ديسمبر ١٩١٢ عن تصدير الآثار التاريخية	٤٧٤
القرار رقم ٥٢ الصادر في ٨ ديسمبر ١٩١٢ عن أعمال الحفر للبحث عن الآثار	
التاريخية	٤٧٦
الأمر العالي الصادر في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ بإنشاء لجنة الآثار القديمة العربية	٤٨٠
الأمر العالي الصادر في ٢٧ يونيو ١٨٨٣ بعدم سريان أحكام خط التنظيم على	
المباني العربية القديمة	٤٨١
القانون رقم ٨ الصادر في ١٣ أبريل ١٩١٨ لحماية آثار العصر العربي	٤٨٢
المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ بالحاق المتحف القبطي بأملاك الدولة العامة	٤٨٥
لائحة الترع والجسور (الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير ١٨٩٤)	٤٨٨
لوائح التنظيم والمباني	٥٠٦
الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بأحكام مصلحة التنظيم	٥٠٦
قرار ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩	٥١٠
القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني	٥٢١
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء	٥٢٧

صفحة	
٥٣٣	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها
٥٤٢	قوانين المجالس الحسبية
٥٤٢	المرسوم بقانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية والصادر في ١٣ أكتوبر ١٩٢٥
٥٦٤	مذكرة ايضاحية لمعروع القانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية
	مذكرة ايضاحية عن القانون الخاص بتعديل مواد القانون الصادر في ١٣ أكتوبر ١٩٢٥
٥٧٠	لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية
٥٧٢	مرسوم بتحويل معاوني المجالس الحسبية صفة مأموري الضبطية القضائية
٥٨٧	قوانين العمل
٥٨٨	قانون تشغيل الأحداث في الصناعة (رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣)
٥٩٥	قانون تشغيل النساء في الصناعة والتجارة (رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣)
٦٠٢	قانون تحديد ساعات العمل (رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥)
٦٠٦	قانون اصابات العمل (رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦)
٦١٩	مذكرة تفسيرية لقانون اصابات العمل
٦٢٥	قانون تقاعد العمال (رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢)
٦٣٤	قانون التأمين الاجباري عن حوادث العمل (رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢)
٦٤١	فهرس هجائي للقانون المدني الأهلى

الاشارات

- م = مادة .
 منح = مختلط .
 ف = فرنسى .
 ف (قبل الرقم) = فقرة .
 ق = قانون .
 ١٦/٢ = المادة ٢ أهلى المقابلة للمادة ١٦ مختلط .
 مرافعات ٣٨١/٤٣٤/٥٤٥ = المادة ٣٨١ من قانون المرافعات الأهلى المقابلة للمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات المختلط والمادة ٥٤٥ من قانون المرافعات الفرنسى .
 () = مجلة التشريع والقضاء المختلطة - Bulletin de législation et de jurisprudence égyptiennes.
 مجموعة القواعد القانونية = مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض والابرار فى المواد المدنية ، لوضعها محمود أحمد عمر .
 مجموعة القواعد القانونية الجنائية = مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض والابرار فى المواد الجنائية ، لوضعها محمود أحمد عمر .

تعديلات طرأت أثناء الطبع

المادة ١٤ من قانوني التسجيل (صفحة ٤١٤)

راجع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٢ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٢ بتعديل القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ الخاصين بالتسجيل :

مادة ١ — تضاف الى المادة ١٤ من القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ الخاصين بالتسجيل فقرة أخيرة نصها كما يأتي :

« Toutefois, passé le 31 décembre 1942, les susdits actes ne seront plus acceptés pour être transcrits lorsque la preuve de la date certaine ne résulte que de l'apposition du cachet ou de la signature d'une personne décédée ».

« على أنه لا يقبل بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ تسجيل المحررات المتقدم ذكرها والتي لا يستند في اثبات تاريخها الا الى وجود امضاء أو ختم فيها لانسان توفي » .

مذكرة تفسيرية — جاء القانونان رقما ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ شاملين لأحكام خاصة بتسجيل عقود التصرفات العينية العقارية وقد رتبنا على عدم التسجيل ألا تنشأ الحقوق موضوع العقد ولا تنقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم فلا يكون للعقد غير المسجل من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين . — على أن المادة ١٤ منهما نصت على استثناء المحررات العرفية من أحكامهما متى كان تاريخها ثابتا ثبوتا رسميا قبل بدء العمل بهما (أي أول يناير سنة ١٩٢٤) فتبقى تلك المحررات خاضعة من حيث الآثار المترتبة عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها من قبل . ومن جهة أخرى فإن المادتين ٢٢٩/٢٩٤ من القانونين المدني الأهل والمختلط حددتا وسائل اثبات التاريخ وذكرتا فيها وجود خط أو امضاء أو ختم ثابت لانسان توفي . — وبالرغم من مضي ١٨ سنة على العمل بالقانونين الصادرين في سنة ١٩٢٣ فإن سيل تقديم العقود العرفية المدعى بأن تاريخها ثابت قبل سنة ١٩٢٤ لأقلام التسجيل لا ينقطع ، وقد لوحظ أن تواريخ كثير من هذه العقود ظاهرة التزوير وأن أربابها قد لجأوا الى اثبات تاريخها باستعمال ختم لانسان توفي تحايلا منهم على حكم القانون ، سواء كان الختم صحيحا واستعمل بعد وفاة صاحبه أو كان مقلدا . — وقد شكت المحاكم المختلطة من هذا الأمر ، نظرا لصعوبة التحقق من صحة التاريخ في الأحوال التي من هذا القبيل . فرأت وزارة العدل أن تقطع السيل على أولئك الزورين بأن أضافت فقرة جديدة الى المادة ١٤ من قانوني التسجيل المتقدم ذكرهما نص فيها على ميعاد لا يقبل بعده تسجيل المحررات العرفية التي لا يستند في اثبات تاريخها الا الى وجود ختم فيها لانسان توفي ، وحددت نهاية هذا الميعاد بيوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

القانون المدني الأهلـى

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية ، وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا .

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا ، وموافقة رأى مجلس النظار ، أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

القانون المدني المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على ستائة واحدـى وأربعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسرأى عابدين فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣) .

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

ناظر الحقانية

(فخرى)

CODE CIVIL.

TITRE I.
DES BIENS.CHAPITRE I.
Des différentes sortes
de biens.

1. Les biens sont meubles
ou immeubles.

2. Sont immeubles, les
biens qui ont reçu, de la
nature ou de la main des
hommes, une assiette fixe
et immobile, et ne peuvent
se transporter sans rupture
ou détérioration, et tous les
droits réels sur ces biens.

القانون المدني

الكتاب الأول - في الأموال

الباب الأول - في أنواع الأموال

١ - تنقسم الأموال الى منقولة
وثابتة .

تطابق ١٥ مخ . وتقابل ٥١٦ ف .

٢ - الأموال الثابتة هي الحائزة
لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل
خلقتها أو بصنع صانع^(١) بحيث لا يمكن
نقلها بدون أن يعتريها خلل أو تلف
وكذلك الحقوق العينية المتعلقة بتلك
الأموال^(٢) .

تطابق ١٦ مخ . وتقابل ٥١٧ وما بعدها ف .
راجع ١٩/٥ ، ٦٨٣/٥٥٩ .

(١) ليس لهذه التفرقة بين الأموال الحائزة لصفة الاستقرار من أصل خلقتها والأموال التي حازت صفة الاستقرار بصنع صانع من فائدة عملية . وربما كان قصد الشارع المصري الإشارة الى نصوص القانون الفرنسي (المادة ٥١٩ وما بعدها) التي تكلمت في الأراضي (وهي أموال ثابتة من أصل خلقتها) والنباتات والأبنية (وهي أموال حازت صفة الاستقرار بصنع صانع) ، أو ربما كان غرضه النص على أن الأموال الثابتة ليست مقصورة على الأموال التي حازت صفة الاستقرار من أصل خلقتها ، بل تشمل أيضا الأموال التي حازت صفة الاستقرار بصنع صانع ، والمعتبرة أموالا منقولة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية (راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ١ نبذة ٣١) .

(٢) لم تذكر المادة الا الحقوق العينية المتعلقة بالأموال الثابتة ، ولم تذكر الحقوق الشخصية ، وهي على حسب بعض الآراء قد تكون ثابتة أيضا في بعض الأحوال (راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ١ نبذة ٤٦) .

3. Tous les autres biens sont meubles.

Les termes de *mobilier, effets mobiliers et biens meubles* employés dans la loi comprennent indistinctement tout ce qui est meuble.

٣ — ما عدا ذلك من الأموال يعد منقولاً^(١).

والتعبير في القانون بألفاظ أمتعة وأشياء منقولة وأموال منقولة يشمل بلا فرق جميع المنقولات^(٢).

تطابق ١٧ مخ . وتقابل ٥٢٠ و ٥٢٧ وما بعدها ف .

4. Néanmoins, sont considérés comme immeubles, en ce sens qu'ils ne peuvent être saisis séparément des immeubles dont ils dépendent, les ustensiles d'agriculture et troupeaux nécessaires à la culture, quand ils appartiennent aux propriétaires du terrain, et les ustensiles et approvisionnements des usines,

٤ — إلا أن آلات الزراعة والماشية^(٣) اللازمة^(٤) لها متى كانت ملكا لصاحب الأرض وكذلك آلات العامل^(٥) ومهماتهما إذا كانت ملكا للمالك تلك العامل تعتبر أموالا ثابتة بمعنى أنه لا يسوغ الحجز عليها منفردة عن العقار

(١) راجع نقض ١٣ مارس ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٤ من قانون نزع الملكية) .
(٢) وقد استعمل الشارع أيضا عبارة « أمتعة منقولة » (effets mobiliers) في المادة ٣٣٥ ، وعبارة « المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المستأجرة » (le mobilier garnissant les lieux loués) في المادة ٦٠١ الفقرة ٦ ، ولفظ « الأشياء » (effets) في المادة ٦٠١ الفقرة ٨ .

(٣) الماشية اسم جنس تطلق على الواحدة والأكثر ، وإن كانت النسخة الفرنسية استعملت لفظ « troupeaux » الذي قد يشعر أنه لا ينطبق على الواحدة من الحيوانات ، كما أن القانون الفرنسي قد استعمل لفظ « animaux » .

(٤) لا يقصد من كلمة « اللازمة nécessaires » أن يكون هناك وجوب مطلق ، ولكن يجب أن تفهم بمعنى الحاجة النسبية ، أي لايجاد زراعة موافقة (راجع استئناف مختلط ٣ ديسمبر ١٩١٣ (٢٦ ص ٦٢) .

(٥) يفسر لفظ « العامل » بأوسع معانيه (كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ١ نبذة ٥٠) .

quand ils appartiennent au propriétaire de ces usines.

المتعلقة به^(١).

تطابق ١٨ مخ . وتقابل ٥٢٤ وما بعدها .
راجع ٦٨٨/٥٦٤ .

٥ — تقبل الأموال أن يترتب

عليها حقوق متنوعة بالنسبة للمنتفعين بها
وهذه الحقوق هي :

5. Les biens sont susceptibles de droits différents par rapport à ceux qui en profitent; ces droits sont :

(1) La propriété;

(2) L'usufruit;

(3) Les servitudes;

(4) Les droits réels de privilège, d'hypothèque, d'affectation et de rétention.

أولاً — حق الملكية .

ثانياً — حق الانتفاع .

ثالثاً — حق الارتفاق بعقار الغير .

رابعاً^(٢) — حق الامتياز وحق

رهن العقار^(٣) وحق اختصاص الدائن

بعقار مدينه كله أو بعضه لحصوله على

دينه وحق الحبس .

تطابق ١٩ مخ ، بعد حذف عبارة « وحق اختصاص الدائن بعقار مدينه كله أو بعضه لحصوله على دينه^(٤) » .

(١) فلا تتبع بالنسبة للأموال الثابتة بطريق التخصيص الاجراءات الخاصة بمحجز الأعيان المتقولة وبيعها ، المنصوص عليها في المادة ٤٤٠/٥٠٢/٥٨٣ مرافعات وما بعدها ، بل تتبع الاجراءات الخاصة بالتنفيذ يبيع العقار والمنصوص عليها في المادة ٥٣٧/٦٠٥/٦٧٣ مرافعات وما بعدها .

وراجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ١ نبذة ٧١ فيما يختص بانتقاد الأموال الثابتة بطريق التخصيص .

(٢) جاء في النص الفرنسي : 4° Les droits réels de privilège... . ولفظ « réels » ليس له مقابل في النص العربي .

(٣) في النص الفرنسي : hypothèque (أى حق الرهن التأميني أو الرسمي) . ولم تذكر المادة رهن الحيازة . والظاهر أن الشارع أدججه ضمن حقوق الامتياز (كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٥٩٥) . ويتبع رهن الفاروقه رهن الحيازة (كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٢٥٦) .

(٤) أدخل حق الاختصاص في القانون المختلط (المواد ٦٧٨ و ٧٢١ و ٧٢٦) بموجب الأمر العالي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ .

وتقابل ٥٤٣ و ٢٠٧٢ و ٢٠٩٥ و ٢١١٤ ف .

راجع ٢٧/١١ وما بعدها ، ٦٧٨/٥٥٤ .

٦ (معدلة)^(١) — تسمى ملكا

6. On appelle biens *milks* ceux sur lesquels les particuliers ont un droit entier de propriété, y compris les terres *Kharadjis*.

العقارات^(٢) التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الأطيان الخراجية^(٣) .

نظابق ٢٠ مخ ، مع اضافة عبارة « يصبح أن » بعد لفظ « التي » ، ومع حذف عبارة « بما في ذلك الأطيان الخراجية » .

٢١ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : الأموال الخراجية هي التي في ملك الميرى وأسقط حق منفعتها للناس بالشروط والأحوال المقررة في اللوائح .

راجع ٢٧/١١ وما بعدها ، ٣٥ مخ ، ٤٨ مخ .

7. Les biens *Wakfs* sont ceux qui sont propriété de mainmorte au profit d'établissements pieux et dont l'usufruit peut être cédé aux particuliers dans des conditions déterminées par les règlements.

٧ — الأموال الموقوفة هي المرصدة

على جهة بر لا تنقطع ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص بشروط معلومة حسب المقرر باللوائح في شأن ذلك^(٤) .

نظابق ٢٢ مخ .

راجع ٣٤/١٧ ، ٣٧/١٨ ، ٧٦/٥٣ وما بعدها .

(١) عدلت المادة ٦ بالأمر العالي الصادر في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣١٤ (٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦) . وهذا هو نصها قبل التعديل : تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام . وتعتبر في حكم الملك الأطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة اتباعا للنصوص بلائحة المقابلة وبالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٢) في النص الفرنسي : On appelle biens *milks* ceux sur lesquels... أي تسمى ملكا « الأموال » التي . . . والنص الفرنسي أصح ، لأن الأموال المملوكة تشمل العقارات والمتنولات ، لا العقارات فقط .

(٣) راجع كتابنا « الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن » ١٩٣٦ .

(٤) تقض ٢٦ أبريل ١٩٣٤ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧٥ ص ٣٧٠ : الوقف شخصية مستقلة عن الناظر وعن المستحقين ، وثمره أعيانه مملوكة له يستوفي هو منها ما يلزم للمحافظة على كيانه ، من أموال لجهة الحكومة وترميم في الأعيان واصلاح فيها مما فيه دوام لها =

ولمنفعتها ، وما فضل بعد ذلك هو الواجب توزيعه على أصحاب المنفعة من المستحقين ، أشخاصا بأعيانهم كانوا أو جهات بر ، ولا شيء للمستحقين الا فيما فاض من الغلة بعد المصاريف وتوفية تلك الاستحقاقات المعروفة بالبداءات . وعلى ذلك فليس لدائن المستحق في الوقف أن يعتمد الى المحصولات الزراعية الناتجة من أرض الوقف فيحجز عليها في مخازن الوقف حجرا تنفيذيا ، على اعتبار أنها مملوكة ملكا خاصا لمدينه ، فان حجز عليها كذلك فحجزه باطل .

تقضى ٢٢ أبريل ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٤ ص ١٥١ ، ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٦٠ ص ١٨٤ : (ا) ان القواعد الشرعية تقضى من جهة بوجوب المحافظة على ابدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام لا ملكية فيها لأحد من الأفراد وغير قابلة لأن يمتلكها أحد من الأفراد كذلك ، وتقضى من جهة أخرى بوجوب نزاع هذه الأموال ممن يجحد وقفها أو يدعى ملكيتها أو يخاف منه على رقبتها ، سواء أكان هو الواقف أم المتولى على الوقف أم المستأجر أم المحتكر أم من آلت اليه بتصرف من التصرفات الناقلة للملك ولو كان مفرورا أو سليم النية . وذلك لأن الأعيان الموقوفة محبوسة عن التصرفات لا يجوز فيها بيع ولا هبة ولا رهن ولا وصية ولا ارث . والواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقون فيه والمستأجرون لأعيانه والمستحكرون له وورثتهم ، سهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم بهذه الصفات ، لا يستطيع أيهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة ، ولا يقبل من أيهم أن يجحد الوقف أو أن يدعى ملكيته بالتقادم ، لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبدية . وكل ما يصدر عنهم من ذلك يعد خيانة تقتضى نزاع عين الوقف من يده . (ب) اذا خالف الحكم مقتضى القواعد الشرعية الواجب الأخذ بها في الدعوى وجب تقضه .

راجع بهذا المعنى أيضا تقضى ٧ أبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١١٠ ص ٣٢٧ .

تقضى ٢٤ يناير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٢٣ ص ٥٥٨ : ان اللوائح الشرعية صريحة النصوص في أن الاقرار بالوقف أو بالاستحقاق فيه اذا أنكره المقر لا يمكن الاحتجاج عليه باقراره الا اذا كان قد أشهد به وهو يملكه اشهادا رسميا على يد القاضي الشرعى أو مأذونه وكان اشهاده مفيدا بدفتر المحكمة الشرعية ، أى وما عدا ذلك من أدلة الاقرار كأن يكون كتابيا بورقة عرفية ، فانه باطل بطلانا مطلقا ولا أثر له حتى يصح الاحتجاج به عليه .

تقضى ١٦ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٦٢ ص ٧٥٣ : (ا) ان أصل الوقف هو ذات عقد الوقف لا أكثر ولا أقل . فاذا كان النص العربى للمادة ١٦ من لائحة الترتيب هو : « ليس لهذه المحاكم أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف » فان هذا النص يساوى بالضبط « ليس لهذه المحاكم أن تنظر في المسائل المتعلقة بعقد الوقف » . (ب) ان نص المادة ١٦ في هذا الصدد عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه . وهو بعمومه واطلاقه يقتضى حتما أن كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أية ناحية يكون هذا التعلق ، أى سواء =

== أ كان من ناحية صحته وبطلانه أم كان من ناحية أخرى ، فإن المحاكم الأهلية ممنوعة من نظر النزاع فيها منعاً باتاً لا استثناء فيه . وتخصيص هذا العموم بدون نص صريح أو على الأقل بدون قرينة تفيد أنه هو تحكم صرف تأباه الأوضاع اللغوية كما تأباه قواعد التفسير . (ج) ان القاعدة التي تستفاد من عموم نص هذه المادة وإطلاقه ومن التفقه المأثور في مدى معناه ومن الاستعانة على تحديد مدى هذا المعنى بعبارات فقهاء الشريعة الإسلامية ونصوص القانون المدني في باب حق الانتفاع والنص الفرنسي للمادة ١٦ المذكورة وبعبارة القانون المدني أن أي نزاع يقوم بشأن أي تقرير من جميع التقارير التي تشتمل عليها كتب الوقف ، أي سواء أكان التقرير هو من ذات أصل عقد الوقف أم كان من محتويات شرط من شروط عقد الوقف ، فالمحاكم الأهلية ممنوعة منعاً باتاً من نظره . ومنعها من النظر في ذلك يقتضي منعها حتماً من أن تفسر أية عبارة من عبارات كتب الوقف متى كانت غامضة وكان تفسيرها على وجه دون آخر يعطى حقاً أو يهدر حقاً ، بل كل هذا من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . أما متى كان كتاب الوقف واضحاً لا غموض فيه ولا نزاع في شيء مما يحتويه فهو عقد رسمي ككل العقود الرسمية واجب على المحاكم الأهلية احترامه وتنفيذه بإعطاء ما فيه من الحقوق لأربابها . فاستحقاق المستحق ، متى كان واضحاً من الكتاب ، ولا نزاع فيه بينه وبين الناظر ، لا من جهة أصله ولا من جهة مقداره ، فالدعوى على الناظر دعوى حساب عادية تنظرها المحكمة كمثل غيرها من دعاوى الحساب . وكذلك دعوى إيجار أعيان الوقف أساسها عقد الإيجار الحاصل ممن يملكه وهو الناظر ، ولا شأن لها بنصوص كتاب الوقف وليست منازعة فيها . ودعوى المحكر وتقديره هي كمثل دعوى الإيجار مترتبة على عقد التحكير ، وليس لها شأن بنصوص كتاب الوقف . (د) دعوى الوارث بطلان وقف مورثه لحصوله في مرض الموت هي دعوى تثير نزاعاً في مسألة أهلية هذا الواقف للتبرع لوارثه أو عدم أهليته ، أو مسألة تعلق حق الوارث بالعين الموقوفة فلا يملكها الواقف ملكاً خالصاً حتى يسوغ له حبسها عن وارثه ، وأية المسألتين متعلقة بصميم أصل الوقف من جهة صحته وبطلانه ، فهي دعوى لو ثبتت لسكانت تبيجتها هدم الوقف فعلاً ، فالمحاكم الأهلية لا اختصاص لها بنظرها .

تقضى ٦ يونيو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٨٠ ص ٨٤٧ : (١) ان أحكام وقف المريض مرض الموت هي من الأحكام الدقيقة في الشريعة الإسلامية ، وليس من مأمورية المحاكم الأهلية البحث فيها ولا تطبيقها ، بل ذلك من مأمورية المحاكم الشرعية . ونفس المادة ١٦ من لائحة الترتيب تجعل دعوى الوارث بطلان وقف مورثه لحصوله في مرض الموت من الدعاوى الخارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية ، ما دام النزاع فيها منصفاً على مسألة هي من أشد المسائل تعلقاً بأصل الوقف . (ب) ان عدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في بطلان الوقف لحصوله في مرض الموت هو عدم اختصاص متعلق بالنظام العام القاضي باستقلال كل سلطة قضائية بما هو داخل في ولايتها وبعدم اعتداء سلطة منها على ما في ولاية الأخرى . (ج) الحكم الصادر من المحاكم الأهلية باعتبار الوقف حاصلاً في مرض موت الواقف ثم بالسيرة ==

في التحقيقات الموصلة لمعرفة ماذا يحكم به في النهاية يكون قضى ضمنا باختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى بطلان الوقف الحاصل فيه النزاع . وهذا القضاء الضمني المخالف للنظام العام هو سبب قائم فعلا في الدعوى ومبطل للحكم الصادر فيها ، وللمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها وتحكم بما يقتضيه قيامه وان لم يثره الخصوم . (د) ان المحكمة الأهلية لا يجوز لها أن تتدخل الا بعد أن تنظر المحكمة الشرعية في الأمر وتبين ما اذا كانت دعوى الوارث صحيحة أم لا ، وان كانت صحيحة فما هو بالتحديد والتعيين المقدار الباطل فيه الوقف ، وما هو بالتحديد والتعيين حق ذلك الوارث في هذا المقدار ، وما هو بالتحديد والتعيين حقه الذي قد يكون له في ريع المقدار الباقي من الوقف ذلك المقدار الذي يعتبر فيه الوقف صحيحا ولكنه يعتبر أيضا تركه بالنسبة لهذا الوارث وله ريع حصته فيه بصفته وارثا كأن هذا المقدار لم يوقف . فتقضى فصلت المحكمة الشرعية في هذا ويثبت بحكم منها مبلغ حق الوارث في ملكية ما الوقف باطل فيه ، ومبلغ ما قد يكون حقا له كوارث في ريع ما لم يبطل فيه الوقف ، فهذا الحكم الذي تصدره المحكمة الشرعية بعد أن تكون طبعا قدرت بنفسها أو بواسطة الخبراء قيمة التركة وعرفت ما ينبغي لها أن تحكم به وما لا ينبغي مما هو جميعه من شئونها هي — هذا الحكم يصبح سنداً رسمياً للوارث مقرراً لحقوقه . واذا وقعت له من بعد منازعة في حقوقه هذه فهناك فقط تتدخل المحكمة الأهلية لإقراره عليها تنفيذاً لذلك السند الرسمي .

وقارن استئناف مصر بدوائرها المقتضية ٥ أبريل ١٩٢٨ ، وقد قضى بأن أصل الوقف هو ما يتعلق بصحته من شروط في الصيغة أو في الواقف أو في الموقوف أو في الجهة الموقوف عليها ، وباختصاص المحاكم الأهلية بالفصل فيما اذا كان الوقف حصل في مرض الموت أم لا .
نقض ٥ مايو ١٩٣٨ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٢١ ص ٣٤٣ : ان النزاع في حصول الوقف في مرض الموت هو نزاع في مسألة تتعلق بأصل الوقف على كل حال ، سواء فسر أصل الوقف بأنه وثيقة الوقف ، أم فسر بحقيقته الشرعية وبالأوصاف والأحكام التي أعطاها الشارع للأجاس ، أم فسر بما يتوقف عليه وجود الوقف وبما هو مقابل لشرائط الواقفين . فالفصل في هذا النزاع هو — بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — ليس مما تنظر فيه هذه المحاكم ، بل ان النظر فيه هو من اختصاص المحاكم الشرعية .

نقض ٢ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٤ ص ١٥١ : المحاكم الأهلية ممنوعة بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيبها من النظر في جميع المسائل المتعلقة بأصل الوقف وهي اذن ممنوعة من تأويل الأحكام التي تصدر في هذه المسائل من الجهات المختصة . ومقتضى ذلك أن قضاء تلك الجهات يكون ملزماً لها . فاذا كانت المحكمة الشرعية قد قضت في مسألة من اختصاصها لتعلقها بأصل الوقف (نزاع على استحقاق في الوقف) ويثبت المستحقين وعينت أنصبتهم ، ثم رفعت الى المحكمة الأهلية دعوى من بعض هؤلاء المستحقين بطلب نصيبه فانه يجب على هذه المحكمة ألا تخرج عما قضى به الحكم الصادر من المحكمة الشرعية وألا تتصرف فيه بالتأويل أو التفسير والا تكون قد قضت فيما لا ولاية لها عليه مما لا يمكن —

= معه أن يحوز حكمها قوة الشيء المحكوم فيه أو يكون ملزماً لأحد ، فإن الشارع قد ناط بكل جهة من جهات القضاء النظر في مسائل معينة خص بها تلك الجهة وحدها دون غيرها وإذا خرجت جهة عن حدود الاختصاص المرسومة لها فإن القانون لا يقر عملها لخروجه عن ولايتها .

تنص • مايو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٢٠ ص ٣٣٥ : ان النزاع على تفسير اشهاد قسمة الوقف وتقدير خير القسمة الملحق بهذا الاشهاد ، وتعرف مقصود الواقف من جميع ذلك للحكم فيما اذا كان المنزل الذي أقامه على بعض الأرض الموقوفة هو وقف يجري مجرى أصله أم هو تركه تؤول بعده الى ورثائه ، إنما هو نزاع يتعلق بأصل الوقف ، فيمتنع على المحاكم الأهلية نظره وفقاً للمادة ١٦ من لائحة الترتيب .

تنص ٢٤ أكتوبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ١٩٦ ص ٤٤١ : الأراضي الموقوفة اذا نزع ملكيتها في دين على من باعها للواقف ، ثم استرد الواقف ثمنها من البائع ، فالنزاع على هذا الثمن ، وهل يعتبر وقفاً أو لا ، إنما هو نزاع متعلق بأصل الوقف خارج عن اختصاص المحاكم الأهلية وفقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيبها .

تنص ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣ ص ٢٨ : مطالبة الناظر بدفع معاش مستحق في وقف لا تكون من اختصاص المحاكم الأهلية الا اذا كان الاستحقاق مبيناً في كتاب الوقف ولا نزاع فيه . فإن لم يكن المدعى معينا باسمه في كتاب الوقف ، بل كانت وظيفته هي سنده في المطالبة بالاستحقاق على اعتبار أن عبارة كتاب الوقف عن استحقاق موضنيه تشمل هذه الوظيفة وتشمله شخصياً بالتالي ، كان الفصل في النزاع بشأن ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ، لأن المحاكم الأهلية ممنوعة من أن تفسر أية عبارة في كتاب الوقف متى كانت غامضة وكان تفسيرها على وجه دون آخر يعطى حقاً أو يهدر حقاً . واذن فاذا دفع لدى المحكمة الأهلية بدم اختصاصها بالنظر في دعوى استحقاق في وقف لوجود نزاع عليه لمفوض في كتاب الوقف ، فإن عليها أن تقف النظر في موضوع الدعوى ريثما تفصل المحكمة الشرعية في أصل الاستحقاق . فاذا هي رفضت الدفع وفصلت في الدعوى كان حكمها واجب النقص .

تنص ١٣ مايو ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٥ ص ١٦٣ : (ا) ان ايجاب الواقف في حجة الوقف أن يقدم الناظر حساباً سنوياً لهيئة معينة تنظره وتقره ان وجدته صحيحاً ليس من شأنه أن يحد من ولاية المحاكم في الفصل فيما يقوم بين المستحق وناظر الوقف من نزاع على حساب نصيبه في الوقف ، ولا أن يسبغ على تلك الهيئة ولاية الحكم في صحة الحساب الذي يقدم اليها ، وذلك لأن ولاية القضاء إنما يحددها المشرع وحده ، فشيئة غيره لا تؤثر في ذلك . (ب) ان القضاء بنفقة مؤقتة لمستحق في وقف وتحديد قيمتها مما يدخل في سلطة القاضي الإطلاقية (pouvoir discrétionnaire) ، فالمحكمة ليست ملزمة بإبداء ما تستند اليه في تقرير هذه النفقة وفي تقدير قيمتها .

== نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٩ ص ٤١٤ : ان القضاء بعدم صحة اشهاد الوقف ، سواء أكان صريحاً أم ضمناً ، يخرج عن ولاية المحاكم الأهلية .

نقض ١٤ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤١ ص ١٢٠ : (١) ان الشرط القائل بأنه يجب أن يكون الوقف مملوكاً للواقف ملكاً باناً شرط وارد على الشيء الموقوف قبل انعقاد الوقف . فهو اذن ليس من أصل الوقف الذي يمتنع على غير المحاكم الشرعية البحث فيه ، بل هو من المسائل التي يجب أن تصنى أمام المحاكم الأهلية المختصة بنظر المنازعات في الملكية وفروعها قبل أن يأتي دور البحث في صحة أصل الوقف ، والا لأصبح وقف الفضولي أو الفاصب مال غيره تكأة لنقل النزاع على الملكية الى المحاكم الشرعية التي لا شأن لها به . (ب) ناظر الوقف المشروط له حق الاستبدال لا يملك الاستبدال الا بصفته ناظراً للوقف وباذن القاضي الشرعي ووساطته .

نقض ٧ أبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١١٠ ص ٣٢٧ : اذا كان المدعى عليه لا ينازع في انطباق حجتي الوقف والحكر على الأرض المتنازع عليها ، وإنما انحصرت منازعته في الادعاء بامتلاك هذه الأرض هو ومن تلقاها عنهم بوضع اليد المدة الطويلة ، أو في الدفع بعدم سماع دعوى الوقف بمضي المدة ، فالقصل في هذه الدعوى هو من اختصاص المحاكم الأهلية ، لأن النزاع فيها لا يتصل بأصل الوقف أو بأصل الحكر .

نقض ١٨ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٩ ص ٦٩٤ : (١) ان قاعدة الشريعة الاسلامية في الترك الموجب لعدم سماع الدعوى هي ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعديه عليها وانكار حق مالكها . وهذه القاعدة صاغتها المادة ٣٧٥ من لائحة المحاكم الشرعية المعمول بها الآن بالنص الآتي : « القضاء ممنوعون من سماع الدعوى التي مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي له في عدم اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي ، وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة » . أما مجرد ترك العين أو اهمالها ، مهما يطل الزمن ، من غير أن يتعرض لها أحد أو يقتصبها وينكر حق مالكها فيها ، فانه لا يترتب عليه البتة — لا في الشريعة الاسلامية ولا في غيرها من الشرائع — لا سقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها لو تعرض لها متعرض بعد زمن الاهمال المديد . (ب) ان مدة وضع اليد المكسبة للملكية الوقف هي ثلاث وثلاثون سنة .

نقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٧ ص ٩٦٤ : (١) تنص المادة ١٩ من القانون المدني على أنه « تراعى فيما يكون لصاحب الانتفاع من الحقوق وفيما يترتب عليه من الواجبات شروط العقد المترتب عليه حق الانتفاع » . فتي كان العقد المترتب عليه حق الانتفاع هو عقد وقف فأحكام الشريعة الاسلامية هي التي تجري عليه من جهة تعيين مدى حقوق المستحقين وما يكون لهم من التصرفات في الأعيان المستحقين فيها وتعيين مدى حقوق نظار الوقف وما يجوز لهم من التصرفات وما لا يجوز . (ب) ان فقهاء الشرع الاسلامي يفرقون — في حكم البناء في دار الوقف — بين ما اذا كانت الدار موقوفة للسكنى وما اذا ==

== كانت معدة للاستغلال . فان كانت موقوفة للسكنى فحكمهم فيها أنها اذا احتاجت للعمارة فعمارتها على مستحق سكنها ، فان بناها من ماله كان البناء ملكا له ولورثته من بعده (المادتان ٢٧ من مرشد الحيران و ٤٣٥ من قانون العدل والانصاف) . ولا تفريق عندئذ بين ما اذا كان مستحق السكنى ناظرا للوقف أو غير ناظر . وانما يشترط على كل حال لاستحقاق الباني هو وورثته للملكية البناء أن تكون العمارة ضرورية وغير زائدة على ما كانت عليه الدار زمن الواقف ، والا فهو متبرع لا حق له ولا لورثته في شيء من هذه الملكية . أما اذا كانت الدار موقوفة للاستغلال فان المكلف بملاحظتها وصيانتها وعمارتها واستخراج غلتها إنما هو الناظر ، ولا تدخل في هذا للمستحقين . وانه مهما يكن الناظر هو المستحق الوحيد للغلة فان صفته في الاستحقاق لا شأن لها في شيء من ذلك ، بل صفته في النظارة هي وحدها المعبرة في هذا الخصوص . ويكون المرجع لمعرفة حكم العمارة التي أجراها الناظر المستحق الوحيد بماله نفسه الى القواعد الشرعية الخاصة بتصرفات الناظر والحكم الشرعى في هذا يتحصل في أن العمارة متى كانت ضرورية يترتب على تأخيرها ضرر بين الأعيان ، وليس للوقف مال في يد الناظر ، وجب عليه استئذان القاضى الشرعى في الاقتراض ، فاذا لم يتمكن من الاستئذان خشية التأخير والضرر ، وأنفق من مال نفسه في تلك العمارة الضرورية ، فان له الرجوع في مال الوقف بما أنفق ، بشرط أن يكون ما صرفه هو مصرف المثل ، وأن يكون عند الاتفاق قد أشهد على أنه ينوى الرجوع على الوقف . فان لم يشترط الرجوع ولم يشهد عليه اعتبر متبرعا ولا رجوع له . أما متى كانت العمارة غير ضرورية ضرورة عاجلة ، أو كانت زائدة على الصفة التي كانت عليها الأعيان في زمن الواقف فلا بد للناظر من استئذان القاضى الشرعى في الاستئذان ، كما لا بد من رضا المستحقين بها أيضا ، فان أنفق الناظر من مال نفسه في العمارة دون استئذان القاضى اعتبر متبرعا ولا رجوع له على الوقف بما أنفق ، سواء أشهد على نية الرجوع أو لم يشهد .

نقض ٥ يناير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣١٢ ص ١٠٢٠ : (١) عملا بقاعدة « ان من الوجوب تمكن ذى السند على الفور من حقه » (provision est due au titre) فان كتاب الوقف — وهو سند رسمى — يجب احترامه وتنفيذه بما في الامكان ووفق المقرر شرعا وعقلا ما دام من يعارض في نص من نصوصه لم يستحضر فعلا حكما شرعيا نهائيا مؤيدا لمعارضته . فاذا رفع مستحق منصوص بكتاب الوقف على استحقاقه أصلا ومقدارا دعوى على الناظر بطلب هذا الاستحقاق أو بطلب مبلغ منصوص على ولايته هو دون الناظر في اتفائه ، فادعى الناظر أن هذه الولاية سقطت أو أن الاستحقاق سقط كله أو بعضه وأنه رفع لدى المحكمة الشرعية المختصة دعوى لتقرير هذا السقوط وطلب من المحكمة الأهلية وقف دعوى المستحق حتى يفصل في هذا الشأن من المحكمة الشرعية ، فان هذه المحكمة ليست مجبرة على اجابة طلب وقف الدعوى ، ما دام الناظر ليس بيده حكم شرعى نهائى قاض بسقوط الاستحقاق أو الولاية يعطل مفعول نص كتاب الوقف ، بل لها أن ترفض الطلب متى رأتها غير واضحة الجدية ، وحكمها بهذا لا غبار عليه . (ب) المرتبات التي تقرر بكتب الوقف ==

ليست ديونا مرصدة على جهة الوقف مما لا تسقط بالاعسار ومما تتجمد ويترس بها الى وقت اليسار فتؤدي كاملة ، وانما هي تبرعات تستحق كاملة في كل سنة يسعها جميعا صافي الربح ، وتسقط برمتها الى غير عودة في كل سنة لا يفيض فيها من الربح شيء بعد المصاريف الضرورية . وفي كل سنة يضيق الفائض ، بعد المصاريف الضرورية وبعد أداء ما يأمر الشرع أو الواقف بتقديمه من المرتبات على غيره ، عن أن يسع باقيا جميعا ، فأرباب هذا الباقي يشتركون جميعا في هذا الفائض كل بنسبة أصل مرتبه المعين بكتاب الوقف . وهذه قواعد شرعية مؤسسة على لبدهة العقلية وواجب اعتبارها قانونا ، ومن حق كل ناظر وقف ، بل من واجبه ، أن يطبقها بنفسه غير محتاج لاستصدار أى حكم شرعى للعمل بها ، اللهم الا في بعض الأحوال التي يرى فيها الناظر لتطمين نفسه أن يلجأ الى القاضي الشرعى ليرسم له خط سيره واضحا . انما الذي يحتاج حقيقة لاستصدار الحكم الشرعى هو من يزعم من أرباب الاستحقاق أن الناظر أساء أو يريد أن يسيء تطبيق تلك القواعد بحرماته أو بتخفيض مرتبه نسبيا مع أن الشارع أو الواقف يأمر بتقديمه على غيره . (ج) ان مسئولية ناظر الوقف قبل المستحقين تنحصر في تقديم الحساب لهم مؤيدا بمسنداته ، وفي توزيع فائض الربح عليهم وفق القواعد المتقدمة ، قل ما يصيب أحدهم منه أو أكثر . فاذا ضاق الفائض عن دفع مرتباتهم كاملة فعلى من يدعى عدم صدق الناظر في حسابه أن يقيم هو الدليل على دعواه . ومن قلب الأوضاع القانونية في الاثبات أن يكلف الناظر في هذه الحالة باقامة الدليل على أن الربح هو بالضيق الذي يقول به قولا مؤسسا على حسابه المؤيد بالمسندات . (د) الاستحقاق في غلة الوقف منوط بطوعها وبمعرفة صافيا بعد المصاريف الضرورية . ولا يجوز البتة الحكم سلفا على ناظر الوقف بأن يدفع في المستقبل مرتبا معين المقدار لاحتمال أن الحساب قد لا ينتج شيئا يمكن دفع هذا المرتب منه أو قد لا ينتج الا صافيا ضئيلا لا يمكن معه الا دفع جزء ضئيل من المرتب . فاذا قضى حكم بالزام ناظر وقف بإيداع كامل مرتب مقرر لكتاب الوقف الى أن تنتهى دعوى مرفوعة منه لدى المحكمة الشرعية ففضاؤه بذلك فيه مخالفة للقانون تستوجب تقضيه .

تقضى ١١ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٣ من ١١١ : (ا) ان الناظر اذا صرف ريع الوقف لبعض المستحقين فيه وحرم البعض الآخر من استحقاقه عامدا متعمدا ، فانه يكون للمحروم الخيار في أن يطالبه بحقه أو أن يرجع بهذا الحق على من قبضه من المستحقين . واذا كان الوقف صادرا على ذرية الواقف وبرهن أحد على أنه منهم وأنه لذلك ذو حق في الوقف ، وكان النزاع في استحقاقه راجعا الى الخلاف في أمر نسبة الى الواقف ، فان أثر الحكم له بالاستحقاق يجعله مستندا الى وقت الوقف ويحول له الرجوع بكل ما استحقه عن السنين الماضية على من قبضه من المستحقين الآخرين . أما اذا كان الخلاف غير متعلق بالنسب ، وانما يتعلق بقيام شرط الاستحقاق في مدعيه ، كما اذا نص في كتاب الوقف على أن الاستحقاق هو لأولاد ولد الواقف ، وأثبت شخص أنه من أولاد بناته وقضى له بدخوله تفسيريا لكتاب الوقف ، فانه لا يكون مستحقا لشيء من الغلة الماضية اذا كانت قد استهلكت ، لأن الحكم في هذه الحالة لا يكون مظهرا ومقررا ، بل هو مثبت لحق مدعى الاستحقاق في الوقف ، =

— وذلك لوجود شبهة الاقتصار في شرط الواقف ، فان كانت الغلة موجودة استحق فيها نصيبه لضعف تلك الشبهة ، والا فلا . (ب) ان حسن النية الذي تبرأ به ذمة ناظر الوقف عند الرجوع عليه في ماله بنصيب أحد المستحقين في غلة السنوات الماضية التي استهلكت ووزعت على باقي المستحقين إنما هو اعتقاد الناظر أن من قضى له بالاستحقاق لم يكن ، مع التسليم بنسبه للواقف ، من المستحقين بحسب ظاهر كتاب الوقف ، وانه كان يوزع غلة الوقف بالطريقة الشرعية بين المستحقين لها على مقتضى ما كان يعتقد ولو كان متأولا .

نقض ٢٦ مايو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٢٤ ص ٣٧٧ : ان ناظر الوقف لا يمكنه أن يستدين على الوقف الا باذن من القاضي الشرعي ، ولا يمكنه أيضا بغير هذا الاذن أن يمثل جهة الوقف في الدعوى المقامة بشأن هذه الاستدانة ، اذ الواجب في هذه الحالة أن يقام ناظر خصومة ليتولى المحافظة على حقوق الوقف . فاذا رفعت الدعوى على شخص بصفته الشخصية وبصفته ناظرا على وقف وممثلا له بالاصالة عن نفسه وبطريق وكالته عن ناظر آخر على نفس الوقف بأنه بصفته استدان من البنك بضمانة المدعى مبلغا ، وحرر على نفسه سنداً مستحق الوفاء في تاريخ معين ، ولم يقم بالوفاء ، وطلب المدعى الحكم بالزامه بصفاته كمدین أصیل بأن يدفع مبلغ الدين ، فحكمت المحكمة له بما طلب ارتكانا على سند الدين ، فان هذا الحكم لا يعتبر قائما بالنسبة لجهة الوقف ، لأنها لم تمثل تمثيلا صحيحا لا في الاستدانة ولا أمام القضاء . واذا تدخل من صدر له هذا الحكم على الناظر في توزيع فتح أمام المحكمة المختلطة ، وطلب الناظر الجديد رفض تدخله لعدم صدور الحكم في مواجهة الوقف ، ولأن الاستدانة لم يؤذن بها من القاضي الشرعي ، فطلبت المحكمة الى صاحب الحكم أن يثبت ما استفاده الوقف من الدين فعجز ، فقضت برفض تدخله على اعتبار أنه لا دين له على جهة الوقف ، كان لهذا القضاء حجتيه بالنسبة اليه هو والناظر القديم بصفته الشخصية والناظر الجديد في شأن عدم صحة هذه الاستدانة .

نقض ١٩ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣٢٠ ص ٧٢٩ : (١) ان ناظر الوقف لا يصح أن يطالب في دعوى الحساب الا بما قبضه فعلا من ايراد الوقف ، لا بما لم يقبضه مما كان واجبا عليه قبضه . ولا يجوز أن يعدل عن التابت في العقود المبرمة منه ما لم يكن غير أمين . (ب) ان مساءلة ناظر الوقف في ماله عما هو متعلق بالوقف لا تكون الا عند تقصيره في ادارة الوقف أو انشغال ذمته هو بما للمستحق في الوقف قبله . فاذا طوّل ناظر الوقف في ماله وبصفته وقضت المحكمة بالزامه شخصيا بالمطلوب وكان حكمها خاليا من الأسباب المبررة لقضائها بذلك ، كان حكمها متعيّنا تقضيه لقصوره في بيان الأسباب .

نقض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٩ ص ١١٩ : قرار التمكين من النظر على وقف متنازع على أصله ولم يتسلم الناظر السابق أعيانه ليس من شأنه أن يخول الناظر الممكن حق تسليم الأعيان من واضح اليد عليها الذي لم يختصم في قرار التمكين ، وهو لا يصلح سنداً للتنفيذ بمقتضاه لتسلم الأعيان جبرا من تحت يده . وشمول هذا القرار بالصيغة —

== التنفيذية لا يغير من مدلوله ولا يزيد في قوته . ومحاولة التنفيذ على تلك الأعيان بمقتضى القرار المذكور إنما هي تعرض لوضع اليد عليها ، وحمايته من هذا التنفيذ المخالف للقانون من اختصاص المحاكم الأهلية ، فإذا هي قضت بمنع التعرض ووقف التسليم حتى يصدر حكم بتسليم الأعيان من الجهة المختصة فإن ذلك لا يعتبر تجاوزا منها لاختصاصها وتعديا على سلطة المحكمة الشرعية التي أصدرت هذا القرار ، ما دامت هي لم تعتمد في قضائها على مخالفة أى نص من نصوص القرار أو على تأويل أية عبارة من عباراته .

تقضى ٥ مارس ١٩٤٢ (الطعن رقم ٤١ سنة ١١) : (أ) ان النزاع في تبعية عين لجهة وقف هو في الواقع نزاع مدني متعلق بالملكية ، ولا علاقة له بأصل الوقف ولا بسائر مسائله التي من اختصاص المحاكم الشرعية . واذن فالفصل فيه من اختصاص المحاكم المدنية . (ب) المحاكم الشرعية هي في الواقع محاكم القانون العام بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأوقاف كما هو المستفاد من نصوص المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، فهي اذن صاحبة الولاية العامة في مشاكل الأوقاف ، ولا يخرج من ولايتها هذه غير المنازعات المدنية البحت التي هي من اختصاص المحاكم المدنية . (ج) ان كون الحكم النهائي قد صدر من محكمة غير مختصة في الأصل باصداره لا يمنع من اكتسابه حجية الشيء المقضي به اذا كان الخصوم قد تراضوا على التقاضي أمامها أو قبلوا اختصاصها ، وكانت هي في الأصل غير ممنوعة من الفصل في النزاع بنص في القانون أو بحكم القواعد الأساسية التي بني عليها الشارع توزيع ولاية القضاء على الهيئات القضائية المختلفة . واذن فاذا نظرت محكمة شرعية — برضاء من الخصوم — في نزاع مدني متعلق بوقف (تبعية عين لجهة وقف) وفصلت فيه نهائيا ، فإن حكمها يكتسب حجية الشيء المقضي به ، لأن الفصل في هذا النزاع لا يتجافى مع طبيعة ولاية المحاكم الشرعية ، بل كل ما فيه أنه توسع في نطاق اختصاصها حملا على نصوص لائحة ترتيبها . راجع تقضى ١٧ فبراير ١٩٣٨ (مذكور تحت المادتين ١٠٥ و ٣٠٣) ، وتقضى ٢١ مايو ١٩٤٢ (مذكور تحت المادة ٧٩ مكررة) ، وتقضى ٢٨ مايو ١٩٤٢ (مذكور تحت المادة ٥١٢) .

وراجع فيما يختص بالحكر :

تقضى ٢٤ يونيو ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٨ ص ٤٣٩ ، وتقضى ٢١ أبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١١٥ ص ٣٣١ : (أ) الاحتكار من وضع فقهاء الشرع الاسلامي ، وهو عندم « عقد ايجار يعطى المحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة ما دام يدفع أجره المثل » . وتقدير أجرته يكون (أولا) على اعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء ، (وثانيا) لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع (أى الجهة والناحية) الذي فيه الأرض المحكورة ورغبات الناس فيها ، وأن يصرف النظر عن التحسين للاحق بذات الأرض أو بصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر . (ب) ان ما قرره الشارع والقانون (لائحة الأوقاف) من أن تقدير أجره الحكر يكون على مثل أرض الوقف يقتضى معرفة ماذا كانت عليه حالة أرض الوقف عند التحكير . والمحتكر هو المكلف بإثبات حالتها تلك القديمة . وقاضى الموضوع متى تحرى وتحقق وقرر للأرض حالة أصلية خاصة ، ==

= أو متى قدر الخبير لها حالة خاصة واعتمدها القاضي ، وبين في حكمه حالة اعتباره اياها على هذه الحالة الخاصة في مبدأ التحكيم ، كان رأيه في ذلك من مسائل الموضوع التي لا رقابة عليه فيها لمحكمة النقض . (ج) ان حق القرار الذي للمحكمة لا تأثير له في تقدير قيمة الحكر ، لكن البناء اندي يقيمه المحكم في أرض الوقف من شأنه أن يقلل من هذه القيمة ، وهي أجر المثل ، اذا كان له دخل ما في تحسين صفع الجهة التي فيها أرض الوقف ، بحيث ان قاضي الموضوع متى اقتطع من أجر المثل قدرا ما ، مقررًا أنه ثبت له أن بناء المحكم قد زاد في الصفع بقدر هذه الخطيئة التي اقتطعها ، فلا رقابة لأحد عليه . (د) اذا لم تهتد محكمة النقض الى الطريقة التي تكون قد راعتها محكمة الموضوع في تقدير الحكر ، وهل كانت متمشية مع المبادئ القانونية المتقدمة الذكر أم لا ، وهل للطاعن وجوه ظلامة أم لا ، تقضت الحكم المطعون فيه لقصوره .

تقضى ٢٣ فبراير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٠٥ ص ١٩٠ : اذا طعن على حكم صادر في حكر بمقولة انه أخطأ في تطبيق القانون ، اذ أخذ في تقدير قيمة الحكر بقاعدة يتمسك بها أحد الخصمين دون قاعدة يتمسك بها الآخر ، وتبين أن هذا الحكم انما بني على أساس حكم نهائي صادر في هذا الحكر عن سنة سابقة على المدة المطالب فيها بقيمة الحكر ، مؤسس على اقرار من الناظر بقبوله تقدير اللجنة المختصة (بوزارة الأوقاف) ، تعين رفض هذا الطعن ، اذ الحكم بهذه المثابة يكون قد بني على اعتبارات موضوعية مستخلصة من أوراق الدعوى وظروف النزاع مما لا سلطان عليه لمحكمة النقض .

تقضى ٣١ أكتوبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٥ ص ٩١٢ : دعوى الحكر ليس لها مدلول في المعادة سوى دعوى المطالبة بمرتب الحكر ، أى أجرة الأرض المحكورة ، التي تسقط بعدم المطالبة بما زاد منها على الخمس السنوات . وقد تدل على دعوى النزاع في عقد التحكيم نفسه من جهة صحته أو بطلانه ووجوب فسخه أو عدم وجوبه . أما الدعوى المقامة من جهة الوقف بطلب تثبيت ملكيتها لقطعة أرض تابعة لوقف مقام عليها بناء منزل تعهد من اشتراه في حجة الشراء بدفع الحكر لجهة الوقف فانها دعوى تثبيت ملكية عقارية .

تقضى ٢٦ يناير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٦١ ص ٤٨٥ : الدعوى بطلب الزيادة في مربوط الحكر كالدعوى بأصل الحكر تقدر على اعتبارها دعوى بإيراد مؤبد ، فتحسب فيها كل سبعة بمقام مائة ، وذلك لأنها في الواقع تتضمن تعديل النسبة بين مقدار ما كان قد ربط من الحكر وقيمة الأرض المحكورة وقت انشاء الحكر وما تكون عليه هذه النسبة بينهما وقت المطالبة بالزيادة ، فهي دعوى ينطوى فيها بحث ماهية الاستحكار وأثر تغير صفع الأرض المحكورة في قيمة الحكر المقدر ، وأثر فعل المستحكر في تحسين الصفع ، مما هو في صميم الحكر ومرتببط بأصله .

تقضى ٢٢ مايو ١٩٤١ المحامة ٢٢ رقم ٨٣ ص ٢٥٠ : اذا لم يكن الموضوع المطروح على المحكمة متعلقا بنزاع خاص بوقف الأرض المتنازع عليها ، وانما كان دائرا على أن =

8. Les biens *libres (mou-bah)* sont ceux qui n'ont pas de propriétaire et qui peuvent devenir la propriété du premier occupant.

Les terres de cette nature ne peuvent être occupées qu'avec l'autorisation du Gouvernement, et sous les conditions établies par les règlements.

٨ — الأموال المباحة هي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضع يد عليها .

ولا يجوز وضع اليد على الأراضي التي من هذا القبيل إلا بإذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك .

تطابق الفقرة الأولى منها المادة ٢٣ مخ . وتطابق الفقرة الثانية منها المادة ٢٤ مخ ، بعد استبدال لفظ « إنما » بحرف الواو الذي في أولها .
راجع ٨٠/٥٧ . وراجع فرنسي ٥٣٩ و ٧١٣ .

== المدعى عليهم لم تكن يدهم على الأرض يد مالك ، بل يد محتكر فقط ، فإن المحكمة إذا فصلت في الدعوى على هذا الأساس الذي لا تعرض فيه لأية ناحية من نواحي أصل الوقف ، وحكمت — بعد أن اقتنعت بصدور ورقة الحكر من مورث المدعى عليهم واستدلت بذلك على أن يده لم تكن يد مالك — بأن الملكية لم تكن لمورث المدعى عليهم كما يدعون ولا هم من بعده ، وبأن المدعية (وزارة الأوقاف) على حق في طلبها تثبيت ملكيتها للأرض المحكرة ، فلا تثريب عليها في ذلك ، إذ أصل الوقف هو وحده الخارج عنه اختصاص المحاكم الأهلية .

تقضى ٢ يونيه ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٢ ص ١١٧ : (١) تنص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع دعوى الوقف إلا إذا كان ثابتاً بإشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين في المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية . ومحل العمل بأحكام المادة ١٣٧ أن يكون النزاع حاصلًا في أصل الوقف . أما إذا كان النزاع مقصوراً على المطالبة بحكر مدعى بأنه مقرر على أرض موقوفة فيكفى فيه تقديم الدليل على التحكير . (ب) محكمة الموضوع صاحبة الحق في تقدير الدليل الجائز لها الأخذ به ، دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . فلها — اعتماداً على ما ورد في حجة وقف ما من الإشارة إلى حكر لمصلحته على أرض تابعة لوقف آخر — أن تقضى بثبوت هذا الحكر لذلك الوقف . (ج) الاقرار بالاستحكار مانع من امتلاك الأرض المحكرة ، مهما طالت مدة سكوت المحكر عن المطالبة بالحكر السنوى .

وراجع تقضى ١١ يناير ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة الأولى من قانون نزاع الملكية) .

٩(١) — الأملاك الميرية المخصصة

9. Le domaine public de l'Etat est imprescriptible, insaisissable, inaliénable. Le Gouvernement seul peut en disposer par loi ou par décret.

Il comprend :

للمنافع العمومية^(٢) لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر^(٣) .

وتشمل الأملاك الميرية :

(١) راجع بحثنا « الأموال الخاصة والعامة في القانون المصرى » المنشور بمجلة القانون والاقتصاد ٩ ص ٦٧٣ — ٨١٢ .

(٢) يلاحظ أن عبارة « الأملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية » يقابلها في النص الفرنسى : Le domaine public de l'Etat (أى الأموال العامة للدولة) .

(٣) تقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥ ص ٢١ : ان الحصانة التى أسبغها القانون على الأملاك العامة فأخرجها من دائرة المعاملات بماضى به من عدم جواز امتلاكها بوضع يد الغير عليها أو بيعها أو التصرف فيها الا بقانون أو أمر مقيدة ببقاء تلك الأملاك مخصصة للمنفعة العامة . فاذا ما زال عنها هذا التخصيص بسبب ما خرجت عن الأملاك العامة ودخلت في عداد الأملاك الخاصة فأخذت حكمها من حيث امكان امتلاكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملك . وليس وضع اليد في هذه الحالة متعارضا مع السياج الذى أحاط به القانون الأملاك العامة ، لأنه لا يهدد من هذه الأملاك الا ما أصبح بالفعل فاقدا لهذه الصفة فقدانا تاما بطريقة مستمرة لا انقطاع فيها . واذن فيجوز امتلاك أرض الجبانة بوضع اليد بعد زوال تخصيصها واندثار معالمها وآثارها .

وراجع بمعنى ذلك تقض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٧ ص ١١٠ . تقض ١٨ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٠ ص ١٣٧ : (١) ان عبارة الدكرى الصادر فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٠١ ومذكرته التفسيرية تقطع بأن غرض الشارع من هذا الدكرى هو أن تكون منطقة بحيرة مربوطى وما تاخها من الأراضى الميمنة فى الرسم الملحق بالدكرى خزانا تنصب فيه مياه الصرف ومياه الأمطار حتى لا تكون الحكومة مسئولة عن طغيان هذه المياه على الأراضى المجاورة ، فهى بذلك ملك عام . (ب) اذا استخلصت المحكمة أن أرض النزاع هى جزء من بحيرة مربوطى المخصصة بهذه الصفة للمنفعة العامة ، بناء على ما تبين لها من المعاينة التى أجرتها بنفسها وعلى ما توافر لديها من الدلائل الأخرى التى استظهرتها من الأوراق المقدمة فى الدعوى وكان ما استخلصته من ذلك متسقا مع الوقائع التى استعرضتها ومع الأوراق التى أشارت اليها فانه لا سبيل الى محكمة التقض لتعرض لها فى هذا الأمر الموضوعى الذى يرجع الى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى .

أولا — الطرق والشوارع والقناطر
والحوارى التى ليست ملكا لبعض أفراد
الناس (١) .

(1) Les chemins, routes, ponts et rues qui n'appartiennent pas à des particuliers;

(١) راجع تقض ٧ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٨ ص ٢٧٧ مالحق القانون والاقتصاد ٤ رقم ١٤ : ان الفقرة الأولى من المادة التاسعة صريحة فى اعتبار الطرق ، بوصف أنها طرق ، مهما كانت حالتها ، ومهما كان موقعها ومبلغ العناية بها ، هى من الأملاك العامة ، بشرط واحد هو ألا تكون ملكا لبعض أفراد الناس . فإذا ما اعتبرت الحكومة جزءا من أرض طريقا ، وطرح الأمر على المحكمة ، وجب على المحكمة قصر البحث على معرفة ما اذا كان لهذا الجزء مالك أم أنه لا مالك له . ففى الحالة الأولى لا يمكن اعتباره من الأملاك العمومية الا اذا أثبتت الحكومة أنها تملكه ، أو أنها قامت بجميع الاجراءات التى يفرضها عليها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة . وأما فى الحالة الثانية فيجب اعتباره من أملاكها العامة التى لا يجوز امتلاكها بوضع اليد مهما طالت مدته . والفقرة الحادية عشرة من هذه المادة لا تتعارض عبارتها مع عبارة الفقرة الأولى ، لأن غرض الشارع من اضافتها إنما هو ملاقة ما عساه أن يكون قد فاتته ذكره من أنواع الأملاك العامة ، كما جاء بها من أنه « وعلى وجه العموم كافة الأموال المسيرة المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر » لا ينصب على الأملاك التى ذكرت صراحة فى الفقرات السابقة ، وبخاصة على الأملاك التى عدها من الأملاك العامة ، لاعتبارها طرقا . ويتضح مما تقدم أن القانون المدنى الأهلى قد أطلق النص الخاص بالطرق من كل قيد ومن كل شرط ، الا عدم ملكية الأفراد لها ، فليس ثمة شرط الصرف على الطرق بمعرفة الحكومة ، كما جاء فى القانون الفرنسى .

وراجع تقض ١٦ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٦٣ ص ٧٧٢ : ليس للملاك من الحقوق المكتسبة الا ما تقرره لهم القوانين . فان كان ملكهم واقعا على شوارع عامة فمدى حقهم منحصر فى تمكينهم من الوصول اليه بمطلق الحرية وفى تمتيعهم بما هو ضرورى من النور والهواء . أما الجهة الحكومية القوامة على الشوارع العامة فان حقها فى تعديلها وفى الغائها هو حق أصيل ثابت لها تأخذ به كلما أرادت على شرط واحد هو أن تمكن أولئك الملاك من حقهم المنحصر فيما تقدم وهو الوصول الى ملكهم بمطلق الحرية وتمتيعهم بما هو ضرورى من النور والهواء . فان كان الثابت بالحكم أن ملك الطاعة — الذى كان محوطا بثلاثة شوارع نافذة — باق على أصل وضعه وما يحيط به من الشوارع ، وكل ما فى الأمر أن المجلس البلدى آتى للركن البحرى الغربى من هذا الملك فسد الشارع الواقع غريبه بمحاذاة الحد البحرى له ، فهذا الذى أثبتته الحكم فى الموضوع — مما لا رقابة فيه لمحكمة النقض — لا يمكن تكييفه الا بأن المجلس البلدى أخذ بحقه الذى لا شبهة فيه ، ولم يكن لصاحب الملك =

ثانيا - السكك الحديدية ^(١)

وخطوط التلغرافات الميرية .

(2) Les chemins de fer et les lignes télégraphiques de l'Etat:

(3) Les forteresses, citadelles, fossés et remparts, et les terrains compris dans les zones des fortifications, nonobstant la jouissance que l'Etat en aurait concédée pour un intérêt public ou privé:

(4) Les rivages, les lais et les relais de la mer, les ports, havres et rades, quais et docks, les marais et étangs

ثالثا - الحصون والقلاع والخنادق

والأسوار والأراضي الداخلة في مناطق

الاستحكامات ولو رخصت الحكومة في

الانتفاع بها لمنفعة عمومية أو خصوصية .

رابعا - الشواطئ والأراضي التي

تتكون من طمي البحر والأراضي التي

تنكشف عنها المياه ^(٢) واللين والمراسي

= أي حق قانوني يتعارض مع حقه هذا الذي أخذ به ، ومتى كان الأمر كذلك فحكم القانون هو عدم اجابة صاحب الملك الى ما يطلبه من التعويض بدعوى أن تصرف المجلس قد ألحق به ضررا .

وتنقض ١٦ مايو ١٩٣٥ المجموعة الرسمية ٣٦ رقم ٢٠٨ ص ٥٠٨ : ان اختطاط شوارع في ملك خاص وتركه للمرور العام ومرور الأعوام الطويلة ، فيه ما يفيد التنازل في الواقع عن كل مطالبة بأى ثمن لهذه الشوارع يمكن أن توجه على الجهة الحكومية التي تريد تولى شئون الصرف عليها .

(١) راجع المنشور الصادر من باشماون خديوى في ٢٠ المحرم سنة ١٢٨١ - ٢٥ يولييه سنة ١٨٦٤ ، ونصه :

« الأراضي المجاورة لجانب السكة الحديد لا يجوز بيع شيء منها ما لم يكن من بعد كل خندق من الجهتين بخمسة أقصاب . والغير جائز التصريح ببيعه انما هو جسر السكة والجنايتان المجاورتان له والجسران اللذان بجانبهما المعدان للمرور والعبور كما هو مرسوم ومقتن من ديوان الأشغال والسكة الحديد ، بما أن ذلك من الجسور والطرق العمومية التي لا يجوز فيها بيع ولا شراء ، وما عدا ذلك بالطبع يجري فيه البيع والشراء بخلافه ، وأما أرض الخنادق عند جفافها من الماء اذا كانت تستعد للزراعة وتكون من المضاف بالمال أو بالعشور فيمكن للمضافة عليه الانتفاع بزراعتها بحيث ان الزراعة التي تجرى بها لا تضر بسكة الحديد ، ولا يترتب منها حرمان مرور المياه الصيفي أو الشتوي بالخنادق المذكورة . »

وراجع النص الفرنسي لهذا المنشور في كتابنا « الملكية والحقوق العينية » ١ نبذة ١١١ .

(٢) راجع نقد النص ، فيما يختص بالأراضي التي تتكون من طمي البحر والأراضي التي

تنكشف عنها المياه ، في كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ١ نبذة ١١٤ .

salés communiquant directement avec la mer, les lacs appartenant à l'Etat;

(5) Les fleuves et rivières navigables ou flottables et les canaux dont l'entretien est à la charge de l'Etat;

(6) Les ports, abordages, quais, terrains et bâtiments servant à l'exploitation ou au passage des dits fleuves, rivières et canaux:

والموارد والأرصفة والأحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للميرى .

خامسا — الأنهار والنهيرات التي تمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة اجراء ما يلزم لحفظها وبقائها بمصاريف من طرفها ^(١) .

سادسا — المين والمرافىء والأرصفة والأراضى والمباني اللازمة للانتفاع بالأنهار والنهيرات والترع المذكورة ولمرورها .

(١) راجع الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور (بنديل هذا القانون) .

وراجع تقض ٤ فبراير ١٩٣٧ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٣٤ ص ٨٦ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٣٩ ص ١٠٢ : ان بقاء ترعة ما فى عداد الأملاك العامة من شرطه أن تكون الحكومة دائبة على وضع يدها عليها وحفظها وصيانتها وبقائها ، فترك الحكومة ترعة أو جزءا من ترعة حصل تعديلها قد يعد فى ذاته نقلا لهذه التركة أو لهذا الجزء من الأملاك العامة الى الأملاك الخاصة التى يجوز امتلاكها بمضى المدة . واذن فان كانت ترعة عمومية مارة فى أطيان لأحد الأفراد فاستبدل بجزء من مجراها جزءا آخر من ملكه الخاص وزرعه وسكنت الحكومة عن مطالبته بإعادة التركة الى حالتها السابقة راضية عن مجراها الجديد الذى كان من مقتضاه دخول جزء من الملك الخاص له عوضا عن الجزء الذى وضع يده عليه ، فان هذا الجزء يعتبر قد انتقل من الأملاك العامة الى الأملاك الخاصة التى يجوز امتلاكها بالتقادم ، كما أن العوض عنه يعتبر من الأملاك العامة التى لا يجوز امتلاكها .

وتقض ١٤ أبريل ١٩٣٨ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١١٢ ص ٣٢٩ المحاماة ١٩ رقم ٢٧ ص ٤٨ : ان اتصاف ترعة بأنها عمومية أو غير عمومية أمر قانونى يبتته لائحة الترع والجسور . فمن واجب المحكمة اذن أن تراعى فى قضائها ما جاءت به تلك اللائحة فى هذا الصدد . فاذا هى لم تفعل ، واعتمدت فقط فى قيام صفة التركة على تقرير الخبير المؤسس على تطبيق خريطة فك الزمام الرسوم عليها ما يفيد أن التركة بجسريها عمومية كان حكمها متعينا تقضه .

وراجع تقض ١٤ مايو ١٩٣٦ (مذكور تحت المادة ٦٠) .

(7) Les mosquées et tous établissements pieux, d'instruction publique ou de charité, dont l'entretien ou l'administration est à la charge de l'Etat;

(8) Les immeubles appartenant à l'Etat, tels que les palais, les maisons et dépendances affectés à la résidence du souverain, aux ministères, gouvernorats, moudiries et plus généralement tous ceux qui sont destinés à un service public;

(9) Les arsenaux et casernes, les armes et le matériel de guerre, les bâtiments de guerre, de transport ou de poste;

(10) Les archives nationales, les musées et bibliothèques, les monuments et tous les objets d'art et d'histoire appartenant à l'Etat;

سابعا — الجوامع وكافة محلات الأوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو للبر والاحسان^(١) سواء كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها .

ثامنا — العقارات الميرية مثل السرايات والمنازل وملحقاتها المخصصة لاقامة ولى الأمر والنظارات أو المحافظات أو إنديريات وعلى وجه العموم كافة العقارات المعدة لمصلحة عمومية .

تاسعا — الترسانات والقشلاقات والأسلحة والمهمات الحربية والمراكب الحربية ومراكب النقل أو البوستان .

عاشرا — الدفترخانات العمومية والأتيكخانات والكتبخانات الميرية والآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية^(٢) .

(١) فى النص الفرنسى : الجوامع وجميع المؤسسات الدينية أو المخصصة للتعليم العام أو للبر . راجع بحثنا « الأموال الخاصة والعامة فى القانون المصرى » سالف الذكر ص ٧٢٨ وما بعدها . وراجع استئناف مصر ٢٨ أبريل ١٩٣٥ المحاماة ١٦ رقم ٧٩ ص ١٧٠ .

(٢) راجع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بشأن الآثار ، والقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨ بشأن حماية آثار العصر العربى (بديل هذا القانون) .

وراجع تقضى ٢١ فبراير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٣١ ص ٦١١ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١١١ رقم ٣٠ : ان الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدنى ، اذا كانت نصت على « أن الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات =

(11) Les deniers publics
et, d'une façon générale,
tous les biens meubles ou
immeubles de l'Etat affec-

حادى عشر — نقود الميرى وعلى
وجه العموم كافة الأموال الميرية المنقولة

= الفنون أو الأشياء التاريخية « يكون معتبرا بذاته من المنافع العامة ، وكانت الفقرة الحادية عشرة منها قد ذكرت أن المال الثابت أو المنقول اذا تخصص بالفعل للمنفعة العامة كان عاما أيضا — اذا كان هذا هو نص القانون المدني ، فان المادة السادسة من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ تجرى بأن « أراضى الحكومة المقررة أو التى سيتقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة » . وهذا النص واضح الدلالة على أن الأرض لا تعتبر أثرية الا اذا تقرر ذلك من قبل الحكومة ، أى صدر به قرار من مجلس الوزراء ، أو على الأقل من قبل وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية والعشرين منه . فكل ورقة أو مخاطبة ادارية ليست قرارا من هذا القبيل ، لا يمكن — فى علاقة الحكومة بالجمهور — أن تعتبر مغيرة لوصف الأرض ومخرجة لها من ملك الحكومة الخاص الى ملكيتها العامة . واذن فلا يكفي لاعتبار الأرض أثرية غير ممكن اكتسابها بوضع اليد بمضى المدة ، لا مجرد صدور خطاب من مصلحة الآثار باعتبارها كذلك ، ولا وصفها بأنها أثرية فى قوائم المساحة والتحديد .

وتنقض ١٦ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧٨ من ٢١٥ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ١٣ من ٤٢ : (١) ان سريان قانون ما (قانون الآثار مثلا) على الأجانب أو عدم سريانه ، وفيما يكون هذا السريان وفيما لا يكون ، من المسائل القانونية التى يجب على المحكمة أن تحلها على مقتضى القواعد العامة المعروفة من فقه القانون وأن تصدر فيها عن رأى الصحيح الواجب الأخذ به ، لا أن تعتمد على قول قائل فى ذلك وترتب عليه حكمها . (ب) ان المادة الأولى من قانون الآثار والمادة ٩ من القانون المدني الأهلى والمادة ٢٥ من القانون المدني المختلط تعتبر الآثار من الأملاك العامة . فالتمثال الأثرى لا يجوز التبايع فيه ، بل يبعه وشراؤه باطلان ، وللحكومة أن تقاضى من يوجد هذا التمثال فى حيازته مهما كانت جنسيته لتسترده منه بغير تعويض تدفعه له أو تمن ترده اليه ، ولا يكون له أن يحتج عليها بحكم المادة ٨٧ من القانون المدني ، فان من المقرر قانونا أن أحكام امتلاك المنقول بالحيازة لا ترد بحال على الأملاك العامة .

وتنقض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٧ من ١١٠ : ان الآثار ليست جميعها عامة بل ان منها ما أنشأه الأفراد أصلا وانتقلت ملكيته بالتوارث الى ذريتهم مما لا سبيل معه الى اعتبارها من المنافع العامة . ومنها ما امتلكوه بوضع اليد عليه بعد زوال تخصيصه للمنافع العامة مما يعتبر من الآثار المملوكة لغير الحكومة والتى تسرى عليه أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨ الخاص بحماية آثار مصر العربى فيما جاء به خاصا بالآثار غير المملوكة للحكومة .

أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل^(١) أو بمقتضى قانون أو أمر .
tés en fait ou par loi ou décret à un service d'utilité publique.

٢٥ مخ : أملاك الميرى كالأستحكامات والمين وغير ذلك لا تقبل أن تكون ملكا لأحد .
٢٦ مخ : كذلك الحال بالنسبة للأموال المعدة لمنفعة عمومية كالطرق والقناطر وشوارع المدن وغير ذلك .

تقابل ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٤٠ و ٥٤١ ف .

10. Font également partie du domaine public de l'Etat, les servitudes de voirie, de cours d'eau, de travaux publics, les servitudes militaires, et plus généralement toutes les servitudes actives de droit commun attachées à la propriété du Domaine public ou pouvant résulter de lois ou décrets rendus en vue de l'utilité publique.

١٠ — يعد أيضا من الأملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية^(٢) حقوق التطرق المتعلقة بالشوارع ومجارى المياه والأشغال العمومية والأعمال الحربية وعلى وجه العموم كافة ما تقتضيه حقوق الارتفاق التى تستلزمها ملكية الأملاك الميرية المذكورة أو توجبها القوانين والأوامر الصادرة لمنفعة عمومية .

CHAPITRE II.

De la propriété.

الباب الثانى — فى الملكية

11. La propriété est le droit de jouir et disposer des choses de la manière

١١ — الملكية هى الحق للمالك فى الانتفاع^(٣) بما يملكه والتصرف فيه

(١) راجع تقض ٢٣ يونيه ١٩٣٢ المجموعة ٣٣ رقم ٢١١ من ٤٣٤ : ان كان المسلم به أن أرض النزاع مملوكة للحكومة أصلا وثبت أنها مخصصة بالفعل من زمن للمنفعة العامة فلا حاجة لاستصدار مرسوم بقانون بإخراجها من الأملاك الخصوصية وادخالها ضمن المنافع العمومية ، لأنه وفقا للمادة التاسعة الفقرة الحادية عشرة من القانون المدنى يكتفى بتخصيصها لمنفعة عمومية بالفعل .

(٢) يلاحظ أن عبارة « من الأملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية » يقابلها فى النص الفرنسى : du domaine public de l'Etat (أى من الأموال العامة للدولة) .

(٣) استعمل لفظ « انتفاع » مقابل كلمة « jouir » الواردة فى النص الفرنسى للمادة . وقد استعمل لفظ « استغلال » فى المادة ١٣ مقابل كلمة « jouir » أيضا .

بطريقة مطلقة^(١) .

la plus absolue.

Elle donne droit à tous les produits naturels ou accidentels, et à tous les accessoires.

ويكون بها للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عارضية^(٢) وفي كافة ما هو تابع له .

تطابق الفقرة الأولى منها المادة ٢٧ مخ . وتطابق الفقرة الثانية المادة ٢٨ مخ .

وهي تقابل ٥٤٤ و ٥٤٦ و ٥٤٧ ف .

راجع ١٩/٥ وما بعدها ، ٦٦/٤٤ وما بعدها ، ١١٧/٨٨ ، ١٤٥/٩١ ، ١٤٢٤/٥١٦ .

١٢ — يكون الحكم فيما يتعلق 12. La propriété littérai-

(١) تقض ٢٣ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦٢ ص ١٩٢ : ان كل من ملك أرضا صار مالكا لكل ما فوقها وما تحتهها ، الا اذا ظهر من سند الملكية أنها لا تتضمن ذلك .

تقض ١٤ مايو ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٥٥ : الرهبنة نظام متبع لدى بعض الطوائف المسيحية في مصر ، وقد اعترفت به الحكومة المصرية ، فنحت الرهبان على اختلاف درجاتهم بعض المزايا ، فأعفتهم من الخدمة العسكرية ومن الرسوم الجركية ، والمادة ١٤ من الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب واختصاصات المجلس الملي لطائفة الأقباط الأرثوذكس صريحة في أن للرهبنة نظاما خاصا يجب احترامه والعمل على نفاذ أحكامه . ومن قواعد الرهبنة أن كل ما يقتنيه الراهب بعد انخراطه في سلك الرهبنة يكون ملكا للبيعة التي كرس حياته لخدمتها ، فان الراهب يدخل الدير فقيرا مجردا عن كل مال كي يثقف ويربى تربية دينية على حساب الدير راضيا بالنظام الكنسي القاضي بأن كل ما يصيبه من رزق لا يملك فيه شيئا ، بل يكون ملكا للكنيسة . وهذا التراخي الذي جرى العرف الكنسي باتباعه ليس فيه ما يخالف النظام العام أو أحكام القانون في شيء . واذن فالحكم الذي يعد المطران مالكا لما اشتراه وقت شغله منصبه الديني لمجرد أن العقود صادرة له شخصيا لا بصفته نائبا عن الكنيسة يكون مخطئا في ذلك لعدم أخذه بالقواعد الكنسية المحددة للعلاقة المالية بين الرهبان والكنيسة ، حالة كونها قانون الطرفين الواجب الأخذ به .

تقض ٧ مارس ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٣٧٣) .

(٢) يلاحظ أنه قد ذكرت في النسخة الفرنسية كلمة « produits » مقابل لفظ « ثمرات » ، وهذه الكلمة يقصد بها الشارع كل أنواع الحاصلات (produits) والثمار (fruits) ، سواء كانت طبيعية (naturels) ، أم صناعية (artificiels) ، أم مدنية (civils) ، اذ للمالك جميع ثمار وحاصلات ما يملكه .

re et artistique est réglée
par une loi spéciale.

بمقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته وحقوق
الصانع فى ملكية مصنوعاتة على حسب
القانون الخاص بذلك (١) .
لا مقابل لها فى المختلط .

CHAPITRE III.

De l'usufruit.

13. L'usufruit est le droit
d'user et de jouir d'un bien
dont la nue propriété ap-
partient à un autre.

الباب الثالث — فى حق الانتفاع

١٣ — الانتفاع هو حق للمنتفع
فى استعمال ملك غيره واستغلاله (٢) .

تطابق ٢٩ مخ . وتقابل ٥٧٨ وما بعدها ف .

راجع ١٩/٥ ، ٦٦/٤٤ وما بعدها ، ٤٤٧/٣٦٤ ، ٥١٦/٤٢٤ .

١٤ — ويجوز أن يكون الحق

14. Il peut être restreint
par la convention ou la libé-
ralité qui l'a constitué, et
se réduire, par exemple, à
un simple droit d'usage
personnel ou à un droit
d'habitation.

المذكور أقل مما ذكر على حسب شرط
الاتفاق أو شرط التبرع الذى ترتب
عليه وجود ذلك كأن يكون قاصرا على
مجرد حق الاستعمال الشخصى أو حق
السكنى (٣) .

تطابق ٣٠ مخ . وتقابل ٥٧٩ و ٦٢٥ و ٦٢٨ ف .

١٥ — ويصح أن يكون مؤقتا

15. Il peut être tempo-
raire ou perpétuel, mais
entre particuliers il ne peut
être que temporaire.

أو مؤبدا انما لا يكون بين آحاد الناس
الا مؤقتا .

(١) لا يصدر هذا القانون بعد . وراجع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات
والبيانات التجارية (مذكور بذيلى هذا القانون) .

(٢) الترجمة الحرفية للنص الفرنسى : « حق الانتفاع هو حق استعمال المال المملوكه رقبته
لآخر واستغلاله » .

(٣) راجع تقضى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ١٩) .
وليس لمن له حق الاستعمال أو حق السكنى أن يتنازل عن حقه أو يؤجره لآخر . وليس
للدائنين حجزه .

٣١ مخ : ويصح أن يكون مؤقتا أو مؤبدا .

٣٢ مخ : ولا يكون بين آحاد الناس الا مؤقتا .

١٦ - لا يعطى ذلك الحق الا

لشخص أو أكثر موجود على قيد الحياة

وقت الاعطاء وينتهى على كل حال

بوفاته ان لم يكن له ميعاد محدد قبل الوفاة

المذكورة .

نطبق ٣٣ مخ . وتقابل ٦١٧ ف .

١٧ - انما يجوز أن يوصى للمحل

خيري تابع لديوان الأوقاف بملك العين

ولشخص أو أكثر ولورثته على التعاقب

بحق الانتفاع وحينئذ لا يكون للمحل

الخيري حق الملك التام الا بعد انقراض

الموصى اليهم بحق الانتفاع^(١) .

نطبق ٣٤ مخ .

٣٥ مخ (لا مقابل لها في الأهلى) : يجوز أن يكون حق الانتفاع مؤبدا متى قرره الحكومة على الأراضى الخراجية طبقا للوائح .

(١) تقض ٢١ يونيه ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٠ ص ٤٥٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ رقم ٦٨ : نص المادة ١٧ هو من قيل حق الانتفاع المؤبد الذى حرمه القانون بين الأفراد ، وهو بعينه نظام الوقف الذى آتى به الفقه الاسلامى ، وبحسبه وجدت الأموال الموقوفة ، مع ملاحظة أن محررى القانون اضطروا الى جعل ملك الرقبة للجهة الخيرية وجعل الملك التام يؤول لها فى النهاية . وسبب اضطرابهم لهذا أنهم لم يريدوا متابعة فقهاء المسلمين على ما قالوه من أن العين الموقوفة تكون على حكم ملك الواقف أو على حكم ملك الله ، بل كان هذا عندهم من قيل الأمور التى وراء الطبيعة (المتافيزيقية) والتى لا يأخذون بها فى التشريع ، وهم بالبداية مخطئون ، لأنهم ما داموا قد أقرروا نظام الوقف فكان ينبغى لهم أن يأخذوا فيه بأقوال واضعيه ، والا فان عبارتهم فى المادة ١٧ المذكورة تحلل للجهة الخيرية أن تبيع حق الرقبة وأن تبيع الملك التام عند أيلولته اليها بعد انقراض ذرية الموصى لهم ، وهذا مخالف لأصول الوقف كل المخالفة .

٣٦ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : وفي هذه الحالة يجوز اسقاطه كله أو بعضه أو رهنه (١) .

راجع ٢١/٦ ، ٢٢/٧ ، ٣٧/١٨ ، ٤٦/٢٧ .

18. L'usufruit constitué par le Ministère des *Wakfs* est transmissible conformément à la Loi du 7 Saffer 1284 (10 juin 1867).

١٨ — حق المنفعة المعطى من ديوان الأوقاف قابل للانتقال من يد الى أخرى بمقتضى اللائحة المؤرخة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٠ يونيو سنة ١٨٦٧) (٢) .

(١) راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ١ نبذة ٩٦ .

(٢) لم نعتز على النص العربي لقانون ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ، وهذه ترجمة النص الفرنسي : أصدر صاحب الجلالة السلطان الأحكام التشريعية التالية لتوسيع دائرة توارث العقارات الموقوفة المعروفة بالمسقات والمستغلات التي تكتسب بعقد « الايجارتين » ، وذلك بدون اخلاص بالأحكام الخاصة بجهات البر ، ومن غير مساس بالمبادئ المتبعة فيما يخص بأموال المستغلات ولا بشروط الواقف

المادة ١ — يبقى حق الارث للأولاد ذكورا وأنثا بمخصص متساوية في الأموال الموقوفة المسماة مسقات ومستغلات المكتسبة بعقد ايجارتين .
وعند عدم وجود أولاد من أى الجنسين من ورثة الدرجة الأولى ينتقل ميراث هذه الأموال الى الوارثين من الدرجات التالية بالتساوى بين الورثة الذين يكونون في نفس الدرجة كالآتي :

الدرجة الثانية : الأحفاد أى أبناء وبنات ورثة الدرجة الأولى من أى الجنسين .

الدرجة الثالثة : الأب والأم .

الدرجة الرابعة : الأخوة الأشقاء والأخوات الشقيقات .

الدرجة الخامسة : الأخوة والأخوات لأب .

الدرجة السادسة : الأخوة والأخوات لأم .

الدرجة السابعة : الزوج أو الزوجة .

المادة ٢ — الوارث من أية درجة من الدرجات المذكورة يجب كل ورثة الدرجات التالية ، فثلا الأحفاد لا يرثون الأموال المسقات والمستغلات اذا وجد معهم أولاد ، وكذلك الأب والأم محجبان بالموجود من الأحفاد ، وهلم جرا .

ومع ذلك فأولاد الأبناء أو البنات المتوفين يحلون محل الأبناء والبنات المتوفين في نصيب أيهم أو أمهم المتوفين في تركه جدهم أو جدتهم ، ولكن بالنسبة للزوج أو الزوجة فان للحي منهما الحق في جزء من الأموال الاكثلة بالارث الى ورثة جميع الدرجات ابتداء من الدرجة الثالثة (درجة الأب والأم) ، والى الدرجة السادسة (درجة الأخوة والأخوات لأم) ، =

Il peut être donné à bail
ou en antichrèse.

ويمجوز تأجيرهُ أو اعطاؤه بالغاروقة .

تطابق ٣٧ مخ .

راجع ٢٢/٧ ، ٣٤/١٧ ، ٧٧/٥٤ .

١٩ — تراعى فيما يكون لصاحب

19. Les droits et obligations qui naissent de l'usufruit sont réglés par les conditions imposées par l'acte de constitution et par les dispositions suivantes.

الانتفاع من الحقوق وفيما يترتب عليه

من الواجبات شروط العقد المترتب عليه

حق الانتفاع والأصول المقررة في المواد

الآتية (١) .

تطابق ٣٨ مخ .

== البداية والغاية داخلتان .

المادة ٣ — في نظير المزايا التي سيحرم منها الوقف بسبب توسيع حق الوراثة والغاء الحرمان من الارث يزداد القسط السنوى ، أى الاجارة المعجلة للعقارات المسقفات والمستغلات ، بنسبة تتفق وقيمة العقارات ، وتحدد هذه النسبة بلائحة خاصة .

المادة ٤ — يحصل كما في الماضى رسم قدره ٣٠ فى الألف (٣ ٪) على بيع العقارات المسقفات والمستغلات ، و ١٥ فى الألف (١ ١/٢ ٪) على تركات الدرجة الأولى .
وتعين الرسوم الواجب تحصيلها على التركات الاكثلة للدرجات التالية بلائحة خاصة .

المادة ٥ — يستمر كما في الماضى نظام الرهن الوقائى المتبع فى تخصيص العقارات لضمان الدينون وتعين شروط الرهن والاجراآت الخاصة به بلوائح خاصة .

المادة ٦ — أحكام هذا القانون اختيارية ، فالحائزون للأموال المسقفات والمستغلات الذين يريدون الاستفادة من هذه الأحكام عليهم أن يجددوا سندات الأموال التى فى حيازتهم بموجب عقد الايجارتين على حسب الأوضاع التى ستقرر فيما بعد .

المادة ٧ — لا يسرى هذا القانون الا على الأوقاف التى أنشأها السلاطين أو أعضاء العائلة السلطانية ، وعلى جميع الأوقاف التى تتولى الدولة ادارتها بسبب اقتراض نسل منشئها والتى لجلالة السلطان التصرف فيها ، وينوب عنه فى هذا الخصوص المتولى (مدير الأوقاف) .
ومع ذلك يجوز لمنشئ الأوقاف من الأفراد اذا توافرت فيهم الأهلية القانونية اللازمة لتعديل شروط الوقف أن يفعلوا ذلك بالتطبيق لهذا القانون .

المادة ٨ — الأموال المسقفات والمستغلات المؤجرة أراضيها بشكل مقاطعة والتي أنشئت عليها مبان مملوكة تبقى خاضعة للقواعد السارية عليها الآن .

(ملاحظة) يقصد بالمسقفات الأراضي الموقوفة التى أنشئ عليها مبان من أى نوع ، وبالمستغلات العقارات الموقوفة فى المدن الحالية من المباني المنتجة غلة أو ريعا .

(١) ومتى كان العقد المترتب عليه حق الانتفاع هو عقد وقف فأحكام الشريعة الاسلامية ==

20. L'usufruitier doit user de la chose suivant sa destination.

21. S'il s'agit de choses mobilières, il doit être fait inventaire et donné caution; à défaut de caution, les meubles sont vendus et le produit placé en fonds publics dont le revenu est remis à l'usufruitier.

22. L'usufruitier qui a fourni caution peut user des choses qui se consomment par l'usage, mais à la charge de les remplacer à la fin de l'usufruit.

23. Il profite de l'augmentation qui résulte du

٢٠ — يجب على من له حق الانتفاع أن يستعمل الشيء فيما وضع له .
تطابق ٣٩ مخ . وتقابل ٥٨٢ ف .

٢١ — اذا كان المال المقرر عليه حق الانتفاع منقولاً وجب حصره بالجرد ولزم المنتفع تقديم كفالة به فان لم يقدمها بيع المال المذكور ووضع ثمنه في أوراق ميرية وأعطيت أرباحها اليه ^(١) .

تطابق ٤٠ مخ . وتقابل ٦٠٠ — ٦٠٣ ف .
راجع ٦٠٤/٤٩٥ .

٢٢ — يجوز للمنتفع الذي قدم الكفالة أن يستعمل الأشياء التي تنعدم بالاستعمال إنما عليه أن يرد بدلها عند انتهاء حقه في الانتفاع ^(٢) .

تطابق ٤١ مخ ، مع حذف عبارة « الذي قدم الكفالة » . وتقابل ٥٨٧ وما بعدها ف .

٢٣ — الزيادة التي تحصل من

= هي التي تجرى عليه من جهة تعيين مدى حقوق المستحقين وما يكون لهم من التصرفات في الأعيان المستحقين فيها وتعيين مدى حقوق نظار الوقف وما يجوز لهم من التصرفات وما لا يجوز (تقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٧ ص ٩٦٤) .

(١) يلاحظ فيما يختص بالنقود — اذا شملها حق الانتفاع — أنها لا تباع . ولذلك فان نصوص القانون الفرنسي في هذا الصدد أوفى من نصوص القانون المصري ، اذ ينص القانون الفرنسي ، في المادة ٦٠٢ ، على أن النقود يصير تشغيلها .

ولم يبين القانون المصري ، ولا القانون الفرنسي ، ما يترتب على عدم القيام بعمل الجرد (راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » الجزء الأول نبذة ٣٩٩) .

(٢) ويسمى حق الانتفاع في هذه الحالة شبه حق الانتفاع ، وفيه تنتقل ملكية الشيء الى المنتفع الذي عليه أن يرد الشيء ، أو أن يرد قيمته ، كما في القانون الفرنسي ، اذا ظهر أن هذا هو قصد العاقدین .

croît des troupeaux, après remplacement par le croît des bêtes qui périssent par cas fortuit.

تتاج المواشى تكون للمتفع بها انما بعد
أن يستعوض من التتاج ما تفق من
الأصل بأفة سهاوية .

نطابق ٤٢ مخ . وتقابل ٦١٦ ف .

24. Il n'est pas responsable de la perte ou détérioration de la chose arrivée sans sa faute.

٢٤ — لا يسأل المتفع عن ضياع
أو تلف الشيء متى كان حاصلًا بدون
تقصير منه .

نطابق ٤٣ مخ . وتقابل ٦٠٧ و ٦١٤ وما بعدها ف .

25. L'usufruitier doit faire les dépenses d'entretien et ne peut exiger que le propriétaire fasse aucune dépense.

٢٥ — يجب على المتفع أن يقوم
بكافة المصاريف اللازمة لحفظ وصيانة
لشيء المتفع به وليس له أن يكلف
للمالك بصرف شيء مطلقًا .

نطابق ٤٤ مخ . وتقابل ٦٠٥ وما بعدها و ٦٠٨ وما بعدها و ٦١٢ ف .

26. Il ne peut faire aucune construction ou plantation sans le consentement du propriétaire, et il devra prouver ce consentement par écrit, l'aveu ou le serment de ce dernier.

٢٦ — لا يجوز للمتفع أن يبنى
بناء أو يغرس غراسا بدون رضا المالك
وعليه أن يثبت ذلك الرضا بالكتابة أو
بإقرار المالك أو بامتناعه عن اليمين .
نطابق ٤٥ مخ .

27. L'usufruit s'éteint par l'expiration du temps fixé, par la renonciation, par la perte de la chose, et par l'abus qui est fait de la chose par l'usufruitier, sous

٢٧ (معدلة) — ينتهى حق
الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك
المتفع حقه فيه أو بانعدام المال المقرر عليه
حق الانتفاع^(١) أو باستعماله استعمالًا غير

(١) ونزع الملكية للمنفعة العامة يشبه حالة هلاك المال المرتب عليه حق الانتفاع ، لأنه يخرج العين من التعامل . وفي القانون المصرى للمتفع الحق في جزء من التعويض (راجع المادة ٧ من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة) .

جائز. هذا مع مراعاة حقوق الدائنين
 réserve des droits des cré-
 anciers hypothécaires. المرتهنين^(١).

نطابق ٤٦ مخ . وتقابل ٦١٧ وما بعدها و ٦٢٠ ف .
 راجع ٣٥ مخ ، ٦٧٨/٥٥٤ .

28. Il peut être annulé
 par suite de l'inexécution
 des conditions imposées à
 l'usufruitier, sous la même
 réserve.

٢٨ (معدلة) — يجوز ابطال حق
 الانتفاع اذا لم يتم المنتفع بالشروط المقررة
 عليه ، مع مراعاة ما تقدم^(٢) .

نطابق ٤٧ مخ .

٤٨ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : اذا لم يتم المنتفع بأرض خراجية بدفع الخراج فيجوز
 حرمة من الانتفاع بها بشرط مراعاة حقوق الدائنين المرتهنين^(٣) .

٤٩ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : عدم القيام بسداد أموال الأراضي المملوكة الرقبة
 المبرى يترتب عليه فقط أن يباع بالطريق الجبري جزء من حق الانتفاع بالأرض بقدر ما يكفي
 لسداد تلك الأموال .

راجع ٢١/٦ ، ٣٥ مخ ، ١٠٥ مخ ، ٦٧٨/٥٥٤ .

29. L'usufruit finit encore
 par suite du non usage
 pendant quinze ans.

٢٩ — ينتهي حق الانتفاع أيضا
 بعدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة .

نطابق ٥٠ مخ ، مع اضافة الفقرة الآتية : ومن له حق الانتفاع في أراض خراجية أو
 أعبادية يسقط حقه في الانتفاع اذا ترك الأرض بدون زراعة مدة خمس سنوات ، ويشهر حق
 الانتفاع في المزاد بالتطبيق للوائح^(٤) .

وتقابل ٦١٧ وما بعدها ف .

(١) أضيفت عبارة « هذا مع مراعاة حقوق الدائنين المرتهنين » الى المادة ٢٧ بالقانون
 رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ . وهذا هو نص المادة قبل التعديل : ينتهي حق الانتفاع بانقضاء
 الزمن المعين له أو بترك المنتفع حقه فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله
 استعمالا غير جائز .

(٢) أضيفت عبارة « مع مراعاة ما تقدم » الى المادة ٢٨ بالقانون رقم ٧٩ لسنة
 ١٩٣٣ . وهذا هو نص المادة قبل التعديل : يجوز ابطال حق الانتفاع اذا لم يتم المنتفع بالشروط
 المقررة عليه .

(٣) و (٤) راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ١ نبذة ٩٦ .

CHAPITRE IV.

Des servitudes.

الباب الرابع — في حق الارتفاق

٣٠ — الارتفاق هو تكليف

مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر أو لمنفعة

الميرى وتتبع فيه شروط العقد الذى ترتب

عليه وجود ذلك التكليف وعرف

البلد (١).

30. La servitude est une charge imposée à un immeuble au profit d'un autre immeuble ou de l'Etat.

Les servitudes sont réglées d'après le titre de leur constitution et d'après les usages locaux.

تطابق ٥١ مخ ، مع حذف عبارة « أو لمنفعة الميرى » . وتقابل ٦٣٧ و ٦٣٨ ف .

راجع ١٩/٥ ، ٦٦/٤٤ وما بعدها ، ١١٧/٨٨ ، ٣٨٤/٣١٠ ، ٣٨٦/٣١٢ .

(١) راجع تقض ٢٧ أكتوبر ١٩٣٢ (مذكور تحت المادة ١٣٨) ، و ٢٦ أبريل ١٩٣٤ (مذكور تحت المادة ٧٦) . وراجع بخصوص قيود البناء الاتفاقية : تقض ٩ فبراير ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ رقم ٩٨ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٠٢ ص ١٨٤ : اشترى شخص قطعة أرض من أملاك الحكومة بجهة الزمالك بالشروط المعروفة التى وضعتها هى لذلك ، ثم باع هذا الشخص القطعة الى شخص آخر بموجب عقد تعهد فيه باحترام الاشتراطات المدونة بعقد البيع الأصيل الصادر من الحكومة مقرا بمعرفتها تمام المعرفة ، ووصفت هذه الشروط فى عقد البيع الصادر له بأنها حقوق ارتفاق وقيود ، ثم أقام على هذه القطعة دكا كين ، فرفعت مصلحة الأملاك دعوى عليه طلبت فيها الحكم بالزامه بإقفال تلك الدكا كين ، لما فى هذا البناء من مخالفة لشروط البيع الصادر منها الى المشتري الأول ، فقضى برفض هذه الدعوى على اعتبار أن الالتزام الوارد فى عقد البيع بالامتناع عن عمل دكا كين على العين المبيعة إنما هو التزام شخصى صادر لمصلحة الحكومة من المشتري الأول ، فلا يربط غيره ممن آلت اليه ملكية هذه القطعة ، وأنه حتى مع التسليم بأن هذا العقد ينص على تقرير ارتفاق فإن الحكومة تنازلت عنه بتقريرها عوائد مبان على الدكا كين وتحصيلها فعلا . ومحكمة النقض قالت ان القيود والشرائط الواردة بعقد البيع الأصيل — وقد وصفت فى عقد الشراء الثانى بأنها حقوق ارتفاق وقيود — كان لا بد من اعتبارها مقرررة لتكاليف مستمرة ينطبق عليها نص المادة ٣٠ من القانون المدني . فتجاهل الحكم هذا الذى تدون بالعقد واغفاله الأخذ به ، مع وجوبه لعدم المنازعة فى معناه ، فيه مخالفة للاتفاق ونص المادة ٣٠ المذكورة . أما عده ربط العوائد على الدكا كين المطلوب اغلاقها تنازلا من الحكومة عن حقوقها المشروطة خطأ كذلك ، إذ التنازل لا يكون صحيحا الا اذا صدر ممن يملكه ، وفقا لنص المادة ١٨٠ مدنى ، ومصلحة الأموال المقررة المنوط بها ربط العوائد وتحصيلها ليس من وظائفها التعرض لمقود تملك الممولين ، ولا شأن لها بما اتفق عليه العاقدون . وراجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » ٢ نبة ٧٦٩ وما بعدها .

31. L'étendue du droit d'user des eaux des canaux construits par l'Etat est proportionnelle aux terrains à arroser, sauf ce qui sera ordonné par les lois, décrets et règlements sur la matière.

٣١ — حق استعمال مياه الترعى التى أنشأتها الحكومة يكون بقدر ونسبة الأراضى المقتضى ريهها مع مراعاة ما تقتضيه القوانين والأوامر واللوائح المتعلقة بذلك (١).

تطابق ٥٢ مخ ، مع اضافة « أو جمعية » بعد كلمة « الحكومة » ، واستبدال العبارة الآتية بآخر المادة : « مع مراعاة ما يقتضيه القانون الخاص بالجمعيات المنشأة بهذا الخصوص » .

32. Celui qui a établi un canal a seul le droit de se servir de l'eau de ce canal ou de la vendre.

٣٢ — من أنشأ ترعة فله الحق فى الانتفاع دون غيره بمائها أو بيعه .
تطابق ٥٣ مخ .

33. On doit, sur son terrain, le passage de l'eau nécessaire au fonds le plus éloigné de la prise d'eau, moyennant le paiement d'une indemnité préalable réglée par les tribunaux, qui

٣٣ — يجب على كل صاحب أرض أن يجعل ممرا فى أرضه للمياه اللازمة لرى الأراضى البعيدة عن مأخذ المياه فى نظير تعويض يعطى له مقدما بعد تقديره

= نقض ٢٤ أبريل ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ٤٢ ص ٨١ : ان مجرد تعديل حالة الأمكنة أو طبيعة الأعمال المعدة لضمان استعمال الارتفاق لا يترتب عليها قانونا زوال حق الارتفاق ، ما دام ذلك لم يتناول الا طريقة الاستعمال فقط ، ولم يتعدا الى الحق نفسه .

نقض ٢٣ يناير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٧٠ ص ٨٧٦ : الحكم بثبوت حق الارتفاق يجب أن تبين فيه جميع العناصر الواقعية اللازمة لثبوت هذا الحق من وضع اليد ومظهره ومبدئه ، وذلك لكي تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .
وراجع ٢٤ أبريل ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٦١١) .

(١) راجع الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ الخاص بالترعى والجسور (بديل هذا القانون) .

نقض ١٣ فبراير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٤١٦ ص ٩٩٨ : لا تزول اليد بسكوت صاحب الحق عن الانتفاع بالعين ، بل يجب لذلك أن تعترضها يد من الغير تتوافر فيها الشروط القانونية . فاذا كان من له حق ارتفاق على مروي لم يستعمل حقه فعلا منذ عشر سنوات فان مجرد هذا الترك الذى سببه الاستغناء لا تأثير له فى وضع يده عليها ، ومحاولة صاحب الأرض التى تمر فيها المروي اقامة سور عليها تعد تعرضا منه لصاحب الارتفاق معطلا لحقه .

détermineront, en cas de contestation, les travaux à faire pour l'établissement du passage, de façon à ce qu'il soit le moins domma-geable possible.

Mais le propriétaire qui arrose ses terres au moyen de machines ou de canaux, ne peut forcer les fonds inférieurs à recevoir ses eaux.

بمعرفة المحاكم ، وعند التنازع تحكم بالكيفية التي يكون بها انشاء ذلك المر وما يلزم من العمل بحالة يراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر .

وليس لصاحب الأرض التي يسقيها بآلات أو ترع أن يجبر أصحاب الأراضي التي دونه على قبول مياهه بأراضيهم (١) .

٥٤ مخ ، ممدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٢ (٢) : يجب على كل صاحب أرض أن

(١) راجع تقض ١٣ فبراير ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٣١) .

تقض ١١ يناير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٩ ص ٥٦ : ان السلطة الادارية ليس لها في الأصل اختصاص بالفصل في حقوق الارتفاق المتعلقة بالرى أو الصرف . لكن المشرع رأى مراعاة لمصلحة الزراعة وجوب احترام المساق والمصارف من تعدى أحد المتفعين بها بغير حق اضراراً بجيرانه ، فأباح لمن منه ضر من عبث أحد بمسقى أو بمصرف أن يلجأ الى الجهات الادارية وخول هذه الجهات سلطة الفصل في اعادة الحالة الى أصلها بالطرق الادارية ايثارا للسرعة التي تقتضيها الحال . وذلك كله بغير أن يسلب المشرع حق المحاكم في الفصل في الدعاوى التي تدخل في اختصاصها ، سواء أكانت من دعاوى وضع اليد أم دعاوى الملك ، فأصبحت هناك هيئتان مختصتان بالفصل في دعاوى وضع اليد . أما دعاوى الملك فانها بقيت من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة . واذن فالحكم الذي يقضى باختصاص المحاكم بدعوى منع التعرض في مسقى لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون . والقول بأن الحكم بمرور المسقى لا بد لتنفيذه من وضع بدالة على المصرف وأن الترخيص بوضع البدالة إنما هو من اختصاص وزارة الأشغال لا يمنع المحاكم الأهلية من الفصل في الدعاوى التي هي من اختصاصها .

(٢) وهذا هو نص المادة ٥٤ مخ قبل التعديل :

يجب على كل صاحب أرض أن يجعل ممراً في أرضه للمياه اللازمة لرى الأراضي البعيدة عن مأخذ المياه في نظير تعويض يعطى اليه مقدماً بعد تقديره بمعرفة المحاكم ، وعند التنازع يحكم بالكيفية التي يكون بها انشاء ذلك المر وما يلزم من العمل بحالة يراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر .

وليس لصاحب الأرض التي يسقيها بآلات أو ترع أن يجبر أصحاب الأراضي التي دونه على أن يقبلوا مياهه بأراضيهم .

يجعل في أرضه ممرا للمياه اللازمة لرى الأراضى البعيدة عن مأخذ المياه وكذلك لمياه التصفية التى تصرف من الأراضى المجاورة لأرضه في أقرب مصرف عمومى في نظير تعويض في كلتا الحالتين يعطى له مقدما بعد تقديره بمعرفة المحاكم ، وعند التنازع تحكم بالكيفية التى يكون بها انشاء ذلك المر وما يلزم من العمل بحالة يراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر .
وبغير ذلك لا يكون لصاحب الأرض التى يسقيها بالآلات أو ترع أن يجبر أصحاب الأراضى التى دونه على قبول مياهه بأراضيه .

وتقابل ٦٤٠ و ٦٤٥ ف .

34. Le propriétaire de l'étage inférieur d'un bâtiment doit faire les travaux et les constructions nécessaires pour empêcher la chute de l'étage supérieur.

S'il se refuse à faire les travaux de consolidation nécessaires, la vente de la partie de la maison qui lui appartient peut être ordonnée.

En tous cas, les travaux urgents peuvent être ordonnés par le juge de justice sommaire.

٣٤ — يجب على مالك الأسفل من طبقات الأماكن اجراء الأشغال والعمارات اللازمة لمنع سقوط العلو المملوك بغيره .

فاذا امتنع من اجراء العمارات المقتضية لحفظ العلو المذكور جاز الحكم عليه ببيع ما يملكه في المكان .

وعلى كل حال فللقاضى المعين للمواد الجزئية أن يأمر باجراء الأعمال الضرورية .

تطابق ٥٥ مخ ، مع حذف عبارة « الأشغال و » ، واستعاضة عبارة « فللقاضى المعين للمواد الجزئية » بعبارة « فللقاضى الأمور المستعجلة » .

وتقابل ٦٦٤ ف .

35. Le propriétaire de l'étage supérieur ne doit pas surélever les constructions de manière à nuire à l'étage inférieur.

٣٥ — لا يجوز لصاحب العلو من الأماكن أن يزيد في ارتفاع بنائه بحيث يضر بالبناء الأسفل .

تطابق ٥٦ مخ .

36. Le propriétaire de l'étage inférieur doit entretenir le plafond, y compris les poutres qui sont présumées lui appartenir. Le propriétaire de l'étage supérieur

٣٦ — على مالك الطبقة السفلى اجراء ما يلزم لصيانة السقف والأخشاب الحاملة له اذ أنها تعتبر ملكا له . وعلى مالك الطبقة العليا صيانة أرضية طبقته

doit entretenir le carrelage ou plancher de son étage; il doit entretenir aussi l'escalier depuis l'endroit qui ne sert pas au propriétaire de l'étage inférieur.

37. Si la construction vient à tomber, le propriétaire de l'étage inférieur est obligé de reconstruire son étage, faute de quoi sa propriété pourra être vendue en justice.

38. Nul ne peut forcer son voisin à s'enclore, ni à céder partie de son mur ou du terrain sur lequel se trouve ce mur.

Toutefois, le propriétaire d'un mur ne peut le détruire volontairement, sans motif sérieux, de façon à nuire au voisin dont la propriété est close.

39. Nul ne peut avoir sur son voisin une vue droite à une distance moindre d'un mètre.

من بلاط أو ألواح وعليه أيضا اجراء ما يلزم لصيانة السلم من ابتداء الموضع الذي لا ينتفع به صاحب الطبقة السفلى .

تطابق ٥٧ مخ . وتقابل ٦٦٤ ف .

٣٧ — اذا سقط البناء يجب على مالك الطبقة السفلى تجديد بناء طبقته والا جاز بيع ملكه بالمحكمة .

تطابق ٥٨ مخ .

٣٨ — ليس للجار أن يجبر جاره على اقامة حائط أو نحوه على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءا من حائطه أو من الأرض التي عليها الحائط المذكور .

ومع ذلك ليس لمالك الحائط أن يهدمه لجرد ارادته اذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المستتر ملكه بحائطه ما لم يكن هدمه بناء على باعث قوى .

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٩ مخ ، والفقرة الثانية ٦٠ مخ . وتقابل ٦٤٦ و ٦٥٣ ف .

٣٩ — لا يجوز للجار أن يكون

له على جاره مظل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد^(١) .

(١) تقض ١٨ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٤ ص ١٣١ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٥٠ ص ١٤٠ : (١) ان كل ما قصده الشارع من نص المادة ٣٩ من القانون المدني انما هو تقييد حرية مالك الأرض المدة للبناء في أن يقيم البناء على نهايتها اذا كان يريد فتح مظاهرات له على ملك جاره ، وهو لم يقصد بحال أن يجعل العقار المجاور خادما للعقار الذي فتح فيه المظل على المسافة القانونية من يوم فتحه بحيث يكون محملا بحق ارتفاق =

تطابق ٦١ مخ ، مع اضافة عبارة « ذراعان وثلاثا ذراع تقريبا (١) » في آخر المادة بعد كلمة « واحد » . وتقابل ٦٧٨ ف .

40. La distance se mesure
du parement extérieur du

٤٠ — تقاس تلك المسافة امامن

== سلبى لا يمكن معه لصاحب هذا العقار أن يقيم بناء على حدود ملكه أو أن يسوره ويتصرف في سوره بالهدم والبناء مرة بعد مرة وفي كل آن . ومثل هذا الارتفاق السلبى لا يكون الا بالاتفاق عليه ولا يمكن اكتسابه بمضى المدة ، فالمطل المفتوح على المسافة القانونية لا يعتبر ارتفاعا بين العقار المطل والعقار المطل عليه . أما المطل المفتوح على أقل من المسافة القانونية فهو مبدئيا مما يعتبر تصرفا من المالك في حدود ما له من التصرفات ، له نفعه وعليه خطره . ولا بد ، لاعتباره مبدأ لوضع يد على حق ارتفاع بالمطل يكسب بالتقادم ، من انتفاء مظنة العفو والفضل من جانب الجار ومن شبهة الاقتصار بالمطل على القدر الذى تركه فاتحه من ملكه فاصلا بينه وبين ملك جاره . وهذه الشبهة وتلك المظنة تتأكدان اذا قام بين المالكين سور يفصلهما من شأنه أن يمنع المطل بعده وأن يحدد مجال النظر أيضا . واذن فاذا فتح المالك في ملكه نوافذ على أقل من المسافة القانونية مع وجود سور للجار أمامه ، فانه — مهما يكن في هذا السور من فجوات تسمح ببسطه مجال النظر على ملك الجار — انما يكون مخاطرا بفتح هذه النوافذ ، لقصور دلالة هذا الفتح من جهة عن أداء معنى التعدى (empiètement) الذى لا غنى عنه لنشوء حالة وضع يد قانونى على حق ارتفاع بالمطل يراد اكتسابه بمضى المدة ، ولوضوح دلالة قيام السور من جهة أخرى على عدم تهاون صاحبه في أن يطل عليه بتلك النوافذ وعلى تأكيد حقه في البناء على نهاية ملكه في كل وقت . ولا يتصور أن يكون صاحب السور يتراخيه في ترميمه وسد فجواته قد أسقط حقه في هذا الترميم ويمكن غيره من اكتساب حق عليه بالامتناع عنه ، اذ حق المالك في ترميم السور هو حق لا يسقط بعدم الاستعمال ولا يتقيد صاحبه فيه بغير الاتفاق الصريح عليه . (ب) اذا كان المفهوم من الحكم أن النافذة التى قضى استثنافيا بتأييد الحكم الصادر بإعادة فتحها هي نافذة قد فتحها صاحبها في الدور الأرضى من منزله على مسافة بضع سنتيمترات من نهاية ملك جاره ، وأنه فتحها منتهزا فرصة تهدم سور الجار أمامها وأن الجار قد أقام السور ورفعته نصف متر زيادة على ما كان من ارتفاعه فوجب النافذة كلها ، أى منع مجال النظر أمامها عن أن يمد الى ما وراء السور كما كان أيام تهدمه ، فهذه الحالة لا يمكن وصفها قانونا بأنها حالة وضع يد لو استطالت مدتها لأكسبت صاحبها الحق الذى يدعيه ، لأنه يتقصها أن يتنى الابهام الذى يكتنفها من ناحية تصرف صاحب النافذة عند فتحها وبعده .

(١) هذا خطأ من الشارع ، لأن الذراع تساوى ٧٥ سنتيمترا ، فالتر الواحد عبارة عن ذراع وثلاث . وربما كان غرض الشارع أولا أن يوجد في مصر نفس المسافة المذكورة في القانون الفرنسى ، ثم غير قصده بعد ذلك (راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » ٢ نبذة ٧١١) .

mur où la vue est pratiquée,
ou de la ligne extérieure
du balcon ou de la saillie.

ظهر الحائط الذي فيه المطل المذكور أو
من ظاهر الخرجة أو المشربة .

تطابق ٦٢ مخ . وتقابل ٦٨٠ ف .

41. Les usines, puits, machines à vapeur et tout établissement nuisible aux voisins, doivent être construits aux distances et dans les conditions prescrites par les règlements.

٤١ — محلات المعامل والآبار
وآلات البخار والمحلات المضرة بالجيران
يجب أن تبنى بالبعد عن المساكن
بالمسافات المقررة باللوائح على مقتضى
الشروط المبينة فيها ^(١) .

تطابق ٦٣ مخ ، مع اضافة « ونحو ذلك » بعد لفظ « البخار » . وتقابل ٦٧٤ ف .

42. Tout propriétaire doit envoyer ses eaux pluviales et ménagères sur son terrain ou sur la voie publique, en se conformant aux règlements de salubrité.

٤٢ — يجب على كل مالك أن
يصرف في أرضه أو في الطريق العام مياه
الأمطار ومياهه المنزلية بالتطبيق على
اللوائح الصحية .

تطابق ٦٤ مخ . وتقابل ٦٨١ ف .

43. Le droit de passage

٤٣ — لصاحب الأرض التي ليس

(١) راجع على الخصوص :

القانون رقم ١٣ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن الحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، والقرار الصادر من وزارة الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ بتنفيذ القانون المذكور .

والأمر العالي الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية ، والقرار الصادر من وزارة الأشغال في ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بتنفيذ الأمر العالي المذكور .

والأمر العالي الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ بخصوص الآلات الرافعة ، والقرار الصادر من وزارة الأشغال في ٨ يولييه سنة ١٩١٣ .

والقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣٩ بدم البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر .

والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن العزب .

والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١ بشأن انشاء مناطق خطر حول المطارات .

(كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ٢ نبذة ٦٧٠) .

jusqu'à la voie publique des propriétés enclavées est réglé par les tribunaux, en ce qui concerne son mode d'exercice et l'indemnité préalable à laquelle il donne droit.

لها اتصال بالطريق العمومي الحق في الاستحصال على مسلك من أرض الغير للوصول الى الطريق المذكور ويكون الحكم بمعرفة المحاكم فيما يتعلق بتعيين ذلك المسلك وبتقدير ما يعطى مقدما من تعويض في مقابلة المسلك المذكور^(١).

تطابق ٦٥ مخ . وتقابل ٦٨٢ — ٦٨٤ ف .

(CHAPITRE V.

Des modes d'acquérir la propriété et les droits réels.

44. La propriété et les droits réels s'acquièrent:

Par l'effet des conventions;

Par les donations;

Par les successions et testaments;

Par appropriation, c'est-à-dire par occupation;

Par accession;

الباب الخامس — في أسباب الملكية والحقوق العينية

٤٤ — تكتسب الملكية والحقوق

العينية بالأسباب الآتية وهي :

العقود .

الهبة .

الميراث والوصية .

وضع اليد^(٢) .

إضافة الملحقات للملك^(٣) .

(١) تقض ٢٩ يناير ١٩٤٢ (الطعن رقم ٤٦ سنة ١١) : ان المادة ٣٣ من القانون المدني خاصة بحق المجري ، أما المادة المتعلقة بحق المرور فهي المادة ٤٣ ، وهي لا تفرق في حكمها بين الأراضي الزراعية والأراضي غير الزراعية ، بل تخول بصفة عامة صاحب الأرض التي لا اتصال لها بالطريق العام الحصول على مسلك في أرض الغير للوصول منه الى تلك الطريق . فتمت كان الثابت أن أرض المدعى لا سبيل لها للاتصال بالطريق العام الا بالمرور على أرض المدعى عليه ، فقضت له المحكمة بالمسلك اللازم للوصول الى الطريق العام ، فلا غبار عليها فيما قضت به من ذلك ، ولو كانت تلك الأرض زراعية لا أرض بناء .

(٢) ويقال له أيضا « الاستيلاء » (راجع كتابنا « الأموال » نبذة ٧٠٦) .

(٣) ويقال له أيضا « الالتصاق » (راجع كتابنا « الأموال » نبذة ٧٢٠) .

Par la préemption ;
Par la prescription.

الشفعة .

مضى المدة الطويلة ^(١) .

تطابق ٦٦ مخ ، مع اضافة عبارة « انتقال العين بالتسليم من يد لأخرى » بين « العقود » و « الهبة » .

وتقابل ٧١١ و ٧١٢ ف .

راجع ٢٧/١١ وما بعدها ، ٥١/٣٠ وما بعدها ، ٦٧/٤٥ وما بعدها ، ١٤٥/٩١ وما بعدها .

SECTION I.

EFFET DES CONVENTIONS.

45. La propriété des meubles et des immeubles est acquise par l'effet de la convention de donner, quand la chose est la propriété de l'obligé.

الفصل الأول — في العقود

٤٥ — تنتقل الملكية في الأموال منقولة كانت أو ثابتة بمجرد حصول العقد المتضمن التملك متى كان المال ملكا للمالك .

نطابق ٦٧ مخ . وتقابل ١١٢٦ و ١١٣٨ ف . راجع قانون التسجيل .

46. Toutefois, la propriété des meubles s'acquiert par la délivrance en vertu d'un juste titre, bien que celui qui les livre ne soit pas propriétaire, pourvu que celui qui reçoit soit de bonne foi, et sauf le droit de revendication du véritable propriétaire, en cas de perte ou de vol.

٤٦ — ومع ذلك تنتقل ملكية الأموال المنقولة ^(٢) باستلامها بناء على سبب صحيح ولو لم تكن ملكا لمن سلمها انما يشترط في ذلك أن يكون المستلم معتقدا صحة الملك فيها للمسلم ^(٣) ولا يضر هذا بحق المالك الحقيقي في طلب استردادها في حالة الضياع أو السرقة .

(١) يلاحظ أن النص الفرنسي يقول : « Par la prescription » ، أي التقادم أو مضي المدة (من غير أن يوصف بالطويلة) — راجع كتابنا « الأموال » نبذة ٨٣٦ .

(٢) راجع تقض ١٦ ديسمبر ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٩) .

(٣) يلاحظ أن عبارة « انما يشترط في ذلك أن يكون المستلم معتقدا صحة الملك فيها للمسلم » يقابلها في النص الفرنسي : « pourvu que celui qui reçoit soit de bonne foi » وترجمتها : انما يشترط أن يكون التسلم حسن النية .

تطابق ٦٨ مخ . وتقابل ١١٤١ ف .

راجع ١١٦/٨٧ ، ٣٣٤/٢٦٥ ، ٧٣٣/٦٠٧ وما بعدها .

٤٧ — ألغيت ^(١) .

47. Abrogé.

SECTION II.

DES DONATIONS.

48. La propriété des meubles et des immeubles donnés est acquise par le fait même de la donation et de l'acceptation; toutefois, quand la libéralité ne revêt pas les formes d'un autre contrat, la donation et l'acceptation doivent avoir lieu par un acte authentique, sous peine de nullité.

الفصل الثاني — في الهبة ^(٢)

٤٨ — تنتقل الملكية في الأموال

الموهوبة منقولة كانت أو ثابتة بمجرد
الايجاب من الواهب والقبول من الموهوب
له انما اذا كان العقد المشتمل على الهبة
ليس موصوفا بصفة عقد آخر فلا تصح
الهبة ولا القبول الا اذا كانا حاصلين بعقد
رسمى والا كانت الهبة لاغية ^(٣) .

تطابق ٧٠ مخ . وتقابل ٩٣١ وما بعدها ف . راجع قانون التسجيل .

(١) ألغيت المادة ٤٧ بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الوارد بديل هذا القانون . وكان نصها كالاتي : أما الأموال الثابتة للملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا صار تسجيلها على الوجه المبين في القانون .

وهي تطابق ٦٩ مخ (الملغاة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣) . وتقابل ١١٤٠ ف .

(٢) راجع تقض ٢٥ مايو ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ٥٥) .

(٣) استئناف أهلي (دوائر مجمعة) أول مايو ١٩٢٢ المحاماة ٣ رقم ١ ص ١ : (١) مسألة الهبة الموصوفة بصفة بيع حصل بعقد عرفي مسألة تتعلق بشكل الهبة التي تصدر بعقد عرفي ، فلا تتناول الهبة التي تتم بالتسليم فعلا في المنقولات ، ولا علاقة لها بموضوع الهبة في ذاته ولا بكيفية تكوينها أو أهلية المتعاقدين فيها أو غير ذلك من باقي أحكام الهبة . (ب) نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ صريح في أن للهبة شكلين : الهبة الظاهرة ، وهي واجب أن تكون بعقد رسمي ، والهبة المستترة بستر عقد آخر وهي جائزة أن تكون بعقد عرفي . (ج) القضاء الفرنسي الذي اقتبس الشارع المصري عنه حكم المادة ٤٨ جرى على أنه يجب أن تكون الهبة المستترة من حيث الشكل في صورة عقد معاوضة ، ومن حيث الموضوع منظوية على تبرع ، فاستخلص الشراح من ذلك وجوب ثلاثة شروط للهبة المستترة : (أولا) أن يكون ظاهرها عقدا ذا عوض . (ثانيا) أن يراعى فيها الشكل القانوني لعقد المعاوضة السائر لها . (ثالثا) أن تجري فيها أحكام الهبة الصريحة من حيث الموضوع . (د) ذكر الثمن في عقد عرفي ثم هبته =

== أو الإبراء منه في الحال يجعل العقد عقد هبة صريحة غير موصوفة بصفة عقد آخر .
(هـ) لا يجوز تصحيح مثل هذا العقد على اعتبار أن هبة الثمن جائزة ، لأنه منقول ، وذلك لأن الثمن معدوم وهبة المعدوم باطلة ، ولأن هبة المنقول يجب أن تكون بعقد رسمي أيضا لنص المادة ٤٨ ، ولأنه لا هبة يدوية ، اذ لا تسليم ولا تسلّم لنص المادة ٤٩ .

نقض ٢ يونيو ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٣ ص ١١٨ المجموعة ٣٣ ص ٥٠٨ المحاماة ١٣ ص ١٥٥ : اذا ظهر من نصوص عقد البيع المسجل تسجيلًا تامًا ومن ملبساته أنه عقد تملك قطعي منجز ، وأن الملكية قد انتقلت بموجبه فورًا إلى المشتري ، فاتفق البائع والمشتري على بقاء العين تحت يد البائع بعد البيع لينتفع بها طول حياته دون المشتري لا يمنع من انتقال ملكية الرقبة فورًا . ووصف هذا العقد بأنه وصية يكون خطأ ، بل اذا كان المستخلص من جميع ظروف الدعوى أن المشتري ، وهو حفيد البائع ، لم يكن في حالة تمكنه من دفع الثمن المبين في العقد ، وأن هذا الثمن لم يذكر الا بصفة صورية كان العقد في الحقيقة عقد تبرع منجز ، أي هبة مستترة في صورة عقد بيع ، والهبة الموصوفة بصفة عقد آخر صحيحة وفقا لنص المادة ٤٨ ، ولو لم تكن بعقد رسمي .

نقض ١٣ أبريل ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٧٩ ص ٥٤٧ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٤٤ : اذا كان الظاهر من صريح نصوص العقد المسجل وملبساته أنه عقد تملك قطعي منجز ، وأن الملكية قد انتقلت بموجبه فورًا إلى المتصرف له فان اتفاق البائع والمشتري على بقاء العين المبيعة تحت يد البائع بعد البيع لينتفع بها هو طول حياته لا يمنع من أن تكون ملكية الرقبة قد انتقلت فورًا . ومن الخطأ الحكم باعتبار هذا العقد وصية . واذا كان المستخلص من جميع ظروف الدعوى أن المشتري ، وهو حفيد البائع ، لم يكن في حالة تمكنه من دفع الثمن المبين في العقد ، وأن هذا الثمن لم يكن الا صوريا ، فان العقد يكون في الحقيقة عقد تبرع ولكنه منجز ، أي هبة مستترة في عقد بيع ، وهي صحيحة ولو لم تكن بعقد رسمي وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون المدني .

نقض ١٠ مارس ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٠٢ ص ٢٩٨ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٣٧ ص ٩١ : لمحكمة النقض حق الرقابة على محكمة الموضوع في تكييف العقود . فاذا أحالت المحكمة الابتدائية الدعوى إلى التحقيق لمعرفة ان كان العقد بيعا أو هبة مستترة توافرت فيه شروط الصحة ، ثم حكمت — استنادا إلى التحقيق الذي أجرته — بأنه عقد هبة ، ورفضت لذلك طلب المدعية (الواهبة) تثبيت ملكيتها للعين أو دفع الثمن إليها ، ثم جاءت محكمة الاستئناف فتأولت الحكم الذي صدر بالتحقيق بأن الغرض منه لم يكن الا اثبات دفع الثمن أو عدم دفعه ، وبناء على ذلك ، وعلى الثابت من عدم دفع ثمن ، لم تقرر محكمة الدرجة الأولى على رأيها في تكييف العقد بأنه هبة ، واعتبرته بيعا لم تقبض فيه البائنة الثمن ، وطبقت المادة ٣٣٢ من القانون المدني ، فحكمت للمدعية بتثبيت ملكيتها للأطيان المبيعة ، ثم رأت محكمة النقض والابرام أن الحكم الصادر بالاحالة إلى التحقيق لم يكن المقصود منه — كما رأت محكمة الاستئناف — معرفة ان كان الثمن دفع فعلا أو لا ، وإنما ==

== كان تعرف ماهية العقد هل هو بيع أو هبة في صورة بيع ، وتعرف أثر الورقة الصادرة بعد العقد التي تقر فيها المدعى عليها بأحقية المدعية في الانتفاع طول حياتها ببيع ما بقي من الأطنان التي حرر عنها العقد بعد ما باعتها هي منها هل هي تجعل العقد وصية لا تصرفا منجزا أو أنها لا تؤثر فيه الا من جهة الانتفاع بالعين ، وأنه على أساس ما ظهر من التحقيق الذي أجرى بناء على هذا الحكم كيف المحكمة الابتدائية العقد بأنه عقد هبة صحيحة ، فان هذا يعتبر التكييف السليم للعقد . أما تكييف محكمة الاستئناف فقد جاء خاطئا لقيامه على تأويل خاطيء لحكم الاحالة الى التحقيق .

تقضى ٩ يونيه ١٩٣٨ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٠ ص ٤٠٠ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٦٥ ص ٢٣١ : لا عبرة بعدم ذكر قبض الثمن في عقد البيع متى كان الثمن مسمى فيه ، فان البيع يقتضى اطلاقا التزام المشتري بدفع الثمن المسمى . ولكن اذا كان الثمن لم يذكر في العقد ، أو ذكر مع ابراء المتصرف له منه أو وهبه له ، فان العقد في هذه الحالة لا يصح أن يكون ساترا لهبة ، لأن القانون وان أجاز في المادة ٤٨ مدني أن يكون العقد المشتمل على الهبة موصوفا بعقد آخر فانه يشترط أن يكون هذا العقد مستوفيا الأركان والشرائط اللازمة لصحته .

تقضى ٤ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤٧ ص ١٣٥ : ان الهبات المشروطة فيها المقابل لا تعتبر تبرعا محضا واجبا توثيقها رسميا . فاذا كان العقد مشتملا على التزامات متبادلة بين طرفيه التزم أحدهما بموجبه أن يملك الآخر (مجلس مديرية المنيا) قطعة أرض في مقابل أن يقيم عليها هذا المجلس مؤسسة خيرية ، فهذا العقد ليس عقد بيع ولا عقد معاوضة ولا عقد تبرع ، وإنما هو عقد غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ، وذلك على الرغم مما ورد في هذا العقد من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع ، فان كل هذه الألفاظ إنما سبقت لبيان الباعث الذي حدا بصاحب الأرض الى تملك المجلس اياها ، فهي لا تؤثر بحال في كيان العقد .

تقضى ٢٣ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦١ ص ١٩١ : (ا) اذا كان المسلم أن السند موضوع الدعوى الصادر من والد الى ولده إنما يستر تبرعا ، وكان الخلاف على وصف التبرع هل هو منجز فيكون هبة نافذة أم هو مضاف الى ما بعد الموت فيكون وصية لو ارث يقف نفاذها على اجازة بقية الورثة ثم كيف المحكمة هذا السند بأنه وصية لاضافة الاستحقاق فيه الى أجل مع أن المقرر في السند كان له حوالى تاريخ الاقرار مبلغ من المال في أحد المصارف يسمح له بتنجز التبرع منه ومع أن المتبرع له كان معوزا ثم لاشتراط عدم جواز حوالة السند ولسكوت المتبرع له عن المطالبة به حتى توفي والده ، فهذا التكييف خاطيء ، والصحيح أن هذا التصرف هبة في صورة اقرار بدين مستكمل لجميع شروطه ، فهي اذن صحيحة ونافذة . (ب) الهبة متى كانت موصوفة بعقد آخر فان الملكية تنتقل بها بمجرد الايجاب والقبول ولو لم يحصل تسليم الموهوب فعلا ، وبانتقال الملكية يكون للموهوب له حق المطالبة بالتسليم ، واذن فالهبة لا يؤثر في صحة انعقادها أن يشترط الواهب تأجيل التسليم . ==

49. En matière de meubles, la donation est parfaite sans qu'il y ait besoin d'acte authentique, s'il y a délivrance effective et prise de possession.

50. Lorsque le donateur meurt ou devient incapable avant l'acceptation, la donation est nulle.

51. L'acceptation peut être faite par les héritiers du donataire décédé ou les représentants des incapables.

52. Abrogé.

53. Nul ne peut constituer son bien à titre de

٤٩ — تعتبر الهبة في الأموال المنقولة صحيحة بدون احتياج الى تحرير عقد رسمي بها اذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له .

تطابق ٧١ مخ . وتقابل ٩٣٨ و ٢٢٧٩ ف .

٥٠ — تبطل الهبة بموت الواهب أو بفقد أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له .

تطابق ٧٢ مخ . وتقابل ٩٣٢ ف .

٥١ — يسوغ أن يحصل قبول الهبة من ورثة الموهوب له اذا كان قد توفي قبل القبول وفي حالة الهبة لمن ليس أهلاً للقبول يصح قبولها ممن يقوم مقامه .

تطابق ٧٣ مخ . وتقابل ٩٣٣ وما بعدها ف .

٧٤ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : لا يجوز لأحد أن يهب شيئاً اضراً بمداينيه الموجودين وقت الهبة .

راجع ٢٠٤/١٤٣ .

٥٢ — ألغيت (١) .

٥٣ — لا يجوز لأحد أن يوقف

== وراجع تقض ٢٢ يونيه ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٢٣٥) ، تقض ٨ يونيه ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٢٣٥) .

(١) ألغيت المادة ٥٢ بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الوارد بذيل هذا القانون . وكان نصها كالاتي : لا يصح التمسك بهبة الأموال الثابتة والاستناد عليها بالنسبة لغير الواهب والموهوب له الا على حسب المقرر بالقواعد المتعلقة بتسجيل عقود الهبة .

وهي تطابق ٧٥ مخ (الملغاة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣) . وتقابل ٩٣٩ وما بعدها ف .

Wakf, au préjudice de ses créanciers, à peine de nullité de la constitution.

ماله اضرارا بمداينيه وان وقف كان الوقف لاغيا .

تطابق ٧٦ مخ .

راجع ٢٢/٧ .

SECTION III.

DES SUCCESSIONS.

الفصل الثالث — في الموارث

٥٤ — يكون الحكم في الموارث

على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى .

أما حق الارث في منفعة الأموال الموقوفة فتتبع فيه أحكام الشريعة المحلية ^(١) .

54. Les successions sont réglées d'après le statut personnel du défunt.

Toutefois, le droit de succession à l'usufruit des biens *wakfs* est réglé d'après la loi locale.

(١) نقض ١٤ يونيه ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٩ ص ٤٤٩ : ان كون الانسان وارثا أو غير وارث ، وكونه يستقل بالارث أو يشركه فيه غيره الى غير ذلك من أحكام الارث وتعيين الورثة وانتقال الحقوق في التركات بطريق التوريث لمن لهم الحق فيها شرعا ، كل هذا مما يتعلق بالنظام العام . والتعيل على مخالفة هذه الأحكام باطل بطلانا مطلقا لا تلحقه الاجازة ، ويحكم القاضي به من تلقاء نفسه في أية حالة كانت عليها الدعوى (وراجع باقى مبادئ هذا الحكم تحت المادة ٢٦٣) .

نقض ٤ يونيه ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٧٢ ص ١١٣٨ : (أ) انه وان كان التعيل على مخالفة أحكام الارث باطلا بطلانا مطلقا فذلك لا يمنع المالك الكامل الأهلية من حرية التصرف في ملكه تصرفا غير مشوب بعيب من العيوب ولو أدى تصرفه هذا الى حرمان ورثته أو الى تعديل أنصبتهم . (ب) قوانين الارث (أى أحكامه) لا تنطبق الا على ما يخلفه المتوفى من الأملاك حين وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته لسبب من أسباب التصرفات القانونية فلا حق للورثة فيه ، ولا سبيل لهم اليه ، ولو كان المورث قد قصد حرمانهم منه أو انقاص أنصبتهم فيه .

نقض ٢٦ مايو ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٩ ص ١٠٨ : انه وان كان القاضي الأهلي ممنوعا بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أن يضع نفسه موضع القاضي الشرعى في تحقيق الوفاة والوراثه بطريق التحريات وسماع شهود تؤيدها واستدعاء الورثة لسماع أقوالهم ثم التقرير بالوراثه بناء على ما يثبت له — انه وان كان ممنوعا من ذلك —

== فإن له أن يأخذ في اثبات الوراثة باقرار أحد الخصمين في مجلس القضاء ، سواء أكان ذلك الاقرار حصل أمامه أم أمام غيره ودون في ورقة رسمية ابتغاء التحقق من صفة الخصوم في الدعوى المطروحة أمامه ، وذلك دون أن يرسل هؤلاء الخصوم أمام المحكمة الشرعية للفصل في أمر الوراثة . وأخذه بهذا الاقرار لا اعتداء فيه على اختصاص القاضى الشرعى لدخوله فيما له من الحق في تقدير الدليل المقدم في الدعوى التى تحت نظره .

نقض ٢١ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٦ ص ١١١٩ : حكم المحكمة التشريعية ، القاضى بمنع التعرض في بعض التركة ، اذا كان مؤسسا على ما قضى به من ثبوت الارث المبني على النسب ، يعتبر حكما موضوعيا بالوراثة .

نقض ٢٣ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٦٧ ص ٧٩٢ : ان ما يخلفه مورث ما لورثته مما كان في حيازته ماديا من عقار أو متقول أو نقد ، وكذلك استيلاء وارث ما على شيء من مال التركة عقارا كان أو متقولا أو نقدا ، كل ذلك من قبيل الوقائع التى لا سبيل لاثباتها الا بالبينه ، وانما الذى يطلب فيه الدليل الكتابي هو العمل القانوني التعاقدى الذى يراد أن يكون حجة على شخص ليس عليه أو على من هو مسئول قانونا عنهم دليل قانوني يدل عليه . واذن فلا يصح الطعن في الحكم بمقولة انه أخطأ في قبول شهادة الشهود على وجود المبلغ المتروك وتحديد مع أنه ليس في الدعوى دليل يفيد أن المورث ترك مالا نقدا أو يفيد أن المبلغ المتروك عن هذا المورث هو كذا غير اقرار من الطاعن نفسه .

نقض ٢٦ مايو ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٠ ص ١٠٨ : (ا) بيت المال وان عد مستحقا للتركات التى لا مستحق لها فانه لا يعتبر وارثا في نظر الشرع . ولذلك فهو لا يصلح خصما في دعوى الوراثة . (ب) انكار الوراثة ، الذى يستدعى استصدار حكم شرعى لاثباتها ، يجب أن يكون صادرا من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الوراثة . فاذا أنكرت وزارة مالية ، بصفتها حالة محل بيت المال ، الوراثة لصاحب المال الذى تحت يدها على من يدعيها فانكارها هذه الوراثة عليه لا يستدعى استصدار حكم شرعى لاثباتها ، لأنها ليست الا أمينة على مال من لا وارث له . فيكفى من يدعى استحقاقه لمال تحت يدها اثبات وراثته للمتوفى عن ذلك المال باعلام شرعى .

نقض ٢ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٤١ ص ١٠٧٧ : البطيركية ليست جهة حكم ولا جهة لضبط مال من لم يظهر له وارث ، بل ذلك من خصائص وزارة المالية بصفتها بيت المال . فتصرف البطيركية بتناول القود وتسليم التركة الى مطلق المتوفاة ، الذى لا يرثها بحال ، ليس له لدى الحق فيه هو تصرف غير مشروع من أساسه ، ولا يدخل اطلاقا في حدود سلطتها باعتبارها شخصا معنويا من أشخاص القانون العام *personne morale de droit public* . واذن فهي مسئولة عن هذا التصرف باعتبارها شخصا معنويا من أشخاص القانون الخاص *personne morale de droit privé* .

نقض ٢٢ يونيه ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٤ ص ٢٤٠ : اذا حكم ==

تطابق ٧٧ مخ ، مع استعاضة عبارة « الأحوال الشخصية المختصة بالملة » بعبارة « قوانين الدولة » ، ومع اضافة « أو في منفعة الأراضي الحراجية » بين كلمة « الموقوفة » وكلمة « فتبيع » .

راجع ٣٧/١٨ ، ٢٢/٧ .

55. La capacité de tester
et la forme du testament

٥٥ (معدلة)^(١) — وكذلك

== في دعوى استحقاق عقار ، شرع في نزع ملكيته ، بملكية المدين لتصيب فيه باعتبار أنه قد آل اليه بالميراث ، وبأحقية الدائن في بيع هذا النصيب ، فلا يعتبر المدين نائباً في هذه الدعوى عن باقي ورثة مورثه . ولذلك لا يقبل من هؤلاء الورثة الاحتجاج بهذا الحكم في اثبات ملكيتهم لنصيبهم في العقار .

تقضى ١١ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٦ ص ٦٧٤ : ان القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ممكناً الأخذ بها لو أن الوارث الواحد كان قد خاصم أو خوصم في الدعوى طالباً الحكم للتركة نفسها بكل حقها ، أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . أما اذا كانت دعوى الوارث لم يكن مقصوده الأول منها سوى تبرئة ذمته من نصيبه في الدين ذلك النصيب المعين المطلوب منه في الدعوى ، فان الواضح أنه يعمل لنفسه فقط في حدود هذا النصيب المطلوب منه ولصاحته الشخصية فقط في تلك الحدود ، لا لمصلحة عموم التركة كنائب شرعى عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقي الورثة .

نقض ١٥ أبريل ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٢ ص ١٥٠ : لا يعتبر الوارث قائماً مقام المورث في صدد حجية التصرف الذي صدر منه لأحد الورثة الا في حالة خلو هذا التصرف من كل طعن . فاذا كان التصرف يمس حق وارث في التركة عن طريق النش والتدليس والتحيل على مخالفة أحكام الارث فلا يكون الوارث ممثلاً للمورث ، بل يعتبر من الأغيار ، ويباح له الطعن على التصرف واثبات صحة طعنه بجميع الطرق .

نقض ٣ ديسمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣ ص ٢٤ : ان المول عليه في القضاء المصرى هو الأخذ بنظرية الشريعة الاسلامية من حيث اعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث . وعلى ذلك فلا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذي يحصل من المورث والبيع الذي يحصل من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين .

وراجع تقضى ٢٣ يناير ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٢٢٨) ، وتقضى ١٨ ديسمبر ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٢٢٨) ، وتقضى ٢٣ يناير ١٩٤١ (مذكور تحت المادة الأولى من قانون التسجيل) .

(١) راجع تقضى ٢ مارس ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٠٨ ص ١٩٢

ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٩٥ .

sont également réglées d'après le statut personnel du testateur.

En matière immobilière, les dispositions relatives à la résolution des droits de propriété, à raison de légitime réserve, quotité disponible, etc., ne préjudicient pas aux tiers acquéreurs et créanciers hypothécaires de bonne foi.

تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى .
أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية فى الأموال الثابتة بسبب تجاوز النصاب الشرعى أو عدم ابقاء القدر المفروض شرعا أو نحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت اليهم الملكية ولا بحقوق الدائنين المرتهنين الحسنى النية ^(١) .

تطابق ٧٨ مخ ، مع استعاضة عبارة « الأحوال الشخصية المختصة بالملة » بعبارة « قانون الدولة » .

(١) أضيفت الفقرة الثانية الى المادة ٥٥ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ . وهذا هو نص المادة قبل التعديل : وكذلك تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى .

راجع نقض ٩ فبراير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٠١ ص ١٨٤ ملحق القانون والاقتصاد ٣ رقم ٩٧ ص ٨٩ : الحكم الصادر بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل فى صحة وصية لا يجوز الطعن عليه بمقولة انه أهمل الفصل فى الدفع المقدم بىطلان هذه الوصية ، اذ عدم الاختصاص لا يجعل محلا لبث مثل هذا الدفع .

نقض ٢٥ مايو ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢٦ ص ٢٢٧ : (١) لا يخرج عن اختصاص القاضى الأهلى استظهار نية المورث فى العقد ، هل كانت نية الهبة أم الوصية ، وترجيح أحد الوصفين بناء على ما يتبين له من قرائن الأحوال وظروف الدعوى . أما المنازعة فى صحة الوصية فالفصل فيها من اختصاص جهة قضاء الأحوال الشخصية . (ب) ان نية المتصرف فى تصرفه هى المول عليها . واستظهار هذه النية مسألة موضوعية لا مدخل فيها لمحكمة النقض ما دامت الوقائع التى سردتها المحكمة فى حكمها والظروف التى بسطتها فيه تؤدى الى النتيجة القانونية التى قررتها . (ج) المقصود بالوصايا الواجب قيدها بالسجل المعد لها بالبركانة (بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب واختصاصات مجلس على الأقباط الأرثوذكس الصادر بها أمر عال فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣) هو الوصايا التى تصدر بعقود صريحة بالايضاء .

نقض ١٥ يونيه ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣١ ص ٢٣٧ : ان مناط =

== اختصاص مجالس الطوائف غير الاسلامية بالفصل في المنازعات الناشئة عن الوصايا هو اتحاد ملة ذوى الشأن فيها . فاذا اختلفت مللهم كانت الجهة الوحيدة التى يرفع اليها النزاع هى المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مواد الأحوال الشخصية .

نقض ٢١ يونيه ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٠ ص ٤٥٤ : (١) ان لم يتم النزاع لا على علاقة الموصى بالموصى لهم ولا على علاقته بياق ورثته ، ولم يكن متعلقا بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع ، فلا يعتبر ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية . ولكن ان قام النزاع على وصف الحقوق العينية التى رتبها الموصى للفقراء والكنائس ولبناته على العقار الموصى بحق الانتفاع به ، وعلى حكم القانون فى هذا الوصف ، فليس فى ذلك شىء من الأحوال الشخصية التى يحكمها قانون الملة ويفضى فيها المجلس الملى ، بل هو متعلق بأمور عينية يجب الرجوع فيها الى القانون المدنى ، الذى هو قانون موقع العقار ، واتباع قواعده ، لأنها من النظام العام . (ب) وصية غير المسلم ، كوصية المسلم ، لا تصح الا لوجود حقيقة أو حكما ، ولا تجوز بأكثر من الثلث ، ولا تجوز لو ارت الا بأجازة باقى الورثة .

نقض ٢٧ فبراير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٣٢ ص ١٠٦٦ : ان الشريعة الاسلامية قد جعلت للوارث ابان حياة مورثه حقا فى ماله ينحجر به المورث عن التصرف بالوصية لو ارت آخر ، وهذا الحق يكون كامنا ولا يظهر فى الوجود ويكون له أثر الا بعد وفاة المورث ، وعندئذ تبرز بقيام هذا الحق شخصية الوارث منفصلة تمام الانفصال عن شخصية المورث فى كل ما يطعن به على تصرفات المورث المساسة بحقه ، وتنطبق عليه كما تنطبق على الأجنبي عن المورث أحكام القانون الخاصة بالطعن على تصرفات المورث ، فيحل له اثبات مطاعنه بكل طرق الاثبات . فاذا كان مدار النزاع أن المدعى عليهم فى الطعن يطعنون على السند الذى تستمسك به الطاعنة بأنه تصرف انشأى من المورث أخرجه فى صيغته نخرج تصرف اقرارى بقصد انشاء وصية للطاعنة مع أنها من ورثته الذين لا يصح الايصاء لهم الا بأجازة سائر الورثة ، وقدم خصوم الطاعنة وهم من الورثة أمام المحكمة أدلة تفيد أن السند المتنازع عليه هو وصية لم يجزها سائر الورثة ، فأخذت بهذه الأدلة وأبطلت السند ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

نقض ١٥ ديسمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٥٠ ص ٤٤٤ : ان تكليف العقود ينبغى أن يراعى فيه مجموع الوثائق الصادرة من ذوى الشأن فيها والتى تقدم فى الدعوى . فاذا كان النزاع أمام محكمة النقض بين الطرفين فى الخصومة يدور حول تكليف التصرف الصادر من المورث هل هو وصية ، كما ذهب اليه الحكم الابتدائى ، أو بيع منجز ، كما ذهب اليه الحكم الاستئنافى ، ولم تكن عقود هذا التصرف مثبتة نصوصها فى الحكمين فانه يتعين — لى تستطيع محكمة النقض تعرف التكليف الصحيح — أن تكون أمامها العقود والأوراق الأخرى التى تكون قد صدرت من المورث ولها مساس بهذا التصرف ، والا وجب نقض الحكم واعادة الدعوى .

نقض ٢٢ فبراير ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٦٧ ص ٣٢٧ : تعرف ==

= نية العاقد من الواقع فى الدعوى مسألة موضوعية ، لا رقابة لمحكمة النقض على قاضى الموضوع فيها ، متى كان ذلك التعرف مبنيا على أسباب منتجة له ، فإذا ثبت لقاضى الموضوع أن العقد المتنازع على تكييفه صدر من جد المدعين وقت أن كان له ولد يحجب أحفاده الصادر لهم العقد ، وأنه لم يقبض ثمن الأطنان موضوع التعاقد بإقرار أحد أحفاده أولئك ، وأن ذلك الولد توفى فى حياة الجد ، فاحتفظ الجد لديه بالعقد الصادر منه حتى توفى ، دون أن يطلع عليه أحدا ممن صدر لهم أو يسلمه الى أحدهم ، ودون أن يسجله لظهاره ، وأن هذا العقد لم يظهر الا بعد وفاة الجد ضمن الأوراق التى خلفها — اذا ثبت ذلك لقاضى الموضوع واستخلص منه أن الجد لم يرد بذلك العقد غير أن يكون وصية ، فإن ما استخلصه صحيح تنتج الوقائع التى اعتمد عليها فيه .

نقض ٢٢ يونيه ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٢٣٥) .

نقض ١٦ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤ ص ١٦ : ان المحكمة اذ تحصل من ظروف الدعوى وملابساتها أن العقد المتنازع عليه لم يبرم بقصد البيع وإنما هو عقد سائر لتبرع مضاف الى ما بعد الموت وتكون الدلالات التى اعتمدت عليها فى ذلك مقبولة عقلا فلا رقابة عليها لمحكمة النقض . فإذا هى اعتبرت العقد وصية لعدم تسجيله ولما ثبت لها من عدم دفع ثمن للمبيع ومن عدم تنجيز العقد قبل وفاة المورث وبقائه فى حوزته حتى وجد فى صندوقه الخاص بعد وفاته فلا غبار عليها فى ذلك .

نقض ١٧ أكتوبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ١٩٣ ص ٤٣٣ : اذا اشترط الورثة ، حين توقيعهم بإجازة الوصية على سندها الصادر من المورث لأحدهم ، أن يبقى هذا السند لدى أمين متفق عليه وألا يسلم لمن صدر له الا برضايتهم فهذه الاجازة تقع فاسدة لاقتنائها بشرط يبطل مفعولها ، وهو عدم تمكين الصادر له السند من الانتفاع به الا بمشيئتهم .

نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣٢١ ص ٧٣٣ : (ا) لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع اذا هى حصلت من ظروف الدعوى وملابساتها أن العقد المبرم فى صيغة عقد بيع دفع فيه الثمن وسلم المبيع إنما هو عقد يستر تبرعا مضافا الى ما بعد الموت ، وذكرت القرائن الدالة على ذلك ، فإن هذا منها ليس الا تحصيل الفهم الواقع فى الدعوى من دليل مقبول . فإذا استظهرت المحكمة أن العقد موضوع النزاع وان كان يباع فى ظاهره فإنه فى حقيقته وصية ، واستدللت على صدق نظرها الذى ارتأته بأدلة أوردها فى حكمها من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها فلا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . (ب) ان محكمة الموضوع ما دامت قد استخلصت فى منطق سليم من الوقائع التى ذكرتها أن اجازة الوصية لم تقع فلا يقبل من مدعى الاجازة أن يجادل فى ذلك أمام محكمة النقض ، اذ هذه المجادلة لا يكون لها من معنى الا المناقشة فى عدم كفاية الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة فى قضائها ، وهو ما لا شأن لمحكمة النقض به .

راجع نقض ٢٣ مايو ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٤٨) .

SECTION IV.

DE L'APPROPRIATION.

56. L'appropriation acquiert au premier occupant la propriété des biens qui n'ont pas de propriétaire.

57. En ce qui concerne les terres non cultivées, et qui sont de plein droit la propriété de l'Etat, la prise de possession ne peut avoir lieu qu'avec l'autorisation de l'Etat et moyennant la constitution d'une *abadie* conformément aux règlements.

Toutefois, celui qui a cultivé, ou planté un terrain de cette nature, ou qui a bâti dessus, devient plein propriétaire de la partie cultivée, plantée ou construite, mais pendant les quinze premières années, il perd sa propriété par le non-usage pendant cinq années.

تطابق ٨٠ مخ ، مع اضافة كلمة « المحلية » بعد كلمة « اللوائح » . وتقابل ٧١٣ ف . راجع ٢٣/٨ .

58. Le trésor enfoui, dont le précédent propriétaire ne peut être retrouvé, appartient au maître du sol.

Si le terrain n'a pas de propriétaire, le trésor appartient à celui qui l'a découvert, sauf l'impôt, dans tous les cas au profit de l'Etat, d'après les règlements.

الفصل الرابع — في التملك بوضع اليد^(١)

٥٦ — الأموال التي ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها .
تطابق ٧٩ مخ . وتقابل ٧١٤ ف .

٥٧ — أما الأراضي الغير المزروعة المملوكة شرعا للميرى فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون أخذها بصفة أعبادية تطبيقا للوائح^(٢) .

انما كل من زرع أرضا من الأراضي المذكورة أو بنى عليها أو غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الأرض ملكا تاما لكنه يستقط حقه فيها بعدم استعماله لها مدة خمس سنوات في ظرف الخمس عشرة سنة الثانية لأول وضع يده عليها .

٥٨ — المال المدفون في الأرض الذي لا يعلم له صاحب يكون للمالك تلك الأرض .

واذا لم يكن للأرض مالك كان المال المذكور لمن وجدته وعلى كل حال يجب أن يدفع للحكومة الرسم المقرر في لوائحها .

(١) ويقال له أيضا « الاستيلاء » كما تقدم . راجع كتابنا « الأموال » نبذة ٧٠٦ .

(٢) راجع على الخصوص الأمر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (بكتابنا

« الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن ») .

تطابق الفقرة الأولى منها ٨١ مخ ، والفقرة الثانية ٨٢ مخ . وتقابل ٧١٦ ف .

59. Les droits sur la pêche et sur la chasse sont régis par des règlements particuliers.

٥٩ — يتبع في حقوق الصيد في البر والبحر منطوق اللوائح المخصصة بها .

تطابق ٨٣ مخ . وتقابل ٧١٥ ف .

SECTION V.

DE L'ACCESSION.

الفصل الخامس

في اضافة الملحقات للملك (١)

60. Les alluvions apportées lentement par les fleuves appartiennent au propriétaire riverain.

٦٠ — ما يحدث من طمي الأنهار على التدريج يكون ملكا لملك الأرض التي على ساحل النهر (٢) .

تطابق ٨٤ مخ . وتقابل ٥٥٦ ف .

61. Les attributions des terrains déplacés par le fleuve, et des îles formées dans son lit, sont réglées conformément au Décret de 1274.

٦١ — أما الأراضي التي يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فيتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤ (٣) .

تطابق ٨٥ مخ . وتقابل ٥٥٧ و ٥٥٩ وما بعدها ف .

(١) ويقال له أيضا « الالتصاق » كما تقدم .

(٢) راجع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله ، المذكور تحت المادة ٦١ .

وراجع تقض ١٤ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٣ ص ١١٠٩ : اذا كان الثابت من تقرير خبير الدعوى أن أجزاء الأرض المتنازع على وضع اليد عليها بعضها جسر ترعة عمومية (بحر يوسف) وبعضها من مجراه ، وأن هذه الأجزاء ان كانت أصبحت فيما بعد متصلة بملك المدعين فذلك لأنهم أوصلوها به بعد أعمال المساحة ، فان وصف هذه الأجزاء بأنها حادثة من طمي النهر وخاضعة لحكم المادة ٦٠ من القانون المدني هو وصف غير صحيح . والتكييف الصحيح لهذه الأجزاء هو أنها من المنافع العامة التي لا يجوز امتلاكها بوضع اليد ، واذن تكون دعوى وضع اليد على هذه الأرض غير مقبولة قانونا .

(٣) راجع البندين ١٢ و ١٤ من لائحة الأطيان الصادر عليها أمر الاعتماد من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) ، وقد استعيض عنهما بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله الآتي ذكره . وهذا نص المادتين ١٢ و ١٤ من لائحة الأطيان السعيدية :

=

== بند ١٢ — اذا لزم الحال لمصلحة الرى العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى حفر ترع أو اعمال جسور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء جرى اعمال طرق عمومية أو انشاء ابنية تتعلق بلوازم المصلحة وأخذ لذلك أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر فى المادة الحادية عشرة فالأطيان التى يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا اذا كان يحصل أكل بحر بالأطيان الخراجية أو العشورية ولم يتخلف جزيرة فى مقابلة ما أكله البحر من الأطيان فى البلدة التى حصل بها ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال أو عشور ما أكله البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدور الأمر وأما اذا تخلفت أطيان جزيرة متصلة بأطيان الناحية التى أكل البحر منها فينظر لمقدار الذهاب من أكل البحر وتصير توفيته من المتخلف ، فاذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الأمر عنه ويعتبر الاجراء فى ذلك من الآن فصاعدا ، فأما ما سبق اجراؤه فى مثل ذلك فاتباعا لما حكم فيه سابقا يعتمد . واذا كانت تظهر زيادة بعد وفاء العجز فيصير اعطاؤها بالمراد لمن يرغب من أهالى الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى الزيادة التى تجرى بينهم على عموم أهالى الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير (يراجع الأمر الصادر فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩١ عن الزادات) .

بند ١٤ — انه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحر فى الأطيان من الجهتين وتحدث جزائر مستجدة وكان يصير فى خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجرى فيها الأحكام بموجب روابط محددة لذلك من مدة سابقة . فالأحكام التى سبقت فى خصوص ذلك قبل هذه اللائحة لا تنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كان عليه بدون نقص ، وأما من الآن فصاعدا فالجزائر التى تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه : (الوجه الأول) انه اذا كان البحر أكل من الأطيان العلوى فى بلد من البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدود أطيان بلاد أخرى فيصير استيفاء أكل البحر من تلك الجزيرة ، واذا كان المتخلف لا يوفى بما أكله البحر فالذى يتبقى من بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك فى المادة السادسة عشرة من هذه اللائحة . وأما اذا كان المتخلف زائدا عن الذى ذهب فمن بعد استيفاء قدر الذهاب فالزيادة التى تبرز من المتخلف تعطى بالمراد لمن يرغب من أهالى البلاد المتصل ذلك بمحدودها وأما اذا كان المتخلف ظهر متصلا بأطيان بلد أخرى غير التى أكل منها البحر فهذه يصير دخولها فى المراد اذا لم يكن ظهر عجز بأطيان البلد التى ظهرت بها الجزيرة والذى تنتهى عليه تضاف على زمام البلدة — (الوجه الثانى) اذا كانت الجزيرة التى تظهر هى بين البحرين والبحر أكل أطيانا من احدى النواحي التى ظهرت بينهم من الأطيان العلوى المكلفة على الأهالى فبالحال يصير مقاس ما أكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة ==

== المذكورة يصير تزولها فى المزار بين أهالى البلاد التى ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود أطيانهم وتعطى لمن تنتهى عليه الزيادة وتلحق بزمام بلده — (الوجه الثالث) انه من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر من دون أكل بحر من أطيان المعمور فمثل هذه الجزائر تعطى لأهالى البلاد التى ظهرت فيما بينهم بالمزار على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنتهى عليه ، وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد وتقصه عن أصلها فمن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله وبصدور الأمر يجرى العمل بمقتضاه فى رفع ماله عن الذى يكون مكلفا عليه ، وأما ما ظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيد أطيان الجزيرة عليه بالفتة السابق الاعطاء له بها بدون أن تنزل الزيادة المذكورة بالمزار ، وكل ما انتهى المزار فيه على أحد فى جميع ذلك يتقيد أثرية له ويجرى فيه كما فى مواد الأطيان الخراجية وما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام يجرى فيه مقتضى الأمر الصادر فى ١٧ ربيع الأول سنة ٩١ .

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣

خاص بطرح البحر وأكله

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ — يستبدل بالبندين الثانى عشر والرابع عشر من لأئحة الأطيان الصادرة فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) — المواد الآتية :
مادة ٢ — كل طرح بحر يكون من أملاك الدولة طبقا للشروط المبينة بأحكام هذا القانون .
مادة ٣ — يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله وبعين تاريخ حدوث كل منهما .

وينشر اعلان فى الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء فى عملية المساحة ويلصق اعلان بذلك فى كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٤ — لوزير المالية أن يصدر قرارا بتخصيص طرح البحر المتصل بمراسى المعادى المقررة أو بمواقع الموارد لمنفعة هذه المراسى أو الموارد .
واذا أبطل المرسى أو المورد اعتبر هذا الطرح كالطرح الحادث .

مادة ٥ — فيما عدا طرح البحر الذى يصدر به القرار المشار اليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذى يظهر فى دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على المباني والذى يبنى من أملاك الدولة — يوزع كل طرح يظهر فى زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر فى هذا الزمام بنسبة ما فقدوه .

فان لم يوجد أكل بحر فى زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل البحر فى البلدين المجاورين وتكون الأولوية للملاك فى البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

مادة ٦ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين الجسر ومحور النهر المبين بخرائط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى ==

== الزمام من جهة الجسر وينتهيان الى محور النهر .

مادة ٧ — لا يجوز توزيع طرح البحر الا اذا بلغ خمس الأكل انلازم تعويضه واستمر سنتين متتاليتين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضي السنتين اذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتا .

مادة ٨ — يعرض أكل البحر من الطرح الحادث معه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مادة ٩ — خلافا للأحكام السابقة ينحصر طرح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فقده .

مادة ١٠ — يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا تجوز المعارضة فيه .

ويصدر القرار في خلال الستة أشهر التالية للميعاد المحدد بالمادة السابعة على الأكثر ويكون سندا للملك وله قوة العقد الرسمي ويؤثر به في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن .

مادة ١١ — اذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تعويضه فلوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقا لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى لملك الأراضي المتصلة به فللملاك في البلد أو المدينة التي ظهر الطرح بزمائها ، فللملاك في البلدين المجاورين . ويسقط هذا الحق اذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية اعلانا في الجريدة الرسمية بعرض الطرح للبيع على أن تلتصق صورة منه في كل قرية بواسطة العمدة في الأسبوع التالي لنشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١٢ — طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واطعة اليد عليه يوزع طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

مادة ١٣ — يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعا لحقوق الارتفاق التي يربتها القانون دون أن يترتب على ذلك أى حق في المطالبة بتعويض في مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٤ — ترفع الضرائب عن الأطنان التي يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذي يعين طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون .

وتربط على الطرح الذي يوزع أو يباع الضريبة النهائية لحوضه ابتداء من تسليمه لأصحاب الشأن فان لم يكن داخلا في حوض فتربط عليه ضريبة أقرب الأحواض اليه .

مادة ١٥ — على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

==

62. Les alluvions des lacs restent aux propriétaires des lacs.

Les alluvions de la mer appartiennent à l'Etat.

٦٢ — الطمي الذي يحدث في البحيرات يكون ملكا لأصحابها . وأما الأراضي التي ينكشف عنها البحر الملح فتكون ملكا للميرى^(١) .

تطابق الفقرة الأولى منها المادة ٨٦ مخ .

٨٧ مخ : الأراضي التي ينكشف عنها البحر الملح تكون ملكا للميرى .

وتقابل ٥٥٧ و ٥٥٨ ف .

63. Il n'est pas permis d'empiéter sur la mer, si ce n'est pour rétablir les limites de la propriété.

٦٣ — لا يجوز التعدي على أرض البحر إلا لإعادة حدود الملك الى ما كانت عليه .

تطابق ٨٨ مخ . وتقابل ٥٥٧ ف .

64. Le propriétaire du sol qui a fait des constructions,

٦٤^(٢) — اذا جدد مالك

== تأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بسرأي المنتزه في ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٥١ (٦ أغسطس سنة ١٩٣٢) .

(١) قارن الفقرة الرابعة من المادة التاسعة .

(٢) نقض ١٣ ديسمبر ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢١٢ ص ٥٠٩ ملحق القانون والاقتصاد ٥ رقم ١٢ : لا يجوز التعدي بأحكام المادتين ٦٤ و ٦٥ من القانون المدني في اعتبار الحكم الصادر بملكية العين فاصلا بعدم أحقية الخصم في المطالبة بما يدعيه من تكاليف الانشاء ، ما دام هذا الحكم لم يشمل القضاء في هذه التكاليف (راجع هذا الحكم مفصلا تحت المادة ٢٣٢) .

ونقض ٨ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨١ ص ١٥٢ (مذكور تحت المادة ٢٨٥) . وقد جاء فيه أيضا أن الالتصاق والالتحاق هما من الأسباب القانونية للملكية . فالبناء الذي يقيم البائع على الأرض المبيعة قبل تسليمها يتبعها في الملكية وتجري عليه أحكام المادتين ٦٤ و ٦٥ .

وراجع كتابنا « شهر التصرفات العقارية » نبذة ٢١٧ .

نقض ٧ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٥٦ ص ١١٠٢ المحاماة ١٧ ص ١٥٩ : ان المادة ٤٤١ من قانون العدل والانصاف لا تخرج في أحكامها عما جاء بالفقرة ==

plantations ou ouvrages avec des matériaux qui ne lui appartenaient pas, doit en payer la valeur; il peut aussi, en cas de mauvaise foi, être condamné à des dommages et intérêts, mais le propriétaire des matériaux n'a pas le droit de les enlever.

65. Lorsque les plantations, constructions ou ouvrages ont été faits par un tiers et avec ses matériaux, le propriétaire du fonds a droit ou de les retenir ou d'obliger ce tiers à les enlever.

Si le propriétaire du fonds demande la suppression des plantations et constructions, elle est aux frais de celui qui les a faites, sans aucune indemnité pour lui; ce dernier peut même être condamné à des dommages et intérêts pour le préjudice

الأرض أبنية أو غراسا أو غير ذلك من الأعمال بمهمات وأدوات كانت ملكا لغيره وجب عليه دفع قيمة المهمات والأدوات المذكورة لملكها ويجوز الحكم عليه أيضا بدفع تعويضات اذا فعل ذلك بطريق الغش والتدليس^(١) ولا يسوغ لملك المهمات أن ينتزعها من محل وضعها.

٦٥ — فاذا حصل الغراس أو البناء أو غير ذلك من الأعمال من شخص بمهمات وأدوات نفسه في ملك غيره فالملك مخير بين ابقاء هذه الأشياء بأرضه وبين الزام فاعلها بنزعها^(٢).

ففي حالة ما اذا اختار صاحب الأرض نزع هذه الأشياء تكون مصاريف انتزاعها أو هدمها على فاعلها بدون اعطائه تعويضا ما ويجوز زيادة على ذلك أن يحكم على الفاعل المذكور

= الأولى من المادة ٦٥ من القانون المدني ، فان شروط انطباق هذه المادة أساسها الغصب كما هو كذلك في نص المادة ٤٤١ المذكورة . فاذا نفت المحكمة عن واضع اليد نية الغصب واعتبرته حسن النية فلا انطباق لأي من هاتين المادتين . على أن النزاع فيما زاده واضع اليد في الموقوف من مثل بناء أو شجر انما هو نزاع في أمر مدني صرف خاضع لأحكام القانون المدني ، لا لأحكام الشريعة الغراء .

(١) يلاحظ أن عبارة « اذا فعل ذلك بطريق الغش والتدليس » يقابلها في النص الفرنسي : en cas de mauvaise foi . وترجمتها « في حالة سوء النية » .

(٢) راجع تقض ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٦ ص ٤٩٠ ، و ٢٤ فبراير ١٩٣٨ المجموعة المذكورة ٢ رقم ١٠٠ ص ٢٩٧ (مذكور تحت المادة ٥١٢) .

que peut avoir éprouvé le propriétaire du fonds.

Si le propriétaire préfère conserver ces plantations et constructions, il aura le choix ou de rembourser seulement la valeur des matériaux en état de démolition, ou de payer une somme égale à celle dont le fonds a augmenté de valeur.

Néanmoins, si les plantations, constructions ou ouvrages ont été faits par un tiers évincé par un jugement déclarant qu'il était de bonne foi, le propriétaire n'aura pas le droit d'en demander la suppression et il devra payer ou la valeur des matériaux et le prix de la main d'œuvre, ou l'augmentation de valeur du fonds à son choix, comme il est dit ci-dessus.

بتعويض الخسارة التي تنشأ عن فعله لصاحب الأرض .

وأما إذا اختار صاحب الأرض ابقاء تلك الأشياء فيكون مخيراً بين دفع قيمة الغراس أو البناء مستحق القلع وبين دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث بها .

إنما إذا كان البناء أو الغرس حصل من شخص في أرض تحت يده على زعم أنها ملكه ثم رفعت يده عنها بحكم تقرر فيه عدم وقوع غش منه في وضع يده عليها ^(١) فليس للمالك الأرض أن يطلب إزالة شيء مما ذكر بل يكون مخيراً بين دفع قيمة المهمات والأدوات وأجرة العملة وبين دفع ما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث بها ^(٢) .

تقابل ه ه ه ف .

٨٩ مخ : من بنى أو غرس في أرض باذن صريح من مالكيها بدون شرط ولا قيد يكون

(١) يقابل عبارة « تقرر فيه عدم وقوع غش منه في وضع يده عليها » في النص الفرنسي : déclarant qu'il était de bonne foi ، وترجمتها « تقرر فيه أنه حسن النية » .

(٢) تقض ١١ يناير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢٣ ص ٦٤ : لكل من الشركاء على الشيوع حق ملكية حقيقية في نصيبه الشائع . فان تمكن من إقامة بناء في جزء مفرز من العقار المشترك فانه لا يعد بانياً في ملك غيره . ومن ثم تكون المادة ٦٥ من القانون المدني التي جاءت مقصورة على حالة الباني في غير ملكه غير منطبقة على حاله ، ولا تأثير في ذلك لحق ملكية الشريك الآخر على الشيوع ، اذ كل ما لهذا الشريك هو أن يطالب شريكه الذي أقدم على البناء بإجراء قسمة العقار كله ويرتب حقه في الملك الشائع على ما يظهر من نتيجة للقسمة .

مالك للأرض التي أقيم عليها البناء أو التي يشغلها الغراس .

٩٠ مخ : إذا لم يثبت حصول الاذن من المالك بدون شرط ولا قيد تعتبر الأرض عارية ويكون للمالك الخيار بين طلب هدم البناء وإزالة الغراس وبين إبقائها له مع دفع قيمة المهمات والأدوات وأجرة العملة .

٩١ مخ : إذا كان لدى من غرس أو بنى أسباب مقبولة ليعتقد أنه مالك فلا يصير إزالة الغراس أو البناء ، بل للمالك الحقيقي أن يدفع ما زاد على قيمة العقار بحسب ما يقدره أهل الخبرة .

66. Si les plantations, constructions ou ouvrages ont été faits par un tiers avec des matériaux qui ne lui appartenaient pas, le propriétaire de ces matériaux ne pourra pas les revendiquer, mais il aura droit à une indemnité contre le tiers et même contre le propriétaire du fonds jusqu'à concurrence de ce qui serait encore dû par ce dernier.

67. Lorsque deux objets mobiliers, appartenant à deux propriétaires, se trouvent réunis, sans qu'il soit possible de les séparer sans détérioration, les tribunaux statueront d'après les règles de l'équité, en tenant compte du dommage causé, de la position des parties et de leur bonne foi.

٦٦ — إذا حصل البناء أو الغرس

أو غير ذلك من شخص في أرض غيره بمهمات وأدوات كانت ملكا لغيره أيضا فلا يجوز لصاحب المهمات والأدوات المذكورة أن يطلب ردها إليه بل يكون له الحق في أخذ تعويض من ذلك الغارس أو الباني أو من صاحب الأرض على قدر ما يكون مطلوبا منه .

٦٧ — إذا اختلط أو التصق

شيئان من المنقولات كل واحد منهما مملوك لشخص بحيث لا يمكن تفريق أحدهما عن الآخر بدون حصول تلف لهما فللمحاكم أن تنظر في ذلك بمقتضى أصول العدالة مع مراعاة الضرر الذي يحدث ومراعاة أحوال المالكين واعتقاد كل منهما عند الاختلاط أو الالتصاق^(١) .

تطابق ٩٢ مخ . وتقابل ٥٦٥ ف .

(١) يقابل عبارة « واعتقاد كل منهما عند الاختلاط أو الالتصاق » في النص الفرنسي :

« et de leur bonne foi », وترجمتها « وحسن نيتهم » .

SECTION VI.
DE LA PRÉEMPTION.

الفصل السادس — في الشفعة في العقار

68.—75. Abrogés.

٦٨ — ٧٥ ^(١) — ألغيت .

(١) المواد من ٦٨ الى ٧٥ (٩٣ — ١٠١ مخ) ألغيت واستعيضت بأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ (٢٦ د مارس سنة ١٩٠٠ مخ) الوارد بذييل هذا القانون . وكان نصها :

مواد المجموعة الأهلية

٦٨ — لمن أعار أرضه لانسان وأذن له بالبناء أو الغرس فيها حق الشفعة فيها اذا دفع الثمن المطلوب البيع به ولو قبل انقضاء مدة العارية (٩٣ مخ) .
٦٩ — للشريك في عقار غير مقسوم الحق في أن يأخذ بالشفعة الحصة التي باعها أحد شركائه اذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غيره ما عدا الشفع المبين في المادة السابقة (٩٤ مخ) .
٧٠ — لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايع أو المعاوضة (٩٦ مخ) .

٧١ — لا يجوز الأخذ بالشفعة في العقار المبيع من الوقف أو له (٩٧ مخ) .
٧٢ — يسقط حق الشفعة اذا وقع من الشركاء عقد أو أمر يستدل منه على قبولهم ملكية المشتري (٩٨ مخ) .
٧٣ — للجار بعد الشفعين السابقين حق الشفعة اذا دفع الثمن والمصاريف القانونية (٩٩ مخ) .

٧٤ — يبطل حق الشفعة متى كان البيع قهريا على يد محكمة انما يجب على من طلب اجراء ذلك البيع أن يعلن قبل البيع بخمسة عشر يوما الى من يسوغ له التمسك بحق الشفعة لو كان لبيع اختياريا ورقة باشاره يوم المزايدة ولا يكون للمعلن اليه المذكور مع ذلك امتياز أو تقدم على غيره (١٠٠ مخ) .

٧٥ — يجب على من له حق الشفعة ويرغب الأخذ بها أن يبين رغبته في ذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار في ظرف خمسة عشر يوما بالأكثر من بعد تكليفه رسميا بمعرفة المشتري بإبداء رغبته والا سقط حقه ويزاد على هذا الميعاد مسافة الطريق (١٠١ مخ) .

مواد المجموعة المختلطة

٩٣ — لمن أعار أرضه لانسان وأذن له بالبناء أو الغرس فيها حق الشفعة اذا دفع الثمن المطلوب البيع به ولو قبل انقضاء مدة العارية (٦٨ أهلي) .
٩٤ — للشريك في عقار غير مقسوم الحق في أن يأخذ بالشفعة الحصة التي باعها أحد شركائه اذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غيره ما عدا الشفع المبين في المادة السابقة (٦٩ أهلي) .

SECTION VII
DE LA PRESCRIPTION.

الفصل السابع
في التملك بمضى المدة الطويلة^(١)

76. La propriété et les
droits réels s'acquièrent par

٧٦ — تحصل ملكية المقارات

٩٥ — وله الأخذ بالشفعة ممن اشترى وصار شريكا مثله . وعليه أن يشارك فيما أخذه بالشفعة جميع شركائه في العين اذا طلبوا ذلك .

٩٦ — لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايعه أو المعاوضة (٧٠ أهلي) .

٩٧ — لا يثبت حق الشفعة لمن وقفت عليه حصة في عقار مشاع انما للواقف ذلك الحق بشرط أن يكون أخذه الحصة المبيعة بقصد وقفها (٧١ أهلي) .

٩٨ — يسقط حق الشفعة اذا وقع من الشركاء عقد أو أمر يستدل منه على قبولهم ملكية المشتري (٧٢ أهلي) .

٩٩ — للجار بعد الشفعين السابقين حق الشفعة اذا دفع الثمن والمصاريف القانونية (٧٣ أهلي) .

١٠٠ — يبطل حق الشفعة متى كان البيع واقعا على يد محكمة (٧٤ أهلي) .

١٠١ — وفي كل الأحوال يجب على من له حق الشفعة أن يعلن رغبته الأخذ بالشفعة في العقار المبيع في ظرف ٢٤ ساعة من وقت التكليف الرسمي الحاصل له بإبداء رغبته ويزاد عليها مسافة الطريق والا سقط حقه (٧٥ أهلي) .
وراجع المادتين ٥٦٢ و ٥٦٣ مخ .

(١) في النص الفرنسي : « De la prescription » ، وترجمة هذه العبارة « في الامتلاك بمضى المدة » ، والنص الفرنسي هو الصحيح .

تقضى ٣٠ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧٤ ص ٨١٥ : التمسك باكتساب الملك بالمدة الطويلة أو القصيرة لأول مرة أمام محكمة التقضى هو من الأسباب الجديدة التي لا تقبلها هذه المحكمة .

تقضى ١٥ يونيو ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٥٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٩٣ ص ٦٠٦ : ان دعوى الملكية تختلف عن دعوى وضع اليد في أن الأولى ترمى الى حماية حق الملكية والحقوق العينية المأخوذة منه بطريق مباشر ، ويتناول البحث فيها حتما أساس الحق المدعى به ومشروعيته . أما الثانية فليس الغرض منها الا حماية وضع اليد من حيث هو بغض النظر عن كنه أساسه وعن مشروعيته . فاذا رفعت الدعوى بطلب ازالة ماسورة وضما المدعى عليه في الطريق ، وأسست على ملكية المدعى لهذا الطريق ، فدفعها المدعى عليه بأنه مالك لجزء من هذا الطريق ، وحقت المحكمة في ملك الطريق وأثبتته للمدعى ، فان هذه الدعوى =

une possession paisible, publique et continue à titre non équivoque de propriétaire, pendant cinq ans par soi-même ou par un tiers pour soi, pourvu que le

والحقوق العينية لمن وضع يده عليها ظاهرا
بنفسه أو بوكيل عنه بغير منازع مدة
خمس سنوات متواليات بصفة مالك
بشرط أن يكون وضع اليد المذكور مبنيا
على سبب صحيح^(١) فإذا لم يوجد ذلك

= هي دعوى ملكية ، ولا يغير من طبيعتها أن المدعى لم يطلب فيها الحكم بالملك ولا بالارتفاق ولا بنفيه ، إذ أن طلبه ازالة الماسورة إنما هو منزع من حقه في الملك ، لا من حقه في وضع اليد الذي لم يتعرض لطلب حمايته . ولذلك فلا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في هذه الدعوى من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

(١) نقض ١٦ يونيه ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ رقم ٥٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٨ ص ١٣١ : المراد بالسبب في امتلاك العقار بالتقادم الخسنى هو كل تصرف قانونى يستند اليه واضع اليد في حيازته للعقار ، ويجعل وضع يده عليه حلالا سليما من شبهة تعصب في نظره واعتقاده هو . والمراد بكون السبب صحيحا في هذا الباب هو أن يكون بطبيعته ناقلا للملك لو أنه صدر من مالك أهل للتصرف . ولهذا يصلح العقد الباطل بطلانا نسبيا ، وكذلك العقد المعلق على شرط فاسخ ، مدة قيام هذا الشرط ، لأن يكون سببا صحيحا لتمليك المشتري على أساسه العقار بوضع اليد . فبيع الشريك على المشاع جزءا مفرزا محدودا يصلح إذن لأن يكون سببا صحيحا لامتلاك المبيع بالتقادم ، متى توافر عند المشتري حسن النية .

نقض ٢٣ أبريل ١٩٤٢ (الطعن رقم ٥٨ سنة ١١) : (١) ان بيع المشاع جزءا مفروزا محدودا من الملك المشترك يصلح لأن يكون سببا صحيحا لامتلاك المشتري المبيع بوضع اليد خمس سنوات متى توافر لديه حسن النية . (ب) من القصور في التسبيب أن يكتفى الحكم في اثبات وضع اليد للمدعى الى أقوال البائع له دون أن يأتى بما يؤيد هذه الأقوال وينبت صحتها . ومن القصور كذلك أن يقتصر الحكم في اثبات حسن نية المشتري على القول بأن منازعه في الملكية لم يعم الدليل المقنع على سوء نيته دون أن يتحدث عن الأحكام والمستندات اثبتت قدمها لاثبات ذلك ، فان هذا القول غاية في الابهام والغموض ، وليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد فحصت المستندات التي قدمت لها وقدرتها .

ونقض ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٤ رقم ٢٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٧ ص ٢٩٢ : لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لامكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لافادة الامتلاك بالتقادم الخسنى . أما اشتراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح ، للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد ، فلا تراعى فيه قانونا .

راجع كتابنا « شهر التصرفات العقارية » نبذة ١٩٣ وما بعدها ، ومقالنا « السبب =

possesseur ait un juste titre,
et pendant quinze ans s'il
n'a pas juste titre.

السبب لا تحصل له الملكية الا اذا وضع
يده مدة خمس عشرة سنة (١).

نظابق ١٠٢ مخ ، مع اضافة عبارة « ما عدا حق الرهن العقاري (التأميني) » بين
كلمتي « العينية » و « لمن » .

وتقابل ٢٢٢٩ و ٢٢٦٢ و ٢٢٦٥ وما بعدها ف .

راجع ١١٧/٨٨ ، تجارى بحرى ٢٦٧/٢٦٧ .

= الصحيح وحسن النية في التقادم المكسب « ، مجلة القانون والاقتصاد ٩ ص ٦٧ وما بعدها .
نقض ١٩ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤ ص ١٣ : تعتبر مسألة حسن
نية واضع اليد على العقار مسألة موضوعية ، لمحكمة الموضوع الحق المطلق في تقديرها ،
ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها . فاذا قضت المحكمة باعفاء المشتري من ريع الأرض التي
اشتراها الى تاريخ رفع دعوى الاستحقاق عليه بناء على أنه كان حسن النية الى ذلك التاريخ
فلا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

نقض ٥ نوفمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٣ ص ٢ ملحق القانون والاقتصاد
٧ رقم ٨ ص ١٧ : (أ) ان لقاضي الموضوع مطلق السلطة في استخلاص سوء النية من
نصوص العقد ومن الظروف الملابة لتحريره ، ولكن ما يستخلصه من ذلك يخضع لرقابة
محكمة النقض من جهة مطابقته للتعريف القانوني لسوء النية . (ب) ان سوء النية المانع من
اكتساب الملك بالتقادم الحمسى مناطه ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع له غير مالك
لما باعه . فجرد علم المشتري بعدم نقل تكليف الأطلاق البيعة بمقتضى عقد مسجل الى اسم
البائع لبائعه لا يكفي في الدلالة على سوء النية ، لأنه وحده لا يدل على أن المشتري كان يعلم
أنه يشتري من غير مالك ، اذ يجوز أن يعتقد أن البائع له مالك رغم علمه بتكليف البيع على
غيره . فاذا أسس الحكم سوء النية على ذلك كان معيبا وتعين نقضه .

(١) نقض ١٠ ديسمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧ ص ٢٩ المجموعة ٣٣
ص ١٠٦ المحاماة ١٢ ص ٥٠٠ : (أ) لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التحقق من ثبوت
وقائع الدعوى وفي تقديرها ، مجردة عن أى اعتبار آخر أو مضافة اليها الظروف التي اكتفتها ،
واستخلاص ما قصده أصحاب الشأن منها . فاذا كان الامتلاك بمضى المدة يقتضى قانونا الظهور
بمظهر المالك فهي التي تستخلص هذه النية بحسب ما يقوم باعتقادها من وقائع الدعوى وملابساتها .
وعلى ذلك فاذا استنتجت المحكمة من الوقائع أن انتفاع واضع اليد انما كان مبناه التسامح الذي
يحدث بين الجيران فذلك لا يخرج عن حدود سلطتها ولا رقابة عليها فيه لمحكمة النقض .
(ب) احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات وضع اليد المدة الطويلة ليست حقا لطالبيها يتحتم على
المحكمة اجابته اليها متى طلبها ، بل لها أن ترفض هذا الطلب اذا رأت أن اجابته غير منتجة وأن
لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى ، حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب اثباتها ، =

= وهذا التصرف من جانبها داخل في حدود سلطتها الموضوعية ، وليس فيه أى خروج على القانون .

نقض ٢٨ أبريل ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٧ ص ٩٩ : استفادة النزاع في وضع اليد من التškiيات والمعارضات الحاصلة من مدعى الملكية هي من المسائل الموضوعية المتروكة لمطلق تقدير قاضى الموضوع ، ولا هيمنة عليه لمحكمة النقض في ذلك .

نقض ٢٣ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٦٧ ص ٧٩٢ : اذا قدم أحد الخصمين ورقة لاثبات أن الخصم الآخر هو الذى كان واضعا يده على الأيطان في سنة كذا ، فوجدت المحكمة أن هذه الورقة غامضة العبارة ، فأجرت تحقيقا لازالة هذا القموض ومعرفة حقيقة السنة المتنازع في وضع اليد فيها على الأيطان فان هذا التحقيق من شأن المحكمة ما دام يستلزمه التفسير الذى هو من شأنها . واذا قررت المحكمة بعد هذا التحقيق والتفسير أن الخصم القلائى هو الذى كان واضعا يده على تلك الأيطان في السنة المتنازع على وضع اليد عليها فيها ، فان هذا الثبوت أمر موضوعى لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

نقض ٥ ديسمبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٥ ص ٩٥٦ : (ا) لمحكمة الموضوع السلطة التامة في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى ، وقضاؤها في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ، ما دامت هذه العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلا تلك النتيجة التى استفادتها . (ب) اذا كان الطاعن قد أسس طلباته الختامية لدى محكمة الموضوع على اعتبار دعواه دعوى منع تعرض (en complainte) ، ولم يطلب قط من المحكمة اعتبارها دعوى استرداد حيازة (réintégrande) ، وفصلت فيها المحكمة على ذلك الاعتبار الأول ، فلا يلتفت لما ينمى على الحكم مما عساه يكون قد أخطأ فيه من التقريرات الخاصة بأحكام دعوى استرداد الحيازة ، التى أوردتها المحكمة في حكمها استطرادا منها لاستيفاء البحث ، لأن كل كلام منه في دعوى استرداد الحيازة يكون غير ماس بسلامة الحكم من جهة ما قرره من الأحكام القانونية في ذات دعوى منع التعرض التى هي دعواه .

نقض ٣١ أكتوبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٥ ص ٩١٢ : لمحكمة الموضوع الحق في تقدير قيمة وضع اليد قبل تاريخ العقود المقدمة للتدليل على امتلاك الأرض المتنازع عليها ومن بعد تاريخها ، من ناحية صفته ومن ناحية استمراره المدة القانونية المكسبة للملكية أو عدم استمراره . وتقدها في هذا هو مصادرة لها في حقها القانونى .

ونقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٣ ص ٢٦٠ المحاماة ١٤ ص ١١٨ : الحكم القاضى بالتملك بالتقادم يجب أن يبين فيه مظهر وضع اليد ومدته ومبدؤه حتى يعلم ان كانت العناصر القانونية للامتلاك بالتقادم متوافرة أم لا . فاذا هو خلا من بيان هذه العناصر كان حكما ناقصا متعينا نقضه .

ونقض ٢٦ أبريل ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧٦ ص ٣٨٠ المجموعة ٣٥ ص ٣٢٦ المحاماة ١٤ ص ٤٢١ : يجب أن تبين في الحكم العناصر الواقعية لثبوت حق الارتفاق المدعى اكتسابه بالتقادم من وضع ذى اليد يده بصفته مالكاً ظاهراً مستمراً ، المدة الطويلة المكسبة للحق والا وجب نقضه .

= تقض ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٦ ص ٤٠٧ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٢ ص ٥ : يجب على انقاضي في ادعاء الامتلاك بالتقادم أو دعوى منع التعرض أن يعرض في حكمه لأركان وضع اليد المكسب للملك وشرائطه فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تثبت هذه الأركان والشرائط أو تنفيها ليتسنى للمحكمة التقض أن تراقبه . فإذا هو لم يفعل تعين تقض حكمه لتقصير أسبابه .

تقض ٢٤ مايو ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٨٤ ص ٤٠٣ : ان اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية الامتلاك هو مركز قانوني يأتي نتيجة لأعمال مادية خاصة متى ينت وفصلت أمكن أن يستفاد منها الحصول عليه . فالواجب على المحكمة عندما يدعى لديها باكتساب الملك بوضع اليد المدة الطويلة أن تطلب الى المدعى يسان تلك الوقائع لتتقرر فيما اذا كانت متعلقة بالادعاء ومتبعة لصحته ، حتى اذا رأت ذلك أمرت بتحقيقها مع تبينها في الحكم نبيينا يعرف منه خصوم الدعوى ماذا عليهم اثباته أو نفيه . والشأن في ذلك كالشأن في جميع ما تحيله المحكمة من المسائل على التحقيق ، اذ كلها تقتضي البيان والتفصيل عملا بالمادتين ١٧٧ و ١٧٨ مرافعات . ومخالفة ذلك تجعل الحكم معيبا متعينا تقضه .

تقض ١١ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤١ ص ١٠٦ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٤٦ ص ١١٦ : وضع اليد بمعناه القانوني يقع على الحصة الشائعة كما يقع على النصيب المفرز ، ولا يؤثر في قيامه قانونا أن الحيازة المادية هي في يد واحد فقط من الشركاء أو في يد ممثل مشترك لهم كوكيل أو مستأجر . ولكل واضع يد على حق عيني على عقار — مفرزا كان أو شائما — أن يحمي هذا المظهر بدعوى وضع اليد . فتجوز هذه الدعوى من الشريك في الملك ، سواء لدفع تعرض الغير أو تعرض زملائه من الشركاء ، ولا يلزم لقبول دعوى اليد من الشريك أن تكون شركته مسلما بها من خصمه .

تقض ١١ مايو ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٢ ص ٥٥٤ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٤٧ : الأصل أن وضع اليد على مال لا اعتبار له قانونا الا بالنسبة لمن أراد حيازة المال لنفسه وحازة فعلا بنية امتلاكه . والأصل في الحيازة أنها دخول المال المحوز في مكنة الحائز وتصرفه فيه فعلا بالتصرفات المادية القابل لها . غير أن المال اذا كان من نوع ما يكون الاستيلاء عليه منشئا للملك — لا ناقلا له — سواء أ كان غير مملوك أصلا لأحد أم كان قد سبق فيه الملك لأحد فان مجرد دخوله في مكنة من استولى عليه لا يكفي قانونا لاعتبار هذا المستولى واضعا اليد بنية الامتلاك ما لم يجر فيه من الأعمال الظاهرة المستمرة ما يدل على أنه انما استولى عليه ليمتلكه لنفسه بوضع اليد المملك بمضى المدة . وهذا النوع من الأموال لا يكفي لاعتباره محوزا موضوعا عليه اليد قانونا بمجرد تسويره أو المرور به . أما الأموال التي تتلقى عن مالكها بسند معتبر قانونا فان حيازة متلقيها لها ووضع يده عليها يقعان له بمجرد تسلمه اياها بالحالة التي هي عليها ، والتسلم يقع بمجرد وضعها تحت تصرفه بحيث يمكنه وضع يده عليها والانتفاع بها بدون مانع ولو لم يتسلمها بالفعل . ومتى اكتسب الحائز الحيازة ووضع اليد على هذا الوجه المعتبر قانونا يبقيان له حافظين خصائصهما مفيدتين أحكامهما =

== ما لم يتعرض له من يعكرها عليه أو يزيلها عنه ويسكت هو على التعرض المدة التي تستوجب بها اليد الجديدة حماية القانون . فإذا كان الثابت أن الأرض المتنازع عليها — وهي أرض فضاء — ليست من الأراضي التي لم يسبق فيها الملك لأحد ، بل هي من الأراضي التي تثبت الحيازة فيها بالتخلية من ملاكها المتعاقبين فيكتفى لثبوت وضع اليد عليها قيام صاحب العين بدفع أموالها وإقامة حدودها ومروره عليها مع عدم المنازع . والحكم الذي لا يكتفى بهذه المظاهر في ثبوت وضع اليد ، بل يشترط تسوير هذه الأرض على الأقل يكون حكما مخطئا في تكيف وضع اليد قانونا ويتعين نقضه .

نقض ٣١ أكتوبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٥ ص ٩١٢ : ملكية الوقف لا تقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة ، بل إنها تستمر حاصلة لجهة الوقف ، ما لم يكسبها أحد بوضع يده ثلاثا وثلاثين سنة وضعا مستوفيا جميع الشروط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد . وبهذا المعنى أيضا نقض ٢٣ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٥١ ص ١٠٩٧ .

نقض ٢٣ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٥٢ ص ١٠٩٨ : ان قاعدة الشريعة الاسلامية في الترك الموجب لعدم سماع الدعوى هي ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعديه عليها وانكار حق مالكها فيها . أما مجرد ترك العين وإهمالها مهما يطل الزمن من غير أن يتعرض لها أحد أو يقتصبها وينكر حق مالكها فيها فإنه لا يترتب عليه البتة ، لا في الشريعة الاسلامية ولا في غيرها من الفرائع ، لا سقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها لو تعرض لها متعرض بعد زمن الإهمال المديد .

نقض ١٠ ديسمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥ ص ٢٦ : دعاوى وضع اليد أساسها الأصلي الحيازة المادية بشروطها القانونية ، ولا محل فيها للتعرض لبحث الملكية وخص ما يتمسك به الخصوم من مستنداتهما . فإذا وجدت المحكمة أن الحيازة المادية ثابتة كان هذا كافيا لبناء الحكم عليه ، وكان ما يأتى في الحكم بعد ذلك عن الملكية فضلا لا تصلح لأن تكون أساسا للطعن في الحكم بطريق النقض .

نقض ٣ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٦٦ ص ١٣٧ : (أ) لا يجوز لقاضي وضع اليد أن يجعل حكمه في دعوى وضع اليد مبنيا في جوهره على أسباب ماسة بأصل حق الملك ، بل يجب أن يكون جوهر بحثه في هذه الدعوى منصبا على تبين ماهيتها والنظر في توافر شروطها وعدم توافرها بحيث لو دعت ضرورة هذا البحث للرجوع الى مستندات حق الملك فلا يكون ذلك مقصودا لذاته ، بل يكون على سبيل الاستثناس ، وبالقدر الذي يقتضيه التحقق من توافر شروط وضع اليد — الأمر الذي يجب أن يجعله القاضي مناطا تفصيليه ، فإن تجاوز هذا الحد فبحث في الملكية فنفاها وجعل أساس قضائه في دعوى اليد ما نقي به أصل الحق في أمر الملك فإنه يكون قد خالف القانون . (ب) التعرض الذي يصلح أساسا لرفع دعوى اليد هو الاجراء الموجه الى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حق واضع اليد . ==

== نقض ٢٦ يونه ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٧ ص ٢٥١ : ان دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر الى وضع اليد في ذاته . ولذلك لا يشترط فيها لانية الامتلاك عند واضع اليد ولا وضع اليد مدة سنة على الأقل سابقة على التعرض . ويصح رفعها ممن يتوب عن غيره في الحيازة ، بل ممن كانت حيازته عن تسامح من صاحب اليد . ويكفي في قبولها أن يكون لرافعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة ، وانما يشترط أن يقع سلب الحيازة بقوة أو باكره . فاذا قبلت المحكمة دعوى استرداد الحيازة مع أن وضع يد المدعى عليه فيها لم يتم بقوة ولا اكراه فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

نقض ٩ نوفمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٠ ص ٢٥٤ : (١) اذا اختلف الطرفان في تكييف الدعوى ، هل هي دعوى وضع يد يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها أمام محكمة النقض ، أم هي دعوى ملكية لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها ، فلمحكمة النقض أن تستظهر من صحيفة افتتاح الدعوى ومن أوراقها التكييف الصحيح لها ، ثم تقضى بجواز الطعن في الحكم أو عدم جوازه . فاذا كانت الوقائع الثابتة هي أن زيدا فتح شباكين في سور يفصل منزله عن منزل بكر ارتكبا على أن لمنزله حق ارتفاق على منزل بكر مرتب له بمقتضى عقد عرفي محرر بين المالكين الأصليين ومسجل تسجيلا كليا ، فرفع بكر على زيد دعوى طلب فيها الحكم بسد الشباكين ، فقضى برفضها ، فسد بكر أحد الشباكين ، فرفع عليه زيد دعوى طلب فيها الحكم بإعادة فتح باب الشباك الخ ، فقضى له بطلباته ، فهذا الحكم يعتبر صادرا في دعوى وضع يد جائزا الطعن فيه بطريق النقض . (ب) يجب على المحكمة في دعاوى وضع اليد أن تحصر أسباب حكمها فيما يتعلق بالحيازة المادية وتبحث شروطها القانونية ، هل هي متوافرة للمدعى أم لا . أما اذا هي استقت أسباب حكمها من عقود الملكية وأقامتها عليها وحدها فانها تكون قد جمعت بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد ، وخالفت بذلك نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات وتعين نقض حكمها .

نقض ٧ فبراير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٢٧ ص ٥٩٩ : ان نص المادة العاشرة من قانون النقض ، ينما يضيق في الفقرة الثانية منه فيقرر أن يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بصفة استثنائية الجائز الطعن فيه بطريق للنقض صادرا في مسألة اختصاص بخصوصها ، اذا هو في الفقرة الأولى يطلق ميدان الطعن فيجعله شاملا لجميع صور الأحكام الصادرة في قضايا وضع اليد ، مما يفيد أن الطعن يجوز في كل حكم صادر في دعوى وضع يد ، سواء أكان مبناه مخالف للقانون في مسألة من مسائل وضع اليد بخصوصه ، أم في مسألة أخرى عرضية متصلة بدعوى وضع اليد ، كمسألة وصف الدعوى وهل هي مستعجلة قصيرة ميعاد الاستئناف أم عادية ميعاد استئنافها هو الميعاد المعتاد .

نقض ١٤ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٣ ص ١١٠٩ : (١) متى كان مسلما أن الدعوى دعوى وضع يد فالمدعى فيها بأن الأرض المتنازع على وضع اليد عليها هي من ==

== النافع العامة التي لا تسمع فيها دعوى وضع اليد ، ومناقشة هذا الدفع ، واجابة المدعى على هذا الدفع في أسباب الحكم — ذلك لا يغير طبيعة الدعوى ولا يجعلها دعوى ملكية . فالحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية بصفة استثنائية جائز الطعن فيه بطريق النقض . (ب) ان من شروط قبول دعوى منع التعرض أن يكون العقار مما يجوز امتلاكه بوضع اليد ومما يجوز فيه وضع اليد بنية الامتلاك . فقاضي دعوى وضع اليد ملزم قانونا يبحث توافر هذا الشرط في العقار المتنازع على وضع اليد عليه ويبحث غيره من الشروط الأخرى . فاذا هو بحث في توافر هذا الشرط ورجع فيه الى مستندات الملكية فذلك انما يكون ليستخلص منه ما يعينه على وصف وقائع وضع اليد مدة السنة السابقة لرفع الدعوى . فاذا تجاوز في حكمه هذا القدر كان جامعاً بين دعوى الملكية ووضع اليد وكان حكمه باطلاً لمخالفته لنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

نقض ٢٢ أكتوبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٨٠ ص ١١٦٧ : ان دعوى استرداد الحيابة تستلزم بطبيعتها وقوع أعمال عنف وقوة مادية تكون قد سلبت حيازة مادية أيضاً . وهي بهذه المثابة لا يمكن أن يكون موضوعها اعادة مسقي أو مصرف هدمها المدعى عليه ويدعى المدعى أن له حق ارتفاق عليها اذا كان المسقي أو المصرف اللذان هما محل حق الارتفاق مقطوعاً بأنهما في يد المدعى عليه .

نقض ٣ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٨٨ ص ٢٤٦ : (١) اذا كان المدعى عليه في دعوى حق ارتفاق ايجابى (فتح مطلات ومنافذ) قد بادر — قبل فوات المدة المقررة لحماية الحقوق بدعوى وضع اليد — الى الاعتراض عليه فعلا باقامة حوائط في ملكه الخاص ، وقضاء بانذار وجهه الى المدعى أعقبه رفع دعوى عليه ، فان دعوى رد الحيابة بالنسبة لهذا الحق تكون غير مقبولة لعدم استكمالها للشرائط الواجب توافرها في دعوى وضع اليد . (ب) لا تقبل دعوى استرداد الحيابة اذا كان العمل المادى المدعى به قد قام به المدعى عليه في ملكه الواقع في حيازته . (ج) ان الفقهاء لم يتفقوا على جواز رفع دعوى وضع اليد لحماية حق سلبى (عدم اقامة بناء على أرض اتفق في عقد قسمة على تركها قضاء) . ومن أجاز ذلك منهم أوجب أن يكون الحق مستندا الى عقد صادر من مالك العقار المرتفق عليه ، وأن يكون مقتضى هذا العقد قد نفذ منذ سنة على الأقل من قبل المالك بامتناعه عن كل عمل يخالف هذا الارتفاق .

نقض ٩ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٩ ص ١٨٠ : ان حظر الجمع بين دعوى الملك واليد لا يكون الا في الأحوال التي يصبح فيها القول بأن مدعى الملك يعتبر متنازلاً عن دعوى اليد الأمر الذى لا يصدق الا اذا كان التعرض في وضع اليد قد حصل قبل رفع دعوى الملك . أما اذا حصل بعد ذلك فان لمدعى الملكية أن يلحق بدعوى الملكية دعوى اليد بعد أن استجد سببها .

نقض ١٧ أكتوبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ١٩٤ ص ٤٣٥ : الاستناد في دعوى اليد الى أدلة الملك فيه جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك ، وذلك غير جائز بمقتضى المادة ٢٩ ==

٧٧ - يجوز لواضع يده على

العقار أو الحقوق العينية أن يضم لمدة وضع يده عليها مدة وضع يد من انتقل ذلك منه اليه .

تطابق ١٠٣ مخ . وتقابل ٢٢٣٥ ف .

٧٨ - من أثبت وضع يده على

عقار أو حقوق عينية مدة معينة وكان واضعا يده عليها في الحال فالتوسط بين المدتين يعتبر وضع يد له ما لم يثبت ما ينافي ذلك .

تطابق ١٠٤ مخ . وتقابل ٢٢٣٤ ف .

١٠٥ مخ (لا مقابل لها في الأهل) : يكتسب حق الانتفاع في الأراضي الخراجية بوضع اليد مدة خمس سنوات بشرط أن يكون واضع اليد قائما بزراعتها .

== مرافعات . فاذا رفعت دعوى منع تعرض ، وطلب المدعى الاحالة الى التحقيق لثبت انتفاعه بالشارع المتنازع عليه المدة الطويلة المكسبة للملك ، فأجابته المحكمة الى طلبه هذا ، وباشرت التحقيق ، ثم عرضت — عند الفصل في الموضوع — الى حق الارتفاق على الطريق ، وبنت على ثبوته بوضع اليد المدة الطويلة قضاءها في دعوى التعرض ، ثم أيدت محكمة الدرجة الثانية هذا الحكم آخذة بأسبابه رغم تمسك المدعى عليه بعدم قبول دعوى اليد المرفوعة من خصمه بعد أن استحال الى دعوى ملك ، فذلك لما فيه من جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك خروج صريح على حكم المادة ٢٩ المذكورة .

تقض ٢٤ أكتوبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ١٩٧ ص ٤٤٥ : ليس في القانون ما يحرم على وارث أن يمتلك بالتقادم نصيب الوارثين معه ، فهو في ذلك كأي شخص أجنبي عن التركة يمتلك متى استوفى وضع اليد الشرائط الواردة في القانون وهي الظهور والهدوء والاستمرار ونية الامتلاك . والبحث في تحقق هذه الشروط متروك للقاضي الدعوى لتعلقه بالموضوع ، ولا شأن لمحكمة التقض والابرام به اذا هو قد أقام قضاءه في ذلك على ما يكفي لتبريره .

تقض ٢١ نوفمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٢٥٣ ص ٥٦١ : للقاضي في دعاوى وضع اليد أن يستخلص من مستندات الخصوم كل ما كان متعلقا بالحيازة وصفقتها ، ولو كانت المستندات خاصة بالملك .

راجع تقض ١٨ أبريل ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٧) .

77. Celui qui prescrit peut invoquer la possession de celui de qui il tient la chose.

78. La possession prouvée à une époque déterminée et la possession actuelle font présumer la possession intermédiaire, à moins de preuve du contraire.

٧٩ - لا تثبت ملكية العقار

والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان واضعا يده عليها بسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ منه أو سابقا لمن آلت منه اليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للمستأجر والمنتفع والمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم^(١).

تطابق ١٠٦ مخ . وتقابل ٢٢٣٦ و ٢٢٣٧ و ٢٢٤٠ ف .

(١) قارن بين النصين العربي والفرنسي .

نقض ٢٨ فبراير ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ رقم ٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٣٢ ص ٦١٦ : ان القاعدة التي تقرها المادة ٧٩ صريحة في أن لا سبيل لمن وضع يده بسبب وقتي معلوم غير أسباب التملك المعروفة الى أن يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن . ووضع اليد بسبب وقتي معلوم غير أسباب التملك المعروفة لا يعتبر صالحا للتمسك به الا اذا حصل تغيير في سببه يزيل عنه صفته الوقتية . والمفهوم من قواعد الامتلاك بمضى المدة ومن باقى الأصول القانونية أن هذا التغيير لا يكون الا باحدى اثنتين : أن يتلقى ذو اليد الوقتية ملك العين عن شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقتية مالك العين بمجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية judiciaire ou extrajudiciare تدل دلالة جازمة على أنه مزعم انكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه . واذن فالواقف الذي هو مستحق للوقف وناظر عليه لا يمكن أن يكون وضع يده الا بصفة وقتية ، من قبل أنه متفع أو مدير لشئون العين بالنسابة عن جهة الوقف . فحكم المادة ٧٩ يسرى بداهة عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم . ولا يستطيع أيهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة الا بعد أن يغير صفة وضع يده على النحو السالف الذكر . ومجرد وضع يد أولاد الواقف على العين بنية الملك عقب قسمة أجروها بينهم ، ثم مجرد تصرفهم بالبيع لأولادهم المستحقين بعدهم في الوقف لا شيء ، فيهم يمكن قانونا اعتباره مغيرا لسبب وضع يدهم الذي لا يخرج عن الوراثة ولا عن الاستحقاق في الوقف . وراجع نقض ٢٣ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٥١ ص ١٠٩٧ : حكم المادة ٧٩ يسرى على الواقف المستحق وعلى الناظر على الوقف وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ، فلا يستطيع أيهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة الا بعد أن يغير صفة وضع يده بما يغير به قانونا . وراجع المجموعة المذكورة ١ رقم ٣٥٢ ص ١٠٩٨ .

== ونقض ٢٤ أكتوبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٣ ص ٨٩٧ : سواء أكان التحكير قد تم بعقد شرعى على يد القاضى الشرعى أم كان قد تم بعقد عرفى من ناظر الوقف فقط دون توسط القاضى الشرعى فإن المحتكر ليس له فى أية الصورتين أن ينازع ناظر الوقف فى الملكية مؤسسا منازعته على مجرد وضع يده ، مادام هو لم يتسلم العين الا من ناظر الوقف ، ولم يضع يده عليها الا بسبب التحكير ، مستوفيا هذا التحكير شروط صيغته أو غير مستوف ، بل عليه أن يدعى الى كون الحيازة القانونية هى لناظر الوقف الذى سلمه العين . ثم ان كان له وجه قانونى فى ملكية تلك العين غير وضع يده بسبب التحكير فله أن يدعى ناظر الوقف من بعد ويستردّها منه . وشأن المحتكر فى ذلك كشأن المستأجر والمستعير والمودع لديه وكل متعاقد آخر لم يضع يده على العين الا بسبب وقتى من هذا القبيل .

نقض ٣١ أكتوبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٥ ص ٩١٢ : (أ) وضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية مما ينطبق عليه نص المادة ٧٩ . (ب) ان المادة ٧٩ اذا كان قد ذكر فيها أنه « وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للمستأجر والمتفع والمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم » ، فهذا الذكر ليس واردا على سبيل الحصر ، بل واضح أنه على سبيل التمثيل فقط . (ج) ان المحتكر ليس فى الواقع سوى مستأجر . وليس بين عقد الايجار وعقد التحكير من فارق سوى كون المحتكر له حق البقاء والقرار ما دام يدفع أجرة مثل الأرض المحكرة . وهذا الفارق لا شأن له فى صفة وضع يده من جهة كونه مؤقتا أو غير مؤقت ، بل ان أقصى ما ينتج عن هذا الفارق هو أن للمحتكر حق الانتفاع العيني بالأرض ، والمتفع لا يملك بالمدة لوروده صراحة فى نص المادة ٧٩ . (د) ان انقضاء عقد التحكير لعدم دفع الأجرة ثلاث سنين أمر اذا كان الشرعيون قرروه فما ذلك الا ابتغاء مصلحة الوقف دون مصلحة المحتكر . فالذى يتحدى به هو جهة الوقف ان أرادته . أما المحتكر فلا يقبل منه التحدى بذلك فى صدد تمسكه بتغير صفة وضع اليد الحاصل ابتداء بسبب التحكير ، بل مهما انفسخ عقد التحكير للعلة المذكورة فان صفة وضع اليد تبقى على حالها غير متغيرة ، مثل المحتكر فى ذلك كمثل المستأجر العادى لو كان مقررا فى عقد الايجار له أن العقد يصبح منسوخا حتما بعدم دفع الأجرة فى مواعيدها ، فانه مهما انقطع عن دفع الأجرة فى مواعيدها ، ومهما طال انتفاعه بالعين المؤجرة بغير أن يدفع أجرتها ، فانه لا يستطيع أن يكسب الملكية بوضع اليد .

نقض ١٤ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٢ سنة ١١) : ان تغيير الصفة فى وضع اليد لا يكون الا بعمل مادى أو قضائى مجابه للوقف صاحب الحق ، فلا يعتبر من هذا القبيل أن يبيع المحتكر العين دون ذكر الحكر ، لأن ذلك لم يحصل فى مواجهة الوقف .

نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤ ص ٣٩ : تقدير الأدلة فى المنازعات الخاصة بتغير صفة وضع اليد هو مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع نهائيا ، ==

القيود السابقة يجوز للدائن المرتهن للمقار
إذا كان حسن النية أن يتمسك بوضع
اليدين الحاصل من المدين الراهن مدة
خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب
قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان
ملكية الراهن (٢) .

تطابق ۱۰۷ منخ .

== وليس لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك .

نقض ٢١ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٥ سنة ١١) : ان المادة ٧٩ من القانون المدني لم تفرق بين واضع اليد وورثته في عدم امتلاك العقار بوضع اليد المدة الطويلة ما دام وضع اليد عليه كان بسبب معلوم غير أسباب التملك المعروفة . فلا يؤثر اذن في تطبيق هذه المادة كون الورثة يجهلون سبب وضع يد مورثهم أو يعلمون به ، ذلك لأن صفة وضع يد المورث تلازم العقار في انتقال وضع اليد الى الوارث الذي يخلف مورثه في التزامه برد العقار بعد انتهاء السبب الوقتي لوضع اليد ، سواء أكان الوارث عالما سبب وضع اليد أم كان جاهلا اياه . وما دام الدفع بجهل الوارث الصفة الوقتية لوضع يد مورثه لا يجديه نفعا فان المحكمة لا تكون متزمة بالتعرض في حكمها لهذا الدفع .

(١) أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ .

(٢) تقضى ٢١ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٥ سنة ١١) : ليس للدائن المرتهن لأموال الوقف أن يدفع دعوى المطالبة بملكيته بما جاء بالمادة ٧٩ مكررة من القانون المدنى ، لأنه من المقرر استنباطا من قاعدة المحافظة على أبدية الوقف وعدم قابلية أعيانه للتصرف أن مجرد إهمال هذه الأعيان ليس هو وحده المسقط للملكية ، بل ان لجهة الوقف انتزاع الأموال الموقوفة ممن يجحد وقفها ما دامت دعوى الملكية جائزة السماع ، أى لم يحض عليها ثلاث وثلاثون سنة ولم يكتسب أحد ملكيتها بوضع اليد المدة ذاتها بالشروط المنصوص عليها قانونا لا اكتساب الملكية بالتقادم . فلذلك لا يعيب الحكم عدم تعرض المحكمة صراحة للدفع المستند الى المادة ٧٩ مكررة المذكورة ما دامت قد أثبتت فيه أن العقار المرهون وقف وان المرتهين له أو خلفاءهم لم يمتلكوه بوضع يدهم عليه مدة الثلاث والثلاثين سنة اللازمة لدفع دعوى الوقف بعدم السماع ، وبالتالي اكتسب ملكية العين الموقوفة بالتقادم ، وهو ما لا مجال معه لتطبيق المادة المتقدم ذكرها ، اذ يجب ألا يكون فى تطبيقها أى اخلال بقاعدة أبدية الوقف .

٨٠ — لا يجوز ترك الحق في

التملك بمضى المدة الطويلة ^(١) قبل حصوله إنما يجوز ذلك بعد حصوله لكل شخص متصف بأهلية التصرف في حقوقه .

80. On ne peut renoncer d'avance à la prescription. Toute personne, maîtresse de ses droits, peut renoncer à une prescription acquise.

تطابق ١٠٨ مخ . وتقابل ٢٢٢٠ وما بعدها ف . وراجع ٢٧١/٢٠٧ ، ٢٧٠/٢٠٦ .

81. Lorsque la prescription est interrompue, la possession antérieure à l'interruption n'est pas comptée.

٨١ — اذا انقطع التوالى في وضع

اليد فلا تحسب المدة السابقة على انقطاعه .

تطابق ١٠٩ مخ .

٨٢ — تنقطع المدة المقررة للتملك

بوضع اليد اذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخص أجنبي .

82. La prescription est interrompue quand le prescrivante a perdu la possession même par le fait d'un tiers.

Il en est de même si le propriétaire a revendiqué son droit par une citation en justice, ou un commandement régulier en la forme, bien qu'il n'ait pas donné suite à la procédure, pourvu qu'il n'ait pas laissé péricliter l'instance.

وتنقطع المدة المذكورة أيضا اذا طالب المالك استرداد حقه بأن كلف واضع اليد بالحضور للمرافعة أمام المحكمة أو نبه عليه بالرد تنبيها رسميا مستوفيا للشروط اللازمة ولو لم يستوف المدعى دعواه إنما يشترط في ذلك عدم سقوط الدعوى بمضى الزمن ^(٢) .

تطابق الفقرة الأولى ١١٠ مخ ، والفقرة الثانية ١١١ مخ . وتقابل ٢٢٤٣ و ٢٢٤٤ و ٢٢٤٦ ف .

راجع مرافعات ٣٠١/٣٤٤ .

(١) لفظ « الطويلة » غير وارد بالنص الفرنسي .

(٢) قض ٢٨ أبريل ١٩٣٢ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٧ ص ٩٩ : (١) فيما يتعلق بآثار قطع المدة لا يعتبر البائع ممثلا للمشتري في الدعاوى اللاحقة للتاريخ الثابت بعقد البيع . (ب) ان القانون لا يعتبر مجرد الانذار قاطعا لمدة التقادم . (ج) دعوى الملكية التي =

= يوجهها البائع على المتعرض هي غير دعوى الضمان التي يوجهها المشتري على البائع ، فباشرة
احدى الدعويين لا يقطع سريان المدة بالنسبة للدعوى الأخرى .

نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٣١ ملحق القانون والاقتصاد ٣ رقم ٢٢ مجموعة القواعد القانونية ١
رقم ٢٢ ص ٣٤ : (١) المفهوم من نص المادتين ٢٠٥ و ٨٢ من القانون المدني أن الشارع
قد اشترط أن يتوافر في الورقة التي تقطع مدة التقادم (Demande en justice) معنى الطلب
الواقع فعلا للمحكمة ، الجازم بالحق الذي يراد استرداده (في التقادم المملك) ، أو بالحق الذي
يراد اقتضاؤه (في التقادم المبريء من الدين) . ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما
قاطعة الا في خصوص هذا الحق أو ما التحقق به من نوابه ، مما يجب لروما بوجوبه أو يسقط
كذلك بسقوطه ، فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون فاضعا
لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر . (ب) المسائل المتعلقة باقتران مدة التقادم يكون مناط خضوعها
لرقابة محكمة النقض هو التفرقة بين ما اذا كان قطع مدة التقادم مترتبا على اعتراف واضح اليد
أو المدين بالحق المطالب هو به اعترافا يجب الرجوع في استفادته الى فعل مادي مختلف على
دلالاته ، أو الى ورقة مقدمة في الدعوى مختلف على دلالتها الصريحة أو الضمنية كذلك ، وبين
ما اذا كان قطع المدة مترتبا على ورقة الطلب المقدم للمحكمة بالحق المطلوب استرداده أو
اقتضاؤه . ففي الصورة الأولى يكون حكم قاضي الموضوع مبنيا على ما استنتجه هو من الأفعال
أو الأوراق المقدمة المتنازع على دلالتها العقلية ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك . أما
في الصورة الثانية فما دام النزاع بين خصوم الدعوى قائما على ما يكون لورقة الطلب من الأثر
القانوني في قطع مدة التقادم وعلى متى تكون الورقة قاطعة ، وفيم تكون ، أي على ما اشترطه
القانون في ورقة الطلب (demande en justice) من الشرائط القانونية ، فيكون فصل المحكمة
في ذلك فصلا في مسألة قانونية تخضع فيه لمراقبة محكمة النقض .

نقض ٣ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٩٢ ص ٢٧٣ ملحق القانون
والاقتصاد ٨ رقم ٢٦ ص ٧٨ : ان مدة سقوط الحق في المطالبة بالدين لا تبدىء الا من
تاريخ وجوبه في ذمة المدين . فاذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فسقوطه بالتقادم
يبدأ أمداه من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط . فدين الأجرة المستحق دفعه على المستأجر
وضامنيه في تاريخ انتهاء العقد تبدىء مدة تقادمه من اليوم التالي لذلك التاريخ . ولا وجه
لتعلل المؤجرة للأرض (وزارة الأوقاف) التي وضعت الأرض تحت حراستها لعدم دفع
الأجرة بأنها لم تكن متمكنة من المطالبة بحقيقة المبالغ المستحقة على المدينين بسبب عدم انتهائها
من تصفية حساب الحراسة فان هذا التعلل لا يصح معه اعتبار تلك الوزارة غير متمكنة من
المطالبة بالايجار ولا هو في ذاته مما يعد قوة قاهرة مانعة من المطالبة .

نقض ١٧ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٩٨ ص ٢٩٢ ملحق القانون
والاقتصاد ٨ رقم ٣٣ ص ٨٧ : ان طلب فتح التوزيع لا يوجه قبل المدين ، فهو اذن لا يقطع
سريان التقادم ، وإنما الذي يقطعه هو التنبيه الموجه الى المدين بالدفع قبل بدء السير في اجراء
البيع الثاني على ذمة المشتري المتخلف عن الدفع .

== نقض ٢٤ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٠١ ص ٢٩٧ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٣٦ ص ٨٩ : اذا كان المدعى قد تمسك بوضع يده المدة الطويلة المكتسبة للملك على القدر المبيع له بمقتضى عقد عرفي ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ حتى انتزعه من تحت يده مشتر آخر هذا القدر بمقتضى عقد مسجل ، ودفع هذا المشتري الآخر باقطاع التقادم المدعى به بوضع الأطلاق المتنازع عليها تحت الحراسة لدين عليها للبنك ، فأخذت محكمة الاستئناف بهذا الدفع واعتبرت الحراسة قاطعة للتقادم على أساس أنها لم تكن لحساب المشتري الأول ، بل كانت لمصلحة البنك ولحساب البائع ، ومع ذلك لم تبين في حكمها كيف كانت هذه الحراسة ، أكانت قضائية أم اتفاقية ، ولم وضعت الأعيان تحت الحراسة ، وهل انتزعت من يد المشتري الأول أو من يد غيره ، ومتى كان هذا الانتزاع ، ومتى انتهت الحراسة ، وهل كان ثمت نزاع قائم على الملكية ، أم كانت الحراسة مقصودا بها مجرد تمكين البنك من احتساب غلة العين من أصل دينه ، وكيف جرى الحساب بين المشتري الأول وبين البائع ، وهل البائع حاسب المشتري على ما استحق له هو من أقساط الثمن وما استحق للمشتري من غلة العين مدة الحراسة مما قد يمكن أن يدل على صحة ما ادعاه المشتري من أن هذه الحراسة لا يمكن اعتبارها قاطعة للتقادم لأنها لم تخرج العين من يده قانونا ، فذلك قصور عن بيان الظروف الواقعية التي تعجز محكمة النقض عن رقابة الحكم فيما كيف به الحراسة لتعطيتها وصفها القانوني الصحيح ولتري بعد ذلك ما اذا كان يصح اعتبار مدة الحراسة قاطعة للتقادم أم غير قاطعة ، ويتعين لذلك نقض الحكم .

نقض ٣ ديسمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٥ ص ٣٧ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٢٠ ص ٥٦ : وضع يد الغير على العين لا يكون قاطعا للتقادم المدعى به إلا اذا كانت حيازته لها لحسابه نفسه . فاذا كان هذا الغير قد عرض على ذى الشأن في وضع اليد تعويضا عن مدة حيازته فان يده على العين تكون بمثابة استمرار يد ذى الشأن عليها . واذن فالحكم اذا أسقط من مدة التقادم المدة التي استولت فيها السلطة العسكرية البريطانية على الأرض المتنازع عليها مقابل تعويض دفعته لدى اليد ، باننا ذلك على أن هذا الاستيلاء يقطع التقادم ، لأنه كان بفعل من أجنبي ليس بينه وبين ذى اليد اتفاق يجعله نائبا عنه في وضع اليد — هذا الحكم يكون مخطئا متعينا نقضه .

نقض ٦ أبريل ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٧٦ ص ٥٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٤١ : الأصل في اجراء آت التقاضى أن الآثار التي تترتب عليها قانونا تكون نسبية بين طرفي الخصومة بصفاتهم التي اتصفوا بها ، فالأثر القاطع لمدة التقادم المترتب على رفع الدعوى لا يكون الا بين من رفعها ومن رفعت عليه . واذن فاذا أحال الدائن بدينه أجنبيا ، فرفع الأجنبي دعوى بهذا الدين الى المحكمة المختلطة ، فقضت بعدم اختصاصها بنظرها ، لأن التحويل صوري ، فاستأنف المحال بالدين هذا الحكم ، ثم تنازل عن الاستئناف وطلب شطب الدعوى ، فحكمت المحكمة بالشطب ، ثم رفع الدائن الأصلي دعوى بدينه أمام المحكمة الأهلية ، ==

== فدفع المدين أمامها بسقوط الحق في المطالبة بالدين لمضى المدة ، فالأثر القاطع لمدة التقادم المترتب على رفع الدعوى أمام المحكمة المختلطة من الأجنبي الذي كان محالا بالدين لا يظهر الا في حق هذا الأجنبي شخصيا ، ولا يمكن اعتباره الا لمصلحته هو لو بقي الدين لاسمه ، أما وقد رد تحويل بعد ترك المرافعة في الدعوى المختلطة فلا يمكن الدائن الأصلي أن يتمسك بالأثر القاطم المترتب لمصلحة غيره .

تقضى ١٧ نوفمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٤٤ ص ٤٢٨ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٨ ص ٣٦ : (١) ان الشارع على ما هو مفهوم من المادتين ٨٢ و ٢٠٥ من القانون المدني قد أوجب أن يتوافر في الورقة التي تنقطع بها مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة بالحق المراد استرداده في التقادم المملك أو المراد اقتضاؤه في التقادم المبريء من الدين . ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق قاطعة للمدة الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابع . واذن فالدعوى التي يرفعها المدين على دائته ببراءة ذمته من الدين لا تقطع مدة التقادم المبريء من الدين . (ب) ان المدين الذي يرفع دعوى ببراءة ذمته من الدين لا يعتبر مطلقا أنه اعترف بالدين اعترافا يفوت عليه سقوط الحق بالتقادم .

تقضى ٢٩ فبراير ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ٣٦ المحامة ٢ رقم ٤٨٤ ص ١١٥٠ : ان القانون المدني الأهلى قد نص في المادة ٨١ منه على أنه « اذا انقطع التوالى في وضع اليد فلا تحسب المدة السابقة على انقطاعه » كما نص في المادة ٨٢ على أنه « تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد اذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخص أجنبي . وتنقطع المدة المذكورة أيضا اذا طلب المالك استرداد حقه بأن كلف واضع اليد بالحضور للمرافعة أمام المحكمة أو به عليه بالرد تنسيها رسميا الخ » وانقطاع المدة في الحالة الأولى يعرف بالانقطاع الطبيعي وفي الحالة الثانية بالانقطاع المدني . والقانون المصري لم يحدد مدة الانقطاع الطبيعي الذي يؤثر في التقادم المكسب للملكية كما فعل القانون الفرنسي في المادة ٢٢٤٣ بأن أوجب أن تزيد مدة الانقطاع على سنة . والحكمة في تحديد هذه المدة هي أنه متى استرد الحائز حيازته من غاصبها في أثنائها فان الانقطاع يعتبر كأنه لم يكن ، أما اذا لم يفعل فلا يكون له حق في الاسترداد بعد انقضاء تلك المدة التي لا تحمى الا في أثنائها يد الحائز والتي تبدأ من تاريخ التعرض . وقد حدد القانون المصري في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ مرافعات أهلى نفس المدة التي حددها القانون الفرنسي لقبول دعوى إعادة وضع اليد مما يدل على أنه يسير في روحه على المبادئ التي تؤدي الى أن الحكم بإعادة وضع يد الحائز يزيل شائبة انقطاعها ويجعلها حيازة مستمرة ولها كل نتائجها . على أنه يجب أن يتوافر في انقطاع المدة انقطاعا طبعيا أمرا أساسيان : الأول زوال الحيازة عن الحائز بفعل شخص أجنبي غير المالك ، والثاني استمرار مدة هذا الزوال لأكثر من سنة بحيث يمتنع على الحائز حق استرداد حيازته . وبالنسبة للأمر الأول لا يكفي لتوافره مجرد منع الحائز من الانتفاع بشخصه بالعين ، بل يجب أن يكون واضع اليد الجديد منتفعا بالعين لغير حساب الحائز ، وبعبارة أخرى يجب أن يكون من شأن رفع يد الحائز حرمانه من ثمرات العين التي كان يحوزها ومن منافعتها . فاذا عين البنك العقاري حارسا على أرض متنازع عليها للمحافظة على حقوق ==

83. La prescription ne court jamais entre mandant et mandataire pour tout ce qui est compris dans le mandat.

٨٣ — لا تثبت الملكية مطلقاً بمضى المدة الطويلة^(١) ولا يعتبر حكمها بين الموكل والوكيل^(٢) في جميع ما هو داخل ضمن التوكيل^(٣).

نظابق ١١٢ مخ .

راجع ٦٢٥/٥١٢ وما بعدها .

84. La prescription acquisitive, en matière immobilière, ne court pas contre ceux qui sont légalement incapables.

٨٤ — لا يسرى حكم تملك العقار بمضى المدة الطويلة^(٤) على من يكون مفقود الأهلية شرعاً^(٥).

نظابق ١١٣ مخ . وتقابل ٢٢٥٢ وما بعدها ف .

85. Aucune autre prescription, de plus de cinq

٨٥ — وكذلك لا تسرى على

الدائنين ، وتسلم البنك هذه الأرض وارتفعت يد المالك عنها فان رفع يدها هذا لا يصلح أن يعتبر قاطعاً للتقدم المكسب للملكية ، لأن البنك لم يضع يده على الأرض ليتفجع بها لنفسه بل ليحصل غلتها ويستوفي منها دينه (وهذا بلا ريب عمل في مصلحة المالك الظاهر) ويعود ما بقي منها لصاحب الحق فيه وهو المالك ، ولأن وضع يد البنك على الأرض بهذه الصفة يجعله بعيداً عن الخضوع لأحكام دعاوى وضع اليد .

وراجع مقالنا « قطع التقدم » ، مجلة القانون والاقتصاد ٩ ص ٤٤٧ — ٥٣٢ .

(١) في النص الفرنسي : بمضى المدة (من غير لفظ « الطويلة ») .

(٢) ترجمة النص الفرنسي : لا يسرى مضي المدة مطلقاً بين الموكل والوكيل . . .

(٣) تقض ٣١ ديسمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧ ص ٤٠ : (١) وضع يد الناظرة ، بصفتها ناظرة ، على أعيان مهما طال زمنه لا يكسبها ملكيتها ، لأنها لم تضع يدها الا بصفتها وكيلة عن جهة الوقف ، ويد الوكيل لا تؤدي الى الملكية الا اذا تغيرت صفتها . (ب) اعتراف الناظر على الوقف بما يضره لا يسرى عليه .

(٤) في النص الفرنسي : بمضى المدة (من غير لفظ « الطويلة ») .

(٥) تقض ١١ يناير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢٠ ص ٦٢ : ان اعتبار علاقة الزوجية مانعة من المطالبة بالحق أو غير مانعة هو من الأمور الموضوعية التي تختلف بحسب ظروف كل دعوى على حدتها . وقضاء محكمة الموضوع في ذلك غير خاضع لرقابة محكمة النقض .

années, ne court contre ces mêmes incapables.

مفقود الأهلية المذكورة أحكام ما عدا ذلك من أنواع التملك بمضى المدة الطويلة^(١) متى كان المعتبر فيها أزيد من خمس سنوات .

نطاق ١١٤ مخ . وتقابل ٢٢٥٢ و ٢٢٧٨ ف .

86. La prescription est de trois années contre le propriétaire de la chose volée ou perdue.

٨٦ — يسقط حق الملك في الشيء المسروق أو الضائع بمضى ثلاث سنين .

نطاق ١١٥ مخ . وتقابل ٢٢٧٩ ف .

87. Celui qui a acheté de bonne foi la chose volée ou perdue, d'un marchand qui en faisait commerce ou dans un marché public, a le droit de réclamer au propriétaire revendiquant le prix qu'il a payé.

٨٧ — كل من اشترى شيئاً مسروقاً أو ضائعاً في السوق العام أو ممن يتجر في مثل ذلك الشيء وهو يعتقد ملكية بئمه له^(٢) يكون له الحق في طلب الثمن الذي دفعه من مالك الشيء الطالب استرداده^(٣) .

نطاق ١١٦ مخ . وتقابل ٢٢٨٠ ف .

راجع ٦٨/٤٦ ، ٣٣٤/٣٦٥ ، ٧٣٤/٦٠٨ .

CHAPITRE VI.

De la perte de la propriété et des droits réels.

الباب السادس — في زوال الملكية والحقوق العينية^(٤)

88. Nul ne perd sa pro-

٨٨ — لا تزول ملكية مالك

(١) يقابل عبارة « ما عدا ذلك من أنواع التملك بمضى المدة الطويلة » aucune autre prescription ، وترجمتها الصحيحة « ما عدا ذلك من أنواع مضي المدة » . راجع كتابنا « الأموال » بنذة ٨٨٧ .

(٢) يقابل عبارة « وهو يعتقد ملكية بئمه له » : « de bonne foi » ، وترجمتها الحرفية « بحسن نية » .

(٣) راجع تقض ١٦ ديسمبر ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٩) .

(٤) راجع تقض ١٣ فبراير ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٣١) .

بدون اختياره الا في الأحوال الآتية :

أولاً — اذا كانت الملكية قد انتقلت لغيره بسبب من الأسباب الموضحة آنفاً .

ثانياً — اذا نزع الملكية منه بناء على طلب مدائنيه في الأحوال والأوجه المصرح بها في القانون .

ثالثاً — اذا اقتضت الحال نزع الملكية منه للمنافع العامة .

تطابق ١١٧ مخ .

priété sans sa volonté, si ce n'est :

(1) Dans le cas où il vient d'être expliqué qu'elle est acquise à un tiers :

(2) Par suite d'expropriation à la requête des créanciers dans les cas et les formes prévus par la loi :

(3) Quand il y a lieu à expropriation pour cause d'utilité publique.

89. L'expropriation pour cause d'utilité publique est régie par une loi spéciale.

٨٩ — يكون الحكم في نزع

الملكية للمنافع العامة على حسب المقرر في القانون الخاص بذلك ^(١) .

(١) راجع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية للمنافع العامة المعدل بالرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ . وراجع الرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بشأن نزع ملكية المناطق (تجدها بذييل هذا القانون) .

تفص ٨ يونيه ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٠ ص ٢٣٤ : للمالك الذي اغتصب ملكه وأضيف الى المنافع العامة بغير اتباع الاجراءات القانونية لنزع الملكية حق مطالبة الحكومة بفائدة تعويضية مقابل ريع الأرض التي نزع ملكيتها منه جبراً عنه ، ولحكم الموضوع حق تقدير هذه الفائدة على الوجه الذي تراه غير متعبد في ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بفوائد التأخير .

تفص ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٣ ص ٢٩٠ المجموعة ٣٥ ص ١٥٩ المحامة ١٤ ص ١٧٨ : اذا أضافت الحكومة عينا الى المنفعة العامة دون أن تتخذ الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية ، فهذه الاضافة هي بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض الذي يستحقه مالك العين وفوائده التعويضية . وقاضى الموضوع يكون في هذه الحالة حراً في تقدير التعويض والحكم به مبلغاً واحداً ، أو بقيمة العين المنزوعة ، ملكيتها وبفوائدها التعويضية محسوبة من اليوم الذي يراه هو مبدءاً لاستحقاق التعويض .

المواد ١١٨ — ١٤٣ مخ (١) .

راجع ٢٧/١١ وما بعدها ، ٦٧٩/٥٥٥ ، ٦٩٧/٥٧٣ ، ٧٢٧/٥٩٥ وما بعدها ،
مرافعات ٦٠٥/٥٣٧ وما بعدها .

(١) المواد ١١٨ — ١٤٣ مخ ألغيت ، واستعيضت بأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ بشأن نزع الملكية للمنافع العامة والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ . وهذا هو نص المواد ١١٨ — ١٤٣ مخ الملغاة :

١١٨ — يجب على من لهم حق المنفعة في الأراضي الخراجية وعلى مالكي الأبنية أن يتركوا بدون مقابل ما لازم من أراضيهم للطرق وللترع ولكافة ما تقتضيه مصلحة التنظيم والمنافع العمومية ولو لم يشترط عليهم ذلك في حججهم أو في تقاسيطهم .

١١٩ — جميع أصحاب الحقوق العينية أو المستأجرين بإيجارات رسمية إذا صار نزع حقوقهم أو اخراجهم قبل انقضاء مواعيد التنبيه عليهم فيعطى لهم مقدما التعويض اللائق في مقابلة ذلك .

١٢٠ — إذا نزع من جهات الأوقاف أرض موقوفة فتعطى للجهات المذكورة أرض بدلها ، وكذلك يعطى البديل المذكور لأرباب الأطنان الخراجية والعشورية إذا كان اللازم للمنافع العمومية أكثر من ربع الأطنان المأخوذ منها .

١٢١ — أخذ العقارات للمنافع العمومية يكون بأمر يبين فيه مؤقتا شيان :

(الأول) مقدار الأراضي اللازمة لأجراء الأشغال وملحقاتها الضرورية .

(الثاني) بيان الزائد من العقارات المأخوذة للمنافع العمومية بالمدن بعد اللازم منها لتلك المنافع ، ولا يصلح أن يبنى بيوتا متينة موافقة لأصول الصحة .

١٢٢ — تعلق صورة من هذا الأمر في ديوان المديرية وفي المحكمة وعلى الأملاك المفتضى أخذها ، ويكون جميع ذلك في هيئة الاعلانات القضائية مع التعريف عن المحل الذي يوضع فيه رسم الأملاك المذكورة ، ثم يدرج ذلك أيضا في إحدى صحف الوقائع .

١٢٣ — يوضع الرسم مدة ثمانية أيام في ديوان المديرية ويفتح في الديوان المذكور محضر لتقيد ملحوظ من لهم فائدة في ذلك .

١٢٤ — تبلغ الملحوظات المذكورة ويراعى في حقها ما تقتضيه اللائحة المتعلقة بذلك .

١٢٥ — يعلن الرسم الانتهاء والتمن الذي تعطيه الحكومة في كل قطعة من الأملاك المفتضى أخذها الى أولى الفائدة فيها المعروفين لديها أو الذين عرفوا عن أنفسهم ، ثم يعلن الرسم والتمن المذكوران بالأوجه السابق ذكرها .

١٢٦ — على أرباب الأملاك المذكورة أن يعرفوا في مدة ثمانية أيام عن مستأجرى تلك الأملاك وعن لهم حق الانتفاع فيها أو أى حق آخر ، فان قصرُوا في ذلك ألزموا دون غيرهم بالتضمينات اللازمة لأولئك المستأجرين أو ذوى الحقوق إذا كان لذلك وجه .

١٢٧ — ومن ابتداء حصول الاعلانات المذكورة يكون للحكومة الحق في التنبيه =

- على المسأجرين بتخلية الأملاك المؤجرة لهم اذا كان عقد الايجار يجوز ذلك .
- ١٢٨ — تندرج الخسارة التي تلحق أرباب الأملاك من تخليتها ضمن مبلغ التضمن .
- ١٢٩ — اذا لم تحصل من الحكومة مساومة مع أولى الفائدة في الأملاك المذكورة بطريق التراضي في ظرف ستة أشهر من تاريخ الاعلانات الأخيرة ولم ترفع منها المادة الى المنتخبين المحلفين لتقدير التضمينات فلاولى الفائدة المذكورين أن يطلبوا من المحكمة رفع المادة الى المنتخبين المذكورين .
- ١٣٠ — لا يترتب على المنازعة في شأن الأملاك المأخوذة توقيف الاجراءات ، لكن للمحكمة أن تأمر بناء على طلب الأسبق من أولى الفائدة بما يلزم اجراؤه من الوسائل التحفظية لصيانة حقوق المدعين .
- ١٣١ — يكون التكليف بالحضور أمام المنتخبين المحلفين بميعاد ثمانية أيام كاملة غير مسافة الطريق ، وتكون المصاريف على طالب نزع الملكية .
- ١٣٢ — اذا لم يحضر أصحاب الفائدة في الميعاد حكم في غيبتهم حكما انتهاءيا بعد التأمل والنظر .
- ١٣٣ — اذا دفعت الحكومة الثمن الى المالك المعلوم في الظاهر برئت ذمتها ولا يجوز الرجوع عليها .
- ١٣٤ — يدفع الثمن الذي قدره المنتخبون المحلفون في مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم به ، وعلى كل حال يكون دفعه قبل وضع اليد على الملك .
- ١٣٥ — اذا أخذ جزء من مبانى العقارات الكائنة بالمدن للمنافع العمومية فلا يجبر صاحبها على ابقاء الباقي منها على ذمته .
- ١٣٦ — تعين محكمة الاستئناف في كل عام اثنين وسبعين منتخبا محلفا لكل مديرية للحكم في شأن ما يؤخذ من الأملاك للمنافع العمومية .
- ١٣٧ — مجلس المنتخبين أرباب الدور يتركب من ستة منهم يكون انتخابهم بالقرعة في جلسة المحكمة ومن أربعة آخرين للنيابة عنهم ولا يكون لهم رأى الا في حالة النيابة عن غاب من الستة المنتخبين الأصليين .
- ١٣٨ — يكلف المنتخبون المحلفون بالحضور بعين الكيفية التي بها يكلف أولو الفائدة في الأملاك بالحضور ، وتعلن أسماؤهم للأخصام قبل انعقاد الجلسة بثان وأربعين ساعة .
- ١٣٩ — يصدر الحكم من أحد قضاة المحكمة المصحوب بكتابها بالموافقة لرأى المنتخبين المحلفين .
- ١٤٠ — يعطى الرأى من المنتخبين المحلفين بناء على ما يديه الأخصام أو وكلاؤهم بغير احتياج لاجراءات المرافعات .
- ١٤١ — اذا ابتدأ المنتخبون في العمل ولم ينته حتى حل وقت تجديد الانتخاب السنوى المنصوص عليه بمادة ١٣٦ فيصير اتمام ذلك العمل قطعيا بمعرفة أولئك المنتخبين الذين ابتدأوه .
- ١٤٢ — أحكام المنتخبين المحلفين ليست قابلة للمناقضة ولا للاستئناف .

TITRE II.

DES OBLIGATIONS.

الكتاب الثاني

في التعهدات والعقود

CHAPITRE I

Des obligations en général.

الباب الأول

في التعهدات على العموم

90. L'obligation est un lien de droit qui a pour objet de procurer un bénéfice à une personne en contraignant l'obligé à faire une chose déterminée ou à s'en abstenir.

٩٠ — التعهد هو ارتباط قانوني

الغرض منه حصول منفعة لشخص بالزام المتعهد بعمل شيء معين أو بامتناعه عنه .

نطابق ١٤٤ مخ . وتقابل ١١٠١ و ١١٢٦ ف .

91. L'obligation qui consiste à donner une chose transfère de plein droit sa propriété, quand il s'agit d'un corps certain dont l'obligé est propriétaire.

٩١ — التعهد باعطاء شيء ينقل

ملكيته بمجرد وجود التعهد اذا كان الشيء معيناً ومملوكاً للمتعهد .

نطابق ١٤٥ مخ ، مع استبدال لفظ « الملكية » بلفظ « ملكيته » . وتقابل ١١٣٨ ف .
راجع ٢٧/٥ ، ٦٦/٤٤ وما بعدها . وراجع قانون التسجيل .

92. L'obligation de constituer un droit réel transfère également ce droit, sauf le droit de privilège, d'hypothèque ou de rétention.

٩٢ — التعهد باعطاء حق عيني

على عقار أو منقول ^(١) ينقل ذلك الحق ^(٢) بشرط عدم الاخلال بحق الامتياز والرهن العقاري ^(٣) والحبس .

١٤٣ — ومع ذلك يجوز الطعن في تلك الأحكام أمام محكمة الاستئناف بوجه عدم الاختصاص أو تجاوز حدود الوظيفة أو عدم استيفاء الرسوم والاجراءات اللازمة حسب القواعد المقررة في قانون المرافعات .

(١) النص الفرنسي : « L'obligation de constituer un droit réel » (الالتزام بترتيب حق عيني) .

(٢) راجع قانون التسجيل (بذيل هذه المجموعة) .

(٣) النص الفرنسي : « hypothèque » (الرهن التأميني) .

نطاق ١٤٦ مخ .

راجع ٦٦/٤٤ وما بعدها ، ٦٧٨/٥٥٤ وما بعدها ، ٧٣١/٦٠٥ وما بعدها .

٩٣ — التعهدات اما أن تكون

ناشئة عن اتفاق أو عن فعل أو عن نص القانون^(١) .

93. Les obligations naissent d'une convention, ou d'un fait ou de l'autorité de la loi.

نطاق ١٤٧ مخ .

راجع ١٨٨/١٢٨ وما بعدها ، ٢٠٥/١٤٤ وما بعدها ، ٢١٦/١٥٤ وما بعدها .

٩٤ — يشترط لصحة التعهدات

والعقود أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانونا^(٢) .

94. L'obligation n'existe que si elle a une cause certaine et licite.

(١) راجع نقض ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ (مذكور تحت المادة ١٥١) .

(٢) ترجمة النص الفرنسي : « لا يوجد الالتزام الا اذا كان مبنيا على سبب محقق مشروع » .

ويلاحظ أن النص الفرنسي يؤخذ منه أن السبب ركن في الالتزام ، ولم يقل انه ركن في العقد .

نقض ٣ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٦٧ ص ١٣٨ المجموعة ١٩ ص ٤ المحاماة ١٣ ص ٣٨٧ : (١) السبب القانوني في عقد القرض هو دفع المقرض نقودا الى المقرض . ومن هذا الدفع يتولد الالتزام برد المقابل . فاذا اتفق السبب بهذا المعنى بطل العقد . (ب) عقد القرض يجوز اثبات صوريته سيبه بالأوراق الصادرة من المتمسك به . فاذا كانت سندات الدين مذكورا فيها أن قيمتها دفعت نقدا ، ثم انضج من الرسائل الصادرة من مدعية الدين الى مدينها في مناسبات وظروف مختلفة قبل تواريخ السندات وبعدها أنها كانت تستجدي المدين وتشكر له احسانه عليها وتبرعه لها فهذه الرسائل يجوز اعتبارها دليلا كاتيا كافيا في نفي وجود قرض حقيقي . (ج) اذا نفي المدين سبب دين القرض بالطريق القانوني كان على الدائن أن يقيم هذا الدليل على ما يدعى أنه السبب الحقيقي للتعهد وعلى أنه سبب صحيح جائز قانونا .

نقض ٢٨ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٠ سنة ١١) : انه وفقا للمادة ٩٤ من القانون المدني يجب في كل التزام أن يكون له سبب مشروع . فاذا دفع المدعى عليه بيطلاق السند المطالب بقيمته لعدم وجود سبب له ، وقرر المدعى أن السبب الظاهر في السند وان كان غير حقيقي الا أن الواقع هو أن السند حرر بما كان له في ذمة مورث المدعى عليه من حساب الوصاية ، وكان هذا الدفع محل أخذ ورد بين الخصوم ، فانه يكون واجبا على المحكمة أن تتناول هذا الدفع بالبحث وتقول فيه كلمتها ، فاذا هي لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في أسبابه .

تطابق ١٤٨ مخ . وتقابل ١١٣١ وما بعدها .

95. L'objet de l'obligation doit, à peine de nullité, être une action licite et possible, et, s'il s'agit d'une obligation de donner, la chose doit être dans le commerce, elle doit être déterminée au moins quant à son espèce, et sa qualité doit pouvoir être précisée d'après les circonstances.

٩٥ — يجب أن يكون الغرض من التعهد^(١) فعلا ممكنا جائزا والا كان باطلا فان كان الغرض منه اعطاء شيء وجب أن يكون ذلك الشيء مما يجوز التبائع فيه ولزم تعيينه ولو بالنوع وأن يكون صنفه مبينا بكيفية تمنع الاشتباه على حسب الأحوال^(٢) .

تطابق ١٤٩ مخ . وتقابل ١١٢٨ و ١١٢٩ فرنسي .
راجع ٣٢٦/٢٥٩ وما بعدها .

96. Lorsqu'une obligation est alternative, l'option appartient au débiteur, à moins d'une disposition spéciale de la loi ou de la convention.

٩٦ — اذا كان التعهد بعمل أحد شيئين فأكثر^(٣) فالخيار للمتعهد الا اذا وجد نص صريح في التعهد أو في القانون يقضي بخلاف ذلك .

تطابق ١٥٠ مخ . وتقابل ١١٨٩ وما بعدها .
راجع ٣١٠/٢٤٤ .

97. Si un des modes d'exécution devient impossible, l'obligation existe en

٩٧ — اذا صارت إحدى الكيفيات المعينة للتنفيذ غير ممكن

(١) يقابل عبارة « الغرض من التعهد » في النص الفرنسي : « l'objet de l'obligation » وترجمتها الصحيحة « محل الالتزام » .

تقضى ١٥ أبريل ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٢٣٣) .

(٢) يقابل عبارة « وأن يكون صنفه مبينا بكيفية تمنع الاشتباه على حسب الأحوال » في النص الفرنسي : « et sa qualité doit pouvoir être précisée d'après les circonstances » (وأن يكون وصفه من الممكن تعيينه بدقة على حسب الأحوال) .

(٣) يقابل عبارة « اذا كان التعهد بعمل أحد شيئين فأكثر » في النص الفرنسي : « Lorsqu'une obligation est alternative » (اذا كان الالتزام تخييريا) .

ce qui concerne le mode possible d'exécution.

الحصول عليها فيكون قاصرا على الكيفية الممكن تنفيذ التعهد بها .

تطابق ١٥١ مخ . وتقابل ١١٩٣ ف .

٩٨^(١) — اذا كان التعهد بشيء

98. Si l'obligation déterminée a été édictée ou convenue à titre de peine, en cas d'inexécution d'une autre obligation, le créancier a l'option entre l'exécution de l'obligation principale ou de l'obligation pénale, lorsque le débiteur est en demeure.

معين مقرر حكمه في القانون أو متفق عليه بين المتعاقدين بأن يكون جزاء للمتعهد عند عدم وفائه بشيء متعهد به في الأصل كان الخيار للمتعهد اليه في طلب وفاء التعهد الأصلي أو التعهد الجزائي بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا^(٢) .

تطابق ١٥٢ مخ ، مع استعاضة عبارة « بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا » بالعبارة الآتية : « انما يجوز على الدوام للمتعهد منع هذا الخيار بقيامه بوفاء التعهد الأصلي بتمامه ما لم يكن التعهد الجزائي منصوبا على وجوبه لمجرد التأخير » .
وتقابل ١٢٢٦ وما بعدها ف .

99. Quand l'option appartient au créancier et qu'un des modes d'exécution est devenu impossible par la faute du débiteur, le créancier peut opter entre le mode d'exécution possible

٩٩ — اذا كان الخيار للمتعهد له

وصار طريق من طرق الوفاء غير ممكن بتقصير المتعهد فللمتعهد له الخيار بين طلب الوفاء بالطريق الممكن وبين طلب

(١) راجع تقض ١٧ ديسمبر ١٩٣١ المحاماة ١٢ رقم ٢٥٣ ص ١٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٨ ص ٣٠ : (١) اشتراط جزاء عند عدم قيام المتعهد بما التزم به جائز في كل مشاركة ، سواء أ كانت بيعا أم معاوضة أم اجارة أم أى عقد آخر . والعربون بهذا المعنى ليس خاصا بفقد البيع وحدها . (ب) اذا نص في العقد على شرط جزاء عند عدم قيام المتعهد بما التزم به فلمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في اعتباره مقصرا أو غير مقصر حسبما يترأى لها من الأدلة المقدمة ، ولا سلطة لمحكمة التقض عليها في هذا التقدير .

(٢) يقابل عبارة « بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا » ، في النص الفرنسي : « Lorsque le débiteur est en demeure » (بعد اعدار المدين) .

ou l'indemnité résultant de l'impossibilité d'exécution de l'autre mode.

التعويض المترتب على عدم الوفاء بالطريق الآخر .

تطابق ١٥٣ مخ . وتقابل ١١٩٤ ف .

100. Il conserve son droit d'option entre les deux indemnités dues pour inexécution, si les deux modes d'exécution sont devenus impossibles par la faute du débiteur.

١٠٠ — وإذا صار الطريقان المعينان للوفاء غير ممكنين بتقصير المتعهد فحق الخيار للمتعهد له لم يزل باقيا بين التعويضين المعينين لعدم الوفاء .

تطابق ١٥٤ مخ . وتقابل ١١٩٤ ف .

101. Lorsque l'obligation est à terme, le débiteur peut exécuter avant le terme, si le but de la convention ne s'y oppose pas.

١٠١ — اذا كان للمتعهد أجل جاز للمتعهد الوفاء قبل حلوله الا اذا كان العقد يمنع ذلك .

تطابق ١٥٥ مخ ، مع اضافة عبارة « القانون أو » بين لفظي « كان » و « العقد » .
وتقابل ١١٨٦ وما بعدها ف .

102. L'objet de l'obligation à terme est dû immédiatement si le débiteur tombe en faillite, ou s'il a diminué par son fait des garanties qui assuraient l'exécution.

١٠٢ — اذا تعهد المدين بشيء لأجل معلوم وظهر افلاسه أو فعل ما يوجب ضعف التأمينات التي كانت محلا لوفاء التعهد فيستحق ذلك الشيء فوراً قبل حلول الأجل .

تطابق ١٥٦ مخ . وتقابل ١١٨٨ ف .
راجع ٢٣٧/٢٦٧ ، ٣٥٣/٢٨١ ، تجارى ٢٢٩/٢٢١ .

103. L'obligation peut dépendre d'un événement futur ou incertain qui la fera naître ou la confirmera, ou

١٠٣ — يجوز أن يكون التعهد معلقاً على أمر مستقبل أو ^(١) غير محقق يترتب على وقوعه أو عدمه وجود ذلك

(١) هذا خطأ مادي ، والصحيح استعاضة « أو » بحرف « و » .

التعهد أو تأييده أو منع وجوده أو
 qui l'empêchera de naître
 ou l'éteindra. زواله (١).

نطاق ١٥٧ مخ . وتقابل ١١٦٨ وما بعدها ف .
 راجع ٣٣٩/٢٦٩ ، ٣٠٨/٢٤٢ ، ٣٠٤/٢٣٨ .

١٠٤ — اذا كان فسخ التعهد

104. Si l'événement prévu est ou devient certain et que la condition soit résolutoire, l'obligation sera nulle ou annulée; si, dans ce cas, la condition est suspensive, elle sera considérée comme non avenue.

معلقا على أمر محقق فالتعهد باطل ويبطل
 أيضا اذا كانت فسخه معلقا على أمر
 مشكوك فيه في الأصل ثم تحقق وأما اذا
 كان التعهد مشروطا فيه أنه معلق على
 أحد الأمرين المذكورين فوجود المعلق
 عليه يبطل الشرط ويثبت التعهد .

نطاق ١٥٨ مخ . وتقابل ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٨١ و ١١٨٤ ف .
 راجع ٣٣٩/٢٦٩ ، ٣٠٤/٢٣٨ .

١٠٥ — اذا تم الشرط بوقوع

105. Lorsque la condition sera accomplie, l'obligation et les droits qui en découlent seront censés avoir existé ou été nuls depuis le moment où l'événement a été prévu.

الأمر المعلق عليه وجود التعهد أو بطلانه
 فيعتبر المتعهد به والحقوق اللاحقة له
 مستحقة أو لاغية من وقت الاتفاق على
 ذلك الشرط (٢).

(١) نقض ١٤ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥١ ص ١٣٨ : اذا
 ورد في الاقرار أنه « اذا حصل مني (من المقر) بيع أو رهن لأحد خلافهم (أخوة المقر)
 فيكون لاغيا ولا يعمل به من الآن وقبل هذا التاريخ واذا طلبت البيع فيكون الثمن ستين جنيها
 عن كل فدان » فهذا القيد لا يعتبر شرطا اراديا متروكا تنفيذه لحض ارادة المقر باعتباره الملزم
 فيه ، وانما هو قيد فرض عليه لمصلحة أخوته اذا ما اعتزم التصرف في ملكه .

(٢) نقض ١٧ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٩٧ ص ٢٩١ ملحق
 القانون والاقتصاد ٨ رقم ٣٢ ص ٨٦ : انه وان كان البند التاسع من الشروط الواردة في قائمة
 مزايا استبدال الأموال الموقوفة قد علق نقل حقوق الملك الى الاستبدال على اعتماد الوزارة =

تطابق ١٥٩ مخ . وتقابل ١١٧٩ ف .
راجع ٣٠٤/٢٣٨ ، ٣٣٩/٢٦٩ .

106. Toutefois, si l'exécution est devenue impossible avant l'accomplissement de l'événement qui devait faire naître l'obligation, cet événement ne produira aucun effet.

١٠٦ — ومع ذلك اذا صار الوفاء بالمتعهد به غير ممكن قبل وقوع الأمر المعلق عليه وجود التعهد فلا يكون لهذا الأمر تأثير عند وقوعه .

تطابق ١٦٠ مخ . وتقابل ١١٨٢ ف .
راجع ٣٠٤/٢٣٨ ، ٣٣٩/٢٦٩ .

107. Les créanciers sont solidaires quand la convention qui a créé l'obligation leur donne mandat réciproque pour recevoir: on suit dans ce cas les règles du mandat.

١٠٧ — اذا تضمن التعهد التفويض من كل من المتعهد لهم للباقي في استيفاء الشيء المتعهد به يكون كل منهم قائماً مقام الباقي في ذلك ، وفي هذه الحالة تتبع القواعد المتعلقة بأحوال التوكيل .

تطابق ١٦١ مخ . وتقابل ١١٩٧ وما يليها ف .
راجع ٦٢٥/٥١٢ وما بعدها .

108. Les débiteurs ne sont obligés, chacun pour la totalité de la dette, que dans le cas où la solidarité est stipulée par la convention ou prononcée par la loi.

Les débiteurs sont, dans ce cas réputés cautions réciproques les uns des autres et mandataires réciproques pour payer, et on applique les règles du contrat de

١٠٨ — لا يلزم كل واحد من المتعهدين بوفاء جميع المتعهد به الا اذا اشترط تضامنهم لبعضهم في العقد أو أوجبه القانون . وفي هذه الحالة يعتبر المتعهدون كفلاء لبعضهم بعضاً وكلاء عن بعضهم بعضاً في وفاء المتعهد به . وتتبع القواعد

== وتصديق المحكمة الشرعية فان حكم القانون في ذلك أنه متى تم الاعتماد والتصديق يكون الراسي عليه المزداد مالكا ، لا من تاريخ تحقق الشرط ، بل من تاريخ رسو المزداد عليه . وذلك وفقا للمادة ١٠٥ من القانون المدني . فالوزارة ملزمة ، بعد رسو المزداد ثم اعتمادها له ، بالمحافظة على العقار بالحالة التي كان عليها وقت رسو المزداد ، وليس لها أن تنصرف في أي شيء خاص به مما يمس بالحقوق التي تؤول الى الراسي عليه المزداد بتمام البذل .

cautionnement et de mandat.

المتعلقة بأحكام الكفالة والتوكيل^(١).

تطابق الفقرة الأولى ١٦٢ مخ ، والفقرة الثانية ١٦٣ مخ ، والفقرة الثالثة ١٦٤ مخ .
وتقابل ١٢٠٢ و ١٩٩٤ و ٢٠١١ ف .

راجع ١٤٨/٢١٠ وما بعدها ، ١٥٤/٢١٦ ، ١٩٠/٢٥٤ ، ١٩٨/٢٦٢ ، ٢٠١/٢٦٥ ، ٢٠٣/٢٦٢ ، ٢٠٧/٢٧١ ، ٤٩٥/٦٠٤ .

109. Le créancier peut poursuivre simultanément ou séparément les débiteurs solidaires, sauf le cas où quelques-uns d'entre eux seraient débiteurs à terme ou sous condition.

١٠٩ — يجوز للدائن أن يجمع مدتيه المتضامنين في مطالبتهم بدينه أو يطالبهم به منفردين ما لم يكن دين بعض المدينين المذكورين مؤجلا لأجل معلوم أو معلقا على شرط .

تطابق ١٦٥ مخ . وتقابل ١٢٠٣ و ١٢٠٤ ف .

110. La mise en demeure et la poursuite contre un seul débiteur solidaire produit effet contre tous les autres.

١١٠ — مطالبة أحد المدينين المتضامنين مطالبة رسمية^(٢) واقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين^(٣) .

تطابق ١٦٦ مخ . وتقابل ١٢٠٦ و ١٢٠٧ ف .

(١) تقض ٥ فبراير ١٩٤٢ (الطعن رقم ٢٢ سنة ١١) : ان كان الحكم الصادر من المحكمة المختلطة في دعوى مطالبة بقيمة شيكات قد بني على تصفية الحساب بين طرفيها على أساس أن العلاقة بينهما كانت في الواقع مباشرة وأن اشتراك من اشتركوا فيها لم يكن الا سوريا لخلق حلقة اتصال وهمية بين مدعى الدين والمدين سترافوائد فاحشة فان المدين لا يصح في هذه الحالة اعتباره ممثلا لهؤلاء الذين سخرهم الدائن فيكون لهذا الدائن قانونا اذا ما أثبت حقا له عليهم أن يحاسبهم عنه ولا يكون لهم أن يتحدوه بالمواد ١٠٨ و ١١٠ و ١١٢ من القانون المدني و ١٣٧ من القانون التجاري على زعم أن المدين كان يمثلهم في تلك الدعوى وانهم لذلك يستفيدون قانونا من الحكم الذي صدر فيها .

(٢) في النص الفرنسي : La mise en demeure (اعدار أحد المدينين المتضامنين) .

(٣) تقض ٦ يونيو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦٦ ص ١٩٤ : لا يترتب على مطالبة المدين واستصدار حكم عليه بالدين تغيير مدة التقادم بالنسبة للكفيل المتضامن الذي لم يطالب معه في الدعوى .

111. Aucun des débiteurs solidaires ne peut, par son fait, augmenter l'obligation des autres.

112. Chacun conserve le droit d'opposer les exceptions qui lui sont personnelles et celles qui sont communes à tous.

113. Un débiteur solidaire ne peut opposer la compensation acquise à un des autres codébiteurs. Il ne peut opposer la confusion que pour la part du codébiteur sur la tête duquel la confusion a eu lieu.

114. Il ne peut opposer la remise de la dette que pour la part de celui à qui la remise a été faite, à moins que la remise ne soit absolue, ce qui ne se présume pas.

١١١ — لا يجوز لأحد المدينين

المتضامنين أن ينفرد بفعل ما يوجب الزيادة على ما التزم به باقي المدينين .

تطابق ١٦٧ مخ . وتقابل ١٢٠٥ ف .

١١٢ — لكل من المدينين

المذكورين الحق في التمسك بأوجه الدفع الخاصة بشخصه وبالأوجه العامة لجميعهم .

تطابق ١٦٨ مخ . وتقابل ١٢٠٨ ف .

١١٣ — لا يجوز لأحد المدينين

المتضامنين لبعضهم في الدين أن يحتج بالمقاصة الحاصلة لغيره من المدينين مع الدائن وإذا اتحدت الذمة بأن اتصف الدائن أو أحد المدينين الضامنين لبعضهم بصفتي دائن ومدين في آن واحد بدين واحد جاز لكل من المدينين التمسك بهذا الاتحاد بقدر الحصة التي تخص شريكهم في الدين .

تطابق ١٦٩ مخ . وتقابل ١٢٠٩ وما يليها ف .

راجع ٢٥٦/١٩٢ وما بعدها ، ٢٦٦/٢٠٢ وما بعدها .

١١٤ — إذا أبرأ الدائن ذمة

أحد مدينيه المتضامنين ساغ لغيره من المدينين التمسك بذلك بقدر حصة من حصل ابراء ذمته فقط ما لم يكن ابراء عاما للجميع ثابتا اذ لا يحكم فيه بالظن^(١) .

(١) يقابل عبارة « لا يحكم فيه بالظن » في النص الفرنسي : « ce qui ne se présume pas » ، وترجمتها الصحيحة « لا يفترض » .

تطابق ١٧٠ مخ . وتقابل ١٢١١ و ١٢١٢ ف .
راجع ٢٤٣/١٨٠ وما بعدها .

115. Le codébiteur solidaire, qui a payé ou compensé, a un recours contre chacun des autres pour leur part. La part des insolvable se répartit sur chacun des débiteurs solvables.

١١٥ — اذا قام أحد المتضامنين في الدين بأدائه أو وفاه بطريق المقاصة مع الدائن جاز له الرجوع على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته وتوزع حصة المعسر منهم على جميع الموسرين^(١).

تطابق ١٢١ مخ . وتقابل ١٢١٤ وما يليها ف .

116. Lorsque l'exécution d'une obligation ne peut se diviser, soit par la nature des choses, soit relativement au but qu'on se propose, chacun des obligés est tenu

١١٦ — متى كان الوفاء بالتعهد غير قابل للانقسام بالنسبة لحالة الأشياء المتعهد بها أو بالنسبة للغرض المقصود من التعهد فكل واحد من المتعهدين ملزم بالوفاء بالكل وله الرجوع على باقي

(١) نقض ٢٧ فبراير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٤١٨ ص ١٠٠١ : ان المادة ١١٥ من القانون المدني تنص على أنه اذا قام أحد المتضامنين في الدين بأدائه جاز له الرجوع على باقي المدينين معه كل بقدر حصته في الدين . ومفاد هذا أن تضامن المدينين قبل الدائن ليس من مقتضاه تضامنهم بعضهم قبل بعض . فالحكم الذي يقضى باعتبار المدينين المتضامنين قبل الدائن متضامين أيضا فيما بينهم يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه .

نقض ٢٧ فبراير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٤١٩ ص ١٠٠٣ : انه بمقتضى المادة ١١٥ من القانون المدني لا يجوز الدين التضامن الذي أوفى الدين أن يرجع على أحد من المدينين معه الا بقدر حصته في الدين . ثم انه وان كان يجوز للمدين التضامن الذي وفي الدائن بالدين أن يحل محله في الضمانات التي كانت له كالرهون والاختصاصات العقارية فان هذا الحل لا يكون بداهة الا بالقدر الذي يجوز له المطالبة به من كل مدين . فاذا قضى الحكم بأن المدين التضامن ليس له أن يرجع بشيء على مدين متضامن معه دفع أكثر من حصته في الدين وبالتالي ليس له أن يدخل في توزيع ثمن أطيانه التي نزع ملكيتها وفاء لدين آخر عليها وأنه لذلك لا تكون له صفة في الطعن على تصرفات هذا المدين بطريق الصورية أو غيرها من الطرق فانه لا يكون قد خالف القانون في شيء .

pour le tout, sauf son recours contre ses coobligés.

المتعهدين معه (١).

تطابق ١٧٢ مخ . وتقابل ١٢١٧ و ١٢١٨ ف .

117. Lorsque le débiteur se refuse de faire intégralement ce à quoi il est obligé, le créancier a le choix ou de demander la résolution du contrat avec des dommages-intérêts, ou de demander des dommages-intérêts pour ce qui n'a pas été exécuté.

Néanmoins le créancier peut, si les circonstances le permettent, se faire autoriser par justice, à faire, aux frais du débiteur, ce que celui-ci était obligé d'exécuter, ou à détruire ce qui a été fait contrairement à l'engagement.

١١٧ — اذا امتنع المدين من وفاء ما هو ملزم به بالتمام فللدائن الخيار بين أن يطلب فسخ العقد مع أخذ التضمينات وبين أن يطلب التضمينات عن الجزء الذي لم يقم المدين بوفائه فقط . ومع ذلك يجوز للدائن أن يتحصل (٢) على الاذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين أو بإزالة ما فعله مخالفا لتعهدده مع الزامه بالمصاريف وهذا وذاك مع مراعاة الامكان بحسب الأحوال .

تطابق الفقرة الأولى ١٧٣ مخ ، والثانية ١٧٤ مخ . وتقابل ١١٤٢ وما يليها ف .

راجع ٢٤٠/١٧٨ وما بعدها ، ٣٤٩/٢٧٨ ، ٣٧٣/٢٩٩ .

118. Il peut se faire mettre en possession du corps certain qui devait être donné quand ce corps certain a été, soit au moment de la naissance de l'obligation, soit depuis, la propriété du débiteur, et qu'aucun tiers

١١٨ — اذا كان الدين عينا معينة جاز للدائن أن يتحصل (٣) على وضع يده عليها متى كانت مملوكة للمدين وقت التعهد أو حدث ملكه لها بعده ولم

(١) راجع تقض ٢٥ مايو ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢٥ ص ٢٢٦ ملحق القانون والاقتصاد ٣ رقم ١٢٢ ص ١٢١ : ان المادة ١١٦ من القانون المدني لا تشير الا الى الالتزامات الاتفاقية غير القابلة للانقسام . أما الالتزامات غير الاتفاقية فمناط قابليتها للانقسام هو طبيعة الشيء محل الالتزام . فاذا كان موضوع الحق المدعى بنصبه والمطالب برده هو عين مادية قابلة بذاتها للتجزئة ، بل مجزأة فعلا ، وتحت يد كل من المدعى عليهم بالنصب جزء معين منها ، يستند في وضع يده عليه الى عقد قدمه صادر له من مملكه ، فالقول بأن موضوع هذا الحق غير قابل للتجزئة قول غير مقبول .

(٢) و (٣) يحصل .

n'a acquis de droit réel sur lui.

يكن لأحد حق عيني فيها ^(١).

تطابق ١٧٥ مخ .

118 bis. La résolution d'un contrat translatif de propriété ne préjudicie pas aux droits des créanciers hypothécaires inscrits.

١١٨ مكررة ^(٢) — فسخ العقد
الناسل للملكية العقار لا يضر بحقوق
الدائنين برهون مسجلة ^(٣).

تطابق ١٧٦ مخ .

راجع ١٣٦ مكررة / ١٩٧ ، ٢٤٠ / ١٧٧ وما بعدها ، ٦٧٨ / ٥٥٤ .

119. Les dommages-intérêts pour défaut d'exécution entière ou partielle, ou pour retard dans l'exécution ne sont dus, en dehors des restitutions, que si l'inexécution ou le retard est imputable à la faute du débiteur.

١١٩ — التضمينات المترتبة على
عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه أو
المترتبة على تأخير الوفاء لا تكون مستحقة
زيادة على رد ما أخذه المتعهد الا اذا كان
عدم الوفاء أو التأخير منسوبا لتقصير
المتعهد المذكور ^(٤).

(١) راجع تقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٨ ص ٩٧٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٦٣ رقم ١٦ : ان المادة ١١٨ من القانون المدني تشترط في كل من الصورتين الواردتين بها (وهما كون العين مملوكة للمتعهد وقت التعاقد أو كون ملكه لها حدث من بعد التعاقد) ألا يكون قد ترتب للغير حق عيني عليها . فان كان العقار الذي هو موضوع التعهد مملوكا للبائع وقت تعهده للمتصرف اليه الأول ثم تعلقت به ملكية شخص آخر تعلقا قانونيا ، فهذا مانع من اجراء حكم المادة ١١٨ فيه .

(٢) أضيفت المادة ١١٨ مكررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ .

(٣) في النص الفرنسي : الدائنين برهون تأمينة مقيدة .

(٤) تقض ١١ أبريل ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ رقم ٤٣ ص ١٥٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٣ ص ٦٦٦ : التأخر في تسليم الأرض المتبادل عليها تقصير تعاقدى حكمه وارد بالمادة ١١٩ من القانون المدني ، وهو ايجاب التضمينات على المدين المتقصر ، ثم بالمادة ١٢٠ التي تقضى بأن تلك التضمينات لا تكون مستحقة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا . وهذه القاعدة العامة هي نفس القاعدة الواردة في باب البيع في المادة ٢٧٨ عند تأخر البائع عن تسليم المبيع ، تلك المادة التي يسرى حكمها على المفايضات بمقتضى المادة ٣٦٠ الواردة في باب المعاوضة . واذن فالحكم الذي يعتبر التقصير في تنفيذ عقد المفاوضة =

نطابق ١٧٧ مخ . وتقابل ١١٤٧ وما يليها ف .
راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها .

١٢٠ — لا تستحق التضمينات

120. Ils ne sont pas dus tant que le débiteur n'est pas en demeure.

مذكورة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء
تكليفا رسميا (١) .

= بالتسليم خطأ فعليا *faute délictuelle* كالاغتصاب ، ويوجب التضمن على المقصر من يوم
تقصيره ، لا من يوم التنبيه الرسمي ، يكون مخالفا للقانون .
وراجع تقض ١٤ يناير ١٩٣١ (مذكور تحت المادة ١٧٨) .

(١) تقابل عبارة « الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا » في النص الفرنسي :
« tant que le débiteur n'est pas en demeure » (الا بعد اعدار المدين) .

راجع تقض ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٤ رقم ٢٢ ص ٤٥ مجموعة
القواعد القانونية ١ رقم ١٥٦ ص ٢٩٢ : ان حكم القانون صريح في أن التضمينات المترتبة
على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه ، أو المترتبة على تأخير الوفاء ، لا تستحق الا بعد
تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا . فاذا قضى حكم باستحقاق الفوائد التعويضية لمشتري على
بائع ضمن خلو العين المبيعة من جميع الموانع والمحظورات ، لظهور حق عيني عليها ، وجعل
مبدأ استحقاق هذه الفوائد من تاريخ عقد البيع الصادر من هذا المشتري الى مشتر آخر ابتاع
منه هذه العين واستبقى جزءا من ثمنها تحت يده حتى يقدم له الدليل على زوال الحق العيني
لمقرر عليها ، فيكون هذا الحكم قد خالف القانون في اعتبار مبدأ سريان الفوائد التعويضية
من تاريخ عقد البيع .

راجع أيضا تقض ١٦ مارس ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ رقم ١٠٩ ص ١٠٣
مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١١٤ ص ٢٠١ : اذا قضى الحكم لأحد المتبادلين على الآخر
بتعويض لتأخر المحكوم عليه عن تسليم الأرض المتبادل عليها الى المحكوم له ، واعتبر
تعويض مستحقا من تاريخ التأخر ، ولم يبين شروط هذا التسليم (مع أن الخلاف كان دائرا
حول هذا الشأن) ، ولا وجه مخالفة المحكوم عليه لهذه الشروط ، ولا الأسباب التي
من أجلها اعتبر التعويض مستحقا من تاريخ التأخر ، لا من بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا
رسميا ، فعدم بيان هذه الأركان في الحكم بالتعويض يجعله معيبا من ناحية قصوره في الأسباب ،
ويتعين نقضه .

تقض ٢٢ مايو ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ٨٤ ص ٢٥٤ : ان القانون وان نص على أن
لتضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزء منه أو المترتبة على تأخير الوفاء
لا تستحق الا بعد تكليف المتعهد تكليفا رسميا بالوفاء فانه متى كان ثابتا أن الوفاء أصبح متعذرا
أو كان المتعهد قد أعلن اصراره على عدم الوفاء ففي هذه الأحوال وأمثالها لا يكون للتنبيه =

نظيق ١٧٨ مخ . وتقابل ١١٤٦ و ١١٥٣ ف .

121. Ils consistent dans le montant de la perte faite par le créancier et du gain qu'il a manqué de faire, pourvu que le préjudice éprouvé soit la conséquence immédiate et directe de l'inexécution.

١٢١ — التضمينات عبارة عن

مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بشرط أن يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن عدم الوفاء (١) .

نظيق ١٧٩ مخ . وتقابل ١١٤٩ و ١١٥١ ف .

122. Toutefois, s'il n'y a pas dol de la part du débiteur, les dommages-intérêts ne sont que de ce qui a pu être raisonnablement prévu au moment du contrat.

١٢٢ — ومع ذلك إذا كان عدم

الوفاء ليس ناشئاً عن تدليس من المدين فلا يكون ملزماً إلا بما كان متوقع الحصول عقلاً وقت العقد .

نظيق ١٨٠ مخ . وتقابل ١١٥٠ وما بعدها ف .

123. Lorsque le montant de l'indemnité en cas d'inexécution a été prévu par le contrat ou par la loi, le juge ne peut accorder une somme moindre ou plus forte.

١٢٣ — إذا كان مقدار التضمين

في حصة عدم الوفاء مصرحاً به في العقد أو في القانون فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر (٢) .

= من مقتض . واذن فإذا أثبت الحكم أن المتعهد قد بدا منه عدم الوفاء بما تعهد به وأظهر للدائن رغبته في ذلك فإنه إذا قضى للدائن بالتعويض الذي طلبه من غير أن يكون قد نبه على المدين بالوفاء تنبهاً رسمياً لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(١) راجع تقض أول نوفمبر ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٤ ص ٤٨٤ المحامة ١٥ ص ١٥٣ : إذا حصلت محكمة الاستئناف فهمها في انتفاء الضرر المزعوم ترتبه على تأخير الملتزم في الوفاء من عدم كفاية الدليل الذي استند إليه طالب التعويض فهمها في ذلك متعق بالواقع ولا تراقبها فيه محكمة النقض .

تقضى ١٤ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٥٦ سنة ١١) : ان التحلل من التضمينات لا يكون إلا عند عدم قبول التعاقد في الفترة المحددة للاختيار ، ما دام الأمر في ذلك متروكاً للطرف صاحب الاختيار . أما إذا أبدى هذا الطرف اختياره وقبل التعاقد فإنه يصبح بذلك مسؤولاً عن تنفيذه وملزماً بالتضمينات في حالة عدم التنفيذ .

(٢) قررت محكمة الاستئناف المختلطة بدوائرها بمجموعة (٩ فبراير ١٩٢٢ مجلة التشريع =

نظابق ١٨١ مخ . وتقابل ١١٥٢ ف .

124. Quand l'objet de l'obligation consiste en une

١٢٤ (معدلة)^(١) — اذا كان

== والقضاء ٣٤ ص ١٥٥) أنه يجب على القاضى أن يبحث عما اذا كان قد لحق الدائن بسبب عدم التنفيذ ضرر ، وفي هذه الحالة يلزمه أن يقضى بالمبلغ المشروط من غير أن يكون له أن يحكم بأقل منه ولا بأكثر ، وإن لم يكن قد لحق الدائن ضرر فعليه أن يرفض الحكم بالمبلغ . راجع محكمة الاستئناف الأهلية دوائر مجتمعة ٢ ديسمبر ١٩٢٦ المجموعة ٢٧ رقم ١٠١ ص ١٥٣ المحاماة ٧ رقم ٢٣٢ ص ٣٣١ : (١) عبارة « عدم الوفاء » الواردة في المادة ١٢٣ على إطلاقها لا يمكن أن تنصب الا على عدم الوفاء الكلى ، لأنه لو كان الشارع أراد بها عدم الوفاء الجزئى أو التأخير في الوفاء لنص على ذلك ، كما فعل في المادة ١١٩ التى قبلها . (ب) يجب لتطبيق المادة ١٢٣ توافر شروط ثلاثة : (أولا) سبق تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا ، ما لم يكن هناك اتفاق صريح فى العقد على الاعفاء من ذلك . (ثانيا) أن يكون عدم الوفاء منسوبا لتقصير المتعهد . (ثالثا) أن يكون هناك ضرر فعلى ناشئ مباشرة عن عدم الوفاء . (ج) الشروط التى يستحق فيها التعويض يجب أن يرجع فيها الى المبادئ العامة ، ولا يصح للمتعاقدين تغييرها بمحض ارادتهم ، لأن ايجاب التعويض بغير ضرر ملزم استلزام بلا سبب ، فاذا ثبت للقاضى أن مقدار التضمين المتفق عليه بين المتعاقدين فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ جائز وغير متناسب بالمرّة مع الضرر الذى حصل فعلا للمتعهد اليه بسبب عدم الوفاء ، أى اذا ثبت له أن الشرط الجزائى شرط تهديدى فقط ، جاز له أن يمتنع عن التصديق على التعويض المتفق عليه ، وأن يقدره هو بحسب ظروف ووقائع كل دعوى . (د) لتطبيق المادة ١١٩ المنصوص فيها على عدم الوفاء الجزئى والتأخير فى الوفاء يجب توافر نفس الشروط التى استوجبها تطبيق المادة ١٢٣ المنصوص فيها على حالة عدم الوفاء الكلى ، ولكن فى هاتين الحالتين للقاضى الحق المطلق فى تقدير قيمة التعويض بنسبة الضرر الواقع على المتعهد اليه من جراء عدم الوفاء الجزئى أو من التأخير فى الوفاء ، وليس للقاضى فى الحالتين المذكورتين مقيدا بما اتفق عليه المتعاقدان .

(١) عدلت الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ والمادة ١٢٥ بالأمر العالى الصادر فى ١٧ جادى الأولى سنة ١٣١٠ — ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ، ثم بالرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ . وكان النص قبل تعديل سنة ١٨٩٢ :

المادة ١٢٤ : وتكون الفوائد باعتبار سبعة فى المائة سنويا فى المواد المدنية وتسعة فى المائة فى المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .
المادة ١٢٥ : ولا يجوز أصلا أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد أزيد من اثني عشر فى المائة سنويا .

وقبل تعديل سنة ١٩٣٨ :

المادة ١٢٤ : وتكون الفوائد باعتبار خمسة فى المائة سنويا فى المواد المدنية وسبعة فى المائة ==

somme d'argent, les intérêts sont dus, mais seulement du jour de la demande en justice, si la convention, l'usage commercial ou la loi, dans des cas particuliers, n'y a dérogé.

Sauf convention contraire, le taux de l'intérêt sera de cinq pour cent en matière civile et de six pour cent en matière commerciale.

المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط اذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك .

وتكون الفوائد باعتبار خمسة في المائة سنويا في المواد المدنية وستة في المائة في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك ^(١) .

تطابق الفقرة الأولى ١٨٢ مخ .

١٨٣ مخ (معدلة بذكرينو ١٠ يولييه ١٨٩٢) (٢) : تكون الفوائد باعتبار خمسة في المائة في المواد المدنية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .

١٨٤ مخ (معدلة بالرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨) (٣) : ويكون سعر الفائدة ستة

= في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .

المادة ١٢٥ : لا يجوز أصلا أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد أزيد من تسعة في المائة سنويا .

وراجع المذكرة الايضاحية لتعديل سنة ١٩٣٨ ، بمجلة المحاماة ١٨ ص ٧٦١ ، وبكتابنا « العقود المدنية الصغيرة » الطبعة الثالثة ص ٣٣٠ وما بعدها .

(١) راجع تقض ٢٤ نوفمبر ١٩٣٥ (واردة تحت المادة ٣٠٥) ، وتقض ٨ يونيو ١٩٣٣ (واردة تحت المادة ٨٩) ، وتقض ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ (مذكور أيضا تحت المادة ٨٩) ، وتقض ٩ مايو ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ١٤٦) .

(٢) و (٣) وكان نص المادتين ١٨٣ مخ و ١٨٤ مخ عند صدور القانون المختلط كالآتي : ١٨٣ مخ : تقدر الفوائد بمعرفة القاضي في المواد المدنية على حسب الأسعار الجارية بشرط ألا يتجاوز التقدير مطلقا اثنى عشر في المائة سنويا .

١٨٤ مخ : وفي المواد التجارية يكون قدر الفوائد دائما باعتبار اثنى عشر في المائة سنويا . ثم تعدلت المادتان بذكرينو ٦ أبريل سنة ١٨٨٢ كالآتي :

١٨٣ مخ : تكون الفوائد باعتبار ٧ في المائة في المواد المدنية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .

١٨٤ مخ : وفي المواد التجارية تكون الفوائد باعتبار تسعة في المائة ما لم يحصل الاتفاق

=

على غير ذلك .

في المائة في المواد التجارية ما لم يتفق على غير ذلك .
وتقابل ١١٥٣ وما بعدها و ١٩٠٧ وقانون ٧ أبريل ١٩٠٠ المادة الأولى ف .
راجع ٤١٠/٣٣٠ .

١٢٥ (معدلة)^(١) — لا يجوز

مطلقاً أن يحصل الاتفاق بين المتعاقدين على فوائد تزيد على ثمانية في المائة سنوياً .
ويجوز تخفيض هذا الحد الى سبعة في المائة بمرسوم ، وفي هذه الحالة لا يطبق سعر الفائدة الجديد الا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ نشر المرسوم . ويجوز رد الحد المنخفض الى أصله بنفس الشروط والأوضاع المذكورة .

وكل اتفاق نص فيه على فائدة تزيد على هذا الحد تخفض بحكم القانون الى الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها .

وكل عمولة أو منفعة أيا كان نوعها اشترطها المقرض اذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الأقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة وتكون قابلة للتخفيض اذا ما أثبت المقرض أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية

125. L'intérêt conventionnel ne pourra jamais être supérieur à huit pour cent.

Cette limite pourra être réduite par décret jusqu'à sept pour cent. Dans ce cas, le nouveau taux ne sera applicable que six mois après la publication du décret. La limite réduite pourra être rétablie dans les mêmes formes et conditions.

Toute stipulation d'intérêt dépassant cette limite sera réduite de plein droit au taux maximum de l'intérêt conventionnel.

Sera considéré comme intérêt déguisé, susceptible de réduction, s'il forme avec l'intérêt convenu un total supérieur à la limite fixée ci-dessus, toute commission ou tout avantage de quelque nature que ce soit, stipulé par le prêteur, dans la mesure où l'emprunteur peut établir que cette commission ou cet avantage ne correspond pas à un service effectivement

تم تعديل المادة ١٨٤ بدكرينو ١٠ يونيه ١٨٩٢ كالآتي : وفي المواد التجارية تكون الفوائد باعتبار سبعة في المائة ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك .

(١) راجع هامش رقم ١ صحيفة ١٠٤ .

يكون المقرض قد أداها ولا تقية
rendu par le prêteur, ou à
une dépense justifiée. مشروعة^(١).

نطبق ١٨٥ مخ (معدلة بالرسوم بقانون رقم ٢١ سنة ١٩٣٨) (٢) .
وتقابل ١٩٠٧ وقانون ٣ سبتمبر ١٨٠٧ المادة الأولى ف .
قرن ٥٨٢/٤٧٨ .

مادة ٢ من الرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ : لا يسرى حد الفائدة التي يجوز الاتفاق
عليها المقرر بهذا الرسوم بقانون أو يقتضى أحكامه على الاتفاقات المعقودة قبل تاريخ العمل
به أو قبل تاريخ العمل بالرسوم المشار اليه في المادة ١٢٥ من القانون المدني الأهلي .
نطبق المادة ٢ من الرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨ (مختلط) .

126. L'intérêt ne pourra
jamais être perçu ni de-
mandé sur des intérêts de
moins d'un an.

١٢٦ — لا يجوز أخذ ولا طلب
فوائد على متجمد الفوائد الا اذا كان
مستحقاً عن سنة كاملة^(٣) .

نطبق ١٨٦ مخ . وتقابل ١١٥٤ وما بعدها ف .

127. Toutefois, le taux de
l'intérêt commercial en
compte courant pourra va-
rier suivant le taux de la
place, et la capitalisation
se fera dans ces comptes
courants suivant les usages
du commerce.

١٢٧ — ومع ذلك يجوز أن يختلف
قدر فوائد التجارية في الحسابات الجارية
على حسب اختلاف أسعار الجهات وتنضم
الفوائد المتجمدة للأصل في الحسابات
الجارية بحسب العوائد التجارية .

نطبق ١٨٧ مخ .

(١) راجع نقض ٩ مايو ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ١٤٥) .

(٢) وكان نصها عند صدور القانون المختلط : لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من
المتعاقدين على فوائد أزيد من اثني عشر في المائة سنوياً .
ثم عدلت بذكره ١٠ يولييه ١٨٩٢ كالآتي : لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من
المتعاقدين على فوائد أزيد من تسعة في المائة سنوياً .

(٣) نقض ١٤ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٥٤ سنة ١١) : يشترط قانوناً للحكم بفوائد على
التجمد من الفوائد أن يكون قد حصل اتفاق خاص بشأنها بين الدائن والمدين ، والا فلا يجوز
الحكم بها الا من وقت رفع الدعوى بطلبها . فان كان لم يحصل اتفاق ولم تحصل مطالبة بتلك
الفوائد وقت رفع الدعوى فان الحكم بعدم احتساب فوائد لها لا تترتب على المحكمة فيه .

CHAPITRE II.

الباب الثاني — في التعهدات المترتبة

Obligations conventionnelles.

على توافق المتعاقدين^(١)

128. Aucune convention ne peut donner lieu à l'obligation qui en est le but, si la partie qui s'oblige n'est pas capable de contracter et n'a pas donné un consentement valable.

١٢٨ — من عقد مشاركة تعهد فيها بشيء ولم يكن ذا أهلية للعقد أو لم تكن مبنية على رضا صحيح^(٢) منه فلا يكون ملزما بوفاء ما تعهد به في تلك المشاركة^(٣).

نظابق ١٨٨ مخ . وتقابل ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١٢٣ ف .
راجع ١٤٧/٩٣ ، ٣٠١/٢٣٦ ، ٣١٢/٢٤٦ وما بعدها ، ٣٣٥ مخ ، ٣٤٩ ، ٤٣٥ ،
٦٨٢/٥٥٨ .

(١) ترجمة النص الفرنسي : الالتزامات الاتفاقية .

(٢) تقضى ٨ مارس سنة ١٩٣٤ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٦٩ ص ٣٢٩ مدق القانون والاقتصاد ٤ ص ٨٢ رقم ٣٥ : ان المقصود بالرضا الصحيح الوارد بالمادة ١٢٨ هو كون المتصرف « مميزا يعقل معنى التصرف ويقصده » ، والغرض من كونه « مميزا يعقل معنى التصرف » أن يكون الملزم مدركا ماهية العقد والتزاماته فيه . أما كونه « يقصده » فالغرض منه الافصاح عن ارادة حقة منه لقيام هذا الالتزام . فالارادة اذن ركن من الأركان الأساسية لأي تصرف قانوني ، وبدونها لا يصح التصرف .

(٣) تقضى ٢ يناير ١٩٤١ المحامة ٢١ رقم ٣٦٥ ص ٨٦٧ : (١) اذا كان الحكم قد بني قضاءه ببطالان عقد البيع المتنازع فيه على فساد رضا البائع لكونه متقدما في السن تحت تأثير أولاده الصادر لهم العقد والقيمين معه في معيشة واحدة ومصابا بأعراض مستعصية من شأنها أيضا أن تضعف ارادته فيصير سهل الاتقياد للتأثير فيه ، خصوصا اذا كان ذلك من أولاده القيمين معه الذين صدر العقد لهم ، فانه لا سبيل الى الجدل في ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بتقدير محكمة الموضوع لوقائع الدعوى . (ب) لا جناح على القاضي اذا هو — في تقديره مسألة من المسائل المطلوب منه الفصل فيها — استند الى ما فهمه على حقيقته من أسباب حكم صادر من جهة قضائية أخرى ، ما دام قضاؤه ليس فيه ما يتعارض مع حجية ذلك الحكم . فاذا كانت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى وأدلتها أن رضا البائع إنما جاء فاسدا وقالت فيما قاله عن ذلك أن كلمة « الضعف » التي وردت في أسباب القرار الصادر من المجلس الحسي بتوقيع الحبر عليه للسف لم يكن مقصودا منها الا الضعف الذي يسوغ الحبر ، وهو العقلي لا الجسماني ، فاعليها في ذلك من سبيل .

١٢٩ — قد تكون الأهلية

129. La capacité peut être relative à certains actes ou absolue.

مقيدة بأنحصارها في بعض أفعال وقد تكون مطلقة شاملة لكل الأفعال .

تطابق ١٨٩ مخ . وتقابل ١١٢٤ وما بعدها ف .

١٣٠ — الحكم في الأهلية

130. La capacité relative ou absolue est réglée par le statut personnel de la personne qui contracte.

المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد^(١) .

١٩٠ مخ : الحكم في الأهلية المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى قانون البلد التابع له العاقد .

131. La nullité d'une convention résulte de l'incapa-

١٣١^(٢) — مجرد عدم الأهلية

(١) راجع تقض ٢١ يونيه ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٠ ص ٤٥٤ : ان المشرع المصري في القوانين المختلطة جعل الحكم في الأحوال الشخصية لقانون الجنسية . ونظرا لعدم وجود قانون واحد يحكم الأحوال الشخصية للمصريين جميعا جعل في القانون الأهلي قانون ملة كل منهم هو الذي يحكم أحواله الشخصية ، وغالبا ما يكون قانون الملة هو نفس الشريعة المحلية ، أى الشريعة الاسلامية . راجع نفس الحكم لتعريف الأحوال الشخصية .

(٢) راجع تقض ١٦ يونيه ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٩ ص ١٣٢ المجموعة ٣٣ ص ٤٩١ المحاماة ١٣ ص ٢٧٤ : ليس من الدفوع المتعلقة بالنظام العام الدفع بطلان اقرار الوصى بدين على المورث بدون اذن من المجلس الحسي أو بطلان أى تصرف من التصرفات الوارد ذكرها في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسية المفروض على الأوصياء أن يستأذنوا المجلس قبل مباشرتها . ذلك بأن عدم الاستئذان لا يجعل تلك التصرفات باطلة بطلانا جوهريا ، بل يجعلها باطلة بطلانا نسبيا تلحقها الاجازة فتصححها . أما التصرفات التي تقع باطلة بطلانا جوهريا فلا يصححها الاذن ابتداء ، ولا الاجازة اللاحقة ، فتلك هي التصرفات الوارد ذكرها في المادة ٢٢ من ذلك القانون .

تقض ٢٢ أكتوبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٧٧ ص ١١٦٦ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ١ ص ١ : تصرف المحجور عليه للغفلة الصادر منه قبل الحجر ولكن في وقت قيام سببه يكون باطلا ، اذا ثبت من ظروف التصرف وملابساته أن المتصرف له كان يعلم حالة المتصرف المستوجبة للحجر وأنه بالرغم من علمه بها قد أقدم على قبول تصرفه له بالهبة . =

cité même s'il n'y a pas lésion. Les incapables qui ont fait annuler une obligation à raison de leur incapacité ne sont obligés à tenir compte que du profit qu'ils ont retiré de l'exécution par le contractant capable.

موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر ومن استحصل^(١) على بطلان مشاركة لعدم أهليته لا يكون ملزما الا برد قيمة المنفعة التي استحصل^(٢) عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد معه ذي الأهلية .

نطبق ١٩١ مخ . وتقابل ١٣٠٥ و ١٣١٢ ف .

132. Les personnes capables ne peuvent opposer la nullité aux personnes incapables avec qui elles ont contracté.

١٣٢ — لا يجوز لدى الأهلية من المتعاقدين أن يتمسك بعدم أهلية من تعاقد معه بقصد ابطال المشاركة .

نطبق ١٩٢ مخ . وتقابل ١١٢٥ ف .

133. Le consentement n'est pas valable s'il a été

١٣٣ — لا يكون الرضا صحيحا

= نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٣٨ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٨ ص ١٤ ملحق لقانون والاقتصاد ٩ رقم ٤ ص ١٢ : ان تقدير قيام حالة العته عند أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى ، فلا يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض .

نقض ٦ نوفمبر ١٩٤١ (الطعن رقم ٢٣ سنة ١١) : ان قرارات الحجر للسفه لا تسرى الا من وقت صدورهما ، ولا تتعطف على التصرفات السابقة عليه الا اذا ثبت أن التصرف قد حصل بطريق الغش والتواطؤ . فاذا تعاقد شخص على البيع بعقد عرفي ، ثم لما علمت زوجته بذلك طلبت الى المجلس الحسي توقيع الحجر عليه وأرسلت الى المشتري انذارا حذرت فيه من اتمام البيع لأنها طلبت الحجر على البائع لسفهه وغفلته ، فلم يثن وأتم البيع بعقد رسمي ، ثم بعد ذلك قرر المجلس الحسي توقيع الحجر عليه للسفه ، ولما رفع الأمر الى المحكمة أجازت البيع بعد أن أوردت في حكمها ظروف التعاقد وملابساته واستخلصت منها استخلاصا سليما أنه لا غش ولا نواطؤ في هذه الصفقة ، فهذا الحكم صحيح ، ولا يصح الطعن فيه بمقولة أنه أجاز التعاقد مع بطلانه لعدم توافر الأهلية في البائع .

راجع نقض ٢١ نوفمبر ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٢٢٦) .

(١) و (٢) حصل .

donné par erreur, obtenu
par la violence ou par suite
de dol.

إذا وقع عن غلط أو حصل باكره أو
تدليس (١).

تطابق ١٩٣ مخ . وتقابل ١١٠٩ ف .
راجع ٦٥٧/٥٣٥ .

134. L'erreur opère la
nullité du consentement
quand elle porte sur le
rapport principal sous lequel
la chose a été envisagée
dans le contrat.

١٣٤ — الغلط موجب لبطلان
الرضا متى كان واقعا في أصل الموضوع
المعتبر في العقد (٢).

تطابق ١٩٤ مخ . وتقابل ١١١٠ ف .
راجع ٦٥٧/٥٣٥ .

(١) نقض ١٨ مايو ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٢٠ رقم ١٢٠ مجموعة
القواعد القانونية ١ رقم ١٢٣ ص ٢١٤ : (١) الفس وحده يفسد الرضا ، ولا يبطل العقد
بطلانا مطلقا ، وإنما يبطله بطلانا نسبيا تلحقه الإجازة بشروطها . (ب) الفس الحاصل من
أجنبي بطريق التواطؤ مع أحد المتعاقدين يفسد الرضاء ، كالفس الحاصل من التعاقد نفسه .
(ج) إذا كانت الوقائع التي استعرضتها محكمة الموضوع وبتت عليها القضاء يبطلان العقد قد
توافرت معها توافرا تاما أركان التدليس التي تتطلبها المادة ١٣٦ من القانون المدني فقضاؤها
صحيح والطعن فيه بطريق النقض متعين الرفض .

نقض ١٤ يونيو ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٥ ص ٤٢٧ المجموعة ٣٥ ص
٤٧١ المحاماة ١٥ ص ٤٩ : ان الخطأ والفس والتدليس هي عيوب تفسد الحساب ولا تجعله
حجة على من أقره غافلا عنها ولو كان بالغاً رشيداً . فن واجب القاضي اذا طعن لديه بعيب من
هذه العيوب أن يستمع للطعن ويحققه متى قدم له من الشواهد ما يرجح معه لديه أنه مطعن جدي ،
ثم يقضى بما يظهره التحقيق . كما أن من واجبه عند رفضه تحقيق هذا الطعن أن يبين العلل التي
توجب هذا الرفض . فاذا اعتمدت المحكمة الحساب بغير أن تحقق المطاعن الجوهرية الموجهة
إليه والحاضرة أدلتها أمامها ، ولم تبين الأسباب التي دعتها لعدم الاعتداد بتلك المطاعن كان
حكمها باطلا لخلوه من الأسباب .

نقض ١٤ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥١ ص ١٣٨ : اذا نفت
المحكمة وجود الاكره أو الغلط المدعى به في الاقرار وأوردت الوقائع التي استندت اليها
في ذلك فلا يقبل نقد هذا الاستدلال ما دامت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في قضائها
تؤدي الى ما انتهت اليه .

(٢) ترجمة النص الفرنسي : الغلط موجب لبطلان الرضا اذا وقع في وجهة النظر الرئيسية
التي اعتبرت في الشيء عند التعاقد .

135. La violence, pour être cause de nullité, doit être assez grave pour faire impression sur une personne raisonnable, étant tenu compte de l'âge, du sexe et de la condition du contractant.

١٣٥ — لا يكون الاكراه موجبا لبطلان المشاركة الا اذا كان شديدا بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز^(١) مع مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والأنوثة^(٢).

نظابق ١٩٥ مخ . وتقابل ١١١١ وما بعدها ف .

راجع ٦٥٧/٥٣٥ .

136. Le dol vicie le consentement quand les manœuvres

١٣٦ — التدليس موجب لعدم

(١) يقابل عبارة « شديدا بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز » في النص الفرنسي : " assez grave pour faire impression sur une personne raisonnable " (بحيث يؤثر في شخص معتدل الادراك) .

(٢) تقض ٢ يونيه ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٣٩ رقم ٥٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٥ ص ١٢٠ : (ا) ان المادة ١٣٥ وان لم تنص على اشتراط عدم مشروعية العمل الذى يقع به الاكراه المبطل للمشاركات الا أن ذلك مفهوم بداهة ، اذ الأعمال المشروعة قانونا لا يمكن أن يترتب عليها الشارع بطلان ما يتبع عنها . (ب) لقاضى الموضوع السلطة التامة في تقدير درجة الاكراه من الوقائع ، وهل هو شديد ومؤثر أو غير مؤثر في الشخص الواقع عليه ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك . أما كون الأعمال التى وقع بها الاكراه مشروعة أو غير مشروعة متى تعينت في الحكم ، فما يدخل تحت رقابة محكمة النقض ، لأنه وصف قانوني لواقعة معينة يترتب على الخطأ فيها الخطأ في تطبيق القانون . فاذا صدر حكم على مستأجر باخلاء العين المستأجرة ، وترتب على الشروع في تنفيذ هذا الحكم أن استأجر المستأجر تلك العين ، لا يصح القول بأن عقد الاجارة قد شابه من تنفيذ الحكم اكراه مبطل له ، بل يكون هذا العقد صحيحا متجا لكل آثاره .

وتقض ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٦ رقم ٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٧ ص ٩٢٣ : الاكراه المبطل للرضا لا يتحقق الا بالتهديد المفزع في النفس أو المال أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل للانسان باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول خوف شديد يحمل الانسان على الاقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا . وحصول هذا الخوف الموصوف أو عدم حصوله إنما هو من الوقائع التى لقاضى الموضوع وحده القول الفصل فيها .

تقض ٥ يونيه ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ١٢٢ ص ٣٦١ : ان كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد موضوع الدعوى إنما حررت تحت تأثير الاكراه فانه لا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

vres pratiquées contre la partie sont telles que, sans ces manœuvres, elle n'aurait pas consenti.

صححة الرضا اذا كان رضا أحد المتعاقدين
مرتباً على الحيل المستعملة له من التعاقد
الآخر بحيث لولاها لما رضى ^(١).

(١) ترجمة النص الفرنسي : يفسد التدليس الرضا اذا كانت الحيل المستعملة ضد التعاقد من الخطر بحيث لولاها لما رضى .

وبحسب النص الفرنسي لا يشترط أن تكون الحيل المستعملة صادرة من التعاقد الآخر .
نص ١٨ مايو ١٩٢٣ (مذكور تحت المادة ١٣٣) .

وتنص ٢٠ فبراير ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٣٤ رقم ٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٢٧ ص ١٠٤٩ : من أركان التدليس — على ما عرفته به المادة ١٣٦ من القانون المدني — أن يكون ما استعمل في الخدع « حيلة » وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً . وكلا هذين الركنين يبنى عن العمد وسوء النية . ومراقبة التكيف في هذين الركنين على الأقل هي من خصائص محكمة النقض . فلهيئة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه اذا أسس على عدم وجوده ، توافر سوء النية في التدليس السلي .

تنص ١١ نوفمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧١ ص ١٩٣ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٦ ص ١٦ : يشترط في الغش والتدليس — على ما عرفته به المادة ١٣٦ من القانون المدني — أن يكون ما استعمل في خدع التعاقد « حيلة » وحيلة غير مشروعة . ومحكمة الموضوع هي التي تستظهر توافر هذين العنصرين من وقائع الدعوى ، ولا شأن لمحكمة النقض معها ما دامت الوقائع التي استعرضتها محكمة الموضوع تسمح بذلك .

تنص ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧٣ ص ١٩٩ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٨ ص ١٨ : اذا اتفق شخصان على انشاء عقد بيع صوري ليوضع تحت يد المشتري لغرض خاص ، مقابل أن يسلم هو ورقة كاشفة عن هذه الصورية للبائع ، فغش المشتري بائعه بتسليمه ورقة كاشفة لم يوقع هو عليها بل وقعها باسمه شخص آخر غيره باتفاقه ، وحصل هذا التسليم بعد توقيع البائع على عقد البيع أمام الموظف الرسمي ، ثم طعن البائع بصورية عقد البيع وحصول الغش المتقدم في الورقة الكاشفة ، فحكمت المحكمة بإثبات الغش بالبينه والقرائن ، ثم حكمت بإبطال البيع ، فهذا الحكم لا يصح الطعن فيه بأنه خالف القانون من جهة تجويزه الاثبات بالبينه على أساس أن الورقة الكاشفة تعتبر مبدأ اثبات بالكتابة ومن جهة أن عقد البيع نفسه قد تم وسبق تسليم الورقة الكاشفة المدعى وقوع الغش فيها ، لا يصح الطعن بذلك ، لأن المحكمة اذا أمرت بالتحقيق لم تأمر به على اعتبار أن هناك مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولكنها أمرت بإثبات وقائع الغش المدعاة ، وهذه الوقائع هي مما يجوز اثباته بالبينه وغيرها ، فلما ثبت لتلك المحكمة من ذلك التحقيق وقوع الغش اعتبرت العملية بين طرفي الخصومة عملية واحدة متصلة وقائعها بعضها ببعض وأن الغش قد لا يسها من المبدأ الى النهاية ، وأنه لذلك لا محل للتعامل بالوقت الذي سلمت فيه الورقة الكاشفة .

تطابق ١٩٦ مخ . وتقابل ١١١٦ ف .
راجع ٦٥٧/٥٣٥ .

١٣٦ مكررة ^(١) — بطلان
المشاركة الناقلة للملكية لا يضر بحقوق
الدائنين برهون مسجلة ^(٢) إذا كانوا
حسنى النية .

136 bis. La nullité d'un contrat translatif de propriété ne préjudicie pas aux droits des créanciers hypothécaires inscrits quand ils sont de bonne foi.

تطابق ١٩٧ مخ . وتقابل ١١٦٥ ف .
راجع ١١٨ مكررة/١٧٦ ، ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، ٤١٣، ٣٣٢ ، ٤١٧ مخ ،
٦٧٨/٥٥٤ ، ٦٥٧/٥٣٥ .

137. Lorsqu'une personne a stipulé pour un tiers sans mandat, ce tiers a le choix de confirmer le contrat ou de refuser de le reconnaître.

١٣٧ — من عقدت على ذمته
مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين
قبولها أو رفضها ^(٣) .

تطابق ١٩٨ مخ . وتقابل ١١١٩ وما بعدها ف .

138. Les conventions, quel que soit le sens littéral des termes employés, doivent être interprétées d'après le but que paraissent s'être proposé les parties et la nature du contrat, et aussi d'après l'usage.

١٣٨ — يجب أن تفسر المشاركات
على حسب الغرض الذي يظهر أن
المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوي
للألفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه
نوع المشاركة والعرف الجاري ^(٤) .

تطابق ١٩٩ مخ . وتقابل ١١٥٦ و ١١٥٨ و ١١٥٩ ف .

(١) أضيفت بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ .

(٢) في النص الفرنسي : الدائنين برهون تأمينية مقيدة .

(٣) ترجمة النص الفرنسي : إذا اشترط شخص للغير بدون توكيل فالغير بالخيار بين أن يقر
العقد أو يرفض الاعتراف به .

راجع نقض ١٧ ديسمبر ١٩٣١ المحاماة ١٢ رقم ٢٥٣ من ٥١٢ مجموعة القواعد القانونية ١
رقم ١٨ من ٣٠ : لم توجب المادة ١٣٧ على من حصل التعهد على ذمته أن يظهر رغبته في
قبولها في زمن معين ، وكل ما منحه إياه القانون هو أنه إذا لم يقبل عمل الغير عنه أن يعلن
رفضه ، أما القبول فيكنى فيه السكوت .

(٤) نقض ١٠ مارس ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ من ٢٧ رقم ٤٠ مجموعة =

== القواعد القانونية ١ رقم ٤١ ص ٨٣ : لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها ، بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عن الظاهر الى خلافه ، وكيف أفادت تلك الصيغ هذا المعنى الذي اقتنعت به ورجحت أنه هو مقصود العاقدین ، بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد أخذت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلا استخلاص ما استخلصت منها ، فان قصر حكمها في ذلك كان باطلا لعدم اشتماله على الأسباب الكافية التي يجب قانونا أن يبنى عليها ، وبناء على ذلك لا يصح — عند الاختلاف بين صيغة التنازل الصادر من أحد طرفي العقد بشروط معينة وصيغة القبول الصادر من الطرف الآخر بلا قيد ولا شرط — أن تعتبر المحكمة هذا التنازل نهائيا من غير أن تبين في حكمها كيف تلاقي كل من الإيجاب والقبول بين الطرفين تلاقيا محققا لقرض القانون ومؤديا الى انعقاد الالتزام ، اذ يكون الحكم الصادر باعتبار هذا التنازل نهائيا مبهما إبهاما يجعله كأنه غير مسبب .

وتنقض ١٠ مارس ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٢٩ رقم ٤١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٢ ص ٨٤ : لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفهم نصوص العقود وتعرف ما قصده العاقدان منها دون أن تنقيد بالفاظها ، وليس لمحكمة النقض أية رقابة عليها في ذلك ، ما دامت قد بينت في أسباب حكمها وجهة نظرها وما دعاها الى الأخذ بما أخذت به في قضائها ولماذا لم تأخذ بظاهر ألفاظ العقد وما هي الظروف والملابسات التي رجحت لديها ما ذهبت اليه . وتنقض ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٣٧ رقم ٥١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٣ ص ١١٨ : انه وان كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير العقود المختلف على معناها بحسب ما تراه أدنى الى نية المتعاقدين ، مستعينة في ذلك بجميع وقائع الدعوى وظروفها ، الا أنه اذا أدى بها هذا التفسير الى اعطاء العقد وصفا قانونيا خاطئا ، فان حكمها في ذلك يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ، التي يجب عليها في هذه الحالة تصحيح ما وقع من الخطأ . فاذا صدر عقد من شخص الى حفيده ببيع قطعة من الأرض له ، نص فيه على أن البائع باع تلك الأطنان لحفيده بيبا قطعيا لا رجوع فيه ، ونزل له عنها في مقابل ثمن قدره كذا قبضة من المشتري ، وأنه سلم الأطنان للمشتري لكي يضع يده عليها ويزرعها ويبيع محصولاتها خاصة نفسه الى غير ذلك ، وسجل هذا العقد تسجيلا تاما ، واستمر البائع واضعا يده على الأطنان ، ثم تنازع مع المشتري على ملكيتها ، ودفع لدى القضاء بأن هذا العقد عقد وصية ، وأنه سبق أن أخذ ورقة ضد من المشتري مقتضاها أن تبقى الأطنان تحت يده هو يستغلها حين وفاته ، ولكن هذه الورقة ضاعت منه — اذا حصل ذلك ، وحكمت محكمة الموضوع باعتبار هذا العقد وصية ، بناء على ما إبان لها من الظروف التي لا يست تحرير العقد وحالة البائع وظرف المشتري ومركزه بالنسبة للبائع وبقاء العين تحت يد صاحبها ، كان حكمها خاطئا في تطبيق القانون ، ووجب على محكمة النقض تصحيحه باعتبار هذا العقد عقد تبرع منجز ، أي هبة مستترة في صورة عقد بيع ، فهي هبة صحيحة .

= وتقتض ٢٧ أكتوبر ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٤٦ رقم ٦٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٦٥ ص ١٣٧ : اشترى رجل (الطاعن) وامرأة (المظنون ضدها الثانية) قطعة أرض ، ونص في عقد الشراء على أن تنقيد الشريكة فيما يقيم من بناء على نصيبها بترك جزء من الأرض بغير بناء لمنفعة البناء الذي يقيم الشريك على نصيبه ، ثم بنى الشريك منزلا على نصيبه ، وبنت الشريكة على نصيبها منزلا من طبقة واحدة ، ونفذت ما اتفقت عليه في العقد ، ثم باعت هذا المنزل الى آخر (المظنون ضده الأول) ، فبنى هذا طباقا ثانيا للمنزل ، وأعد فيه « بلكونا » في إحدى الجهات التي كانت التزمت الشريكة بعدم إقامة بناء فيها . رفع الشريك دعوى طلب فيها إزالة هذا البلكون ، فقضى له ابتدائيا بالإزالة ، فاستأنف خصمه ، فقضى استئنافيا بإلغاء الحكم الابتدائي على اعتبار أن هذا البلكون لا يعتبر بناء معطلا للمنافع التي قصد الاحتفاظ بها والتزمت بها الشريكة ، فطعن هو في الحكم بزعم أن محكمة الاستئناف فسرت عقد الاتفاق تفسيراً يخرج عن طبيعته . ومحكمة النقض قررت أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تفسير المشارات على وفق الغرض الذي يظهر أن العاقدين قد قصدوه — مهما كان المعنى اللغوي للألفاظ المستعملة — مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشارة والعرف الجاري ، فله — اعتمادا على شروط عقد البيع ومفهوم مقصود العاقدين منها — أن يقضى بأن إنشاء البلكون من حديد مفرغ في الطبقة الثانية من المنزل لا يعتبر بناء معطلا لحق ارتفاق الجار المرتفق بالهواء والنور والمطل .

وتقتض ١٧ نوفمبر ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٥٠ رقم ٦٨ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٢ ص ١٤٢ : العقد شريعة العاقدين مادام لا يخالف النظام العام . فاذا كان شرط العقد الذي أخذت به محكمة الموضوع جائزا قانونا ، ويحتمل التفسير الذي فسرت به ، فليس ثمة خطأ في تطبيق القانون .

تقتض ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨٩ ص ١٦١ : ان محكمة الموضوع ، اذ تأخذ بالمعنى الظاهر لنصوص العقد الصريحة المحكمة لا يكون حكمها خاضعا لرقابة محكمة النقض . فاذا تنازع المؤجر والمستأجر على رفع أجره الأتيان التي ادعى المستأجر عجزها من العين المؤجرة وأجرة الأتيان التي ادعى تخلفها شراقي ، وكانت نصوص عقد الاجارة المحرر بينهما مانعة من اجابة المستأجر الى ما طلب ، فأعطتها المحكمة حكمها ورفضت طلباته ، فلا سبيل الى الطعن على حكم المحكمة فيما قضى به .

وراجع تقض ١٩ يناير ١٩٣٣ (ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٧٢ رقم ٨٩) ، ٢ فبراير ١٩٣٣ (مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٩٥ ص ١٧١) ، ١٣ أبريل ١٩٣٣ (مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١١٩ ص ٢٠٥) ، ٢٥ مايو ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ٥٥) : ١٦ مارس ١٩٣٩ (مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٧١ ص ٥٣٠) .

وتقتض ٥ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٩١ ص ١٦٣ ملحق القانون =

== والاقتصاد ٣ ص ٦٩ رقم ٨٦ : استظهار نية العاقدین من ظروف الدعوى ووقائعها مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه ، فله أن يستخلص من نص عقد البيع ومن ظروف الدعوى وأحوالها أن العاقدین قصدا به أن يكون البيع بيعا تاما منجزا بشرط جزائي ، ولم يقصدا أن يكون بيعا بعريون أو بيعا معلقا على شرط فاسخ .

وتقضى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٣٥ رقم ١٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٩ ص ٢٨٣ : اشترى المدعى عليه لمحجوره من المدعى أرضا باذن من المجلس الحسبي ، بعد معاينة الأرض المشتراة بواسطة خبير أثبت في تقريره — لتعزيز الشراء — أن البائع يرغب في استئجارها صفقة واحدة لمدة ست سنوات بواقع الفدان ١٣ جنيتها ، وأن قيمة الايجار في هذه المدة تعادل بالتقريب نصف ثمن جميع الأطنان الخ . ولما تم الشراء آجر القيم الأرض المشتراة الى البائع لمدة ست سنوات ، واشترط في عقد الاجارة وجوب التصديق عليها من المجلس الحسبي في مدة شهرين من تاريخ الايجار ، والا كانت المدة مقصورة على ثلاث سنين فقط . وكان تحرير عقد البيع وعقد الاجارة في يوم واحد . ولكن اعتماد المجلس الحسبي لم يصدر الا بعد الموعد المحدد ، فلما مضى هذا الموعد أعلن المستأجر القيم بانذار بأن عقد الاجارة أصبح مقصورا على الثلاث السنوات الأولى وأنه غير قابل للامتداد لمدة أخرى الا باتفاق جديد . فرد عليه القيم بانذار قال له فيه ان المجلس لم يصدق بعد على عقد البيع حتى يمكنه التصديق على عقد الايجار وانه متمسك بعقد الاجارة بمدته وأن المجلس الحسبي على وشك التصديق عليه فلم يعبأ البائع ورفع دعواه طالبا ، فيما طلبه فيها ، الحكم بجعل مدة الاجارة ثلاث سنوات . قضت محكمة الاستئناف برفض هذا الطلب . فطعن المدعى في حكمها بمخالفة القانون في تفسير الشرط الوارد في عقد الايجار . ومحكمة النقض قالت ان محكمة الموضوع قد أصابت فيما قضت به ، وذلك لأنها — بعد أن حصلت فهم الواقع من تقرير الخبير ومن قرار البيع وتوقيع عقده في نفس التاريخ الذي وقع فيه عقد الايجار — رأت أن تكيف هذا الفهم بأن موافقة المجلس الحسبي على الشراء كان ملحوظا فيها قبول البائع استئجار الأطنان المبيعة لمدة ست سنوات ، وأنها لذلك لا تستطيع اعتبار عقد الاجارة قد علق على شرط فاسخ هو مجرد فوات الميعاد المحدد لحصول موافقة المجلس على الايجار لمدة ست سنوات ، بل اعتبرته أنه شرط قبله القيم لاستكمال شكل العقد وأنه لذلك لا تأثير له في جوهره .

وراجع تقضى ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ (مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٥ ص ٢٩١) ، ٢٢ فبراير ١٩٣٤ (مذكور تحت المادة ٥٥) ، ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤ (مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢١٥ ص ٥٢٠) ، ٢١ مارس ١٩٣٥ (مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٣٨ ص ٦٤٦) .

وتقضى ٣٠ مايو ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٥٩ رقم ٧٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧٣ ص ٨١٤ : اذا اعتبرت محكمة الاستئناف العقد المتنازع على تكييفه (وهو عقد فيه اعطاء منزل من طرف واعطاء أطنان من طرف آخر) أنه عقد بيع للمنزل ، ==

== لا عقد بدل فيه ، لما رأته من أن ذات العقد مصرح فيه أنه عقد بيع للمنزل وعقد بيع للأطيان ، وأن ثمن الأطيان مع استنزاله من ثمن المنزل يكون الباقي الواجب دفعه نقداً من ثمن المنزل مبلغاً كبيراً يزيد على ثمن الأطيان ، وأن العقد الذي يكون بهذه الكيفية التي يزيد فيها ما يدفع من الثمن نقداً على ما يدفع منه عينا هو عقد أقرب إلى البيع منه إلى البدل ، فتفسير المحكمة هذا المنتزع من الواقع بغير تشويه ، وتكييفها لهذا الواقع بأنه عقد بيع لا بدل هو تفسير تملكه ، وتكييف لا غبار عليه .

ونقض ٦ يونه ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧٩ ص ٨٤٢ .

ونقض ٣ ديسمبر ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٢١ ص ٥٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٦ ص ٤٠ : للقاضي السلطة في تفسير العقود والمحركات على وفق نية المتعاقدين أو نية الملتزم منهما ، ولو اقتضى ذلك مخالفته للمعنى اللغوي للألفاظ التي صيغت بها ، وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن يبين سبباً مقبولاً لعدم اعتداده بالمعنى الظاهر ولأخذه بالمعنى الذي ذهب إليه . فإذا كان التابت بالحكم أن محكمة الاستئناف قد عرضت لما قدمه كل من طرفي الخصومة تأييداً لوجهة نظره في حقيقة سند صادر من مورثهم ، ووازنت بين القرائن التي اعتمد عليها كل منهما ، ثم استشفت من مقارنة عبارة السند بسندات أخرى صادرة من مورث نفسه ، ومما دونه في مفكراته اليومية ، ومن حالة المدعين المالية وتصرفهم اللاحق بكتابة السند وعدم مطالبتهم بقيمته إلا بعد وفاة المورث — استشفت من ذلك كله أن ما قصده الملتزم بالسند إنما هو الإيصاء فوصفته بأنه سند وصية لم يجزها الورثة المدعى عليهم ، وحكمت برفض الدعوى مبينة كل ذلك في حكمها فلا يصح الطعن في هذا الحكم بالخطأ في تكييف السند بأنه وصية مع أنه هبة منجزة مستترة .

ونقض ٢٥ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٧ ص ١٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٥٣ ص ١٥٠ : أن محكمة الموضوع إذا حصلت مما أوردته في حكمها نقلاً عن عقد الشراء أن الطريق الخاص الفاصل بين العين المشتراة وملك قسم المشتري لا يدخل فيما يبيع له ، وأنه لا حق إذن للمشتري في التعويض المستحق عن إلحاقه بالمنافع العامة ، فإنها لا تكون متعديّة حدود السلطة المخولة لها في تفسير عقد الشراء ومستنداته ، ولا يكون عليها رقابة في ذلك لمحكمة النقض ، مادامت قد بينت في حكمها من الاعتبارات المقبولة ما يؤيد وجهة نظرها .

وراجع نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٢١٥) .

نقض ١٣ يناير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٨٣ ص ٢٤٠ : إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على المعنى الظاهر للعقود المقدمة لها ، وبينت الاعتبارات المؤدية لما ذهبت إليه ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

نقض ١٠ مارس ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٤٨) .

نقض ٢٣ مارس ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٧٣ ص ٥٣٢ : إذا كان مقطع ==

== النزاع في الدعوى متعلقا بدخول الأرض المتنازع عليها فيما يبيع المدعى بالعقد الذي تم بينه هو وخصمه ، وقضت المحكمة بأنها غير داخلة ، ولم تعتمد في ذلك الا على التفسير الذي ارتأته لبند واحد من البنود الكثيرة الواردة في عقد البيع المطروح عليها مع المستندات الأخرى المكملة له بدون أن تتحدث عن هذه الأوراق والبنود الأخرى ، فإن سكوتها هذا يعيب حكمها بما يوجب نقضه ، وذلك بغض النظر عن صحة تفسيرها للبند الذي فسرتة .

ونقض ٢١ مارس ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٣٣٩) .

نقض ٢٨ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤٦ ص ١٣٤ : لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تحرى نية العاقدين ، وليس عليه أن يرجع في ذلك الى العرف الا عند عدم وجود نص في القانون يحكم العقد وعدم بيان المتعاقدين لقصد منه أو إبهام هذا القصد . فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت من فهمها للواقع تحصيلاً سليماً ما قصده العاقدان من الاتفاق الذي عقدها ، وهو الاحتكام الى نصوص هذا الاتفاق فيما يختلفان فيه ، وكانت هذه النصوص جنية لا تشمل أى لبس ولا يشوبها مساس بالنظام العام ، فأجرت حكمها بمقتضى ذلك على النزاع القائم بين طرفي العقد ، فلا غبار على قضائها بذلك ولا سبيل الى محكمة النقض عليها فيه .

نقض ١٤ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥١ ص ١٣٨ : لمحكمة الموضوع أن تفهم المعنى الذي قصده العاقدان من العقد مستهدية في ذلك بعلامات كل دعوى وشروطها ، وهي اذ تستخلص هذا المعنى الواقعي وتؤيده بأسباب مقبولة متبعة له وغير متنافرة عقلاً مع ما هو ثابت في الأوراق لا يكون على نظرها معقب ولا عليها فيه رقابة . فإذا حصلت من عبارات الاقرار أن المقر إنما قصد باقراره التخرج من التركة وكان هذا الذي حصلته مستند مع الوقائع التي شرحتها في حكمها فهو تحصيل سليم ولا سبيل لمحكمة النقض عليها فيه .

نقض ٦ يونيو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦٥ ص ١٩٤ : الأصل أن تفسير الاتفاقات والمحركات لتعرف حقيقة القصد منها هو من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه وأن لها بهذه السلطة أن تعدل عن المعنى الظاهر لصيغ المحركات بشرط أن تبين في حكمها الأسباب التي أقنعتها بأن المعنى الذي أخذت به هو المقصود وأن يتضح من هذا البيان أنها قد اعتمدت على اعتبارات مقبولة مؤدية عقلاً الى ما ارتأته . أما اذا خرجت في تفسيرها عما تحتمله عبارات الاتفاق أو شوهت معناها المقصود كان قضاؤها مخالفاً للقانون واجب نقضه . وعلى ذلك فإذا كانت عبارات الاقرار المختلف على تفسيره صريحة في أن والد المقر وهب لابنه الآخر (الطاعن) مبلغاً من المال ليكون مهراً لزوجته وأن هذا التبرع قد ستر في عقد بيع المنزل الصادر من الوالد لولديه (الطاعن والمطعون ضده وهو المقر) ، اذ الوالد قد استبقى من الثمن قدر المبلغ الذي وهبه ليتقاضاه الموهوب له ، فاعتبرت المحكمة أن التبرع هنا لم يكن صادراً من الوالد وإنما هو صادر من المقر ، غير مستندة في ذلك الا الى ما قاله من أن صيغة الاقرار ظاهر منها أنه تبرع من المقر ، مع أن هذه الصيغة صريحة في أن التبرع إنما صدر من الوالد ، فإن عدولها عن هذا المعنى الظاهر الى المعنى الذي أعطته للاقرار فيه تشويه للحقيقة ففسد حكمها .

139. Il en est de même de la portée des conditions auxquelles est soumis le maintien ou la confirmation des obligations.

١٣٩ — وهكذا يكون التفسير في الشروط المعلق عليها ابقاء المشرطة أو تأييدها .

تطابق ٢٠٠ مخ . وتقابل ١١٦٣ ف .

140. Le doute s'interprète au profit de celui qui s'oblige.

١٤٠ — في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعهد (١) .

تطابق ٢٠١ مخ . وتقابل ١١٦٣ ف .

141. Les conventions ne peuvent profiter aux tiers,

١٤١ — لا تترتب على المشرطات

== تقض ٢٤ أكتوبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ١٩٥ ص ٤٣٧ : لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الشروط والعقود على مقتضى ما تراه من ظروف الدعوى وملابساتها دالا على حقيقة ما قصده الماقدان . فاذا هي رأت مدلولاً معيناً لشرط أو عقد ، وبينت في حكمها كيف أفادت صيغة الشرط أو العقد ذلك المدلول ، فلا يصح الاعتراض عليها لدى محكمة النقض ، ما دامت الاعتبارات التي أوردتها من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي وصلت اليها .

تقض ١٤ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٣ سنة ١١) : اذا كان الحكم قد استظهر تكييفه للتصرف المتنازع عليه من عدة أمور فصلها في أسبابه استنتج منها أن العقار موضوع التصرف لم يخرج من حيازة المتصرف حتى وفاته وان العقد الذي حرر به التصرف عرّف لم يسجل وأنه لم يدفع فيه ثمن ، فهو اذن تبرع مضاف الى ما بعد الموت ويعتبر باطلاً ، فان هذه النتيجة التي انتهى اليها الحكم مستساغة عقلاً . ولا يؤثر في سلامة الحكم أنه عدل عن الأخذ بمدلول صريح اللفظ في العقد ، لأن قاضي الموضوع غير مفيد قانوناً بالأخذ به ، ومن حقه أن يتحرى نية الماقدين وغرضهم من ظروف الدعوى وملابساتها وتكييف التصرف التعاقد عليه بما يتفق مع هذه النية ، ولا يكون حكمه خاضعاً لتدخل محكمة النقض ، متى كانت أسبابه صحيحة ومستساغة عقلاً وكافية لتبريره كما هو الحال في هذا الطعن .

(١) تقض ٣ مارس ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٠ ص ٧٦ : ان القانون اذ بين نتائج البيع من جهة التزامات كل من المتعاقدين لم يقصد الزام المتعاقدين بعدم الخروج عن تلك النتائج ، ولكنه وضعها على اعتبار أنها فكرة المتعاقدين وما يقصدانه غالباً وقت البيع . فاذا لم يذكر في عقد البيع التزامات صريحة خاصة بالضمان فان القانون يفرض أن المتعاقدين أرادا ما بينه في مواده . ولهذا يجب على من يريد مخالفة ما فرضه القانون من الضمان — اذا هو أراد تشديد الضمان على البائع — أن يبين في العقد الشرط الذي يفهم منه صراحة تشديد الضمان ومخالفة ما نص عليه القانون . أما احتمال العقد على ما قرره القانون ، بعبارة عامة ، فانه لا يدل على أن البائع تعهد بضمان أشد مما فرضه القانون ، ويكون من المتعين في هذه الحالة تطبيق الضمان القانوني دون زيادة عليه ، لأنه في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعهد .

si ce n'est aux créanciers du contractant, qui peuvent, en vertu du droit général qu'ils ont sur les biens de leur débiteur, exercer, au nom de ce débiteur, les actions qui résultent pour lui des contrats ou de toute autre source d'obligation, sauf les actions purement personnelles.

منفعة الغير عاقدتها الا لمدائني العاقد فانه يجوز لهم بمقتضى ما لهم من الحق على عموم أموال مدينهم أن يقيموا باسمه الدعاوى التى تنشأ عن مشاركاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصه (١).

تطابق ٢٠٢ مخ . وتقابل ١١٦٥ و ١١٦٦ ف .

(١) راجع نقض ١٦ أبريل ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٨٨ رقم ٥٨ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٤٩ ص ١٠٩٥ : (١) يشترط فى الدعوى التى يصح رفعها من الدائن على مدين مدينه أن يرفعها الدائن باسم مدينه ليحكم لمدينه هذا على مدينه هو وليكون المحكوم به حقا للمدين يتقاسمه دائنوه قسمة غرما . فالدائن الذى حكم له بمدينه على مدينه ويريد اقتضائه من مدين مدينه لا يجوز له أن يرفع مثل هذه الدعوى ، بل له أن يحجز على ما يكون لمدينه من مال تحت يد الغير حجزا تنفيذيا ، فاذا لم يقر المحجوز لديه بالدين غشا أو تدليسا فله أن يرفع عليه دعوى الالزام ليحكم له بمدينه تعويضا وفقا لما تقضى به أحكام المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . (ب) الدعوى المباشرة (action directe) التى يجوز للتنازل له عن حقوق الاجارة رفعها على المؤجر هى التى يرفعها التنازل له على المؤجر مطالبا بحقوق الاجارة التى حصل له التنازل عنها من مثل تسليم العين المؤجرة وغير ذلك من التزامات المؤجر . أما فى صورة ما اذا كانت الاجارة قد قضى فيها للمؤجر نهائيا بالفسخ فى مواجهة المستأجر والتنازل له وأعيدت الأرض الى المؤجر ورجع التنازل له على التنازل بما كان دفعه معجلا من الايجار وبما استحقه بسبب الفسخ فلا يجوز للتنازل له أن يضمن المؤجر الأصل .

نقض ١١ يونيه ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٧١ : اذا اتفق البائع والمشتري على أن يحتفظ المشتري ببعض الثمن تأمينا وضمانا لدين لآخر على البائع فهذا الاتفاق يعتبر قانونا اشتراط لمصلحة الغير ، وحكمه (المادة ١٣٧ من القانون المدنى) أن له شرط الحق فى نقضه ما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته قبوله له . ولا يجب فى نقض الاتفاق أن يكون بشكل مخصوص ، بل هو كما يقع صريحا يصح أن يكون ضمنا . ولا محل هنا لتطبيق المادة ١٤١ من القانون المدنى ، فان هذه المادة مجالها أن يكون حق المدين لا يزال باقيا فى ذمة المتعهد له عند استعمال الدائن هذا الحق . فاذا ما اتقضى بالوفاء فلا يبقى للمدين بعد ذلك أى حق يصح للدائن أن يباشره باسمه .

وراجع نقض ٧ يناير ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٥٠٥) .

142. Les conventions ne peuvent nuire aux tiers, auxquels elles ne sont opposables que si elles ont acquis date certaine.

١٤٢ — لا يترتب على المشاركات

ضرر لغير عاقدتها ولا يجوز التمسك بها

على الغير الا اذا كان تاريخها ثابتا بوجه

رسمى .

تطابق ٢٠٣ مخ . وتقابل ١١٦٥ ف .

راجع ٢٩١/٢٢٦ وما بعدها ، ٤٣٦/٣٤٩ ، ٤٧٤/٣٨٩ ، ٦٧٢/٥٤٩ .

١٤٣ — للدائنين في جميع الأحوال

الحق في طلب ابطال الأفعال الصادرة

من مدنيهم بقصد ضررهم^(١) وفي طلب

ابطال ما حصل منهم من التبرعات وترك

الحقوق اضرارا بهم^(٢) .

تطابق ٢٠٤ مخ . وتقابل ١١٦٧ ف .

راجع ٧٤ مخ ، ٦٨٠/٥٥٦ .

(١) يقابل عبارة « الأفعال الصادرة من مدنيهم بقصد ضررهم » في النص الفرنسي : " les actes faits en fraude de leurs droits " (الأعمال الحاصلة تدليسا عليهم في حقوقهم) .

(٢) تقض ٢٢ مارس ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧٣ ص ٣٤٤ : (١) اذا أبطل عقد من عقود التصرفات لصوريته سقط دين الثمن في علاقة الدائن الصوري بالمحكوم لهم بالصورية وامتنعت مزاحمة هذا الدائن لهم في تقاضي دينه الصوري من ملك المدين المبطّل التصرف فيه الى أن يستوفوا هم دينهم منه ومن غلته بطريق الأولوية . (ب) لا تناقض بين أن يكون الدين سوريا بالنسبة الى المحكوم لهم بصوريته وحقيقيا قابلا للتنفيذ بالنسبة الى المدين الذي لم يطعن بالصورية .

تقض ١٦ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٤٨ ص ١٠٩٥ ملحق بمجلة القانون والاقتصاد ٦ ص ١٨٧ رقم ٥٧ : اذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من وقائع الدعوى ما استدلت منه على اعسار المدين المتصرف وسوء نيته هو والمتصرف له وتواطئهما على الاضرار بالدائن ، ثم طبقت بين ما استخلصته من ذلك وبين المعاني القانونية لأركان الدعوى البولصية ، وهي كون دين رافع الدعوى سابقا على التصرف المطلوب ابطاله ، وكون هذا التصرف أعسر المدين ، وكون المدين والمتصرف له سيئ النية متواطئين على الاضرار بالدائن ، ثم قضت بعد ذلك بابطال التصرف ، فذلك حسبها ليكون حكمها سديدا مستوفي الأسباب .

وتقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٦٣ رقم ١٦ مجموعة القواعد =

== القانونية ١ رقم ٣٠٨ ص ٩٧٥ : ان الدعوى البولصية المشار اليها بالمادة ١٤٣ من القانون المدني هي دعوى شخصية يرفعها دائن لابطال تصرف مدينه الحاصل بطريق التواطؤ للاضرار به وحرمانه من امكان التنفيذ بدينه على الملك المتصرف فيه ، والذي كان يعتمد عليه الدائن لضمان استداده بحقوقه . وليس من نتائج هذه الدعوى تثبيت ملكية المدعى لما يطلب ابطال التصرف فيه .

وتنقض ٧ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢١٢ رقم ٦٧ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٥٨ ص ١١٠٣ : اذا كانت الدعوى — كما كيفها المدعى في طلبه الاحتياطي ، ووافقته المحكمة على هذا التكييف — ليست دعوى مفاضلة بين عقد مشترك أول وعقد مشترك ثان ، بل هي دعوى دائن بسيط يطلب ابطال تصرفات مدينه الضارة بحقوقه ، فلا شأن لأحكام قانون التسجيل في ذلك الصدد .

وراجع نقض ٩ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧٦ ص ٢٠٦ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ١١ ص ٢٤ : (ا) اذا كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يعدو الوقائع الاجرائية في الدعوى (faits procéduriaux) فلمحكمة النقض أن تستظهر وجه الحقيقة من الأوراق المكتوبة فيها . فاذا كان مؤدى الطعن أن الدعوى بنيت على الطعن بالصورية في العقد ، وأن محكمة الاستئناف اعتبرتها مؤسسة أولا على الدعوى البولصية ، ثم تطورت الى الدعوى بالصورية ، فلمحكمة النقض أن ترجع الى صحيفه الدعوى والمذكرات المقدمة ، فان وجدت فيها ما يشهد للطاعن بصحة مدعاه نقضت الحكم لفصله في الدعوى على غير الأساس الذي أقيمت عليه . (ب) الدعوى البولصية هي وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يستد بدينه من ثمن العين المطلوب ابطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له ، فن يطلب تثبيت ملكيته لعين لا يجوز له أن يطلب بطلان تصرف حصل للغير ممن باع له هو هذه العين بدعوى تواطؤ هذا البائع مع المشتري الثانى على الاضرار به ، وذلك لأن كلا من الدعويين تتنافى مع الأخرى . (ج) ان القانون لا يمنع من الجمع بين دعوى طلب تثبيت الملكية في عين وطلب بطلان تصرف صادر في ذات العين للصورية المطلقة ، فان المقصود من التمسك بهذه الصورية هو اعتبار العقد المطعون فيه منعما لا أثر له لتمكن الطاعن فيه من تحقيق أثر العقد الصادر له . فاذا صدر حكم لشخص بصحة توقيع البائعين على العقد الصادر منهما له ، وسجل هذا الحكم بعد تسجيل عقد آخر صدر ببيع العين ذاتها لغيره ، فلهذا الشخص أن يتمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده ، وذلك سواء باعتباره دائنا للبائعين في الالتزامات التي ترتبت على العقد الصادر له منهم من جهة وجوب قيامهم بجميع الاجراآت اللازمة لنقل الملكية أم باعتباره صاحب حق عيني موقوف انتقاله اليه الى ما بعد التسجيل .

وتنقض ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧ ص ١٣ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ١٢ ص ٣١ : (ا) التصرف التدليسي هو أن يشارك المتصرف له المتصرف في اجراء ==

== تصرف صوري أو تصرف حقيقي يجعله في حالة اعسار باخراج جزء من أملاكه عن متناول دائنيه . فاذا كان التصرف يباعا كان الطعن فيه اما بصوريته واما — اذا أريد التمسك بالدعوى البولصية — بأن الثمن وهمي أو بنحس أو أنه حقيقي ولكن المتصرف له اشتراك مع المدين في اخراج هذا الثمن كله أو بعضه من مجموعة أمواله فأصبح المدين معسرا لا يفي ماله بما لغرمائه . والدائن هو الذي يقع عليه عبء اثبات اعسار المدين بالصفقة المطعون فيها . (ب) اذا تمسك الدائن أصليا بصورية عقد البيع الحاصل من مدينه واحتياطيا بأن هذا البيع حصل اضارارا به ، وبحث المحكمة في صورية العقد فتبين لها أنه جدي ، فلا يجوز لها بعد ذلك أن تبطله على أساس أنه صوري تدليسي .

وتنقض ٢٧ مايو ١٩٣٧ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٦٥ ص ١٩٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٩ ص ١٦٩ : (١) ان المادة ١٤٣ من القانون المدني تدل دلالة واضحة على أن المشرع المصري قد قصد أن يفرق بين تصرفات المدين في أمواله بمقابل وبين التبرعات الصادرة منه ، فذكر تصرفات المدين في أول الأمر بعبارة عامة واشترط لابطالها أن تكون صادرة بقصد إلحاق الضرر بالدائن ، أي بطريق الغش (en fraude de ses droits) ، ثم أتى بعد ذلك على ذكر التبرعات فلم يشترط لابطالها الاثبات الضرر الناتج عنها . وغش المدين المتصرف وحده في المعاملات لا يكفي للحكم بابطال تصرفه ، بل يجب اثبات تواطئه مع المتصرف له على الاضرار بالدائن ، لأن الغش من الجانبين من الأركان الواجب قيام الدعوى البولصية عليها . فالحكم الذي لا يأبه بعدم حصول التواطؤ بين المتعاقدين يكون حكما مخالفًا للقانون متعينا نقضه . (ب) دعوى بطلان الرهن المؤسسة على الصورية لا يمكن أن تقوم لها قائمة مادام لم يظن بأن القرض نفسه صوري لا وجود له ، فانه لا يتصور قيام رهن صوري ضامن لقرض حقيقي .

تنقض ٢٦ مايو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٢٥ ص ٣٨٣ : ان الصورية المتعلقة بالثمن المذكور في ورقة العقد يختلف حكمها عن الصورية المتعلقة بذات العقد . ففي دعوى بطلان التصرف اذا كانت الصورية التي دار حولها النزاع بين نازع الملكية والمتصرف لها هي الصورية فيما رواه العقد المطلوب ابطاله من أن المدين باع لابنته العين المتنازع على استحقاتها مقابل ما كان لها بذمته من معجل صداقها الذي قبضه ، وكان نازع الملكية لم يدع الصورية فيما يتعلق بمعجل الصداق المذكور ولم ينازع في أن والد الزوجة هو الذي قبضه بصفته وكيلًا عنها في مجلس عقد الزواج ، وقال ، وهو يدل على أن التصرف كان بغير مقابل وانه قد أعسر مدينه عن وفاء ديونه ، ان المتصرف لها قد زفت قبل حصول التصرف لها ، وأن والدها يكون بالطبع قد جهزها من مقدم الصداق ، وكانت المتصرف لها قد ردت على ذلك القول بما ينفيه ، ثم قضى الحكم المطعون فيه ببطلان التصرف دون أن يكلف مدعى الصورية باثباتها رغم قيام المتصرف لها بتقديم ما من شأنه أن يدل على أن التصرف لها ، حتى ولو كان قد حصل بغير ثمن ، لم يكن ليعجز المدين عن دفع دينه مما بقي لديه من الأموال ، فهذا الحكم يكون متعينا نقضه مع إعادة الدعوى للفصل فيها على أساس بحث التصرف الصادر للمتصرف ==

CHAPITRE III.

الباب الثالث

Obligations résultant du fait.

في التعهدات المترتبة على الأفعال

144. Le fait d'une personne qui a procuré inten-

١٤٤ — من فعل بالقصد شيئاً

== لها ، هل هو — مع التسليم بصورية الثمن — قد أعسر المدين عن الوفاء بدين نازع الملكية أو أنه قد بقي بعده المدين ما بقي بدفع الدين .

نقض ٥ يناير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٥٥ ص ٤٦٥ : اذا كان موضوع النزاع المعروض على المحكمة الفصل فيه هو تصرف المدعى عليه في أطيان مملوكة للمدعى ، فمن الخطأ أن تفضل المحكمة بحث سند ملكية المدعى للأطيان وتبحث ملكية المدعى عليه لها ، فان الوضع السليم قانوناً هو تحقيق ملكية المدعى ، فان ثبت له حق له طلب ابطال التصرف الحاصل من المدعى عليه . أما مجرد عدم ثبوت ملكية المدعى عليه فلا يقتضى ثبوتها للمدعى ولا أحقيته فيما طلبه .

نقض ١١ مايو ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨١ ص ٥٥٣ : (ا) اذا كان الحكم قد استعرض أدلة الدعوى واستنتج منها استنتاجاً سليماً أن العقد الذى يتمسك به المدعى ضرورى فلا شأن لمحكمة النقض به لتعلق ذلك بفهم الواقع فى الدعوى . (ب) ان الحكم بصورية العقد لا يستلزم اثبات سوء نية الطرفين فيه . ومع ذلك اذا كان الحكم قد استظهر هذا الأمر فلا يصح تعييبه به .

نقض ١٢ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣١٨ ص ٧٢٥ : انه بمقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني يجوز للدائن أن يطعن على تصرف مدين لا بطلاله اما بالدعوى البولصية أو بدعوى الصورية . وابطال التصرف فى كلتا الدعويتين وان كان أساسه واحداً هو الاضرار بالغير ، الا أن الدعويتين تختلفان من حيث توجيه الطعن ومن حيث الغرض . ففي الدعوى البولصية لا يطعن على التصرف من ناحية جديته بل من ناحية أثره فى ثروة المدين المتصرف ، والغرض من الطعن إعادة ملك المدين اليه للتنفيذ عليه واستيفاء الدائن حقه منه . أما فى دعوى الصورية فالطعن يكون بعدم جدية التصرف بقصد محو العقد الظاهر وازالة كل أثر له ، وتقرير أن العين لم تخرج من يد المدين ، حتى اذا كان قد تلقاها عنه أحد أو نفذ عليها دائن له كان ذلك صحيحاً . واذن فمن يرد الطعن على التصرف له أن يختار من هاتين الدعويتين ما يرى فيه ما يكفل تحقيق غرضه . فان اختار الدعوى بالصورية ورأت المحكمة صحة الدعوى وقضت له بما طلب ، ولكن الحكم مع ذلك عرض فى أثناء البحث الى الدعوى البولصية وتكلم فيها ، فذلك التزيد لا يستوجب نقض الحكم . ثم ان مدعى الصورية له أن يضم الى طلب ملكيته للأرض المتنازع عليها طلب ابطال التصرف الذى حصل فيها ، وقضاء المحكمة فى هذه الحالة بالملك لثبوته للمدعى وبابطال التصرف لثبوت صوريته قضاء سليم . وان كان الحكم مؤسسا على الصورية فإنه لا يكون هناك محل للبحث فى أسبقية دين نازع الملكية (الطاعن بالصورية) على التصرف ، لأن الصورية لا تقتضى هذه الأسبقية .

tionnellement un bénéfice à une autre personne, oblige cette dernière à tenir compte des dépenses et pertes subies par la première jusqu'à concurrence du profit obtenu.

تترتب عليه منفعة لشخص آخر فيستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارات التي خسرها ، بشرط ألا تتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل الى ذلك الشخص من المنفعة (١) .

تطابق ٢٠٥ مخ . وتقابل ١٣٧٥ ف .
راجع ١٤٧/٩٣ .

145. Celui qui a reçu ce qui ne lui était pas dû est obligé à le restituer.

١٤٥ — من أخذ شيئاً بغير استحقاق وجب عليه رده (٢) .

تطابق ٢٠٦ مخ . وتقابل ١٣٧٦ ف .

(١) راجع نقض ٧ يناير ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٥٠٥) ، ونقض ٢٤ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٠٠ ص ٢٩٧ (مذكور تحت المادة ٥١٢) .

نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣٢٣ ص ٧٣٧ : لا يصح التمسك أمام محكمة النقض بأن المدعى — مع التسليم بانعدام الرابطة القانونية بينه وبين المدعى عليه — كان فضولياً في الدعوى ، الا اذا كانت دعوى الفضالة قد أثبتت أمام محكمة الموضوع .

(٢) نقض ٢٣ مايو ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٤٨ رقم ٦٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٦٨ ص ٧٩٣ : ان تطبيق المادتين ١٤٥ و ١٤٦ يقتضي حتما التفريق بين الشيء المأخوذ بدون حق وبين ثمرته ، فان لكل حكماء ، اذ الشيء المأخوذ واجب الرد على كل حال ، أما الثمرة فواجبة الرد اذا كان آخذ الشيء قد أخذه بسوء نية علماً أن لا حق له فيه ، أما اذا كان أخذه اياه وقع بسلامة نية دون علمه بعدم استحقاقه له فلا رد للثمرة . فاذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم هي أن زيدا كان يعتبر نفسه مستحقاً في وقف كذا ، وكان يعتقد هذا تمام الاعتقاد ، ويعتقده معه ناظر الوقف وباقي المستحقين ، اعتقاداً هم جميعاً سليمو النية فيه ، واستمر زيد مدة طويلة يستولى على نصيبه من غلة الوقف ، حتى جاء بكر فادعى الاستحقاق دونه ، وحصل على حكم شرعي نهائي لمصلحته ، ثم رفع بكر دعوى يطالب بها زيدا أن يرد ما أخذه من غلة الوقف في السنين الماضية التي استولى فيها على هذه الغلة . فهذه الوقائع تدل على أن الذي أخذه زيد بدون حق إنما هو حق الانتفاع أو أصل الاستحقاق ، ذلك الحق العيني الذي كان واضعاً يده عليه بواسطة ناظر الوقف ، وأن المال الذي كان يقبضه سنوياً إنما هو الثمرة الناتجة من ذلك الحق العيني الذي أخذه بدون وجه حق . واذن فالشيء =

١٤٦ — فاذا أخذ ذلك الشيء

146. Il est responsable de la perte et des intérêts et des fruits, s'il a reçu de mauvaise foi.

مع علمه بعدم استحقاقه له ^(١) كان مسئولاً عن فقدته وملزماً بفوائده وريعه ^(٢).

تطابق ٢٠٧ م.خ. وتقابل ٥٤٩ و ١٣٧٨ ف.

= الذى يجب رده بمقتضى المادة ١٤٥ هو أصل الاستحقاق فى الوقف ، أى حق الانتفاع العينى (droit d'usufruit) ، وهو ما حصل رده تنفيذاً للحكم الشرعى . أما الثمرة ، وهى الربيع الذى كان يقبضه ، فغير واجب ردها ، مادام أخذه لأصل الحق المنتج لها ووضع يده عليه كان بسلامة نية .

تقضى ٢٣ مارس ١٩٣٩ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٧٤ ص ٥٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٣٩ : متى كانت المحكمة فى قضائها على المدعى عليه برد ما استلبه بطريق الغش من المدعى قد بنت حكمها بذلك على ما حصلته من فهم الواقع فى الدعوى ومن التحقيقات المتعلقة بها من أن المدعى عليه قد استعمل أساليب الغش حتى استخلص لنفسه من المدعى بلا وجه حق ولا مسوغ المبلغ الذى ألزمته برده اليه فان ما حصلته المحكمة من ذلك فى حدود اختصاصها كاف بذاته لصحة قضائها بغير حاجة للوقوف على التكييف الصحيح لتلك العلاقة القانونية التى توصل بها الخصم الى التدليس على خصمه . واذن فلا يقبل الدفع بسقوط مثل هذه الدعوى لمضى خمس سنين على أساس أن المعاملة بين المدعى والمدعى عليه تجارية ، اذ الغش الذى أثبتت المحكمة وقوعه يهدم كل اعتبار قانونى لهذه المعاملة .

تقضى ٩ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٧ ص ١٧٦ : ان كل اتفاق على فائدة تزيد على الحد الجائز الاتفاق عليه قانوناً باطل فيما زاد على هذا الحد . وهذا البطلان مطلق لرجوعه الى مخالفة القانون والنظام العام ، فلا تصح اجازته لا صراحة ولا دلالة باستبدال دين آخر به أو باقرار بصلح ولو كان أمام القاضى ، وكل ما دفع زائداً على الفوائد الجائز الاتفاق عليها يجوز بمقتضى المادة ١٤٥ من القانون المدنى المطالبة برده ، فان حكم هذه المادة عام يتناول هذه الحالة ، وليس مقصوراً على الأحوال التى يكون الدفع فيها واقعاً عن غلط .

(١) يقابل عبارة « مع علمه بعدم استحقاقه له » فى النص الفرنسى : « de mauvaise foi » (أى بسوء نية) .

(٢) قد استندت المحاكم المصرية على المادة ١٤٦ لتقرير أن واضع اليد ، متى كان حسن النية ، يمتلك ثمار العين ولا يلزم بردها ، فانه وان كان القانون المصرى لم ينص صراحة على القواعد التى جاء بها القانون الفرنسى ، فى المادتين ٥٤٩ و ٥٥٠ ، فانه يؤخذ من نص ومفهوم المادة ١٤٦ أنه لا يخالف القانون الفرنسى فى تلك القواعد . راجع كتابنا « الملكية =

147. Néanmoins, si le paiement volontaire a eu lieu en vertu d'un devoir même non sanctionné par la loi, la restitution n'est pas due.

١٤٧ — إنما من أعطى باختياره شيئاً لآخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجبه القانون ^(١) لا يكون له استرداده .

تطابق ٢٠٨ مخ . وتقابل ١٢٣٥ ف .

148. La restitution n'est pas due, si un tiers a payé par erreur au créancier de bonne foi la dette d'un autre, et que le titre ait

١٤٨ — لا يكون الرد مستحقاً إذا دفع انسان دين شخص آخر غلطاً لدائن ذلك الشخص وقبضه الدائن المذكور معتقدا صحة الدفع ^(٢) وانعدم

== والحقوق العينية « ١ نبذة ٢٢١ وما بعدها .

تقضى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨٤ ص ١٥٧ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٦٨ رقم ٨٤ : حيثما وجد بين المتخاصمين رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الاثراء بغير سبب على حساب الغير ، بل تكون أحكام العقد هي مناط تحديد حقوق كل من المتخاصمين وواجباته قبل الآخر . فاذا طالب بائع المشتري منه بياقي الثمن المقسط على خمسة أقساط ، ثم عدل طلباته الى طلب الحكم له بياقي القسطين الأولين ، موصوفاً هذا الباقي خطأ بأنه باقى الثمن . ونضى له بذلك ، ثم طالب بهذه الأقساط الثلاثة ، على تصور أنه قد سد في وجهه طلبها باعتبارها باقية من ثمن المبيع ، وأنه لم يبق له الا اقامة دعواه بالمطالبة بها على نظرية الاثراء بغير سبب على حساب الغير ، وحكمت محكمة الموضوع ، بعد استعراض وقائع الدعوى ، بأنه لا محل للاستناد الى هذه النظرية ، وأن حقه في المطالبة بهذه الأقساط الثلاثة القائم على أساس الشراء لا يزال بابه مفتوحاً أمامه ، فان قضاءها سليم لا مطعن عليه .

تقضى ٩ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٧ ص ١٧٦ : الأصل أن القوائد لا تستحق الا من يوم المطالبة الرسمية . ولكن من يأخذ مبلغاً وهو عالم بعدم استحقاقه اياه يكون — على خلاف الأصل — ملزماً بتقضى المادة ١٤٦ مدنى بالقوائد من يوم تسلمه للمبلغ . واذن فلا مخالفة للقانون اذا قضى الحكم بالزام المقرض بالربا الفاحش بقوائد المبالغ المحكوم عليه بردها محسوبة من تاريخ تسلمه اياها .

(١) يقابل عبارة « وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجبه القانون » في النص الفرنسى : "en vertu d'un devoir même non sanctionné par la loi" (أداء لواجب ولو لم يوجبه القانون) .

(٢) يقابل عبارة « لدائن ذلك الشخص وقبضه الدائن المذكور معتقدا صحة الدفع » في النص الفرنسى : "au créancier de bonne foi" (لدائنه حسن النية) .

été détruit, sauf recours
contre le véritable débiteur.

149. Les obligations pro-
venant d'un fait, dans les
circonstances ci-dessus, ne
sont pas solidaires.

150. Sont solidaires celles
qui prennent leur source
dans les circonstances qui
vont être énumérées.

151. Tout fait quelconque
de l'homme qui cause à au-
trui un dommage, oblige
celui par la faute duquel
il est arrivé à le réparer.

Il en est de même, si le
dommage causé à un tiers
provient de négligence,

سند الدين وانما يجوز الرجوع بالمدفوع
على المدين الحقيقي .

نظابق ٢٠٩ مخ . وتقابل ١٣٧٧ ف .

١٤٩ — الالتزامات الناشئة عن
الأفعال في الأحوال المتقدم ذكرها
لا يترتب عليها تضامن فاعليها .

نظابق ٢١٠ مخ . وتقابل ١٣٨٣ ف .

راجع ١٠٨/١٦٢ وما بعدها .

١٥٠ — انما يكون التضامن
في الالتزامات الناشئة عن الأحوال
الآتية (١) .

نظابق ٢١١ مخ . وتقابل ١٣٨٤ ف .

راجع ١٠٨/١٦٢ وما بعدها .

١٥١ — كل فعل نشأ عنه ضرر
للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض
الضرر ، وكذلك يلزم الانسان بضرر
الغير الناشئ عن اهل من هم تحت

(١) تقض ٢٢ يونيه ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٤٥ رقم ٨٦ مجموعة
القواعد القانونية ١ رقم ٣٧٦ ص ١١٥٦ : (ا) الطبيب مسئول عن تعويض الضرر المترتب
على خطئه في المعالجة ، ومسئولته هذه تقصيرية بعيدة عن المسؤولية التعاقدية ، فقاضي الموضوع
يستخلص ثبوتها من جميع عناصر الدعوى من غير مراقبة عليه . (ب) ان وجود علاقة تبعية
بين الطبيب وادارة المستشفى الذي عالج فيه المريض ولو كانت علاقة تبعية أدبية كاف لتحمل
المستشفى مسؤولية خطأ الطبيب .

وراجع تقض جنائي ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ (مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ١٤٠
ص ١٧٦) .

د' imprudence ou de défaut de surveillance des personnes que l'on a sous sa garde. رعايته أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم (١) .

٢١٢ مخ : كل فعل مخالف للقانون يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر الناشئ عنه ما لم يكن الفاعل غير مدرك لأفعاله سواء كان لعدم تمييزه بالنسبة لسنه أو لسبب آخر .

٢١٣ مخ : كذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن تقصير من هم تحت رعايته أو عن إهمالهم أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم .
تقابل ١٣٨٢ و ١٣٨٤ ف .

(١) نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨٥ ص ١٥٨ المجموعة ٣٤ ص ١٣١ المحاماة ١٣ رقم ٦٩٧ : اذا قضى الحكم بتعويض على شخص لعدم تقديمه عقد اجارة مودعا لديه الى شريكه في الاجارة ، دون أن يبين وجه الضرر الذي لحق بالمحكوم له بالتعويض ، مع نفي المحكوم عليه لحق أى ضرر به ، اعتبر هذا الحكم غير مسبب فيما أوجبه من التعويض ، وتعين نقضه .

ونقض ١١ يناير ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٥٣ رقم ٢٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٨ ص ٣٠٠ : لا تنطبق المادة ١٥١ من القانون المدني الا اذا توافرت شروط ثلاثة : الأول حصول فعل أو ترك ، والثاني أن ينشأ أو يتسبب عن ذلك الفعل أو الترك ضرر للغير ، والثالث أن يكون ذلك الفعل أو الترك خطأ . وتحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله هو من الأمور الواقعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع ، ولا معقب لتقديره ، أما ارتباط الفعل أو الترك بالضرر الناشئ ارتباط السبب بالسبب والمعلول بالعللة ، وكذلك وصف ذلك الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ ، فهما كلاهما من المسائل القانونية التي يخضع في حلها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . فاذا قضى حكم على وزارة الداخلية بالتعويض لورثة شخص سقطت عليه مئذنة جامع قتلته ، مستندا الى وقوع خطأ من جانب أحد الأقسام في تنفيذ اشارة مهندس التنظيم المبلغة لهذا القسم لمنع المرور أمام ذلك الجامع خشية من سقوط مئذنته لوجود خلل بها ، اذ القسم لم يفلق الحوائيت المقابلة للمسجد ولم يمنع المرور من الشارع منعاً كلياً ، وكانت اشارة المهندس غير مطلوب فيها اغلاق الحوائيت ولا منصوص فيها على منع المرور من الشارع منعاً كلياً ، وثبت أن البوليس قام بتنفيذ ما طلب منه في حدود نص الاشارة وفي حدود المعقول ، فالقضاء بالتعويض استنادا الى وقوع خطأ من البوليس مخالف للقانون .

نقض ٧ يونيه ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٠ ص ٤١٥ : اذا دخل شخص مدعياً بحق مدنى أمام محكمة الجناح طالباً أن يقضى له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه بفعل شخص آخر ، مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل من =

== المسئول عنه بدعوى على حدة ، وقضى له بالتعويض المؤقت ، فذلك لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بعد أن يتبين له مدى الأضرار التي لحقت له من الفعل الذي يطلب التعويض بسببه .

تقضى ٢٦ مارس ١٩٤٢ (الطعن رقم ٥٥ سنة ١١) ان ادعى شخص بحق مدنى أمام محكمة الجناح وطلب أن يقضى له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذى أصابه بفعل المدعى عليه وقضى له بالتعويض المؤقت ، فذلك لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بعد أن تبين له مدى الضرر الذى لحقه من الفعل الذى يطلب التعويض بسببه .

وتقضى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٥ رقم ٥ ص ٧ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٥ ص ٤٨٥ : (١) ان القانون المصرى لم يرد فيه ما يجعل الانسان مسئولا عن مخاطر ملكه التى لا يلابسها شيء من التقصير ، بل ان هذا النوع من المسؤولية يرفضه الشارع المصرى بتاتا . فلا يجوز للقاضى — اعتمادا على المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — أن يرتبه على اعتبار أن العدل يسيغه ، اذ أن هذه المادة لا يصح الرجوع اليها الا عند عدم معالجة الشارع لموضوع ما ، وعدم وضعه لأحكام صريحة فيه جامعة مانعة ، واذن فالحكم الذى يرتب مسؤولية الحكومة مدنيا عما يحدث لعامل على نظرية مسؤولية مخاطر الملك التى لا تقصير فيها (المسؤولية الشئئية) يكون قد أنشأ نوعا من المسؤولية لم يقرره الشارع ولم يردده ، ويكون اذن قد خالف القانون ، ويتمين نقضه . (ب) اذا استند المحكوم له بالتعويض على نظرية مسؤولية المخاطر ونظرية المسؤولية التقصيرية ، ورأت محكمة النقض أن فى القضاء بالتعويض على أساس نظرية المسؤولية عن المخاطر مخالفة للقانون ، ونقضت الحكم ، جاز لها أن تستبقى دعوى التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية ، وتحكم فيها متى كانت عناصرها الواقعية مبينة فى الحكم المطعون فيه .

وتقضى ٢٤ يناير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٢٢ ص ٥٥١ : اذا استأجر شخص محلا ، وكان مشروطا عليه فى عقد الايجار ألا يتنازل عن اجارته لأحد أو يؤجره من باطنه لآخر الا باذن المؤجر ، وأشرك المستأجر شخصا آخر معه فى التجارة وأودعا بضاعتها فى المحل ، ثم تهدم المحل وتلفت البضاعة بفعل المالك واحمله ، فلا مخالفة للقانون فى أن تقضى المحكمة للمالك البضاعة التالفة بقيمة التعويض المستحق لها .

وتقضى ٩ أبريل ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٧٦ رقم ٥٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٤٥ ص ١٠٩١ : متى أثبت الحكم الأفعال التى صدرت من شخص ما (فردا كان أم شخصا معنويا) ، واعتبرها متصلة بعضها ببعض اتصال الأسباب بالتأثير ، ثم وصف تلك الأفعال بأنها أفعال خاطئة قد ألحقت ضررا بشخص ما ، واعتبر من صدرت منه تلك الأفعال مسئولا عن الضرر الذى نشأ عنها ، فلا مخالفة فى ذلك للقانون . واذن فإذا حمل الحكم مصلحة الآثار مسؤولية خطئها عن سحب رخصة من متجر بالآثار ، وما ترتب على هذا السحب من اعتباره متجرا بغير رخصة وتحرير محضر المخالفة له ومهاجمة منزله وإزالة اللوحة المعلقة على محل تجارته الخ ، وقضى له بناء على ذلك بتعويض عما لحقه من الأضرار ، فقضاؤه بذلك صحيح قانونا . ==

== ونقض ٢١ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٢٢ رقم ٧٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٦ ص ١١١٩ : يجب على المحكمة ، عند القضاء بتعويض يدعى ترتيبه على اجراءات كيدية ضارة ، أن تثبت في حكمها أركان الخطأ المستوجب للتعويض تطبيقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني ، والا كان حكمها باطلا لقصور أسبابه ، متعين النقض .

نقض ١١ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٢ ص ١٠٦ : تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتاً يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده . فإذا ألغى الحكم المشمول بالنفاذ ، وكان قد نشأ عن تنفيذه ضرر ، فطالب التنفيذ هو المسؤول عن ذلك . أما المحضر الذي باشر اجراء التنفيذ فمسئولته نأتى فقط من ناحية عدم مراعاته ما كان يجب عليه عمله من الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣٩ و ٤٠٠ من قانون المرافعات . ومع ذلك فان التزامه يتوقف على عدم وجود مال لطالب التنفيذ يني بدفع التعويض المحكوم به عليه كله أو بعضه . وفي هذه الصورة يكون للمحضر والوزارة التابع هو لها ، عند قيام أيهما بدفع التعويض المحكوم به ، الرجوع بما دفعه على طالب التنفيذ الذي كان هو السبب في حصول الضرر المحكوم بتعويضه . وبناء على ذلك فالحكم لمن نفذ ضده الحكم المشمول بالنفاذ المؤقت الذي ألغى استئنافياً ، بالزام طالب التنفيذ والمحضر ووزارة الحفائية متضامين بالتعويض وبرفض دعوى الضمان التي وجهتها الحكومة على طالب التنفيذ ، يكون خاطئاً فيما قضى به من رفض دعوى الضمان ، ويتمين نقضه في ذلك .

ونقض ٣ يونيو ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٦١ ص ١٧٠ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٦٧ ص ٢٠٠ : المسئولية التقصيرية لا ترتب قانوناً الا عن خطأ يجر الى ضرر ، والحكومة في هذا كبقية الأفراد لا تسأل عن الضرر الا اذا كان قد حدث عن خطأ وقع منها . واذن فهي غير مسئولة عن الضرر الذي يحتمل حصوله عن مشروع عام قامت به ، مادام هذا المشروع قد عمل بطريقة فنية .

ونقض ١٧ يونيو ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٦٤ ص ١٧٥ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٧٠ ص ٢٠٢ : ان القانون المصري لا يعرف الا المسئولية التقصيرية المبنية على خطأ التسبب . فما دام الحكم قد أثبت تقصير المالك في ترميم بلكون منزله مما نشأ عنه وفاة أحد الأفراد فانه يكون مسئولاً قبل ورثة المتوفى عن تعويض هذا الضرر . ولا تتنى عنه هذه المسئولية الا بنى الفعل الضار عنه ، أما تمسكه بأن العين المملوكة له مؤجرة للغير وبذا انتقلت حيازتها القانونية لهذا الغير وبأنه اشترط عليه أن يقوم هو بالتصليحات اللازمة ، واذن فان المسئولية عن الضرر الذي وقع تنتقل الى المستأجر ، فذلك لا يجدي في دفع المسئولية عنه ، ولكنه لا يمنعه من الرجوع على المستأجر منه اذا رأى أنه مسئول أمامه .

نقض ١٦ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧٧ ص ٢١٤ : (١) اذا اختلفت المحكمة الاستئنافية مع المحكمة الابتدائية في وقائع التقصير المبنى عليها طلب التعويض والثابت حصولها هي وما ترتب عليها من ضرر لطالب التعويض من حيث اعتبارها من قبيل ==

= التقصير الذي يسأل من ارتكبه عن نتائجه الضارة أو عدم اعتبارها ، فهذا الخلاف مما تفصل فيه محكمة النقض ، لأنه لا يتعلق بتحصيل فهم الواقع ، وإنما يتعلق بتكييف وقائع التقصير الثابت قيامها . (ب) إذا كان طلب التعويض مبنيا على ما ضاع على طالبه (مستحق في وقف) من الربح وما لحقه من الخسارة بسبب اهلاك المدعى عليه (وزارة الأوقاف) في إدارة الوقف ، وحقت المحكمة الابتدائية وقائع التقصير وأثبتت وقوعها من المدعى عليه ، ثم بحث فيما ترتب عليها من الضرر ، فأثبتت حصوله وحقوقه بالمدعى ، ثم قضت له بالتعويض وذكرت في حكمها أن هذا التعويض غير مبنى فقط على سبب واحد هو ما ذكر من وقائع التقصير ، وإنما يرجع في أساسه الى أسباب عدة تكون في مجموعها وجها صحيحا للفضاء به ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية مع تسليمها بثبوت وقائع التقصير وما ترتب عليها من ضرر ، فجزأت هذا المجموع المكون من تلك الأسباب المتلاحقة المتأسكة ، واعتبرت أن كل واحد منها لا يعد وحده تقصيرا ، وحكمت برفض طلب التعويض ، فهذا الحكم خاطيء ويتعين نقضه . (ج) المسؤولية التقصيرية تقع على المتسبب بذات الفعل أو الترك الضار ، سواء أ كان متعمدا أم مقصرا ، وسواء أ كان حسن القصد أو سيئه .

نقض ٣ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٨٧ ص ٢٤٥ : إذا كان الثابت بالحكم المظنون فيه أن الحجز الذي أوقعه بنك التسليف على زراعة قطن هو حجز باطل لتوقيعه على غير الزارع ، وأن المحكمة حملت البنك المسؤولية عن ذلك ، ثم عن تبديد القطن المحجوز عليه على أساس أنه لولا وقوع الحجز لما وقع التبديد ، فإن هذا الحكم يكون باطلا لقصور أسبابه عن بيان السند الذي رتب عليه المسؤولية عن فعل التبديد ، إذ أن تأسيس هذه المسؤولية على مجرد توقيع الحجز فيه غموض بين ، لأن فعل التبديد مستقل عن الحجز ، وقد تكون الصلة معدومة بين المبدد ومن أوقع الحجز ، فرابطة السببية إذن غير مينة بيانا كافيا .

ونقض ٢٦ يناير ١٩٣٩ منحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٦٢ ص ٤٨٩ : (١) انه وان كان ما يقرره قاضي الموضوع من نفي اشتراك المجنى عليه في الفعل الضار أو اثباته لتجزئة المسؤولية بينه وبين محدث الضرر أو التسبب فيه هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه لمحكمة النقض ، فإن وصف الأفعال التي تدخل بها المجنى عليه في الحادث الضار والثابتة بالحكم بأنها مكونة للاشتراك أو غير مكونة له هو من التكييف الذي تراقبه هذه المحكمة . (ب) انه إذا كان مجرد ركوب انسان مع صديق له في سيارة مسرعة يقودها هذا الصديق مما يجوز في بعض الصور عدم اعتباره اشتراكا مع قائد السيارة فيما أخطأ به في قيادته ، وكذلك إذا جاز في بعض الصور ألا يعتبر مجرد قيام هذا الراكب تحت تأثير الفرع بحركة ما التماسا للنجاة بنفسه فأضر بها اشتراكا في خطأ قائد السيارة فإنه لا شك في أن مساهمة هذا الراكب في الاتفاق مع قائد السيارة على إجراء مسابقة بالسيارة هي مما يجعله مخططا مع المتسابقين ومشارك في خطئهم ومسئولا عما يحدث من جراء ذلك . (ج) انه إذا كان الأصل أن الضرر إذا ترتب على فعل مضمون ومهدر أسقط ما يقابل =

== المهدر ، واعتبر ما يقابل المضمون ، فإنه ينبغي إلغاء ما يقابل فعل الضرور من التعويض واعتبار فعل الغير به .

ونقض ٣ نوفمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٤٠ ص ٤٢١ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٦ ص ٣٥ : لا يجوز توجيه دعوى التعويض عن ضرر لحق ببناء ، بسبب تقصير المفاول وحده في أعمال البناء المجاور ، الى مالك هذا البناء لمجرد كونه مالكا ، وإنما تقع المسؤولية عن هذا الضرر على المفاول المقصر وحده .

نقض ١٦ فبراير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٦٥ ص ٥٠٥ : لا تثريب على محكمة الموضوع في قضائها بالتعويض على وزارة الأشغال اذا كان حكمها قد بنى على أن هذه الوزارة قد أزالّت سواقي للمدعين مقامة في أرضهم لتوسيع أحد الخزانات ، وأنها استولت على الأرض والسواقي دون أن تتخذ اجراءات نزع الملكية مفاجئة أصحاب السواقي بازالتها في وقت حاجتهم الى مياهها ، لأن الوزارة بهذا الذي وقع منها تعتبر متعديّة غاصبة وملتزمة بتعويض ما ترتب على عملها من الأضرار . ولا يشفع لها في ذلك التمسك بالمادة السابعة من لائحة الترع والجسور .

نقض ١٤ ديسمبر ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٤ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٣ ص ٤٣ : ان الخطبة أو الوعد بالزواج ليس الا تمهيدا لرابطة الزوجية . وهذا الوعد لا يقيد أحدا من المتواعدين ، فليسكل منهما أن يعدل عنه في أى وقت شاء ، اذ لا مرأى في أنه يجب أن يتحقق كامل الحرية في اجراء عقد الزواج الذي له خطره في شئون المجتمع ، والعثرة فيه تفوت هناة دهر وتجلب شقاء سنين ، وهذه الحرية لا تقوم اذا ما هدها شبح التعويض . غير أنه وان كان لكل من المتواعدين على الزواج مطلق الحرية في العدول عنه دون أن يترتب على هذا العدول الزام بتعويض ما ، الا أنه اذا لازمت الوعد بالزواج والعدول عنه أفعال مستقلة عنهما استقلالاً بينا بحكم أنهما مجرد وعد بالزواج فعدول عنه وتكون الأفعال هذه قد ألحقت ضررا ماديا أو أدبيا بأحد المتواعدين كانت هذه الأفعال موجبة للتضمنين على من صدرت منه باعتبارها أفعالا ضارة في ذاتها لا نتيجة عن العدول . واذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت أن العدول لم يلزمه ضرر مرتبط به وأنه كان برضاء الطرفين وكان ما استظهرته من ذلك سائفا فلا سبيل بعد ذلك للمناقشة في هذا التقدير الموضوعي أمام محكمة النقض .

نقض ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٤ ص ٩٤ : ان تعهد الزوج بتعويض زوجته اذا طلقها لا يخالف الشريعة ولا النظام العام . وإنما ينتق الالتزام بالتعويض اذا كانت الزوجة هي التي دفعت الزوج بفعلها الى تطليقها ، وهذا من الأمور الموضوعية التي تقدرها المحكمة بحسب ظروف كل دعوى وملابساتها .

نقض ٢٩ فبراير ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ٣٥ : ان تعهد الزوج بتعويض زوجته اذا طلقها ليس فيه مخالفة لأحكام الشريعة ولا للنظام العام . لكن هذا التعهد ينتق الالتزام به اذا كان الزوج لم يطلق زوجته الا بناء على فعل أخته هي اضطره الى ذلك ، وهذا ==

== من الأمور الموضوعية التي تقدرها المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملاساتها .
نقض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤٠ ص ١١٩ : ان اثبات حصول الضرر ونفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع . فاذا رأت محكمة الاستئناف أن فعل المتعهد بتوريد الأغذية لأحد الملاجيء هو « أمر خطير فيه تعريض لصحة اللاجئين فضلاً عما فيه من افساد للمستخدمين الموكل اليهم حمايتهم والمحافظة على سلامتهم » ورأت أن التعويض المشروط عن مثل هذا الفعل في عقد التوريد متناسب وغير جائر فحكمت به على المتعهد فلا معقب لمحكمة النقض على هذا الحكم .

نقض جنائي ٨ يناير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٩ ص ٩٨ : ان أساس التضامن في المسؤولية المدنية هو مجرد تطابق الارادات ولو خفاة على الايذاء . فهي تعم جميع المشتركين في الايذاء لاقترافيهم فعلا غير مشروع ، وهذا يترتب عليه أن يكون المتهمون جميعا مسئولين بالتضامن عن الايذاء بالضرب وما نشأ عنه بغض النظر عن نتيجة فعل كل منهم وعما بين الجرائم التي تنشأ عن ذلك من التفريق .

نقض ٤ ديسمبر ١٩٤١ (الطعن رقم ٢١ سنة ١١) : للحكومة في سبيل المصلحة العامة حق غرس الأشجار على جوانب الطرق العامة ، الا أنها يجب عليها أن تتعهد تلك الأشجار بالاشراف لتقى الناس شر ما قد ينجم عنها من أضرار . فاذا ما انتاب هذه الأشجار مرض وبائي كان عليها أن تبادر الى اتخاذ الوسائل التي تحول دون انتقال المرض الى ما يجاورها من زراعات ، ومتى قامت بذلك فلا يصح أن ينسب اليها اهمال أو تقصير . واذن فاذا كان الثابت أن الحكومة — على أثر شكوى صاحب الزراعة التي تشق زراعته السكة الزراعية القائمة عليها أشجارها — قامت بتبخير تلك الأشجار ، ثم لما لم تجد هذه الوسيلة لاستئصال المرض الوبائي الذي أصيبت به بادرت الى ازالتها ، ولم تنفق من الوقت في سبيل ذلك الا ما اقتضاه اجراء هاتين العمليتين : التبخير ثم الازالة ، الواحدة تلو الأخرى ، فانها لا تكون قد قصرت في شيء ، ولا تصح مطالبتها بتعويض عما يدعيه صاحب الزراعة من لحوق ضرر بها .

نقض ١٤ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٥٩ سنة ١١) : لا يجوز الجمع بين أحكام قانون اصابات العمل وأحكام القانون العام في المطالبة بتعويض الضرر المدعى به ، لأن الالتجاء الى قانون اصابات العمل في دائرته المحدودة لم يكن الا في الظروف التي أراد فيها الشارع أن يرمي جانب العامل ويعوضه عن مخاطر العمل دون أن يحمله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره . فاذا ما لجأ العامل الى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له في طلب التعويض فانه بمقتضى المادة الرابعة من القانون ذاته يحرم من التمسك بأي قانون آخر ضد صاحب العمل ، الا في حالة ما اذا نشأ الحادث عن خطأ فاحش من جانبه . ولكن اذا كان طالب التعويض قد طالب به بناء على قانون اصابات العمل ثم طالب بتعويض آخر تأسيساً على قواعد المسؤولية العامة وطلب الحكم له بالتعويضين على اعتبار أنهما طلبان أصليان فاستبعدت المحكمة تطبيق قانون اصابات العمل فان عليها أن تنظر في الطلب المؤسس على أحكام القانون العام . ==

== نقض ٩ نوفمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤١ ص ٢٥٥ : (١) ان الاجابة على الدعوى بانكارها هي في الأصل حق مشروع لكل مدعى عليه تقتضى به الزام خصمه باثبات مدعاه . فان سعى بانكاره في دفع الدعوى وخاب سعيه فحسبه الحكم عليه بالمصاريف بالتطبيق لنص المادة ١١٤ مرافعات .. أما اذا أساء استعمال هذا الحق بالتمادى في الانكار أو بالتغالى فيه أو بالتحيل به ابتغاء مضارة خصمه ، فان هذا الحق ينقلب محبة تجيز للحكمة ، وفقا للمادة ١١٥ مرافعات ، الحكم عليه بالتعويضات مقابل المصاريف التى تحملها خصمه بسوء فعله هو . (ب) الانكار الكيدى هو حقيقة قانونية تقوم على أركان ثلاثة : أولها خروج المنكر بانكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة خصمه ، وثانيها كون هذا الانكار ضارا فعلا ، وثالثها كون الضرر الواقع قد ترتب فعلا على هذا الانكار وبينهما علاقة السببية . فالحكم الذى يقضى بمسئولية خصم عن الأضرار الناشئة عن انكاره ، اذا اقتصر على التقرير بصدق مزاعم المدعى فى ادعائه بأن الانكار كيدى ، ولم يوازن بينها وبين دفاع المدعى عليه ، ولم يعن بإيراد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التى يصح استخلاص الكيدية منها بمعناها القانونى ، يكون حكما معيبا متعينا نقضه .

نقض ٢ يونيه ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٢٧ ص ٣٩٤ : لا يجوز للاحتجاج على فساد الرضا التمسك بأنه بنى على حصول غلط فى القانون الا اذا كان الغلط قد وقع فى حكم منصوص عليه صراحه فى القانون أو يجمع عليه من القضاء . فاذا حرر أحد منكوبى حريق حدث بقطار سكة حديد الحكومة اقرارا بأنه تسلم من خزانة المديرية ١٥٠ جنيهها بصفة احسان ، وأنه ليس له بعد احسان الحكومة وعطفها هذا أى حق فى مطالبتها بشيء ما ، فهذا الاقرار لا يعتبر مشوبا بغلط فى القانون . والحكم الذى يعتبره كذلك مستندا الى أن المقر كان حين الاقرار يعتقد أن مصلحة السكة الحديد غير مشولة عن الحادث ، وانه اذن يكون تنازل عما كان يعتقد أنه لا حق له فيه ، هو حكم مخالف للقانون متعين نقضه ، وذلك لأن الأمر الذى يحتمل أنه كان يجهله صاحب الاقرار هو المسئولية المترتبة على الدولة بسبب الخلل فى تنظيم المصالح الحكومية أو سوء ادارتها ، وهذه المسئولية لا سند لها فى القانون المصرى بنص صريح فيه أو باجماع من جهة القضاء ، فجهلها اذن لا يشوب الاقرار بالغلط المستوجب لفساد رضاء المقر ، ويتعين بالتالى اعمال الاقرار وأخذ صاحبه به .

نقض جنائى ٢٦ يونيه ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ١٢١ ص ٣٥٩ : اذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين وقت أن اعتدى كل منهما بالضرب على المجنى عليه كانا فى مكان الحادثة مع آخرين من فريقهما ، وكان كل منهم متتويا الاعتداء على فريق المجنى عليه على أثر نزاع نشأ بين أفراد الفريقين ، وتنفيذا لذلك ضربا المجنى عليه ، فان كلا منهما يكون مسئولا قبله عن تعويض الضرر كله ، ما أحدثه هو وما أحدثه زميله ، فان ارتكاب كل منهما فعلته فى حضرة زميله المتحد معه فى القصد انما كان لوجود زميله على رأى منه ولتوافق زميله معه على فكرة واحدة مما شجعه وشده أزره وبعث فى نفسه الاقدام على فعلته ، الأمر الذى يتعين معه اعتبار كل منهما مسئولا عن نتيجة ما باشره هو وما باشره زميله من الاعتداء الذى لم يكن ليقع لولا مؤازرته . ==

١٥٢ — يلزم السيد أيضا بتعويض
الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته
متى كان واقعا منهم في حال تأدية
وظائفهم (١).

152. Le maître est également responsable du dommage causé par ses serviteurs, quand ce dommage a été causé par eux en exerçant leurs fonctions.

تطابق ٢١٤ مخ . وتقابل ١٣٨٤ ف .

= نقض جنائي ١٧ نوفمبر ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ١٥٨ ص ٤٦٨ : اذا كانت الواقعة حسبا
أوردها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يفيد أن الحادث كان — كما انتهت اليه المحكمة —
نتيجة قوة قاهرة أو أن ارادة المتهم وقت وقوعه منه كانت منعقدة متلاشية ، بل تفيد أن المتهم
أنما ارتكب ما ارتكبه مريدا مختارا بعد أن وازن بين أمرين : القضاء على حياة الغلام الذي
اعترض سيارته عند مفترق الطرق أو الصعود بالسيارة على افريز الشارع حيث وقعت الواقعة .
فهذا الفعل أدنى الى أن يوصف في القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورة التي تحدث عنها قانون
العقوبات في المادة ٦١ الواردة فيها الشروط الواجب توافرها في حق من يصح له أن يتمسك
بها . وهذه الشروط لتعلقها بالمسألة الجنائية لا تأثير لها في المسألة المدنية التي مناطها دائما
الخطأ . فتمت وقوع الخطأ أو التقصير فقد حق على من ارتكبه ضمان الضرر الناشئ عنه ،
ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها . وإذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة
لا يتناسب بحال مع ما قصد تفاديه ، بل كان بالبداية أعم منه شأنًا وأجل خطرا وأكبر قيمة ،
فإن التعويض يكون واجبا اذا ما لحق الغير ضرر ، وذلك على أساس توافر الخطأ في الموازنة
وقت قيام حالة الضرورة بين الضررين لارتكاب أخفهما .

وراجع نقض ١١ أبريل ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ١١٩) ، ٥ يناير ١٩٣٩
(مذكور تحت المادة ٤٠٩) ، ونقض جنائي ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية
الجنائية ٢ رقم ١٣٦ ص ١٧٠ ، ونقض جنائي ٥ مارس ١٩٣١ المجموعة المذكورة ٢ رقم
١٩٩ ص ٢٥٧ ، ونقض جنائي ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢ المجموعة المذكورة ٣ رقم ٣٣ ص ٣٣ .

(١) نقض ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥ ص ٨ ملحق القانون
والاقتصاد ٧ رقم ١٠ ص ٢٦ : (١) يكفي لتطبيق المادة ١٥٢ من القانون المدني أن يقع
الخطأ المنتج للضرر من خادم ، وأن يكون الخطأ قد وقع أثناء تأدية الخادم عمله . فتمت توافرت
هذه الشروط ثبتت مسئولية السيد ، بحكم القانون ، وبغير حاجة الى البحث فيما اذا كان السيد
قد أحسن أو أساء اختيار خادمه ومراقبته ، أو أن الخادم قد خالف أمر سيده ، لأن هذه
المسئولية إنما هي مسئولية مفترضة افتراضا قانونيا . (ب) يسأل القاصر في ماله عن خطأ خادمه
عملا بالمادة ١٥٢ مدني . ولا يحمل عنه وصيه هذه المسئولية .

نقض جنائي ٢٥ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٨٥٥ سنة ١٢) : ان المادة ١٥٢ من =

== القانون المدني اذ نصت بصيغة مطلقة على أنه « يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم » فقد أفادت أنه لا يقتضى ثبوت أى تقصير أو إهمال من جانب المتبوع الذى يلزم بالتعويض ، بل يكفي لتطبيقها أن يكون الخطأ المنتج للضرر قد وقع من التابع أثناء تأديته وظيفته لدى المتبوع . واذن فيصح بناء على هذه المادة مساءلة القاصر عن تعويض الضرر الذى ينشأ عن أفعال خدمته الذين عينهم له وليه أو وصيه أثناء تأدية أعمالهم لديه . ولا يرد على ذلك بأن القاصر بسبب عدم تمييزه لصغر سنه لا يتصور أى خطأ فى حقه ، اذ المسؤولية هنا ليست عن فعل وقع من القاصر فيكون للدراك والتمييز حساب ، وانما هى عن فعل وقع من خادمه أثناء تأدية أعماله فى خدمته .

نقض ١٤ ديسمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٢ ص ٣٧ : ان مسؤولية السيد عن أعمال خادمه لا تقوم على مجرد اختياره تابعه ، بل هى فى الواقع تقوم على علاقة التبعية التى تجعل للسيد أن يسيطر على أعمال التابع فيسيره كيف شاء بما يصدر اية من الأوامر والتعليمات . فالك المنزل لا يسأل عن عمل الصانع الذى استأجره ليعمل معين ما دام لم يتدخل معه فى هذا العمل .

نقض ١٧ أبريل ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ٣٩ ص ٧٣ : انه وفقا للقواعد العامة المنصوص عليها فى المادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني يجب لالزام الحكومة بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المفاوض الذى اتفقت معه على القيام بعمل لها أن يثبت الحكم أنه قد وقع خطأ نجم عنه وحده أو عنه مع غيره الضرر الذى استوجب التعويض ، وأن وقوعه كان من موظفيها فى أعمال المفاوضة أو من المفاوض ان كان فى مركز التابع لها . واذن فاذا أسس الحكم مسؤولية الحكومة على مجرد أنها كانت تشرف على عمل المفاوض دون أن يبين مدى هذا الاشراف لمعرفة ان كان قد وقع من موظفيها خطأ فى عملية المفاوضة وأثر هذا الخطأ ان كان فى سير الأعمال وعلاقته بالضرر الذى وقع ، أو ان كان الاشراف قد تجاوز التنفيذ فى حد ذاته واحترام شروط المفاوضة مما يؤخذ منه أن الحكومة تدخلت تدخلا فعليا فى تنفيذ عملية المفاوضة بتسييرها المفاوض كما شاءت ، فهذا الحكم يكون قاصرا عن ايراد البيانات الكافية لتأسيس المسؤولية عليها .

نقض ١٤ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٥٩ سنة ١٩) : ان المادة ١٥٢ من القانون المدني تقتضى بأن يكون الضرر الناشئ للغير من فعل الخادم واقعا منه فى حال تأدية وظيفته « en exerçant ses fonctions » ، وهذه العبارة تقابل فى المادة ١٣٨٤ من القانون الفرنسى « dans les fonctions auxquelles ils les ont employés » ، والعبارتان مؤداهما واحد ، لا فرق بينهما الا من حيث اختيار الشارع المصرى تعبيراً أكثر دقة فى الدلالة على المعنى المقصود . وتلك المادة يجعلها المسؤولية تمتد الى غير الذى أحدث الضرر قد جاءت استثناء من القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٥١ من القانون المدني التى تقصر الالتزام بالتعويض على محدث الضرر . وهذا الاستثناء ليس له من مسوغ مقبول — على كثرة ما قيل فى هذا الصدد — سوى أن ==

= شخصية المتبوع تمتد الى التابع بحيث انهما يعتبران شخصا واحدا . لذلك كان من المتعين عدم الأخذ بهذا الامتداد الا في الحدود التي رسمها القانون ، وهي أن يكون الضرر واقعا من المتبوع أثناء قيامه بالوظيفة . وهذه المسؤولية وان كانت من ناحية أخرى محل خلاف من حيث وجوب اتصال الفعل الضار بالوظيفة اذا كان قد وقع أثناء القيام بها أو عدم وجوب اتصاله بها الا أنه لا جدال في أن الحادث الموجب للمسئولية يجب أن يكون قد اقترفه التابع في وقت لم يكن قد تخلى فيه عن عمله عند المتبوع وانقطعت الصلة بينهما ولو مؤقتا وأصبح التابع بذلك حرا بفعل ما يريد ويتصرف كما يشاء تحت مسؤوليته وحده . ذلك لأن مسؤولية المتبوع إنما تقوم على ما للسيد من حق اصدار أوامره وتعليماته الى تابعه والتمكن من ملاحظته في تنفيذ ما عهد به اليه . فاذا انفلت هذا الزمام من يد المتبوع كان التابع غير قائم بوظيفته ، وكان المتبوع من ثم غير مسئول عن تصرفاته بحال ما . فاذا كان الثابت بالحكم أن حادث القتل المطلوب تعويض الضرر الناتج عنه قد وقع خارج المصنع الذي يشتغل فيه القتل وفي غير أوقات العمل وان فاعليه من العمال قد دبروه فيما بينهم خارج المصنع عشية وقوعه فلا يصح اعتبار أنهم كانوا قائمين بأعمال وظيفتهم ، وبالتالي لا يصح الزام صاحب المصنع بتعويض الضرر الذي نشأ عن القتل الذي اقترفوه مهما كان سببه أو الدافع اليه ما دامت الصلة الزمانية والمكانية منعقدة بين الفعل المرتكب والعمل الذي كان يؤديه الجناة لمصلحة صاحب المصنع .

نقض جنائي ٢٧ مارس ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ١٤ ص ٦ :
(١) يعتبر الخفير تابعا للحكومة مسلطا من قبلها فيما يقوم به عنها من حفظ النظام والأمن العام . فاذا وقع منه باهماله وفي أثناء تأدية وظيفته فعل ضار فقد وجب الضمان عليه . (ب) ان ضمان السيد عن أفعال خادمه لا يقوم قانونا الا على مظنة خطئه في اختيار خادمه وفي مراقبته اياه بما له عليه من حق التأديب والفصل من الخدمة ، وهي مظنة قانونية تعني الضرور من اثبات وقوع خطأ من المخدم في اختيار الخادم أو في مراقبته ، ولا يندفع الضمان عن السيد الا اذا ثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو أنه نشأ عن خطأ المجني عليه نفسه .

نقض جنائي ٨ يناير ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ١٤٧ ص ١٨٥ :
المعير لسيارة مع تكليف سائقها التابع له بقيادتها يكون مسئولاً عن افعال هذا السائق اذا نشأ منه حادث في مدة الاعارة .

نقض جنائي ٢٩ مارس ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ٢٢٦ ص ٢٧٨ :
يجب لتطبيق المادة ١٥٢ مدني بالنسبة للمخدوم أن يكون الضرر الذي وقع من خادمه على الغير حاصلًا أثناء تأديته عملا مسلطا على أدائه من قبل المخدم والا كان الخادم هو المسئول وحده عن التعويض المدني . وعليه فلا تطبق هذه المادة في صورة ما اذا أخذ سائق سيارة مخدومه في غفلة منه واستعملها خلصة لمصلحته الشخصية فان الضرر الذي ينشأ في هذه الحالة يكون المسئول عنه وعن التعويض المدني المترتب عليه هو السائق وحده ، اذ السائق مخصص لعمل غير قيادة السيارة ولم يكن استعماله للسيارة حاصلًا في شأن من شؤون مخدومه . =

== ولا يمكن ادخال السيد متضامنا مع السائس في التعويض في هذه الحالة التي يعتبر فيها السائس متلصصا على مال سيده في غفلة منه . ولا يجوز أيضا تطبيق المادة ١٥١ بزعم أن السيد مكلف على كل حال بملاحظة خادمه ورعايته ، فان عبارة تلك المادة خاصة بمبدئيا بمسئولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمي التمييز .

نقض جنائي ٧ مايو ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ٢٥٣ ص ٣٠٣ :
مسئولية الموظف عن التعويض شخصا قبل من أصابه ضرر من جراء سوء سير الأعمال في مصلحة عامة لا يعنى الحكومة من الضمان . وقد استقر القضاء على أن الحكومة تسأل مدنيا عن أخطاء موظفيها اذا ارتكبت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبةها وكان الموظف يعمل لحساب الحكومة .

نقض جنائي ٧ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ١ ص ١ :
(١) السيد مسئول عن تعويض الأضرار التي تصيب الغير بسبب خطأ خادمه ، وأساس هذه المسئولية سوء اختياره لخادمه وتقصيره في رقابته . ولا يندفع الضمان عن السيد الا اذا ثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو ثبت أنه حصل عن خطأ المجنى عليه نفسه . فصاحب الفرس الذي يسلم قيادة فرسه غير ملجم الا بحبل لخادمه ، وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره ، مسئول عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير من جروح هذا الفرس . (ب) ان الممول عليه لدى جبهة علماء القانون أن الضرر المادي والضرر الأدبي سيان في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وأنه اذا كان الضرر الأدبي متعذر التقويم خلافا للضرر المادي فكلاهما خاضع في التقدير لسلطان المحكمة ، فتي رأت في حالة معينة أن الضرر الأدبي يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الاذعان لرأيها ، اذ لا شك في أن التعويض المادي — مهما قيل من تعذر الموازنة بينه وبين الضرر الأدبي — يساعد ولو بقدر على تخفيف الألم عن نفس المضرور . (ج) تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل ، اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد ، أي في الحال .

نقض جنائي ١٠ أبريل ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ١٠٣ و ١٠٤ ص ١٥٤ و ١٥٥ : (١) قواعد المسئولية المنصوص عليها في القانون المدني هي التي يجب أن يحتكم اليها حتى في دعاوى التضمين التي ترفع على الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في حرياتهم أو أموالهم بفعل الموظفين . (ب) مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني لا يكون لها محل الا اذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف في حال تأدية وظيفته (en exerçant ses fonctions) كما تنص المادة ١٥٢ من ذلك القانون . أما اذا ارتكب الموظف — ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها — خطأ بدافع شخصي من انتقام أو حقد أو نحوهما فالموظف وحده هو الذي يجب أن يسأل عما جر اليه خطؤه من الضرر بالغير .

نقض جنائي ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ٢٩٠ ص =

٣٨٧ : (١) المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً ، بل يجب أن تحصر في الأحوال التى نص عليها القانون وأن تتركز على الأساس الذى عده القانون مبعثاً لها ، وذلك لوروده على خلاف الأصل الذى يقضى بأن الانسان لا يسأل الا عن أعماله الشخصية ، وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها ، واذن فلا خطأ اذا نتج الحكم تقصير الوالد في ملاحظة ابنه بناء على أن الحادثة التى وقعت من هذا الابن قد حصلت أثناء وجوده في المدرسة بمنأى عن والده الذى يقيم في بلد آخر وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة ، لأن القانون المدنى لا يحمل الوالد المسئولية في هذه الحالة الا اذا ثبت وقوع تقصير من ناحية الأب في ملاحظة الابن . (ب) اذا بنى رفض التعويض على تقديرات موضوعية فلا شأن لمحكمة النقض بذلك . (ج) اذا قدرت محكمة الموضوع ظروف الحادث الذى وقع من تلميذ داخل المدرسة وقررت أن لا مسئولية على ناظر المدرسة فيه ، لأنه وقع مفاجأة ، فانها بذلك تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها ، لأن من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع ، مما لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض . أما الزعم بأن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصرى سبباً معفياً من المسئولية المدنية ، ما دام لم ينص عليها فيه ، فذلك لا يعاب به ، اذ الأمر ليس بحاجة الى نص خاص ، بل يكفى فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التى منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذى أنتج الضرر ، وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ . وقول المحكمة بحصول الحادث مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة ، اذ ما كان يمكن تلافيه بحال ، ومفهوم هذا القول بداهة أن نقص الرقابة لم يكن هو السبب الذى أنتج الحادث ، بل كان وقوعه محتملاً ولو مع الرقابة الشديدة . (د) في جميع الحوادث التى يسأل فيها الشخص عن فعل الغير يجب افتراض الخطأ ابتداءً ، لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الاخلال بواجب الرقابة والملاحظة . (هـ) انتفاء المسئولية المدنية عن الخادم ينفيها أيضاً عن المخدم بطريق التبعية .

نقض جنائى ٢٥ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ٤٧٥ ص ٦٠٤ :

حكم المدينين المتضامنين في دين واحد أنه يجوز الزام أى واحد منهم بوفاء جميع الدين للدائن على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدينين كل بقدر حصته . فمن مصلحة المدين الذى رفعت عليه دعوى تعويض بالتضامن مع مدين آخر أن يقاضى في نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب الى المحكمة في حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بجميع ما يحكم به عليه هو اذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم الزامه هو شخصياً بشئ من الدين . ومصلحته في ذلك محققة لا احتمالية فقط . وهذه المصلحة المحققة من أول الأمر هى التى تبيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين في نفس الوقت الذى رفعت فيه دعوى التعويض الأصلية على المدينين معاً والمطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه . واذن فاذا رفعت دعوى تعويض على متهم بما أحدثه من اضرار للمدعى بالحق المدنى ، وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم ، لأنه من رجالها وهى مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم في تعويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية وظائفهم ، فللحكومة أن توجه =

= دعوى الضمان الفرعية الى المتهم في حالة الحكم للمدعين بالتعويض . فاذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئا في تطبيق القانون وتعين نقضه .

نقض جنائي ٢٢ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٤ رقم ٦٢ ص ٥٦ : السيد مسئول عن خطأ تابعه ، ولو كان الخطأ قد وقع منه أثناء تجاوزه حدود وظيفته ، اذا كانت الوظيفة هي التي هيأت له اتيان الخطأ المستوجب للمسئولية .

نقض جنائي ٨ نوفمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٤ رقم ١٠٦ ص ٩٠ : ان نص المادة ١٥٢ مدني صريحة في وجوب مساءلة المخدم مدنيا عن كل ما يقع من خادمه حال تأدية عمله ، وذلك بقطع النظر عن البواعث التي تكون قد دفعته الى ارتكاب ما ارتكب . ومسئوليته هذه تقوم على افتراض سوء الاختيار والنقص في المراقبة من جانبه . فتي وقع الخطأ من الخادم أثناء تأديته عمله فقد ترتبت مسؤولية سيده مدنيا عن هذا الخطأ ، سواء أ كان ناشئا عن باعث شخصي للخادم ، أم عن الرغبة في خدمة السيد .

وراجع نقض جنائي ٣٠ مايو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٤ رقم ٢٣٣ ص ٢٥٣ .

نقض جنائي ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣٠٧ ص ٧٠٢ : ان مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني أن يكون السيد مسئولا عن الضرر الناشئ من فعل خادمه ، سواء أ كان الخطأ قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أم كانت الوظيفة هي التي هيأت أو سهلت ارتكابه . فاذا كان الثابت بالحكم أن سائق السيارة تركها في انتظار زوجة مخدمه وبها مفتاح الحركة في عهدة تابع آخر لمخدمه (خفير زراعة) ، فثبت هذا التابع الذي يجمل القيادة بالمفتاح ، فانطلقت السيارة على غير هدى وأصاب المجني عليهما ، وقضت المحكمة بادانة السائق والخفير وألزمتهم مع مخدمهما متضامين بالتعويض المدني فان المحكمة لا تكون قد أخطأت في اعتبارها المخدم مسئولا مدنيا مع خادمه ، لأن اصابة المجني عليهما قد تسببت عن خطأ السائق أثناء قيامه بعمله عن مخدمه وخطأ الخفير وهو يؤدي عملا لسيده ما كان يؤديه لو لم يكن خفيرا عنده .

نقض جنائي ٢٧ يناير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٥٩ ص ٨٥٢ : ان القانون ، اذ نص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على الزام السيد بتعويض الضرر الذي يصيب الغير عن أفعال خدمه متى كان واقعا منهم في حالة تأدية وظائفهم ، انما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المخدم المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه . وذلك على الاطلاق متى كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة ، بغض النظر عما اذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم ، وعما اذا كانت البواعث التي دفعت اليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . وأما اذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسؤولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على اتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية =

طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لأن المخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس اساءة خدمه استعمال الشؤون التي عهد هو بها اليهم متكفلا بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها . فاذا كان الخطأ الذي وقع من المتهم وضربه المدعى بالحق المدني انما وقع منه بوصفه خفيرا ، وفي الليل ، وفي الدرك المعين لتأدية خدمته فيه ، وبالسلاح المسلح اليه من الحكومة التي استخدمته ، وأنه انما تذرعه بوظيفته في التضييل بالمجني عليه حتى طأوعه وجازت عليه الخدعة ، ثم تمكن من الفتك به مما يقطع بأنه قد ارتكب هذا الخطأ أثناء تأدية وظيفته وأن وظيفته هذه هي التي سهلت له ارتكاب جريمته ، فمسئولية الحكومة عن تعويض الضرر الذي تسبب فيه المتهم باعتباره خفيرا معينا من قبلها ثابتة ، سواء على أساس أن الفعل الضار وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو على أساس أن الوظيفة هي التي هيأت له ظروف ارتكابه . ولا يرفع عنها هذه المسؤولية أن يكون المتهم لم يرتكب فعلته الا بعامل شخصي خاص به وحده ، ولا شأن لها هي به ، أو أنه لا يكون هناك أى دليل على وقوع أى خطأ من جانبها ، فان مسئوليتها عن عمل خادما في هذه الحالة مفترضة بحكم القانون على أى أساس من الأساسين المذكورين .

نقض جنائي ١٩ مايو ١٩٤١ المحامة ٢٢ رقم ٧٩ ص ٢٣٧ : ان القانون يعتبر المخدم مسئولا عن الفعل الضار الذي يقع من خادمه أثناء خدمته ، وهذا الاعتبار مبناه مجرد افتراض قانوني في حق المخدم لا يتحقق الا بالنسبة لمن وقع عليه الضرر ، ولا يمكن أن يستفيد منه الخادم الا اذا اقام الدليل على وقوع خطأ من جانب مخدمه أيضا . فاذا كان المخدم لم يقع منه أى خطأ فانه يحق له أن يطلب تحميل خادمه هو والمتهمين معه ما ألزم بدفعه للمدعى بالحقوق المدنية تنفيذا للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم ، لأن هذا التضامن لم يقرره القانون الا لمصلحة من وقع عليه الضرر ، اذ أجاز له أن يطالب بتعويضه أى شخص يختاره ممن تسببوا فيه . أما فيما يختص بعلاقة المحكوم عليهم ببعضهم البعض فان من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به للضرور يكون له أن يرجع على زملائه المحكوم عليهم معه ، ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به . هذا اذا كان المحكوم عليهم قد ساهموا جميعا في ارتكاب الخطأ . أما اذا كانت مساهلة أحدهم عن التعويض ليست مقررة الا على أساس مجرد افتراض الخطأ في حقه فانه لا يكون مسئولا عن شيء من التعويض ، ولو كان قد قام بدفعه فعلا للمحكوم له ، بل يكون واجبا على خادمه — وهو الذي تسبب له في الحكم عليه بالتعويض — أن يؤدي كل ما ألزم بدفعه عنه ، ولا يكون على الآخرين — وفقا للأحكام العامة — الا أن يؤدي كل منهم نصيبه فقط . (ب) ان تقدير حصة كل ممن اشتركوا في احداث الضرر يجب — بحسب الأصل — أن يكون المناط فيه مبلغ جسامه الخطأ الذي ساهم به فيما أصاب المضرور من الضرر اذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الأخطاء على هذا الأساس . أما اذا كان ذلك ممتنعا فانه لا يكون تمت من سبيل الا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوي عن الضرر الذي تسببوا فيه .

نقض جنائي ٦ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٣ ص ٣٣ : ان =

153. Le propriétaire d'un animal, ou celui qui s'en sert, est également responsable du dommage causé

١٥٣ — وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الناشئ

== مسئولية السيد عن أخطاء خادمه تقوم قانونا على ما يفترض في جانب المتبوع من الخطأ والتقصير في اختيار التابع أو في رقبته . ولا يشترط فيها التحريض من السيد أو صدور أى عمل إيجابي منه ، بل هي تنحقق ولو كان السيد غائبا وغير عالم بتاتا بجريمة التابع ، ما دامت صفة الخادم ووظيفته هما اللتان قد هيأتا له ارتكاب الجريمة وساعدته على ارتكابها ولو لم تكن قد وقعت أثناء الخدمة .

نقض جنائي ٢٢ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١١ رقم ١١٨ ص ٢٠٥ : ان القانون اذ نص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على الزام السيد بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال خدومه متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم انما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المخدم المسئولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه ، وذلك على الاطلاق اذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة ، بغض النظر عما اذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم ، وعما اذا كانت البواعث التي دفعت اليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . وأما اذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسئولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على اتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لأن المخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس اساءة الخدم استعمال شئون الخدمة التي عهد هو بها اليهم متكفلا بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها . فاذا ترصد المتهم عند باب المدرسة التي يشتغل بها فراشا مع زملائه الفراشين فيها حتى موعد انصراف المجني عليه منها (وهو مدرس متدرب للقيام بأعمال نظارة المدرسة) وتمكن منه في هذه الفرصة واغتاله في هذا المكان وهو يتظاهر بأنه انما يقترب منه لكي يفتح له — بصفته رئيسه — باب السيارة التي كانت في انتظاره ، فذلك يبرر قانونا الزام الوزارة بتعويض الضرر الذي وقع على المجني عليه من خادمها المتهم . واذا كان هذا المتهم قبيل الحادثة قد امتنع على أثر الاجراءات التي اتخذها المجني عليه معه عن امضاء كشف الخدمة وصارح رئيس الفراشين وحده بأن المجني عليه أهانه ويأثمه في غنى عن العمل بالمدرسة ولا يهتم بالشغل فيها فان ذلك لا يفيد أن المتهم كان وقت مقارفته فعلته متجردا عن وظيفته ومقطوع الصلة فعلا بمخدومه .

نقض جنائي ٨ ديسمبر ١٩٤١ : ان المخدم مسئول بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن فعل خادمه ، سواء أكان الفعل قد وقع في أثناء تأدية أعمال الخدمة الموكولة اليه أم لمناسبة القيام بهذه الأعمال فقط ، اذ يكفي في ذلك أن تكون وظيفة الخادم هي التي هيأت الخطأ الذي وقع منه ولولاه لما نجم الضرر .

par l'animal qu'il a sous sa garde ou qu'il a laissé s'échapper.

عن الحيوان المذكور سواء كان في حيازته أو تسرب منه .

تطابق ٢١٥ مخ ، مع حذف عبارة « أو مستخدمه » . وتقابل ١٣٨٥ ف .

CHAPITRE IV.

Des obligations résultant de la loi.

154. Les obligations qui résultent uniquement d'une disposition spéciale de la loi, ne sont pas solidaires, si la solidarité n'a pas été formellement édictée.

155. Les descendants et alliés au même degré, tant

الباب الرابع

في الالتزامات التي يوجبها القانون

١٥٤ — الالتزامات الواجبة

على الانسان بمقتضى نص في القانون لا يترتب عليها التضامن الا بنص صريح فيه .

تطابق ٢١٦ مخ . وتقابل ١٢٠٢ ف .

راجع ١٤٧/٩٣ ، ١٦٢/١٠٨ .

١٥٥ ^(١) — يجب على الفروع

(١) بقض ٣٠ نوفمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٧ ص ٢٦٩ : ان الذي يتبين من مقارنة نصوص المواد ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ من القانون المدني بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وبالمادتين ٥ و ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وبالمادة ٢١ من الأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بمجلس ملي طائفة الانجيليين الوطنيين ، وبالمادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي ، وبالمادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك — الذي يتبين من مقارنة هذه النصوص بعضها ببعض هو أن الفصل في ترتيب وتقدير نفقة الزوجة والنفقة بين الأصول والفروع وبين ذوى الأرحام الذين يرث بعضهم بعضا يكون من اختصاص جهات الأحوال الشخصية على حسب ما يتسع له قانون كل جهة من هذه الجهات . أما من عدا هؤلاء ممن يتناولهم نص المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدني فيكون الفصل في أمر النفقة بينهم من اختصاص المحاكم الأهلية ، وذلك اعمالا لنص هاتين المادتين مع المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . فاذا رفعت دعوى نفقة من زوجة ملية على زوجها ووالد زوجها لدى المحاكم الأهلية ، وادعى الزوج أنه غير ملزم بأداء نفقة لزوجته لنشوزها ، وحصلت محكمة الاستئناف من فهم الواقع في الدعوى أن هذا الادعاء غير جدي وقضت بالزام الزوج ووالده بأداء النفقة ، ثم طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم =

que l'alliance dure, doivent des aliments à leurs ascendants ou alliés au même degré.

وأزواجهم ما دامت الزوجية قائمة أن يتفقوا على الأصول وأزواجهم .

تطابق ٢١٧ (١) مخ . وتقابل ٢٠٥ وما بعدها ف .

راجع مرافعات ٣٩٢/٤٥٠ .

١٥٦ (٢) — كذلك يجب على

156. Il en est de même des ascendants à l'égard de leurs descendants ou alliés au même degré et des époux entre eux.

الأصول القيام بالنفقة على فروعهم وأزواج الفروع والأزواج أيضا ملزمون بالنفقة على بعضهم .

تطابق ٢١٨ مخ (٣) . وتقابل ٢٠٣ و ٢١٢ ف .

١٥٧ (٤) — تقدير النفقات

157. Les aliments sont calculés eu égard aux besoins du créancier et aux ressources du débiteur.

يكون بمراعاة لوازم من تفرض اليهم ويسر من تفرض عليهم .

Ils sont toujours payables par mois et d'avance.

وعلى كل حال يلزم دفع النفقات شهرا بشهر مقدما .

تطابق الفقرة الأولى منها ٢١٩ مخ (٥) .

٢٢٠ مخ (٦) : وفي كل الأحوال يلزم دفع النفقات شهرا بشهر مقدما .

وتقابل ٢٠٨ ف .

= بطريق النقص ، وقصرا طعنهما عليه من حيث قضاؤه بالاختصاص فقط ، فإن هذا الحكم يكون من جهة قضاائه بالنفقة على الزوج قد أخطأ في تطبيق القانون ، لخروج ذلك عن اختصاصه . أما من جهة قضاائه بها على والد الزوج فإنه صحيح قانونا ، اذ حق الزوجة في النفقة على والد زوجها مستمد في هذه الصورة من نص المادة ١٥٦ ، لا من قواعد الأحوال الشخصية ولا من قوانين المجالس المالية .

وراجع تعليق الأستاذ محمد سامي مازن على هذا الحكم في مجلة القانون والاقتصاد ؛ ص

٤٣٣ — ٤٥٦ .

(١) و (٣) و (٥) و (٦) المواد من ٢١٧ الى ٢٢٠ من القانون المدني المختلط ألغيت

بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة .

(٢) و (٤) راجع هامش رقم ١ من الصفحة السابقة .

CHAPITRE V.

Extinction des obligations

158. Les obligations s'éteignent par :

L'exécution,
La résolution,
La remise,
La novation,
La compensation,
La confusion,
Et la prescription.

SECTION I.
DE L'EXÉCUTION.

159. L'exécution ne peut être remplie que par le débiteur, lorsqu'il résulte de la nature de l'obligation que le créancier a intérêt à ce qu'il en soit ainsi.

160. Lorsque l'exécution consiste dans un paiement il peut toujours être fait par un tiers, même malgré le débiteur ou le créancier.

161. Le paiement fait par un tiers donne à celui-ci le droit de recourir contre le débiteur à raison du

الباب الخامس

في انقضاء التعهدات

١٥٨ — تنقضي التعهدات بأحد الأوجه الآتية وهي :

الوفاء بالمتعهد به .

فسخ عقد التعهد .

إبراء المتعهد مما تعهد به .

استبدال التعهد بغيره .

المقاصة .

اتحاد الذمة .

مضي الزمن .

تطابق ٢٢١ مخ . وتقابل ١٢٣٤ ف .

الفصل الأول — في الوفاء

١٥٩ — لا يجوز الوفاء إلا من المتعهد ما دام يظهر من كيفية التعهد أن مصلحة المتعهد له تستدعي ذلك .

تطابق ٢٢٢ مخ . وتقابل ١٢٣٧ ف .

١٦٠ — إذا كان المتعهد به عبارة

عن مبلغ من النقود فيجوز وفاؤه من شخص أجنبي ولو على غير رغبة الدائن أو المدين .

تطابق ٢٢٣ مخ . وتقابل ١٢٣٦ ف .

١٦١ — من دفع دين شخص

فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه

profit obtenu par ce dernier, jusqu'à concurrence des déboursés.

162. Il a, pour sûreté de cette nouvelle créance, les mêmes garanties qui existaient au profit de l'obligation éteinte dans les cas suivants seulement :

(1) Quand le créancier, au moment du paiement, a consenti à lui transmettre ces garanties ;

(2) Quand le tiers était tenu à la dette avec le débiteur ou pour lui ;

(3) Quand ce tiers a payé un créancier ayant privilège ou hypothèque avant lui ou que, acquéreur d'un immeuble, il emploie son prix à payer les créanciers hypothécaires sur cet immeuble ;

(4) Quand la loi accorde spécialement la subrogation.

ومطالبته به بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه .

تطابق ٢٢٤ مخ . وتقابل ١٢٤٩ ف .

١٦٢ — التأمينات التي كانت

على الدين الأصلي تكون تأميناً لمن دفعه^(١) في الأحوال الآتية فقط :

أولاً — اذا قبل الدائن عند الأداء له انتقال التأمينات لمن دفع الدين اليه .

ثانياً — اذا كان الدافع ملزماً بالدين مع المدين أو بوفائه عنه .

ثالثاً — اذا كان الدافع دائناً ووفى لدائن آخر مقدم عليه بحق الامتياز أو الرهن العقاري^(٢) أو أدى ثمن عقار اشتراه للدائنين المرتهنين^(٣) لذلك العقار .

رابعاً — اذا كان القانون مصرحاً بحلول من دفع الدين محل الدائن الأصلي .

تطابق ٢٢٥ مخ ، مع اضافة « بعقد رسمي » قبل عبارة « عند الأداء له » . وتقابل ١٢٥٠ و ١٢٥١ ف .

راجع ٦٧٨/٥٥٤ ، ٦٩٧/٥٧٣ وما بعدها ، ٧٢٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ ، تجارى ٣٦٦/٣٥٦ وما بعدها .

(١) ترجمة النص الفرنسي : التأمينات التي كانت لمصلحة الالتزام الذي انقضى تكون لمن أداء تأميناً لالتزامه الجديد .

(٢) الرهن التأميني .

(٣) المرتهنين رهناً تأمينياً .

١٦٣ — اذا دفع انسان دين آخر بغير ارادته ثم رجع عليه فلمدين المذكور الحق في عدم قبول ما دفع عنه كله أو بعضه اذا أثبت أن مصلحته كانت تقتضي امتناعه عن الدفع للدائن الأصلي .

تطابق ٢٢٦ مخ .

١٦٤ — يجوز للمدين أن يقترض بدون واسطة مداينه من شخص آخر ما يكون منه وفاء المتعهد به وأن ينقل لذلك الشخص التأمينات التي كانت للدائن الأصلي .

163. Le débiteur malgré lequel le paiement a eu lieu, a le droit de repousser en tout ou en partie le recours de celui qui a payé pour lui, s'il démontre qu'il avait un intérêt quelconque à s'opposer au paiement.

تطابق ٢٢٧ مخ ، مع اضافة « بشرط أن يكون الاقتراض والنقل ثابتين بسند رسمي » في آخر المادة . وتقابل ١٢٥٠ ف .

١٦٥ — يشترط لصحة الوفاء أن يكون المدين أهلا للتصرف والدائن أهلا للقبول .

164. Le débiteur peut aussi, sans le concours du créancier, transférer les mêmes garanties au profit de celui qui fournit la chose destinée au paiement.

تطابق ٢٢٨ مخ . وتقابل ١٢٣٨ و ١٢٤١ ف .

١٦٦ — ومع ذلك يزول الدين بدفعه ممن ليس أهلا للتصرف اذا كان مستحقا عليه ولم يعد عليه ضرر من دفعه .

165. Pour la validité du paiement, le débiteur doit être capable d'aliéner et le créancier capable de recevoir.

تطابق ٢٢٩ مخ . وتقابل ١٢٣٨ و ١٢٤١ ف .

١٦٧ — يجب أن يكون الوفاء للدائن أولوكيله في ذلك أولمن له الحق

166. Toutefois, le paiement d'une chose due, qui ne nuit pas à l'incapable qui l'a fait, éteint l'obligation.

167. L'exécution doit avoir lieu au profit du créancier, de son mandataire à cet

effet, ou du possesseur du droit à l'obligation.

في الشيء المتعهد به (١) .

تطابق ٢٣٠ مخ . وتقابل ١٢٣٩ ف .

١٦٨ — يجب أن يكون الوفاء

168. L'exécution doit être celle qui a été prévue par les parties et remplie à l'époque et dans le lieu stipulé; elle ne peut être partielle, sauf aux juges à autoriser, dans des circonstances exceptionnelles, des termes ou un délai modéré, s'il n'y a pas préjudice grave pour le créancier.

على الوجه المتفق عليه بين المتعاقدين وأن يحصل في الوقت والمحل المعينين وألا يكون ببعض المستحق إنما يجوز للقضاء في أحوال استثنائية أن يأذنوا بالوفاء على أقساط أو بميعاد لائق إذا لم يترتب على ذلك ضرر جسيم لرب الدين (٢) .

تطابق ٢٣١ مخ . وتقابل ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٧ ف .

راجع ٣٤٦/٢٧٥ وما بعدها ، ٤٠٦/٣٢٨ وما بعدها ، ٤١٤، ٣٣٣ .

169. Le lieu d'exécution est celui où se trouve le corps certain qui doit être livré, s'il n'y a pas stipulation contraire.

١٦٩ — محل الوفاء هو المكان

الموجود فيه عين الشيء المقتضى تسليمه إذا لم يشترط المتعاقدان غير ذلك .

تطابق ٢٣٢ مخ . وتقابل ١٢٤٧ ف .

راجع ٣٤٦/٢٧٥ وما بعدها ، ٤٠٧/٣٢٩ وما بعدها .

170. S'il s'agit de numéraire ou de choses désignées

١٧٠ — إذا كان المتعهد به عبارة

(١) راجع تقض ١٤ يونيه ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٢١٠ رقم ٦٧ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٧ ص ٤٣٨ : حسن النية البريء للذمة هو اعتقاد من وجب عليه الحق وقت أدائه أنه يؤديه الى صاحبه ، سواء أكان هذا الاعتقاد مطابقا للواقع ونفس الأمر أم كان غير مطابق للواقع . فمن صدر عليه حكم نهائي قاض بدفع ثمن عقار الى شخص معين وأوفى بهذا الثمن بعد صدور الحكم للمحكوم له ، فليس يدل على انتفاء حسن نيته في هذا الوفاء وجود منازع آخر ينازع في هذا العقار ويدعى ملكه لنفسه ، خصوصا إذا كان هذا الوفاء قد حصل بإيداع الثمن بمصلحة حكومية .

(٢) راجع تقض ١٤ يناير ١٩٣٢ (واردة تحت المادة ١٧٨) ، وتقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ٢٩١) .

quant à l'espèce, le payement est supposé stipulé devoir être fait au domicile du débiteur.

171. Les frais de l'exécution sont à la charge du débiteur.

172. Les paiements s'imputent sur la dette que le débiteur désigne, ou en cas de silence, sur celle qu'il a le plus d'intérêt à acquitter.

173. L'imputation se fait en commençant par les frais, intérêts et arrérages avant le capital.

174. Celui qui s'est obligé de faire une chose, ne se libère pas de plein droit

عن نقود أو أشياء معين نوعها فيعتبر أن الوفاء مشروط حصوله في محل المتعهد .

تطابق ٢٣٣ مخ . وتقابل ١٢٤٧ ف .

١٧١ — مصاريف الوفاء تكون

على المتعهد .

تطابق ٢٣٤ مخ . وتقابل ١٢٤٨ ف .

١٧٢ — تستنزل المدفوعات^(١)

في حال تعدد الديون من الدين الذي عينه المدين وان لم يعين استنزلت من الدين الذي له زيادة منفعة في وفائه^(٢) .

تطابق ٢٣٥ مخ . وتقابل ١٢٥٣ و ١٢٥٦ ف .

راجع ٢٦٠/١٩٦ .

١٧٣ — يبدأ في الاستنزال

بالمصاريف والفوائد^(٣) قبل الخصم من رأس المال .

تطابق ٢٣٦ مخ . وتقابل ١٢٥٤ ف .

راجع ٢٦٠/١٩٦ .

١٧٤ — لا تبرأ ذمة من تعهد

بعمل شيء بمجرد عرضه على المتعهد له

(١) المبالغ المدفوعة .

(٢) تقض ٢٨ أبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١١٧ ص ٣٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٥٢ ص ١٥١ : ان قواعد استنزال الديون المبينة بالمادة ١٧٢ من القانون المدني لا تتبع الا في حالة تعدد الديون التي تكون مستحقة لدائن واحد . أما اذا تراحم دائنون متعددون على مبلغ واحد قبل أن يحصل عليه أحدهم فعلا فالأمر في ذلك لا شأن له بموضوع استنزال الديون ، وإنما يخضع لأحكام التوزيع بين الدائنين أو قسمة الغرماء تبعاً لاختلاف درجاتهم أو تساوي مراتبهم .

(٣) يقابل لفظ « الفوائد » : « les intérêts et arrérages » (الفوائد والمرتبات) .

en offrant de la faire, mais il a un recours contre le créancier pour le dommage que lui cause son refus au moment de l'offre.

أنه مستعد لعمله انما له عند امتناع المتعهد له عن قبول العمل وقت العرض أن يطالبه بتعويض الضرر المترتب على امتناعه .

تطابق ٢٣٧ مخ .

175. Toutefois, lorsqu'il s'agit de l'exécution qui consiste en un paiement ou une livraison de meubles, le débiteur se libère en faisant des offres, conformément aux règles du Code de procédure.

١٧٥ - ومع ذلك اذا كان الدين عبارة عن تقود أو منقولات فتبرأ ذمة المدين بعرضه الدين على الدائن عرضا حقيقيا ^(١) بالتطبيق للقواعد المبينة في قانون المرافعات ^(٢) .

تطابق ٢٣٨ مخ . وتقابل ١٢٥٧ ف .

(١) يقابل عبارة « بعرضه الدين على الدائن عرضا حقيقيا » : « en faisant des offres » (بعرض الدين) .

(٢) راجع مرافعات ٧٧٣/٦٨٥ وما بعدها .

تقضى ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ . ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٣٩ رقم ٢٠ : لا يكفي لإبراء الذمة مجرد القول بمحصول العرض ، بل يتحتم أن يكون العرض حقيقيا ، بأن يسلم المدين المبلغ الى المحضر ليسلمه الى الدائن ، فان لم يقبله أودعه المحضر في خزانة المحكمة . واذن فلا يعتبر عرضا حقيقيا مجرد قول مشتر لبائع أنه يعرض عليه دفع ما وجب عليه من باقى الثمن على يد رئيس قلم العقود اذا هو شطب تسجيله ، احتجاجا بأن الأداء لا يستحق الا في لحظة الشطب ، اذ القيام بالشطب لا يجب الا بعد الوفاء وإبراء ذمة المدين ، وكل ما للمدين في هذه الحالة هو أن يعرض المبلغ عرضا حقيقيا على يد المحضر مشروطا شطب التسجيل ، فان رفض الدائن أودع المعروض رسميا على هذا الشرط أيضا ، ثم يحكم القضاء بعد ذلك بصحة العرض والزام الدائن بشطب التسجيل .

وتقضى ٢٨ أبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١١٧ ص ٣٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٥٣ ص ١٥١ : ان الايداع الذى يحصل من المدين على ذمة أحد الدائنين لا يخرج المبلغ المودع من ملكية المودع حتى يقبله الدائن الذى أودع على ذمته . وقبل هذا القبول يستطيع المدين أن يوجه المبلغ الذى أودعه أية وجهة أخرى .

وتقضى ٥ نوفمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٢ ص ٢ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٧ ص ١٧ : (١) للمدين حق تقييد عرضه بما يراه من الشروط كفيلا بالمحافظة على حقوقه . فاذا عرض المدين الأدوات والمهمات المحكوم عليه بتسليمها الى المدعين =

176. Il se libère de l'obligation de délivrer un immeuble en faisant nommer un séquestre judiciaire par une sentence contradictoire ou à laquelle le créancier a été appelé.

١٧٦ — تبرأ ذمة المتعهد بتسليم عقار اذا استحصل ^(١) على تعيين أمين حارس للعقار المذكور بحكم يصدر بمواجهة المتعهد له أو في غيبته بعد تكليفه بالحضور أمام المحكمة .

تطابق ٢٣٩ مخ .

راجع مرافعات ٧٨٦/٦٩٨ وما بعدها .

SECTION II.
RÉSOLUTION DES
OBLIGATIONS.

الفصل الثاني

في فسخ عقود التعهدات

177. Les obligations sont éteintes par résolution, quand, depuis qu'elles sont nées, l'exécution en est devenue impossible.

١٧٧ — تزول التعهدات بانقراضها اذا صار الوفاء بعد وجودها غير ممكن ^(٢) .

تطابق ٢٤٠ مخ . وتقابل ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١٣٠٢ ف .

راجع ١١٧/١٧٣ ، ١١٨ مكررة/١٧٦ وما بعدها ، ١٣٦ مكررة/١٩٧ ، ٢٥٠/٣١٦ ، ٢٧٦/٣٤٧ ، ٢٧٨/٣٤٩ ، ٢٨٠/٣٥١ ، ٢٩١/٣٦٤ وما بعدها ، ٣٣٢/٤١٣ ، ٤١٧ مخ ، تجارى ٣٥٤/٣٦٤ .

178. Si l'exécution est devenue impossible par la

١٧٨ — اذا صار الوفاء غير

= وقيد عرضه هذا بشرط أن يدفع له المبلغ الذى حكم به نهائيا له قبل المدعين بموجب نفس الحكم الذى ألزمه بتسليم الأشياء المعروضة فعرضه صحيح . (ب) اذا تعذر نقل الأشياء المعروضة (مؤن وأدوات عمارة) الى مكان الدائن وعرضها فيه فعرضها يكون صحيحا رغم عدم نقلها اليه .

(١) حصل .

(٢) نقض ١٨ مايو ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٥٠ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٥ ص ٥٦٦ : ان فصل محكمة الموضوع في صدد كفاية الأسباب لفسخ التعاقد موضوعى خارج عن رقابة محكمة النقض . فاذا رأت أن عدم تنفيذ التزام ما لا يوجب الفسخ وأوضحت الأسباب التى استندت اليها في ذلك فلا معقب على حكمها .

ممكن بتقصير المدين أو حدث عدم
الامكان بعد تكليفه بالوفاء تكليفا
رسميا^(١) ألزم بالتضمينات^(٢) .
faute du débiteur, ou si l'im-
possibilité est survenue de-
puis qu'il est en demeure
d'exécuter, il est tenu à
des dommages-intérêts.

تطابق ٢٤١ مخ . وتقابل ١١٤٦ وما بعدها و ١٣٠٢ ف .
راجع ١٧٣/١١٧ ، ١١٨ مكررة / ١٧٦ وما بعدها ، ١٣٦ مكررة / ١٩٧ ، ٢٥٠ /
٣١٦ ، ٣٤٧/٢٧٦ ، ٣٤٩/٢٧٨ ، ٣٥١/٢٨٠ ، ٣٦٤/٢٩١ وما بعدها ، ٣٣٢ /
٤١٣ ، ٤١٧ مخ .

(١) يقابل عبارة « بعد تكليفه بالوفاء تكليفا رسميا » : « depuis qu'il est en demeure : d'exécuter » (بعد اعذاره بالوفاء) .

(٢) تقض ١٤ يناير ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٢١ رقم ٣٢ مجموعة
القواعد القانونية ١ رقم ٣٢ ص ٥٢ : الالتزام العقدي لا ينقضي بالفسخ الا اذا أصبح الوفاء
غير ممكن بتاتا لطوء حادث جبري لا قبل للملتزم بدفعه أو التجرز منه ، فان كان الحادث الطارئ
لا يبلغ أن يكون كذلك ، بل كان كل أثره هو أن يجعل التنفيذ مرهقا للمدين فحسب ، فلا
ينقضي الالتزام . واذن فالحكم الذي يقرر المساواة بين هذين الحادثين من حيث أخذه بالفسخ
في كليهما ، زعما بأن القانون المصري ، وان لم يقرر نظرية انقاسخ الالتزام بالظروف الطارئة
التي لم يكن يتوقعها التعاقدان والتي تجعل التنفيذ مرهقا للمدين ، الا أنه قد أباح الأخذ بها في
بعض الحالات حيث تدعو مقتضيات العدالة وروح الانصاف الى ذلك ، وبأن في نظريتي الاثراء
على حساب الغير والافراط في استعمال الحق ما يؤكد هذا النظر — الحكم بذلك على هذا
الزعم مخالف للقانون متعين نقضه ، لأن الشارع وان كان قد أخذ بنظرية حساب الطوارئ في
بعض الأحيان ، الا أنه قد استبقى زمامها بيده يتدخل به فيما شاء وقت الحاجة وبالقدر المناسب
ولمصلحة التعاقدين كليهما ، فما يكون للقضاء بعد ذلك الا أن يطبق القانون على ما هو عليه .
تقض ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ١٢٠) .

وتقض ١٥ ديسمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٤٨ ص ٤٤٢ ملحق القانون
والاقتصاد ٩ رقم ١٤ ص ٦٥ : ينفسخ عقد البيع حتما باستحالة تنفيذه ، سواء أ كانت
الاستحالة بتقصير البائع أم المشتري ، وكل ما يبقى هو رجوع أحدهما على الآخر بالتضمينات .
فان كان المشتري أنذر البائع له وكلفه بالحضور أمام الموثق للتوقيع على العقد فلم يحضر ، ثم رفع
عليه دعوى لاثبات التعاقد الحاصل بينهما وبأن يقوم الحكم الذي يصدر مقام عقد رسمي قابل
للتسجيل ، وبسبب مطله وتسويقه لم يحكم نهائيا باثبات التعاقد الا بعد تزعم ملكية المبيع جبرا
ورسو مزاده فعلا على الدائن المرتهن ، فهذا يكفي لاثبات أن استحالة تنفيذ البيع وعدم امكان
الوفاء به جاءا بعد تكليف المشتري للبائع رسميا بالوفاء ، وينفسخ البيع حتما من تاريخ تزعم
الملكية جبرا ، ويكون البائع مسئولا عن النتائج التي ترتبت على الفسخ من رد الثمن
والتضمينات . فاذا حكمت محكمة الموضوع برفض دعوى المشتري بأحقته في استرداد ثمن =

١٧٩ (معدلة) ^(١) — اذا انفسخ

التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنفسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به ^(٢) بدون اخلال بما يلزم من التضمينات لمستحقها في نظير ما حصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق ولا يترتب على الفسخ اخلال بحقوق الدائنين المرتهنين ^(٣) الحسنى النية .

تطابق ٢٤٢ مخ . وتقابل ١٣٠٣ ف .

179. Lorsqu'une obligation est résolue par suite d'impossibilité d'exécution, les obligations corrélatives sont également résolues, sauf les indemnités respectives, s'il y a lieu, à raison du profit acquis sans cause, et sans préjudice des droits des créanciers hypothécaires de bonne foi.

= المبيع وفي التضمينات تأسيسا على قيام حكم صحة التعاقد مع كونه قد سقط بسبب خروج العين من ملك البائع جبرا كان حكمها مخالفا للقانون متعينا نقضه .

نقض ٢١ ديسمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٦ ص ٤٩ : اذا كان التزام أحد العاقدين هو المقابل لالتزام العاقد الآخر ولم يقم أحدهما بالوفاء بالتزامه كان الطرف الآخر في حل من عدم الوفاء بدون حاجة الى تنبيه ومن غير استصدار حكم بفسخ العقد . فاذا كان عقد الاتفاق المحرر بين مدين ودائنه (بنك التسليف) ينص على أن المدين تعهد بأن يدفع الى البنك مطلوبة على أقساط كما تعهد بأن يقدم عقارا يرهته البنك تأمينا للوفاء وأن البنك تعهد برفع الحجزين السابق توقيعهما منه على منقولات المدين وعقاراته متى تبين بعد حصول الرهن التأميني وقيد الرهن واستخراج الشهادات العقارية عدم وجود أى حق عيني مقدم على رهن البنك ، وفسر الحكم هذه الشروط بأن قبول البنك تقسيط الدين والتزام المدين بتنفيذ هذا التقسيط متوقف على قيام المدين بتقديم التأمين العقارى وأنه اذا لم يقدم هذا التأمين بشروطه المنصوص عليها في العقد كان البنك في حل من عدم تنفيذ التقسيط ثم استخلص الحكم من خطاب صادر من المدين نيته في عدم الوفاء بتقديم التأمين وبناء على ذلك قضى بعدم ارتباط البنك بالتقسيط وبحقه في الاستمرار في التنفيذ بدينه ما دام المدين لم يقدم التأمين وبعدم الزامه بتكليف المدين في هذه الحالة بالوفاء ، فان هذا الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(١) تعدلت المادة ١٧٩ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ . وكان نصها قبل التعديل : اذا انفسخ التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنفسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون اخلال بما يلزم من التضمينات لمستحقها في نظير ما استحصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق .

(٢) يقابل عبارة « كافة التعهدات المتعلقة به » : « Les obligations corrélatives » (الالتزامات المقابلة) .

(٣) الدائنين المرتهنين رهنا تأمينيا .

راجع ١١٧/١٧٣ ، ١١٨ مكررة / ١٧٦ وما بعدها ، ١٣٦ مكررة / ١٩٧ ، ٢٥٠ / ٣١٦ ، ٢٧٦ / ٣٤٧ ، ٢٧٨ / ٣٤٩ ، ٢٨٠ / ٣٥١ ، ٢٩١ / ٣٦٤ وما بعدها ، ٣٣٢ / ٤١٣ ، ٤١٧ مخ ، ٥٥٤ / ٦٧٨ ، تجارى ٣٥٦ / ٣٦٦ وما بعدها .

SECTION III.

DE LA REMISE DE
L'OBLIGATION.

الفصل الثالث

فى الابرء من الدين

180. L'obligation est éteinte par la remise volontaire qu'en fait le créancier capable de faire une libéralité.

١٨٠ — يسقط الدين عن المدين بابرء ذمته من الدائن ابراء اختياريا اذا كان فى الدائن أهلية التبرع^(١).

تطابق ٢٤٣ مخ . وتقابل ١٢٨٢ وما بعدها ف .
راجع ١١٤ / ١٧٠ .

181. La remise faite au débiteur libère les cautions.

١٨١ — ابراء ذمة المدين من الدين يترتب عليه ابراء ذمة ضامنيه أيضا .

تطابق ٢٤٤ مخ . وتقابل ١٢٨٧ ف .
راجع ٤٩٥ / ٦٠٤ وما بعدها .

182. La remise faite à un des codébiteurs solidaires est censée faite pour sa part, et éteint la dette pour cette part seulement.

١٨٢ — ابراء ذمة أحد المدينين المتضامين يعتبر قاصرا على حصته وينقص الدين بقدرها فقط .

تطابق ٢٤٥ مخ . وتقابل ١٢٨٥ ف .
راجع ١٠٨ / ١٦٢ وما بعدها ، ٤٩٥ / ٦٠٤ وما بعدها .

183. Les autres codébiteurs ne peuvent recourir contre celui à qui la remise a été faite que pour sa contribution à la part des insolubles, s'il y a lieu.

١٨٣ — لا يجوز لباقي الشركاء المتضامين فى الدين أن يطالبوا شريكهم الحاصل له الابرء الا بقدر ما يخصه من حصة الشركاء المعسرين اذا اقتضت الحال ذلك .

(١) راجع تقض ٩ فبراير ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ٣٠) .

تطابق ٢٤٦ مخ . وتقابل ١٢١٥ ف .

راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها .

184. La remise faite à la caution est censée faite de son cautionnement.

١٨٤ — لا تبرأ ذمة المدين ببراءة ذمة ضامنه .

تطابق ٢٤٧ مخ . وتقابل ١٢٨٧ ف .

راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها .

185. Si le cautionnement consenti par celui à qui la remise a été faite n'est pas postérieur à celui des autres cautions, il subit le recours que celles-ci peuvent avoir à exercer contre lui.

١٨٥ — اذا تعدد الضامنون في دين وأبرأ الدائن ذمة أحدهم جاز للباقي مطالبته بالضمان اذا كانت ضمانته سابقة على ضمانتهم أو مقارنة لها .

تطابق ٢٤٨ مخ .

راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها .

SECTION IV.

DE LA NOVATION.

الفصل الرابع

في استبدال الدين بغيره

186. La novation éteint l'obligation et en produit une nouvelle qui la remplace.

Elle résulte d'un contrat.

١٨٦ — استبدال الدين يترتب عليه زواله وإيجاد دين غيره بدله . ويكون الاستبدال بعقد .

تطابق الفقرة الأولى منها ٢٤٩ مخ ، والفقرة الثانية ٢٥٠ مخ . وتقابل ١٢٧١ و ١٢٧٣ ف .

187. Il y a novation :

١٨٧ — يحصل الاستبدال بأحد الأمور الآتية :

(1) Quand le créancier et le débiteur conviennent de substituer une obligation à l'ancienne qui est éteinte, ou de changer la cause de l'obligation primitive ;

أولاً — اذا اتفق الدائن والمدين على استبدال الدين الأصلي بدين جديد^(١) أو على تغيير سبب الدين الأصلي بسبب آخر .

(١) على أن يستبدل بالدين الأصلي الذي انقضى دين جديد .

(2) Quand le créancier et un tiers conviennent que ce dernier deviendra débiteur au lieu de l'ancien qui est libéré, sans qu'il soit besoin de son consentement, ou lorsque le débiteur a fait accepter par le créancier un tiers consentant à payer en son lieu et place;

(3) Quand le créancier et le débiteur sont d'accord pour que ce dernier exécute l'obligation au profit d'un tiers qui y consent.

ثانياً — اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لدمته وبراءة ذمة المدين الأصلي بدون احتياج لرضاه بذلك أو استحصل^(١) المدين على رضا دائنه باستيفاء دينه من شخص آخر ملتزم بأدائه بدلا عن المدين .

ثالثاً — اذا اتفق الدائن مع مدينه على دفع الدين لشخص آخر وارتضى الشخص المذكور بذلك^(٢) .

نظابق ٢٥١ مخ . وتقابل ١٢٧١ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ ف .

188. La nouvelle dette ne jouit pas des garanties qui assuraient l'exécution de l'ancienne, sauf l'effet de l'intention des parties résultant de la convention ou des circonstances.

١٨٨ — التأمينات التي كانت على الدين القديم لا تكون على الدين الجديد الا اذا تبين من العقد أو من قرائن الأحوال أن قصد المتعاقدين انتقالها على الدين الجديد .

نظابق ٢٥٢ مخ . وتقابل ١٢٧٨ ف .

(١) حصل .

(٢) تقض ٢٧ مايو ١٩٣٧ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٨ ص ١٦٥ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٦٤ ص ١٨٧ الاستبدال الدين هو حقيقة قانونية ، ان صح القول فيها بأنها لا تفترض كما نص على ذلك في المادة ١٢٧٣ من القانون المدني الفرنسي ، فهي من الحقائق المركبة التي كما يمكن اثباتها بالكتابة الصريحة يصبح اثباتها من مبدأ اثبات بالكتابة تعززه القرائن وظروف الأحوال المؤيدة له . ولحكممة النقض الرقابة على محكمة الموضوع في ذلك للتثبت من صحة ما أعطته محكمة الموضوع من وصف قانوني لظروف الاستبدال ووقائمه التي تتألف منها حقيقة القانونية . فاذا رفضت محكمة الموضوع الاستبدال المدعى به ، بزعم أنه يجب اثبات عملية الاستبدال بالكتابة الصريحة وأن ورقة الخالصة المقدمة للدلالة على حصول الاستبدال لا تدل في معناها ولا في صريح لفظها على حصوله ، ولم تبين ما الذي أراده ذوو الشأن من تلك الورقة ولم تكيف واقع ما تم بينهم ، فانها تكون قد أخطأت في تفسير القانون ويتعين نقض حكمها .

189. La convention ne peut avoir toutefois que les effets suivants :

Dans le premier cas prévu ci-dessus, le débiteur et le créancier peuvent convenir que les garanties réelles, telles que privilèges, hypothèques, droit de rétention, seront transférées à la nouvelle obligation, pourvu que cette dernière ne soit point aggravée au préjudice des tiers.

Dans le deuxième cas, le créancier et le tiers peuvent convenir que les garanties réelles seront maintenues, même sans le consentement du débiteur primitif.

Dans le troisième cas, les trois parties contractantes peuvent faire la même convention.

190. Dans aucun de ces cas, les garanties personnelles, telles que le cautionnement ou la solidarité, ne seront transférées que du consentement des codébiteurs et des cautions.

١٨٩ — ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على خلاف ما هو آت :

في الحالة الأولى من الأحوال السالف ذكرها يجوز للمدين والدائن أن يتفقا على أن التأمينات العينية كالامتيازات ورهن العقار^(١) وحبس العين تكون تأميناً على الدين الجديد إذا لم تكن فيه زيادة تضر بحقوق الغير .

وفي الحالة الثانية يجوز للدائن ولن حل محل المدين الأصلي أن يتفقا على بقاء التأمينات العينية ولو بغير رضا المدين الأصلي .

وفي الحالة الثالثة يجوز للمتعاقدين الثلاثة أن يتفقوا على بقاء التأمينات العينية .

نظابق ٢٥٣ مخ . وتقابل ١٢٧٨ و ١٢٧٩ ف .

راجع ٦٧٨/٥٥٤ وما بعدها ، ٨٢٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ وما بعدها ، تجاري ٣٥٦ / ٣٦٦ وما بعدها .

١٩٠ — لا يصح في أي حال من الأحوال السالفة نقل التأمينات الشخصية كال كفالة والتضامن الا برضا الكفلاء والمتضامنين .

نظابق ٢٥٤ مخ . وتقابل ١٢٨١ ف .

راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها .

(١) الرهون التأمينية .

191. La convention qui transfère ces garanties ne peut avoir d'effet à l'égard des tiers que si elle est faite en même temps que la novation et par acte authentique.

١٩١ — الاتفاق على نقل التأمينات المذكورة بالمادة السابقة لا ينفذ على غير المتعاقدين الا اذا كان حاصلًا مع الاستبدال في آن واحد بوثيقة رسمية .
تطابق ٢٥٥ مخ . وتقابل ١٢٧٣ ف .

SECTION V.
DE LA COMPENSATION.

192. La compensation est une espèce de payement qui se fait, de plein droit, à l'insu des parties, quand elles sont réciproquement créancières et débitrices l'une de l'autre.

الفصل الخامس
في المقاصة

١٩٢ — المقاصة هي نوع من وفاء الدين يحصل حتما بدون علم المتعاملين اذا كان كل منهما دائنًا ومدينًا للآخر^(١) .

تطابق ٢٥٦ مخ . وتقابل ١٢٨٩ و ١٢٩٠ ف .
راجع ١٦٩/١١٣ .

193. La compensation s'effectue jusqu'à concurrence de la dette la moins forte.

١٩٣ — تحصل المقاصة بقدر الأقل من الدينين .

تطابق ٢٥٧ مخ . وتقابل ١٢٩٠ ف .

194. Elle n'a lieu que si les deux obligations sont liquides, exigibles, et pour

١٩٤ — لا تقع المقاصة الا اذا كان الدينان خاليين عن النزاع ومستحقين

(١) راجع نقض ٩ مارس ١٩٣٣ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١١٠ ص ١٩٨ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٠٠ رقم ١٠٥ .
ونقض ٢٢ أكتوبر ١٩٣٦ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٧٩ ص ١١٦٧ المحاماة ١٧ ص ٣٩٩ : المقاصة القانونية التي تحصل بدون علم المتعاملين متى كان كل منهما دائنًا ومدينًا للآخر يشترط فيها أن يكون الدينان متقابلين ، بمعنى أن يكون كل من المتعاملين دائنًا أصيلاً ومدينًا أصيلاً للآخر ، واذن فلا تجوز المقاصة في دين على الوصي شخصياً لدائن القاصر المشمول بوصايته ، ولا في دين على القاصر لدائن الوصي عليه ، ولا في دين مستحق على الدائن لموكل المدين أو لكفيله ، ولا فيما لمدين شركة قبل أحد الشركاء المساهمين ، ولا فيما لدائن شركة قبل أحد الورثة ، ولا فيما لأحد الورثة قبل أحد دائني الشركة .

une somme d'argent, ou toutes autres choses de même nature se remplaçant l'une par l'autre, eu égard à leur espèce et à leur valeur, et payables dans le même lieu.

الطلب وكانا من النقود أو من أشياء من جنس واحد يقوم بعضها مقام بعض بالنسبة لنوعها وقيمتها وبشرط أن يكونا واجبي الأداء في محل واحد (١) .

نطابق ٢٥٨ مخ . وتقابل ١٢٩١ و ١٢٩٢ ف .

195. Il n'y a pas lieu à compensation quand l'une des dettes est insaisissable,

١٩٥ — لا محل للمقاصة اذا كان أحد الدينين غير جائز الحجز عليه أو عبارة

(١) تقض ١٧ مايو ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٨٣ ص ٤٠٢ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٥٣ رقم ٤٩ : (ا) اذا قدم شخص كشف حساب عن ادارته للأطيان المشتركة بينه وبين آخر ، مشتملا على ايراد ومنصرف ، فاعتمدته المحكمة بعد بحثها هي أو بعد مراجعة خبير عينته ، فان اعتمدها له وقضاهها بأن صافيه يلزم هذا الطرف أو ذاك معناه أن كل قلم من أقلام المصروفات أو الايرادات التي أمنت الصافي المقضى به قد تناوله بحثها وأنها قدرت ما قام عليه من النزاع فحصلته وأصبح في نظرها بعد هذا التحيص خاليا من النزاع فاعتمدته وجعلته من أسس قضائها . واذن فالقول في مثل هذه الصورة بأن مقدم الحساب يكون عمل مقاصة لنفسه بين الذي وجب عليه مما لا نزاع فيه وبين الذي يدعيه مما فيه نزاع هو قول غير مقبول . (ب) الدفع بعدم جواز اجراء المقاصة بين دينين هو من الدفوع التي يجب ابدؤها أمام محكمة الموضوع ، والا كان التمسك به سببا جديدا غير مقبول لدى محكمة التقض والابرار .

وتقض ٧ ديسمبر ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ٢١٥) .

وتقض ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٢١ ص ٥٠ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٢٦ ص ٦٢ : يكفي بمقتضى نص المادتين ١٩٢ و ١٩٤ من القانون المدني أن يتلاقى دين مستحق مع دين آخر استحق هو أيضا لتحصل المقاصة بينهما بقدر الأقل من الدينين في وقت استحقاق الدين الثاني المتأخر استحقاقه . فاذا كان أول الدينين قد استحق في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، والدين الثاني استحق في آخر ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، فقد تقابل الدينان في آخر ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ولم يكن الدين الأول قد سقط وقتئذ بمضي المدة ، فوقعت المقاصة بينهما بقدر أقلهما . ولا يمنع من حصول هذه المقاصة الحتمية أن يكون قد طلبها صاحب الدين الأول بعد دعوى خصمه صاحب الدين الثاني عليه مهما استطالت المدة ، فإن هذه المقاصة تحصل قانونا بدون طلب ذوى الشأن فيها ، فتمسك بها بعد رفع دعوى خصمه عليه إنما هو تمسك بأمر قد وقع فعلا بحكم القانون ولو لم يسلم خصمه بذلك .

ou a pour cause un dépôt d'argent ou de choses qui peuvent se remplacer.

196. L'imputation se fait, en cas de compensation comme en matière de payement.

197. Le débiteur qui a accepté la cession d'une créance compensée ne peut plus opposer la compensation aux cessionnaires ; il peut seulement exercer son ancienne créance contre le cédant.

193. Lorsque le créancier a payé une dette à laquelle il aurait pu opposer la compensation, les cautions, les codébiteurs solidaires, les créanciers privilégiés ou hypothécaires primés par la créance, et le tiers propriétaire du gage qui la garantissait, peuvent toujours invoquer la compensation, à moins que le créancier n'ait eu, en payant sa dette, une juste cause d'ignorer l'existence de la

عن مبلغ مودع أو أشياء مودعة يمكن قيام بعضها مقام بعض .

تطابق ٢٥٩ مخ . وتقابل ١٢٩٣ ف .

١٩٦ — يحصل التسديد بالمقاصة كما يحصل في حالة الوفاء بالدفع عند تعدد الديون .

تطابق ٢٦٠ مخ . وتقابل ١٢٩٧ ف .
راجع ٢٣٥/١٧٢ وما بعدها .

١٩٧ — اذا أحال الدائن آخر بدين وقعت فيه المقاصة وقبل المدين الحوالة فلا يصح له بعد ذلك التمسك بالمقاصة على المحتال انما له أن يطالب المحيل بدينه .

تطابق ٢٦١ مخ . وتقابل ١٢٩٥ ف .
راجع ٤٣٤/٣٤٨ وما بعدها .

١٩٨ — اذا اجتمع صفتا دائن ومدين في شخص واحد ودفع ما عليه من الدين بغير التفات الى المقاصة المستحقة له ثم طالب بما له من الدين وكان لمدينه كفلاء فيه أو شركاء متضامنون أو مداينون متأخرون عن المطالب المذكور في درجة الامتياز أو الرهن أو مالك لمنقول مرهون تأميناً على الدين المطالب به فلكل من هؤلاء التمسك عليه بالمقاصة التي لم يلتفت اليها الا اذا كان له عذر

créance qu'il pouvait opposer en compensation.

صحيح منعه وقت الوفاء عن العلم بوجود دينه الذي كانت تمكن به المقاصة .

نطاق ٢٦٢ مخ . وتقابل ١٢٩٩ ف .

راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها ، ٦٦٢/٥٤٠ وما بعدها ، ٦٧٨/٥٥٤ وما بعدها ، ٧٢٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ ، تجارى ٨٢/٧٦ وما بعدها ، تجارى ٣٦٦/٣٥٦ .

199. Une saisie-arrêt empêche la compensation qui n'aurait pu se produire que postérieurement.

١٩٩ — وضع الحجز على ما في ذمة المدين يمنع المدين المذكور من طلب المقاصة التي تحدث بعد الحجز .

نطاق ٢٦٣ مخ ، مع اضافة « أو الاعلان بتحويل الدين » قبل كلمة « يمنع » ، واستبدال لفظ « الاعلان » بلفظ « الحجز » في آخر المادة . وتقابل ١٢٩٨ ف .

راجع ٤٣٦/٣٤٩ ، مرافعات ٤٧١/٤١٠ وما بعدها .

200. Le débiteur principal ne peut opposer la compensation avec ce qui est dû à sa caution.

٢٠٠ — لا يجوز للمدين أن يطلب المقاصة بما هو مطلوب لكفيله .

نطاق ٢٦٤ مخ . وتقابل ١٢٩٤ ف .

راجع ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها .

201. Le codébiteur solidaire ne peut opposer la compensation avec ce qui est dû à ses codébiteurs, si ce n'est pour la part de ces derniers.

٢٠١ — ولا يجوز لأحد المدينين المتضامنين أن يتمسك بالمقاصة المستحقة لباقي المدينين المذكورين الا بقدر حصتهم في الدين .

نطاق ٢٦٥ مخ . وتقابل ١٢٩٤ ف .

راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها . وقارن المادة ١٦٩/١١٣ .

SECTION VI.

DE LA CONFUSION.

الفصل السادس

في اتحاد الذمة

202. La confusion est la réunion, dans la même personne, des deux qualités

٢٠٢ — اتحاد الذمة هو عبارة عن اجتماع صفتي دائن ومدين في شخص

de débiteur principal et de créancier, de la même dette, qui se détruisent réciproquement.

واحد بدين واحد ويترتب على ذلك زوال الصفتين المذكورتين بمقابلة أحدهما للأخرى.

تطابق ٢٦٦ مخ . وتقابل ١٣٠٠ ف .
راجع ١٦٩/١١٣ .

203. Elle libère les cautions, mais elle ne libère les codébiteurs que pour la part contributive de celui sur la tête duquel a eu lieu la confusion.

٢٠٣ — اتحاد الذمة يبرئ الكفلاء في الدين ولا يخلى المدينين المتضامنين ^(١) الا بقدر ما يخص من اتحدت فيه الذمة من الدين .

تطابق ٢٦٧ مخ . وتقابل ١٣٠١ ف .
راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها ، تجارى ٣٥٨/٣٤٨ .

SECTION VII.

DE LA PRESCRIPTION.

204. La prescription pendant le temps fixé par la loi éteint l'obligation, et fait présumer la libération, lorsque le débiteur l'invoque.

الفصل السابع
في مضي المدة ^(٢)

٢٠٤ — مضي المدة المقررة بالقانون يترتب عليه سقوط التعهد واعتبار براءة المتعهد منه اذا تمسك بذلك .

تطابق ٢٦٨ مخ . وتقابل ٢٢١٩ و ٢٢٦٠ وما بعدها ف .
راجع ١٠٢/٧٦ وما بعدها .

205. Les règles établies pour la prescription acqui-

٢٠٥ — القواعد المقررة للتملك

(١) يقابل عبارة « المدينين المتضامنين » : « codébiteurs » (الشركاء في الدين) .

(٢) راجع تقض ٢٦ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨ ص ١٦ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٦ رقم ٨ : ان مضي المدة المكسبة للملكية أو المسقطه للحق اذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ، ثم جاء قانون جديد فعُدل أمد المدة ، فالقانون الجديد هو الذى يسرى ، وتدخل المدة التى انقضت تحت سلطان القانون القديم فى احتساب المدة التى يقررها القانون الجديد .

راجع تقض ٢٤ ديسمبر ١٩٣١ ، وتقض ٣ فبراير ١٩٣٨ ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٨ (مذكورة تحت المادة ٨٢) .

sitive, en ce qui concerne les causes d'interruption et de suspension, sont applicables à la prescription libératoire.

بمضي المدة من حيثية أسباب انقطاعها أو إيقاف مرياتها تتبع أيضا في التخلص من الدين بمضي المدة .

تطابق ٢٦٩ مخ . وتقابل ٢٢٤٢ وما بعدها ف .
راجع ١٠٢/٧٦ وما بعدها .

206. La prescription libératoire peut être invoquée par les autres créanciers du débiteur, même quand il y a renoncé, si la renonciation est faite en fraude de leurs droits.

٢٠٦ — اذا كان لدين واجد عدة دائنين وانقضت المدة المقررة لتخلصه من دين أحدهم فلباقى الدائنين أن يتمسكوا بمضي تلك المدة ولو لم يتمسك بها المدين المذكور تدليسا منه واضراراً بحقوقهم^(١) .

تقابل ٢٧٠ مخ (٢) ، ٢٢٢٥ ف .
راجع ٢٠٤/١٤٣ .

207. La renonciation du codébiteur solidaire ou celle du débiteur principal ne nuisent pas aux autres codébiteurs et à la caution qui ont prescrit pour leur propre compte.

٢٠٧ — اذا ترك أحد المدينين المتضامنين أو المدين الأصلي حقه في التمسك بمضي المدة الموجبة لتخلصه من الدين فلا يضر ذلك بباقي المدينين المتضامنين وبالكفيل الذين تخلصوا من التزاماتهم بمضي المدة .

تطابق ٢٧١ مخ .
راجع ١٦٢/١٠٨ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ وما بعدها .

208. Les obligations, sauf les exceptions ci-après, et

٢٠٨ — جميع التعهدات

(١) يقابل عبارة « ولو لم يتمسك بها المدين المذكور تدليسا منه واضراراً بحقوقهم » :
« même quand il y a renoncé, si la renonciation est faite en fraude de leurs droits » .
(ولو تنازل عنها المدين المذكور اذا حصل هذا التنازل تدليسا منه بحقوقهم) .

(٢) وهذا نصها الفرنسي : “ La prescription libératoire peut être invoquée par les autres créanciers du débiteur, même quand il y a renoncé en fraude de leurs droits ” .

celles qui sont spécifiées par la loi dans les cas particuliers, se prescrivent par quinze ans.

والديون ^(١) تزول بمضى مدة خمس عشرة سنة ما عدا الاستثناءات الآتية بعد والأحوال المخصوصة المصرح بها في القانون ^(٢).

تطابق ٢٧٢ مخ . وتقابل ٢٢٦٢ ف .

راجع ٢٩/٥٠ ، ٨٠/٥٧ ، ١٦٦/١١٠ ، ٢٩٦/٣٧٠ ، ٣٣٧/٤٢٠ ، ٣٤١/٤٢٦ وما بعدها ، ٤٠٩/٥٠٠ ، ٥٦٩/٦٠٣ ، تجارى ٦٥/٧١ ، ١٠٤/١٠٩ ، ١٥٤/١٦١ ، ١٩٤/٢٠١ ، تجارى بحرى ٢٦٧/٢٦٧ وما بعدها .

٢٠٩ — المبالغ المستحقة للأطباء وللأفوكاتية ^(٣) وللمهندسين أجره سعيهم ^(٤) وللباعة أثمان المبيعات لغير التجار مطلقا ولهم فيما عدا ما يتعلق بتجاراتهم ولؤدبي الأطفال والمعلمين على تلاميذهم وللخدمة ماهية ^(٥) لهم تزول بمضى ثلاثمائة وستين يوما ولو استحققت ديون جديدة من قبيل ما ذكر في ظرف الثلاثمائة وستين يوما المذكورة .

209. Les sommes dues aux médecins, avocats et ingénieurs pour honoraires; aux marchands pour fournitures faites aux particuliers; aux instituteurs et professeurs pour les sommes dues par leurs élèves; aux domestiques pour leurs gages, se prescrivent par trois cent soixante jours, encore que de nouvelles dettes aient pris naissance pour les mêmes causes pendant ces trois cent soixante jours.

تطابق ٢٧٣ مخ ، مع حذف « وللأفوكاتية وللمهندسين » . وتقابل ٢٢٧١ وما بعدها ف .

(١) يقابل عبارة « جميع التعهدات والديون » : « Les obligations » . (الالتزامات) .

(٢) راجع تقض ١١ يناير ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٤٨٢) .

(٣) للسامين .

راجع المادة ٥١ من قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ : استثناء من حكم المادة ٢٠٩ من القانون المدني الأهلي لا يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالأتعاب عند عدم وجود سند بها الا بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل له فيها وكل فيه .

(٤) يقابل عبارة « أجره سعيهم » : « pour honoraires » (أجرا لهم) .

(٥) أجره .

210. Les sommes dues au
Gouvernement pour impôts,

٢١٠ (معدلة) ^(١) — يسقط

(١) تعدلت المادة ٢١٠ أهلى / ٢٧٤ مختلط بالمادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ الصادر فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ بتحديد مدة سقوط حق المطالبة بالضرائب والرسوم . وكان نصها قبل التعديل كما يأتى :

« المبالغ المستحقة للمحضرين وكتبة المحاكم عن رسوم أوراق يسقط حق المطالبة بها أيضا بمضى مدة ثلاثمائة وستين يوما اعتبارا من تاريخ انتهاء المرافعة فى الدعوى التى تحررت فى شأنها الأوراق المذكورة أو من تاريخ تحريرها اذا لم تحصل المرافعة » .
وقد ألغت المادة ٢ من القانون سالف الذكر :

(أ) المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بشأن
الحجز الإدارى .

(ب) المادة ١٧ من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بشأن عوائد
الأملاك المبنية .

(ج) المادتان ٣٢ و ٦٠ من تعريفه الرسوم فى المواد المدنية أمام المحاكم المختلطة .
وجاء فى المذكرة التفسيرية لذلك القانون :

يرمى المشروع المرافق الى توحيد الأحكام المتعلقة بمدة سقوط الحق فى مواد الضرائب
والرسوم والمبالغ المستحقة لقلم الكتاب والمصاريف القضائية وهى أحكام مبعثرة فى نصوص
تشريعية متعددة .

فالمادة ٨ من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بشأن الحجز الإدارى تحدد
مدة ثلاث سنوات لسقوط حق الحكومة فى المطالبة بالضرائب والرسوم .
والمادة ١٧ من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بشأن عوائد الأملاك المبنية ،
وان يكن تطبيقها قد عطل عملا منذ صدور الأمر العالى المشار اليه فى سنة ١٩٠٠ ، تحدد
لسقوط الحق مدة خمس سنوات .

والمادتان ٢٧٤ من القانون المدني المختلط و ٢١٠ من القانون المدني الأهلى تحددان مدة
٣٦٠ يوما لسقوط حق المطالبة بالمصاريف القضائية وهما الى ذلك لا يلائمان النظام الذى رتب
على أساسه أقلام الكتاب والمحضرين وقد اختلفت فى تفسيرهما المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية .
ثم ان المادتين ٣٢ و ٦٠ من لائحة تعريفه الرسوم المدنية المختلطة التى صدر بها القانون رقم
٣٢ لسنة ١٩١٢ تحددان مدة سنتين لسقوط الحق فى الرسوم المستحقة لخزينة المحكمة .

والمشروع المرافق يقضى بتعديل المادتين ٢٧٤ من القانون المدني المختلط و ٢١٠ من
القانون المدني الأهلى ويتحدد مدة ثلاث سنوات لسقوط الحق فى المطالبة بالضرائب والرسوم
وبهذا يضع حدا للبلبلة القائمة ويوحد أحكام سقوط الحق فى مواد الضرائب والرسوم
والمصاريف القضائية وأى رسوم أخرى سواء كان صاحب الحق هو خزينة الحكومة أو
أفراد الناس .

taxes ou droits se prescrivent par trois ans calculés d'après le calendrier grégorien à partir de la date où elles sont dues.

Ce délai ne commencera à courir pour les impôts, taxes et droits annuels qu'à partir de l'expiration de l'année pour laquelle ils sont dus.

Quant aux droits dus pour actes judiciaires, le délai commencera à courir à partir de la clôture des débats de l'affaire dans laquelle ces actes ont été faits ou, à défaut des débats à partir de leur confection.

Les demandes en remboursement des sommes indûment payées se prescrivent par trois ans à partir du jour où le paiement a été effectué.

Les dispositions qui précèdent sont sans préjudice

الحق في المطالبة بالمبالغ المستحقة للحكومة بصفة ضريبة أو رسم^(١) بمضى ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ استحقاقها . ولا يبدأ سريان هذه المدة بالنسبة للضرائب أو الرسوم السنوية^(٢) الا من نهاية السنة التي تستحق عنها تلك الضرائب والرسوم .

وفيما يتعلق بالرسوم^(٣) التي تستحق عن أوراق قضائية فيبدأ سريان هذه المدة بالنسبة لها من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حررت بشأنها تلك الأوراق أو من تاريخ تحريرها اذا لم تحصل المرافعة .

ويستقط الحق في المطالبة برد المبالغ التي دفعت بغير حق بمضى مدة ثلاث سنوات من يوم دفعها .

== ويترب على هذا التعديل ما تنص عليه المادة ٢ من المشروع من إلغاء المادة ٨ من الأمر العالي الصادر في سنة ١٩٠٠ والمادة ١٧ من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٨ والمادتين ٣٢ و ٦٠ من لائحة الرسوم المدنية المختلطة .

ووزارة الحفانية تتشرف بأن تعرض المشروع المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى اذا تفضل باقراره استصدر من حضرة صاحب الجلالة الملك مرسوما بعرضه على البرلمان .
٢٢ مايو سنة ١٩٣٨
وزير الحفانية

(١) يقابل عبارة « بصفة ضريبة أو رسم » في النص الفرنسي : المادة, pour impôts, taxes ou droits ».

(٢) « impôts, taxes et droits annuels »

(٣) « droits »

des dispositions des Lois No.
14 de 1939 et No. 44 de
1939.

وكل ذلك مع عدم الاخلال
بأحكام القانونين رقمى ١٤ لسنة ١٩٣٩
و ٤٤ لسنة ١٩٣٩ .

تطابق ٢٧٤ مخ (معدلة) . وتقابل ٢٢٧٢ ف .

211. Les redevances, ar-
rérages, pensions, loyers et
intérêts, et, en général, tout
ce qui est payable par année
ou par termes moins longs,
se prescrivent par cinq an-
nées calculées d'après les
calendriers arabes.

٢١١ — المرتبات والفوائد
والمعاشات والأجروبالجملة كافة ما يستحق
دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة
يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمس
سنوات هلالية (١) .

تطابق ٢٧٥ مخ . وتقابل ٢٢٧٧ ف .

(١) راجع تقضى ٢٧ فبراير ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٥٨ رقم ٤٣ مجموعة
القواعد القانونية ١ رقم ٣٣٤ ص ١٠٧٢ : ان القانون المدنى ، اذ نص فى المادة ٢١١ على أن
المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر هى مما يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمس سنوات ، واذ
عطف على هذه الأنواع قوله « وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة » ،
قد دل بذلك على أن مناط الحكم فى هذا النوع من التقادم هو كون الالتزام مما يتكرر
ويستحق سنويا أو بمواعيد أقل من سنة ، ويكون تكراره واستحقاقه دوريا مما ينوء الملتزم
بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات . فاذا أقر المستأجر فى عقد الايجار أنه
اذا زرع أكثر من ثلث الأرض قطنا ، أو كرر الزراعة القطنية فيما سبقت زراعته قطنا ،
يكون ملزما بمثل الأجرة ، وجعل لنظارة الوقف حق خصم ما يجب من ذلك التعويض من كل
مبلغ دفعه أو يدفعه المستأجر ، ووقع الاتفاق على أن يسرى هذا الحكم ويتكرر فى سنى
الايجار ، فان الظاهر من هذا العقد أن الطرفين أنزلا التعويض المذكور منزلة الأجرة قدرا
واستحقاقا وتكرارا . ومتى قام بالالتزام التعويضى المترتب على مخالفة المستأجر لالتزاماته الأصلية
وصف كونه مقدرا تقدير الأجرة ومستحقا استحقاقها ودائرا معها عن مدة الايجار فقد جاز
عليه حكم السقوط بالتقادم الخمسى سقوط الأجر .

تقضى ٢٨ أكتوبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٦٧ ص ١٩٠ ملحق القانون
والاقتصاد ٨ رقم ٢ ص ١٣ : الدعاوى التى يسقط حق المطالبة فيها تطبيقا للمادة ٢١١ من
القانون المدنى هى الدعاوى التى يطالب فيها المؤجر مستأجره بدين الأجرة . أما الدعاوى التى
يقيمها المستأجر على المؤجر بما أوفاه عنه مما هو ملتزم له به ، كالأموال الأميرية مثلا ، فهذه
من دعاوى الديون العادية التى لا يسقط الحق فى المطالبة بها الا بمضى المدة الطويلة (خمس
عشرة سنة) .

٢١٢ — في حالة ما اذا كانت

المدة المقررة لسقوط الحق ثلاثمائة وستين
يوما فأقل لا تبرأ ذمة من يدعى التخلص

212. Dans le cas où la prescription est de trois cent soixante jours ou au-dessous, celui qui invoquera la pres-

== نقض ١٧ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٩٦ ص ٢٨٥ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٣١ ص ٨١ : التقادم البريء بالخمس السنوات مقصور بنص المادة ٢١١ من القانون المدني على المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر ، ولا يمتد حكم المادة المذكورة الى ما يجنيه الغاصب من غلة العين المنصوبة مما يعتبر الزامه برده في مقام التعويض عن حرمان صاحبها منها .

نقض ٢٧ أبريل ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٠ ص ٥٤٨ : اذا قضت محكمة النقض بسقوط حق الوقف المنظرة عليه بأجر وزارة الأوقاف في مطالبة المستأجر بالتعويض المترتب على مخالفته لشروط عقد الايجار بزرعه زراعة صيفية تريد على ما هو متفق عليه ، وذلك على أساس أن هذا التعويض ليس شرطا جزائيا فلا يسقط الحق فيه الا بمضي مدة الخمس عشرة سنة المقررة لسائر الحقوق ، بل هو التزام تابع للايجار فيأخذ حكمه ، ولذلك يسرى عليه حكم المادة ٢١١ من القانون المدني ، فيسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات — اذا قضى بذلك ، ثم رفع الناظر الجديد دعوى على الوزارة يطالبها بالتعويض الذي يستحقه الوقف قبل المستأجر وقضى من قبل بسقوطه ، فحكمت المحكمة برفض دعواه على أساس أن توافي الوزارة عن مطالبة المستأجر بالتعويض حتى سقط الحق فيه لا يستوجب مسئولية عليها عن تعويض الضرر الذي أصاب الوقف من ذلك ، لأن هذا الضرر لم يكن نتيجة مباشرة لسكوتهما أكثر من الخمس السنوات عن المطالبة ، بل كان منشؤه الخلاف على تفسير شرط من شروط عقد الايجار تحتمل ألفاظه أكثر من معنى واحد مما قد يحصل في كل ما يجريه الحريص مهما كان محتاطا ، فان هذا الحكم يكون مخطئا ، لأن الأمر هنا لم يكن الخلاف في تفسير بند تحتمله ألفاظ العقد ، بل الخلاف في فهم أحكام القانون المنطبقة على العقد .

وراجع حكم الدوائر الجمعية لمحكمة الاستئناف في ٣ مايو سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ رقم ١٦ ص ٢٩ : ان حق المستحق بمطالبة الناظر بربع الوقف لا يسقط بمضي خمس سنوات ، بل بمضي خمس عشرة سنة هلالية .

نقض ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٠ ص ٢٨ : متى كان منصوبا في عقد الاجارة على أن المستأجر يستيق من الأجرة المستحقة للمؤجر مبلغا معيناً لدفعه في الأموال الأميرية المستحقة عن العين المؤجرة فهذا النص لا يخرج المبلغ الذي حصل استبقاؤه عن طبيعته القانونية ، وهو كونه جزءا من دين الأجرة ، لأن المصدر القانوني للالتزام بدفعه إنما هو عقد الاجارة ، واستبقاء جزء من الأجرة في يد المستأجر لا يعد تبديلا لنوع الالتزام ، فتسرى قواعد السقوط بمضي مدة الخمس السنوات عملا بالمادة ٢١١ من القانون المدني .

cription ne sera libéré que
s'il prête serment qu'il s'est
effectivement acquitté.

بمضى المدة الا بعد حلفه اليمين على أنه
أدى حقيقة ما كان في ذمته .

تطابق ٢٧٦ مخ ، مع اضافة عبارة « وفي الأحوال الميينة بقانون التجارة فيما يختص
بالأوراق التجارية » قبل عبارة « لا تبرأ ذمة . . . » .

وتقابل ٢٢٧٥ ف .

راجع تجارى ٢٠١/١٩٤ .

213. Les veuves, héritiers,
ou leurs tuteurs prêteront
serment qu'ils ne savent pas
si la chose est due.

٢١٣ — وأما الأراامل والورثة
والأوصياء فيتخلصون بحلفهم أنهم
لا يعلمون أن المدعى به مستحق .

تطابق ٢٧٧ مخ . وتقابل ٢٢٧٥ ف .

راجع تجارى ٢٠١/١٩٤ .

CHAPITRE VI.

De la preuve des obligations et de la libération.

الباب السادس — فى اثبات الديون واثبات التخلص منها^(١)

214. La preuve de l'obli-
gation doit être faite par le

٢١٤ — على الدائن اثبات

(١) تقضى ١٠ مارس ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٢ ص ٨٤ : لمحكمة
الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير قيمة العمل المطروح تقديره أمامها دون رجوع الى رأى
خير أو الى أوراق متعلقة بعمل مماثل ، اذ لا نص فى القانون يلزمها بالاستعانة برأى خير
أو اتباع خطة معينة فى ذلك . على أن المحكمة اذا عينت خيرا للتقدير فانها لا تكون مقيدة
قانونا بتقديره ، بل هى لها الحرية المطلقة فى الأخذ بتقديره أو زيادته أو نقصه .

تقضى ٢ يونيه ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٢ ص ١١٧ : محكمة الموضوع
صاحبة الحق فى تقدير الدليل الجائز لها الأخذ به ، دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك .
فلها ، اعتمادا على ما ورد فى حجة وقف ما من الاشارة الى حكر لمصلحته على أرض تابعة لوقف
آخر ، أن تقضى بثبوت هذا الحكر لذلك الوقف .

تقضى ١٦ يونيه ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٩ ص ١٣٢ : لقاضى الموضوع
السلطان المطلق فى تقدير الأدلة لا سيما ما يختص منها بدعوى التزوير ، ولا رقابة لأحد عليه
فى ذلك ، مادام الدليل الذى يأخذ به مقبولا قانونا ، فله أن يحكم — ولا معقب على حكمه —
بقبول دعوى التزوير أو يرفضها بناء على مجرد اطلاعه على الورقة المطعون فيها وعلى ما يستظهره
من ظروف الدعوى وملابساتها .

== نقض ٢٧ أبريل ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢٠ ص ٢٠٦ : لمحكمة الموضوع السلطان المطلق في تقدير الوقائع والمستندات المطروحة أمامها وفي تكوين اعتقادها في تزوير الورقة المدعى بتزويرها بناء على هذا التقدير ، ما دامت الأدلة التي تأخذ بها تكون مقبولة قانوناً .

نقض ٣ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٦٧ ص ١٣٨ : اذا كان الدليل الذي تأخذ به محكمة الموضوع مما يجيزه القانون فهي صاحبة السلطة في تقدير قيمته وفي استخلاص النتيجة التي تستقيم لها منه .

نقض ١٠ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٠ ص ١٤٠ : اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينه ليس حقاً للخصوم تتحتم اجابته اليه في كل حال ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الاجابة اليه متى رأتها لا تجدى . فلا يصح الطعن في حكم بمقولة ان المحكمة رفضت طلب اجراء تحقيق لاثبات صورية عقد بيع ، ما دام هذا الحكم مستفاداً منه أن المحكمة رأت أن لا فائدة لهذا التحقيق لكون اثبات الصورية لا يؤدي الى بطلان العقد المدعى بصوريته .

نقض ١٧ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٢ ص ١٤٢ : (١) لا حرج على المحكمة في أن تعتمد في حكمها ، في دعوى اجارة بين الحكومة وبعض الأفراد ، على تحقيق قام به رجال الادارة ، لأن هذا التحقيق هو من خصائص وظائفهم باعتبارهم ممثلين للسلطة العامة ، والحكومة انما تعاقدت مع المستأجرين بصفتها المدنية . (ب) محكمة الموضوع صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة . ولا حرج عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به متى كان هذا الدليل من طرق الاثبات القانونية . (ج) لمحكمة الموضوع أن ترفض اجراء أي تحقيق يطلبه الخصوم ، متى رأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة بها اليه ، أو أنه غير مجد بالنظر الى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع .

نقض ٢٤ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٥ ص ١٤٥ : لمحكمة الموضوع أن تفسر الأحكام التي يحتاج بها لديها ، تفسيرها لسائر المستندات التي تقدم لها ، فتأخذ بما تراه مقصوداً منها ، بشرط أن تبين في أسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها .

نقض أول ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٧ ص ١٤٦ : سلطة قاضي الموضوع في تفسير الأحكام المقدمة له كمستندات في الدعوى هي كسلطته في تفسير العقود والأوراق الأخرى سلطة تامة لا تراقبه فيها محكمة النقض . فله أن يفسرها على أي وجه تحتمله ألفاظها ، وألا يلتزم معناها الظاهر المتبادر للفهم ، مادام يبنى تفسيره على اعتبارات معقولة مسوغة لعدوله عن هذا المعنى الظاهر الى المعنى الذي رآه هو مقصوداً منها .

نقض ٩ يونيه ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٢٨ ص ٣٩٨ : (١) ان سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي يحتاج بها لديها هي السلطة المخولة لها في تفسير سائر المستندات التي تقدم لها . فللقاضي — اذا ما استند أمامه الى حكم — أن يأخذ بالتفسير الذي ==

== يراه مقصودا منه ، وليس عليه الا أن يبين في أسباب حكمه الاعتبارات التي استند اليها في التفسير الذي ذهب اليه . (ب) للقاضي أن يأخذ في قضائه بما يرتاح اليه من أدلة الدعوى وي طرح منها ما لا يقتنع بصحته ، وليس عليه قانونا أن يرد في حكمه على كل ما يثيره الخصوم من تفاصيل في النقط المختلف عليها ، بل يكفي أن يبين الأسباب التي اعتمد عليها في تكوين عقيدته فيما قضى به .

نقض ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٧ ص ٢٩٢ : لقاضي الموضوع أن يأخذ بالدليل المقدم له اذا اقتنع به وأن يطرحه اذا تطرق الشك الى وجدانه فيه ، لا فرق بين دليل وآخر ، الا أن تكون للدليل حجية معينة قد حددها القانون ، فعندئذ يكون على القاضي أن يأخذ به في حدود هذه الحجية . على أن حق القاضي في تفسير الدليل وتحديد معناه لا شبهة فيه ، ولهذا كانت له السلطة التامة في تفسير تقارير الخصوم وتقدير ما اذا كان يمكن اعتبارها اعترافا ببعض وقائع الدعوى أم لا .

نقض أول مارس ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٦٨ ص ٣٢٨ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٨١ رقم ٣٤ : لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا ، وفي موازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تظمن نفسه الى ترجيحه منها ، وفي استخلاص ما يرى أنه هو واقعة الدعوى ، دون أن يكون لمحكمة النقض أية رقابة عليه في ذلك ، ولو أخطأ في نفس الأمر ، لأن خطأه يكون في فهم الواقع في الدعوى ، لا في فهم حكم القانون في هذا الواقع ، ومحكمة النقض لا تنظر الا في مسائل القانون . ولا يستثنى من هذه القاعدة الا صورة واحدة هي أن يثبت القاضي مصدرا للواقعة التي يستخلصها يكون وهما لا وجود له ، أو أن يكون موجودا ولكنه مناقض لما أثبتته ، أو غير مناقض ولكن يستحيل عقلا استخلاص الواقعة منه كما فعل هو .

نقض ١١ يونيو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٧٥ ص ١١٥٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٤٣ رقم ٨٥ : (ا) ان قاضي الدعوى لا يجوز له قانونا أن يطرح ما يقدم له تقديمًا صحيحًا من الأدلة أو الأوراق المؤثرة في حقوق الخصوم دون أن يدون في حكمه ما يبرر هذا الاطراح بأسباب خاصة . فاذا هو سكت لغير علة ظاهرة في حكمه عن بحث المستندات التي لم يختلف طرفا الخصومة ، لا على حجيتها ولا على دلالتها الظاهرة ، كان حكمه باطلا لقصور أسبابه . ولا يجدي أن يقال انه فعل ذلك من طريق تأويل الدليل أو تفسير الورقة ، فان سلطته في تفسير الأوراق والمستندات وفي العدول عن معناها الظاهر الى المعنى الذي يريد الأخذ به ليست سلطة مطلقة ، بل هي مقيدة بوجوب ايراد الأسباب التي يستند اليها في ذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما اذا كان قد أخذ في تفسيره باعتبارات مقبولة أم لا . (ب) اذا كان الطاعن قد تمسك لدى محكمة الموضوع بالأوراق والمستندات التي قدمها اليها ، والتي لم يقم على حجيتها ولا على دلالتها الظاهرة نزاع ما ، ثم استظهر بهذه الأوراق والمستندات أمام محكمة النقض في النعي على حكم الموضوع بالخطأ في تطبيق القانون فانه يكون ==

créancier.

La preuve de la libération
doit être faite par le débi-
teur.

دينه . وعلى المدين اثبات براءته من
الدين (١) .

تطابق الفقرة الأولى منها ٢٧٨ مخ ، والثانية ٢٧٩ مخ . وتقابل ١٣١٥ ف .

= في الواقع قد طرح على محكمة النقض قصور الحكم عن ذكر الأسباب الخاصة التي يكون قد اعتمد عليها في اطراحه هذه الأوراق والمستندات .

نقض ١٦ أكتوبر ١٩٤١ (الطعن رقم ١٧ سنة ١١) : للمحكمة الاستئنافية أن تكتفي بمراجعة أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة الابتدائية وأن تستخلص منها ما تظمن هي اليه ، ولو كان مخالفا لرأى المحكمة الابتدائية ، كما أن لها ألا تأخذ من أقوال الشهود إلا بما ترى صدقه ، وهي اذ تفعل ذلك لا يصح أن ينسب اليها أنها مسخت أقوال أولئك الشهود .

(١) نقض ٣ نوفمبر ١٩٣٢ (مذكور تحت المادة ٩٤) .

نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٣ ص ٢٦٠ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٥ رقم ٩ : ان القانون انما يكلف المدعى اقامة الدليل على دعواه ، الا اذا سلم له خصمه بها أو ببعضها ، فانه يعفيه بذلك من اقامة الدليل على ما اعترف به . فاذا اعترف شخص بأن الأرض موضوع النزاع أصلها من أملاك الحكومة الخاصة ، ولكنه امتلكها بالتقادم ، ثم بحثت المحكمة مع ذلك مستندات ملكية الحكومة لهذه الأرض ، وقضت بعدم كفايتها لاثبات الملكية ، فقد خالفت القانون باقتضاها دليلا على أمر معترف به .

نقض ٢٩ ديسمبر ١٩٣٨ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ١٩ ص ٧٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٥٣ ص ٤٥١ : (أ) اذا ادعى شخص على آخر بحصول اشتراك في اجارة أطيان وبوقوع خسارة من هذا الاشتراك ، فأنكر المدعى عليه قيام أى اشتراك ولم يجب عن الخسارة بما يؤيدها أو ينفيها ، وأحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق لاثبات حصول الاشتراك والخسارة ، وقررت المحكمة مع ثبوت الاشتراك عجز المدعى عن اثبات وقوع الخسارة فانه لا يجوز الطعن في حكمها الصادر برفض الدعوى ، بمقولة ان المحكمة قد خالفت قواعد الاثبات اذ اعتبرت أن المدعى مكلف باثبات الخسارة مع تسليم خصمه بها ، لأن انكار الخصم أى اشتراك ينفي الاعتراف بحصول خسارة ما . (ب) اذا قضت المحكمة بأن الخسارة الناجمة عن الاشتراك المدعى به في اجارة أطيان غير ثابتة بناء على تقديرها للأدلة التي قدمها مدعى الخسارة ، وأثبتت في حكمها ما اعتمدت عليه في رأيها فلا رقابة عليها لمحكمة النقض ، لأن رأيها في ذلك هو مما يدخل في فهم الواقع في الدعوى .

نقض ٨ يناير ١٩٤٢ (الطعن رقم ٣٥ سنة ١١) : لما كان الغرض من أوراق النصيب التي تصدرها الجمعيات الخيرية وفقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ هو استفادة هذه الجهات من جزء من المبالغ المتجمعة لانفاقها في وجوه نافعة وفوز بعض مشترى الأوراق بالجوائز المدونة بها كان كل مشتر لورقة مساهما بنسبة ما اشتراه في الأعمال الخيرية وفي الجوائز التي تربحها =

215. Dans toutes matières autres que celles commerciales et quand il s'agira de sommes ou valeurs supérieures à 1,000 P.T., ou indéterminées, les parties qui n'auront pas été empêchées par les circonstances de se procurer un écrit constatant l'obligation ou la libération, ne seront pas admises à en faire la preuve

٢١٥ — في جميع المواد ما عدا

التجارية اذا كان المدعى به عبارة عن نقود أو أوراق تزيد قيمتها عن ألف قرش ديواني أو غير مقدرة فالأخصام الذين لم يكن لهم مانع منهم عن الاستحصال^(١) على كتابة مثبتة للدين أو للبراءة^(٢) لا يقبل منهم الاثبات

== الأوراق المسحوبة ، وبهذا تكون الجائزة مساهمة من صاحب الورقة نفسه ببعض ما دفعه ثمنًا لشراؤها ومن المشترين لباقي الأوراق ببعض ما دفعوه راضين كلهم من بادىء الأمر أن يجعلوا هذه المساهمة عرضة للتضحية مقابل الأمل في الربح . ونتيجة ذلك أن الورقة الراجعة تستحيل بمجرد اعلان نتيجة السحب الى صك بالجائزة المخصصة لدرجة سحبها ، ويكون من حق حامل الورقة مطالبة الجهة التي أصدرت ورقة النصيب بتلك الجائزة ، نقودا كانت أو عينا معينة . واذن فان هذه الجائزة تكون هي في الواقع موضوع التعاقد والغرض الملحوظ فيه عند مشترى الورقة وعند الهيئة التي أصدرت ورقة النصيب على السواء . أما الورقة الراجعة فهي سند الجائزة ومظهرها الوحيد ، ولا تكون الجائزة مستحقة بدون وجودها . وأما قيمة الورقة المدفوعة فلا يكون لها عندئذ وجود ، اذ هي صارت مستهلكة في الجوائز وفي الأغراض التي من أجلها أصدرت أوراق النصيب . ولما كانت ورقة النصيب غير اسمية فهي لا تعدو أن تكون سندًا لحامله بقيمة الجائزة المربوطة ، واذ كانت العبرة في ملكية هذا الضرب من السندات بحيازتها فان صاحب الحق في المطالبة بالجائزة هو من يكون بيده الورقة الراجعة . فاذا ما ادعى أحد استحقاق الجائزة كلها أو بعضها بعد السحب في غير حالي السرقة والضياع تعين مراعاة أحكام القانون تبعًا للقيمة المطلوبة ، لا بالنسبة للمحكمة المختصة فحسب ، بل بالنسبة لقواعد الاثبات أيضا ، بحيث اذا كانت قيمة المدعى به متجاوزة ألف قرش كان الاثبات بالكتابة أمرا لا مناص منه ، عملا بالمادة ٢١٥ من القانون المدني .

(١) الحصول .

(٢) راجع نقض ٣ يناير ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٥٠ رقم ١٨ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢١٩ ص ٥٣٦ : اذا كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بتعذر الحصول على دليل كتابي بسبب قرابة يدعيها ، لا يقبل منه الطعن في حكمها بأنه أخطأ اذ لم يعتبر هذه القرابة مانعة من الحصول على الدليل الكتابي . على أن مسألة كون القرابة المدعاة مانعة من الحصول على دليل كتابي بالحق المتنازع فيه أو غير مانعة هي من المسائل الواقعية التي تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

par témoins ou par présomp-
tion.

بالبينة ولا بقرائن الأحوال (١) .

تطابق ٢٨٠ مخ . وتقابل ١٣٤١ ف .
راجع ٢٨٢/٢١٧ ، مرافعات ١٨١/١٦١ وما بعدها .

== تقض ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٤٤ رقم ١١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٣ ص ٩٥٤ : مسألة قيام المانع الأدبي من أخذ الكتابة عند لزومها هي مسألة لقاضي الموضوع الفصل فيها .

تقض ١٩ مايو ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٣٣ رقم ٤٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٨ ص ١٠٧ : ان مسألة اعتبار الزوجية مانعة أو غير مانعة من الحصول على دليل كتابي بين الزوجين هي مسألة موضوعية لمحكمة الموضوع وحدها السلطة في تقديرها .

(١) تقض ٧ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٢٥ رقم ١٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥١ ص ٢٨٤ : ان محكمة الموضوع ، اذ تفسر غامض السند موضوع النزاع وفقا لمقاصد العاقدين ، مسترشدة في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها ، واذ تأخذ بما ترجحه من وجوه التفسير ، معتمدة على اعتبارات معقولة مقبولة ، لا تخضع لرقابة محكمة التقض على ما يجري به قضاؤها . فاذا اختلف طرفا الدعوى على تفسير ورقة ، قال المدعى ان المبلغ الوارد بها قرض واجب الأداء ، وقال المدعى عليه انه لم يكن قرضا اقترضه من المدعى ، وإنما هو جزء من ثمن قطن تسلمه المدعى من زراعته بصفته وكيله عنه وباعه وقبض ثمنه . ورشح المدعى عليه لهذا الادعاء بعبارة الورقة المطالب بقيمتها وبأوراق أخرى قدمها ، فحكمت محكمة الاستئناف تمهيدا باستجواب الخصمين ، وحققت ما ادعاه كل منهما ، وحصلت مما استظهرته من القرائن ومن جميع ظروف الدعوى أن دعوى المدعى عليه أرجح من دعوى المدعى ، أو أن هذه القرائن — على أقل تقدير — موجبة للشك في سبب الدين المدعى به ، فرفضت الدعوى ، فحكمها صحيح لا يظعن فيه بأنه خالف أحكام المادتين ٢١٥ و ١٩٤ مدني ، لأن المحكمة — باعتمادها على عبارة الورقة المطالب بقيمتها وعلى قول المدعى في محضر استجوابه وعلى الخطابات التي أرسلها هو للمدعى عليه دالة على أنه كان يقوم له بإدارة أطيانه وتسليم قطنه — لم تخالف نص المادة ٢١٥ مدني ، اذ كل ما اعتمدت عليه من ذلك يصح اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز لها أن تستكملة بالقرائن الأخرى ، ولم تخالف نص المادة ١٩٤ مدني ، لأنها لم تقض بمقاصة ما ، وإنما هي قضت برفض دعوى المطالبة بعد أن ثبت لها أن المبلغ المطالب به لم يتسلمه المدعى عليه الا على اعتباره جزءا من ثمن قطنه الذي باعه المدعى حين كان وكيله عنه .

تقض ١٦ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٦٠ ص ٧٥١ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢١٢ رقم ٥٩ : دعوى التزوير يجوز اثبات وقائنها بجميع الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن ، على أن تمسك الصادرة له الورقة المطعون فيها بالتزوير بهذه الورقة ==

توثيق تزويره لتاريخها ، ذلك يعتبر حتماً مبدءاً ثبوت بالكتابة يجيز خصمه الاستدلال عليه بالينة والقرائن لاقتناع المحكمة بصحة نظريته هو .

نقض ٢٣ مايو ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٥٤) .

نقض ٩ يناير ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٩٥ رقم ٢٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣١٣ ص ١٠٤٠ : اذا كانت القرائن التي استفادت منها محكمة الموضوع أن الشركة فسخت عقب صدورها قد رددت بين الطرفين وسلم بها كل منهما فلا تكون المحكمة قد خالفت قواعد الاثبات باعتمادها على القرائن في اثبات التماسخ الضمني بين الشركاء . على أنه اذا كان الخصم لم يمانع خصمه في اثبات العدول عن التشارك أو فسخ الشركة بالقرائن فهذا وحده يسقط حقه في الطعن على الحكم بتلك المخالفة .

نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٦٩ ص ١٩٢ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٤ ص ١٥ : اذا كان النزاع على تعرف نية المتعاقدين قائماً بين أجنبي وأحد طرفي العقد ، أو بينه وبينهما معاً ، فللأجنبي أن يثبت بجميع الطرق النية الصحيحة للعاقدين مهما كانت أنفاظ العقد صريحة لا غموض فيها . وعلى ذلك فاذا طعن أحد الورثة في عقد صادر من المورث بدعوى أن التصرف الوارد به هو وصية لا بيع فلا شك في أن هذا الوارث هو من طبقة « الغير » بالنسبة لهذا التصرف ، وله الحق في أن يثبت بجميع الطرق أن النية الظاهرة من العقد وهي البيع ليست هي النية الصحيحة بل أريد به الوصية وأن البيع لم يكن منجزاً بل مضافاً الى ما بعد الموت . والحكم الذي يستمسك بألفاظ العقد الصريحة ويمنع الاستناد الى القرائن لا يثبت أن نية المورث كانت منصرفة الى الوصية لا الى البيع المنجز هو حكم مخالف للقانون متعين نقضه .

نقض ١٣ مايو ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٢٣٤) ، ونقض ٧ أبريل ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٢١٨) .

نقض ٢٢ فبراير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٢ ص ٧٥ : ليس لمحكمة النقض أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح بين ما يكون قد قدمه الخصوم للقاضي من الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال اثباتاً ونقياً ، فإن قاضي الدعوى حر في تقدير الدليل المقدم له يأخذه اذا اطمأن اليه ويطرحه اذا تشكك فيه ، وذلك ما دام لا يستند في قضائه الى أوراق وهمية لا وجود لها أو الى أوراق موجودة ولكنها تناقض ما أثبتته أو يستحيل عقلاً أن يستخلص منها ما استخلصه .

نقض ٥ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣١٥ ص ٧١٩ : (أ) المستخرج من دفتر التصديقات على الامضاءات والأختام الموقع بها على المحررات العرفية ليس صورة لورقة عرفية لا قيمة لها قانوناً ، بل هو صورة رسمية لما دون في دفتر رسمي من ملخص عقد البيع . ولذلك فانه يجوز الاستناد اليه في اثبات هذا العقد . (ب) الايصال المعطى من البائع لمن استرد منه عقد البيع الذي كان قد أودعه اياه يجوز للمشتري أن يعتمد عليه في اثبات حصول البيع له اذا كان حصوله عليه برضاء المودع لديه .

== تقض ٢٧ مارس ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٧ ص ٦٧ : لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الدليل الذي يجوز الأخذ به ، فإذا هي في دعوى حساب مرفوعة على ناظر وقف قدم لها بين مستندات المدعى عليه صورة رسمية من حكم شرعى صدر في دعوى كانت قد أقيمت عليه بطلب عزله من النظر لخيانة نسبت إليه ، منها أنه أهمل في تحصيل بعض الاجارات وتأخر في اتخاذ الاجراءات القانونية للحصول على ما تأخر منها وأنه آجر بعض أطيان الوقف بغبن فاحش ، وكانت هذه المسائل مما أثير حولها التراجع في دعوى الحساب ، فاتخذت المحكمة ما جاء في أسباب الحكم الشرعى خاصا بهذه المسائل أسبابا لفضائها فلا حرج عليها في ذلك ، ولو لم يكن الحكم الشرعى انتهائيا ، فانها لم تستند اليه على اعتبار أنه ملزم لها بما له من حجية ، بل لاقتناعها بصحة وجهة النظر التي أخذتها عنه .

تقض ٢٢ مايو ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ٨٣ ص ٢٥٠ : لما كان المقرر أنه اذا رأى القاضى أن الأدلة القائمة في الدعوى تكفى للحكم فيها فانه يصدر حكمه بناء على هذه الأدلة ، وأنه اذا كانت الدعوى مما لا يوجب القانون لثبوتها دليلا معينا فيكون القاضى عقيدته من جميع الأدلة والفرائض القائمة فيها ، دون أن يلتفت الى من قدمها ان كان هو المدعى أو المدعى عليه ، ولما كان القاضى غير ملزم — في حالة انكار الحتم أو الامضاء على الورقة العرفية — بأن يحيل الدعوى الى التحقيق ليثبت التمسك بالورقة صحة الحتم أو الامضاء ، بل له — اذا كان في وقائع الدعوى وأدلتها ما يقنعه بأن الحتم أو الامضاء صحيح — أن يرد على النكر انكاره ويأخذ بالورقة من غير اجراء تحقيق — لما كان كل ذلك كان من حق القاضى بعد أن تعود اليه الدعوى من التحقيق اذا كان قد أمر به أن يحكم بصحة الورقة كلما تبين ذلك ، سواء من الأدلة القائمة فيها من الأصل أو من الأدلة التي أسفر عنها التحقيق أو من الاثنين معا ، لأن الاحالة الى التحقيق لا تقتضى دائما الزامه بأن يأخذ نتيجة هذا التحقيق ويرتبط به ، بل يجوز له ألا يعول على شيء منها اذا لم يطمئن اليه ، وأن يجعل عماد حكمه الأدلة التي كانت قائمة في الدعوى أولا ، ولا يصح في هذه الحالة النعى على المحكمة بأنها قلبت الأوضاع في الاثبات ، اذا استندت في قضائها الى دليل قدمه الخصم الغير المكلف بالاثبات ، لأن النعى بذلك لا يصح الا اذا كانت الدعوى غير ثابتة وتقول هي بثبوتها ، على أساس أن المدعى عليه هو الذى عجز عن اثبات مدعاه . أما اذا كانت الأدلة قد قدمت للمحكمة وأصبحت الدعوى ثابتة أمامها فلا يلتفت الى من قدمها ، فان الخصم اذا تبرع بإثبات دعوى خصمه فلا يتعين اطراح دليله وعدم الأخذ به . واذا كان منكر الحتم أو الامضاء لم يقف عند حد الانكار المطلق الذى يقتضى من التمسك بالورقة تقديم الأدلة التى تنفع المحكمة بصحة الحتم أو الامضاء ، بل علل انكاره وبناء على سبب معين وقدم شهودا لاثبات صحته فان التمسك بالورقة في هذه الحالة أن يفقد هذا السبب ، ويكون للمحكمة ، بما لها من السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، أن تأخذ بما تراه .

تقض جنائي ١٩ فبراير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٧٦ ص ١٣٥ : جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار قواعد القانون المتعلقة بالاثبات غير متعلقة بالنظام العام . فيصح ==

= اثبات العقود التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بالبينة اذا قبل المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمنا . فاذا كانت المحكمة قد سمعت شهادة شاهدين في الواقعة ، ولم يعترض المتهم على الاثبات بالبينة الا بعد سماعهما ، فهذا يفيد أنه قبل ابتداء الاثبات بالبينة ، ولا يكون له بعد ذلك أن يحتج بعدم جواز الاثبات بالبينة في هذه الصورة .

نقض جنائي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٢٤٧ ص ٥٤٩ : ان حظر الاثبات بالبينة فيما هو زائد على ألف قرش ليس من النظام العام . فاذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع سقط الحق في التمسك به لدى محكمة النقض .

نقض جنائي ٢ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٢٩٤ ص ٦٧٨ : الدفع بأن المحكمة أخطأت اذ أخذت بشهادة الشهود في اثبات ما تزيد قيمته على الألف قرش ليس من النظام العام ، فلا يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .

نقض جنائي ٣ نوفمبر ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ١٥٠ ص ٤٥٦ : ان قواعد الاثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام . فيجب على من يدعى عدم جواز اثبات الحق المدعى عليه به بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فاذا هو لم يتقدم بهذا الدفع الا بعد سماع الشهود فلا يكون له أن يرجع عما سبق أن قبله ضمنا من جواز الاثبات بالبينة .

نقض جنائي ٢٤ يونيو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١١ رقم ١٣٩ ص ٢٥٤ : لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الوقائع والأدلة ، فلها اذن أن تأخذ من أقوال المجني عليه المختلفة بما تظنن اليه ، سواء أ كانت هذه الأقوال قد صدرت بالجلسة أم في التحقيق أم في اقرار مدون في ورقة عرقية ، والمحكمة غير ملزمة بتعليل ما أخذت به ، لأنها لا تخضع في ذلك الا لما يوحى به ضميرها ومجرد اعتقادها برجوح قول على الآخر ، مما لا يجعل محلا لرقابة محكمة النقض عليها .

نقض جنائي ٢٧ يناير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٦٢ ص ٧٥٩ : ان المحاكم وهي تفصل في الدعاوى الجنائية لا تتقيد بقواعد الاثبات الواردة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها . فاذا هي في واقعة سرقة قد عولت في ادانة المتهم على شهادة الشهود بأنه هو الذي باع المسروق لمن ضبط عنده فلا تثريب عليها في ذلك ، ولو كانت قيمة المبيع تزيد على عشرة جنيهات ، وذلك لأن سماعها الشهود لم يكن في مقام اثبات تعاقد المتهم مع المشتري ، وإنما كان في خصوص واقعة مادية بحث جائز اثباتها بالبينة والقرائن وغير ذلك من طرق الاثبات المختلفة ، وهي مجرد اتصال المتهم بالأشياء المسروقة قبل انتقالها من يده الى يد من ضبطت عنده ، بغض النظر عن حقيقة سند هذا الانتقال الذي لم يكن يدور حوله الاثبات ، لأنه مهما كان لا يؤثر في الدعوى .

نقض ٢٢ فبراير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٣ ص ٧٦ : ان الدليل القبول قانونا لا يتعلق الا بما هو مطلوب اثباته ولا يرتبط بنوع المسؤولية في ذاتها ، فقد تكون المسؤولية تعاقدية كالتعهد بعدم فعل شيء (obligation de ne pas faire) ومع ذلك يكون =

216. Elles ne pourront que provoquer l'aveu de l'adversaire par un interrogatoire dans les formes prescrites au Code de procédure ou en lui déferant le serment.

٢١٦ — انما لهم استجواب الخصم على حسب القواعد المقررة في قانون المرافعات للاستحصال^(١) على اقراره أو تكليفه باليمين .

تطابق ٢٨١ مخ . وتقابل ١٣٥٤ و ١٣٥٧ ف .

راجع ٢٩٨/٢٣٣ ، ٤٤٦/٢٦٣ ، ٦٣٢/٥١٦ ، مرافعات ١٦٩/١٥٢ وما بعدها ، ١٨٤/١٦٣ وما بعدها .

217. La preuve testimoniale ou par moyen de présomptions sera cependant admise lorsque l'obligation ou la libération sera rendue

٢١٧ — ومع ذلك فالاثبات بالبينة أو بقرائن الأحوال يجوز قبوله اذا كان الدين أو التخلص منه صار قريب

= الاثبات بشأنها بالبينة والقرائن عند ما يرغب المتعهد له اثبات مخالفة المتعهد لتعهد ، وقد تكون المسؤولية تقصيرية أو جنائية كما هو الحال في جريمة خيانة الأمانة ومع ذلك يكون الاثبات بشأنها بالكتابة بالنسبة للعقد الذي ترتب به الوديعة متى كان الشيء المودع تزيد قيمته على ألف قرش في غير الأحوال التجارية .

نقض جنائي ٧ مارس ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ١ رقم ١٩٠ ص ٢٢٤ : يجوز الاثبات بالبينة فيما قام على الفش من الجرائم ، لأن ذلك مما يندرج تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي . فاذا استولى شخص بطريق النصب على نقود — يزيد مقدارها على ما تجوز البينة فيه — من امرأة في سبيل احضار زوجها الغائب غيبة مربية ، فالبينة جائزة .

نقض جنائي ٣ يونيو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ٣٨٣ ص ٤٨٧ : ان المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح اثبات عقد الوديعة بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غريمه . والمانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا . وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضي الموضوع . فاذا رأى القاضي — لعلاقة الأخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردتها في حكمه — قيام هذا المانع ، وقبل اثبات الوديعة بالبينة ، فلا معقب على رأيه في ذلك .

نقض ١٨ يونيو ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٧٧ : اذا كان المستأجر يطعن في عقد الايجار بالصورية ، والمؤجر يدفع بعدم جواز الاثبات ، فلا يجوز للمحكمة — ما دام الايجار ثابتا بالكتابة ، ولا يوجد لدى المستأجر دليل كتابي على دعواه — أن تقضي بصورية العقد بناء على مجرد القرائن ، والا كان قضاؤها باطلا لاستناده الى دليل غير جائز الأخذ به في الدعوى .

(١) للحصول .

الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب
vraisemblable, par un écrit
émané de la partie. الاثبات عليه (١).

تطابق ٢٨٢ مخ . وتقابل ١٣٤٧ ف .

راجع ٢٨٠/٢١٥ .

(١) راجع تقض ٢٨ مارس ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤١ ص ٦٦٠ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١٥٢ رقم ٤٠ : اذا رفعت الدعوى بموجب سند أقر فيه المدعى عليه بقبضه مبلغا على سبيل الأمانة ، ثم دفع المدعى عليه الدعوى بصورة هذا السبب ، واستند فيما زعم الى ايصالات كانت محررة منه للمدعية وكان استردها منها مؤشرا عليها من زوجها ووكيلها بما يفيد سبق وجودها لديها واستردادها منها ، فلا مخالفة للقانون اذا اعتبرت محكمة الموضوع هذه الايصالات مبدءا ثبوت بالكتابة تميز تكملة الدليل على الصورية بالبيئة والقرائن فيما بين العاقدین ، لأن الايصالات وان كانت صادرة من المدعى عليه فانها معترف بها من المدعية ومؤشر عليها من وكيلها بما جعل ثبوت المدعى به قريب الاحتمال في نظر المحكمة .

تقض ٢٨ مارس ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١٤٦ رقم ٣٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٠ ص ٦٥٣ : الشهادة الرسمية المستخرجة من قلم العقود بالمحكمة المختلطة الدالة دلالة صريحة على أن هناك عقد بيع صدر من زيد لعمر ، وأن البيع هو بضمن قدره كذا ، وأن زيدا الصادر منه البيع هو الذي قدم العقد بنفسه لاثبات تاريخه ، فأثبت بتاريخ كذا تحت رقم كذا ، وأن زيدا هذا هو هو نفسه الذي تسلمه من قلم الكتاب بتاريخ كذا — هذه الشهادة مفادها أن بقلم العقود بالمحكمة المختلطة ايصالا موقعا عليه من زيد يفيد تسلمه لذلك العقد ، وأن هذا العقد صادر منه بالبيع لعمر بمبلغ كذا . ولا شك أن ذلك الايصال المستفاد حتما من عبارة الشهادة الرسمية ، التي هي في ذاتها حجة لم يطعن فيها بأي مطعن ، هو ورقة صادرة من زيد دالة على ما كان منه من البيع لعمر بالثمن المذكور . وهذا الايصال وان كان لا يفيد قطعا أن الثمن الوارد بعقد البيع الذي تسلمه زيد قد دفعه عمرو له فعلا أو أنه كان ثمنًا مؤجلا ، الا أن جريان العادة الغالبة بأن المشتري يدفع الثمن ، ذلك يقرب الاحتمال بأن هذا الثمن دفع فعلا ، واذن فهذا الايصال المدلول عليه حتما بتلك الشهادة الرسمية هو مبدءا ثبوت بالكتابة يقرب احتمال صحة تسليم زيد لمبلغ الثمن ويجوز بحسب القانون تكميل الاستدلال بالبيئة والقرائن .

تقض ١٨ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٢ ص ٧٠٨ : صورية البيع التدليسية تثبت بالقرائن في حق كل من مسه هذا التدليس ولو كان طرفا في العقد . فاذا توافرت القرائن المثبتة للتدليس والاحتمال على استصدار هذا العقد صورة واقتضت محكمة الموضوع مع ذلك ممن صدر منه العقد وجود مبدءا ثبوت بالكتابة كما تحقق الصورية التي يقول بها كان حكمها مخطئا وجاز لمحكمة النقض عند نقضها الحكم أن تستخلص ثبوت هذه الصورية التدليسية من الأوراق والتحقيقات التي كانت معروضة على محكمة الموضوع .

== نقض ٢٥ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٤ ص ٧٢١ : اذا قالت المحكمة في حكمها : « ان اعتراف أحد طرفي الخصوم بتسليمه أجره شهر معين هو اعتراف ضمنى بدفع أجور المدة السابقة على هذا الشهر » فقولها هذا لا يقصد منه الا أن هذا الاعتراف هو مبدأ ثبوت بالكتابة يقرب معه احتمال دفع الأجرة عن المدة الماضية . فاذا هي ذكرت في ذات الحكم ظروفًا تعزز هذا الاحتمال وتسيغ لها اعتبار قيام الدليل كاملا على واقعة الوفاء عن المدة الماضية كان حكمها صحيحا لا عيب فيه .

نقض ٢٠ يونيو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٠ ص ٨٨٣ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٩٥ رقم ٨٨ : من يدعى براءة الذمة فعليه اقامة دليلها . والانسان لا يستطيع أن يتخذ من عمل نفسه دليلا لنفسه يحتاج به على الغير . فدقتر الناظر المثبت لحساب الوقف ومقدار ما يستحقه كل من المستحقين لا يعتبر دليلا لورثته على المستحقين بقضهم قيم استحقاقهم ، ما دام لا توقيع لهم على هذا الدقتر يثبت هذا القبض .

نقض ١٩ مارس ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٣٩ ص ١٠٧٦ المحاماة ١٧ ص ٦٠ : محاضر المحجوز الادارية التي توقع بناء على طلب المؤجر على زراعة المستأجر تعتبر قانونا أنها صادرة من المؤجر ، وهي بذلك تصلح للاحتجاج بها عليه كبدأ ثبوت بالكتابة في شأن بيع الأشياء المحجوزة بالقدر وبالثمن الوارد بها ، فاذا استكملتها محكمة الموضوع بما تذكره في حكمها من القرائن ، واستنتجت منها وجوب خصم قيمة الحاصلات حسبما جاء بمحاضر المحجز ، فهذا الاستخلاص مما يدخل في حاصل فهم الواقع في الدعوى ، ولا رقابة فيه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع .

وراجع نقض ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ١٣٦) .

نقض ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧٤ ص ٢٠٠ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٩ ص ١٩ : ليس من الضروري دائما اقتضاء مبدأ ثبوت بالكتابة كليا لتحقيق صورية السند ، بل اذا توافرت القرائن المثبتة للتدليس والاحتيال على استصدار عقد صوري فهذه الصورية التدليسية لا يقتضى لتحقيقها وجود مبدأ ثبوت بالكتابة وانما هي تثبت بالقرائن في حق كل من مسه هذا التدليس ، سواء أكان طرفا في العقد أم لم يكن . وعلى ذلك فاذا دفع بصورية عقد وأخذت محكمة الدرجة الأولى بهذا الدفع وأحالت الدعوى الى التحقيق لاثبات الصورية ثم جاءت محكمة الاستئناف فألغت هذا الحكم اعتمادا على أن القانون يمنع من اثبات الصورية بالقرائن ما دام الدين مكتوبا ، ولم يبين الحكم الاستئنافي ما هي الصورية المدعاة وما نوعها أتدليسية هي أم غير تدليسية ، وما هي الدلائل التي قدمها مدعى الصورية على دعواه وما الذي أجاب به خصومه وما هي خطوات محكمة الدرجة الأولى في نظر دعوى الصورية وما هي الوقائع التي أذن حكمها بتحقيقها ؟ الى غير ذلك من العناصر الواقعية اللازم اثباتها ، حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب ما عساه يدعى به من الخطأ في تطبيق القانون في هذا الحكم ، فهذا الحكم متعين نقضه .

== وراجع نقض أول يونيو ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٢٣٧) .

٢١٨ — وكذلك يجوز الاثبات

بما ذكر اذا وجد دليل قطعى على ضياع
السند بسبب قهرى (١) .

تطابق ٢٨٣ مخ . وتقابل ١٣٤٨ ف .

218. Il en sera de même
quand il y aura preuve
formelle de la perte du titre
par cas fortuit.

= نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣٢٣ ص ٧٣٧ : لا يجوز الطعن لدى محكمة
النقض بمخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الاثبات باعتباره ورقة من الأوراق غير كافية لأن
تكون مبدأ ثبوت بالكتابة ما لم يكن الطاعن قد طلب احالة الدعوى الى التحقيق بناء على أن
الورقة صالحة لذلك .

نقض ١٣ فبراير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٤١٣ ص ٩٨٩ : متى رأت محكمة الموضوع
أن الأوراق المقدمة من المستأنف لتبرير طلبه احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت دعواه ليست مبدأ
ثبوت بالكتابة ، لأنها لا تجعل الدعوى قريبة الاحتمال ، وكان رأيها لا يتعارض مع الثابت في
الدعوى ، فان المناقشة في ذلك لا تكون الا مجادلة في موضوع الدعوى .

نقض ٥ يونيو ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ١٢٢ ص ٣٦١ : اذا دفع الخصم دعوى خصمه
بصورية العقد موضوع الدعوى ، واستند في ذلك الى عبارة صدرت من خصمه أمام المحكمة
قائلا « انها ان لم تكن كافية بذاتها لاثبات الصورية فانها على الأقل تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يخول
اثبات الصورية بالبينه » ، فان تحديده لأدلته على هذه الصورية تتحلل به المحكمة من تحرى ثبوت
الدعوى من طريق آخر ، فاذا هى عرضت للعبارة التمسك بها ولم تر فيها دليلا على الصورية
ولا مبدأ ثبوت عليها ثم رأت من جانبها أنه ليس هناك محل لاحالة الدعوى الى التحقيق فلا يصح
أن ينعى عليها أنها خالفت القانون بزعم أنها لم تمكن من ادعى الصورية من اثبات دعواه بالبينه .

(١) نقض ٧ أبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٠٧ ص ٣١٦ : ان الاثبات
بالبينه في الأحوال التى لا يجوز فيها ذلك ليس من النظام العام . فاذا طالب شخص بمبلغ يزيد
على الحد الجائز فيه الاثبات بالبينه والفرائن مستندا في ذلك الى عقد رهن قال انه سرق منه في
حادثة جنائية ، وطلب الاثبات بالبينه ، ولم يدفع المدعى عليه بعدم جواز ذلك ، كما أنه لم يبد
اعتراضا عند تنفيذ الحكم الصادر باحالة الدعوى الى التحقيق ، فهذا يعتبر قبولا منه للاثبات بالبينه
يمنع معه على المحكمة الاستئنافية أن تتعرض من تلقاء نفسها لهذا الأمر .

نقض ١٨ يونيو ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٧٦ : اذا كان المدعى يقول
ان الدين الذى رفع به الدعوى ثابت بسند ضاع في حادث سرقة فان هذا الدين يكون بمقتضى
المادة ٢١٨ جائزا اثباته بالبينه أو بالفرائن ، ما دام الحادث لم يكن راجعا الى اهل من
جانبه . واذا كانت المحكمة قد اقتنعت من التحقيقات الحاصلة عن الحادث ، وعلى
الأخص مما أدلى به المدعى عليه نفسه فيها ، أن السند كان موجودا وسرق ، وأن ذمة
المدعى عليه ما زالت مشغولة بالدين ، فذلك من شأنها وحدها ولا يصح أن ينعى عليها أنها
لم تأخذ فيما انتهت اليه بدليل بعينه ، اذ الاثبات في هذه الحالة يجوز بجميع الطرق .

219. La preuve de la libération résulte de la remise, au débiteur, du titre en original ou expédition exécutoire.

٢١٩ — اثبات التخلص من الدين يكون بتسليم سنده أو صورته الواجبة التنفيذ الى المدين .

تطابق ٢٨٤ مخ . وتقابل ١٢٨٢ وما بعدها ف .

220. Le créancier est toutefois autorisé à prouver par témoins que le titre est, pour un tout autre motif, entre les mains du débiteur.

٢٢٠ — ومع ذلك يجوز للدائن أن يثبت بالبينة أن وجود السند تحت يد المدين كان لسبب آخر غير تخلصه من الدين .

تطابق ٢٨٥ مخ . وتقابل ١٢٨٣ ف .

221. Le commencement d'exécution peut, suivant les circonstances, autoriser le juge à ordonner la preuve par témoins.

٢٢١ — الشروع في الوفاء يصح أن يكون عند الاقتضاء سببا للقاضي في أن يأذن بالاثبات بالبينة .

تطابق ٢٨٦ مخ ، مع اضافة « أو بقرائن الأحوال » في آخر المادة .

راجع مرافعات ١٧٧ ، ٢٠٠ وما بعدها . وراجع مدني ٤٤٦/٣٦٣ .

222. Le payement des intérêts et arrérages autorise à prouver, autrement que par écrit, l'existence de l'obligation principale.

٢٢٢ — دفع القوائد^(١) يكون سببا لجواز اثبات أصل الدين بغير الكتابة .

تطابق ٢٨٧ مخ .

223. Dans le cas où l'écrit ne paraît pas suffisamment faire preuve, le juge peut déférer le serment au créancier pour établir sa créance, ou au débiteur pour prouver sa libération.

٢٢٣ — اذا تبين أن الأوراق المقدمة للاثبات غير كافية له فلقاضي أن يكلف الدائن باليمين لتأييد دينه أو يكلف المدين بها لاثبات براءة ذمته من الدين .

تطابق ٢٨٨ مخ . وتقابل ١٣٥٧ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ ف .

راجع مرافعات ١٦٣/١٨٤ وما بعدها .

(١) في النص الفرنسي : « Le payement des intérêts et arrérages » (دفع القوائد

والمرتبات) .

224. Les parties peuvent réciproquement se déférer le serment décisive, auquel cas le serment peut être référé par la partie à qui il a été déféré.

٢٢٤ — يجوز لكل من الخصام أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وفي هذه الحالة يجوز للمطلوب منه اليمين أن يردّها على الطالب (١).

نظابق ٢٨٩ مخ، مع حذف لفظ « الحاسمة ». وتقابل ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٦١ ف. راجع مرافعات ١٨٩/١٦٧.

225. La délation du serment par la partie suppose

٢٢٥ — التكليف باليمين يؤخذ

(١) تقضى ٢٨ فبراير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٣٣ ص ٦٢٢ : ان المادة ١٢٠ من قانون المرافعات تنص على أن « من يطلب التعجيل من الخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأدائه مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة ». وفي معنى المادة بهذا ما يدل على أن أصل مراد الشارع بالمادة ١٦٩ التي قبلها هو أن المحكمة اذا حكمت بتعليف اليمين فهي تقتصر على مجرد الحكم بذلك مع بيان صيغة السؤال المراد التعليف عليه ، ثم تترك لمن يهيمه من الخصام أن يسعى في تنفيذ هذا الحكم باعلانه لخصمه وتحديد الجلسة لذلك . أما أن تحدد المحكمة من تلقاء نفسها ميعادا لحلف اليمين أمامها ، أو أن تعتبر نطقها بالحكم اعلانا للخصوم بالجلسة التي تحددها للحلف ، فهذا خارج عما هو مفهوم من مجموع المادتين ومن نظام الاجراءات التي يريد الشارع بحسب الأصل اتباعه في مسألة الحكم باليمين وفي تنفيذ هذا الحكم . على أن ذلك ليس معناه أن المحكمة ممنوعة من أن تحدد من تلقاء نفسها جلسة لحلف اليمين أو أن تعتبر النطق بحكمها اعلانا للخصوم ، وبحيث يمكنها عند عدم حضور من عليه اليمين في الميعاد المحدد أن تعتبره ناكلا . كلا بل ان لها أن تحدد جلسة للحلف ، ولكن على شرط أن تكون بعيدة بعدا يسمح باعلان حكمها للخصم في محل اقامته الأصلي مع مراعاة مواعيد التكليف بالحضور ومواعيد المسافة ، وأن تتأكد المحكمة في اليوم المحدد للحلف أن الاعلان قد حصل صحيحا وروعت فيه تلك المواعيد ، كما لها عند تحديد الجلسة أن تعتبر حكمها اعلانا للخصوم ، وذلك في صورة ما اذا كان ثابتا بمحضر الجلسة أو بالحكم أن المكلف باليمين حاضر شخصيا وقت النطق به . وفي هذه الحالة تكون الجلسة التي تحددها وتعلنها اليه في حكمها مستوفية لميعاد التكليف بالحضور ما لم يقبل المكلف الحلف في ميعاد أقصر ويكون قبوله هنا مدونا بمحضر الجلسة . واذن فاذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعليف وحددت لذلك جلسة لميعاد أقصر من الميعاد القانوني المعتاد ، ثم هي من جهة أخرى اعتبرت النطق بالحكم اعلانا للخصوم ولم يثبت بمحضر الجلسة ولا بالحكم أن المكلف باليمين كان حاضرا ولا أنه قبل تقصير الميعاد ، فقضاؤها بعد في موضوع الدعوى ، على اعتبار أن الطاعن ممتنع عن اليمين وناكل عنه لجرد عدم حضوره في اليوم التالي ، هو قضاء مؤسس على اجراء مخالف للقانون ويتعين نقضه .

la renonciation à toute autre espèce de preuve.

منه أن طالبها ترك حقه فيما عداها من جميع أوجه الثبوت .

تطابق ٢٩٠ مخ . وتقابل ١٣٦٣ ف .
راجع مرافعات ١٨٧/١٦٦ .

226. Les écrits, quand ils sont authentiques, c'est-à-dire passés devant des officiers compétents, font preuve contre toute personne jusqu'à inscription de faux des constatations faites par l'officier rédacteur.

٢٢٦ — المحررات الرسمية أى
التي تحررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك تكون حجة على أى شخص ما لم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحرر لها^(١) .

تطابق ٢٩١ مخ . وتقابل ١٣١٧ و ١٣١٩ ف .
راجع مرافعات ٣١٤/٢٧٣ .

227. Les écrits sous seing privé font la même preuve entre les parties, tant que l'écriture ou la signature n'en est pas déniée.

٢٢٧ — والمحررات الغير الرسمية
تكون حجة على المتعاقدين بها ما لم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء^(٢) .

تطابق ٢٩٢ مخ . وتقابل ١٣٢٢ ف .
راجع ٢٠٣/١٤٢ ، مرافعات ٢٩٣/٢٥٤ .

(١) تقض ١١ نوفمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧١ ص ١٩٣ : الطعن بالتزوير في العقد الرسمي لا يكون الا في البيانات التي دونها به الموظف المختص بتحريره عن الوقائع أو الحالات التي شاهد حصولها أو تلقاها عن العاقدين . فان كان العقد خاليا من أى بيان عن حالة البائع العقلية فالقول انه قد تم أمام مأمور العقود الرسمية الذي لا يقبل تحريرها لو كان العاقد ذا غفلة أو مجنوناً وأنه لذلك لا يقبل الطعن فيه من هذه الجهة الا بالتزوير قول غير سديد .
تقض جنائى ٢٨ مارس ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ١ رقم ٢٠٦ ص ٢٥٢ :
محضر الجلسة هو من المحررات الرسمية المفروض فيها مبدئياً صحة كل ما ورد بها . وهى على كل حال حجة على أى شخص ما لم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بها ، كما جاء بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني .

تقض جنائى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ٤٨ ص ٥٦ :
محضر الجلسة حجة بما ثبت به ، والادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت الا بطريق الطعن فيه بالتزوير .

(٢) تقض ٢١ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٢١ رقم ٧٤ مجموعة =

== القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٥ من ١١١٨ : ان الأوراق غير الرسمية وان كانت ، بمقتضى نص المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ، حجة بما فيها على المتعاقدين ما لم يحصل انكار ما فيها من الكتابة أو الامضاء ، فان أساس هذه الحجة سلامة الرضا المتبادل من كل عيب . والغش من الأسباب المفسدة للرضا . ولحكم الموضوع القول الفصل فى تقدير القرائن والأدلة التى يسوقها أحد الخصوم فى الدعوى طعنا على الورقة المنسوبة اليه ، واثباتا لما حصل فى ظروف تحريرها من غش مؤثر فى الرضا ، فان رأتها جديده ، ووجدتها كافية ، حكمت فى الدعوى على أساسها ، وان كانت غير كافية أمرت بالتحقيق فيها . فإذا رأت الحكم برد وبطلان الورقة بدون حاجة الى ادعاء بالتزوير ، وقضت به ، موازنة بين الأدلة المقدمة من الخصمين ، ومرجحة ما اطمأنت الى الأخذ به منها ، فان حكمها لا يكون مخطئا فى القانون من هذه الناحية .

نقض ٢٦ أبريل ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ من ١٠٤ رقم ٤٠ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧٤ من ٣٤٦ : ان القانون المصرى أقام حجة الأوراق العرفية على شهادة ذات الامضاء أو الختم الموقع به عليها . ففى اعتراف الخصم الذى تشهد عليه الورقة بأن الامضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو امضاءه أو ختمه . أو متى ثبت ذلك — بعد الانكار — بالدليل الذى يقدمه المتمسك بالورقة ، فلا يطلب من هذا المتمسك أى دليل آخر لاعتماد صحة الورقة وامكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الامضاء أو الختم . ولا يستطيع هذا الخصم التنصل مما تثبته عليه الورقة ، الا اذا بين كيف وصل امضاءه هذا الصحيح أو ختمه هذا الصحيح الى الورقة التى عليها التوقيع ، وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك ، فان هذه هى منه دعوى تزوير بحتة يجب أن يسار فيها بطريقها القانونى . ذلك بأن القانون لا يعرف انكار التوقيع بالختم ، بل لا يعرف الا انكار بصمة الختم ، ولأن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات — اذ أجازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقنض تحقيقها — لا ترمى الا الى اثبات الامضاء أو الختم المنكورة بصمته . وهذا ظاهر من مقارنة مواد ذلك الباب بعضها ببعض ، ومن أن الشارع قد نقل حكم هذه المادة الى المادة ١٥١ من قانونى المحاكم الشرعية الصادرين فى سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٣١ بالنص الآتى : « واذا لم تيسر المضاهاة أو لم يكن للمتمسك دليل آخر جاز اثبات الامضاء أو الختم عند الانكار بشهادة من عاينوا الختم فى حالة التوقيع على السند بامضاءه أو ختمه » ، فدل بهذا النص الصريح على أن المادة ٢٧٠ لا ترمى الا الى اثبات الامضاء المنكور أو الختم المنكورة بصمته ، لا الى اثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم .

راجع أيضا نقض ٢٤ مايو ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ من ١٦٢ رقم ٥١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٨٥ من ٤٠٩ : ان من الخطأ تكليف المتمسك بالورقة أن يثبت توقيع خصمه عليها فى صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه ، بل فى هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها بالتزوير وبطريقه القانونى ، واذن تفصل المحكمة فى دعوى التزوير وفى الدعوى الأصلية بما يثبت لديها .

٢٢٨ - لكنها لا تكون حجة

228. Ils ne font cette preuve à l'égard des tiers que s'ils ont date certaine.

على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخها ثابتا ثبوتيا رسميا (١).

تطابق ٢٩٣ مخ . وتماثل ١٣٢٨ ف .

راجع ٢٠٣/١٤٢ .

= ملاحظة : خالفت محكمة القضا بالرأى المتقدم ما سبق أن قررتة الدوائر الجمعية لمحكمة استئناف مصر الأهلية في حكمها الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٢٩ (المحاماة ٩ رقم ٥٢٤ والمجموعة الرسمية ٣٠ رقم ١٠٦) ، وقد جاء فيه : لم يرد في قانون المرافعات ، ولا في القانون المدني ، ما يشير الى حالة الاعتراف بالحتم مع انكار التوقيع به . ولذلك اختلفت المحاكم في معرفة من الذى يكلف بالاثبات في هذه الحالة . ولأجل انفصل في هذه النقطة القانونية يجب الرجوع الى قواعد الاثبات المبينة في القانون المدني ، فقد وضعت المادة ٢١٤ قاعدة عامة لبيان طريقة اثبات الديون والتخلص منها ، وهى أنه يجب على الدائن اثبات دينه ، وعلى المدين اثبات براءته من الدين . ونصت المادة ٢٢٧ على أن المحررات الغير الرسمية تكون حجة على المتعاقدين بها ما لم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء . ومعنى ذلك أن الدليل القانونى الكامل المستفاد من الكتابة أو الامضاء الموقع بها على المحررات العرفية لا يتحصل الا اذا اعترف الخصم بأنه هو نفسه الكاتب أو هو نفسه المضى ، فان أنكر ذلك فلا تكون الورقة حجة عليه . ولم تعرض المادة ٢٢٧ المذكورة لحكم الحتم ، ولكن البداهة العقلية تقضى بأن الدليل القانونى الكامل المستفاد منه لا يتحقق الا بالاعتراف ببصمته وبالتوقيع به معا ، وأنه اذا كان الاعتراف بالتوقيع يستلزم حتما الاعتراف بالبصمة فان العكس غير صحيح . ولذلك فلا مانع قانونا يمنع من الاعتراف ببصمة الحتم مع انكار التوقيع به ، وبما أن التمسك بالورقة هو المكلف بتقديم الدليل كاملا على دعواه فعليه هو اثبات توقيع خصمه بالحتم عند انكاره كما يتم له الاستدلال . أما القول بأن الاقرار ببصمة الحتم دون التوقيع يعتبر قرينة على هذا التوقيع من شأنها الزام النكر باثبات عدم توقيعه أو بالادعاء بالتزوير ، فهذا القول فيه مخالفة صريحة للقاعدة الأولية المنصوص عليها بالمادة ٢١٤ مدنى ، وهو جعل عبء الاثبات على المدعى . واذن فالاعتراف بالحتم لا يمنع من انكار التوقيع به ، وعلى التمسك بالورقة عبء الاثبات . الا أنه مما يجب التنويه به أنه يلزم أن يكون انكار التوقيع جديا لا يكذبه الظاهر من وقائع الدعوى ، بحيث لو تراءى للمحكمة من تلك الوقائع وظروفها أن الورقة المتنازع عليها صحيحة ، وأن الانكار لم يكن الا بقصد المثل والمكيدة ، فلها مطلق السلطة فى الحكم بصحة الورقة ، دون الاحالة على التحقيق ، بشرط بيان أسباب ذلك فى الحكم .

(١) قض ١٩ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٩٣ ص ١٦٥ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٧٣ رقم ٩٠ : تسجيل التنبيه بنزع الملكية لا ينشئ للدائن العادى نازع الملكية حقا عينيا على العقار يحيز له (باعتباره غيرا) أن يتمسك بعدم تسجيل التصرفات =

229. La date certaine résulte de leur insertion dans un registre public, en entier,

٢٢٩ — ثبوت التاريخ يكون
اما بقيد المحررات المذكورة في سجل

== الصادرة من المدين قبل تسجيل التنبيه ، في صدد الاحتجاج بعدم نفاذ تلك التصرفات عليه ، بل كل ما في الأمر أن هذا الدائن يصبح بهذا التسجيل ممن يشملهم لفظ (الغير) الذين أشارت اليهم المادة ٢٢٨ من القانون المدني ، فلا يصح الاحتجاج عليه بالعقود العرفية ، الا اذا كان تاريخها ثابتا قبل تاريخ تسجيل التنبيه ، أما اذا كان التصرف موضوع النزاع له تاريخ ثابت سابق على تسجيل التنبيه فإنه يعتبر تصرفا نافذا بالنسبة للدائن العادي ومانعا له من التنفيذ على العين المتصرف فيها ، ولا يجوز له طلب ابطاله الا اذا أثبت حصوله تواطؤا بين المتصرف والمتصرف له اضرارا بحقوقه هو ، وهذا حتى على فرض أن تسجيل التنبيه يمنع المدين من التصرف في العقار الجاري نزاع ملكيته .

تقضى ١٣ أبريل ١٩٣٣ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١١٩ ص ٢٠٥ المجموعة ٣٤ ص ٣٣١ : يكتسب العقد تاريخا ثابتا رسميا ، في صدد العمل بقانون التسجيل ، اذا ذكره العاقدان وأوردا تاريخه وتفاصيله في اذنارات رسمية تبادلها قبل تاريخ وجوب العمل بهذا القانون . وراجع تقضى ٦ يونيو ١٩٣٥ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٨٢ ص ٨٥٨ .

تقضى ٢٣ يناير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٧١ ص ٨٧٩ : الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرف الصادر من مورثه في مرض موته اضرارا بحقه المستمد من القانون . ولذلك فإن له أن يطعن على هذا التصرف ، وأن يثبت مطاعنه بجميع طرق الاثبات . وان لم يكن التاريخ المدون بالتصرف ثابتا رسميا فإن له — مع تمسك الوارث الذي صدر لمصلحته هذا التصرف بتاريخه العرفي — أن يثبت حقيقة هذا التاريخ بجميع طرق الاثبات أيضا .

تقضى ١٨ ديسمبر ١٩٤١ (الطعن رقم ٢٩ سنة ١١) : لا يعتبر الوارث في حكم الغير فيما يختص بالتصرف الصادر من مورثه الا اذا كان هذا التصرف قد صدر في مرض الموت اضرارا بحقه الشرعي في الميراث . فاذا كان التاريخ المدون بالتصرف غير ثابت رسميا ، وكان سابقا على بدء هذا المرض ، فإن كل ما يكون للوارث هو أن يثبت بجميع الطرق أن التاريخ غير صحيح وأن ابرام العقد كان في مرض الموت . واذا كان الحكم لم يقم وزنا للتصرف الصادر من أب لابنه لمجرد أن تاريخه عرفي وأن الأب المتصرف توفي على أثر مرض أصابه دون بحث في صحة هذا التاريخ والتحقق من أن ابرام العقد حصل فعلا في مرض الموت فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

تقضى ١٣ فبراير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٤١٥ ص ٩٩٤ : التاريخ العرفي المعترف به من المورث يكون دائما حجة على الوارث حتى يقيم الدليل على عدم صحته اذا كانت له مصلحة خاصة في ذلك . وما دام هو لم يقدم الدليل على عدم صحة هذا التاريخ ولم يطلب احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت بجميع الطرق القانونية صدور العقد في تاريخ معين ، فأخذ المحكمة بالتاريخ الوارد في العقد لا مخالفة فيه للقانون .

ou par extrait si l'insertion est mentionnée sur l'écrit, ou du fait qu'ils portent l'écriture, la signature ou le cachet reconnus d'une personne décédée, ou d'un visa apposé par un officier public compétent ou par un magistrat.

عمومى بتمامها أو ملخصها فقط اذا كانت مؤشرا عليها بما يفيد حصول التسجيل وكذلك يكون التاريخ ثابتا اذا كان فى المحررات خط أو امضاء أو ختم ثابت لانسان توفى^(١) أو كانت عليها اشارة من أحد المأمورين العموميين المختصين بذلك أو من أحد القضاة ونحوهم^(٢).

تطابق ٢٩٤ مخ ، مع حذف عبارة « أو ختم » . وتقابل ١٣٢٨ ف . راجع ٢٠٣/١٤٢ .

230. La mention de la libération mise sur le titre, bien que non signée du créancier, fait preuve contre lui, à moins que le créancier ne fournisse la preuve du contraire.

٢٣٠ — التأشير على سند الدين بما يفيد براءة المدين منه يكون حجة على الدائن ولو لم يكن ممضى منه الا اذا أثبت الدائن خلاف ذلك .

تطابق ٢٩٥ مخ . وتقابل ١٣٣٢ ف .

(١) تقضى ٢٧ أبريل ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١١٧ رقم ١١٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢٠ ص ٢٠٦ : ان دلالة وجود أختام لتوفين بورقة على ثبوت تاريخ هذه الورقة هي — من جهة ثبوت كون هذه الأختام قد جبرت بعد وفاة أصحابها أم هي لم تجبر فعلا ثم استعملت بعد الوفاة فى التوقيع على الورقة — مسألة موضوعية تقدرها محكمة الموضوع بحسب ما تراه من ظروف الدعوى وملابساتها .

(٢) يقابل عبارة « أو من أحد القضاة ونحوهم » فى النص الفرنسى : « ou par un magistrat » .

راجع تقضى ٣٠ مايو ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٦٠ رقم ٧٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧٦ ص ٨٢١ : ان وسائل اثبات التاريخ الواردة بالمادة ٢٢٩ ليست واردة بها على وجه الحصر . فاذا قدمت ورقة ما فى دعوى ، وتناولتها المرافعة بالجلسة التى نظرت بها تلك الدعوى ، فهذا يكتفى لاعتبار تاريخ الورقة ثابتا من يوم تلك الجلسة .

تقضى ١٠ نوفمبر ١٩٣٨ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٨ ص ٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٤٢ ص ٤٢٧ : لا حرج على المحكمة فى أن تحيل الدعوى الى التحقيق للاستدلال على ثبوت تاريخ عقد بتوقيع شاهد عليه متوفى قبل العمل بقانون التسجيل ما دام المتسكك ضده بهذا العقد لم ينكر توقيع الشاهد المتوفى بل قرر أنه مجهل توقيعيه .

231. La valeur probante des copies de titres autres que les expéditions exécutoires ou premières expéditions, quand ces copies auront été faites par des officiers publics, sera appréciée par le juge si l'original n'est pas représenté; ces copies vaudront au moins un commencement de preuve par écrit.

232. Les jugements passés en force de chose jugée font foi des droits qu'ils consacrent, sans qu'aucune preuve contraire puisse être admise, pourvu qu'il s'agisse entre les mêmes parties d'obligations ou droits ayant le même objet et la même cause, et que ces parties agissent dans les mêmes qualités.

٢٣١ — اذا قدم الخصم صور
سندات غير صورها الواجبة التنفيذ وهي
صورها الأولى ولم يقدم الأصل وكانت
الصور المذكورة محررة بمعرفة أحد
المأمورين العموميين فللقاضي النظر في
درجة اعتماد تلك الصور وعلى كل حال
فإنها تعتبر في مقام مبادئ الثبوت
بالكتابة .

تطابق ٢٩٦ مخ . وتقابل ١٣٣٥ ف .

٢٣٢ — الأحكام التي صارت
انتهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها
ولا يجوز قبول اثبات على ما يخالفها اذا لم
يكن اختلاف في الحقوق المدعى بها ولا
في الموضوع ولا في السبب ولا في الصفة
المتصف بها الخصام ^(١) .

تطابق ٢٩٧ مخ . وتقابل ١٣٥١ ف .

(١) نقض ٢٧ أبريل ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢٠ من ٢٠٦ المجموعة
٣٤ من ٣٣٤ المحاماة ١٣ من ١٢٠٣ : الحكم التمهيدى لا تكون له حجية الشيء القضى
به . وليس القاضي الذى أصدره ملزماً حتماً بالاعتماد على نتيجة التحقيق الذى يحصل تنفيذاً له .
نقض ٢٢ يونيو ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٣ من ٢٣٩ : (١) ان
قضت المحكمة بوجوب تقديم دليل معين فلا يجوز لها أن تتخطى ما قضت به من ذلك ما دامت
ظروف الدعوى لم تتغير عما كانت عليه حين قضت بما قضت به . فان وقفت المحكمة دعوى
لتقديم حكم مثبت للورثة فيمتنع عليها بعد ذلك أن تقبل تعجيل الدعوى للرافعة من غير أن
يقدم لها حكم الوراثة الذى أوجب تقديمه . (ب) اذا انحصر النزاع أمام محكمة الدرجتين الأولى
والثانية فيما اذا كان يجوز للمحكمة أن تنقض بقبول طلب تعجيل الدعوى الموقوفة لتقديم حكم
مثبت للورثة ، ورأت محكمة النقض خطأ الحكم الاستثنائى المؤيد لحكم محكمة الدرجة الأولى
بقبول طلب التعجيل ، قائماً اذ تنقض الحكم الاستثنائى تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى
لتبقى موقوفة أمامها حتى يقدم الحكم الثبت للورثة . (ج) العبرة فى الأحكام بمنطوقها ، ولا
يكون للأسباب المحمولة هى عليها شأن الا بقدر ما تكون هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق . =

== تقض ٢٢ مارس ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧٣ ص ٣٤٤ : متى قامت الدعوى أصلية كانت أو فرعية (كدعوى الشخص الثالث) أو قام الدفع في دعوى أصلية أو فرعية على سبب جرت المناقشة فيه بين الخصوم وعمدت اليه المحكمة في أسباب حكمها فبحثته وقررت صحته أو بطلانه وكان تقريرها هذا هو العلة التي انبنى عليها منطوق حكمها فان قضاءها يكون نهائيا في هذا السبب مانعا من التنازع فيه مرة أخرى بين الخصوم أنفسهم . ولا يمنع من حيازته قوة الشيء المقضى به أن يكون التقرير به واردا في أسباب الحكم ، لأن من أسباب الأحكام ما يكون بهض المقضى به . فاذا حكمت المحكمة ببطان تصرف وعللت ذلك في أسباب حكمها بأنه تصرف صوري لا حقيقة له وأن المتصرف له لم يدفع في العين ثمنا ، بل أخذ العقد بطريق التواطؤ مع المتصرف لحرمان دائي المتصرف من الحصول على دينهم من قيمة ملكه المتصرف فيه فان هذا القضاء يكون مانعا من العودة الى المناقشة في صورية العقد بين الخصوم الطاعنين عليه وبين الخصم الذي كان يتمسك به .

تقض ٢٤ مايو ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٨٤ ص ٤٠٣ : الحكم الصادر في وجه انسان لا يكون حجة على من يخلفه من وارث أو مشتر أو متلق عنه ، اذا استند هذا الخلف في اثبات ملكيته الى سبب آخر غير التلق ، مستغنيا بهذا السبب الآخر عن سبب التلق .

تقض ١٣ ديسمبر ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢١٢ ص ٥٠٩ المحاماة ١٥ ص ١٧٨ : ان القضاء النهائي لا قوة له الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ، سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . واذن فاذا قضى الحكم للدعى بتقديم الحساب عن غلة عين يملكها دون أن يرد في منطوقه ولا في أسبابه ذكر لتكاليف ما أنشأه المدعى عليه في العين من المبانى أثناء وضع يده فهذا الحكم لا يمنع المدعى عليه من مطالبة المدعى فيما بعد بتكاليف هذا الذي أنشأه من ماله الخاص ، ما دامت الملكية شيئا وتكاليف البناء شيئا آخر ، وما دام الحكم لا يؤخذ منه حتما وبطريق اللزوم العقلي أنه قضى في شأن هذه التكاليف .

وراجع تقض ١٤ يونيه ١٩٣٤ (مذكور تحت المادة ١٦٧) ، ٣٠ يناير ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٢٧٢) .

تقض ٧ يونيه ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٧٣ رقم ٥٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٢ ص ٤١٩ : ان حالات تصدى المحكمة الاستثنائية لنظر الموضوع وان كانت مبينة بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات بطريق الحصر ، الا أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع للدعوى برمتها في ذات موضوعها ، ومتى قبلته محكمة ما فقد انحسرت الخصومة في هذا الموضوع أمامها وأصبح من غير الممكن قانونا الرجوع اليها فيه . فلو كان هذا الحكم صادرا من محكمة ابتدائية واستأنفه الخصم طالبا الفاء والقضاء له في موضوع الدعوى فان محكمة الاستئناف — اذا ألقت هذا الحكم — يكون لها أن تنظر موضوع النزاع وتفصل فيه في حدود طلبات المستأنف ، وذلك حتى لو اقتصر المستأنف عليه ==

== على التكلم في موضوع الدفع وعلى طلب تأييد الحكم المستأنف ، ولا يقبل منه الطعن بأن المحكمة تصدت للموضوع في غير الحالات المبينة بالقانون .

نقض ٩ يناير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣١٣ ص ١٠٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٩٥ رقم ٢٢ : لا حجية للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ، سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها .
نقض ١٤ يونيو ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٨٥ رقم ٦٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٦ ص ٤٢٨ : لا مانع من أن بعض المقتضى به يكون في الأسباب .
فاذا قضت المحكمة بىطلان عقد بيع ، بعد أن استعرضت في أسباب حكمها الأوجه التي دار النزاع حولها طلبا ودفعاً ، وبجئت هذه الأوجه وفصلت فيها فصلاً قاطعاً ، وخلصت من بحثها الى النتيجة التي حكمت بها ، فمضى ذلك أنها بعد أن قضت في هذه المسائل وضعت قضاءها فيها في أسباب الحكم ثم وضعت بالمنطوق الحكم بىطلان البيع ، وهو نتيجة ما وضعت في الأسباب ، فأصبح الحكم فاصلاً في جميع نقاط النزاع المتقدمة الذكر طلباً ودفعاً .

نقض ٧ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٤ ص ١١٠١ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٠٦ رقم ٦٣ : اذا قضى للمدعى بثبوت حقه في القرار على الأرض المتنازع عليها ، وكان المدعى عليه مختصاً في هذه الدعوى بصفته متلقياً حق الملكية في هذه الأرض من شخص آخر باعها له ، ثم أنشأ المدعى عليه مباني على تلك الأرض ، فرغ المحكوم له بحق القرار عليها دعوى طلب فيها الحكم بإزالة هذه المباني ، فقضى له بذلك ، وكان المدعى عليه مختصاً في الدعوى الثانية بصفته مشترياً لحق الرقبة من وزارة الأوقاف ، فإن السبب القانوني في الدعويين واحد ، وهو حق القرار على الأرض ، أما اختصاص المدعى عليه في الدعوى الأولى بصفته ، واختصاصه في الدعوى الثانية بصفة أخرى ، فلا يعد سبباً في كل دعوى من الدعويين اللتين اختص فيهما باعتباره مدعى عليه ، وإنما هو تدليل لما يدعيه من حقوق على الأرض المتنازع عليها لا تأثير له في وحدة السبب في الدعويين . كذلك يعتبر المدعى عليه واحداً في الدعويين ، لأنه إنما كان مختصاً شخصياً في كل منهما ، وغاية ما في الأمر أنه كان في الدعوى الأولى يستند الى تلقى حقه من شخص وفي الدعوى الثانية الى تلقيه من شخص آخر .

نقض ١١ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٥ ص ٦٧٣ : اذا قام نزاع على كون قطعة أرض داخلية مادياً وواقعياً ضمن حدود أرض كان متنازعا عليها ومقضية فيها بين الطرفين في دعوى سابقة أو غير داخلية ضمنها ، فقضت محكمة الاستئناف بعدم دخولها بعد أن نظرت الخلاف وحصلت فهمها فيه من العناصر المختلفة المقدمة لها ، وذكرت في أسباب حكمها الاعتبارات التي اعتمدت عليها ، فلا محل للنعي على حكمها بالخطأ في ذلك والاستناد فيه الى ما كان أمام محكمة الاستئناف من تقارير الخبراء ومحاضر الانتقال ، لأن كل ذلك لا اتصال له بالقانون ولا مساس فيه بحجية الحكم الصادر في الدعوى السابقة .

نقض ١١ أبريل ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١٦٧ رقم ٤٧ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٦ ص ٦٧٤ : (١) ان القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه هي =

== من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مدى شمولها منعا للأضرار التي قد تترتب على هذا التوسيع . واذن فكلما اختلف أي شرط من شروط تلك القاعدة ، كالسبب أو الموضوع أو الخصوم ، بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب التقرير بأن لا قوة للحكم الأول تمنع الدعوى الثانية . (ب) ان القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة يمكننا الأخذ بها ، لو أن الوارث الواحد كان قد خاصم أو خوصم في الدعوى طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . أما اذا كانت دعوى الوارث لم يكن مقصوده الأول منها سوى تبرئة ذمته من نصيبه في الدين ، ذلك النصيب المحدد المطلوب منه في الدعوى ، فان الواضح أنه يعمل لنفسه فقط في حدود هذا النصيب المطلوب منه ولمصلحته الشخصية فقط في تلك الحدود ، لا لمصلحة عموم التركة كنائب شرعى عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقي الورثاء . (ج) المسألة الواحدة بعينها اذا كانت كلية شاملة ، وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في الدعوى أو بانتفائه ، فان هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن حق جزئي آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها . ولكن وحدة المسألة في الدعويين لا يجوز أن تمنع من الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما .

نقض ٢٥ يونه ١٩٤٢ بمجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٧٩ : اذا كان الحكم قد صدر بتأجيل الفصل في التعويض الذي يطلبه البائع من المشتري وبأحقية المشتري في تسليم القمح المودع بمخازن البنك على ذمته من البائع على أساس أن عقد البيع قائم ونافذ بين الطرفين ، وأن المشتري عرض الثمن على البنك مقابل تسليمه القمح ، فرفض بناء على تعليقات البائع ، ثم صار هذا الحكم نهائيا لعدم استئنافه ، فانه يجب على المحكمة ، وهي تفصل في طلب التعويض ، أن تعتبر ذلك الحكم محمدا نهائيا للعلاقات القانونية بين الطرفين ، لا فيما يتعلق بعقد البيع ذاته فقط ، بل أيضا في كل ما كان مؤسسا على هذا العقد . فاذا هي خالفت مقتضاه ، فاثلة ان المشتري تأخر عن دفع ثمن القمح وعن تسليم الغلال وان العقد يعتبر بذلك مفسوخا من نفسه وفقا للمادة ٣٣٥ من القانون المدني ، فانها تكون قد خالفت القانون لعدم مراعاتها الأساس الذي بني عليه الحكم الأول باعتباره قد فصل في مسألة كلية لم تكن دعوى التعويض الا جزءا متفرعا عنها ، مما كان يستوجب منها أن تنقيد به في قضائها بين الخصوم أنفسهم في دعوى التعويض التي فصلت فيها بعد صدوره .

نقض ٥ يناير ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٧٠ رقم ٨٧ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٩٠ ص ١٦٢ : (١) اذا استنبطت محكمة الموضوع تنازل أحد الخصوم عن الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، من عبارة صدرت منه صالحة لافادة هذا التنازل ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . (ب) التنازل البات عن الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه لا يجوز ==

الرجوع فيه ، اذ أن هذا الدفع ليس من النظام العام ولا هو وسيلة من وسائل الدفاع ، يتركها صاحبها بمشيئته ويعود اليها بمشيئته ، بل هو حق من الحقوق الخاصة ان شاء صاحبه استمسك به أو شاء عدل عنه ، وليس للقاضي أن يقضى به من تلقاء نفسه . فاذا ما تنازل عنه صاحبه لا سبيل له للرجوع اليه ، لأن التنازل عن الحق هو عمل فردي ملزم لصاحبه بدون حاجة الى قبول يصدر من آخر . (ج) ان قرار محكمة الاستئناف برفض الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه وباحالة الدعوى على محكمة أول درجة لنظر الموضوع ليس معناه رفض ما عساه يكون قدم فيها من دفعات أخرى لم يكن فصل فيها ، بل معناه نظر الدعوى من جديد من حيث الشكل ومن حيث الموضوع ، فلكل خصم أن يبدى ما يشاء من الدفوع بشرط ألا تتعارض مع ما قضت به محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه .

نقض ٢ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٨ ص ٢٤٩ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢١٠ رقم ٥٧ : (ا) اذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر ضمن أسبابه أن الطاعن تمسك لدى محكمة الاستئناف بحجة حكم سبق صدوره في النزاع المطروح عليها بين الخصوم أنفسهم ، فان للطاعن مع ذلك أن يطعن لدى محكمة النقض في هذا الحكم لمجيئه مخالفا للحكم السابق صدوره الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه ، وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض التي تجيز الطعن بمخالفة الشيء المحكوم به لأول مرة لدى محكمة النقض ، وان لم يسبق الدفع به لدى محكمة الموضوع . (ب) اذا تبينت محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا لقضاء نهائي سابق تعين عليها نقض الحكم والقضاء في الموضوع بعدم قبول الدعوى الثانية لسبق الفصل فيها ، والتقرير بأن الممول عليه في العلاقة بين الخصوم هو الحكم الأول .

نقض ٦ يونيه ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧٨ ص ٨٤٠ : المنع من اعادة النزاع في المسألة المفضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين . ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المفضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير ، يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا ، وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها . فان توافر هذا الشرط وجاء الحكم الثاني المؤسس عليها مخالفا للحكم الأول أمكن القول بوجود التناقض بين الحكمين ويطلقان ثانيهما ، وان لم يتوافر بأن كانت بعض ظروف المسألة المفضى فيها أولا غير أساسية اطلاقا ، كظرف زمانها الذي لم يكن يهم تحديده في الحكم الأول تحديدا جامعا مانعا فلا مانع من اعادة النزاع في المسألة مسندة الى زمن آخر غير زمنها في الحكم الأول ولا يكون هناك تناقض ان صدر الحكم على خلاف الحكم الأول . فاذا أبطلت محكمة الاستئناف تنازلا عن مبلغ ما صادرا من والد الى ولده بكتابة منه في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٣ باعتبار هذا التنازل حاصل في مرض موت الوالد مع انها ، بحكم سابق في دعوى أخرى كانت مرددة بين الطرفين ، قررت أن مرض موت هذا الوالد انما بدأ في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٣ ، مما قد يفهم منه أن ذلك التنازل حصل من المورث في وقت صحته ، ثم تبين أن =

= هذا الاعتراض قد عرض على المحكمة فتناولته في حكمها وبينت ما حاصله أن موضوع الدعوى الأولى كان خاصا بتصرفات وقعت من المورث في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٢٣ طعن الورثة بطلانها لحصولها في مرض موته ، فلم يكن يهم المحكمة اذ ذاك سوى معرفة ما اذا كان الشهران المذكوران هما من فترة المرض أم لا ولم يكن يعينها أن تقرر مبدأ مرض موت المورث لأنها لم تكن محتاجة الى تقريره ، ثم استتجت من الظروف والمستندات التي أشير اليها في الحكم الأول أن مرض موت الوالد قد ابتداء فعلا قبل أول أغسطس سنة ١٩٢٣ ، وأن ورقة أول يولية سنة ١٩٢٣ قد حررها فعلا المورث في هذا المرض ، فهذا الذي قرره محكمة الموضوع هو تحصيل للواقع مما تختص به هي وحدها بلا مراقبة لمحكمة النقض .

نقض ٢٢ يولية ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٤ ص ٢٤٠ : لكل من القضاة بين الأهلى والمختلط اختصاص محدود . وللأحكام الصادرة من كل منهما حجية نسبية لا تعدو الخصوم فيها الى غيرهم . فإذا صدر من القضاة المختلط حكم على خلاف حكم سابق صدر من القضاة الأهلى لا يجوز لمن كان خصما محكوما عليه في الدعوى الأهلية ولم يختص أمام المحكمة المختلطة أن يتمسك بالحكم المختلط أمام القضاة الأهلى في نزاع متفرع عن أصل النزاع الذي اكتب الحكم الأهلى السابق صدوره فيه قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لذلك الخصم .

نقض ١١ نوفمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧١ ص ١٩٣ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٥ ص ١٥ : الطعن بمخالفة حكم لحكم آخر سابق عليه يشترط لقبوله أن يكون الحكم الطعون فيه قد صدر على خلاف الحكم السابق صدوره انتهايا في النزاع عينه بين الخصوم بأعيانهم . فإذا رفعت أمام المحكمة المختلطة دعوى لا بطلان تصرف مسند الى شخص لعدم أهليته ولم يكن هذا الشخص خصما في هذه الدعوى فحكمت هذه المحكمة بصحة هذا التصرف ، ثم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة الأهلية بإبطال تصرف آخر صادر من هذا الشخص عينه — قبل التصرف المنقضى بصحته من المحكمة المختلطة — لعدم أهليته ، فلا يصح الطعن في الحكم الأهلى بمقولة انه صدر خلافا للحكم المختلط ، لأن حجية كل من الأحكام الصادرة من القضاة بين الأهلى والمختلط حجية نسبية لا تعدو الخصوم فيها الى غيرهم .

نقض ١٠ ديسمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨ ص ٤٥ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٢٥ ص ٦١ : اذا دفع بسبق الفصل في الدعوى ، وكان رفض هذا الدفع مبنيا على أن طلبات المدعية في الدعوى الأولى كانت تثبت ملكيتها الشائعة ، أما في الدعوى الثانية فقد كانت تثبت ملكيتها المحددة ، وكانت المحكمة قد قصرت بحثها على الشيوع وعدمه ولم تنظر في أساس الملكية أكان شراء أم هبة أم غير ذلك ، فان هذا الرفض يكون على وفق القانون ، اذ أن موضوع الدعويين مختلف .

نقض ١١ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٣ ص ١١١ : الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لا تكون له حجية الشيء المنقضى به الا اذا كان قاصلا في الدعوى المرفوعة الى المحكمة وفقا لنظام المرافعات الشرعية وفي الحدود المرفوعة بها الدعوى . والدفع الذي لم يفرغه صاحبه في قالب دعوى مستقلة ببيان عناصره وأدلته والوجه الشرعى المستند اليه فيه ، =

== وإنما أقحمه في دفاعه اقحاما ولم يطلب أمر خصمه بالجواب عنه ، لا يلتفت اليه .

نقض ١٨ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٥ ص ١٣٨ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٥١ ص ١٤٩ : (١) ان قوة الشيء المحكوم فيه وان كانت في الأصل لا تكون الا لمنطوق الحكم ، الا أنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن الأسباب التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق تعتبر مشتركة مع المنطوق في قوة الشيء المحكوم فيه لأنها أساس الحكم وتتعلق بموضوعه حتما ولا تقوم للمنطوق قائمة الا بها ، فهي جزء لا ينفصل عنه . (ب) لا يهم قاضي دعوى الملكية أن يكون المشتري استرد ما دفعه أو لم يسترده ، ما دام طلب رد الثمن لم يكن معروضا عليه ، وكذلك لا يهمه عند نظر دعوى الملكية أن يكون البائع قد رد الى المشتري ما وصله من ثمن المبيع ردا مبرئا لذمته أو أن يكون هذا الرد مشوبا بعيب في نظر القانون يجمله غير مبريء لذمته . وعلى ذلك فاذا تعرض قاضي دعوى الملكية في أسباب حكمه الى ما لا يهمه من ذلك فإن ما يعرض له من هذه الأسباب التي لا تنصب على الطلب الواضح في الدعوى ولا تتصل بالمنطوق تكون أسبابا عديدة الأثر وزائدة على الحاجة ، ولا يمكن بهذه المثابة أن تحوز مع المنطوق قوة الشيء المحكوم فيه .

وراجع نقض ٥ يناير ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٤٠٩) .

نقض ٢ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢ ص ١٠ : الدعوى التي ترفع على البائع بعد انتقال المبيع الى المشتري لا يعتبر المشتري ممثلا فيها بواسطة البائع له ، والحكم الذي يصدر فيها لا تكون له حجية بالنسبة له ما دام لم يختصم فيها .

نقض ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٧ ص ٢٦ : اذا ادعى مدين أنه أوفى الدين المطلوب الحكم به عليه ، وحكم بازمائه بهذا الدين ، وتناول هذا الحكم ما كان يدعيه المدين من التخالص من الدين بالوفاء ، وقال بشأنه انه غير ثابت لعدم تقديم أية مخالصة ، فليس لهذا المدين بعد ذلك أن يدعى براءة ذمته بدعوى جديدة بناء على مخالصة يجدها بعد ذلك .

نقض ١٢ يناير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٥٦ ص ٤٦٦ : (١) الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجيته في الدعاوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا شاملا ولازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ، وفي ادانة المتهم في ارتكاب هذا الفعل أو عدم ادانته . فاذا ما فصلت لمحكمة الجنائية في هذه الأمور فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له . فاذا قضت المحكمة بأن الفعل الجنائي المسند الى المتهم قد وقع منه فليس للمحكمة المدنية أن تعيد البحث في ذلك ، أما اذا قضت بأن أركان الجريمة المسندة الى المتهم لم تستبين في الفعل الذي نسب اليه ، أو أن المتهم لم يكن يدرك هذا الفعل ، فذلك لا يخلق في وجه المحكمة المدنية باب البحث . واذن فاذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة متهم بتزوير عقد نافية وقوع التزوير فهذا الحكم يحول بتاتا دون نظر دعوى تزوير هذا العقد التي يرفعها بصفة فرعية ==

= من كان مدعيا بالحق المدنى فى وجه التمسك بالعقد الذى كان متبها فى الدعوى الجنائية .
(ب) اذا كان قد دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول دعوى التزوير لسبق الفصل فيها من المحكمة الجنائية فقضت برفض هذا الدفع ، وقبلت دعوى التزوير ورفضتها موضوعا ، فاستأنف مدعى التزوير هذا الحكم ، ولم يستأنفه مقدم الدفع ، بل طلب الى المحكمة الاستثنائية تأييد الحكم المستأنف ، وضمن مذكرته الختامية المقدمة لها أنه يعتبر هذا الدفع قائما ، ثم حكمت هذه المحكمة بإلغاء الحكم ورد وبطلان العقد المدعى بتزويره ، فطعنه بالنقض فى هذا الحكم لهذا السبب ليس فيه تمسك بسبب جديد .

نقض ١٤ ديسمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٢ ص ٣٧ : الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجته فى الدعاوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا شاملا ولازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل وفى ادانة المتهم فى ارتكاب هذا الفعل أو عدم ادانته . ففى فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فانه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلزمها فى بحث الخصومة المدنية التصلة بها لكيلا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له . فاذا قضى حكم جنائى براءة مالك العقار الذى كان متبها بأنه تسبب من غير قصد فى اصابة أحد السكان لأنه مع علمه بوجود خلل بأرضية البلكونة لم يقم بترميمها بناء على عدم وقوع خطأ من جانبه وأنه لم يرتكب اهمالا فى اصلاح البلكونة بل قام باصلاحها فعلا ، فان هذا الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم به ويتعين على القاضى المدنى ألا يسمع الدعوى التى تقام استنادا الى وقوع نفس الخطأ الذى نقاه الحكم الجنائى .

نقض ٩ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٧ ص ١٧٦ : الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية يجب — بالنسبة لما يقتضى الفصل فى تلك الدعوى بياانه فيه بحسب القانون — أن تكون له حجية الشيء المحكوم فيه فى الدعوى المدنية متى كان مناطها ذات الفعل الذى تناوله هذا الحكم . والعلة فى ذلك ليست اتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين ، وانما هى فى الواقع توافر الضمانات المختلفة التى قررهما الشارع فى الدعاوى الجنائية ابتغاء الوصول الى الحقيقة فيها لارتباطها بالأرواح والحريات الأمر الذى تتأثر به مصلحة الجماعة لا مصلحة الأفراد مما يقتضى أن تكون الأحكام الجنائية محل ثقة على الاطلاق وأن تبقى آثارها نافذة على الدوام ، وهذا يستلزم حتما ألا تكون هذه الأحكام معرضة فى أى وقت لاعادة النظر فى الموضوع الذى صدرت فيه حتى لا يجبر ذلك الى تخطيطها من جانب أية جهة من جهات القضاء ، واذ كان تفادى التعارض على الوجه المتقدم هو العلة فى تقرير حجية الحكم الجنائى فى الدعوى المدنية المتعلق موضوعها به فان جريمة الاقراض بالربا لا تختلف فى هذا الصدد عن غيرها من الجرائم لتوافر هذه العلة فيها هى أيضا . فالحكم الجنائى الصادر على المتهم فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بفوائد ربوية يكون ملزما للقاضى المدنى فيما أثبتته عن سعر الفائدة التى حصل الاقراض بها ، لأن مقدار الفائدة عنصر أساسى فى هذه الجريمة ، ولو أيسح للقاضى المدنى اعادة النظر فيه لجاز أن يؤدى ذلك الى وجود التناقض بين الحكمين المدنى والجنائى فى أمر هو من مستلزمات =

= الادانة . وكذلك الحال بالنسبة لما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها عن وقائع الاقراض فان هذا الحكم يكون ملزما للمحكمة المدنية لتعلق هذه الوقائع أيضا بالادانة ، لأن القانون لم يذكر عدد المرات التي تكون الاعتياد مما يستوجب أن تكون التهمة التي حصل العقاب عليها متضمنة جميع الأفعال الداخلة في الجريمة حتى وقت المحاكمة .

نقض ٢٥ يناير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢٤ ص ٦٥ : طبقا للمادة ١١ من قانون محكمة النقض يجب لقبول الطعن المبني على أن الحكم المطعون فيه فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به أن يكون الموضوع الذي فصل فيه الحكمين واحدا . فاذا كانت الأحكام المدعى بوقوع التناقض بينها هي الحكم الصادر بالبلغ المقتضى به والحكم المطعون فيه الذي ألغى ذلك الحكم وحل محله والحكم الصادر برفض دعوى تفسير ذلك الحكم الذي ألغى والحكم الصادر بفوائد المبلغ المقتضى به فان التناقض بين هذه الأحكام لا يتحقق على المعنى المقصود في المادة ١١ المذكورة ، فان الحكم الأول لم يعد له وجود مع وجود الحكم الذي ألغاه ، والحكم الصادر في دعوى التفسير موضوعه طلب تفسير الحكم وقد صدر برفض هذا الطلب وحتى لو أنه صدر بقبوله وبتفسير الحكم على وجه معين لأدى الفأوه الى إلغاء الحكم الصادر بتفسيره لأنه من توابعه التي تقوم بقيامه وتسقط كذلك بسقوطه . أما الحكم الصادر بالفوائد فانه لا يمكن أن يعتبر قضاء بأصل المبلغ لاختلاف الموضوع في كل منهما .

نقض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٨ ص ١١٨ : ان العبرة في معنى اتحاد الخصوم — وهو شرط لازم في قوة الشيء المحكوم فيه — انما هي بصفات الخصوم لا بأشخاصهم ، فالحكم الصادر في وجه خصم بصفته الشخصية لا تكون له حجية قبل هذا الخصم باعتباره ناظرا على وقف ، فان صفة النظارة قد تتنافر مع الصفة الشخصية للخصم المائل في التقاضي .

نقض ٢ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٦ ص ١٧٥ : اذارفت الدعوى بمطالبة ناظر الوقف بتقديم حساب عنه ، فدفع بانعدام صفة المدعى في طلب الحساب ، ثم حكم برفض هذا الدفع وبالزام الناظر بتقديم الحساب ، فاستأنف ، وبعد أن حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي عدل المدعى طلباته في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى الى مطالبة الناظر بأن يدفع له مبلغا معينا ، وبعد أن سارت المحكمة الابتدائية في نظر موضوع دعوى الحساب المرفوعة عاد رافعها الى تعديل طلباته مرة أخرى فرفع مقدار المبلغ المطلوب الحكم به ، ثم لما قضت هذه المحكمة بوقف الدعوى لأن شرط الواقف به غموض لدرجة تستدعي صدور حكم مفسر له من المحكمة الشرعية واستأنف رافع الدعوى هذا الحكم عدل طلباته في صحيفة الاستئناف تعديلا جديدا ، فان الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد حكم الوقف لا يصح الطعن فيه بمقولة انه جاء على خلاف الأحكام السابق صدورها برفض الدفع المتعلق بصفة المدعى في طلب الحساب . ذلك لأن المحكمة وهي تصدر هذه الأحكام انما كانت تبحث شرط الواقف القائم بشأنه النزاع من ناحية معينة هي ما اذا كان يلزم الناظر بتقديم حساب للمدعى ، أما وقد =

= تحولت الدعوى الى مطالبة الناظر بدفع مبلغ معين فان ذلك يقتضى بحث شرط الواقف من ناحية أخرى هي ما اذا كان فيه ما يدل صراحة على استحقاق المدعى قبض المبلغ الذى يدعيه .

نقض ١٦ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦٠ ص ١٨٠ : الأحكام الانتهائية الصادرة في مواجهة ممثل الخصم لا تسرى على الخصم الا في حدود السلطة المخولة لمن مثله ، فان تجاوز هذا حدود سلطته أو وكالته فلا يسرى الحكم على الخصم الذى مثل فيه .

واذن فالقيم اذا عقد اتفاقا عن محجوره ، واشترط فيه التقاضى أمام محكمة جزئية يعينها تفصل فيه نهائيا ، فانه يكون في ذلك متجاوزا حدود سلطته بتنازله عن حق محجوره في نظر النزاع أمام المحكمة المختصة بالفصل فيه بحسب القانون ، جزئية كانت أو كلية ، وكذلك عن حقه في نظرها بدرجات التقاضى المنصوص عليها في القانون — ذلك التنازل الذى يضر بالمحجور عليه ولا يملكه القيم الا باذن من المجلس الحسبي كما هي الحال في الصلح الذى أوجب القانون صراحة في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الاذن به لما فيه من التنازل عن بعض الحقوق . والحكم الذى يبنى على هذا الاتفاق لا يلتزم به المحجور عليه ويعتبر صادرا على شخص القيم مجردا عن صفته . فاعلانه الى القيم الجديد ليس من شأنه أن يرتب أى أثر على الاطلاق ، ولهذا القيم رغم ذلك أن يخاصم باسم محجوره في موضوع الاتفاق بدعوى جديدة .

وراجع نقض ٥ مارس ١٩٤٢ (مذكور تحت المادة ٧) .

نقض جنائي ٢٢ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ٢٩٣ ص ٣٦١ : اذا أصدرت المحكمة الشرعية حكما يقضى بنفقة بناء على شهادة شهود ، ثم اتضح للنيابة أن شهادات هؤلاء الشهود مزورة ، فرفعت عليهم الدعوى ، ودخل المحكوم عليه في دعوى النفقة مدعيا بحق مدنى ، لا يجوز لهؤلاء الشهود أن يدفعوا أمام محكمة الجناح بعدم قبول الدعوى المدنية ، محتجين بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية الذى أخذ بشهادتهم ، لأن الدعوى الشرعية ودعوى التعويض دعويان مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والخصوم ، فالحكم الصادر في أولاهما لا يحتاج به في الأخرى .

نقض جنائي ١٦ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣٠٢ ص ٦٩٠ : (١) ان المحكمة الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية ، لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب بريء أو يفلت مجرم — ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون ، كما يقتضى بالتالى ألا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي مأموريتها السمي للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع ، لا كما تقرره تلك الجهات متقيدة بما في القانونين المدني أو المرافعات من =

٢٣٣ — لا يتجزأ الاقرار الحاصل

233. L'aveu fourni ou provoqué en justice ne peut être divisé contre celui qui l'a fait.

من الخصم بالمحكمة سواء كان من تلقاء نفسه أو بعد استجوابه بمعنى أنه لا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له (١).

تطابق ٢٩٨ مخ . وتقابل ١٣٥٦ ف .

راجع ٢٨١/٢٩٦ ، ٦٣٢/٥١٦ .

= قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنايات ، وملتزمة حدود طلبات الخصوم وأقوالهم في تكييفهم للوقائع المتنازع عليها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها . (ب) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها لا يكون من النظام العام اذا كان متعلقا بالدعوى المدنية فقط . واذن فلا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، والا عد ذلك منها خروجاً عن حدود سلطتها . كما أنه لا تجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض والابرام اذا كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ممن هو مقرر لمصلحته .

وراجع تقض ٩ مايو ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٥٣٢) ، وتقض ٢ يناير ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٢٦٦) .

تقض جنائي ٨ أبريل ١٩٤٠ ملحق اتقانون والاقتصاد ١١ رقم ١٠٣ ص ١٩١ : الأحكام المدنية الصادرة بشأن صحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تأثير لها في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتياد على الاقتراض بالربا الفاحش الذي احتوته تلك الديون ، لأن المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

(١) راجع تقض ١٩ مايو ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٨ ص ١٠٧ : (أ) ان مسألة توافر الأركان اللازمة لاعتبار قول صدر في مجلس القضاء اقراراً قضائياً ملزماً لفائله هي مسألة موضوعية متروكة تقديرها لمحكمة الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . (ب) اذا كان من الممكن القول بوجود عيب في اقرار صدر في مجلس القضاء فان هذا وحده لا يكفي لاعتبار الحكم القاضي باثبات الحق الحاصل عنه هذا الاقرار باطلا ما دامت الأسباب الأخرى التي بني عليها هذا الحكم سليمة وكافية في الدلالة على ثبوت ذلك الحق . (ج) ليس للطاعن أن يتمسك في مرافقته أمام محكمة النقض بأن المحامي المنسوب اليه الاعتراف أمام المحكمة الابتدائية لم يكن لديه اذن خاص يميز له ذلك اذا لم يكن ورد لهذا الوجه ذكر في تقرير الطعن .

تقض ٣٠ مارس ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١١٧ ص ٢٠٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١١٠ رقم ١١٣ : الاقرار القضائي هو اعتراف خصم بالحق المدعى به لخصمه في مجلس القضاء قاصداً بذلك اعفاءه من اقامة الدليل عليه . وكون الأقوال المنسوبة الى الخصم =

تعتبر اقرارا منه أو لا مسألة قانونية تدخل تحت رقابة محكمة النقض . فإذا تنازع اثنان على ملكية أطيان ، أحدهما يدعى أنه امتلكها بالشراء من شخص امتلكها بالشراء من المالك الأصلي ، والآخر يقول انه اشتراها من المالك الأصلي وعقده أفضل ، وارتكن الأول في اثبات دعواه على اعترافات زعم صدورهما من المالك الأصلي بحصول البيع منه الى مملكه هو ، بعضها على ما يزعم صدر في مجلس القضاء ، وبعضها صدر خارجا عنه في تحقيق عمل أمام النيابة في شكوى ضد المالك الأصلي اتهم فيها بالنصب لتصرفه بالبيع مرتين في الأطيان المتنازع عليها ، ورأت محكمة الاستئناف أن الاعترافات المنسوب صدورهما الى المالك لا تفيد أنه باع بصفة جديدة القدر المتنازع على ملكيته ، لأنه قال بالتحقيق انه باع للملك الأول بعقد صوري على ورق أبيض لا يمكن تسجيله ، ثم قال في موضع آخر انه باع له بعد العقد الصادر منه للمنازع الثاني ، وانه اذا صح قوله هذا فيجب الأخذ به برمته دون تجزئته ، وبناء على ذلك وعلى عدم تقديم عقد البيع المقول بصدوره وعدم تسجيله قضت بعدم أحقية المنازع الأول في الأطيان التي ينازع فيها ، فان محكمة الاستئناف اذ تفعل ذلك تكون قد أخطأت في التعويل على هذه الأقوال باعتبارها اقرارات غير قابلة للتجزئة . ولكن خطأها هذا لا يعيب نتيجة حكمها الذي جاء مطابقا للقانون ، اذ هذه الأقوال لا يمكن اعتبارها اقرارات يعتد بها ، بل هي ليست الا مجرد أقوال صدرت من المالك الأصلي ليدرا عن نفسه تهمة النصب الموجهة اليه عن تصرفه في الأطيان المتنازع عليها مرتين ، خصوصا أنها صادرة أثناء نظر دعوى خلاف الدعوى الخاصة بالشئ المدعى بحصول الاقرار به .

نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨٦ ص ١٥٨ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٦٥ رقم ٨١ : اذا اعتبرت محكمة الموضوع الاقرار الصادر من خصم لخصمه اقرارا موصوفا غير قابل للتجزئة ، ورأت محكمة النقض أنه وان كان اقرارا مركبا الا أنه غير قابل للتجزئة ، كما أخذت به محكمة الموضوع في نتيجة حكمها ، جاز مع ذلك لمحكمة النقض أن ترفض هذا الطعن ، اذ لا أهمية لمثل هذا الخطأ الواقع في الأسباب ، ما دام لا مساس له بالحكم في نتيجته .

نقض ١٥ أبريل ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٢ ص ١٥٠ : اذا أقر الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين وذكر سببا آخر مشروعا على أنه السبب الحقيقي كان اقراره هذا غير قابل للتجزئة وكان الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين أن هذا السبب الآخر غير صحيح .

نقض ٣٠ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦٣ ص ١٩٢ : اذا كان مفهوم اقرار المدعى عليه (صاحب البناء) أنه اشترط عدم دفع أجر عن الرسوم التي يقوم بها المدعى (مهندس) الا اذا قبلها هو وأجرى البناء على أساسها فهذا يكون اقرارا موصوفا غير قابل للتجزئة يتعين الأخذ به كله أو تركه كله . فان كان المدعى لا يسلم بالقيد الوارد في الاقرار فلا يقبل منه أن يستند اليه ، بل يكون عليه أن يثبت دعواه من غير طريقه . أما تجزئة الاقرار =

٢٣٤ — عقود البيع والشراء

وغيرها من العقود فى المواد التجارية
يجوز اثباتها بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم
بكافة طرق الثبوت بما فيها الاثبات
بالبينة وبقرائن الأحوال^(١) .

234. En matière commerciale, les achats, ventes et tous autres contrats pourront être constatés, même à l'égard des tiers, par tous les moyens de preuve, y compris les témoignages et les présomptions.

تطابق ٢٩٩ (المدة بذكرى ٥ ديسمبر ١٨٨٦) منح (٢) . وتقابل ١٠٩ تجارى ف .
راجع ٤٣٧/٢٦٧ ، ٦٧٢/٥٤٩ وما بعدها ، وتجارى ٧٥/٦٩ ، ٨٢/٧٦ وما بعدها .

= والأخذ بشق منه والزام المدعى عليه بدفع الأجر مع اطراح هذا القيد فلا يجوز لمخالفته
لقواعد الاثبات .

نقض ٥ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣١٥ ص ٧١٩ : ان قاعدة عدم جواز تجزئة
الاقرار لا تنطبق الا اذا كان لا يوجد فى الدعوى من دليل غيره ، ففى كانت الواقعة المعترف
بها ثابتة من دليل آخر فان تجزئة الاقرار تكون جائزة .

(١) نقض ١٣ مايو ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٦ ص ١٦٤ : لا يجوز
لما قول بناء أن يثبت بالبينة على صاحب العمل المتعاقد معه أنه أذنه بإجراء أعمال زائدة على
المتفق عليه فى عقد المفاولة ، لأن عمل المفاولة لا يعتبر تجاريا بالنسبة لصاحب البناء حتى يباح
الاثبات بهذا الطريق .

نقض جنائى ٢٨ يونيه ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ١ رقم ٢٧٨ ص ٣٤٧ :
عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجارى ، وقد أجازت المادة ٢٣٤
من القانون المدنى اثبات مثله بالبينة ، فلا يصح القول بعدم امكان اثبات هذا العقد الا بالكتابة
عملا بالقواعد المدنية .

(٢) وكان نصها قبل التعديل : عقود البيع والشراء وغيرها من العقود فى المواد التجارية
يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها الاثبات بالبينة وبقرائن الأحوال .

TITRE III.
DES DIFFÉRENTS CONTRATS
DÉTERMINÉS.

CHAPITRE I.
De la vente.

SECTION I.
DE LA VENTE EN GÉNÉRAL.

235. La vente est un contrat par lequel une des parties s'oblige à transmettre à l'autre la propriété d'une chose, en même temps que l'autre s'oblige à payer à la première le prix qui représente la valeur donnée par les contractants à la chose vendue.

الكتاب الثالث

في العقود المعينة

الباب الأول — في البيع

الفصل الأول — في أحكام البيع

٢٣٥ — البيع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين نقل ملكية شيء للآخر في مقابل التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما (١).

تطابق ٣٠٠ مخ . وتقابل ١٥٨٢ ف .
راجع تجارى بحرى ٣/٣ ، ٩/٩ .

(١) راجع نقض ٦ يونيه ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧٩ ص ٨٤٢ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٧٩ رقم ٧٨ : ان محكمة الموضوع — اذ تحصل من ظروف الدعوى وملابساتها أن العقد الذى يفيد بصيغته البيع والشراء وقبض الثمن وتسليم المبيع هو عقد سائر لتبرع مضاف الى ما بعد الموت ، وتذكر القرائن التى استدل بها على ذلك وتعتمد على دلالتها ، وتكون هذه الدلالة مقبولة عقلا ، لا تعتبر الا أنها قد حصلت فهم الواقع فى الدعوى من دليل مقبول ينتجه عقلا — وهى اذ تقوم بوظيفتها هذه لا رقابة عليها لمحكمة النقض .

نقض ٢٢ فبراير ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٦٧ ص ٣٢٧ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٧٨ رقم ٣٣ : تعرف نية العاقد من الواقع فى الدعوى مسألة موضوعية ، لا رقابة لمحكمة النقض على قاضى الموضوع فيها ، متى كان ذلك التعرف مبنيًا على أسباب منتجة له . فاذا ثبت لقاضى الموضوع أن العقد المتنازع على تكييفه صدر من جد المدعين وقت أن كان له ولد يجب أحفاده الصادر لهم العقد ، وأنه لم يقبض ثمن الأتيان موضوع التعاقد باقرار أحد أحفاده أولئك ، وأن ذلك الولد توفى فى حياة الجد فاحتفظ الجد لديه بالعقد الصادر منه حتى توفى ، دون أن يطلع عليه أحدًا ممن صدر لهم أو يسلمه الى أحدهم ودون أن يسجله لآظهاره ، وأن هذا العقد لم يظهر الا بعد وفاة الجد ضمن الأوراق التى خلفها — اذا ثبت ذلك لقاضى الموضوع واستخلص منه أن الجد لم يرد بذلك العقد غير أن يكون وصية ، فان =

236. La vente n'est parfaite que s'il y a consente-

٢٣٦ - لا يتم البيع الا اذا كان

ما استخلصه صحيح تتجه الوقائع التي اعتمد عليها فيه .

نقض ٢٢ يونيو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣١ ص ٤٠١ : اذا كان العقد يتضمن اقراراً بدين مصحوباً بتأمين كمية من القطن أودعها المدين لحساب دائته لدى تاجر قطن كان اشترى فيما اشتراه من الدائن هذه الكمية ، وذلك على أن يكون لهذا التاجر حق بيع القطن بسعر الكوتراتات والاستداد بدينه على الدائن وفوائده من ثمنه اذا هبط سعره ولم يتم البائع بالتغطية بحسب العرف المقرر لبيع الأقطان ببورصة البضائع ، فان هذا العقد ليس مجرد عقد بيع مدني عادي يكون فيه المودع لديه أو المشتري ملزماً بنقل أسعار القطن شهراً شهراً حتى يأذن له البائع في بيعه ، وإنما هو عقد يتضمن تكليف المشتري أو المودع لديه ببيعها اذا لم يتم البائع بالتغطية الواجبة عرفاً عند هبوط السعر .

نقض ١٥ ديسمبر ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٥٥) ، نقض ٢ يونيو ١٩٣٢ (مذكور تحت المادة ٤٨) .

ونقض ٨ يونيو ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٥٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٨ ص ٥٧٤ : لمحكمة النقض أن تراقب تكييف محكمة الموضوع للعقود ، فاذا وصفت المحكمة عقداً بأنه وصية معتمدة على ما جاء فيه من أن البائع قد سامح المشتري في باقي الثمن واشترط عليهم ألا يتصرفوا في المبيع ما دام حياً ، دون أن تعني بما تمسك به المتصرف اليه من أن البائع صدر منه بعد العقد اقرار ملغ لهذا الشرط ومطلق له حرية التصرف في الأرض المبيعة ، مع ما لهذا الاقرار الذي لم ينازع لا في حجيته ولا في دلالاته من أثر حاسم في تكييف العقد ، كان لمحكمة النقض أن تعطى العقد وصفه الصحيح وتعتبره عقد تملك منجز ، يستوي في ذلك أن يكون في الواقع هبة أفرغت في صورة عقد بيع أو عقد بيع حقيقي .

نقض ٢٢ يونيو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٤ ص ٤٠٢ : ان التصرف المنجز حال حياة المتصرف ، ولو كان من غير عوض ومقصوداً به حرمان بعض الورثة ، هو تصرف صحيح متى كان مستوفياً شكله القانوني . فاذا كان من المسلم به أن عقد البيع المتنازع عليه قد صدر منجزاً ممن هو أهل للتصرف ، ومستوفياً لكل الاجراءات التي يقتضيها القانون في مثله ، وسجل قبل وفاة المتصرف بزمان طويل ، فهو صحيح ، سواء اعتبر عقد بيع حقيقي أو هبة يسترها عقد بيع .

نقض ٢٢ يونيو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٢ ص ٤٠١ : اذا اشترط البائع في عقد البيع الاحتفاظ لنفسه مدة حياته بحق الانتفاع بالعقار المبيع ومنع المشتري طول تلك المدة من التصرف في العين المبيعة ، ورأت محكمة الاستئناف أن هذا العقد ، مع الأخذ بظاهر الشرط الوارد فيه ، قد قصد به التملك المنجز لا التملك المؤجل الى وفاة البائع ، بانية رأيها على أسباب مسوغة له مستخلصة من ظروف الدعوى وملابساتها فلا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك .

ment des deux parties, l'une pour vendre, l'autre pour acheter, et si elles sont d'accord sur la chose et sur le prix.

برضا المتعاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع وثمنه^(١).

تطابق ٣٠١ مخ . وتقابل ١٥٨٣ ف .
راجع ١٨٨/١٢٨ وما بعدها .

237. Elle peut être faite par écrit ou verbalement, sauf, en cas de dénégation, à appliquer les règles tracées par la loi en matière de preuves.

٢٣٧ — يجوز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة انما في حالة الانكار تتبع القواعد المقررة في القانون بشأن الاثبات^(٢).

٣٠٢ مخ : يجوز أن يكون البيع بالكتابة بسند رسمي أو غير رسمي .
٣٠٣ مخ : ويجوز أن يكون مشافهة وبالإشارة وانما في حالة الانكار تتبع القواعد المقررة في القانون بشأن الاثبات .
وتقابل ١٥٨٢ ف .

راجع مرافعات ١٦٩/١٥٢ وما بعدها .

238. La vente peut être faite purement et simplement, ou à terme, ou sous condition.

٢٣٨ — يجوز أن يكون البيع بتأ أو مؤجل تسليم المبيع أو الثمن^(٣) أو هاما أو مقيدا بشرط .

(١) راجع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل ، الوارد بذيل هذه المجموعة .
وراجع تقض ٢ يناير ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ١٢٨) .

(٢) تقض أول يونيه ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٧ ص ٥٦٧ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٥٢ : ان عقد البيع لا يزال بعد صدور قانون التسجيل من عقود التراضي التي تم قانونا بالايجاب والقبول . كما أن أحكام المادة ٢٣٧ لا تزال هي الأخرى قائمة لم ينسخها هذا القانون . واذن فقيام شركة بين شخصين في شراء أطيان رسا مزادها على أحدهما جائز اثباته بالبينة أو بقرائن الأحوال عند وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . ومتى ثبت قيام الشركة بهذا الطريق القانوني فلا يجوز للرأسي عليه المزداد أن يتعلل في جحد حق شريكه في الملكية .

(٣) يقابل عبارة : « أو مؤجل تسليم المبيع أو الثمن » في النص الفرنسي : « ou à terme » (أو مؤجلا) .

راجع تقض ٩ يونيه ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٤٨) .

La condition peut être
suspensive ou résolutoire.

والشرط اما أن يكون موقفاً^(١)
لايجاد البيع أو فاسخاً له^(٢).

تطابق ٣٠٤ مخ . وتقابل ١٥٨٤ ف .

راجع ١٠٣/١٥٧ وما بعدها ، ٣٣٩/٢٦٩ وما بعدها .

239. La vente peut être
faite en bloc, ou à la me-
sure, ou à l'essai.

٢٣٩ — يجوز أن يكون البيع
جزافاً أو بالكيل أو بالقياس أو على
شرط التجربة .

تطابق ٣٠٥ مخ . وتقابل ١٥٨٥ ف .

(١) واقفاً .

(٢) راجع تقض ٢ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٤٣ ص ١٠٨٦
ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٧٢ رقم ٥٢ : لا يكون الشرط الفاسخ مقتضياً الفسخ حتماً
الا اذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه بغير حاجة الى تنبيه أو
انذار . أما الشرط الضمني الفاسخ (pacte comissoire tacite) فلا يلزم القاضي به ، بل
يخضع لتقديره . فللقاضي ألا يحكم بالفسخ ، وأن يمكن الملتزم بالوفاء بما تعهد به ، حتى بعد رفع
الدعوى عليه بطلب الفسخ . فاذا نص في عقد البيع على أنه اذا ظهر على العين المبيعة ديون مسجلة
خلاف ما ذكر بالعقد فان البائع يلتزم بتعويض قدره كذا كما يجوز للمشتري أن يفسخ التعاقد
بمجرد انذار البائع ، فهذا الشرط ليس الا ترديداً لما قرره ققه القانون من أن عدم قيام أحد
طرفي العقد المتقابل الالتزام بما التزم به يسمح للطرف الآخر بطلب فسخ العقد ، فهو شرط
ضمني فاسخ للقاضي أن يهدره اذا استبان له من ظروف الدعوى وخصوصياتها أنه لا مبرر له .
ومتى أثبت القاضي في حكمه الاعتبارات المقبولة التي استند اليها في ذلك فلا تثريب عليه .

تقض ٩ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٨ ص ١٧٩ : ان ما تضمنته
قائمة مزاد استبدال الأطنان الموقوفة من أن الراسي عليه المزاد لا استحقاق له في الربيع الا اذا
وافقت المحكمة الشرعية على الاستبدال والى أن يتم ذلك لا مسئولية على وزارة الأوقاف في
شيء يتعلق بالعقار الذي يكون في هذه الحالة تحت يدها ولها حق ايجاره واستغلال ريعه وأن
الراسي عليه المزاد ملزم باحترام عقود الايجار الصادرة منها ولو كان ذلك قبل تاريخ توقيع
الصيغة الشرعية بيوم واحد — ما تضمنته من ذلك لا يسوغ القول باعتبار هذا التعاقد بيعاً
معلقاً على شرط فاسخ وذلك لأن اجازة الاستبدال من المحكمة الشرعية ثم توقيع صيغة منها
ليست شرطاً فاسخاً وإنما هي شرط واقف ولو أن النتيجة بالنسبة لموضوع النزاع لا تختلف
بتخلف الشرط ان اعتبر فاسخاً أو بتحقيقه ان كان واقفاً ، فانه في كلتي الحالتين يكون البيع نافذاً
من وقت رسو المزاد لا من وقت توقيع الصيغة الشرعية .

240. Lorsque les marchandises ont été vendues en bloc, la vente est parfaite quoique les marchandises n'aient pas encore été pesées, comptées ou mesurées.

241. Lorsque les marchandises ne sont pas vendues en bloc, mais au poids, au compte ou à la mesure, la vente n'est point parfaite en ce sens que les choses vendues sont aux risques du vendeur jusqu'à ce qu'elles soient pesées, comptées ou mesurées.

242. La vente faite à l'essai est toujours présumée faite sous condition suspensive.

243. Les frais d'actes et autres accessoires à la vente sont à la charge de l'acheteur.

244. La vente peut avoir pour objet deux ou plusieurs choses alternatives, au choix du vendeur ou de l'acheteur.

245. Lorsque l'acte de vente est muet sur les termes de paiement du prix

٢٤٠ — اذا كان البيع جزافا فيعتبر تاما ولو لم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ولا مقياس .

تطابق ٣٠٦ مخ . وتقابل ١٥٨٦ ف .

٢٤١ — أما اذا كان البيع ليس جزافا بل كان بالوزن أو بالعدد أو بالكيل أو بالمقياس فلا يعتبر البيع تاما بمعنى أن المبيع يبقى في ضمان البائع الى أن يوزن أو يكال أو يعد أو يقاس .

تطابق ٣٠٧ مخ . وتقابل ١٥٨٥ ف .

٢٤٢ — البيع على شرط التجربة يعتبر موقوفا على تمام الشرط ^(١) .

تطابق ٣٠٨ مخ . وتقابل ١٥٨٨ ف .
راجع ١٠٣/١٥٧ .

٢٤٣ — رسوم عقد البيع ومصاريفه على المشتري .

تطابق ٣٠٩ مخ . وتقابل ١٥٩٣ ف .

٢٤٤ — يجوز أن يكون المبيع شيئين أو أكثر تحت خيار البائع أو المشتري .

تطابق ٣١٠ مخ . وتقابل ١٥٨٤ ف .
راجع ١٥٠/٩٦ .

٢٤٥ — اذا لم يذكر في عقد البيع شرط له ولا ميعاد لدفع الثمن فيعتبر

(١) راجع تقض جنائي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٤٨٢) .

ou sur les conditions, la vente est présumée faite au comptant et sans condition, sauf les cas où l'usage du pays ou l'usage général du commerce fait supposer un délai ou des conditions tacites.

البيع بتا بلا شرط والتمن حالا الا اذا كان عرف البلد أو عرف التجارة يقضى بشروط ضمنية وأجل للتمن ولو لم يذكر ذلك في العقد .

تطابق ٣١١ مخ .

راجع ٤٠٨/٣٢٩ وما بعدها .

SECTION II.

DES PARTIES CONTRACTANTES

246. Le vendeur et l'acheteur doivent avoir la capacité légale de s'obliger.

٢٤٦^(١) — يجب أن يكون
كل من البائع والمشتري متصفا بالأهلية الشرعية للتعامل .

تطابق ٣١٢ مخ . وتقابل ١٥٩٤ ف .

راجع ١٨٨/١٢٨ وما بعدها .

247. Le vendeur doit avoir la capacité légale d'aliéner

٢٤٧^(٢) — يجب أن يكون

(١) و (٢) راجع تقض ٨ ديسمبر ١٩٣٢ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٩ ص ١٤٧ .

وتقض ٢٦ أبريل ١٩٣٤ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧٧ ص ٣٨٠ : البيع في مرض الموت لأجنبي يختلف حكمه ، فإن ثبت أنه هبة مستورة ، أى تبرع محض ، فحكمه أنه وصية لا تنفذ الا من ثلث تركه البائع ، وان ثبت أنه عقد صحيح مدفوع فيه الثمن ولكن فيه شيئا من المحاباة فله حكم آخر . وعلى ذلك فاذا دفع بيطلان عقد بيع لكونه مزورا على البائع أو لكونه على الأقل صادرا في مرض موته ، وقضت محكمة الدرجة الأولى بأحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى صدور العقد في مرض الموت ، واستؤنف هذا الحكم التمهيدى فقضت محكمة الدرجة الثانية بالغائه وتصدت لموضوع الدعوى فحكمت فيه بصحة العقد على أساس أن المشتري ليس وارثا وأنه لا محل اذن لتحقيق صدور العقد في مرض الموت الا اذا كان ثمت محاباة في الثمن تزيد على ثلث مال البائع في حين أن الطاعن في العقد يبنى طعنه على أن هذا العقد إنما هو تصرف بطريق التبرع الذي لم يدفع فيه ثمن ، فحكمها على أساس ذلك التوجيه ، وهو تصحيح عقد البيع واعتباره عقد بيع حقيقى فيه الثمن مدفوع فعلا مع عدم بيان الأسباب التى دعتها الى رفض ما ادعاه الطاعن من عدم دفع الثمن ولا الأسباب التى أقنعتها بدفع هذا الثمن ، هو حكم باطل لقصور أسبابه .

la chose qui fait l'objet de la vente.

البائع متصفا بالأهلية الشرعية للتصرف في المبيع .

تطابق ٣١٣ مخ .

راجع ١٨٨/١٢٨ وما بعدها ، ٦٨٢/٥٥٨ .

248. Le consentement des parties doit être libre et valable.

٢٤٨ — يجب أن يكون رضا المتعاقدين صحيحا مجردا عن الاكراه .

تطابق ٣١٤ مخ .

راجع ١٨٨/١٢٨ وما بعدها .

249. L'acheteur doit avoir une connaissance suffisante de la chose, soit par lui-même, soit par un tiers chargé par lui de la voir.

٢٤٩ — يجب أن يكون المشتري عالما بالمبيع علما كافيا اما بنفسه أو بمن وكله عنه في معاينته .

تطابق ٣١٥ مخ .

250. Lorsque, dans une vente en bloc, l'acheteur n'a vu qu'une partie de la chose et qu'il apparaît qu'il ne l'aurait pas achetée s'il l'eût vue en entier, il peut faire prononcer la résolution de la vente, mais il ne peut pas demander sa division ou une diminution du prix.

Ce droit cessera s'il a disposé de la chose d'une manière quelconque.

٢٥٠ ^(١) — اذا لم يشاهد المشتري جزافا الا بعض المبيع وتبين أنه لو رآه كله لامتنع عن شرائه فليس له الا أن يتحصل ^(٢) على الحكم بفسخ البيع بدون أن يجوز له طلب تقسيم المبيع أو تنقيص ثمنه . ويسقط حقه في طلب الفسخ اذا تصرف في الشيء المبيع بأي طريق كان .

تطابق ٣١٦ مخ ، مع اضافة عبارة « برهنه أو » قبل عبارة « بأي طريق كان » .

راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، ٣٨٨/٣١٤ وما بعدها ، ٧٤٧/٦٢٠ .

(١) المواد ٢٥٠ وما بعدها مستمدة من الشريعة الاسلامية . راجع مرشد الحيران المادة

٣٣٩ وما بعدها .

(٢) يحصل .

251. La mention dans un acte de vente que l'acheteur connaît la chose lui fait perdre le droit d'attaquer la vente pour défaut de connaissance de la chose, à moins qu'il ne prouve la fraude du vendeur.

252. La vente des choses que l'acheteur n'a pas vues, ou fait voir, n'est valable que si l'acte de vente contient la désignation de l'objet vendu et de ses qualités principales, de façon à permettre une vérification.

253. La vente faite à un aveugle est valable, quand il a pu se rendre compte autrement que par la vue de la chose vendue ou qu'il a fait voir par un tiers en qui il a confiance.

254. La vente faite par une personne dans sa der-

٢٥١ — اذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب ابطال البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع الا اذا أثبت تدليس البائع عليه .

تطابق ٣١٧ مخ .

٢٥٢ — بيع الأشياء التي لم يعاينها المشتري ولا وكيله في المعاينة لا يكون صحيحا الا اذا كان عقد البيع مشتملا على بيان المبيع وأوصافه الأصلية بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حالته .

تطابق ٣١٨ مخ .

٢٥٣ — البيع للأعمى يكون صحيحا اذا أمكنه معرفة حقيقة المبيع بطريقة غير المعاينة أو حصلت معاينته ممن عينه معتمدا عليه في ذلك .

تطابق ٣١٩ مخ .

٢٥٤^(١) — لا ينفذ البيع

(١) المواد ٢٥٤ وما بعدها مستمدة من الشريعة الاسلامية . راجع مرشد الحيران المادة ٣٥٨ وما بعدها ، المجلة المادة ٣٩٣ . وراجع مقالنا « تصرفات المريض مرض الموت » في مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة (١٩٣٨) ، ص ٢٧١ — ٣٨٩ .

تقضى ٨ يونيو ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٩ ص ٥٧٥ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٥٤ : ان الشريعة الاسلامية لا تعتبر من القانون الواجب على المحاكم النظامية تطبيقه الا في خاصة العلاقات المدنية التي نشأت في ظلها قبل انشاء المحاكم الأهلية وفيما أحاله القانون اليها كالميراث والحكر ، أما ما أخذه الشارع من أحكامها وطبعه بطابعه وأدججه في القوانين كأحكام بيع المريض مرض الموت وأحكام الشفعة وحقوق الزوجات في القانون التجاري فإنه يكون قانونا بذاته تطبقه المحاكم النظامية وتفسره غير متقيدة فيه بأراء أئمة الفقه الاسلامي ، وقضاؤها في ذلك خاضع لرقابة محكمة التقض .

nière maladie à un de ses héritiers n'est valable que si les héritiers la confirment.

الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لأحد ورثته الا اذا أجازته باقي الورثة (١) .

تطابق ٣٢٠ مخ .

255. Si, dans les mêmes circonstances, la vente est faite à une personne non héritière, elle ne sera inattaquable que si l'objet vendu ne dépasse pas en valeur le tiers des biens du vendeur.

٢٥٥ — يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث اذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع (٢) .

تطابق ٣٢١ مخ .

256. Si la valeur de l'objet vendu dépasse le tiers des biens qu'avait le défunt au moment de la vente, l'acheteur sera obligé, sur la demande des héritiers, ou à résilier la vente, ou, s'il le préfère, à payer à la succession ce qui lui manque pour atteindre la valeur des deux tiers des biens du défunt au moment de la vente.

٢٥٦ — فاذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع ألزم المشتري بناء على طلب الورثة اما بفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفى وقت البيع والمشتري المذكور الخيار بين الوجهين المذكورين (٣) .

تطابق ٣٢٢ مخ .

(١) و (٢) و (٣) راجع تقض ٢١ يونيو ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٢١١ رقم ٦٨ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٠ ص ٤٥٤ . وراجع المادة ٥٥ . وراجع تقض ٢٦ أبريل ١٩٣٤ (مذكور تحت المادة ٢٤٦) .

تقض ٢٠ مايو ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٧ ص ١٦٤ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٦٣ ص ١٨٦ : (١) البيع الصادر من المورث لابتته في مرض موته — اذا أجازته أحد الورثة وطعن فيه الباقيون وصح طعنهم عليه وقضت المحكمة لهم بتثبيت حقهم في القدر المبيع باعتباره تركه — يقع صحيحا في حق من أجازته . فاذا امتنع عن تسليم بعض الأطيان الواردة في ذلك العقد الى الابنة المشتريه ، فرفعت هذه عليه دعوى تطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأطيان ، فقضى لها بذلك ، كان هذا القضاء في محله ولا مطعن عليه . (ب) الاقرار الصادر أمام المجلس الحسي من أحد الورثة بإجازته عقدا مطعونا عليه لصدوره في مرض الموت بأنه يجوز هذا العقد ، وان لم يكن اقرارا قضائيا صادرا أمام جهة قضائية مختصة معروض عليها أمر الفصل في =

٢٥٦ مكررة (١) — أحكام

256 bis. Les dispositions des deux articles qui précèdent ne peuvent avoir effet, en tout cas, au préjudice des tiers créanciers hypothécaires ou acquéreurs à titre onéreux de bonne foi.

المادتين السابقتين لا تضر في جميع الأحوال بحقوق أرباب الرهون على المبيع (٢) ولا بحقوق من انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري بعوض متى كانوا حسن النية .

٣٢٣ مخ : أحكام المادتين السابقتين لا تكون مرعية الا في حق البائع الذي يحكم في أهليته الشخصية بمقتضى قواعد الشريعة المحلية .
وفي جميع الأحوال التي لا تضر أحكام المادتين المذكورتين بحقوق أرباب الرهون على المبيع ولا بحقوق من انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري بعوض متى كانوا حسن النية .
راجع ٦٧٨/٥٥٤ .

٢٥٧ — لا يجوز للقضاة أو وكلاء

257. Les magistrats, avocats, greffiers, commis-greffiers et huissiers ne pourront acheter, ni par eux-mêmes, ni par personne interposée, en tout ou en partie, des droits litigieux qui sont de la compétence des tribunaux dans le ressort desquels ils exercent leurs fonctions, et ce, à peine de nullité de la vente.

الحضرة الخديوية وكتبة المحاكم والمحضرين والأفوكاتية أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلا ولا بعضا من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم فاذا وقع ذلك كان البيع باطلا .

La vente, en ce cas, est radicalement nulle, et la nullité devra être pronon-

وفي هذه الحالة يكون البيع باطلا أصلا ويحكم بطلانه بناء على طلب أى

= صحة العقد المطعون عليه ، الا أنه يصح اعتباره اجازة لهذا العقد ، مادام هذا الوارث المميز كان على علم محقق بالعيب الذي يشوب العقد وأنه يتولى ويتعمد تصحيحه .
نقض ١٥ أبريل ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٥٤) .

(١) أضيفت المادة ٢٥٦ مكررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ .

(٢) بحقوق الدائنين برهون تأمينية .

cée à la demande de toute personne ayant intérêt, et même d'office.

شخص له فائدة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها (١).

تطابق ٣٢٤ مخ . وتقابل ١٥٩٧ ف .

258. Les mandataires légaux comme tuteurs ou curateurs et les mandataires conventionnels, ne peuvent acheter le bien qu'ils sont chargés de vendre en cette qualité.

La vente pourra, dans ce cas, être ratifiée par celui pour le compte duquel elle a été faite, s'il a capacité d'aliéner au moment de la ratification.

٢٥٨ — لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعي كالأوصياء والأولياء ولا للوكلاء المقامين من موكلهم أن يشتروا الشيء المنوط بهم بيعه بالصفات المذكورة (٢).

فإذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع إذا كان فيه أهلية التصرف وقت التصديق.

تطابق ٣٢٥ مخ . وتقابل ١٥٩٦ ف .
راجع ٦٢٥/٥١٢ وما بعدها .

SECTION III.

DE L'OBJET DE LA VENTE.

الفصل الثالث

فيما يباع

259. Est nulle la vente des choses qui ne sont pas

٢٥٩ — لا ينعقد البيع فيما

(١) راجع تقض ٢٦ أبريل ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٣٧ رقم ٤٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٧٨ ص ٣٨٩ : (١) ان المادة ٢٥٧ من القانون المدني ، التي تحرم على القضاة وغيرهم شراء الحقوق المتنازع فيها ، تفيد عبارتها اشتراط أن يكون النزاع على الحق المبيع قائما بالفعل وقت الشراء ومعروفا للمشتري ، سواء أكان مطروحا على القضاة أم لم يكن طرح بعد ، واذن فلا يكفي لابطال البيع أن يكون الحق المبيع قابلا للنزاع ومحملا أن ترفع بشأنه دعوى . (ب) ان محكمة الموضوع ، اذ تفصل في وصف كون الوقائع التي أثبتتها وقدرتها مؤدية أو غير مؤدية الى اعتبار الحق المبيع متنازعا فيه ، انما تفصل في مسألة قانونية ، هي توافر ركن من الأركان القانونية لحكم المادة ٢٥٧ من القانون المدني أو عدم توافره . واذن فان عملها في هذا خاضع لرقابة محكمة التقض .

(٢) راجع تقض ١٦ يونيو ١٩٣٢ (واردة تحت المادتين ١٣١ و ١٣٢) .

dans le commerce ou des choses qui n'ont aucune valeur appréciable, ou des choses qui, par leur nature, ne sont pas susceptibles d'être livrées.

260. L'objet de la vente peut être un corps certain ou un droit indivis ou déterminé sur le corps certain. Il peut être aussi une chose déterminée seulement quant à son espèce.

261. Dans ce dernier cas, la vente n'est valable que si la désignation de l'espèce s'applique à des choses qui peuvent se remplacer l'une par l'autre, et si l'objet de la vente est suffisamment déterminé quant au nombre, à l'étendue, au poids ou

لا يجوز التبايع فيه ولا فيما لا قيمة له
يمكن تقديرها ولا فيما لا يمكن تسليمه
بحسب طبعه .

تطابق ٣٢٦ مخ . وتقابل ١٥٩٨ ف .
راجع ١٤٩/٩٥ ، ٢٦٦/٣٣٦ .

٢٦٠ ^(١) — يجوز أن يكون
المبيع عينا معينة أو حقا شائعا أو محددا
في العين المعينة ويجوز أيضا أن يكون
شيئا معيناً بالنوع فقط .

تطابق ٣٢٧ مخ .
راجع ١٤٥/٩١ ، ١٤٩/٩٥ ، ٢٦٧/٣٣٧ وما بعدها .

٢٦١ — فإذا كان المبيع معيناً
بالنوع فقط لا يكون البيع معتبراً إلا إذا
كان التعيين يطلق على أشياء يقوم أحدها
مقام الآخر وكان المبيع معرّفاً بالوجه
الكافي عدداً أو قياساً أو وزناً أو كيلاً

(١) نقض ١٦ يونيو ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٨ ص ١٣١ المجموعة
٣٣ ص ٥٠٦ المحاماة ١٣ ص ١٦١ : انه وان اختلف الفقهاء والقضاة في حكم بيع الشريك
جزءاً مفروذاً من مال مشاع هل يقع صحيحاً في حصة البائع وباطلاً في حصص شركائه ، أم يقع
موقوفاً على نتيجة القسمة بين جميع الشركاء ، فأما وقع اختلافهم هذا في تقرير حكم العقد بين
عاقديه . فمن ذهب الى اعتباره باطلاً جعل للمشتري حق ابطاله من يوم العقد لا فيه من تفريق
الصفقة عليه . ومن رأى أنه بيع موقوف لم يجعل للمشتري ميلاً على البائع الا عند خروج
المبيع من حصة بائعه بالقسمة . أما في تقرير حكم العقد في علاقة المشتري مع من يدعى استحقاق
المبيع لنفسه — سواء أكان هذا المدعى شريكاً في المال المشاع أم متلقياً ملكه عن شريك فيه
على المشاع — فلا خلاف في أنه ليس للمستحق أن يدعى الاستحقاق في المبيع الا بعد قسمة
المال الشائع ، ووقوع البيع في نصيبه هو ، لا في نصيب البائع لذلك المشتري . واذن فكل
ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقاً لأوانه خليفاً بأن تحكم المحكمة فيه بعدم قبوله أو برفضه .

à la mesure, pour motiver
un consentement valable de
la part des deux parties.

بحيث يكون رضا المتعاقدين المبني عليه
صحيحاً^(١).

تطابق ٣٢٨ مخ .

راجع ١٤٥/٩١ ، ١٤٩/٩٥ .

262. La chose vendue peut
encore être un droit incor-
porel ou une créance contre
un tiers.

٢٦٢ — ويجوز أن يكون المبيع
ديناً على انسان أو مجرد حق .

تطابق ٣٢٩ مخ .

٣٣٠ مخ (لا مقابل لها في الأهلى) : بيع أثمار الشجر قبل انعقادها والزرع قبل نباته
باطل (٢) .

٣٣١ مخ (لا مقابل لها في الأهلى) : ومع ذلك فيبيع الأثمار المنعقدة وبيع الزرع النابت
يشمل أيضاً الأثمار التى تنعقد والزرع الذى ينبت بعد البيع (٣) .
راجع ٤٣٤/٣٤٨ وما بعدها .

263. La vente des droits
à la succession d'une per-
sonne vivante est nulle,
même si elle est faite de
son consentement.

٢٦٣ — بيع الحقوق فى تركة
انسان على قيد الحياة باطل ولو برضاه^(٤) .

تطابق ٣٣٢ مخ . وتقابل ١٦٠٠ ف .

(١) تقضى ٢٥ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٣ ص ١٥٠ : ليس
للمستحق اذا كان شريكاً على الشيوع أن يدعى الاستحقاق فى المبيع الا بعد قسمة المال الشائع
ووقوع المبيع فى نصيبه هو لا فى نصيب البائع لذلك المشتري . واذن فكل ادعاء فيه قبل ذلك
يكون سابقاً لأوانه خليفاً بأن تحكم المحكمة فيه بعدم قبوله أو برفضه .

(٢) المادة ٣٣٠ مخ مستمدة من الشريعة الاسلامية . راجع المادة ٣٨٣ من مرشد
الحيران : بيع المدوم باطل ، فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا
بيع الحمل .

(٣) المادة ٣٣١ مخ مستمدة من الشريعة الاسلامية . راجع المادة ٣٨٥ من مرشد
الحيران : ما تتلاحق أفرادها وتبرز شيئاً فشيئاً كالفواكه والأزهار والخضروات ان كان قد ظهر
أكثره يجوز بيعه مع ما سيرز تبعاً صفقة واحدة .

(٤) راجع تقضى ١٤ يونيه ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٢٠٥ رقم ٦٥
بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٩ ص ٤٤٩ : (١) ان كون الانسان وارثاً أو غير وارث ،
وكونه مستقل بالارث أو يشركه فيه غيره ، الى غير ذلك من أحكام الارث وتعيين الورثة
وانتقال الحقوق فى التركات بطريق التوريث لمن لهم الحق فيها شرعاً ، كل هذا مما يتعلق =

264. La vente d'un objet déterminé qui n'appartient pas au vendeur est nulle.

Elle pourra toutefois devenir valable si le véritable propriétaire la confirme.

265. Lorsque le vendeur aura vendu comme sienne une chose qu'il saura ne pas lui appartenir et que l'acquéreur sera de bonne foi, ce dernier pourra demander une indemnité.

٢٦٤ — بيع الشيء المعين الذي

لا يملكه البائع باطل انما يصح اذا أجازره المالك الحقيقي .

تطابق ٣٣٣ مخ . وتقابل ١٥٩٩ ف .

٢٦٥ — اذا باع أحد شيئاً على

أنه مملوك له ثم تبين بعد انعقاد البيع عدم ملكيته للمبيع جاز للمشتري أن يطلب منه تضمينات اذا كان معتقداً وقت البيع صحة ملكية البائع ^(١) .

تطابق ٣٣٤ مخ . وتقابل ١٥٩٩ ف .

راجع ٦٨/٤٦ ، ١١٦/٨٧ .

== بالنظام العام . والتحويل على مخالفة هذه الأحكام باطل بطلانا مطلقا ، لا تلحقه الاجازة ، ويحكم القاضى به من تلقاء نفسه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . وتحريم التعامل فى التركات المستقبلية يأتى نتيجة لهذا الأصل ، فلا يجوز قبل وفاة أى انسان الاتفاق على شيء يمس بحق الارث عنه ، سواء من جهة ايجاد وريثة غير من لهم الميراث شرعا أو من جهة الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية أو من جهة التصرف فى حق الارث قبل انفتاحه لصاحبه واستحقاقه اياه ، بل جميع هذه الاتفاقات وما شابهها مخالف للنظام العام . (ب) اذا حررت زوجة لزوجها عقد بيع بجميع أملاكها على أن يمتلكها اذا ماتت قبله ، وحرر هذا الزوج لزوجته مثل هذا العقد لتمتلك هى ماله فى حالة وفاته قبلها ، فان تصرفهما هذا هو تبادل منفعة معلق على الخطر والنزير ، ولا غرض منه سوى حرمان وريثة كل منهما من حقوقه الشرعية فى الميراث ، فهو اتفاق باطل ، أما التبرع المحض الذى هو قوام الوصية وعمادها فلا وجود له فيه . ويشبه هذا التصرف أن يكون من قبيل ولاء الموالاة ، ولكن فى غير موطنه المشروع هو فيه ، بل هو من قبيل الرقبي المحرمة شرعا .

راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ٢ نبذة ٨٩٦ وما بعدها .

(١) يقابل عبارة « اذا كان معتقداً وقت البيع صحة ملكية البائع » فى النص الفرنسى :

(وكان المشتري حسن النية) .

نقض ١٩ نوفمبر ١٩٣١ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٣ رقم ٤ مجموعة القواعد

القانونية ١ رقم ٤ ص ١٣ : (١) اذا باع أحد شيئاً على أنه مملوك له ، ثم تبين بعد البيع =

٣٣٥ مخ (لا مقابل لها في الأهل) : اذا تعهد غير المالك بنقل ملكية شيء معين والاتفاق به لآخر بثمن معين يحكم في التعهد بالتطبيق للقواعد العمومية المقررة للتعهدات الاتفاقية .

تقابل ١١٢٠ ف .

راجع ١٨٨/١٢٨ وما بعدها ، ١٩٨/١٣٧ ، ٤٤٠/٣٥٢ .

الفصل الرابع

SECTION IV.

DES EFFETS DE LA VENTE.

فيما يترتب على البيع

266. La vente légalement conclue a pour effet :

٢٦٦ — يترتب على البيع الصحيح

ما هو آت (١) :

(1) De transférer à l'acheteur, par le fait seul du

أولا — أنه بمجرد عقده ينقل

— عدم ملكيته للبيع ، كان البائع ملزما — في حالة نزاع ملكية هذا الشيء من المشتري — بالتضمينات اذا كان المشتري يعتقد وقت الشراء صحة ملكية البائع للشيء المبيع . ويحتسب ضمن التضمينات ما زاد في قيمة المبيع بعد البيع على ثمنه . (ب) تعتبر مسألة حسن نية واضع اليد على العقار مسألة موضوعية ، لمحكمة الموضوع الحق المطلق في تقديرها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

نقض ١٤ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤٢ ص ١٣١ : (١) اذا كانت الواقعة التي لا نزاع فيها بين طرفي الدعوى هي أن المدعى عليه تبادل في أطيان مع المدعية (مصلحة الأملاك) فأعطاهما فيما أعطاها أرضا كانت تعتقد وقت البدل أنه يملكها ثم تبين لها وقت التسليم أنها قد خرجت عن ملكه يبيعه إياها الى وزارة الأشغال منذ ثلاث سنوات سابقة على البدل ، فالتكيف القانوني الصحيح لهذه الواقعة هو بيع الشيء الذي لا يملكه بائعه المنصوص عنه في المادتين ٢٦٤ و ٢٦٥ من القانون المدني . والمطالبة بقيمة الأطيان الناقصة إنما تؤسس على التضمن عن بيع ملك الغير . (ب) اذا كان المفهوم من الحكم المطعون فيه أنه قد اعتبر الدعوى في الصورة المقدمة الذكر من أحوال الاستحقاق ، فطبق المادة ٣١٢ مدني وقضى بالزام المدعى عليه بقيمة المقدار الناقص من الأطيان التي أعطاها ، فان هذا الحكم — وان كان السبب القانوني الذي بني عليه غير صحيح — حكم سليم في نتيجته ، لأن المادة ٢٦٥ الواجبة التطبيق في هذه الحالة تنص على الزام البائع بالتضمينات ، وهذه لا يجوز أن تكون أقل من الثمن المدفوع وقت التعاقد . الا أن سلامة الحكم في نتيجته مع عدم صحته من ناحية إبتنائه على السبب القانوني الذي أقيم عليه تجعل الطعن عليه بهذا العيب عديم الجدوى .

(١) راجع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل ، الوارد بذيل هذه المجموعة .

contrat et par rapport aux contractants et à ceux qui les représentent comme héritiers ou créanciers, la propriété de la chose vendue qui est un objet, ou un droit déterminé, ou un droit incorporel et qui appartient au vendeur ;

Elle transfère la propriété indivise si une part indivise de la chose a été seule vendue ;

(2) D'obliger le vendeur à délivrer la chose vendue et à en garantir la propriété paisible à l'acquéreur ;

(3) D'obliger l'acheteur au paiement du prix.

Elle met aussi, suivant les cas, les risques de la chose vendue à la charge de l'acheteur.

ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للمتعاقدين ولمن ينوب عنهما كوارث أو دائن سواء كان المبيع عينا معينة أو حقاً معيناً أو مجرد حق^(١) متى كان مملوكاً للبائع وينقل أيضاً الملكية في الشيوع اذا كان المبيع حصة شائعة .

ثانياً — أنه يلزم البائع بتسليم المبيع للمشتري وبضمانة عدم منازعته فيه .
ثالثاً — أنه يلزم المشتري بدفع الثمن .

وينشأ عن البيع أيضاً على حسب الأحوال أن يكون المبيع في ضمان المشتري^(٢) .

تطابق ٢٣٦ مخ . وتقابل ١٥٨٣ و ١٦٠٣ و ١٦٥٠ ف .
راجع ٣٢٦/٥٢٩ .

(١) نقض ٢ يناير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٦٣ ص ٨٦١ : ان البائع اذا كانت كل حقوقه في العقار المبيع تنتقل بحكم البيع الى المشتري فانه لا يمكن أن يمثل المشتري في أى نزاع يحصل مع الغير بشأن العقار المبيع . وينبنى على ذلك أن كل دعوى ترفع بعد البيع في شأن هذا العقار يجب توجيهها الى المشتري . فاذا خوصم البائع في دعوى متعلقة بالعقار المبيع فلا يكون الحكم الصادر فيها حجة على المشتري ، ولو كان عالماً بالخصومة ، ما دام القانون لا يوجب التدخل فيها .

(٢) راجع نقض ١٠ ديسمبر ١٩٣١ (مذكور تحت المادة ٣٠٠) .

ونقض ٨ ديسمبر ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٦٢ رقم ٧٧ المجموعة ٣٤ ص ٧٨ المحاماة ١٣ ص ٦٩٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨١ ص ١٥٢ : (١) اذا كان العقار المبيع أرضاً عليها بناء ، ثم هلك البناء لأى سبب ، فان البيع لا يفسخ ، ولكن يكون للمشتري الخيار بين طلب الفسخ وبين استبقاء المبيع ، ولا فرق في ذلك بين حالتى البيع الناقل للملكية والبيع الذى لا يترتب عليه الا التزامات شخصية . (ب) لا مخالفة لقانون التسجيل في =

= أن تعتبر المحكمة البائع الملزم بمقتضى عقد البيع بتسليم العقار المبيع بحالته التى كان عليها وقت تحرير العقد اذا هو أحدث زيادة فى هذا العقار (بناء) ، وهو يعلم أن المشتري يطالبه ويقاضيه لتنفيذ تعهده — لا مخالفة فى أن تعتبره كأنه أحدث تلك الزيادة فى أرض مملوكة لغيره يفصل فى أمرها قياسا على حالة من أحدث غراسا أو بناء فى ملك غيره .

تقضى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨٢ ص ١٥٤ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٦٥ رقم ٨٠ : ان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد عدل حكم المادة ٢٦٦ من القانون المدنى فيما يتعلق بنقل الملكية ، فبعد أن كان نقلها ، بمقتضى هذه المادة ، نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح متراخيا الى ما بعد حصول التسجيل . واذن فلا يصح للمشتري — ما دام لم يسجل عقده — أن يطلب الحكم بتثبيت ملكيته لما اشتراه . وانما له أن يطالب البائع أو ورثته من بعده بالالتزامات الشخصية التى يرتبها العقد ، كتسليم المبيع وغير ذلك . فاذا هو طلب — قبل التسجيل — تثبيت الملكية وتسليم المبيع وريعه ، وقضى له بذلك ، تعين تقضى الحكم فيما يتعلق بتثبيت الملك ، لرفع الدعوى به قبل استيفاء شروطها .

تقضى ٤ يونيه ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٤٣ رقم ٨٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٧٤ ص ١١٥٠ : ان عقد البيع لم يزل بعد قانون التسجيل الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ من عقود التراضى التى تم قانونا بالايجاب والقبول . وكل ما أحدثه هذا القانون من تغيير فى أحكام البيع هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدنى أصبح متراخيا الى ما بعد التسجيل . ولذلك بقى البائع ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري ، كما بقى المشتري ملزما بأداء الثمن ، الى غير ذلك من الالتزامات التى ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع . كما أنه ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخى نقل الملكية بسببه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري ، لأن من يضمن نقل الملكية لغيره لا يجوز له أن يدعىها لنفسه . ومقتضى ذلك أن يكون البائع ملزما للمشتري بتسليم المبيع وبفله ان لم يتم تسليمه . فالحكم الذى لا يعطى المشتري الحق فى ريع الشئ المبيع عن المدة السابقة على تاريخ تسجيل عقد البيع يكون حكما مخطئا متعينا تقضه .

تقضى ٣ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٩٣ ص ٢٧٣ : (ا) ان التزام البائع بتسليم المبيع من مقتضيات عقد البيع ، بل هو أهم التزامات البائع التى تترتب بمجرد العقد ولو لم ينص عليه فيه . (ب) ان نص المادة الثامنة من لائحة بيع أراضى بلدية الاسكندرية وان لم يكن فى عبارته الزام البلدية بتسليم المبيع أو التزامها به الا أنه لا يدع شكا فى أن التسليم من التزامات البائع ، اذ أن عبارة هذا النص شبيهة بعبارة نص المادة الخامسة من اللائحة المذكورة ، والمفهوم من مجموع النصين أن الميعاد الذى أعطى للمشتري لدفع ثلث الثمن هو بعينه الميعاد الذى أعطى للبائع لتسليم المبيع ، فهما متماثلان تمام التماسك . فاذا كانت أرض البلدية التى رسا مزادها على المشتري ودفع ثلث الثمن فى الخمسة الأيام التالية لرسو المزاد قد تأخر =

§ I. — *Transfert de la
propriété.*

267. La propriété de la chose vendue, qui est un corps certain, est transférée à l'acquéreur, même si le contrat accorde un terme pour la livraison; dans ce cas, quand le vendeur tombe en faillite avant la livraison, l'acheteur a le droit de revendiquer la chose.

268. Dans la vente des choses déterminées, seulement quant à l'espèce, la propriété n'est transférée que par la livraison.

269. Dans les ventes sous condition, la propriété est transférée immédiatement à l'acquéreur si l'événement prévu doit résoudre la vente. Elle sera réputée avoir

القرع الأول
في انتقال الملكية^(١)

٢٦٧ — اذا كان المبيع عينا معينة تنتقل ملكيته للمشتري ولو كان تسليمه مؤجلا في عقد البيع لأجل معلوم ، وفي هذه الحالة اذا أفلس البائع قبل تسليم المبيع فللمشتري الحق في استيلائه عليه .

نطاق ٣٣٧ مخ . وتقابل ١٥٨٣ ف .

راجع ١٥٦/١٠٢ ، ٣٢٧/٢٦٠ ، تجارى ٣٩١/٣٧٦ .

٢٦٨ — لا تنتقل ملكية المبيع للمعين نوعه فقط الا بتسليمه للمشتري .

نطاق ٣٣٨ مخ . وتقابل ١٦٠٦ وما بعدها ف .

راجع ٣٢٧/٢٦٠ .

٢٦٩ — اذا وقع البيع معلقا فسخه على حصول أمر معين تنتقل ملكية المبيع للمشتري من حين العقد .

= تسليمها اليه لخلاف بينه وبين المجلس في شأن هذا التسليم ، ثم سوى هذا الخلاف يبيع بعض أجزاء أخرى للمشتري مجاورة للأرض المبيعة له أولا ، وتم تسليم كل ما يبيع من الأرض في تاريخ معين ، فان ميعاد استحقاق القسط الأول من باقي الثمن يبدأ من هذا التاريخ الذي حصل فيه تسليم الأرض بمساحتها الأخيرة ، لا من اليوم الخامس من رسو المزايد كما هو نص المادة الخامسة السالفة الذكر .

وراجع تقض أول يونيه ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٢٣٧) ، وتقض ٢٥ أبريل ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٢٦٠) ، وتقض ٦ نوفمبر ١٩٤١ (الطن رقم ٢٣ سنة ١١) .

(١) راجع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل ، الوارد بذيل هذه المجموعة .

appartenu à l'acheteur depuis le contrat, si la condition jusqu'à la réalisation de laquelle la vente était suspendue vient à s'accomplir.

وإذا كان البيع معلقا على أمر ووقع فيما بعد فيعتبر المبيع ملكا للمشتري من تاريخ العقد .

تطابق ٣٣٩ مخ .

راجع ١٠٣/١٥٧ وما بعدها ، ٣٠٤/٢٣٨ .

٢٦٩ مكررة^(١) — وفي الحالتين

269 bis. Dans les deux cas de l'article précédent, l'effet de la condition ignorée du créancier hypothécaire ne préjudiciera pas aux droits à lui conférés par le vendeur sous condition suspensive ou par l'acheteur sous condition résolutoire.

المينتين في المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذي يجهله الدائن المرتهن لعقار^(٢) بالحقوق الآيلة اليه من البائع تحت شرط توقيني^(٣) أو من المشتري تحت شرط فاسخ .

تطابق ٣٤٠ مخ .

راجع ٣٠٤/٢٣٨ ، ٦٧٨/٥٥٤ وما بعدها .

٢٧٠ — لا تنتقل ملكية العقار

270. A l'égard des tiers qui sont de bonne foi, qui ont un juste titre et qui ont conservé leurs droits dans les formes légales, la propriété n'est transmise, en ce qui concerne les immeubles, que par la transcription de l'acte de vente, ainsi que cela sera expliqué plus loin.

بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه^(٤) الا بتسجيل عقد البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظة قانونا وكانوا لا يعلمون ما يضر بها^(٥) .

(١) مضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ .

(٢) الدائن برهن تأميني .

(٣) واقف .

(٤) لا مقابل في النص الفرنسي لعبارة « من ذوى الفائدة فيه » .

(٥) يقابل عبارة « وكانوا لا يعلمون ما يضر بها » في النص الفرنسي : وكانوا

حسنى النية .

نقض ٣ ديسمبر ١٩٣١ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣ ص ٢٤ : (١) ان المول =

تطابق ٣٤١ مخ ، مع اضافة العبارة الآتية في آخر المادة « ولا تنتقل ملكية الديون بالنسبة لمن ذكر الا باجراء ما يلزم من الاعلان أو القبول كما سيأتى ذكره في هذا الكتاب » .

راجع ٤١٣/٣٣٢ ، ٤٣٤/٣٤٨ وما بعدها .

== عليه في القضاء المصرى هو الأخذ بنظرية الشريعة الاسلامية من حيث اعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث . وعلى ذلك فلا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذى يحصل من المورث والبيع الذى يحصل من الوارث لصدورها من شخصين مختلفين . (ب) المشتري بعقود عرفية ثابتة التاريخ ان امتلك ما اشتراه بوضع يده المدة الطويلة المكسبة وحدها للملك فلا يحتاج عليه من صاحب الاختصاص المسجل المأخوذ على العقار المشتري باعتباره مملوكا لأحد ورثة البائع . فاذا عولت محكمة الموضوع على ما ثبت لديها من أن المشتري بعقود عرفية ثابتة التاريخ من المورث قد ملكوا ما اشتروه بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة ، واستفتت بهذا عن البحث في أمر تسجيل الاختصاص الذى أخذ ضد أحد ورثة البائع والمفاضلة بينه وبين العقود العرفية وفقا لمواد التسجيل القديمة فانها تكون قد خالفت القانون في ذلك .

نقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٦٣ رقم ١٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٨ ص ٩٧٥ : (١) ان المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأن جميع العقود التى من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله يجب تسجيلها ، وأن عدم تسجيلها يترتب عليه ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول ، لا بين المتعاقدين أنفسهم ولا بالنسبة لغيرهم ، وأنه لا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين ، وأن هذه الأحكام تعتبر مفيدة للنصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق العينية الأخرى بمجرد الايجاب والقبول بين المتعاقدين . فما لم يحصل التسجيل فان الملكية تبقى على ذمة المتصرف حتى ينقلها التسجيل ذاته للمتصرف اليه ، ولا يكون للمتصرف اليه في الفترة التى تمضى من تاريخ التعاقد الى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها . وفي تلك الفترة اذا تصرف المتصرف لشخص آخر فانه يتصرف فيما يملكه ملكا تاما ، فاذا أدرك هذا الشخص الآخر وسجل عقده قبل تسجيل عقد المتصرف اليه الأول فقد خلصت له — بمجرد تسجيله — تلك الملكية العينية التى لم يتعلق بها حق ما للأول ، حتى ولو كان المتصرف والمتصرف اليه الثانى سببى النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان المتصرف اليه الأول من الصفقة . واذن فلا يقبل من أى انسان لم يكن عقده مسجلا ناقلا الملك فعلا اليه أن يدعى أن له حقا عينيا على العقار يحتاج به على من آل اليه نفس العقار وسجل عقده من قبله ، كما أنه لا يقبل مطلقا الاحتجاج على صاحب العقد المسجل الذى انتقلت اليه الملكية فعلا بتسجيله ، لا بسوء نية المتصرف ولا بالتواطؤ . (ب) لا يجوز التحدى بعبارة سوء النية أو حسنها أو العلم أو عدم العلم المشار اليهما بالمادة ٢٧٠ وغيرها من مواد القانون المدني ، لأن هذه المادة مؤسسة على مبدأ القانون المدني الذى ==

§II. — *De la Délivrance et
de la Garantie.*

(1) DE LA DÉLIVRANCE.

271. La délivrance consiste dans la mise de la chose vendue à la disposition de l'acheteur, de façon à ce qu'il en puisse prendre possession et en jouir sans obstacle.

L'obligation de délivrer est remplie par la mise à la disposition de l'acheteur, même si ce dernier n'a pas pris livraison, pourvu qu'il ait connu que la chose était à sa disposition.

الفرع الثاني

في تسليم المبيع وضمان البائع له

القسم الأول — في التسليم

٢٧١ — تسليم المبيع هو عبارة

عن وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع .

ويحصل وفاء الالتزام بالتسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري وعلمه بذلك ولو لم يستلمه بالفعل^(١) .

= كان يرتب نقل ملكية المبيع بين المتعاقدين على مجرد الإيجاب والقبول . وهذا المبدأ قد قضت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون التسجيل قضاء نهائيا ، كما نصت المادة ١٦ من هذا القانون على إلغاء كل نص يخالفه ، واذن فتلك المادة (٢٧٠) قد نسخها قانون التسجيل ولم يعد حكمها باقيا .

تقضى ٢١ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٣١ رقم ٧٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٩ ص ١١٢٧ : لا يجوز لصاحب الاختصاص الاحتجاج بسبق تسجيل اختصاصه الا اذا كان حسن النية ، كما هو مقتضى المادة ٢٧٠ من القانون المدني . وراجع تفصيل هذا الحكم تحت المادة ٥٩٥ .

تقضى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٥ ص ٤٠٥ : (أ) ان القانون لا يمنع المشتري الذي لم يسجل عقده من أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة ليتوصل بذلك الى محو هذا العقد من الوجود ، لكي يحكم له هو بصحة عقده ولكي يسجل هذا الحكم فتنتقل اليه ملكية العين المبيعة له ، ذلك لأنه بصفته دائئا للبائع في الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له من جهة القيام بجميع الاجراءات اللازمة لنقل الملكية يكون له أن يتمسك بتلك الصورية لازالة جميع العوائق التي تصادفه في سبيل تحقيق أثر عقده . (ب) عند تمسك المشتري الأول الذي لم يسجل عقده بصورية عقد المشتري الثاني على النحو المتقدم لا يرجع الى قانون التسجيل .
تقضى ١٠ نوفمبر ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٥٩٥) .

(١) راجع تقضى ١١ مايو ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٧٦) .

نطابق ٣٤٢ مخ . وتقابل ١٦٠٤ ف .
راجع ٦٦/٤٤ .

٢٧٢ — يكون تسليم الأشياء
المبيعة بحسب جنسها . فتسليم العقار اذا
كان من المباني يجوز أن يكون بتسليم
مفاتيحه واذا كان عقارا آخر فتسليم
حججه وهذا وذاك ان لم يكن مانع لوضع
يد المشتري عليه .

272. La délivrance s'opère conformément à la nature des choses vendues.

Ainsi la délivrance d'un immeuble peut avoir lieu par la remise des clefs, s'il s'agit, d'un bâtiment, et par la remise des titres, s'il s'agit d'un immeuble quelconque, lorsqu'aucun obstacle ne s'oppose du reste à la prise de possession.

A l'égard des meubles, elle peut s'opérer par la tradition réelle ou la remise des clefs du magasin qui les contient.

Elle peut avoir lieu par la simple volonté des parties, quand l'acheteur détenait à un autre titre la chose vendue.

وتسليم المنقولات يكون بالمناولة
من يد الى يد أو بتسليم مفاتيح المخازن
الموضوعة فيها تلك المنقولات

ويجوز حصول التسليم بمجرد ارادة
المتعاقدين اذا كان المبيع موجودا تحت
يد المشتري قبل البيع لسبب آخر (١) .

نطابق ٣٤٣ مخ ، مع استبدال لفظ « منزلا » بعبارة « من المباني » . وتقابل ١٦٠٥
و ١٦٠٦ ف .
راجع ٦٦/٤٤ .

(١) نقض ٣٠ يناير ١٩٤١ المحامة ٢١ رقم ٣٧٤ من ٨٨٥ : انه وان كان المول عليه في الحكم هو قضاؤه الوارد في المنطوق دون الأسباب فانه اذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق فان ما جاء في الأسباب يعد قضاء مكملًا للمنطوق ومرتبطة به . ففي الدعوى المرفوعة بطلب ابطال محضر تسليم أعيان محكوم بها والقضاء للمدعى بتعويض مع تثبيت ملكيته للأعيان المذكورة اذا دفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بحكم سابق ، لأن الأعيان المسئلة هي بعينها التي كانت محل النزاع في الدعوى السابقة ، فتدبت المحكمة خيرا لتطبيق ما ورد في محضر التنفيذ والتحقق مما اذا كان هو ذاته موضوع النزاع ، ثم تناولت بحث تقريره ، وخلصت الى الاقتناع بأن محضر التنفيذ صحيح ، لأن التسليم لم يقع الا على الأعيان المحكوم بها ، ولا محل اذن للتعويض المطلوب ، ولذلك قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فان قضاءها هذا ليس الا نتيجة لما أوردته في الأسباب بشأن الطعن في محضر التنفيذ وما يتبعه من التعويض المطلوب ، فتكون الأسباب مرتبطة بالمنطوق، =

273. La délivrance des droits incorporels se fait par la remise des titres ou par l'autorisation donnée par le vendeur à l'acheteur d'en faire usage, quand rien ne s'oppose à cet usage.

٢٧٣ — تسليم مجرد الحقوق يكون بتسليم سنداتها أو بتصريح البائع للمشتري بالانتفاع بها ان لم يوجد ما يمنع من الانتفاع المذكور .

تطابق ٣٤٤ مخ . وتقابل ١٦٠٧ ف .
راجع ٤٣٤/٢٤٨ وما بعدها .

274. La prise de possession sans l'autorisation du vendeur n'est pas valable quand le prix échu n'a pas été payé: dans ce cas, le vendeur a le droit de rentrer en possession.

Toutefois, si la chose vendue périt entre les mains de l'acheteur, la perte sera pour son compte.

٢٧٤ — وضع اليد على المبيع بدون اذن البائع لا يكون معتبرا ان لم يدفع الثمن المستحق بل يكون للبائع الحق حينئذ في استرداد المبيع . انما اذا هلك المبيع وهو في حيازة المشتري كان هلاكا عليه .

تطابق ٣٤٥ مخ . وتقابل ١٦١٢ ف .

275. La chose vendue doit, à moins de stipulation contraire, être délivrée au lieu où elle se trouvait au moment de la vente.

٢٧٥ — يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت البيع ما لم يشترط ما يخالف ذلك .

تطابق ٣٤٦ مخ . وتقابل ١٦٠٩ ف .
راجع ٢٣١/١٦٨ وما بعدها .

276. Si la convention de vente indique comme lieu de la situation de la chose vendue un lieu autre que celui où elle se trouvait, cette indication vaudra, pour

٢٧٦ — اذا تعين في عقد البيع محل لوجود المبيع فيه غير محل وجوده الحقيقي فيكون هذا التعيين لازما للبائع

ارتباطا وثيقا من حيث ما تضمنته من الفصل في أوجه النزاع . ومتى اتضح للمحكمة أن الغرض من المدعاة ليس الا التخلص من أثر حكم سابق وأن رافع الدعوى إنما يتغنى بها في الواقع العود الى النزاع الذي سبق الفصل فيه فان قوة الشيء المقضى به لا تتأثر بما يعمد اليه من تحويل طلباته لالباسها ثوبا مغايرا للموضوع المقضى فيه .

e vendeur, obligation de transporter la chose au lieu indiqué, si l'acheteur l'exige.

Dans le cas où le transport serait impossible, ou s'il amenait un retard préjudiciable pour l'acheteur, ce dernier aurait le droit de résilier la vente avec dommages-intérêts, si le vendeur n'était pas de bonne foi.

ينقل المبيع الى المحل المعين اذا طلب المشتري ذلك .

وفي حالة ما اذا لم يمكن النقل أو ترتب عليه تأخير مضر بالمشتري يكون له الحق في فسخ البيع مع أخذ التضمينات اذا كان البائع حصل منه تدليس^(١) .

تطابق ٣٤٧ مخ .

راجع ٢٣١/١٦٨ وما بعدها ، ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها .

277. La délivrance doit avoir lieu à l'époque fixée par le contrat; si rien n'a été convenu à cet égard, la livraison doit avoir lieu au moment de la vente, sauf les termes établis par l'usage.

٢٧٧ — يجب أن يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد فاذا لم يشترط فيه شيء بهذا الخصوص وجب التسليم وقت البيع مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب العرف^(٢) .

تطابق ٣٤٨ مخ . وتقابل ١٦١٠ و ١٦١١ ف .

راجع ٢٣١/١٦٨ ، ٤١٨/٣٣٥ .

278. En cas de retard dans la livraison, après une mise en demeure, l'acheteur aura le droit de résilier la vente ou d'exiger sa mise en possession, avec dommages-intérêts, dans les deux cas, s'il y a préjudice

٢٧٨ — في حالة حصول التأخر عن التسليم بعد التكليف به من المشتري تكليفا رسميا^(٣) يكون لذلك المشتري الحق في فسخ البيع أو في طلب وضع يده على المبيع مع التضمينات في الحالتين اذا حصل ضرر وكان التأخر ناشئا عن

(١) يقابل عبارة « اذا كان البائع حصل منه تدليس » في النص الفرنسي : اذا لم يكن البائع حسن النية .

(٢) تقض ٣ فبراير ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٢٦٦) .

(٣) بعد اعذاره .

et si le retard provient du fait du vendeur.

فعل البائع (١).

تطابق ٣٤٩ مخ . وتقابل ١٦١٠ و ١٦١١ ف .

راجع ١٧٣/١١٧ ، ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، ٧٤٧/٦٢٠ .

279. Le vendeur a le droit de retenir la chose vendue jusqu'au paiement du prix stipulé payable comptant, en tout ou en partie, à moins qu'il n'ait accordé depuis la vente un terme non encore échu, et quand bien même l'acheteur offrirait un gage ou une caution.

٢٧٩ — للبائع الحق في حبس

المبيع في يده لحين استيلائه على المستحق فوراً من الثمن كلاً أو بعضاً على حسب الاتفاق ولو عرض المشتري عليه رهناً (٢) أو كفالة . هذا ان لم يكن البائع المذكور قد أعطى المشتري بعد البيع أجلاً لدفع الثمن لم يحل .

تطابق ٣٥٠ مخ . وتقابل ١٦١٢ ف .

راجع ٦٧٨/٥٥٤ ، ٧٣١/٦٠٥ .

280. Le vendeur non payé du prix échu n'a pas le droit de reprendre la chose vendue qu'il a délivrée volontairement à l'acheteur, mais il peut faire résilier le contrat pour inexécution.

٢٨٠ — ليس للبائع الذي لم

يتحصل (٣) على الثمن المستحق دفعه اليه أن يسترد المبيع الذي سلمه باختياره للمشتري وانما له الحق في الحصول على فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به (٤) .

(١) راجع تقض ١١ أبريل ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ١١٩) .

(٢) رهن حيازة .

(٣) يحصل

(٤) تقض ٨ ديسمبر ١٩٣٢ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨١ ص ١٥٢ المجموعة ٣٤ ص ٧٨ : الشرط الفاسخ الضمني ، كالتأخر عن دفع الثمن في ميعاده ، لا يقتضي بذاته الفسخ ، بل لا بد لفسخ العقد من حكم قضائي بذلك . والحكم — في هذا المثال — يصدر بناء على طلب البائع ، لجواز اختياره تنفيذ العقد لا فسخه .

تقض ٢١ أبريل ١٩٣٨ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١١٤ ص ٣٣٠ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٤٩ ص ١٤٢ : اذا أسس البائع دعواه بطلب فسخ عقد البيع المحرر بينه =

نطابق ٣٥١ مخ . وتقابل ١٦٥٤ ف .

راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها .

٣٥٢ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : وليس للبائع أن يتمتع من التسليم اذا حول المشتري بجميع الثمن أو بجزء منه (١) .
راجع ٧٣١/٦٠٥ .

281. Si l'acheteur a diminué les sûretés par lui accordées pour le paiement du prix, ou s'il est dans un état de déconfiture qui rende imminente la perte du prix pour le vendeur, ce dernier pourra retenir la chose vendue, même si le terme stipulé pour le paiement n'est pas échu, à moins qu'il ne lui soit donné caution.

٢٨١ — اذا قلت التأمينات

المعطاة من المشتري لدفع الثمن أو صار في حالة اعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنده ولو لم يحل الأجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه الا اذا أعطاه المشتري كفيلا .

نطابق ٣٥٣ مخ . وتقابل ١٦١٣ ف .

راجع ١٠٢/١٥٦ ، ٦٧٨/٥٥٤ وما بعدها ، ٧٣١/٦٠٥ .

282. En cas de faillite de l'acheteur, le droit de rétention ou de revendication s'exerce conformément

٢٨٢ — في حالة افلاس المشتري

يكون حق البائع في حبس المبيع تحت يده أو في طلب استرداده جاريا بالتطبيق

== وبين المشتري على أن المشتري بعد أن التزم بدفع قيمة مطلوب الحكومة (التي تلقي البائع عنها ملكية المبيع) من أقساط الثمن لم يدفع شيئاً منه وعلى أن الحكومة تزعت ملكية أطيانه وفاء لمطلوبها ويبيع ورسا مزادها على المشتري ، فحكمت المحكمة بالفسخ على أساس اجراءات البيع الجبري ولم تعر التفاتا لما جاء بمحاضر جلسة البيع من أن مندوب الحكومة تنازل عن دعوى البيع لحصول اتفاق جديد بينها وبين البائع ، وأنها صرحت للراسي عليه المزاد المتخلف بقبض ما كان دفعه من الثمن ، فأثبت هذا التنازل ، وألزمت الحكومة بالمصاريف ، فهذا خطأ ، فان الحكم بالفسخ تأسيساً على اجراءات البيع الجبري غير جائز ما دام هذا السبب قد ارتفع ، بل كان الواجب أن يبحث طلب الفسخ على أساس تقصير المشتري في التزاماته التي التزم بها في عقد شرائه .

(١) المادة ٣٥٢ مخ مستمدة من الشريعة الاسلامية . راجع مرشد الحيران المادة ٤٥٦ : اذا أحال البائع أحداً على المشتري بكل الثمن ان لم يكن قبض منه شيئاً أو بما بقي منه ان كان لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع .

aux règles du Code de commerce.

على القواعد المقررة في قانون التجارة .

تطابق ٣٥٤ مخ .

راجع ٧٣١/٦٠٥ ، تجارى ٣٩١/٣٧٦ وما بعدها .

283. Les frais de délivrance, comme le transport au lieu de la livraison, les frais de mesurage, de pesage et autres sont à la charge du vendeur.

٢٨٣ — على البائع مصاريف تسليم المبيع كأجرة نقله لحمل التسليم وأجرة كياله ومقاسه ووزنه وغير ذلك .

تطابق ٣٥٥ مخ . وتقابل ١٦٠٨ ف .

284. Les frais d'enlèvement et ceux de paiement sont à la charge de l'acheteur.

٢٨٤ — ومصاريف المشال ومصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع وهذا ان لم يقض العرف التجارى بخلاف ذلك في جميع الأحوال .

Il en est de même des frais d'acte, sauf, dans tous ces cas, les usages du commerce.

تطابق ٣٥٦ مخ . وتقابل ١٦٠٨ ف .

285. La délivrance doit comprendre la chose vendue et tout ce qui doit être considéré comme ses accessoires nécessaires, d'après la nature des choses et l'intention des parties.

٢٨٥ — يجب أن يكون التسليم شاملا للمبيع ولجميع ما يعد من ملحقاته الضرورية له حسب جنس المبيع وقصد المتعاقدين (١) .

تطابق ٣٥٧ مخ . وتقابل ١٦١٤ و ١٦١٥ ف .

286. Dans le silence des conventions et sauf l'usage des lieux, on suivra les règles ci-après, dans les cas qui vont être déterminés.

٢٨٦ — في حالة عدم وجود شرط في عقد البيع تتبع القواعد المقررة في الأحوال الآتى بيانها ان لم يقض عرف الجهة بغير ذلك .

تطابق ٣٥٨ مخ .

٣٥٩ مخ (لا مقابل لها في الأهلى) : بيع البقرة الحلوب يشمل ولدها الرضيع .

(١) نقض ٨ ديسمبر ١٩٣٢ (مذكور تحت المادة ٢٦٦) .

287. La vente d'un jardin comprend les arbres qui y sont plantés, mais elle ne comprend pas les fruits arrivés à maturité, ni les arbustes en pot ou en pépinière.

288. La vente d'un terrain ne comprend pas les récoltes.

289. La vente d'une maison comprend les choses fixées et attachées à cette maison et non les meubles qui peuvent être enlevés sans détérioration.

290. Le vendeur doit livrer la quantité, le poids ou la contenance qui sont indiqués au contrat comme étant ceux de la chose vendue.

291. Dans la vente en bloc des choses qui peuvent se remplacer, si la quantité est spécifiée, et le prix indiqué à tant l'unité, et que la quantité réelle soit inférieure, l'acheteur a le droit d'opter pour la résiliation de la vente ou pour son maintien en payant un prix diminué proportionnellement.

٢٨٧ — بيع البستان يشمل ما فيه من الأشجار المغروسة ولا يشمل الأثمار النضجة ولا الشجيرات الموضوعة في الأوعية أو في بقعة مخصوصة منه المعدة للنقل .

تطابق ٣٦٠ مخ . وتقابل ١٦١٥ ف .
٢٨٨ — بيع الأرض لا يشمل ما فيها من المزروعات .
تطابق ٣٦١ مخ .

٢٨٩ — بيع المنزل يشمل الأشياء الثابتة فيه المرتبطة به ولا يشمل ما فيه من المنقولات التي يمكن نقلها بدون تلف .

تطابق ٣٦٢ مخ ، مع اضافة الفقرة الآتية الى المادة « فضلا عن ذلك فيتبع في هذه المادة عرف البلد » .

٢٩٠ — على البائع أن يسلم المبيع بمقداره أو وزنه أو مقياسه المبين له في عقد البيع .

تطابق ٣٦٣ مخ . وتقابل ١٦١٦ ف .
٢٩١ — الأشياء التي يقوم بعضها مقام بعض اذا بيعت جملة وتعين مقدارها مع تعيين الثمن باعتبار آحادها ووجد مقدارها الحقيقي أقل من المقدّر في العقد فالمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين ابقائه مع تنقيص الثمن تنقيصا نسبيا . واذا

S'il y a un excédent sur la mesure indiquée, cet excédent appartient au vendeur.

زاد الموجود عن المقدار المعين فالزيادة للبائع (١).

تطابق الفقرة الأولى منها التي آخرها لفظ « نسبيا » المادة ٣٦٤ مخ ، ويطابق باقي المادة ٣٦٥ مخ . وتقابل ١٦١٧ و ١٦١٨ و ١٦٢٠ ف . راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، تجارى ٣٦٤/٣٥٤ .

292. Dans la vente des choses qui se comptent à la mesure ou au poids et qui ne peuvent se diviser sans préjudice, si cette vente a eu lieu avec indication d'une mesure exacte et du prix de l'unité de mesure, l'acheteur a le droit, en cas de diminution ou d'excédent de résilier la vente ou de prendre la chose vendue en entier, en payant un prix proportionnel à la mesure réelle.

Si, au contraire, le prix a été indiqué en bloc, l'acheteur a l'option, ou de résilier la vente, ou de prendre la chose vendue au prix stipulé.

٢٩٢ — اذا كان المبيع من الأشياء التي تقاس أو تكال أو توزن ولا يمكن انقسامه بغير ضرر وكان قد تعين في عقد البيع مقدار المبيع وثمانه باعتبار آحاده ففي حالة وجود نقص أو زيادة في المقدار المعين يكون للمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين أخذ الموجود بالكامل مع دفع ثمنه بالنسبة لقدره الحقيقي أما اذا كان الثمن تعين جملة فللمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين أخذ المبيع بالثمن المتفق عليه .

تطابق ٣٦٦ مخ ، مع استبدال عبارة « فللمشتري » بعبارة « ففي حالة وجود نقص أو زيادة في المقدار المعين يكون للمشتري » ، واستبدال عبارة « الموجود بالكامل بأبقائه البيع وبدفع ثمنه » بعبارة « الموجود بالكامل مع دفع ثمنه » .

وتقابل ١٦١٩ و ١٦٢٠ ف .

راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، تجارى ٣٦٤/٣٥٤ .

(١) تقض ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٦ ص ٢٦٩ المجموعة ٣٥ ص ٢٦ المحامة ١٤ ص ١١٧ : الأشياء المثلية هي التي يعتبر المتعاقدان أن الوفاء بها يتم بتقديم ما يماثلها بدلا منها ، والأشياء القيمية هي التي يعتبر المتعاقدان أن الوفاء بها لا يتم إلا بتقديمها هي عينها . وقد يكون الشيء بعينه مثليا في أحوال وقيما في أحوال أخرى . والفصل في كونه هذا أو ذاك يرجع الى طبيعة هذا الشيء ونية ذوى الشأن وظروف الأحوال ، فعلى أي وجه اعتبره قاضي الموضوع وبني اعتباره على أسباب متبعة لوجهة رأيه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه .

293. Dans les cas prévus par les articles précédents, la résiliation n'est permise à l'acheteur que si l'erreur est de plus d'un vingtième calculé sur le prix indiqué.

294. Quand il y a lieu à résiliation, le vendeur doit restituer avec le prix, s'il l'a touché, les frais du contrat et les dépenses légitimement faites par l'acheteur.

295. La prise de possession de la chose vendue sans réserves expresses de la part de l'acheteur, s'il connaît l'erreur, le fait déchoir du droit d'opter pour la résiliation.

تطابق ٣٦٩ مخ ، مع اضافة عبارة « وبما عليه من حق الرهن التأميني وغيره » قبل لفظ « يسقط » .

راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها .

296. L'action en résiliation ou en diminution de prix, ainsi que le droit du vendeur de demander un supplément de prix, se prescrivent par une année, à partir du contrat.

تطابق ٣٧٠ مخ ، مع اضافة « عند الاقتضاء » قبل كلمة « يسقطان » . وتقابل ١٦٢٢ ف .

راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، ٢٧٢/٢٠٨ .

٢٩٣ — لا يجوز للمشتري فسخ البيع في الأحوال المذكورة في المواد السابقة الا اذا كان الغلط زائدا على نصف عشر الثمن المعين .

تطابق ٣٦٧ مخ . وتقابل ١٦١٩ ف .

راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، تجارى ٣٦٤/٣٥٤ .

٢٩٤ — اذا كان هناك وجه لفسخ البيع فعلى البائع رد الثمن الذى قبضه مع رسوم العقد والمصاريف التى صرفها المشتري بموافقة القانون .

تطابق ٣٦٨ مخ . وتقابل ١٦٢١ ف .

راجع ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، تجارى ٣٦٤/٣٥٤ .

٢٩٥ — وضع المشتري يده على المبيع مع علمه بالغلط الواقع فيه يسقط حقه فى اختيار فسخ البيع الا اذا حفظ حقوقه قبل وضع يده حفظا صريحا .

٢٩٦ — حق المشتري فى فسخ البيع أو فى تنقيص الثمن وكذلك حق البائع فى طلب تكميل الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد .

297. Si la chose vendue périt avant la livraison, même sans la faute ou la négligence du vendeur, la vente sera résolue et le prix restitué, s'il y a lieu, à moins que l'acheteur n'ait été mis en demeure de prendre livraison par une sommation ou tout autre acte équivalent, ou par la convention même.

٢٩٧ — اذا هلك المبيع قبل التسليم ولو بدون تقصير البائع أو إهماله وجب فسخ البيع ورد الثمن ان كان دفع الا اذا كان المشتري قد دعى لاستلام المبيع بورقة رسمية أو بما يقوم مقامها أو بمقتضى نص العقد .

تطابق ٣٧١ مخ . وتقابل ١٦٢٤ ، ١٦٣١ .
راجع ١٧٧ / ٢٤٠ وما بعدها . وقارن ١٢٠ / ١٧٨ .

298. Si la chose diminue de valeur par détérioration, de telle sorte que la vente n'aurait pas eu lieu si cette diminution était survenue avant le contrat, l'acheteur qui n'aura pas pris livraison aura le choix de résilier ou de maintenir la vente au prix convenu, à moins qu'il n'ait consenti hypothèque.

٢٩٨ (معدلة)^(١) — اذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيرا بين الفسخ وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه الا اذا سبق منه رهنه ^(٣٠٢) .

تطابق ٣٧٢ مخ . وتقابل ١٦٣٦ ف .
راجع ١٧٧ / ٢٤٠ وما بعدها .

299. Si, dans les deux cas qui précèdent, la perte ou la diminution de valeur est imputable à l'acheteur,

٢٩٩ — وفي الحالتين السابقتين اذا كان هلاك المبيع أو حدوث العيب الذي أوجب نقص قيمته منسوباً للمشتري

(١) عدلت المادة ٢٩٨ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ . وكان نص المادة قبل التعديل :
اذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيرا بين الفسخ وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه .

(٢) في النص الفرنسي : رهنه رهنا تأمينا .

(٣) راجع تقض ٨ ديسمبر ١٩٣٢ (مذكور تحت المادة ٢٦٦) .

le prix sera dû en entier ; si elle est imputable au vendeur, il sera tenu à indemnité si l'acheteur résilie la vente ; et à diminution de prix s'il la maintient.

فيكون الثمن مستحقا عليه بتمامه أما اذا كان منسوبا للبائع فيكون ملزما بالتضمينات اذا فسخ المشتري البيع وبتنقيص الثمن اذا أبقاه .

نطاق ٣٧٣ مخ .

راجع ١١٧/١٧٣ ، ١٧٧/٢٤٠ وما بعدها .

(2) DE LA GARANTIE

DE LA CHOSE VENDUE.

I. — De la garantie en cas de

revendication d'un tiers.

300. Le vendeur doit, sans qu'il soit besoin de stipulation expresse, garantir que l'acheteur ne sera pas troublé dans sa jouissance par des tiers ayant sur la chose un droit réel existant à la date de la vente.

La garantie existe enco-

القسم الثاني — في ضمان المبيع (١)

المبحث الأول

في ضمان المبيع حالة دعوى الغير باستحقاقه

٣٠٠ — من باع شيئا يكون

ضامنا للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع . وكذلك يكون البائع ضامنا اذا كان الحق العيني للآخر ناشئا عن فعله بعد تاريخ العقد . ووجوب هذا

(١) نقض ٢٤ أكتوبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ١٩٥ ص ٤٢٧ : اذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت أن المشتري لم يكن يجمل مساحة المنزل الذي اشتراه وأنه عاينه بنفسه وتحقق من أوصافه ، وكان هذا الاستخلاص سليما مبنيا على ما أوردته في حكمها من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ، فلا يجوز بعد ذلك اثارة هذا الأمر أمام محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى .

نقض ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٩ ص ٢٨ : ان البائع لا يضمن الا المساحة التي يبيعها على التحديد في عقد البيع ، ولا شأن له بأي عجز يظهر فيما يبيعه جاره الذي كان في وقت ما مشايخا له ، ما دامت حالة الشيوع السابقة قد زالت ، وأصبح كل منهما قبل تصرفه في أرضه مالكا لها ملكا مفرزا محدودا .

re si le droit réel des tiers
procède du vendeur depuis
la date ci-dessus.

الضمان لا يحتاج الى شرط مخصوص به
في العقد (١).

(١) نقض ١٠ ديسمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٦ ص ٢٦ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١١ رقم ١٦ : (١) اذا ظهر أن العين المبيعة مؤجرة بعقد ثابت التاريخ قبل البيع لا يكون البائع ضامنا للمشتري وملزما قبله بالتعويض ، لأن ضمان البائع لا يشمل الا الحقوق العينية . أما حق المستأجر على العين المؤجرة فليس الا حقا شخصيا ، فلا يدخل تحت حكم المادة ٣٠٠ مدني . (ب) من المقرر قانونا أن للمشتري — وقد انتقلت اليه ملكية المبيع بموجب عقد البيع — الحق في استغلال العين المبيعة والانتفاع بثمرتها من تاريخ البيع ، الا اذا اشترط في العقد غير ذلك ، ووجود عقد اجارة ثابت التاريخ قبل البيع ليس من شأنه أن يمحو هذا الحق ، ولو كان المشتري يعلم بالاجارة وقت الشراء ، وانما ينظر في أمر الاجارة ، سواء أكانت جزءا من الثمرة أم كانت نقدا . فاذا كان المستأجر قد احتفظ بها فعليه أن يؤديها للمشتري ، وأما اذا كان قد أداها الى البائع فانه يكون قد أداها لغير ذي حق ، ويجب في هذه الحالة على البائع أن يرد ما استولى عليه منها الى المشتري .

نقض ٣ مارس ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٢٦ رقم ٣٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٠ ص ٧٦ : (١) ان حق الضمان لا ينشأ الا من وقت منازعة الغير للمشتري في حيازته للمبيع وانتفاعه به ، منازعة مبنية على دعوى حق عيني على المبيع . أما مجرد اكتشاف وجود حق رهن على العين المبيعة ، دون حصول معارضة من صاحب الرهن للمشتري ومع احتمال حصول تلك المعارضة في المستقبل ، فلا يبيح قانونا للمشتري رفع دعوى الضمان ، لجواز عدم حصول التعرض فيما بعد من صاحب حق الرهن . (ب) ان القانون مع تحديده ضمان البائع في المادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ مدني ، ولو لم ينص على ذلك في عقد البيع ، قد أباح للمتعاقدين تضيق مدى الضمان ، كما أباح لهما بمقتضى قواعد التعهدات العامة توسيع حدود الضمان القانوني بالنص في العقد على أكثر مما حدده القانون ، لأن كل شرط يشترطه العاقدان في دائرة ما أباحه القانون ، أي غير مخالف للنظام العام ولا للآداب ، يكون ملزما للطرفين وواجب الاحترام منهما . (ج) ان تنازع البيع التي بينها القانون من جهة التزامات كل من المتعاقدين ليس مقصودا بها الزام المتعاقدين بعدم الخروج عنها ، ولكنه وضعها باعتبار أنها فكرة المتعاقدين وما يقصدانه غالبا وقت البيع . فاذا لم يذكر في عقد البيع التزامات صريحة خاصة بالضمان ، يفرض القانون أن المتعاقدين أرادا ما بينه في مواده . ولهذا يجب على من يريد مخالفة ما فرضه القانون من الضمان ، اذا أراد تشديد الضمان على البائع ، أن يبين في العقد الشرط الذي يفهم منه صراحة وبلا شك تشديد الضمان ومخالفة ما نص عليه القانون . أما اشتمال العقد على ما أضره القانون بعبارات عامة ، فانه لا يدل دلالة صريحة على أن البائع تعهد بضمان أشد مما فرضه القانون ، ويكون من الواجب في هذه الحالة تطبيق الضمان القانوني دون =

٣٧٤ مخ : من باع شيئا على أنه ملك له يكون ضامنا للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع أما اذا كان المبيع مما تنتقل ملكيته بالتسليم فالبايع ضامن لتسليمه وكذلك يكون البائع ضامنا اذا كان الحق العيني للآخر ناشئا عن فعله بعد تاريخ العقد ووجوب هذا الضمان لا يحتاج الى شرط مخصوص به في العقد .
وتقابل ١٦٢٦ ف .

راجع ١٩/٥ ، ٤١١/٣٣١ ، ٥١٧/٤٢٥ ، ٧٣٣/٦٠٧ وما بعدها .

301. Le vendeur peut stipuler que la vente est faite sans garantie. Toutefois, cette stipulation conçue en termes généraux le dispense seulement des dommages-intérêts et non de la restitution du prix, en cas d'éviction.

٣٠١ — يجوز للبائع أن يشترط عدم ضمانه للمبيع إنما اذا كان هذا الاشتراط حاصلًا بألفاظ عامة وصار نزاع الملكية من المشتري فلا يلزم البائع الا برد الثمن دون التضمينات (١) .

تطابق ٣٧٥ مخ . وتقابل ١٦٢٧ ف .

= زيادة عليه ، لأنه في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعد .

نقض ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٧ ص ١٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٧٢ ص ١٩٤ : ان مجرد التفكير المادى الحاصل من الغير للمشتري في العين المبيعة لا يدخل بحال في ضمان البائع حتى ولو كان منصوبا عليه في العقد ، لأن ما يضمنه البائع بصفته هذه هو التعرض أو الاستحقاق المستند الى سبب أو نزاع قانونى .

نقض ١٣ يناير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٨٤ ص ٢٤٠ : انه ان جاز أن يحسب على من وعد بالبيع تحت خيار المشتري تصرفه قبل وقوع الخيار في جزء من العين التي وعد ببيعها ، وأن يضمن مسؤولية هذا التصرف الرضائى باعتباره اخلايا بالاتفاق ، فانه لا يجوز بحال أن يحسب عليه نزاع ملكية بعض العين للمنفعة العامة ، لأن نزاع ملكية المبيع يجرى عليه حكم هلاكه ، وهذا يكون حتما على المالك ، وبحكم اللزوم العقلى لا يضمن عنه الواعد بالبيع .

(١) راجع نقض ٢٠ فبراير ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٤٤ رقم ٣٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٢٨ ص ١٠٥٤ : اذا كان عقد البيع منصوبا فيه على كيفية تسوية علاقة البائعين مع المشتري بشأن ما دفعه لهم من الثمن وما استبقاه لديه منه ليدفعه للبنك افتكاكا للعين التي اشتراها منهم مرهونة مع أطيان أخرى للبنك ، متروكا له الخيار بين أن يدفع فورا الى البنك هذا الباقي ، وهو ما يصيب الأطيان المشتراة من مبلغ الدين بعد تجزئته على الأطيان المرهونة ليفتك الأطيان المشتراة أو أن يعمل في دفعه للبنك محلهم ، فحكم هذا العقد أن المشتري قد خلف البائعين في ملكية الأطيان التي اشتراها منهم مرهونة مع الأطيان =

302. Pour que le vendeur qui a stipulé la clause de non garantie soit dispensé de restituer le prix, il faut qu'il soit prouvé que l'acheteur connaissait, lors de la vente, la cause de l'éviction, ou qu'il ait déclaré acheter la chose à ses risques et périls.

٣٠٢ — لا تبطل ملزومية البائع المشترط عدم الضمان برد الثمن الا اذا ثبت علم المشتري في وقت البيع بالسبب الموجب لنزع الملكية أو اعترافه بأنه اشترى المبيع ساقط الخيار ولا ضمان على البائع في جميع الأحوال (١).

تطابق ٣٧٦ مخ . وتقابل ١٦٢٩ ف .

303. La clause de non-garantie est nulle, quand le droit du revendiquant procède du vendeur lui-même.

٣٠٣ — شرط عدم الضمان باطل اذا كان حق المدعى استحقاق المبيع ناشئا عن فعل البائع (٢).

تطابق ٣٧٧ مخ . وتقابل ١٦٢٨ ف .

= الأخرى . وأن ضمان البائعين من ناحية مبلغ الرهن هو ألا يكون نصيب الأطيان المبيعة فيه وقت التعاقد أكثر مما ذكر في العقد . أما بقى الدين الذى يصيب الأطيان الأخرى المرهونة مع الأطيان المبيعة فلا شأن للبائعين بضمانه . والبيع على هذه الصورة لا تنطبق عليه أحكام القانون المدنى الواردة في باب ضمان المبيع عند استحقاقه للغير أو عند نزع ملكيته كله أو بعضه ، وانما ينبغى الأخذ فيها بحكم قانون العقد الملزم للطرفين .

(١) نقض ٢٠ يونيه ١٩٣٥ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٨٩ ص ٨٨١ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٩٤ رقم ٨٧ : اذا نفت المحكمة في حكمها دعوى الضمان نفيا تاما موضوعيا مفيدا أن المشتري تنازلوا فعلا عن دعوى الضمان قبل البائع لهم ، فذلك تقدير موضوعي في شأن من الشئون التى تملكها محكمة الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض ، ما دام هذا التقدير منتزعا من وقائع ثابتة والعقل يقبله .

(٢) نقض ١٧ فبراير ١٩٣٨ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٩٧ ص ٢٩١ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٣٢ ص ٨٦ : ان المادة ٣٠٣ من القانون المدنى تنص على أن شرط عدم الضمان باطل اذا كان حق المدعى استحقاق المبيع ناشئا عن فعل البائع — فاذا كان الحكم المطعون فيه قد حمل البائع (وزارة الأوقاف) ضمان تصرفاتها هي في العقار المستبدل بعد رسو المزاد فان اشتراط عدم ضمان البائع بمثل الشرط الوارد في البند الحادى والعشرين من قائمة المزاد (ومؤداه أن المشتري يشتري ساقط الخيار) لا يسقط عن البائع (الوزارة) ضمان عدم تسليم المبيع بالحالة التى كان عليها وتصرفها فيه بالهدم والبناء ويبيع بعضه وقبض ثمنه ما دام كل ذلك كان من فعلها هي بعد رسو المزاد .

304. Lorsqu'il y a lieu à garantie et qu'il y a éviction, le vendeur doit la restitution du prix et des dommages-intérêts.

٣٠٤ — اذا كان الضمان واجبا

ونزعت الملكية من المشتري فعلى البائع
رد الثمن مع التضمينات (١).

تطابق ٣٧٨ مخ . وتقابل ١٦٣٠ ف .

راجع ٤١١/٣٣١ .

(١) نقض ٢٨ أبريل ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٤٧ ص ٩٩ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٣١ رقم ٤٤ : ان عبارة نزاع الملكية الوارد ذكرها في المادة ٣٠٤ من القانون المدنى ليس المقصود منها نزاع الملكية بالمعنى الضيق ، أى النزاع الحاصل بناء على حكم قضائى فحسب ، بل يقصد بها أيضا أى تعرض للمشتري من شأنه أن يؤدى الى نزاع الشئ المبيع . وعلى ذلك فحق المشتري في رفع دعوى الضمان على البائع لا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائى بنزع ملكية المشتري من العقار المبيع ، بل يكفي لنشوء هذا الحق أن يحرم المشتري فعلا من العقار المبيع لأى سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه ، أو ليس في مقدوره دفعه . واذا كانت مدة التقادم المسقط للحق لا تبتدىء الا من وقت وجود هذا الحق ، كان التقادم في دعوى الضمان يسرى من تاريخ المنازعة في الملك على المعنى السابق بيانه .

نقض ١٣ فبراير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٢٦ ص ١٠٤٩ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٢٤ رقم ٣٤ : ان عقد البيع ، سواء أكان مسجلا أم غير مسجل ، يلزم البائع بأن يمكن المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة . فاذا لم يقم البائع بتنفيذ هذا التعهد أو لم يتمكن من القيام به واستحقت العين المبيعة أو تزعت ملكيتها بسبب ترتب حق عيني عليها وقت البيع أو لنشوء هذا الحق بفعل البائع بعد تاريخ العقد فانه يجب عليه رد الثمن مع التضمينات وفقا لما تقضى به المادتان ٣٠٠ و ٣٠٤ من القانون المدنى . ولا يسقط حق الضمان عن البائع الا اذا اشترط عدم الضمان وكان المشتري عالما وقت الشراء بسبب الاستحقاق أو اعترف أنه اشترى ساقط الخيار . أما عدم تسجيل المشتري عقد شرائه فلا يترتب عليه سقوط حق الضمان . واذن فالحكم الذى يرفض دعوى الضمان ، تأسيسا على أن نزاع ملكية العين من المشتري لم يكن الا نتيجة اهماله في تسجيل عقد شرائه مما مكن دائن البائع الشخصى من نزاع ملكية العين المبيعة ، يكون حكما مخالفا للقانون متعينا نقضه .

نقض ٥ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣١٦ ص ٧٢٢ : لا يوجد فيما أورده القانون من نصوص في صدد حق الضمان الذى قررته للمشتري على البائع ما يحدد وقت نشوء هذا الحق ، أهو وقت عقد البيع أو وقت التعرض الفعلى ، فان المادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدنى قد نصتا فقط على الزام البائع بأن يمكن المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة ، فاذا حصل التعرض للمشتري وجب عليه وفقا للمادة ٣٠٤ أن يرد اليه الثمن مع التضمينات .

305. Ces dommages comprennent les frais de contrat et ceux qui en sont la conséquence, les dépenses faites par l'acheteur sur la chose vendue, les frais faits sur les procès en revendication et en demande en garantie, et en général les pertes éprouvées par l'acheteur ou les bénéfices légitimes dont l'éviction l'a privé.

٣٠٥ — التضمينات المذكورة
عبارة عن رسوم العقد وما يتبعه من المصاريف وما صرفه المشتري على البيع والرسوم المنصرفة منه في دعوى الاستحقاق ودعوى الضمان وجميع الخسارات الحاصلة له والأرباح المقبولة قانوناً التي حرم منها بسبب نزاع الملكية منه (١).

تطابق ٣٧٩ مخ . وتقابل ١٦٣٠ ف .
راجع ٤١١/٣٣١ .

306. Le prix doit, en cas d'éviction, être restitué en entier, même si la chose a

٣٠٦ — اذا نزع ملكية المبيع
من المشتري وجب رد الثمن اليه بتمامه

== أما المواد الأخرى فلا تتضمن سوى الأحكام التي تراعى في تعيين الثمن وتقدير التضمينات . واذن ففقه القانون هو الذي يحدد هذا الوقت . واذ كان الحق لا يعتبر موجوداً إلا من الوقت الذي يمكن قانوناً المطالبة به فإن حق الضمان لا ينشأ إلا من وقت منازعة الغير للمشتري في المبيع ، مثله في ذلك مثل ما هو مقرر من أن مجرد خشية المشتري تعرض الغير أو علمه بوجود حق للغير على المبيع لا ينحوله حق الرجوع على البائع بالضمان ، ما دام لم يحصل له تعرض فعلي ، ومن أن دعوى الضمان لا تبدأ مدة التقادم المسقط لها إلا من وقت هذا التعرض ، وما ذلك إلا لأن التعرض هو منشأ الحق في الضمان ، وأن البائع قبل حصول أي تعرض ليس عليه من التزام سوى تمكين المشتري من الحيابة الهادئة .

(١) نقض ٢٤ نوفمبر ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٥٤ رقم ٧٠ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٤ ص ١٤٤ : لقاضي الموضوع — متى انقسخ البيع بسبب استحقاق المبيع ووجب على المشتري رد الثمن مع التضمينات — أن يقدر هذه التضمينات بمبلغ معين يلزم به البائع علاوة على الثمن ، أو أن يحاسب عليه الثمن بالفوائد التي يعرض بها على المشتري ما خسره وما حرم منه من الأرباح المقبولة قانوناً بسبب نزاع الملكية والاستحقاق . وليس على القاضي إذا أجرى الفوائد التعويضية على المشتري أن يتبع أحكام فوائد التأخير المشار إليها في المادة ١٢٤ من القانون المدني .

diminué de valeur depuis la vente, par quelque motif que ce soit.

307. Si la chose a augmenté de valeur, l'augmentation de valeur au delà du prix doit être comprise dans les dommages-intérêts.

308. Les dépenses que le vendeur doit rembourser, si celui qui évince n'y est pas tenu, sont les dépenses utiles faites sur la chose vendue.

309. Si le vendeur est de mauvaise foi, il devra payer même les dépenses de luxe faites par l'acheteur.

310. La loi assimile à l'éviction totale l'éviction

ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان .

تطابق ٣٨٠ مخ . وتقابل ١٦٣١ ف .
راجع ٤١١/٣٣١ .

٣٠٧ — أما اذا زادت بعد البيع ^(١) قيمة المبيع عن ثمنه فتحتسب تلك الزيادة من ضمن التضمينات ^(٢) .

تطابق ٣٨١ مخ . وتقابل ١٦٣٣ ف .
راجع ٤١١/٣٣١ .

٣٠٨ — المصاريف الواجب على البائع دفعها في حالة عدم ملزومية مدعى الاستحقاق بها هي المصاريف المترتب عليها فائدة للمبيع ^(٣) .

تطابق ٣٨٢ مخ . وتقابل ١٦٣٤ ف .
راجع ٤١١/٣٣١ .

٣٠٩ — يلزم البائع المدلس بدفع كامل المصاريف ولو كانت منصرفه من المشتري في تزوين المبيع وزخرفته ^(٤) .

تطابق ٣٨٣ مخ . وتقابل ١٦٣٥ ف .
راجع ٤١١/٣٣١ .

٣١٠ — نزع ملكية جزء معين

(١) عبارة « بعد البيع » لا مقابل لها في النص الفرنسي .

(٢) راجع تقض ١٩ نوفمبر ١٩٣١ (مذكور تحت المادة ٢٦٥) .

(٣) ترجمة النص الفرنسي : المصروفات النافعة المنصرفة على المبيع .

(٤) ترجمة النص الفرنسي : اذا كان البائع سيء النية وجب عليه أن يدفع حتى مصروفات الزخرفة (المصروفات الكمالية) المنصرفة من المشتري .

d'une partie déterminée ou indivise de la chose vendue, ou la revendication justifiée d'un droit de servitude non déclarée, ni apparente au moment de la vente et constituée avant le contrat, lorsque l'éviction partielle et la servitude sont de telle nature que l'acquéreur n'aurait pas acheté. s'il les avait connues.

من المبيع أو شائع فيه يعتبر قانونا كنز ملكيته كله وكذلك ثبوت حق ارتفاق موجود على المبيع قبل العقد ولم يحصل الاعلام به أو لم يكن ظاهرا وقت البيع يعتبر كنز الملكية بتمامها. هذا اذا كان الجزء المنتزعة ملكيته أو حق الارتفاق بحالة لو علمها المشتري لامتنع عن الشراء^(١).

تطابق ٣٨٤ مخ . وتقابل ١٦٣٦ و ١٦٣٨ ف .
راجع ٥١/٣٠ وما بعدها ، ٤١١/٣٣١ .

311. Dans ce cas, toutefois, l'acheteur a la faculté de maintenir le contrat, et il ne peut le résilier au préjudice des droits des créanciers hypothécaires.

٣١١ — ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة الحق في ابقاء البيع أو فسخه^(٢)
لكن ليس له أن يفسخه اضارا بحقوق الدائنين برهن^(٣).

تطابق ٣٨٥ مخ .
راجع ٤١١/٣٣١ ، ٦٧٨/٥٥٤ وما بعدها .

312. Quand il maintient le contrat, ou lorsque l'éviction partielle ou la servitude ne sont pas de telle nature qu'elles autorisent la résiliation, l'acheteur peut

٣١٢ — اذا أبقى المشتري البيع أو كان الجزء المنتزعة ملكيته منه أو حق الارتفاق على المبيع ليس بحالة تجوز فسخ

(١) تقض ٢ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٤٣ ص ١٠٨٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٧٢ رقم ٥٢ : كل ما نستخلصه محكمة الموضوع استخلاصا معقولا من قرائن واقعية فلا معقب عليه لمحكمة النقض . فاذا قرر الحكم المطعون فيه أن علم المشتري بوجود حق ارتفاق على العين المبيعة قبل التعاقد يمنعه من طلب الفسخ ، ثم أثبت حصول هذا العلم استخلاصا من قرائن واقعية تسمح به ، وبناء على ذلك رفض طلب الفسخ ، فلا تدخل في ذلك لمحكمة النقض .

(٢) الترجمة الحرفية للنص الفرنسي : ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة مكنة ابقاء الحق .

(٣) في النص الفرنسي : بحقوق الدائنين برهن تأمينية .

réclamer au vendeur la valeur proportionnelle de la partie de la chose dont il est évincé, eu égard à sa valeur réelle au moment de l'éviction, et, dans le cas d'une servitude, des dommages-intérêts arbitrés par le tribunal.

العقد جاز للمشتري أن يطلب من البائع قيمة ذلك الجزء الذي انتزعت ملكيته منه بالنسبة للقيمة الحقيقية للمبيع في وقت النزاع أو تضمينات تقدرها المحكمة في حالة ثبوت حق الارتفاق ^(١).

تطابق ٣٨٦ مخ . وتقابل ١٦٣٧ ف .
راجع ٥١/٣٠ وما بعدها ، ٤١١/٣٣١ .

II. — De la garantie des vices cachés de la chose vendue.

313. Le vendeur est responsable des vices cachés de la chose vendue, lorsque ces vices sont de nature à diminuer la valeur sur laquelle l'acheteur devait compter, ou qu'ils rendent la chose impropre à l'usage auquel on la destine.

المبحث الثاني في ضمان عيوب المبيع الخفية ^(٢)

٣١٣ — البائع ضامن للمشتري العيوب الخفية في المبيع اذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري أو تجعل المبيع غير صالح لاستعماله فيما أعد له .

تطابق ٣٨٧ مخ . وتقابل ١٦٤١ و ١٦٤٢ ف .

314. Dans ce dernier cas, ou quand la diminution de la valeur est telle que l'acheteur n'aurait pas acheté, s'il l'avait connue, il a le choix de résilier la vente sans préjudice des droits des créanciers hypothécaires, ou de demander une diminution de prix; le tout avec dommages-intérêts, s'il

٣١٤ — في الحالة الأخيرة من المادة السابقة وفي حالة ما اذا كان نقص القيمة بمقدار لو علمه المشتري لامتنع عن الشراء يكون المشتري مخيرا بين فسخ البيع بغير اضرار بحقوق الدائنين برهن ^(٣) وبين طلب نقصان الثمن مع التضمينات

(١) تقض ١٤ مارس ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٢٦٥) .

(٢) قارن مرشد الحيران المادة ٥٢٥ وما بعدها .

(٣) في النص الفرنسي : بحقوق الدائنين برهون تأمينية .

في الحالتين اذا ثبت علم البائع بالعيب الخفي .
est établi que le vendeur connaissait le vice caché.

تطابق ٣٨٨ مخ ، مع اضافة « انما لا تستحق التضمنات الا » قبل عبارة « اذا ثبت علم البائع . . . » . وتقابل ١٦٤١ و ١٦٤٢ و ١٦٤٤ ف . راجع ٣١٦/٢٥٠ .

315. Si le vendeur ignorait le vice caché, l'acheteur aura simplement le choix de résoudre la vente et de réclamer la restitution du prix et des frais qu'elle a occasionnés, ou de conserver la chose au prix convenu.

٣١٥ - اذا كان البائع لا يعلم بالعيب الخفي الموجود في المبيع فالمشتري له الخيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التي ترتبت على البيع وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه .

تطابق ٣٨٩ مخ ، مع حذف عبارة « رد الثمن و » . وتقابل ١٦٤٦ ف .

316. Dans le cas où l'acheteur a le droit de résoudre, s'il s'agit d'une vente de plusieurs objets certains, et que le vice découvert avant la livraison n'affecte qu'un certain nombre de ces objets, l'acheteur ne peut résoudre la vente que pour le tout.

٣١٦ - في الأحوال التي يثبت فيها للمشتري حق الفسخ اذا كان البيع في جملة أشياء معينة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فليس له فسخ البيع الا في جميع المبيع^(١) .

تطابق ٣٩٠ مخ .

317. Si le vice est découvert après la livraison, l'acheteur peut résoudre la vente pour les objets viciés seulement, pourvu que la division ne soit pas préjudiciable.

٣١٧ - اذا ظهر العيب بعد التسليم فالمشتري فسخ البيع فيما ظهر فيه العيب فقط اذا لم يترتب على قسمة المبيع ضرر^(٢) .

تطابق ٣٩١ مخ .

٣٩٢ مخ (لا مقابل لها في الأهلى) : اذا كان المبيع في الأحوال المذكورة من الأشياء التي يقوم بعضها مقام بعض جاز للمشتري ولو بعد التسليم فسخ البيع في جزء من المبيع .

(١) المادة ٣١٦ مستمدة من الشريعة الاسلامية . راجع مرشد الحيران المادة ٥٣٣ .

(٢) راجع مرشد الحيران المادة ٥٣٤ .

318. Si la diminution de valeur résultant du vice caché n'est pas telle qu'elle aurait empêché la vente, l'acheteur a droit simplement à une diminution proportionnelle du prix par estimation d'experts.

319. La diminution proportionnelle du prix est calculée en appréciant la valeur réelle de la chose à l'état sain et la valeur réelle à l'état où elle est, et en faisant application de la proportion de ces deux valeurs au prix convenu.

320. Le vice apparent et celui que l'acheteur a réellement connu ne donnent pas lieu à garantie.

321. Il n'y a pas garantie non plus quand le vendeur a stipulé qu'il ne serait pas garant des vices cachés, à moins, dans ce cas, qu'il ne soit établi qu'il les connaissait.

322. Le vice doit être ancien pour donner lieu à la garantie.

On entend par vice ancien celui qui existait au moment de la vente, s'il s'agit d'un corps certain, et celui qui existait au mo-

٣١٨ — اذا كان العيب الخفي الذي ترتب عليه نقصان قيمة المبيع لا يوجب الامتناع عن الشراء لو اطلع عليه المشتري كان للمشتري الحق فقط في تنقيص الثمن حسب تقدير أهل الخبرة .
نظابق ٣٩٣ مخ .

٣١٩ — وتنقيص الثمن يكون باعتبار قيمة المبيع الحقيقية في حالة سلامته من العيب وقيمتة الحقيقية في الحالة التي هو عليها وبتطبيق نسبة هاتين القيمتين على الثمن المتفق عليه ^(١) .
نظابق ٣٩٤ مخ .

٣٢٠ — لا وجه لضمان البائع اذا كان العيب ظاهرا أو علم به المشتري علما حقيقيا .

نظابق ٣٩٥ مخ . وتقابل ١٦٤٢ ف .

٣٢١ — وكذلك لا يكون وجه لضمان البائع اذا كان قد اشترط عدم ضمانه للعيوب الخفية الا اذا ثبت علمه بها .
نظابق ٣٩٦ مخ .

٣٢٢ — لا يكون العيب موجبا للضمان الا اذا كان قديما . والمراد بالعيب القديم العيب الموجود وقت البيع في المبيع اذا كان عينا معينة أو العيب الموجود في

(١) راجع مرشد الحيران المادة ٥٣٩ .

ment de la livraison, s'il s'agit de choses non vendues comme corps certains.

المبيع وقت تسليمه اذا لم يكن عينا معينة .

تطابق الفقرة الأولى منها ٣٩٧ مخ . والثانية التي أولها « والمراد . . . » ٣٩٨ مخ .
٣٩٩ مخ (لا مقابل لها في الأهل) : اذا حدث بالمبيع بسبب حادث قهرى عيب جديد بعد بيعه في الحالة الأولى من المادة السابقة أو بعد تسليمه في الحالة الثانية أو اذا كان المبيع بعد تسليمه تغيرت حالته بفعل المشتري أو بفعل أى شخص آخر فلا يكون للمشتري الحق في فسخ البيع الا اذا كان العيب الحادث قد زال أو كان البائع قد ارتضى أخذ المبيع مع وجود العيب الجديد فيه انما يسوغ للمشتري أن يطلب تنقيص الثمن بالكيفية المبينة آنفا مع عدم مراعاة العيب الجديد أو التغير الذى حصل .

323. Si la chose périt par suite du vice ancien, la perte est à la charge du vendeur, qui doit les restitutions et dédommagements indiqués plus haut, suivant les cas.

٣٢٣ — اذا هلك المبيع بسبب العيب القديم فيكون هلاكه على البائع ويلزم حينئذ برد الثمن والمصاريف ودفع التضمينات على الوجه الموضح آنفا بحسب الأحوال .

تطابق ٤٠٠ مخ . وتقابل ١٦٤٧ ف .
٤٠١ مخ (لا مقابل لها في الأهل) : اذا كان في المبيع عيب قديم وهلك بالسكبة بسبب عيب جديد أو بحادث قهرى فهلاكه يكون أيضا على البائع متى كان وجود العيب القديم فيه ثابتا أو كان تقدير نقصان الثمن ممكنا في الأحوال الجائز فيها نقصانه .

324. L'action en garantie résultant de l'existence des vices cachés doit être intentée dans la huitaine de la découverte de vice, à peine de déchéance.

٣٢٤ — يجب تقديم دعوى الضمان الناشء عن وجود عيوب خفية في ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها والا سقط الحق فيها (١) .

تطابق ٤٠٢ مخ . وتقابل ١٦٤٨ ف .

(١) تقض ٢٨ مارس ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٢ ص ٦٦٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١٥٨ رقم ٤٢ : ان العلم المراد في المادة ٣٢٤ من القانون المدني هو العلم الحقيقي دون العلم بالتشكيك . فاذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت مما حصلته من فهم الواقع في الدعوى أن المشتري ما كان يعلم حقا ، عند تحريره خطابا للبائع منه يخبره بما ظهر من العيب في البذور التي اشتراها ، أن هذه البذور معينة بذلك العيب القديم الحق الذي يستلزم =

325. Tout acte de disposition de la chose vendue de la part de l'acquéreur depuis la découverte du vice, entraîne la déchéance de l'action en garantie.

326. Il sera, pour les tares, tenu compte des usages du commerce.

327. L'action en garantie pour vice caché n'existe pas en matière de vente en justice, ni de vente administrative faite aux enchères.

تطابق ٤٠٥ مخ ، مع اضافة « اذا كان المبيع موجودا وكان من الممكن معاينته » في آخر المادة . وتقابل ١٦٤٩ ف .

§ III. — Du paiement du prix.

328. L'acheteur est obligé au paiement du prix dans les délais, le lieu et les conditions contenus au contrat.

تطابق ٤٠٦ مخ ، مع حذف عبارة « المعينين في عقد البيع » . وتقابل ١٦٥٠ ف .
راجع ٢٣١/١٦٨ .

٣٢٥ — تصرف المشتري في

المبيع بأي وجه كان بعد اطلاقه على العيب الخفي يوجب سقوط حقه في طلب الضمان .

تطابق ٤٠٣ مخ .

٣٢٦ — يتبع عرف التجارة فيما

يتعلق باستنزال مقادير ظروف البضائع وأوعيتها .

تطابق ٤٠٤ مخ .

٣٢٧ — لا تسمع دعوى الضمان

بسبب العيوب الخفية فيما يبيع بمعرفة المحكمة أو جهات الادارة بطريق المزاد .

الفرع الثالث في أداء الثمن

٣٢٨ — يجب على المشتري وفاء

الثمن في الميعاد وفي المكان المعينين في عقد البيع وبالشروط المتفق عليها فيه .

== فسخ البيع ورد الثمن والزام البائع بما قد يلزمه قانونا من التضمينات ، وأنه لم يعلم به الا من تقرير خبير دعوى اثبات الحالة ، ثم قبلت المحكمة دعوى الضمان التي رفعها المشتري بعد تقديم تقرير الخبير بثلاثة أيام ، ورفضت الدفع بسقوطها على اعتبار أن العلم بالعيب الذي ينم عنه خطابه الذي أرسله للبائع لم يكن علما حقيقيا ، فانها تكون قد أصابت في قبول الدعوى ورفض الدفع بسقوطها .

329. A défaut de stipulation expresse, le prix est payable au comptant et au lieu de la délivrance.

S'il est accordé un délai, le lieu du paiement est le domicile de l'acheteur.

Toutefois, en cette matière, il sera tenu compte des usages du pays et de ceux du commerce.

٣٢٩ — في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع حالا في مكان تسليم المبيع .
وإذا كان الثمن مؤجلا يكون دفعه في محل المشتري .

ومع ذلك يراعى في هذه المادة عرف البلد والعرف التجاري .

تطابق فقراتها الثلاث المواد ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ مخ . وتقابل ١٦٥١ ف .
راجع ٢٣١/١٦٨ وما بعدها ، ٣١١/٢٤٥ ، ٣٣٣/٤١٤ .

٣٣٠ — إذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احتساب فوائد الثمن لا يكون للبائع حق فيها إلا إذا كلف المشتري بالدفع تكليفا رسميا ^(١) أو كان المبيع الذي سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى ^(٢) .

٤١٠ مخ : لا يكون للثمن فوائد بدون شرط إلا إذا استحق دفعه وطالب البائع المشتري بدفعه مطالبة رسمية .

وتقابل ١٦٥٢ ف .

راجع ١٨٢/١٢٤ وما بعدها .

331. L'acheteur, à moins de stipulations contraires, peut retenir son prix, s'il est troublé dans sa posses-

٣٣١ — وإذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على البيع أو ناشئ من البائع

(١) إذا أعذر المشتري بالدفع .

(٢) راجع تقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٦ رقم ١٠ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٥ ص ٢٦٢ ، و ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٣٨ رقم ١٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٥ ص ٢٩١ عن الفوائد في حالة نزاع الملكية للمنفعة العامة .

sion en vertu d'un droit antérieur à la vente ou procédant du vendeur, et encore s'il y a pour lui danger d'éviction, jusqu'à ce que le trouble ou le danger ait disparu.

Toutefois, le vendeur peut dans ce cas, exiger son prix en donnant caution.

أو ظهر سبب يخشى منه نزع الملكية من المشتري فله أن يجبس الثمن عنده الى أن يزول التعرض أو السبب الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك . ولكن يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطلب الثمن مع أداء كفيل للمشتري (١) .

تطابق الفقرة الأولى منها ٤١١ مخ ، والفقرة الثانية التي أولها « ولكن » ٤١٢ مخ . وتقابل ١٦٥٣ ف .

راجع ٣٧٤/٣٠٠ ، ٣٧٨/٣٠٤ وما بعدها ، ٦٠٤/٤٩٥ ، ٧٣١/٦٠٥ .

332. Lorsque l'acheteur ne paye pas son prix au terme convenu, le vendeur a le choix ou de demander la résolution de la vente, ou de faire condamner l'acheteur au paiement du prix.

٣٣٢ — اذا لم يدفع المشتري ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن (٢) .

٤١٣ مخ : اذا لم يدفع المشتري ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع مع مراعاة حقوق أصحاب الرهون التأمينية المقيدة ومن قام باستيفاء اجراءات التسجيل ممن انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن . وتقابل ١٦٥٤ ف .

راجع ١٣٦ مكررة / ١٩٧ ، ٢٤٠/١٧٧ وما بعدها ، ٣٤١/٢٧٠ ، ٦٧٨/٥٥٤ .

(١) تقض ٢٨ مايو ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٦٤ : (١) ان احتمال وجود تسجيل على العين المبيعة لا يجعل للمشتري حق حبس الثمن حتى يتحقق من انتفاء هذا الاحتمال ، وخاصة اذا كان هو قد تسلم المبيع وأصبح ملزما بدفع جميع الثمن ، فان القانون قد أبان للمشتري طريق حماية حقوقه من الخطر الجدى الظاهر الذي يهددها مع وقائه بالثمن . (ب) متى كان المشتري هو الذي امتنع بعد انذاره رسميا عن دفع الباقي من الثمن مقابل شطب التسجيل الذي كان يهدد ملكيته ، ثم لم يقم من جانبه بما هو ملزم به قانونا وبمحكم العقد ، فلا يصح اعتبار البائع مقصرا في الوفاء بالتزاماته قبله .

(٢) راجع تقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ (وارد تحت المادة ٣٣٤) .

تقض ٢ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٩ ص ٧٥٠ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢١١ رقم ٥٨ : (١) اذا كان عقد البيع مذكورا فيه أن البائع قد اشترط =

333. Le tribunal peut, pour des motifs graves, accorder un délai modéré à l'acheteur pour le paiement de son prix, sauf à mettre la chose vendue sous séquestre, s'il y a lieu.

Il ne pourra être accordé qu'un délai.

تطابق الفقرة الأولى منها ٤١٤ مخ ، والفقرة الثانية التي أولها « ولا يجوز » ٤١٥ مخ .
وتقابل ١٦٥٥ ف .

راجع ٢٣١/١٦٨ ، ٤٠٨/٣٢٩ ، ٤١٦/٣٣٤ ، تجارى ١٣٩ مخ ، ١٦٣/١٥٦ .

334. Lorsqu'il est stipulé que la vente sera résolue de plein droit, faute de paiement du prix, le tribunal ne peut accorder un délai à l'acheteur, et la vente sera résolue si ce dernier n'a pas payé le prix sur la sommation à lui faite, à moins que le contrat ne porte que

٣٣٣ - يجوز للمحكمة أن تعطى لأسباب قوية ميعادا للمشتري لدفع الثمن مع وضع المبيع تحت الحجز عند الاقتضاء .
ولا يجوز أن يعطى الا ميعاد واحد .

٣٣٤ - اذا اشترط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن فليس للمحكمة في هذه الحالة أن تعطى ميعادا للمشتري بل يفسخ البيع اذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا (١)
الا اذا اشترط في العقد أن البيع يكون

= لمصلحة نفسه أن عدم دفع القسط الأول يجعل البيع لاغيا ، ورأت محكمة الموضوع أن هذا الشرط ليس معناه أن القسط الأول اذا دفع ولم تدفع الأقساط الباقية يكون البائع محروما مما ينحوله اياه القانون من طلب فسخ البيع عند عدم دفع المتأخر من الثمن ، بل ان هذا الحق ثابت له بنص القانون وابق له من غير أى اشتراط فى العقد بخصوصه ، فان تفسيرها هذا للشرط لا يصح الطعن عليه بأنه مخالف للعقد الذى هو قانون المتعاقدين ، لأنه تفسير يحتمله العقد ولا غبار عليه قانونا . ولكن كان يصح هذا الطعن لو أن العقد كان مذكورا فيه بصفة صريحة أن البائع لا يكون له حق طلب الفسخ اذا تأخر دفع ما بعد القسط الأول ، بل يكون له فقط حق تقاضى المتأخر ، مضمونا بما له من امتياز على العقار المبيع . (ب) اذا ادعى الطاعن أن علة تأخره فى دفع باقى الثمن هى وجود عجز فى الأطلان المبيعة ، وأن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه هذا ، ثم تبين أن هذا الحكم لم يثبت به مثل هذا الادعاء ، ولم يقدم الطاعن من جانبه لمحكمة النقض دليل على حصول ادعائه بذلك لدى محكمة الاستئناف ، فادعائه هذا يكون من الأسباب الجديدة التى لا تقبل .

وراجع نقض ١٠ مارس ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٤٨) .

(١) يقابل عبارة « بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا » : « sur la sommation à lui faite » .

la résolution aura lieu sans qu'il soit besoin de sommation.

مفسوخا بدون احتياج الى التنبيه الرسمي (٢١) .

تطابق ٤١٦ مخ . وتقابل ١٦٥٦ ف .
راجع ٤١٤/٣٣٣ .

٤١٧ مخ (لا مقابل لها في الأهلى) : وفي جميع هذه الأحوال المختلفة لا يترتب على فسخ بيع العقارات بالنسبة لغير المتعاقدين ضرر بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة .

335. En matière de vente de marchandises et d'effets mobiliers quand un terme est convenu pour le paiement du prix et pour la prise de livraison, la vente est résolue de plein droit, si le prix n'est pas payé aux termes fixés et sans qu'il soit besoin de sommation.

٣٣٥ - وفي بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخا حتما اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي (٣) .

تطابق ٤١٨ مخ . وتقابل ١٦٥٧ ف .
راجع ٣٠٤/٢٣٨ ، ٣٤٨/٢٧٧ .

(١) يقابل عبارة « بدون احتياج الى التنبيه الرسمي » : « sans qu'il soit besoin de sommation » .

(٢) نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٦٢ رقم ٧٧ : (١) من المتفق عليه فقها وقضاء أن الشرط الفاسخ الضمني ، كالتأخر عن دفع الثمن في ميعاده ، لا يقتضى بذاته الفسخ ، بل لا بد لفسخ العقد من حكم قضائي بذلك ، وهذا الحكم يصدر بناء على طلب البائع لجواز اختياره تنفيذ العقد لا فسخه . (ب) لمحكمة الموضوع أن تستخلص من المستندات المقدمة لها أن المشتري قد نفذ الالتزامات التي ترتبت عليه بمقتضى عقد البيع بما لا يدع محلا لقول البائع بانقضاء هذا العقد ، وسلطتها في ذلك تامة لا رقابة لمحكمة النقض عليها . (ج) لمحكمة الموضوع ، بما لها من السلطة المطلقة في تفسير المستندات ، أن تفسر الانذار الموجه من البائع الى المشتري التفسير الذى تراه مطابقا لموجب وقائع الدعوى ، وأن تعتبر ما ورد به من الشروط مناقضا لما نص عليه في العقد الابتدائي المحرر بينهما ، وأن تعتبر هذا العقد مع توجيه الانذار المشار اليه قائما بشروطه المنصوص عليها فيه ، وكل ما تقرره من ذلك لا يخضع لسلطان محكمة النقض .

(٣) يقابل عبارة « بدون احتياج للتنبيه الرسمي » : « sans qu'il soit besoin de sommation » .

راجع نقض ٢٥ يونيو ١٩٤٢ (مذكور تحت المادة ٢٣٢) .

SECTION V.

DE L'ACTION EN SUPPLÉMENT
DU PRIX DE LA VENTE
POUR CAUSE DE LÉSION.

336. La lésion de plus d'un cinquième en matière de vente immobilière ne donne lieu au profit du vendeur qu'à une action en supplément de prix et seulement au profit des vendeurs qui sont mineurs.

337. Le droit d'exercer l'action à raison de la lésion cesse deux ans après la majorité ou le décès du vendeur, et ne préjudicie pas aux créanciers hypothécaires inscrits.

SECTION VI.

DE LA VENTE A RÉMÉRÉ.

338. La faculté de rachat ou de réméré est un pacte

الفصل الخامس

في الدعوى بطلب تكملة ثمن المبيع
بسبب الغبن الفاحش^(١)

٣٣٦ — الغبن الفاحش الزائد
عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترتب عليه
حق الا للبائع في طلب تكملة الثمن
ويكون ذلك في حالة بيع عقار القصر
فقط^(٢).

تطابق ٤١٩ مخ . وتقابل ١٦٧٤ وما بعدها .

٣٣٧ (معدلة)^(٣) — يسقط

حق اقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد
بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين
ولا يترتب على ذلك الحق اخلال بحقوق
أصحاب الرهون العقارية المسجلة^(٤).

تطابق ٤٢٠ مخ . وتقابل ١٦٧٦ ف .

راجع ٢٧٢/٢٠٨ ، ٦٧٨/٥٥٤ .

الفصل السادس

في بيع الوفاء

٣٣٨ (معدلة)^(٥) — حق

(١) في المختلط : في الدعوى بسبب الغبن الفاحش .

(٢) قارن مرشد الحيران المادة ٥٤٦ والمادة ٣٠٠ .

(٣) عدلت المادة ٣٣٧ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٣ . وكان نصها قبل التعديل : يسقط

حق اقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين .

(٤) في النص الفرنسي : الدائنين برهون تأمينية مقيدة .

(٥) عدلت المادة ٣٣٨ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وكان نصها قبل التعديل :

=

ينقسم بيع الوفاء الى نوعين :

par lequel le vendeur se réserve de reprendre la chose vendue moyennant le remboursement dans le délai convenu des sommes prévues à l'article 344.

استرداد البيع أو الشرط الوفاي هو شرط يحفظ به البائع لنفسه حق استرداد العين المباعة مقابل دفع المبالغ المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ في الميعاد المتفق عليه .

تطابق ٤٢١ مخ (١) المعدلة بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٣ ، مع استبدال رقم « ٤٣٠ » برقم « ٣٤٤ » . وتقابل ١٦٥٩ ف .

٣٣٩ (معدلة) (٢) — اذا كان

339. Si le pacte de rachat dissimule un gage immobilier, l'acte sera considéré comme nul et de nul effet, tant comme vente que comme nantissement.

Le contrat sera présumé dissimuler un gage s'il est stipulé que le prix sera remboursable avec intérêts ou si la chose reste dans la possession du vendeur à un titre quelconque. Toute preuve contraire sera admise

الشرط الوفاي مقصودا به اخفاء رهن عقارى (٣) فان العقد يعتبر باطلا لا اثر له سواء بصفته بيعا أو رهنا (٤) .

ويعتبر العقد مقصودا به اخفاء رهن (٥) اذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو اذا بقيت العين المباعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات . ويجوز بكافة الطرق اثبات عكس

= الأول — جعل العقار أو الشيء المباع بيع وفاء رهنا للمشتري لسداد الدين الذى على البائع .

الثانى — البيع مع اشتراط البائع استرداد البيع واعادة الأشياء الى الحالة التى كانت عليها أولا اذا أحب ذلك .

(١) كان نص المادة ٤٢١ مخ قبل التعديل كنص المادة ٣٣٨ أهلى قبل تعديلها .

(٢) عدلت المادة ٣٣٩ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وكان نصها قبل التعديل : تتبع فى النوع الأول من بيع الوفاء الضوابط المختصة برهن العقار أو المنقول وفى النوع الثانى من بيع الوفاء تتبع الضوابط الآتية .

وراجع مذكرة وزارة الحفانية بخصوص التعديل فى كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » الطبعة الثالثة ص ٢٧١ تحت نبذة ٢٢٥ .

(٣) رهن حيازة عقارى .

(٤) ، (٥) رهن حيازة .

ما في العقد بدون التفات الى نصوصه (١). sans qu'il soit tenu compte des termes de la convention.

تطابق الفقرة الأولى منها المادة ٤٢٢ مخ ، والثانية والثالثة المادة ٤٢٣ مخ ، المعدلتين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٣ (٢) .

(١) تقض ٤ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٣٧ ص ١٠١ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٤٣ ص ١٠٨ : ان المادة ٣٣٩ من القانون المدني أجازت للبائع أن يثبت بالبينة وبالقرائن وبغيرها من طرق الاثبات أن العقد وان كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيعا باتا الا أنه في حقيقة الأمر يستر رهنا حيازيا . فاذا كان المستأنف يدعى أن ما كان منه من بيع لم يكن الا استئدانة بفائدة ربوية ورهنا تأمينيا أفرغ في قالب بيع بات اقترن بإيجار المبيع للبائع من جهة وباقرار من جانب المشتري برد العين المبيعة للبائعين في الأجل المحدود وبإثبات المتفق عليه من جهة أخرى ، وكانت محكمة الدرجة الأولى أخذت بوجهة نظره وبينت الأدلة والقرائن التي استندت اليها في ذلك ، ولدى محكمة الاستئناف قد تمسك البائع بوجهة نظره هذه وطلب الى المحكمة احالة الدعوى الى التحقيق ، فرفضت هذا الطلب متعللة بأن محله هو أن يكون العقد قد اشتمل على شرط الاسترداد ، أما وهو خلو منه فلا يمكن اثبات عكس ما هو وارد به الا بالكتابة ، فان هذا الرفض يقع مخالفا لمقتضى نص المادة ٣٣٩ السابقة الذكر ، كما أن عدم بحث المحكمة فيما قدمه البائع وفيما جاء بالحكم المستأنف من الأدلة والقرائن المؤيدة لدعواه ، واكتفاءها بالتقرير بأن لا محل لاجابة طلب التحقيق في مثل هذه الصورة ، يجعل حكمها خلوا من الأسباب متعينا نقضه .

تقض ٢١ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤٥ ص ١٣٤ : ان تكليف العقود مناطه حكم القانون وما عناه العاقدون وقت ابرامها . وتعرف قصد العاقدين هو من اختصاص محكمة الموضوع ، فتي استظهرت هذا القصد وردته الى شواهد وأسانيد تؤدي اليه عقلا ثم كيفته التكليف القانوني الصحيح فانه لا يجوز لأى من العاقدين أن يحرف هذا القصد ابتغاء الوصول الى تكليف العقد تكييفا آخر غير الذى انتهت اليه المحكمة كي يصل من ذلك الى نقض حكمها . واذن فاذا استخلصت المحكمة من ظروف الدعوى أن العقد المتنازع بشأنه ليس الا عقدا يبيع وفائي يستر رهنا ولذلك لم تعتبره الا مجرد سند بدين عادي فلا شأن لمحكمة النقض معها فيما ارتأت من ذلك .

(٢) كان نص المادتين ٤٢٢ و ٤٢٣ قبل التعديل كالاتي :

٤٢٢ مخ : تتبع في النوع الأول من بيع الوفاء الضوابط المختصة برهن العقار أو المنقول .
٤٢٣ مخ : وفي النوع الثاني من بيع الوفاء تتبع الضوابط الآتية وهي :
في حالة الاشتباه يعتبر البيع في مقام رهن اذا كان الثمن مدفوعا فورا أو صارت المقاصة فيه بدين سابق أو اشترط رده مع فوائده أو اذا بقي الشيء المبيع تحت يد البائع بأي وجه كان .
وفي غير ذلك يعتبر البيع بتا وكل دليل ثبوت مناف لما ذكر يقبل بدون مراعاة لنص المشاركة .

340. L'objet vendu devient, par le fait même de la vente, la propriété de l'acheteur sous condition de réméré.

C'est-à-dire que, si le vendeur ne remplit pas les conditions stipulées pour la restitution de la chose, l'acheteur en reste propriétaire.

Si, au contraire, ces conditions sont remplies, la chose est censée n'avoir jamais cessé d'appartenir au vendeur.

تطابق ٤٢٤ مخ ، مع اضافة العبارة الآتية في آخر المادة « انما تراعى مع ذلك الضوابط المقررة في باب التسجيل بشأن الحقوق المترتبة على العقار لغير المتعاقدين » .
وتقابل ١٦٦٢ ف .

٢٢٥ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : اذا لم يشترط حق الاسترداد في نفس عقد البيع فمن صار له ذلك الحق فيما بعد لا يعتبر مالكا بالثاني الا من اليوم الذي حصل فيه شرط الاسترداد .

341. Le vendeur ne peut stipuler un délai de plus de cinq années à partir de la vente pour l'exercice du droit de réméré; le délai est réduit à cinq années s'il a été stipulé plus long.

تطابق ٤٢٦ مخ ، مع استبدال لفظ « سنتين » بعبارة « خمس سنين » . وتقابل ١٦٦٠ ف .

راجع ٢٧٢/٢٠٨ .

342. Le délai fixé est de rigueur et emporte déchéance de plein droit, sans que, dans aucun cas, même dans celui de force majeure, le tribunal puisse relever de cette déchéance.

٣٤٠ (١) — بمجرد بيع الوفاء

يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى أنه اذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري .

وأما اذا صار توفية الشروط المذكورة فيعتبر المبيع كأنه لم يخرج من ملكية البائع .

٣٤١ — لا يجوز للبائع أن يشترط

لاسترداد المبيع مياعدا يزيد على خمس سنين من تاريخ البيع وكل مياعدا أزيد من ذلك يصير تنزيله الى خمس سنين .

٣٤٢ — الميعاد المذكور محتم

بمحتم يترتب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بعدم سقوط الحق المذكور في أى حال من الأحوال ولو في حالة القوة القاهرة .

تطابق ٤٢٧ مخ . وتقابل ١٦٦١ و ١٦٦٢ ف .

راجع ٢٧٢/٢٠٨ .

٤٢٨ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : تطويل الميعاد المتفق عليه يقوم مقام بيع من المشتري للبائع الأصلي معلق على شرط اذ يعتبر المشتري المذكور مالكا للمبيع ملكا تاما من يوم البيع الأول الى يوم تطويل الميعاد .

343. Le vendeur à pacte de rachat peut exercer son action contre un second acquéreur quand même la faculté de réméré n'aurait pas été déclarée dans le second contrat.

344. Le vendeur à réméré ne peut résoudre la vente qu'en offrant dans le délai fixé de rembourser immédiatement :

(1) Le prix en principal;

(2) Les frais qui ont été la conséquence de la vente et ceux qui sont la conséquence du rachat;

(3) Les dépenses nécessaires faites par l'acquéreur en dehors des dépenses d'entretien et, en outre, le montant de la plus-value résultant des autres dépenses, pourvu qu'elles ne soient pas exagérées.

345. Lorsque le vendeur rentre dans son héritage par l'effet du pacte de rachat, il le reprend exempt de toutes les charges et hypothèques, dont l'acqué-

٣٤٣ — يجوز للبائع بيع وفاء أن يطلب الاسترداد ممن انتقل اليه المبيع ولو لم يشترط الاسترداد في عقد الانتقال .

تطابق ٤٢٩ مخ . وتقابل ١٦٦٤ ف .

٣٤٤ — لا يجوز للبائع بيع وفاء أن يفسخ البيع الا اذا عرض على المشتري في الميعاد المعين أن يؤدي له على الفور الأشياء الآتي بيانها :

أولا — أصل الثمن .

ثانيا — المصاريف المترتبة على البيع والتي تترتب على استرداد المبيع .

ثالثا — المصاريف اللازمة التي صرفها المشتري غير ما صرفه لصيانة المبيع ثم يؤدي أيضا ما زاد في قيمة المبيع بسبب المصاريف الأخرى التي صرفها المشتري بشرط ألا تكون فاحشة .

تطابق ٤٣٠ مخ . وتقابل ١٦٧٣ ف .

٣٤٥ — عند رجوع المبيع بيع وفاء الى البائع يأخذه خاليا عن كل حق ورهن وضعه عليه المشتري^(١) انما يلتزم

(١) في النص الفرنسي : عن كل التكاليف والرهون التأمينية .

reur l'avait grevé : il est tenu d'exécuter les baux faits sans fraude par l'acquéreur, pourvu qu'ils soient faits pour un temps qui n'excède pas trois ans.

346. Le rachat ne peut s'exercer que pour la chose vendue, qu'il s'agisse d'une propriété entière, ou indivise ou divisée par lots, à moins que la faculté de réméré ne s'exerce contre les héritiers de l'acheteur et pour la part indivise ou partielle que chacun d'eux possède.

تطابق ٤٣٢ مخ ، مع اضافة عبارة « لا أقل منه ولا أزيد عنه » قبل عبارة « سواء كان البيع . . . » .

347. L'acheteur à réméré qui a acquis, par suite d'une demande en partage dirigée contre lui, le surplus d'une propriété indivise, peut toutefois exiger que la totalité du bien lui soit reprise.

البائع بتنفيذ الايجارات التي أجرها ذلك المشتري بدون غش بشرط أن تكون مدتها لا تتجاوز ثلاث سنين .

تطابق ٤٣١ مخ . وتقابل ١٦٧٣ ف .
راجع ٤٤٥/٣٦٢ وما بعدها .

٣٤٦ — الاسترداد لا يقع الا
على نفس المبيع سواء كان المبيع ملكا كاملا أو مشاعا أو مقسوما الى حصص الا اذا كانت دعوى الاسترداد مقامة على ورثة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم أو المفروزة التي يملكها كل منهم .

٣٤٧ — اذا كان المبيع بيع وفاء
حصه شائعة في عقار واشترى مشتريها الحصة الباقية من مالها بعد طلب هذا المالك مقاسمته فللمشتري المذكور عند مطالبة بائعه الأول باسترداد الحصة المبيعة بيع وفاء أن يلزمه بأخذ العين بتمامها .
تطابق ٤٣٣ مخ . وتقابل ١٦٦٧ ف .

SECTION VII.

DE LA CESSION DES CRÉANCES
ET DES DROITS INCORPORELS
CONTRE LES TIERS.

348. La vente des créances et droits incorporels est

الفصل السابع

في الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق
بالنسبة لغير المتعاقدين

٣٤٨ — تتبع في بيع الديون

régie par les règles générales ci-dessus expliquées, sous les modifications suivantes.

ومجرد الحقوق الأصول العمومية السالف
ايضاها مع مراعاة القواعد الآتية :

تطابق ٤٣٤ مخ .

راجع ٢٦١/١٩٧ ، ٣٢٩/٢٦٢ ، ٣٤١/٢٧٠ ، ٣٤٤/٢٣٧ .

٣٤٩ — لا تنتقل ملكية الديون

والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحا

الا اذا رضى المدين^(١) بذلك بموجب
كتابة^(٢) .

349. La propriété de la créance ou du droit cédé n'est transmise et la vente n'est valable que s'il y a consentement du débiteur cédé. Ce consentement doit résulter d'un écrit, faute de quoi aucun autre moyen de preuve ne sera admis contre le débiteur, excepté le serment.

La vente, en outre, n'est opposable au tiers que si l'acte qui contient le consentement du débiteur a date certaine et à partir de cette date seulement, le tout sans préjudice des règles du commerce pour la cession des titres et effets transmissibles par endossement.

فان لم توجد كتابة مشتملة على
رضا المدين بالبيع لا تقبل أوجه ثبوت
عليه غير اليمين .

وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج
بالبيع على غير المتعاقدين الا اذا كان
تاريخ الورقة المشتملة على رضا المدين به
ثابتا بوجه رسمى ولا يسوغ ذلك
الاحتجاج الا من التاريخ المذكور فقط
وكل هذا بدون اخلال بأصول التجارة
فيما يتعلق بالسندات والأوراق التى تنتقل
الملكية فيها بتحويلها^(٣) .

(١) يشترط القانون الأهلى رضا المدين كالشريعة الاسلامية (راجع المادة ٨٨٢ من
مرشد الحيران) .

(٢) فى النص الفرنسى : ولا يثبت هذا الرضاء الا بالكتابة .

(٣) نقض ١٩ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٦ ص ١٤ المجموعة ٣٢
ص ٣٨٦ المحامة ١٢ ص ٢٨٨ : لقاضى الموضوع السلطة التامة فى فحص مستندات الدعوى
لاستنتاج ما يمكن استنتاجه عقلا من وقائعها . واذن فلا مراقبة لمحكمة النقض على الحكم
الذى يصدره — بناء على ما يستخلصه هو من المستندات المقدمة فى الدعوى — بأن الحوالة
المدعى بها غير قائمة وأنه لا يجوز أن يترتب عليها أثر قانونى .

== تقضى ٢٠ يونيو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٢ ص ٨٩٤ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٩٦ رقم ٩٠ : اذا اشترى شخص عقارا من آخر بمقتضى عقد عرفى ابتدائى تعهد فيه البائع بأن يوقع على العقد النهائى على يد كاتب المحكمة فى يوم كذا ، كما تعهد المشتري بأن يدفع الباقي من الثمن فى ذلك اليوم ، وقبل حلول اليوم المعين باع المشتري هذا العقار الى آخر وتنازل له عن حقوقه فى العقد الصادر من البائع الأول وأحله محله فيها وفى واجباته ، وقبل المشتري الثانى ذلك ، ثم انتظر حتى شهر افلاس البائع الأصيل بعد الوقت المعين لتوقيع العقد الصادر منه . ففى هذه الصورة لا يجوز للمشتري الأخير أن يرجع على بائعه بشيء ، اذ كان يجب عليه أن يدفع باقى الثمن الى البائع الأصيل (وله بمقتضى القانون أن يدفعه اليه ولو رغم ارادته ، لأنه اذا كان للدائن وجه فى عدم الرضاء بتغيير مدينه بلا ارادته حتى لا يضطر لمطالبة من قد يكون معسرا فانه لا وجه له فى الامتناع عن قبض الدين فعلا من أى انسان كان) . ولا يبقى بعد ذلك الا حضور هذا البائع لتوقيع عقد البيع النهائى فى اليوم المحدد تنفيذا لالتزامه ، فان أبى التوقيع بعد تكليفه بذلك بسبب عدم وجود رابطة بينه وبين المشتري الثانى ، فهذا يكلف البائع الثانى باستصدار العقد منه وبأن يصدر هو عقدا قابلا للتسجيل ، ومتى سجل العقدان خلصت الملكية للمشتري الثانى . فاهمال المشتري الثانى فى ذلك لا يجعل له وجهها فى الرجوع بشيء على المشتري الأول .

تقضى ١١ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٧ ص ٦٨٤ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١٦٦ رقم ٤٦ : ليس للمدين فى حوالة مدنية ، قبلها المدين والضامن قبولا ناقلا للملك ، أن يقيم الدليل فى وجه المحتال على صورية السبب الظاهر فى ورقة الدين ، متى كان المحتال يجهل المعاملة السابقة التى أخفى سببها عليه ، وكان يعتقد أن السبب الظاهر حقيقى ، وكان المدين لم يدفع بعلم هذا المحتال للسبب الحقيقى وقت احتياله بالدين ، لأن اخفاء السبب الحقيقى تحت ستار السبب المتعلل لا يمكن الاحتجاج به على غير المتعاقدين ومنهم المحتال .

تقضى ٢٥ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٢ ص ١٣٩ : حكم لزيد بدين له على بكر فحول هذا الحكم الى خالد بغير رضاء المدين وكان خالد مدينا لبكر بمبلغ محكوم به نهائيا فأعلن بكر خالدا بتنييه نزع ملكيته فعارض فيه خالد بناء على أنه أصبح دائنا لبكر بموجب التحويل الصادر اليه من زيد وطلب المقاصة بمقدار دينه فحكم برفض المعارضة لبطلان التحويل ، ثم عاد خالد فحول حكم الدين المحول اليه الى صاحبه زيد ليقوم بتنفيذه باسمه وفى نفس التاريخ أقر زيد فى ورقة منفصلة بأن هذا التحويل صورى الغرض منه التنفيذ باسم زيد بالحجز تحت يد خالد على المبالغ المستحقة فى ذمته لبكر ، فهذه الورقة لا يصح أن يتعدى أثرها من عدا زيد وخالد اللذين هما طرفا الاتفاق فيها واخضاع بكر لحكم هذه الورقة يجعله رغما منه قابلا حوالة الحكم الصادر ضده لمصلحة زيد الى خالد وهذا مخالف لنص المادة ٣٤٩ من القانون المدنى . وبإسقاط هذه الورقة بالنسبة لبكر يصبح خالد فى مركزه الأول محتالا بحوالة باطلة فلا يجوز له الاستناد اليها فى علاقاته القانونية مع بكر ولا يبقى له غير مركزه الجديد كمحجوز لديه . والحكم الذى يأخذ بهذه الورقة بالنسبة لبكر ويأمر بالمقاصة بناء عليها يكون مخطئا متعينا تقضه . ==

٤٣٥ مخ : تنتقل ملكية الحق المبيع من البائع الى المشتري بمجرد تراضيهما .
 ٤٣٦ مخ (معدلة بذكرينو ٢٦ مارس ١٩٠٠) (١) : وتنتقل الملكية بالنسبة لغير المتعاقدين :

أولا — باعلان المدين بتحويل ما عليه من الدين اعلانا رسميا .
 ثانيا — بقبول المدين الحوالة بكتابة مؤرخة تاريخا ثابتا بوجه رسمي ولا يسرى مفعول الانتقال الا من ذلك التاريخ فقط أما بالنسبة للمدين فيعتبر الانتقال من تاريخ قبوله ولو لم يكن ذلك التاريخ ثابتا بوجه رسمي وكل هذا بدون اخلال بأصول التجارة في حق الحوالة في السندات والأوراق التجارية . ومع ذلك فالتعهدات المدنية المحضة بين الأهالي لا يجوز تحويلها الا برضاء المدين ولا يثبت الرضاء الا بالكتابة أو بالنكول عن اليين .
 وتقابل ١٦٩٠ ف .

راجع ١٨٨/١٢٨ ، ٢٠٣/١٤٢ ، ٢٦٣/١٩٩ ، تجارى ٤٥/٣٩ ، ٨٢/٧٦ ، ١٤٠/١٣٣ وما بعدها ، ١٩٦/١٨٩ .

٤٣٧ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : في المواد التجارية تحويل الدين الذي لم يكن بسند تجارى يكون معتبرا بالنسبة للغير اذا ثبت اعلان التحويل للمدين أو قبوله له بمقتضى دفاتر محررة بحسب القانون أو بأوجه الثبوت المقبولة في المواد التجارية .

350. La vente d'une hé-
 rédité échue comprend, à
 moins de stiuplations con-

٣٥٠ — يدخل في بيع الاستحقاق
 في التركة ما لها من الديون والفوائد

== نقض ١٣ فبراير ١٩٤١ المحامة ٢١ رقم ٤١٣ ص ٩٨٩ : ان كانت الحوالة بالدين حاصلة بقصد الوفاء للمحتال فانها تنقل اليه الملكية في الدين ويكون للمحتال أن يباشر بموجبها التنفيذ بالدين على ملك المدين ويدخل في الزائدة مشتريا لنفسه استيفاء لدينه من ثمن المبيع . ومتى استخلصت المحكمة استخلاصا سائنا من أوراق الدعوى وظروفها أن المقصود من الحوالة انما كان استيفاء المحتال حقا له قبل التحيل من الدين المحال بطريق التنفيذ بمقتضى عقد الحوالة الرسمي الذي أحله محل الدائن في كل ما له من حقوق قبل المدين فان المجادلة في ذلك لا تكون الا مجادلة موضوعية .

(١) وكان نص المادة ٤٣٦ مخ قبل التعديل :

وتنتقل الملكية بالنسبة لغير المتعاقدين :

أولا — باعلان المدين بتحويل ما عليه من الدين اعلانا رسميا .
 ثانيا — بقبول المدين الحوالة بكتابة مؤرخة تاريخا ثابتا بوجه رسمي ويكون الدين مستحقا للمحتال به من التاريخ المذكور بالنسبة للغير انما بالنسبة للمدين يعتبر الاستحقاق من تاريخ قبوله ولو لم يكن ذلك التاريخ ثابتا بوجه رسمي وكل هذا بدون اخلال بأصول التجارة في حق الحوالة في السندات والأوراق التجارية .

traies, les créances et les intérêts perçus, les frais et les dettes payées depuis l'ouverture, et dont il doit être fait compte.

المقبوضة والمصاريف والديون المدفوعة من وقت افتتاح التركة ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك ^(١).

تطابق ٤٣٨ مخ ، مع تقدم عبارة « والمصاريف » على عبارة « والفوائد المقبوضة » .
وتقابل ١٦٩٦ وما بعدها ف .

351. Le vendeur ne garantit que l'existence du droit cédé au moment de la vente et seulement jusqu'à concurrence du prix de la cession et des frais.

٣٥١ — لا يضمن البائع للمشتري الا وجود الحق المبيع في وقت البيع و ضمانته تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف .

تطابق ٤٣٩ مخ . وتقابل ١٦٩٣ ف .

352. Il ne garantit la solvabilité actuelle ou future du débiteur qu'en cas de stipulation expresse pour chacun de ces deux cas.

٣٥٢ — لا يضمن الحيل يسار المدين في الحال ولا في الاستقبال الا اذا وجد شرط صريح لكل من الحالتين المذكورتين .

تطابق ٤٤٠ مخ ، مع اضافة العبارة الآتية في آخر المادة « والضمان يكون مقصورا على الحدود المبينة في المادة ٣٣٥ ما لم يصرح في العقد بخلاف ذلك » .
وتقابل المادة ١٦٩٤ وما بعدها ف .

353. Quand le vendeur cède seulement ses prétentions à une créance ou à un droit incorporel, il n'est pas même responsable de l'existence de cette créance, ou de ce droit.

٣٥٣ — اذا باع شخص مجرد دعوى بدين أو بمجرد حق فلا يكون مسئولاً عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق .

٤٤١ مخ : اذا باع شخص مجرد دعوى بدين أو بمجرد حق فلا يكون مسئولاً عن وجود الدين انما يلزم التصريح بذلك في المشرطة .

(١) نقض ١٤ ديسمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ١٥ ص ٤٨ : انه وان كان حكم الشريعة يقضى ببطالان التغارج اذا كان للتركة ديون على الغير ، فان القانون المدني قد خالف هذا الحكم في المادة ٣٥٠ التي تنص على أن يبيع الاستحقاق في التركة ، أو التغارج ، يشتمل حتما على بيع ما لها من الديون .

354. Lorsque la vente est faite dans les termes de l'article précédent ou lorsqu'il y a procès né sur le fond de la créance, le débiteur cédé peut éteindre le droit cédé, en remboursant au cessionnaire le prix réel de la cession, les intérêts et les frais faits.

٣٥٤ — اذا بيع مجرد دعوى بدين أو بحق على الوجه المبين فى المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقى الذى اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة (١).

تطابق ٤٤٢ مخ ، مع استبدال لفظ « دين » بعبارة « مجرد دعوى بدين أو بحق » .
وتقابل ١٦٩٩ ف .

(١) نقض ٧ أبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٠٩ ص ٣١٧ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٤٤ ص ١١٣ : (أ) ان شراء الدين بأقل من قيمته بغير ضمان لا يجعل الحق متنازعا عليه بالمعنى القانونى المقصود فى المادة ٣٥٤ من القانون المدنى ، لأنه يجب لاعتبار الدين متنازعا عليه قانونا أن تكون الخصومة عليه معلقة أمام القضاء وقت التنازل عنه وأن يكون النزاع منصبا على أصل الحق (le fond de droit) بأن يكون دائرا حول وجود الدين أو حول الطريقة المؤدية الى براءة الذمة منه كالوفاء مثلا أو سقوط الحق فيه بمضى المدة . وأما الصعوبات التى يوجددها المدين لمرقلة الوصول الى الوفاء كالدفع بعدم الاختصاص أو بعدم وجود صفة للمدعى فانها لا تعتبر نزاعا فى أصل الدين . (ب) ان المادة ٣٥٤ من القانون المدنى لا تعطى المدين الحق فى استرداد الدين بعرض ثمنه على المشتري الا اذا اعترف أصلا بالدين وطلب الاسترداد بصفة أصلية لتنتهى الخصومة بالصلح على هذا الأساس .

نقض ٨ يونيه ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٥٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٩ ص ٥٧٥ : (أ) ان القانون المصرى قد خلا من حكم خيار العيب وخيار الشرط وخيار التعيين وخيار الاسترداد الوراثى وخيار المدين دفع ثمن الدين المبيع لمشتريه ، وكذلك خلا قانون الشفعة من النص على حكم خيار الشفعى أينتقل للورثة أو لا ينتقل ، فالقول الفصل فى هذه الخيارات أنها جميعا تنتقل قانونا الى ورثة صاحب الخيار لأنها حقوق مالية يجرى فيها التوارث مجرى الأصل . ولا يفض من القول بأن خيار الشفعة ينتقل قانونا الى الورثة القول بأن الشريعة الاسلامية — على مذهب الامام أبى حنيفة — لا تميز انتقال خيار الشفعة الى وارث الشفعى . (ب) ان مذهب جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الثلاثة فى انتقال الخيارات انتقال الأموال والحقوق الى الورثة هو الذى يلائم مذهب القانون المصرى فيما جرى به من توريث الأموال والحقوق المتعلقة بالأموال والحقوق المجردة والمنافع والخيارات والمزاعم والدعاوى وآجال الديون . فمن مات وعليه دين مؤجل فلا يحل أجل الدين بموته ، لأنه حق استفاده المدين حال حياته ، فينتقل بعد موته الى ورثته ميراثا عنه . والمنافع المملوكة لشخص اذا مات قبل استيفائها =

355. Cette règle est inapplicable au cas de vente par un héritier à son co-héritier ou au co-propriétaire de la créance cédée, ou au cas de cession en paiement par un débiteur à son créancier, et enfin toutes les fois que l'acquéreur a acheté le droit litigieux pour éviter lui-même un procès.

٣٥٥ — ولا تتبع هذه القاعدة في حالة ما اذا باع أحد الورثة نصيبه في التركة الى شريكه أو باع أحد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه أو أسقط المدين لدائنه شيئاً في مقابلة دينه أو اشترى مشترحاً متنازعا فيه منعا لحصول دعوى .

تطابق ٤٤٣ مخ . وتقابل ١٧٠١ ف .

CHAPITRE II.

De l'échange.

356. L'échange est un contrat par lequel les parties se donnent respectivement une chose pour une autre.

357. L'échange s'opère par le seul consentement, de la même manière que la vente.

358. Si l'un des copermutants a déjà reçu la chose

ينخلقه وورثته فيما بقي منها ، ولهذا لا تنفسخ الاجارة بموت المستأجر أو المؤجر في أثناء المدة ، ومن أعطيت له أرض ليحييها بالزراعة أو العمارة فحجرها ولم يباشر فيها عمل الاحياء وكان ذلك قبل مضي ثلاث سنين حل وارثه محله في اختصاصه بها وأولويته باحيائها . واذا مات الدائن المرتهن انتقلت العين المرهونة الى يد وارثه وانتقل معها حق حبسها حتى يستوفي الدين . وهذا كله صحيح في مذهب القانون وجمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الثلاثة وغير صحيح في مذهب أبي حنيفة .

(١) المقايضة .

(٢) ليس للمواد ٣٥٦ وما بعدها مقابل في القانون المختلط .

الباب الثاني

في المعاوضة (١)

٣٥٦ (٢) — المعاوضة عقد به يلتزم كل من المتعاضدين المتعاقدين بأن يعطى للآخر شيئاً بدل ما أخذه منه .

٣٥٧ — تحصل المعاوضة بمجرد رضا المتعاقدين بها بالكيفية المقررة للبيع .

٣٥٨ — اذا كان أحد المتعاضدين

à lui donnée en échange et qu'il prouve ensuite que l'autre contractant n'est pas propriétaire de cette chose, il ne peut pas être forcé à livrer celle qu'il a promise en échange, mais seulement à rendre celle qu'il a reçue.

استلم العوض قبل تسليم العوض الآخر ثم أثبت أن ما استلمه لم يكن ملكا للمتعاقد معه فلا يجوز إجباره على تسليم ما تعهد بإعطائه بدل ما أخذه وإنما يجبر على رد ما استلمه فقط .

٣٥٩ — اذا كان أحد المتعاضدين

359. Le copermutant qui est évincé de la chose reçue en échange a le choix de conclure à des dommages-intérêts ou de répéter sa chose, même contre le tiers détenteur s'il s'agit d'un immeuble, pourvu que, dans ce dernier cas, un délai de cinq ans ne soit pas écoulé à partir du jour où le contrat d'échange a été stipulé.

استلم عوض ما أعطاه ثم ظهر أنه ليس ملك العاقد وانتزعه منه مالكة الحقيقي فيكون المستلم المذكور مخيرا بين طلب تضمينات وبين طلب رد عين ما أخذه منه ولو كان تحت يد غير المتعاقد معه اذا كان عقارا الا اذا مضت في هذه الحالة الأخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة (١) .

(١) تقض ٧ يناير ١٩٣٧ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٢٩ ص ٧٥ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٢٥ ص ٦٢ : (١) المقايضة هي — بحسب ما عرفها القانون المدني في المادة ٣٥٦ منه — عقد به يلتزم كل من المتقايضين المتعاقدين بأن يعطى الآخر شيئا مقابل ما أخذه منه . ويترتب على هذا التعريف أن كل طرف من طرفي العقد يعتبر بائعا ومشتريا ، ولهذا قضت المادة ٣٦٠ من ذلك القانون بأن القواعد المختصة بمشارطة البيع تجرى في المقايضة كذلك ، الا ما استثنى بنص صريح . فاذا ما استحق أحد البديلين وجب تطبيق أحكام ضمان الاستحقاق المقررة في البيع . وقد نص القانون المذكور على ذلك في المادة ٣٥٩ منه ، وبمقتضى هذا النص يكون المقايض الذي يستحق عنده البديل مخيرا — كما في البيع — بين أن يرفع دعوى بالتضمينات وبين أن يرفع دعوى الفسخ ويسترد القرض الذي أعطاه . غير أن الشارع في الشق الأخير من هذه المادة قد خالف القواعد المعمول بها في البيع مخالفة تامة ، فيما يتعلق بغير المتعاقدين ، فقد أجاز للمقايض الذي يستحق عنده العوض أن يطلب رد العين التي سلمها بذاتها من يد الغير ، اذا كانت عقارا ولم يكن قد مضت خمس سنوات من تاريخ المقايضة . أما فيما بين العاقدين فان حق الفسخ واسترداد القرض لا يسقط الا بمضي خمس عشرة سنة (من تاريخ الاستحقاق) كما —

360. Les autres règles prescrites pour le contrat de vente s'appliquent à l'échange.

٣٦٠ - تتبع في المعاوضة القواعد الأخرى المختصة بمشارطة البيع (١).

CHAPITRE III.

Du louage.

361. Il y a deux sortes de louage :

الباب الثالث في الايجارات

٣٦١ - الاجارة على نوعين :

= في البيع حيث لا تسقط دعوى رجوع المشتري بالثمن لانفساخ البيع بالاستحقاق الا بمضى خمس عشرة سنة . (ب) ان مدة الخمس السنوات المذكورة في الشق الأخير من المادة ٣٥٩ من القانون المدني ليست مدة تقادم يصبح بمرورها المتفايض الآخر ذا حق مكتسب ، بل هي مدة سقوط (foreclosure) يسقط بمرورها حق المتفايض الذي استحق عنده القرض في رفع دعوى لاسترداد القرض الذي أعطاه . (ج) يجوز لأحد المتبادلين أن يوجه على المتبادل الآخر دعوى انفساخ البديل لاستحقاق العوض الذي أخذه ، ولو كان عقد البديل غير مسجل . (د) لا يمكن تأسيس دفع هذه الدعوى من جانب من اشترى العوض (الذي أخذه البائع له بطريق البديل) على أنه اشترى من غير مالك بسبب صحيح وأنه وضع اليد المدة القصيرة المكسبة للملكية ، فان هذا المقام ليس مقام تحد من المشتري بعقده المسجل لاثبات ملكيته لا اشتراؤه ، وإنما هو مقام دفع دعوى الانفساخ والتراد التي أدخل فيها بسبب وجود العوض تحت يده ، وهذه الدعوى قد نص القانون على سقوطها بالنسبة له بمضى خمس سنوات من تاريخ المشارطة . (هـ) ان الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩ من القانون المدني إنما وضعت فيه لتقرير حكم خاص بالمقايضة هو تحديد المدة التي يجوز فيها للمتعاضد الذي استحق عنده العوض مقاضاة من يكون العوض الآخر تحت يده بسبب قانوني ، فهي لذلك ليست من أحكام انتقال الملكية بالعقود التي جاء بتعديلها قانون التسجيل الجديد ، فلا يمكن أن يحسب هذا القانون بالغاء أو بتعديل ، بل ان حكمها باق ولا يزال قائماً .

(١) راجع تقض ١١ أبريل ١٩٣٥ (وارد تحت المادة ١١٩) .

وتقض ١٨ مايو ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢٣ ص ٢١٤ : ان استعالة رد الأطلان المتبادل عليها بسبب تزاع ملكيتها جبراً وقهراً من يد المتبادل الذي يتمسك ببطلان المبادلة ليست في حد ذاتها مانعة من قبول دعوى البطلان . أما اذا كانت الاستعالة ناشئة عن تصرف من طالب البطلان ينهض دليلاً على اجازته العقد المشوب بالتدليس ، فعندئذ لا تقبل منه دعواه .

اجارة الأشياء .

Le louage des choses,
Et le louage des person-
nes ou d'industrie.

واجارة الأشخاص وأرباب

الصنائع .

تطابق ٤٤٤ مخ . وتقابل ١٧٠٨ ف .

SECTION I.

DU LOUAGE DES CHOSES.

الفصل الأول

في اجارة الأشياء

362. Le louage des choses est un contrat par lequel une des parties s'engage à laisser jouir l'autre partie des avantages et bénéfices de la chose louée, pendant un certain temps, moyennant une redevance déterminée.

٣٦٢ — اجارة الأشياء عقد يلتزم

به المؤجر انتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومراقبته مدة معينة بأجرة معينة (١) .

تطابق ٤٤٥ مخ . وتقابل ١٧٠٩ ف .

راجع ٤٣١/٣٤٥ ، تجارى ٢٣٠/٢٢٢ ، مرافعات ٢٩/٢٦ ، ٤٥٠/٣٩٢ ، ٥١٧/٥٨١ ، ٦١٢/٥٤٣ وما بعدها ، ٦٢٤/٥٤٦ وما بعدها ، ٧٦٠/٦٦٨ وما بعدها .

٣٦٣ — عقد الايجار الحاصل

363. Le contrat de bail fait sans écrit ne peut être prouvé, quand il n'a pas encore reçu d'exécution, que par l'aveu ou le serment de celui auquel il est opposé.

بغير كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعى عليه به أو بامتناعه عن اليمين اذا لم يبتدأ في تنفيذ العقد المذكور .

(١) ترجمة النص الفرنسى : اجارة الأشياء عقد يلتزم به أحد طرفيه بترك الآخر

ينتفع . . .

نقض ٧ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٠ ص ٢٨٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٢٨ رقم ١٣ : يؤخذ من تعريف اجارة الأشياء ، على حسب نص المادة ٣٦٢ مدنى ، أن الايجار عقد معاوضة ملزم لطرفيه بالتزامات متقابلة يعتبر كل منها سببا لوجوب مقابله . ففى التزم المؤجر فى عقد الاجارة بالقيام بعمل اصلاحات معينة مقدرة فى العين المؤجرة فلا يجوز له مطالبة المستأجر بالأجرة ، الا اذا قام أولا بما التزم به من الاصلاحات ، لأن الأجرة هى مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة ، فاذا فوت المؤجر الانتفاع على المستأجر ، بإهماله القيام بما التزم به ، يكون من حق المستأجر قانونا — فوق طلب الفسخ وطلب الزام المؤجر بعمل الاصلاحات أو الاذن بعملها على حسابه وطلب انقاص الأجرة — أن يدفع بعدم استحقاق المؤجر للأجرة كلها أو بعضها .

S'il y a un commencement d'exécution, et qu'il n'existe pas de quittance, le prix sera fixé par expert, et la durée déterminée par l'usage des lieux.

وأما إذا ابتدء في التنفيذ ولم يوجد سند مخالصة بالأجرة فتقدر الأجرة بمعرفة أهل الخبرة وتعين المدة بحسب عرف البلد (١) .

نطاق ٤٤٦ مخ . وتقابل ١٧١٥ و ١٧١٦ ف .

راجع ٢٨١/٢١٦ .

364. Le bail fait par un usufruitier, sans le consentement du nu-propriétaire, cesse à l'extinction de l'u-

٣٦٤ — الايجار المعقود ممن له حق الانتفاع في عقار بدون رضا مالك رقبته ينقضى بزوال حق الانتفاع وانما

(١) تنص ١٩ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢ ص ٦ : ليست المحكمة منزمة قانونا بإجابة طلب تعيين خبير الا في الحالات التي أوجب فيها القانون الاستعانة بخبير ، كالأحوال المنصوص عليها في المواد ٣٠ مرافعات و ٣٦٣ و ٤٥٢ مدني . ولكن اذا كان طلب تعيين الخبير هو بأمل الحصول على دليل يفيد حسن نية المتهم أو عدم سوء قصده (الدعوى خاصة بتطبيق الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ بشأن غش الدخان) ، فان للمحكمة — بما لها من السلطة في تقدير الأدلة وقبول أو عدم قبول تقديم أدلة جديدة اكتفاء بما لديها — الحق في رفض هذا الطلب .

تنص ١٥ ديسمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٤٩ ص ٤٤٣ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ١٥ ص ٦٦ : اذا طرحت أعيان في المزاد لايجارها على مقتضى شروط واردة بقائمة المزاد تجعل لصاحب الأرض الخيار في قبول أو رفض أي عطاء دون أي قيد فان مجرد تقديم العطاء من شخص ، وقبول المالك جزءا من التأمين التقدي ، وتحريره ايصالا بذلك الجزء المدفوع نص فيه على أن صاحب هذا العطاء ملتزم بدفع باقي التأمين في أجل حدده بكتابة منه على القائمة ولم ينص فيه على أي عبارة تفيد اسقاط المالك لحقوقه المنصوص عليها في قائمة المزاد بل على العكس من ذلك أشر على قائمة المزاد في يوم حصوله وتحرير الايصال المتقدم بأن المالك لا يزال محتفظا بحقه في قبول أو رفض العطاء فذلك لا يفيد تمام عقد الايجار قانونا بين الطرفين ، بل للمالك أن يستعمل حقه في قبول العطاء عن الايجار أو رفضه في أي وقت شاء حتى بعد انصراف صاحب العطاء الأول . فاذا فعل ذلك في اليوم نفسه وقبل عطاء راغب آخر في الاستئجار بأجرة تزيد على الأجرة التي عرضها الراغب الأول وأوقع له عقد الايجار بعد أن دون عطاءه هذا في قائمة المزاد قبل اقفاله كان هذا العقد هو العقد التام اللازم .

suffrit, sauf les délais nécessaires pour le congé ou l'enlèvement des récoltes de l'année.

Le bail fait par un tuteur ou administrateur légal ne peut être consenti que pour trois années, à moins d'autorisation par le tribunal compétent pour juger les questions de tutelle.

تراعى المواعيد المقررة للتنبيه على المستأجر بالتخلية أو المواعيد اللازمة لأخذ ونقل محصولات السنة .

والإيجار المعقود من وصى أو ولي شرعى لا يجوز أن يكون إلا لمدة ثلاث سنين ما لم تأذن المحكمة التى من خصائصها الحكم فى مسائل الأوصياء بأزيد منها .

تطابق ٤٤٧ مخ . وتقابل ٥٩٥ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٧١٨ ف . راجع ٢٩/١٣ .

365. En cas de concours de plusieurs locataires, celui qui est entré le premier en possession est préféré, excepté quand l'un des locataires d'immeubles a fait transcrire son bail avant l'entrée en jouissance d'un nouveau locataire ou l'expiration du bail renouvelé.

٣٦٥ - فى حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد فى آن واحد يقدم من وضع يده أولاً ولكن اذا سجل أحد مستأجرى العقار سند ايجاره قبل وضع يد غيره عليه أو قبل انتهاء الإيجار المجدد فهو الذى له الأولوية .

تطابق ٤٤٨ مخ ، مع اضافة عبارة « فى قلم الرهون » بعد عبارة « سند ايجاره » . راجع ٧٥٠/٦٢٢ وما بعدها .

366. Le locataire peut sous-louer en tout ou en partie ou céder son bail à moins de stipulation contraire.

٣٦٦ - يجوز للمستأجر أن يؤجر ما استأجره كله أو بعضه أو يسقط حقه فى الإيجار لغيره إلا اذا وجد شرط يخالف ذلك .

تطابق ٤٤٩ مخ . وتقابل ١٧١٧ ف . راجع تجارى ٢٣٠/٢٢٢ .

367. La défense de sous-louer entraîne celle de céder le bail, et réciproquement.

٣٦٧ - منع المستأجر من التأجير يقتضى منعه من الاسقاط لغيره وكذلك

Toutefois, malgré la défense de sous-louer, s'il s'agit d'un établissement de commerce ou d'industrie, lorsque la vente de cet établissement sera nécessitée par les circonstances, les tribunaux pourront maintenir le bail, en appréciant les garanties offertes par l'acquéreur, si le bailleur n'en souffre pas de préjudice réel.

منعه من الاسقاط يقتضى منعه من التأجير .
انما اذا كان موجودا بالمكان
المؤجر جدك جعله معدا للتجارة أو للصناعة
ودعت ضرورة الأحوال الى بيع الجدك
المذكور جاز للمحكمة مع وجود المنع من
التأجير ابقاء الايجار لمشتري الجدك بعد
النظر في التأمينات التي يقدمها ذلك
المشتري ما لم يحصل للمالك من ابقائه
ضرر حقيقى .

نطابق ٤٥٠ مخ ، مع استبدال عبارة « متى كان الجدك موجودا فى المسكان وقت الايجار
أو وقت بيع الجدك ولم يحصل للمالك من ابقائه ضرر حقيقى » بعبارة « ما لم يحصل للمالك من
ابقائه ضرر حقيقى » .

368. Dans tous les cas, le locataire principal est, envers le bailleur, garant de son locataire ou de son cessionnaire, à moins que le bailleur n'ait touché directement les loyers de ces derniers, sans réserve, ou n'ait accepté la cession ou la sous-location.

٣٦٨ — يضمن ^(١) المستأجر
الأصلى للمؤجر المستأجر الثانى أو المسقط
اليه حق الايجار الا اذا قبض المؤجر
الأجرة مباشرة من المستأجر الثانى أو من
انسقط اليه بدون شرط احتياطى أو رضى
بالايجار الثانى أو بالاسقاط .

نطابق ٤٥١ مخ .

راجع مرافعات ٧٦١/٦٧٠ .

369. La chose louée est délivrée dans l'état où elle se trouve à l'époque fixée pour l'entrée en jouissance, pourvu qu'elle n'ait pas été

٣٦٩ ^(٢) — يسلم الشيء المؤجر
بالحالة التي يكون عليها فى الوقت المعين
لا ابتداء انتفاع المستأجر به ما لم يحدث به

(١) فى النص الفرنسى : « Dans tous les cas » (لم تترجم فى النص العربى) .

(٢) راجع مرشد الحيران المادة ٦٤٢ .

détériorée depuis le contrat, par le fait du bailleur ou de son ayant droit.

خلل بعد عقد الايجار بفعل المؤجر أو من قام مقامه .

تطابق ٤٥٢ مخ . وتقابل ١٧٢٠ ف .

370. Le bailleur n'est tenu à faire aucune réparation, à moins de stipulation contraire.

Mais, si la chose périt, le bail est résolu de plein droit.

Si elle se détériore, le locataire peut, suivant les circonstances, demander ou la résolution du bail, ou une diminution du prix.

Toutefois, si, dans ce dernier cas, le bailleur se charge de remettre la chose en l'état où elle se trouvait au moment du bail, la diminution accordée sur le prix cessera le jour où les travaux de réparations seront terminés.

٣٧٠ — لا يكلف المؤجر بعمل أى مرمة كانت الا اذا اشترط في العقد الزامه بذلك . لكن اذا هلك الشيء المؤجر يفسخ الايجار حتما . وأما اذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب اما فسخ الايجار واما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال . ومع ذلك اذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الأجرة بإعادة الشيء المؤجر الى الحالة التي كان عليها وقت الايجار فتستحق الأجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم (١) .

تطابق الفقرة الأولى منها ٤٥٣ مخ ، ويقابل باقى المادة المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ مخ ، ونصهما :

٤٥٤ مخ : لكن اذا هلك الشيء المؤجر أو حصل به خلل بحيث صار لا يصلح للانتفاع به انفسخ الايجار .

٤٥٥ مخ : اذا لم يترتب على الخلل عدم صلاحية الشيء المؤجر للانتفاع المقصود منه بين المتعاقدين فالمستأجر الحق فقط في تنقيص الأجرة تنقيصا نسبيا وكل هذا ما لم يكن هناك شرط بخلاف ذلك .

تقابل ١٧٢٠ و ١٧٢٢ ف .

371. Le locataire d'une maison ou d'une partie de maison ne peut pas empê-

٣٧١ — لا يجوز لمستأجر منزل أو قسم منه أن يمنع المؤجر من اجراء

(١) راجع تقض ٧ ديسمبر ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ٣٦٢) .

cher le bailleur de faire les réparations urgentes nécessaires pour conserver l'immeuble ; mais si ces réparations rendent la jouissance impossible, il peut demander, suivant les circonstances, la résiliation du bail ou une diminution du loyer pour le temps du trouble.

372. En aucun cas, le locataire, qui sera encore dans les lieux, quand les réparations seront terminées, ne pourra demander la résiliation du bail.

373. Le bailleur ne peut troubler le locataire dans sa jouissance, ni faire dans l'immeuble loué ou dans ses dépendances des changements qui diminuent cette jouissance.

374. Si le trouble est causé par un tiers et qu'il

المرمات المستعجلة الضرورية لصيانة العقار ولكن اذا ترتب على تلك الترميمات عدم امكان الانتفاع بالمستأجر فللمستأجر أن يطلب بحسب الأحوال اما فسخ الايجار أو تنقيص الأجرة مدة الترميم .

تطابق ٤٥٦ مخ . وتقابل ١٧٢٤ ف .

راجع ٤٥٨/٣٧٣ وما بعدها .

٣٧٢ — وفي أى حال من الأحوال لا يجوز للمستأجر الذى لم يزل ساكنا فى المكان الى تمام الترميم أن يطلب فسخ الايجار .

تطابق ٤٥٧ مخ .

٣٧٣ — لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر فى انتفاعه بالمؤجر ولا أن يحدث فيه أو فى ملحقاته تغييرات تخل بذلك الانتفاع ^(١) .

تطابق ٤٥٨ مخ . وتقابل ١٧٢٣ ف .

راجع مرافعات ٢٩/٢٦ .

٣٧٤ — اذا حصل التعرض من

(١) نقض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٦ ص ١٠٩ : كل مالك على الشيوع له حق الملكية فى كل درة من العقار المشاع ، ولا يستطيع شريكه اخراجه منه أو نزع حيازته . وهذا الحق سواء بين الشركاء لا يمتاز فيه واحد عن الآخر ، الا اذا كان يستمسك بحق مرده سند آخر غير الملكية المشاعة ، كالاجارة مثلا . فاذا آجر الشريك نصيبه ووضع المستأجر يده على جزء من الأرض المشاعة معادل لهذا النصيب فلا يقبل من الشريك الآخر أن يدعى حصول تعرض له من المستأجر فى وضع يده أو أن يطلب استرداد حيازته منه ، بل ان أساس النزاع فى هذه الصورة هو على طريقة الانتفاع ، ومحل دعوى محاسبة أو دعوى قسمة .

soit motivé par la prétention de ce tiers à un droit sur la chose, ou qu'il enlève un des avantages principaux pour lesquels la location avait été faite, le locataire pourra également, suivant les circonstances, demander la résiliation du bail ou une diminution de loyer.

375. Il perdra son droit, s'il n'a pas dénoncé le trouble au propriétaire lors des premières entreprises.

376. Le preneur doit user de la chose louée, suivant sa destination et avec le soin qu'il prendrait de sa chose propre; il ne pourra faire aucun changement sans autorisation du propriétaire.

Toutefois, si des changements ont été faits par lui, il ne sera obligé de rétablir les choses dans leur état primitif que s'il résulte de ces changements un dommage pour le propriétaire.

377. Le preneur ne peut employer la chose louée à un autre usage qu'à celui qui a été stipulé par le contrat.

غير المؤجر بدعوى أن له حقا على المحل المستأجر أو أزال إحدى المنافع الأصلية التي لا يتم انتفاع المستأجر بغيرها جاز للمستأجر على حسب الأحوال أن يطلب فسخ الإيجار أو تنقيص الأجرة .

تطابق ٤٥٩ مخ . وتقابل ١٧٢٦ ف .

٣٧٥ — يسقط حق المستأجر

أن لم يخبر المالك بالتعرض في ابتداء حصوله (١) .

تطابق ٤٦٠ مخ . وتقابل ١٧٢٦ ف .

٣٧٦ — على المستأجر أن يستعمل

الشيء الذي استأجره فيما هو معد له وأن يعتنى به مثل اعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث فيه تغييرا بدون إذن المالك . ومع ذلك إذا أحدث المستأجر تغييرات فلا يكلف بإعادة الشيء إلى حالته الأصلية إلا إذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك .

تطابق ٤٦١ مخ . وتقابل ١٧٢٨ و ١٧٣٠ وما بعدها ف .

٣٧٧ — لا يجوز للمستأجر أن

يستعمل الشيء الذي استأجره في أمر غير ما هو مشروط في سند العقد .

تطابق ٤٦٢ مخ . وتقابل ١٧٢٨ وما بعدها ف .

(١) نقض أول فبراير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢٦ ص ٧١ : للمستأجر أن يرجع بالضمان على المؤجر رغم عدم إخطاره إياه بحصول التعرض له ، ما دام المؤجر كان يعلم بالتعرض أو كان في استطاعته الدفاع عن حقوقه في وقت مناسب .

378. Sauf stipulation contraire, le preneur devra, à l'expiration du bail, rendre la chose louée dans l'état où elle se trouvera, sans détérioration provenant de son fait ou du fait des personnes qui sont à son service ou qui habitent avec lui ou du fait des sous-locataires.

نظابق ٤٦٣ مخ ، مع استبدال عبارة « في المحل المستأجر » بعبارة « معه أو من فعل المستأجر الثاني » .

٣٧٨ — يجب على المستأجر حين انتهاء الايجار أن يرد ما استأجره بحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله أو من فعل مستخدميه أو من فعل من كان ساكنا معه أو من فعل المستأجر الثاني الا ان وجد شرط يخالف ذلك .

وتقابل ١٧٣١ و ١٧٣٢ و ١٧٣٥ ف .

379. Le preneur doit payer le loyer aux termes stipulés.

٣٧٩ — على المستأجر أن يدفع الأجرة في المواعيد المقررة .

نظابق ٤٦٤ مخ . وتقابل ١٧٢٨ ف .
رجع مرافعات ٢٩/٢٦ .

380. S'il n'y a pas de convention, le loyer est dû à l'expiration de chaque terme de jouissance.

٣٨٠ — تستحق أجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضائها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

نظابق ٤٦٥ مخ ، وتقابل ١٧٢٨ ف .

381. Celui qui a pris à bail une maison, un magasin, une boutique ou une propriété rurale est tenu, sauf conventions contraires, qui pourront résulter des circonstances, de garnir la chose louée de meubles, marchandises, récoltes, ustensiles d'une valeur suffisante pour garantir pendant deux ans les loyers, s'ils n'ont pas

٣٨١ — يجب على من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو أرض زراعة ونحوها أن يضع فيها أمتعة منزلية أو بضائع أو محصولات أو آلات تفي قيمتها بتأمين الأجرة مدة سنتين ان لم تكن مدفوعة مقدما أو بتأمين الأجرة لغاية انقضاء الايجار اذا كانت مدته أقل من سنتين وهذا ان لم يوجد شرط بخلاف

été avancés, ou jusqu'à l'expiration du bail, s'il a moins de deux années de durée.

382. Le bail finit à l'expiration du terme stipulé.

383. S'il a été fait sans stipulation de terme, il est censé fait par période d'un an, de six mois, d'un mois, suivant que le prix est payable par année, par semestre ou par mois : il cesse à l'un de ces termes, à la volonté d'une des parties, à charge de prévenir, savoir :

Pour les maisons, boutiques, bureaux et magasins, trois mois d'avance, si le terme est de plus de trois mois, et un demi-terme à l'avance, si la location est de trois mois ou au-dessous;

Pour les chambres, un mois d'avance;

Pour les biens ruraux, six mois d'avance au moins, sous

ذلك صريح أو دلت عليه قرائن الأحوال^(١).

تطابق ٤٦٦ مخ . وتقابل ١٧٥٢ ف .
راجع مرافعات ٢٩/٢٦ .

٣٨٢ — ينتهى الايجار باتقضاء المدة المتفق عليها .

تطابق ٤٦٧ مخ . وتقابل ١٧٣٧ ف .

٣٨٣ — اذا حصل الايجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة سنة أو ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الأجرة ان كان فى كل سنة أو كل ستة أشهر أو كل شهر وينقطع الايجار باتقضاء احدى هذه المدد اذا طلب ذلك أحد المتعاقدين وأخبر الآخر منهما فى المواعيد الآتى بيانها :

بالنسبة للبيوت والحوانيت والمكاتب والمخازن يكون الاخبار بثلاثة أشهر مقدما اذا كانت مدة الايجار تزيد عليها وأما ان كان الايجار لثلاثة أشهر فأقل فيكون الاخبار مقدما بنصف المدة .
وبالنسبة للأود^(٢) يكون الاخبار بشهر مقدما .

وفى أراضى الزراعة ونحوها يكون

(١) راجع تقض ٢ فبراير ١٩٣٣ (وارد تحت المادة ٥١٠) .

(٢) للغرف .

réserve pour le locataire du droit aux récoltes, suivant les usages.

الايخار مقدما بستة أشهر بالأقل مع حفظ حق المستأجر في المحصولات على حسب العرف الجاري .

تطابق ٤٦٨ مخ ، مع اضافة « الخ » بعد عبارة « فيعتبر أنه حاصل لمدة أو شهر » ، ومع استبدال عبارة « ومع ذلك لا يجوز أن ينتهى الايجار في هذه الحالة الأخيرة قبل نقل المحصولات المستحصدة أو المزروعة وقت التنبيه بالاخلاء » بعبارة « مع حفظ حق المستأجر » التى فى آخر المادة .
وتقابل ١٧٥٨ ف .

384. Quand il est dit qu'un bail de biens ruraux est fait pour une ou plusieurs années, la durée s'entend d'une ou plusieurs évolutions de récoltes annuelles.

٣٨٤ — اذا كان ايجار أرض الزراعة لسنة أو لجملة سنوات فتعتبر المدة باعتبار محاصيل سنة أو عدة سنوات .
تطابق ٤٦٩ مخ . وتقابل ١٧٧٤ ف .

385. Il n'est pas nécessaire de donner congé, quand la durée du bail est fixée par le contrat.

٣٨٥ — لا احتياج للتنبيه باخلاء المحل اذا كانت مدة الايجار معينة فى العقد .

تطابق ٤٧٠ مخ . وتقابل ١٧٣٧ ف .

386. Toutefois si, après l'expiration du bail, le locataire continue la jouissance du consentement du bailleur, le bail est censé renouvelé aux mêmes conditions pour les termes d'usage.

٣٨٦ — ومع ذلك اذا استمر المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار منتفعا بالشئ المؤجر برضا المؤجر اعتبر ذلك تجديدًا للايجار بعين الشروط السابقة بالمدد المعتادة (١) .

تطابق ٤٧١ مخ . وتقابل ١٧٣٨ و ١٧٥٩ ف .

(١) تقضى ٤ أبريل ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٤٧ ص ١٣٥ : ان تجديد الاجارة تجديدًا ضميًا برضاء الطرفين مسألة موضوعية متروك الفصل فيها لقاضى الدعوى ولا رقابة لمحكمة التقضى عليه فيما يقطع به فى ذلك ، ما دام قد بناء على سند مقبول استخلصه من وقائع الدعوى وأوراقها . فاذا رأيت المحكمة أن عقد الايجار لم يجدد تجديدًا ضميًا برضاء المؤجر ، بناء على أن عقد ايجار المدة السابقة ينص على التزام المستأجر بتسليم الأرض المؤجرة فى نهاية مدة الاجارة وأن المؤجر قد بادر قبل نهاية المدة الى شهر مزار ايجار الأرض لمدة =

٣٨٧ - يجب على مستأجر

387. Le locataire sortant est obligé, autant qu'il n'en éprouve pas de préjudice, de permettre au locataire entrant de préparer les terres et de faire les semences.

الأرض للزراعة الذي قاربت مدة إيجاره على الانتهاء أن يمكن المستأجر اللاحق من تهيئة الأرض للزراعة والبذر ما لم يحصل للمستأجر السابق ضرر من ذلك .

نطاق ٤٧٢ مخ . وتقابل ١٧٧٧ ف .

٣٨٨ - يفسخ الإيجار بعدم

388. Le bail se résout par l'inexécution des engagements pris par les parties, ou des obligations indiquées dans les articles qui précèdent, sans préjudice des dommages-intérêts, qui en ce qui concerne le bailleur, doivent comprendre le loyer correspondant au temps nécessaire, à la relocation et à la diminution des loyers subis pendant la durée qui reste à courir du premier bail.

وفاء أحد المتعاقدين بما التزم به للآخر أو بعدم قيامه بالواجبات المبينة في المواد السابقة بغير إخلال بالتضمنات التي هي بالنسبة لما يستحقه المؤجر عبارة عن الأجرة المقابلة لزمان الخلوين الفسخ والتأجير وما ينقص من الأجرة في المدة الباقية من الإيجار الأول عما كانت عليه فيه .

تطابق ٤٧٣ مخ . وتقابل ١٧٤١ و ١٧٦٠ ف .

راجع تجارى ٢٢٢/٢٣٠ ، مرافعات ٢٦/٢٩ .

٣٨٩ - يفسخ الإيجار ببيع

389. Le bail est résolu par la vente de la chose louée, si le contrat de location n'a pas une date

الشيء المستأجر اذا لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على تاريخ

== أخرى ودخل هذا المستأجر في المزايدة ورفض المؤجر (وزارة الأوقاف) الإيجار اليه وقبل عطاء شخص آخر ثم لما امتنع ذلك المستأجر عن تسليم الأرض رفع المؤجر ضده دعوى طلب فيها الحكم بالزامه بالتسليم ثم لما وجد تأمين المستأجر الجديد معيا رفع ضده دعوى بفسخ الاجارة فتقدم المستأجر القديم وقبل استئجار الأرض بأجرة تقل عن الأجرة التي كان قبل الاستئجار بها عند دخوله في المزايدة ، فانه لا غبار على ما ذهبت اليه المحكمة من قولها ان الاجارة الهدية لم تتجدد .

certaine antérieure à la date certaine de la vente.

Toutefois, l'acquéreur ne pourra expulser le locataire qu'après un congé donné dans les délais ci-dessus.

البيع الثابت رسمياً . ومع ذلك ليس للمشتري أن يخرج المستأجر الا بعد التنبيه عليه بالخروج في المواعيد المذكورة آنفاً (١) .

تطابق الفقرة الأولى منها ٤٧٤ مخ ، والفقرة الثانية التي أولها « ومع ذلك . . . » ٤٧٥ مخ . وتقابل ١٧٤٣ و ١٧٤٨ و ١٧٥٠ ف . راجع ٢٠٣/١٤٢ ، مرات ٢٩/٢٦ .

390. Les locataires qui seront congédiés dans ce

٣٩٠ — وفي الحالة المذكورة المستأجرون الذين يكلفون بالخروج مع

(١) راجع نقض ١٠ ديسمبر ١٩٣١ (مذكور تحت المادة ٣٠٠) .
نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١٧ رقم ٧ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٠٧ ص ٤٩٦ : (ا) اذا كان عقد البيع ينقل للمشتري ملكية العين واستحقاقه لثمرتها ، فاستمرار عقد الاجارة الثابت تاريخه رسمياً بين المشتري والمستأجر يقتضى نقل ذمة المؤجر بما شغلت به من واجبات للمستأجر الى المشتري منه حتى يقوم هذا المشتري مقام المؤجر في حقوق الاجارة وواجباتها . (ب) واذن يجب على المشتري أن يخصم للمستأجر ما يكون قد دفعه للمؤجر من الأجرة بقصد خصمه له من أجرة السنين المستقبلية ، ولو ظهر فيما بعد أن العين المؤجرة لم تكن كلها مملوكة للمؤجر ولم يشتر منها المشتري الا القدر الذي كان يملكه البائع . (ج) خلافة المشتري للبائع على الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الاجارة تحدث بحكم القانون نفسه وبتم عقد البيع غير متوقفة على علم المستأجر ، فلا يجري على هذه الخلافة حكم حوالة الديون ولا حكم الحلول محل الدائن بالوفاء له . (د) علم المستأجر بانتقال ملكية العقار المؤجر الى مشتري جديد واقعة يمكن اثباتها بكل طرق الاثبات ، للاستدلال بها على سوء نية المستأجر في وفائه بالأجرة للبائع بعد العلم بالبيع . فاذا تمسك المستأجر في وجه المشتري بايصال عن دفع جزء من الأجرة الى المؤجر ، وطعن فيه المشتري بأنه ايصال صوري التاريخ مبنى على التواطؤ لصدوره بعد علم المستأجر بمحصول البيع من خطاب مسجل أرسله اليه المشتري ، ولم تأخذ محكمة الموضوع بهذا الدفاع ، وقالت « ان المدعى عليه ينكر ذلك الخطاب المسجل السابق الذكر ، وأنه مع التسليم بارساله فانه لا يقوم مقام التنبيه الرسمي ولا يترتب عليه أثر قانوني طبقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات ، وبناء على ذلك يكون الدفع الحاصل من المستأجر الى البائع حاصلًا بحسن نية . . الخ » ، فهذه المحكمة — اذ هي لم تبحث فيما اذا كان المشتري أدلة وقرائن تثبت عدم صحة تاريخ الايصال وعلم المستأجر بالبيع قبل الدفع المدعى حصوله — يكون حكمها قاصر الأسباب باطلا قانوناً .

cas, malgré un bail, seront indemnisés par le bailleur, à moins de stipulation contraire.

Ils ne pourront être expulsés qu'après qu'ils auront été indemnisés par le bailleur ou par l'acquéreur en l'acquit de ce dernier, ou qu'il ne leur ait été fourni caution suffisante.

وجود سندات الايجار بأيديهم يستحقون أخذ التضمينات اللازمة من المؤجر الا اذا وجد شرط يخالف ذلك .

ولا يجوز اخراج المستأجر الا بعد اعطائه التضمينات اللازمة من المؤجر أو من المشتري عن المؤجر المذكور أو اعطائه كفيل بها يكون كفؤا .

تطابق الفقرة الأولى منها ٤٧٦ مخ ، والثانية ٤٧٧ مخ . وتقابل ١٧٤٤ و ١٧٤٥ و ١٧٤٩ ف . راجع ٦٠٤/٤٩٥ .

391. Le bail n'est pas résolu par la mort du bailleur ni par celle du preneur, à moins que la location n'ait été faite à ce dernier en raison de son industrie et de sa capacité personnelle.

٣٩١ — لا يفسخ الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ما لم يكن الايجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته أو مهارته الشخصية ^(١) .

تطابق ٤٧٨ مخ ، مع اضافة عبارة « ويعتبر ذلك دائما في أحوال المزارعة في الأراضي الزراعية حسبها هو آت بعد » . وتقابل ١٧٤٢ ف . راجع ٤٨٣/٣٩٦ وما بعدها .

392. En matière de bail de biens ruraux, le preneur ne peut demander une diminution de loyers, si la récolte est perdue par cas fortuit.

٣٩٢ — في مواد ايجار الأرض الزراعية لا يجوز للمستأجر أن يطلب من المؤجر تنقيص الأجرة اذا هلكت الزراعة بحادثة جبرية .

تطابق ٤٧٩ مخ . وتقابل ١٧٦٩ — ١٧٧٢ ف .

393. Si le cas fortuit a empêché le locataire de préparer la terre, ou de semer, ou a détruit la totalité ou la plus grande

٣٩٣ — واذا منعت الحادثة الجبرية المستأجر من تهيئة الأرض أو بذرها وأتلف ما بذر فيها كله أو أكثره

(١) راجع تقض ٨ يونيه ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٣٥٤) .

partie des semences faites, le loyer n'est pas dû ou doit être diminué.

Le tout sauf convention contraire.

394. Le preneur d'un bien à ferme qui a planté des arbres ne peut les enlever, à moins qu'il ne s'agisse de pépinières; le bailleur a le choix ou de faire enlever aux frais du preneur les arbres plantés sans son consentement, ou de les conserver en payant l'estimation.

395. Dans le cas où il les fait enlever, il doit attendre l'époque où ils peuvent être transplantés.

396. Les terres cultivables ou plantées d'arbres peuvent être amodiées, c'est-à-dire données à cultiver au preneur, à charge de donner au bailleur une part déterminée dans la récolte.

تكون الأجرة غير مستحقة أو واجبا تنقيصها ، وكل هذا اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

نطاق ٤٨٠ مخ .

٣٩٤ (١) — من استأجر أرضا زراعية وغرس فيها أشجارا فلا يجوز له قلعها الا اذا كانت شجيرات معدة للنقل ، والمؤجر الخيار بين قلع الأشجار المغروسة بدون اذنه والزام المستأجر بمصاريف القلع وبين ابقائها ودفع قيمتها للمستأجر حسب التقويم .

نطاق ٤٨١ مخ .

٣٩٥ — وفي حالة ما اذا أراد قلعها لزمه أن ينتظر الزمن الذي يوافق نقلها فيه عادة .

نطاق ٨٢ : مخ .

٣٩٦ — الأراضي المعدة للزراعة أو المشغولة بالأشجار يجوز تأجيرها لمن يزرعها بشرط أداء حصة معلومة من محصولاتها الى المؤجر .

نطاق ٤٨٣ مخ .

٤٨٤ مخ (لا مقابل لها في الأهل) : يجوز أن تكون المزارعة لعدة سنين وفي هذه الحالة تنتهي السنة الأخيرة بأخذ المحصولات سواء تقدمت عن أوانها أم تأخرت ولو وجد أي شرط بخلاف ذلك .

راجع ٤٧٨/٣٩١ .

(١) راجع مرشد الحيران المادة ٦٧٦ والمادة ٦٧٧ .

397. L'amodiation faite sans terme indiqué est censée faite pour une évolution annuelle de récolte.

398. Sauf stipulation contraire, l'amodiation comprend les ustensiles et animaux qui se trouvent sur le terrain, au moment de la convention, quand ils appartiennent au bailleur.

399. Le preneur doit entretenir à ses frais les abris et constructions, et donner tous ses soins à la culture ; il doit, sauf stipulation contraire, remplacer les ustensiles usés par vétusté, mais il n'est pas obligé de remplacer, autrement que par le croît, les animaux qui meurent sans sa faute.

400. L'amodiation, à moins de stipulations contraires, cesse par la mort du preneur ou par tout accident qui l'empêche de cultiver, à charge toutefois

٣٩٧ — ان لم تعين مدة ايجار الأرض للزراعة فيها على الوجه المذكور يعتبر تأجيرها واقما على محصولات سنة واحدة .

تطابق ٤٨٥ مخ .

٣٩٨ — تدخل في التأجير بهذا الوجه الآلات الزراعية والمواشي الموجودة في الأرض في وقت العقد اذا كانت تلك الآلات والمواشي مملوكة للمؤجر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

تطابق ٤٨٦ مخ .

٣٩٩ — على المستأجر بهذا الوجه أن يصرف المصاريف اللازمة لحفظ ما يوجد بالأرض من المباني وغيرها من المساوي وأن يبذل جهده في خدمة الأرض . وعليه أيضا أن يستعوض الآلات التي بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملزما بأن يستعوض الحيوانات التي نفقت الا من النتائج فقط اذا كان هلاكها بدون تقصير منه .

تطابق ٤٨٧ مخ .

٤٠٠ — وينقضى التأجير المذكور بموت المستأجر أو بأي حادثة تمنعه من الزراعة الا اذا وجد شرط

pour le bailleur de rembourser les dépenses faites pour les récoltes non moissonnées.

بخلاف ذلك انما على المؤجر أداء
المصاريف المنصرفة من المستأجر على
المزروعات التي لم تحصد.

تطابق ٤٨٨ مخ .

SECTION II.

Du louage des personnes ou d'industrie.

401. Le louage des personnes se fait pour un service déterminé et continu pendant la durée fixée par le contrat, ou pour une œuvre déterminée.

الفصل الثاني
في ايجار الأشخاص وأهل الصنائع (١)

٤٠١ — ايجار الأشخاص يكون
لخدمة معينة مستمرة في المدة المحدودة في
عقد الايجار أو لعمل معين .

تطابق ٤٨٩ مخ . وتقابل ١٧٨٠ ف .

راجع ٤٨٣/٥٩١ ، مرافعات ٢٦/٢٩ ، ٣٩٢/٤٥٠ .

402. Le louage des employés, ouvriers ou domestiques ne peut être fait que pour un temps limité.

٤٠٢ — لا يجوز أن يكون ايجار
المستخدمين والعملة والخدمة المنزلية الا
لزمان معين .

تطابق ٤٩٠ مخ . وتقابل ١٧٨٠ ف .

403. Quand la durée du contrat est fixée, l'indem-

٤٠٣ (٢) — اذا كانت مدة

(١) راجع قوانين العمل بنذيل هذه المجموعة .

(٢) استئناف أهلى (دوائر مجتمعة) ٢ فبراير ١٩٢٢ : (١) الدعوى التي يرفعها
موظف يطلب بها تعويضه عن الضرر الذي ناله بسبب احواله على المعاش بطريقة مخالفة للقوانين
واللوائح الخاصة بالمعاشات ليست من الدعاوى التي يراد بها تعديل مقدار المعاش ، لا بطريق
مباشر ولا بطريق غير مباشر ، لأنها لا يقصد بها الطعن في مقدار المعاش واطهار خطأ الحكومة
في حسابه ولم تكن فيها حيلة يرفى بها رافعا الى تعويض الضرر الذي نشأ عن هذا الخطأ في
الحساب . (ب) وحيث أن الدعوى التعويض التي يرفعها الموظف لحواله على المعاش على وجه
لا يتفق والقوانين واللوائح انما هي دعوى عادية أساسها القانون العام (المادة ٤٠٣ و ٤٠٤
مدنى و ١٥ ترتيب المحاكم) ، ودعوى النزاع في مقدار المعاش أو المكافأة دعوى خاصة
أساسها نص خاص هو المادة ٦ من قانون المعاشات الملكية لسنة ١٩٠٩ ، والأولى يسقط =

== الحق في اقامتها بعد ١٥ سنة ، والثانية بعد أربعة أشهر من تسليم السركى أو صرف المكافأة .
(ج) المعاش أو المكافأة مبلغ من المال أوجده عقد الاستخدام ، وهو قانون المعاشات ، لمنفعة الموظف عن المدة التي قضاها في الخدمة مقابل المبالغ التي تنحصر من راتبه الشهري لتصرف عند التقاعد ، وحيث أن المكافأة أو المعاش ليس بمنحة تمنحها الحكومة للموظف ، بل هو حق أوجبه الخدمات التي أداها والمبالغ التي أسقطت من مرتبه .

استئناف مصر (دوائر مجتمعة) أول مارس ١٩٢٨ المجموعة ٢٩ رقم ٥٠ ص ١٠٧ :
(١) للحكومة الحق المطلق في فصل كبار الموظفين السارى عليهم حكم المادة ١٤ من دكرينو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بقرار من مجلس الوزراء من غير أن تكون ملزمة بذكر الأسباب . ولم يقصد « بالحق المطلق » أن للحكومة أن تستعمل هذا الحق على اطلاقه بغير قيد ولا شرط ، بل يجب أن يكون فصل كبار الموظفين لظروف تقتضيها المصلحة العامة ، فإذا تجاوزت في استعماله هذه الحدود كان للموظف أن يطالبها بتعويض بسبب سوء استعمالها لسلطتها . (ب) يقع عبء الاثبات على الموظف ، فعليه أن يثبت بجميع الطرق القانونية وبالاستناد الى ملف خدمته أن الحكومة لم تراع في فصله المصلحة العامة وأن الأسباب التي دفعتها الى ذلك كانت أسبابا شخصية . (ج) ان المحاكم المختصة ، طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، بنظر جميع الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضييمات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية ، ولا تقتصر هذه المخالفة على الشكل والأوضاع ، بل هي تتعلق أيضا بروح القانون وبالغرض الذي رعى اليه الشارع من وضعه . فإساءة الادارة استعمال هذا الحق تعد مخالفة للقوانين وروحها تستوجب مسئولية الحكومة بالتعويض .

تقضى ٢٦ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٠ ص ٢٢ : ان حق ولى الأمر في احالة موظفي ديوانه الى المعاش بأمر يصدر منه حق مقرر له في القانون العام . وهو في مباشرته هذا الحق غير خاضع لأى قيد شكلى أو موضوعى . وبمقتضى هذا الحق استثنى موظفو العية السنية من الموظفين الذين يسرى عليهم قانون ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ . وما ورد في المادة الأولى من قانون ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٢ بإنشاء مجلس تأديب لموظفي ومستخدمى ديوان الملك والمصالح المرتبطة به من الاشارة الى عدم المساس بذلك الحق لم يكن ليفيد تقريره ابتداء ، بل هذه الاشارة إنما وردت توكيدا لثبوته من قبل . فاذا أحيل أحد هؤلاء الموظفين الى المعاش فلا يترتب له أى تعويض ما .

تقضى ٤ مايو ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢١ ص ٢٠٧ : ان القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩١٦ بالموافقة على عزل الموظفين المعتقلين بأمر السلطة العسكرية إنما هو عمل من أخص أعمال السيادة العليا التي لا يمكن أن يترتب عليها مسئولية ما ، أو أن يتولد منها أى حق من أى نوع كان ، بالنظر ما بلغ الضرر الذى نشأ عنه . فالموظف الذى يفصل من الخدمة بقرار وزارى بناء على ذلك القرار لا يحق له أن يطلب تعويض ما أصابه من الضرر بسبب فصله .

nit  est due par le ma tre qui r silie le contrat, pour tout le temps pendant lequel celui qui a lou  ses services pourra se r engager, et pour les frais de d placement, s'il a  t  appel  sp cialement d'un autre lieu.

الايجار معينة فى العقد وفسخ السيد
الايجار لزمه التعويض عن جميع المدة التى
لا يتمكن فيها الخادم من استخدامه عند
غيره وعن مصاريف السفر اذا كان قد
استحضره بالخصوص من جهة اخرى .

تطابق ٤٩١ مخ .

404. Si la dur e n'a pas  t  fix e, chacune des parties peut rompre le contrat   tout moment, pourvu que

٤٠٤ (١) — اذا لم تعين مدة
الايجار فى العقد جاز لكل من المتعاقدين
فسخ العقد فى أى وقت اراد بشرط أن

= نقض ١٤ فبراير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٢٩ ص ٦٠٥ : ان المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية تجيز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وأن يفصلوهم بحسب مقتضيات العمل . فصل العامل من هؤلاء حق مطلق بخول لرئيس المصلحة يأتيه كلما وجدت ظروف تستدعيه . ولم يجعل لأحد حق التدخل معه فى تقدير تلك الظروف ، فهو الذى يرى ما اذا كان العامل مستحقا للفصل بسبب عدم احتياج المصلحة للعمل الذى يؤديه أو مستحقا له بسبب عدم امكانه القيام بالعمل لعدم كفاءته له أو لسوء سلوكه . فاذا فصل مدير مصلحة عاملا من العمال الخارجين عن الهيئة ووضع من الأوراق الادارية أن علة فصله هى سوء سلوكه ، فليس للقضاء أن يراقب على المصلحة فى هذا الفصل ، ولا أن يغير علة ولا أن يؤول بشأنها قرار مدير المصلحة . وينبئ على ذلك أنه اذا كان أساس القضاء بمبلغ ما لعامل فصل من مصلحة السكة الحديدية (مثلا) هو هذا الافتيات المخالف للقانون فانه يتعين نقض الحكم الصادر فى هذا الشأن .

نقض ٢٢ يونيه ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٩٤ ص ٦٠٧ : للقاضى أن يرفض أى طلب باجراء تحقيق متى كان من رأيه أن الدعوى ليست فى حاجة اليه ، ولكن عليه أن يبين فى حكمه الأسباب التى بنى عليها رأيه . فاذا طلب المدعى احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت أن حالته الى المعاش كانت لأسباب حزبية ، فرفضت المحكمة طلبه مستندة فى ذلك الى الملف السرى المقدم لها من الحكومة الوارد فيه أن سبب احالة المدعى الى المعاش انما هو قلة كفايته العلمية والادارية ، مما يتنى معه السبب الذى بنى عليه طلب التحقيق ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(١) راجع هامش رقم ٢ من صفحة ٢٨١ .

ce ne soit pas d'une manière intempestive.

405. Les preuves consacrées par l'usage seront admises pour établir le montant des salaires dus ou payés.

406. Le louage d'industrie pour un travail déterminé peut être fait ou à forfait pour tout l'ouvrage, ou suivant un prix arrêté d'après le temps employé ou le travail fait.

407. Dans tous les cas, le maître peut arrêter le travail, en indemnisant l'entrepreneur des dépenses occasionnées, par la préparation du travail suspendu.

يكون في وقت لائق للفسخ^(١) .

نطابق ٤٩٢ مخ . وتقابل ١٧٨٠ ف .

٤٠٥ — اذا لم يحصل اتفاق على تعيين الأجرة يتبع ما قرره العرف لتعيين مقدار الأجرة سواء كانت مستحقة أو مدفوعة .

نطابق ٤٩٣ مخ .

٤٠٦ — استئجار الصانع لعمل معين يجوز أن يكون بالمقاولة على العمل كله أو بأجرة معينة على حسب الزمن الذي يعمل فيه أو على حسب العمل الذي يعمل به .

نطابق ٤٩٤ مخ .

٤٠٧ — وفي جميع الأحوال يجوز لصاحب العمل أن يوقفه مع أدائه التعويضات اللازمة للمقاول في مقابلة المصاريف المنصرفة لتهيئة العمل الذي صار إيقافه .

(١) تقض ١١ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٤ ص ٦٦٧ : ليس للمحكمة أن تتدخل في أمر استقالة الموظف من وظيفته وكون هذه الاستقالة قائمة أو غير قائمة وكونه هو لا يزال موظفا أو غير موظف ، بل ان القول الفصل في ذلك هو من اختصاص السلطات الادارية التي كان الموظف تابعا لها في وظيفته . فاذا طلب موظف الى المحكمة أن تحكم له باعتبار الاستقالة المقدمة منه كأن لم تكن واعتباره باقيا في وظيفته ، فان هذا الطلب يخرج عن ولاية المحاكم . وكذلك يخرج عن ولايتها طلبه الحكم بالحقوق التي يربتها لنفسه على عدم قيام الاستقالة وعلى كونه لا يزال موظفا ، لأن هذا طلب تبعي لاحق حتما وبطبيعة الحال لطلبه الأول ، وليس هو من قبيل طلب التضمن الذي يرفع للمحاكم عند مخالفة الأوامر الادارية للقانون .

Mais s'il a engagé l'ouvrier ou l'entrepreneur pour un temps déterminé ou traité pour tout l'ouvrage à forfait, il doit tout le bénéfice qui serait résulté de l'exécution du contrat.

ولكن اذا استخدم صاحب العمل الصانع أو المقاول لمدة معينة أو عقد المقاوله معه على العمل كله وجب عليه في حالة ايقاف العمل أن يدفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول أو الصانع المذكور من تنفيذ العمل .

تطابق الفقرة الأولى منها ٤٩٥ مخ ، والثانية ٤٩٦ مخ . وتقابل ١٧٩٤ ف .

408. L'architecte a droit à un salaire distinct pour la confection des plans et devis et pour la direction des travaux.

A défaut de conventions, ces salaires seront fixés d'après l'usage.

Ils seront seulement proportionnels au temps employé et à la nature du travail, si les plans commandés n'ont pas été exécutés.

٤٠٨ — يستحق المهندس المعماري أجره خاصة بعمل الرسم والمقايضة وأجرة لإدارة عمل البناء . فان لم يحصل الاتفاق على مقدار هاتين الأجرتين يصير تقديرهما على حسب العرف الجاري .

انما اذا لم يتم العمل بمقتضى الرسم الذي أجراه المهندس فيكون تقدير الأجرة فقط بحسب الزمن الذي استغرقه في عمل ذلك الرسم وباعتبار نوعه .

تطابق الفقرة الأولى منها ٤٩٧ مخ ، والثانية التي أولها « فان لم يحصل ... » ٤٩٨ مخ ، والثالثة التي أولها « انما اذا ... » ٤٩٩ مخ .

409. Les architectes et entrepreneurs sont responsables solidairement pendant dix années de la destruction des travaux de construction, même quand elle est provenue du vice du sol, et même si le maître a autorisé les constructions vicieuses.

٤٠٩ — المهندس المعماري والمقاول مسئولان مع التضامن عن خلل البناء في مدة عشر سنين ولو كان ناشئا عن عيب الأرض أو كان المالك أذن في انشاء أبنية معينة^(١) بشرط أن لا يكون

(١) يلاحظ أن لفظ « معينة » قد ذكر مصحفاً ، وصحته « معينة » كما يتضح من اللفظ

الفرنسي المقابل « viciieuses » .

ses, pourvu, dans ce dernier cas, qu'il ne s'agisse pas d'une construction destinée dans l'intention des parties à durer moins de dix années.

البناء في هذه الحالة الأخيرة معدا في قصد المتعاقدين لأن يمكن أقل من عشر سنين (١).

تطابق ٥٠٠ مخ . وتقابل ١٧٩٢ و ٢٢٧٠ ف .
راجع ٢٧٢/٢٠٦ .

(١) تقض ٥ يناير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٥٤ ص ٤٥٢ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٢٠ ص ٨٦ : (١) الأصل في عقد استئجار الصانع لعمل معين ، بالمقابلة على العمل كله ، أو بأجرة معينة على حسب الزمن الذي يعمل فيه أو على حسب العمل الذي يعمل به ، أنه يعتبر منتهيا بانقضاء الالتزامات المتولدة عنه على الصانع ورب العمل بتسلم الشيء المصنوع مقبولا وقيام رب العمل بدفع ثمنه . لكن القانون المصري — على غرار القانون الفرنسي — قد جعل المقاول والمهندس ضامين متضامين عن خلل البناء مدة عشر سنوات ولو كان ناشئا عن عيب الأرض أو كان المالك أذن في انشاء أبنية معينة بشرط ألا يكون البناء في هذه الحالة الأخيرة معدا في قصد المتعاقدين لأن يمكن أقل من عشر سنين (المادة ٤٠٩ من القانون المدني المقابلة للمادة ١٧٩٢ من القانون الفرنسي) ، فقد بذلك ضمان المقاول والمهندس الى ما بعد تسليم المباني ودفع قيمتها على خلاف ما يقتضيه عقد المقابلة من التزام بالضمان بتسلم البناء مقبولا بحالته الظاهرة التي هو عليها . ويجب لقبول دعوى الضمان هذه أن يكون العيب خللا في متانة البناء ، وأن يكون العيب خفيا لم يستطع صاحب البناء كشفه عند تسلمه . أما ما عدا ذلك مما كان ظاهرا ومعروفا فلا يعتبر المقاول مسئولا عنه ما دام رب العمل قد تسلم البناء تسليما غير مقيد بتحفظ ما . (ب) مسؤولية المقاول أو المهندس عن خلل البناء بعد تسلمه لا يمكن بمقتضى المادة ٤٠٩ اعتبارها مسؤولية تقصيرية أساسها الفعل الضار من جنحة أو شبه جنحة مدنية — تلك المسؤولية التي بين القانون المدني أحكامها في المواد ١٥١ وما بعدها . وكذلك لا يمكن اعتبارها مسؤولية قانونية من نوع آخر مستقلة بذاتها ومنفصلة عن المسؤولية العقدية المقررة بين المقاول وصاحب البناء على مقتضى عقد المقابلة . بل هي مسؤولية عقدية قررها القانون لكل عقد مقابلة على البناء سواء أنص عليها في عقدها المكتوب أم لم ينص عليها فيه ، كمسئولية البائع عن العيوب الخفية قد ثبتت بنص القانون لكل عقد بيع وعلى كل بائع على أساس أنها مما تترتب قانونا على عقد البيع الصحيح . (ج) ان الراجح فقها في باب قوة الشيء المحكوم به هو اعتبار كل ما تولد به للضرور من حق التعويض عن نفسه أو عن ماله بذمة من أحدث الضرر أو تسبب فيه أنه هو السبب المباشر المولد للدعوى به مهما تعددت علل هذا السبب الأول أو تنوعت أسبابه الثابتة ، لأن ذلك جميعا مما يعتبر من وسائل الدفاع أو طرقه (Moyens) . فهما تكن طبيعة المسؤولية التي يحتملها القاضي في حكمه الصادر برفض دعوى التعويض ، ومهما يكن النص القانوني الذي استند عليه المدعى في طلباته واستند عليه —

410. L'architecte qui n'a pas été chargé de la surveillance des travaux n'est responsable que des vices de son plan.

411. Le louage d'industrie se résout par la mort de la personne engagée, ou toute circonstance fortuite qui l'empêche de travailler. Dans ce cas, le maître doit prendre, au prix constant, les matériaux apportés qui peuvent lui être utiles.

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٠٢ مخ ، والثانية التي أولها « وفي هذه الحالة . . . » ٥٠٣ مخ . وتقابل ١٧٩٥ و ١٧٩٦ ف .

412. Les entreprises ne sont réglées qu'après le travail fait ; toute situation arrêtée pendant le cours des travaux n'est que provisoire ; tout paiement fait dans le même temps est

٤١٠ — المهندس المعماري الذي

لم يؤمر بملاحظة البناء لا يكون مسئولاً
الا عن عيوب رسمه .

تطابق ٥٠١ مخ .

٤١١ — يفسخ استئجار الصانع

بموته أو بحدثة قهرية منعه عن العمل .
وفي هذه الحالة على صاحب العمل أن
يأخذ ما ينفعه مما استحضره الصانع من
المهمات بما اشتراه به الصانع من الثمن .

٤١٢ — لا ينقطع حساب المقاولة

الا بعد تمام العمل وكل حساب معمول
في خلال الأشغال يعتبر مؤقتاً وكل ما دفع
في خلال هذه الأشغال يخصم من أصل

القاضي في حكمه ، فان الحكم الذي يصدره يمنع المضرور من اقامة دعوى تعويض أخرى على من حكم قبله برفض دعواه الأولى ، لأن الحكم الصادر برفض الدعوى يعتبر دالاً باقتضائه على أن لا مسؤولية على المدعى عليه قبل المدعى عما ادعاه عليه أياً كانت مسؤوليته المزعومة عقدية أو غير عقدية أو تقصيرية على معنى أن كل ذلك كان من طرق الدفاع ووسائله في دعوى التعويض ولم يكن ليبرر أمام المحكمة الحكم للدعى على خصمه بتعويض ما . (د) اذا حكمت محكمة الدرجة الأولى في قضية تعويض رفعها صاحب بناء على مقاولة مدعياً عليه بأنه أخل بواجبات الصناعة وبحكم المادة ٤٠٩ من القانون المدني بعدم جوازها لسبق الفصل في دعوى تعويض سابقة مرفوعة من صاحب البناء نفسه على المقاول نفسه ، ثم حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم وجواز نظر الدعوى وندب خير لمعاينة ما حدث من الشروخ في البناء بعد الحكم الصادر برفض الدعوى الأولى ، ثم حكمت في الموضوع بالتعويض عن الخلل القديم والجديد ، وطعن لدى محكمة النقض في الحكمين الاستئنافيين ورأت محكمة النقض أن الدعويين متحدتان في الموضوع والسبب والخصوم (على المعنى المتقدم في القواعد السابقة) ، فانها تنقض الحكمين الأول منهما لمخالفته للقانون والثاني لتأسيسه على الحكم الأول .

considéré comme acompte, à moins de stipulation contraire.

مبلغ المقاولة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك .

تطابق ٥٠٤ مخ .

413. L'entrepreneur peut sous-traiter son travail par portion ou en totalité, si la faculté ne lui a pas été enlevée par le contrat; mais il reste responsable des sous-traitants.

٤١٣ — يجوز للمقاول أن يقاول غيره على عمله كله أو بعضه اذا لم يوجد في عقد المقاولة ما يمنع من ذلك ولكنه يبقى مسئولاً عن عمل المقاول الثاني (١) .

تطابق ٥٠٥ مخ . وتقابل ١٧٩٧ ف .

414. Les sous-traitants n'ont d'action contre le maître que pour les sommes dues à l'entrepreneur au moment de la saisie-arrêt faite par un d'eux, et après cette saisie-arrêt.

٤١٤ — لا يجوز للمقاولين من المقاول الأول مطالبة المالك الا بالمبالغ المستحقة لذلك المقاول في وقت الحجز الواقع من أحدهم أو بعده .

تطابق ٥٠٦ مخ . وتقابل ١٧٩٨ ف .

415. Ils ont un privilège au prorata entre eux tous, sur ces sommes, qui peuvent

٤١٥ — ولهم حق الامتياز على تلك المبالغ كل منهم بقدر ما يخصه فيها

(١) راجع نقض ١٧ أبريل ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ١٥٢) .

نقض ١٧ أبريل ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ٣٩ ص ٧٣ : ان المادة ٤١٣ من القانون المدني مع أنها تحول المقاول اعطاء المقاولة لآخر عند عدم وجود نص في التعاقد يمنع من ذلك الا أنها تعده مسئولاً عن عمل المقاول من الباطن . وبناء على ذلك فان مجرد قيام مقاول من الباطن تحت اشراف الحكومة بالعمل الذي تعاقد عليه المقاول الأصلي لا يقطع مسئولية هذا المقاول ، خصوصاً اذا كان في شروط التعاقد نص يحمله مسئولية الأضرار الناجمة عن تنفيذ المقاولة .

نقض ١٣ يونيه ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦٧ ص ٢٠١ : ان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل يعتبر المقاول من الباطن من أصحاب العمل . واذن فأحكام هذا القانون بمقتضى المادة الثانية منه لا تخضع لها علاقة المقاول من الباطن بمن قد يكون ملزماً بأن يعولهم من أعضاء أسرته . وبالتالي لا تخضع لها علاقة العامل المصاب بالمقاول الأصلي الذي لا يجعله هذا القانون مسئولاً الا على اعتباره ضامناً متضامناً مع المقاول من الباطن . وبناء على ذلك فاذا كانت المسئولية من المقاول من الباطن متفعية للقرابة فان مسئولية المقاول الأصلي تكون أيضاً متفعية .

leur être payées directement par le maître sans ordonnance.

416. Le louage d'industrie peut comprendre accessoirement la fourniture de tout ou partie de la matière.

417. Quand l'ouvrier fournit la matière, il supporte la perte de la chose demandée, à moins qu'elle n'ait été livrée, agréée ou offerte avec mise en demeure.

Si la matière est fournie par le maître, et qu'il s'agisse d'un travail à forfait, le maître, en cas de destruction par cas fortuit, perd la matière et l'ouvrier son salaire.

418. Celui qui a entrepris un travail à forfait ne peut, sous aucun prétexte, demander une augmentation du prix, à moins que les dépenses n'aient été augmentées par la faute du maître.

ويجوز دفعها اليهم مباشرة من طرف المالك بدون احتياج لأمر بذلك .

تطابق ٥٠٧ مخ .

راجع ٧٢٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ .

٤١٦ — استئجار الصانع يجوز

أن يشتمل بطريق التبعية على ما يلزم احضاره من المهمات اللازمة للعمل كلها أو بعضها .

تطابق ٥٠٨ مخ . وتقابل ١٧٨٧ ف .

٤١٧ — اذا أحضر الصانع

المهمات اللازمة للعمل المأمور به وتلف العمل كان تلقه عليه ما لم يسبق تسليم العمل لصاحبه أو قبوله أو عرضه عليه مع تكليفه باستلامه تكليفا رسميا ^(١) .

وأما اذا كانت المهمات محضرة من صاحب العمل وكان الصانع مقاولا على عملها وحصل التلف بسبب قهرى فيكون تلف المهمات على المالك وتضيع على الصانع أجرته .

تطابق ٥٠٩ مخ . وتقابل ١٧٨٨ و ١٧٨٩ ف .

٤١٨ — لا يجوز لمن تسهد بعمل

بالمقاوله أن يطلب بأى علة زيادة مبلغ المقاوله الا اذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل .

تطابق ٥١٠ مخ . وتقابل ١٧٩٣ ف .

(١) مع اعذاره .

CHAPITRE IV
De la société.

SECTION I.
DU CONTRAT DE SOCIÉTÉ.

419. La société est un contrat par lequel deux ou plusieurs personnes font chacune un apport, pour une opération commune et dans le but de partager les bénéfices qui pourront en résulter.

420. L'apport peut être en capitaux, valeurs, objets mobiliers ou immobiliers, ou leur jouissance.

Il peut aussi consister dans l'industrie d'un ou plusieurs associés.

421. Dans le silence du contrat, il est toujours pré-

الباب الرابع
في الشركات (١)

الفصل الأول — في عقد الشركة (٢)

٤١٩ — الشركة عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة في رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التي تنشأ عنه بينهم .
تطابق ٥١١ مخ . وتقابل ١٨٣٢ ف .
راجع تجارى ٢٥/١٩ .

٤٢٠ — يجوز أن تكون الحصة في رأس المال نقودا أو أوراقا ذات قيمة أو منقولات أو عقارات أو حق انتفاع بشيء مما ذكر ويجوز أيضا أن تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء أو أكثر (٣) .

تطابق ٥١٢ مخ . وتقابل ١٨٣٣ ف .

٤٢١ — تعتبر حصص الشركاء

(١) راجع فيما يخص الجمعيات التعاونية المصرية القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الصادر في ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٧ .

(٢) راجع كتابنا « العقود المدنية الصغيرة » الطبعة الثالثة نبذة ١٨ وما بعدها .
وراجع نقض أول يونيه ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٢٣٧) ، نقض جنائى ٢٠ مايو ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٥١٢) .

(٣) راجع نقض ٢٢ يونيه ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٥ ص ٢٤٤ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٢٧ رقم ١٣٠ : العمل الذي يصح اعتباره حصة في رأس مال شركة هو العمل الفنى ، كالحبرة التجارية في مشترى الصنف المتجر به وبيعه . أما العمل التافه فانه لا يعتبر حصة في رأس المال .

sumé que l'apport consiste dans la propriété de la chose et non pas seulement dans sa jouissance.

422. L'apport doit être spécifié et déterminé; quand il est de tous les biens présents des associés, ces biens doivent être inventoriés.

423. Chaque associé doit effectuer son apport au temps convenu.

424. Le droit réel de propriété ou d'usufruit du corps certain apporté par l'ayant droit, devient commun par le fait même de la convention, et l'apport est aux risques de la communauté.

425. L'associé doit, pour son apport, la même garantie que s'il s'agissait d'une vente.

في رأس المال ملكا للشركة لا مجرد الانتفاع بها ما لم يوجد نص صريح في العقد في شأن ذلك .

نطاق ٥١٣ مخ .

٤٢٢ — يلزم أن تكون الحصة في رأس المال معينة ومبيناً نوعها فإذا كانت شاملة لجميع ما يملكه الشريك وقت العقد وجب حصره بالجرد .

نطاق ٥١٤ مخ .

٤٢٣ — على كل واحد من الشركاء أن يؤدي حصته في رأس المال في الوقت المتفق عليه .

نطاق ٥١٥ مخ .

٤٢٤ — إذا كانت حصة الشريك في رأس المال حق ملكية في عين معينة أو حق انتفاع فيها انتقل الحق في ذلك بمجرد عقد الشركة لجميع الشركاء ^(١) وكان عليهم تلقه .

نطاق ٥١٦ مخ .

راجع ٢٧/١١ وما بعدها . قارن ٣٧١/٢٩٧ .

٤٢٥ — الشريك ضامن لحصته في رأس المال كضمان البائع للمبيع .

نطاق ٥١٧ مخ . وتقابل ١٨٤٥ ف .

راجع ٣٧٤/٣٠٠ وما بعدها .

(١) راجع المادة الأولى من قانون التسجيل .

426. L'associé en retard de délivrer son apport est tenu à des dommages-intérêts sur une simple mise en demeure.

S'il a causé un préjudice à la société, par ce retard, il doit l'en indemniser sans pouvoir compenser avec les bénéfices qu'il lui a procurés.

تطابق الفقرة الأولى منها ٥١٨ مخ ، والثانية ٥١٩ مخ . وتقابل ١٨٥٠ ف .

427. Il est tenu de plein droit aux intérêts des sommes qu'il doit personnellement à la société, et il a droit aux intérêts des sommes avancées par lui au profit de la société, et au remboursement des dépenses faites de bonne foi et sans imprudence dans l'intérêt commun.

428. Chaque associé doit veiller et pourvoir aux intérêts de la société comme aux siens propres.

429. Les obligations de la société envers un associé se divisent entre tous les associés; si l'un d'eux est insolvable, sa part contributive se répartit sur tous les autres.

430. La part de chaque associé dans les bénéfices

٤٢٦ — الشريك المتأخر عن أداء حصته في رأس المال ملزم بالتضمينات بمجرد مطالبته بالتأدية مطالبة رسمية^(١).
واذا نشأ عن هذا التأخير ضرر للشركة وجب عليه تعويضه بغير مقاصة بالأرباح التي استجلبها للشركة .

٤٢٧ — الشريك ملزم حتما بفوائد المبالغ المطلوبة للشركة منه خاصة^(٢) وله فوائد المبالغ المطلوبة له منها والحق في استيلاء ما صرفه في مصلحة الشركة بالوجه اللائق بدون غش ولا تقريط .

تطابق ٥٢٠ مخ . وتقابل ١٨٤٦ و ١٨٥٢ ف .

٤٢٨ — على كل واحد من الشركاء أن يلاحظ منافع الشركة ويعتنى بتدبير مصالحها كمصالح نفسه .

تطابق ٥٢١ مخ .

٤٢٩ — ما يستحقه أحد الشركاء على الشركة واجب أدائه له من جميع الشركاء فان أعسر أحدهم وزع ما يخصه على باقي الشركاء .

تطابق ٥٢٢ .

٤٣٠ — تعيين في سند عقد

(١) بمجرد اعذاره .

(٢) قارن ١٨٢/١٢٤ . وراجع كتابنا « العقود المدنية الصغيرة » نبذة ٧٤ .

doit être déterminée par le contrat ; dans le silence du contrat, la part dans les bénéfices est proportionnelle à l'apport de chaque associé.

الشركة حصة كل شريك في الأرباح .
فاذا لم يذكر ذلك في العقد كانت حصة كل واحد منهم في الأرباح بالنسبة لحصته في رأس المال .

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٢٣ مخ ، والثانية التي أولها « فاذا لم يذكر » ٥٢٤ مخ .
وتقابل ١٨٥٣ ف .

431. La part de celui qui a apporté son industrie est égale à la part de celui des autres associés qui a fait le plus petit apport en nature.

٤٣١ — حصة الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال مساوية لأقل حصة من حصص الشركاء الذين وضعوا حصصهم في رأس المال عينا .

تطابق ٥٢٥ مخ . وتقابل ١٨٥٣ ف .

432. Si l'associé qui apporte son industrie a fait, en outre, un apport en nature, il prendra pour ce dernier apport une part proportionnelle.

٤٣٢ — الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال اذا وضع زيادة عليه رأس مال عينا يستحق في مقابلة ما وضعه من رأس المال العيني حصة من الربح نسبية .

تطابق ٥٢٦ مخ ، مع اضافة عبارة « مقدرة باعتبار أقل حصة من حصص الشركاء الآخرين » في آخر المادة .

٥٢٧ مخ (لا مقابل لها في الأهلى) : ومع ذلك اذا انقضت الشركة قبل انتهاء مدتها لا يستحق الشريك صاحب العمل في قسمة رأس مال الشركة الا حصة بنسبة ما مضى من المدة .

433. A moins de convention contraire, la part dans les pertes est égale à celle stipulée dans les bénéfices.

٤٣٣ — والحصة في الخسارة مساوية للحصة المشترطة في الربح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك .

تطابق ٥٢٨ مخ .

434. On ne peut convenir qu'un ou plusieurs des associés n'auront pas de

٤٣٤ — لا يجوز أن يشترط في الشركة أن واحدا من الشركاء أو أكثر

bénéfices, ni qu'ils retire-
ront leur apport franc de
toutes pertes.

Toutefois, il peut être
stipulé que celui qui ap-
porte son industrie ne par-
ticipera pas aux pertes,
pourvu qu'il ne lui ait pas
été tenu compte d'un ap-
pointement à raison de son
industrie.

لا يكون له نصيب في الربح أو يسترجع
رأس ماله سالما من كل خسارة .

ولكن يجوز أن يشترط أن من
دخل في الشركة بعمله لا يشترك في
الخسارة بشرط أن لا تترتب له أجره على
عمله (١) .

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٢٩ مخ ، والثانية ٥٣٠ مخ . وتقابل ١٨٥٥ ف .

435. Les associés peuvent
nommer un ou plusieurs ad-
ministrateurs.

٤٣٥ — يجوز للشركاء أن يعينوا

مديرا للشركة واحدا أو أكثر .

تطابق ٥٣١ مخ .

(١) راجع تقض ٢٢ يونيه ١٩٢٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٢٧ رقم ١٣٠
مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٥ ص ٢٤٤ : (١) ان الفقرة الثانية من المادة ٤٣٤
تشمل بعموم نصها من دخل في الشركة بعمله فقط ومن يدخل بعمله مع حصة مالية . فلا تكون
الشركة باطلة اذا اشترط من ساهم فيها بحصة مالية وعمل فنى اعفاء حصته المالية من أية خسارة ،
لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع عمله الفنى بلا مقابل ، وهذا يكفى لتصحيح
الشركة كنص تلك الفقرة . (ب) انه وان كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير
العقود التى تطرح أمامها واستخلاص قصد العاقدین منها ، الا أن تكييفها لهذه العقود وتطبيق
نصوص القانون عليها يكونان خاضعين لرقابة محكمة النقض . فاذا تعاقد تاجران على الاتجار في
القطن لمدة معينة بشروط هى أن رأس المال يدفع أحدهما ثلثيه والثلث الباقي يدفعه الآخر الذى
يكون عهدة النقدية والمشتول وحده عن رأس المال والمتولى القيام بالعمل من شراء وبيع
وتخزين وحلج ، ويساعده الأول وفقا لتعليماته هو ، وأن الربح يقسم بنسبة الثلث لصاحب
الحصة الكبرى نظير فوائد مبلغه وأجرة عمله والثلثين للثانى نظير خبرته ورأس ماله ، وأن
صاحب الحصة الكبرى لا يتحمل شيئا في الخسارة ، بل يرد اليه نصيبه في رأس المال . ثم نص
في هذا العقد على أنه « معتبر بصفة اتفاق عن عمل معين فشروط الشركات التجارية غير منطبقة
عليه » ، كان هذا العقد بالرغم من اشتماله على هذا النص هو عقد شركة باطلة وفقا لنص المادة
٤٣٤ ، وليس عقد استخدام وقرض بفائدة ، لأن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لم
يساهم في الشركة بعمل فنى ، ولأن شريكه هو بمقتضى عقد الاتفاق القائم بالعمل كله . (ج) اذا
أبطلت المحكمة الشركة لبطان ما اشترط في عقدها من أن صاحب الحصة الكبرى في رأس
المال لا يتحمل شيئا في الخسارة ، فانها تجرى في تسوية حساب هذه الخسارة على تقسيمها بين
الشريكين بنسبة ما اتفقا عليه بشأن أرباحها .

436. Les administrateurs non associés sont toujours révocables.

437. Les associés administrateurs sont révocables, s'ils n'ont pas été nommés par l'acte de société.

Les administrateurs nommés par l'acte de société peuvent cependant être révoqués pour motifs graves, ou s'il s'agit de société anonyme.

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٣٣ مخ ، والثانية التي أولها « ومع ذلك » ٥٣٤ مخ . وتقابل ١٨٥٦ ف .

438. Quand les administrateurs n'ont pas été désignés, chacun des associés est censé avoir reçu des autres mandat d'administrer, et peut agir seul, sauf en cas de contestation, à suivre la détermination prise par la majorité des associés.

439. Les administrateurs, même à l'unanimité, et les associés à la majorité quelle qu'elle soit, ne peuvent faire d'autres actes que ceux qui rentrent dans le but de la société, ni ordonner un appel de fonds en dehors de l'apport convenu par le contrat, si ce n'est pour payer les dettes communes ou les dépenses de conservation des biens de la société.

٤٣٦ — والمديرون الذين ليسوا شركاء يجوز دائماً عزلهم .

نطابق ٥٣٢ مخ .

٤٣٧ — والمديرون الشركاء يجوز عزلهم اذا لم يعينوا للإدارة في عقد الشركة . ومع ذلك فالمديرون الشركاء المعينون للإدارة في العقد يجوز عزلهم أيضاً لأسباب قوية أو اذا كانت الشركة شركة مساهمة .

٤٣٨ — اذا لم يعين للشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء مأذوناً من شركائه بالإدارة وله إدارة العمل وحده وإنما يعمل في حالة اختلاف الشركاء بما يتفق عليه أكثرهم .

تطابق ٥٣٥ مخ . وتقابل ١٨٥٩ ف .
راجع ٦٢٥/٥١٢ .

٤٣٩ — ليس للمديرين ولو باتحاد آرائهم ولا للشركاء بأكثرية الآراء أي كانت تلك الأ أكثرية أن يفعلوا شيئاً مخالفاً للغرض المقصود من الشركة ولا أن يطلبوا مبالغ غير حصص رأس المال المتفق عليها في العقد ما لم يكن ذلك لدفع ديون على الشركة أو لأداء المصاريف اللازمة لحفظ أموالها .

L'appel de fonds, même dans ce dernier cas, ne pourra être fait aux associés en commandite ou actionnaires dans une société anonyme.

ومع ذلك لا يجوز ولو في الحالة الأخيرة طلب مبالغ من الشركاء في شركة التوصية أو من أصحاب السهام في شركة المساهمة .

تطابق ٥٣٦ مخ ، ماعدا الفقرة الأخيرة التي أولها « ومع ذلك » ، فتستبدل بها العبارة الآتية : « ولا يوجد هذا الحق في الحالة الأخيرة بالنسبة للشركاء في شركة التوصية أو أصحاب السهام في شركة المساهمة » .

440. Les associés non administrateurs ont droit de se faire rendre compte de l'administration des affaires sociales.

٤٤٠ — للشركاء الذين ليسوا مديرين للشركة الحق في طلب معرفة ادارة أشغال الشركة .

تطابق ٥٣٧ مخ .

441. A moins de stipulation contraire, un associé ne peut céder tout ou partie de son droit dans la société; il peut seulement intéresser dans ses bénéfices un tiers, qui reste étranger à la société.

٤٤١ — لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه الا اذا وجد شرط يقضى بذلك وانما يجوز له فقط أن يشرك في أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجا عن الشركة .

تطابق ٥٣٨ مخ . وتقابل ١٨٦١ ف .

442. Dans les sociétés autres que les sociétés de commerce, et dans toutes les sociétés en participation, l'associé qui a contracté en son nom avec un tiers est seul engagé avec ce tiers.

٤٤٢ — في غير الشركات التجارية وفي جميع شركات المحاصة كل شريك عقد شروطا باسمه مع أجنبي عن الشركة هو الملزم بها وحده لهذا الأجنبي .

تطابق ٥٣٩ مخ . وتقابل ١٨٦٢ ف .

443. S'il a mandat de traiter au nom des associés ou de la société, chacun des associés est obligé pour une

٤٤٣ — واذا كان الشريك مأذونا بالمعاملة مع الغير باسم الشركاء أو باسم الشركة كان كل واحد من الشركاء

part égale et non solidairement envers le tiers, à moins de stipulation contraire.

444. En tous cas, les tiers ont action contre chacun des associés pour le montant de sa part dans le bénéfice produit par l'opération.

445. La société finit :

(1) Par l'expiration du délai pour lequel elle est contractée :

(2) Par la consommation de l'affaire pour laquelle elle avait été contractée ;

(3) Par la perte totale du fonds commun, ou la perte partielle assez considérable pour empêcher une exploitation utile :

ملزما لهذا الغير بحصة مساوية لحصة الآخر
لا على وجه التضامن لبعضهم الا اذا وجد
شرط بخلاف ذلك .

تطابق ٥٤٠ مخ . وتقابل ١٨٦٤ ف .

٤٤٤ — ولهذا الغير في كل
الأحوال حق مطالبة كل من الشركاء
بقدر حصته في الربح الحاصل من العمل .

تطابق ٥٤١ مخ . وتقابل ١٨٦٤ ف .

٤٤٥ ^(١) — تنتهى الشركة بأحد
الأمر الآتية :

أولا — بانقضاء الميعاد المحدد
للشركة .

ثانيا — بانتهاء العمل الذى انمقدت
الشركة لأجله .

ثالثا — بهلاك جميع مال الشركة
أو هلاك معظمه بحيث لا تمكن ادارة
عمل نافع بالباقي .

(١) راجع تقض ٤ مايو ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٢٢ ص ٢١٣ ملحق
القانون والاقتصاد ٣ ص ١١٨ رقم ١١٨ : اذا عقدت شركة لمدة معينة ، ونص في عقد تأسيسها
على أن محكمة جزئية ما تكون مختصة بالحكم نهائيا فيما ينشأ من النزاع بشأنها ، ثم ادعى أحد
التعاقدين قيام الشركة عن مدة أخرى ، ورفع دعوى بطلب الحساب عنها وتصفيتها أمام
المحكمة المتفق على اختصاصها ، وأنكر عليه خصمه قيام الشركة في تلك المدة ، كان الفصل
في قيام الشركة وعدم قيامها من اختصاص القاضى العادى ، لا من اختصاص المحكمة المتفق على
تحكيمها في النزاع . فاذا حكمت المحكمة التى رفعت اليها تلك الدعوى باختصاصها ، وحكمت
بتعيين خير لتصفية حساب الشركة ، ثم حكمت بالزام المدعى عليه بما أظهرته التصفية ، فاستأنف
هو هذه الأحكام الثلاثة ، وحكمت المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بعدم قبول الاستئناف
عملا بالشرط المتفق عليه ، كان حكمها خطأ ، وجاز الطعن فيه بطريق النقض ، عملا بالمادة ١٠
من قانون انشاء محكمة النقض لصدوره في الواقع في مسألة اختصاص .

(4) Par le décès, l'interdiction ou la faillite d'un des associés, s'il n'a rien été stipulé à cet égard, sauf les règles spéciales aux sociétés commerciales qui ne sont pas dissoutes par le décès, la faillite ou l'interdiction d'un associé non solidaire;

(5) Par la volonté de tous les associés;

(6) Par la renonciation d'un des associés, quand la durée de la société n'a pas été stipulée, pourvu que cette renonciation soit faite de bonne foi et non à contre-temps.

رابعا — بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بافلاسه اذا لم يشترط في عقد الشركة شيء في شأن ذلك مع عدم الاخلال بالأصول المخصوصة المتعلقة بالشركات التجارية التي لا تنفسخ بموت أحد الشركاء الغير المتضامن أو افلاسه أو الحجر عليه .

خامسا — بإرادة جميع الشركاء^(١) .

سادسا — بانفصال أحد الشركاء عن الشركة اذا كانت مدة الشركة ليست معينة بشرط أن لا يكون هذا الانفصال مبنيا على غش ولا في غير الوقت اللائق له .

تطابق ٥٤٢ مخ ، مع اضافة الفقرة الآتية « رابعا — بعدم حصول الشركة على حصة من الحصص المسكون منها رأس المال » ، وجعل « رابعا » و « خامسا » و « سادسا » : « خامسا » و « سادسا » و « سابعا » .

وتقابل ١٨٦٥ و ١٨٦٧ و ١٨٦٩ ف .

راجع تجارى ٢٥/١٩ وما بعدها ، ٢٠٢/١٩٥ وما بعدها .

446. La société pourra être dissoute par les tribunaux, à la demande d'un associé, pour inexécution des obligations d'un autre associé, ou pour discussion grave qui empêche la marche des affaires sociales, ou pour tous autres motifs graves.

447. Les présentes règles s'appliquent à toutes les so-

٤٤٦ — يجوز للمحاكم أن تفسخ الشركة بطلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر بما تعهد به أو لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان أشغال الشركة أو لآى سبب قوى غير ذلك .

تطابق ٥٤٣ مخ . وتقابل ١٨٧١ ف .

٤٤٧ — تتبع هذه القواعد في

(١) راجع تقض ٩ يناير ١٩٣٦ (مذكور تحت المادة ٢١٥) .

ciétés, sauf ce qui est dit au Code de commerce en matière de sociétés commerciales.

SECTION II.

DU PARTAGE DES SOCIÉTÉS ET DE TOUS AUTRES PARTAGES.

448. Le partage de l'avoir social se fait entre associés d'après le mode prévu par le contrat.

449. Dans le silence du contrat, le partage se fait, dans les sociétés civiles, par le soin de tous les associés, et, dans les sociétés commerciales, par les soins d'un ou plusieurs liquidateurs nommés par la majorité des associés, ou par le tribunal, dans le cas où la majorité des associés ne peut tomber d'accord sur le choix à faire.

450. Le liquidateur a le droit de vendre l'actif de la

كافة الشركات مع عدم الاخلال بما هو منصوص في قانون التجارة فيما يتعلق بمواد الشركات التجارية .

نظابق ٥٤٤ مخ . وتقابل ١٨٧٣ ف .
راجع تجارى ٢٥/١٩ وما بعدها .

الفصل الثانى

فى قسمة الشركات وغيرها (١)

٤٤٨ — تقسم بين الشركاء أموال الشركة على حسب المبين فى عقدھا .

نظابق ٥٤٥ مخ . وتقابل ١٨٧٢ ف .

٤٤٩ — اذا لم يصرح فى العقد عن كيفية القسمة يكون اجراؤها فى الشركات المدنية بمعرفة جميع الشركاء وفى الشركات التجارية بمعرفة من يعين لتصفية الشركة بأغلب آراء الشركاء سواء كان واحدا أو أكثر أو بمعرفة من تعينه المحكمة عند عدم اتفاق أغلبية الشركاء على التعيين .

نظابق ٥٤٦ مخ .

راجع تجارى ٢٥/١٩ وما بعدها .

٤٥٠ — وللمأمور بالتصفية الحق

(١) راجع كتابنا « العقود المدنية الصغيرة » نبذة ١٦٦ وما بعدها .

نقض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٨ ص ١١٨ : الحكم الذى يصدر فى دعوى القسمة هو حكم يرتب حقوقا ويؤثر فى الملكية . واذن فالقول بأن دعوى القسمة هى دعوى اجراآت لا يجوز أن تثار فيها مسألة الصفات قول غير سديد .

société, soit aux enchères, soit à l'amiable, s'il n'a pas été apporté de restrictions à ses pouvoirs par l'acte de nomination.

في أن يبيع مال الشركة سواء كان بالمزاد العام أو التراضي إذا كانت مأموريته ليست مقيدة في سند تعيينه .

تطابق ٥٤٧ مخ .

451. Dans tous les autres cas où il y a lieu à partage de biens communs, les parties, maîtresses de leurs droits, peuvent, si elles sont unanimement d'accord, procéder au partage de la manière qu'elles aviseront.

٤٥١ — وفي جميع الأحوال الآخر يجوز للشركاء الذين لهم أهلية التصرف في حقوقهم إذا اقتضت الحال قسمة أموال مشتركة أن يباشروا القسمة بالطريقة التي يرضونها إذا كانوا متفقين بأجمعهم عليها .

تطابق ٥٤٨ مخ . وتقابل ٨١٩ ف .
راجع مرافعات ٧١٠/٦٢٠ .

452. S'il y a désaccord, ou si l'une d'elles n'est pas libre de ses droits, celle qui voudra sortir de l'indivision citera les copropriétaires devant le tribunal de justice sommaire du siège social ou de la situation des biens, ou, s'il s'agit de mobilier, devant celui du domicile d'un des défendeurs, et demandera la nomination d'un ou plusieurs experts pour procéder à l'estimation et à la confection des lots.

٤٥٢ — أما إذا كانوا مختلفين في الرأي أو كان أحدهم ليس فيه أهلية التصرف في حقوقه ، فعلى من أراد منهم القسمة أن يكلف بالحضور باقي شركائه أمام محكمة المواد الجزئية التابع اليها مركز الشركة أو موقع العقار أو أمام المحكمة التابع لها محل أحد الشركاء إذا كان المراد قسمته منقولاً وأن يطلب من المحكمة تعيين واحد أو أكثر من أهل الخبرة لأجل التقويم وتعيين الحصص^(١) .

تطابق ٥٤٩ مخ ، مع استبدال عبارة « أمام المحكمة » بعبارة « أمام محكمة المواد الجزئية » ومع اضافة « تعيين أحد القضاة لاجراء القسمة على يده و » بعد عبارة « وأن يطلب من المحكمة » .

وتقابل ٨٢٢ — ٨٢٤ ف .

(١) راجع تقض ١٩ نوفمبر ١٩٣١ (مذكور تحت المادة ٣٦٣) .

453. L'expertise se fera dans les formes déterminées au Code de procédure.

454. Si le partage paraît possible en nature, le tribunal de justice sommaire prononcera, s'il y a lieu, sur les contestations relatives à la confection des lots et sur toutes autres contestations de sa compétence.

S'il s'élève des contestations qui ne rentrent pas dans les limites de sa compétence, il devra renvoyer les parties devant le tribunal de première instance, à audience fixe, et surseoir au partage jusqu'à ce que ces contestations aient été définitivement jugées.

٥٥١ مخ : اذا أمكنت قسمة الأموال عينا وحصل نزاع في تعيين الحصص تحكم المحكمة في ذلك بمجرد الإحالة عليها من القاضي المعين للقسمه .

455. La répartition par la voie du sort se fera devant le juge de justice sommaire qui en dressera procès-verbal.

456. La division des biens en lots devra être homologuée par le tribunal de pre-

٤٥٣ — اجراءات أهل الخبرة تكون بالأوجه المبينة بقانون المرافعات .

نطبق ٥٥٠ مخ .

راجع مرافعات ٢٥٧/٢٢٣ وما بعدها .

٤٥٤ (معدلة)^(١) — اذا

أمكنت قسمة الأموال عينا وحصل نزاع في تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك وفي المنازعات الأخرى التي تكون من خصائصها .

واذا حصلت منازعات لم تكن من خصائص المحكمة المذكورة وجب عليها أن تحيل الأخصام على المحكمة الابتدائية وتعين الجلسة التي يلزم حضورهم فيها أمامها وتؤخر الفصل في القسمة الى أن يحكم قطعيا في تلك المنازعات .

٤٥٥ — تحصل القسمة بطريق

القرعة أمام القاضي المعين للمواد الجزئية ويحرر بها محضرا .

نطبق ٥٥٣ مخ ، بعد حذف عبارة « للمواد الجزئية » . وتقابل ٩٨٢ ف .

٤٥٦ — اذا كان أحد الشركاء

قاصرا أو غير أهل للتصرف^(٢) أو غائبا

(١) عدلت المادة ٤٥٤ بالأمر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (١١ رجب سنة ١٣٠٩) . وكان نصها قبل التعديل : « واذا أمكنت قسمة الأموال عينا وحصل نزاع في شأن تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك » .

(٢) النص الفرنسي : « incapable » .

mière instance, si parmi les copropriétaires il y a des mineurs, des incapables ou des absents.

وجب التصديق من المحكمة الابتدائية على قسمة الأموال الى حصص .

٥٥٢ مخ : عند وجود قاصر أو من ليس أهلاً للتصرف يجب دائماً التصديق من المحكمة على قسمة الأموال الى حصص .
وتقابل ٨٣٨ ف .

راجع المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الفقرة السادسة .

٤٥٧^(١) — وكل حصة وقعت

457. Chaque copartageant est censé avoir toujours été propriétaire des biens qui lui sont échus par suite du partage et n'avoir jamais eu la propriété des autres biens partagés.

بموجب القسمة في نصيب أحد الشركاء تعتبر أنها كانت دائماً ملكاً له قبل القسمة وبعدها ويعتبر أنه لم يملك غيرها من الأموال التي قسمت^(٢) .

٥٥٥ مخ : قسمة المال عينا تعتبر بمنزلة بيع كل من الشركاء حصته الشائعة قبل القسمة لمن وقعت في نصيبه ويترتب عليها ما يترتب على البيع .
وتقابل ٨٨٣ ف .

راجع المادة الثانية من قانون التسجيل .

٤٥٨ — اذا لم تمكن القسمة

458. S'il y a impossibilité de partage en nature, il sera procédé à la vente dans les formes indiquées au Code de procédure.

عينا تباع الأموال بالأوجه المبينة بقانون المرافعات .

تطابق ٥٥٤ مخ . وتقابل ٨٢٧ ف .

راجع مرافعات ٦٢٠/٧١٠ وما بعدها .

(١) راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » ١ نبذة ٣١٥ وما بعدها .

(٢) راجع تقض ٣٠ مايو ١٩٣٥ (واردة تحت المادة ٦١٠) .

وتقض ١٧ ديسمبر ١٩٣١ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٣ رقم ١٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩ ص ٣٢ : اذا تمت قسمة أطيان بين ورثة باقراهم ، وصدقت عليها المحكمة ، وسجل محضر الخير الذي أجرى القسمة ، ثم تصرف بعض الورثة في نصيبه المقسوم كله أو بعضه بفقود مسجلة أو ثابتة التاريخ ، ثم اتفق الورثة بعد ذلك على تقسيم جديد لتلك الأطيان لم يدخل فيه معهم من تلقى الملكية عن بعضهم ، فلا يمكن اعتبار عقد الاتفاق الأخير قسمة نافذة على أولئك المشترين ، وإنما هو عقد بدل بين ملاك فيما يتعلق بالملك ، لا يكون حجة على غير المقتسمين الا اذا سجل .

459. Les créanciers communs dont les créances sont nées à l'occasion du bien commun peuvent exercer leur action pour le tout sur l'ensemble et sur chacun des biens communs.

نطابق ٥٥٦ مخ ، مع استبدال عبارة « قبل قسمتها » بعبارة « ومن كل حصة منها » .

460. Les créanciers personnels d'un des copropriétaires peuvent s'opposer à ce que le partage en nature ou la vente aient lieu sans leur intervention.

L'opposition est faite entre les mains des autres copropriétaires et oblige ces derniers à appeler les créanciers opposants à tous les actes de procédure, sous peine de nullité.

٥٥٧ مخ : ولهم أن يعارضوا في قسمة المال عينا ما داموا لم يستوفوا ديونهم .
٥٥٨ مخ : المعارضة الحاصلة منهم أو من أرباب الديون التي على أحد المتقاسمين تحت يد المتقاسمين الآخرين تعتبر بمثابة حجز ما للمدين لدى الغير .
٥٥٩ مخ : لا يجوز بيع الأموال المشتركة إلا بعد تكليف الدائنين المذكورين بالحضور في جميع الاجراءات .

461. Les créanciers communs sont préférés, lors du payement et de la distribution du prix, aux créanciers personnels des copartageants.

نطابق ٥٦٠ مخ ، مع استبدال لفظ « المتقاسمين » بلفظ « الشركاء » .

راجع ٧٢٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ .

(١) « copartageants » (المتقاسمين) .

٤٥٩ — لأرباب الديون على

الشركة الذين حصلت ديونهم بسبب الأموال المشتركة أن يطالبوا باستيفائها من مجموع أموال الشركة ومن كل حصة منها .

٤٦٠ — يجوز لأرباب الديون

الشخصية التي على أحد الشركاء أن يعارضوا في اجراء القسمة عينا وفي بيع المال بغير دخولهم في ذلك .

ويكون اجراء المعارضة المذكورة

بين أيدي الشركاء الآخرين ويترتب على حصولها ملزومية هؤلاء الشركاء بأن يطلبوا حضور المداينين المعارضين في كافة الاجراءات المتعلقة بالقسمة أو بالبيع والا كان العمل لاغيا .

٤٦١ — الدائنون للشركة مقدمون

عند توزيع الثمن ودفعه على مدايني أشخاص الشركاء (١) .

٤٦٢^(١) — يجوز للشركاء في

الملك^(٢) قبل قسمته بينهم أن يستردوا
لأنفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدهم
للغير ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف
الرسمية والمصاريف الضرورية أو
النافعة^(٣).

462. Les copropriétaires
originaires peuvent, jus-
qu'au partage, racheter la
part indivise qui aurait été
vendue par l'un d'eux à
un tiers, en lui rembour-
sant le prix, les loyaux
coûts et les dépenses né-
cessaires et utiles.

تطابق ٥٦١ مخ . وتقابل ٨٤١ ف .

٥٦٢ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : لكل واحد من الشركاء الحق في الشفعة بقدر
حصته الشائعة وله الحق في الشفعة بالنسبة لكل في حالة عدم الرغبة من الباقين .
٥٦٣ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : تجوز الدعوى بالشفعة حتى على الشريك في الملك
الذي يكون له مع ذلك حق الحبس بالنسبة ل حصته في الملك المشترك .

(١) راجع استئناف مصر الأهلية (دوائر مجتمعة) ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ المحاماة ٣ رقم
٤٠ ص ٧١ المجموعة ٢٣ رقم ١١١ ص ١٧٠ : (١) المادة ٤٦٢ وضعت متقولة عن المادة
٨٤١ من القانون الفرنسي لحالة خاصة في باب القسمة ، ولا علاقة لها بالشفعة التي خصص لها
القانون بابا فصل فيه أحكامها المأخوذة عن الشريعة الإسلامية ، والحالة الخاصة المذكورة هي
حالة ما اذا باع أحد الورثة حصته الشائعة في تركة أو جزءا من تلك الحصة الشائعة بحيث يدخل
فيها ما يخصها في جميع مشتملاتها من عقار ومتقول وما عليها من الحقوق . (ب) يحق لباقي
الورثة أو لأحدهم حين القسمة أن يسترد الحصة الشائعة المباعة في حدود المادة ٤٦٢ ، وذلك
بدفع ثمنها الى المشتري ، وهذا الحق يسمى حق الاسترداد الوراثي ، والغرض منه منع الأجنبي
من التدخل في العائلات والاطلاع على أسرارها . (ج) نص المادة ٤٦٢ يسرى على الشركات
كما يسرى على التركات ، وذلك لعموم نص المادة ولاختيار الشارع التعبير بلفظ « الشركاء
الأصليين » مكان الورثة . (د) اذا كان المبيع حصة شائعة في عين معينة من التركة أو الشركة
يسهل تسليمها الى المشتري ، دون أن يطلع على أوراق وأحوال التركة أو الشركة ، ومن غير
أن يشترك في قسمة جميع الممتلكات ، لا يجوز استرداد هذه الحصة استنادا الى الحق الخول في
المادة ٤٦٢ ، بل من طريق الشفعة فقط .

راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ٤ نبذة ٤٩٦ وما بعدها ، عن مقارنة
حق الاسترداد بالشفعة والآراء المختلفة في هذا الموضوع .

(٢) في النص الفرنسي وفي المختلط : « Les copropriétaires originaires » (للشركاء
الأصليين في الملك) .

راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ٤ نبذة ٤٥٦ وما بعدها .

(٣) « les dépenses nécessaires et utiles » (المصروفات الضرورية والنافعة) .

راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ٤ نبذة ٤٨٣ .

CHAPITRE V.

Du prêt et de la rente.

463. On distingue deux sortes de prêts :

Le prêt à usage et le prêt de consommation.

464. Le prêt à usage est celui par lequel le prêteur livre à l'emprunteur une chose dont il lui laisse la jouissance et que ce dernier s'engage à restituer après le délai convenu.

465. Le prêt de consommation est celui par lequel le prêteur transmet à l'emprunteur la propriété d'une chose que celui-ci s'engage à remplacer par une autre chose de même espèce, quantité ou qualité, après le délai convenu.

466. Dans le silence du contrat, la nature du prêt se détermine d'après la position des parties et la nature de la chose prêtée.

§ I. — *Du prêt à usage.*

467. Le prêt à usage est essentiellement gratuit.

الباب الخامس

في العارية والايرادات المرتبة

٤٦٣ — العارية على نوعين

عارية استعمال وعارية استهلاك .

نظابق ٥٦٤ مـ . وتقابل ١٨٧٤ ف .

٤٦٤ — فالعارية بالاستعمال فقط

هي أن المير يسلم الى المستعير شيئاً يبيع له الانتفاع به ويلتزم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه .

نظابق ٥٦٥ مـ . وتقابل ١٨٧٥ ف .

٤٦٥ — والعارية بالاستهلاك

هي أن المير ينقل الى المستعير ملكية شيء يلتزم المستعير بتعويضه بشيء آخر من عين نوعه ومقداره وصفته بعد الميعاد المتفق عليه ^(١) .

نظابق ٥٦٦ مـ . وتقابل ١٨٩٢ ف .

٤٦٦ — اذا لم يصرح في العقد

بنوع العارية يكون تعيينه بحسب أحوال المتعاقدين والشيء المعار .

نظابق ٥٦٧ مـ .

الفرع الأول — في عارية الاستعمال ^(٢)

٤٦٧ — عارية الاستعمال تكون

بلا مقابل أبداً .

(١) راجع تقض ٣ نوفمبر ١٩٣٢ (وارد تحت المادة ٩٤) .

(٢) راجع كتابنا « عارية الاستعمال وعارية الاستهلاك والايرادات المرتبة وأحكام الفوائد على العموم » ١٩٢٢ .

تطابق ٥٦٨ مخ . وتقابل ١٨٧٦ ف .

468. L'emprunteur est garant de la perte ou de la dépréciation de la chose arrivée par sa faute, même légère.

٤٦٨ — المستعير ضامن لضياع الشيء المستعار أو نقصان قيمته الحاصل بتقصيره ولو كان التقصير يسيرا .

تطابق ٥٦٩ مخ .

469. Il est tenu de veiller à sa conservation comme un homme diligent et soigneux ; il ne peut s'en servir que suivant la destination convenue.

٤٦٩ — يجب على المستعير القيام بحفظ العين المستعارة والاعتناء بصيانتها اعتناء تاما . ولا يجوز له أن يستعملها الا فيما أعدت له على حسب الاتفاق بينه وبين المعير .

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٧٠ مخ ، والثانية التي أولها « ولا يجوز له » ٥٧١ مخ . وتقابل ١٨٨٠ ف .

470. S'il emploie la chose prêtée à un autre usage ou après le temps convenu, il doit une indemnité équivalente au prix de location, sans préjudice de la réparation du dommage causé par un usage excessif.

٤٧٠ — اذا استعمل المستعير الشيء المستعار في غير ما أعد له أو استعمله بعد الزمن المتفق عليه كان ملزما بتعويض مساو لقيمة الأجرة مع تعويض التلف الحاصل من الافراط في استعماله .

تطابق ٥٧٢ مخ . وتقابل ١٨٨٠ وما بعدها ف .

471. Il a droit de réclamer les dépenses urgentes nécessaires qu'il a dû faire avant de pouvoir aviser le prêteur, mais il doit supporter les frais d'entretien de la chose prêtée.

٤٧١ — للمستعير الحق في طلب المصاريف الضرورية المستعجلة التي اضطر لصرفها قبل امكان اخبار المعير بها وعليه المصاريف اللازمة لوقاية الشيء المستعار .

تطابق ٥٧٣ مخ . وتقابل ١٨٨٦ و ١٨٩٠ ف .

472. L'emprunteur doit restituer la chose à l'époque fixée et ne peut être con-

٤٧٢ — وعليه أن يرد الشيء المستعار في الميعاد المعين للرد ولا يجوز

traint de la restituer avant cette époque.

A défaut de terme stipulé, la restitution doit être faite après que la chose a servi à l'usage pour lequel elle a été empruntée.

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٧٤ مخ ، والثانية ٥٧٥ مخ . وتقابل ١٨٨٨ ف .

§ II. — Du prêt de consommation et de la rente.

473. Dans le prêt de consommation, la chose prêtée est aux risques de l'emprunteur dès que la propriété lui a été transférée.

474. Lorsque la chose prêtée est de l'argent en numéraire, elle doit être restituée en même valeur numérique, quelles que soient les variations subies par les monnaies depuis l'époque du prêt.

475. L'emprunteur doit restituer le prêt à l'époque convenue.

S'il n'y a pas de délai stipulé, ou s'il a été convenu que l'emprunteur restituerait quand il pourrait, le juge fixe la date où la restitution devra avoir lieu.

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٧٨ مخ ، والثانية التي أولها « وإذا لم يعين » ٥٧٩ مخ . وتقابل ١٩٠٠ و ١٩٠٢ ف .

(١) راجع تقض ٣ نوفمبر ١٩٣٢ التقدم .

أن يجبر على رده قبل هذا الميعاد .

وفي حالة عدم تعيين الميعاد يلزم رده بعد انتهاء الاستعمال المستعار لأجله .

الفرع الثاني

في عارية الاستهلاك وفي الايرادات
المرتبة (١)

٤٧٣ — في عارية الاستهلاك
يكون ضمان العين المستعارة على المستعير
بمجرد انتقال الملكية اليه .

تطابق ٥٧٦ مخ . وتقابل ١٨٩٣ ف .

٤٧٤ — اذا كان الشيء المستعار
تقودا لزم رده بعين قيمته العددية أيا كان
اختلاف أسعار المسكوكات الذي حصل
بعد وقت العارية .

تطابق ٥٧٧ مخ . وتقابل ١٨٩٥ ف .

٤٧٥ — على المستعير أن يؤدي
في الوقت المتفق عليه ما استعاره واذا لم
يعين لأداء المستعار ميعاد أو صار الاتفاق
على أن المستعير يؤديه عند امكانه فيعين
القاضي الوقت الذي يقتضى حصول
الأداء فيه .

476. Le paiement doit être opéré au lieu où le prêt a été fait, s'il n'en a pas été autrement convenu.

477. Le prêt de consommation est gratuit, s'il n'y a pas de stipulation contraire.

478. L'intérêt stipulé ne peut être supérieur au taux prévu par l'article 125.

479. le contrat de prêt avec intérêts peut être fait à la condition que le prêteur ne pourra jamais demander le capital et que l'emprunteur pourra toujours le restituer.

Il prend, dans ce cas, le nom de *constitution de rente*, et l'intérêt prend le nom d'*arrérages*.

Toutefois, le prêteur pourra obtenir des tribu-

٤٧٦ — يلزم أن يكون الأداء في المحل الذي حصلت فيه العارية إذا لم يشترط خلاف ذلك .

تطابق ٥٨٠ مخ . وتقابل ١٩٠٣ ف .

٤٧٧ — عارية الاستهلاك تكون بلا مقابل إذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

تطابق ٥٨١ مخ . وتقابل ١٩٠٥ ف .

٤٧٨ (معدلة)^(١) — لا يجوز أن تكون الفائدة المشترطة أزيد من الحد المقرر في المادة ١٢٥^(٢) .

تطابق ٥٨٢ مخ مع استبدال رقم « ١٨٥ » برقم « ١٢٥ » . وتقابل ١٩٠٧ ف .
راجع ١٨٥/١٢٥^(٣) .

٤٧٩ — يجوز أن يشترط في عقد الاقتراض بالفائدة أن المقرض ليس له طلب رأس المال أبدا وأن للمقرض رده في أي وقت أراد .

وفي هذه الحالة يسمى العقد المذكور عقد ترتيب ايراد ، وتسمى الفائدة باسم مرتب .

ومع ذلك يجوز للمقرض أن

(١) عدلت المادة ٤٧٨ بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ . وكان نصها قبل التعديل « لا يجوز أن تكون الفائدة المشترطة أزيد من اثني عشر في المائة سنويا » .

(٢) راجع نقض ٩ مايو ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ١٤٥) .

(٣) راجع كتابنا « عارية الاستعمال وعارية الاستهلاك وأحكام الفوائد على العموم » ص ١٧٥ وما بعدها .

naux le remboursement du capital, si l'emprunteur n'exécute pas ses engagements, s'il refuse de donner ou détruit les garanties stipulées, ou s'il est déclaré en faillite.

تطابق فقراتها الثلاث ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ مخ . وتقابل ١٩٠٩ و ١٩١٢ و ١٩١٣ ف .

480. La rente peut être constituée moyennant un intérêt qui pourra être supérieur à l'intérêt légal, et qui sera servi pendant un délai fixe ou pendant la vie du prêteur, ou de toute autre personne vivante au moment de la constitution de la rente.

Le capital, dans ce cas, ne sera jamais remboursable, et sera amorti par les arrérages payés pendant le temps convenu.

Le créancier de la rente pourra seulement, en cas d'inexécution, de destruction ou de défaut des garanties, ou de faillite du débiteur de la rente, faire vendre les biens de ce dernier et faire affecter sur ce prix une somme suffisante au paiement des arrérages.

يستحصل^(١) على حكم برد رأس ماله إذا لم يوف المقترض بما التزم به أو إذا امتنع عن أداء التأمينات المشترطة أو أعدمها أو وقع في حالة الافلاس .

٤٨٠ — ترتيب الايراد المذكور

يجوز أن يكون بفائدة زائدة عن المقرر قانونا تدفع مدة معينة أو مدة حياة المقرض أو حياة أى شخص آخر موجود وقت ترتيب الايراد المذكور . وفي هذه الحالة لا يكون رأس المال واجب الرد أبدا بل يعتبر تسديده شيئا فشيئا بالمرتبات التى تدفع فى المدة المتفق عليها .

ويجوز لصاحب الايراد فى حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو اعدامها أو اظهار افلاس المدين بالايراد أن يتحصل^(٢) فقط على بيع أموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها .

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٨٦ مخ ، والفقرة الثانية التى أولها « وفى هذه الحالة » ٥٨٧ مخ ، والفقرة الأخيرة التى أولها « ويجوز » ٥٨٨ مخ . وتقابل ١٩٦٨ و ١٩٧٢ و ١٩٧٦ وما بعدها ف .

481. Les rentes perpétuelles et viagères qui

٤٨١ — تتبع القواعد المقررة

(١) يحصل .

(٢) يحصل .

seront constituées comme condition d'une vente ou de tout autre contrat, ou à titre gratuit, seront soumises aux règles ci-dessus.

سابقا في حالة تقرير مرتبات مؤبدة أو مقيدة بمدة الحياة في مقابلة بيع أو عقد آخر أو مجرد تبرع .

CHAPITRE VI.

Du dépôt.

الباب السادس

في الوديعة^(١)

482. Le dépôt est un contrat par lequel une personne remet une chose mobilière à une autre personne qui promet, sans stipuler de salaire, de garder la chose déposée comme elle garderait sa chose propre et de la rendre en nature à première réquisition.

٤٨٢ — الابداع عقد به يسلم انسان منقولاً^(٢) لانسان آخر يتعهد بحفظه بدون اشتراط أجره كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع^(٣) .

تطابق ٥٩٠ مخ . وتقابل ١٩١٥ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩٢٧ و ١٩٤٤ ف .

(١) راجع كتابنا « العقود المدنية الصغيرة » تبذة ٤٢٥ وما بعدها .

نقض ٢٢ يونيو ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٢٣٥) . ونقض ٢٢ فبراير ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٢١٥) .

(٢) قارن المادة ١٠٦/٧٩ .

(٣) نقض جنائي ٢١ مارس ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ٣٣٧ ص ٤٨٨ : التزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة وفقا لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني ، فاذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة . فاذا سلم قطن المحلج بموجب ايصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ثم تصرف صاحب المحلج في القطن بدون اذن صاحبه لا يعتبر ذلك تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ (٣٤١ الجديدة) عقوبات .

نقض جنائي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٢٤٧ ص ٥٤٩ : اذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري فان وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة انما يكون على سبيل الوديعة . فان تصرف فيه اضرارا بصاحبه فانه يكون قد خان الأمانة ، ويحق عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

نقض ١١ يناير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢٠ ص ٦٢ : اذا تبين من صيغة عقد الوديعة أن موضوعها مبلغ من المال فهي في الواقع ليست وديعة تامة وانما هي وديعة =

483. S'il y a stipulation de salaire, le contrat est régi par les règles du louage d'industrie.

484. Le dépositaire ne peut obliger le déposant à reprendre la chose avant le terme convenu.

485. Il est responsable de sa faute grave et du défaut de précaution, dont l'observation a été stipulée par le contrat.

486. Il ne peut se servir de la chose déposée, à peine de dommages-intérêts.

487. Il doit la rendre au déposant ou à son ayant droit.

488. Le déposant doit indemniser le dépositaire des frais faits pour la con-

٤٨٣ — اذا اشترطت الأجرة

للمودع عنده تتبع في العقد القواعد المتعلقة باستئجار الصانع .

نظابق ٥٩١ مخ .

رجع ٤٨٩/٤٠١ وما بعدها .

٤٨٤ — ولا يجوز لحافظ الوديعة

أن يلزم مودعها بأخذها قبل الميعاد المتفق عليه .

نظابق ٥٩٢ مخ .

٤٨٥ — حافظ الوديعة مسئول

عما يقع منه في شأنها من التقصير الجسيم وعن عدم صيانتها لها المشترطة في العقد .

نظابق ٥٩٣ مخ . وتقابل ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ف .

٤٨٦ — ولا يجوز له أن يستعمل

الشيء المودع عنده والا كان ملزما بالتأمينات .

نظابق ٥٩٤ مخ . وتقابل ١٩٣٠ ف .

٤٨٧ — وعليه أن يرده الى

المودع نفسه أو لمن ينوب عنه (١) .

نظابق ٥٩٤ مخ . وتقابل ١٩٣٧ ف .

٤٨٨ — وعلى المودع أن يؤدي

لحافظ الوديعة المصاريف المنصرفة منه

= ناقصة أشبه ما يكون بعارية الاستهلاك ، وكل ما للمودع بشأنها هو حق شخصي بالمطالبة بقيمتها . وهذا الحق يسقط بالسكوت عن المطالبة به المدة القانونية أي بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ الالتزام بالرد .

(١) « ou à son ayant droit » .

servation de la chose et des dommages qu'elle lui a causés.

Ce dernier a, pour se couvrir de ce qui lui est dû, un droit de rétention sur la chose.

تطابق الفقرة الأولى منها ٥٩٦ مخ، والثانية ٥٩٧ مخ. وتقابل ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ف. راجع ٦٧٨/٥٥٤ ، ٧٣١/٦٠٥ .

489. Le dépositaire qui tire un salaire à l'occasion des faits qui ont motivé le dépôt, comme l'aubergiste, le voiturier et autres, est responsable de la perte de la chose déposée, à moins qu'il n'établisse que la perte a eu lieu par suite de force majeure.

490. Lorsque le dépôt a été fait, parce que la chose était litigieuse, le dépositaire ou sequestre ne doit la rendre qu'à celui qui sera désigné par toutes les parties ou par le tribunal.

491. Le dépositaire ou sequestre d'une chose litigieuse ou sous la main de la justice, peut être nommé par le tribunal, lequel peut

لحفظها ويعطيه بدل الخسارات التي نشأت له عنها .

وللحافظ المذكور حق حبسها لاستيفاء ما هو مستحق له .

٤٨٩ — حافظ الوديعة الذي

يأخذ أجره بسبب الأحوال التي ترتب عليها الايداع كصاحب خان أو أمين النقل أو نحوها ضامن لهلاك الوديعة الا اذا أثبت أن الهلاك حصل بسبب قوة قاهرة .

تطابق ٥٩٨ مخ. وتقابل ١٩٥٢ ف .

٤٩٠ — اذا حصل الايداع

بسبب نزاع واقع في الوديعة فليس لحافظها أو لحارسها المعين لها أن يسلمها الا لمن يتعين لاستلامها باتفاق جميع الأخصام أو بأمر المحكمة .

تطابق ٥٩٩ مخ. وتقابل ١٩٥٦ ف .

٤٩١ — للمحكمة أن تعين

حارسا أو حافظا للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء ^(١) كما يجوز لها

(١) ترجمة النص الفرنسي : تحت يد القضاء .

نقض ٢٠ يونيو ١٩٣٥ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٨٥ ص ٨٦٧ المحاماة ١٦ ص ٢٧٢ : اذا أوقفت محكمة الاستئناف دعوى الحراسة لوفاة أحد الخصوم ، ثم قضى بيطان المرافعة فيها في مواجهة النظار الذين حلوا محل الناظر المعين حارسا ، فان حكم الحراسة المستأنف =

désigner une des parties
en cause.

أن تعين لذلك أحد الأخصام المترافعين .

تطابق ٦٠٠ مخ . وتقابل ١٩٦٣ ف .

492. Le dépôt des choses
litigieuses peut ne pas être
gratuit.

٤٩٢ — ايداع الأشياء المتنازع

فيها يجوز أن يكون بمقابل .

تطابق ٦٠١ مخ ، مع اضافة عبارة « ويجوز أن يكون المودع عقارا » في آخر المادة .

وتقابل ١٩٥٧ ف .

٤٩٣ — يجب في جميع الأحوال

493. Dans tous les cas,
le depositaire ou sequestre
doit restituer les fruits; il
doit les intérêts de l'argent
déposé dès qu'il est mis en
demeure de le restituer.

على حافظ الوديعة أو حارسها أن يرد

أيضا محصولها ونتائجها^(١) وعليه فوائد

النقود المودعة عنده من وقت مطالبته

بردها مطالبة رسمية^(٢) .

= اذا كان قد أصبح نهائيا فما هذا الا بالنسبة لمبدأ الحراسة القضائية فقط ، ولكنه غير ملزم من جهة الشخص المعين حارسا وعدم الزامه لا يمكن القول معه بنهائيته بالنسبة لهذا التعيين ، ولا بأن وضع يد الناظر على الأطيان المتنازع عليها قد تغير من كونه الناظر على وقف هذه الأرض الى كونه الحراسة القضائية عليها ، ولا بأن ناظر الوقف أو نظاره مسئولون عن الحساب مسئولية الحراس القضائيين .

نقض أول يونيه ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٥١ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٦ ص ٥٦٦ : (١) ان تعيين حارس قضائي على أعيان موقوفة جائز . فان هذا التعيين ليس الا اجراء وقتيا تقضى به الضرورة الناجمة عن خصومة قائمة . وهو في نتيجته لا يمس حقوق المتخاصمين الا فيما تستقر تلك الحقوق بانتهاء الخصومة ، وعندئذ تصنى تبعات بعضهم قبل البعض الآخر على مقتضى ما يكشف عنه هذا الاستقرار . على أنه ان كان ثمة ضرر من ذلك فانه لا يمس أصل الحق ، بل هو ضرر موقوت استدعته ضرورة صيانة الحقوق المتنازع عليها ، وتضمينه موفور لمن تحمل به ان تبين في نهاية النزاع أنه كان على حق في نزاعه . (ب) ان تقدير الضرورة التي تدعو الى اقامة حارس وتوضيح الطريقة المؤدية الى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض هما من الأمور الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الدعوى بلا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض .

(١) يقابل عبارة « يجب ... أن يرد أيضا محصولها ونتائجها » : « doit restituer les fruits »

(٢) يقابل عبارة « من وقت مطالبته بردها مطالبة رسمية » : « dès qu'il est mis en demeure de le restituer » .

تطابق ٦٠٢ مخ ، مع اضافة عبارة « عند وجوب الرد أو من وقت استعماله الوديعة لمنفعة نفسه » في آخر المادة . وتقابل ١٩٣٦ ف .

٤٩٤ — من ينوب عن حافظ

494. Si l'ayant cause du dépositaire a aliéné la chose de bonne foi, il doit seulement restituer le prix qu'il a reçu, ou céder l'action en paiement qu'il a contre l'acquéreur. Si l'aliénation a eu lieu à titre gratuit, il doit l'estimation de la chose déposée.

الوديعة^(١) اذا باعها مع عدم علمه بأنها وديعة^(٢) فليس عليه للمالكها الا رد ما قبضه من الثمن أو التنازل له عما له من الحقوق على المشتري وأما اذا كان ملكها لأحد مجاناً فعليه قيمتها بحسب التقويم .

تطابق ٦٠٣ مخ . وتقابل ١٩٣٥ ف .

CHAPITRE VII.

Du cautionnement.

495. Le cautionnement est un contrat par lequel

الباب السابع في الكفالة^(٣)

٤٩٥ — الكفالة عقد به يلتزم

(١) « l'ayant cause du dépositaire » .

(٢) يقابل عبارة « مع عدم علمه بأنها وديعة » في النص الفرنسي : بحسن نية .

(٣) راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ١٤ وما بعدها .

نقض ٦ يونيه ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ١١٠) .

نقض ٥ نوفمبر ١٩٣٦ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١ ص ١ : ان مناط تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ (المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦) بشأن عدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة أن يكون المدين من الزراع متخذاً الزراعة حرفة يعتمد عليها في رزقه ، لا تاجراً أو متخذاً مهنة أو حرفة أخرى ، وأن يكون وقت نشوء الدين لا يملك أكثر من خمسة أفدنة . ويعتبر من الزراع كل من كانت حرفته الأصلية الزراعة ، ولو كان قد تقاعد عنها لمرض أو شيخوخة أو عاهة ، وسواء أكان يزرع في أرضه أو في أرض غيره ، كثر عمله في الزراعة أو قل . ومن كانت الزراعة حرفته الأصلية فهو زارع في معنى هذا القانون وان ضم اليها حرفة أخرى . وأرملة الزارع من الزراع اذا كانت تباشر زراعة أرضها بنفسها أو بواسطة غيرها . وحماية هذا القانون تتناول كل مدين تتوافر فيه الشروط والقيود التي نص عليها ، سواء أكان مديناً أصلياً أم ضامناً . فضامن المستأجر يتمتع بهذه الحماية بالنسبة الى دين الأجرة المطلوبة من المستأجر .

une personne s'oblige à payer la dette d'une autre personne, si celle-ci ne la paye pas.

On peut cautionner une obligation à l'insu du débiteur.

انسان بأداء دين انسان آخر اذا كان هذا الآخر لا يؤديه . وتجاوز الكفالة بالدين ^(١) بدون علم المدين بها .

نظابق ٦٠٤ مخ ، مع حذف عبارة « وتجاوز الكفالة بدون علم المدين بها » .
وتقابل ٢٠١١ و ٢٠١٤ ف .

راجع ٤٠/٢١ ، ١٦٢/١٠٨ ، وما بعدها ، ٢٤٤/١٨١ وما بعدها ، ٢٥٤/١٩٠ ،
وما بعدها ، ٢٦٤/٢٠٠ ، ٢٦٧/٢٠٣ ، ٢٧١/٢٠٧ ، ٤١٢/٣٣١ ، ٤٧٧/٣٩٠ .
وتجاري ١٢٥/١١٩ ، ١٥٧/١٥٠ ، وما بعدها ، ١٦١/١٥٤ ، ٢٠٧ مخ ، ٢٢١ ،
٢٢٩ ، ٣٤١/٣٣١ وما بعدها ، ٣٥٨/٣٤٨ وما بعدها .
وتجاري بحري ٢٩ ، ١١١ ، ١٢٥ ، ١٨٩ .
ومرافعات ٢٦٩/٢٣٤ ، ٦٥٦/٥٧٤ ، وما بعدها ، ٦٦٠/٥٧٨ ، ٧٠٣/٦١٣ .

== نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٩ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٦ ص ٢٥ : اذا قرر الحكم أن الكفالة المعطاة لشخص ، اذا رسا عليه مزاد استئجار أطيان معينة ، كانت مقصورة على إيجار هذه الأطيان الذي لم يتم ، وأنها لا تنسحب على اجارة أطيان أخرى استأجرها المكفول من صاحب الأطيان الأولى ، ويثن الأسباب أو الاعتبارات التي حملت الكفيل على هذه الكفالة وأبرز المغايرة بين الصنفه الأولى التي لم تتم والصنفه الثانية التي تمت ولم يتجاوز في كل ذلك المعاني الجلية الظاهرة من ورقة الكفالة فلا رقابة لمحكمة النقض على شيء من ذلك .

نقض جنائي ٣١ مارس ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ١٩ ص ٢٨ : ان المحكمة اذا استخلصت من ظروف الدعوى ومن أن التهم ، بعد أن كفله المسئول عن الحقوق المدنية على اعتبار أنه مجرد محصل (بشركة سنجر لما كينات الخياطة) يحصل الأقساط المستحقة من العملاء ويوردها للشركة يوميا ، قد عينته الشركة من غير علم الكفيل وكيلها بمرتب أسبوعي ثابت تضاف اليه عمولة عن المبيعات ، وأجازت له تسلم الايرادات من المحصلين وابقاءها طرفه ليوردها للشركة جملة في كل أسبوع — اذا استخلصت من كل ذلك أن الكفيل لا يضمن التهم في عمله الجديد لاختلافه عن العمل الأول من حيث أهمية الالتزامات وجسامتها فلا تثريب عليها في ذلك . ولا يصح أن يعد ذلك منها تغييرا لحقيقة الاتفاق المعقود بينه هو والشركة وما جاء فيه من تحويل الشركة نقل عاملها الى فرع آخر من فروعها أو نديه لأية خدمة أخرى أو تعديل مرتبه مع بقاء الكفالة ، فان تفسير المحكمة لعقد الاتفاق على الصورة التي فسرتها بها تسوغه الاعتبارات التي ذكرتها ، كما أنه ليس فيه خروج عن مدلول عبارات الاتفاق وحقيقة المقصود منه .

(١) « obligation » (بالالتزام) .

496. Le cautionnement est nul si l'obligation cautionnée est nulle, à moins qu'il n'ait été contracté qu'à raison de l'incapacité du débiteur.

٤٩٦ — الكفالة باطلة اذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم أهلية المدين .

تطابق ٦٠٥ مخ ، مع اضافة عبارة « وتجوز الكفالة بالدين بدون علم المدين بها » .
وتقابل ٢٠١٢ ف .

497. Le cautionnement ne peut être consenti pour une somme plus forte que ce qui est dû par le débiteur principal, ni sous des conditions plus onéreuses que la dette garantie.

٤٩٧ — لا يجوز أن تعقد الكفالة بمبلغ أكثر من المبلغ المطلوب من المدين ولا بشروط أشد من شروط الدين المكفول به . لكن يجوز أن تكون الكفالة بمبلغ أقل من الدين وبشروط أخف من شروطه .

Mais il peut être de somme moindre et sous des conditions moins onéreuses.

تطابق الفقرة الأولى منها ٦٠٦ مخ ، والثانية التي أولها « لكن يجوز » ٦٠٧ مخ .
وتقابل ٢٠١٣ ف .

498. A défaut de stipulations précises, le cautionnement ne porte que sur le principal de la dette et n'entraîne pas solidarité.

٤٩٨ — في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة الا على أصل الدين ولا توجب التضامن .
تطابق ٦٠٨ مخ .

499. La caution judiciaire entraîne de plein droit la garantie des intérêts, frais

٤٩٩ — أما الكفالة التي تؤخذ بالمحاكم أو بناء على حكم^(١) فتستلزم

(١) يقابل عبارة « الكفالة التي تؤخذ بالمحاكم أو بناء على حكم » في النص الفرنسي : « La caution judiciaire » (الكفالة القضائية) . والأفضل تسميتها كما في النص الفرنسي ، لأن عبارة النص العربي قد توجب اللبس ، اذ الكفالة لا تكون قضائية بل تكون اتفاقية اذا كانت واجبة بمقتضى اتفاق ولكنها قدمت بناء على حكم في حالة عدم القيام بالالتزام ، وكذلك تظل الكفالة قانونية ولو قدمت بعد حكم (راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٣٣) .

et accessoires et la solidarité.

500. L'obligation générale de donner caution, soit conventionnelle, soit judiciaire, oblige à fournir une nouvelle caution, si la première devient insolvable.

501. L'obligation de fournir caution est remplie suivant les formes indiquées au Code de procédure.

502. Le répondant non solidaire a le droit, s'il n'y a pas renoncé, d'exiger que le créancier exerce des poursuites contre le débiteur principal, si les biens de ce débiteur qui peuvent être saisis paraissent suffisants pour payer intégralement la dette, il est en conséquence laissé à l'appréciation des tribunaux de décider, pour ce motif, que

التضامن حتما مع كفالة القوائد والمصاريف والملحقات .

تطابق ٦٠٩ مخ . وتقابل ٢٠٤٢ ف .
٥٠٠ (١) — اذا تعهد المدين تعهدا مطلقا باعطاء كفيل سواء كان التعهد حاصلًا باتفاق بينه وبين الدائن أو أمام المحكمة وأعسر الكفيل الذي قدمه وجب على المدين استبداله بكفيل آخر (٢) .

تطابق ٦١٠ مخ . وتقابل ٢٠٢٠ ف .
٥٠١ — يجب ايفاء التعهد (٣)
باعطاء الكفيل على حسب الأوجه المبينة في قانون المرافعات .

تطابق ٦١١ مخ .
راجع مرافعات ٤٥٨/٣٨٩ وما بعدها .

٥٠٢ — للكفيل الغير المتضامن الحق اذا لم يتركه في الزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء اذا كان الظاهر أن أمواله الجائز حجزها تفي بأداء الدين بتمامه وحينئذ فله محكمة النظر والحكم في ايقاف المطالبة الحاصلة للكفيل ايقافا

(١) ترجمة النص الفرنسي : الالتزام العام بتقديم كفيل ، سواء أ كان اتقايا أم قضائيا ، يوجب على الملتزم تقديم كفيل آخر اذا أعسر الكفيل الذي قدمه .

راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٦٢ .

(٢) وجب على المدين أن يستبدل به كفيلًا آخر .

(٣) « l'obligation » (الالتزام) . فالنص عام ويشمل كل أنواع الكفلاء (كتابنا

« التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٦٠) .

les poursuites contre la caution seront suspendues, quant à présent, sans préjudice de mesures conservatoires.

مؤقتا مع عدم الاخلال بالاجراءات التحفظية^(١).

تطابق ٦١٢ مخ . وتقابل ٢٠٢١ و ٢٠٢٤ ف . راجع ٢٠٤٣ ف .
وراجع مرافعات ٧٦٠/٦٦٨ وما بعدها .

503. Le répondant a le droit de poursuivre le débiteur à l'échéance de la

٥٠٣ — للكفيل الحق في مطالبة المدين عند حلول أجل الدين ولو أجل

(١) نقض ٢١ يناير ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٣١ ص ٧٦ ملحق القانون والاقتصاد ٢ رقم ٣٦ ص ٨٩ : (١) اذا حصلت محكمة الاستئناف من الكشف المقدمة لها ومن شهادات التصرف ومن أقوال الخصوم ومذكراتهم أن للمدين أموالا كان يمكن للدائن التنفيذ عليها واستداد دينه منها بغير حاجة الى الرجوع على أموال الكفيل غير المتضامن ، فان تحصيل هذا الفهم من مصادره هذه هو مما لا تراقبه محكمة النقض . (ب) لا مخالفة لنص المادة ٥٠٢ من القانون المدني في أن تتعرض محكمة الموضوع لبحث ما آل للمدين الأصلي بالارث من ملك جديد . (ج) للكفيل غير المتضامن الحق في ابداء الدفع بتجريد المدين في أي وقت مناسب ، ما لم يصدر منه قول أو فعل أو ترك يدل على تنازله عنه . فاذا كان عليه أن يبين للدائن ما عساه يكون للمدين من مال يجوز الحجز عليه والاستيفاء منه وأن يحصل هذا التبيين دفعة واحدة وعند البدء في التنفيذ ، فانه يجوز له أن يبين للمدين ما يستجد من مال بسبب جديد من نحو ارث أو هبة . فاذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن الدائن أعلن الكفيل بتنبيه نزع الملكية فبادر الكفيل برفع معارضته في التنبيه وأعلن للدائن صحيفة معارضته في الميعاد القانوني مبينا له ما يمتلكه المدين مما يجوز أن يستد بدينه منه ، ثم لما جد للمدين ميراث بادر هو الى اعلان الدائن بأن مدينه قد ورث ما يمكن أن يستد بدينه منه لو رجع عليه ، فان هذا الكفيل لا يعتبر مبطلًا ولا تاركا الدفع بتجريد المدين من هذا الملك الجديد الذي آل اليه . وكذلك لا تعتبر المحكمة مخطئة في تطبيق القانون اذا هي بحثت في قيام هذا الملك وامكان استيفاء الدائن دينه منه . (د) ان الشارع قد أوكل الى المحكمة ، التي يبدى الكفيل أمامها دفعه بتجريد المدين ، النظر فيما اذا كان الظاهر من أموال المدين الجائز حجزها تنفي بأداء الدين بتمامه ، ثم الحكم بوقف المطالبة بالحصول للكفيل وفقا مؤقتا أو بعدم وقفها على حسب الأحوال ، مع عدم الاخلال بالاجراءات التحفظية . واذن فلا رقابة لمحكمة النقض على ما تراه محكمة الموضوع من ذلك . (هـ) ان المراد من عبارة ايقاف المطالبة بالحصول للكفيل الوارد ذكرها في المادة ٥٠٢ من القانون المدني هو الكف عن متابعة السير في اجراءات التنفيذ مع عدم الاخلال بالاجراءات التحفظية . ولا يتعارض مع هذا الحكم قضاء المحكمة بإلغاء تنبيه نزع الملكية المعلن الى الكفيل ومحو ما يترتب عليه من التسجيلات .

dette, même quand un délai a été accordé à ce dernier par le créancier, si celui-ci n'a pas déchargé la caution.

Il peut agir également contre le débiteur tombé en faillite avant l'échéance de la dette garantie.

رب الدين المدين أجلا جديدا ولم يبرىء الكفيل من الكفالة .

وله أيضا مطالبة المدين بالدين اذا أفلس قبل حلول أجل الدين المكفول به .

تطابق فقرتاها ٦١٣ و ٦١٤ مخ . وتقابل ٢٠٣٢ و ٢٠٣٩ ف .
راجع تجارى ٢٢١/٢٢٩ .

504. Lorsqu'il y a plusieurs cautions obligées pour la même dette et par le même acte, sans solidarité stipulée, le créancier n'a d'action contre les répondants que pour leurs parts respectives.

Si l'engagement a été pris par plusieurs actes successifs, la solidarité ne se présume pas, mais elle peut résulter des circonstances.

٥٠٤ — فى حالة تعدد الكفلاء

لدين واحد بمقد واحد بغير شرط التضامن لا يجوز لرب الدين الا مطالبة كل منهم بقدر حصته فى الكفالة .

وأما اذا كانت الكفالة حاصلة

بعدة عقود متوالية فهذا لا يدل على تضامن الكفلاء ولكن قد يتضح التضامن من قرائن الأحوال (١) .

تطابق فقرتاها ٦١٥ و ٦١٦ مخ . وتقابل ٢٠٢٥ — ٢٠٢٧ ف .

505. Le répondant qui a payé à l'échéance a son recours pour tout ce qu'il a payé contre le débiteur principal, et il est subrogé aux droits du créancier; mais il ne peut les exercer qu'après lui, si le paiement n'a été que partiel.

٥٠٥ — اذا دفع الكفيل الدين

عند حلول الأجل فله الرجوع على المدين بجميع ما أداه ويحل محل الدائن فى حقوقه لكن لا تجوز له المطالبة الا بعد استيفاء الدائن دينه بتمامه اذا كان الكفيل لم يدفع الا جزءا من الدين (٢) .

تطابق ٦١٧ مخ ، مع حذف عبارة « اذا كان الكفيل لم يدفع الا جزءا من الدين » .
وتقابل ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ ف .

(١) قارن المادة ١٠٨/١٦٢ .

(٢) تقضى ٧ يناير ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٢٤ ص ٦١ ملحق القانون =

506. S'il y a plusieurs cautions solidaires, celle qui a payé le tout à l'échéance peut demander à chacun des autres répondants de lui payer sa part de la dette et de lui tenir compte de la part des répondants solidaires insolvable.

٥٠٦ — وإذا وجد كفلاء متضامنون فالذي أدى جميع الدين منهم عند حلول أجله له أن يطلب من كل من باقى الكفلاء أن يؤدى له حصته من الدين مع تأدية ما يخصه من حصة المعسر منهم .

تطابق ٦١٨ مخ . وتقابل ٢٠٣٣ ف .
راجع ١٧١/١١٥ .

507. Le répondant doit avertir le débiteur avant de payer : il le doit également, s'il est poursuivi, sous peine dans les deux cas, de perdre son action contre le débiteur, si ce dernier a payé lui-même

٥٠٧ — على الكفيل أن يخبر المدين قبل أداء الدين بعزمه على الأداء أو بالمطالبة الحاصلة له من رب الدين والا سقط حقه فى الرجوع على المدين فى الحالتين اذا كان المدين أدى الدين بنفسه

== والاقتصاد ٧ رقم ٣٣ ص ٨٠ : اذا كان الثابت من نصوص كتاب الضمان (المحرر الميثم لالتزام الكفيل) وعقد الاجارة أن التأمين المشترك المطلوب عن وفاء أجرة الأطيان المؤجرة هو بقدر أجرة سنة ، وأن أحد المستأجرين قد كفله صهره فى نصف هذه الأجرة والمستأجر الثانى المتضامن معه فى أداء الأجرة قدم رهنا عقاريا عن نصيبه فى الأجرة ، وقبل المؤجر التأمين الشخصى والعقارى ، فان التكييف الصحيح الواجب الرجوع فيه الى كتاب الضمان وعقد الايجار هو أن كفالة الضامن هى كفالة شخصية مقصورة على من كفله وبقدر ما هو ملزم به . فاذا اعتبرت المحكمة هذه الكفالة ممتدة الى الشريك فى الاجارة واعتمدت على ذلك فى القضاء بالزام الشريك عند رجوع الكفيل عليه وعلى مضمونه بمقدار ما دفعه هو ، فهذا تكييف خاطئ . سرى فساده الى الحكم فاستوجب تقضيه . والحكم الصحيح فى ذلك هو أن الكفيل الذى يضمن أحد المدينين المتضامين يملك قبل من كفله الحق فى المطالبة بجميع ما دفعه ، وذلك عملا بنص المادة ٥٠٥ من القانون المدنى . أما باقى المدينين المتضامين فليس للكفيل الذى لم يكفلهم (وإنما كفّل زميلهم المتضامن معهم) الا أحد سبيلين : (الأول) أن يحل محل مدينه الذى كفله ويستعمل حقه قبلهم عملا بنص المادة ١٤١ من القانون المدنى ، ومن ثم فلا يرجع عليهم الا بالقدر الذى يجوز للمدين المذكور أن يرجع به على زميله . (الثانى) أن يرجع عليهم بدعوى « الاثراء على حساب الغير » *action de in rem verso* عملا بنص المادة ١٤٤ مدنى .

la dette ou a des moyens
pour faire déclarer la cré-
ance nulle et éteinte.

أو كان له أوجه لاثبات بطلان الدين أو
زواله عنه .

تطابق ٦١٩ مخ ، مع حذف عبارة « في الحالتين » . وتقابل ٢٠٣١ ف .

508. Celui qui s'est por-
té caution de faire présen-
ter le débiteur au jour de
l'échéance est tenu de la
dette, s'il ne le fait pas
présenter à l'époque fixée.

Si le débiteur se présen-
te, la caution est libérée.

٥٠٨ — من تكفل باحضار
المدين يوم حلول أجل الدين ولم يحضره
في الميعاد كان ملزماً بالدين . وإذا حضر
المدين المذكور برىء كفيله ^(١) .

تطابق الفقرة الأولى منها ٦٢٠ مخ ، والثانية التي أولها « وإذا حضر » ٦٢١ مخ .

509. La caution est libé-
rée en même temps que
l'obligé principal, et jouit
des mêmes exceptions que
lui hormis celles qui lui
sont essentiellement person-
nelles.

٥٠٩ — يبرأ الكفيل بمجرد
براءة المدين وله أن يتمسك بجميع الأوجه
التي يحتاج المدين بها ما عدا الأوجه
الخاصة بشخصه .

تطابق ٦٢٢ مخ . وتقابل ٢٠٣٤ — ٢٠٣٦ ف . قارن ١٦٨/١١٢ .

510. La caution est dé-
chargée jusqu'à concurren-
ce de la valeur des garanties
que le créancier a laissé
perdre par sa faute.

٥١٠ — يبرأ الكفيل بقدر
ما أضعاه الدائن بتقصيره من التأمينات
التي كانت له ^(٢) .

تطابق ٦٢٣ مخ . وتقابل ٢٠٣٧ ف .

راجع ٧٢٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ .

(١) المادة ٥٠٨ مستمدة من الشريعة الاسلامية . راجع مرشد الحيران المادة ٨٤٨ وما بعدها ، وكتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ١٥١ .

(٢) راجع تقض ٢ فبراير ١٩٣٣ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٧٨ رقم ٩٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٩٧ ص ١٧٢ : (١) ان قصد الشارع من التأمينات ، المنصوص عليها بالمادة ٥١٠ مدني ، هو كل ما يعول عليه الدائن من الضمانات الخاصة ، اتفاقاً أو قانوناً ، لاقتضاء حقه ، فهي تشمل بلا ريب حق امتياز المؤجر على حاصلات الأرض المؤجرة ، اذ القانون من جهة يلزم المستأجر بتوفيرها في الأرض لتكون كصريح نص المادة ٣٨١ مدني تأميناً ، أو بتعبير أدق ضماناً للأجرة ، كما أن المادة ٦٠١ مدني من جهة أخرى تعد الأجرة ديناً ذا امتياز ، نشأته مقارنة لعقد الايجار ولاحقة بالأثمار والحاصلات الناتجة من الأرض =

511. Lorsque le créancier a accepté une chose en paiement de la dette, la caution est libérée, même si la chose donnée en paiement est revendiquée.

٥١١ — تبرأ ذمة الكفيل بقبول الدائن شيئاً بصفة وفاء للدين ولو حصلت دعوى من الغير باستحقاقه ذلك الشيء .

نطاق ٦٢٤ مخ . وتقابل ٢٠٣٨ ف . قارن ٢٣١/١٦٨ .

CHAPITRE VIII.

Du mandat.

الباب الثامن

في التوكيل^(١)

512. Le mandat est un contrat par lequel une per-

٥١٢^(٢) — التوكيل عقد به

= المؤجرة . (ب) على أن امهال المؤجر المستأجر في الوفاء بأجرة الأرض لا يعتبر تقصيراً منه ضاراً بالكفيل ، مخلياً لدمته مما أضاعه المؤجر باهماله . فمن الخطأ في تفسير القانون أن يعتبر الحكم مجرد الامهال وعدم توقيع الحجز التحفظي على الزراعة تقصيراً ينطبق عليه حكم المادة ٥١٠ من القانون المدني .

(١) راجع كتابنا « العقود المدنية الصغيرة » نبذة ٤٩١ وما بعدها . وراجع قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ .

(٢) راجع تقض ٢٤ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٠٠ ص ٢٩٧ : اذا كان المدعى قد أسس دعواه على الوكالة أو الفضالة فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير هذا الأساس ، اذ الواجب عليها أن تقصر بحثها على السبب الذي أقيمت عليه الدعوى . فاذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بما أنفقه المدعى في تكملة بناء على أرض المدعى عليهم اعتماداً على تكليف شفوي من أحدهم ، وأسّس المدعى دعواه أولاً على الوكالة ثم على الفضالة ، ورفضت المحكمة الدعوى بناء على أن الوكالة المدعاة لا يمكن اثباتها بالبينة ، وعلى أن المدعى لا يعتبر فضولياً لعدم توافر شرائط الفضالة بالنسبة اليه ، فلا يقبل من المدعى أن يطعن بطريق النقض في هذا الحكم على أساس مخالفته للمادة ٦٥ من القانون المدني بمقولة ان مبنى طعنه هو من الأسباب القانونية الصرف التي يجوز ابدائها لأول مرة أمام محكمة النقض . ذلك لأن هذا الطعن فضلاً عما فيه من تغيير للأساس المرفوعة به الدعوى فان عناصره الواقعية لم تكن عرضت على محكمة الموضوع لبحثها حتى يشنى لمحكمة النقض أن تنظر فيه .

تقض ٢٨ مايو ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٦٧ : ان المأذون بالخصومة غير مسلط على مال الوقف ، لأن مهمته مقصورة على اتخاذ الاجراءات المأذون بها فيها ، وانما السلطة على مال الوقف وسائر شؤونه للناظر وحده . فاذا أنفق المأذون بالخصومة شيئاً في سبيل أداء مهمته ، أو تعاقد مع أحد على أن يعاونه في تنفيذها ، فناظر الوقف هو الذي يطالب بما يستحقه كل منهما .

sonne est chargée de faire une chose au nom du mandant et pour ce dernier.

Le contrat ne se forme que par l'acceptation du mandataire, laquelle peut résulter du fait de l'exécution.

يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد الا بقبول الوكيل . وقد يتضح القبول من اجراء العمل الموكل فيه ^(١) .

تطابق الفقرة الأولى منها ٦٢٥ مخ ، ونصها « التوكيل عقد به يؤذن شخص فيقبل أن يعمل شيئاً باسم الموكل وعلى ذمته » . وتطابق الفقرة الثانية التي أولها « وقد يتضح » ٦٢٦ مخ .

وتقابل ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ف .

راجع ١١٢/٨٣ ، ١٦١/١٠٧ وما بعدها ، ٣٢٥/٢٥٨ ، ٥٣٥/٤٣٨ ، تجارى ٧٢/٦٦ ، ٨٥/٨١ وما بعدها ، مرافعات ٤٤/٧٠ ، ٤٨/٧٥ وما بعدها ، ٥٢/٧٧ ، ١٣٩ مخ ، ١٨٥/١٦٤ ، ١٩٦/١٧٣ ، ٣٥٢/٣٠٩ ، ٣٥٥/٣١٢ .

(١) راجع تقض ١٦ يناير ١٩٣٦ ماحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٠٣ رقم ٢٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣١٤ ص ١٠٤١ : اذا حصلت محكمة الاستئناف تحصيلاً واقعياً أن المحامي الفلاني كان وكيلاً عن المعارضين أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية أيضاً ، ولم تخطيء في تكييف هذا الحاصل بالمعنى القانوني للوكالة ، فلا تدخل لمحكمة النقض . تقض جنائي ١١ يونيه ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ٢٧١ ص ٣٦٦ : ان موقف المحامي عن المتهم لا يعدو أن يكون موقف وكيل من موكله . ولا مشاحة في أن الوكيل لا يملك من الأمر أكثر مما يملك الأصل ، فليس له إذن أن يعارض في تنازل حاصل من موكله . أما أن يتخذ المحامي لنفسه صفة القيامة على موكله في المسائل الجنائية فتلك دعوى لا تستند الى أصل من الواقع ولا من القانون ، لأن قيامة شخص على آخر لا تثبت الا بحكم يصدر بذلك ممن يملكه . واذن فاذا طلب محامي المتهم إحالته الى الكشف الطبي لاختبار قواه العقلية ، ثم تنازل المتهم نفسه عن هذا الطلب ولم يرد الحكم عليه ، لا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة انه قد أخطأ في تعويله على تنازل المتهم في حين أنه كان يجب التعويل على طلب المحامي . وغاية ما في الأمر أنه يكون على محكمة الموضوع أن ترقب حالة المتهم المتنازل لترى ما اذا كان تنازله هذا صادراً عن عقلية غير متزنة فلا تحفل به وتقرر برغمه إحالته الى الطبيب الشرعي ، أم أن المتهم ليس به ما يدل على خبل عقله فتقبل تنازله .

تقض ١٨ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٠ ص ٦٩٨ : المحامي الذي يحرر صحيفة افتتاح الدعوى أو صحيفة الاستئناف ويعلمها للخصم بغير أن يكون يده حينئذ توكيل بذلك ممن كلفه لا يمكن — بحسب العرف الجاري — اعتبار أنه لم تكن له صفة في عمل الورقة لمجرد أن التوكيل الذي أعطى له من ذي الشأن لم يحرر الا بعد تاريخ اعلان الورقة المذكورة ، بل يجب — مجازاة للعرف — اعتبار تلك الورقة صادرة فعلاً من ذي الشأن فيها =

نتيجة لكل آثارها . وغاية الأمر أن صاحب الشأن ان لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية ، سواء أكان هو المحامي الذي حرر الورقة واتخذ فيها مكتبه محلا مختارا لذى الشأن في الورقة أم كان محاميا آخر خلافة ، فإن المعول عليه الوحيد في حفظ حقوق الخصوم هو ما خوله القانون لهم من حق ابطال المرافعة . أما الطعن في صفة المحامي لحضوره أول مرة من غير توكيل واعتبار أن فقدته صفة النيابة ينسحب الى وقت تحرير الورقة واعلانها واستنتاج أن صاحب الشأن لم يشترك في الورقة ولم يرض بها فكل هذا تجاوز في الاستدلال ضار بحقوق الناس لما فيه من التدخل بغير موجب في علاقة ذوى الشأن بوكلائهم ، تلك العلاقة التي لا يجوز للقضاء التدخل فيها الا في صورة انكار ذى الشأن لو كالة وكيله (desaveu) .

تقضى جنائي ٢٠ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١١ رقم ١٢٣ ص ٢٣٦ :
الشريك اذا اختلس شيئا من رأس مال الشركة أو موجوداتها المسلمة اليه بصفته يعتبر مبددا ، لأن مال الشركة لم يسلم اليه الا بصفته وكيلًا . ولا يمنع من هذا عدم تصفية الشركة أو عدم اتخاذ الاجراءات لذلك . فاذا تسلم شخص مالا لشراء بضائع لفتح محل تجارى شركة بينه هو ومن سلمه النقود فاشترى بعض البضاعة واختلس باقى رأس المال فانه يكون مختلسا لنصيب شريكه وفقا للمادة ٢٩٦ (٣٤١ الجديدة) عقوبات .

تقضى ٢ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٤ ص ١٥١ : (١) ان التوكيل الصادر من الطاعن لأحد المحامين ليقرر بالطعن لا يعتبر من المستندات التي عنها قانون محكمة النقض في المادة ١٨ منه ، لأنه ليس مما يتعلق بالطعن ذاته ، بل الغرض منه انما هو مجرد اثبات صفة المقرر بالطعن . ولذلك فاذا كان هذا التوكيل لم يقدم وقت التقرير بالطعن فانه يصح تقديمه عند الاعتراض على الصفة . (ب) لمحكمة النقض أن تحصل من صيغة التوكيل والظروف التي حرر فيها أن الموكل قد خول به الوكيل الطعن نيابة عنه بطريق النقض وان لم يكن التوكيل صريحا في ذلك .

تقضى ٢١ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٩ سنة ١٠ و ٧٠ سنة ١١) : (١) لقاضي الموضوع كامل السلطة في تحديد مدى الوكالة ، وله في سبيل ذلك السكى يتعرف ما أراده العاقدان في العقد المبرم بينهما ، أن يستعين بظروف الدعوى وملابساتها . فاذا كانت المحكمة في دعوى مرفوعة على محام من موكله يطالبه فيها بمبلغ مقابل ما أضعه عليه بإهماله في تجديد قيد الرهن على الأتيان التي وكله في مباشرة اجراءات تزاع ملكيتها حتى سقط القيد وأصبح دينه عاديا قد قضت على هذا المحامي بالمبلغ المطلوب ، مؤسسة قضاءها بذلك على ما استظهرته من عقد الوكالة وما استخلصته من الظروف والملابسات التي صدر فيها هذا العقد من أنه وان كان خاصا بدعوى معينة الا أنه عام فيها ويشمل التزام المحامي بملاحظة عدم سقوط قيد الرهن والعمل على تجديد القيد في الميعاد ، وكان ما حصلته المحكمة من ذلك تبرره المقدمات التي ساقنها ولا يتعارض مع أى نص في عقد الوكالة فلا تصح مناقشتها لدى محكمة النقض والابرار

513. Le mandat est présumé gratuit à moins de conventions expresses ou tacites résultant de la condition du mandataire.

514. Le salaire convenu est toujours sujet à l'arbitrage du juge.

٥١٣ — يعتبر التوكيل بلا مقابل ما لم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك أو شرط ضمني يتضح من حالة الوكيل (١).

تطابق ٦٢٧ مخ . وتقابل ١٩٨٦ ف .

٥١٤ — الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه (٢).

تطابق ٦٢٨ مخ .

= بدعوى أنها مسخت ذلك العقد وحرقت معناه . (ب) اذا كان الوكيل قد ظل بعد وفاة موكله يباشر الدعوى التي وكل فيها باعتباره وكيلاً عن المورث وعن ورثته من بعده فلا يحق له بعد ذلك أن يجادل في صفة الوكالة ، مدعياً أنها سقطت عنه بوفاة موكله . (ج) متى كان الورثة معلومين ومعروفين شخصياً فإن استقلال بعضهم بإصدار توكيل واحكام بعضهم الآخر عن اصداره لا يصح معه القول بأن الفريق الذي وكل كان يمثل الفريق الآخر الذي لم يوكل ، اذا كان الحق المتنازع عليه قابلاً للتجزئة ، ولا يؤثر في ذلك تدخل الفريق الذي لم يوكل في جلسة المعارضة في الحكم ، لأن الحضور على تلك الصورة والتوكيل معدوم لا يمكن أن ينشئ عقد وكالة .

(١) راجع نقض ١٤ يونيو ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٨ رقم ٦١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٤ ص ٤٢٣ : انه وان جرى عرف بعض المحاكم بتقدير أتعاب المحاماة التي يستحقها المحامي قبل موكله اذا لم يكن قد انفق معه على أتعابه ، فان محكمة النقض لا تستطيع ، بحكم تركيبها وانحصار اختصاصها في تقويم الموعج من الأحكام المخالفة للقانون أو المخطئة في تطبيقه أو في تأويله ، أن تتبع هذا العرف الخاص المخالف للقانون ، فتعد اختصاصها الى خصومة جديدة موضوعية صرفة بين المحامي الذي حضر أمامها وموكله فتضطلم بها فحسب وتحقيقاً على ما تسير به محكمة الموضوع المختصة ، اذ ليس هذا من قبيل ما عهد به اليها . نقض ٢٨ فبراير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٣٣ ص ٦٢٢ : اذا قررت محكمة الموضوع أن عمل المحامي في الدعوى لم ينته بقرار وقفها ، بل انه كان لا يزال مكلفاً بمباشرة الدعوى اذا قدمت من بعد للمحكمة لسبب ما ، ومن ثم لا يوجب لسريان مدة سقوط الحق في الأتعاب ، فهذا هو تقرير من محكمة الموضوع وفهم منها لحاصل الواقع في الدعوى مما لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

(٢) راجع المادة ٤٣ من قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ : للمحامي أن يشترط في أي وقت شاء أتعاباً على عمله وذلك بغير اخلال بما تقضى به المادة ٥١٤ =

٥١٥ — يجوز أن يكون التوكيل

خاصاً أو عاماً . فالتوكيل الخاص لا يترتب عليه الا الاذن للوكيل باجراء الأعمال المبينة في التوكيل وتوابعها الضرورية .
وأما التوكيل العام فلا يترتب عليه الا التفويض للوكيل في الأعمال المتعلقة بالادارة .

515. Le mandat peut être spécial ou général,

Le mandat spécial ne donne pouvoir que d'agir dans les affaires qu'il spécifie et leurs conséquences nécessaires.

Le mandat conçu en termes généraux ne donne que le pouvoir de faire des actes d'administration.

تطابق أجزاءها الثلاثة ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ مخ . وتقابل ١٩٨٧ — ١٩٨٩ ف .

516. Il est nécessaire de justifier d'un mandat spé-

٥١٦^(١) — لا يسوغ الاقرار

== من القانون المدنى الا اذا كان الاتفاق قد تم بعد الانتهاء من العمل .

نقض ٨ فبراير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢٨ ص ٧٢ : (ا) ان حكم المادة ٥١٤ من القانون المدنى لا ينسحب الا على الاتفاقات التى تحصل قبل أداء الوكيل العمل الذى عهد به اليه . (ب) اذا صدر من الموكل اقرار بمديونية للمحامى الموكل عنه بمبلغ معين قيمة أنعابه فى الدعوى التى وكل فيها وكان ذلك بعد انتهاء العمل الذى قام به المحامى والحكم فى الدعوى لمصلحة الوكيل ، وفى نفس التاريخ الذى صدر فيه هذا الاقرار حرر المحامى ورقة للموكل تعهد فيها بالمرافعة عنه فى دعوى أخرى غير التى كان موكل فيها بلا أجر تقديرًا منه لوفاء الموكل له بتحرير الاقرار المتقدم الذكر ولتقته فيه ، فمن الخطأ فى التكييف أن تعتبر المحكمة الاقرار والتعهد اتفاقًا واحدًا يكمل أحدهما الآخر ، مع انعدام الرابطة بينهما الى حد أن تعهد المحامى لم يتضمن أى نص يفيد جعل وفاء مبلغ الأتعاب المقرر به مرتبطًا بوفاء المحامى بما تعهد بالقيام به أو متوقعًا على نجاحه فيه ، بل هذان الاقراران مختلفان ولا تربطهما أية علاقة قانونية وأولهما اقرار بدين (هو قيمة الأتعاب) غير متنازع فيه واجب الأداء فى الحال والآخر تبرع من المحامى بالمرافعة والمدافعة بلا أجر فى دعوى أخرى غير التى سوى أمر الأتعاب فيها مقابل وفاء الموكل بعنده للمحامى وتقته فيه . واذن فلا يجوز فى هذه الصورة التحدى بالمادة ٥١٤ مدنى .

نقض ٢٥ أبريل ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١٩٩ رقم ٥٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٧ ص ٧٤٥ : ما دام الموكل — اذ قدر أجر وكيله بعد تمام العمل — قد كان ملماً بما أجراه الوكيل وكان على بينة من الأمر عند اجراء هذا التقدير ، فالتحدى بالمادة ٥١٤ من القانون المدنى لا يفيد .

(١) نقض أول أبريل ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٩ ص ١٤١ المحاماة ==

cial ou de pouvoirs spéciaux énoncés dans une procuration générale pour faire un aveu, déférer serment, défendre au fond en justice, compromettre et même transiger, aliéner un immeuble ou un droit immobilier, renoncer à une garantie en dehors de l'extinction de la dette, et consentir tout acte à titre gratuit.

بشيء بطريق التوكيل ولا طلب يمين^(١)
ولا المدافعة في أصل الدعوى ولا تحكيم
محكمين ولا اجراء مصالحه أو بيع عقار
أو حق عقارى أو ترك التأمينات مع بقاء
الدين أو اجراء أى عقد يتضمن التبرع
الا بعد اثبات توكيل خاص بذلك أو
تفويض خاص ضمن توكيل عام .

تطابق ٦٣٢ مخ . وتقابل ١٩٨٨ ف .

راجع ٢٨١/٢١٦ ، ٢٩٨/٢٣٣ ، مرافعات ١٧٠/١٥٣ ، ١٨٤/١٦٣ وما بعدها .

٥١٧^(٢) — التوكيل في بيع

517. Le mandat d'aliéner les immeubles du mandant comprend pouvoir d'aliéner tout immeuble non spécifié; le mandat de compromettre ou transiger comprend pouvoir de compromettre ou transiger sur tous droits même non spécifiés; en un mot, le mandat général sur la nature de l'acte est valable sans que l'objet de l'acte soit spécifié sauf, en ce qui concerne les actes à titre gratuit.

عقارات الموكل يتضمن الاذن ببيع عقار
غير منصوص عليه وكذلك التوكيل في
تحكيم المحكمين أو في اجراء المصالحة
يتضمن التفويض للوكيل في اجراء ذلك
في جميع حقوق الموكل ولو غير منصوص
عليها والحاصل أن التوكيل العام في جنس
العمل يكون معتبرا بدون نص على موضوع
العمل الا فيما يتعلق بعقود التبرعات .

تطابق ٦٣٣ مخ . وتقابل ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ف .

== ١٧ رقم ٥٨٠ ص ١١٤٥ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٥٥ ص ١٥٧ : الكفالة
من عقود التبرع ، فيجب بمقتضى المادتين ٥١٦ و ٥١٧ من القانون المدني أن يكون بيد
الوكيل توكيل خاص ينص فيه على اذنه بكفالة الغير . فاذا كان التوكيل الذى معه يحوله أن يرهن
ما يرى رهنه من أملاك الموكل وفي قبض قيمة الرهن ، فحكم ذلك أن هذا التوكيل مقصور
على الاستدانة لحساب الموكل وrehن ما يني من أملاكه بقيمة الدين ، ولا يصح اعتمادا على هذا
التوكيل أن يكفل الوكيل شخصا ما في الوفاء بالتزام عليه وأن يرهن أطيان الموكل تأمينا للوفاء
بهذا الالتزام .

(١) « déférer serment » . وفي النص المختلط : « déférer ou référer le serment »

(٢) راجع هامش رقم ١ من الصفحة السابقة .

518. Celui qui traite avec le mandataire a toujours le droit de demander une copie authentique du mandat.

519. Quand plusieurs mandataires sont désignés dans le même acte, sans qu'il leur soit expressément donné pouvoir d'agir séparément, ils ne peuvent agir que collectivement.

520. Le pouvoir de se substituer quelqu'un dans le mandat doit être formel.

Le mandataire est responsable du choix du substitué qui ne lui a pas été désigné personnellement, si ce substitué est insolvable, incapable ou d'une négligence notoire.

Le substitué est en tous

٥١٨ — لمن يعامل الوكيل الحق

في أن يطلب منه صورة رسمية من سند التوكيل^(١).

تطابق ٦٣٤ مخ .

٥١٩ — اذا تعدد الوكلاء في

عمل واحد بتوكيل واحد^(٢) ولم يصرح لأحدهم باتفراده في العمل فلا يجوز لهم العمل الا معا^(٣).

تطابق ٦٣٥ مخ .

٥٢٠ — يجب أن يكون الاذن

للكيل بانابة غيره عنه صريحا في سند التوكيل ويكون الوكيل مسئولا عن النائب الذي لم يعينه الموكل اذا كان هذا النائب معسرا أو غير أهل أو مشهورا بالاهمال . وفي جميع الأحوال نائب الوكيل

(١) تقض ١٤ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٢ ص ١١٠٩ : سواء أكان المستأجر حسن النية أم سيئها فإن تجاوز الوكيل حدود توكيله لا يجعل الموكل مسئولا عن عقد عقد خروجاً عن تلك الحدود . وعلى من يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفة من تعاقد معه وحدود تلك الصفة . فاذا قصر فعليه تبعة تقصيره . فاذا كانت ورقة الاتفاق التي بعفتضاها عين ثلاثة أشخاص حراسا على أعيان وقف قد حظرت عليهم أن ينفرد أيهم بأي عمل والا كان باطلا ، ثم آجر أحدهم وحده هذه الأرض ، فإن الوقف لا يتحمل نتيجة عمل هذا الحارس ، ولو كان المستأجر حسن النية .

(٢) في النص الفرنسي : اذا تعدد الوكلاء بتوكيل واحد .

(٣) راجع تقض ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٩٢ رقم ١٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣١١ ص ١٠٠٧ : من المقرر شرعا وقانونا أن أحد الوكيلين أو أحد الوصيين المشروط لهما التصرف مجتمعين ، اذا تصرف باذن صاحبه أو بإجازته نفذ تصرفه . فاذا أجرى أحد هذين الوصيين تصرفا ما صح تصرفه متى صدرت من شريكه في الوصاية أعمال وتصرفات دالة على رضائه بهذا التصرف .

cas, directement responsable envers le mandant.

مسئول مباشرة عند الموكل .

تطابق الفقرة الأولى منها ٦٣٦ مخ ، والثانية التي أولها « وفي جميع الأحوال » ٦٣٧ مخ . وتقابل ١٩٩٤ ف . قارن المادة ٣٢ من قانون المحاماة .

521. Le mandataire répond de sa faute lourde et de l'inexécution volontaire de son mandat.

Il répond de sa faute légère, si un salaire est convenu.

٥٢١ — والوكيل مسئول عن

تقصيره الجسيم وعن عدم وفائه التوكيل

باختياره . وهو مسئول أيضا عن تقصيره

اليسير اذا كان له أجره متفق عليها .

يطابق جزأها ٦٣٨ و ٦٣٩ مخ ، مع حذف لفظ « أيضا » . وتقابل ١٩٩٢ ف .

٥٢٢ — لا يجوز للوكيل أن

يعزل نفسه عن الوكالة في وقت غير لائق

ويجب عليه اذا انتهى توكيله بأي صورة

غير عزله من الموكل عزلا بتيا أن يجعل

الأعمال التي ابتدأها في حالة تقيها من

الآخطار .

522. Il ne peut renoncer à son mandat à contre-temps et doit, de quelque façon que le mandat finisse si ce n'est par révocation formelle, mettre en état les affaires commencées, de manière à ce qu'elles ne périssent pas.

تطابق ٦٤٠ مخ . وتقابل ١٩٩١ ف .

٦٤١ مخ « لا مقابل لها في الأهلي » : وكذلك يجب على ورثة الوكيل اذا كانوا عاقلين

بتوكيله وبالأمر المبدوء (٢٠١٠ ف) .

راجع المادة ٣٩ من قانون المحاماة .

523. Le mandataire qui a agi pour le compte de son mandant sans faire connaître son mandat s'oblige personnellement.

524. S'il a déclaré qu'il agissait pour le compte d'un autre et en son nom, il ne contracte aucune obligation personnellement, si ce n'est de justifier de l'existence du mandat.

Il n'est pas même responsable, s'il a dépassé ses pouvoirs, pourvu qu'il ait fait connaître au tiers l'étendue de sa procuration.

٥٢٣ — الوكيل الذي يعمل

عملا على ذمة موكله بدون أن يخبر

بتوكيله يكون هو المسئول لدى من عامله .

تطابق ٦٤٢ مخ .

٥٢٤ — أما اذا أخبر أن عمله

للموكل وعلى ذمته فلا يترتب عليه الزام

غير اثبات التوكيل . ولا يكون مسئولا

أيضا عن تجاوزه حدود ما وكل فيه اذا

أعلم من يعامله بسعة وكالته .

يطابق جزأها ٦٤٣ و ٦٤٤ مخ . وتقابل ١٩٩٧ ف .

525. Il doit compte de sa gestion et des sommes qu'il a reçues pour le compte du mandant.

٥٢٥ — وعليه تقديم حساب إدارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله (١) .

تطابق ٦٤٥ مخ . وتقابل ١٩٩٣ ف .

526. Il doit les intérêts du jour de la mise en demeure ou de l'emploi qu'il a fait à son profit des deniers reçus, et il a droit aux intérêts de ses avances du jour où elles ont été faites par lui.

٥٢٦ — وعليه فوائد المبالغ المقبوضة من يوم مطالبتة بها مطالبة رسمية (٢) أو من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه . وله الحق في فوائد النقود التي دفعها بسبب التوكيل من يوم دفعها (٣) .

يطابق جزأها ٦٤٦ و ٦٤٧ مخ . وتقابل ١٩٩٦ و ٢٠٠١ ف . قارن ١٨٢/١٢٤ .

527. Le mandant doit exécuter les engagements pris en son nom, en vertu du mandat, et déclarer dans un délai raisonnable, s'il entend ratifier ou désavouer ce qui a été fait en dehors des pouvoirs qu'il a conférés.

٥٢٧ — على الموكل تنفيذ ما التزم به وكيله باسمه بموجب التوكيل وعليه أن يبين في ميعاد لائق ما في عزمه من التصديق أو عدمه على ما فعله الوكيل خارجا عن حدود التوكيل .

تطابق ٦٤٨ مخ . وتقابل ١٩٩٨ ف .

(١) تقض ١٨ مايو ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٨٤ ص ٥٦١ : لا يصح التمسك لدى محكمة النقص بعدم قبول الدعوى المرفوعة من ورثة الموكل على الوكيل بمطالبتة بمبلغ معلوم قبضه بمقتضى سند معين بمقولة انها لا يجوز رفعها مباشرة من غير أن تسبقها دعوى حساب ، لأن هذا الدفع فضلا عن جدته لا وجه له ، ما دام الوكيل المدعى عليه قد قصر فلم يدفع أمام محكمة الموضوع بوجوب تصفية الحساب وبأن تبيته في مصلحته ويقدم الدليل على ذلك .

(٢) يقابل عبارة « من يوم مطالبتة بها مطالبة رسمية » في النص الفرنسي : « du jour de la mise en demeure » .

(٣) تقض ١١ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٦ ص ٦٧٤ : لا مانع قانونا من أن يقضى للوصى بعد خروجه من الوصاية بفوائد على المبالغ التي يدفعها من ماله لمنفعة القصر الذين كانوا تحت وصايته من تاريخ المطالبة الرسمية .

528. Il doit rembourser les dépenses légitimement faites par le mandataire, quel que soit le succès de l'affaire, s'il n'y a pas faute.

529. Le mandat finit:
Par la révocation;
Par la conclusion de l'affaire pour laquelle le mandat est donné;
Par la renonciation du mandataire notifiée au mandant;
Par le décès d'un des contractants.

530. Le décès du mandant ou la révocation du mandat ne peuvent être opposés au tiers qui les a ignorés.

531. Le mandataire doit, après la fin de son mandat, restituer au mandant le titre qui lui confère ses pouvoirs.

٥٢٨ — وعليه أن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً أياً كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه .

نطاق ٦٤٩ مخ . وتقابل ١٩٩٩ ف .

٥٢٩ — ينتهى التوكيل بالعزل وباتمام العمل الموكل فيه وبعزل الوكيل نفسه وعلان الموكل وبموت أحدهما^(١) .

نطاق ٦٥٠ مخ . وتقابل ٢٠٠٣ ف .

٥٣٠ — موت الموكل أو عزل الوكيل لا يجوز الاحتجاج به على الغير إذا لم يكن عالماً به .

نطاق ٦٥١ مخ . وتقابل ٢٠٠٥ ف .

٥٣١ — وعلى الوكيل بعد انتهاء توكيله أن يرد للموكل السند المعطى له بالتوكيل .

نطاق ٦٥٢ مخ .

(١) نقض ٣١ مارس ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٠٦ ص ٣١٥ : إذا كان الثابت من جميع ظروف الدعوى ووقائعها أن زيدا قد أدار الأطيان التي اشتراها بكر باذن شفوى صدر منه في حضرة أحد أبنائه (عمرو) مقابل أجر معين ، وأنه لما توفى بكر عند منتصف السنة الزراعية استمر زيد بتكليف من عمرو وحده في ادارتها لنهاية تلك السنة ، ولم يقل عمرو انه كان وكيلاً عن أخته الوارثتين الآخرين حين كلف زيدا بالاستمرار في ادارة الأطيان ، ولم تدع هاتان الأختان أنهما وكلتا أخاهما عنهما ، فلا يجوز اعتبار زيد وعمرو مسئولين بالتضامن عن نتيجة حساب ادارة الأطيان ، بل يسأل زيد وحده عن هذا الحساب قبل كل من الورثة .

CHAPITRE IX.

De la composition ou transaction.

532. La composition ou transaction est un contrat par lequel les parties abandonnent respectivement une portion de leurs droits pour arrêter ou prévenir une contestation.

533. On ne peut transiger sur une question d'état ou d'ordre public, mais on peut transiger sur les intérêts pécuniaires qui sont la conséquence née d'une question d'état ou d'un délit.

534. La renonciation qui résulte de la composition doit s'interpréter dans ses termes les plus stricts, et quels que soient ses termes, elle ne s'entend que des

الباب التاسع

في الصلح^(١)

٥٣٢ — الصلح عقد به يترك كل من المتعاقدين جزءا من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل أو لمنع وقوعه^(٢).

تطابق ٦٥٣ مخ . وتقابل ٢٠٤٤ ف .

٥٣٣ — لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالنسب أو بالنظام العام ولكن يجوز عمل الصلح في الحقوق المالية التي تنشأ عن مسائل النسب أو عن الجرح المحلة بالنظام العام .

تطابق ٦٥٤ مخ . وتقابل ٦ و ٢٠٤٦ ف .

٦٥٥ مخ (لا مقابل لها في الأهلي) : أهلية الصلح في حق من الحقوق هي أهلية التصرف في الحق (٢٠٤٥ ف) .

٥٣٤ — الترك الحاصل بالصلح يلزم تأويله بالدقة بحسب ألفاظه ومهما كانت هذه الألفاظ لا يؤول الترك الا

(١) راجع كتابنا « العقود المدنية الصغيرة » نبذة ٥٧٣ وما بعدها .

(٢) نقض ٩ مايو ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٥٧ ص ١٧٦ : ان نص المادة ٦٨ مرافعات المنظمة للإجراءات التي تتبع في شأن التصديق على الصلح قد أوجبت على القاضي أن يحرر محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع كل من الخصوم امضاءه أو ختمه عليه ، ويكون هذا المحضر في قوة سند واجب التنفيذ ، ويسلم الكاتب صورة منه بالكيفية والأوضاع المقررة للأحكام . واذن فالقاضي وهو يصدق على الصلح لا يقوم بوظيفة الفصل في خصومة ، وإنما يثبت ما حصل الاتفاق عليه أمامه ، وهذا الاتفاق وان كان بعد اثباته يعطى شكل الأحكام الا أن ذلك لا ينفي كونه عقدا ليست له حجية الشيء المقضي به .

droits qui font précisément l'objet de l'affaire sur laquelle on transige.

على الحقوق المنحصرة في موضوع المادة الواقع فيها الصلح^(١).

تطابق ٦٥٦ مخ . وتقابل ٢٠٤٨ و ٢٠٤٩ ف .

535. La transaction ne peut être attaquée que par suite de dol, d'erreur matérielle sur la personne ou sur la chose, ou de fausseté des titres sur lesquels il a été transigé, reconnue depuis la transaction.

٥٣٥ — لا يجوز الطعن في الصلح الا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير السندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها^(٢).

(١) نقض ١٦ يناير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٦٩ ص ٨٧٥ : الصلح عقد ينحسم به النزاع بين طرفيه في موضوع معين بتزول كل منهما عن بعض ما يدعيه قبل الآخر . وهذا العقد وان كان من الواجب عدم التوسع في تأويله وقصر تفسيره على موضوع النزاع الا أن ذلك لا يمنع قاضي الموضوع من أن يستخلص من عبارات الاتفاق والظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المتبناة من عمل الصلح ، ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما على الصلح . وهو في ذلك لا رقابة عليه ، ما دامت عبارات الصلح وملازماته تحمل ما استخلصه منها .

(٢) راجع نقض ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٦ رقم ٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٩٧ ص ٩٢٣ : (١) الخطأ في ذات الأرقام المثبتة بحسابات المقاولات التي قام بها المقاول erreur de calcul يجوز طلب تصحيحه متى كان هذا الغلط ظاهرا في الأرقام الثابتة في الكشف المعتمدة من قبل ، أو متى كانت أرقام هذه الكشف قد نقلت خطأ من ورقة أخرى معترف بها ، أو كانت غير مطابقة لأرقام أخرى ثابتة قانونا . أما طلب إعادة عمل حساب تلك المقاولات من جديد (révision de compte) فإن القانون يأباه ، لأن عمل المقاس والحساب النهائي عن كل مقابلة من تلك المقاولات بعد اتمامها هو عمل متفق عليه في أصل عقودها ، فإذا ما نفذ الاتفاق بعمل المقاس والحساب فعلا ، ووقع عليه بالاعتماد ، قد انقضت مسئولية كل عاقد عنه وأصبح هو ونتيجته ملزما للطرفين . وعدم امكان إعادة الحساب من جديد بعد عمله مرة أولى اذا كان لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين المصرية كما ورد النص عنه بالمادة ٥٤١ من قانون المرافعات الفرنسي ، الا أنه أمر مفهوم بالضرورة من أصول القانون التي تمنع تقاضي الالتزام مرتين . (ب) دعوى الغلط في مقاس بعض أجزاء خاصة معينة من الأعمال السككية التي قام بها المتعهد لا يقبل تحقيقها ، الا اذا كانت الظروف والدلائل تشهد بأنها دعوى جدية . أما اذا رأت المحكمة أن هذه الدعوى غير جدية ، وانما هي منازعة اعتسافية يراد بها الرجوع فيما تحقق وتم الاتفاق عليه ، فالمحكمة في حل من =

تطابق ٦٥٧ مخ . وتقابل ٢٠٥٢ — ٢٠٥٥ ف .
راجع ١٩٣/١٣٣ وما بعدها .

536. Les erreurs de calcul
doivent être revisées.

٥٣٦ — يجب تصحيح الغلط في
أرقام الحساب (١) .

تطابق ٦٥٨ مخ . وتقابل ٢٠٥٨ ف .

537. Les garanties du droit
qui a servi de matière à la
transaction subsistent pour
l'exécution de la transaction;
mais ceux qui ont charge de
la garantie ou qui doivent
en souffrir, conservent la fa-
culté d'opposer au créancier
les exceptions et moyens qui
pouvaient exister contre la
dette avant la composition.

٥٣٧ — التأمينات التي كانت
على الحق الذي وقع فيه الصلح تبقى على
حالتها للوفاء بالصلح ولكن يجوز لمن عليه
تلك التأمينات أو لمن يتضرر من بقائها
أن يحتج على الدائن بأوجه الدفع التي
كانت موجودة في حق الدين قبل وقوع
الصلح .

تطابق ٦٥٩ مخ .

قارن ٢٥٢/١٨٨ .

= عدم قبول تحقيقها . (ج) ان معنى الغلط في دعوى الغلط المحسوس يقتضى حتما بصفة عامة
أن يكون المتعاقد قد صدر منه الرضا وهو غير عالم بحقيقة الشيء المرضى عنه ، بحيث لو كان عالما
بحقيقته لما رضى . أما اذا كان الدعى لم يدع عدم علمه بالحقيقة ، بل ادعى أنه استكره على
التوقيع ، وأثبتت المحكمة أن دعوى الاكراه مختلفة ، فتوقيعه بهذه المثابة لا يجعل له أدنى وجه
للرجوع في شيء من الحساب ، بل هو مرتبط به تمام الارتباط ، ودعواه غير جائزة السماع .
تقضى ٢٨ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٤٠ رقم ٨١ مجموعة القواعد
القانونية ١ رقم ٣٧١ ص ١١٣٧ : اذا حرر الخصوم في دعوى تزوير ودعوى أخرى
موضوعية محضر صلح حسموا به النزاع القائم بينهم في هاتين الدعويتين ، وبعد أن وقعوه طلب
بعضهم من محكمة الاستئناف التصديق عليه ، وعارض البعض الآخر لعله أبدائها ، فان محكمة
الاستئناف — وقد جعلها من طلبوا التصديق على الصلح في مركز الموثق — يتعين عليها
أن تمتنع عن التصديق ، كما يتعين عليها — احتراماً لقوة عقد الصلح المستمدة من القانون —
أن تحكم بوقف الفصل في دعوى التزوير لحين الفصل في المنازعة في ذلك العقد ، فاذا لم تفعل
المحكمة ذلك وفصلت دعوى التزوير مؤسسة حكمها على تفسيرها محضر الصلح المتنازع فيه ،
فانها تكون قد تجاوزت سلطتها وأخلت بحق الدفاع ، وذلك يوجب نقض حكمها .

(١) راجع تقضى ٧ نوفمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٥٣٥) .

538. La composition ne peut être opposée au co-intéressés dans l'affaire sur laquelle elle a eu lieu, ni être opposée par eux.

539. Lorsque, malgré les termes employés, la convention dénommée transaction ou composition constitue au fond une donation ou une vente, ou tout autre contrat, ces règles ne sont applicables qu'en tant qu'elles ne sont pas en désaccord avec la nature du contrat fait sous le couvert d'une transaction.

٥٣٨ - لا يجوز الاحتجاج بالصلح على من له شركة في القضية التي وقع فيها الصلح ولا يجوز أن يحتج هو به أيضا .

تطابق ٦٦٠ مخ . وتقابل ٢٠٥١ ف .

٥٣٩ - إذا كان العقد المعنون باسم الصلح يتضمن في نفس الأمر هبة أو بيعا أو غيرهما أيا كانت الألفاظ المستعملة فيه فالأصول السالف ذكرها لا تجرى إلا إذا كانت موافقة لنوع العقد المعنون بعنوان الصلح .

تطابق ٦٦١ مخ .

راجع ١٣٨/١٩٩ .

CHAPITRE X.

Du gage.

الباب العاشر

في الرهن (١)

540. Le gage est un contrat par lequel le débiteur

٥٤٠ (معدلة) — الرهن عقد

(١) راجع الأمر العالي الصادر ، بشأن اليوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات ، في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ (بالنسبة للمحاكم المختلطة) ، وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ (بالنسبة للمحاكم الأهلية) . وفيما يلي نص الأمر العالي الأخير :
بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن اليوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات وذلك بناء على الاتفاق الذي حصل مع الدول التي وافقت على انشاء المحاكم المختلطة .

وحيث انه يقتضى سريان أمرنا المشار اليه على الأهالي أيضا لتكون كافة اليوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات خاضعة لنظام واحد بدون تمييز :

مادة ١ — لا يجوز انشاء بيت مالي لتسليف النقود على رهونات بغير اذن الحكومة ، ومع ذلك فلا يسرى مفعول أمرنا هذا على المحلات التي تسلف النقود على رهونات مغنوية (مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التي تسلف على البضائع الجديدة والأصناف الزراعية .

== مادة ٢ — تصدر الرخصة من نظارة الداخلية التى يجوز لها أن تفتش المحلات المذكورة عند ما ترى لزوما لذلك ويجوز للمفتشين أن يطلعوا على الدفاتر ويتحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الأشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الأحكام التى قضى بها القانون أو أوجبتها الرخصة .

مادة ٣ — يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات أن يؤمن احدى الشركات ضد الحريق المقبولة لدى الحكومة على الأشياء المرهونة وعلى الأماكن المودعة فيها .

فاذا احترق الرهن أو ضاع كان المحل مسئولاً عن القيمة المقدرة له مع اضافة الربح عليها .
مادة ٤ — عند تسليم النقود الى المستلف يعطى له أيضا وصل يشتمل على البيانات الآتية :
أولا — مقدار السلفة .

ثانيا — بيان الرهن بالتفصيل .

ثالثا — قيمة الرهن .

رابعا — تاريخ استحقاق السلفة .

ويجب على كل مودع أن يمضى على عقد ايداع الشيء المرهون ، فاذا كان أميا وقع ضامنه على العقد المذكور .

ويجوز أن تستثنى من هذا الحكم عقود الابداع الخاصة بأشياء قيمتها أقل من ٢٥٠ قرش صاغ .
مادة ٥ (معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٨) — ولا يجوز أن يزيد مقدار الفائدة السنوية عن الحد المقرر للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها والمبين بالمادة ١٨٥ من القانون المدنى المختلط والمادة ١٢٥ من القانون المدنى الأهلى .

ويجوز فضلا عن ذلك تحصيل عوائد تامين ومقاس وتخزين .

ولا يجوز أن يزيد مقدار هذه العوائد عن ٤ فى المائة اذا كانت السلفة أقل من ٢٥٠ قرشا صاغا ولا عن ٣,٥ فى المائة اذا زادت على ذلك ، ويكون تحصيل هذه الرسوم باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة .

مادة ٦ — تكون السلفيات لميعاد ثلاثة أو ستة شهور ، ويجوز تجديدها باتفاق المستلف والمستلف .

مادة ٧ — فى حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد تباع الأشياء المرهونة طبقا للقواعد المقررة فى القانون بخصوص الرهن التجارى .

وزيادة على ذلك فى حالة ما اذا كان مقدار السلفة زائدا عن عشرة جنيهات مصرية يصير اخطار الأشخاص الذين وقعوا على عقود الابداع بخطاب موصى عليه قبل تقديم الطلب الى قاضى الأمور الوقفية بثمانية أيام .

مادة ٨ — اذا زاد المبلغ المتحصل من البيع عن المستحق على المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ ومصاريف بيع فتحفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث سنوات بدون فائدة ، فاذا لم يطلبها فى الميعاد المذكور صارت حقا للمستلف .
==

met une chose en la possession de son créancier ou d'un

به يضع المدين^(١) شيئاً في حيازة دائئه أو

مادة ٩ — فتح أو تشغيل محل لتسليف النقود على رهونات بدون الرخصة المنصوص عليها يستوجب العقوبة بالحبس من يوم واحد الى سبعة أيام ، ويصدر الحكم على كل حال باقفال المحل . أما سائر المخالفات الأخرى لأحكام أمرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع والغرامة من عشرة قروش صاغ الى مائة قرش صاغ أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ، ويجوز قبول الظروف المخففة ، ويجوز الحكم باقفال المحل .

مادة ١٠ — لا يجوز التسليف على رهونات للأولاد الذين يقل سنهم في الظاهر عن اثنتي عشرة سنة ولا للأشخاص الذين في حالة السكر أو الذين تسلطن عليهم الحشيش أو الذين تدل عليهم حالتهم العقلية أنهم غير أهل للتعاقد .

مادة ١١ — تقويم ثمن المرهونات يكون بمعرفة أشخاص مأذونين بذلك من نظارة الداخلية .

مادة ١٢ — اذا حصلت المطالبة برد الشيء المرهون بسبب السرقة أو بأي سبب آخر وجب على المالك اجراء ما يأتي :

أولاً — أن يثبت بالطرق القانونية حقه في الملكية .

ثانياً — أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من رأس مال وفوائد ما لم يكن بلغ السلف وقت التسليف بأن الشيء المرهون لم يكن ملكاً للمستلف أو أنه لم يكن جائزاً للمستلف رهنه . تقض جنائي ٣ أبريل ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٤ رقم ٣٧١ ص ٥٠٩ : ان التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز الا من مالك هذا الشيء ، فليس اذن للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه باسمه ضماناً لدين عليه ، فان فعل فلا يحتج بالمقد على المالك الحقيقي . غير أنه ان كان هذا المرتهن الأخير حسن النية وقت العقد ، أي معتقداً صحة ملكية من تعاقد معه ، ففي هذه الحالة يكون على المالك الذي يطالب برد ملكه أن يوفي هذا المرتهن بكل المستحق له من الدين المضمون بالرهن . وأما اذا كان سيء النية فان الرهن لا يكسبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون أكثر مما لمدينه الذي تعاقد معه ، فلا يلزم المالك الا بأن يؤدي له قيمة الدين المطلوب منه لدائئه هو والذي ينحول المرتهن حبس المرهون حتى الوفاء . ولم يعين القانون طريقة خاصة لاثبات سوء نية المرتهن المتعاقد مع غير مالك ، بل ترك ذلك للقواعد العامة التي تيسر في هذه الحالة الاثبات بجميع طرق الاثبات القانونية . تلك هي الأحكام التي تنطبقها القواعد القانونية العامة بشأن رهن المرتهن للشيء المرهون لديه ، والتي تضمنتها المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للتسليف على رهون .

راجع المادة ٣٢٣ مكررة المضافة الى قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ ، ونصها : « ويعتبر في حكم السرقة كذلك اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضماناً لدين عليه أو على آخر . — ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون اذا وقع الاختلاس اضراراً بغير من ذكروا بالمادة المذكورة » .

tiers convenu entre les parties, pour garantie de la dette, et qui confère au créancier le droit de retenir la chose engagée jusqu'à parfait paiement, et d'être payé par préférence à tout autre sur le prix de cette chose.

S'il s'agit d'un gage immobilier, le créancier gagiste pourra donner l'immeuble en location au débiteur, pourvu que la location soit stipulée dans l'acte constitutif de gage ou que, si elle est stipulée ultérieurement, elle soit annotée en marge de la transcription de l'acte susdit.

حيازة من اتفق عليه العاقدان تأمينا للدين وهذا العقد يعطى للدائن حق حبس الشيء المرهون لحين الوفاء بالتمام وحق استيفاء دينه من ثمن المرهون مقدما بالامتياز على من عداه .

وفي حالة الرهن العقاري ^(١) ، يجوز للدائن المرتهن أن يؤجر العقار المرهون للمدين بشرط أن يكون الايجار منصوصا عليه في عقد الرهن أو مؤشرا به في هامش تسجيل الرهن وذلك في حالة حصول الايجار بعد الرهن ^(٢) .

(١) رهن الحيازة العقاري .

(٢) عدلت المادة ٥٤٠ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وكان نصها قبل التعديل : « الرهن عقد به يضع المدين شيئا في حيازة دائنه أو حيازة من اتفق عليه العاقدان تأمينا للدين وهذا العقد يعطى للدائن حق حبس الشيء المرهون لحين الوفاء بالتمام وحق استيفاء دينه من ثمن المرهون مقدما بالامتياز على من عداه » . راجع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقرير استثناء من بعض أحكام القانون المدني الخاص بالرهن . وهذا نصه :

مادة ١ — استثناء من القواعد المقررة في الباب العاشر من الكتاب الثالث من القانون المدني الأهلي والباب التاسع من الكتاب الثالث من القانون المدني المختلط يكون الرهن التأميني « le gage agricole » الذي يعقد لبنك التسليف الزراعي المصري صحيحا ولو لم يكن للمكتوب الذي يدون فيه العقد تاريخ ثابت .

واستثناء من تلك القواعد أيضا يكون الرهن صحيحا ولو بقيت الحاصلات الزراعية المرتهنة لصالح البنك في مخازن مدينه الخاصة ، وانما يشترط أن تحتم أبواب تلك المخازن بالشمع وأن تعلق عليها بطريقة ظاهرة ألواح يثبت فيها اسم البنك .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أتلف أو أزال أو أفسد أو كسر الأختام أو الألواح التي وضعت تنفيذا لحكم المادة السابقة .

وراجع نقض ٣١ مايو ١٩٣٤ (مذكور تحت المادة ٥٤١) .

تطابق ٦٦٢ مخ . (معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٣) (١) . وتقابل ٢٠٧١ و ٢٠٧٨ ف .

راجع ٢٦٢/١٩٨ ، ٤٢٢/٣٣٩ ، ٦٧٨/٥٥٤ ، ٧٢٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ وما بعدها ، تجاري ٨٢/٧٦ وما بعدها .

قارن المادة الثانية الفقرة الثانية من قانون التسجيل .

541. Le gage est annulé, si la chose engagée revient en la possession de celui qui l'a engagée.

٥٤١ — يبطل الرهن اذا رجع المرهون الى حيازة راهنه (٢) .

تطابق ٦٦٣ مخ . وتقابل ٢٠٧٦ ف .

542. La chose engagée peut garantir successivement plusieurs dettes, à la condition que le détenteur consente à détenir l'objet du gage pour le compte des différents créanciers.

٥٤٢ — يجوز أن يكون الشيء المرهون ضامنا على التوالى لعدة ديون بشرط أن الحائز للرهن يرضى ببقاء المرهون عنده على ذمة أرباب الديون .

تطابق ٦٦٤ مخ .

543. Il ne peut pas être convenu que l'objet du gage restera, faute de paiement, la propriété du créancier; celui-ci a seulement le droit de provoquer la vente sous les mêmes conditions que tout autre créancier.

٥٤٣ — ولا يجوز اشتراط كون الشيء المرهون يصير مملوكا للدائن عند عدم الوفاء له انما للدائن فقط الحق في طلب بيع المرهون بالكيفية الجائزة لسائر الدائنين .

تطابق ٦٦٥ مخ . وتقابل ٢٠٧٨ و ٢٠٨٨ ف .
راجع تجاري ٨٤/٧٩ .

(١) نص المادة ٦٦٢ مخ قبل التعديل كنص المادة ٥٤٠ أهلي قبل تعديلها .

(٢) راجع هامش رقم ٢ من الصفحة السابقة .

وراجع تقض ٣١ مايو ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٦٨ رقم ٥٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٨٨ ص ٤١٤ : في عقد الرهن الحيازي اذا امتنع الراهن عن تسليم الرهن أمكن المرتهن أن يجبره على ذلك قضاء . ويبطل الرهن اذا بقي المرهون في حيازة الراهن أو رجع اليه باختياره . فاذا رفضت المحكمة طلب حبس العين على أساس ما استباته من وقائع الدعوى من عدم وضع يد المرتهن على العين المطلوب حبسها وتركها باختياره تحت يد الراهن ، فقضاؤها بذلك سليم ، ولا رقابة عليها لمحكمة التقض فيما تثبته بشأن مسألة وضع اليد .

544. La chose engagée est à la surveillance du détenteur, et aux risques et périls du propriétaire s'il y a cas fortuit.

٥٤٤ — الشيء المرهون هو تحت حفظ الحائز له فاذا تلف بسبب قهرى فتلفه على مالكه .

تطابق ٦٦٦ مخ .

545. Le créancier gagiste ne peut tirer un profit gratuit du gage.

Il doit, à moins de convention contraire, lui faire produire tous les fruits dont il est susceptible ; ces fruits viennent en déduction de la dette garantie, même avant l'échéance, en s'imputant d'abord sur les intérêts et frais, ensuite sur le capital.

٥٤٥ — لا يجوز للدائن المرتهن أن ينتفع بالرهن بدون مقابل . بل عليه أن يسعى في الاستغلال من الرهن بحسب ما هو قابل له الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك وهذه الغلة تستنزل من الدين المؤمن بالرهن ولو قبل حلول الأجل بحيث انها تستنزل أولا من الفوائد والمصاريف ثم من أصل الدين ^(١) .

تطابق الفقرة الأولى منها التي آخرها « بدون مقابل » ٦٦٧ مخ ، والثانية ٦٦٨ مخ ، مع استبدال حرف « و » بكلمة « بل » التي في أولها . وتقابل ٢٠٨١ ف .
قارن ٢٣١/١٦٨ ، ٢٣٦/١٧٣ .

(١) نقض ١٧ فبراير ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٩٦ ص ٢٨٥ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٣١ ص ٨١ : (١) الدائن المرتهن رهن حيازة يعتبر قانونا وكلاء عن صاحب العين المرهونة في ادارتها واستغلالها وقبض ريعها ، وعليه أن يقدم للراهن حسابا مفصلا عن ذلك . ودين الموكل قبل وكيله لا تبدأ مدة تقادمه الا من تاريخ انتهاء الوكالة وتصفية الحساب بينهما ، اذ هذا الدين قبل ذلك احتمالي لا يلحقه السقوط . (ب) المطالبة باستهلاك الدين وملحقاته بسبب استغلال الدائن الأرض المرهونة له تتضمن في حقيقة الواقع المطالبة ببيع الأرض عن مدة الرهن كلها وباجراء المقاصة بين هذا الريع وما على الأرض من الدين المضمون وتوابعه .

نقض ١٤ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٥٤ سنة ١١) : ان مقتضى المادة ٥٤٥ من القانون المدني أن الدائن المرتهن عليه أن يسعى في استغلال العقار المرهون بحسب ما هو قابل له ، على أن تستنزل قيمة الغلة من الدين المؤمن بالرهن بحيث انها تستنزل أولا من الفوائد والمصاريف ثم من أصل الدين . ولما كان للدائن المرتهن في سبيل ذلك أن يستغل العقار بنفسه أو أن يؤجره لغير المدين الراهن أو أن يؤجره لنفس المدين الراهن بالشروط الواردة في =

546. La totalité du gage garantit chaque fraction de la dette.

547. L'objet du gage peut être mobilier ou immobilier.

548. Il peut être constitué pour garantie de la dette d'un autre que le constituant.

549. Le gage mobilier n'est valable, à l'égard des tiers, qu'à la condition d'être fait par un écrit ayant date certaine et portant désignation suffisante de la somme garantie et de l'objet du gage.

Le gage sur une créance se constitue par la remise du titre et le consentement du débiteur comme il est dit à l'article 349 pour la cession.

٥٤٦ — جملة الرهن ضامنة

لكل جزء من الدين .

نطابق ٦٦٩ مخ . وتقابل ٢٠٨٣ ف .

٥٤٧ — يجوز أن يكون الرهن

منقولاً أو عقاراً .

نطابق ٦٧٠ مخ . وتقابل ٢٠٧٢ ف .

٥٤٨ — ويجوز رهن شيء تأميناً

لدين على شخص غير الراهن .

نطابق ٦٧١ مخ . وتقابل ٢٠٧٧ ف .

٥٤٩ — لا يصح رهن المنقول

بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا كان بسند

ذى تاريخ ثابت بوجه رسمى^(١) مشتمل

على بيان المبلغ المرهون عليه وبيان الشيء

المرهون بياناً كافياً ، ويحصل رهن الدين

بتسليم سنده ورضا المدين كالمقرر فى المادة

٣٤٩ فيما يتعلق بالحالة بالدين وكل هذا

= القانون ، ولما كان مما لا نزاع فيه أنه اذا أجره لغير المدين لا يكون دين الأجرة المقتضى تحصيله من هذا الغير مضموناً بالرهن ، ويجب استئزال قيمته من الدين على الوجه المتقدم ، حتى لو عجز الدائن المرتهن عن تحصيلها ، فان الحالة لا تتغير اذا كان الايجار للمدين نفسه ، ولا يصح أن يعتبر دين الأجرة فوائد مستحقة للدائن على المدين ، لأن الأجرة — على خلاف الفوائد — هى من حق الراهن على الأساس المتقدم ، لا من حق المرتهن . فالقول بأنها من قبيل الفوائد التى يضمنها الرهن خطأ ، وتشبيهها بها من باب القياس مع الفارق . واذن فان الأجرة لا تعد مضمونة بالرهن باعتبارها فوائد الدين المضمون بالرهن . ومتى تقرر أن قيمة الغلة يجب خصمها من الدين المضمون بالرهن فانه يجب على الدائن المرتهن أن يقدم عنها حساباً بحيث انه ان لم يحصل قيمة الغلة أو أهمل فى تحصيلها فانه يكون مسئولاً عن عمله ، ويجب عليه أن يتحمل النتائج المترتبة عليه .

(١) راجع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ (مذكور نصه تحت المادة ٥٤٠) .

مع عدم الاخلال بالأصول المقررة في التجارة .
Le tout sauf les règles applicables au commerce.

تطابق الفقرة الأولى منها التي آخرها « وبيان الشيء المرهون بيانا كافيا » ٦٧٢ مخ .
٦٧٣ مخ (معدلة بذكرينو ٥ ديسمبر ١٨٨٦) (١) : ويحصل رهن الدين بتسليم سنده
وبإتمام الاجراءات اللازمة لصحة التحويل وكل هذا مع عدم الاخلال بالأصول المقررة في التجارة
سواء فيما يختص بهذه المادة أو بالمادة السابقة .

وتقابل ٢٠٧٤ و ٢٠٧٥ ف .

راجع ٢٠٣/١٤٢ ، ٢٩٩/٢٣٤ ، ٤٣٦/٣٤٩ ، تجارى ٨٢/٧٦ .

٥٥٠ (٢) — ألغيت .
550. Abrogé.

551. Il ne préjudicie pas aux droits réels régulièrement acquis et conservés sur l'immeuble avant cette transcription.

٥٥١ — لا يضر رهن العقار بالحقوق (٣) المكتسبة عليه المحفوظة بالوجه المرعى قبل تسجيل الرهن .

تطابق ٦٧٥ مخ ، مع اضافة لفظ « العينية » بعد لفظ « بالحقوق » . وتقابل ٢٠٩١ ف .

552. Le créancier au profit duquel l'immeuble est engagé doit pourvoir à l'entretien et aux dépenses nécessaires à la conservation de cet immeuble, ainsi qu'aux impôts, sauf à en retenir le montant sur les fruits ou à se le faire rem-

٥٥٢ (٤) — على الدائن الذى ارتهن العقار أن يقوم بحفظه وأن يصرف المصاريف الضرورية اللازمة لصيانته مع أداء العوائد المرتبة عليه للحكومة انما له أن يستوفى ذلك من ريعه أو يستوفيه

(١) وكان نصها قبل التعديل : يحصل رهن الدين بتسليم سنده وبإتمام الاجراءات المطلوبة قانونا لصحة التحويل وكل هذا مع عدم الاخلال بالأصول المقررة في التجارة .

(٢) ألغيت المادة ٥٥٠ بقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الوارد بذيل هذه المجموعة .
وكان نصها : « لا يصح الاحتجاج على غير المتعاقدين برهن العقار الا اذا كان مسجلا في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها العقار المذكور أو في المحكمة الفرعية » .

وكان نص المادة ٦٧٤ مخ المضافة لها : لا يصح الاحتجاج على غير المتعاقدين برهن العقار الا اذا كان مسجلا بقلم الرهونات العقارية .

(٣) فى النص الفرنسى : بالحقوق العينية .

(٤) راجع تقض ١٧ فبراير ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٥٤٥) .

bourser par privilège sur le prix de l'immeuble.

Il peut toujours se décharger de ces obligations en abandonnant son droit au gage.

بالامتياز من ثمن العقار .

ويجوز له في جميع الأحوال أن يتخلص من تحمل تلك الكلف بتركه حقه في الرهن .

تطابق فقرتاها ٦٧٦ و ٦٧٧ مخ . وتقابل ٢٠٨٦ و ٢٠٨٧ ف .
راجع ٦٧٨/٤٥٤ ، ٦٧٧/٦٠١ ، ٧٣٠/٦٠٤ .

CHAPITRE XI.

Du Garouka.

الباب الحادى عشر

فى الغاروقه (١)

553. Le Garouka est un contrat par lequel le débiteur fait remise de son fonds à son créancier, qui acquiert le droit de l'exploiter à son profit et d'en retenir la jouissance jusqu'au remboursement de la dette.

Les tenanciers des biens kharadgis peuvent seuls contracter le Garouka.

٥٥٣ — الغاروقه عقد به يعطى المدين عقاره للدائن ويكون للدائن المذكور الحق فى استغلاله لنفسه والانتفاع به لحين تمام وفاء الدين .
وأصحاب الأطيان الخراجية هم الجائز لهم دون غيرهم عقد مشارطة الغاروقه على أطيانهم .

(١) لم ينص القانون المختلط على أحكام خاصة بعقد الغاروقه .

وبالنسبة الى كون جميع الأراضى الخراجية أصبحت ملكاً تاماً لأصحابها ، اذ سوى الأمر العالى الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ بين الأراضى الخراجية والأراضى الملوكة ، وتعديلت المادة ٦ من القانون المدنى الأهلى بما يفيد ذلك ، فقد أصبح عقد الغاروقه غير مستعمل لابطال صفة موضوعه . على أنه اذا أنشئ عقد فى صورة الغاروقه وجب اعتباره رهناً عادياً خاضعاً لقواعد الرهن (راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٢٥٦ وما بعدها) .

TITRE IV.
DES DROITS
DES CREANCIERS.

CHAPITRE I.
Des différentes espèces
de créanciers.

554. Il y a cinq classes
de créanciers :

(1) Les créanciers ordinaires, qui sont payés sur tous les biens du débiteur commun proportionnellement à leurs créances;

(2) Les créanciers hypothécaires, c'est-à-dire ceux qui, moyennant certaines formalités ont, sur un ou plusieurs immeubles de leur débiteur, un droit opposable au tiers, d'être payés, par préférence aux créanciers ordinaires, sur le prix de ces immeubles en quelque main qu'ils passent;

(3) Les créanciers qui ont obtenu un droit d'affectation sur les immeubles de leur débiteur;

الكتاب الرابع
في حقوق الدائنين

الباب الأول
في أنواع الدائنين

٥٥٤ — الدائنون على خمسة
أنواع :

الأول — الدائنون العاديون الذين
يستوفون ديونهم من جميع أموال مدينهم
بنسبة قدر دين كل واحد منهم .

الثاني — الدائنون المرتهنون
للعقار^(١) الذين لهم بواسطة الاجراءات
الرسمية حق على عقار مدينهم أو عقاراته
صالح لاحتجاجهم به على الغير في كونهم
يستوفون ديونهم بالأولوية والتقدم على
الدائنين الأخر^(٢) من ثمن ذلك العقار
أو العقارات ولو انتقلت لأي يد كانت .

الثالث — الدائنون الذين
تحصلوا^(٣) على اختصاصهم بعقارات
مدينهم كلها أو بعضها لاستيفاء ديونهم .

(١) في النص الفرنسي : الدائنون المرتهنون للعقار رهنا تأمينا .

(٢) الدائنين العاديين .

(٣) حصلوا .

(4) Les créanciers privilégiés, c'est-à-dire ceux qui, à raison de la nature de leurs créances, ont le droit de se faire payer par préférence à tous autres créanciers sur la valeur de tous ou de certains meubles ou immeubles du débiteur;

(5) Les créanciers ayant le droit, opposable à tous les autres créanciers, de retenir la possession d'un bien à leur débiteur jusqu'à parfait paiement.

الرابع — الدائنون الممتازون الذين لهم بسبب حالة ديونهم الحق في كونهم يستوفونها بالأولوية والتقدم على جميع الدائنين الآخرين من ثمن منقولات أو عقارات معينة مما يملكه المدين (١) .

الخامس — الدائنون الذين لهم حق صالح للاحتجاج به على جميع الدائنين الآخرين في حبس ماتحت أيديهم من ملك مدينهم الى حين استيفاء ديونهم .

نظابق ٦٧٨ مخ (٢) ، المعدلة بالأمر العالي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ، مع حذف عبارة « كلها أو بعضها لاستيفاء ديونهم » من العبارة التي أولها « الثالث . . . » . وتقابل ٢٠٧٣ و ٢٠٩٢ وما بعدها و ٢١١٤ ف . راجع ١٩/٥ ، ٤٦/٢٧ ، وما بعدها ، ١٤٦/٩٢ ، وما بعدها ، ١١٨ مكررة / ١٧٦ ، ١٣٦ مكررة / ١٩٧ ، ٢٢٥ / ١٦٢ ، ٢٤٢ / ١٧٩ ، ٢٥٣ / ١٨٩ ، ٢٦٢ / ١٩٨ ، ٢٥٦ مكررة / ٢٢٣ ، ٢٦٩ مكررة / ٣٤٠ ، ٣٥٠ / ٢٧٩ ، ٣٥٣ / ٢٨١ ، ٣٨٥ / ٣١١ ، ٣١٤ / ٣٨٨ ، ٤١٣ / ٣٣٢ ، ٤٢٠ / ٣٣٧ ، ٥٩٧ / ٤٨٨ ، ٦٦٢ / ٥٤٠ ، ٦٧٦ / ٥٥٥ ، ٦٧٩ وما بعدها ، وتجاري ٣٢٨ / ٣١٨ ، ٣٤٩ / ٣٣٩ ، ٣٦٦ / ٣٥٦ ، وما بعدها .

SECTION I.

DES CRÉANCES ORDINAIRES.

555. Les créanciers ordinaires peuvent se payer sur

الفصل الأول

في الديون العادية (٢)

٥٥٥ — يجوز للدائنين العاديين

(١) في النص الفرنسي : من ثمن كل منقولات المدين أو كل عقاراته أو ثمن منقولات معينة أو عقارات معينة مما يملكه . والنصان العربي والفرنسي معيان (راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٥٠١) . ونص القانون المختلط مطابق للنص الأهلي العربي .

(٢) عدلت المواد ٦٧٨ — ٧٢٦ مخ القديمة بالأمر العالي الصادر في ٥ ديسمبر ١٨٨٦ ، بسبب إلغاء أحكام الرهن القضائي واستبدال حق الاختصاص به .

(٣) في النص المختلط : Des créanciers ordinaires (في الدائنين العاديين) .

tous les biens de leurs débiteurs, en observant les formes déterminées par la loi.

أن يستوفوا ديونهم من جميع أموال مدينهم لكن مع مراعاة الاجراءات المقررة في القانون (١).

تطابق ٦٧٩ مخ . وتقابل ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣ ف .
راجع ١١٧/٨٨ ، مرافعات ٦٠٥/٥٣٧ وما بعدها .

556. L'aliénation à titre onéreux par le débiteur de ses biens ne peut être attaquée par ses créanciers que quand elle est faite en fraude de leurs droits.

٥٥٦ — لا يجوز الطعن من الدائنين في تصرف مدينهم في أمواله بمقابل الا اذا كان التصرف حاصلا للاضرار بمقوقهم (٢).

تطابق ٦٨٠ مخ . وتقابل ١١٦٧ ف .
راجع ٢٠٤/١٤٣ .

SECTION II.

DES HYPOTHEQUES.

الفصل الثاني (٣)

في الرهن العقاري (٤)

557. Le droit d'hypothèque n'existe que quand il a été stipulé par un acte authentique passé au greffe d'un tribunal entre le créancier et le propriétaire de

٥٥٧ — لا يعتبر رهن العقار الا اذا كان بموجب عقد رسمي محرر في قلم كتاب احدى المحاكم بين الدائن

(١) راجع مرافعات ٥٤٥/٤٣٤/٣٨١ وما بعدها .

(٢) في النص الفرنسي : « en fraude de leurs droits » .

راجع تقض ١٦ أبريل ١٩٣٦ ، نقض ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ (مذكوران تحت المادة ١٤٣) .

(٣) راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٢٦٤ وما بعدها .

(٤) في النص الفرنسي : في الرهون التأمينية .

وفي القانون المختلط عنوان الفصل هكذا : « Des hypothèques et du droit d'affectation sur les immeubles » (في الرهون التأمينية وفي حق الاختصاص بالعقار) ، ثم وردت أحكام الرهون التأمينية تحت عنوان : « § 1er — Des hypothèques » في المواد ٦٨١ — ٧٢٠ ، وأحكام حق الاختصاص تحت عنوان « § 2 Du droit d'affectation sur les immeubles » في المواد ٧٢١ — ٧٢٦ .

l'immeuble affecté au payement de la créance.

ومالك العقار المرهون تأميناً لوفاء الدين .

٦٨١ مخ : لا يثبت الرهن العقاري ما لم يكن مشروطاً بعقد رسمي محرر في أحد أقالم المحاكم المختلطة بين الدائن ومالك العقار المرهون تأميناً لوفاء الدين .
وتقابل ٢١٢٧ ف .

راجع ٧٢١/٥٩٥ وما بعدها ، تجارى ٢٣٩/٢٣١ ، ٣٦٦/٣٥٦ وما بعدها .

558. Celui qui n'a pas capacité pour aliéner ne peut consentir une hypothèque.

٥٥٨ — لا يصح رهن العقار
من لم يكن أهلاً للتصرف .

تطابق ٦٨٢ مخ . وتقابل ٢١٢٤ ف .
راجع ١٨٨/١٢٨ ، ٣١٣/٢٤٧ .

559. Les immeubles susceptibles, par leur nature, d'être vendus aux enchères peuvent seuls être hypothéqués.

٥٥٩ — العقار الذى من شأنه
جواز بيعه بالمزاد العام هو الذى يجوز
رهنه دون غيره .

تطابق ٦٨٣ مخ . وتقابل ٢١١٨ ف .
راجع ١٦/٢ .

560. Les immeubles hypothéqués doivent, à peine de nullité de la constitution d'hypothèque, être désignés dans l'acte d'une manière précise par leur nature et leur situation, et le chiffre de la créance doit y être déterminé.

٥٦٠ — العقارات المرهونة يلزم
تعيينها تعييناً كافياً جنساً ومحلاً في عقد
الرهن المتفق عليه والا كان الرهن لاغياً
وكذا يجب تعيين مقدار الدين في العقد .
تطابق ٦٨٤ مخ . وتقابل ٢١٢٩ و ٢١٣٢ ف .

561. L'hypothèque consentie pour sûreté d'un crédit ouvert ou d'une simple ouverture de compte courant est valable, pourvu que la somme maximum à laquelle le crédit ou le compte

٥٦١ — الرهن العقاري الواقع
تأميناً لمبلغ موعود باقراضه يأخذه
المستقرض شيئاً فشيئاً عند الاقتضاء^(١)
أو تأميناً لحساب جار بين المتعاملين
يكون صحيحاً إذا تحددت غاية المبلغ الذى

(١) يقابل عبارة « مبلغ موعود باقراضه يأخذه المستقرض شيئاً فشيئاً عند الاقتضاء »
في النص الفرنسى : « un crédit ouvert » (فتح اعتماد) .

courant pourra s'élever, soit fixée.

562. Si l'immeuble affecté à la créance vient à périr ou à être détérioré par cas fortuit, de manière à rendre la garantie incertaine, le débiteur devra, à son choix, offrir une hypothèque suffisante sur un autre immeuble ou payer la dette avant l'échéance. Cette option appartiendra au créancier, si la perte ou la détérioration est arrivée par la faute du débiteur ou du détenteur.

563. L'hypothèque des biens à venir est nulle.

564. L'hypothèque s'étend, sauf convention contraire, à tout l'immeuble et à tous les immeubles affectés, indivisément, à leurs accessoires et aux améliorations et constructions qui profitent au propriétaire.

565. Le droit d'hypothèque ne peut être exercé qu'à la condition d'avoir été inscrit au greffe du tribunal

ينتهى اليه الأخذ أو الحساب الجارى .

تطابق ٦٨٥ مخ . وتقابل ٢١٣٢ ف .

٥٦٢ — اذا هلك العقار المرهون على الدين أو حصل فيه خلل بمحاذة قهرية أوجبت الشك في كفايته للتأمين فعلى المدين أن يرهن عقارا غيره كافيا للتأمين أو أن يؤدي الدين قبل حلول أجله وله الخيار في ذلك ويكون الخيار المذكور لرب الدين اذا كان الهلاك أو الخلل حاصلًا بتقصير المدين أو الحائز للعقار .

تطابق ٦٨٦ مخ . وتقابل ٢١٣١ ف .

٥٦٣ — رهن العقارات التي تؤول الى الراهن في المستقبل باطل .

تطابق ٦٨٧ مخ ، وتقابل ٢١٢٩ وما بعدها ف .

٥٦٤ — الرهن يشمل جميع أجزاء العقار المرهون بغير تعيين حصة منه وجميع ملحقاته وما يحدث فيه من الاصلاحات والأبنية التي تعود منفعتها على مالكة الا اذا وجد شرط يخالف ذلك .

تطابق ٦٨٨ مخ . وتقابل ٢١٣٣ ف .

راجع ١٨/٤ .

٥٦٥ — لا يصح التمسك بحق الرهن العقاري ان لم يسجل^(١) في قلم

(١) لم يقيد .

de première instance de la situation de l'immeuble, avant que le propriétaire qui l'a hypothéqué ait été dessaisi à l'égard des tiers, sans préjudice des règles établies en matière de faillite.

نطابق ٦٨٩ مخ، مع استبدال عبارة « قلم الرهون التابعة اليه » بعبارة « قلم كتاب المحكمة التابع اليها » .

وتقابل ٢١٣٤ و ٢١٤٦ ف .

راجع ٧٤١/٦١٤ ، ٧٥٠/٦٢٢ وما بعدها ، تجارى ٢٣٩/٢٣١ .

566. L'inscription sera faite sur un bordereau en double qui contiendra :

(1) Les nom, prénoms, profession et demeure du créancier, avec élection de domicile dans le ressort du tribunal;

(2) Les nom, prénoms, profession et demeure du débiteur ou du propriétaire qui a consenti l'hypothèque, s'il est autre que le débiteur;

(3) La date et la nature de la convention, ainsi que la mention du greffe où elle a été passée;

(4) Le montant du chiffre de la créance et l'époque de l'exigibilité;

(5) La désignation précise de l'immeuble sur lequel le droit d'hypothèque est consenti.

كتاب المحكمة^(١) التابع اليها مركز العقار قبل التصرف فيه للغير من قبل مالكة الرهن له وهذا مع عدم الاخلال بالقواعد المقررة في مواد التفليس .

٥٦٦ — يسجل الرهن^(٢) بناء على قائمة تقدم في نسختين وتشتمل على البيانات الآتية :

أولا — على اسم الدائن ولقبه وصنفته ومحل سكناه وبيان المحل الذى اختاره فى دائرة المحكمة .

ثانيا — على اسم المدين أو المالك الذى رهن اذا كان غير المدين وعلى لقبه وصنافته ومسكنه .

ثالثا — على تاريخ عقد الرهن ونوعه وبيان قلم كتاب المحكمة الذى وقع فيه هذا العقد .

رابعا — على مقدار مبلغ الدين وبيان أجله .

خامسا — على بيان العقار المرهون بيانا كافيا .

(١) فى النص الفرنسى : فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية .

(٢) يقيد الرهن .

A défaut d'élection de domicile, les actes, s'il y a lieu, seront valablement signifiés au greffe.

وان لم يعين محل في العقد فتعلن الأوراق عند الاقتضاء بتسليمها لقلم كتاب المحكمة ويعتبر اعلانها على هذا الوجه صحيحا .

نطبق ٦٩٠ مخ ، مع اضافة « والا فيجوز عند الاقتضاء اعلان الأوراق في قلم كتاب المحكمة » على الجملة التي أولها « أولا » ، ومع استبدال عبارة « قلم الرهون » بعبارة « قلم كتاب المحكمة » ، ومع جعل آخر المادة كالآتي :

« رابعا — على مقدار مبلغ الدين على حسب السند وبيان أجله .
« خامسا — على بيان العقار المرهون الذي يرغب الدائن الاستيثاق بارتهاؤه بيانا كافيا .
ومع حذف آخر المادة الذي أوله « وان لم يعين » .
وتقابل ٢١٤٨ ف .

راجع ٦٢٢/٧٥٠ وما بعدها ، وخصوصا ٦٣١/٧٦٢ وما بعدها .

٥٦٧ — يستوفي أرباب الرهون

567. Les créanciers sont payés sur le prix de l'immeuble, ou le montant de l'assurance en cas d'incendie, dans l'ordre de leur rang d'inscription, même lorsqu'ils ont fait inscrire leurs créances le même jour.

العقارية مطلوباتهم من ثمن العقار المرهون أو من مبلغ تأمينه من الحريق اذا احترق ويكون استيفاؤهم ذلك بحسب ترتيب تسجيلهم^(١) ولو كان تسجيل رهونهم^(٢) في يوم واحد .

نطبق ٦٩١ مخ . وتقابل ٢١٣٤ و ٢١٤٧ ف .

568. L'inscription garantit de plein droit, outre le capital, deux années d'intérêts,

٥٦٨ (معدلة)^(٣) — يترتب على تسجيل الرهن^(٤) أن يكون المرهون

(١) بحسب ترتيب قيدهم .

(٢) ولو كان قيد رهونهم .

(٣) تعدلت المادة ٥٦٨ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩١٢ الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ (٧ المحرم سنة ١٣٣١) . وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في ٢١ ديسمبر ١٩١٢ ، وعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

وكان نص المادة قبل التعديل « يترتب على تسجيل الرهن أن يكون المرهون تأمينا زيادة على أصل الدين على فوائد ستين اذا كانت مستحقة وقت توزيع ثمن العقار المرهون » .
(٤) قيد الرهن .

s'il en est dû au moment de la transcription du commandement immobilier. Elle garantit en outre tous les intérêts courus depuis cette date jusqu'à la répartition du prix.

La transcription faite par un des créanciers profitera à tous les autres.

تطابق ٦٩٢ مخ (المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩١٢) (١) . وتقابل ٢١٥١ ف .

569. L'inscription est périmée si elle n'a pas été renouvelée dans les dix ans, sauf au créancier après la péremption, à prendre, s'il peut le faire encore valablement, une nouvelle inscription qui n'aura rang qu'à sa date.

تأميننا على أصل الدين وعلى فوائد سنتين ان كان هناك فوائد مستحقة وقت تسجيل تنبيه نزع الملكية وعلى ما يستحق من ذلك التاريخ الى وقت توزيع ثمن العقار المرهون .

فاذا سجل أحد الدائنين التنبيه انتفع باقي الدائنين بهذا التسجيل .

٥٦٩ — تسجيل الرهن (٢)

يصير لاغيا اذا لم يجدد في ظرف عشر سنين من وقت حصوله انما للدائن بعد ذلك أن يستحصل (٣) على تجديد التسجيل (٤) ان أمكن قانونا لكن لا تعتبر درجة الرهن في هذه الحالة الا من تاريخ تجديد التسجيل (٥) .

تطابق ٦٩٣ مخ . وتقابل ٢١٥٤ ف .
راجع ٢٧٢/٢٠٨ .

(١) وكان نصها قبل التعديل كنص المادة ٥٦٨ الأهلية قبل تعديلها .

(٢) قيد الرهن .

(٣) يحصل .

(٤) القيد .

(٥) القيد .

نقض ١١ يونيه ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٧١ : ان عدم تجديد قيد الرهن في الميعاد يجعله معدوم الأثر . وليس يغني عن التجديد أن يكون الحق المضمون بالرهن ثابتا بحكم ، فان حجية الأحكام لا تتعدى أطرافها ، وهي في حد ذاتها ، من غير تسجيل ، لا تنشئ حقوقا عينية يحتاج بها على الكفاية . كما لا يغني أن يكون الغير عالما بحصول الرهن ، لأن القانون =

570. Le renouvellement n'est plus nécessaire après la vente judiciaire de l'immeuble, si les délais de surenchère sont expirés.

٥٧٠ — اذا بيع العقار على يد المحكمة ومضت المواعيد الجائز فيها إعادة البيع عند وجود الزيادة على الثمن المبيع به فلا يلزم تجديد التسجيل^(١).

٦٩٤ مخ : ينتهى وجوب تجديد التسجيل (القيد) ببيع العقار بالمزاد ومضى المواعيد الجائز فيها إعادة البيع عند وجود الزيادة على الثمن المبيع به أو ببيع العقار بيعاً اختيارياً وعرض الثمن وقبوله من الدائنين بضم شيء على الثمن أو بغير ضم وإتمام ذلك بالفعل .

راجع مرافعات ٥٣٥/٦٠٠ وما بعدها ، ٦٢٠/٧١٠ وما بعدها ، ٦٨٥/٧٧٣ وما بعدها .

571. La radiation des inscriptions ne pourra avoir lieu qu'en vertu d'un jugement passé en force de chose jugée, ou du consentement donné par le créancier par acte passé au greffe.

٥٧١ — لا يجوز محو تسجيل الرهن^(٢) إلا بناء على حكم صار انتهاياً أو برضا الدائن المرتهن الحاصل بتقرير منه في قلم كتاب المحكمة .

تطابق ٦٩٥ مخ . وتقابل ٢١٧٥ ف .
راجع مرافعات ٤٠٨/٤٦٩ .

572. La demande en radiation est portée devant le tribunal de première instance de la situation des biens, sauf si elle a lieu inci-

٥٧٢ — طلب محو تسجيل^(٣) الرهن يقدم الى المحكمة الابتدائية التابع لها موقع العقار المرهون إلا اذا وقع في

= أوجب بصفة مطلقة إجراء التجديد لكي يبقى للرهن أثره في حق الغير ، ولم يستثن إلا الحالة الواردة بالمادة ٥٧٠ ، وهي الخاصة ببيع العقار أمام المحكمة بعد مضى المواعيد التي تجوز فيها زيادة العشر . واذن فلحائز العقار اذا لم يجدد القيد أن يتمسك بسقوط الرهن بالنسبة اليه ، ولو كان عالماً به .

(١) القيد .

(٢) محو القيود .

(٣) قيد .

demment aux contestations
sur la créance garantie.

أثناء المنازعة الحاصلة في أصل الدين
المرهون عليه .

تطابق ٥٩٦ مخ ، مع حذف لفظ « الابتدائية » . وتقابل ٢١٥٩ ف .
راجع مرافعات ٢٩/٢٦ (١) .

٥٧٣ — يجوز للدائن المرتهن

573. A l'échéance de la dette, le créancier hypothécaire peut, outre l'action personnelle qu'il a contre le débiteur principal, et après commandement à ce dernier, provoquer dans les délais et formes indiqués au Code de procédure, l'expropriation et la vente de l'immeuble hypothéqué.

عند حلول أجل الدين أن يشرع بعد
التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره ببيع
العقار في نزع ملكية العقار المرهون
وبيعه في المواعيد المبينة في قانون
المرافعات والأوجه الموضحة به وهذا فضلا
عما له من حق المطالبة على المدين^(٢)
شخصيا .

تطابق الفقرة الأولى من المادة ٦٩٧ مخ ، مع استبدال عبارة « في حجز » بعبارة « في
نزع ملكية » .

راجع ١١٧/٨٨ ، ٢٢٥/١٦٢ ، مرافعات ٦٠٥/٥٣٧ وما بعدها .

٥٧٤ — ومع ذلك اذا كان

574. Toutefois, si cet immeuble est entre les mains d'un tiers détenteur, le créancier ne peut provoquer l'expropriation qu'après sommation à ce dernier de payer la dette ou de délaisser l'immeuble et après le délai de 30 jours indiqué au Code de procédure pour le commandement.

العقار في يد حائز آخر لا يجوز للدائن
المرتهن أن يشرع في نزع ملكيته الا
بعد التنبيه على الحائز المذكور تنبيها رسميا
بدفع الدين^(٣) أو بتخلية العقار وبعد
مضي الثلاثين يوما المقررة في قانون
المرافعات للتنبيه بالوفاء والانذار بنزع
الملكية .

(١) راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٣٤٣ .

(٢) « le débiteur principal » (المدين الأصلي) .

(٣) بعد انذار الحائز المذكور بدفع الدين .

تطابق الفقرة الثانية من المادة ٦٩٧ مخ ، بعد استبدال لفظ « حجزه » بعبارة « نزع ملكيته » ، ولفظ « المواعيد » بعبارة « الثلاثين يوما » ، وحذف عبارة « بالوفاء والانذار بنزع الملكية » التي في آخر المادة .

وتقابل ٢١٦٦ — ٢١٦٩ ف .

575. Le tiers détenteur a le choix, ou de payer la dette en se faisant subroger aux droits du créancier, ou d'offrir, pour payer les dettes, la somme à laquelle il évalue l'immeuble et qui ne peut être moindre que ce qui reste à payer sur le prix, ou de délaisser l'immeuble hypothéqué, ou enfin de subir les poursuites d'expropriation.

٥٧٥ — وللحائز المذكور الخيار

في أن يدفع الدين ويحل محل الدائن في حقوقه أو أن يعرض لوفاء الديون مبلغا يقدر به قيمة العقار ولا يجوز أن يكون أقل من الباقي في ذمته من ثمنه أو يحل العقار المرهون أو يتحمل الاجراءات الرسمية المتعلقة بنزع الملكية .

تطابق ٦٩٨ مخ ، مع استبدال عبارة « بحجز العقارات » بعبارة « بنزع الملكية » .
وتقابل ٢١٦٨ ف .

576. Le droit d'offrir somme suffisante pour payer la dette subsiste jusqu'à l'adjudication.

Le tiers détenteur doit offrir, en outre, les frais faits depuis la sommation, sauf son recours contre le débiteur et le précédent propriétaire.

٥٧٦ — يبقى الحق في عرض

المبلغ الكافي لوفاء الدين لحين ايقاع بيع العقار في المزاد وعلى الحائز المذكور أن يعرض أيضا قيمة المصاريف المنصرفة من وقت التنبيه بالوفاء^(١) وله الرجوع بها على المدين ومن سبق الحائز في ملكية العقار^(٢) .

٦٩٩ مخ : يبقى كل من الحق في عرض المبلغ الكافي لوفاء الدين والحق في تخليه العقار لحين ايقاع بيع العقار في المزاد بعد حجزه .

وعلى الحائز المذكور أن يعرض أيضا قيمة مصاريف الحجز وغيرها من المصاريف المنصرفة من وقت حصوله وله الرجوع بها على المدين ومن سبق الحائز في ملكية العقار .

وتقابل ٢١٧٣ و ٢١٧٨ و ٢١٧٩ ف .

(١) من وقت الانذار .

(٢) راجع نقض ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٧٥ رقم ١٦
مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٩ ص ٩٨٨ : (١) حائز العقار المشار اليه بالمادة ٥٧٤ =

577. Le droit d'offrir le montant de la valeur de l'immeuble ne subsiste que jusqu'à la sentence d'expropriation.

٥٧٧ — يبقى حق عرض المبلغ المقدرة به قيمة العقار لحين صدور الحكم بنزع الملكية .

٢٠٠ مخ : يبقى حق عرض المبلغ المقدرة به قيمة العقار الى وقت حجزه فقط .
وتقابل ٢١٨٢ و ٢١٨٤ ف .

578. L'inscription à laquelle est subrogé le tiers détenteur qui a payé la dette doit être maintenue et renouvelée, s'il y a lieu jusqu'à la radiation des inscriptions existant au moment de la transcription du

٥٧٨ — يجب على حائز العقار الذي انتقلت اليه حقوق من وفاء بدينه مع الرهن المتعلق بها أن يحفظ الرهن المذكور ويجدد تسجيله^(١) عند الاقتضاء الى أن تزول رهون المسجلة^(٢) الموجودة

= من القانون المدني لا يمكن مبدئياً أن يكون الا من آلت اليه من المدين ملكية العقار أو حق انتفاع عيني عليه ، فأصبح بمقتضى ما له من الملكية أو حق الانتفاع صاحب مصلحة في الدفاع عنه ومنع بيعه اذا استطاع . والذي تدل عليه عبارة تلك المادة أن اذار الحائز انما يكون واجبا في صورة ما اذا كان لهذا الحائز وجود في ذلك الظرف الزمني الذي ينه فيه الدائن المرتهن على مدينه بالوفاء وينذره بنزع الملكية . ومعرفة وجود حائز للعقار بالمعنى المتقدم أو عدم وجوده انما تكون بالكشف من دفاتر التسجيلات العقارية ، بحيث اذا ظهر من الكشف أن هناك تسجيل تصرف في الملكية أو في حق انتفاع صادر من المدين وجب على الدائن المرتهن اذار المتصرف اليه كما تقتضى به المادة ٥٧٤ ، والا فهو يرفع دعوى نزع الملكية ويمضى في الاجراءات لغاية البيع ، ومهما يحدث بعد من تصرفات المدين المسجلة على العين فلا شأن لهذا الدائن المرتهن بها ولا تأثير لها في اجراءات نزع الملكية والبيع . (ب) يكفي أن يكون تسجيل عقد الحائز حاصلا قبل تسجيل التنبيه على المدين بنزع الملكية حتى يعتبر حائزا واجبا على الدائن المرتهن اذاره قبل رفع دعوى نزع الملكية كمقتضى المادة ٥٧٤ ، بحيث لو كان تسجيل عقده حاصلا بعد تسجيل ذلك التنبيه فليس على هذا الدائن اذاره ، بل له المضي في الاجراءات ، وتكون اجراءاته صحيحة . (ج) الحيازة الواجب اذار صاحبها لا تكون الا بالنسبة للدائن المرتهن أو الدائن صاحب الاختصاص الذي حكمه حكم المرتهن من حيث ما له من حق تتبع العقار في أي يد يكون . أما الدائن العادي فهذه الحيازة منتفية بالنسبة اليه تماما ، لأن كل تصرف صحيح في العين من المدين يخرجها من ملكه ويمنع من المضي في التنفيذ عليها ، ويسقط كل ما يكون الدائن قد باشره من اجراءات هذا التنفيذ .

(١) قيده .

(٢) المقيدة .

titre d'acquisition de ce tiers détenteur.

وقت تسجيل عقد انتقال الملكية اليه في العقار .

تطابق ٧٠١ مخ .

579. Le tiers détenteur qui a offert le montant de la valeur qu'il attribue à l'immeuble n'est libéré en cette qualité que si l'offre est acceptée.

Il peut faire cette offre sans avoir reçu de mise en demeure.

٥٧٩ - لا يتخلص الحائز للعقار بعرض المبلغ الذي قدره قيمة له مما هو ملزم به بصفة كونه حائزا للعقار الا اذا صار ما عرضه مقبولا ويجوز له أن يعرض هذا المبلغ قبل تكليفه تكليفا رسميا^(١).

تطابق ٧٠٢ مخ .

580. L'évaluation doit être faite séparément pour chaque partie de l'immeuble qui est affectée d'une hypothèque spéciale.

٥٨٠ - اذا كانت أجزاء العقار مرهونة كل جزء على انفراده وجب تقدير قيمة كل منها على حدته .

تطابق ٧٠٣ مخ . وتقابل ٢١٩٢ ف .

581. L'offre n'est pas faite à deniers découverts, mais elle doit être faite d'une somme payable au comptant, quelle que soit l'époque d'exigibilité des créances inscrites.

٥٨١ - لا يكون عرض المبلغ عينا انما يجب عرض مبلغ يدفع نقدا أيا كان ميعاد حلول الديون المسجلة^(٢).

تطابق ٧٠٤ مخ . وتقابل ٢١٨٤ ف .

582. Elle doit être faite à tous les créanciers ins-

٥٨٢ - يجب أن يكون العرض لكافة أرباب الديون المسجلة^(٣) في

(١) يقابل عبارة « قبل تكليفه تكليفا رسميا » : « sans avoir reçu de mise en demeure » . والمقصود هو الانذار المذكور في المادة ٦٩٧/٥٧٤ . راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٣٨٠ .

(٢) المقيدة .

(٣) المقيدة .

crits au domicile élu dans leur inscription, et être accompagnée de la signification :

(1) Du contrat d'acquisition avec indication du nom des parties contractantes, du prix stipulé et des charges, s'il y a lieu, et de la situation précise de l'immeuble.

(2) De la date et du numéro de la transcription de cet acte.

(3) Du tableau des inscriptions existantes, contenant la date de ces inscriptions, le montant des créances inscrites et le nom des créanciers.

583. L'offre sera réputée avoir été acceptée, si aucun des créanciers n'a fait, dans le délai de 60 jours à partir de la dernière signification, la déclaration de surenchère au greffe dans les formes indiquées au Code de procédure.

محلاتهم المعينة بتسجيل رهوناتهم^(١) وأن يكون مصحوبا باعلان الأوراق والبيانات الآتية :

أولا — صورة عقد انتقال الملكية مع بيان أسماء المتعاقدين والتمن المتفق عليه وما عداه من الالتزامات المقررة ان كانت وبيان موقع العقار بالدقة .

ثانيا — تاريخ ونمرة تسجيل العقد المذكور .

ثالثا — قائمة بتسجيلات^(٢) الرهون الموجودة في ذلك الوقت مستملة على بيان تواريخ التسجيلات^(٣) المذكورة ومقدار الديون المسجلة^(٤) وأسماء الدائنين .

نطبق ٧٠٥ مخ . وتقابل ٢١٨٣ ف .

٥٨٣ — يعتبر العرض المذكور مقبولا اذا مضت ستون يوما من تاريخ آخر اعلان رسمي ولم يقرر أحد من الدائنين في قلم كتاب المحكمة رغبته في الزيادة على الثمن المعروض بالأوجه المبينة في قانون المرافعات .

(١) بقيد رهونهم .

(٢) بقيود .

(٣) القيود .

(٤) القيدة .

Ces soixante jours seront augmentés des délais de distance entre le domicile réel du créancier et son domicile élu ; mais ces derniers délais ne pourront être supérieurs à soixante nouveaux jours.

ويضاف الى الستين يوما المذكورة مواعيد المسافة التي بين المحل الأصلي للدائن وبين محله الذي عينه في تسجيل^(١) الرهن لكن لا يجوز أن تزيد مواعيد المسافة عن ستين يوما أخرى .

نظابق ٧٠٦ مخ . وتقابل ٢١٨٦ ف .
راجع مرافعات ١٩/١٧ ، ٦٦٠/٥٧٨ وما بعدها .

584. La surenchère ne portera, pour chaque créancier, que sur la partie des biens affectés à sa créance.

٥٨٤ — الزيادة على الثمن المعروض لا تكون بالنسبة لكل واحد من أرباب الديون الا على الجزء المرهون له من العقار في دينه أو المقرر له عليه حق الاختصاص به .

Elle ne pourra être suivie de désistement que du consentement de tous les créanciers inscrits.

ولا يجوز الرجوع عن تلك الزيادة الا برضا جميع أرباب الديون المسجلة^(٢) .

نظابق فقرتاها ٧٠٧ و ٧٠٨ مخ . وتقابل ٢١٩١ و ٢١٩٢ ف .
راجع مرافعات ٦٦٠/٥٧٨ وما بعدها .

585. Le délaissement se fait par déclaration au greffe du tribunal de première instance de la situation de l'immeuble.

٥٨٥ — تكون تخلية العقار بتقرير من حائزه في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار .

نظابق ٧٠٩ مخ ، مع حذف كلمة « الابتدائية » . وتقابل ٢١٧٤ ف .

586. La partie la plus diligente fera nommer par

٥٨٦ — يعين بمعرفة قاضي المواد الجزئية بناء على عريضة من يطلب

(١) قيد .

(٢) المقيدة .

le juge de justice sommaire un séquestre sur lequel sera suivie la procédure d'expropriation forcée.

Le tiers détenteur sera nommé séquestre, s'il le demande.

تطابق الفقرة الأولى منها ٧١٠ مخ ، مع استبدال عبارة « قاضي الأمور المستعجلة » بعبارة « قاضي المواد الجزئية » . وتطابق الفقرة الثانية التي أولها « ويعين » ٧١١ مخ .
وتقابل ٢١٧٤ ف .

587. Lorsque le tiers détenteur délaisse ou subit l'expropriation, il doit la restitution des fruits depuis la mise en demeure à lui faite de payer ou de délaisser, à moins de péremption, qui a lieu de plein droit au bout de trois ans.

588. Les frais et loyaux coûts qu'il a faits sont compris dans les charges de l'adjudication.

L'adjudicataire doit en outre lui payer, en déduction de son prix, le montant des dépenses nécessaires,

التمجيل من الأخصام أمين للعقار المحلى وتحصل في وجهه الاجراآت المتعلقة بالبيع القهرى . ويعين لتلك المأمورية الحائز للعقار اذا طلبها .

٥٨٧ — اذا أخلى الحائز العقار

من تلقاء نفسه أو نزع منه بالبيع القهرى وجب عليه رد غلته من وقت التنبيه الرسمى^(١) عليه بالدفع أو بالتخلية الا اذا سقط حق الدعوى بها بمضى الزمان ويسقط ذلك الحق بمجرد مضي ثلاث سنوات .

تطابق ٧١٢ مخ . وتقابل ٢١٧٦ ف .
راجع مرافعات ٣٠١/٣٤٤ .

٥٨٨ — المصاريف الرسمية

والمصاريف القانونية التي صرفها حائز العقار تدخل فيما يلزم به من يرسو عليه مزاد العقار .

وعلى من رسا عليه المزاد أن يدفع أيضا الى الحائز المذكور مقدار ما صرفه من المصاريف الضرورية ومقدار

(١) من وقت الاعذار .

راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٤٢٦ .

et, jusqu'à concurrence de la plus-value, le montant des dépenses utiles.

المصاريف النافعة بقدر ما ترتب عليها من الزيادة في قيمة العقار ويستنزل جميع ذلك من ثمنه .

تطابق الفقرة الأولى منها ٧١٣ مخ . وتطابق الفقرة الثانية ٧١٤ مخ ، مع حذف لفظ « أيضا » بعد كلمة « يدفع » وإضافتها قبل عبارة « مقدار المصاريف » .
وتقابل ٢١٧٥ و ٢١٨٨ ف .

589. Le tiers détenteur doit compte personnellement aux créanciers des détériorations survenues par son fait ou sa négligence.

٥٨٩ — يلزم الحائز للعقار لأرباب الديون بما حصل فيه من الخلل سواء كان بفعله أو بإهماله .

تطابق ٧١٥ مخ . وتقابل ٢١٧٥ ف .

590. Les servitudes et droits réels qu'il avait sur l'immeuble avant son acquisition renaîtront; il en sera de même du droit d'affectation et de l'hypothèque, dont le rang toutefois ne sera conservé que si l'inscription n'a été ni périmée ni rayée.

٥٩٠ — ما كان لحائز العقار قبل انتقاله اليه من حقوق الارتفاق والحقوق العينية على العقار يعود كما كان بنزع العقار من حائزه المذكور وكذلك حق الاختصاص بالعقار للحصول على الدين وحق الرهن^(١) ان كانا له انما لا يأتي كل من الحقين المذكورين بدرجة الا اذا كان تسجيلهما^(٢) محفوظا بمعنى أنه لم ينقض حكمه بمضي الزمن ولا بشطبه .

تطابق ٧١٦ مخ ، مع استبدال العبارة الآتية : « وكذلك حق الرهن انما لا يأتي حق الرهن بدرجة الا اذا كان تسجيله محفوظا بمعنى أنه لم ينقض حكمه بمضي الزمن ولا بشطبه » بالعبارة التي أولها : « وكذلك حق الاختصاص بالعقار للحصول على الدين » .
وتقابل ٢١٧٧ ف .

(١) الرهن التأميني .

(٢) قيدهما .

591. Si le prix de l'adjudication dépasse le montant de ce qui est dû aux créanciers inscrits, les créanciers du tiers détenteur auxquels il aura consenti des hypothèques, seront payés sur ce prix, après ceux qui tiennent leurs droits des précédents propriétaires.

592. Le tiers détenteur qui a été exproprié ou qui a délaissé a une action en garantie contre le précédent propriétaire, si l'acquisition a eu lieu à titre onéreux ; il a, en tout cas, un recours en restitution des sommes déboursées par lui, à quelque titre que ce soit, contre le débiteur principal.

593. Il a recours également contre le débiteur pour les sommes payées, à quelque titre que ce soit, au delà de la somme mise à sa charge par son contrat d'acquisition, s'il a conservé l'immeuble, ou en est devenu adjudicataire.

594. L'adjudicataire par suite de vente judiciaire, n'aura pas le droit de délaissé. Il sera contraint de payer aux créanciers inscrits

٥٩١ — اذا زاد ثمن العقار المبيع بالمزاد على مقدار الديون المطلوبة لأرباب الديون المسجلة^(١) تكون تلك الزيادة لدائني الحائز للعقار المرتهنين له منه انما لا يستولونها الا بعد أرباب الحقوق على العقار المترتبة لهم على ملكيه السابقين على الحائز المذكور .

تطابق ٧١٧ مخ . وتقابل ٢١٧٧ ف .

٥٩٢ — للحائز الذي انتزع منه العقار أو أخلاه من تلقاء نفسه حق الرجوع بطريق الضمان على من ملكه اليه اذا كان التملك بمقابل وفي جميع الأحوال له الرجوع على المدين الأصلي بما صرفه بأي صفة كانت .

تطابق ٧١٨ مخ . وتقابل ٢١٧٨ ف .

٥٩٣ — وله أيضا الرجوع على المدين المذكور بالمبالغ التي دفعها بأي صفة كانت زيادة عن المبلغ الذي كان ألزمه به عقد التملك اذا أبقى العقار في يده أو رسا عليه في المزاد .

تطابق ٧١٩ مخ . وتقابل ٢١٩١ ف .

٥٩٤ — ليس لمن يرسي عليه المزاد الحاصل بالمحكمة التخلي عن العقار بل يجبر على أن يدفع لأصحاب الديون

le prix de son adjudication, et rien au delà, sauf les règles tracées par le Code de procédure pour la sur-enchère.

المسجلة^(١) الثمن الذي رسا به المزاد عليه وليس عليه دفع شيء زيادة على ذلك مع عدم الاخلال بالأصول المبينة في قانون المرافعات المتعلقة بالزيادة على المزاد^(٢).

تطابق ٧٢٠ مخ .

الفصل الثالث^(٣)

SECTION III.

DU DROIT D'AFFECTION
SUR LES IMMEUBLES.

في اختصاص الدائن بعقارات
مدينه لحصوله على دينه

595. Tout créancier muni
d'un jugement rendu soit

٥٩٥ - يجوز لكل دائن بيده

(١) المقيدة .

هل ينقضى الرهن التأميني بمضي المدة ؟ : راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٤٥٦ وما بعدها . وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بدوائرها مجتمعة في ١٧ مايو ١٩٢٧ ، الذي قرر أن الرهن التأميني المقرر على أعيان تحت يد الحائز لا ينقضى بالتقادم مستقلا عن الدين الذي يضمنه ، وقد أوردنا ترجمته في كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٤٥٨ .

(٢) تقض ٩ مارس ١٩٢٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١١٠ ص ١٩٨ المجموعة ٣٤ ص ٢٤٠ المحاماة ١٣ ص ٩٩٨ : اذا طلب مدع الحكم له بمبلغ على المدعى عليه ، وتبينت المحكمة أن المدعى كان نزاع ملكية أطيان للمدعى عليه ، ورسا مزادها عليه بثمن يزيد كثيرا على مبلغ الدين الذي تزعت الملكية من أجله ، وأنه اعترف بلسان وكيله بأنه لم يدفع الى المدعى عليه بعد خصم دينه باقى الثمن ، فقصمت المحكمة هذا الباقي من المبلغ الذى يطالب به المدعى ، فانها باجراء هذا الخصم لا تعتبر قد خالفت أحكام القانون المتعلقة باعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد وبالمقاصة ، لأن ثمن المزاد يجب بذمة المشتري من يوم الحكم بمرسى المزاد عليه . ولا يجب قانونا على صاحب العقار المبيع ، أو على من يكون له شأن في بيعه جبرا ، أن يعيد البيع على ذمة المشتري تحصيلاً للثمن ، بل له أن يلتجئ الى الطرق العادية لحل الراسى عليه المزاد على القيام بتنفيذ التزاماته من طريق الحجز والبيع واجراء المقاصة ، ولأنه من جهة أخرى للمحكمة المطروح عليها أمر اجراء هذا الخصم أن تحسم ما يقوم من نزاع في أحد الدينين أو في كليهما ثم تجرى بينهما أحكام المقاصة .

(٣) راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٤٦٠ وما بعدها .

contradictoirement, soit par défaut en dernier ou en premier ressort, peut, en observant les formalités indiquées au Code de procédure, obtenir un droit d'affectation sur les biens immeubles de son débiteur pour garantir sa créance en capital, intérêts et frais.

حكم^(١) صادر بمواجهة الخصام أو في غيبة أحدهم سواء كان ابتدائيا أو انتهائيا أن يتحصل^(٢) على اختصاصه بعقارات مدينه تأمينه على أصل دينه وفوائده والمصاريف بشرط مراعاة واستيفاء الاجراءات المبينة في قانون المرافعات^(٣).

(١) راجع المادة ٤٩ من قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ : للمحامي الذي ينده أمر بتقدير أتعابه مشمول بالصيغة التنفيذية أو حكم صادر في أمر التقدير أن يحصل على اختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضده .
(٢) يحصل .

(٣) راجع نقض ٢١ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٣١ رقم ٧٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٩ ص ١١٢٧ : (١) قانون التسجيل هو قانون خاص بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق بتسجيل العقود الصادرة على الملكية والحقوق العينية الأخرى غير الرهون والامتيازات والاختصاصات ، على ما يدل عليه عنوانه ، وعلى ما جاء في المادة الأولى مؤكدا لمضمون هذا العنوان من وجوب مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية . (ب) لا يجوز لصاحب اختصاص الاحتجاج بسبق تسجيل اختصاصه ، الا اذا كان حسن النية ، كما هو مقتضى المادة ٢٧٠ من القانون المدني . (ج) ان نصوص القانونين المدني والمرافعات المتعلقة باختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه فيها اشارات كافية توجب على طالب الاختصاص أن يكون حسن النية صادقا فيما يجب ذكره من البيانات خاصة به هو ومدينه وعقار مدينه وقيمته ، حتى اذا أصدر رئيس المحكمة أمره بالاختصاص أصدره عن ينة أو رفض كان رفضه عن ينة كذلك ، وكان له هو أن يعارض في الأمر ويختصم مدينه . فالدائن الذي أخفى عن رئيس المحكمة أن بعض العقار الذي أراد الاختصاص به قد باعه مدينه من قبل بعقد عرفي ثابت تاريخه رسميا قبل قانون التسجيل وقبل نشوء حقه في الدين ، وذكر في عريضته أن هذا البعض هو ملك مدينه ولا يزال على ملكه ، فصدر له أمر الاختصاص ، وما كان ليصدر لو صدق وذكر عن أوصاف العقار ما يجب عليه ذكره صدقا — هذا الدائن يعتبر أنه قد عمل عملا ايجابيا منظويا على سوء النية يجعل الاختصاص الذي صدر له منظويا على سوء النية ، فلا يمكن اعتباره سنداً ثابتاً صحيحاً ، ولا اعتبار تسجيله مفيداً لحكمه قانوناً في حق المشتري من المدين .

تمض ٩ فبراير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٦٤ ص ٤٩٧ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٢٩ : ان ما رمى اليه الشارع من قانون التسجيل هو تأخير نقل الملكية =

نطبق ٧٢١ مخ (١) .

راجع ١١٧/٨٨ ، ٦٧٨/٥٥٤ ، ٦٨١/٥٥٧ وما بعدها ، مرافعات ٧٦٩/٦٨١ وما بعدها .

== الى أن يتم تسجيل عقد الشراء ، وليس التسجيل بمثابة شرط توقيني (واقف) متى تحقق انسحب أثر العقد الى يوم تاريخه العرفي أو الثابت ، بل لا يعتبر المشتري مالكا الا من يوم تسجيل عقد شرائه . فاذا استصدر دائن اختصاصا بدينه على عقار اشتراه مدينه بعقد ثابت التاريخ لم يسجل فلا يستطيع أن يحتج باختصاصه على من اشترى من المدين بعد ذلك وسجل عقده ، لأن الاختصاص يكون قد وقع على العقار قبل أن تنتقل ملكيته الى المدين عملا بالمادة الأولى من قانون التسجيل .

نقض ١٠ نوفمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٤٢ ص ٤٢٧ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٨ ص ٣٦) : لا يجوز لصاحب اختصاص الاحتجاج بسبق تسجيل اختصاصه الا اذا كان حسن النية كما هو مقتضى المادة ٢٧٠ من القانون المدني .
وقارن نقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٢٧٠) .

نقض ١٥ ديسمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٥١ ص ٤٤٤ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ١٧ ص ٧٣ : اذا أخذ دائن اختصاصا على عقار اشتراه مدينه بعقد عرفي غير مسجل وسجل اختصاصه ، ثم باع العقار عليه جبرا وأوقعت المحكمة البيع له وسجل حكم مرسى المزاد ، فانه لا يجوز للبائع للمدين أن يدعى أن هذا المدين اذ لم يكن له عقد مسجل قبل تسجيل الاختصاص وحكم مرسى المزاد لا يمكن اعتباره مالكا للعقار ، وبالتبع لا يمكن اعتبار الدائن المختص الذي رسا عليه المزاد مالكا ، وبخاصة اذا كان هذا البائع قد ادعى أن المدين المذكور قد رد له هو العقار المتنازع عليه بعقد عرفي غير مسجل أيضا . ذلك لأن هذا البائع ، ولو أن المشتري منه لم يسجل عقده ، ضامن له الملك ولا يقبل من الضامن البائع أن يحتج على المشتري منه في سبيل الضمان بعدم تسجيل الشراء . ومن جهة أخرى فانه هو نفسه قد اشترى هذا الملك من هذا المشتري منه بعقد غير مسجل أيضا فلا يصح منه أن يحتج بعدم تسجيل العقد الصادر منه أولا الى المدين المذكور .

وراجع نقض ٣ ديسمبر ١٩٣١ (مذكور تحت المادة ٢٧٠) .

(١) أضيفت أحكام حق الاختصاص الى القانون المختلط بمقتضى دكريتو ٥ ديسمبر ١٨٨٦ ، في المواد ٧٢١ — ٧٢٦ ، واستعيض بها عن الرهن القضائي « l'hypothèque judiciaire » ، الذي كان منصوبا عليه في المادتين ٦٨١ و ٦٨٢ القديمتين . وهذا نصهما :

٦٨١ — رهن العقار اما أن يكون مبنيا على حكم أو باتفاق المتعاقدين .

٦٨٢ — الحكم الصادر من أى محكمة من المحاكم المصرية أو من محاكم القونسولات بالقطر المصرى يترتب عليه رهن عقار المدين لمن صدر له الحكم المذكور سواء كان صادرا بمواجهة الأخصام أو في حالة الغيبة قطعا كان أو وقتيا ويترتب الرهن العقارى أيضا على ما يحصل في المحكمة من الاقرار أو ثبوت صحة الامضاء الموضوع على سند غير رسمى متى ==

596. Lorsque l'affectation aura été autorisée, elle sera, sans retard et en tout cas le même jour, inscrite par le greffier sur le registre à ce destiné.

597. L'inscription se fait en copiant sur le registre la requête et l'ordonnance du président, ou le jugement du tribunal qui accorde l'affectation.

Chaque inscription sera précédée de l'indication de sa date et portera en marge son numéro d'ordre.

598. Le greffier qui, le jour même de l'ordonnance ou du prononcé du jugement

٥٩٦ — اذا تحصل ^(١) الدائن على الاذن باختصاصه بعقارات مدينه وجب على كاتب المحكمة أن يسجل ^(٢) الاختصاص المذكور في الدفتر المعد لذلك بدون تأخير وعلى كل حال يلزم أن يكون التسجيل في يوم صدور الاذن .

نظابق ٧٢٢ مخ .

٥٩٧ — يحصل التسجيل ^(٣) بأن تقيّد في الدفتر السابق ذكره صورة العريضة المقدمة من الدائن وصورة الأمر الصادر من رئيس المحكمة بالترخيص باختصاصه بعقارات مدينه أو صورة الحكم الصادر من المحكمة بذلك . ويكتب بأعلى كل تسجيل ^(٤) تاريخه وتكتب على هامشه نمرة على حسب الترتيب .

نظابق ٧٢٣ مخ .

٥٩٨ — اذا لم يسجل ^(٥) كاتب المحكمة اختصاص الدائن بعقارات

== نعتقد بحكم ويجوز أن يجري الرهن على عقارات المدين الموجودة في الحال والتي توجد له في الاستقبال مع مراعاة التعديلات الآتية ايضاحها بعد . أما الأحكام الصادرة من المحكمين فلا يترتب عليها رهن العقار الا اذا صدر عليها أمر التنفيذ من المحكمة .

(١) حصل .

(٢) يقيد .

(٣) القيد .

(٤) قيد .

(٥) يقيد .

qui autorise l'affectation, n'aura pas procédé à l'inscription, sera passible des dommages-intérêts causés par son retard.

599. L'affectation, à partir du jour où elle aura été inscrite, confère au créancier qui l'a obtenue les mêmes droits que lui donnerait une hypothèque, et toutes les dispositions concernant les hypothèques y sont applicables, sauf la restriction énoncée à l'article qui suit.

600. Les affectations inscrites le même jour sur les mêmes immeubles auront le même rang. Le numéro d'ordre et la désignation de l'heure, si elle existe sur le registre, ne donneront jamais lieu à priorité entre elles.

مدينه في يوم صدور الأمر أو الحكم بذلك ألزم بالتضمنات الناشئة عن تأخيرها .

تطابق ٧٢٤ مخ .

٥٩٩ — الدائن الذي تحصل^(١)

على اختصاصه بعقارات مدينه يكون له من يوم تسجيل^(٢) ذلك الاختصاص نفس الحقوق التي تترتب على الرهن العقاري^(٣) وتبوع في الاختصاص المذكور كافة القواعد المقررة فيما يتعلق بالرهن^(٤) مع مراعاة الضابط المدون بالمادة الآتية .

تطابق ٧٢٥ مخ .

٦٠٠ — اذا سجلت في يوم

واحد عدة اختصاصات بعقار واحد فيكون بعضها مساويا للبعض الآخر في الدرجة ولا يترتب على نمرها الترتيبية تقدم أحدها البتة على الآخر كما لا يترتب ذلك على بيان الساعة التي حصل فيها التسجيل^(٥) ان كانت مبينة .

(١) حصل .

(٢) قيد .

(٣) الرهن التأميني .

(٤) بالرهن التأمينية .

(٥) القيد .

Les hypothèques inscrites le même jour, primeront les affectations, sauf toutefois le cas où elles auraient été constituées par le débiteur en fraude des droits de ses créanciers.

وأما الرهون المسجلة^(١) في يوم تسجيل^(٢) الاختصاص فتقدم ويكون لها الأولوية عليه في التقدم ما لم يكن المدين رضى بتوقيع هذه الرهون اضرارا بحقوق مدائنيه^(٣).

تطابق ٢٢٦ مخ .

SECTION IV.

DU PRIVILÈGE.

الفصل الرابع^(٤) في الامتياز^(٥)

601. Sont privilégiées les créances suivantes :

٦٠١ — الديون الممتازة هي الآتية :

(1) Les frais de justice faits pour la conservation et la réalisation des biens du débiteur. Ces frais seront payés sur le prix de ces biens avant les créances de ceux au profit desquels ils ont été faits.

أولا — المصاريف القضائية المنصرفة لحفظ أملاك المدين وبيعها ، وتدفع من ثمن هذه الأملاك قبل ديون الدائنين الذين صرفت تلك المصاريف لمنفعتهم .

(١) الرهون التأمينية للقيدة .

(٢) قيد .

(٣) تدليسا على دائنيه في حقوقهم .

(٤) راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٥٠٠ وما بعدها .

(٥) راجع المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ ، الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ، بالترخيص بالاشتراك في انشاء بنك زراعى ، ونصها :

« دين الحكومة الناشء عن القروض التي تقدمها للبنك طبقا لأحكام هذا القانون يكون ممتازا ، وينفذ هذا الامتياز على الأموال المنقولة والثابتة التي تكون في حيازة البنك عند تصفيته . ولا يجوز التمسك بهذا الامتياز ضد الدائنين الممتازين بحسب أحكام المادتين ٧٢٧ من القانون المدني المختلط و ٦٠١ من القانون المدني الأهل .

وكذلك لا يجوز التمسك بهذا الامتياز ضد أصحاب الحقوق العينية على العقارات السابقة على دخولها في ملكية البنك أو التي نشأت بسبب دخولها في ملكيته » .

(2) Les sommes dues au Trésor public pour impôts, taxes et droits de toute nature, dans les conditions prévues aux lois et décrets qui régissent ces matières.

ثانياً — المبالغ المستحقة للميرى^(١)
عن أموال أو رسوم أيا كان نوعها وتكون
هذه المبالغ ممتازة بحسب الشرائط المقررة
في الأوامر واللوائح المختصة بها^(٢).

(١) للخزانة العامة .

(٢) راجع الأمر العالي الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ (١٠ رجب سنة ١٢٨٩) :
الميرى ممتاز بكافة مطلوباته ، وهذا الامتياز مقدم عما سواه من جميع حقوق الامتياز ،
واجراؤه فيما يختص بالأطيان يكون على محصولاتها وثمارها وأجرها وسائر إيراداتها بل وعلى
نفس الأطيان يبيعها كلها أو يبيع جزء منها ان لم توف المحصولات أو الثمار أو الإيرادات
المذكورة . وفيما يختص بالأموال يكون على موجودات المدين المتقولة les biens mobiliers
du débiteur وعلى أجرها وبيعها بل وعلى ذات الأملاك يبيعها كلها أو يبيع جزء منها بحيث
انه في حالة ما اذا وجدت ديانة آخر للمدين الذي أفلس وصار يبيع موجوداته من متقول
وثابت فلا يتسلم من أثمانها شيء للمداينين سواء كانوا ممتازين أو عادية الا ان بعد سداد
كامل مطلوبات الميرى المذكورة - Tout autre créancier, même privilégié, ne peut reven-
diquer le prix qu'après satisfaction de l'Etat ، وهكذا جميع الحقوق الميرية في سائر
المطلوبات ممتازة ويتبع فيها كما الاجراءات الموضحة أعلاه .

« مستأجرو أطيان المديون أو أملاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شيء اليه ملزومون
بمجرد مطالبتهم أن يدفعوا للميرى ما عليهم للمديون المذكور أو ما يكون بطرفهم لأي سبب
كان تسديداً لكامل المطلوب أو جزء منه والوصولات التي تعطى اليهم من الميرى تكون سنداً
لهم بخلاص طرفهم مما يدفعونه » .

والأمر العالي الصادر في ١٣ مارس ١٨٨٤ :

المادة ١٥ — للحكومة الامتياز في تحصيل العوائد المطلوبة لها باستيلائها اياها من إيجارات
وايرادات الأبنية في أية يد وجدت ، أو من الأبنية نفسها ان لم يكف إيجارها وباقي إيراداتها
لتسديد المستحق عليها من العوائد ، ويكون هذا الامتياز مقدماً على أي امتياز كان ، ما خلا
الامتياز الضامن للمصاريف القضائية المنصرفة لحفظ وبيع الأملاك المقرر امتياز الحكومة فيها .
المادة ١٦ — يكون المستأجر وصاحب الملك متضامنين في تأدية العوائد المطلوبة للحكومة
لحد قيمة الأجرة المستحقة . وعلى كل مستأجر أو مطالب أو مديون لصاحب الملك بتقود سار
عليها امتياز الحكومة أن يدفع لها حال طلبها بدون احتياج الى اجراءات قضائية قيمة العوائد
المستحقة لحد قيمة الأجرة أو المبالغ المطلوبة منه لصاحب الملك . وقسائم العوائد التي تسلم اليه
تعتبر كوصول من صاحب الملك .

==

وراجع الأمر العالي الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ :

Ce privilège est général sur tous les biens du débiteur.

(3) Les sommes dues aux gens de service pour les salaires de l'année qui précédera la vente, la saisie ou la faillite, pour les sa-

ويجوز مقتضى امتيازها على كافة أموال المدين (١).

ثالثا — المبالغ المستحقة للمستخدمين في مقابلة أجر السنة السابقة على البيع أو الحجز أو الإفلاس والمبالغ المستحقة

== المادة ١ — للحكومة حق الامتياز والتقدم على غيرها في استحصالتها من أموال الصيارف المنقولة والثابتة على ما يكون مستحقا اليها بطرفهم بسبب أعمال ووظائفهم .
 مادة ٥ — أحكام هذا الأمر نافذة المفعول على ضمان الصيارف أيضا .
 والأمر العالي الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ باعتبار أحكام الأمر العالي الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ نافذة على صيارف خزن المديرية والمصالح وعلى ضمانهم :
 المادة الأولى — أحكام أمرنا الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ المتعلق بالمبالغ المطلوبة من الصيارف تكون نافذة المفعول على صيارف خزن المديرية والمصالح وعلى ضمانهم أيضا .
 (١) يقابل عبارة « ويجوز مقتضى امتيازها على كافة أموال المدين » : « Ce privilège est général sur tous les biens du débiteur » (وهذا الامتياز عام على جميع أموال المدين) .

راجع المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل : « يكون للحكومة ، لأجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى هذا القانون ، حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم ملزمون بحكم القانون بتوريدها الى الخزنة » .
 وراجع المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة : « تحصل الرسوم والغرامات والتعويضات والتعديلات المالية المفروضة بمقتضى هذا القانون بالطريق الإداري طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

« ويكون للحكومة في تحصيلها حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص الذين هم مدينون بها أو هم ملزمون بحكم القانون بتوريدها للخزنة » .
 وراجع المادة ٥٠ من قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ : « تعديلا لأحكام المادة ٦٠١ من القانون المدني الأهلي تكون أتعاب المحامي على موكله من الديون الممتازة بالنسبة الى كل ما آل للموكل في النزاع موضوع التوكيل . — وهذا الامتياز يلي في الدرجة الأحوال النصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيا من المادة المذكورة على ألا يمس هذا الامتياز الحقوق العينية المسجلة على العين موضوع النزاع قبل رفع الدعوى » .

lares de six mois pour les commis et ouvriers, qui seront payés, s'il y a lieu, après les frais de justice.

Ce privilège s'exercera sur les meubles et les immeubles du débiteur indistinctement.

(4) Les sommes dues pour les frais de récolte de l'année, et celles dues pour les semences qui ont produit la récolte, qui seront payées dans l'ordre indiqué au présent alinéa, après les créances précédentes, sur le prix de vente de la dite récolte.

للكتبة والعملة فى مقابلة أجرتهم مدة ستة أشهر وتدفع هذه المبالغ بنوعها عند الاقتضاء بعد المصاريف القضائية. ويجرى مقتضى هذا الامتياز على أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة بدون فرق (١).

رابعا (٢) — المبالغ المنصرفة فى حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة فى مقابلة المبدورات التى نتج منها المحصول وتدفع هذه وهذه على حسب الترتيب المبين فى هذا الوجه من الثمن المتحصل من بيع المحصول المذكور بعد أداء الديون المتقدمة (٣).

(١) نص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ ، الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين ، على أنه يكون للمؤمن على حياتهم امتياز على رأس المال الذى يتعين ايجاده فى مصر على الهيئات التى تراول عمليات التأمين ، وكذلك على مبلغ الضمان ، وعلى أن هذا الامتياز يجبىء فى الترتيب عقب الامتياز المقرر بالفقرة ٣ من المادة ٦٠١ من القانون المدنى الأهلى ، وبالفقرة ٢ من المادة ٧٢٧ من القانون المدنى المختلط .

(٢) راجع المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ ، الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ، بالترخيص بالاشتراك فى انشاء بنك زراعى ، ونصها : « تكون المبالغ التى يقرضها البنك لتفقات الزراعة والحصاد والمبالغ المستحقة له ثمنا لشراء سباد مضمونة بحق امتياز يجبىء فى الترتيب مع الامتياز المقرر فى الفقرة (رابعا) من المادة ٦٠١ من القانون المدنى الأهلى ، وفى الفقرة (ثالثا) من المادة ٧٢٧ من القانون المدنى المختلط ، وتنفذ هذا الامتياز على الثمن الناتج من بيع محصول السنة التى عقدت القروض أو تمت المشتريات من أجله .

« وتعتبر المبالغ التى تقرض لتفقات الزراعة والحصاد قد استعملت فعلا فى هذه الشئون ، ولا يقبل الدليل على خلاف ذلك » .

(٣) فى المختلط توجد بعد هذه الفقرة العبارة الآتية : « ويجرى مقتضى الامتيازات الثلاثة المتقدمة بدون حاجة الى أى تسجيل inscription » .

(5) Les sommes dues pour ustensiles d'agriculture encore en possession du débiteur, qui seront payées, après les frais de justice et les salaires, sur le prix des dits ustensiles.

(6) Les loyers et fermages et tout ce qui est dû au bailleur à ce titre, qui viendront ensuite sur le prix de tout le mobilier garnissant les lieux loués et même sur les récoltes de l'année, qui appartiendront encore au fermier bien qu'elles soient déposées hors les lieux loués.

(7) Le prix dû au vendeur ou les deniers fournis par acte ayant date certaine, avec affectation spéciale au paiement de ce prix, qui seront privilégiés sur la chose vendue, tant qu'elle est en la possession de l'acheteur, si elle est mobilière sauf l'application spéciale des règles en matière de commerce, et quand il s'agira d'immeubles, si l'acte de vente a été utilement transcrit.

Ce privilège ne s'exercera qu'au rang qui lui sera don-

خامسا — المبالغ المستحقة في مقابلة آلات الزراعة التي لم تزل في ملكية المدين ^(١) وتدفع من أثمانها بعد المصاريف القضائية والأجر .

سادسا — أجرة العقار وأجرة الأطيان وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القليل وتدفع بعد ما ذكر من ثمن جميع المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المستأجرة ^(٢) ومن ثمن محصولات السنة التي لم تزل مملوكة للمستأجر ولو كانت موضوعة بخارج الأراضى المستأجرة ^(٣) .

سابعا — ثمن المبيع المستحق للبائع أو المبلغ المدفوع من غير المشتري بعقد ذي تاريخ ثابت بوجه رسمى المخصص لأداء الثمن المذكور تخصيصا صريحا ويكون امتياز هذا وهذا على الشيء المبيع ما دام في ملك المشتري اذا كان منقولا مع عدم الاخلال بالأصول المتعلقة بالمواد التجارية فاذا كان المبيع عقارا كان ثمنه ممتازا أيضا اذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح .

ولا يجزى مقتضى هذا الامتياز الا

(١) فى النص الفرنسى : التى لم تزل فى حيازة المدين .

(٢) راجع المادة ٣ .

(٣) راجع تقضى ٢ فبراير ١٩٣٣ (وارد تحت المادة ٥١٠) .

né par la date de la transcription.

على حسب الدرجة التي تترتب له بناء على تاريخ التسجيل .

(8) Les sommes dues aux aubergistes sur les effets déposés dans l'auberge par les voyageurs.

ثامنا — المبالغ المستحقة لأصحاب الخانات من السائحين النازلين فيها وتدفع من ثمن الأشياء المودعة لهم فيها .

نطبق ٧٢٧ مخ ، مع حذف الفقرة التي أولها : « ثانيا — المبالغ المستحقة للميرى . . » ، وجعل « ثالثا » : « ثانيا » ، وجعل « رابعا » : « ثالثا » الخ ، وحذف عبارة « بدون فرق » التي في آخر العبارة التي أولها « ثالثا » .

وتقابل ٢١٠١ — ٢١٠٣ ف .

راجع ٢٢٥/١٦٢ ، ٢٥٣/١٨٩ ، ٢٦٢/١٩٨ ، ٥٠٧/٤١٥ ، ٥٦٠/٤٦١ ، ٦٢٣/٥١٠ ، ٦٦٢/٥٤٠ ، ٦٧٦/٥٥٢ ، ٧٤١/٦١٤ وما بعدها .

وتجاري ٨٩/٨٥ وما بعدها ، ٢٣٠/٢٢٢ ، ٢٣٤/٢٢٦ ، ٢٣٩/٢٣١ ، ٢٤٤/٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٣٦٠/٣٥٠ وما بعدها ، ٣٩١/٣٧٦ .

وتجاري بحري ٤ وما بعدها ، ٩٨ ، ١٢٧ ، ١٦٠ وما بعدها ، ١٦٩ ، ٢٦٥ .

ومرافعات ٥٨١/٥١٧ وما بعدها ، ٧٣٤/٦٤٢ .

٦٠٢ — للشركاء الذين اقتسموا

602. Les copartageants auront, sur les immeubles qui ont fait l'objet du partage et pour leur recours respectif à raison de ce partage, un privilège qui se conservera par l'inscription au greffe du tribunal de première instance, sans qu'il soit besoin d'une convention spéciale et qui s'exercera au rang, que lui donnera son inscription.

عقارا شائعا بينهم حق امتياز على ذلك العقار تأمينا لحقوقهم في رجوع بعضهم على بعض في القسمة ويثبت لهم هذا الامتياز بالتسجيل ^(١) في قلم كتاب المحكمة ^(٢) بغير اقتضاء لشرط خاص ويجرى مقتضى الامتياز على حسب الدرجة التي ترتبت له بالتسجيل ^(٣) .

نطبق ٧٢٨ مخ ، مع استبدال عبارة « قلم الرهون » بعبارة « قلم كتاب المحكمة » .
وتقابل ٢١٠٣ ف .

(١) بالقيد .

(٢) في النص الفرنسي : في قلم كتاب المحكمة الابتدائية .

(٣) بالقيد .

603. Les sommes dues à raison des frais faits pour la conservation de la chose primeront toutes autres créances et viendront entre elles dans l'ordre inverse de leur date sur les meubles.

604. Les autres cas de privilèges sur les meubles sont déterminés par les autres Codes.

٦٠٣ — المبالغ المستحقة في مقابلة ما صرف لصيانة الشيء تكون مقدمة على جميع ما عداها من الديون ويكون الترتيب بين تلك المصاريف في المنقولات بعكس ترتيب تواريخ الصرف عليها .

تطابق ٧٢٩ مخ . وتقابل ٢١٠٢ ف .

٦٠٤ — وأما ما عدا ذلك من الامتيازات التي على المنقولات فهي مبينة في القوانين الأخر .

تطابق ٧٣٠ مخ .

راجع المواد المذكورة تحت المادة ٦٠١ / ٧٢٧ .

SECTION V.

DU DROIT DE RÉTENTION.

605. Indépendamment du droit de rétention accordé par la loi dans les cas particuliers, le même droit existe :

(1) Au profit du créancier nanti d'un privilège;

(2) Au profit de celui qui a amélioré la chose, pour

الفصل الخامس^(١)

في حق حبس الشيء^(٢)

٦٠٥ — يكون الحق في حبس العين في الأحوال الآتية فضلا عن الأحوال المخصوصة المصرح بها في القانون :

أولا — للدائن الذي له حق امتياز .

ثانيا — لمن أوجد تحسينا في العين ويكون حقه من أجل ما صرفه أو

(١) راجع كتابنا « التأمينات الشخصية والعينية » نبذة ٦٤٤ وما بعدها .

(٢) في المختلط : « Des créanciers qui ont un droit de rétention » (في الدائنين

الذين لهم حق حبس الشيء) .

le montant de ses dépenses
ou de la plus-value, suivant
le cas ;

ما ترتب على مصرفه من زيادة القيمة
التي حصلت بسبب التحسين على حسب
الأحوال .

(3) De celui qui a fait
des dépenses nécessaires
ou de conservation.

ثالثا — لمن صرف على العين
مصاريف ضرورية أو مصاريف لصيانتها .

تطابق ٧٣١ مخ ، مع جعل الفقرة التي أولها : « أولا » كالاتي : « أولا — للدائن المرتهن
الحائز للعين الرهونة علاوة على امتيازها » (١) .
وتقابل ٢١٠٢ ف .

راجع ١٤٦/٩٢ ، ٢٥٣/١٨٩ ، ٣٥٠/٢٧٩ وما بعدها ، ٤١١/٣٣١ وما بعدها ،
٥٦٣ مخ ، ٥٩٧/٤٨٨ ، ٦٦٢/٥٤٠ ، ٦٧٦/٥٥٢ .
وتجاري ٨٩/٨٥ وما بعدها ، ٩٤ مخ .
وتجاري بحري ١٤٧ .

CHAPITRE II.

الباب الثاني

De la preuve des droits réels.

في اثبات الحقوق العينية

606. Abrogé.

٦٠٦ (٢) — ألغيت .

607. En matière mobilière,
la preuve contre toute per-
sonne résulte de la posses-
sion de bonne foi et avec
titre.

٦٠٧ — وثبت الملكية في
المنقولات في حق كل انسان بحيازتها
المرتبة على سبب صحيح مع اعتقاد
الحائز لها صحة حيازته (٣) .

تطابق ٧٣٣ مخ . وتقابل ٢٢٧٩ ف .
راجع ٦٨/٤٦ .

(١) « 1° Au profit du créancier nanti en outre de son privilège » .

(٢) ألغيت المادة ٦٠٦ بقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الوارد بذييل هذه المجموعة .
وكان نصها : في جميع المواد تثبت الملكية أو الحقوق العينية في حق مالكيها السابق بعقد انتقال
الملكية أو الحق العيني أو بأي شيء يترتب عليه هذا الانتقال قانونا (تطابق ٧٣٢ مخ) .

(٣) يقابل عبارة « مع اعتقاد الحائز لها صحة حيازته » : « de bonne foi » (بحسن

نية) .

٦٠٨ — مجرد وضع اليد على

المنقولات يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد^(١) الا اذا ثبت ما يخالف ذلك هذا مع مراعاة ما تقدم في حالي السرقة والضياع .

نظابق ٧٣٤ مخ . وتقابل ٢٢٧٩ ف .

راجع ٦٨/٤٦ ، ١١٦/٨٧ .

٦٠٩^(٢) — ألغيت .

609. Abrogé.

610. La propriété ou ses démembrements résultant de succession seront établis vis-à-vis de toute personne par le titre.

٦١٠ — ملكية العقار والحقوق

المتفرعة عنها اذا كانت آيلة بالارث ثبت في حق كل انسان بثبوت الوراثة^(٣) .

نظابق ٧٣٦ مخ .

(١) « et la bonne foi » (وحسن النية) .

(٢) ألغيت المادة ٦٠٩ بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الوارد بذيل هذه المجموعة . وكان نصها : وفي مواد العقار ثبت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين على حسب القواعد الآتية (تطابق ٧٣٥ مخ ، مع اضافة عبارة « ممن يدعيها » قبل عبارة « على حسب . . . ») .

(٣) راجع تقض ٣٠ مايو ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٦٠ رقم ٧٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٧٦ ص ٨٢١ : ان المادة ٦١٠ من القانون المدني وما بعدها مسوقة بحسب المادة ٦٠٩ لبيان الوسيلة التي يمكن بها الاحتجاج بالتصرف العقاري في وجه الغير الذي يكون له حق على ذات العقار آئل اليه من المالك الحقيقي الأصلي الصادر منه مباشرة أو بالواسطة ذلك التصرف المراد الاحتجاج به . والمادة ٦١٠ فيها زيادة في مدلول عباراتها عن المعنى المراد منها في الوطن الذي وضعت فيه ، اذ عبارتها توهم أن أيلولة عقار للوارث كان في حيازة مورثه تجعل لهذا الوارث ملكية للعقار يحتج بها على مالكة الحقيقي ، وهذا غير صحيح قطعا ، وتوهم أيضا أن أيلولة عقار للوارث كان يملكه مورثه بعقد غير صالح للاحتجاج به على الغير تجعل لهذا الوارث ملكية في هذا العقار صالحة لأن يحتج بها على هذا الغير ، وهذا أيضا غير صحيح قطعا . والصحيح المراد بهذه المادة — كما يدل عليه موطنها — أنها انما وضعت لغرض واحد هو امكان احتجاج الوارث الحقيقي بمجرد ثبوت وراثته على التصرفات العقارية الصادرة من الوارث الظاهر أو من أحد الورثة ، ولو كانت مسجلة ، وامكان احتجاج الوارث على تصرفات مورثه الصادرة في مرض موته مثلا ، ولو كانت مسجلة . واذن فن الممكن القول =

611. Abrogé.

٦١١^(١) — ألغيت .

612. Abrogé.

٦١٢^(٢) — ألغيت .

613. Abrogé.

٦١٣^(٣) — ألغيت .

— بأن حقوق الوارث في عقارات مورثه — سواء قبل القسمة أو بعدها — هي حقوق آثلة بطريق الارث ، فهي حجة على الغير الذي تصرف له فيها وارث آخر تصرفا مسجلا ، ولو كانت تلك الحقوق مفرزة بقسمة وكان عقد القسمة غير مسجل . كما أنه من الممكن القول بأن هذا المفهوم يخص نص المادة ٦١٢ ويجعل عقود القسمة الواجبة التسجيل بمقتضاها هي العقود الواردة على عقارات مشتركة غير آثلة من طريق الارث . على أن هذه النظرية مهما يكن عليها من الاعتراض وما يترتب عليها من الضرر بالغير السليم النية الذي يشتري من وارث ، ومهما يكن لها من وجهة لدى المحاكم الأهلية والمختلطة ، فإنه لا يصح الأخذ بها الا فيما كان من عقود قسمة التركات صادرا قبل سنة ١٩٢٤ ، أما الصادر منها بعد السنة المذكورة فتسرى عليه أحكام قانون التسجيل الجديد المفيدة ايجاب تسجيل عقود القسمة العقارية مطلقا حتى تكون حجة على الغير .

(١) و (٢) و (٣) المواد ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ ألغيت بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الوارد بذيل هذه المجموعة ونصها :

٦١١ — الحقوق بين الأحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن (d'hypothèques) أو من العقود المثبتة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقاري (gage immobilier) أو المشتملة على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين ممن يدعى حقا عينيا بتسجيل (par la transcription) تلك العقود في قلم كتاب المحكمة (au greffe du tribunal de première instance) التابع لها مركز العقار أو في المحكمة الشرعية .

(تطابق ٧٣٧ مخ ، مع استبدال عبارة « بتسجيل تلك العقود أو تسجيل الأحكام الصادرة بها في قلم الرهون التابع له مركز العقار » بعبارة « بتسجيل تلك العقود ... » .
٦١٢ — الأحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القيل أو المؤسسة لها يلزم تسجيلها (transcrits) أيضا .

وكذلك الأحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالزاد والعقود المشتملة على قسمة عين العقار .
(تطابق الفقرة الأولى منها ٧٣٨ مخ ، والفقرة الثانية ٧٣٩ مخ ، مع اضافة « والأحكام » بعد لفظ « العقود ») .

٦١٣ — وكذلك يلزم تسجيل عقود الايجار الذي تزيد مدته على تسع سنين وسندات الأجرة المعجلة الزائدة عن ثلاث سنين لأجل أن تكون حجة على غير المتعاقدين (تطابق ٧٤٠ مخ) .

614. Les privilèges sur les immeubles autres que les impôts et droits dus au trésor public, les frais de justice et les salaires des gens de service, commis ou ouvriers, devront être inscrits dans les formes spécifiées plus loin, pour les hypothèques.

٦١٤ — الديون الممتازة على العقار غير الأموال والرسوم المستحقة للميرى^(١) وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة^(٢) يلزم تسجيلها^(٣) أيضا بالأوجه المبينة بعد فيما يتعلق بالرهون^(٤).

٧٤١ مخ (معدلة بذكره ٢٦ مارس ١٩٠٠) (٥): الديون الممتازة غير الأموال والعشور المستحقة لخزينة الحكومة وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات المستخدمين والكتابة والعملة، وكذلك حق الرهن (التأميني) يلزم تسجيلها (قيدها) أيضا بقلم الرهون بالأوجه المبينة فيما بعد.

وتقابل ٢١٠٦ ف.

راجع ٦٨٩/٥٦٥، ٧٢٧/٦٠١، ٧٣٠/٦٠٤.

615 — 619. Abrogés.

٦١٩ — ٦١٥^(٦) ألغيت.

= وراجع تقض ٢٤ أبريل ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ٤٢ ص ٨١ : ان المادة ٦١١ من القانون المدني لم تكن توجب تسجيل العقود المقررة لحقوق الارتفاق، وإنما كانت تنص على تسجيل العقود المنشئة لتلك الحقوق. فإذا كان حق الارتفاق مرتبا من قبل بتخصيص رب الأسرة ومنصوصا على وجوب احترامه في عقد آخر مسجل تسجيليا كليا فالعقد الذي يجيء مقرر له لا يكون واجبا تسجيله.

(١) للخزانة العامة.

(٢) للمستخدمين والكتابة والعملة (راجع المادة ٦٠١ الفقرة ٣).

(٣) قيدها.

(٤) بالرهون التأمينية.

(٥) وكان نصها قبل التعديل : الديون الممتازة على العقار غير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة وكذلك حق الرهن يلزم تسجيلها أيضا بقلم الرهون بالأوجه المبينة فيما بعد.

(٦) المواد من ٦١٥ الى ٦١٩ ألغيت بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الوارد بذيل هذه المجموعة ونصها :

٦١٥ — في حالة عدم وجود التسجيل (A défaut de transcription ou d'inscription)

عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها كأنها لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق =

620. L'action résolutoire du vendeur n'est pas opposable à ceux qui ont régulièrement transcrit les droits réels qu'ils tiennent de l'acheteur ou de ses ayants droit avant la transcription de l'acte de vente.

٦٢٠ — لا يحتج بحق البائع في فسخ البيع على من سجل بموافقة الأصول حقوقه العينية التي حازها من المشتري أو ممن انتقلت إليه حقوق المشتري قبل تسجيل عقد البيع^(١).

تطابق ٧٤٧ مخ . وتقابل قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف .
راجع ٣١٦/٢٥٠ ، ٣٤٩/٢٧٨ وما بعدها .

621. Le vendeur en est déchu, s'il n'a pas transcrit avant le jugement de déclaration de faillite du débiteur.

٦٢١ — يسقط حق البائع في فسخ البيع إذا لم يسجل عقده قبل صدور الحكم بإشهار إفلاس الحائز للمبيع .

تطابق ٧٤٨ مخ . وتقابل ٢١٤٦ ف .
٧٤٩ مخ (لا مقابل لها في الأمل) : أحكام هذا الباب لا تسري إلا ابتداء من تاريخ إنشاء المحاكم .

== عينية على العقار وحفظوها بموافقتهم للقانون (تطابق ٧٤٢ مخ) .

٦١٦ — ومع ذلك فلهؤلاء الأشخاص الحق فقط في أن يتحصلوا على تنزيل مدة الإيجار إلى تسع سنين إذا كانت مدته زائدة عليها وفي إرجاع ما دفع مقدما زيادة عن أجر الثلاث سنين (تطابق ٧٤٣ مخ) .

٦١٧ — ويستثنى من الأصول السالف ذكرها الموهوب له والموصى له بشيء معين فانهما لا يجوز لهما الاحتجاج بعدم التسجيل (le défaut de transcription) على من حاز بمقابل ملكية حق قابل للرهن (susceptible d'hypothèque) أو حق انتفاع بالاستعمال أو السكنى بمقد ذي تاريخ صحيح (ayant date certaine) سابق على تسجيلها (transcription) (تطابق ٧٤٤ مخ ، مع إضافة عبارة « الذي سجل عقده » بعد عبارة « الموهوب له » ، وإضافة عبارة « ولو سجل عقده » بعد عبارة « شيء معين » ، وإضافة عبارة « ولم يسجله » في آخر المادة) .

٦١٨ — وإنما يجوز هذا الاحتجاج لمن حاز الحق بمقابل من الموهوب له أو الموصى له إذا سجل عقده أو حقه بالأولوية (transcrit son titre ou inscrit son droit de préférence) (تطابق ٧٤٥ مخ) .

٦١٩ — في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل (transcrire) العقد الأخير منها (تطابق ٧٤٦ مخ) .

(١) راجع كتابنا « شهر التصرفات العقارية » نبذة ٢٥٦ وما بعدها .

CHAPITRE III.

Des registres de
transcription et inscription.

622. Il sera tenu au greffe de chaque tribunal de première instance deux registres cotés et paraphés à chaque page par un juge du tribunal, sur l'un desquels le greffier portera, en leur donnant un numéro d'ordre, les transcriptions et les inscriptions d'hypothèque ou de privilège qui sont ordonnées par le présent titre; sur l'autre, il portera les inscriptions des droits d'affectation.

الباب الثالث

في دفاتر التسجيل^(١)

٦٢٢ — يكون في قلم كتاب كل محكمة ابتدائية دفتران منمرا الصحائف موضوعا على كل صحيفة علامة أحد قضاة المحكمة ويقيد كاتب المحكمة في أحد الدفترين المذكورين بنمر متتابعة ما سجل من الرهون وحقوق الامتياز^(٢) المنصوص عليها في هذا الكتاب ويقيد في الدفتر الآخر ما سجل^(٣) من حقوق اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه .

٧٥٠ مخ : يكون في قلم كتاب كل محكمة دفتر منمرا الصحائف على كل منها علامة أحد قضاة المحكمة ويقيد كاتب المحكمة في هذا الدفتر بنمر متتابعة ما يحصل من التسجيلات المنصوص عليها في هذا الكتاب .

وتقابل ٢٢٠١ ف .

راجع ٤٤٨/٣٦٥ ، ٦٨٩/٥٦٥ وما بعدها . وتجاري ٢٩٤/٢٨٦ وما بعدها ، ٣٢٨/٣٣٨ . ومرافعات ٦٠٧/٥٤٠ ، ٦١١ مخ ، ٦١٩ مخ ، ٦٢٠/٥٤١ ، ٦٣١ مخ وما بعدها ، ٦٧١/٥٨٨ ، ٦٣٣/٧٢٥ ، ٧٤٤/٦٥٢ .

623. Le greffier tiendra, en outre, un registre coté et paraphé comme il est dit

٦٢٣ — ويكون تحت يد الكاتب المذكور دفتر آخر منمرا

(١) في النص الفرنسي : في دفاتر التسجيل والتقييد . وفي المختلط : Du greffe des hypothèques (في قلم الرهون) .

(٢) في النص الفرنسي : ما سجل أو قيد من الرهون التأمينية وحقوق الامتياز .

(٣) ما قيد .

ci-dessus, et sur lequel il fera mention, au fur et à mesure de la remise des actes ou bordereaux des transcriptions et inscriptions qui lui seront demandées.

Ce registre sera arrêté chaque jour.

Les numéros d'ordre portés sur ce registre devront correspondre avec ceux du premier registre prescrit par l'article précédent.

تطابق فقراتها الثلاث ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ مخ . وتقابل ٢٢٠٠ و ٢٢٠١ ف .

624. La transcription ou l'inscription portera la date de la remise de l'acte ou du bordereau, et elle devra être faite dans les huit jours au plus tard de la remise, sauf ce qui est établi à l'article 596 sur l'inscription du droit d'affectation.

الصحائف وعلى كل منها علامة كما سبق ذكره يقيد فيه بيان سندات العقود أو القوائم المطلوب تسجيلها عند تسليمها إليه الأول فالأول .

ويقبل الدفتر المذكور في آخر كل يوم .

ويجب أن تكون النمر المتابعة في هذا الدفتر موافقة للنمر المتابعة في دفتر التسجيل السابق ذكره .

٦٢٤ — تسجيل سندات العقود والأحكام وقوائم الرهون^(١) يكون مشتملا على بيان تاريخ تسليم تلك السندات أو القوائم ويجب أن يكون التسجيل^(٢) في ظرف ثمانية أيام بالأكثر من تاريخ التسليم مع مراعاة ما هو مقرر في المادة ٥٩٦ فيما يتعلق بتسجيل اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه^(٣) .

تطابق الفقرة الأولى ٧٥٤ مخ ، والثانية التي أولها « ويجب » ٧٥٥ مخ ، مع حذف العبارة التي أولها « مع مراعاة . . . » .
وتقابل ٢١٩٩ ف .
راجع ٦٩٠/٥٦٦ .

(١) و (٢) التسجيل أو القيد .

(٣) « sur l'inscription du droit d'affectation » (يقيد حق الاختصاص) .

625. Le tribunal pourra autoriser, s'il y a lieu, le greffier à tenir deux ou plusieurs registres de transcription ou d'inscription par jour pair et impair.

626. Le reçu des actes à transcrire et des bordereaux d'hypothèques à inscrire, qui sera donné à la partie, contiendra le numéro d'ordre du registre, la date et l'heure de la remise.

627. La mention de la remise des pièces et les transcriptions et inscriptions se feront sans blancs, ratures, interlignes, grattage ou surcharge. S'il y a des renvois ou des mots rayés, ils devront être approuvés le jour même par un juge, qui datera son approbation après avoir collationné avec la pièce remise par la partie.

628. La transcription et l'inscription se feront sur la

٦٢٥ — يجوز للمحكمة أن تأذن للكاتب عند الاقتضاء في أن يكون عنده دفتران فأكثر للتسجيلات ^(١) في عدد الشفع من أيام الأشهر والوتر منها .

تطابق ٧٥٦ مخ . وتقابل ٢٢٠٠ ف .

٦٢٦ — يجب أن يشتمل الوصل الذي يعطى بسندات العقود والأحكام وقوائم الرهون المقتضى تسجيلها على نمرة التسجيل بالدفتر على حسب تتابع النمر وعلى تاريخ الاستلام باليوم والساعة .

تطابق ٧٥٧ مخ . وتقابل ٢٢٠٠ ف .

٦٢٧ — يجب أن يكون قيد استلام السندات والأحكام والقوائم وتسجيلها خاليين عن تخلل البياض بين الكتابة وعن الشطب والكشط ووضع كلمة فوق أخرى وعن الكتابة بين الأسطر فإذا حصل تخريج أو شطب يلزم أن يصدق عليه من أحد قضاة المحكمة في اليوم الذي حصل فيه مع وضعه تاريخ التصديق بعد مقابلته على الأصل المسلم من أربابه .

تطابق ٧٥٨ مخ . وتقابل ٢٢٠٣ ف .

٦٢٨ — يكون التسجيل ^(٢) بناء

(١) للتسجيلات أو للقيود .

(٢) التسجيل والقيود .

réquisition des parties, sauf les cas où la loi dit que le greffier les fera d'office.

على طلب أولى الشأن الا في الأحوال التي
ينص القانون على وجوب التسجيل^(١)
معرفة كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بغير
طلب .

نطابق ٧٥٩ مخ .

راجع ٧٧١/٦٣٩ ، ٧٧٣/٦٤٠ .

629. La transcription comprendra la copie textuelle de l'acte en la partie qui est relative à la translation de propriété.

٦٢٩ — تسجيل السند أو الحكم
هو عبارة عن نسخ صورة ما به حرفيا فيما
يتعلق بنقل الملكية .

نطابق ٧٦٠ مخ . وتقابل ٢١٨١ ف .

630. La mention de la transcription avec sa date, son numéro d'ordre et l'indication du numéro de la page du registre, sera faite au pied de l'acte transcrit qui sera rendu à la partie requérante.

٦٣٠ — يؤشر في ذيل السند
أو الحكم المقدم للتسجيل بحصول
تسجيله مع ذكر تاريخه ونمرته المتابعة
ونمرة الصحيفة المسجل فيها ويرد لمن
قدمه للتسجيل .

نطابق ٧٦١ مخ .

631. L'inscription sera la copie du bordereau remis en double par la partie et comprenant les indications dont il est fait mention à l'article 566.

٦٣١ — تسجيل الرهن^(٢)
يكون بنسخ صورة القائمة المحررة في
نسختين المقدمة من صاحبها المستملة على
البيانات المدرجة بالمادة ٥٦٦ .

نطابق ٧٦٢ مخ ، مع استبدال رقم « ٦٩٠ » برقم « ٥٦٦ » .

وتقابل ٢١٥٠ ف .

راجع ٦٩٠/٥٦٦ .

(١) التسجيل والقيود .

(٢) « l'inscription » (القيد) .

632. La mention de l'inscription, avec son numéro d'ordre, sa date et l'indication de la page du registre, sera faite au pied de la copie du bordereau, qui sera remise à la partie.

633. Le greffier signera les mentions de transcription et d'inscription.

634. Quant au droit d'affectation, le greffier délivrera au créancier un certificat constatant l'inscription avec indication de la date et du numéro d'ordre.

635. Le greffier tiendra deux répertoires, l'un, par ordre alphabétique, à une ou plusieurs lettres, suivant le nom du propriétaire ou ancien propriétaire sur lequel la transcription a lieu, ou du débiteur sur lequel l'inscription est prise.

٦٣٢ — يؤشر على احدى النسختين بحصول التسجيل^(١) مع ذكر تاريخه ونمرته المتتابة ونمرة الصحيفة وترد لمن قدمها للتسجيل .

نطبق ٧٦٣ مخ . وتقابل ٢١٥٠ ف .

٦٣٣ — ويضع كاتب المحكمة امضاءه على التأشير في ذيل سندات العقود والأحكام وقوائم الرهون .

نطبق ٧٦٤ مخ .

٦٣٤ — وعلى كاتب المحكمة عند تسجيل^(٢) اختصاص دائن بمقارات مدينه لحصوله على دينه أن يسلم لذلك الدائن شهادة دالة على تسجيل^(٣) الاختصاص المذكور ومشتمة على تاريخ التسجيل^(٤) ونمرته المتتابة .

٦٣٥ — ويكون أيضا تحت يد الكاتب اثنان من دفاتر الفهرست أحدها مرتب بالترتيب الهجائي بحرف واحد أو عدة حروف على حسب اسم المالك القديم أو المالك الجديد الذي حصل عليه التسجيل أو اسم المدين الذي حصل

(١) « l'inscription » (القيد) .

(٢) و (٣) قيد .

(٤) القيد .

L'autre, également alphabétique, où seront répertoriées seulement les transcriptions.

Ce dernier répertoire contiendra le nom des précédents propriétaires indiqués dans l'acte à transcrire et sur lesquels la transcription n'aura pas été faite antérieurement.

التسجيل^(١) عليه والثاني كذلك يكون مرتبا بالترتيب الهجائي ويفهرس فيه جميع تسجيلات السندات فقط^(٢) وهذا الدفتر الثاني يشتمل على أسماء الملاك السابقين المبينين في السند أو في الحكم^(٣) المقتضى تسجيله ولم يسبق عليهم تسجيل .

تطابق الفقرة الأولى منها ٧٦٥ مخ ، مع حذف لفظ « أيضا » الذي في أول المادة ، واستبدال عبارة « تسجيل الرهن عليه » بعبارة « التسجيل عليه » . وتطابق الفقرة الثانية التي أولها « وهذا الدفتر الثاني » ٧٦٦ مخ .

٦٣٦ — على كاتب المحكمة أن

يعطى لكل طالب اما كشفا عاما أو خاصا بالتسجيلات^(٤) واما صورة سندات العقود أو الأحكام أو قوائم الرهون المسجلة ولم يزل تسجيلها باقيا أو يعطى شهادة بعدم وجود تسجيل بالدفاتر .

636. Le greffier sera tenu de délivrer à tout requérant soit l'état général ou spécial des inscriptions et transcriptions, soit copie des actes transcrits et des inscriptions subsistant, ou un certificat qu'il n'en existe pas.

Il doit aussi délivrer, s'il en est requis, un extrait du répertoire.

وعليه أيضا أن يعطى كشفا ملخصا من دفتر الفهرست اذا طلب منه ذلك .

تطابق فقرتاها ٧٦٧ و ٧٦٨ مخ . وتقابل ٢١٩٦ وقانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ مادة ٥ ف.

637. Il sera responsable des omissions ou erreurs

٦٣٧ — الكاتب المذكور

(١) « l'inscription » (القيد) .

(٢) « les transcriptions » .

(٣) يقابل عبارة « في السند أو في الحكم » : « dans l'acte » .

(٤) « des inscriptions et transcriptions » (بالقيود والتسجيلات) .

de copies imputables à sa faute ou à celle de ses employés, s'il en résulte un préjudice pour la partie.

638. Le créancier qui aura été forclos ou déchu de ses droits, l'acquéreur à titre onéreux qui aura contracté sur un certificat erroné, auront leurs recours contre le greffier qui aura délivré ce certificat.

639. Le greffier transcrira d'office un extrait des jugements d'adjudication aux enchères publiques, à peine de 500 piastres d'amende.

Les frais de la transcription seront supportés par l'adjudicataire.

640. Le greffier mentionnera d'office, en marge des transcriptions, les jugements qui annuleront ou déclareront la résolution de l'acte transcrit, et transcrira ceux qui statueront sur un acte de mutation non transcrit et ayant date certaine avant la date où la présente loi

مستول عن السهو أو الغلط الواقع في تلك الصور المخرجة الناشئة عن تقصيره أو تقصير الكتبة الذين تحت يده اذا ترتب على ذلك ضرر للخصم .

نظابق ٧٦٩ مخ . وتقابل ٢١٩٧ ف .

٦٣٨ — الدائن الذي سقط

حقه أو ضاع بسبب الغلط الواقع في الشهادة وكذلك من استملك العقار بمقابل اعتمادا على تلك الشهادة لهما حق الرجوع على كاتب المحكمة الذي أعطاهما .

نظابق ٧٧٠ مخ . وتقابل ٢١٩٧ ف .

٦٣٩ — على كاتب المحكمة أن

يسجل من تلقاء نفسه ملخص الأحكام الصادرة بمرسي المزاد في المزادات العمومية والا فيغرم خمسمائة قرش ديواني .

مصاريف التسجيل تدفع من الذي تم عليه المزاد .

نظابق فقرتاها ٧٧١ و ٧٧٢ مخ . وتقابل ٢١٥٥ ف .

راجع ٧٥٩/٦٢٨ ، مرافعات ٦٧٢/٥٩٠ وما بعدها .

٦٤٠ — على الكاتب أن يؤشر

من تلقاء نفسه على هامش التسجيلات بصدور الأحكام المبطله للسند أو للحكم المسجل أو الدالة على فسخه وأن يسجل الأحكام الصادرة في شأن سند انتقال الملكية الغير المسجل الذي له تاريخ

صحیح^(١) سابق على العمل بموجب هذا
القانون وان لم يفعل ذلك يغرم خمسمائة
قرش ديوانى .
sera appliquée, et ce, à
peine de 500 piastres d'a-
mende.

تطابق ٧٧٣ مخ ، مع استبدال عبارة « على كاتب الرهون » بعبارة « على الكاتب » التى
فى أولها . وتقابل قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ مادة ٤ و ١١ ف .
راجع ٧٥٩/٦٢٨ .

٦٤١ - فى الحالتين المبينتين
بالمادتين السابقتين لا يكون الكاتب
مسئولا لأصحاب الحقوق الذين يجوز
لهم طلب التسجيلات أو التأشيرات
السالفة الذكر .
641. Dans les cas des
deux articles qui précèdent,
le greffier ne sera pas
responsable envers les par-
ties qui pourront requérir
les transcriptions et men-
tions ci-dessus.

تطابق ٧٧٤ مخ ، مع اضافة « ٧٧١ و ٧٧٣ » قبل لفظ « السابقتين » .

(١) « ayant date certaine » (له تاريخ ثابت) .

قانون الشفعة (١)

دكرتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١	دكرتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ (مخ).
(٣ ذى الحجة سنة ١٣١٨) .	بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .
بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .	وبعد الاطلاع على القانون المدنى وقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المتبعين لدى المحاكم المذكورة .
وبعد الاطلاع على القانون المدنى المتبع لدى المحاكم المذكورة .	وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .	وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هوآت

الباب الأول

CHAPITRE I.

Art. 1.— Le droit de pré-emption appartient :

(1) Au co-propriétaire indivis de l'immeuble vendu ;

(2) Au propriétaire voisin dans les cas suivants :

S'il s'agit de constructions ou de terrains destinés à être bâtis, situés dans

١ — يثبت حق الشفعة لمن يأتى :

أولا — للشريك الذى له حصة شائعة فى العقار المبيع (٢) .

ثانيا — للجار المالك فى الأحوال الآتية :

إذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الأراضى المعدة للبناء سواء كانت

(١) راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » الجزء الرابع « الشفعة فى القانون الأهلى والمختلط وفى الشريعة الاسلامية ، حق استرداد الحصة المبيعة قبل القسمة » ١٩٣٦ . وراجع نقض ٨ يونيه ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٢٥٤) .

(٢) نقض ١٨ يونيه ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ رقم ١٧٨ : إذا قضت المحكمة بالشفعة وأثبتت فى صدد سببها أن الشيوع لا يتناول جميع القطع ، ولم تتحدث عن مؤدى ما أثبتته من أن بعض الأرض المشفوع فيها شائع والبعض غير شائع وعن أثر ذلك فى حق الشفع والمشفوع ضده ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

une ville ou dans un village ;

Si pour le service du terrain vendu une servitude est établie sur le terrain du propriétaire voisin ou si celui-ci a un droit de servitude sur le terrain vendu ;

Si les deux terrains sont contigus de deux côtés et que la valeur de celui du préempteur représente au moins la moitié de la valeur de l'autre.

Art. 2. — Est considéré comme co-propriétaire celui qui a un droit d'usufruit sur tout ou partie de l'immeuble vendu.

Il peut exercer le droit de préemption si le nu-propriétaire ne l'exerce pas lui-même.

Art. 3. — Il n'y a pas lieu à préemption si la vente est faite aux enchères publiques par autorité administrative ou en justice par voie de licitation ou d'expropriation.

في المدن أو في القرى .

إذا كان للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار^(١) أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المشفوعة .

إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل .

٢ — يعد شريكا في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بعضه وله طلب الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه .

٣ — لا شفعة فيما بيع بالمزايدة لعدم إمكان القسمة بين الشركاء عينا أو لنزع الملكية قهرا أمام إحدى جهات الإدارة أو القضاء^(٢) وكذلك لا شفعة

(١) « propriétaire voisin » (الجار المالك) .

(٢) فيما يختص بمقارنة النص العربي بالفرنسي ، وتعارض الأحكام الصادرة بشأنه : راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » الجزء الرابع نبذة ٢١١ وما بعدها .

راجع تقض ٢٧ فبراير ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٥٧ رقم ٤٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٣٣ ص ١٠٧١ : البيوع التي ترخص المجالس الحسبية للأوصياء أو القامة في اجرائها ليست من نوع البيوع الحاصلة بطريق المزايدة العلنية التي منعت المادة الثالثة من قانون الشفعة من الاستشفاع فيها ، لأن الشارع لا يعنى بهذه البيوع الا البيوع التي تباشرها الجهة القضائية أو الادارية المختصة وفقا لقواعد واجراآت معينة قانونا تضمن العلانية والطمأنينة الكافيتين لحماية ذوى الحقوق ، ثم توقعها حتما لمن يرسو عليه المزايدة .

Il en est de même s'il s'agit de vente entre ascendants et descendants, entre mari et femme ou entre parents jusqu'au troisième degré.

Art. 4. — Le droit de préemption ne peut s'exercer au profit d'un *Wakf*.

Art. 5. — Ce droit n'existe ni contre le donataire ni contre celui qui a acquis autrement que par vente.

Art. 6. — La préemption n'est pas non plus admise si l'immeuble vendu est destiné à l'exercice d'un culte ou doit être annexé à un immeuble déjà affecté à cet usage.

Art. 7. — En cas de concours de plusieurs préempteurs, le droit de préemption appartient ;

En premier lieu au nu-propriétaire ;

En deuxième lieu, au co-propriétaire indivis ;

En troisième lieu, à l'usufruitier ;

En quatrième lieu, au co-propriétaire voisin.

S'il y a concours de plusieurs nu-propriétaires, co-propriétaires ou usufruitiers, le droit de préemption ap-

فما يبيع من الأصول لقروعمهم وبالعكس ولا فيما يبيع من أحد الزوجين للآخر أو من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة .

٤ — لا شفعة للوقف .

٥ — لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن يملك بغير المبايعه^(١) .

٦ — لا شفعة فيما يبيع ليجعل محل عبادة أو ليلحق به .

٧ — اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة :

أولاً — للمالك الرقبة .

ثانياً — للشريك الذي له حصة مشاعة .

ثالثاً — لصاحب حق الانتفاع .

رابعاً — للجار المالك .

فاذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء

(١) هل يعطى البيع غير المسجل الحق في الشفعة ؟ راجع حكم الاستئناف الأهلى (دوائر مجتمعة) ٣ ديسمبر ١٩٢٧ المجموعة ٢٩ رقم ٢١ ص ٤٦ المحاماة ٨ رقم ٢٢٧ ص ٢٩٩ : لم ينسخ قانون التسجيل المبادئ القانونية العامة ولا شيئاً من أحكام الشفعة ، وعليه فان حق الشفعة الذى ينشأ من يوم العلم بالبيع لا يمكن تعليقه على حصول تسجيل العقد أو القول بتولده من يوم التسجيل فقط ، لما فى ذلك من الضرر على المشتري الذى يظل زمناً مهدداً بالشفعة ، واذن فيسقط حق الشفع بسلوكه مدة خمسة عشر يوماً من يوم العلم بالبيع ، لا من يوم التسجيل . وراجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » الجزء الرابع نبذة ٢٠١ وما بعدها .

partiendra à chacun d'eux dans la proportion de ses droits.

Entre voisins la préférence appartiendra à celui qui peut tirer de la préemption un plus grand avantage pour son fonds.

Art. 8. — Le droit de préemption subsiste et la règle établie à l'article précédent qui détermine la préférence, est applicable même dans le cas où l'acquéreur se trouverait dans les conditions prévues à l'article premier pour se rendre lui-même préempteur.

Art. 9. — Lorsque l'immeuble sujet à préemption aura été revendu avant qu'aucune déclaration de préemption n'ait été faite et transcrite comme il est dit à l'article 14 qui suit, l'action en préemption ne pourra s'exercer que contre le deuxième acquéreur et suivant les conditions de son contrat.

أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه وإذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره .

٨ — يثبت حق الشفعة وتراعى الأحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالأولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجمله شفيعاً باعتبار ما ذكر في المادة الأولى^(١).

٩ — العين الجائز أخذها بالشفعة إذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور في المادة الرابعة عشرة الآتية لا تقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها^(٢).

(١) راجع ، في تفسير المادة ٨ ، كتابنا « الملكية والحقوق العينية » الجزء الرابع ، نبذة ١٣٦ وما بعدها .

(٢) راجع تقض ٦ يونيه ١٩٣٥ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٨٤ ص ٨٦٤ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٨٦ رقم ٨٣ : ان المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة تقضى بوجوب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري ، كما تقضى المادة التاسعة منه بأن العين الجائز أخذها بالشفعة إذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة وتسجيله لا تقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها . وتدل هذه المادة بمفهوم المخالفة على أنه إذا باع العين مشتريها بعد تقديم طلب الشفعة وتسجيله فإن دعوى أخذها تقام على المشتري الأول بالشروط التي اشترى بها . فإذا باع المشفوع منه العقار الى أجنبي بعد رفع دعوى الشفعة أمام المحكمة الأهلية ، فإن هذا البيع لا يقتضى ترك الدعوى الأهلية ورفع دعوى أمام المحكمة المختلطة ، ولا ادخال المشتري الأجنبي أمام المحاكم الأهلية . ولكن اذا أدخل المشتري الأجنبي للحكم في مواجهته بطلبات المدعى ، فدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية ، فانه =

Art. 10.— Si avant la déclaration de préemption, l'acquéreur a fait des constructions ou des plantations sur l'immeuble, le préempteur est tenu de rembourser, suivant l'option de l'acquéreur, soit la somme dépensée, soit le montant de la plus value que ces constructions ou plantations ont apportée à l'immeuble.

Si les constructions ou plantations sont faites postérieurement à la déclaration de préemption, le préempteur peut exiger qu'elles soient enlevées. S'il préfère les garder, il n'est tenu qu'au paiement des matériaux et de la main-d'œuvre ou au remboursement des frais de plantations. Néanmoins, les dépenses nécessaires pour la conservation de l'immeuble devront toujours être remboursées à l'acquéreur préempté.

Art. 11.— Si un immeuble est vendu indivisément à plusieurs personnes, le droit de préemption ne peut s'exercer que sur l'immeuble entier; si au contraire dans le contrat de vente l'immeuble a été partagé entre

١٠ — اذا بنى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجاراً قبل طلب الأخذ بالشفعة يكون الشفيع ملزماً ببناء على رغبة المشتري أما أن يدفع له ما صرفه أو ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس .

أما اذا حصل البناء أو الغراس بعد طلب الأخذ بالشفعة فلا شفيع الخيار ان شاء طلب ازالتهما وان شاء طلب بقاءهما . وفي هذه الحالة لا يلزم الا بدفع قيمة الأدوات وأجرة العمل أو مصاريف الغراس .

أما ما صرف في حفظ العقار وصيانته فيلزم دفعه في كل الأحوال للمشتري المشفوع منه ^(١) .

١١ — اذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه أما اذا عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق

== يجب على المحكمة الأهلية أن تأخذ بهذا الدفع — في حق الأجنبي — وأن تقصر حكمها على ما يتعلق بطلبات الخصوم الوطنيين ودفاعهم فقط ، فان قضت في الطلبات الموجهة الى المشتري الأجنبي ، كان حكمها واجب النقض بالنسبة لهذا المشتري .

(١) راجع نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٤٦ رقم ٦١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٦٤ ص ١٣٦ : الشفيع غير ملزم بأن يؤدي للمشفوع منه ما دفعه من الأموال عن الأطنان المشفوع فيها ، ولا ما أنفقه عليها من مصاريف استغلالها ، مدة حيازته هو لها وانتفاعه بها .

les acquéreurs, le droit de préemption pourra s'exercer soit sur la totalité de l'immeuble, soit sur une ou plusieurs quotes-parts, en se conformant aux règles établies pour l'exercice du droit de préemption.

CHAPITRE II.

Des Effets de la Préemption.

Art. 12. — Sont sans effet à l'égard du préempteur les inscriptions hypothécaires et les affectations spéciales prises contre l'acquéreur, de même que toutes ventes et tous autres droits réels par lui consentis ou acquis contre lui, postérieurement à la date de la transcription qui devra être faite de la déclaration de préemption, conformément à l'article 14 ci-après. Néanmoins, les créanciers privilégiés ou hypothécaires conserveront leurs droits de préférence sur le prix de l'immeuble revenant au préempté.

Art. 13. — Le préempteur est subrogé vis-à-vis du vendeur dans tous les droits ainsi que dans toutes les obligations de l'acquéreur. Il ne peut toutefois bénéficier des termes de paiement accordés à l'acquéreur

في طلب أخذه بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة .

الباب الثاني

فيما يترتب على حق الشفعة

١٢ — كل رهن^(١) من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري أو اكتسبه الغير ضده بعد التاريخ الذي سجل فيه طلب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لا يسرى على الشفيع ويبقى مع ذلك لأصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتهنين^(٢) ما كان لهم من حقوق الأولوية فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار .

١٣ — يحل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق . على أن المشتري إذا استحصل^(٣) على تأجيل الثمن لا ينتفع

(١) « les inscriptions hypothécaires »

(٢) « hypothécaires » (المرتهنين رهنا تأمينياً)

(٣) حصل .

si le vendeur n'y consent.
Dans le cas où, après la
préemption, l'immeuble se-
rait revendiqué par des
tiers, le préempteur ne
pourra exercer son droit
de recours que contre le
vendeur.

الشفيع من هذا التأجيل الا برضاء البائع .
واذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن
العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع
أن يرجع الا على البائع .

CHAPITRE III.

De la procédure à suivre
en matière de préemption
et de la déchéance.

الباب الثالث

في الاجراءات التي يلزم مراعاتها
فيما يتعلق بالشفعة وفي سقوط
حق الأخذ بها

Art. 14. — Celui qui vou-
dra exercer le droit de
préemption devra en faire
la déclaration par un acte
d'huissier signifié tant au
vendeur qu'à l'acheteur. Cet
acte contiendra l'offre du
prix et de ses légitimes
accessoires.

١٤ — يجب على من يرغب
الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري
طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون
هذا الاعلان مشتملا على عرض الثمن
وملحقاته الواجب دفعها قانونا^(١) .

(١) راجع استئناف مصر الأهلية (دوائر مجتمعة) ٢٩ مارس ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص
٢٦٦ رقم ٢٠٠ المجموعة ٢٤ رقم ٣٦ ص ٤١ : (ا) عرض الثمن عرضا حقيقيا في دعوى
الشفعة ليس محتما بحيث يسقط حق الشفيع في الشفعة اذا لم يتم به ، بل يتعين على الشفيع اذا
ما تراضى مع المشفوع منه أو اذا حكم له عليه بالشفعة أن يدفع الثمن والملحقات والمصاريف .
(ب) اذا تبين للقاضي من ظروف دعوى الشفعة احتمال عدم جديتها فله من باب العدالة أن
يكلف الشفيع بإيداع الثمن والمصاريف في خزانة المحكمة في أجل يعينه ، فان تأخر عنه عدت
دعواه غير جدية وصالحة للرفض ، وله أيضا أن يحدد للشفيع بناء على طلب الشفعة منه ميعادا
في الحكم لدفع الثمن وملحقاته ، وان تأخر الشفيع عنه سقط حقه في الطلب .
وراجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » جزء ٤ نبذة ٢٧٦ وما بعدها .

راجع أيضا تقض ٢ أبريل ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٧٥ رقم ٥٣ مجموعة
القواعد القانونية ١ رقم ٣٤٤ ص ١٠٨٧ : (ا) اذا طلب شخص الحكم له بأحقية في أخذ
أطيان بالشفعة بالثمن الحقيقي لها وقدره كذا ، مدعيا أن الثمن الوارد بالعقد صوري لا يحتاج به =

Pour produire ses effets au regard des tiers, cet acte devra être transcrit au bureau des hypothèques du Tribunal Mixte de la situation des biens.

S'il s'agit d'une affaire entre indigènes, il suffira que la dite transcription se fasse au greffe du Tribunal Indigène de première instance de la situation de l'immeuble à préempter : mais ce tribunal devra en transmettre copie au bureau hypothécaire du Tribunal Mixte de la situation de l'immeuble pour y être transcrite d'office. C'est à partir de cette dernière

ولأجل أن يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار .
واذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفى باجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الابتدائية الأهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب أخذه بالشفعة ، وعلى هذه المحكمة أن تبعث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار لتجرى تسجيله من تلقاء

عليه ، وطالبا اثبات صحة الثمن بالينة ، ودفع المشتري الدعوى بأن الثمن المذكور بالعقد حقيقي ، وأن الشفع مع علمه بالبيع وشروطه وثمنه لم يرفع الدعوى في الميعاد القانوني ، ثم أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لاثبات ما ادعاه كل من الطرفين ، ثم حكمت للمدعى بالشفعة بالثمن الوارد بالعقد ، على اعتبار أنه لم يثبت لها من التحقيق أن هذا الثمن أكثر من الثمن الحقيقي ، فهذا الحكم لا يعتبر أنه قد قضى للمدعى بما لم يطلبه ، ولو أنه لم يكن طلب على سبيل الاحتياط الحكم بأحققته في أخذ الأطيان بأي ثمن آخر ثبت صحته ، بل هذا الطلب يكون ملحوظا ومتعينا افتراضه لدخوله تحت عموم طلب المدعى الشفعة بالثمن الحق . (ب) كل دفع لا يكون متعلقا بالنظام العام ولا داخلا في عموم ما طلب المدعى الحكم به لا تستطيع محكمة الموضوع أن تتعرض له من تلقاء نفسها . فإذا لم يدفع لدى هذه المحكمة بقوط حق الشفع في الشفعة لعدم قيامه بعرض الثمن الوارد بعقد الشراء على المشتري حين عرض عليه رغبته في أخذ الصفقة بالشفعة ، فهذا الدفع لا يجوز ابدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من جهة ليس من أسباب النظام العام ، ومن جهة أخرى لا يدخل تحت عموم طلب الشفع المنحصر في طلب الحكم له بأحققته في أخذ الأطيان بالشفعة .

وتنقض ١٤ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٢٠ رقم ٧٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٤ ص ١١١٧ : اذا اختلف الشفع والمشفوع منه في مدلول العبارة التي أوردها الشفع في صحيفة دعواه خاصة بعرض الثمن والملحقات ، هل كانت تفيد عرض الثمن فقط أم تفيد عرضه مع الملحقات ، فرأت فيها محكمة الموضوع أنها تفيد عرض الثمن والملحقات ، فان ما رأته من ذلك لا يخضع لرقابة محكمة النقض .

transcription seulement que la déclaration produira ses effets au regard des tiers de nationalité étrangère.

Les dispositions du présent article, relatives à la transcription de la déclaration et à ses effets seront applicables à la transcription du jugement de préemption prévu à l'article 18 ci-après.

Art. 15. — La demande en préemption doit, à peine de déchéance, être introduite contre le vendeur et l'acquéreur devant le tribunal de la situation de l'immeuble, dans le délai de trente jours à partir de la signification de l'acte prévu à l'article 14.

Art. 16. — Elle sera toujours jugée d'urgence.

Art. 17. — Le jugement ne sera pas susceptible d'opposition.

Le délai d'appel sera de quinze jours à partir de la signification du jugement.

Art. 18. — Le jugement qui fait définitivement droit à la demande en préemption sera considéré comme

قفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبعة الدول الأجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الأخير .

ونصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب وما يترتب عليه يسرى على تسجيل حكم الشفعة للنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الآتى ذكرها .

١٥ — ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان للنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة والا سقط الحق فيها ^(١) .

١٦ — ويحكم فيها دائما على وجه السرعة .

١٧ — لا تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الشفعة ، وميعاد استئنافها ١٥ يوما من يوم اعلانها .

١٨ — الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية

(١) راجع تقض ٦ يونيه ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٩) .

تقض ١٩ مايو ١٩٣٨ ملحق القانون والاقتصاد ٨ رقم ٥٨ ص ٢٠٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٢٣ ص ٣٧٣ : (١) ان المادة ١٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه اذا كان اليوم الأخير من الميعاد المحدد قانونا لاجراء عمل ما يصادف يوم عطلة رسمية فان الميعاد يمتد الى اليوم الذى يلى أيام العطلة . وهذا النص عام يشمل كل المواعيد التى حددها القانون ومنها المواعيد المقررة فى قانون الشفعة . (ب) متى حصل اعلان صحيفة دعوى الشفعة فى ميعاد الثلاثين يوما المحدود لرفعها كانت الدعوى مقبولة ولو حصل قيدها بالجدول بعد هذا الميعاد .

titre de propriété pour le préempteur; il devra être transcrit d'office.

Art. 19. — Le droit de préemption ne peut plus être exercé dans les cas suivants :

(1) S'il y a eu renonciation expresse ou tacite.

La renonciation tacite résulte de tout acte impliquant que le préempteur a reconnu l'acquéreur comme propriétaire définitif de l'immeuble vendu.

(2) Si la personne ayant le droit de préemption n'a pas déclaré son intention de l'exercer dans les quinze jours à partir du moment où elle a eu connaissance de la vente ou de la date de la mise en demeure qui lui aurait été signifiée soit par le vendeur, soit par l'acquéreur.

الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها .

١٩ — يسقط حق الشفعة ، في الأحوال الآتية^(١) :

أولا — اذا حصل التنازل عنه صراحة أو ضمنا .

ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد^(٢) يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفة مالك العقار نهائيا .

ثانيا — اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسميا بإبداء رغبته^(٣) سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري

(١) هل تسقط الشفعة بموت الشفيع ؟ : راجع حكم الاستئناف الأهلي (دوائر مجتمعة) ٣ مايو ١٩٣٠ المجموعة ٣١ رقم ٦١ ص ١٧٢ المحاماة ١٠ رقم ٤٢٦ ص ٨٤٣ : (أ) حق الشفعة حق ضعيف ، لأنه عبارة عن حق طلب التملك ، فهو مجرد رأى ومشية ، وعلى ذلك لا يمكن أن يستعاض عنه أو أن يورث ، فهو حق لاحق بشخص الشفيع لا ينتقل منه لغيره . (ب) يشترط لحق الشفعة أن يكون الشفيع مالكا لا يشفع به من وقت البيع الى وقت الأخذ بالشفعة ، فاذا زال ملكه قبل ذلك بطلت الشفعة بزوال سببها ، ولا ينتقل حق الشفعة لمن آل اليه الملك . وعلى ذلك فاذا مات الشفيع بطلت شفيعته ولم تنتقل لورثته ، لأن الوارث إنما يملك بالميراث من وقت الوفاة ، وهي حادثة بعد البيع .

عكس ذلك : تقض ٨ يونيو ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٣٥٤) .

وراجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » الجزء الرابع نبذة ٣٨٣ وما بعدها .

(٢) يقابل عبارة « بكل عمل أو عقد » « de tout acte » .

(٣) يقابل عبارة « من وقت تكليفه رسميا بإبداء رغبته » : « de la date de la mise »

« en demeure » (من تاريخ اعذاره) .

ويزاد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد
المسافة (١).
Ce délai de quinze jours
sera augmenté du délai de
distance, s'il y a lieu.

(١) راجع نقض ٢٠ يونيو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٨٨ ص ٨٧٤
ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٨٨ رقم ٨٧ : (١) ان المادة التاسعة عشرة من قانون
الشفعة اذ نصت على أن اظهار الشفيع رغبته يكون في ظرف خمسة عشر يوما « من وقت علمه
بالبيع » لم ترد أن تجعل هذه الخمسة عشر يوما تبتدىء من لحظة العلم بالبيع ، بل أرادت أن
تجعلها تبتدىء من اليوم التالى لتاريخ العلم به . (ب) ان ميعاد المسافة بحسب المادة ١٧ مرافعات
انما هو زيادة على أصل الميعاد . وكونه زيادة على الأصل يفيد بداهة أنه يتصل به مباشرة
بحيث يكون هو واياه ميعادا واحدا متواصل الأيام ، فاذا كان الميعاد ينتهى آخره وسط أيام
عطلة تستمر من بعده وكان لصاحب الشأن ميعاد مسافة فانه يأخذ هذا الميعاد متلاحقا متصلا
مباشرة بأيام أصل الميعاد . (ج) ان مبدأ القانون فى شأن المواعيد أن العطلة غير موقفة
لسريانها ، بل انها تسرى فى أثنائها ، وكل ما أجازته بحسب مفهوم المادة ١٨ مرافعات أن
الميعاد اذا وقع آخره يوم عطلة فانه يمتد لليوم التالى ، فان كانت الأيام التالية هى أيضا أيام عطلة
امتد الميعاد لأول يوم عمل بعد هذه العطلة . (د) ان قانون محكمة النقض يصرح لها بأنها متى
ألفت حكما لمخالفة قانونية فان لها الحق فى أن تفصل فى الموضوع — أى الموضوع الذى وقعت
فيه المخالفة — ما دام صالحا . فاذا كان الموضوع المطروح لديها هو هل سقط حق الأخذ
بالشفعة أم لم يسقط ، وهى بعد أن قررت بوقوع الخطأ فى التطبيق على الوقائع الثابتة فصلت
ضمنا فى هذا الموضوع بأن حق طلب الشفعة لم يسقط ، وعلى هذا الأساس وحده أصدرت
حكمها بإعادة الدعوى لمحكمة الموضوع ، فان حكم محكمة النقض هذا هو حكم نهائى فى هذا
الموضوع واجب الاحترام أكسب الشفيع حقا لا يستطيع أحد سلبه ، حتى لو كانت هذه
المحكمة أخطأت فى حساب المدة ، فان قوة الشيء المحكوم فيه تمنع محكمة الموضوع — عند
إعادة نظر الدعوى — من المساس بهذا الحق ، ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع
الدعوى على اعتبار أن حق طلب الشفعة لم يسقط .

نقض ٢٥ يناير ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٦٣ رقم ٢٩ مجموعة القواعد
القانونية ١ رقم ١٦٣ ص ٣١٤ : (١) اذا كان السبب الذى يتمسك به الطاعن لأول مرة
أمام محكمة النقض داخلا فى عموم ما دفع به لدى محكمة الموضوع ، وكانت عناصره الواقعية
لا تخرج عما كان معروضا على تلك المحكمة ، وكان فوق ذلك منتزعا من أسباب الحكم المطعون
فيه ، فلا يعتبر سببا جديدا . فاذا تمسك المشتري بسقوط حق الشفيع لعله بالبيع فى تاريخ معين ،
ودفع الشفيع بعدم العلم التفصيلى بالبيع ، وقضت المحكمة باعتباره عالما من ذلك التاريخ ،
ورفضت دعوى الشفعة ، ثم طعن الشفيع فى هذا الحكم بوجه أنه أخطأ فى تطبيق القانون فى
احتساب ميعاد الخمسة عشر يوما المقررة قانونا لابتداء الرغبة فى الاستشفاع ، وتبين لمحكمة
النقض أن محكمة الموضوع أخطأت فى احتساب هذا الميعاد على مقتضى القانون ، اذ لم تعده لليوم =

Art. 20. — Le fait de la renonciation tacite au droit de préemption de même que le fait de la connaissance de la vente, pourront être prouvés par tous les moyens légaux et même par témoins.

Art. 21. — La mise en demeure prévue au paragraphe 2 de l'article 19 sera signifiée par acte d'huissier et devra à peine de nullité, contenir :

(1) Une description exacte de l'immeuble soumis à la préemption avec désignation de sa situation, de ses limites et de sa contenance;

٢٠ — يجوز اثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة طرق الاثبات المقررة في القانون بما فيها الاثبات بالبينة .

٢١ — يجب أن يعلن التكليف الرسمي^(١) المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة على يد محضر وأن يشتمل على البيانات الآتية والا عد لاغيا ، وهذه البيانات هي :
أولا — بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا دقيقا مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه .

= التالي للعطلة ، ولم تضاف اليه ميعاد المسافة ، تعين على محكمة النقض أن تقبل هذا الدفع لدخوله في عموم ما دفع به الطاعن أمام محكمة الموضوع . (ب) ميعاد خمسة عشر يوما المحدد قانونا لبدء الرغبة في الأخذ بالشفعة هو من المواعيد التي يزداد عليها ميعاد مسافة ، وتحسب المسافة من محل الشفع إلى محل المشفوع منه . (ج) إذا كان اليوم الأخير من ميعاد يوم عطلة ، فما يجب زيادته على مواعيد المسافة يحسب بعد اليوم التالي للعطلة .

نقض ٢٧ فبراير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٣٣ ص ١٠٧١ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٥٧ رقم ٤٢ : العبرة في علم الشفع بالبيع العلم الذي يحتاج به هي بوقت حصول البيع . فاذا قرر المجلس الحسي الموافقة على بيع جانب من أطيان القاصر ، وعلم الشفع بهذا القرار ، ثم شفع في الأرض المبيعة بعد يومين من تاريخ البيع الحاصل من الوصي بناء على قرار المجلس الحسي ، فإن الشفع لا يحتاج بعلمه بذلك القرار .

نقض ٢١ مايو ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٨ ص ١١٢٧ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٣٠ رقم ٧٨ : إذا رفضت المحكمة طلب الشفعة اعتمادا على أن الشفع نفسه لا وكيله فقط قد علم بحصول بيع الأطيان التي أراد أن يشفع فيها ، وسكت عن طلب الشفعة حتى انقضت المواعيد القانونية ، وذكرت في حكمها المصادر والفرائن والدلائل التي اطمأنت اليها في تكوين عقيدتها بقيام هذا العلم الشخصي ، فلا شأن للمحكمة بالنقض معها .

(١) « la mise en demeure » (الاعذار) .

(2) L'indication du prix et des charges de la vente, avec désignation des noms, prénoms, profession et domiciles du vendeur et de l'acheteur.

Art. 22. — Dans tous les cas, le droit de préemption est prescrit contre tous préempteurs à l'expiration du délai de six mois, à partir du jour de la transcription de l'acte de vente.

Cette prescription court même contre les incapables et les absents.

Art. 23. — Les articles 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74 et 75 du Code Civil sont abrogés.

٢٣ مخ : ألغيت المواد ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ من القانون المدني والمادة ٧١٩ من قانون المرافعات المتبعين لدى المحاكم المختلطة .

Art. 24. — Le présent décret entrera en vigueur quinze jours après sa publication au «Journal Officiel.»

٢٤ مخ : يعمل بهذه الأحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

Art. 25. — Notre Ministre de la Justice est chargé de l'exécution du présent décret.

ثانياً — بيان الثمن وشروط البيع^(١)
واسم ولقب وصناعة ومحل سكن كل من البائع والمشتري .

٢٢ — يسقط الحق في الشفعة في سائر الأحوال بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفيع غير أهل للتصرف أو غائباً .

٢٣ — ألغيت المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من القانون المدني .

٢٤ — يعمل بهذه الأحكام بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

٢٥ — على ناظر الحاقانية تنفيذ أمرنا هذا

(١) « charges de la vente »

القانونان رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣

بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق بالتسجيل^(١)

القانون رقم ١٨	القانون رقم ١٩
الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣	الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ (مخ)
نحن فؤاد الأول ملك مصر	نحن فؤاد الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على الأمر العالي الرقيم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الصادر بترتيب المحاكم الأهلية .	بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١١ المعدل للمادة ١٢ من القانون المدني للمحاكم المختلطة .
وبعد الاطلاع على القانون المدني للمحاكم الأهلية .	وبعد الاطلاع على القانون المدني للمحاكم المختلطة .
وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ من الموافقة مبدئيا على ادخال نظام السجلات العقارية في القطر المصري .	وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ من الموافقة مبدئيا على ادخال نظام السجلات العقارية في القطر المصري .
وحيث انه يجب قبل ادخال هذا النظام في البلاد اجراء بعض تعديلات في النظام الحالي الخاص بالحقوق العينية العقارية .	وحيث انه يجب قبل ادخال هذا النظام في البلاد اجراء بعض تعديلات في النظام الحالي الخاص بالحقوق العينية العقارية .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .	وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ طبقا للمادة ١٢ من القانون المدني للمحاكم المختلطة .
	وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

Art. 1.—Devront être rendus publics par la transcrip-

مادة ١ — جميع العقود الصادرة

(١) لا تختلف نصوص القانون رقم ١٨ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ الا في المواضع المشار اليها فيما يلي .
راجع كتابنا « شهر التصرفات العقارية » ١٩٣٩ .

tion au Greffe du Tribunal de première instance de la situation des immeubles qui en forment l'objet ou au Mehkémeh, tous les actes entre vifs, à titre onéreux ou gratuit, et les jugements passés en force de chose jugée ayant pour effet de constituer, transmettre, modifier ou éteindre un droit de propriété ou autre droit réel immobilier, sous réserve des dispositions régissant actuellement les privilèges, hypothèques et affectations hypothécaires.

A défaut de transcription, les droits sus-visés ne seront constitués, transmis, modifiés ou éteints, ni entre parties, ni à l'égard des tiers.

Les actes non transcrits ne créeront que des obligations personnelles entre parties.

بين الأحياء بعوض أو بغير عوض
والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو
حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره
أو زواله وكذلك الأحكام النهائية^(١)
التي يترتب عليها شيء من ذلك يجب
إشهارها بواسطة تسجيلها في قلم كتاب
المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها
العقار أو في المحكمة الشرعية وذلك مع
مراعاة النصوص المعمول بها الآن في
مواد الامتياز والرهن العقارى^(٢)
والاختصاصات العقارية .

ويترتب على عدم التسجيل أن
الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنقل ولا
تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا
بالنسبة لغيرهم .

ولا يكون للعقود غير المسجلة من
الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين
المتعاقدين^(٣) .

(١) نقض ١٨ ديسمبر ١٩٤١ (الطعن رقم ٢٩ سنة ١١) : إذا لم يكن العقار مملوكا
للمدين فلا تنتقل الملكية فيه الى المشتري بالمزاد ، لا بحكم رسو المزاد ولا بتسجيله .

(٢) « hypothèques » (الرهن التأمينية) .

(٣) نقض ٢٣ يناير ١٩٤١ المحاماة ٢١ رقم ٣٧١ ص ٨٧٩ : ان عقد البيع الذي
لم يسجل وان كانت ملكية المبيع لا تنتقل به الا أنه تترتب عليه التزامات شخصية ، وهذه
الالتزامات — ومنها بل وأهمها نقل الملكية الى المشتري — تبقى في تركة المورث بعد
وفاته ويلتزم بها ورثته من بعده ، فليس لوارث أن يتمسك ضد المشتري بعدم تسجيل العقد
الصادر له من المورث .

Il est dérogé, dans ces limites, aux dispositions sanctionnant le transfert de la propriété et autres droits réels immobiliers par effet du simple consentement des parties.

وتعتبر أحكام هذه المادة مقيدة
لنصوص الخاصة بانتقال الملكية
والحقوق العينية العقارية الأخرى بمجرد
الايجاب والقبول بين المتعاقدين (١).

تطابق النص المختلط ، مع استبدال عبارة « قلم الرهون الكائن في دائرته » بعبارة « قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها » ، ومع حذف عبارة « أو في المحكمة الشرعية » .

(١) راجع نقض ٣ ديسمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣ ص ٢٤ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٩ رقم ١٣ : (أ) ان المول عليه في القضاء المصرى هو الأخذ بنظرية الشريعة الاسلامية من حيث اعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث . وعلى ذلك فلا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذى يحصل من المورث والبيع الذى يحصل من الوارث لصدورها من شخصين مختلفين . (ب) اذا عولت محكمة الموضوع على ما ثبت لديها من أن المشتريين بعقود عرفية ثابتة التاريخ من المورث قد ملكوا ما اشتروه بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة ، واستغنت بهذا عن البحث فى أمر تسجيل الاختصاص الذى أخذ ضد المورث والمفاضلة بينه وبين العقود العرفية وفقا لمواد التسجيل القديمة ، فلا مخالفة للقانون فى ذلك ، لأن واضح اليد المدة الطويلة مع العقد العرفى الثابت التاريخ يفضل قانونا على صاحب التسجيل .

نقض ١٤ يناير ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٢٣ رقم ٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٤ ص ٥٩ : اشترت امرأة نصيب أخيها فى عقار بعقد عرفى لا مسجل ولا ثابت التاريخ ، ثم باعتها الى زوجها بعقد عرفى لا مسجل ولا ثابت التاريخ كذلك ، ثم استردته منه بعقد تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ سجل فى يوم ١٥ من ذلك الشهر . اشترى شخص آخر هذا النصيب من الأخ سالف الذكر بعقد ثابت التاريخ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ . فأى العقدين أولى بالاحترام ؟ حكمت محكمة الاستئناف بأن العقد المسجل عقده غير جدى قصد به التحايل لى تظهر المشتري بمظهر من اشترى من أجنبي ، وبأن العقد الثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والذى لا تشوبه شائبة هو الجدير بالاحترام . طعن فى هذا الحكم بأن هذه المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون بتفضيلها العقد الثابت التاريخ على العقد المسجل ، فرفضت محكمة النقض هذا الطعن بنظر أن محكمة الاستئناف بنت حكمها على ما وضع لها من قيمة كل من العقدين بعد استعراضها الظروف التى لا يست كلاً منهما ، وأنها فيما فعلت لا مطعن عليها .

نقض ١٧ نوفمبر ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٥١ رقم ٦٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٧٣ ص ١٤٣ : (١) عقد البيع هو من عقود التراضى التى تم وتنتج =

= آثارها بمجرد توافق الطرفين . وكل ما استحدثه قانون التسجيل من الأثر عليه هو أن نقل الملكية بعد أن كان ، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدنى ، نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح متاخيا الى ما بعد حصول التسجيل . أما أحكام البيع الأخرى فلا تزال قائمة لم ينسخها قانون التسجيل . فالبائع يبقى ملزما بموجب العقد بتسليم البيع ونقل الملكية للمشتري ، كما يبقى المشتري ملزما بأداء الثمن ، الى غير ذلك من الالتزامات التى تترتب بينهما على التقابل بمجرد انعقاد البيع . (ب) ليس للبائع — لعدم تسجيل عقد البيع وتراخى انتقال الملكية بسببه — أن يطلب الحكم على المشتري بتثبيت ملكيته هو للبيع ، وكما يجرى هذا الحكم على البائع فهو يجرى على من يخلفه فى تركته ، فان على الوارث أن يقوم للمشتري — كمورثه — بالاجراءات القانونية اللازمة للتسجيل ، من الاعتراف بصدور العقد بالأوضاع المعتادة أو بإنشاء العقد من جديد بتلك الأوضاع ، ومتى وجب هذا على الوارث فلن يقبل منه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري ، لأن من يضمن نقل الملك لغيره لا يجوز له أن يدعى لنفسه .

نقض ٨ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨١ ص ١٥٢ : البائع ملزم بتسليم العقار المبيع بحالته التى هو عليها وقت تحرير العقد ، فاذا هو أقدم ، قبل نقل الملكية للمشتري بتسجيل العقد أو الحكم الصادر بصحة التعاقد ، فأحدث زيادة فى هذا العقار (بناء) بينا المشتري يطالبه ويقاضيه لتنفيذ تعهده فلا مخالفة لقانون التسجيل فى أن تعتبره المحكمة — بعد أن صدر الحكم بصحة التعاقد وسجل — كأنه أحدث تلك الزيادة فى أرض مملوكة لغيره يفصل فى أمرها قياسا على حالة من أحدث غراسا أو بناء فى ملك غيره .

نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ٦٥ رقم ٨٠ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨٣ ص ١٥٤ : ان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد عدل حكم المادة ٢٦٦ من القانون المدنى فيما يتعلق بنقل الملكية ، فبعد أن كان نقلها ، بمقتضى هذه المادة ، نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح متاخيا الى ما بعد حصول التسجيل . واذن فلا يصح للمشتري — ما دام لم يسجل عقده — أن يطلب الحكم بتثبيت ملكيته لما اشتراه . وإنما له أن يطالب البائع أو ورثته من بعده بالالتزامات الشخصية التى يرتبها العقد ، كتسليم المبيع وغير ذلك . فاذا هو طلب — قبل التسجيل — تثبيت الملكية وتسليم المبيع وريعه ، وقضى له بذلك ، تعين نقض الحكم فيما يتعلق بتثبيت الملك ، لرفع الدعوى به قبل استيفاء شروطها .

وراجع تعليق الدكتور حلمى بهجت بدوى فى مجلة القانون والاقتصاد ٣ ص ٧٢٧ — ٧٥٢ .

نقض ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٧ ص ٢٩٢ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٤٦ رقم ٢٣ : لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لامكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقى لافادة التملك بالتقادم الحسى . أما اشتراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به فى تحديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانونا .

نقض ٥ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٩١ ص ١٦٣ ملحق القانون =

٣ والاقتصاد ص ٦٩ رقم ٨٦ : (١) أن قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ لم يغير طبيعة عقد البيع من حيث هو عقد من عقود التراضي التي تم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين ، وإنما هو فقط قد عدل آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم ، فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد ، بل أرجأه الى حين حصول التسجيل ، وترك لعقد البيع معناه وباقي آثاره . (ب) استظهار نية العاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه . فله أن يستخلص من نص عقد البيع ومن ظروف الدعوى وأحوالها أن العاقدين قصدا به أن يكون البيع بيعا تاما منجزا بشرط جزائي ، ولم يقصدا أن يكون بيعا يعرّبون أو بيعا معلقا على شرط فاسخ .

نقض ٢١ مايو ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ٢٣١ رقم ٧٩ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٦٩ ص ١١٢٧ : (١) نصت المادة ١٤ من قانون التسجيل على عدم سريانه على المحررات التي ثبت تاريخها رسميا قبل تاريخ العمل به (أول يناير ١٩٢٤) . (ب) قانون التسجيل هو قانون خاص بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق بتسجيل العقود الصادرة على الملكية والحقوق العينية الأخرى غير الرهون والامتيازات والاختصاصات ، على ما يدل عليه عنوانه ، وعلى ما جاء في المادة الأولى مؤكدا لمضمون هذا العنوان من وجوب مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية . (ج) لا يجوز لصاحب اختصاص الاحتجاج بسبق تسجيل اختصاصه ، الا اذا كان حسن النية ، كما هو مقتضى المادة ٢٧٠ من القانون المدني . (د) ان نصوص القانونين المدني والمرافعات المتعلقة باختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه فيها اشارات كافية توجب على طالب الاختصاص أن يكون حسن النية صادقا فيما يجب ذكره من البيانات خاصا به هو ومدينه وعقارات مدينه وقيمته ، حتى اذا أصدر رئيس المحكمة أمره بالاختصاص أصدره عن يئنه أو رفض كان رفضه عن يئنه كذلك وكان له هو أن يعارض في الأمر ويختصم مدينه . فالدائن الذي أخفى عن رئيس المحكمة أن بعض العقار الذي أراد الاختصاص به قد باعه مدينه من قبل بعقد عرفي ثابت تاريخه رسميا قبل قانون التسجيل وقبل نشوء حقه في الدين ، وذكر في عريضته أن هذا البعض هو ملك مدينه ولا يزال على ملكه ، فصدر له أمر الاختصاص ، وما كان ليصدر لو صدق وذكر عن أوصاف العقار ما يجب عليه ذكره صدقا — هذا الدائن يعتبر أنه قد عمل عملا ايجابيا منظويا على سوء النية يجعل الاختصاص الذي صدر له منظويا على سوء النية ، فلا يمكن اعتباره سندا ثابتا صحيحا ، ولا اعتبار تسجيله مفيدا لحكمه قانونا في حق المشتري من المدين .

نقض ٢٠ يونيه ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٣٤٩) ، ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٢٧٠) ، ١٣ فبراير ١٩٣٦ (مذكور تحت المادة ٣٠٤) ، ٤ يونيه ١٩٣٦ (مذكور تحت المادة ٢٦٦) ، ٧ يناير ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٣٥٩) ، ١٠ نوفمبر ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٥٩٥) ، ١٥ ديسمبر ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٥٩٥) ، ٩ فبراير ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ٥٩٥) .

= نقض جنائي ٥ فبراير ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ١٧٤ من ٢٢٥ : (١) ان الشارع اذ جعل تصرف المتصرف في غير ملكه نوعا من الاحتيال قائما بذاته ومستقلا عما يقع بالطرق الاحتيالية الأخرى المينة بالمادة ٢٩٣ (٣٣٦ الجديدة) عقوبات قد اشترط لاعتبار هذا التصرف نصبا معاقبا عليه بهذه المادة أن يكون المال الذي حصل التصرف فيه ليس مملوكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه . فاذا تصرف شخص في عقار كان مملوكا له وسبق له التصرف فيه لشخص آخر فيختلف الحكم بحسب ما اذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انتقل قانونا الى المتصرف له أو لم ينتقل اليه . فاذا كان قد انتقل بالتصرف الأول وقع التصرف الثاني في غير ملكه ووجب عقابه عليه بعقوبة النصب والا فلا . (ب) جريمة النصب في صورة البيع مرتين لا تتحقق الا في جانب المشتري الثاني وفي صورة ضياع ماله بسبب غش البائع له من جهة وحرمانه من العين المتصرف له فيها من جهة أخرى . أما المتصرف الأول فلا يتصور قيام أية جريمة في حقه . (ج) انه بعد صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل أصبح عقد البيع لا ينتقل ملك المبيع الى المشتري الا بالتسجيل . فاذا كان المشتري الأول لم يسجل عقده وباع البائع العقار مرة أخرى الى شخص آخر وسجل هذا الشخص عقده فان الملكية تنتقل اليه هو بالتسجيل ، ولا عقاب على البائع في هذه الحالة . ولا دخل لحسن النية وسوءها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتريين الأول والثاني ، كما لا دخل لحسن نية المشتري الثاني ولا لسوءها وقت شرائه ، لأن انتقال الملكية أصبح بحكم قانون التسجيل مرتبطا بالتسجيل وحده ، ولأن الأسبقية بين المتزاحمين أصبحت لمن انتقلت اليه الملكية فعلا بالتسجيل . (د) توجد حالة أخرى غير ما ذكر آنفا بالفقرة (١) يمكن فيها تصور وقوع النصب ، وهي حالة ما اذا اتفق البائع مع المشتري الأول بعقد لم يسجل بعد ، ثم أوفى المشتري الثاني فباع له وهو يعلم أن المشتري الأول على وشك تسجيل عقده قبل أن يدرك المشتري الثاني تسجيل عقده هو ، وأن هذا المشتري الثاني ستضيع عليه العين حتما — في مثل هذه الصورة يكون البائع قد نصب على المشتري الثاني ، ولكن جريمته لا تكون مما تنطبق عليه العبارة الثانية من المادة ٢٩٣ (٣٣٦ الجديدة) عقوبات ، وهي الخاصة بالتصرف في غير المملوك ، بل تكون من جرائم النصب العادية المنصوص عليها بالعبارة الأولى من المادة ، ولا بد فيها من اثبات الطرق الاحتيالية .

نقض جنائي ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ١٦٠ من ٢٠٩ : (١) لأجل أن يكون البيع الثاني مكوّنا لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة أخرى ، اذ بهذا التسجيل وحده ، الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل ، تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل . (ب) ان الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشئة لها ، التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير ، هي الأحكام النهائية ، أي تكون حائزة لقوة الشيء المقضي به بحسب النص الفرنسي (*jugement passé en force de chose jugée*) ، فتعزّل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيبي قابل للطعن (وفي هذه الدعوى مطعون فيه فعلا بطريق المعارضة) ، =

Art. 2. — Devront être soumis à la même formalité :—

(1) Les actes et les jugements passés en force de chose jugée, déclaratifs de droits de propriété ou autres droits réels immobiliers visés à l'article précédent, y compris les partages immobiliers.

مادة ٢ — يجب أيضا تسجيل ما

يأتي :

(أولا) العقود والأحكام النهائية

المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية

العقارية الأخرى المشار إليها في المادة

السابقة بما فيها القسمة العقارية (١) .

= وصادر باثبات صحة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين بمقتضى عقد البيع الابتدائي ، وعد ذلك الحكم كافيا في نقل الملكية وفي منع البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير محله وسابق لأوانه . وعلة ذلك أنه ، كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله ، يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويعتبر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفا صحيحا لا غبار عليه ، وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بانعقوبة كان خطأ ، اذ هو لم يقترب ما يستحق عليه العقاب . فاذا رفعت الدعوى العمومية على شخص لاتهامه بالتصرف في مال ثابت ليس ملكا له ، بأن باعه الى شخص بعقد عرفي ، ورفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لاثبات صحة التعاقد ، وحكم له غاييا بذلك وسجل الحكم ، وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها الى شخص آخر بعقد مسجل ، فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر التصرف الأول بيعا تاما نافلا للملكية بالتسجيل وأن تحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس ، بل الواجب عليها في مثل هذه الصورة أن تقف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائيا في الدعوى المدنية التي هي أساس لها والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية ، وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من التهم على أساس صحيح ثابت .

وراجع الأحكام المذكورة تحت المادة ٢٦٦ والمادة ٢٧٠ .

الح (١) تقضى ٢٩ يناير ١٩٤٢ (الطعن رقم ٣٤ سنة ١١) : ان عدم تسجيل عقد القسمة لا يمنع الغير من التمسك بحصول القسمة فعلا ونجروج أحد الشركاء من الشيوع واستقلاله بجزء من العقار وفقدانه تبعا لذلك ما للمالك على الشيوع من حق طلب الشفعة ، وذلك لأن التسجيل إنما شرع هنا لفائدة الغير صوتنا لحقوقه ، فعدم حصوله ليس من شأنه أن يجلب منفعة لمن لم يقم به ، ومن ثم لا يبنى عليه الاضرار بالغير واستبقاء حق يزول بمجرد حصول القسمة .

وتقضى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٢ سنة ١١) : ان القانون المدني لم يكن قبل صدور قانون التسجيل يشترط تسجيل السندات المقررة للحقوق العينية فيما عدا عقود القسمة . وراجع تقضى ١٧ ديسمبر ١٩٣١ (مذكور تحت المادة ٤٥٧) .

وقد كان المشروع الأول للجنة تحضير قانون التسجيل ينص على عقد الصلح في المادة ٢ =

(2) Les baux de plus de neuf années et les quittances anticipées de plus de trois ans de loyer.

A défaut de transcription, les dits actes et jugements ne seront pas opposables aux tiers. Même transcrits, ils ne le seront pas davantage s'ils sont entachés de fraude. Toutefois, en ce qui concerne les actes mentionnés au (2), les tiers auront seulement le droit de faire réduire à neuf années les baux d'une durée plus longue et de faire rapporter ce qui a été payé au delà de trois ans de loyer d'avance.

Art. 3. — Les actes présentés à la transcription devront contenir, en outre des indications qui leur sont propres, toutes les mentions nécessaires ou utiles pour l'identification des parties et l'individualisation des biens, notamment :

(a) Les noms des parties, ceux de leur père et de

(ثانيا) الاجارات التي تزيد مدتها عن تسع سنوات والمخالفات بأكثر من أجره ثلاث سنوات مقدما .

فاذا لم تسجل هذه الأحكام والسندات فلا تكون حجة على الغير كما أنها لا تكون حجة كذلك ولو كانت مسجلة اذا داخلها التدليس غير أنه فيما يتعلق بالعقود المشار اليها في الفقرة الثانية من هذه المادة لا يكون للغير سوى حق تخفيض الاجارة الى تسع سنوات اذا زادت مدتها عن ذلك وعدم اعتماد ما دفع مقدما زائدا عن أجره ثلاث سنين (١) .

مادة ٣ — يجب أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة في الدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات وعلى الأخص :

(١) أسماء الطرفين وأسماء آبائهم

مع عقد القسمة ، ولكن ، لا لوحظ من أن الصلح تارة يكون مقرا ، وتارة يكون ناقلا ، رؤى عدم ذكره في المادة ٢ (راجع كتابنا « شهر التصرفات العقارية » نبذة ١١٨) .

(١) تقض ٦ يونيو ١٩٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ٢٨٤ رقم ٨٢ : ان المادة الثانية من قانون التسجيل التي تقضى بأن الأحكام والسندات المقررة لحقوق عينية لا تكون حجة على الغير ولو سجلت ، متى داخلها التدليس ، هي خاصة بالتصرفات الاقرارية فقط . وتعديدها الى التصرفات الانشائية محل خلاف ونظر . وراجع تقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٢٧٠) .

راجع أيضا تقض ٢٤ أبريل ١٩٤١ (مذكور تحت المادة ٦١١) .

leur grand-père paternel, ainsi que le domicile des parties.

(b) L'indication du village, le nom et le numéro du hod et le numéro des parcelles, s'ils résultent du plan cadastral, ainsi que les limites et la contenance, avec le plus de précision possible.

Dans les actes de vente et d'échange, on indiquera l'origine de la propriété avec le nom du précédent propriétaire, ainsi que la date et le numéro de la transcription de son titre, si elle a été opérée.

Art. 4. — Les actes sous seing privé ne contenant pas les indications prévues à l'article précédent ne seront transcrits que sur autorisation du Juge de service. Ils recevront toutefois dans le registre des requêtes un numéro d'ordre qui assurera leur rang jusqu'à décision du juge, laquelle devra être requise dans un délai de trente jours.

Art. 5. — Pour faciliter l'observation des prescriptions de l'article 3, le Gouvernement mettra à la disposition des intéressés des formules imprimées des principaux actes soumis à la transcription.

تطابق الفقرة الثانية من المادة ٤ مخ ، مع استبدال لفظ السابقة بلفظ الثالثة .

(١) المقايضة .

وأجدادهم لأبائهم وكذلك محل إقامة الطرفين .

(ب) بيان الناحية واسم ونمرة الحوض ونمر القطع اذا كانت واردة في قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع بأدق بيان مستطاع .

ويجب في عقود البيع والبدل (١) ذكر أصل الملكية واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ونمرة تسجيل عقده اذا كان مسجلا .

مادة ٤ — المحررات العرفية التي لا تشمل على البيانات الموضحة بالمادة السابقة لا يمكن تسجيلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قاضي الأمور الوقفية . وعلى كل حال تأخذ هذه المحررات في دفتر العرائض نمرة سلسلة تحفظ لها دورها حتى يصدر أمر القاضي ويجب تقديم الطلب اليه في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

تطابق الفقرة الأولى من المادة ٤ مخ .

مادة ٥ — تسهيلات لمراعاة ما ورد في المادة الثالثة تقدم الحكومة لأرباب الشأن نماذج مطبوعة لأهم العقود التي يقضى القانون بتسجيلها .

تطابق الفقرة الثانية من المادة ٤ مخ ، مع استبدال لفظ السابقة بلفظ الثالثة .

مادة ٦ — يجب التصديق على

امضاءات وأختام الطرفين الموقع بها على
المحررات العرفية المقدمة للتسجيل .
ويكون التصديق بمعرفة أحد الموظفين
أو المأمورين العموميين الذين يعينون
بالقرارات المنصوص عنها في المادة السابعة
عشرة (١) .

Art. 6. — Les signatures
et les cachets des parties
dans les actes sous seing
privé présentés pour la
transcription, devront être
légalisées par un des fonc-
tionnaires ou officiers pu-
blics qui seront désignés
dans les arrêtés prévus à
l'article 17.

تطابق ه مخ ، مع استبدال كلمتي « الخامسة عشرة » بكلمتي « السابعة عشرة » .
مادة ٦ مخ : تقرر الحكومة بعد الاتفاق مع محكمة الاستئناف المختلطة الاجراءات اللازمة
لضمان ارسال المحررات المقتضى تسجيلها الى أقلام الرهون بالطريق الادارى .

مادة ٧ — يجب التأشير على

هامش سجل المحررات واجبة التسجيل
بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان أو
الفسخ أو الالغاء أو الرجوع فيها ، فاذا
كان المحرر الأصلي لم يسجل فتسجل تلك
الدعاوى وكذلك دعاوى استحقاق أى
حق من الحقوق العينية العقارية يجب
تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر (٢) .

Art 7.—Les demandes en
annulation, résolution, révo-
cation ou rescision d'actes,
soumis à la transcription,
devront être annotées en
marge de la transcription
de l'acte attaqué.

Si l'acte n'a pas été
transcrit, ces demandes se-
ront transcrites.

Les demandes en reven-
dication de tous droits réels
immobiliers seront égale-
ment annotées ou transcrites.

(١) تقض ٢٨ مايو ١٩٤٢ (الطعن رقم ٤٨ سنة ١١) : ان أحكام قانون التسجيل
واجراآته تحتم دفع رسوم التصديق على الامضاءات ورسوم التسجيل قبل تقديم العقد
للامضاء ، ومن البديهي أن المشتري هو الملزم بدفع هذه الرسوم ، فهو الذى عليه اذن تجهيز
العقد وفقا للبيانات التى يحصل عليها من البائع والتى يستخلصها من المستندات ثم يكون له أن
يكلف البائع بالحضور الى قلم الكتاب لامضاء العقد . فاذا كان عقد البيع الابتدائي صريحاً في
أن التزام البائع مقصور على امضاء العقد النهائي وكان المشتري لم يطلب من البائع فى انذاره اليه
الا الحضور الى قسم المساحة المحلى لتحرير العقد النهائي كان من الخطأ أن تعتبر المحكمة البائع
ملزماً بتجهيز العقد النهائي وتقديمه للمشتري لامضائه .

(٢) راجع تقض ٥ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٩١ ص ١٦٣ ملحق
القانون والاقتصاد ٣ ص ٦٩ رقم ٨٦ : ينطوى تحت دعاوى الاستحقاق الواردة بالمادة =

السابعة من قانون التسجيل كل دعوى يكون غرض مدعيها منها ثبوت ملك أو أى حق من الحقوق العينية له أو لفقاره أو نفيه أو إزالته عن المدعى عليه كذلك . فإذا اعتبر حكم أن دعوى صحة التعاقد هي من دعاوى الاستحقاق التي يصح تسجيل عرائضها ، ورتب على تسجيل عريضتها الأثر القانوني المنصوص عليه بالمادة ١٢ من قانون التسجيل ، فلا مخالفة للقانون في ذلك .

نقض ٢٣ فبراير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٦٧ ص ٥١٢ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٣٢ : دعوى صحة التعاقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتتناول نفاذه ومداه ومحلّه ويكون الحكم الصادر فيها مقررًا لكل ما انعقد عليه الرضا بين المتبايعين بغير حاجة بعده إلى الرجوع إلى أصل الورقة العرفية التي دون فيها التعاقد أصلاً . وهي بماهيتها هذه تدخل ضمن الدعاوى التي ذكرتها المادة السابعة من قانون التسجيل على اعتبار أنها دعوى استحقاق مآلاً . أما دعوى صحة التوقيع فهي دعوى تحفظية شرعها القانون ليطمئن بها من يده سند عرفي على آخر إلى أن المنسوب إليه ذلك السند لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة التوقيع أن ينازع في تلك الصحة . وهي بإجرائها المرسومة في قانون المرافعات وتحديد مرماها ممتنع على قاضيها أن يتعرض فيها للتصرف الثابت بالورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقيقة المترتبة عليه . فالحكم الصادر فيها لا يوثق إلا صحة التوقيع الموقع به على الورقة . ولئن كان يجوز تسجيل حكم صحة التوقيع باعتباره ملحقاً مكملًا لعقد البيع بشرط أن يكون العقد مستوفياً للبيانات المطلوبة في المادة الثانية من قانون التسجيل وبشرط أن تراعى المحكمة عند الحكم بصحة التوقيع أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ ، إلا أن هذا التسجيل لا يعدو أثره أثر تسجيل عقد عرفي صدق على الامضات المهور بها من أحد الموظفين أو المأمورين العموميين وفقاً للمادة السادسة من قانون التسجيل ، أى أنه لا يعطى صاحبه مرتبة إلا من تاريخ هذا التسجيل ولا يكون له مطلقاً أثر رجعي يبتدىء من تاريخ تسجيل صحيفته دعوى صحة التوقيع . واذن فدعوى صحة التوقيع بماهيتها السابق بيانها لا يمكن أن تدخل ضمن الدعاوى التي ذكرها الشارع في المادة السابعة من قانون التسجيل ، وتسجيل صحيفتها لا يمكن أن يترتب عليه قانوناً ما يترتب على تسجيل عرائض الدعاوى المشار إليها في المادة المذكورة .

نقض ٢٣ فبراير ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٦٨ ص ٥٢٢ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ٣٣ : دعوى صحة التعاقد هي من دعاوى الاستحقاق الميئة في المادة السابعة من قانون التسجيل . وتسجيل عريضتها يحفظ لرافعها مرتبته من تاريخ حصوله بحيث لو حكم له فيها بطلانته وتأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون فإن حقه المحكوم له به يتقرر من تاريخ تسجيل العريضة ولا يحتاج عليه بتصرفات البائع اللاحقة لهذا التسجيل .

نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٣٥ ص ٤٠٥ ملحق القانون والاقتصاد ٩ رقم ١ ص ١ : (١) لا مانع قانوناً يمنع المشتري الأول الذي لم يسجل عقده من أن يتمسك بصورية عقد المشتري الثاني ، الذي سجل ، الصورية المطلقة التي يقصد بها اعدام العقد الثاني اعداماً كلياً وإزالته من الوجود ليحكم له هو بصحة التعاقد وتسجيل ذلك الحكم

Art. 8. — Les annotations et transcriptions visées à l'article précédent seront faites à la demande de la partie et sur la présentation de l'assignation signifiée et enrôlée.

L'annotation indiquera la date, la nature et les conclusions de la demande, ainsi que les noms des parties.

La transcription sera faite par extrait contenant, outre les indications prévues à l'alinéa précédent, la description de l'immeuble.

Art. 9. — Toute partie intéressée pourra se pourvoir en référé pour obtenir la radiation de l'annotation ou de la transcription visée à l'article 7; le juge l'ordonnera s'il estime que la demande annotée ou transcrite est manifestement vexatoire.

مادة ٨ — تحصل التأشيريات والتسجيلات المشار اليها في المادة السابقة بناء على طلب صاحب الشأن مع تقديم عريضة الدعوى بعد اعلانها وقيدھا^(١).

ويذكر في التأشير تاريخ العريضة ونوع الدعوى والطلبات المبينة بالعريضة وكذلك أسماء الخصوم.

ويحصل التسجيل بقيد ملخص العريضة شاملا البيانات المذكورة بالفقرة السابقة مضافا اليها وصف العقار.

مادة ٩ — لكل طرف ذي شأن أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة شطب التأشير أو التسجيل المشار اليه في المادة السابقة فيأمر به القاضي اذا تبين له أن ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب الا لغرض كيدى محض^(٢).

== لتنتقل اليه ملكية العين المبيعة له ، ذلك لأنه باعتباره دائئا للبائع في الالتزامات التي ترتبت على العقد الصادر له منه من جهة القيام بجميع الاجراءات اللازمة لنقل الملكية فان له أن يتمسك بالصورية ليزيل جميع العوائق التي تصادفه لتحقيق أثر عقده . (ب) اذا تمسك المشتري الأول الذي لم يسجل عقده بصورية عقد المشتري الثاني على النحو المتقدم ففي هذه الحالة لا ينطبق قانون التسجيل .

وللاحظ أن نص المادة ٧ لا يسرى على دعاوى البطلان المتعلقة بالحقوق التي يجب قيدها وهي حقوق الامتياز والرهن التأميني والاختصاصات العقارية (كتابنا « شهر التصرفات العقارية » نبذة ١٣٧) .

(١) كان يمكن الاكتفاء بشرط القيد ، دون النص على الاعلان ، لأن الدعوى لا تقيد الا اذا كانت قد أعلنت (كتابنا « شهر التصرفات العقارية » نبذة ١٤٠) .

(٢) كان مذكورا في المشروع الأصلي للقانون أن لكل ذي شأن أن يطلب من قاضي ==

Art. 10. — Les jugements rendus sur les demandes visées à l'article 7 seront annotés, en leur dispositif, à la suite de l'annotation ou en marge de la transcription de la demande.

Art. 11. — Pour que le droit du demandeur soit opposable aux tiers de nationalité étrangère, les transcriptions et annotations visées aux articles 7, 8 et 10 doivent être reproduites, à la diligence des intéressés, au bureau hypothécaire mixte de la situation de l'immeuble.

مادة ١٠ — يؤشر بمنطوق الحكم الصادر في الدعاوى المبينة بالمادة السابعة في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها^(١).

مادة ١١ — لأجل أن تكون الدعوى حجة على الغير من ذوى الجنسية الأجنبية يجب أن يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشيرات المذكورة في المواد ٧ و ٨ و ١٠ بقلم الرهون المختلط الكائن في دائرته العقار.

= الأمور المستعجلة شطب التأشير عن دعوى رفعت لغرض كيدى ، وقد اقترح أحد أعضاء لجنة تحضير القانون أن يستبدل بعبارة « قاضى الأمور المستعجلة » عبارة « بطريق الاستعجال » en référé ، حتى يتسنى لمحكمة الموضوع بكامل هيئتها فى القضاء الأهلى أن تحكم على وجه الاستعجال ، بناء على طلب ذى الشأن ، فى موضوع شطب التأشير ، كما جرى على ذلك قضاؤها ، وبناء عليه استبدلت اللجنة بعبارة « devant le juge des référés » عبارة « en référé » ، وصدر النص الفرنسى لقانون التسجيل وبه التعديل ، ولكن ورد بالنص العربى عبارة « قاضى الأمور المستعجلة » .

ومما تجب ملاحظته أن النص العربى يخالف النص الفرنسى ، فالنص العربى يقول ان القاضى يأمر بالشطب « اذا تبين له أن ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب الا لغرض كيدى محض » ، فى حين أن النص الفرنسى قد ورد فيه أن القاضى يأمر بالشطب اذا ظهر له أن الدعوى التى تأشير بها أو التى سجلت لم ترفع الا لغرض كيدى محض . والنص الفرنسى هو الصحيح ، لأن الدعوى هى التى ترفع لغرض كيدى ، أما التأشير أو التسجيل فلا يمكن أن يكون لغرض كيدى ، لأن الشارع هو الذى نص على وجوب اجرائه بمقتضى المادة ٧ .

ومما تجب ملاحظته أيضا أن المادة ٩ تقول « لكل طرف ذى شأن أن يطلب » Toute partie intéressée pourra لا يوجد الا طرف واحد يكون له شأن فى طلب الشطب ، وهو المدعى عليه . صحيح يجوز لدائى المدعى عليه أن يطلبوا الشطب ، ولكنهم ليسوا طرفا فى الدعوى ، وحقهم فى طلب الشطب مبنى على المادة ٢٠٢/١٤١ من القانون المدنى التى تجيز للدائى اقامة الدعاوى باسم مدنيه (راجع كتابنا « شهر التصرفات العقارية » نبذة ١٤١) .

(١) راجع المادة ٧٧٣/٦٤٠ ، والمادة ٧٧٤/٦٤١ من القانون المدنى .

Les ordonnances de radiation des dites transcriptions et annotations seront également communiquées aux fins d'exécution au bureau hypothécaire mixte, à la diligence des intéressés.

وكذلك تبلغ الأوامر الصادرة
بشطب التسجيلات والتأشيرات
المذكورة الى قلم الرهون المختلط ليقوم
بتنفيذها بناء على طلب صاحب الشأن .

١١ مخ : اذا كانت الدعاوى مرفوعة الى المحاكم الأهلية وجب لتكون حجة على الغير من
ذوى الجنسية الأجنبية أن يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشيرات المذكورة في المواد
٧ و ٨ و ١٠ والحاصلة في قلم كتاب المحكمة الأهلية بقلم الرهون المختلط الكائن في دائرته
العقار ، وكذلك تبلغ (والباقي كالنص الأهلى) .

Art. 12. — L'annotation ou transcription des demandes visées à l'article 7 a pour effet que le droit du demandeur, s'il est constaté par un jugement régulièrement annoté, devient opposable aux tiers acquéreurs et aux créanciers hypothécaires dès la date de l'annotation ou transcription de la demande.

مادة ١٢ — يترتب على تسجيل
الدعاوى المذكورة بالمادة السابعة أو
التأشير بها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم
مؤشر به طبق القانون يكون حجة على
من ترتبت لهم حقوق وأصحاب الديون
العقارية ^(١) ابتداء من تاريخ تسجيل
الدعوى أو التأشير بها .

Les droits acquis par les tiers antérieurement à la susdit eannotation ou transcription restent régis par les dispositions et principes alors en vigueur.

وتبقى حقوق الغير المكتسبة قبل
التسجيل أو التأشير المشار اليهما خاضعة
للنصوص والمبادئ السارية وقت
اكتسابها .

Art. 13. — La cession ou dation en gage d'une créance hypothécaire ou garantie par un privilège immobilier, la subrogation légale ou conventionnelle à ces mêmes droits, de même que la cession du rang

مادة ١٣ — لا يصح التمسك في
وجه الغير بتحويل دين مضمون برهن
عقارى أو بامتياز عقارى ولا التمسك
بالحق الناشئ من حلول شخص محل
الدائن في هذه الحقوق بحكم القانون أو

(١) يقابل عبارة « على من ترتبت لهم حقوق وأصحاب الديون العقارية » : « aux tiers acquéreurs et aux créanciers hypothécaires » .

hypothécaire ne sont opposables aux tiers que si la mention en a été faite en marge de l'inscription ou transcription originale.

L'annotation sera faite à la requête du cessionnaire, du créancier gagiste ou du subrogé, et contiendra :

(1) La date et la nature du titre.

(2) Les noms, prénoms, professions et domiciles des parties.

(3) L'indication de l'inscription ou transcription originale, avec son numéro d'ordre, sa date et l'indication de la page du registre.

Art. 14. — La présente loi ne sera pas applicable aux actes ayant acquis date certaine et aux jugements rendus antérieurement à la date de sa mise en vigueur.

Leurs effets restent réglés par la législation sous l'empire de laquelle ils sont intervenus.

Art. 15. — Le Ministre de la Justice pourra, par arrêté, déterminer les règles à adopter à l'avenir dans

بالاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل عن ترتيب الرهن العقاري الا اذا حصل التأشير بذلك بهامش التسجيل الأصلي .

ويتم التأشير بناء على طلب المحول اليه أو الدائن المرتهن^(١) أو الذي حل محل الدائن السابق . ويشتمل التأشير : (أولا) على تاريخ السند وصفته .

(ثانيا) على أسماء الطرفين وألقابهم وصناعاتهم ومحل اقامتهم .

(ثالثا) على بيان التسجيل^(٢) الأصلي مع نمرة المسلسلة وتاريخه ورقم صفحة السجل .

مادة ١٤ — لا يسرى هذا القانون على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً ولا على الأحكام التي صدرت قبل تاريخ العمل به بل تظل خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها^(٣) .

مادة ١٥ — لوزير الحقانية أن يصدر قراراً يبين فيه القواعد التي يسير عليها العمل في المستقبل فيما يتعلق بتمسك

(١) الدائن المرتهن رهن حيازة .

(٢) « l'inscription ou transcription » (القيد أو التسجيل) .

(٣) نقض ١٣ أبريل ١٩٣٣ (مذكور تحت المادة ٢٢٨) ، و ٣٠ مايو ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٢٢٩) .

la tenue des registres de transcription et inscription.

دفاتر التسجيل^(١).

تطابق ١٥ مخ مع اضافة عبارة « بعد الاتفاق مع محكمة الاستئناف المختلطة » بعد عبارة « لوزير الحفانية » التي في أول المادة .

مادة ١٦ — تلغى المواد ٤٧ و ٥٢

Art. 16. — Sont abrogés, sous réserve des dispositions des articles 12, alinéa 2, et 14 ci-dessus, les articles 47, 52, 550, 606, 609, 611, 612, 613, 615, 616, 617, 618, et 619 du Code Civil Indigène ainsi que toute disposition contraire à la présente loi, ou à l'arrêté pris en vertu de l'article précédent.

و ٥٥٠ و ٦٠٦ و ٦٠٩ و ٦١١ و ٦١٢

و ٦١٣ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨

و ٦١٩ من القانون المدني للمحاكم الأهلية

وكذلك يلغى كل نص يخالف هذا

القانون أو يخالف القرار الذي سيصدر

طبقا للمادة السابقة وذلك مع مراعاة

نصوص المادتين ١٢ فقرة ثانية و ١٤ من

هذا القانون .

١٦ مخ : تلغى المواد ٦٩ و ٧٥ و ٧٧٤ و ٧٣٢ و ٧٣٥ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ من القانون المدني للمحاكم المختلطة ، وكذلك يلغى (وبقى المادة كالتص الأهملي) .

Art. 17. — Nos Ministres des Finances et de la Justice sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente loi, qui entrera en vigueur le 1er janvier 1924.

Ils prendront à cet effet les arrêtés nécessaires.

مادة ١٧ — على وزيرى المالية

والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما

ينحصره . ويعمل به من أول يناير سنة

١٩٢٤ . وعليهما اصدار القرارات اللازمة

لذلك

(١) « registres de transcription et inscription » (دفاتر التسجيل والقيد) .

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨

الصادر في ٣ يولييه ١٩٢٨ (١٥ المحرم ١٣٤٧)

بشأن التصديق على الامضاءات الموقع بها على العقود الواجبة التسجيل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

مادة ١ — يجب على الموظفين والمأمورين العموميين الذين يخول لهم طبقا
للمادة ٦ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ التصديق على الامضاءات أو الأختام
الموقع بها على المحررات العرفية التى أوجب ذلك القانون تسجيلها أن يحصلوا مع
رسوم التصديق المستحقة بموجب التعريفات المعمول بها الرسم النسبى ورسم التأشير
ورسم التمغة ورسم الحفظ التى تستحق على تلك العقود بموجب التعريفة المعمول
بها فى المحاكم المختلطة عند تقديمها للتسجيل .

مادة ٢ — يلغى القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٣ الخاص بجعل بعض عقود
عرفية تحت مراقبة محاكم الأخطاط .

مادة ٣ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وله أن يتخذ القرارات
اللازمة فى هذا الشأن ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

قرار ١٢ يولييه سنة ١٩٢٣

بمخصوص مسك دفاتر التسجيل وإنشاء مأموريات لأقلام الرهون المختلطة

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ المعدل لنصوص القانون المدني للمحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتسجيل .
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٣ .

قرر ما هو آت

(أولا) في مسك دفاتر التسجيل ^(١)

١ — جميع المحررات واجبة التسجيل ^(٢) بما فيها الأحكام وقوائم التسجيلات العقارية ^(٣) تقدم لقلم الرهون من نسخة أصلية أو أكثر محررة بالمداد الأسود على ورق خاص يطلب من المصلحة على نفقة الطالب .
توضع على النسخة الأصلية أو على كل نسخة من النسخ الأصلية نمرة متتابعة تدل على ترتيبها بحسب تقديمها مع تاريخ اليوم وبيان ساعة القيد ^(٤) في دفتر العرائض ويوقع عليها كاتب المحكمة .
وإذا قدمت من العقد جملة نسخ أصلية فيقوم كاتب المحكمة بمراجعتها على نفقة الطالب .

٢ — إذا لم تقدم من العقد الا نسخة واحدة فتصور هذه النسخة تصويرا شمسيا (صورة فوتوغرافية) من نسختين بمعرفة مصلحة المساحة وتسلم احدهما للطالب .

(١) « Tenue des registres de transcription et d'inscription »

(٢) « Tous les actes à soumettre aux formalités de la transcription ou de l'inscription » .

(٣) « les bordereaux des inscriptions hypothécaires »

(٤) « inscription »

وإذا قدم من العقد نسختان أصليتان فتسلم احدهما للطالب وتؤخذ صورة النسخة الثانية بالفوتوغرافية بمعرفة مصلحة المساحة .

وإذا قدم من العقد ثلاث نسخ أصلية فتسلم احداها للطالب .
وعلى كل حال توضع النسخة الأصلية أو نسخة من النسخ الأصلية داخل ملف وتحفظ بقلم الرهون .

وتحل هذه الملفات محل دفاتر التسجيل الحالية ^(١) .
وترسل كل أسبوع النسخ الثلاث الأصلية من العقود أو صورها الفوتوغرافية الى مصلحة المساحة لحفظها بها كنسخة ثانية .

ويصدق قلم الرهون على الصور الفوتوغرافية التي تسلم لأرباب الشأن .
٣ — تستخلص مصلحة المساحة من الصورة المحفوظة طرفها والمشار إليها في المادة السابقة البيانات اللازمة وترسل أسبوعيا للمديرية لتعديل دفاتر المكلفة بمقتضاها .

٤ — لكل طرف من المتعاقدين في عقد عرفي واجب التسجيل حق الحصول بمصاريف من طرفه على صورة فوتوغرافية من العقد المسجل مصدق عليها من قلم الرهون .

(ثانيا) في انشاء مأموريات لأقلام الرهون المختلطة

٥ — تنشأ بيندر طنطا مأمورية لقلم رهون الاسكندرية ^(٢) وبيندر الزقازيق مأمورية لقلم رهون المنصورة وبشبين الكوم وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر مأمورية لقلم رهون مصر .

ويمجوز أيضا انشاء مأموريات أخرى بكل مدينة يتقرر انشاء قلم المساحة بها .

٦ — تحدد دوائر اختصاص المأموريات المذكورة كالاتي :

(١) تشمل مأمورية طنطا مديرية الغربية عدا مركزى طلخا وشرين .

(١) « les registres actuels de transcription et d'inscription »

(٢) أنشئت في سنة ١٩٢٩ بيندر دمنهور مأمورية لقلم رهون الاسكندرية تشمل دائرة اختصاصها مديرية البحيرة .

(٢) تشمل مأمورية الزقازيق مديرية الشرقية ومحافظتى القنال والسويس .

(٣) تشمل مأمورية شبين الكوم مديرية المنوفية .

(٤) تشمل مأمورية بنى سويف مديرية بنى سويف .

(٥) تشمل مأمورية الفيوم مديرية الفيوم .

(٦) تشمل مأمورية المنيا مديرية المنيا .

(٧) تشمل مأمورية أسيوط مديرية أسيوط .

(٨) تشمل مأمورية سوهاج مديرية جرجا .

(٩) تشمل مأمورية الأقصر مديرتى قنا وأسوان .

٧ — تقوم المأموريات الآتية الذكر بالأعمال الآتية :

(أولا) تقدير الرسوم وقيد المحررات المشار اليها فى المادة التالية بدفتر

العرائض والقيام بجميع الأعمال الأخرى المنصوص عنها فى المواد الأولى والثانية والرابعة سالفه الذكر .

(ثانيا) استلام طلبات الشهادات العقارية ^(١) .

(ثالثا) التصديق على الامضاءات والأختام .

(رابعا) اثبات تاريخ المحررات .

٨ — تختص كل مأمورية دون سواها بتقدير رسوم المحررات العرفية

الخاصة بالعقارات الكائنة فى دائرة اختصاصها والواجب تسجيلها عملا بالمادتين ١

و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ وكذلك تختص بقيدها بدفتر العرائض .

وتنظر أقلام الرهون بمدن الاسكندرية ومصر والمنصورة مختصة دون

سواها بالتسجيلات غير المشار اليها بالفقرة السابقة وباجراء القيد والبيانات والتأشيرات ^(٢) .

٩ — يكون للعقود التى تقدم للتسجيل بكل مأمورية دفتر للعرائض طبقا

للمادة ٧٥١ من القانون المدنى المختلط .

(١) « certificats hypothécaires »

(٢) « les inscriptions, mentions et annotations »

١٠ — ترسل نسخ المحررات الأصلية التي تقدم الى المأموريات وكذلك صورها الفوتوغرافية الى قلم الرهون في ظرف ثمان وأربعين ساعة من قيدها في دفتر العرائض .

ويضع قلم الرهون النسخ الأصلية وصورها الفوتوغرافية بمجرد وصولها داخل ملفين عن كل مأمورية .

١١ — تكون أسبقية العقود التي تسجل أو تقيد ^(١) بقلم الرهون من جهة وتسجيل المأموريات من جهة أخرى بحسب تاريخ وساعة قيدها بدفتر العرائض .

١٢ — ترسل يوميا لقلم الرهون طلبات الشهادات العقارية بعد تحصيل الرسوم المقررة في التعريفة عنها ويجرى القلم المذكور البحث اللازم عنها وبمجرد اعداد الشهادات المطلوبة يرسلها الى المأمورية لتسلمها لأربابها .

١٣ — لكاتب المأمورية التصديق على امضاءات وأختام الخصوم الموقع بها على المحررات العرفية وكذلك اثبات تاريخ تلك المحررات وذلك كله بعد دفع الرسوم المقررة في التعريفة .

(ثالثا) فيما يتبع نحو المحررات العرفية التي لم تتوفر فيها الشروط القانونية

١٤ — اذا كان المحرر العرفي المقدم للتسجيل غير شامل للبيانات المنوه عنها بالمادة الثالثة من القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩٢٣ يكلف الكاتب الطالب اما باستيفاء المحرر قبل تقدير رسومه وقيده بدفتر العرائض واما تكليفه رفع عريضة للقاضي ^(٢) يبين بها الأسباب التي حالت دون مراعاة أحكام المادة المذكورة وفي هذه الحالة الأخيرة يقيد المحرر بدفتر العرائض بنمرة متتابعة مؤقتة وهذه النمرة تصبح نهائية وتحفظ للمحرر الأسبقية اذا صرح القاضي بتسجيله فاذا لم يصرح تلغى النمرة المؤقتة بدفتر العرائض واذا قدم المحرر ثانية تكون أسبقيته من تاريخ قيده بالدفتر المذكور .

(١) « Le rang des actes transcrits ou inscrits »

(٢) « au juge de service »

قوانين التسجيل (قرار ٢٦ نوفمبر ١٩٢٣ ، ٢٤ مايو ١٩٢٤) ٤٢١

ترسل كل مأمورية من تلقاء نفسها وفي اليوم نفسه الى قلم الرهون العرائض المرفوعة لقاضي الأمور الوقتية المتعلقة بالمحررات المقدمة لها مرفقة بها نسخة المحرر الأصلية المقدمة عنها العريضة ويرسل قرار القاضي^(١) بمجرد صدوره مشفوعا بنسخة المحرر الأصلية الى المأمورية فتجرى شؤونها طبقا له .

١٥ — يعمل بهذا القرار ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤ .

قرار ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

بشأن النصوص التكميلية للقرار الخاص بامساك دفاتر القيد والتسجيل

١ — يباع الورق الخاص المشار اليه بالمادة الأولى من القرار المؤرخ في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٣ السالف الذكر بمبلغ ٥٠ مليما لكل ورقة وكذلك نماذج العقود المنوه عنها بالمادة ٤ من قانوني رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ السابق ذكرهما . ويحصل نفس مبلغ الخمسين مليما عن كل صورة فوتوغرافية تقضى بها المادة ٢ من القرار المذكور أو يطلبها الخصوم عملا بنص المادة ٤ من نفس القرار .

٢ — المراجعة المنصوص عنها في المادة الأولى فقرة ثالثة من القرار الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٣ سابق الذكر يحصل عليها رسم قدره ١٠ مليات لكل صحيفة من كل صورة تراجع .

٣ (معدلة بقرار ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦) — التصديق على الامضاءات أو الأختام المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والمادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ المشار اليهما يمكن اجراؤه في المحاكم الأهلية والشرعية .

قرار ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤

بإضافة بعض أحكام تكميلية لقراري ١٢ يولييه و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

الخاصين بطريقة تحرير دفاتر التسجيل

١ — يجوز تقديم العقود الثابت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ الى

قلم الرهون بالمحكمة الواقعة في دائرة اختصاصها العقارات لتسجيلها . وتسجيلها يكون بطريقة أخذ صورة مصدق عليها منها على الورق الخاص المنصوص عنه بقرار ١٢ يولييه سنة ١٩٢٣ وعلى مقتضى الشروط الواردة في القرار المذكور نظير دفع الرسوم المقررة الآن . ويجب تسجيل العقود العرفية في قلم الرهون المركزي أو التابع للأمورية حسبما يقتضيه موقع العقارات وذلك عملاً بالقرار المشار إليه وبقواعد الاختصاص العينية المنصوص عنها فيه .

قرار ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦

بوضع أحكام تنفيذية للقانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣

الخاصين بالتسجيل

١ (١) —

٢ — العقود التي تقدم الى قلم كتاب المحاكم الشرعية أو الأهلية للتصديق على الامضاءات أو الأختام الموقع بها عليها والتي تكون من العقود الواجبة التسجيل عملاً بالقانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المشار إليهما يجب أن تكون مكتوبة بالمداد الأسود وعلى الورق الخاص المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار ١٢ يولييه سنة ١٩٢٣ المذكور .

ويجب أن تكون تلك العقود شاملة للبيانات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ، وللتثبت من ذلك يكفي تأشير مصلحة المساحة على العقود .

٣ — على أقلام كتاب المحاكم الشرعية والأهلية علاوة على تحصيل الرسوم المستحقة بموجب التعريفات المعمول بها في تلك المحاكم على التصديق على الامضاءات أو الأختام أن تحصل في الوقت نفسه لحساب المحاكم المختلطة الرسم

(١) هذه المادة عدلت المادة ٣ من قرار ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ كما سبقت الإشارة

النسبي ورسم التأشير ورسم التمغة ورسم الحفظ التي تستحق على تلك العقود بموجب التعريفة المعمول بها في المحاكم المختلطة عند تقديمها للتسجيل . ويعيد النظر في هذا التحصيل عمال مأموريات أقلام الرهون المختصة .

٤ — تقوم أقلام الرهون المختلطة أو مأمورياتها بتسجيل العقود التي تقدم لها للتسجيل بعد أن يكون تم التصديق على امضاءاتها أو اختتامها بمعرفة أقلام كتاب المحاكم الشرعية والمحاكم الأهلية بالشروط السالفة بشرط أن يرفق بتلك العقود وصل يدل على أن أقلام الكتاب المذكورة قد حصلت الرسم النسبي ورسم التأشير والتمغة والحفظ التي فرضتها تعريفة الرسوم المختلطة فاذا لاحظ عمال أقلام الرهون المختلطة أو عمال مأمورياتها لدى مراجعتهم الرسوم المحصلة وعمل التقدير النهائي لكل ما يستحق على العقد أنه لا يزال باقيا مبلغ للتحصيل فعليهم تحصيله قبل اجراء التسجيل .

٥ — ليس لأقلام كتاب المحاكم المختلطة أو الأهلية أن تؤشر على عقد لاثبات تاريخه اذا كان ذلك العقد من العقود التي أوجب تسجيلها القانونان رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ .

٦ — يعمل بهذا القرار ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٢٦ .

قرار ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦

بشأن تسجيل العقود المتتالية التي يترتب عليها
نقل الحقوق العينية العقارية

١ — العقود المنصوص عليها في المادة الأولى من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المشار اليهما لا تقبل للتسجيل الا بعد تسجيل العقود الأصلية التي تكون مؤرخة بعد أول يناير سنة ١٩٢٤ أى التي كان يجب عملا بأحكام القانونين المذكورين أن تكون هي ذاتها مسجلة .

قرار ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩
بشأن مسك دفاتر التسجيل بالمحاكم الشرعية^(١)

نحن وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادة (١٥) من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل . وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المعدل بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٠٩ والقانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ الشامل لترتيب المحاكم الشرعية ولائحة اجرائها .
ونظرا لضرورة توحيد نظام التسجيل الجارى به العمل الآن أمام جهات التقاضى المختلفة .

قررنا ما يأتى

مادة ١ — يجب عند سماع العقود (الاشهادات) المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ وقيدها بالمضبطة أمام المحاكم الشرعية أن تشمل البيانات الواردة في المادة الثالثة من القانون المشار اليه . ويجب أن تكون هذه البيانات معتمدة من مصلحة المساحة حسب التعليمات الادارية الصادرة بهذا الشأن .

مادة ٢ — ينسخ من المضبطة بالمداد الأسود صورة طبق الأصل من الاشهاد على الورق الأزرق الذى يبتاعه الطالب من مصلحة المساحة وتطبع بواسطة المصلحة المذكورة وتحفظ هذه الصورة بعدئذ داخل ملف خاص .
وتقوم هذه الملفات مقام السجل المستعمل الآن .

مادة ٣ — تمضى الصورة المنوه عنها بالمادة السابقة من القاضى أو الكاتب المنتدب لذلك ويجب أن يذكر بها نمرة ضبط الاشهاد المتابعة وتعتبر هذه النمرة نمرة التسجيل .

(١) راجع المواد ٣٦٢ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٤ — يجوز لكل من طرفي العقد (الاشهاد) أن يحصل من المحكمة التي ضبط بها الاشهاد على صور فوتوغرافية مصدق عليها بأنها طبق الأصل من الاشهاد المسجل بها وأن يكون ذلك بمصاريف من طرفه وترسل هذه الصورة من مصلحة المساحة الى المحكمة بناء على طلبها .

مادة ٥ — يكون في كل محكمة شرعية فهرست خاص للاشهادات التي تسجل طبقا للمادة الثانية من هذا القرار .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ .

قوانين نزع الملكية للمنفعة العامة^(١)

القانون رقم ٢٧	القانون رقم ٥
الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ (٢)	الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ (٢)
بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى المحاكم المختلطة	بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى المحاكم الأهلية
بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .	بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ نمرة ٢٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية أمام المحاكم المختلطة وعلى الأمرين العالين الصادرين في هذا الموضوع في ١٧ فبراير و ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ للعمل بهما أمام المحاكم الأهلية .
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والبول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة . وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظر .	ولأجل توحيد العمل بمقتضى قانون واحد أمام السلطتين القضائيتين المشار اليهما .
	وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظر .
	وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

١ — لا يجوز نزع ملكية العقارات للمنفعة العمومية الا بأمر عال خاص

(١) راجع المادة ١٧٧/٨٨ من القانون المدني (ما تقدم ص ٨٦) .
وراجع المادة ٩ من دستور الدولة المصرية : « للملكية حرمة فلا يتزع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنها تعويضا عادلا » .

(٢) لا تختلف نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ الا في المواضع المشار اليها فيما يلي .

بذلك^(١) .

(١) راجع تقضى ٨ يونيه ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٣٠ ص ٢٣٤ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٢٤ رقم ١٢٦ : للمالك الذى اغتصب ملكه وأضيف الى المنافع العامة بغير اتباع الاجراءات القانونية لنزع الملكية حق مطالبة الحكومة بفائدة تعويضية مقابل ريع الأرض التى نزع ملكيتها منه جبرا عنه . ولحكمة الموضوع حق تقدير هذه الفائدة على الوجه الذى تراه ، غير متقيدة فى ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بفوائد التأخير .

تقضى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٤٥ ص ٢٦٢ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ١٦ رقم ١٠ : (أ) ان المشرع المصرى قد نظم اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة بقانون خاص هو القانون رقم ٥ الصادر فى ١٤ أبريل سنة ١٩١٧ المعدل فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ . وهذا القانون واجب الاتباع فيما نص عليه . فاذا خلا من النص على مسألة من مسائل نزع الملكية فانه يرجع فى حلها الى نصوص القانون المدنى التى لا تتعارض مع نصوص قانون نزع الملكية . (ب) نزع الملكية فى نظر الشارع معناه حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه المنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من الضرر بسبب هذا الحرمان أو حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه المنفعة العامة مقابل ثمنه الذى يشمل أحيانا شيئا آخر زيادة على قيمة العقار . وعلى الاعتبار الأول لا يكون نزع الملكية بيعا ولا شبه بيع . وعلى الاعتبار الثانى يكون أشبه بالبيع . وعلى كلا الاعتبارين فانه متى أودعت الحكومة المقابل الذى قدره الخبير للأرض المطلوب نزع ملكيتها للمنفعة العامة قبل استيلائها على هذه الأرض فانها لا تكون منزومة — لا بمقتضى قانون نزع الملكية ولا بمقتضى القانون المدنى — بدفع فوائد هذا المقابل لمجرد معارضتها فى تقرير الخبير الذى قدره أمام المحكمة ، حتى ولو أُنذرها رب العقار بالدفع ، لأن الفوائد انما يقضى بها فى الديون الحالة التى يحصل التأخير فى الوفاء بها بلا حق أو فى الديون المؤجلة اذا حصل اتفاق طرفى العقد على ذلك . والمعارضة فى تقدير ثمن أو تعويض العقار تجعل هذا التقدير مؤجلا الى أن يحصل الفصل فيه نهائيا ، فهو لا يعتبر حالا قبل الفصل نهائيا فى المعارضة ، ولا تجوز المطالبة به . وعلى كلا الاعتبارين أيضا لا يمكن التمسك بالمادة ٢٣٠ مدنى ، لأن طالب نزع الملكية لم يجمع فى يده بين الثمن والمبيع ، فشروط استحقاقه الفائدة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة غير متوافرة . (ج) ان استعمال الحق الخول قانونا فى المعارضة فى تقرير الخبير الذى قدر ثمن العقارات المتروعة ملكيتها أو التعويض عنها لا يترتب عليه عند عدم النجاح الزام رافعها بفوائد تعويضية الا اذا كانت حصلت بطريق المكيدة كما تقضى بذلك المادة ١١٥ مرافعات .

تقضى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ (ذكر تحت المادة ٩ من المجموعة المدنية) .

تقضى ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٣ ص ٢٩٠ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٣٨ رقم ١٩ : اذا أضافت الحكومة عينا الى المنفعة العامة دون أن تتخذ الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية ، فهذه الاضافة هى بمثابة غصب يستوجب =

= مسؤوليتها عن التعويض الذى يستحقه مالك العين وفوائده التعويضية . وقاضى الموضوع يكون فى هذه الحالة حرا فى تقدير التعويض والحكم به مبلغا واحدا ، أو بقيمة العين المنزوعة ملكيتها وبفوائدها التعويضية محسوبة من اليوم الذى يراه هو أنه مبدأ لاستحقاق التعويض .
تقضى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦ بمجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٨١ ص ١١٧١ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٥ ص ١٠ : ان المستفاد من نصوص قانون نزع الملكية الصادر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ المعدل فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ أنه وان اعتبر نازع الملكية مالكا للعين المنزوعة ملكيتها من يوم نشر المرسوم ، بغير حاجة الى شهر ، الا أن حق المالك المنزوعة ملكيته فى وضع يده على تلك العين والانتفاع بثمرتها باق له لغاية صدور قرار وزير الأشغال بالاستيلاء عليها . فلهذا المالك أن يستثمرها بنفسه أو أن يؤجرها لغيره ، وله — فى سبيل حماية وضع يده فى هذه المدة — الحق فى أن يدفع كل تعد يمس انتفاعه بها ، سواء أكان مصدره نازع الملكية نفسه أم غيره .

تقضى ٧ يناير ١٩٣٧ بمجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٢٧ ص ٧٠ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٣١ ص ٧٧ : (١) ان قانون نزع الملكية الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ المعدل فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ ان كان قد نص فى المادة الخامسة منه على أن نشر مرسوم نزع الملكية فى الجريدتين الرسميتين يترتب عليه فى صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التى تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية ، فان هذا النص لا يفيد الا تقرير حكم نقل العقار المنزوعة ملكيته الى ملك الدولة و اضافته الى المنافع العامة من يوم نشر مرسوم نزع الملكية ، بغير تعليق ما فى ذلك لا على تحديد وتقدير ما يقابل هذا النقل من ثمن أو تعويض ولا على دفع ما يقدر فيما بعد . ولكن يبقى العقار فى يد صاحبه حتى يدفع له الثمن الذى يصير الاتفاق عليه كما تقضى بذلك المادة الثامنة من هذا القانون أو حتى يودع الثمن الذى يتم تقديره بواسطة الخبير الذى يعينه رئيس المحكمة عند عدم الاتفاق ، ثم يصدر وزير الأشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة ايداع هذا الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته ويعلن هذا القرار الى ذوى الشأن مع تكليفهم بالتخلي عن العقار فى ميعاد خمسة عشر يوما وينقضى هذا الميعاد ويستولى على العقار بالقوة (المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من قانون نزع الملكية) . وفى هذه الصورة يبقى صاحب اليد على العقار منتفعا بريعه وثمراته المدنية حتى يؤخذ منه العقار بالقوة أو حتى يخليه هو بعد ايداع الثمن الذى قدره خبير الدعوى ، ويكون نازع الملكية غير ملزم بفوائد ما .
(ب) ان أحكام قانون نزع الملكية ، كما تدل على أن الطعن فى عمل الخبير قد سمح به لكل من طالب نزع الملكية وللمنزوعة ملكيته فى شأن تقدير الثمن أو التعويضات فقط وأن من أراد منهم الطعن فى ذلك رفعه فى الميعاد والا أصبح عمل أهل الخبرة نهائيا بالنسبة اليه ، فانها تدل كذلك على أن هذا الطعن متى رفع للمحكمة فى الميعاد فلا يتسع لغير ذلك من الدعاوى الفرعية التى يقيمها الخصم على من طعن . فاذا عارضت الحكومة فى عمل أهل الخبرة ، فليس للمنزوعة ملكيته — بعد انتهاء ميعاد طعنه هو — أن يقيم دعوى فرعية يطلب فيها الزام =

٢ — يلحق بالأمر العالى المذكور ما يأتى :

أولا — كشف ببيان الأرض أو البناء الذى تقرر أخذه مع بيان صفته

ومساحته وحدوده .

ثانيا — كشف بأسماء الملاك المقيمة فى المكلف أو جريدة عوائد الأملاك المبنية وبألقابهم ومحلات اقامتهم أما العقارات غير الواردة بالمكلف ولا بمجرائد عوائد الأملاك فتبين فى هذا الكشف بأسماء واضعى اليد عليها وألقابهم ومحلات اقامتهم ويودع فى المديرية أو المحافظة صورة من الكشفين المتقدم ذكرهما للاطلاع عليهما^(١) .

= الحكومة بأن تدفع له فوائد المبلغ الذى تعتمد المحكمة تقديره من اليوم الذى ادعى أن الحكومة قد استولت فيه على العقار استيلاء غير شرعى قبل اتخاذ اجراءات نزاع الملكية ،
انما السبيل الى ذلك هو رفع دعواه بالطريق العادى .

نقض ١٥ أبريل ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥١ ص ١٤٤ ملحق القانون والاقتصاد ٧ رقم ٥٧ ص ١٦٦ : (١) اذا طالب المزرعة ملكيته المجلس البلدى بتعويض عن الضرر الذى أصابه بسبب ما قام به المجلس من اجراء غير مشروع باستيلائه عنوة على عقار له دون اتباع الطريق القانونى ، ونظرت المحكمة الدعوى على هذا الاعتبار ، وضمت المجلس البلدى نتائج عمله ، وقدرت المستحق عليه من التعويض على مقتضى العناصر الواقعية التى استظهرتها فى حكمها ، فقضاؤها فى هذا الأمر الموضوعى لا يخضع لرقابة محكمة النقض . (ب) ايداع ثمن العين المزرعة ملكيتها لا يحرم صاحبها من حقه فى غلتها الا من وقت اعلانه بالايذاء ، فان احاطته رسميا بحصول هذا الايداع هى المناط فى الاحتجاج عليه بتمكنه من صرف ما لا نزاع عليه من الثمن .

نقض ١٦ فبراير ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ١٥١) .

نقض ١١ يناير ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٢٢ ص ٦٤ : ان القواعد الشرعية تقضى بأنه اذا خرب بناء المحتكر أو جف شجره ولم يبق لها أثر فى أرض الوقف ومضت مدة الاحتكار فان الأرض تعود الى جهة الوقف ولا يكون للمحتكر ولا لورثته حق البقاء واعادة البناء ، كما تقضى بأنه اذا لم يمكن الانتفاع بالعين المؤجرة فينفسخ العقد ويسقط عن المحتكر أجره المدة الباقية . وتطبيقا لهذه القواعد فان نزاع ملكية الأرض المذكورة وما عليها من بناء للمنفعة العامة يترتب عليه حتما فسخ عقد الاحتكار ، ويسقط بذلك ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ، ولا يكون له فى هذه الحالة الا ثمن بنائه ، وأما الوقف فله كل ثمن الأرض .

(١) نقض ٩ أبريل ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٨١ رقم ٥٦ مجموعة =

٣ — يجوز أن يكون نزع الملكية شاملا للعقارات اللازمة للمنفعة العمومية ولكل أو بعض العقارات المجاورة لها إذا كان أخذها لازما لحسن الوصول الى الغاية المقصودة من المنفعة العمومية .

٤ — المباني اللازم نزع ملكية جزء منها تشتري بأكملها إذا طلب أصحابها ذلك . ويجب تقديم هذا الطلب على الأكثر في الاجتماع المنصوص عليه في المادة السادسة والاسقط الحق فيه ^(١) .

٥ — ينشر الأمر العالي مع ملحقاته المنصوص عليها في المادة الثانية في الجريدتين الرسميتين ويلصق في المحل المعد للاعلانات في المديرية أو المحافظة وفي المحكمة الابتدائية المختلطة والأهلية الموجود في دائرتها العقارات المنزوعة ملكيتها .

ثم يعلن المدير أو المحافظ بالطريقة الادارية صورة من هذا الأمر العالي الى كل واحد من أصحاب الملك أو واضعى اليد المبينة أسماؤهم فيه . ونشر هذا الأمر العالي في الجريدتين الرسميتين تترتب عليه في صالح طاب نزع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية .

٦ — يرسل المدير أو المحافظ في ظرف الأربعة أيام التي تلى اعلان الأمر

== القواعد القانونية ١ رقم ٣٤٦ من ١٠٩٤ : اذا نزع الحكومة ملكية أرض للمنفعة العامة ، وتنازع صاحب الأرض مع الحكومة لدى المحكمة على الثمن المقدرها ، وادعى صاحب الأرض أن الحكومة نزع من ملكيته ما يزيد على المطلوب للمنفعة العامة ، وطلب استرداده ، فهذا الطلب الذي يتمخض في حقيقته عن أنه طلب تعديل مرسوم نزع الملكية أو الغائه الغاء جزئيا — فضلا عن أنه لا يمكن اقامه في معارضة ترفع عن تقدير الثمن — هو خارج قطعا عن ولاية السلطة القضائية وفقا لقواعد الفصل بين السلطات .

(١) نقض ١٣ مارس ١٩٤١ المحامة ٢٢ رقم ٣٤ ص ٦٢ : ان الاستفادة من نصوص قانون نزع الملكية أن الحكومة لا تلزم الا بدفع ثمن العقار الذي تقرر أخذه لهذا الغرض ، الا أن هذا القانون قد استثنى في المادة الرابعة منه المباني التي يتقرر أخذ جزء منها للمنفعة العامة فالزم الحكومة بأن تأخذ أيضا ما يتبقى منها ، اذا طلب أصحابها ذلك . ولا يعتبر من العقار الأتقاض المتخلفة بفعل المالك عن هدم جزء منه قبل البدء في تنفيذ أعمال نزع الملكية ولا للواد التي اشتراها لادخالها في البناء الذي كان يزعم تشييده . واذن فالحكم الذي يلزم الحكومة بأخذ هذه الأتقاض وتلك المواد على اعتبار أنها جزء من العقار يكون مخطئا .

العالى خطابا مسجلا الى طالب نزع الملكية والى ذوى الشأن من أصحاب الأملاك يكلفهم فيه بالحضور أمامه فى ميعاد قدره عشرة أيام على الأكثر للممارسة على قيمة الثمن .

ويلصق هذا التكليف فى الجهات الموجودة فيها العقارات المطلوب نزع ملكيتها ويكون لمخضر الاتفاق قيمة سند واجب التنفيذ ويعتبر بمثابة عقد رسمى .
٧ - فى حالة وجود أشخاص آخرين أولى شأن بسبب حق منفعة أو اجارة يكون صاحب الملك ملزما بدعوتهم الى جلسة الاتفاق المنصوص عليها فى المادة السابقة والا بقى هو دون غيره مسؤولا أمامهم عن التعويض الذى يجوز أن يطلبوه ولا يكون للمستأجرين وأصحاب المنفعة حق على طالب نزع الملكية فى التعويض اذا كان لديهم عقد ذو تاريخ ثابت سابق على الأمر العالى القاضى بنزع الملكية . وفى هذه الحالة يقدر التعويض بنفس الطريقة التى يقدر بها التعويض الذى يستحقه الملاك ^(١) .

٨ - اذا لم تحصل معارضة ^(٢) فبعد جلسة الاتفاق بخمسة عشر يوما يدفع المبلغ المستحق لأولى الشأن الذين حصلت التسوية معهم بناء على شهادة من قلم الرهونات دالة على خلو العقار من الرهن .
فاذا حصلت معارضة أو كان العقار مرهونا يودع المبلغ الذى لم يصرف فى خزانة المحكمة المختصة الموجودة فى دائرتها العقارات ^(٣) .

(١) راجع مدنى ٤٧٤/٣٨٩ وما بعدها .

(٢) « opposition »

(٣) نقض ١٢ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣١٩ ص ٧٢٨ : ان الاستفادة من نصوص قانون نزع الملكية الصادر فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ المعدل فى ٣١ من يونيو سنة ١٩٣١ أن نازع الملكية وان كان يعتبر مالكا للعين المزروعة ملكيتها من يوم نشر المرسوم بغير حاجة الى ائشهاد فان حق المزروعة ملكيته فى وضع يده على العين والانتفاع بها يبقى له الى أن يدفع الثمن اليه أو يودع على ذمته بخزانة المحكمة ، وذلك ما لم يصدر قرار من وزير الأشغال بالاستيلاء عليها . والفهوم من المادة الثامنة من هذا القانون أن المزروعة ملكيته هو الذى يجب عليه تقديم الشهادة العقارية الى الجهة الحكومية نازعة الملكية لى يسلم اليه الثمن اذا كانت =

٩ — يحضر المدير أو المحافظ عقب هذا الاجتماع كشفا بأسماء وألقاب ومحل إقامة الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن ويبين فيه العقارات المنزوعة ملكيتها من أربابها ويرسله الى رئيس المحكمة المختصة مع الأمر العالى وباقي الأوراق .

ويرسل هذا الكشف نفسه الى رئيس المحكمة فى حالة ما اذا كان المستأجرون أو أصحاب حق المنفعة الذين دعاهم المالك أو الذين دخلوا فى الاجراءات من تلقاء أنفسهم لم يحصل الاتفاق معهم على التعويض الذى يعطى لهم .

١٠ — فى ظرف الثلاثة أيام التى تلى يوم ورود الأوراق يعين رئيس المحكمة من تلقاء نفسه واحدا أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسألة لشمين العقارات المبينة فى الكشف المتقدم ذكره أو قيمة التعويضات التى قد تكون مستحقة لذوى الشأن الآخرين .

ويفضل انتخاب أهل الخبرة من أعيان المدينة أو المديرية .
ويحدد الرئيس فى أمر التعيين الميعاد الذى يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه ولا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوما .

١١ — لا يقبل طعن ما ^(١) فى أمر رئيس المحكمة .
ويؤدى أهل الخبرة اليمين أمامه ويعين فى المحضر اليوم والساعة اللذان تبدىء فىهما معاينة أهل الخبرة .

١٢ — لا يتحتم اعلان الطرفين بأمر التعيين ولا بمحضر تحليف اليمين انما يجب على أهل الخبرة قبل الشروع فى المعاينة بستة أيام على الأقل أن يخطرخوا الطرفين بافادة مسجلة بالبوستة (مسوكرة) حتى يتيسر لهما الحضور فى محل المعاينة اذا أرادا .

العين خالية من الرهن ، والا أودع على ذمته بجزائة المحكمة . على أنه اذا لم يتم بتقديم تلك الشهادة فان الثمن يجب ايداعه بجزائة المحكمة ، فاذا تأخرت الحكومة عن الايداع كانت ملزمة بفوائد الثمن عن مدة التأخير مع المصاريف التى قد تنشأ عنه .

(١) فى النص الفرنسى : « aucun recours ne sera admis »

ويجب أن يرفق بالتقرير وصل البوستة عن كل افادة .
وتراعى القواعد الأخرى المقررة لأعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في
المواد المدنية والتجارية .

١٣ — يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة
الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية أما إذا كان نزع الملكية قاصرا
على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه
وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك ^(١) .

١٤ — اذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب
أعمال لمنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان . ولكن المبلغ
الواجب اسقاطه أو اضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي
يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة .

١٥ — لا تراعى مطلقا في تقدير الثمن المباني أو المغروسات أو التحسينات
وكذلك أى عقد اجارة أو غير ذلك اذا ثبت أن احداثها كان بقصد الحصول
على ثمن أزيد وهذا لا يمنع المالك من ازالة الأنقاض وكل ما يمكن فصله بدون
اضرار بالأعمال المقتضى اجراؤها ويكون ازالة ذلك بمصاريف من طرفه .
والمباني والمغروسات والتحسينات التي أحدثت بعد نشر الأمر العالى بنزع
الملكية في الجريدين الرسميتين تعتبر أنها حصلت للغرض المذكور بلا حاجة الى
اقامة دليل على ذلك .

١٦ — يقدر رئيس المحكمة المصاريف والأتعاب المستحقة لأهل الخبرة
ويرسل تقرير أهل الخبرة مع الأوراق الى المدير أو المحافظ .

١٧ — يعلن في الحال طالب نزع الملكية بارسال ذلك التقرير وعليه
ايداع الثمن الذي قدره أهل الخبرة في خزينه المحكمة .

وعليه في كل الأحوال دفع المصاريف التي يستدعيها هذا الايداع .
وعليه كذلك أن يودع قيمة أجرة أهل الخبرة وانما اذا حصلت معارضة

(١) راجع المادة ٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار .

تكون مصاريف عمل أهل الخبرة على جانب الطرف الذى رفض طلبه .

١٨ — يصدر ناظر الأشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة ايداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته .

١٩ — يعان هذا القرار اداريا الى كل من ذوى الشأن مع تكليفهم بالتخلي عن العقارات فى ميعاد خمسة عشر يوما ومتى انقضى هذا الميعاد يجوز أخذها ولو بالقوة .

واذا كان التنفيذ سيعمل فى محل سكن شخص أجنبى فلا يجوز اجراؤه الا بعد اخطار القنصلاتو التابع لها هذا الشخص ^(١) .

٢٠ — يجوز للطرفين الطعن فى عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك فى خلال الثلاثين يوما التالية ليوم اعلان القرار الوزارى . ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا ^(٢) .

(١) ألغى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتصريح الذى تطبقه المحاكم المختلطة الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧ الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ (وفى هذه الفقرة) والفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القانون رقم ٥ الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ الخاص بنزع الملكية للمنافع العامة .

(٢) نقض ١٦ مارس ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١١٣ ص ٢٠١ ملحق القانون والاقتصاد ٣ ص ١٠٣ رقم ١٠٧ : ان تقدير ثمن ما تساويه العين المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة مسألة موضوعية ، للمحكمة الموكل اليها أمرها أن تستهدى فيها بما تطمئن اليه من تقرير خبير الدعوى والدلائل الأخرى المعروضة عليها ، ولها فى وحدها النظر فيما اذا كانت فى حاجة بعد ذلك الى الاستعانة برأى خبير آخر أو بأى اجراء من اجراءات تحقيق الدعوى انتقالا كان أم غير ذلك .

نقض ٦ مارس ١٩٤١ المحاماة ٢٢ رقم ٣٣ ص ٦٠ : ان المادة ٢٠ من قانون نزع الملكية واضحة فى أن اعلان القرار الذى يصدره وزير الأشغال بالاستيلاء على القرار عملا بنص المادة ١٨ من القانون المذكور هو المبدأ الذى يجب التعويل عليه لسريان ميعاد الطعن فى تقرير الخبير الذى يعينه رئيس المحكمة الابتدائية لتقدير قيمة العقار ، وذلك على السواء بالنسبة الى نازع الملكية والى المنزوعة ملكيته بلا تفريق بينهما . فإدام لم يحصل اعلان فان الطعن يكون جائزا وغير مقيد بميعاد ، واذن فلا سبيل الى التمسك بالاستيلاء وجعله فى حق الحكومة مبدأ لميعاد الطعن .

٢١ (معدلة) ^(١) — اذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك أو غيرهم من ذوى الشأن وليس من طالب نزع الملكية فيجوز لذوى الشأن المذكورين أخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة بدون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن .

« واذا حصل الطعن فيه من طالب نزع الملكية جاز لذوى الشأن في جميع الأحوال أخذ المبلغ الذى عرضه الطالب المذكور مع مراعاة الشروط نفسها ودون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن » .

٢٢ — اذا رأت نظارة الأشغال العمومية ضرورة الاستيلاء مؤقتا على عقار للمنفعة العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحبه .

فان تعذر الاتفاق يقدر المدير أو المحافظ قيمة التعويض التى يقتضى دفعها ويعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز السنتين . فان لم يقبل صاحب العقار ذلك تودع القيمة في خزانة المحكمة ثم يكون تقدير التعويض بحسب أحكام المادة التاسعة وما يليها .

وبمجرد ايداع المبلغ يؤخذ العقار ولو بالقوة ولا تحول دون ذلك أية معارضة

(١) أضيفت الفقرة الثانية الى المادة ٢١ بالرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٨ يونيه ١٩٣١ .

وراجع تقض ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٥٥ ص ٢٩١ ملحق القانون والاقتصاد ٤ ص ٣٩ رقم ٢١ : ان المعارضة في تقدير ثمن العين المتروعة ملكيتها لا يقصد منها الا تحكيم القضاء في هذا التقدير فقط ، فاذا تجاوزت المحكمة ذلك وقضت في المعارضة بالزام نازع الملكية بدفع الثمن وفوائده ، بغير أن تبين الأسباب التى بنت عليها قضاءها هذا ، فان حكمها بذلك يقع باطلا لخلوه من الأسباب ، اذ لا يمكن حمل هذا الحكم فيما قضى به من هذا الالزام على الأسباب الواردة به الخاصة بتقدير الثمن ، وخصوصا أن قانون نزع الملكية يوجب على المصلحة نازعة الملكية ايداع ما يقدره الخير ثمنا للعين المتروعة ملكيتها بخزانة المحكمة ، ثم يرخص للمتروعة ملكيته بصرف ما قدرته المحكمة من ثمن من هذه الخزانة بناء على شهادة قلم الرهون الدالة على خلو العقار من الرهن ، ومقتضى ذلك أنه يجب على محكمة الاستئناف ، اذا هى أزمعت الحكم بالزام نازع الملكية بدفع الثمن الذى قدرته وفوائده ، أن تلاحظ هذه الاعتبارات .

ويجوز لصاحب العقار أخذ المبلغ المودع بدون أن يخل ذلك بما يكون له من الحقوق في الزيادة .

٢٣ — يجوز للمدير أو المحافظ في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تخرب قنطرة وفي سائر الأحوال المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية .

ويحصل هذا الاستيلاء فورا بعد أن يكون قد أجرى بواسطة مهندس المديرية أو غيره من أهل الخبرة اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة الى اجراءات أخرى .

ثم يعين المدير أو المحافظ في الثلاثة أيام التالية مدة الاستيلاء المؤقت وقيمة التعويض المستحق لأصحاب العقارات .

وعند عدم قبولهم بهذا التعويض تراعى أحكام المادة السابقة .

٢٤ — يجوز للمدير أو المحافظ عند ما تدعو المنفعة العمومية أن يصدر قرارا بتمديد مدة الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه في المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين لغاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة التعويض السابق . أما اذا كان الاستيلاء لازما لمدة تزيد عن ثلاث سنين فتنزع الملكية ان لم يتم لاتفاق بالممارسة .

٢٥ — العقار الذي حصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التي كان عليها وقت أخذه . وكل تلف يجمل لصاحبه حقا في التعويض عنه . واذا أصبح العقار بسبب التلف غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصا له فتلتزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه .

٢٦ — كلما دعت الحال لمعاينة أهل الخبرة لتقدير قيمة التعويض المستحق عن الاستيلاء المؤقت وجب عليهم أيضا تقدير قيمة العقار واثبات ذلك في تقريرهم .

٢٧ — لا تجوز الممارسة عند نزع ملكية العقارات التي يمتلكها القصر أو المحجور عليهم أو الغائبون أو المحلات الخيرية الا في حالة ما اذا كانت

المصلحة^(١) هي التي طلبت نزع الملكية .

ولا يجوز للأوصياء أو القيم أو النظار استلام ثمن العقارات الذي يتفق عليه في هذه الحالة بالممارسة والذي يقدره في جميع الأحوال أهل الخبرة أو يصدر به حكم الا باذن خصوصى من جهة الاختصاص أما اذا كان العقار وقفا لا يجوز بيعه فيدفع ثمنه في خزينة ديوان عموم الأوقاف اذا كان هذا الوقف اسلاميا والا فيسلم الى الجهة التابع لها الوقف للتصرف به حسب الشريعة التابع اليها .

٢٨ — دفع الثمن بحسب أحكام المواد السابقة الى الملاك المبينة أسماؤهم في الأمر العالى يحصل به البراء التام وطالب نزع الملكية لا يطالب بعد ذلك من أى أحد كان وتكون العقارات المنزوعة ملكيتها حرة من كل أنواع الرهن^(٢) .

٢٩ — دعاوى الفسخ ودعاوى الاسترداد وسائر الدعاوى العينية لا توقف نزع الملكية ولا تمنع نتائجها ويبقى حق الطالبين على الثمن فقط ويكون العقار حرا من ذلك الحق .

٣٠ — ألغى الأمران العاليان الصادران في ١٧ فبراير و ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ .

٣٠ مخ : تلغى المواد ١١٨ الى ١٤٣ (بدخول الغاية) من القانون المدنى المتبع لدى المحاكم المختلطة .

(١) « l'administration »

(٢) راجع تقض ٢٥ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٥٦ ص ٧٤٠ ملحق القانون والاقتصاد • ص ١٩٤ رقم ٥٤ : (ا) تسقط دعوى المطالبة بضمن الأرض المنزوعة ملكيتها للمنافع العامة بمضى خمس عشرة سنة هلالية . (ب) أحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة لا تجعل ثمن ما ينزع ملكيته وديعة لدى الحكومة على ذمة صاحبه ، بل بالعكس تلزم الحكومة بدفعه الى صاحبه عند الاتفاق عليه أو بإيداعه على ذمته عند الخلاف وحصول تقريره بواسطة خبير الدعوى ، حتى تستطيع الاستيلاء على العين المنزوعة ملكيتها ، وهذا التكليف لا يرتب على الحكومة سوى التزام قانونى بالإيداع ، والشأن فيه كالشأن في جميع الالتزامات بحيث لو استولت على الأرض بغير أن تعنى به فن وقت استيلائها عليها يتولد حق المالك في مطالبتها بالإيداع أو بالدفع له مباشرة . وحقه هذا ككل الحقوق التي تسقط بعدم المطالبة بها في المدة القانونية .

٣١ — يعمل بهذا القانون من ابتداء ٣ مايو سنة ١٩٠٧ .

٣١ مخ : يعمل بهذه الأحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

٣٢ — على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

المرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣١

الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ بشأن نزع ملكية المناطق

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وعلى القانونين رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ ورقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية للمنافع العامة ، وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ الصادر بتاريخ اليوم معدلا لهما .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — اذا كان الغرض من نزع الملكية للمنافع العامة هو انشاء أحد الشوارع أو الميادين العامة أو توسيعه أو تعديله أو تمديده جاز أن يشمل نزع الملكية فضلا عن المساحات اللازمة لذلك الشارع أو الميدان مساحات أخرى ، على أنه لا يجوز أن تزيد هذه المساحات بالنسبة لكل جانب من جانبي الشارع على العرض المقدر له ولا على ثلاثين مترا بأية حال وبالنسبة للميدان على ثلاثين مترا بالقياس من خط تنظيمه الجديد .

مادة ٢ — اذا أريد نزع الملكية للمنافع العامة لشأن من شؤون الصحة أو التحسين في مدينة أو قرية كلها أو بعضها ، أو أريد ذلك لانشاء حي جديد جاز أن يتعدى نزع الملكية العقارات اللازمة لطرق المواصلات أو لغيرها من الأغراض أو المرافق العامة وأن يشمل أيضا ما يرى ضرورة نزع ملكيته من عقارات أخرى سواء أكان وجه هذه الضرورة الصحة العامة أو التجميل أم كان ذلك لأن تلك

العقارات الأخرى بسبب صغرها أو عدم انتظام شكلها لا تقبل التقسيم والبناء عليها بكيفية لا تفتق والغاية المقصودة من المنافع العامة .

مادة ٣ — العقارات التي لا تستغرقها الأعمال العامة في الحالات المشار إليها في المادتين السابقتين يعاد بيعها أو ينتفع بها على أى وجه آخر بحسب الأحوال .

ويبين مرسوم نزع الملكية كيفية الانتفاع بتلك العقارات وعند الاقتضاء الشروط وحقوق الارتفاق والتكاليف التي تشتت في إعادة البيع .

مادة ٤ — يكون للمالك الذين نزع ملكيتهم حق الأفضلية على غيرهم في تملك القطع المقرر إعادة بيعها .

على أنه لاستعمال هذا الحق يجب أن يكون المالك قد ملك ثلث القطعة على الأقل ، فاذا طلبها أكثر من واحد فضل المالك الذى كان نصيبه فيها أكبر ، واذا تساوت الأنصبة فضل الذى يعود على ملكه منها منفعة أكبر .
وتبين كيفية استعمال هذا الحق فيما يتعلق بكل نزع ملكية بمقتضى قرار وزارى . وعلى كل حال يجب استعماله فى خلال ستة أشهر من نشر القرار المذكور والا سقط الحق فيه .

مادة ٥ — يشمل ثمن إعادة البيع للمالك القدماء فضلا عن الثمن الذى اتخذ أساسا لنزع الملكية ما يكون قد اكتسبه العقار وقت إعادة البيع من الزيادة فى قيمته بسبب الأعمال . واذا لم يحصل الاتفاق وديا على مقدار هذه الزيادة فى القيمة يكون التقدير بمعرفة المحكمة المختصة بدعوى ترفع بناء على طلب ذى الشأن بالطرق المعتادة وفى خلال ستة أشهر من تاريخ استعمال حقه طبقا لأحكام المادة السابقة ، فان لم ترفع الدعوى على الوجه وفى الميعاد المذكورين سقط حقه فى الأفضلية .

ويمجوز بناء على طلب المشتري أن تدفع الزيادة فى القيمة التى تكون قد قدرت بالتراضى أو بالقضاء على خمسة أقساط سنوية يكون أولها مستحق السداد فوراً . واذا تأخر السداد فى الآجال المقررة على الوجه المتقدم جاز للحكومة تحصيل

الأقساط المذكورة بطريق الحجز الإداري طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

مادة ٦ — تطبق أحكام المواد الثالثة والرابعة والخامسة فى حالة ما اذا قصد بنزع الملكية للمنافع العامة كشف منظر أثر قديم أو أثر من آثار العهد العربى يكون له أهمية فنية أو تاريخية أو تسهيل الوصول الى ذلك الأثر أو ازالة عقار لا يكون بقاءه بسبب شكله أو وجه استعماله متلائماً مع مجموع العقارات المجاورة .

مادة ٧ — مع عدم الاخلال بأحكام اللوائح المتعلقة بالتنظيم لا يؤخذ فى الأحوال المشار اليها فى المادتين الأولى والثانية من هذا القانون بالقرينة القانونية المنصوص عنها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة من قانونى نزع الملكية للمنافع العامة الا بالنسبة للمباني والقراس والتحسينات التى تكون قد أحدثت من تاريخ الاعلان الإدارى لمرسوم نزع الملكية المشار اليها فى المادة الخامسة من قانونى نزع الملكية للمنافع العامة .

وكذلك فى الأحوال المتقدم ذكرها يبطل أثر هذا الاعلان اذا كان المدير أو المحافظ اثر عدم الاتفاق على الثمن لم يوصل ملف نزع الملكية الى رئيس المحكمة المختصة فى خلال الستة أشهر التالية للاعلان .

على أنه يجوز اجراء الاعلان من جديد الى أصحاب الشأن بعد سنة من تاريخ بطلان أثره .

مادة ٨ — على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

خاص بالعلامات والبيانات التجارية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والدمغات والأختام والتصاویر والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أى مجموع منها اذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم اما فى تمييز منتجات عمل صناعى أو استغلال زراعى أو استغلال للغابات أو لمستخرجات الأرض أو أية بضاعة ، واما للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها .

مادة ٢ — يعد سجل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية .

مادة ٣ — يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه ولا تجوز المنازعة فى ملكية العلامة اذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

مادة ٤ — للأشخاص الآتى ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

- (١) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصرى الجنس .
- (٢) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل حقيقى .

(٣) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمى لبلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقى .

(٤) الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار التى تكون مؤسسة فى مصر أو فى احدى البلاد المذكورة آنفا اذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .

(٥) المصالح العامة .

مادة ٥ — لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتى :

(أ) العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست الا التسمية التى يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصورة العادية لها .

(ب) كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالآداب أو مخالفة للنظام العام .

(ج) الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو باحدى البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل وكذلك أى تقليد للشعارات .

(د) العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سائلة الذكر الخاصة برقابتها على البضائع أو ضمانها فى حالة ما اذا كانت العلامة التجارية التى تشمل على تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها فى بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .

(هـ) العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية البحتة .

(و) رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة وكذلك العلامات التى تكون تقليدا لها .

(ز) الأسماء الجغرافية اذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

(ح) صورة الغير أو شعاراته ما لم يوافق مقدما على استعمالها .

(ط) البيانات الخاصة بدرجات الشرف التى لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا .

(ى) العلامات التى من شأنها أن تضلل الجمهور أو التى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى وكذلك العلامات التى تحتوى

على بيان اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور .

الباب الثانى

اجراءآت التسجيل

مادة ٦ — يقدم طلب تسجيل العلامة الى ادارة تسجيل العلامات التجارية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٧ — لا تسجل العلامة الا عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨ — اذا طلب شخصان أو أكثر فى وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل الى أن يقدم أحدهم تنازلا من المنازعين له مصدقا عليه أو حكما حائزا لقوة الشئ المحكوم فيه .

مادة ٩ — يجوز لادارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها .

وعلى الادارة فى حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

واذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الادارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه .

مادة ١٠ — يجوز للطالب أن يتظلم من قرار ادارة التسجيل فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره به ويرفع التظلم الى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم قضايا الحكومة .

وقرارات اللجنة نهائية الا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١١ من هذا

القانون .

مادة ١١ — اذا أيدت اللجنة قرار ادارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشايتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته الا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل .

مادة ١٢ — يجب على ادارة التسجيل في حالة قبول العلامة الاشهار عنها بالكيفية المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز لصاحب الشأن أن يقدم للادارة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية اخطارا كتابيا بمعارضته في تسجيل العلامة مشتملا على أسباب المعارضة . وعلى الادارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من اخطار المعارضة . وعلى طالب التسجيل أن يقدم للادارة في الميعاد الذي تقرره اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذه المعارضة مشتملا على الأسباب واذا لم يصل ذلك الرد للادارة في الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلا عن طلبه .

مادة ١٣ — قبل الفصل في المعارضة يتعين على الادارة سماع الطرفين أو أحدهما اذا طلب ذلك .

وتصدر الادارة قرارا بقبول التسجيل أو رفضه ، وفي الحالة الأولى يجوز لها أن تقرر ما تراه لازما من الاشتراطات .

وقرار الادارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اخطار صاحب الشأن به .

واذا رأت الادارة أن المعارضة في تسجيل العلامة غير جدية جاز لها رغم الطعن في قرارها أن تصدر قرارا مسيبا بالسير في اجراءات التسجيل .

مادة ١٤ — يجوز للمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم في أى وقت طلبا الى ادارة التسجيل لادخال أية اضافة أو تعديل على علامته لا تمس ذاتيتها مساسا جوهريا . ويصدر قرار الادارة في ذلك وفقا للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلا للطعن بالطرق ذاتها .

مادة ١٥ — يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب .

ويجب اشتهار التسجيل بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
مادة ١٦ — يعطى لمالك العلامة بمجرد اتمام تسجيلها شهادة تشمل
البيانات الآتية :

- أولا — الرقم المتتابع للعلامة .
 - ثانيا — تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل .
 - ثالثا — الاسم التجارى أو اسم ولقب مالك العلامة ومحل اقامته وجنسيته .
 - رابعا — صورة مطابقة للعلامة .
 - خامسا — بيان المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة .
- مادة ١٧ — لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

الباب الثالث

انتقال ملكية العلامة ورهنها

- مادة ١٨ — لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها الا مع
الحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته .
- مادة ١٩ — يشمل انتقال ملكية الحل التجارى أو مشروع الاستغلال
العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التى يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالحل
أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك .
- وإذا نقلت ملكية الحل التجارى أو مشروع الاستغلال من غير العلامة
جاز لناقل الملكية الاستمرار فى صناعة نفس المنتجات التى سجلت العلامة من
أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك .
- مادة ٢٠ — لا يكون نقل ملكية العلامة أو رهنها حجة على الغير الا
بعد التأشير به فى السجل واشهاره بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

التجديد والشطب

- مادة ٢١ — مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ،

ولصاحب الحق فيها أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة اذا قدم طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة وفقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادة السادسة وهكذا في كل مدة .

وفي خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية القانونية تقوم ادارة التسجيل باخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها وترسل اليه الاخطار بالعنوان المقيّد بالسجل فاذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قامت الادارة من تلقاء نفسها بشطب هذه العلامة من السجل .

مادة ٢٢ — يجوز للمحكمة بناء على طلب أى صاحب شأن أن تأمر بشطب التسجيل اذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية خمس سنوات متتالية الا اذا قدم مالك العلامة ما يسوغ به عدم استعمالها .

مادة ٢٣ — اذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها لصالح الغير عن نفس المنتجات الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

مادة ٢٤ — شطب التسجيل أو تجديده يجب اشراره بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ — مع عدم الاخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون لادارة تسجيل العلامات ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التي تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الادارة بشطب هذه العلامات متى قدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب الادارة أو صاحب الشأن باضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بحذف أو بتعديل أى بيان وارد بالسجل اذا كان قد دون به بدون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

الباب الخامس

البيانات التجارية

مادة ٢٦ — فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر بيانا تجاريا أى ايضاح

يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي :

- (١) عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها .
- (ب) الجهة أو البلاد التي صنعت فيها البضائع أو أنتجت .
- (ج) طريقة صنعها أو إنتاجها .
- (د) العناصر الداخلة في تركيبها .
- (هـ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .
- (و) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

(ز) الاسم أو الشكل الذي تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة .

مادة ٢٧ - يجب أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على نفس المنتجات أم على الحال أو المخازن أو بها أو على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور .

مادة ٢٨ - لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع ما لم يكن مقترنا ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها .

ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة خاصة في انتاج بعض المنتجات أو صنعها الذين يتجرون في منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى أن يضعوا عليها علاماتهم اذا كانت من شأنها أن تضلل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى ولو كانت العلامات لا تشتمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ - لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى ما لم يقترن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

مادة ٣٠ - يجوز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت

ألفاظا عامة تدل في الاصطلاح التجارى على جنس الناتج لا على مصدره ويستثنى من ذلك الأسماء الاقليمية للمنتجات النبذية .

مادة ٣١ — لا يجوز ذكر مداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أى نوع كان سواء أكانت اكتسبت في معارض أم مباريات أم منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية الا بالنسبة للمنتجات التى تنطبق عليها هذه المميزات وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوها أو لمن آلت اليهم حقوقهم ، ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المباريات التى منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين فى عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٢ — اذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها جاز بمرسوم منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

ويحدد بقرار وزارى الكيفية التى توضع بها البيانات على المنتجات والاجراآت التى يستعاض عنها بها عند عدم امكان ذلك . على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

الباب السادس

الجرائم والجزاءات

مادة ٣٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرة جنيهات الى ٣٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(١) كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو

الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .
(٢) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .
(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٣٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيئات الى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(١) كل من خالف أحكام المواد من ٢٧ الى ٣٢ من هذا القانون .
(٢) كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (و) و (ط) و (ي) من المادة الخامسة .
(٣) كل من ذكر بغير حق على علاماته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي الى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥ — يجوز لمالك العلامة في أى وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر — بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة — أمراً من القاضى باتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عناوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة .
و يجوز اجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج .
و يجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضى نذب خير أو أكثر لمعاونة المحضر في عمله والزام الطالب بتقديم كفالة .

وتعتبر الاجراءات الواردة في هذه المادة باطلة بحكم القانون ما لم تتبع في خلال ثمانية أيام عدا مواعيد المسافة برفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت بشأنه تلك الاجراءات .

مادة ٣٦ — يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تم حجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات

أو الغرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .
ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر
على نفقة المحكوم عليه .

ويجوز لها كذلك أن تأمر باتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند
الاقتضاء باتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات
وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات غير قانونية وكذلك
اتلاف الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزوير ، ولها أن
تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة .

الباب السابع

أحكام ختامية

مادة ٣٧ — الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صبغة صناعية أم
تجارية أم لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها فيما يختص
بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية
أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على إجراء
المراقبة أو الفحص وذلك عند ما يرى وزير التجارة والصناعة أن في الترخيص
تحقيقا لمصلحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة جميع الآثار المنصوص عليها في هذا
القانون إلا أنه لا يجوز انتقال ملكيتها إلا بترخيص خاص من وزير التجارة
والصناعة .

مادة ٣٨ — ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي
تكفل الحماية الوقتية اللازمة للعلامات التي تكون موضوعة على منتجات أو
بضائع معروضة في المعارض الصناعية أو الزراعية التي تقام بمصر بشرط أن تكون
تلك العلامات متمتعة بالحماية في بلادها الأصلية حتى ولو كانت المنتجات أو
البضائع واردة من دول لم ترتبط معها مصر بمعاهدات في هذا الخصوص .

مادة ٣٩ — العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون ويتم تسجيلها في خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون .

على أن مدة العشر السنوات المنصوص عليها في المادة ٢١ لا تبدأ الا من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

مادة ٤٠ — يصدر وزير التجارة والصناعة لأئحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالأخص على ما يأتي :

- (١) تنظيم ادارة تسجيل العلامات التجارية وامساك السجلات .
- (٢) الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالاجراآت الادارية .
- (٣) تقسيم جميع المنتجات — لغرض التسجيل — الى فئات تبعا لنوعها أو جنسها .

- (٤) الأوضاع والشروط المتعلقة بالاشهار المنصوص عليه في هذا القانون .
- (٥) الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات .
- (٦) تعريفه الرسوم الخاصة بمختلف الأعمال والتأشيرات وبيان الاجراآت المنصوص عليها في هذا القانون عند الاقتضاء .

مادة ٤١ — لكل مصرى ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة مؤسسة في مصر أو يوجد مركز عملها في مصر ولكل مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة اليها اذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ — تلغى من قانون العقوبات المواد التي تخالف أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٤٣ — على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها في المادة ٤٠ .

نأمر بأن يصم هذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية

وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بسراى المنتزه فى ٢١ جادى الأولى سنة ١٣٥٨ (٩ يوليه سنة ١٩٣٩)

مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن مشروع قانونه المعلومات والبيانات التجارية

المنافسة هى احتكاك الحريات الاقتصادية للأفراد والجماعات لأنها كما تكون بين الأفراد من المنتجين فى ميدان العمل الصناعى وفى ميادين الاستغلال الأخرى من زراعية وغيرها قد تكون أيضا بين الشعوب والأمم فهى من جهة طبيعية بسبب التقدم الاقتصادى العظيم ووفرة الانتاج وتنوعه ومن جهة أخرى ضرورية لتقدم الانتاج فى ميادينه المختلفة ولتنمو التجارة الداخلية والخارجية ولتوفير أكبر قسط من الرفاهية للمجتمع الانسانى .

والمنافسة مع كونها طبيعية وضرورية يجب أن تكون لها من تقاليد الشرف وصدق المعاملة حدود واضحة لا تتعداها والا انقلبت شرا مستظيرا أو كان ضررها أكبر من نفعها شأن كل الحريات اذا أطلق لها العنان .

ولذلك كان لزاما على كل حكومة أن تعنى جد العناية بتنظيم المنافسة وحصرها فى حدودها المسموعة ضمانا للصالح المختلفة للمستغلين بالتجارة وبالانتاج ولجمهور المستهلكين وذلك باتخاذ الوسائل التشريعية والتدابير التنفيذية التى تنظم وتحمى الملكية الصناعية فى مناحيها المختلفة . وكما ورد بالمادة ١ و ٢ من اتفاقية باريس الدولية المبرمة سنة ١٨٨٣ تشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والاسم التجارى ومصدر البضاعة .

ومنذ انتصف القرن التاسع عشر أخذت الدول تسن النظم والقوانين الكفيلة بحماية الملكية الصناعية وترتب الأداة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ تلك النظم ، وكان من أهم ما عنت به موضوع العلامات التجارية .

وقد آن لمصر أن تحذو حذو الدول والبلاد التى أخذت بتلك النظم وأن تخطو خطواتها الأولى فى هذا السبيل بايجاد نظام لحماية العلامات التجارية يكون شاملا لحير ما وصلت اليه نظم البلاد الأجنبية من المبادئ والقواعد .

والعلامة التجارية La Marque de Fabrique et de Commerce هى التى يتخذها صاحب المصنع أو التاجر شعارا لمنتجاته أو بضائعه مميذا لها عن غيرها من المنتجات والبضائع المماثلة وتمكيننا للمستهلك من تعرف حقيقة مصدرها أيما وجدت . وبذلك يحمى نفسه من أن يغزو منافسوه مناطق التصريف التى اختصت بها منتجاته أو بضائعه بتزوير علامته أو تقليدها .

وقد استخدمت العلامات لتمييز منتجات الصناعة منذ زمن بعيد فكان الصانع يوقع باسمه على منتجاته أو يضع عليها شارة خاصة . ثم اتخذت تلك العلامات بعد ذلك أشكال الحيوانات

أو النباتات أو الرسوم الخطية . أما العلامات التي استخدمت في التجارة فقد ظهرت في إيطاليا في القرن الخامس عشر حيث كان التاجر يستخدم العلامة بقصد الشهرة . وفي فرنسا كان استخدام علامات الصناعة الزاميا في القرون الوسطى حيث كان يسودها نظام الطوائف (Les Corporations) فكانت تحم المنتجات بحتم الطائفة والا أعدمت وبإلغاء نظام الطوائف سنة ١٧٨٩ اختفى معه نظام العلامات الالزامية . وقد صدرت في فرنسا بعد ذلك بعض القوانين المتعلقة بحماية علامات المصنع بالنسبة لصناعات معينة اشتهرت بها بعض المدن الصناعية كصناعة الصابون والأسلحة والخردوات . وفي سنة ١٨٥٧ صدر في فرنسا قانون العلامات وهو المعمول به الآن خاصا بعلامات الصناعة والتجارة على السواء . وقد أصبح ذلك النظام معمولا به في أغلب دول العالم .

والفكرة الحديثة عن العلامة التجارية أنها لا تتناول بالتمييز منتجات الصناعة ومواد التجارة فقط بل تشمل المنتجات عموما سواء كانت من عمل صناعي أو من استغلال زراعي أو استغلال للغابات أو مستخرجات الأرض كاستغلال الناجم والمحاجر وآبار المياه المعدنية فتدخل في ذلك الأنبذة والخشب وأوراق الدخان والفواكه والمواشى والمعادن والمياه المعدنية والبيرة والزهور والدقيق (المادة ٣/١ من اتفاقية باريس سنة ١٨٨٣ المتعلقة بحماية الملكية الصناعية) .

وقد لعبت العلامات التجارية دورا هاما في ميدان المنافسة حيث كانت لها من أقوى الدعامات وأقطع الأسلحة لأنها من أهم الوسائل التي يلجأ اليها التاجر والصانع لتعريف نفسه الى المستهلكين سلعته والتي بها يضمن لنفسه عدم تضليل الجمهور وخديعته في أمرها مما يدفعه الى بذل أقصى جهده في تحسين منتجاته وتخفيض تكاليف الانتاج الى أقل حد ممكن ليضمن تفوقها على مثيلاتها جودة ورخصا مما يجعل سن نظام لحماية العلامات التجارية فرضا محتوما على الحكومات لضمان التقدم الاقتصادي في ناحيتي الصناعة والتجارة .

ويمكن أن تقاس أهمية التشريع الذي يفرض لحماية العلامات التجارية وينظم استخدام البيانات التجارية والصناعية بالدور الخطير الذي تلعبه الصناعة والتجارة في رخاء الأمم وسعادتها في العصر الحاضر ، لأنه بدون تلك الحماية تصبح التجارة والصناعة بل ويصبح الانتاج في جميع نواحيه هدفا لعوامل الهدم والافساد بإطلاق العنان لأساليب متنوعة وكثيرة من المنافسة غير المشروعة عن طريق تزوير وتقليد العلامات التجارية .

ولا يقتصر ضرر ذلك على طبقة المنتجين والصناع والتجار بل يتعداهم الى المستهلكين فضلا عن تشويه السمعة التجارية للبلاد في الداخل والخارج وإعاقة النهضة الصناعية .

لذلك أصدرت معظم الدول القوانين المتعلقة بحماية العلامات التجارية ففي ألمانيا صدر قانون ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ و ٣١ مارس سنة ١٩١٣ وفي إنجلترا قانون ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٧ و ١٨ أغسطس سنة ١٩١١ و ٧ أغسطس سنة ١٩١٤ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ وفي بلجيكا قانون أول أبريل سنة ١٨٧٩ و ٣١ مارس سنة ١٨٩٨ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٣ وفي اسبانيا قانون ١١ مايو سنة ١٩٠٢ و ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٩ وفي الولايات المتحدة قانون ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥ و ٢ مارس سنة ١٩٠٧ و ١٨

فبراير سنة ١٩٠٩ و ٨ يناير سنة ١٩١٣ وفي ايطاليا قانون ٣٠ أغسطس سنة ١٨٦٨ و ٣٠ مارس سنة ١٩١٣ وفي سويسرا قانون ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ و ١٤ أبريل سنة ١٩١٠ و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ .

ولحماية الملكية الصناعية حماية شاملة رأت الحكومات أن الضرورة تقضى بعدم الاقتصار على سن القوانين الكفيلة بالحماية الداخلية بل يجب أن توضع قواعد ومبادئ دولية تراعيها كافة الدول لضمان الحماية في الخارج وتحقيقا لذلك الغرض كانت الدول قبل سنة ١٨٨٣ تضع القواعد اللازمة لذلك ضمن المعاهدات التجارية .

ولكن لما كانت تلك المعاهدات ليست الا اتفاقيات وقتية تزول آثارها بانتفاء مدتها أو بفسخها ، فقد وجد أنها ليست أداة صالحة لتوفير حماية ثابتة مستمرة لمنتجات الدول المتعاقدة وبضائعها في الأسواق المختلفة وأنه من الضروري أن تبرم الدول اتفاقيات خاصة بحماية الملكية الصناعية .

لذلك أبرمت الدول المتعاقدة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ اتفاقية اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية وجعل حق الانضمام اليها مباحا لكل دولة في أى وقت تشاء ونص فيها على إعادة النظر في أحكامها من وقت الى آخر لادخال ما تتطلبه الحاجة على نصوصها من تعديلات فعدلت في مؤتمرات — بروكسل ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ — وواشنطن ٤ يونيه سنة ١٩١١ — ولاهاي ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ولندن ٢ يونيه سنة ١٩٣٤ .

وقد كان عدد الدول الموقعة على اتفاقية باريس في مبدأ الأمر احدى عشرة دولة ، وفي سنة ١٩١٠ بلغ عددها اثنتين وعشرين ، وفي سنة ١٩٣٤ أصبح عددها تسعا وثلاثين . وبناء على هذه الاتفاقية أصبح لكل صاحب علامة مسجلة تابع لاحدى الدول المتعاقدة أو مقيم باحداها أوله بها محل عمل الحق في حماية علامته في كل دولة من الدول المتعاقدة وأن يكون في ذلك على قدم المساواة مع رعاياها وفقا لقوانين كل دولة ومع عدم الاخلال بنصوص الاتفاقية (المادة ٢) . ويترتب على ذلك أن لصاحب العلامة المسجلة التابع لاحدى الدول المتعاقدة الحق في أن يختار اما تطبيق نصوص معاهدة باريس الدولية أو تطبيق أحكام قانون الدولة المتعاقدة التي يريد حماية علامته بها وفقا لما يرى فيه مصلحته . واذن تكون أحكام اتفاقية باريس الدولية بالنسبة لقوانين الدول المتعاقدة هي بمثابة حد أدنى لضمان الحماية أو كما يطلقون عليها بالفرنسية (Le minimum de garanties) ويترتب على ذلك أنه قد يصبح للأجنبي في احدى دول الاتحاد من الحقوق أكثر مما لرعاياها ما دام ذلك الأجنبي تابعا لاحدى الدول المذكورة ، لأن هؤلاء لا يطبق بالنسبة لهم الا قوانين بلادهم مما لا يتفق وقواعد المساواة (وقد تفادينا هذه الصعوبة في مشروعنا بالمادة ٤٠) .

كما أوجبت المادة ١٣ من الاتفاقية على كل دولة من الدول المتعاقدة أن تنشئ مصلحة تتولى حماية الملكية الصناعية .

وقد أنشئ في برن المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية وهو يعمل تحت اشراف حكومة الاتحاد السويسرى ومن اختصاصه جمع المعلومات الخاصة بحماية الملكية الصناعية والعمل على

نشرها مع قيامه بالأبحاث المتنوعة التي تهمل الاتحاد الدولي . ويحصل المكتب من المصالح المختصة على الوثائق التي تمكنه من إصدار نشرة دورية باللغة الفرنسية عن المسائل التي تهمل الاتحاد (المادة ١٣ من الاتفاقية) .

ولم يقتصر مجهود الدول على ما تقدم من حيث التعاون الدولي في حماية العلامات التجارية فقد اتفق على وضع نظام دولي لتسجيل العلامات : وأبرمت لذلك اتفاقية مدريد في أبريل سنة ١٨٩١ التي عدلت بمؤتمرات بروكسل سنة ١٩٠٠ وواشنطن سنة ١٩١١ ولاهاي سنة ١٩٢٥ ولندن سنة ١٩٣٤ وبمقتضاها يكون لكل شخص تابع لأحدى الدول المتعاقدة أو مقيم بها أوله بها محل عمل أن يطلب تسجيل علامته تسجيلاً دولياً وعليه أن يقوم أولاً بتسجيلها في الدولة التابع لها ثم يطلب من مكتب التسجيل الدولي للعلامات في برن تسجيلها فيه ويترتب على التسجيل الأخير أن تصبح العلامة محمية في جميع الدول المتعاقدة كما لو كانت مسجلة في كل دولة منها .

وظلت مصر في معزل عن الدول الأجنبية فيما قامت به من نشاط دولي محمود يتعلق بوضع وتطبيق الأنظمة والقواعد الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ومنها العلامات التجارية حماية دولية فلم تشترك في اتفاقية اتحاد باريس الدولي لحماية الملكية الصناعية التي أبرمت سنة ١٨٨٣ كما أنها لم تشترك في اتفاقية مدريد سنة ١٨٩١ الخاصة بتسجيل العلامات التجارية تسجيلاً دولياً في برن ولم تشترك أيضاً في اتفاقية مدريد الدولية سنة ١٨٩١ لمكافحة البيانات غير الصحيحة المتعلقة بمصدر المنتجات ولم تنضم إلى الآن للاتفاقيات المذكورة كما أنها لم تشترك إلى الآن في مكتب برن الدولي الذي سبقت الإشارة إليه .

وقد تخلفت مصر أيضاً عن مجموعة الدول والبلاد في سن القوانين اللازمة لحماية الملكية الصناعية ولم تستطع إلى الآن أن تقف على قدم المساواة مع مجاوراتها من الدول والبلاد الشرقية كتركيا وسوريا والعراق وفلسطين والسودان التي تتمتع كل منها بنظام خاص لحماية العلامات التجارية ويرجع السبب في ذلك إلى ما كانت مقيدة به سيادة بلادنا التشريعية بموجب الامتيازات الأجنبية ذلك لأن الحماية الواقية للعلامات التجارية تقتضي فرض العقوبة الزاجرة ولم تكن مصر لتستطيع قبل معاهدة مونترو أن تفرض على الأجانب غير عقوبة المخالفة بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة أما غيرها من العقوبات فلم يكن في الامكان فرضها على الأجانب إلا بموافقة جميع الدول صاحبة الامتيازات .

ولعدم صدور قانون بمصر لغاية الآن بوضع نظام لحماية العلامات التجارية تعطل تنفيذ المواد ٣٠٣ — ٣٠٦ من قانون العقوبات الأهلي و ٣١٢ — ٣١٥ من قانون العقوبات المختلط المقررة للجزاءات على تقليد العلامات وتزويرها وذلك لأن المشرع علق تطبيق العقوبات الواردة في هذه المواد على صدور اللوائح المنظمة لموضوع العلامات (هذه الإشارة إلى القانون القديم) (١) .

إلا أن عدم استطاعة المحاكم المصرية القضاء بالعقوبات المقررة التي أشرنا إليها لم يعجزها عن منح قسط وافر من الحماية للعلامات التجارية بتطبيق أحكام القانون العام والقانون الطبيعي وقواعد العدل والانصاف ، ولم تتوان محكمة الاستئناف المختلطة في تطبيق القواعد والمبادئ

(١) تقابل المواد المذكورة المواد ٣٤٨ — ٣٥١ من القانون الجديد .

التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الصناعية وكانت تميز الحجز على البضائع والمنتجات المقلدة كما أنها كانت تقضى بالتعويضات المناسبة وينشر الحكم .
وقد كانت المحاكم القنصلية تطبق على رعايا دولها في المنازعات الخاصة بالملكية الصناعية قوانين بلادها .

وفضلا عن ذلك فقد أوجدت المحاكم المختلطة نظاما لتسجيل العلامات التجارية بأقلام كتابها وكانت طلبات تسجيل العلامات تقدم لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ لقلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية المختلطة الثلاثة بالاسكندرية والقاهرة والمنصورة . أما المحاكم الأهلية فلم ينشأ بها أى نظام لهذا الغرض وكان من عيوب تسجيل العلامات بكل من المحاكم المختلطة الثلاثة كثرة المصاريف وضيق الوقت حيث كان مودع العلامة مضطرا لأن يسجل علامته فى كل من المحاكم الثلاث لأن التسجيل فى قلم كتاب محكمة واحدة من هذه المحاكم لم يكن ليترتب عليه حماية العلامة الا فى دائرة اختصاص تلك المحكمة دون غيرها . لذلك رأت محكمة الاستئناف المختلطة فى جمعيتها العمومية المنعقدة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أن المصلحة العامة تقضى توحيد التسجيل بحصره فى مكان واحد فالغى النظام الذى كان معمولاً به واستبدل به نظام جديد يحصر تسجيل العلامات فى قلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية . وقد بدىء تنفيذ هذا النظام من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ وهو معمول به لغاية الآن .

ومع ما بذلته المحاكم المصرية من الجهود لحماية العلامات التجارية وما قام به قلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة من الخدمات فى هذا الصدد فإن مصر ظلت تشعر منذ زمن طويل بحاجتها الماسة الى نظام شامل ومفصل تعرف به العلامة التجارية ومجال استخدامها والشروط الموضوعية والشكلية المتعلقة بتسجيلها والأحكام التفصيلية المتعلقة بالملكية وانتقالها وتحدد به السلطات التى تمنح لمكتب التسجيل فى قبول العلامة أو رفضها وتقرر به التدابير الاحتياطية السكيفية بحماية صاحب الحق فى العلامة وتفرض به العقوبات الزاجرة لتقليد العلامة أو تزويرها .

لذلك كان من الضروري أن يسن بمصر قانون خاص بالعلامات التجارية يحقق جميع الأغراض . هذا ولا تقل خطورة ولزوما عن حماية العلامات التجارية حماية البيانات التجارية والصناعية التى قد يضعها التاجر أو المنتج على بضائعه أو منتجاته أو محاله أو مخازنه أو يفظه أو على الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان أو غيرها مما يستعمل لعرض البضائع على الجمهور للدلالة على عددها أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو قوتها أو وزنها أو مصدرها أو طريقة صنعها أو انتاجها أو عناصر تركيبها أو اسم أو مؤهلات منتجها أو صانعها أو وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية مما يقتضى سن تشريع يكفل صحة تلك البيانات بفرض العقوبات الزاجرة على غشها مع امكان ضبط البضائع وحجزها ، وبذلك تحصر المنافسة فى حدودها المبروعة بين منتجات الدول الأجنبية فى أسواقنا المصرية وبين المنتجات المصرية والمنتجات الأجنبية فلا يتسنى لأى كان بغير أن يستهدف للعقوبة الجنائية والخسارة المادية أن يورد لمصر أو يعرض فى أسواقها منتجات تحمل بيانات غير صحيحة عن حقيقة مصدرها أو حقيقة أمرها أو أمر صانعها أو منتجها .

لذلك رؤى أن يتضمن مشروع قانون العلامات التجارية أحكاما تفصيلية تتعلق بحماية البيانات التجارية والصناعية .

وقد خطر لمصر أن تسد نقصها التشريعى فيما يتعلق بحماية العلامات والبيانات التجارية والصناعية عند ما وجدت في سنة ١٩١٧ فكرة الفاء الامتيازات الأجنبية وتشكلت لهذا الغرض بوزارة الحفانية لجنة لوضع قوانين موحدة تسرى على المصريين والأجانب عند الفاء الامتيازات . وقد وضعت احدى اللجان الفرعية للجنة المذكورة مشروعا ضافيا للعلامات والبيانات التجارية والصناعية اشتمل على كثير من القواعد والمبادئ التفصيلية التى تنطبق على الآراء الحديثة في هذا الصدد وعلى ضوئه أعد مشروع جديد مشتملا على أهم أحكامه ، وتاركا منها ما يجب تضمينه في اللائحة التنفيذية أو ما لا تقتضيه حالة مصر ، ومعدلا لبعض قواعده ومبادئه ليكون متمشيا مع أحكام الاتفاقات الدولية المعمول بها الآن .

ولذلك جاء المشروع الجديد شاملا للآراء الحديثة في صدد موضوع العلامات التجارية ، فثلا جاءت المادة الأولى منه المشتملة على تعريف العلامة التجارية متفقة والاتجاه الحديث نحو توسيع مجال استخدام العلامة وجعلها شاملة في تمييزها مواد التجارة وجميع المنتجات سواء أكانت من عمل صناعى أو استغلال زراعى أو استغلال للغابات أو استغلال لمستخرجات الأرض كالنجم والمحاجر والمياه المعدنية وذلك بدلا من قصرها على تمييز مواد التجارة ومنتجات الصناعة دون غيرها (المادة ١/٣ من اتفاقية اتحاد باريس الدولى لحماية الملكية الصناعية) . وكذلك فيما يختص بالأشخاص الذين يجوز لهم تسجيل علاماتهم التجارية جاءت المادة الرابعة مطابقة لأحكام الاتفاقية المذكورة (المادة ٢/٢ والمادة ٣) .

وفي تحديد ما لا يجوز تسجيله كعلامة أو كجزء منها جاءت المادة الخامسة من المشروع مطابقة لأحكام الاتفاقية في هذا الصدد (المادة ٦ ب/٢ و ٣ والمادة ٦ ter ١ و ٢ من الاتفاقية) . واشتملت المادة ٣٤ من المشروع فيما اشتملت عليه من الاجراءآت التحفظية على حجز البضائع داخليا وفي الجمارك مما يتفق مع نصوص الاتفاقية في هذا الصدد (المادة ١/٩ و ٣) . وقد نصت المادة ٤٠ على أنه (لكل مصرى ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة مؤسسة في مصر أو يوجد مركز عملها في مصر ولكل مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التى تكون مصر منضمة اليها اذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون) . وذلك لضمان المساواة بين المصريين والجماعات المصرية وبين الأجانب في الحقوق كما سبق ايضاحه .

ويشتمل مشروع القانون على الأحكام التفصيلية المتعلقة بتعريف العلامة وشروطها القانونية واجراءآت التسجيل وانتقال ملكيتها ورهنها واجراءآت التجديد والشطب والبيانات التجارية والصناعية مع بيان الجرائم والعقوبات وقد قررت لتلك الجرائم عقوبات الجنح استنادا الى أن مشروع القانون سيعمل به بعد دخول معاهدة مونترو في دور التنفيذ .

وتشرف وزارة التجارة والصناعة برفع مشروع القانون الى مجلس الوزراء مع مذكرته

التفسيرية وترجو أن يتفضل بالواقعة عليه واستصدار مرسوم بعرضه على البرلمان
وزير التجارة والصناعة
(امضاء)
عبد السلام فهمي جمعه

مذكرة تفسيرية عن مشروع قانون العلامات والبيانات التجارية

العلامة التجارية من الأموال المعنوية وهي بهذا الاعتبار يمكن أن تكون محلا لحق الملكية وهذا الحق يجب له الحماية . ويقصد بتوفير الحماية لهذا الحق تزويد الصناع والتجار بأداة فعالة تكفل لهم الوقاية من نتائج تضليل الجمهور الذي قد يرتكبه بعض المنافسين غير المكثرين اضرارا بهم .

والعلامة ما هي الا وسيلة لتمييز منتجات مصنع أو بضائع محل تجارى حيث تضمن لمن سبق له استخدامها حق استعمالها دون غيره وحمايته في الوقت نفسه من المنافسة غير الشريفة ووقاية الجمهور من أى ليس قد ينجم عن هذه المنافسة اضرارا به .

ولذلك سنت معظم البلاد المتقدمة التدابير التشريعية المنظمة لهذه الحماية .

وقد تضمن قانون العقوبات المصرى المبدأ الخاص بحماية الملكية الصناعية بالنهى عن تقليد علامات المصنع وبيع البضائع الموضوعة عليها علامات مزورة (المواد ٣٠٣ — ٣٠٦ من قانون العقوبات المصرى والمواد ٣١٢ — ٣١٥ من قانون العقوبات المختلط) غير أن هذه النصوص ظلت معطلة بسبب عدم صدور اللوائح المشار اليها في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الأهلى والمادة ٣١٤ من قانون العقوبات المختلط .

الا أن تعذر توقيع العقوبات الجنائية لم يعجز المحاكم الأهلية والمختلطة عن توفير حماية مدنية كافية للملكية الصناعية استنادا الى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدل والانصاف ، فضلا عن ذلك فقد أنشئ بقلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة مكتب لتسجيل العلامات .

وبالرغم مما بذله القضاء المصرى من جهود موقفة في هذا الصدد ظلت الحاجة ماسة الى استصدار قانون خاص يشتمل على تعريف العلامة التجارية وبيان شروط حمايتها وتحديد القواعد المتعلقة باجراءات التسجيل والآثار المترتبة عليه وأخيرا تقرير الجزاءات على مخالفة أحكام القانون .

ففي سنة ١٩١٨ أعدت احدى اللجان الفرعية للجنة الفاء الامتيازات الأجنبية مشروع قانون في هذا الموضوع يعد عملا جليلا ومفخرة لمن اشتركوا في اعداده وهم :

MM. R. B. P. Cator, R. Houriet et M. Pupikofor.

وقد وضع مشروع القانون الحالى على ضوء المشروع الذى أعدته اللجنة المشار اليه ناقلا أهم أحكامه مهملاتها ما يجب تركه الى اللائحة التنفيذية أو ما لا تقتضيه الحالة في مصر ومخالفا له في بعض النقط كما سنوضحه فيما بعد :

الباب الأول

أحكام عامة

تشتمل الأحكام الواردة في هذا الباب على تعريف العلامات التجارية والآثار المترتبة على تسجيلها والشروط الواجب توافرها لتمتعها بالحماية .

المادة ١ — ورد بهذه المادة بيان العناصر أو العلامات التي يمكن أن تتكون منها العلامة التجارية لا على سبيل الحصر ولكن على سبيل التمثيل وذلك لأن الأشكال التي يمكن أن تتخذها العلامات لا عدد لها .

وتكتمل المادة الأولى من المشروع الأصلي رؤى من الضروري تحديد « الأسماء » التي يمكن اتخاذها علامة تجارية بأن تضاف إليها عبارة « المتخذة شكلا مميزا » أسوة بنص المادة الأولى من القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٥٧ ، وقد نص أيضا على إجازة استخدام العلامة في تمييز منتجات الاستغلال الزراعي أو أى استغلال للغابات أو لمستحضرات الأرض . وقد استعمل المشروع لفظ « منتجات » لجميع تلك المنتجات أو البضائع أو السلع المتداولة في التجارة واذن يجب أن يفسر ذلك بأوسع معانيه .

المادة ٣ — تقرر هذه المادة مبدأ الحماية القانونية للعلامات بطريق تسجيلها وعليها أن تبين مدى الآثار المترتبة على التسجيل لمعرفة ما اذا كان منشأ حق ملكية العلامة أو أنه فقط مقرر هذا الحق .

تبعاً للنظرية التي أخذ بها القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٥٧ يعتبر التسجيل مقرر حق الملكية لا منشأ له .

ومن مزايا هذه النظرية أن يكون مالك العلامة الذي يهمل تسجيلها بمأمن من أن يقتصب علامته منافس له بطريق تسجيلها باسمه .

الا أن هذه النظرية لا تخلو من المساوئ فمن جهة تشجع أصحاب العلامات على إهمال تسجيلها لأنه ليس هناك ما يضطرم إلى ذلك التسجيل الذي يقيد كما يقيد الغير حيث أنه من صالح كل شخص أن يعرف العلامات التي أصبحت محلاً لحق ملكية خاصة بفضل نظام التسجيل والاشتهار . ومن جهة أخرى فإن هناك ما هو أشد خطورة مما تقدم وذلك تعذر معرفة من له حق الأسبقية في حالة حصول تنازع على ملكية علامة قديمة .

كل هذه المساوئ لا يكون لها وجود إذا أخذنا بنظرية « ان التسجيل منشأ حق الملكية » .

ولذلك أخذت بعض القوانين الأجنبية وعلى الأخص القانون الألماني بالنظرية الأخيرة . على أنها لا تخلو هي أيضا من مساوئ كبيرة .

ومع ذلك فليس من التعذر العمل بالنظريتين معا للاستفادة من مزاياهما ولتفادي مساوئهما على قدر الاستطاعة وهذا ما اتبعه القانون الإنجليزي حيث نص على عدم جواز الطعن في التسجيل بعد سبع سنوات .

وقد اقتضى مشروع القانون الفرنسى الخاص بتعديل قانون العلامات التجارية بالقانون الانجليزى فى تقرير نظام يجمع بين الاعتراف بحق الملكية الذى ينشأ عن التسجيل طبقا لشروط معينة وبحق وضع اليد بصفة شخصية لمن سبق له أن استخدم العلامة .

وهذه النظرية هى التى أخذنا بها وقد تضمنتها المادة الثالثة من المشروع .

والآن نستعرض بإيجاز الآثار التى تترتب على التسجيل وفقا لأحكام هذا المشروع .

فبمقتضى المادة الثالثة يعتبر التسجيل قرينة على أسبقية استعمال العلامة وهذه القرينة يمكن أن تدحض بأبواب وجود استعمال سابق على تاريخ التسجيل لأن ملكية العلامة تكون لمن سبق له أن استخدمها قبل غيره فالتسجيل ليس من شأنه أن ينشئ حق الملكية إنما هو يقرر فقط وجوده فالأثر الذى يترتب عليه من حيث المبدأ هو تقرير الحق .

ومع ذلك فطبقا للفقرة الثانية يصبح التسجيل منشأ لحق الملكية اذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة ومستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل على أن يبقى لمن تكون له الأسبقية فى استخدام ذات العلامة حق وضع اليد عليها ويكون ذلك الحق شخصا فلا ينتقل منه الى الغير كما لا يجوز التوسع فيه . وينبى على ذلك أن العلامة لا يمكن أن تنتقل ملكيتها للورثة أو لغيرهم ولا يمكن أن توضع على منتجات أخرى .

المادة ٤ — تضع هذه المادة بيانا بالأشخاص الحقيقية والمعنوية الذين لهم الحق فى تسجيل علاماتهم بمصر . ونصها مأخوذ عن المادة السابعة من قانون الاتحاد السويسرى .

المادة ٥ — تشمل هذه المادة على الحالات التى يرفض فيها التسجيل وعلى الأخص فى حالة ما تكون العلامة مخالفة للقانون أو منافية للأداب العامة أو تكون مطابقة لبعض الرموز والشعارات العامة أو الخاصة .

كذلك لا يجوز تسجيل الأسماء الجغرافية اذا كان استعمال أمثال تلك الأسماء من شأنه أن ينشأ عنه أى لبس أو خلط ما بالنسبة لمصدر المنتجات أو موطنها وكذلك العلامات التى من شأنها أن تضلل الجمهور كالعلامة التى تشير الى مرتبة غير مطابقة لحقيقة مرتبة المنتجات الموضوعة عليها العلامة .

الباب الثانى

اجراءآت التسجيل

قبل الدخول فى هذا الموضوع نرى لزما علينا أن نبت فى مبدأ أساسى وهو تقرير ما اذا كان التسجيل يتم بدون اجراء أى فحص سابق أو بعد اجراء هذا الفحص .

وبالرجوع الى القوانين الأجنبية نجد أنها تتبع احدى النظريات الأربع المينة فيما يلى :

النظرية الأولى :

وقد اتبعها القانون الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٥٧ وبمقتضاها يقبل طلب التسجيل بدون فحص سابق بمعنى أنه لا يجوز للموظف الذى يتسلم طلبات التسجيل أن يرفض اجراء التسجيل بحجة أن العلامة ليست جديدة أو لأى سبب آخر .

النظرية الثانية :

وقد اتبعها قانون الاتحاد السويسرى الصادر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ المعدل بالقانون الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وبمقتضاها تسجل العلامة بدون فحص سابق على مسئولية الطالب مع رفض تسجيلها فى حالات نص عليها القانون وعلى الأخص عندما تكون العلامة منافية للآداب العامة . أما اذا وجد المكتب أن العلامة ليست جديدة فعليه اخطار الطالب وهذا له أن يتمسك بطلبه أو أن يسحبه .

النظرية الثالثة :

وقد اتبعها القانون الألمانى الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وبمقتضاها يمكن رفض التسجيل وعلى الأخص اذا اشتملت العلامة على شعارات أو علامات منافية للآداب العامة . وعند ما يجد المكتب أن العلامة المطلوب تسجيلها تطابق تمام المطابقة علامة أخرى سبق تسجيلها فعليه أن يرفض التسجيل وللطالب فى هذه الحالة فقط اثبات أحقيته للعلامة بطريق رفع الدعوى على صاحب التسجيل الأول .

النظرية الرابعة :

وقد اتبعها القانون الانجليزى الصادر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٧ وبمقتضاها لا يقبل التسجيل الا بعد فحص سابق للعلامة يكون متضمنا اشهار طلب التسجيل وفتح باب المعارضة للغير . وتقدم المعارضات لأمين السجل (Registrar) ويجوز التظلم من قراراته أمام المحكمة وحكمها فى هذا الموضوع قابل للاستئناف . وقد ذهب القانون الانجليزى الى أبعد من ذلك ، حيث نص على أنه فى حالة ادخال أى تصحيح أو تعديل فى علامة سبق تسجيلها تتخذ اجراءات الاشهار والمعارضات واستئناف القرارات والأحكام الصادرة فى شأنها أسوة بما نص عنه فيما يخص بطلبات التسجيل الأصلية .

وقد رؤى تفادى الصعوبات التى يشتمل عليها التشريع الانجليزى كما رؤى عدم الأخذ بالنظام الفرنسى المناقض له لما فى تطبيقهما من الاضرار بطالب التسجيل وبالغير على السواء فثلا لا يتصور امكان تسجيل العلامة مع اشتغالها على ما يخالف الآداب العامة .

لم يبق أمامنا اذن غير النظريتين الوسطيين وقد رأينا أن نختار منهما نظرية القانون الألمانى (المادتان الثامنة والتاسعة من المشروع) .

وأخيرا علينا أن نبين الجهة المختصة بتسجيل العلامات فالمادة ١٢ من اتفاقية الاتحاد البرمة فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ نصت على انشاء مصلحة خاصة بحماية الملكية الصناعية . وقد حقق القانون الفرنسى الصادر فى ٩ يولييه سنة ١٩٠١ حكم المادة المذكورة بنصه على انشاء مكتب أهلى تابع لوزارة التجارة خاص ببراءات الاختراع والعلامات التجارية :

Office national des brevets d'invention et des marques des fabrique.

وعلى تشكيل لجنة فنية استشارية .

ويحصل التسجيل فى ألمانيا بمكتب تابع للسلطة الادارية يسمى (Pantentant) وفى سويسرا فى

مكتب اتحاد الملكية الأدبية Office fédéral de la propriété intellectuelle . وفي بريطانيا العظمى بمكتب خاص يسمى Patent office تابع لوزارة التجارة Board of Trade . يتضح مما تقدم أنه في الامكان أن ينشأ بمصر مكتب خاص يكون تابعا لوزارة التجارة والصناعة يسمى مكتب تسجيل العلامات التجارية (المادة الثانية من المشروع) على أن تعمل بجانب المكتب المذكور لجنة يعينها مجلس الوزراء وتتألف من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم قضايا الحكومة وتختص بالفصل نهائيا فيما يرفع اليها من الطعون في قرارات المكتب . وللمكتب قبول التسجيل بلا قيد ولا شرط أو رفضه أو فرض القيود أو التعديلات التي يراها ضرورية .

وعلى المكتب رفض التسجيل في الأحوال المنصوص عليها في المادة الخامسة وكذلك عند عدم توافر الشروط الواردة في المادتين الرابعة والسادسة من المشروع . وإذا صدر قرار المكتب برفض التسجيل أو بالتبول المعلق على شرط فيجوز للطالب في خلال ثلاثين يوما التظلم من هذا القرار أمام اللجنة المختصة (مادة ١١) . وقرارات اللجنة نهائية الا في الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة لأنها تشمل على عناصر نزاع من اختصاص المحاكم دون غيرها أن تفصل فيه .

المادة ١٣ — هذا النص له نظير في القانون الانجليزي (المادة ٣٤ الخاصة بالتعديلات غير الجوهرية التي يطلب صاحب العلامة ادخالها في العلامة المسجلة) .

ويعتبر التسجيل حاصلا من تاريخ تقديم الطلب (المادة ١٤) .

الباب الثالث

انتقال ملكية العلامة ورهنها

يجوز أن تنقل ملكية العلامة التجارية أسوة بغيرها من الأموال الأخرى ولكن هل يجوز نقل ملكيتها بمفردها أو أنه يتعين ألا تنقل ملكيتها الا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

رأينا تمشيا مع المبادئ المقررة في التشريعات الحديثة وعلى الأخص القوانين الانجليزية والسويسرية والبلجيكية ألا نميز نقل ملكية العلامة الا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال باعتبار أنها من توابعه أما عبارة « مشروع الاستغلال » الواردة بهذا القانون فيجب أن تفسر بأوسع معانيها لتشمل الاستغلال في جميع صورته ونواحيه المختلفة .

ولهذه الأسباب أيضا لا يجوز رهن العلامة أو توقيع الحجز عليها الا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

وتطبيقا لهذه القاعدة نص المشروع في المادة ١٨ على أن يشمل نقل ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك . ولا يكون نقل ملكية العلامة أو رهنها صحيحا بالنسبة للغير الا بعد التأشير به في السجل (المادة ١٩) .

الباب الرابع

التجديد والشطب

المادة ٢٠ — طبقا لنص هذه المادة تبقى آثار التسجيل عشرين سنة ويجب تجديد التسجيل استبقاء لآثاره .

وتدوم آثار التسجيل بتجديده على التوالى كل عشرين سنة مرة بعد أخرى .
وقد تحددت مدة الحماية القانونية بعشرين سنة رغبة في أن يتمشى التشريع المصرى مع أحكام الاتفاقات الدولية .

المادة ٢١ — هذه المادة تقابل المادة التاسعة من قانون الاتحاد السويسرى التى تقضى بإمكان شطب العلامة لعدم استعمالها الا اذا ثبت أن عدم الاستعمال قد نشأ عن ظروف متصلة بالتجارة والصناعة أو أية أسباب أخرى خطيرة تتعلق بشخص مالك العلامة .

المادة ٢٢ — لا يجوز إعادة تسجيل العلامة المشطوبة — بسبب عدم تجديدها أو لعدم استعمالها — لصالح الغير الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

وقد رؤى بحق عند تجديد هذه المدة منع مهلة كافية لصاحب العلامة المشطوبة ليتمكن من استعادتها اذا ما رغب ذلك . وفى خلال تلك المدة يتمكن الجمهور من الوقوف على أن العلامة المشطوبة أصبحت ولا صلة لها بالمحل الذى كان موضع ثقته .

الباب الخامس

البيانات التجارية

قد أخذت المواد الواردة فى هذا الباب عن المشروع الذى وضعته لجنة الفاء الامتيازات الأجنبية ، لذلك نرى من المفيد أن نذكر هنا ما أورده تلك اللجنة بهذا الصدد فى مذكرتها التفسيرية .

المادة ٢٥ — أخذت هذه المادة عن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون الانجليزى الصادر فى سنة ١٨٨٧ بعد ادخال بعض اضافات يسيرة اليها . وهى تنص بصفة عامة على البيانات التى تناولها القانون باسم « البيانات التجارية » .
وظاهر أن نص هذه المادة إنما قصد به وضع تعريف للبيانات التجارية ولم يقصد به ذكرها على سبيل الحصر .

المادة ٢٦ — قررت هذه المادة القاعدة التى تقضى بعدم جواز استعمال أية بيانات تجارية بأى شكل كان الا اذا كانت منطبقة على الحقيقة تمام الانطباق .

وقد سارت على هذا المبدأ الأساسى كافة التشريعات الأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع .
ويبدو تطبيق هذا المبدأ بكل وضوح فى المواد ٣ و ٤ و ٥ (فقرة أولى) من القانون الانجليزى الصادر فى سنة ١٨٨٧ والمادتين ١٨ (فقرة ثالثة) و ٢٣ من قانون الاتحاد السويسرى الصادر فى سنة ١٨٩٠ .

المادة ٢٧ — نصت هذه المادة على القواعد التي يجب اتباعها في حالة وضع اسم وعنوان البائع على المنتجات الواردة من جهة تختلف عن مكان البيع . وهذا النص يطابق حكم المادة ٣ من اتفاقية مدريد لسنة ١٨٩١ واتفاقية واشنطن لسنة ١٩١١ .

وقد ينسب الفقرة الثانية من هذه المادة القيود التي يلتزم بها البائع في حالة ما اذا كان اسم الجهة التي يقيم فيها يدعو الى اللبس بالنسبة لمصدر المنتجات وذلك اقتداء بالنص الوارد بالمادة ١٩ من قانون الاتحاد السويسري الصادر في سنة ١٨٩٠ .

المادة ٢٨ — قررت هذه المادة قواعد مماثلة لما اشتملت عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون السويسري بشأن المنتجات التي تكون قد صنعت لحساب أحد الصناع في جهة غير التي يوجد بها محله الرئيسي .

المادة ٢٩ — طبقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة ١٠ من القانون السويسري والمادة ٤ من اتفاقية مدريد وواشنطن ، أجازت المادة تسمية بعض المنتجات بأسماء جغرافية أصبحت ألفاظا عامة تدل في الاصطلاح التجاري على جنس الناتج لا على مصدره ، ويستثنى من ذلك الأسماء الإقليمية للمنتجات النيدية .

المادة ٣٠ — أخذ نصها من المادة ٢١ من قانون الاتحاد السويسري الصادر في سنة ١٨٩٠ بتنظيم البيانات المتعلقة بالجوائز الصناعية وهو المشتمل على القواعد اللازمة لمنع الالتباس الذي قد تحدثه البيانات غير الصحيحة (ينظر أيضا القانون الانجليزي الخاص بتنظيم مداليات المعارض الصادر في سنة ١٨٦٣) .

المادة ٣١ — رعاية لصوالح المستهلكين واتقاء للغش وضع هذا النص قواعد خاصة للزام بوضع بيانات معينة على المنتجات تتعلق بمقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو قوتها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها عند ما يكون لتلك البيانات دخل في تقدير قيمتها .

الباب السادس

الجزآت

المادتان ٣٢ و ٣٣ — نصت المادتان ٣٢ و ٣٣ على الجرائم وعلى العقوبات المناسبة وغنى عن البيان أن هذه الأحكام فيما يختص بالعلامات التجارية تحمل محل المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات الأهلي والمادتين ٣١٤ و ٣١٥ من قانون العقوبات المختلط التي تصبح ملغاة ضمنا .

المادة ٣٤ — نصت هذه المادة على الاجراءات التحفظية اللازمة وهي تقابل المادة ٣١ من قانون الاتحاد السويسري والمادة ٢ من القانون الانجليزي الصادر في سنة ١٨٨٧ والمادتين ١٧ و ١٨ من القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٥٧ ويسمح القانون لملك العلامة باثبات الجريمة قضائيا وذلك ببيان تفصيلي عن البضائع الموضوعة عليها العلامة سواء أحجز عليها أم لم يحجز .

وطبقا للمادة التاسعة من اتفاقية باريس الصادرة في سنة ١٨٨٣ قد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على حجز البضائع المستوردة من الخارج .

ومما لا شك فيه أن للسلطة القضائية المختصة — استنادا الى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية — الحق فى تضيق نطاق الطلب الذى يقدم اليها كما يمكنها الزام الطالب بتقديم كفالة .

وتعتبر الاجراءات التحفظية باطلة بحكم القانون ما لم تتبع فى خلال ثمانية أيام برفع دعوى مدنية أو جنائية على الشخص الذى اتخذت بشأنه هذه الاجراءات .

المادة ٣٥ — يتضح من هذا النص أن الحكم بمصادرة الأدوات المحبوزة متروك لتقدير المحكمة ، اذ قد يكون ما وقع من الضرر قليل الأهمية وقد تؤدي المصادرة الى خراب التهم كما أنها قد تلحق أضرارا جسيمة بصوالج دائية .

ويجوز للمحكمة أن تقضى بالمصادرة أو بالانلاف حتى ولو حكمت ببراءة التهم لأن براءة الشخص حسن النية الحائز للعلامات المقلدة لا تؤثر على كون هذه العلامات غير قانونية ومن الواجب سحبها من التداول .

وقد ترك هذا النص للمحكمة حرية التصرف فى الأشياء المحبوزة أو التى يمكن أن تحجز عند الحكم بمصادرتها حسب تراه مناسبا فيمكن لهذه المحاكم أن تخصص مثلا ثمن الأشياء المحبوزة لبعض الجهات الخيرية أو ذات المنفعة العامة .

الباب السابع

أحكام ختامية

المادة ٣٦ — يقابل هذا النص المادة ٦٢ من القانون الانجليزى التى تحيز لبعض الأشخاص أو الجمعيات تسجيل العلامات المدة لاثبات حصول المراقبة أو الفحص الذى يقومون به بالنسبة لبعض المنتجات أو البضائع .

المادة ٣٧ — هذه المادة مقتبسة من المادة ٣٥ من قانون الاتحاد السويسرى ومن أحكام الاتفاقات الدولية وهى تنص على الحماية المؤقتة التى يجوز للحكومة المصرية منحها عند اقامة معارض بمصر .

المادة ٣٨ — تنص هذه المادة على فترة الانتقال وتقرر منح مهلة سنتين لتسجيل العلامات وفقا للقانون الجديد وذلك لتخفيف الضغط على مكتب التسجيل عند بدء العمل بالقانون .

المادة ٣٩ — الغرض من هذه المادة تحديد جميع المسائل التى أحالها القانون الى اللائحة التنفيذية الواجب اصدارها لتكون مكاملة له ومبينة طرق تنفيذه ومشملة على الأحكام التفصيلية المتعلقة بتلك المسائل .

وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير التجارة والصناعة .

المادة ٤٠ — تنص هذه المادة على أنه اذا كانت أحكام المعاهدات الدولية التى انضمت اليها الحكومة أكثر رعاية من أحكام هذا القانون فيما يختص بالملكية الصناعية فيجوز لبعض الأشخاص (الذين ذكرتهم المادة) طلب تطبيق تلك الأحكام عليهم .

القوانين والأوامر الخاصة بالآثار^(١)

القانون رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ الخالص بالآثار
بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين . . .

أحكام عمومية

مادة ١ — كل أثر في جميع أنحاء القطر المصرى يكون على سطح الأرض
أو في باطنها هو من أملاك الحكومة العامة ما عدا ما استثنى بموجب أحكام
هذا القانون^(٢).

مادة ٢ — يعد أثرا كل ما أظهرته وما أحدثته الفنون والعلوم والآداب
والديانات والأخلاق والصنائع في القطر المصرى على عهد الفراعنة وملوك اليونان
والرومان للدولتين الغربية والشرقية والآثار القبطية كعابد وثنية وما هو مهجور
وغير مستعمل من كنائس كبرى أو صغرى وأديرة وكحصون وأسوار مدن
وبيوت وحمامات ومقاييس النيل وآبار مبنية وصهاريج وطرق ومحاجر أثرية
ومسلات وأهرام ومصاطب ومقابر مبنية أو محفورة في الجبل ظاهرة كانت على
وجه الأرض أم غير ظاهرة وتقوش وتوابيت من أية مادة مزخرفة كانت أو
بدون زخرف وأغطية الموميا المصنوعة من الورق المقوى وموميات الانسان والحيوان
والصور والوجوه الصناعية للموميات ملونة كانت أو مذهبة وشواهد القبور
والنواويس والتماثيل الكبيرة أو الصغيرة سواء كان عليها كتابة أم لا والتقوش
على الصخور والشقف الرسوم والنسخ المكتوبة على الرق أو القماش أو البردى
والظفر (أى الصوان) المشغول والأسلحة والعدد والمواعين والآنية والزجاج

(١) راجع الرسوم الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ بالحق مصلحة الآثار المصرية
بوزارة المعارف العمومية . وراجع الرسوم الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٧ بتشكيل لجنة
الآثار المصرية واختصاصاتها ، والرسوم الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ بتعديل تشكيل
هذه اللجنة .

(٢) نقض ١٦ ديسمبر ١٩٣٧ (مذكور تحت المادة ٩) ، ٧ مارس ١٩٤٠ (مذكور
تحت المادة ٩ الفقرة العاشرة) .

والصناديق الصغيرة وأدوات القرايين وأقمشة الملابس والملابس والزخارف والخواتيم والحلى والجمالان والتمائم من أى شكل وأية مادة كانت والمثاقيل والعملة القديمة والمسكوكات والقوالب والحجارة المحفورة .

مادة ٣ — تعتبر أيضا من الآثار بقايا الجدران والبيوت سواء كانت من الحجر أو الآجر (الطوب الأحمر) أو اللبن (الطوب النبيء) وكتل الحجر والطوب الأحمر المنتشر على سطح الأرض وشطف الحجر والزجاج والخشب والشقف والرمل والحمة والسباخ الموجودة على وجه الأراضى الأميرية التى تقرر الحكومة أنها أثرية أوفى باطنها .

مادة ٤ — يجوز مع ما تقدم الاتجار بالآثار التى تؤول الى المكشف بناء على المادة الحادية عشرة من هذا القانون أو على شروط رخصة بالحفر بناء على المادة الثانية عشرة ويجوز الاتجار أيضا بالآثار الخاصة بمجموعات اقتناها بعض الأفراد بسلامة نية .

مادة ٥ — الآثار المنقولة المثبتة فى الأرض أو التى يصعب نقلها تعتبر بحسب نصوص هذا القانون كأثار عقارية .

مادة ٦ — أراضى الحكومة المقررة أو التى ستقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة^(١) .

مادة ٧ — تعد أيضا من أملاك الحكومة العامة جميع الآثار المحفوظة والتى ستحفظ فى متاحفها .

الآثار العقارية

مادة ٨ — يسوغ للحكومة أن تنقل متى شاءت أى أثر عقارى يكون فى ملك أحد الأفراد أو أن تبقية فى محله وتنزع ملكية الأرض التى هو على سطحها أو فى باطنها طبقا لقوانين نزع الملكية المعمول بها الآن للمنفعة العامة وعند تقدير التعويض الذى على الحكومة دفعه لنزع الملكية لا يلتفت الى أن فى الأرض آثارا

(١) راجع تقض ٢١ فبراير ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد ٥ ص ١١١ رقم ٣٠ :
(مذكور تحت المادة ٩ من القانون المدنى) .

ولا الى مقدار ما تساويه تلك الآثار سواء كانت على سطح الأرض أم في باطنها .
ومع ذلك فان التعويض الذى يقدر بهذه الصورة يزداد عليه مقدار ١٠ فى
المائة منه .

وفى حالة ما اذا أرادت الحكومة نقل الأثر فانها لا تكون ملزمة بأن تدفع
الى مالك الأرض الا تعويضا معادلا لعشرة فى المائة من القيمة الحقيقية للجزء
الذى يشغله الأثر منها .

مادة ٩ — كل مكتشف أثر عقارى أو كل مالك أو مستأجر أو كل مستول
على أرض يظهر فيها أثر عقارى يلزمه أن يبلغ فى الحال عن ذلك اما الى السلطة
الادارية الأقرب اليه واما الى رجال مصلحة الآثار فى تلك الأنحاء وهذه المصلحة
تتخذ فى مدى ستة أسابيع من تاريخ الإبلاغ ما يلزم من التدابير للمحافظة عليه
وتشرع فى المباحث الموصلة لتقرير كنهه واعادة الشيء الى أصله عند انقضاء
تلك المدة .

الآثار المنقولة

مادة ١٠ — من يعثر على أثر منقول على أرض ما من أراضي القطر
المصرى أو فى باطنها يلزمه (اذا لم يكن بيده رخصة صادرة بحسب الأصول بالحفر)
أن يبلغ ذلك الى السلطة الادارية الأقرب اليه ويسلم الأثر المكتشف اليها أو الى
رجال مصلحة الآثار بالايصال اللازم وذلك فى مدة ستة أيام .

مادة ١١ — من يكتشف أثرا منقولا لا بطريق الحفر الغير الجائز ويعمل
بما تقتضيه أحكام المادة السابقة يعطى نصف الأشياء المكتشفة أو نصف قيمتها
جزاء له وعند تعذر الاتفاق بالطرق الحبية على كيفية القسمة تأخذ مصلحة الآثار
الأشياء التى تريد حجزها أما الأشياء الأخرى فتقسمها الى قسمين متساويين
يكون للمكتشف حق اختيار أحدهما وأما الأشياء التى تأخذها فكل من الطرفين
يعين القيمة التى يقدرها لها فاذا لم يقبل المكتشف نصف القيمة التى تعينها
المصلحة يكون لها الحق بأن تأخذ الأثر أو تتركه وذلك بأن تدفع أو تقبض نصف
الثلث الذى قدره المكتشف .

مادة ١٢ — لا يجوز لأى انسان عمل مجسات أو حفائر أو كسح أتربة للبحث عن آثار ولو تكون الأرض ملكه ما لم يكن فى يده رخصة بذلك صادرة اليه من نظارة الأشغال بناء على طلب مدير عموم مصلحة الآثار تبين فيها الجهة التى يمكن الحفر فيها والمدة التى تكون هذه الرخصة معمولاً بها ويعطى المرخص له جزءاً من الآثار المكتشفة أو قيمة ذلك الجزء عملاً بنص المادة السابقة .
ولا تعتبر هذه المجسات أو الحفائر أو كسح الأتربة من الأعمال المقصود بها البحث عن الآثار اذا كان الذى أجراها لا يظن أن تلك الأرض تحتوى على آثار (١) .

بيع الآثار

مادة ١٣ — على كل متاجر بالآثار أن يكون بيده رخصة اتجار ولمصلحة

(١) راجع تقض جنائى ٢٣ مايو ١٩٣٢ المجموعة ٣٣ رقم ٢٣٢ ص ٤٨٨ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ٣٥٣ ص ٥٦٤ : ان مقابلة حكم المادة ١٢ من قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بالمادة ١٣ منه وأحكام القرار الوزارى الخاص بالحفر للبحث عن الآثار بأحكام القرار الخاص بالتجار بها يتضح منها فى جلاء أن الشارع أراد توقيت مدة العمل بالرخصة فى الحالة الأولى على حين أنه لم يقيد الرخصة الخاصة بالحالة الثانية بأى قيد زمنى . فلا القانون نفسه نص فى الحالة الثانية على أن تكون مدة العمل برخصة الاتجار محدودة بزمان ولا هو فوض الى وزير الأشغال حق تحديد العمل بالرخصة بزمان معين ، بل ولا قرار وزير الأشغال ورد فيه امكان هذا التوقيت . فرخصة الاتجار يجب أن تكون مطلقة من كل قيد زمنى . واذا منح شخص رخصة للاتجار وكانت موقوتة بزمان — على خلاف ما يقتضيه القانون — كان لهذا الشخص أن يعتبر هذا القيد معدوم الأثر . واذا قدم للمحكمة على زعم أنه اتجر بالآثار بغير رخصة بعد انتهاء الأجل الذى حدده له وجب على المحاكم ألا تعتد الا بحكم القانون . وسحب الرخصة لا يمكن أن يقع الا على الوجه المرسوم بالقرار الوزارى الصادر تنفيذا لقانون الآثار . فاذا لم يثبت على المتهم ارتكاب مخالفة موجبة لسحب الرخصة فلا حق لأية سلطة من السلطات فى سحبها . وما دامت رخصة الاتجار بطبيعتها غير موقوتة ، وما دام المتهم لم يرتكب مخالفة بحق من أجلها سحب رخصته ، فلا محل لأن توجه اليه تهمة الاتجار بالآثار على خلاف الشروط القانونية اذا ما رفضت مصلحة الآثار طلب تجديد الرخصة . واذا رفعت عليه الدعوى من أجل هذه التهمة وجب على المحكمة أن تحكم ببراءته ، وحكم البراءة لا يدخل فى نطاق ما نهت عنه المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، لأن عمل المحكمة مقصور على تفهم القانون الذى يطلب منها تطبيقه .

وراجع تقض مدنى ٩ أبريل ١٩٣٦ المحاماة ١٧ رقم ٤٠ ص ٧٤ .

الآثار وحدها الخيار في إعطائها أو رفضها وعلى ناظر الأشغال العمومية تقرير شروطها لا سيما فيما يتعلق بكيفية تقرير ما إذا كانت الآثار المعروضة للبيع مما يجوز الاتجار به أم لا ^(١).

إخراج الآثار إلى البلاد الأخرى

مادة ١٤ — يمتنع إخراج الآثار من القطر المصرى إلى البلاد الأخرى ما لم يكن ذلك برخصة خصوصية يكون لمصلحة الآثار التاريخية وحدها إعطاؤها أو رفضها على أن كل أثر يحاول بعض الناس إخراجه من القطر بدون رخصة يحجز ويصادر للحكومة .

مادة ١٥ — يجوز لمصلحة الآثار الترخيص بأخذ السباخ من المحلات التى فيها سباخ بالشروط التى تقررها ، أما الآثار التى يعثر عليها أثناء استخراجها فيجب التبليغ عنها وتسليمها فى الحال للخبراء المنوطين بملاحظته .

العقوبات

مادة ١٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط :
أولا — من ينقل أو يقلب أو يهدم أو يشوه الآثار العقارية بأية كيفية كانت .

ثانيا — من يستولى بدون رخصة مخصوصة من الحكومة أنقاضا ناتجة من أثر عقارى هدم كله أو بعضه .

ثالثا — من يستعمل المقابر التى تحت الأرض والمحاجر والمعابد وعلى وجه العموم الأماكن الأثرية أو بقاياها مساكن أو زرايب للحيوانات أو مخازن أو قبورا أو جبانات .

ولا يمنع ذلك من الحكم على المتسبب بتعويض عما أحدثه من التلف .

مادة ١٧ — يعاقب بالعقوبات السابقة :

(١) راجع الهامش الوارد فى الصفحة السابقة .

أولا — من يخالف أحكام المواد التاسعة والعاشر والثانية عشرة من هذا القانون .

ثانيا — كل من يبيع آثارا أو يعرضها للبيع الا اذا كان ذلك طبقا للشروط المبينة في المادتين الرابعة والثالثة عشرة .

مادة ١٨ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تتجاوز جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

أولا — كل من يستخرج سباخا من محل ممنوع الاستخراج منه أو يكون الاستخراج خلافا لما يقتضيه القانون ، وكذا من يخالف أحكام المادة الخامسة عشرة .

ثانيا — كل من يكتب أسماء أو يرسم كتابة ما على جدران الآثار العقارية .
مادة ١٩ — يجوز ضبط كل أثر منقول ومصادرته للحكومة اذا نشأ عنه ما يخالف أحكام هذا القانون .

أحكام متنوعة

مادة ٢٠ — يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التى هم مكلفون بها الأمناء والمفتشون والمفتشون الثانى لدى مصلحة الآثار ومن يقوم مقامهم من مأمورى المصلحة .

مادة ٢١ — تلغى الأوامر العالية الواردة فى ملحق هذا القانون بالنسبة للأشخاص الذين يسرى عليهم القانون المذكور .

مادة ٢٢ — على ناظرى الأشغال العمومية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويبتدىء العمل به من أول يوليه سنة ١٩١٢ .

ملحق

أمر عال صادر بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ باعتبار متحف بولاق الخ من أملاك الحكومة العامة .

أمر عال صادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ مختص بالشروط التى تعطى رخص الحفر بموجبها .

أمر عال صادر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٨٩٢ بتعيين الأمناء والمفتشين والمفتشين الثوانى لدى مصلحة الآثار من مأمورى الضبطية القضائية .
 أمر عال صادر بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ بشأن حماية الآثار .
 أمر عال صادر بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ بتعيين المفتشين الأمناء والمفتشين والمفتشين الثوانى لدى مصلحة الآثار من مأمورى الضبطية القضائية .

ترجمة قرار نمرة ٥٠ رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ من وزارة الأشغال العمومية عن الرخص التى تعطى للتجار بالعاديات بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من القانون نمرة ١٤ الصادر فى سنة ١٩١٢ بشأن العاديات ، قررنا ما يأتى :

١ — رخص الاتجار بالآثار التاريخية نوعان :
 (الأول) رخص لتجار الآثار التاريخية فى الحوانيت .
 (الثانى) رخص لعارضى الآثار التاريخية للبيع . فتجار النوع الأول مرخص لهم وحدهم فتح حوانيت لبيعها لكن لا يجوز لهم المتاجرة بها خارج حوانيتهم أو ما يماثلها من المحال الوارد ذكرها فى رخصهم ، أما عارضو الآثار للبيع فليس لهم أن يبيعوا من الأشياء التاريخية الا صغيرها ولا يجوز قط أن يتعدى ثمن القطعة الواحدة منها خمسة جنيهات مصرية وذلك بعرضها فى المكان أو أحد الأماكن الواردة ذكرها فى رخصهم .

٢ — رخص تجار الحوانيت تصدرها ادارة مصلحة الآثار التاريخية العامة ، ورخص العارضين تصدرها الادارات المحلية التابعة لتلك المصلحة بعد أخذ رأى السلطة المحلية ، وتكون الرخص جميعها شخصية محضة .

٣ — تقدم طلبات تجار الحوانيت الى جناب مدير مصلحة الآثار التاريخية العامة على ورقة تمغة قيمتها ثلاثة قروش مصرية مشتملة على ما يأتى :

- (١) اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته .
- (ب) بيان المكان الذى ينوى الطالب مزاوله تجارته فيه .

(ج) صحيفة سوابقه .

٤ — يقدم عارض الآثار التاريخية طلبه الى ادارة مصلحة الآثار التاريخية المحلية على ورقة تمغة قيمتها ثلاثة قروش مصرية و يذكر في الطلب ما يأتى :

(١) اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته .

(ب) المكان أو الأمكنة التى ينوى الطالب مزاولة مهنته فيها .

٥ — يكون عند تجار الحانوت دفتر على المثال المعتمد عند مصلحة الآثار التاريخية يقيّد فيه يوما بيوم جميع القطع الأثرية التى يشتريها بخرم سلسلة مع بيان قياساتها بالتفصيل ومادتها ولونها الى غير ذلك مما يقتضى لتحقيق الشئ الأثرى وبيان مصدرها بالاستيفاء لاثبات أن ذلك الشئ يدخل فى التجارة وكما بيع شئ أثرى مقيّد فى الدفتر يذكر فيه اسم الشارى وصفته بقدر ما يصل اليه حد الامكان ، وقبل استعمال الدفتر يجب أن يؤشر أحد مفتشى مصلحة الآثار التاريخية على كل صفحة منه أو يختتمها .

ولا تتناول أحكام هذه المادة الأشياء المعروضة للبيع بثمن لا يزيد على خمسة جنيهات مصرية .

٦ — كل شئ أثرى يكون عند تاجر الحانوت لا يجوز له حفظه خارج المحل المرخص له بمزاولة تجارته فيه .

٧ — لا يجوز لتاجر الحانوت أن ينقل شيئا من الأشياء الأثرية داخل القطر الا برخصة بالكتابة تصدرها له مصلحة الآثار التاريخية . فاذا كان واليا على حانوتين أو أكثر ونقل قطعا أثرية من حانوت الى حانوت يجب أن يقيدها فى دفترى الحانوتين كما لو كان المراد البيع والشراء .

٨ — لمفتشى مصلحة الآثار التاريخية ، أى متى شاءوا (سواء كان معهم أو لم يكن معهم أحد رجال الشرطة) أن يدخلوا كل محل من المحلات المعدة لتجارة الآثار أو فى بعضه للاطلاع على الدفتر المذكور فى المادة الخامسة من هذا القانون ومراقبة القيد فيه بالضبط ومراجعة ما يكون عند التاجر من مواد الآثار . ويتعين عليه وعلى مستخدميه أن يسهلوا لهم مهمتهم على قدر الحاجة ، ومن ثم

يؤشر المفتش على دفتر المحل ويكتب فيه ما يراه من الملاحظات النافعة .

٩ — كل تاجر بالآثار أو عارضها للبيع يقدم على الاتجار أو البيع بدون رخصة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام وبغرامة لا تتعدى جنيتها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين ولا يخل ذلك بالعقوبات الواردة في المادة السابعة عشرة من قانون الآثار التاريخية المتقدم ذكره ، وكل مخالفة أخرى لأحكام هذه اللائحة يعاقب المخالف عليها بواحدة من العقوبتين المتقدم ذكرهما وكل أثر نشأت عنه المخالفة يحجز ويصادر لجانب الحكومة .

١٠ — اذا صدر الحكم بالادانة عن مخالفة أحكام هذه اللائحة يجوز للقاضي في كل حال أن يحكم أيضا بسحب الرخصة ، فاذا عاد المخالف وارتكب مخالفة أخرى في خلال سنة المخالفة الأولى يحتم سحبها . ويكون لمصلحة الآثار التاريخية الحق بسحبها اذا صدر الحكم عن مخالفة من المخالفات المذكورة في قانون الآثار التاريخية المتقدم ذكره .

١١ — يبتدىء العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣ .

ترجمة قرار من وزارة الأشغال العمومية رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢

نمرة ٥١ (معدل بالقرار الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢١)

فيما يختص بقانون تصدير الآثار التاريخية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة عشرة من القانون نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢ بشأن الآثار التاريخية — قررنا ما يأتي :

١ — من يريد تصدير شيء من الآثار التاريخية سواء كان ذلك بطريق البحر أو البر عليه أن يطلب من جناب مدير مصلحة الآثار العام بالكتابة على ورق اعتيادي رخصة بذلك كالمقرر في المادة الرابعة عشرة من القانون نمرة ١٤ بشأن الآثار التاريخية .

٢ — يجب أن يذكر في طلب الرخصة اسم الطالب ولقبه وصنعتة وجنسيته واسم ميناء التصدير أو للكان التي تسفر منه الى الخارج ، حينئذ تعرض الآثار

وصناديقها أو طرودها على جناب مدير المصلحة لتفحصها ومعها كشف بعدد القطع وجنسها ومقاساتها وأثمان مشتراها أو قيمتها التجارية ولا تضمن هذه الصناديق والطرود سوى عاديات مصرية من عهد القراعنة أو عاديات يونانية رومانية أو بيزنطية أو قبطية ، فإن وجد في الارسالية شيء من غير هذه العصور أو الطراز يرفض طلب الرخصة .

٣ — اذا تبين أنه ليس في مواد التصدير شيء من أصل مشتبه فيه حينئذ تعطى الرخصة فوراً . أما اذا ارتيب في أصل شيء منها ورأت المصلحة أن بيانات طالب الرخصة في شأنها غير وافية يجب اخراج تلك المواد والا فترفض الرخصة لجميع الارسالية .

٤ (معدلة بقرار ١٠ فبراير سنة ١٩٢١) — تطوق الطرود والصناديق التي توضع هذه المواد فيها بسلك من حديد يثبت بختم واحد أو بجملة أختام ، ويدفع الطالب عن كل طرد أو صندوق رسماً قدره ستة قروش لوفاء نفقة هذا العمل ، وعليه أيضاً أن يدفع رسم تصدير بحسب القيمة المقدرة يكون (٢ ونصف بالمائة) تسلمه ادارة مصلحة الآثار التاريخية الى مصلحة الجمارك .

٥ — بعد اتمام الاجراءات وتسديد الرسوم المذكورة تسلم ادارة الآثار العامة للطالب شهادة برسم مصلحة السكك الحديدية الأميرية وهو أو وكيله يسلمها لمكتب المحطة الذي يتولى تصدير الطرود أو الصناديق . وتسلمه أيضاً شهادة من نسختين برسم جناب مدير الجمارك يؤخذ منها أن رسم التصدير قد تسدد وتتبقى نسخة واحدة منها بيد الطالب أو بيد وكيله والأخرى ترسلها المصلحة الى جمرک مدينة التصدير أو مينائه .

٦ (معدلة بقرار ١٠ فبراير سنة ١٩٢١) — تتناول الاجراءات المذكورة لفحص الصناديق والطرود مواد الارساليات بطريق البريد ويجب ربط الرزم بخيط دوبارة يكون طرفاه مشبوكين بختم من شمع أو معدن ويلصق على الرزمة ورقة مرور مطبوعة تؤخذ من دفتر قسيمة يضيها وكيل المصلحة ويدفع الطالب بخلاف رسم الختم رسم تصدير بحسب القيمة المقدرة يكون بواقع

(٢ ونصف بالمائة) يصير تحصيله عند تسليم الرخصة بمعرفة مصلحة الآثار التي تورده بعد ذلك لمصلحة الجمارك .

٧ — عند تقديم الطرود والصناديق الى مكاتب السكك الحديد ومكاتب الجمارك والبوستة يجب أن تكون الأختام عليها سليمة والا تحجز وتسلم الى مصلحة الآثار التاريخية للتحقيق .

يبتدىء العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣ .

ترجمة قرار من وزارة الأشغال العمومية رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢
نمرة ٥٢ فيما يختص بأعمال الحفر للبحث عن الآثار التاريخية
بعد الاطلاع على قانون الآثار التاريخية نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢ ،
قررنا ما يأتي :

١ — رخص الحفر تعطىها نظارة الأشغال العمومية بناء على طلب جناب مدير مصلحة الآثار التاريخية العام بعد موافقة لجنة العاديات المصرية على ذلك . ثم يجوز للمدير العام اصدار رخص مؤقتة للحفر أو الجس الابتدائي الى مدة لا تتعدى شهرا بشرط أن يعرض على النظارة ولجنة الآثار في أقرب جلسة .

٢ — لا تعطى الرخص الا للعلماء المكلفين بمهمة لهذا الشأن أو لمن توصى بهم الحكومات والجامعات أو الجامعات العلمية أو جمعيات معارف رسميا وللأفراد الذين يعول على مقدرتهم وكفاءتهم وعلى أولئك الأفراد اذا لم يكونوا معروفين بأعمال الحفر على الآثار أن يعتمدوا في ادارة العمل على عالم شهير له الاختبار المطلوب .

٣ — لا تعطى الرخص الا لفصل واحد بكامله أو الى مدة منه ولا يخل ذلك بأحكام المادة السادسة عشرة الآتى ذكرها . ويراد بالفصل الكامل المدة الواقعة بين الخامس عشر من شهر نوفمبر والرابع عشر منه في السنة التالية .

٤ — لا تعطى الرخص بالحفر في أكثر من مكانين في آن واحد لشخص

واحد ولا لندوبى حكومة واحدة أو جامعة واحدة أو مجمع علمى واحد أو جمعية معارف واحدة .

٥ — ترسل طلبات الرخص الى مدير مصلحة الآثار التاريخية العام بمدينة القاهرة قبل الخامس والعشرين من شهر اكتوبر من كل سنة بقدر الامكان ويجب أن يحتوى الطلب على ما يأتى :

(أولا) اسم الطالب ولقبه وصفته ومحل اقامته وجنسيته .

(ثانيا) اذا كان الطالب مرسلا رسميا أو موصى به يجب ذكر الحكومة أو الجامعة أو المجمع العلمى أو جمعية المعارف التى تكون قد أرسلته أو وصت به والأوراق التى يستند عليها .

(ثالثا) اذا كان الطالب أحد الأفراد وليس له الخبرة المطلوبة لادارة أعمال الحفر بنفسه يجب أن يذكر فى الطلب اسم العالم الذى يكون فى عزمه أن يعينه مساعدا له ولقبه وصفته وجنسيته .

(رابعا) بيان اسم المكان أو الأماكن التى ينوى الحفر فيها وحدودها بالضبط مؤيدا ذلك برسم مستكمل أو برسم نظرى .

(خامسا) ايضاح الغرض من الحفر بالايجاز و بروجرام الأعمال التى يريد مباشرتها .

(سادسا) يجوز أن تكون الرخصة عن جزء فقط من المكان أو من الأمكنة المطلوبة .

(سابعا) على المرخص له أن يدفع الى سكرتارية مصلحة الآثار التاريخية فى آخر فصل العمل عشرة قروش صاغ عن كل يوم من المدة بين بداية العمل ونهايته ويخصص هذا المبلغ لخفارة المكان أو الأماكن التى رخص له بها على أنه يجوز له اذا شاء أن يستصحب فى أثناء مدة العمل كلها مندوبا من مصلحة الآثار يدفع له عشرين قرشا صاغا فى اليوم تعويضا له عن مصاريف انتقاله ذهابا وإيابا وعليه عند استلامه الرخصة أن يعرف بالعامل الذى ينوى أن يأخذه للعمل .

(ثامنا) كل رخصة تقضى على المرخص له مداومة العمل فى كل مكان

من الأمكنة المرخص بها مدة ستين يوما بالأقل في أثناء المدة التي تقررت لتلك الرخصة .

(تاسعا) يجب على المرخص له أن يبقى في محل العمل الأشياء الآتى بيانها ويعيدها الى حالتها الأصلية اذا كانت الرخصة تجيز تحويلها أو ازلتها مؤقتا وهذه الأشياء هي :

(١) الآثار الراكزة في الأرض (مهما كانت حالتها) التي ترى مصلحة الآثار التاريخية العامة وجوب ابقائها في أماكنها وكذلك القطع المنفصلة التي تريد اعادتها الى مواضعها .

(ب) النصب التي انقلبت تماما وترى الادارة العامة وجوب نصبها أو حفظها كما هي في مواقعها .

(ج) القطع الضخمة التي يأبى المرخص له نقلها على نفقته .

(عاشر) يمتنع على المرخص له أخذ النقوش عن الآثار بواسطة مواد مرطبة أو الاقدام على عمل ما يسبب لها عوارا .

(حادى عشر) الآثار المنقولة التي يكتشفها المرخص له في أثناء الحفر الذى يباشر بحسب أحكام رخصة تقسم بينه وبين الحكومة بحسب المادة الحادية عشرة من قانون نمرة ١٤ الصادر فى سنة ١٩١٢ بشأن الآثار التاريخية وتكون القسمة فى محل العمل أو فى دار الآثار التاريخية بحسب ما يطلبه المحترف أو جناب المدير العام أو مندوبه وفى كلتا الحالتين يكون على المحترف خاصة نفقة نقل هذه الآثار التى تحت القسمة الى تلك الدار .

(ثانى عشر) تعطى المصلحة المرخص له بناء على طلبه بالكتابة الاذن اللازم لنقل الآثار المنتقلة فى داخل القطر أو لتصديرها الى الخارج ويجوز اعطاؤه شهادات بدخول جميع قطع الآثار النفيسة التى تكون من نصيبه عند القسمة فى التجارة .

(ثالث عشر) على المرخص له عند انتهاء الحفر ردم الأخاديد والخفائر وطمر شذوذ اللوميات أو النواويس وبالجملة اعادة الأرض التى باشر الحفر فيها

الى حالتها الأصلية طبقا لمرام مصلحة الآثار التاريخية ولا يرخص له بتصدير نصيبه من الآثار المنبوشة الا بعد ما تكون تلك المصلحة قد أشرفت على تلك الأرض ورأت أنها في حالة مرضية واذا قام صاحب الرخصة بشروط رخصته الى التمام وأراد معاودة الحفر في السنة التالية يجوز الترخيص له بإبقاء أرض الحفر على الحالة التي تكون فيها عند انتهاء الفصل اذا تبين من طبقة الأرض جواز ابقائها على تلك الحالة فاذا رخص له بذلك يترتب عليه حينئذ مواراة العظام البشرية والرفات التي يحتمل أن يشتمز منظرها المشاهدون والمارة بها عرضا .

(رابع عشر) يسلم المرخص له الى ادارة الآثار العامة في نهاية فصل الحفر الأوراق الآتية وهي :

(١) رسم أصلي أو رسم نظري يتبين منه أرض الحفر مع الدلالة على أماكن الأشياء والآثار التاريخية المكتشفة .

(ب) كشف بالأشياء والآثار التاريخية التي تكون من نصيبه عند القسمة .

(ج) تقرير موجز بسياق أعمال الحفر وبيان نتائجها الكبرى بالإشارة

الى الرسم والكشف وذلك لطبعها جميعا اذا لزم في احدى كراريس وقائع مصلحة الآثار التاريخية في أقرب نشرة منها .

(خامس عشر) على المرخص لهم وعلى الجامعة والجمع العلمي وجمعية المعارف الذين ينوبون عنها أن يعطوا مكتبة دار الآثار التاريخية والمكتبة الخديوية نسخة من المؤلفات والمطبوعات المنفردة ومجاميع الصور التي يطلبونها بشأن ماجريات الحفر والأشياء المكتشفة في أثناء مباشرته .

(سادس عشر) اذا قام صاحب الرخصة بشروط رخصته الى التمام وأراد معاودة الحفر وكان قبل نهاية فصل الحفر قد طلب من ادارة الآثار التاريخية العامة تجديد الرخصة للفصل الثاني فتجدد له الا اذا قررت النظارة خلاف ذلك بناء على رأى لجنة الآثار المصرية مسندا الى أسباب ويكون جناب المدير العام قد أيده . فان اتضح أن لا قبل له على مداومة أعمال الحفر في جميع أماكن موقع من مواقع العمل في آن واحد فلا تجدد له الرخصة الا في قسم من ذلك الموقع فقط .

(سابع عشر) اذا خالف المرخص له شرطا ما من شروط رخصته تعطل ادارة الآثار العامة أو عامل المصلحة المندوب لذلك أعمال الحفر الى أن تبطل المخالفة وقد تسحب الرخصة اذا كانت المخالفة جسيمة بقرار تصدره نظارة الأشغال العمومية بناء على رأى مؤيد بأسباب تبديه لجنة العاديات المصرية القديمة ويؤيده جناب المدير العام .

(ثامن عشر) انه ما عدا الشروط التي يراد بها اجراء أحكام هذا القانون يجوز أن يدرج في رخص الحفر جميع الشروط الفنية التي يعرضها جناب المدير العام وتعتمده لجنة العاديات المصرية القديمة .
يبتدىء العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣ .

الأمر العالى الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢٦ المحرم سنة ١٢٩٩)
بانشاء لجنة الآثار القديمة العربية^(١)

مادة ١ — قد تشكلت تحت رئاسة ناظر عموم الأوقاف لجنة لحفظ الآثار القديمة العربية مؤلفة ممن يأتى ذكرهم وهم^(٢) .

(١) تفض ٧ مارس ١٩٤٠ ملحق القانون والاقتصاد ١٠ رقم ٣٧ ص ١١٠ : ان الأمر العالى الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بانشاء لجنة الآثار القديمة العربية قد قصر أعمال هذه اللجنة على ما جاء فى المادة الثانية منه . والفهوم من نص هذه المادة أن أعمال اللجنة انحصرت كلها فى القيام على شؤون الآثار العامة ، ولم يرد فى الأمر المذكور ما يفهم منه أن أعمالها يصح أن تتناول الآثار غير المملوكة للحكومة . فاذا فرض وقامت اللجنة بتسجيل أى أثر غير مملوك للحكومة فلا يترتب على حصول هذا التسجيل أى حق للحكومة قبل صاحب هذا الأثر . أما القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨ الصادر لحماية آثار العصر العربى فان الذى يؤخذ من نصوصه أنه يجب أن يصدر قرار بتسجيل الأثر من وزير المعارف وأن هذا القرار يجب أن يعلن لصاحب العقار حتى يترتب عليه حق الارتفاق وأن حق المطالبة بالتعويض يسقط بمضى سنة من تاريخ اعلان قرار التسجيل . فإدام قرار التسجيل لم يعلن لصاحب العقار فلا يبدأ سقوط حقه فى المطالبة بالتعويض عن الارتفاق .

(٢) راجع المرسوم الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ باعادة تأليف لجنة حفظ الآثار العربية المنشور بالوقائع المصرية الصادرة بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٢٢ .

مادة ٢ — أعمال هذه اللجنة هي :

أولا — اجراء اللازم لجرد وحصر الآثار العربية القديمة التي يكون فيها فائدة صناعية أو تاريخية .

ثانيا — ملاحظة صيانة تلك الآثار ورعاية حفظها من التلف واخبار نظارة الأوقاف بالتصليحات والمرمات المقتضى اجراؤها فيها مع ايضاح المهم منها .
ثالثا — النظر في الرسومات والتصميمات التي تعمل عن المرمات اللازمة لهذه الآثار والتصديق عليها وملاحظة اجراء تلك المرمات .

رابعا — حفظ رسومات جميع الأشغال التي تنتهى بكتبخانة الأوقاف واعلان النظارة المذكورة عن القطع التي تتخلف من العمارة ويلزم نقلها للأنتيكخانة لأجل حفظها بها .

الأمر العالى الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ (٢٢ شعبان سنة ١٣٠٠)

بعدم سريان أحكام خط التنظيم على المباني العربية القديمة

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشأن اختصاصات نظارة الأشغال العمومية ، وعلى الأمرين الصادرين فى ١٢ مارس سنة ١٨٨١ وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ المختص أولهما بالتنظيم والثانى بتشكيل لجنة لحفظ الآثار العربية القديمة ، وبناء على مرفعه إلينا ناظر الأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس نظارنا ، أمرنا بما هوآت :

مادة ١ — لا تسرى مقتضيات أحكام خط التنظيم على المباني العربية القديمة الداخلة ضمن الجرد المنوه عنه فى المادة الثانية من أمرنا الرقم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ ولا على باقى المباني التاريخية التي تعين وترتب بموجب قرار من ناظر الأشغال العمومية .

مادة ٢ — الرخص التي تلزم لاجراء أى عمل من أعمال الترميم أو التقوية التي يتضح للجنة حفظ الآثار العربية لزوم اجرائها لحفظ وصيانة تلك المباني تعطى

من طرف ناظر الأشغال العمومية بالصورة المقررة في الأمر العالي واللائحة المخصصة بالتنظيم ولا يدفع على هذه الرخص أى رسم من رسوم التنظيم .
 مادة ٣ — كافة الأحكام المنصوص عليها في أمرنا الرقيم ١٢ مارس سنة ١٨٨١ وفي لائحة التنظيم الرقيمة ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ التى تكون مخالفة لأمرنا هذا تعتبر ملغاة .

قانون رقم ٨ الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩١٨ (٢ رجب سنة ١٣٣٦)
 لحماية آثار العصر العربى^(١)

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية وبيان اختصاصها .
 وبعد الاطلاع على قانون الآثار نمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ .
 وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف وموافقة رأى مجلس الوزراء ... :
 مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون يعد أثرا من آثار العصر العربى كل ثابت أو منقول يرجع عهده الى المدة المنحصرة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد على مما له قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارة الاسلامية أو الحضارات المختلفة التى قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكانت لها صلة تاريخية بمصر .
 وتسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما له قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية من الأديرة والكنائس القبطية المعمورة والتى تقام فيها الشعائر الدينية التى يرجع عهدها الى المدة المنحصرة بين أوائل الدين المسيحى وبين وفاة محمد على .
 مادة ٢ — مع عدم الاخلال بحقوق المكتشف المبينة فى المادة التالية

(١) راجع المرسوم الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بفصل دار الآثار العربية من وزارة الأوقاف والحاكمات بوزارة المعارف العمومية .
 وراجع تقض ٧ مارس ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٩ من القانون المدنى) .

فكل أثر من آثار العصر العربي يمكن العثور عليه بطريق الصدفة أو بالحفر المرخص به على سطح أية أرض من أراضي القطر المصري أو باطنها يكون ملكا من أملاك الحكومة العامة .

مادة ٣ — الأحكام المدونة في المواد الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة والخامسة عشرة من قانون الآثار نمرة ١٤ لسنة ١٩١٢ تسرى على الآثار المبينة في المادة الأولى من هذا القانون مع التعديلات الآتية : « تستبدل في المواد المذكورة « مصلحة الآثار » بـ « لجنة حفظ الآثار العربية » . كذلك تستبدل كلمات « مدير عموم مصلحة الآثار » بكلمات « أمين دار الآثار العربية » .

وتستبدل « وزارة الأشغال العمومية » المشار إليها في المادة الثانية عشرة بـ « وزارة الأوقاف » .

مادة ٤ — الأعيان الثابتة غير المملوكة للحكومة المسجلة الآن أو التي تسجل في المستقبل في عداد آثار العصر العربي تجري عليها الأحكام الآتية : (أولا) يجوز للحكومة أن تنزع ملكيتها طبقا للقوانين المعمول بها في يختص بنزع الملكية للمنافع العامة .

(ثانيا) لا يجوز هدمها ولا نقلها كلها أو بعضها ولا تجديدها ولا ترميمها ولا تعديلها بأية طريقة كانت الا برخصة من وزارة الأوقاف بعد أخذ رأى لجنة حفظ الآثار العربية .

(ثالثا) لوزارة الأوقاف في كل وقت أن تباشر بنفسها جميع الأعمال التي ترى ضرورتها لحفظ الآثار المسجلة أو أن تعهد بها لمن تراه على تقفها .

مادة ٥ — تسجيل هذه الآثار يحصل بقرار يصدر من وزير الأوقاف بناء على طلب لجنة حفظ الآثار العربية وبعد الاتفاق مع الوزارة المختصة اذا كان الأثر داخلا من قبل في جملة أملاك الحكومة العامة .

مادة ٦ — اذا ترتب على حق الارتفاق المفروض في الفقرة الثانية من المادة الرابعة ضرر ما بأحد الأفراد فيكون له الحق في تعويض من وزارة الأوقاف

ويكون دفع هذا التعويض بالكيفية المنصوص عنها بالقوانين المعمول بها فيما يختص بنزع الملكية للمنافع العامة .

ولا يسوغ أن يتجاوز هذا التعويض في أى حال من الأحوال نصف قيمة العين المتروكة ملكيتها ويسقط الحق في هذا التعويض اذا لم يطلبه صاحبه طلبا صريحا في بحر السنة من يوم اعلانه من وزارة الأوقاف بقرار التسجيل .

مادة ٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة و بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولا) من ينقل أو يهدم أو يتلف أو يشوه بأية كيفية كانت أثرا من الآثار الثابتة المسجلة .

(ثانيا) من يستولى على أنقاض ناتجة من أثر من الآثار المذكورة هدم كله أو بعضه .

(ثالثا) من يحول أثرا من تلك الآثار الى مسكن أو زريبة للحيوانات أو مخزن أو قبر .

مادة ٨ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا و بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا واحدا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٩ — لا يمنع تطبيق العقوبات المدونة في المواد السابقة من الحكم بالتعويض عما حدث من الضرر .

مادة ١٠ — على وزيرى الحقانية والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ولهذا الغرض يجوز لوزير الأوقاف باتفاقه مع وزير الحقانية أن يصدر بقرار منه ما يراه لازما في هذا الشأن من اللوائح .

مادة ١١ — يعمل بهذا القانون من أول مايو سنة ١٩١٨ .

مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١
بالحاق المتحف القبطى بأملك الدولة العامة

نحن فؤاد الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .
ونظرا لأن المتحف القبطى الملحق بكنيسة العذراء للأقباط الأرثوذكس
بمصر القديمة انما يعتبر معهدا قوميا ومن أجل ذلك يجب رعايته وتنظيمه لضمان
تقدمه ونجاحه .
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء .

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — يلحق بأملك الدولة العامة « المتحف القبطى » التابع لكنيسة
العذراء بمصر القديمة للأقباط الأرثوذكس المعروفة « بالمعلقة » مع جميع الأشياء
الموجودة حالا بالمتحف أو التى ستوجد به فى المستقبل ، وذلك دون المساس بما
للكنائس من حق الوقف على المتحف والأشياء المذكورة .
ولا يجوز التصرف بطريق الهبة أو البيع أو البدل أو بأى طريق آخر فى
المتحف والأشياء المذكورة تظل دائما معرضا للجمهور .

مادة ٢ — يتبع المتحف وزارة المعارف العمومية ، ويكون له مجلس ادارة
وأمين وعهدة .

مادة ٣ — يشكل مجلس الادارة من أحد عشر عضوا :

رئيسا	وكيل وزارة المعارف العمومية
أعضاء	المدير العام لمصلحة الآثار
	مدير دار الآثار العربية
	أمين المتحف
	أحد علماء الآثار القبطية يعين بقرار وزارى

عضوين يعينان بقرار وزارى لمدة ثلاث سنوات
 أربعة أعضاء يعينون كذلك بقرار وزارى لمدة ثلاث سنوات بعد
 أخذ رأى بطريك الأقباط الأرثوذكس والمجلس الملى
 ويجوز إعادة تعيين هؤلاء الأعضاء الستة كلما انتهت مدة عضويتهم .
 وتكون الرئاسة الفخرية لمجلس ادارة المتحف للبطريك .

مادة ٤ — يختص مجلس الادارة بما يأتى :

- (١) تعهد المتحف وصيانتة .
- (٢) قيد أشياء المتحف بسجلاته واصلاح هذه الأشياء عند الاقتضاء .
- (٣) الحصول على الأشياء الثمينة المملوكة للكنائس والأديرة لحفظها
 بالمتحف وذلك بالاتفاق مع البطريك والمجلس الملى .
- (٤) شراء الأشياء ذات القيمة التاريخية أو الفنية أو الأثرية من الوجهة
 القبطية .

- (٥) قبول الهبات والوصايا التى تصدر للمتحف .
- (٦) ادارة أموال المتحف وتحصيل ريعها وقبض غلة الأعيان التى قد
 توقف عليه .

- (٧) تحديد رسم الدخول .
 - (٨) تحضير ميزانية المتحف .
 - (٩) انشاء الوظائف الثانوية بالمتحف واعتماد التعيين فيها .
 - (١٠) وضع لوائح الداخلية .
- ويجب عرض قرارات المجلس التى تتصل بالمسائل المالية على وزير المعارف
 العمومية لاعتمادها .

مادة ٥ — يعين أمين المتحف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب
 وزير المعارف العمومية .
 ويختص أمين المتحف بما يأتى :

(١) ادارة المتحف .

(٢) تمثيله أمام جهات الادارة والمحاكم .

(٣) تعيين وترقية ورفق الموظفين بموافقة رأى مجلس الادارة .

(٤) تنفيذ قرارات هذا المجلس .

مادة ٦ — يعين العهد بقرار وزارى ويختار من بين ثلاثة أشخاص على الأقل يرشحهم البطريك . وتكون أشياء المتحف فى عهده وينوب عن الأمين فى غيابه .

مادة ٧ — تتكون إيرادات المتحف من الوجوه الآتية :

(١) غلة الأعيان الموقوفة عليه .

(٢) اعانة سنوية من الحكومة .

(٣) رسم الدخول .

(٤) ما يتحصل من بيع دليل المتحف ومن رسوم الاستنساخ بطريقة

التصوير الشمسى أو غيرها من الطرق .

(٥) الهبات والوصايا .

مادة ٨ — بمجرد نشر هذا المرسوم بقانون تقوم لجنة بمجرد محتويات

المتحف جردا تفصيليا . وتشكل هذه اللجنة من أحد أعضاء المجلس يختاره وزير

المعارف العمومية وأمين المتحف والعهد .

مادة ٩ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من

تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بسرارى القبة فى ١٠ رمضان سنة ١٣٤٩ (٢٩ يناير سنة ١٩٣١)

الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ (١٦ شعبان سنة ١٣١١) بشأن الترع والجسور العمومية والمساقى الخصوصية وما يتعلق بها بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية ، ومواقفة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

فى الترع والجسور العمومية^(١)

المادة ١ — يراد بالترعة^(٢) مجرى معد لرى أراضى أكثر من بلدين^(٣) كلها أو بعضها ، وتعتبر جميع الترع التى من هذا القبيل عمومية ، ونفقة انشائها وصيانتها فى الغالب على الحكومة ، وهى تعد من الأملاك العمومية . وليس التسوين للأفراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملاً بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا .

فى المساقى الخصوصية^(٤)

المادة ٢ — يراد بالمسقة^(٥) قناة أو مجرى معد لرى أراضى بلد^(٦) واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض لمالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى فى زمام عدة بلاد .

وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية ، والمنتفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها . ويجوز للحكومة عند حصول التأخير فى تطهيرها أن تطهرها هى على نفقة هؤلاء المنتفعين ، والمبلغ الذى يصرف فى هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة فى الأمر العالى

(١) راجع تقض ١٤ أبريل ١٩٣٨ (مذكور تحت المادة ٩ من القانون المدنى) .

(٢) « canal »

(٣) « deux villages »

(٤) « Rigoles privés »

(٥) المسقى . وقد راعينا كتابها كذلك فى جميع القانون .

(٦) « village »

الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ، على أنه اذا كانت الأرض المعتاد ريها من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض للمالك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك .
في المصارف ^(١)

المادة ٣ — يراد بالمصرف أخذود أو خفير مستطيل معد لصرف مياه الأراضي سواء كانت مياه ري أو مياه سيل أو مياه صرف ، وهو عمومي اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين ^(٢) وخصوصي اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط الا اذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألفي فدان ولو تكون في زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عموميا . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية ، وعلى المنتفعين صيانة المصارف الخصوصية . وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكى عنها .

في الأعمال الواقية من الفيضان

المادة ٤ — تشمل الأعمال الواقية من الفيضان أعمال الجسور والرءوس والصلايب والطراريد وغيرها من الأعمال التي يراد بها وقاية الأراضي والبلاد من طغيان المياه عليها . وهذه الأعمال تعد عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها . أما الحوش الخصوصية التي على سواحل النيل أو الداخلة في الفيضان ويكون ملاكها هم الذين أنشأوها فصيانتها تكون على أولئك الملاك .

في اختصاصات مفتشى الري والباشمهندسين

المادة ٥ — مفتشو الري هم النوابون عن نظارة الأشغال العمومية والباشمهندسون وجميع خدمة الري الذين في دائرة تقاتيشهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقاتهم مع المديرين هي مقررة في اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ .

« drains » (١)

« duex villages » (٢)

في حقوق الارتفاق

المادة ٦ — مالك الأراضي التي عليها حقوق الارتفاق بوجه قانوني كالمساقى والمصارف التي تمر فيها وتنتفع منها الأراضي المجاورة لتلك الأرض لا يسوغ له بوجه من الوجوه اعداد هذه المساقى أو المصارف للزراعة أو اتلافها أو ردمها بدون التراضي بذلك كتابة من أرباب الأراضي المنتفعة بتلك المصارف أو المساقى .

في توقيف الآلات الرافعة أو سد الترع

المادة ٧ — لا تطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه في احدى الترع أو عن وقوف سيرها لأسباب قهرية أو لاصلاح أو تعديل تبين ضرورتها أو لأمر آخر يرى مفتش الري ضرورة اتخاذه لموازنة المياه في تلك الترة أو لحفظ منسوبها كسد احدى الترع مثلا أو ايقاف الري أياما في جزء منها أو في جميعها وذلك لسد العوز في جهة أخرى أكثر افتقارا للمياه ، أما اذا دعت الحال الى تطهير ترعة من الترع أو اصلاحها فعلى مفتش الري أو باشهندس المديرية بالنيابة عنه أن يختار من أجل اجراء ذلك الوقت الذي يتيسر فيه الاستغناء عن المياه اللازمة للري أو السقى انما قبل مباشرة أى عمل من هذا القبيل يجب على مفتش الري أن يتفق مع المدير عن ذلك عملا بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ، وهي اللائحة المقرر فيها اختصاصات مفتشى الري والمديرين وعلاقاتهم ، ويجب على المدير أن يستدعى أصحاب الأراضي أو وكلائهم الرسميين ويستشيرهم في الأمر^(١) .

في انشاء المساقى الصيفية

المادة ٨ — اذا أراد أرباب الأراضي أو أهالى البلد انشاء مسقى صيفية في أراضيهم خاصة يجب أن يقدموا طلبهم الى المدير وهو يبلغه الى مفتش الري مشفوعا برأيه وملحوظاته ، فاذا اتفق مفتش الري فى رأى مع المدير فيعطى

(١) راجع قنص ١٦ فبراير ١٩٣٩ (مذكور تحت المادة ١٥١ من القانون المدنى) .

المدير حينئذ الرخصة أو لا يعطيها حسب مقتضى الحال ، ويكون انشاء المسقى (اذا رخص بها) على ثقة الطالبين وتكون ملكا لهم ، على أن حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقى أصحاب الأراضى المجاورة من استعمال المسقى لرى أراضيتهم حتى فى زمن التحريق ، وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقى كفاية أراضيتهم منها ، ولكن فى هذه الحالة يجب على أصحاب الأراضى المجاورة أن يشتركوا مع أصحاب المسقى فى مصاريف الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضيتهم المنتفعة بتلك المسقى .

فى اجتياز المياه بأرض الغير اذا لم يمكن الرى الا به

المادة ٩ — اذا رأى أحد أرباب الأطيان أنه يستحيل عليه رى أرضه ربا كافيا الا بانشاء مسقى فى أرض ليست ملكه أو باستعمال ترعة نيلية أو مسقى موجودة فى أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين فيرفع شكواه للمدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته .

فينظر المفتش فى المسألة فى محل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد سماع أقوال أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين اذا حضروا .
وله أن يعين لذلك باشمهندس المديرية أو معاونه الخصوصى .

وقبل الانتقال الى محل الواقعة بأربعة عشر يوما على الأقل يجب اخبار جميع أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيهما ذلك الانتقال .

ولكن اذا كانت المسقى أو التربة النيلية يراد استعمالها لجلب المياه الصيفية سواء كان بالراحة أو بالآلات الرافعة وعارض أرباب الأراضى المجاورة فى اقامتها لأنها تضر بالأراضى التى تجتاز فيها فينتقل مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود ويعتمد فى تقريره فى هذا الشأن على بحث دقيق فى التسويات .

فاذا كان التقرير مؤيدا للطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه يوافق المفتش

فى الرأى فىصدر المدير نفسه حينئذ عن ذلك قرارا موضحا فيه الأسباب .
ويعلن هذا القرار الى أصحاب الأراضى المعارضين اعلانا اداريا .
ويجوز لكل من هؤلاء أن يعرض الأمر على نظارة الأشغال العمومية
فى الخمسة عشر يوما التى تلى تاريخ ذلك الاعلان وهى تصدر حكمها النهائى
فى المسألة .

فاذا اختلف المدير ومفتش الرى فتعرض المسألة أيضا على نظارة الأشغال
العمومية ، وعلى كل يجب على الطالب أن يدفع ثمن الأرض التى تشغلها المسقى
الجديدة والمال المربوط عليها وتعويضا عن الأضرار الناشئة .
والمبلغ الذى يقتضى دفعه تقرره اللجنة المنوه عنها فى المادة ٢٧ من
أمرنا هذا .

أما هذه المادة (التاسعة) فتلقى المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر فى
٨ مارس سنة ١٨٨١ .

فى عدم كفاية المياه فى المسقى

المادة ١٠ — اذا رأى صاحب الأرض أن ليس له المقدار الكافى من
المياه لرى مزروعاته فيقدم شكواه للمدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه
وملاحظاته لينظر المفتش فيما اذا كان ايراد المسقى المعد لرى تلك المزروعات كافيا
أو أنه يقتضى توسيع تلك المسقى معتمدا فى ذلك على مقدار مساحة الأرض التى
تروى وعلى نوع المزروعات ، فاذا تقررت ضرورة توسيع المسقى وعارض المالك
المجاور فى ذلك فتراعى حينئذ أحكام المادة السابقة . أما اذا كان الغرض من
التوسيع مرور المياه الصيفية فيكون الاجراء فى ذلك بحسب القواعد المقررة فى
الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من المادة التاسعة .

فى استبدال المسقى

المادة ١١ — اذا طلب أحد أصحاب الأراضى تخصيص مسقى لرى أراضيه
فى زمن الفيضان خلاف المسقى التى هو يستعملها فتراعى فى ذلك القواعد

والاجراآت المدونة في المادة التاسعة ، أما في زمن التحاريق فلا يسوغ مطلقا استبدال احدى المساقى الا برضاء أصحاب الأراضي التي تجتاز فيها المسقى الجديدة .

في احداث فم في احدى الترع أو اقامة آلة رافعة عليها

المادة ١٢ — اذا أراد أحد أصحاب الأراضي احداث فم في احدى الترع أو اقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيها المجاورة لتلك التربة فيقدم طلبه للمدير وهو يبلغه لمفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته فيرسل مفتش الرى الطالب الى باشمهندس المديرية وهو اذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك ، أما اذا كان المراد احداث فم فيعرض المسألة على مفتش الرى ، وفي كلتا الحالتين يجب أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بأن ايراد التربة يأذن باحداث المسقى أو اقامة الساقية بدون الاضرار بأصحاب المساقى الأخرى الخلفية ، وعلى الباشمهندس أن يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يتعهد باجراء كل ما يلزم من الأعمال لموازنة ايراد المياه في المسقى أو حفظ جسور التربة بحالة صالحة على نفقته خاصة ، وهو (أى الباشمهندس) يعين له النقطة التي يجب أن ينشأ فيها القم أو الساقية . أما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتنقلة (لوكوموبيل) التي يديرها البخار أو الهواء أو التيار فمقررة جميعها في الأمر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ ، ولا يجوز في أية حال من الأحوال اقامة ساقية أو تابوت الا برخصة تعطى قبل ذلك ، وهذه الرخصة تعطى مجانا .

في ابطال مسقى لمنع الضرر

المادة ١٣ — اذا رأى مفتش الرى (بناء على طلب أصحاب الأراضي ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين أو من تلقاء نفسه) أن مسقى لا منفعة منها للرى وهي مانعة للصرف أو محدثة رشحا أو موجبة لذهاب المياه سدى أو أنها مضرّة بالزراعة فعليه بعد الاتفاق مع المدير بشأنها وسماع المدير أقوال أصحاب الأراضي ذوى الشأن فيها أن يبلغ رأيه في ذلك الى نظارة الأشغال العمومية وهي تأمر بسد

المسقى عند انتهاء الحصاد فترخص لأصحاب الأراضى المجاورة بردمها اذا تبين أن
الرى ممكن بمسقى أخرى بلا ضرر وفى هذه الحالة فأرض المسقى التى تكون قد
أبطلت تتبع فى شأنها أحكام اللوائح المرعية .

فى توسيع أو تضيق بربخ فم مسقى أو تعديل مستوى فرشته

المادة ١٤ — اذا رأى مفتش الرى أن بربخ فم مسقى واسع جدا أو أن
مستوى فرشته يدعو الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الأراضى التى تروىها
تلك المسقى فعليه أن يخطر المدير ليستحضر أصحاب الأراضى أو وكلائهم الرسميين
أمامه فى يوم معين وبعد تبليغهم طلب مفتش الرى والأسباب الموجبة لذلك فان
أقروا على رأيه فيتعين حينئذ الزمن الذى يتيسر فيه اجراء الأعمال وتكون الزراعة
فيه غير محتاجة للمياه ، أما اذا بدا لهم اعتراض على ذلك فترفع المسألة الى نظارة
الأشغال العمومية بواسطة المدير لتأمر بما تراه .

وكذا اذا رأى لزوم توسيع بربخ فم مسقى أو تخفيض مستوى فرشته ليكون
فيه كمية وافية من المياه ويتعين أيضا الزمن اللازم لذلك ، وفى كل الأحوال
فالمصاريف على الحكومة^(١) .

فى انشاء مصرف يصب فى أرض الغير

المادة ١٥ — اذا احتاج أحد أرباب الأراضى أن يحدث مصرفا لتصريف

(١) نقض ١٦ يناير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣١٥ ص ١٠٤١ : كل
طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب اليها بطريق الجزم أن تفصل فيه
ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الحكم يجب على محكمة الموضوع
أن تجيب عليه بأسباب ، والا اعتبر حكما خاليا من الأسباب متعينا تقضه . فاذا دفع أمام
محكمة الاستئناف بعدم انطباق المادة ١٤ من لائحة الترع والجسور على الحالة المطروحة أمامها ،
وبسقوط حق المدعى فى المطالبة بأى تعويض على فرض استحقاقه للتعويض لتنازله عن حق
المطالبة به بكتاب منه الى وزير الأشغال ، وقدم هذا الكتاب فعلا الى المحكمة ، ومع ذلك
لم تتعرض المحكمة لهذين الدفيعين ، بل أيدت الحكم المستأنف لأسبابه ، اعتبر حكما خاليا
من الأسباب وتعين تقضه .

مياه أرضه وكان المصرف يمر في أراضى الغير فيمكنه اذا لم يتيسر له التراضى مع صاحب الشأن أن يرفع شكواه الى المدير وهو يبلغها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته والمفتش يعين حينئذ الجرى الذى يجب أن يسير فيه ذلك المصرف ، فاذا تعذر الحصول على الأرض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الري مع المدير فى ذلك ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسألة الى نظارة الأشغال العمومية فاذا أقرت على انشائه تتخذ التدابير اللازمة لذلك ، وتكون جميع النفقة والتعويض على المنتفعين خاصة ، ويجب أن لا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للأراضى التى يمر فيها .

فى اصلاح مسقى أو مصرف لمنع الضرر

المادة ١٦ — يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقى أو مصرف مار فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير أو من رداءة حالة الجسور فى المسقى أو المصرف أن يرفع شكواه الى المدير وهو بعد أن يتفق مع مفتش الري أو باشمهندس المديرية يأمر اما بسد المسقى أو المصرف واما بتطهيرها اذا تراءى له أن ذلك كاف ، فان اتضحت ضرورة المسقى أو المصرف فيكلف المدير أصحاب الشأن بحفظهما بحالة جيدة أو بدفع تعويض لصاحب الأرض التى يصيبها الضرر بسبب تلك المسقى أو ذلك المصرف .

فى استبدال مسقى لعدم توفيتها بأغراض الري

المادة ١٧ — اذا رأى صاحب الأرض أن موقع المسقى المارة فى أرضه يجعل الري منها متعذرا وأراد استبدالها بمسقى أخرى فله أن يقدم طلبا بذلك الى المدير وهو يبلغه لمفتش الري مشفوعا برأيه وملحوظاته ، ومتى اتفقا يصرح المفتش بإبطال المسقى واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الأرض بشرط أن تكون المسقى الجديدة وافية بالغرض المقصود وهى من كل الوجوه لا تقل اتقاناً على (عن) المسقى الأولى وأن لا تسد المسقى الأصلية الا بعد اعداد المسقى الجديدة ، وأما اذا كان

لا ينتفع بالمسقى الا صاحب الأرض التي تمر فيها تلك المسقى فله أن يستبدلها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة لذلك .

في الصعوبات التي قد تحدث بشأن اصلاح مسقى

المادة ١٨ — اذا شكأ أحد المدير من أن أصحاب الشأن معه في المسقى غير متفقين على اصلاحها فالمدير يعين حينئذ الباشمهندس لتحقيق الشكوى في المحل المقصود فاذا اتضح أن اصلاح المسقى ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف أصحاب الشأن باصلاحها ولكن اذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أنقار كفاية بيلادهم أو لعدم مقدرتهم فيمكن للحكومة أن تتكلف اجراء ذلك على نفقتها وتحصل قيمة النفقة منهم في عدة مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم وقد تتجاوز الحكومة عن تحصيلها منهم اذا تحقق عدم اقتدارهم ونظارة الداخلية تحكم قطعيا في مسألة عدم القدرة .

في ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورها

المادة ١٩ — اذا تقدمت للمدير شكوى من أحد أرباب الأراضي بأن أحد أصحاب الشأن معه في المسقى أو المصرف المكلف أربابهما بصيانتها بحسب نص المادة الثانية قد دمر جسورها أو ردم جزءا منها أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه باشمهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل ، فاذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم فعليه (أى المفتش) أن يقدر الأعمال اللازمة لاعادة المسقى أو المصرف الى أصلها ويخطر المدير بذلك لكي يلزم الفاعل الزاما اداريا باصلاح ما أتلفه فان أبى يلزم حينئذ بنفقته واذا شكى أحد أصحاب الأراضي أو أحد المستأجرين الى المدير بأن المياه قد حجزت عن المسقى التي يستخدمها للرى فالمدير يبلغ الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته كما تقدم القول في العبارة

الأولى من هذه المادة فيعين المفتش محل الواقعة بنفسه أو ينتدب لذلك باشمهندس المديرية بعد أن يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل ، فإذا تبين أن المتشكى كان يروى حقيقة أطيانه من تلك المسقى في السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير بذلك وهو يتخذ الاجراءات اللازمة اداريا لارجاع الشيء الى أصله ومنع حصول المعارضة مرة أخرى في استعمال المسقى ثم يشرع المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة الذى أو الذين يكونون قد حجزوا المياه عن المسقى وتحصل النفقة في جميع الأحوال المذكورة آنفا بالكيفية المقررة في الأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ (١) .

في قلع الأشجار المغروسة في الجسور وميول الترع

المادة ٢٠ — اذا ثبت أن لأحد الأفراد أشجارا مغروسة على الجسور وميول احدى الترع أو مساطيحها وكانت تلك الأشجار بسبب تشعبها تعوق سير مياه التربة أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع السير على جسورها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس المديرية أن يكلف صاحبها بازالتها فان لم يمثل في مدى ثمانية أيام فيأمر المفتش (بعد مصادقة المدير كتابة) بقطع تلك الأشجار أو اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع الأحطاب وتسليم ثمنها الى صاحبها بعد خصم المصاريف .

في إباحة زرع الجسور وأقواع الترع

المادة ٢١ — تجوز زراعة الجسور الغير معدة للمرور وأقواع الترع النيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشيء عن التلف الذى يحصل لزراعته بسبب أعمال الاصلاحات والتطهيرات اللازمة ، ولذلك فعلى مفتشى الرى أن ينبهوا على المعينين لاجراء تلك الأعمال بأن يحرسوا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر أرض من الأراضي الحرة الأميرية بدفع ايجار الأرض التى تكون قد تافت زراعتها

(١) راجع تقض ١١ يناير ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٣٣ من القانون المدنى) .

بسبب اجراء عمل من الأعمال ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون قد تلف منها .

فى تحويل جسر مزروع الى طريق عمومى

المادة ٢٢ — اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرعه طريقا للمارة أو اذا أريد منع الزراعة فى ذلك الجسر لداع من الدواعى فعلى مفتش الرى أن يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعدم جواز زرعه مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التى فيه ، فاذا أصر بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطلب الحكومة بشىء فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعاته انما اذا كان الجسر مفروضا عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية .

فى اقامة البرايخ الخاصة بالأفراد فى جسر النيل

أو جسر احدى الترع وترميم تلك البرايخ

المادة ٢٣ — اذا ظهر لمفتش الرى أن بربخا من البرايخ المقامة بجسر النيل أو بجسر احدى الترع أو غيره من أعمال الوقاية سيء البناء أو متخرب أو هولة أخرى منبع الخطر للجسور فيخطر المدير عنه وهو يأمر صاحبه بترميمه أو تجديده زمن الشتاء فى ميعاد قدره أربعون يوما فان لم يفعل فيطلب المفتش من المدير اجراء ذلك فى ميعاد آخر قدره أربعون يوما أيضا فاذا أبى صاحب البريخ بعد أن يكون المدير قد كلفه مرة أخرى باجراء الترميم أو التجديد فللمدير حينئذ أن يجرى ذلك ، أما النفقة فتحصل اداريا من المالك بالسكيفية المقررة بالأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ، فاذا اقترب الفيضان ولم يتم ذلك البريخ فللمفتش الرى أن يأمر بسده فورا أو ازالته نهائيا فيما اذا كان الأمن على الجسور يقضى بذلك ، وعليه أن يخطر المدير بذلك ويجرى اللازم لتوصيل المياه بأية طريقة أخرى الى الأراضى التى كانت تروى من هذا البريخ .

في أعمال الوقاية من غوائل المياه

المادة ٢٤^(١) — .

في تحويل النيل عن مجراه

المادة ٢٥ — اذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون عن ذلك جزيرة صغيرة أو أرض (طرح بحر) أمام جسر ما مقامة عليه آلة رافعة مرخص بها رسميا ورأت الحكومة مناسبة بيع الأرض أو الجزيرة أو ايجارها فلصاحب الآلة الحق المطلق في حفر مسقى في الأرض الحادثة لا يصلح المياه الى تلك الآلة ولا يطلب منه شيء عن ذلك .

في شحن المراكب وتفريغها

المادة ٢٦ — يسوغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتفريغها في جميع الموارد المعدة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترع بشرط أن لا يحدث من ذلك ضرر ما لهذه الجسور ولا ما يمنع المسير عليها ، غير أنه اذا كانت الموردة منفصلة عن الماء بأرض لأحد الأفراد ولا يمكن الوصول لتلك الموردة من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الأرض على تخطيط طريق لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجرة مناسبة عن ذلك فاذا توقف صاحب الأرض فيلزم بقبول الايجار الذي تقدره اللجنة المذكورة في المادة السابعة والعشرين ولا يجوز بوجه عام لأصحاب المراكب تعيير مراكب أو ترميمها الا على المسطاح من جهة الماء .

في لجنة التقدير

المادة ٢٧ — ان لم يتفق المختصان حيبا على مقدار التعويض عن الأرض

(١) استبدل بهذه المادة القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ (المواد ٢٢ — ٢٦) والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ (المواد ٢٢ — ٢٦) — راجع قانون تزع الملكية .

اللازمة لإنشاء مسقى أو مصرف أو عن غير ذلك مما هو مذكور في أمرنا هذا فتشكل لجنة لتقدير ذلك التعويض تؤلف من المدير أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن الباشمهندس واثنين من عمد المديرية يختار كل من المختصين واحدا منهما فإذا تساوت الآراء تكون الأغلبية للفريق الذى منه الرئيس فإذا غاب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجوز لمفتش الرى أن يعين المهندس للمعاون الرئيس بدلا عنه .

فى عدم الحق لأصحاب المراكب بمطالبة الحكومة

المادة ٢٨ — ليس لأصحاب المراكب أو أصحاب مشحوناتها أن يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء اقفال ترعة أو من نقص المياه فيها أو فى النيل أما الاقفال فيعلن اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعا .

فى غرق المراكب أو ارتطامها (تشحيطها)

المادة ٢٩ — اذا غرق مركب فى النيل أو فى احدى الترع العمومية أو فى أحد الحيطان أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فعلى المحافظ أو المدير أن يأمر صاحب المركب أو الرئيس (الذى عليه أن يخبر صاحب الشحنة بذلك) باخراجه فان لم يمثل لذلك فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ الأمر فيباشر المحافظ أو المدير حينئذ اخراجه على نفقة صاحبه فاذا حصل للمركب أثناء الاخراج عوار ما أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه أن يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فان لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف على اخراج مركبه فى ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بالدفع فللمحافظ أو المدير حينئذ أن يبيع المركب ومشحونه ويخصم من الثمن مصاريف الاخراج ويدفع الباقى الى صاحبه ، أما اذا كانت نفقة اخراجه أزيد من ثمنه وثمان مشحونه وكان صاحب المركب فقيرا فالزيادة تكون على الحكومة .

واذا غرق مركب فى ترعة ضيقة أو فى هويس أو أمام فتحة هويس أو

قنطرة أو ما شا كل ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو تعذرها أو نقص في إيراد المياه بالترعة أو من هويس أو قنطرة فيتخذ مفتش الري الوسائل السريعة لإخراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقة إخراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبتها بشيء عن الخسارة التي تحصل أثناء الإخراج سواء كان للمركب أو للمحقاته أو لمشحونه ، أما الاجراءات التي يقتضى اتباعها بعد إخراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ما هو مدون في القسم الأول من هذه المادة .

في وضع المعادى في الترع

المادة ٣٠ — لا يكتفى بترخيص نظارة المالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى أيضا مصادقة مفتش الري على وضعها والنقطة التي توضع فيها ، أما المعادى القديمة فإذا رأى مفتش الري أن وجودها في محلها مضر بالري أو الملاحة وكان في الامكان نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه أن يطلب من المدير نقلها أما إذا كان النقل متعذرا فعلى مفتش الري والمدير أن يتفقا على ذلك ويعرضا المسألة على نظارتي المالية والأشغال العمومية وهما تقرران إذا اقتضت الحال ابطال المعديّة وحينئذ ترفع عوائدها ويقام كوبرى عوضا عنها للمرور العام ولا يكون لأرباب المعديّة الحق في مطالبة الحكومة بتعويض ما .

المادة ٣١ — لا يسوغ تكليف أرباب المراكب المرخص لهم بالشحن والتفريغ على جسور النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شيء من العوائد عن مراكبهم أو إكراههم على ذلك فمن يقدم على هذا الأمر يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات الأهلى .

في المخالفات

المادة ٣٢^(١) — من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بالحبس من

(١) أنظر الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٠٩ .

خمس عشرة يوما الى شهرين وبغرامة توازى بالأقل قيمة مصاريف اعادة الشيء الى أصله التي تقدرها نظارة الأشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف :

أولا — من يعمل عملا من الأعمال الآتية بغير ترخيص خصوصى :

(أ) اقامة جسر أو القاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه .

(ب) اقفال أبواب الأهوسة أو فتحها أو مس أى جهاز آخر من الجهيزات للمعدة لوقاية القناطر .

(ج) ازالة جسر من الجسور المقامة فى التربة لسدها أو تقليل ايرادها .

(د) اقامة بناء من الأبنية أو دولاب هدير أو ساقية أو طلمبة وما شا كل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية ، فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة الشادوف والنطالة والطنبورة بدون رخصة بشرط أن لا تحدث أدنى قطع أو تلف فى الجسور) .

تـ نقض جنائى ١٢ مارس ١٩٣١ بمجموعة القواعد القانونية الجنائية ٢ رقم ٢٠١ ص ٢٦٣ :
أخذ شيء من الأتربة المكونة لجسور الترع العامة اختلاسا وان كان يعتبر فى ذاته جريمة مما تختص المحاكم الأهلية بالنظر فيه باعتبارها المحاكم العادية ذات الاختصاص الشامل طبقا لما ورد بنقادة ١٥ من لائحة الترتيب ، الا أن هذا الاختصاص العام قد أخرج عنه الشارع بعض أنواع خاصة وكل الفصل فيها لهيئات أخرى . ومن تلك الأنواع المخالفات المنصوص عليها بالمواد ٣٢ الى ٣٥ من لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالى فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ والتي منها أخذ الأتربة من جسر ترعة عمومية ، فان المادة ٣٨ من تلك اللائحة جعلت نظر تلك المخالفات والفصل فيها من اختصاص لجنة ادارية تكون أحكامها قابلة للاستئناف لدى لجنة ادارية أخرى ، كما أن اثبات وقوعها لم يكله الشارع رجال الضبطية القضائية ، بل جعل اثباتها من اختصاص عمال مصلحة الري على الوجه المبين بقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٦ يولييه سنة ١٨٩٨ تنفيذا للمادة ٣٩ من اللائحة . وبما أن المحاكم الأهلية مكلفة بالعمل بما تقضى به قوانين بلاد ولوائحها فعليها — احتراماً لأمر الشارع بالمادة ٣٨ من لائحة الترع والجسور المشار إليها — أن تمتنع عن الفصل فى جميع المخالفات الداخلة فى اختصاص اللجنة المنصوص عليها فيها ، فاذا هي قضت فيها كان قضاؤها حاصلا فيما لا ولاية لها فيه وتعين نقض حكمها والتقرير بعدم اختصاصها .

(هـ) احداث قطع فى جسور النيل أو احدى ترع الرى أو الصرف أو اقامة
فم لمرور المياه .

(و) ازالة أتربة الجسور .

(ز) احداث تغيير ما فى هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس أو
الفم عموميا أو خصوصا مقاما على جسر النيل أو جسر ترعة عمومية .

(ح) أخذ أتربة أو أحجار أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور
النيل أو الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ أو الاقدام على أمر يضر
بالأعمال الصناعية ويكون مشايخ البلاد الذين بعهدتهم هذه الأعمال الصناعية
مستولين ازاء الحكومة اداريا اذا لم يبلغوا تلك الأفعال اليها بشرط أنها
(الحكومة) تعين خفراء لذلك .

ثانيا — من يدفن رة فى الجسر .

ثالثا — من يأخذ مياهها من احدى الترع سواء كان ذلك بفتح فمها أو فم
المسقى أو يحدث قطعا فى جسورها أو يرفع المياه منها رفعا صناعيا فى الأيام التى
ينبه فيها مفتش الرى أو غيره من المندوبين بعدم استعمال مياه التربة للرى .
« وفى جميع الأحوال التى لا تستوجب فيها المخالفة اعادة الشئ لأصله
اعادة مادية فتستبدل الغرامة المقررة بالكيفية المنصوص عنها بالفقرة الأولى بغرامة
لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا » (١) .

المادة ٣٣ — من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ٢٥
قرشا الى ٢٠٠ قرش وبالحبس من خمسة أيام الى ثلاثين يوما وهذه الأعمال هى :
أولا — تصريف مياه الصرف فى ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من
مفتش الرى .

ثانيا — اقامة قنطرة على ترعة سواء كانت تلك القنطرة دائمية أو وقتية أو
وضع ماسورة أو سحارة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصا خصوصا .

(١) أضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٠ الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٠٩ (٢٥)

جادى الثانية سنة ١٣٢٧) .

المادة ٣٤ — من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش الى خمسين قرشا وبالحبس من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوما وهذه الأعمال هي :

أولا — وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفر مسقى أو قناة ساقية أو وابلور على ميل واحد الترع أو جروفها .

ثانيا — أحداث ضرر بجروف مصرف عمومي باندفاع المياه المنصرفة من الأراضي أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من الخارج باندفاع المياه .

ثالثا — غرز أوتاد (خوازيق) في احدى الترع لربط شباك الصيد .

المادة ٣٥ — من يلقي رمة حيوان في النيل أو في ترعة أو مصرف عمومي أو غير ذلك من المواد التي تفسد المياه يعاقب بغرامة قدرها مائتا قرش ، وعلى أرباب الحفظ اخراج تلك الرمة ودفنها .

المادة ٣٦ — يجوز تطبيق عقوبتي الغرامة والحبس المذكورتين في المواد ٣٣ و ٣٣ و ٣٤ من هذه اللائحة ، كل واحدة منهما على حدتها .

المادة ٣٧ — فضلا عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال باعادة الشيء الى أصله واذا امتنع فالحكومة تجري الأعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

المادة ٣٨^(١) — تصدر الأحكام لجنة ادارية تشكل من المدير والباشمهندس

(١) راجع المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة ، ونصها : استثناء من أحكام المادة ٣٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور والمادة ١٢ من الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن السكك الزراعية والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٣ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٠٥ يمنع رى الأراضي الشراقي والمادة ٢ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٣ يمنع انتشار دودة القطن من زراعة البرسيم تصدر العقوبات النصوص عنها في القوانين والأوامر العالية المذكورة من المحاكم المختلطة عند ما يكون مرتكب المخالفة أجنبيا .

أو من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها تعيينهم نظارة الداخلية ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء .

ولا تقبل أدنى معارضة اذا كان الحكم صادرا بالغرامة فقط ، وفي حالة صدور الحكم بالحبس يجوز المحكوم عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن مستشار خديوى ومن مندوب من نظارة الأشغال العمومية ، ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للمديرية أو للمحافظة في خلال الثلاثة الأيام التالية لتاريخ صدور الحكم ولا يقبل الا اذا أثبت المستأنف عند تقديم الاعلان أنه دفع ما حكم عليه به من الغرامة ومصاريف اعادة الشيء الى أصله مع حفظ حقه بردها اليه اذا برئت ساحته .

المادة ٣٩ — تضع نظارة الداخلية لائحة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التى تتبع أمام اللجنة الادارية واللجنة المختصة^(١) .

المادة ٤٠ — مشايخ وخفراء البلاد والكفور ونظار جقالات أو عزب الدومين والدائرة السنية هم مسئولون عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الأعمال الصناعية التى هى فى دائرة كل منهم وفى عهده ، فاذا حصلت مخالفة فيلزمون شخصيا بنفقة اعادة الأعمال الى أصلها اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين .

المادة ٤١^(٢) — .

المادة ٤٢ — يلغى كل ما كان من الأحكام السابقة مخالفا أمرنا هذا .

المادة ٤٣ — على نظار الداخلية والمالية والأشغال العمومية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

صدر بسراى عابدين فى ١٦ شعبان سنة ١٣١١ (٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤)

(١) أنظر قرار ١٦ يوليه سنة ١٨٩٨ .

(٢) استبدل بهذه المادة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٤ (بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة من لجنة أو سلطة ادارية) .

الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم^(١)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار .
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٨٩ عملا بالمادة الثانية من أمرنا الصادر في ٢٩
جمادى الأولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩) .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين . أمرنا بما هو آت :

المادة ١ — لا يجوز مطلقا لأحد أن يبنى في المدن والقرى الموجود بها الآن
مصلحة تنظيم أو التي ستشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الأشغال
العمومية منازل أو عمارات أو أسوار أو بلكونات أو سلاالم خارجية مكشوفة أو
مماشى أو غير ذلك من الأبنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له
أيضا توسيع تلك الأبنية أو تعليتها أو تقويتها أو ترميمها أو هدمها بأى صفة كانت
أو في أى حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة
وخط التنظيم .

أما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل أو من الخارج فلا يؤخذ
عنها رخصة .

المادة ٢ — أحكام مصلحة تنظيم مدينة أو قرية تسرى بمقتضى قرار
يصدره ناظر الأشغال العمومية على مدن وقرى أخرى .

المادة ٣ — تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة
المنوه عنها في المادة التاسعة عشرة من أمرنا هذا .

المادة ٤ — كل من تعهد بإجراء عمل من الأعمال المذكورة آتقا بصفة
كونه مهندسا معماريا أو مقاولا أو غير ذلك عليه أن يخضع مصلحة التنظيم كتابة

(١) راجع كتابنا « الملكية والحقوق العينية » الجزء الأول نبذة ٢٣٦ — ٢٤٥ ،
ومقالنا « الأموال الخاصة والعامة في القانون المصرى » بمجلة القانون والاقتصاد ٩ ص ٧٤٠
وما بعدها .

عن الأعمال المطلوب اجراؤها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل .

المادة ٥ — كل رخصة لا يعمل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لاغية لقوات أجلها .

المادة ٦ — الاتقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة .

المادة ٧ — تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الأشغال العمومية انما لا يجوز الشروع في أى عمل من الأعمال المبينة في المادة الأولى قبل أن يحكم الناظر المسمى اليه في هذه المعارضة .

المادة ٨ — لا تعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة .

المادة ٩ — لا يجوز لأحد فتح طريق عمومي الا بعد استحصاله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلا قانونيا وبدون مقابل عن الأراضى التى تدخل فى الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذى تعطيه له مصلحة التنظيم .

ولا يحتاج الأمر للاستحصال على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصى يسد فى طرفيه بدرابزين أو باب أو جنزير لمنع المرور فيه .

المادة ١٠^(١) — كل بناء يتراعى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصا على

(١) راجع قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٥ مارس ١٩١١ بشأن تشكيل قوسيون للتنظيم فى القرى التى ليس فيها مجالس محلية . وهذا نصه :

« أولا — يسرى مفعول المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ المشار اليه على مدن وقرى القطر المصرى جميعها .

« ثانيا (معدلة بقرار أول يوليه سنة ١٩٢٣) — فى المدن والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو قروية فاختصاصات مجالس التنظيم فيما يتعلق بالمباني المحتاجة للترميم حرصا على الأمن العام أو التى تكون آيلة للسقوط يؤدىها قوسيون يشكل من الموظفين الآتى ذكرهم :

(أولا) المدير أو الأمور حسب الحالة — رئيس .

الأمن العام أو نظرا لكونه آيلا للسقوط ينبغي ترميمه أو هدمه في الميعاد الذي تحدده لذلك المصلحة المذكورة .

المادة ١١ — من يخالف حكما من أحكام المادة الأولى من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات الآتية :

أولا — اجراء أعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم أو الحد المعين للتعلية يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) ^(١) من قانون العقوبات الأهلى وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٣١) ^(٢) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم الأعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة .

ثانيا — اجراء أعمال بدون رخصة انما داخلية في خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين آنفا وذلك فضلا عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة .

المادة ١٢ — كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) ^(٣) من قانون العقوبات الأهلى وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٣١) ^(٤) من قانون العقوبات المختلط .

المادة ١٣ — من يخالف الفقرة الأولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة (٣٤١) ^(٥) من قانون العقوبات الأهلى وبالعقوبة المدونة في المادة (٣٣١) ^(٦) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه اما بالتنازل للحكومة مجانا عن الأرض أو بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المثني عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفا وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة

== (ثانيا) معاون البوليس
(ثالثا) مهندس التنظيم
(رابعا) عمدة القرية
أعضاء

وفي حالة تغيب الرئيس أو أحد أعضاء المجلس أو حدوث مانع يمنع عن الحضور يحل محل التغيب الموظف الذى يحل محله في عمله .

والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يختص بسد الطريق .

المادة ١٤ — من يخالف المادة العاشرة من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة (٣٤١)^(١) من قانون العقوبات الأهلي والمادة (٣٣١)^(٢) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء .

المادة ١٥ — وفي كافة الأحوال المنوه عنها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضى المحالة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التى يستوجبها المخالف بل أيضا بالزامه بالهدم أو بدفع رسوم الرخصة أو بسد الطريق أو بارجاع المكان الى حالته الأصلية .

المادة ١٦ — المادة ١٨^(٣) .

المادة ١٩ — يضع ناظر الأشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ أحكام أمرنا هذا .

اللائحة المذكورة والقرارات التى تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر فى الجريدة الرسمية^(٤) .

المادة ٢٠ — أمرنا الصادر فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ (١٢ مارس سنة ١٨٨١) واللائحة الصادرة فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكافة الأحكام المخالفة لأمرنا هذا هى لاغية ولا عمل لها .

المادة ٢١ — على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى رأس التين فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٠٦)

(١) و (٢) المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات الحالى .

(٣) ألغيت بالمرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ .

(٤) راجع قرار ٨ سبتمبر ١٨٨٩ الآتى نصه . راجع كذلك قرار وزير الداخلية فى ١٠ يناير ١٩٢٧ ، وقد جاء فيه :

مادة ١ — يكون أقصى ارتفاع حوائل البلكونات المكشوفة مترا ونصف متر من سطح أرضية هذه البلكونات .

مادة ٢ — البلكونات التى يزيد ارتفاع حوائلها عن ذلك تعتبر كشكات مسقفة .

قرار صادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩

من نظارة الأشغال العمومية رقم ٥٤٩

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ قد قرر ناظر الأشغال العمومية ما هو آت :

- ١ — ادارة عموم مدن ومباني القطر المصرى المشكلة بنظارة الأشغال العمومية تستمر على القيام بأداء أعمالها على حسب القواعد المقررة .
 - ٢ — تؤلف مجالس التنظيم من الموظفين الآتى ذكرهم :
- مدينة القاهرة ^(١)

.

(١) راجع قرار وزير الأشغال رقم ٨٠٨٠ الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٣٦ في شأن مجلس التنظيم والمرافق العامة لمدينة القاهرة . وهذا نصه :

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ في شأن أعمال التنظيم . وعلى قرار هذه الوزارة الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ رقم ٥٤٩ تنفيذاً لأحكام الأمر العالي المذكور .

وعلى قراراتها الصادرين في ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٩ رقم ٤٥ و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ رقم ٧٠ في شأن مجلس التنظيم والمرافق العامة لمدينة القاهرة . ونظراً لما رأى من ضرورة ادخال بعض تعديلات في نظام المجلس المذكور . وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ . قرر ما يأتى :

مادة ١ — يشكل مجلس التنظيم والمرافق العامة لمدينة القاهرة على الوجه الآتى :

- | | | |
|--------|---|-----|
| رئيساً | (١) وزير الأشغال العمومية | ... |
| | (٢) وكيل وزارة الأشغال العمومية | ... |
| | (٣) وكيل وزارة المالية | ... |
| | (٤) المستشار الملكى لوزارة الأشغال العمومية | ... |
| | (٥) المدير العام لمصلحة التنظيم | ... |
| أعضاء | (٦) المدير العام لمصلحة المباني | ... |
| | (٧) حاكم دار بوليس مدينة القاهرة | ... |
| | (٨) مدير دار الآثار العربية | ... |
| | (٩) مفتش صحة مدينة القاهرة | ... |
| | وثلاثة أعضاء من الأعيان يختارهم الوزير لمدة سنتين | |

- == مادة ٢ — يؤخذ رأى المجلس في المسائل الآتية قبل التصرف فيها :
- (أولا) اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالتنظيم والمباني وتخطيط المدن وأعمال المجارى التى يراد تطبيقها فى مدينة القاهرة .
- (ثانيا) مشروعات عقود الامتياز التى تمنح لاستغلال مصلحة من مصالح الجمهور العامة بمدينة القاهرة والتعديلات التى يراد ادخالها عليها .
- (ثالثا) البرامج العامة للأعمال الجديدة المتعلقة بمصالح التنظيم والمجارى الرئيسية والمباني .
- (رابعا) مشروع الميزانية السنوية لمصالح التنظيم والمجارى والمباني فيما يخص بالأعمال الجديدة وتوزيع المبالغ التى تعتمد لها .
- (خامسا) فحص الخريطة العامة لمدينة القاهرة وتعيين المناطق والأحياء التى تلزم ازلتها أو انشاؤها لأسباب متعلقة بالصحة العامة أو الأمن العام أو الراحة العامة والشوارع التى يلزم انشاؤها أو ابطالها .
- (سادسا) فحص التصميمات التى توضع للميادين والشوارع والطرق العامة المراد انشاؤها وتعيين أسماؤها وخطوط التنظيم فى كل منها .
- (سابعا) القطاعات الرضوية التى تضعها مصلحة التنظيم للشوارع الجديدة والتعديلات التى يراد اجرائها فى قطاعات الشوارع القديمة وعلى العموم جميع الأعمال ذات الصفة العامة بالشوارع .
- (ثامنا) تعيين مواضع المباني العامة .
- (تاسعا) الأعمال السنوية الخاصة بالتحسين والتوسع فى الانارة العامة وتوزيع المصابيح على الأحياء والشوارع المختلفة .
- (عاشرا) انشاء حدائق عامة وبوجه عام جميع ما يتعلق بتجميل المدينة .
- (حادى عشر) ما يلزم اجرائه نحو المباني المحلة حرصا على الأمن العام .
- (ثانى عشر) مقترحات البوليس الخاصة بتنظيم حركة المرور فى الميادين والشوارع المختلفة .
- (ثالث عشر) كل المسائل الأخرى التى تقضى القوانين أو اللوائح بعرضها على المجلس أو يرى الوزير أخذ رأيه فى شأنها .
- مادة ٣ — يجتمع هذا المجلس مرة فى كل شهر وكلما رأى الوزير ذلك على أنه فى أشهر الصيف (يونيه — سبتمبر) تكون اجتماعاته فى المواعيد التى يحددها الوزير .
- ولا تكون قرارات المجلس صحيحة الا اذا حضر الاجتماع ستة أعضاء على الأقل ، وعند تساوى الآراء يرجح رأى الذى ينضم اليه الرئيس .
- مادة ٤ — يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا فرعية تقوم ببحث ما يكلفها به من الأعمال طبقا للقواعد التى يضعها لذلك .
- وله أن ينوب عنه هذه اللجان فى الفصل فى المسائل القليلة الأهمية طبقا للقواعد التى يضعها فى هذا الشأن .
- =

مدينة الاسكندرية^(١)

.....

مدن السويس ودمياط وبور سعيد والاسماعيلية

أولا — محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة عنه (رئيس) .

ثانيا — مندوب من طرف مصلحة الصحة .

ثالثا — مهندس التنظيم .

رابعا — مندوب من طرف البوليس .

ويحضر الجلسات أحد كتاب التنظيم لأداء وظيفة كاتب سر المجلس .

وأما باقى المدن والقرى الموجود فيها الآن مصالح تنظيم أو التى ستشكل فيها

تلك المصالح فيما بعد فيؤلف مجلس التنظيم فى كل منها من الموظفين الآتى ذكرهم :

أولا — المدير أو وكيله بالنيابة عنه (رئيس) .

ثانيا — مهندس التنظيم .

== مادة ٥ — يكون للمجلس المذكور سكرتير عام تختاره الوزارة من بين موظفيها ويكون مسئولاً عن أعمال سكرتارية المجلس ويحضر جلساته دون أن يشترك فى إصدار قراراته كما يحضر جلسات اللجان الفرعية ويشترك فى إصدار قراراتها .

مادة ٦ — متى تقررت خطوط التنظيم على خريطة الشوارع يحصل التوقيع على رسوماتها من رئيس المجلس ومن المدير العام لمصلحة التنظيم ومن السكرتير العام للمجلس .

مادة ٧ — للمجلس المذكور عند استعماله للحق المخول له بمقتضى الفقرة الحادية عشرة من المادة الثانية من هذا القرار أن ينب عنه فى ذلك احدى لجانه الفرعية أو المدير العام لمصلحة التنظيم وفى هذه الحالة يجب على اللجنة أو المدير العام اتباع القواعد التى يضعها المجلس لذلك .

مادة ٨ — يلغى فيما يتعلق بمدينة القاهرة كل ما خالف ذلك من أحكام قرار الوزارة الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ رقم ٥٤٩ كما يلغى قرارا هذه الوزارة الصادران فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٢٩ رقم ٤٥ و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ رقم ٧٠ .

وراجع القرار رقم ٨٠٨١ الصادر فى ٧ يناير ١٩٣٦ ، فى شأن تعيين الأعضاء الأعيان بمجلس التنظيم والمرافق العامة لمدينة القاهرة .

(١) راجع قرار ٦ مايو سنة ١٩٠٩ ، بشأن تشكيل مجلس التنظيم بالاسكندرية .

ثالثا — مندوب من طرف مصلحة الصحة .

رابعا — مندوب من طرف البوليس .

يؤدي وظيفة كاتب سر المجلس أحد كتاب التنظيم وفي غيابه مهندس

التنظيم .

٣ — يلتزم المجلس اعتياديا في كل خمسة عشر يوما مرة واحدة على الأقل ويلتزم أيضا على خلاف المعتاد كلما تراءى للرئيس لزوم لذلك ، ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا اذا كان حاضرا به أغلب أعضائه ، وفي حالة تساوى الآراء فالطرف الذى ينضم اليه الرئيس هو الأرجح ، واذا غاب الرئيس فيعين المجلس أحد أعضائه ليقوم مقامه .

٤ — على المجلس أن يقوم بالأعمال الآتية :

أولا — تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات أو على الخريط

العمومية .

ثانيا — ترتيب الشوارع وتعيين أسمائها اذا رأى لزوما لذلك .

ثالثا — تعيين عرض كل شارع .

رابعا — تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الاقتضاء .

خامسا — أن يطلب من ناظر الأشغال العمومية مشترى الأراضى اللازمة

لانشاء الشوارع أو لتوسيعها أو بيع الأراضى التى تسقط من ترتيب الشوارع .

سادسا — تعيين المسافة بين المغروسات التى على جانبي الشوارع العمومية

وبعضها .

سابعا — أن يعرض على ناظر الأشغال العمومية مقدار المصاريف التى

يستدعيها تنظيم الشوارع .

ثامنا — أن تعرض التصميمات التى تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها .

تاسعا — أن يقرر ما يلزم اجراؤه نحو المباني المقتضى ترميمها حرصا على

الأمّن العام ونحو المباني المحلة .

٥ — تعمل الخريط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما فى

ادارة عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة هي به وتعديل تلك الخريط كلما حدثت تغييرات في حالة الأماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء مديستدل به على الحالة الأصلية التي كانت عليها تلك الأماكن ويتخذ المجلس الشروط العمومية الآتية أساسا في رسم خطوط التنظيم :

(١) الأزقة غير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها أربعة أمتار وأما التي يكون نصف طولها تقريبا أو جميع الأبنية المقامة فيها على خط التنظيم مبنيا على عرض ثلاثة أمتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل فتبقى على هذا العرض في كامل طولها .

(ب) كل سكة موصلة الى سكة أخرى عرضها من ٤ أمتار الى ٦ أمتار يجعل عرضها ٤ أمتار .

(ج) كل سكة موصلة الى سكة أخرى يتجاوز عرضها ٦ أمتار يجعل عرضها ٦ أمتار على الأقل .

(د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ أمتار وفي باقي المدن ٦ أمتار فقط .

(هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على الأقل وفي باقي المدن ثمانية أمتار فقط .

(و) الشوارع ذات الأشجار يكون خط التنظيم فيها موازيا لصف الأشجار وعلى مسافة ٤ أمتار على الأقل من ذلك الصف .

(ز) يعتبر الخليج المصرى المار في مدينة القاهرة شارعا عرضه ١٠ أمتار وعلى ذلك فالأبنية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للطرق والشوارع .

(ح) خطوط تنظيم جهات الأبنية المقامة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطا مستقيمة طويلة على قدر الامكان وتمتد هذه الخطوط بقدر الامكان أيضا في وسط الأبنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الأبنية واحدا بقدر الاستطاعة على جانبي المحور .

(ط) المباني المتقنة الصنعة والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم الا عند تجديد بنائها ما لم يصدر ناظر الأشغال العمومية قرارا نظرا لأسباب خصوصية ببقاء تلك المباني على خطها الأصلي .

(ي) اذا تكون من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحدة منهما بقدر متر واحد على الأقل عموديا على خط يقسم الزاوية الى نصفين .

(ك) الزوايا التي تتكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو أربعة أمتار تقطع على طول متر واحد عند ما تتلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة أو حادة . ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم أحد الشوارع فيوقع على ذلك الرسم جميع الأعضاء الحاضرين بالمجلس وتدون به العبارة الآتية :

(قد تقررت خطوط تنظيم شارع
بجلسة مجلس التنظيم
المنعقدة في) . ثم يعرض الرسم على ناظر الأشغال العمومية للتصديق عليه منه .

٦ — يقدم طلب الرخصة على ورق تمغة موقعا عليه من الطالب أو من وكيله المفوض قانونا مبينا فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكنه واقامته ونوع الأعمال التي يريد اجراءها واسم المدينة والقسم واسم الشارع ويعين فيه أيضا بالضبط والدقة المنزل أو العقار المرغوب اجراء العمل فيه على أن الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تعفى أصحابها من القيام بأداء الاجراآت والشروط المنوّه عنها بالقوانين والأوامر العالية أو اللوائح الخصوصية المتعلقة بالأبنية بالنظر لأمر أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة أما المصالح الأميرية فتعفى من دفع أى رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة أن يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الايصال اللازم .

٧ — تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات

التي تصدر من مجلس التنظيم .

٨ — لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في أية جهة من الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا واقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينهما تحال المسألة على ناظر الأشغال العمومية وهو ينظر في ذلك ويوافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصدارها وكيفما كانت الحال فحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم .

٩ — الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة أن يطلب رسماً عن خط التنظيم مطابقاً للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط أن يدفع الرسوم المقررة ويجب أن يبين في الرخصة النقط الثابتة اللازمة لاقامة حائط الواجهة ويجوز أن يشترط فيها على صاحبها أن يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع أى رسم على ذلك ومتى أدرج هذا الشرط الأخير في الرخصة يعتبر شرطاً من الشروط الأساسية فيها فاذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوباً ولا يعمل بها وعليه أيضاً أن يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه متراً واحداً فوق الأرض ويجب أن يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة أيضاً ولا يعمل بها ويحكم عليه قاضى المخالفات بتوقيف البناء .

أما المهندس الذى يكون أجرى الكشف فيحرر عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون أن يدفع شيئاً عن ذلك .
وأما الأسوار التي تكون من سياجات نامية فيجب أن تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم .

وكل من أراد البناء على شارع مغروس أشجاراً فلا يجوز له نقل أية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الأبواب المتسعة التي ترم منها العربات .

وإذا شرع أحد في إقامة بناء يجب عليه أن يراعى ليس فقط خط التنظيم بل والأحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخارجات وأما الأراضي التي حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فتحاط بأسوار تبنى على خط التنظيم .

١٠ — مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عال باعتماده يسوغان للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً بالطرق القانونية الأراضي المبين بالرسم لزومها لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الأمر العالى المشار اليه لا يجوز إقامة أى بناء على الأراضي اللازم نزع ملكيتها .

١١ — لا يجوز احداث بروزات في وجهات المنازل خلاف البروزات الآتى بيانها :

أولاً — في السفلى أى القاعدة .

سنتيمتر

٥ في الشوارع التي عرضها عشرة أمتار فما دون .

١٥ في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة أمتار .

ثانياً — في الأكتاف أو الأعمدة وجلسات الشبايك :

سنتيمتر

٥ في الشوارع التي عرضها عشرة أمتار فما دون .

١٠ في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة أمتار .

ثالثاً^(١) — في البلكونات التي تقام على ارتفاع أربعة أمتار ونصف في

الأقل عن أعتاب مداخل المنازل يكون مقدار البروز كما يأتى :

إذا كان عرض الشارع ستة أمتار فما فوق الى أحد عشر متراً يكون البروز

متراً واحداً مع الكرنيش وإذا كان عرضه أقل من ستة أمتار فما دون فالبروز

(١) الفقرة الثالثة من المادة ١١ معدلة بالقرار الصادر من نظارة الأشغال العمومية

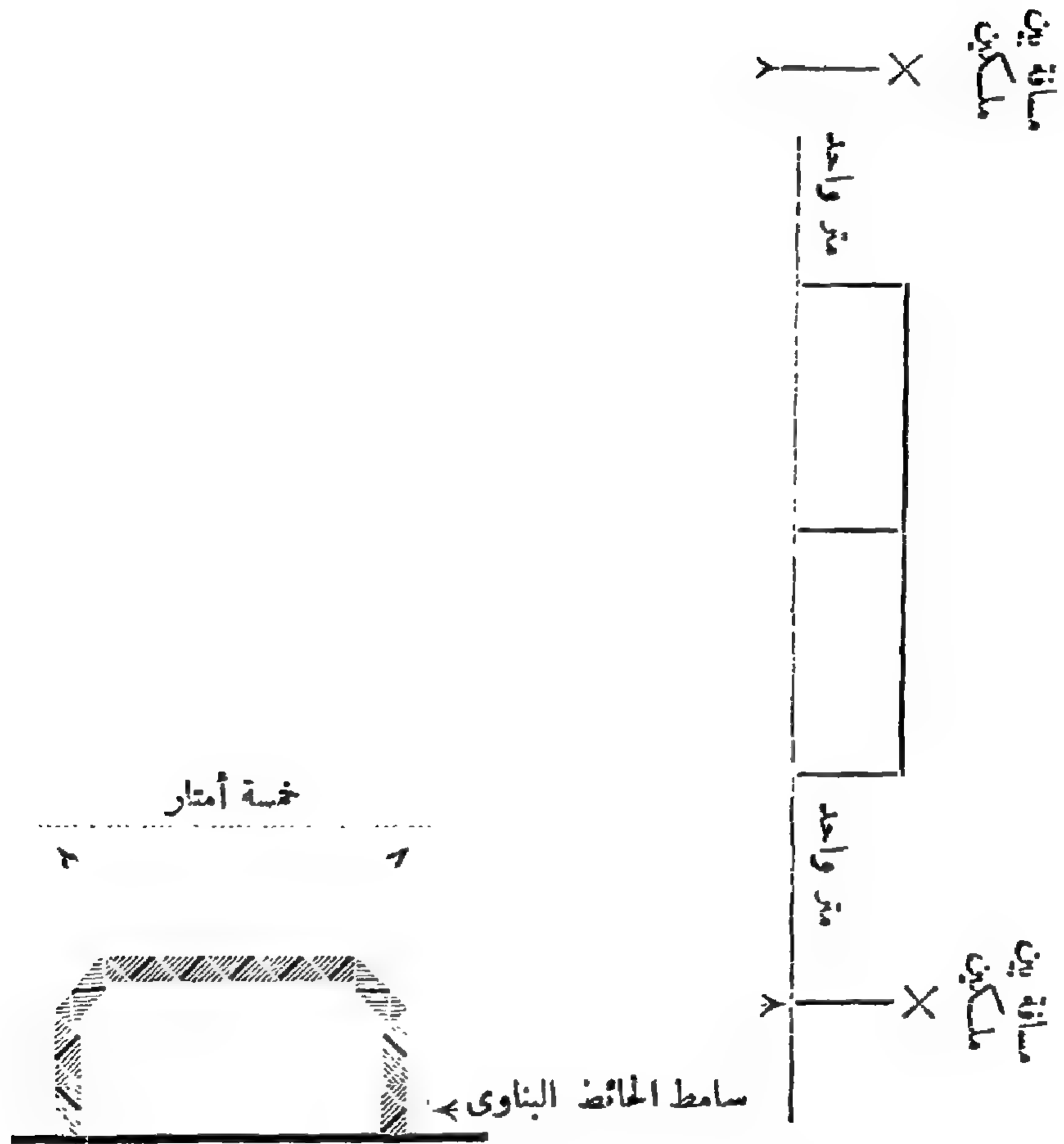
بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ .

خمسون سنتيمترا مع الكرنيش أيضا وإذا كان عرضه اثني عشر مترا فما فوق فالبروز متر واحد وخمسة وعشرون سنتيمترا مع الكرنيش ويجب أن تكون هذه البلكونات على الاطلاق بعيدة عن حدود الأملاك المجاورة لها بقدر متر واحد في الأقل ويجوز اقامتها في جزء واحد من طول الواجهة أو في طولها كله بشرط مراعاة البعد المذكور ولا يجوز أن يجعل للبلكون أعمدة يقام عليها بلكون آخر الا في الدور الأول فقط ولا يرخص ببلكونات من هذا القبيل الا في الشوارع التي عرضها اثنا عشر مترا فما فوق وتجري عليها نفس الشروط المقررة للبلكونات الاعتيادية من حيث الارتفاع والبروز .

يجوز اقامة خرجات (شكات) خفيفة مسقفة محلاة بمشربيات أو غيرها على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الأقل عن مستوى الأعتاب المتقدم ذكرها ببروز قدره بقدر البروز المقرر للبلكونات . أما معظم ارتفاع هذه الخرجات فيكون مطلقا أقل من ارتفاع الدور بنصف متر في الأقل ولا يجوز اقامتها الا في جزء من الواجهة لا يتجاوز طوله نصف طولها ولا يجوز قط وصول الخرجات الى حدود الأملاك المجاورة أو الحيطان المشتركة بل تكون بعيدة عنها بقدر متر واحد في الأقل (انظر الرسم النظري على الهامش) .

يجوز اقامة ماوردات على شكل برج اسطوانى صغير أو برج مقطوع الزوايا على واجهات المنازل القائمة على الشوارع التي ليس عرضها بأقل من اثني عشر مترا وتقام هذه الماوردات على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الأقل عن عتب مدخل المنزل بخلاف الكواويل ويجوز تصاعدها الى مستوى الدروة ولا يجوز قط أن يتجاوز بروز الأبراج الصغيرة المتقدم ذكرها مترا واحدا وخمسة وثلاثين سنتيمترا مقاسا هذا البروز من سامط الحائط البناوى الخارجى للبرج ما خلا الكرنيش ولا يكون في الواجهة الواحدة الا برج واحد لا يزيد طوله مطلقا عن خمسة أمتار مقاسة من الخارج مع البياض ولا يعم البرج الا ثلث طول الواجهة فقط وإذا كان للمنزل واجهتان يتكون منهما زاوية عند ملتقى شارعين يجوز استبدال القطع المنوه عنه في الفقرة (ي) من المادة الخامسة من لائحة التنظيم

ببرج صغير وعلى صاحب المنزل في أية حال من الأحوال المتقدم ذكرها أن يعرض عند طلبه الرخصة رسم الواجهات وقطاعاتها ولا يشرع قط في عمل من الأعمال قبل نوال الرخصة من نظارة الأشغال العمومية وتباشر الأعمال على مسئولية الطالب خاصة فلا يعود على النظارة شيء من المسئولية فيما يختص بمقتاتها .



رابعا — ما يبرز في وجهاً الدكاكين لا يتجاوز قط مقدار بروزه عشرين سنتيمتراً ويدخل فيه بروز الزخرفة على اختلاف أنواعها .

خامسا — تحسب البوارز من سطح حائط الواجهة من فوق السفلى .

١٢ — تصير ازالة ما يبرز عن المباني من مساطب وسلام خارجة ودرج ولا تستثنى من ذلك الا المباني التاريخية والدينية والمباني المتقنه الصنعة الى أن يجدد بناء وجهاتها على خط التنظيم .

١٣ — تهدم العقود أو الأسبطة المقامة فوق الطرق العمومية شيئا فشيئا كلما اعتراها خلل وكذلك متى هدمت إحدى المباني المستندة هي عليها ويصير أيضا هدمها متى ظهر خلل بإحدى الحيطان التي تحملها . ولا يجوز قط من الآن فصاعدا إقامة شيء منها فوق الطرق العمومية .

١٤ — قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم يبلغها مهندس التنظيم إلى المحافظ أو المدير لينفذها ويذكر في هذه القرارات الأسباب الداعية لإصدارها ويعين فيها التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويحدد لذلك ثمانية أيام على الأقل إذا كان صاحب المنزل ساكنا فيه وخمسة عشر يوما إذا كان المكان مؤجرا فإذا مضى الأجل المحدد بالقرار ولم يباشر في إجراء الهدم يتعين على المحافظة أو المديرية إخطار مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضرا عن تلك المخالفة وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم قاضي المخالفات بالغرامة المقررة قانونا ويأمر أيضا بعد التحقيق إذا كان هناك لزوم له بإجراء الهدم على مصاريف مرتكب المخالفة [أما تنفيذ الحكم فبعد استيفاء الإجراءات اللازمة اتخاذها نحو الأجانب يقع على صاحب الملك نفسه الذي عليه أن يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرين أو غيرهم من المقيمين في المنزل]^(١) .

١٥ — المأمورون المناط بهم إثبات وقوع المخالفات هم المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب إثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون أحدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب الملك وإذا كان غائبا تلتصق النسخة المذكورة على حائط المنزل .

في تعريف رسوم التنظيم

١٦ — (أولا) كل عرض يقدم إلى قلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه

(١) ألغيت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة .

- وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ .
- (ثانيا) تدفع الرسوم الآتى بيانها قبل تسليم الرخص الى أربابها وذلك علاوة على الرسم المقرر المذكور آنفا :
- (أ) رسم نسبي عن رخصة البناء على خط التنظيم قدره قرشان صاغ عن كل متر من طول الوجهة الكائنة على الطريق العمومى .
- (ب) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة تعلية حائط أو تعلية بناء مقام على خط التنظيم .
- (ج) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة اجراء ترميمات أو تعديلات فى فتحات وجهة أو سور كائن على الطريق العمومى .
- (د) رسم قدره قرش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصى باعتبار كل متر طولى من الوجهة .
- (هـ) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها لفوات ميعاد السنة الواحدة المنوه عنه بالمادة الخامسة من الأمر العالى .
- تحريرا بالقاهرة فى ١٣ محرم سنة ١٣٠٧ (٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩) .

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠

الخاص بتنظيم المباني

مادة ١ — لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء على حافة طريق عام أو خاص أو فى داخل الأرض أو أن يوسعه أو يعليه أو يعدل فيه الا بعد الحصول على رخصة بالبناء من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وهذا عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم .

مادة ٢ — تصرف الرخصة متى ثبت أن رسم البناء المطلوب اجراؤه مطابق للشروط الواردة فى هذا القانون وفى اللوائح التنفيذية فيما يتعلق بأمن

سكان البناء أو الجيران أو المنتفعين بالطريق وصحتهم أو بالوقاية من الغارات الجوية أو بقواعد تنسيق وتجميل المدن .

مادة ٣ — يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أم خاصا مفتوحا للمارة أم غير مفتوح ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدروة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣٥ مترا وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مثلا ونصف مثل من المسافة الأدنى بين الحدين .

ويحسب هذا الارتفاع ابتداء من أعلى نقطة لمنسوب سطح الافريز ان وجد ، والا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء .

مادة ٤ — اذا كان البناء يقع على طريق يقل عرضه عن ثمانية أمتار جاز أن يصل ارتفاعه الى اثني عشر مترا .

وإذا كان البناء يقع على طرق تختلف عروضها جاز أن يصل الارتفاع في جميع الواجهات الى الارتفاع المقرر لأوسع الطرق عرضا .

وإذا كان البناء وراء حد الطريق أو كان بعضه على هذا الحد والبعض الآخر وراءه اعتبر من حيث مدى ارتفاعه كما لو كان واقعا بأكمله على حد الطريق .

وإذا كان البناء يقع على طريق عام يختلف عرضه الحالى عن العرض الوارد في المرسوم المقرر لخطوط تنظيمه وجب حساب الارتفاع على أساس خطوط التنظيم المقررة في المرسوم .

مادة ٥ — يجوز تجاوز الارتفاعات المقررة في المادتين السابقتين بمقدار :

(١) متر واحد للأغراض الزخرفية .

(٢) مترو نصف لبئر السلم أو المصعد .

(٣) مترين لخارج المداخل .

وللسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن ترخص بتجاوز الارتفاعات المذكورة للقباب والأبراج والمآذن بشرط ألا يزيد قطاعها الأفقى على سدس مسطح

البناء كله .

مادة ٦ — واذا أنشئ في نفس الملك بناء يقع بعضه أو معظمه خلف بناء آخر على طريق مفتوح للمارة روعى في تحديد ارتفاعه عرض الأرض الفضاء الفاصلة بين البناءين .

ويجب ألا يزيد ارتفاع الملحقات على الارتفاع المسموح به للبناء الواقع على الطريق .

مادة ٧ — يجب في جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢,٧٠ متر للبدروم على ألا يقل ارتفاع سقفه عن متر من منسوب الأرض الخارجية .

٣,٦٠ أمتار للدور الأرضي .

٣,٤٠ أمتار لكل دور من الأدوار العلوية .

على أنه يتسامح في غرف الدور الأرضي التي تستعمل مستودعا للسيارات وفي غرف السطوح أن يكون الارتفاع ٢,٧٠ متر .

ولا يجوز في الجالونات أن يقل الارتفاع الداخلي في أى نقطة منها عن مترين ويجب ألا يقل في نصف مسطحها عن ٢,٧٠ متر .

مادة ٨ — لا يجوز أن يقل أصغر بعدد للفناء الداخلي الذي تطل عليه نوافذ الحجر المخصصة للسكن عن ثلث ارتفاع أعلى واجهة للبناء وألا تقل مساحة هذا الفناء عن مربع هذا الثلث .

أما الأفنية الأخرى المعدة للتهوية والتنوير فيجب أن تكون مساحتها عشرة أمتار مربعة على الأقل وأن يكون أحد أضلاعها ٢,٥٠ متر كذلك .

وتقاس الأبعاد السابق ذكرها من سطح الحائط الى سطح الحائط المواجه له عند منسوب أرضية البناء .

مادة ٩ — لأصحاب الأملاك المتلاصقة (بشرط الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم) أن يتفقوا على انشاء أفنية مشتركة تتوافر فيها الشروط المتقدمة . ولا يجوز فصل هذه الأفنية المشتركة الا بدرازين من حديد يكون

ارتفاعه الأقصى ثلاثة أمتار داخلا فيه الحائط القائم الذى يقام عليه الدرابزين
والذى لا يجوز أن يزيد ارتفاعه على ١,٢٠ متر .

ولا يجوز تغطية هذه الأفنية بجمالون من الزجاج .

ويجب على الملاك تسجيل هذا الاتفاق فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ
الاذن به والا تولت السلطة القائمة على أعمال التنظيم تسجيله على نفقتهم .

مادة ١٠ — يجب فى إقامة المواقد والمداخن مراعاة الاحتياطات اللازمة
لمنع الحريق .

ويجب أن تزود الأبنية التى يزيد ارتفاعها على ٢٧ مترا بأجهزة خاصة
لحالة الحريق .

وتبين بقرار وزارى شروط إقامة المواقد والمداخن والأجهزة المشار إليها .

مادة ١١ — يجب أن يقدم طلب الحصول على الرخصة لمشار إليها فى
المادة الأولى طبقا للشروط والأوضاع المبينة فى اللائحة التنفيذية .

وعلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تعطى الرخصة أو أن تبدى
أسباب رفضها فى خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

فاذا رأت هذه السلطة وجوب عمل تعديلات أو تصحيحات فى الرسومات
المقدمة أعطيت الرخصة فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الرسومات
المعدلة .

وتعتبر الرخصة قد أعطيت اذا لم يصدر قرار فى المدد المبينة فى الفقرات
السابقة ومضت عشرة أيام من تاريخ ارسال انذار على يد محضر دون أن ترد
بشأنه اجابة .

مادة ١٢ — يجوز التظلم من القرارات التى تصدرها السلطة القائمة على
أعمال التنظيم الى الوزير الذى تكون هذه السلطة تابعة له .

ويصدر القرار من الوزير فى التظلم فى مدى خمسة عشر يوما من تاريخ
تقديمه .

مادة ١٣ — لا يترتب على اصدار الرخصة بالبناء والمواقدة على الرسومات

- وغيرها من الأوراق أية مسئولية على السلطة القائمة على أعمال التنظيم .
- مادة ١٤ — لا يجوز للمرخص له أن يشرع في العمل الا بعد سبعة أيام من تاريخ اخطاره كتابة السلطة القائمة على أعمال التنظيم .
- إذا مضى أكثر من سنة واحدة على الترخيص دون أن يباشر عمل جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تعارض في الميعاد المتقدم ذكره اقامة البناء وعليها أن تبين له في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ المعارضة التعديلات أو التصحيحات التي يجب ادخالها على الرسومات المقدمة . وفي هذه الحالة تطبق الأحكام الواردة في الفترتين الاخيرتين من المادة ١١ .
- وإذا أوقف العمل مدة تزيد على ثلاثة أشهر وجب على المرخص له أن يخاطر كتابة السلطة القائمة على أعمال التنظيم باستئنافه العمل .
- مادة ١٥ — يكون لمهندسى التنظيم المكلفين بالاشراف على الأبنية في تنفيذ أحكام هذا القانون صفة رجال الضبطية القضائية ويكون لهم حق الدخول في أى وقت في مكان العمل للتحقق من مراعاة شروط هذا القانون وأحكام اللوائح التنفيذية واثبات كل مخالفة لتلك الأحكام .
- مادة ١٦ — يجوز بمقتضى مرسوم أن يؤذن في بعض الأحياء أو في بعض الطرق بتجاوز الارتفاعات المنصوص عنها في المادتين الثالثة والرابعة .
- مادة ١٧ — يجوز بمرسوم جعل الارتفاعات أقل من المنصوص عنها في المادتين الثالثة والرابعة في بعض الأحياء المخصصة للسكنى أو في بعض طرق تلك الأحياء .
- مادة ١٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش وكل مخالفة لأحكام المواد من ٣ الى ١٠ يجب الحكم فيها فضلا عن الغرامة بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لأحكام تلك المواد .
- مادة ١٩ — اذا اتخذت اجراءات جنائية عن مخالفة لأحكام هذا القانون جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم ايقاف الأعمال موضوع المخالفة فورا بالطريق الادارى .

مادة ٢٠ — اذا لم يقم المالك بتنفيذ الحكم الصادر بتصحيح أو بهدم المباني موضوع المخالفة جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم اجراء هذا التنفيذ على نفقة المالك .

مادة ٢١ — لا يطبق هذا القانون الا في المدن والقرى التي تسرى فيها أحكام التنظيم ولا تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت العامة .

مادة ٢٢ — تصدر قرارات وزارية باللوائح التنفيذية لهذا القانون .
ويجوز عند الاقتضاء أن تأذن هذه اللوائح بمخالفة القواعد التي تقررها غير أنه يشترط أن يكون الاذن خاصا بمحى أو بطريق .

فترة الانتقال

مادة ٢٣ — تطبق أحكام المادة العاشرة من هذا القانون على الأبنية المنشأة قبل تاريخ العمل به .

ويحدد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكام هذا القانون على الأبنية الجارية انشاؤها في التاريخ المشار اليه ، غير أنه يشترط ألا يقتضى أعمالا أو نفقات اضافية .

مادة ٢٤ — على وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية^(١) .

صدر بقصر عابدين في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ (١٦ يونيه سنة ١٩٤٠)

(١) نشر في ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٠ باللوائح الرسمية العدد ٧٩ .

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠
بتقسيم الأراضي المعدة للبناء

مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة « تقسيم » على كل تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم .

مادة ٢ — لا يجوز انشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم على المشروع الذي وضع له وذلك وفقا للشروط المقررة بموجب هذا القانون واللوائح الخاصة بتنفيذه .

مادة ٣ — كل قطعة في تقسيم معد لإقامة مبان للسكنى يجب أن يحدها طريق من جانب واحد على الأقل .

مادة ٤ — يراعى في تحديد عرض الطرق الواردة في تقسيم (الشارع والأفاريز) ما يحتمل من ازدياد السكنى وحركة المرور أو من غير ذلك من الاعتبارات المتصلة بعمران المدن في الجهة التي يقع فيها التقسيم وفي الجهات المجاورة له .

على أنه لا يجوز أن يقل عرض أى طريق عن عشرة أمتار إلا اذا قررت اللامحة التنفيذية بالنسبة لبعض المدن أو القرى أو لبعض الأحياء في المدن عرضا أقل من ذلك .

ولا يجوز أن يقل عرض الطرق التي تزيد على ألف متر عن عشرين مترا ، ويجب في الطرق التي يزيد عرضها على ثلاثين مترا أن تنشأ فيها مآوى متوسطة . كذلك يجب أن يكون عرض الطرق التي تكون امتدادا لطرق قائمة أو صادر بها مرسوم عين عرض تلك الطرق على ألا يقل عرضها على أى حال عن عشرة أمتار .

مادة ٥ — يجب على المقسم أن ينحصر ثلث جملة مساحة الأرض المعدة

للبناء للطرق والميادين والحدائق والمتنزهات العامة وغيرها مما يشبه ذلك من الأراضي الخالية .

ويدخل في حساب الثلث نصف عرض الطريق أو الطرق العامة القائمة والتي تحد الأرض المراد تقسيمها .

ويجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تأذن بتخصيص مساحة أقل من الثلث كما أنه يجوز لها أن تشترط مساحة أكبر .

فاذا ما رأت السلطة المذكورة تقرير مساحة تزيد على الثلث وجب في هذه الحالة دفع ثمن المساحة الزائدة ويكون تقدير الثمن وفقا لقانون نزع الملكية للمنافع العامة .

مادة ٦ — لا يجوز في تقسيم أن تشغل المباني مساحة تزيد على ٦٠ ٪ من مساحة القطعة التي تقام عليها ويجوز أن تشغل المباني غير المقفلة كالشرفات والسلام وسلالم المدخل مساحة اضافية لا تزيد على ١٠ ٪ من المساحة التي تشغلها المباني المقفلة .

على أنه يسوغ للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تأذن بالنسبة لأحياء معينة في أن تتجاوز مساحة المباني المقفلة فيها نسبة ٦٠ ٪ .

مادة ٧ — يجب أن يقدم الطلب الخاص بالموافقة على مشروع التقسيم طبقا للشروط والأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(١) رسوم التقسيم المشار اليها في اللائحة المذكورة مع بيان الأقطار المشار اليها في المادة ١٢ .

(٢) برنامج يحدد كيفية تنفيذ المرافق المشار اليها في المادة ١٢ كما يبين المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال والنصيب الذي يخص كل قسم وكل قطعة في تلك المبالغ .

(٣) المستندات المثبتة للملكية والشهادات المثبتة لخلو الأرض التي سوف تدخل ضمن أملاك الدولة العامة من أى حق عيني .

(٤) قائمة يبين فيها الشروط العامة أو الخاصة التي يرى المقسم فرضها على المشتري أو المستأجرين حرصا على حسن نظام التقسيم خصوصا فيما يتعلق بالصحة والعمران .

(٥) ايصال يدل على أنه دفع قبل تقسيم المشروع رسم نظر بواقع مليمين عن كل متر مربع من الأرض المراد تقسيمها بشرط ألا يقل هذا الرسم عن عشرة جنيئات .

مادة ٨ — يجب على السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن توافق على الطلب المقدم اليها وفقا لأحكام المادة السابقة في مدى ستة أشهر من تاريخ تقديمه أو أن تبدي أسباب الرفض إذا لم تر الموافقة عليه .

وإذا بدا لتلك السلطة أن تجرى تصحيحا أو تعديلا في الرسوم أو في قائمة الشروط المقدمة اليها لكي تجعلها مطابقة لأحكام هذا القانون أو اللوائح التنفيذية أو لكي توفق بين نظام التقسيم وبين مشروع تخطيط المدينة وتوسيعها ان كان ثمة مشروع فيجب أن تعلن موافقتها في مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح أو التعديل .

فإذا انقضت مدة الستة أشهر دون أن تبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها أو رفضها أو التعديلات التي ترى ادخالها اعتبر الطلب مقبولا . كذلك يعتبر الطلب مقبولا اذا انقضى الشهر المشار اليه في الفقرة الثانية دون أن تبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها .

مادة ٩ — تثبت الموافقة على التقسيم برسوم ينشر في الجريدة الرسمية ويترتب على صدور هذا المرسوم الحاق الطرق والميادين والحدائق والمنزهات العامة بأملك الدولة العامة .

مادة ١٠ — يحظر بيع الأراضي المقسمة أو تأجيرها أو تحكيرها قبل صدور المرسوم المشار اليه في المادة السابقة وقبل ايداع قلم الرهون صورة مصدقا عليها من هذا المرسوم ومن قائمة الشروط المشار اليها في المادة السابعة .

ويحظر أيضا إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المذكور .

مادة ١١ — يجب أن يذكر في عقد البيع أو الايجار أو التحكير مرسوم الموافقة على التقسيم وقائمة الشروط المشار اليها في المادة السابقة كما يجب أن ينص فيه على سريان قائمة الشروط المذكورة على المشتريين والمستأجرين والمنتفعين بالحكر فان لم يذكر كان العقد باطلا اذا طلب ذلك المشترون والمستأجرون والمنتفعون بالحكر .

مادة ١٢ — للسلطة المختصة أن تلزم المقسم أن يزود الأراضي المقسمة بمياه الشرب والانارة وتصريف المياه والمواد القذرة ويصدر بهذا الالتزام قرار من وزير الأشغال العمومية واذا كان التقسيم واقعا في جهة تتوافر فيها تلك المرافق فيكون تزويدها بها بطريق توصيلها بالمرافق العامة .
ويجب على المقسم دائما انشاء الطرق والأفاريز وضبط منسوبها وفقا للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية .

ويجوز فيما يتعلق بالأعمال المشار اليها في هذه المادة أن يشتر التقسيم الى أقطار ويجب أن يشمل كل شطر على الأقل جميع القطع الواقعة على جانبي الطريق .

مادة ١٣ — لا يجوز تسجيل بيع قطعة أرض أو تأجيرها أو تحكيرها ما لم يقدم المقسم شهادة مثبتة لقيامه بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر الذي تقع فيه قطعة الأرض أو أن يقدم المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المنتفع بالحكر ايصالا من السلطة المذكورة يثبت أنه دفع المبالغ التي تخص قطعة الأرض المذكورة في أعمال التهيئة كما حددت في البرنامج المذكور في المادة السابعة .

مادة ١٤ — لا يجوز إقامة أى مبنى على قطعة أرض قبل اتمام الأعمال المشار اليها في المادة ١٢ ما لم يدفع المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المنتفع بالحكر الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم نصيب تلك القطعة في تكاليف الأعمال المذكورة .

على أنه يجب على المقسم اذا ما أقيمت مبان على ثلث قطع أراضى التقسيم أو الشطر أن ينفذ تلك الأعمال بالنسبة للتقسيم أو للشطر جميعه فى المدة التى تحددها له السلطة المختصة فاذا لم ينفذ الأعمال المذكورة قامت السلطة المذكورة من تلقاء نفسها بتنفيذها على حساب المقسم .

مادة ١٥ — تسرى القوانين واللوائح الخاصة بالصحة فى الطرق العامة وبالأمن العام وبالمرور على طرق التقسيم التى لم تسلمها السلطة المختصة .

وتسرى أيضا فى التقسيم القوانين واللوائح الخاصة بالتنظيم والمباني .

مادة ١٦ — لا يجوز أن يطلب من السلطة المختصة تسليم طريق أو ميدان فى تقسيم الا بعد القيام بالأعمال المبينة فى المادة ١٢ وبشرط أن تكون ثلاثة أرباع القطع الواقعة على هذا الطريق مشغولة بالمباني .

ولا يجوز أن يطلب من السلطة المختصة تسليم حديقة أو متنزه عام الا اذا تسلمت الميدان الذى يحيط بها أو الطرق التى تؤدى اليها .

مادة ١٧ — تعتبر القيود الواردة فى قائمة شروط البيع والمتعلقة بالمين حقوق ارتفاق ايجابية أو سلبية يجوز للمشتريين أو المستأجرين أو المنتفعين بالحكر أن يتمسكوا بها بعضهم قبل البعض الآخر .

مادة ١٨ — لكل ذى شأن الحق فى طلب صورة من قائمة الشروط من قلم الرهون .

مادة ١٩ — يكون لمهندسى التنظيم فيما يختص بتطبيق أحكام هذا القانون صفة رجال الضبطية القضائية ويكون لهم الحق فى الدخول فى أى وقت فى أراضى التقسيم وفى المباني وفى مكان العمل للتثبت من مراعاة الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وفى اللوائح التنفيذية ولاثبات كل ما يقع مخالفا لأحكامها .

مادة ٢٠ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش .

ويجب فى أحوال المخالفة لأحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٢ و ١٣ أن يأمر الحكم الصادر بالعقوبة باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها .

فاذا لم يتم ذرو الشأن بتنفيذ الالتزام الخاص باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تباشر تنفيذها على حسابهم .

٢١ — يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فى حالة اجراء آت جنائية عن الجرائم التى تقع مخالفة لأحكام هذا القانون أن توقف فوراً بالطريق الإدارى الأعمال موضوع المخالفة .

أحكام نهائية ومؤقتة

مادة ٢٢ — لا يطبق هذا القانون الا على المدن والقرى التى تسرى عليها لائحة التنظيم .

مادة ٢٣ — ولا يسرى هذا القانون على مدينة مصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملكه كله أو بعضه موضوع نظام خاص صدر به مرسوم .

مادة ٢٤ — يجوز تطبيق بعض أحكام هذا القانون على التقسيمات التى لم تبع قطع أراضيها أو تبين كلها قبل العمل بهذا القانون ويكون ذلك بمرسوم .
ويحدد هذا المرسوم الأحكام المذكورة وكيفية تطبيقها وذلك مع عدم الاخلال بحقوق المشترين ومن أقام بناء .

مادة ٢٥ — على وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ولهم أن يصدروا قرارات باللوائح التنفيذية لهذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ^(١) .

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

الفصل الأول بيع المحال التجارية

مادة ١ — يثبت عقد بيع المحل التجارى بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون
بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين .

ويجب أن يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية^(٢)
والمهمات والبضائع كل منها على حدة .

وينخص مما يدفع من الثمن أولا ثمن البضائع ثم ثمن المهمات ثم ثمن المقومات
غير المادية ولو اتفق على خلاف ذلك .

مادة ٢ — يشهر عقد البيع بقيده^(٣) فى سجل خاص معد لهذا الغرض
فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يقع بدائرتها المحل التجارى .
وإذا شمل عقد البيع فرعا للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب أيضا اتخاذ
اجراءات القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد بدائرتها
هذا الفرع .

وإذا كان ما يبيع هو الفرع وحده أجرى القيد فى كل من مكاتب السجل
التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها المحل الرئيسى والفرع .

(١) منشور بالوقائع المصرية العدد ٢٤ فى ٧ مارس سنة ١٩٤٠ .

(٢) يقابل عبارة « مقومات المحل التجارى غير المادية » فى النص الفرنسى :

« les éléments incorporels du fonds ».

(٣) « par l'inscription »

مادة ٣ — يجب اجراء القيد في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع والا كان القيد باطلا .

ويكون للقيد الأولوية على القيود التي تجرى على ذات المشتري في نفس الميعاد .

مادة ٤ — لا يقع امتياز البائع الا على أجزاء المحل المبينة في القيد .
فاذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز لم يقع الا على عنوان المحل التجاري واسمه والحق في الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية^(١) .
وينفذ الامتياز على ما هو ضمان له من أثمان البضائع والمهمات أو مقومات المحل غير المادية كل منها على حدته .

مادة ٥ — لا تقبل تلقاء الغير دعوى الفسخ لعدم دفع الثمن الا اذا كان قد احتفظ بها صراحة في القيد ولا ترفع الدعوى الا عن أجزاء المحل التي كانت محلا للبيع دون غيرها .

واستثناء من حكم المادة ٣٥٤ من القانون التجاري الأهلي والمادة ٣٦٤ من القانون التجاري المختلط لا يمنع الافلاس من رفع دعوى الفسخ .

مادة ٦ — على البائع الذي يرفع دعوى الفسخ أن يعلن الدائنين الذين لهم قيود^(٢) على المحل التجاري في محالهم المختارة المبينة في قيودهم .

واذا اشترط البائع عند البيع أنه يصبح مفسوخا بحكم القانون^(٣) اذا لم يدفع الثمن في الأجل المسمى أو اذا تراضى البائع والمشتري على فسخ البيع وجب على البائع اخطار الدائنين المقيدين^(٤) في محالهم المختارة بالفسخ أو بحصول الاتفاق عليه .

مادة ٧ — اذا طلب بيع المحل التجاري بالمزايدة العامة وجب على الطالب أن يخطر بذلك البائعين السابقين في محالهم المختارة المبينة في قيودهم معلنا اياهم

(١) يقابل عبارة « عنوان المحل . . الخ » في النص الفرنسي : « l'enseigne et le nom commercial, le droit au bail, la clientèle et l'achalandage ».

(٢) و (٤) « créanciers inscrits »

(٣) « de plein droit »

بأنهم اذا لم يرفعوا دعوى الفسخ في خلال شهر من تاريخ الاخطار سقط حقهم فيها قبل من يرسو عليه المزاد .

الفصل الثانى

رهن المحال التجارية^(١)

مادة ٨ — يجوز بالشروط المقررة في هذا القانون رهن المحال التجارية .

مادة ٩ — رهن المحل التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى :

العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والأثاث التجارى والمهمات والآلات التى تستعمل فى استغلال المحل ولو صارت عقارا بالتخصيص والعلامات التجارية والرخص والاجازات^(٢) وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة به .

فاذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن لم يقع الا على العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

مادة ١٠ — لا يجوز أن يرتهن لدى غير البنوك أو بيوت التسليف التى يرخص لها بذلك وزير التجارة والصناعة بالشروط التى يحددها بقرار يصدره .

مادة ١١ — يثبت الرهن بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين .

ويجب أن يشتمل العقد على تصريح من المدين عن قيام امتياز البائع على الشئ المرهون أو خلوه منه وعن وجود أى حق عينى عليه بوصفه عقارا بالتخصيص ويجب كذلك أن يشتمل على اسم الشركة التى أمن عليها لديها ضد خطر الحريق .

ويشهر عقد الرهن بقيده^(٣) فى سجل يخصص لهذا الغرض بمكتب السجل

(١) « Du nantissement des fonds de commerce »

(٢) يقابل عبارة « والعلامات التجارية والرخص والاجازات » فى النص الفرنسى :
« les marques de fabrique et de commerce, les permis, les licences ».

(٣) « par l'inscription »

التجارى بالمحافظة أو المديرية التى يوجد فى دائرتها المحل التجارى .
وإذا شمل الرهن فرعاً للمحل التجارى أو أثاثاً أو آلات توجد فى دائرة
محافظة أو مديرية أخرى وجب القيد أيضاً فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة
أو المديرية التى توجد بدائرتها هذه الأشياء .

فإذا كان الشيء المرهون هو الفرع أو الأثاث أو الآلات المنصوص عليها
فى الفقرة السابقة أجرى القيد فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية
التي يوجد بدائرتها الشيء المرهون وأيضاً بمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو
المديرية التى يوجد بدائرتها المحل التجارى .

فإذا كان الرهن واقفاً على عقار بالتخصيص وجب على الدائن أن يتبع
علاوة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقارى^(١) .

مادة ١٢ — يجب اجراء القيد فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد
والا كان باطلاً .

وفى حالة الافلاس تطبق على الرهون التى تنشأ وفقاً لهذا القانون الأحكام
المقررة فى المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣١ من القانون التجارى الأهلى والمواد ٢٣٥
و ٢٣٦ و ٢٣٩ من القانون التجارى المختلط .

مادة ١٣ — المدين الذى يرهن طبقاً لأحكام هذا القانون مسئول عن
حفظ الأشياء المرهونة بحالة جيدة دون أن يكون له الحق فى الرجوع على الدائن
بشيء فى مقابل ذلك .

مادة ١٤ — عند عدم الوفاء بباقي الثمن أو بالدين فى تاريخ استحقاقه
ولو كان بمقد عرفى يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بعد ثمانية أيام من تاريخ
التنبيه^(٢) على مدينه والخائز للمحل التجارى بالوفاء تنبيهاً رسمياً أن يقدم عريضة
لقاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة التى يوجد بدائرتها المحل بطلب الاذن بأن

(١) « l'hypothèque »

(٢) « mise en demeure »

يباع بالمزاد العلني مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها التى يتناولها امتياز البائع أو الراهن .

ويكون البيع فى المكان واليوم والساعة وبالطريقة التى يعينها القاضى .
ويذاع البيع قبل حصوله بعشرة أيام على الأقل بالنشر واللصق وتعلن صورة من هذه الاعلانات قبل البيع بخمسة أيام على الأقل للمالك المكان وللدائنين المرتهنين المقيدون^(١) فى محالهم المختارة المبينة فى قيودهم .
على أنه اذا كان العقار بالتخصيص مثقلا بقيد رهن عقارى أو اختصاص^(٢) فلا يجوز بيعه الا مع العقار الذى يرد عليه القيد المذكور وباتباع اجراءات نزع الملكية .

مادة ١٥ — يكون للدائنين المرتهنين^(٣) على المبالغ الناشئة عن التأمين اذا تحقق سبب استحقاقها نفس الحقوق والامتيازات التى كانت لهم على الأشياء المؤمن عليها .

مادة ١٦ — الدائنون المرتهنون المقيدون^(٤) فى يوم واحد لهم مرتبة واحدة .

وتكون الأولوية فى المرتبة بين الدائن المرتهن الحيازى وبين الدائن المرتهن رهنا عقاريا^(٥) بحسب تاريخ القيد ومع ذلك تكون مرتبة الرهن العقارى^(٦) مقدمة على الرهن الحيازى اذا قيدا فى يوم واحد .

مادة ١٧ — ليس لمؤجر المكان الذى يوجد به الأثاث والآلات المرهونة

(١) « créanciers gagistes inscrits »

(٢) « grevés d'une ins- : « اختصاص »
cription ou d'une affectation hypothécaire » .

(٣) « les créanciers gagistes »

(٤) « les créanciers gagistes inscrits »

(٥) « créancier hypothécaire »

(٦) « l'hypothèque »

التي تستعمل في استغلال المحل التجارى أن يباشر امتيازها لأكثر من قيمة ايجار سنتين .

ومع ذلك يجوز للمؤجر الذى يكون لعقد ايجارته تاريخ ثابت قبل اصدار هذا القانون أن يستعمل امتيازها بدون مراعاة القيود المتقدم ذكرها .

مادة ١٨ — يعتبر باطلا كل شرط في عقد الايجار يترتب عليه الاخلال بحق المستأجر في الرهن طبقا لهذا القانون .

مادة ١٨ (مكررة) — كل من بدد أو أتلف عمدا اضرارا بالغير مهمات أو آلات أو أثاث المحل التجارى المرهونة منه طبقا لهذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

الفصل الثالث

أحكام عامة

مادة ١٩ — يجب على البائع أو الدائن^(١) عند طلب القيد أن يقدم صورة مصدقا عليها من عقد البيع أو الرهن اذا كان رسميا أو أصل العقد اذا كان عرفيا .

ويرفق بالعقد نسختان من حافظة تتضمن البيانات الآتية :

(١) اسم البائع أو الدائن ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .

(٢) اسم الحائز أو المدين ولقبه وجنسيته وصناعته وموطنه .

(٣) بيان المحل التجارى والفروع التابعة له اذا وجدت مع تحديد الأجزاء التي يتكون منها والتي يرد عليها عقد البيع أو عقد الرهن وكذلك نوع عملياته ومقره .

(٤) ثمن البيع المحدد للأدوات والبضائع ومقومات المحل التجارى غير المادية كل منها على حدة مع الإشارة عند الاقتضاء الى الاحتفاظ بحق الفسخ . أو قيمة الدين المبين في عقد الرهن والشروط المتعلقة بسعر الفوائد ومواعيد الاستحقاق .

(١) « le créancier gagiste »

- (٥) بيان نوع عقد البيع أو الرهن (رسمى أو عرفي) وتاريخه .
- (٦) وجود أو عدم وجود حق امتياز البائع أو رهن سابق أو أى حق عيني على الشيء المرهون بوصفه عقارا بالتخصيص .
- (٧) اسم الشركة المؤمن لديها ضد خطر الحريق .
- (٨) اسم المؤجر ومدة الاجارة وقيمة الايجار السنوية ومواعيد الاستحقاق .
- (٩) المحل المختار للبائع أو الدائن المرتهن في دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع فيها المحل التجارى .
- مادة ١٩ (مكررة) — اذا اشتمل بيع المحل التجارى أو رهنه على علامة تجارية^(١) فلا يكون نقل ملكية العلامة أو رهنها حجة على الغير الا بعد التأشير والاشهار المنصوص عليهما بالمادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية . ويكون التأشير في سجل ادارة العلامات التجارية بناء على شهادة تفيد حصول القيد .
- مادة ٢٠ — على البائع أو الدائن أو المرتهن^(٢) أن يطلب طبقا للأوضاع التي تقرها اللائحة التي توضع لتنفيذ هذا القانون اثبات كل تغيير أو تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادة ١٩ .
- مادة ٢١ — يتم القيد بنسخ البيانات الواردة بالحافطة بالسجل الخاص ويرد مكتب السجل التجارى احدى نسختي الحافطة للطالب مؤشرا بما يفيد اجراء القيد مع ذكر تاريخه ورقمه .
- ويحتفظ مكتب السجل التجارى بصورة طبق الأصل من كل عقد يودع لديه طبقا لأحكام المادتين ١٩ و ٢٠ .
- مادة ٢٢ — لا يترتب على اغفال واحد أو أكثر من الاجراءات أو البيانات السابقة بطلان الا اذا أضر ذلك بالغير .

(١) « une marque de commerce »

(٢) يقابل عبارة « على البائع أو الدائن أو المرتهن » : « Le vendeur ou le créancier »

« c'est-à-dire gagiste » (على البائع أو الدائن المرتهن) .

مادة ٢٣ — يكفل القيد حفظ الامتياز لمدة خمس سنوات من تاريخه كما أنه يؤمن فوائد الدين لمدة سنتين بامتياز له نفس المرتبة التي للدين الأصلي . ويعتبر القيد لاغيا اذا لم يجدد خلال المدة السابقة .

مادة ٢٤ — يجب على المشتري أو المدين الذي يرغب في نقل المحل التجارى أو الأثاث أو الآلات التي تستعمل في استغلاله أن يخطر البائع أو الدائن المرتهن بخطاب موصى عليه في ميعاد شهر على الأقل قبل النقل فاذا أبدى البائع أو الدائن عدم موافقته على النقل بخطاب موصى عليه في خلال خمسة عشر يوما التالية ونشأ عن نقل المحل المبيع أو المرهون انقاص لقيمته يصبح الدين واجب الأداء فورا وكذلك الحال اذا نقل المحل بدون اخطار سابق .

ويجب على البائع أو الدائن المرتهن في خلال الشهر التالى لاختاره أو الشهر التالى لعلمه بالنقل أن يطلب التأشير على هامش القيد القاسم بالمقر الجديد للمحل ويجب عليه أيضا اذا نقل المحل الى محافظة أو مديرية أخرى أن يطلب القيد في مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التي نقل اليها المحل مع بيان المقر الجديد للمحل وتاريخ القيد الأول . ويكون للتأشير المذكور ذات الأثر القانونى للقيد الأول .

مادة ٢٥ — للدائنين السابقين على قيد الرهن متى كان الغرض من ديونهم استغلال المحل التجارى أن يطلبوا سداد ديونهم قبل مواعيد استحقاقها اذا أصابهم ضرر بسبب ذلك القيد .

مادة ٢٦ — يجب على المالك الذي يرغب في فسخ عقد اجارة المكان الذي يستغل فيه محل تجارى مثقل بقيود أو محل يكون أثاثه أو آلاته مثقلة بقيود وكان قد أبلغ كتابة بوجود الرهن أن يخطر الدائن المقيّد في محله المختار في القيد برغبته في الفسخ . ولا يجوز أن يصدر الحكم قبل شهر من تاريخ هذا الاخطار^(١) . وكذلك لا يصبح الفسخ بالتراضى أو بحكم القانون نهائيا الا بعد شهر من

تاريخ اخطار الدائن المقيّد في محله المختار .

مادة ٢٧ — يشطب القيد بترضى أصحاب الشأن في القيد اذا كانت لهم الأهلية المطلوبة لاجرائه أو بمقتضى حكم حاز قوة الشيء المحكوم به .

ولا يجرى الشطب الكلى أو الجزئى في الحالة التى لا يكون قد صدر به حكم الا اذا أودع الطالب عقدا رسميا ثبت رضاء الدائن أو من تلقى الحق عنه . ويشطب التأشير برهن العلامة الحاصل طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون العلامات والبيانات التجارية بناء على شهادة دالة على شطب القيد .

مادة ٢٨ — يحصل الشطب بتدوين بيان به في هامش القيد وتعطى شهادة بذلك لمن يطلبها من المتعاقدين .

مادة ٢٩ — يجوز لأى شخص بشرط أن يدفع مقدما الرسوم المقررة أن يحصل من مكتب السجل التجارى المختص على صورة رسمية للقيود المثبتة في السجل فاذا لم تكن قيود أعطى مكتب السجل التجارى شهادة بعدم وجود قيد .

مادة ٣٠ — يصدر وزير التجارة والصناعة لأئحة ببيان الشكل الذى تكون عليه السجلات وكيفية القيد فيها ورسوم القيد والتأشير والصور وعلى العموم جميع الأحكام الأخرى اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣١ — تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة رسمية^(١) للاشهار المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة ٣٢ — تطبق الأحكام السابقة مع عدم الاخلال بالقواعد القانونية العامة التى لم تلغ صراحة بموجب هذا القانون .

مادة ٣٣ — على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها في المادة ٣٠ .
نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بسراى عابدين في ٢١ محرم سنة ١٣٥٩ (٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠)

مرسوم بقانون خاص بترتيب المجالس الحسبية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على المادة ٤١ من الدستور .

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤
(١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بالمجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠
لسنة ١٩١٨ و ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسبي عال ؛
وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية
والرقابة على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول

تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية واختصاصها

مادة ١ — يشكل فى كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية :
(أولا) قاض من المحاكم الأهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيسا .
فاذا تعذر وجوده يحل محله مأمور المركز ؛
(ثانيا) قاض شرعى يندبه وزير الحقانية . فاذا تعذر وجوده يحل محله
عالم من علماء المركز يعينه وزير الحقانية ؛
(ثالثا) أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية .

وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى أو
العالم عضو يعينه وزير الحقانية يكون من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى
أمره — ويجب أن يكون هذا العضو من رجال القانون فى حالة غياب القاضى
الأهلى وحلول مأمور المركز محله فى الرئاسة .

وعند النظر في المسائل الخاصة بالمسلمين اذا تعذر وجود القاضى الأهل
المنتدب للرياسة والمأمور معا تكون الرياسة للقاضى الشرعى ويكمل المجلس من
ينوب عن المأمور من موظفى المركز .

مادة ٢ (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — يشكل فى كل مديرية وفى
كل محافظة مجلس حسبى للمديرية أو المحافظة بالكيفية الآتية :
(أولا) قاض من المحاكم الأهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيسا .
فاذا تعذر وجوده يحل محله فى رياسة المجلس المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية
أو المحافظة ؛

(ثانيا) قاض شرعى يندبه وزير الحقانية ؛

(ثالثا) أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية ؛

وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى عضو
يعينه وزير الحقانية من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره .

مادة ٣ — تنظر المجالس الحسبية دون غيرها فى المسائل والمنازعات المتعلقة
بالمواد الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين كانوا
أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك :

تعيين الأوصياء للقصر وللحمل المستكن والقامة للمحجور عليهم والوكلاء
للغائبين . وتثبيت الأوصياء المختارين للاتقين للوصاية . وتعيين المشرفين . وعزل
جميع المتولين المذكورين . واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم . والحجر على
عديمى الأهلية ورفع الحجر عنهم . واستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية
والعشرين اذا اقتضت الحال . ومنع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .
وتعيين مأذون بالخصومة فى حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك عند
تضارب مصالحهم مع مصلحة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء .

مراقبة أعمال الأوصياء والقامة ووكلاء الغائبين والنظر فى حساباتهم واتخاذ
الاحتياطات المستعجلة لصيانة حقوق القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين .
سلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين

بولايتهم أو الحد من حريتهم فيها في الأحوال المبينة في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون .

ومع ما للمجالس الحسبية في أثناء مراقبتها لإدارة الأوصياء أو القامة من الحق في التأكد مما اذا كانت المصاريف المخصصة لنفقة القاصر وتربيته أو لنفقة المحجور عليه قد استعملت فعلا لهذا الغرض ، فليس لها حق التدخل في المسائل المتعلقة بالولاية على النفس لخروجها عن اختصاصها^(١) .

(١) تقضى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٠٦ من ١٩٥٧ : (١) ان المادة الثالثة من المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بشأن ترتيب المجالس الحسبية والمادتين ٢١ و ٢٤ منه واضحة الدلالة في أن مراقبة أعمال الأوصياء والقامة والوكلاء وفحص حساباتهم لا يختص به سوى المجالس الحسبية دون مجالس الطوائف التي كان لها مشاركة في هذا الاختصاص من قبل ودون المحاكم العادية أيضا . فتمت نظرت هذه المجالس عمل أيهم وأجازته ، ومتى فحست حساب أيهم واعتمدته ، فإن إجازتها للعمل واعتمادها للحساب يعتبران حجة نهائية للمتولى يحتج بها على عديم الأهلية كائنها صادرة منه وهو ذو أهلية تامة . ومتى قام متولى شأن عديم الأهلية بإجابه من تقديم الحساب السنوي أو النهائي للمجلس الحسبي فقد سقط عنه واجب تقديم الحساب ، ولا تمكن مطالبته مرة أخرى لدى القضاء بتقديم هذا الحساب . على أنه اذا كان طلب الحساب من جديد محظورا بعد تقديم الحساب مرة أخرى للجهة المختصة ، واذا كان محظورا أيضا الرجوع للنقاش في عموم أرقام الحساب بعد أن حصلت تلك المناقشة مرة أولى وتقررت نتيجته النهائية تقريراً هو حجة على طرفيه ، فإنه من غير المحظور قانونا الرجوع للحساب المعتمد لتصحيح ما يكون وقع في أرقامه من خطأ عملياته الحسبية أو للطعن في أرقام خاصة بعينها من أرقامه تكون قائمة على غلط مادي أو تدليس أو تزوير . (ب) ان المادة ٣٤ من قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تشير الى ما يكون للقاصر أو للمحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية والقوامة بعد انتهائهما وانتهاء مأمورية المجلس الحسبي ، كدعاوى تصحيح أرقام الحساب أو المسؤولية عما يكون وقع في أرقام منه بعينها من التدليس أو التزوير مما أشير اليه فيما تقدم ، وكدعاوى طلب الحساب في صورة ما اذا كان الوعى أو القيم قد امتنع عن تقديم أى حساب للمجلس على الرغم من تنبيه المجلس عليه ومعاقبته بسبب عدم قيامه بهذا الواجب وعدم ذلك ، أما في صورة ما اذا قدم متولى شأن عديم الأهلية الحساب وفحص المجلس الحسبي هذا الحساب واعتمده فلا يجوز التحدى بهذه المادة . (ج) ان ما يثار عادة من أن اقرارات المجالس الحسبية في مسائل الحساب تحوز قوة الشيء المحكوم فيه أو لا تحوز إنما هو إثارة بحث لا محل له . وذلك بأن المجالس الحسبية لا تصدر أحكاما باللزومية حتى يكون لها قوة الشيء المحكوم فيه أو لا يكون ، وإنما هي عقب فحصها =

== للحساب اذا ما قررت اعتماده فان اعتمادها يكون تنميا لاتفاق رسمي بين عديم الأهلية ، الحالة هي بحله بقوة القانون من جهته ، وبين وليه من جهة أخرى . وهذا الاتفاق هو وحده الذى يحتاج به كل طرف من طرفه على الآخر ككل العقود والاتفاقات . أما نتيجة هذا الاتفاق اذا كانت موجبة لدين على عديم الأهلية أو على وليه فان هذا الدين ان لم يؤد وديا من أحدهما للآخر فالمحاكم العادية هي التى تحكم به تنفيذا لذلك الاتفاق .

ونقض أول أبريل ١٩٣٧ المحامة ١٧ رقم ٥٨١ من ١١٤٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٥٠ ص ١٤١ : اذا كان المجلس الحسيني قد اعتمد الحساب المقدم من وصى القصر اعتمادا نهائيا ولم يطعن فى هذا الحساب أحد ، لا أمام المجلس الحسيني ولا أمام المحاكم بالخطأ أو النقص أو غير ذلك من الطاعن التى تنصب على جوهر الحساب أو على الظروف التى لا بدت أمر اعتماده ، فطالب الوصى أمام المحاكم الأهلية بتقديم الحساب بعد ذلك ممنوعة . ولكن اذا كان الثابت أن المجلس الحسيني لم يعتمد الحساب نهائيا ، بل قرر إعادة النظر فيه ولم يتم تنفيذ ذلك القرار لبلوغ القصر سن الرشد ابان إعادة النظر ، فان لهؤلاء القصر أن يدافعوا عن حقوقهم بطلب الحساب أمام المحاكم الأهلية .

ونقض أول أبريل ١٩٣٧ المحامة ١٧ رقم ٥٧٩ من ١١٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٤٨ ص ١٤٠ : ان المادة الثالثة من قانون المجالس الحسينية صريحة فى تحديد اختصاصات هذه المجالس ، وليس فيها ما يدل على أنها تمثل القصر أو أنها أمانة على أموالهم ، بل هي رقية على أعمال الأوصياء تنظر فى حساباتهم وتتخذ الاحتياطات المستعجلة لصيانة حقوق القصر ، فمن له دين على وصى قصر لا يصح منه أن يوقع الحجز تحت يد المجلس الحسيني على ما يكون فى خزينته من مال لهؤلاء القصر على اعتبار أن مدينه الوصى على هؤلاء القصر يداينهم فى مبلغ من المال ، بل الواجب عليه عند اجراء هذا الحجز أن يختصم وصى القصر بصفته مدينا له ودائنا للقصر أيضا ، فاذا تعذر اختصاصه بهاتين الصفتين كان عليه أن يسعى الى تعيين وصى للخصومة يختصم بصفته محجوزا تحت يده . واذن فيكون باطلا الحكم الذى يقضى بتثبيت الحجز التحفظى المتوقع تحت يد المجلس الحسيني وجعله حجزا تنفيذيا .

نقض ٢٦ أكتوبر ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ١٩٦ من ٦١٢ : لوصى القاصر أن يرفع الدعاوى التى يرى أن له مصلحة فى رفعها وأن يطعن فى الأحكام الصادرة فيها بجميع طرق الطعن الاعتيادية وغير الاعتيادية . واذا تعارضت مصلحة الشخصية مع مصلحة القاصر عين المجلس الحسيني مأذونا بالخصومة فى حق القاصر يكون له ما للوصى فى رفع الدعاوى عن القاصر ، لأن المجلس الحسيني بتعيينه هذا المأذون انما يحله محل الوصى الذى يمنع عليه أن يباشر قضايا القاصر بسبب تعارض مصلحة هو مع مصلحة القاصر . واذن فللمأذون بالخصومة ، عند وجود مصلحة للقاصر ، أن يطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فى الدعوى التى أذن له فى رفعها من غير حاجة فى ذلك الى اذن خاص من المجلس . كما أن له أن يطعن بالنقض فى كل حكم صدر قبل الاذن له بالخصومة متى كان بين هذا الحكم والحكم الصادر فى الدعوى ==

مادة ٤ — يختص مجلس حسبي المركز متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجز عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

ويختص أيضا باتخاذ جميع الاجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال حتى ولو كانت الحال تقضى باتخاذها في بندر المديرية .
ويختص مجلس حسبي المديرية متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجز عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .
ويختص مجلس حسبي المحافظة بجميع المسائل الواقعة في دائرتها مهما كانت قيمة التركة أو المال .

مادة ٥ — يتعين اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمكان كما يأتي :
(أولا) في مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولي ؛
(ثانيا) في جميع أحوال الوصاية بمحل توطن المتوفى ؛
(ثالثا) في مواد الحجز بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب توقيع الحجز عليه ؛

(رابعا) في مواد الغيبة بآخر موطن معلوم للغائب .

مادة ٦ — اذا كان القاصر متوطنا عند الوفاة في غير محل توطن المتوفى أو كان متوطنا فيه وانتقل الى محل آخر جاز للمجلس المختص أن يحيل المادة الى المجلس الحسبي التابع له موطن القاصر .

واذا رأى المجلس الحسبي أن المسألة المنظورة أمامه هي من اختصاص مجلس آخر سواء بالنسبة للمكان أو القيمة يحيلها الى المجلس المختص . ويجوز للمجلس حسبي المديرية أن يحيل الى مجلس حسبي المركز كل مادة يرى من الأوفق أن يتولى نظرها المجلس المذكور .

== المأذون له في رفعها من الصلة ما يجعل تقضيه متعينا عند تقض الحكم الصادر في هذه الدعوى .
تقضى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٠ المحاماة ٢١ رقم ٣٢٢ ص ٧٣٦ : اذا نظر المجلس الحسبي عمل الوصى وأجازه ، أو اذا خص حسابه واعتمده ، فلا يجوز له أن يعدل عن قراره في ذلك ،
الا اذا كانت هناك أسباب جديدة تميز هذا الرجوع .

مادة ٧ — لو زير الحقانية عند تعذر وجود عضو الملة في أحد المجالس أن يحيل بقرار منه المادة الى أقرب مجلس يوجد به عضو من ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

الفصل الثانى

كيفية رفع الأمر للمجالس الحسبية الابتدائية

مادة ٨ — يجب على الورثة البالغين والمأمورين الذين يشبتون الوفيات أو يحررون محاضرها وعلى من يباشرون الدفن وكذلك مشايخ البلاد أن يخبروا العمدة أو شيخ الحارة في ظرف ثمان وأربعين ساعة بوفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو ورثة قاصرين أو غائبين أو فاقدى الأهلية أو تكون الحكومة مستحقة لكل تركته أو لبعضها . ويجب عليهم اخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضا فى الميعاد المتقدم بوفاة الولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل . كما يجب على الورثة البالغين والمشايخ الاخبار كذلك بكل تغير يحصل فى أهلية المتولين المذكورين وذلك بمجرد علمهم به .

وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك فى ظرف ثمان وأربعين ساعة الى المجلس الحسبى المختص والى النيابة العمومية التابعين لها . كما يجب عليهم أيضا أن يبلغوا جهة الادارة بالوفاة فى حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو لبعضها .

ويعاقب المتأخر فى الاخبار أو التبليغ فى جميع الأحوال المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ٩ — للنيابة العمومية أن تأمر باتخاذ الوسائل التى تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن أو القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبى فى حالة وجود حمل مستكن أو قصر أو عديمى أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث . ويجب على العمدة أن يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات

التحفظية التي تقتضى الحال سرعة اتخاذها بما فى ذلك من وضع الأختام عند الاقتضاء .

مادة ١٠ — فى غير الحالة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة يرفع الأمر للمجلس الحسبى فى مواد الوصاية والحجر والغيبة من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية أو كل ذى شأن .

الفصل الثالث

المجلس الحسبى العالى

مادة ١١ (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — يشكل بالقاهرة مجلس حسبى عال يكون مؤلفا من :

(أولا) ثلاثة مستشارين من مستشارى محكمة استئناف مصر الأهلية ؛
(ثانيا) عضو من المحكمة العليا الشرعية . وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل به عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره ؛
(ثالثا) أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين .

وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب من بينهم يكون بمعرفة وزير الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية ، ويعين كذلك وزير الحقانية العضوين الباقين وفى جميع الأحوال يكون التعيين لمدة سنة . ويجوز تجديده .

وإذا غاب أحد الأعضاء أو حصل عنده مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها ممن توافرت فيهم شروط العضو الغائب .

ويشكل فى دائرة كل محكمة أهلية كلية مجلس حسبى استئنافى يكون مؤلفا من :

(أولا) رئيس المحكمة الأهلية وتكون له الرئاسة فإذا تعذر حضوره حل محله وكيل المحكمة ؛ واستثناء من ذلك يجوز لوزير الحقانية إذا تعذر حضور الرئيس والوكيل أن يندب أحد قضاة المحكمة لرأس المجلس .

(ثانيا) نائب المحكمة الشرعية فإذا تعذر حضوره حل محله قاض شرعى
يندبه وزير الحقانية .

(ثالثا) قاض أهلى يندبه وزير الحقانية .

(رابعا) عضوين آخرين يعينهما وزير الحقانية من بين الموظفين الموجودين
فى الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان .

وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعى عضو
من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره يعينه وزير الحقانية .

ويعقد المجلس الحسبى الاستثنائى جلساته فى المحكمة الابتدائية الأهلية ،
ومع ذلك يجوز لوزير الحقانية أن يقرر انعقاده فى عاصمة المديرية التابع لها المجلس
الذى أصدر القرار المستأنف أو فى المحافظة التى أصدر مجلسها القرار المشار إليه
متى رأى أن الظروف تقتضى ذلك .

مادة ١١ مكررة (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — يختص المجلس الحسبى
العالى بالنظر فى استئنافات القرارات الصادرة من مجلس حسبى المديرية أو مجلس
حسبى المحافظة متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص
المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

ويختص المجلس الحسبى الاستثنائى بالنظر فى استئناف القرارات الصادرة
من المجالس الحسبية المركزية أو من مجالس المحافظات الداخلة فى دائرة اختصاصه
متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر
عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وقرارات المجالس الحسبية المركزية التى تصدر بالتطبيق لحكم الفقرة
الأخيرة من المادة السادسة تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسبى المديرية .

مادة ١٢ (معدلة بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — لوزير الحقانية أن
يرفع الى المجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستثنائى حسب الأحوال
أى قرار فى الموضوع صادر من المجلس الحسبى فى ظرف تسعين يوما من تاريخ

صدوره وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه .

مادة ١٣ (معدلة بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — للأوصياء المختارين أن يستأنفوا الى المجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستثنائى حسب الأحوال القرارات الصادرة بعزلهم أو استبدال غيرهم بهم . وللأولياء الشرعيين هذا الحق أيضا فيما يتعلق بالقرارات التى تسلبهم سلطتهم على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تحظر عليهم اجراء بعض التصرفات فى هذه الأموال بلا اذن سابق .

وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن أن يستأنف الى المجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستثنائى حسب الأحوال أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى رفع الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

ويرفع الاستئناف فى الأحوال المبينة بهذه المادة بتقرير فى قلم كتاب المجلس الذى أصدر القرار فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف وعلى قلم الكتاب تبليغ هذا الاستئناف الى المجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستثنائى حسب الأحوال .

مادة ١٤ (معدلة بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت الى المجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستثنائى حسب الأحوال ومع ذلك فلوزير الحقانية اذا رأى أن يرفع قرارا صادرا من مجلس حسبى الى المجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستثنائى حسب الأحوال أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار هذا المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقضى بذلك .

مادة ١٥ (معدلة بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — للمجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستثنائى حسب الأحوال متى رفع اليه الأمر بالطرق القانونية :

(أولاً) أن يلغى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبى أو يوقف تنفيذه مؤقتاً عند الاقتضاء ؛

(ثانياً) أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبى ؛

(ثالثاً) أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التى كان للمجلس الحسبى اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين ؛

(رابعاً) أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه ؛

(خامساً) أن يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو رفعها وأن يفصل فى أمر منع القاصر الذى بلغ سن الثامنة عشرة من تسلمه ماله ليدبره بنفسه^(١) ؛

(سادساً) أن يعين الأوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدل بهم غيرهم ؛

(سابعاً) أن يسلب الأولياء الشرعيين ما لهم من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو يحظر عليهم بعض التصرفات بلا اذن سابق .

الفصل الرابع

فى الأوصياء والقامة والوكلاء وفيما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٦ — يجب على المجالس الحسبية فى الأحوال المنصوص عليها بالمادة الثامنة أن تعين الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أو تثبتهم فى مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ التبليغ بالوفاة .

أما فى غير ذلك من أحوال الحجر والغيبة فيجب على تلك المجالس تعيين

(١) نقض جنائى ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ٥٨ ص ٧٨ : ان الولد اذا بلغ عاقلاً زالت عنه ولاية أبيه ، فان حجر عليه بعد ذلك لسفه فلا تعود هذه الولاية الى الأب اتفاقاً ، بخلاف ما اذا كان قد بلغ عاقلاً ثم جن أو أصابه عته فهناك يقع الخلاف فيما اذا كانت ولاية الأب تعود أو لا تعود . على أن الرأى الأخير هو المعمول به الآن . واذن فمن نصب قياً على ابنه السفه يكون خاضعاً لأحكام قانون المجالس الحسبية ، فلا يمكن الاقرار بدين دون اذن المجلس الحسبى له فى ذلك .

القائمة أو الوكلاء في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من يوم صدور قرارها بتوقيع الحجر أو باثبات الغيبة وهذا ما لم يكن التعيين قد حصل فعلا بالقرار المذكور .

مادة ١٧ — للمجلس قبل أن يفصل في طلب الحجر أن يعين مديرا مؤقتا يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه ان رأى ضرورة لذلك . وتنتهى هذه الإدارة بصدور قرار نهائى فى الطلب .

مادة ١٨ — لا يجوز أن يعين وصيا أو قيا أو مشرفا أو وكىلا شخص من الأشخاص الآتى ذكرهم :

(أولا) المحكوم عليه فى جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو فى جريمة من الجرائم الخلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف أو النزاهة ؛

(ثانيا) المحكوم بافلاسه الى أن يحكم برد شرفه اليه ؛
(ثالثا) كل من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته بأشهاد شرعى أو بكتابة صادرة بخط يده .

ويجب على كل حال أن يكون الوصى أو القيم أو الوكيل من طائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب فان لم يكن فمن أهل ملته .
مادة ١٩ — فى حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية أو القوامة الزامية بالنسبة الى أقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة . وأصهارهم كذلك ، ومع ذلك فلا يلزم أحد منهم بالبقاء فى وظيفته أكثر من عشر سنوات . فاذا انقضت هذه المدة جاز له أن يستقيل وفى كل الأحوال يجوز للأشخاص الآتى ذكرهم الامتناع عن القبول :

(أولا) النساء ؛

(ثانيا) من تجاوز عمره ستين سنة ؛

(ثالثا) من كان مصابا بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوظيفته ؛

(رابعا) من تلحق به هذه الوظيفة ضررا خاصا بسبب بعد محل إقامته

عن الجهة التى بها المال ؛

- (خامسا) من ضم اليه غيره وصيا كان أو قيا أو مشرفا .
- مادة ٢٠ — يجب على الأوصياء والقامة والوكلاء في ظرف ثلاثة أيام من تعيينهم أن يجردوا أعيان التركة من منقول وعقار وأوراق بحضور مندوب من جهة الادارة وكل شخص ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الأعيان المذكورة .
- وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويوقع عليها جميع الحاضرين .
- مادة ٢١ — يجب على الأوصياء والقامة ووكلاء الغائبين أن يحصلوا على اذن من المجلس الحسبي لمباشرة أحد التصرفات الآتية :
- (أولا) شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها ؛
 - (ثانيا) التصرف بالبيع أو الرهن في الأوراق المالية ؛
 - (ثالثا) تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب ؛
 - (رابعا) الاعتراف بدين سابق على الوفاة أو الحجر أو الغيبة ؛
 - (خامسا) الصلح أو التحكيم ؛
 - (سادسا) اجراء القسمة بالتراضى ، وفي هذه الحالة يقوم تصديق المجلس عليها مقام التصديق المنصوص عليه بالمادة ٤٥٦ من القانون المدنى ؛
 - (سابعا) طلب القسمة القضائية عند عدم الاتفاق ؛
 - (ثامنا) قبول الهبة اذا كانت مقترنة بشرط ؛
 - (تاسعا) التأجير لمدة أكثر من ثلاث سنوات ؛
 - (عاشرا) الاقتراض ؛
 - (حادى عشر) تشغيل رؤوس الأموال ؛
 - (ثانى عشر) شراء شيء لأنفسهم من ملك القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو بيع شيء من ملكهم للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب ؛
 - (ثالث عشر) استئجار ملك القاصر أو المحجور عليه أو الغائب ؛
 - (رابع عشر) قبول التنازل لهم عن حق أو دين على القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

ويجب الحصول على اذن خاص من المجلس لاجراء كل تصرف من تلك التصرفات (١).

(١) تقض ١٦ يونيه ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٥٩ ص ١٣٢ : ليس من الدفع المتعلقة بالنظام العام الدفع ببطلان اقرار الوصى بدين على المورث بدون اذن من المجلس الحسيني أو ببطلان أى تصرف من التصرفات الوارد ذكرها فى المادة ٢١ من قانون المجالس الحسينية المفروض على الأوصياء أن يستأذنوا المجلس قبل مباشرتها . ذلك بأن عدم الاستئذان لا يجعل تلك التصرفات باطلة بطلانا جوهريا ، بل يجعلها باطلة بطلانا نسبيا تلحقها الاجازة فتصححها . أما التصرفات التى تقع باطلة بطلانا جوهريا فلا يصححها الاذن ابتداء ، ولا الاجازة اللاحقة ، فتلك هى التصرفات الوارد ذكرها فى المادة ٢٢ من ذلك القانون .

تقض ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨٧ ص ١٥٨ : (ا) اذا أذن المجلس الحسيني أوصياء ثلاثا فى بيع جزء من نصيب جميع القصر المشمولين بوصايتهم وجرت المزايدة على شراء القدر المعروض جميعه بحضور احدى الأوصياء فقط ، ورسا مزاده على راغب فى الشراء ، ثم سمح المجلس للوصية التى حضرت المزايدة بأن توجب البيع فى القدر المعروض من نصيب القصر جميعهم ، وأثبت ذلك ، كما أثبت قبول الراسى عليه المزاد شراء هذا القدر باعتباره كذلك ، ثم أذن المجلس هذه الوصية فى مطالبة المشتري بجميع الثمن ، فرفعت الدعوى بمقتضى هذا الاذن ، ومع انها اتصفت فى الدعوى بأنها الوصية على أولادها القصر فقط ، فقد عملت لصالح القصر جميعا ، وكان ذلك ملحوظا لدى محكمة الدرجة الأولى فأشارت اليه فى حكمها الذى قضى لها بطلانها ، ثم استؤنف هذا الحكم ، ولدى محكمة الاستئناف — بعد أن صدر قرار من المجلس بافراد هذه الوصية فى انفاذ البيع عن القصر جميعا — أبرزت الوصية صفتها عن جميع القصر فى مذكرة أخيرة قدمتها للمحكمة ، ففى هذه الصورة اذا حكمت محكمة الاستئناف بالناء الحكم المستأنف ، اعتبر هذا الحكم صادرا فى غير مصلحة القصر جميعا ، وكان لهذه الوصية أن تمثلهم جميعا فى الطعن على هذا الحكم بطريق النقض . ولا يمنع من ذلك أنها فى الأصل ليست وصيا الا على البعض ولا أنها ذكرت صفتها هذه الأصلية فى دعواها لدى محكمة الدرجة الأولى . (ب) اذا أذن المجلس الحسيني وصيا فى بيع عقار لقاصر لوفاء حصته من دين التركة ، وأجريت المزايدة على بيع هذا العقار أمام عضو مندوب من المجلس ، فرسا المزاد على راغب فى الشراء بشرط اشترطه ثم أشهد الوصى على نفسه أمام المجلس الحسيني بأنه يقبل بيع عقار القاصر الى هذا الشخص بالثمن الذى رسا به المزاد عليه وبالشروط الذى اشترطه وأشهد الراسى عليه المزاد على نفسه بأنه يقبل شراء هذا العقار بذلك الثمن وبشروطه ففى وقع كل من الطرفين على صيغتي الايجاب والقبول بمحضر جلسة المجلس فقد تلاقت الصيغتان المتفتحتان على المبيع وعلى الثمن وانعقد البيع غير مفتقر الى اجازة أخرى من المجلس الحسيني ، فان للوصى شرعا أن يبيع على القاصر من عقارات التركة ما يبقى بوفاء حصته من دينها ، وكل ما يتطلبه قانون المجالس الحسينية هو الحصول على اذنها فى اجراء البيع أو الشراء أو غير ذلك من التصرفات المبينة بمادته =

الحادية والعشرين . واذن فلا يصح لمن رسا عليه المزاد وتلاقى ايجابه أو قبوله الشراء بإيجاب الوصى المأذون في البيع أو بقبوله على الوجه المذكور آنفا أن يسحب ايجابه أو قبوله من بعد ، ولا أن يدعى من بعد عدم قيام البيع متعللا بأن المجلس لم يأذن بعد تمام هذه الاجراآت بإيقاع البيع ، وفي مثل هذه الصورة اذا قضت محكمة الاستئناف بعدم انعقاد البيع بمقولة ان عرض الوصى بيع عقار القاصر بالمزاد بدون تحديد ثمن معين لا يعتبر ايجابا وان عرض الراسى عليه المزاد الشراء يفترق الى قبول المجلس الحسبي ، فانها تكون قد أخطأت في تكييف الوقائع الثابتة بالأوراق والمستندات الرسمية المقدمة من الطرفين والمسلم بها وبمعانيها من كل منهما ، ثم في تطبيق حكم القانون على هذه الوقائع .

نقض ١٧ مايو ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٨٢ ص ٤٠١ : (١) اذا حصلت محكمة الاستئناف من المستندات التي عول عليها الدائن في اثبات دينه المطالب به أن واقعة الدعوى هي أن والد القصر هو المدين شخصا وأنه لا وجه لمساءلة القصر عن هذا الدين ، فلا رقابة في ذلك لمحكمة النقض ، لأن الأمر فيه واقعي بحت . (ب) ان من سلبت عنه الولاية الشرعية على أولاده لا يجوز له أن يتولى عنهم مباشرة أى تصرف من التصرفات الضارة أو الدائرة بين النفع والضرر ، فلا يجوز له من باب أولى أن ينقل ما ثبت بذمته ابتداء من دين عليه الى ذمم أولاده ، ولا أن يلزم وصيهم الذي عينه المجلس الحسبي خلفا عنه بعد سلب ولايته الشرعية بقبول ما يحيل عليه دفعه من ديونه الشخصية ليدفعه هو مما تحت يده من أموال محجورية .

نقض ٥ ديسمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٣) .

نقض ٣٠ يناير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٢١ ص ١٠٤٤ : ورت قاصر عينا عليها دين مسجل مطلوب من والده لأحد الأشخاص ، وكان هذا الشخص مدينا لوالد القاصر في مبلغ معلوم يرث القاصر حصته الشرعية فيه . فاذا اتفق الوصى مع الشخص المذكور على قضاء ما له على القاصر من الدين المسجل مما عليه للقاصر وشطب ما له على العين من التسجيل ، فان هذا الاتفاق يكون صحيحا نافذا بذاته ، اذ هو ليس من التصرفات التي حظر قانون المجالس الحسبية على الوصى مباشرتها الا باذن من المجلس الحسبي .

نقض جنائي ١٢ مارس ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية الجنائية ٣ رقم ٢١٨ ص ٢٨٩ : يجوز للوصى أن يرفع بصفته وصيا على القاصر دعوى التعويض الناشئة عن مقتل والد هذا القاصر وأن يمثل في الدعوى المذكورة بدون اذن خاص بذلك من المجلس الحسبي ، لأن قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الاذن في مثل الدعوى المذكورة .

نقض ٢٣ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٦٩ ص ٧٩٨ : الأهلية التي تشترط لصحة الأقارير هي أهلية المقر للتصرف فيما أقر به . أما المقر له فلا يشترط فيه أهلية ما ، بل يجوز الاقرار للصغير غير المميز والمجنون ، كما أن الأقارير لا تستلزم قبول المقر له وانما ترتد برده فقط .

نقض ٦ فبراير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٢٣ ص ١٠٤٦ : الاقرار =

مادة ٢٢ — لا يجوز للوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أن يهب أو يقرض أو يعير شيئا من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ٢٣ — اذا كان للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب مال في عمل تجارى أو صناعى فللمجلس الحسبى أن يأمر بتصفية ماله ومسحبه من هذا العمل أو باستمرار وجوده فيه وذلك بحسب ما يراه من المصلحة ، فان أمر باستمراره فله أن يأذن اذنا عاما باجراء التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرين جميعها أو بعضها بدون توقف على اذن خاص لكل منها .

الفصل الخامس

فى الرقابة على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين

مادة ٢٤ — يجب على الأوصياء والقامة والوكلاء أن يقدموا حسابهم بوجه التفصيل فى آخر كل سنة الى المجلس الحسبى التابعين له . وترفق بالحسابات المذكورة جميع المستندات المؤيدة لها . وعليهم تقديم الحسابات النهائية الى المستحقين أو الى المتولين الذين يعينون للإدارة بدلهم ، ويكون ذلك أمام المجالس الحسبية^(١) .

مادة ٢٥ — للمجالس الحسبية أن تقضى بالعقوبات التأديبية المبينة بعد على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمشرفين ، الذين يعملون على عدم تنفيذ قراراتها أو لا يراعون الواجبات التى فرضتها عليهم القوانين والقرارات الخاصة بالمجالس الحسبية . وهذه العقوبات هى :

(أولا) غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

ويجوز أن تزداد الى عشرين جنيتها فى المرة الثانية .

== لا يكون سببا لدلوله ، وإنما هو دليل تقدم الاستحقاق عليه فى زمن سابق . فحكمه ظهور ما أقر به المقر ، لا ثبوته ابتداء ، ويكون الاقرار صحيحا نافذا ولو كان خاليا من ذكر سببه السابق عليه . فاذا أقر الولد لوالده فى ورقة حررها بأنه يملك عقارا معينا نقد عليه حكم هذا الاقرار ولو كان لم يذكر فيه سبب الملك المقر به .

(١) تقضى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٣) .

(ثانيا) حرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها .
ويجوز الرجوع في الحكم اذا أذعن المحكوم عليه للأمر الذي ترتب عليه
الحكم وقدم أعذارا يرى المجلس قبولها ^(١) .

مادة ٢٦ (معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — تجوز المعارضة في
الأحكام الغيابية الصادرة بناء على المادة السابقة ، وميعاد المعارضة ثمانية أيام
كاملة من تاريخ اعلان الحكم على يد محضر أو أحد رجال الضبط . وتقدم
المعارضة بعريضة لرئيس المجلس الذي أصدر الحكم المعارض فيه .
وتكون الأحكام الصادرة من المجالس الحسبية ، عدا المجلس الحسبي
العالي ، أو المجلس الحسبي الاستثنائي حسب الأحوال غير قابلة للاستئناف الا
إذا قضت بالحرمان من مكافأة تزيد قيمتها على عشرين جنيها .

ويرفع الاستئناف للمجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستثنائي
بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر الحكم في ميعاد شهر من تاريخ الحكم
الصادر حضوريا أو في معارضة . أما اذا لم تحصل المعارضة في الميعاد القانوني
فيتبدىء ميعاد الاستئناف من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة .

مادة ٢٧ — لا يجوز مطلقا تنفيذ الغرامات المنصوص عليها في المادة
الخامسة والعشرين من هذا القانون على مال عديم الأهلية . ويكون التنفيذ
بمعرفة قلم محضري المحاكم الجزئية الأهلية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات

(١) نقض ٢٠ فبراير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٣٠ من ١٠٦٢ :
إذا رخص المجلس الحسبي لوصى في اجراء بدل مع مالك ما في ملك لقاصر ، وقبل اتمام هذا
البذل عدل المجلس عن قراره ورخص في اجراء البذل مع شخص آخر ، ثم التجأ المتبادل
الأول الى القضاء طالبا الحكم له بصحة البذل الذي رخص المجلس الحسبي به أولا ، وحصلت
المحكمة من جميع ظروف الدعوى تحصيليا واقعا أن المبادلة الأولى لم تتم ولم يحرر لها عقد ما ،
وأن الطرفين قد عدلا عنها ، وأن المجلس الحسبي رخص للوصى في اجراء المبادلة الثانية لما فيها
من الحظ والمصلحة للقصر ، وتم العقد وسجل ، فان المحكمة في تحصيلها ذلك وفي ذكرها
الظروف المنتجة لحاصل فهمها هذا لا تخضع لرقابة محكمة النقض . ثم ان حكمها لا يخالف فيه
للمادة ٢٥ من قانون المجالس الحسبية لعدم تعلق أى حق للطاعن في ملك القاصر بمجرد صدور
القرار الأول .

بناء على طلب قلم كتاب المجالس الحسبية وبعد الحصول على أمر بالتنفيذ من رئيس المجلس الحسبي الذي أصدر الحكم .

الفصل السادس

اختصاصات المجالس الحسبية في مواد الولاية الشرعية

مادة ٢٨ — لا يجوز الحكم بسلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم الا بناء على طلب النيابة العمومية و بشرط أن يكون سوء تصرفهم في أموال المذكورين ملحقا بالضرر برأس مالهم نفسه . فاذا رأى المجلس أن عدم الثقة بالولي لا يبلغ درجة تبرر سلب جميع سلطاته على تلك الأموال فله أن يحظر عليه اجراء كل التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرين أو بعضها بدون إذن خاص .

والمجلس أيضا أن يكلفه بتقديم بيان للأموال المذكورة في ميعاد لا يكون أقل من ثمانية أيام فان لم يفعل عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الفصل السابع

في انتهاء الولاية والوصاية وفي تصرف القاصر الذي يبلغ ثمانى عشرة سنة (١)

مادة ٢٩ — تنتهى الوصاية أو الولاية على المال متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس استمرارها .

ومع ذلك فمتى بلغ القاصر ثمانى عشرة سنة ولم يمنع من التصرف جازله تسلم أمواله ليديرها بنفسه . ويكون للقاصر في هذه الحالة :

قبض دخله مدة ادارته والتصرف فيه ؛

التأجير لمدة لا تتجاوز سنة ؛

(١) تقضى ١١ أبريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٢٤٦ ص ٦٧٤ : لا مانع قانونا من أن يقضى للوصى بعد خروجه من الوصاية بفوائد على البالغ التى يدفعها من ماله لمنفعة القصر الذين كانوا تحت وصايته من تاريخ المطالبة الرسمية .

زراعة أطيانه ؛

اجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة .

ويعتبر القاصر رشيدا بالنسبة الى هذه التصرفات ويبقى قاصرا فيما عداها ويستمر الوصى^(١) في أداء وظيفته بالنسبة اليها .

مادة ٣٠ — يجب على القاصر الذى لم يمنع من التصرف أن يقدم للمجلس فى آخر كل سنة وعلى الأكثر فى ٣١ مارس من السنة التالية حسابا عن ادارته وتصرفاته .

مادة ٣١ — يجوز للمجلس أن يمنع القاصر من التصرفات المنصوص عليها فى المادة التاسعة والعشرين اذا أساء التصرف أو قامت أسباب صحيحة تدعو لأن يخشى منه ذلك ، ويكون المنع بناء على طلب الأب أو الجد أو الأم أو الوصى أو المشرف أو بناء على طلب النيابة العمومية .

ولا يفصل فى طلب المنع الا بعد تحقيق تسمع فيه أقوال القاصر وطالب المنع .
مادة ٣٢ — لا يجوز تقديم طلب المنع قبل بلوغ القاصر من السابعة عشرة .
ولا يجوز للقاصر طلب الاذن بالتصرف بعد القرار الصادر بمنعه منه قبل مضى سنة من تاريخ القرار .

مادة ٣٣ — كل مخالصة يحصل عليها الوصى من القاصر بعد انتهاء الوصاية ولكن قبل مضى ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس كما هو مبين بالمادة الرابعة والعشرين تكون باطلة ولا يعمل بها وهذا ما لم تكن تلك الحسابات قد سبق للمجلس اعتمادها .

مادة ٣٤ — كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمه تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القوامة^(٢) .

(١) فى النص الفرنسى : tuteur (الوصى أو الولي) .

(٢) تقضى ٢٦ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٨ ص ١٦ : ان مضى المدة المكتسبة للملكية أو السقطه للحق اذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ، ثم جاء =

الفصل الثامن

اجراءآت الجلسات والقرارات

مادة ٣٥ — للخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم أمام المجالس الحسبية .
ولهم أن ينيبوا عنهم أمام المجلس الحسبي العالي محامين من المقبولين أمام محكمة
الاستئناف الأهلية أو أمام المحاكم الشرعية .

مادة ٣٦ (معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) — للمجالس الحسبية
أن تدعو في كل مادة من المواد المنظورة أمامها من الأقارب والأصهار وأصدقاء
العائلة من ترى فائدة في استشارته . فاذا دعا المجلس الحسبي أحد الأقارب أو
الأصهار المقيم في دائرة المجلس ولم يحضر في اليوم المحدد له بعد اعلانه على يد
محضر أو أحد رجال الضبط ولم يقدم عذرا مقبولا لتخلفه عن الحضور ، يحكم عليه
المجلس بغرامة قدرها مائة قرش واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور ،
فاذا امتنع عن الحضور بعد اعلانه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة
قرش . ويكون ميعاد الاعلان ثلاثة أيام على الأقل خلاف مواعيد المسافة المبينة
في قانون المرافعات الأهلى .

واذا حضر من تأخر عن الحضور ، وأبدى أعذارا مقبولة وجبت اقالته
من الغرامة .

ويتبع في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة أحكام المادة ٢٧
من هذا القانون .

== قانون جديد فعدل شروطها أو مداها فالقانون الجديد هو الذى يسرى ، وتدخل المدة التى
انقضت تحت سلطان القانون القديم فى حساب المدة التى قررها القانون الجديد . وبناء على
ذلك فالقيم الذى انتهت مدة قوامته ولم يكن قد مضى على انتهائها مدة الخمس عشرة سنة
(المسقطه للحق فى رفع الدعوى عليه بتقديم حساب عن مدة القوامة) قبل صدور الرسوم
بقانون الصادر فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذى نفذ مفعوله من ٣ مارس سنة ١٩٢٦
والذى جعل سقوط هذا الحق بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة — هذا القيم يسقط
حق المحجور عليه فى مطالبته بتقديم حساب عن مدة قوامته متى انقضت خمس سنوات من تاريخ
انتهاء القوامة قبل رفع الدعوى .

ونقض ٥ ديسمبر ١٩٣٥ (مذكور تحت المادة ٣) .

مادة ٣٧ — ضبط جلسات المجالس الحسبية بالمرأ كز والمديريات والمحافظات وإدارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فإن تهادى على فعله كان للمجلس الحسبى الحكم بحبسه أربعاً وعشرين ساعة ويسلم فى الحال الى البوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ الحكم .

مادة ٣٨ — يأمر رئيس المجلس بكتابة محضر بما يقع من الجنائيات أو الجنح فى الجلسة ، وإذا اقتضى الحال القبض على المتهم أمر بذلك وأرسله مع المحضر الى قلم النائب العمومى أو الى أقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٣٩ — للمجلس الحسبى العالى أثناء أدائه وظيفته ولأعضائه فى حالة نذبهم كذلك جميع الاختصاصات التى لدائرة مدنية بمحكمة الاستئناف الأهلية . ويعاقب على الجرائم التى ترتكب ضدهم بالعقوبات التى يحكم بها فى الجرائم التى تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة .

مادة ٤٠ — تصدر قرارات المجالس الحسبية بأغلبية الآراء ويجب بيان أسبابها .

مادة ٤١ — تحصل رسوم قضائية على المسائل والمنازعات المعروضة على المجالس الحسبية ويكون ذلك على مقتضى تعريفه يصدر بها مرسوم .

مادة ٤٢ — تقرر المجالس الحسبية ما إذا كانت مصاريف الاجراءات وأتعاب المحامين أو الخبراء يلزم أن يتحملها المبتطلون من الخصوم أو يتحملها مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ٤٣ — القرارات التى تصدرها المجالس الحسبية بتوقيع الحجر أو برفعه أو باستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين ، أو بسلب الولى سلطته على أموال محجوره أو الحد منها ، تسجل بنصها أو بمضمونها فى دفتر عمومى وتبين الأحكام المتعلقة بهذا الدفتر وطريقة التسجيل فيه بقرار يصدر من وزير الحقانية .

مادة ٤٤ — يقرر وزير الحقانية طرق الاجراء أمام المجالس الحسبية مع

مراعاة ما هو منصوص عليه نصا خاصا في هذا القانون .

أحكام عامة ووقفية

مادة ٤٥ — تكون المجالس الحسبية تابعة لوزير الحفانية وهو يراقب سيرها .

مادة ٤٦ — الأوصياء والقامة ووكلاء الغائبين والمشفرون المعينون قبل تاريخ العمل بهذا القانون من جهة كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على القيام بوظائفهم ويكونون خاضعين لأحكام هذا القانون ويجب عليهم أن يبلغوا المجلس الحسبي المختص في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون عن صفتهم وأسماء القصر والمحجور عليهم أو الغائبين الذين يتولون شؤونهم بأن يقدموا له جميع البيانات الكافية عما لهؤلاء الأشخاص من الأموال والا عوقبوا بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة .

مادة ٤٧ — يلغى الأمر العالى الصادر في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بإنشاء المجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠ لسنة ١٩١٨ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ما عدا المادة التاسعة عشرة منه الخاصة بالدعوى والمطالبات المتعلقة بالتركات التى وضعت الحكومة يدها عليها فانها تبقى نافذة المفعول ^(١) .

ويلغى أيضا القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسبي العالى ، والقانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية والرقابة على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين .

(١) وهذا هو نص المادة ١٩ : لا يجوز لأى سبب من الأسباب ولا لأية حجة كانت إقامة أية دعوى على الحكومة بسبب التركات التى وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطالب أحد بها مدة ثلاث وثلاثين سنة كاملة من تاريخ الوفاة . — أما اذا حصلت المطالبة بالتركة فى مدة الثلاث وثلاثين سنة المذكورة فلا يجوز فى أى حال من الأحوال ولا لأية حجة كانت مطالبة الحكومة الا بتسليم الأعيان التى تكون حيثذ باقية تحت يدها أو بدفع ثمنها فى حالة بيعها مع ايراد الأعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الأخيرة .

مادة ٤٨ — على وزيرى الحقانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ويكون نافذ المفعول دون كل ما يخالفه من أحكام القوانين أو الأوامر العالية أو الأوامر الكريمة أو السامية من أى جهة صدرت أو اللوائح أو العادات المرعية .

صدر بسرأى المتزده فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٤٤ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

مذكرة ايضاحية لمشروع القانون الخاص بترتيب المجالس الحسينية

ان مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة يرمى الى توحيد جهة الاختصاص في مسائل الوصاية والقيامة والنفقة وذلك بتحويل المجالس الحسينية حق النظر دون غيرها في هذه المواد بالنسبة لجميع المتوطنين بالقطر المصري مصريين أو غير مصريين مسلمين أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك . وعلى ذلك لا يبقى في القوانين الحالية قانون يجعل للمجالس الحسينية شريكا في مثل هذا الاختصاص غير القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وهو القانون الذى أنشأ مجلس البلاط للأسرة المالكة وغنى عن البيان أن هذا القانون يظل نافذ المفعول .

لقد كان هذا المشروع موضعاً للدرس من زمن طويل اذ شكلت بوزارة الحفانية لجنة كلفت بدراسة الموضوع فوضعت مشروعين أحدهما لتوسيع الاختصاصات الحالية للمجالس الحسينية والآخر لبيان اختصاص مجالس الطوائف الدينية وانشاء جهة للفصل فيما يقع بينهما من النزاع . فأما المشروع الثانى فلم يوضع فى شكله النهائى بعد ويحتاج لزيادة الدرس والتمحيص . وأما المشروع الأول فكان موضوعاً فى صيغة قانون معدل لبعض نصوص قانون سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجالس الحسينية وآخر معدل لقانون سنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسى العالى . ولكن عند النظر فيه رأتى من الأوفق ادماج هذين القانونين معاً وجعلهما قانوناً واحداً شاملاً للأحكام المنظمة لهذا الموضوع بوجه عام بدلاً من الاقتصار على تعديل بعض نصوص القوانين الحالية .

والذى يبرر جعل اختصاص المجالس الحسينية شاملاً لغير المسلمين أن المسائل الداخلة فى اختصاص هذه المجالس هى من المسائل المدنية المحضة التى ليس لها فى الحقيقة أية صفة دينية . وهذا الاعتبار هو الذى حدا من زمن طويل الى اخراج هذه المواد فيما يتعلق بالمسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية التى هى جهة القضاء فى أحوالهم الشخصية . والمثال نفسه يحتذى الآن فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية توصلنا الى توحيد النظام القضائى للبلاد .

غير أنه لما كان لمسائل الوصاية والحجر اتصال وثيق بمسائل العائلات من المصالح المادية والأدبية فقد رأتى من المناسب أنه عند نظر المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى عضو يعينه وزير الحفانية من أهل ملة الشخص المنظور فى أمره اذ حضور مثل هذا العضو الذى له اضطلاع بالعادات العائلية لطوائف الملة التى هو منها مفيد وداع الى الطمأنينة .

وفوق ذلك لما كان اشتراك القاضى الشرعى فى المجلس ممتنعاً فى حالة نظر قضايا غير المسلمين وكان المجلس اذا رأسه مأمور المركز فى غيبة القاضى الأهلى قد يخلو من وجود أى عضو ممن لهم المام بالمعلومات القانونية والخبرة الفنية فقد أوجب المشروع فى الصورة المذكورة أن يكون عضو الملة من رجال القانون .

وفى ما عدا هذا التعديل فان مشروع القانون لم يغير شيئاً فى تشكيل المجالس ولا فى كيفية اختيار أعضائها عما كان العمل جارياً عليه عند النظر فى المسائل الخاصة بالمسلمين .

ولم ير القانون اشراك السلطات الدينية للطوائف المختلفة في تعيين الأعضاء الذين يمثلون تلك الطوائف في المجالس الحسينية لأن المسائل التي تعرض على تلك المجالس هي كما تقدم القول من المسائل المدنية المحضة ولذلك فقد أعطى حق اختيار أولئك الأعضاء لوزير الحفانية وحده . على أنه مما لا حاجة الى ذكره أن الوزير اذا رأى ضرورة للتنور في الأمر فله أن يأخذ رأى السلطات الدينية قبل اختيار الأعضاء المذكورين .

ويلاحظ أن النص يشير الى أن العضو يعين من ملة الشخص المنظور في أمره . ومدلول كلمة « ملة » أوسع وأعم من مدلول كلمة مذهب أو طائفة فإن الملة الواحدة قد تشمل عدة مذاهب . ولما كان من الصعب أن يوجد بين طائفة الشخص المنظور في أمره عضو حائز لكل الصفات المطلوبة فقد رُئي الاكتفاء بحضور شخص من الملة الدينية الشاملة لمذهب الشخص المنظور في أمره . وعليه ففقتضى هذا النص أن جميع الطوائف الكاثوليكية تعتبر من ملة واحدة وكذلك جميع الطوائف الأرثوذكسية أو البروتستانتية أو الاسرائيلية . ومن ثم فحضور عضو قبطي كاثوليكي مثلاً يكفي لصحة تشكيل المجلس الحسيني عند نظر المسائل الخاصة بالكاثوليك سواء أكانوا سوريين أم كلدانيين أم مارونيين أم أرواما . وحضور عضو قبطي أرثوذكسي يكفي لصحة تشكيل المجلس عند نظر المسائل الخاصة بالأرثوذكس من أى مذهب كانوا . وكذلك حضور عضو قبطي من طائفة الانجيليين يكفي عند نظر المسائل الخاصة بالبروتستانت . وحضور عضو من الطائفة الاسرائيلية (سفرديم) يكفي عند نظر المسائل الخاصة بالاسرائيليين الاشكنازيين أو القرائيين .

ومن هذا القبيل أيضاً ما نص عليه في المشروع من الزام المجالس الحسينية بأن تعين للوصاية أو للقيام أو للوكالة عن الغائب شخصاً يكون تابعا لطائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو يكون على الأقل من أهل ملته ولسكن هذا الحكم لا يسرى بطبيعة الحال على الأوصياء المختارين .

ولما كان يتمتع وجود أعضاء يمثلون مختلف الملل في بعض المجالس لفلة عدد الأفراد الذين يمكن الاختيار من بينهم فقد خول المشروع لوزير الحفانية أن يحيل المسألة الى أقرب مجلس يوجد به عضو من ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

وفما يتعلق باختصاصات المجالس الحسينية فقد بين أنه ليس لها أن تعزل الأوصياء أو القامة أو الوكلاء فقط بل ان لها أيضاً أن تستبدل بهم غيرهم أو تقبل استقالتهم . صار بيان ذلك لما شوهد في العمل من أن بعض الأوصياء نظراً عليهم أعذار صحية أو غير صحية لا يتيسر لهم معها القيام بشؤون مهمتهم وكثيراً ما يطلبون اقالمتهم من تلك المهمة . وقانون سنة ١٨٩٦ لم ينص فيه الا على العزل فقط فهو يستعمل لفظاً مفهوماً قد يكون ضاراً بسمعة أولئك المتولين لما قد يشعر به هذا اللفظ من أنهم لم يحسنوا القيام بأداء هذه المهمة .

وعند بيان صنوف المتولين قد أضيف اليهم في المشروع المشرفون تكميلاً للبيان وإقراراً لحالة متبعة في العمل في المجالس الحسبية .

وقد نص في المشروع أيضاً على شمول اختصاص المجلس الحسبي لحق تثبيت الأوصياء المختارين الذين تتحقق فيهم الكفاية للوصاية وعلى عزلهم أو إقالتهم من وظائفهم .

وقد كانت المادة السابعة عشرة من لائحة المجالس الحسبية الصادر بها القرار الوزاري في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ تقضى بأنه (إذا عين الأب قبل وفاته وصياً مختاراً على ولده القاصر فليس على المجلس الحسبي سوى إجراء التصديق من القضاة على الوصاية التي اختارها المتوفى وذلك بعد استيفاء الاجراءات القانونية) . غير أن العمل أظهر ضرورة تحويل المجالس الحسبية بعض السلطة على هذا الصنف من الأوصياء ولذلك فالقترح أنه من الآن فصاعداً يكون للمجالس الحسبية حق بسط رقابتها على الأوصياء المختارين . فإذا رأت أنهم أهل للوصاية ثبتتهم والا استبدلت بهم غيرهم . وأن يكون للمجالس أيضاً حق عزلهم أو إقالتهم كمثل الأوصياء المعيّنين من هذه المجالس سواء بسواء .

وقد رأى القانون تأكيذاً لحسن اختيار الأوصياء والقائمة أن يأخذ بما أخذ به كثير من القوانين من جعل الوصاية والقيام الزامية في الطبقة القريبة من الأقارب والأصهار لمدة معينة دون أن يجعل في هذا الالتزام شيئاً من العنت على من لا يستطيع احتمال تكاليفه .

ويحول المشروع أيضاً للمجالس الحسبية حق نزاع ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تقييد هذه السلطة عند ظهور عدم كفايتهم . وهذا مبدأ جديد أدخل في التشريع الخاص بالمجالس الحسبية إذ الأولياء الشرعيون لم يكونوا يخضعون لقانون سنة ١٨٩٦ خاضعين لقضاء هذه المجالس .

كان أمر الولي الشرعي إذا أتى من التبذير وسوء التصرف في أموال القاصر ما يقضى بعزله من الولاية راجعاً إلى المحاكم الشرعية وهي التي تفصل فيه فإذا قضت بعزله من الولاية أمكن المجلس الحسبي عند ذلك أن يعين وصياً للقاصر . غير أنه حصل في بعض القضايا أن ذوى الشأن رفعوا الأمر إلى المجالس الحسبية في صورة طلب توقيع الحجر على الولي توصلاً إلى سلب ولايته على مال القاصر وثبت من الوقائع أن لا محل لتوقيع الحجر على الولي لعدم وجود مال له كما ثبت أيضاً أنه سيء التصرف في مال القاصر فقضى المجلس الحسبي العالي في هذه الصورة بسلب ولاية الولي وتعيين وصي للقاصر . كما قضى هذا المجلس أيضاً في أحوال أخرى بنزع ولاية الولي عن القاصر وتعيين وصي له متى تبين أن مصلحة القاصر تستلزم ذلك . وأصبح هذا القضاء ثابتاً (راجع قرار المجلس الحسبي العالي الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ والمنشور في المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية في المجلد ٢٣ نمرة ١١٨ وقرار المجلس المذكور الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ المنشور في المجموعة في المجلد ٢٤ رقم ٥٠) . ولما كان هذا القضاء مفيداً في إنجاز العمل بتوحيد الجهة التي تفصل في أطراف المسألة الواحدة رُئي تحويل المجالس الحسبية حق سلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على الأموال أو تحديد هذه السلطة بحظر بعض التصرفات عليهم بدون إذن سابق .

على أنه قد نص صراحة في المادة ٢٨ من المشروع على أن ليس للمجالس الحسبية أن تلجأ الى اتخاذ هذه الاجراءات الا اذا اضطرها اليها سوء تصرف الأولياء وبلوغهم في ذلك مبلغا من شأنه الاضرار برأس مال القاصر . كما أنه احتياطا لمصلحة الأولياء قد رُئي من الضروري النص على أن رفع الأمر للمجالس الحسبية ضدّم لا يكون الا بطلب النيابة العمومية .

وللاحظ في هذا الصدد أن الأولياء الشرعيين الذين تسلبهم المجالس الحسبية بعض سلطاتهم لن يكونوا مكلفين بتقديم حساباتهم الى تلك المجالس كما هو الشأن في الأوصياء مختارين أو معينين . بل غاية ما فرض عليهم انما هو أن يستأذّنوا تلك المجالس كلما أرادوا اجراء شيء هام من التصرفات أو أعمال الادارة وهذا التمييز ملحوظ فيه ما بين الولي وبين الوصي مختارا كان أو معيناً من الفارق الطبيعي في العطف والثقة .

على أن الولي ليس مع ذلك مطلق التصرف في أموال محجوره كما يتصرف في أموال نفسه بدون حسيب عليه في ذلك ولا رقيب . كلا بل هو مكلف بالتصرف بما فيه الخير والمصلحة لهذا المحجور .

فيما يختص بواجب التبليغ عن وفاة الأشخاص الذين يتوفون عن ورثة في حالة تستدعي تدخل المجلس الحسبي أو الذين تكون الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها قد زيد في المشروع على الأشخاص الملزمين بهذا الواجب الورثة البالغون لأنهم أقرب الناس الى المتوفى وأعلمهم بحالة الورثة الآخرين .

وأوجب النص الجديد أيضا على جميع الأشخاص المذكورين أن يبلغوا عن وفاة الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل وعن كل تغيير يحصل في أهليتهم . وكان قانون سنة ١٨٩٦ يوجب على العدومشايع الحارات تبليغ ما يصل اليهم من أخبار الوفيات الى جهة الادارة والنيابة العمومية ولكن نظرا لأنه توجد الآن مجالس حسبية في جميع المراكز فضلا عن المحافظات وعواصم المديرية فقد رُئي الاستعاضة عن تبليغ الادارة بتبليغ المجلس الحسبي مباشرة لأن هذا المجلس هو المختص بهذه المسائل في آخر الأمر ولأن عمل الادارة في الوقت الحاضر قاصر في الواقع على ارسال التبليغات الى المجلس الحسبي . فالنظام الجديد يرفع عن عاتق الادارة عملا ليس من شؤونها كما أنه يضمن سرعة وصول التبليغات الى المجالس الحسبية . وذلك فيما عدا حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو بعضها فان المادة أوجبت في هذه الحالة تبليغ الادارة أيضا حتى تستطيع اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحكومة .

وفي جميع الأحوال التي يوجب القانون فيها التبليغ فقد رُئي أن يعاقب على عدم القيام بهذا الواجب بعقوبة شديدة نوعا حتى يكون في ذلك رادع لسبئ النية ممن قد يتعمدون عدم التبليغ ليتمكنوا غيرهم من التلاعب بأموال التركة . ولذلك اقترح في المشروع أن تكون العقوبة على ذلك كعقوبة المخالفة أي الغرامة التي لا تتجاوز مائة قرش أو الحبس الذي لا تزيد مدته عن أسبوع .

لم يرد بقانون سنة ١٨٩٦ الا نص بمجل (المادة ١٣) يتعلق بالتصرفات المختلفة المحظورة على الأوصياء والقائمة والوكلاء مباشرتها بغير اذن من المجلس الحسبي .

ولقصور هذا النص قد استبدل به نص جديد عددت فيه بالدقة جميع التصرفات التي لا يمكن للأوصياء والقامة والوكلاء أن يباشروها بدون إذن سابق من المجلس . على أنه قد أدرج في المشروع من جهة أخرى ما يسوغ للمجلس أن يأذن الأوصياء اذا عاينوا مباشرة بعض تلك التصرفات بل كلها من غير الرجوع اليه للحصول على إذن خاص بكل منها كما هو أصل القاعدة وذلك في صورة ما اذا كان مال القاصر داخلا في أعمال تجارية أو صناعية . وقد رُئي من الضروري اباحة ذلك تسهيلا لإدارة بعض أنواع الأموال . والعلة هي أن الأعمال التجارية أو الصناعية في كثير من الأحوال تكاد تستدعي يوميا اجراء بعض التصرفات المشار إليها فاذا ألجئ المتولون لشؤون عديمي الأهلية أن يرجعوا الى المجلس الحسبي كل آونة لاستثذانه عن كل تصرف من تلك التصرفات لتعطلت حركة العمل وحق الضرر بمجبريهم أنفسهم .

وقد أدرج بالمشروع بعض أحكام وردت بلائحة المجالس الحسبية الصادر بها القرار الوزاري الرقم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ متعلقة بتقديم الحسابات السنوية والحسابات النهائية . وكان ذلك لما رُئي من أن لهذه الأحكام من الأهمية ما يجعلها أولى بأن تكون جزءا من القانون من أن تكون جزءا من اللائحة .

ومن التعديلات المهمة التي أدخلها المشروع على التشريع الحالي رفع السن التي تنتهي فيها الولاية والوصاية من ثمانى عشرة سنة الى احدى وعشرين سنة . وهذا التعديل دفت اليه التجربة . فان الاختبار دل على أن سن الثمانى عشرة المحددة الآن لبلوغ الرشد وانتهاء الوصاية غير كافية بالنظر الى الأحوال الاجتماعية الحاضرة فان غالب الشبان يكونون في دور التعليم حين بلوغهم هذه السن ولذلك يكونون بطبيعة الحال قليلي الخبرة بالحياة العملية . أضف الى ذلك ما يحيط بالشاب الصغير من دواعي الاغراء بالاسراف والتبذير . وقد شوهد في كثير من الأحوال أن شبانا رفعت عنهم الوصاية وسلمت اليهم أموالهم عند بلوغهم ثمانية عشر عاما فبددوها كلها أو معظمها في قليل من الزمن . لهذا رأيت الوزارة رفع السن التي تنتهي بلوغها الوصاية من ثمانى عشرة سنة الى احدى وعشرين سنة .

ومما لا حاجة لذكره أن الحكم المشار اليه لا ينطبق على الأشخاص الذين يكونون قبل العمل بالقانون الجديد قد بلغوا سن الثمانى عشرة المحددة لانتهاء الوصاية بمقتضى القانون القديم بل هؤلاء الأشخاص يعتبرون أنهم راشدون قانونا ولا يسوغ ارجاعهم تحت الوصاية .

وقد وضع بالمشروع نص يسمح في المستقبل بأن تكون الفترة ما بين سن الثمانى عشرة وسن الحادية والعشرين مدة تجربة واختبار وتدريب للقاصر . فاذا بلغ ثمانية عشر عاما جاز له تسلم أمواله ليديرها بنفسه ويقوم ببعض التصرفات على أن يقدم حسابا عن ادارته للمجلس وفي هذه الفترة يكون للمجلس في كل وقت أن يقرر منعه من تلك التصرفات اذا وقع منه فعلا شيء من سوء الادارة .

ولتحويل الصغير هذه الأهلية الناقصة في الفترة ما بين سن الثمانى عشرة وبين سن الحادية والعشرين فائدتان — اذ هو من جهة يزيل كل خوف من العبث برأس المال كما أنه من جهة

أخرى يبيح للمجلس فرصة اختبار القاصر حتى اذا بلغ سن الحادية والعشرين أمكن المجلس أن يقرر — وهو على علم تام بحالته — ما اذا كانت المصلحة تدعو الى رفع الوصاية عنه أو الى استمرارها .

وغنى عن البيان أنه في مدة ادارة القاصر هذه يستمر الوصى على مباشرة سائر الأعمال الأخرى التي ليست من قبيل الادارة البسيطة وعليه أن يحصل على اذن المجلس الحسبي في جميع الأحوال التي يقضى فيها القانون بذلك .

يشمل المشروع فوق ذلك نصين رثى من الضروري وضعهما بياناً للمبادئ التي تتبع فيما يتعلق بالمسئولية عن تقديم حساب الوصاية .

أولهما يقضى بأن كل مخالصة يعطيها القاصر بعد بلوغ رشده قبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات تكون باطلة الا اذا كانت تلك الحسابات قد سبق للمجلس أن اعتمدها ومقتضى هذا النص أنه يشترط لصحة تلك المخالصة اما أن تكون الحسابات قد اعتمدت قبل اعطائها واما أن يكون قد مضي على تقديم تلك الحسابات ستة أشهر على الأقل . والفرض من وضع هذا النص استبعاد المخالصات التي تعطى من غير روية اما مجاملة للوصى أو عن خفة وطيش .
والنص الثاني خاص بسقوط دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم فيما يتعلق بأمور الوصاية أو القيامة . أغلب الشرائع تقضى بسقوط هذه الدعوى بمضي مدة أقصر من المدة المقررة عادة لسقوط الدعوى . وهذا أمر يقضى به الانصاف وقد رثى من العدل جعل ميعاد سقوط الدعوى في هذه الحالة خمس سنوات .

وقد وضع في المشروع حكم وقتي نص فيه على أن الأوصياء والقائمة والوكلاء المعينين قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد من الجهات المختلفة التي كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على القيام بوظائفهم ولكن يكونون خاضعين في أدائها لأحكام القانون الجديد .
وبما أنهم سيكونون تحت مراقبة المجالس الحسبية فقد أوجب النص عليهم أن يبلغوا المجلس المختص في ظرف ثلاثة أشهر عن صفتهم وأن يقدموا له جميع البيانات اللازمة .
ومن خصوص القضايا التي تكون عند ابتداء العمل بالقانون الجديد منظورة لدى جهات الاختصاص القديمة فيجب أن تحال فوراً الى المجلس الحسبي المختص فان له وحده الفصل فيها .
تحريراً يولكلى في ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وزير الحفانية (بالنيابة)

على ماهر

مذكرة إيضاحية عن القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون

الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية

ان التعديل المقترح ادخاله على بعض نصوص قانون ترتيب المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمقتضى المشروع المرفق بهذه المذكرة يرمى الى تغيير طريقة نذب القضاة في المجالس الحسبية بالمديريات وتعيين أعضاء المجلس الحسبي العالي والى انشاء مجالس حسبية استئنافية في دائرة كل محكمة أهلية كلية .

يندب الآن القاضي الأهلي في مجلس حسبي المديرية ويعين العضو العالم أو العضو الموظف أو العضو المتقاعد في المجلس الحسبي العالي بقرار من مجلس الوزراء ، ولما كانت وزارة الحفانية هي التي تتولى في الواقع اختيار هؤلاء الأعضاء وتتقدم لمجلس الوزراء بطلب نديهم أو تعيينهم رثى رغبة في تبسيط الاجراآت أن يكون نديهم وتعيينهم بقرار من وزير الحفانية دون الرجوع الى مجلس الوزراء ونص على ذلك في المادتين ٢ و ١١ من القانون .

أما انشاء مجالس حسبية استئنافية في دائرة كل محكمة كلية فقد روعى فيه مصلحة المتقاضين وعدم تكبدهم مشقة الانتقال من جهات بعيدة الى المجلس الحسبي العالي بالقاهرة في تركات قليلة الأهمية وقد لا تحتمل قيمتها مصاريف الانتقال .

ولتحقيق هذا الغرض أيضا قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١١ على أنه يجوز لوزير الحفانية أن يقرر انعقاد هذه المجالس بعاصمة المديرية التابع لها المجلس الذي أصدر القرار المستأنف أو في المحافظة التي أصدر مجلسها القرار المشار اليه .

وروعى في تشكيل هذه المجالس أن يكون ممثلا لتشكيل المجلس الحسبي العالي فمثلت فيها جميع العناصر المكونة لهذا المجلس .

وجعل اختصاصها النظر في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية أو من مجلس حسبي المحافظة متى كانت قيمة التركة أو المال لا تتجاوز الثلاثة الآلاف الجنيه .

وأصبح اختصاص المجلس الحسبي العالي قاصرا على الفصل في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بالمديريات ومن مجالس المحافظات متى كانت قيمة التركة أو المال تتجاوز الثلاثة الآلاف الجنيه .

ويلاحظ أن المجالس الحسبية المركزية قد تنظر في تركات من اختصاص مجلس حسبي المديرية تكون أحيلت اليها طبقا لنص المادة السادسة من القانون فالقرارات الصادرة في هذه التركات تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسبي المديرية ويكون استئنافها أمام المجلس الحسبي العالي .

ونص في المشروع أيضا على أن رفع الاستئنافات المقررة في المادتين ١٣ و ٢٦ من القانون يكون بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار أو الحكم وذلك مراعاة للدقة في اثبات المواعيد .

ولما كانت المادة ٣٦ من القانون تنص على توقيع عقوبة الغرامة على الأقارب والأصهار

وأصدقاء العائلة ولم تبين طريقة تنفيذ تلك العقوبة فقد رُئي أن يتبع في تنفيذها أحكام المادة ٢٧ من القانون وأضيفت فقرة بهذا المعنى على المادة المذكورة .
لذلك :

تشرف وزارة الحفانية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة حتى اذا وافق عليه يتفضل بعرضه على حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه و
تحريرا في ٦ شوال سنة ١٣٤٩ (٢٤ فبراير سنة ١٩٣١)

وزير الحفانية

على ماهر

وزارة الحقانية

لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

وزير الحقانية والداخلية

بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٤٤ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥) الخاص بترتيب المجالس الحسبية ؛

وبناء على السلطة المخولة لنا فيه بمقتضى المادتين ٤٤ و ٤٨ منه ؛

قررا ما هو آت :

الفصل الأول

في تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية وفي انعقادها

مادة ١ — يحضر المديرون والمحافظون في شهر نوفمبر من كل سنة كشفا بأسماء الأعيان الذين يرشحونهم لحضور جلسات المجالس الحسبية في المديريات والمحافظات والمراكز طبقا لنص المادتين الأولى والثانية من القانون المشار اليه .

ويراعى في تحديد عددهم لكل مجلس مقتضيات الحال كما يراعى في اختيارهم أن يكونوا من المعروفين بالنزاهة والاستقامة ومن المتعلمين بقدر الامكان ويكون تحرير الكشف باعتبار كل قسم أو مركز على حدة .

وترسل تلك الكشف الى وزارة الداخلية قبل أول ديسمبر من كل سنة .

مادة ٢ — يعين وزير الداخلية قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة الأعيان الذين يحضرون جلسات المجالس الحسبية في المديريات والمحافظات والمراكز بناء على الكشف المتقدم ذكرها والتحريرات التي يعملها .

وتعلق أسماء الأعيان المذكورين بكل جهة في اللوحة المعدة لذلك .

مادة ٣ — على رؤساء المجالس الحسبية أن يرفعوا الى وزارة الحقانية قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة ملاحظاتهم على أعضاء الأعيان الذين تنتهى مدتهم

- في ٣١ ديسمبر من السنة عينها لتبلغ ما تراه منها الى وزارة الداخلية .
- مادة ٤ — يكون تعيين الأعضاء الأعيان لمدة سنة ويجوز اعادة تعيينهم كما يجوز استبدالهم في بحر السنة متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .
- مادة ٥ — ينتخب رئيس المجلس من بين الأعيان المعيّنين الأعضاء العاملين والاحتياطيين مع مراعاة التناوب في العمل ويرسل كشفاً بذلك لوزارة الحقانية قبل آخر ديسمبر من كل سنة للتصديق عليه .
- مادة ٦ — يعين وزير الحقانية بعد عمل التحريات التي يراها وقبل أول يناير من كل سنة أعضاء الملة الذين يحلون محل القاضي الشرعى أو العضو العالم عند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين .
- ويحدد عدد هؤلاء الأعضاء والدوائر التي يعينون لها على حسب الظروف والأحوال بحيث يكون من بينهم عدد مناسب من رجال القانون .
- ويكون تعيين الأعضاء المذكورين لمدة سنة ويجوز تجديد تعيينهم كما يجوز استبدالهم بغيرهم في بحر السنة عند الاقتضاء .
- مادة ٧ — اذا تخلف أحد الأعضاء الأعيان العاملين أو عضو الملة ينتخب رئيس المجلس بدله من الأعضاء الاحتياطيين ان وجد .
- واذا تكرّر التخلف بدون عذر مقبول يرفع الأمر لوزير الحقانية ليقرر ما يراه .
- مادة ٨ — يحدد عدد جلسات المجالس الحسبية وأيام انعقادها في كل سنة بقرار من وزير الحقانية والمجالس أن تعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال .
- مادة ٩ — يعين وزير الحقانية لكل مجلس حسبي كاتباً أو أكثر يقوم بأعمال الجلسات وبسائر الأعمال الكتابية وغيرها ويكون في عهده أوراق المجلس .

الفصل الثانى

فى كيفية رفع الأمر للمجالس الحسبية الابتدائية

مادة ١٠ — على رؤساء المجالس الحسبية بمجرد وصول بلاغ الوفاة المنصوص عنه فى المادة الثامنة من القانون أن يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لحصر الأموال والمحافظة عليها ووضع الأختام عند اللزوم اذا لم تكن النيابة العمومية أو العمدة قد قام به أو كانت اجرا آتيا فيه غير مستوفاة .
وعليهم أيضا بمجرد وصول ذلك البلاغ أو طلب الحجر أو اثبات الغيبة أو ملب الولاية أن يقوموا بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التى تساعد المجلس على اصدار قراره فى المواعيد المقررة قانونا بما فى ذلك الحصول بقدر الامكان على شهادات ميلاد القصر أو صورها .
ويكون قيامهم بهذه الأعمال اما بأنفسهم واما بواسطة معاون المجلس أو جهات الادارة ويحرر بذلك محضر .

مادة ١١ — يراعى عند اتخاذ الاجراءات التحفظية على التركات أن يترك منها تحت يد أحد أفراد العائلة أو أى شخص مؤتمن من النقود والحبوب ان وجدت ما يكفى للصرف على الجنازة والمأتم ولنفقة العائلة ومؤونة المواشى وادارة حركة الأعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

مادة ١٢ — على رؤساء المجالس الحسبية أن يحصلوا قبل انعقاد الجلسة المحددة للنظر فى تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب على كشف بتوقيع أفراد العائلة يشمل أسماء من يرى لياقتهم للوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائبين وفقا لنص المادة الثامنة عشرة من القانون .

واذا تعذر الحصول على هذا الكشف من أفراد العائلة لسبب ما فعلى جهة الادارة تقديمه .

مادة ١٣ — يكون اعلان الأوراق الخاصة بالمجالس الحسبية بمعرفة جهة الادارة أو قلم محضرى المحاكم الأهلية .

مادة ١٤ — على المجالس أن تسير في الاجراءات بمجرد تقديم الطلبات اليها قانونا ولا عبرة بتنازل مقدميها أو صلحهم .

مادة ١٥ — في حالة طلب الحجر أو استمرار الوصاية يسمع المجلس أقوال من طلب الحجر أو استمرار الوصاية عليه وأقوال من يكون واقفا على أحواله من أقاربه وغيرهم .

فاذا رفض المطلوب الحجر أو استمرار الوصاية عليه الحضور فللمجلس أن يقدر ما يحتمله هذا الرفض . أما اذا كان في حالة يتعذر معها حضوره فللمجلس أن ينتقل الى محله لاختبار حالته أو يندب لذلك أحد أعضائه أو أحد الأطباء الخبراء .

مادة ١٦ — كل طلب قدم من غير المنصوص عنهم بالمادتين الثامنة والعاشر من القانون في مسائل الوصاية والحجر والغيبة يحيله رئيس المجلس على النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه .

مادة ١٧ — لا حاجة لتعيين وصي أو قيم أو وكيل عن غائب اذا كانت حصة عديم الأهلية الواحد لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو كان مجموع أنصباء عديمي الأهلية المتعديدين لا تتجاوز خمسين جنيها الا اذا دعت الضرورة لذلك ويكتفى بتسليم النصيب الى من يقوم بشؤونهم بالسند اللازم .

مادة ١٨ — اذا قدم للمجلس الحسبي طلب بسلب ما للولى الشرعى من السلطة على المشمول بولايته أو بتقييد سلطته يحال هذا الطلب الى النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه .

مادة ١٩ — يجوز للمجالس قبل الفصل في الموضوع أن تقرر بعمل تحقيقات تكميلية ولها ندب أحد أعضائها لذلك كما أن لها الاستعانة بأعمال أهل الخبرة من غير أن تتقيد بأرائهم .

مادة ٢٠ — تكون جلسات المجالس الحسبية سرية لا يحضرها الا أصحاب الشأن ومن يدعوه المجلس للحضور .

ويكون النطق بالقرار علنا في المواد الآتية وهى : توقيع الحجر أو رفعه أو

استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولي سلطته على أموال محجوره أو الحد منها .

مادة ٢١ — للخصوم أن ينيبوا عنهم أمام المجالس الحسبية من يشاءون من المحامين أو من ذوى قرباهم .

مادة ٢٢ — تكون مداوالات المجالس الحسبية سرية ولا يجوز افشاء أسرارها .

مادة ٢٣ — يوقع رئيس الجلسة وكتابها على القرارات ومحاضر الجلسات .

مادة ٢٤ — يجب على كاتب المجلس أن يخطر الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمديرين المؤقتين بمجرد تعيينهم في حالة صدور القرار في غيبتهم .

مادة ٢٥ — لا يجوز للمجلس أن يعدل عن قرار أصدره في الموضوع الا اذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق للغير .

الفصل الثالث

في الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وما لهم من الحقوق

وما عليهم من الواجبات

مادة ٢٦ — لا يجوز تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين من بين أعضاء المجلس الحسبي الا اذا كانوا من أقارب عديمي الأهلية أو كانوا ملزمين بالوصاية أو القيام طبقا لنص المادة ١٩ من القانون .

مادة ٢٧ — يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب الذي لم يسبق قبوله الوصاية أو القيام أو الوكالة أن يخطر رئيس المجلس بالقبول أو الرفض في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التعيين أو اخطاره بقرار التعيين في حالة الغياب .

مادة ٢٨ — في حالة رفض المأمورية أو عدم الاخطار يعين المجلس البديل في ظرف الثمانية الأيام التالية للثلاثة الأيام المبينة في المادة السابقة .

وكذلك يجب على الوصى أو القيم الملزم بالوصاية أو القيام طبقا لنص المادة ١٩ من القانون أن يرفع للمجلس الذي عينه في ظرف الثلاثة الأيام المبينة آنفا

الأعذار التي يدعيها في عدم قبول الوظيفة ليقرر المجلس بشأنه ما يراه انما يجب عليه أن يقوم بإدارة الأموال حتى يفصل في طلبه .

مادة ٢٩ — يجب على المجالس الحسية أن تستوثق من استقامة واقتدار الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت ويجوز لها أن تكلفهم في أى وقت كان عند التعيين أو بعده بتقديم ضمانه ويجوز أن تكون الضمانة شخصية أو عينية وأن تكون على حسب الأحوال بقيمة معينة أو غير معينة تشمل تعويض كافة الأضرار التي قد تنتج عن ادارة الأموال .

ولا يلزم الولي بتقديم ضمانه ولا الوصى المختار الا اذا اشترط الموصى ذلك في وصيته .

مادة ٣٠ — يجب على كل من القيم والوصى والولى أن ينشر في الجريدة الرسمية فوراً القرارات السادرة بتوقيع الحجر أو استمرار الوصاية أو الولاية الى ما بعد السنة الحادية والعشرين .

مادة ٣١ — يجب أن تكون قائمة الجرد المنصوص عنها في المادة العشرين من القانون مشتملة على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ وساعة عمل الجرد ؛
- (٢) أسماء محررى القائمة وصفاتهم ؛
- (٣) اسم ولقب ومحل توطن عديم الأهلية ؛
- (٤) اثبات حالة الأختام ان وجدت ؛
- (٥) جميع أملاك عديم الأهلية الثابتة والمنقولة بالتفصيل ومواقعها مع مراعاة عدم نقلها من مكانها بقدر الامكان ؛
- (٦) مقدار النقود والأوراق المالية والمصوغات والمجوهرات ويجوز الاستعانة بخبير لتقدير قيمة المصوغات والمجوهرات ؛
- (٧) ما له من الديون وما عليه منها بمستندات ؛
- (٨) ما ينحصر في شركة أو صناعة أو عمل آخر ؛
- (٩) جميع المستندات وعقود التملك والدفاتر وسائر أوراقه الأخرى ؛

(١٠) تقدير ثمن كل عين من الأعيان والمحلات التجارية والصناعية وكل ما يدخل ضمن مال عديم الأهلية ؛
 (١١) اثبات استلام الأوصياء أو القامة أو الوكلاء عن الغائبين للأموال المجرودة .

ويراعى أن تكون نسختا قائمة الجرد موقعا عليهما من جميع الحاضرين ومتطابقتين تمام التطابق وخاليتين من كل شطب أو كشط أو تحشير وان وجد شيء من ذلك يشار اليه على هامش القائمة ويوقع عليه من الحاضرين .
 وتسلم إحدى النسختين للوصى أو القيم أو الوكيل والأخرى للسندوب لايداعها بملف المادة .

مادة ٣٢ — اذا حصلت معارضة أثناء الجرد أو عند تسلم الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب للأموال يرفع الأمر الى المجلس ليقرر ما يراه بعد اتخاذ الاجراءات التحفظية على المال واذا قرر المجلس وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة .

ويشترط فى حالة استعمال القوة أن يكون نصيب عديم الأهلية المراد وضع اليد عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على الشيوع وفى هذه الحالة يعمل محضر يذكر فيه نص القرار والاجراءات التى تمت ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن ويرسل المحضر للمجلس لحفظه بملف المادة .

مادة ٣٣ — يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب عند تسلم الأموال أن يدفع الى الحراس الذين عينوا للمحافظة عليها أجورهم بالايصالات اللازمة .

فاذا تعذر صرف الأجرة اليهم تعطى لهم شهادة بمدة حراستهم للمطالبة بموجبها .

مادة ٣٤ — على المجالس عند النظر فى التصديق على قوائم الجرد أن تنظر فى المسائل الآتية :

(١) التحقق من أن قائمة الجرد شملت جميع أموال عديم الأهلية واستوفت

كافة البيانات المدونة في المادة الثلاثين من هذه اللائحة ؛
(٢) التثبت من صحة الديون الواردة في القائمة وبيان الوسائل التي تتخذ لسدادها ؛

(٣) التقرير باستمرار استغلال المحلات التجارية أو الصناعية أو تصنيفها بحسب ما تراه صالحا لعديم الأهلية مع مراعاة عدم المخاطرة بأمواله ؛
(٤) تقدير النفقة اللازمة لعديم الأهلية بما فيها تربية القاصر مع مراعاة حالته المالية ومركزه الاجتماعي ويجوز تعديل هذا التقدير بحسب الظروف ونسب النفقة للقائم بالمعناية بشخص عديم الأهلية اذا لم يكن الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب قائما بها ؛
(٥) بيان طريقة استغلال الأطيان الزراعية اما بالتأجير واما بالزراعة بحسب ما يرى أصلح ؛

(٦) بيان طريقة استثمار المبالغ التي قد توجد في التركة زائدة عن الحاجة .
مادة ٣٥ — يجب على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين متى كانت قيمة الأموال التي يديرونها لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أن يتخذوا لقيود حساباتهم دفترا يسمى دفتر المذكرات كالنموذج الذي يوضع لذلك يشتون فيه بطريقة الحساب البسيط جميع العمليات متسلسلة بحسب تواريخها من بيع وشراء وتأجير واتفاق وغير ذلك .

فاذا زادت هذه الأموال على عشرة آلاف جنيه وجب عليهم أن يتخذوا أساسا لحسابهم طريقة الحساب المزدوج المعروف « بالدوييا » بالكيفية التي ترسم لهم .

مادة ٣٦ — يجب أن تكون دفاتر طريقة حساب الدوييا التي يستعملها الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين في حسابهم خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي وأن تنمر كل صفحة منها .

مادة ٣٧ — يلزم قبل بدء الكتابة في الدفتر المعروف باليومية في حساب الدوييا أن يوضع على كل ورقة امضاء أو ختم رئيس المجلس أو الكاتب الأول

إذا ندبه الرئيس لهذا الغرض ويثبت بالصفحة الأولى منه ما يفيد حصول التوقيع على أوراقه مع ذكر أول وآخر نمرة فيه ثم يوقع على هذه العبارة بامضاء أو ختم الرئيس أو الكاتب الأول ويختم المجلس .

وفي آخر كل سنة يؤشر رئيس المجلس أو الكاتب الأول المندوب للتوقيع بما يفيد انتهاء حساب السنة ويؤشران كذلك بما يفيد انتهاء العمل في الدفتر وتاريخ ذلك إذا انتهى عمل الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب لأى سبب أو انتهى الدفتر قبل مضي السنة .

مادة ٣٨ — يقدم الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين الى المجلس الحسى التابعين له في ديسمبر من كل سنة حسابهم مشفوعا بالمستندات المؤيدة له بالطريقة المبينة بالمواد الآتية .

مادة ٣٩ — إذا كانت التركات والأموال لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه يقدم الأوصياء والقامة والوكلاء حسابهم بمقتضى كشف يبينون فيه جميع الإيرادات والمصروفات عن المدة المقدم عنها الحساب سواء أكانت الإيرادات دورية أى من قبيل الربح مثل الإيجارات والغلال الناتجة من الأرض أو استحقاق فى وقف أو معاش أو غير ذلك أم كانت متحصلة لحساب رأس المال مثل الذمم الخلفة عن المورث أو أثمان أعيان مبيعة . وغيرها وسواء أكانت المصروفات دورية مثل الأموال الأميرية وعوائد الأملاك أو المصروفات الزراعية أو ثمن المياه أو أتعاب الوصى أو مصاريف إدارية وغير ذلك أم كانت منصرفه لحساب رأس المال مثل الديون المسددة أو أثمان مشتريات أو قيمة تحسينات عقارية ثابتة وتشمل المصروفات أيضا النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بعديمى الأهلية .

وإذا كانت التركات أو الأموال مكونة من جملة عقارات يبين إيراد كل عقار ومصروفاته على حدة ويبين فى آخر الكشف مقدار الذمم المتأخرة لعديمى الأهلية والديون التى عليهم بالتفصيل وذلك كله طبقا للنموذج الذى يوضع له .

مادة ٤٠ — إذا زادت التركات أو الأموال على عشرة آلاف جنيه يراعى

عند تقديم الحساب عنها فصل حساب الايراد الدورى أو الربيع عن حساب رأس المال ليتسنى الحكم على ادارة النائبين عن عديمى الأهلية بنسبة الربيع الى رأس المال للوقوف على حقيقة التركة .

ولهذا الغرض يقدم الأوصياء والقامة والوكلاء كشفاً بالايراد والمصروف مرققا بميزانية يبين بها أصول وخصوم وصافى رأس المال بالطريقة التى تضعها وزارة الحقانية لذلك .

مادة (٤١) — يقدم القاصر الذى يدير حركة أمواله طبقاً للمادة ٣٠ من القانون حساباً للمجلس عن ادارته على حسب الطريقة التى يرسمها له .

مادة ٤٢ — لا حاجة لتقديم الحساب السنوى اذا لم تزد قيمة أموال القصر أو المحجور عليه على ألف جنيه الا اذا قدمت شكوى .

مادة ٤٣ — يفحص المجلس الحسبى بنفسه الحساب الذى يقدم اليه وله عند الضرورة أن يستعين بمخبير من المقبولين أمام المجالس الحسبية .

مادة ٤٤ — يجب على المجالس عند ندب الخبراء لفحص الحساب أن تبين لهم المأمورية على وجه التفصيل .

مادة ٤٥ — يجب على الأوصياء والقامة والوكلاء أن يودعوا من تلقاء أنفسهم ما يتوافر لديهم من أموال محجورينهم فى خزائن الحكومة أو أحد المصارف التى يعينها المجلس قبل آخر ديسمبر من كل سنة ويكون الايداع باسم المحجور .

واذا احتاجوا لشيء من المتوافر للصرف منه فى شئون عديم الأهلية حتى يوجد له ايراد جديد فالمجلس أن يأذن لهم بمحجزه قبل الايداع .

مادة ٤٦ — يجب استغلال الأموال المودعة على ذمة عديمى الأهلية بالطريقة التى يراها المجلس أصلح لهم مع مراعاة عدم المخاطرة بتلك الأموال .

مادة ٤٧ — اذا كان طلب الاذن بمباشرة أحد التصرفات المنصوص عنها فى المادة ٢١ من القانون مبنياً على وجود دين على عديم الأهلية مطلوب سداده وجب على المجالس أن تتحقق من صحة هذا الدين وثبوته وأن تتحقق

أيضا من أنه ليس للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب إيراد يمكن سداد ذلك الدين منه وألا يكون في التركة منقولات يمكن بيعها للسداد .

مادة ٤٨ — يراعى عند الاذن بقسمة العقار بالتراضي المنصوص عنها في الفقرة السادسة من المادة الحادية والعشرين من القانون أن يوقع جميع الشركاء البالغين المتراضين على عقد القسمة وأن لا يكون في القسمة غبن لعديم الأهلية .

مادة ٤٩ — اذا طلب الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب مكافأة عن عمله يعين المجلس مقدار هذه المكافأة بمراعاة قيمة الأموال والعمل الذى استوجبه ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين فى المائة من صافى الايراد السنوى المتحصل ويراعى فى هذا التقدير ما يأتى :

(١) يكون التقدير فى آخر السنة عند فحص أول حساب حتى يراعى فيه ادارة الأموال والمتاعب وما نجم عنها من المنافع والأرباح ويجوز تعديل التقدير بحسب الظروف كلما فحص الحساب سنويا ؛

(٢) لا تزيد المكافأة على كل حال عن ثمانية فى كل مائة من صافى الربح أى من جملة الايراد بعد خصم الأموال ومصاريف الزراعة ومصاريف صيانة العقارات .

ويدخل فى هذه المكافأة أجور العمال اللازمين لمعاونة الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب فى مأموريته .

الفصل الرابع

انتهاء مأمورية المتولين

مادة ٥٠ — يجب على رؤساء المجالس الحسبية أن يتحروا أحوال القصر قبل بلوغهم الاحدى والعشرين سنة بمدة تكفى لمعرفة حقيقة حالهم وتعرض نتيجة التحرى على المجلس ليقرر قبل بلوغهم هذه السن بعد سماع أقوال القاصر باستمرار الوصاية أو بانتهائها .

مادة ٥١ — تنتهى مأمورية الوصى متى بلغ القاصر من العمر احدى

وعشرين سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية الى ما بعد هذه السن وعند عدم وجود أوراق ذات صبغة رسمية أو شهادة الميلاد تقدر السن بقدر الامكان بناء على أقوال أقارب القاصر وعائلته أو معارفه وجيرانه .
ويجوز أن يكون تقدير السن بواسطة خبير اذا اقتضت الحال .

مادة ٥٢ — اذا بلغ القاصر احدى وعشرين سنة وطلب من المجلس الحسبي اثبات رشده فعلى المجلس أن ينظر في طلبه ومتى تحقق أنه بلغ هذه السن رشيدا أثبت رشده وتاريخ بلوغه الرشده .

مادة ٥٣ — يسلم الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمديرون المؤقتون الأموال لمن يعينون للإدارة بدلهم أو للمستحقين في ظرف مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون تسليم الأموال على موجب قائمة الجرد المحررة وقت استلامهم اياها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها أثناء ادارتهم لها .

فاذا توقف أحد منهم عن التسليم يرفع الأمر الى المجلس ليقرر ما يراه واذا قرر وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة ويحرر محضر يذكر به نص قرار المجلس الحسبي بطلب المساعدة من جهة الادارة وتبين فيها الاجراءات التى تمت بالفعل ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن (مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذه اللائحة) .

مادة ٥٤ — يقدم الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمديرون المؤقتون حساباتهم النهائية الى المستحقين أو الى المتولين الذين يعينون للإدارة بدلهم في احدى جلسات المجلس الحسبي ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحقين أو ورثتهم وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائى .

مادة ٥٥ — على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمديرين المؤقتين عند تسليم الأموال أن يسلموا نسخة قائمة الجرد التى بأيديهم موضحا بها التغييرات التى طرأت وتذكر هذه التغييرات أيضا في نسخة قائمة الجرد الثانية

المحفوظة بالمجلس الحسبي .

الفصل الخامس

في الاطلاع على الأوراق والدفاتر وفي تسليم الصور والشهادات والمستندات

مادة ٥٦ — لذوى الشأن أو وكلائهم وللخبير أن يطلعوا على أوراق القضايا ما دامت منظورة بالمجلس وليس لغيرهم الاطلاع على الأوراق المذكورة الا باذن من وزارة الحقانية .

مادة ٥٧ — ليس لأحد الأفراد أن يطلع على دفاتر المجالس الحسبية ولا على أوراقها الادارية .

مادة ٥٨ — تسلم المستندات لمقدميها ما لم يحصل طعن فيها أو حجز عليها وفي هذه الحالة يرفع الأمر لوزارة الحقانية .

وتسلم الخبراء المستندات اللازمة لهم في نأدية مأموريتهم بمقتضى حافظة يوقع عليها بختم المجلس ومن الخبير وكاتب الجلسة الا اذا رأى رئيس المجلس من أهمية المستند ما يدعو لعدم نقله من ملف المادة .

مادة ٥٩ — صور القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بتعيين الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وبعرلهم أو انتهاء مأموريتهم وباستمرار الوصاية أو رفعها وبتوقيع الحجر أو رفعه وبإثبات الغيبة وبسبب الولاية أو الحد منها والشهادات الخاصة بهذه القرارات تسلم لكل من يطلبها من ذوى الشأن . وتسلم شهادات بمنطوق هذه القرارات لكل من يطلبها من غير ذوى الشأن ما لم تأذن وزارة الحقانية بتسليمه صورة القرار نفسه .

مادة ٦٠ — لا تسلم صور قرارات التعامل ولا قرارات اعتماد الحساب التى تصدر من المجالس الحسبية الابتدائية ولا الشهادات الخاصة بها الا بعد الاذن بذلك من وزارة الحقانية .

مادة ٦١ — تسلم صور قوائم الجرد لمن يطلبها من الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وللورثة ولا تسلم لغيرهم الا باذن من وزارة الحقانية .

مادة ٦٢ — لا تسلّم صور محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا الشهادات الخاصة بها الا باذن من وزارة الحقانية .

ولا تسلّم صور العرائض ولا الشهادات الخاصة بها الا لمقدميها ما لم تأذن وزارة الحقانية بتسليمها لغيرهم .

مادة ٦٣ — لا يجوز تسليم الصور والشهادات الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليها .

الفصل السادس

المجلس الحسبي العالى والمجلس الحسبي الاستثنائى

مادة ٦٤ — تكون طرق اعلان الخصوم والمرافعات أمام المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستثنائى على حسب المدون بهذه اللائحة خاصا بالمجالس الحسبية الابتدائية مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصا خاصا فى القانون .

مادة ٦٥ — يحدد رئيس المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستثنائى فى كل سنة جلساته ومواعيدها ويصدق على ذلك وزير الحقانية .
والمجلس أن يعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال .

مادة ٦٦ — يصدر المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستثنائى قراراته بعد سماع أقوال النيابة العمومية .

مادة ٦٧ — يتبع فى الاطلاع على أوراق القضايا بالمجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستثنائى ودفاتره وفى تسليم الصور والشهادات والمستندات ما هو مدون بهذه اللائحة .

(القرار الوزارى الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٣١)

الفصل السابع

أحكام عامة ووقفية

مادة ٦٨ — يتبع فى نظام الأعمال الكتابية فى المجالس الحسبية الابتدائية والمجلس الحسبي العالى أو الاستثنائى وفى دفاترها ما تضعه وزارة الحقانية

من التعليمات الخاصة بذلك .

مادة ٦٩ — لا يجوز ارسال ملفات قضايا المجالس الحسبية لأية محكمة أو جهة كانت الا اذا أذنت بذلك وزارة الحفانية .

مادة ٧٠ — لا يجوز لأعضاء المجالس الحسبية أن يتعاملوا مع المتولين بأى وجه كان .

مادة ٧١ — تنتهى مدة تعيين أعضاء الأعيان والملة وأعضاء المجلس الحسبى العالى الذى يحصل أول مرة تنفيذاً للقانون فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

مادة ٧٢ — يجب على مجالس الطوائف الدينية أن ترسل بمجرد العمل بالقانون الى المجالس الحسبية المختصة جميع الأوراق المتعلقة بالوصاية على القصر والحمل المستكن وبالقامة على المحجور عليهم وبالكالة عن الفائبين مرفقة بكشف مبين فيه أسماء القصر والمحجور عليهم والفائبين والأوصياء والقامة والوكلاء من الفائبين ومحال اقامتهم والمجلس الملى الذى كانت المادة منظورة أمامه .

مادة ٧٣ — على المجالس الحسبية أن تقيد القضايا المبينة بالمادة السابقة فى دفاترها على حسب تاريخ ورودها وتسير فيها طبقاً للقانون .

مادة ٧٤ — يرجع الى وزارة الحفانية فى تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة .

مادة ٧٥ — تلغى اللائحة الصادرة فى ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ وكذا ما يخالف هذه اللائحة من القرارات والمنشورات والتعليمات ما

تحريراً فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وزير الداخلية	وزير الحفانية
محمد حلمى عيسى	أحمد ذو الفقار

مرسوم بتحويل معاونى المجالس الحسبية صفة مأمورى الضبطية القضائية

نحن فؤاد الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادة السادسة من قانون
تحقيق الجنايات المختلط ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يعتبر معاونو المجالس الحسبية من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم
المتعلقة بالأعمال المكلفين بأدائها .

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بسرارى القبة فى ١١ شوال سنة ١٣٥٠ (١٨ فبراير سنة ١٩٣٢)

مذكرة إيضاحية لمشروع هذا المرسوم

كانت أعمال المجالس الحسبية الادارية قبل صدور قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تحال
على رجال الادارة علاوة على أعمالهم العادية وبذلك كان يتأخر تنفيذها زمنا طويلا تضيق معه
الغاية المقصودة من حماية أموال القصر والمحجور عليهم والغائبين .
ولقد رأت الوزارة فيما رأت من طرق الاصلاح أن تنشئ أقلاما خاصة لمعاونى المجالس
الحسبية ليتفرغوا للأعمال التى كان يقوم بها رجال الادارة . الا أنه لم يخول هؤلاء المعاونون
سلطة الضبطية القضائية فى حدود وظائفهم حتى يتمكنوا من تأديتها على الوجه الأكمل ولما
كانت وظائفهم تقتضى تحرير محاضر واثبات وقائع قد تكون مخالقات طبقا لأحكام القانون
الخاص بترتيب المجالس الحسبية (راجع على الخصوص المادة ٨ من قانون ١٣ أكتوبر سنة
١٩٢٥) لذلك ينبغى تحويلهم سلطة مأمورى الضبطية القضائية .

بناء عليه تتشرف رزارة الحقانية برفع مشروع المرسوم المرافق لهذه المذكرة الى مجلس
الوزراء وترجو عند الموافقة عرضه لتصديق حضرة صاحب الجلالة الملك ٤

وزير الحقانية
على ماهر

القاهرة فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٢

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣

خاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والانات في الصناعة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يسرى هذا القانون على تشغيل الأحداث من الذكور والانات
في الصناعة .

وكلمة « الصناعة » تشمل على الأخص ما يأتى :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من
باطن الأرض .

(٢) الصناعات المعدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو اصلاحها أو
زخرفتها أو صقلها أو اعدادها للبيع والصناعات التى تقوم بتغيير شكل المواد ويدخل
فى ذلك بناء السفن وتفكيك الأدوات وكذلك توليد القوى المحركة بصفة عامة
والكهرباء وتحويل ضغط هذه القوى ونقلها .

(٣) انشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة
أو سكة حديدية أو ترام أو سفينة أو باخرة أو ميناء أو حوض أو أسكلة أو ترعة
أو معدات للملاحة الداخلية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسر أو مجمع رئيسى
للمجارى أو مجمع اعتيادى لها أو بئر أو تركيبات لتغرافية وتليفونية أو تركيبات
كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الانشاء
وكذلك الأعمال التمهيدية ووضع الأسس للمنشآت سالفة الذكر .

(٤) نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بالطرق
المائية الداخلية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع فى الأحواض والأرصفة
والمرافىء ومخازن الاستيداع . ويستثنى من ذلك كله النقل باليد .

(٥) التنقيب عن الآثار .

مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على أعمال الأراضي الزراعية واستغلالها ولا على المصانع المنزلية التي لا يشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت إشراف الأب أو الأم أو الجد أو الأخ أو العم أو الخال .

مادة ٣ — لا يجوز تشغيل أحداث دون الثانية عشرة سنة من عمرهم في الصناعة ولا يجوز السماح لهم بالدخول في أمكنة العمل .

ومع ذلك يجوز تشغيل الأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة والثانية عشرة سنة في محلات الغزل والنسيج والحياكة سواء أكانت يدوية أم تستعمل فيها آلات ميكانيكية بشرط مراعاة تلك المحلات للشروط العامة التي يقررها مكتب العمل لكل من الصناعات المذكورة فيما يتعلق بصحة العمال ووقايتهم من الأخطار كما يجوز تشغيل هؤلاء الأحداث في أعمال أخرى تتناسب مع سنهم وقوتهم البدنية وتؤهلهم إلى تعلم صناعة أو حرفة .

ويكون تحديد هذه الأعمال وما ينبغي توافره في كل منها من الشروط العامة المتعلقة بصحة العمال ووقايتهم من الأخطار بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل . وعلى صاحب العمل في كل هذه الأحوال تكليف الأحداث بتقديم شهادة اللياقة الطبية المنصوص عنها في المادة العاشرة من هذا القانون^(١) .

مادة ٤ — لا تزيد ساعات العمل للأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة والثانية عشرة على سبع ساعات في اليوم لا تدخل فيها الفترات المنصوص عنها في المادة السادسة .

وإذا كانوا ملتحقين بالمدارس الأولية وجب ألا تتجاوز مدة العمل مضافا إليها مدة الدراسة سبع ساعات في اليوم .

مادة ٥ — لا يجوز تشغيل الأحداث دون الخامسة عشرة من عمرهم مدة

(١) راجع قرار وزير الداخلية في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٣ بشأن الصناعات التي يجوز تشغيل الأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة والثانية عشرة سنة فيها .

تزيد على تسع ساعات في اليوم لا تدخل فيها الفترات المنصوص عليها في المادة السادسة كما لا يجوز تكليفهم بالعمل ساعات اضافية أو ابقاؤهم في عنابر العمل بعد المواعيد المقررة .

مادة ٦ — يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومي للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة فترة أو أكثر للراحة وتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة . ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغلون أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٧ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة أثناء الليل .

ويقصد بكلمة « ليل » الواردة في هذا القانون مدة احدى عشرة ساعة متوالية تدخل فيها الفترة بين الساعة التاسعة مساء والساعة الخامسة صباحا .

مادة ٨ — يجب اعطاء الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية . وفي المحلات التي ليس لها يوم عطلة معين يجب أن يعلق بها جدول ببيان الراحة الأسبوعية المقررة لكل من الأحداث .

مادة ٩ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة في الأعمال الآتي بيانها :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .

(٢) العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو انضاجها .

(٣) تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .

(٤) صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

(٥) اذابة الزجاج وانضاجه .

(٦) اللحام بالأكسجين والاسيتيلين .

(٧) صنع الكحول والبوظة وكافة المشروبات الروحية .

- (٨) الدهان بمادة الديكو .
- (٩) معالجة أو تهيئة أو اختزال الرماد المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .
- (١٠) صنع القصدير أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠ ٪ من الرصاص .
- (١١) صنع أول أكسيد الرصاص (المرتك الذهبي) وأوكسيد الرصاص الأصفر وثاني أكسيد الرصاص (السلقون) وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .
- (١٢) عملية المزج والعجن في صناعة أو اصلاح البطاريات الكهربائية .
- (١٣) تنظيف الورش التي تزاوّل بها الأعمال المرقومة ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ .
- (١٤) ادارة أو مراقبة الماكينات المحركة .
- (١٥) تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء ادارتها .
- (١٦) صنع الأسفلت .
- (١٧) العمل في المدابغ .
- (١٨) العمل في مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو العظام أو الدماء .
- (١٩) سلخ وتقطيع رمم الحيوانات وسمطها واذابة شحمها .
- (٢٠) صناعة الكاوتشوك^(١) .

ولا يعتبر قبول الأحداث في معمل أو مصنع للتمرين أو التعليم الفني تشغيلا لهم بالمعنى المقصود في هذه المادة على شرط حصول المعمل أو المصنع مقدما على تصريح بذلك من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

مادة ١٠ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في الصناعات الآتية بعد الا اذا كان بيدهم شهادة دالة على لياقتهم من الوجهة

(١) قرار ٩ أكتوبر ١٩٣٨ : (٢١) صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام قبل حرقها .

الصحية للعمل في هذه الصناعات .

وهذه الشهادة تصرف مجاناً من الادارة الصحية ويجوز سحبها مؤقتاً اذا ثبت أن حاملها أصبح لسبب من الأسباب غير صالح للعمل في هذه الصناعات وهي :

- (١) طبخ الدماء .
- (٢) طبخ العظام .
- (٣) طبخ الصابون .
- (٤) اذابة الشحم .
- (٥) صنع السماد .
- (٦) جميع الأعمال المتعلقة بتحضير الجلود .
- (٧) صنع الفراء .
- (٨) صنع الأسمنت .
- (٩) حليج القطن (العمل في العنابر الموجودة بها الدواليب والماكينات المعروفة باسم الغربال والعفريته أو في عنابر القرفة) .
- (١٠) صنع السكر .
- (١١) صنع الزجاج .
- (١٢) كبس القطن .
- (١٣) الطباعة .
- (١٤) معالجة الخرق ونسلها .
- (١٥) تحضير القنب والكتان والصوف .
- (١٦) حفر ونحت الرخام وغيره من الأحجار .
- (١٧) طرق النحاس .
- (١٨) تحضير الدخان .
- (١٩) غزل ونسج وحيكة الحرير والقطن والكتان بالآلات .

(٢٠) أعمال البناء ما عدا ما كان منها في الأرياف ولا يتجاوز ارتفاعه ثمانية أمتار .

(٢١) صنع البويات والورنيش .

(٢٢) العمل في الكور بمحلات الحدادة .

(٢٣) ضرب الأرز .

(٢٤) نقل الركاب بطريق البر أو السكك الحديدية أو المياه الداخلية وشحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والمرافئ ومخازن الاستيداع .

مادة ١١ — الصناعات الواردة في المادتين ٩ و ١٠ يجوز تعديلها بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

ولو وزير الداخلية أيضا بقرار يصدره بناء على اقتراح مكتب العمل أن يرفع الحظر الوارد في المادتين المذكورتين بالنسبة للمدارس الصناعية وسائر معاهد التعليم الفني متى احتوى نظامها على ضمانات كافية لمراقبة الأحداث أو على طرق وافية للتثبت من لياقتهم من الوجهة الصحية .

مادة ١٢ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن الخامسة عشرة سنة في حمل أثقال أو جرها أو دفعها إذا زاد وزنها عما هو مبين بالجدول الذي يقرره وزير الداخلية بعد أخذ رأى الإدارة الصحية المختصة .

مادة ١٣ — لا يجوز تشغيل الأحداث الذين دون السابعة عشرة سنة من عمرهم إلا إذا كان بيدهم تذكرة عمال تثبت شخصيتهم مبينا فيها سنهم وعليها صورتهم الفوتوغرافية ويكون تحديد السن من واقع تذكرة الميلاد التي تصرف لهم مجانا ، وفي حالة عدم وجودها تقدير السن بمعرفة مفتش الصحة .

وتصرف تذكرة اثبات الشخصية مجانا من المركز أو القسم ويجب تقديمها للمفتشين المنوه عنهم في المادة ١٥ كلما طلبوا الاطلاع عليها .

مادة ١٤ — في حالة تشغيل أحداث في الصناعة يجب على صاحب المحل :

(١) أن يعلق في عنابر العمل نسخة من هذا القانون .

(ب) أن يحرر أولا فأولا كشفا مبينا به أسماء الأحداث وسن كل منهم وتاريخ استخدامهم .

(ج) أن يعلق في عنابر العمل وبشكل ظاهر كشفا موضحا به ساعات العمل وفترات الراحة^(١) .

(د) أن يبلغ مقدما الجهة الادارية أسماء الرؤساء الذين يستخدمهم لجمع الأحداث ومراقبة عملهم .

مادة ١٥ — لتنفيذ أحكام هذا القانون يجوز في أى وقت تفتيش المحلات الصناعية أو أى مكان آخر تزاوّل فيه احدى الصناعات بمعرفة مفتشين يعينهم وزير الداخلية . ويكون لهم في ذلك صفة مأمورى الضبطية القضائية .

مادة ١٦ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجارى تشغيلهم أو قبولهم في عنابر العمل بحالة مخالفة للأحكام المتقدمة .

وتتعدد الغرامة أيضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل .

مادة ١٧ — اذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية في بحر السنة جاز الحكم عليه فضلا عن الغرامة بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا .

مادة ١٨ — تقام الدعوى على مدير المحل أو المقاول أو المشرف على المكان الذى يؤدى فيه العمل ، وكذا تقام الدعوى على صاحب العمل اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة . وتقام الدعوى أيضا على الأشخاص الذين لهم الولاية الشرعية على الأحداث اذا تركوهم يشتغلون بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون وكذلك على الرئيس الذى تسبب في استخدامهم بحالة مخالفة للأحكام المذكورة أو الذى

(١) يحرر هذا الجدول باللغة العربية ، واذا كان بالمحل أحداث اجانب فيحرر أيضا باللغات الأوروبية . وفي حالة ما اذا كان العمل بالمحل بطريق المناوبة يذكر في الجدول أسماء الأحداث الذين يشتغلون في كل مناوبة على حدة (قرار ٦ مارس ١٩٣٧) .

يخالف هذه الأحكام بأي شكل كان .

مادة ١٩ — اذا صدر حكم على ريس لجناية أو جنحة ارتكبها أثناء تأدية أعماله أو بسببها أو اذا تعددت الأحكام الصادرة ضده لارتكابه مخالفات لأحكام هذا القانون في خلال ثلاث سنوات وجب على أصحاب ومديرى العمل أو المقاول أو المحل بناء على تبليغ المركز أو القسم ، أن يرفثوه في خلال ثمانية أيام من تاريخ ذلك التبليغ والا طبقت عليهم الأحكام المدونة في المادة السادسة عشرة من هذا القانون .

مادة ٢٠ — يلغى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث .

مادة ٢١ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ستة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر كافة القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى عابدين في ٢٩ صفر سنة ١٣٥٢ (٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣)

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣

بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة

(المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يسرى هذا القانون على استخدام النساء في الصناعة وفي المحلات التجارية وملحقاتها .

وكلمة « الصناعة » تشمل على الأخص ما يأتى :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .

(٢) الصناعات المعدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو اصلاحها أو زخرفتها أو صقلها أو اعدادها للبيع والصناعات التى تقوم بتغيير شكل المواد ويدخل فى ذلك بناء السفن وتفكيك الأدوات وكذلك توليد القوى المحركة بصفة عامة والكهرباء وتحويل ضغط هذه القوى ونقلها .

(٣) انشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة أو سكة حديدية أو ترام أو سفينة أو باخرة أو ميناء أو حوض أو اسكلة أو ترعة أو معدات للملاحة الداخلية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسر أو مجمع رئيسى للمجارى أو مجمع اعتيادى لها أو بئر أو تركيبات تليفونية وتليفونية أو تركيبات كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الانشاء وكذلك الأعمال التمهيدية ووضع الأسس للمنشآت سابقة الذكر .

(٤) نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بالطرق المائية الداخلية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع فى الأحواض والأرصفة والمرافىء ومخازن الاستيداع ويستثنى من ذلك كله النقل باليد .

(٥) التنقيب عن الآثار .

وتشمل عبارة « المحلات التجارية » بنوع خاص ما يأتى :

(١) كل محل مخصص لبيع السلع ولكافة الأعمال التجارية الأخرى .

(ب) الأعمال التى تقوم ادارتها بنوع خاص على أشغال مكتبية فى كل محل أو صناعة أو عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة .

(ج) الفنادق والمطاعم والبنسيونات والمقاهى والبوفيهات والتياترات ودور السينما وصالات الموسيقى والفناء وكافة المحلات الماثلة لها .

مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على أعمال الأراضى الزراعية واستغلالها ولا على المصانع المنزلية التى لا يشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت سلطة الأب

أو الأم أو الجد أو الأخ أو العم أو الخال أو الزوج .

مادة ٣ — لا يجوز تشغيل النساء مدة تزيد على تسع ساعات فى اليوم
لا تدخل فيها الفترات المقررة فى المادة الرابعة .

ومع ذلك فى حالة وقف العمل جملة بسبب حادث عرضى أو قوة قاهرة
يجوز إطالة مدة العمل اليومى لتعويض الساعات التى ضاعت وذلك بالشروط
الآتية :

(أولا) ألا تزيد مدة العمل اليومى على إحدى عشرة ساعة .

(ثانيا) ألا تتناول الإطالة أكثر من ثلاثين يوما فى السنة مهما كان عدد
الأيام التى أوقف العمل فيها .

(ثالثا) أن يخطر مكتب العمل فى نفس اليوم الذى يستأنف فيه العمل
عن سبب الوقف وتاريخه وجملة ساعات العمل الضائعة وبيان تعديل مواعيد
العمل .

مادة ٤ — يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومى فترة أو أكثر للراحة
لا تقل فى مجموعها عن ساعة ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا تشتغل النساء
أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٥ — لا يجوز تشغيل النساء أثناء الليل ويستثنى من ذلك :

(أولا) العاملات فى المحلات المبينة فى الفقرة (ج) من المادة الأولى وفى
نقل الأشخاص عن طريق الملاحه الداخلية .

(ثانيا) العاملات فى الصناعات الموسمية الخاصة بمواد قابلة للتلف وهذه
الصناعات تحدد بقرار يصدر من وزير الداخلية بعد أخذ رأى مكتب العمل^(١) .

(ثالثا) العاملات فى المحال التجارية بمدينة بورسعيد التى تفتح ليلا
بمناسبة وصول البواخر^(٢) .

(١) راجع قرار وزير الداخلية فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٣ بشأن الصناعات الموسمية التى
يجوز تشغيل النساء فيها ليلا .

(٢) أضيفت هذه الفقرة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦ .

ويقصد بكلمة « ليل » الواردة بهذا القانون مدة احدى عشرة ساعة متوالية تدخل فيها الفترة بين الساعة التاسعة مساء والساعة الخامسة صباحا .
مادة ٦ — ويستثنى كذلك من القيود الواردة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون :

(أولا) النساء اللواتى يشغلن وظائف رئيسية أو وظائف تتطلب الثقة .
(ثانيا) العاملات المتجولات ووكيلات المحال التجارية عند قيامهن بأعمال خارج المحل .

مادة ٧ — يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى المواد ٣ و ٤ و ٥ اذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو اصلاح ما نشأ عنه أو لتلافى خسارة محققة لمواد قابلة للتلف بشرط ابلاغ ذلك لمكتب العمل فى ظرف ٢٤ ساعة .

مادة ٨ — يجوز للمحافظ أو المدير بعد موافقة مكتب العمل أن يبيح العمل ليلا بصفة مؤقتة بمناسبة الأعياد الكبرى الأهلية أو الدينية والموالد والأسواق والمعارض .

مادة ٩ — يجب اعطاء كل عاملة راحة أسبوعية لا تقل مدتها عن ٢٤ ساعة متوالية .

وفى المحلات التى ليس لها يوم عطلة معين يجب أن يعلق فيها جدول ببيان الراحة الأسبوعية المقررة لكل عاملة .

مادة ١٠ — لا يجوز استخدام النساء فى الأعمال الآتية :

(١) العمل تحت سطح الأرض فى المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .
(٢) العمل فى الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو انضاجها .

(٣) تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .

(٤) صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

- (٥) اذابة الزجاج وانضاجه .
 - (٦) اللحام بالأوكسيجين والاسيتيلين .
 - (٧) صنع الكحول والبوظة وكافة المشروبات الروحية .
 - (٨) الدهان بمادة الديكو .
 - (٩) معالجة أو تهيئة أو اختزال الرماد المحتوى على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .
 - (١٠) صنع القصدير أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠ فى المائة من الرصاص .
 - (١١) صنع أول أكسيد الرصاص (المترك الذهبى) وأكسيد الرصاص الأصفر وثانى أكسيد الرصاص (السلقون) وكربونات الرصاص وأكسيد الرصاص البرتقالى وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .
 - (١٢) عملية المزج والعجن فى صناعة أو اصلاح البطاريات الكهربائية .
 - (١٣) تنظيف الورش التى تزاوّل فيها الأعمال المرقومة ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ .
 - (١٤) ادارة أو مراقبة الماكينات المحركة .
 - (١٥) تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء ادارتها .
 - (١٦) صنع الأسفلت .
 - (١٧) العمل فى المدابغ .
 - (١٨) العمل فى مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو العظام أو الدماء .
 - (١٩) سلخ وتقطيع رمم الحيوانات وسمطها واذابة شحمها .
 - (٢٠) صنع الكاوتشوك^(١) .
- و يجوز تعديل جدول الصناعات الموضحة آنفا بقرار يصدر من وزير الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .

(١) قرار ٩ نوفمبر ١٩٣٨ : (٢١) صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام قبل حرقها .

مادة ١١ — لا يجوز استخدام النساء فى حمل أثقال أو جرّها أو دفعها إذا زاد وزنها على ما هو مبين بالجدول الذى يقرره وزير الداخلية بعد أخذ رأى الادارة الصحية المختصة .

مادة ١٢ — للحامل اذا شاءت أن تنقطع عن العمل قبل الوضع بشهر بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا فيها التاريخ الذى يرجح حصول الوضع فيه .
مادة ١٣ — لا يجوز تشغيل النساء فى خلال الخمسة عشر يوما التالية للوضع فضلا عن ذلك فللنفساء الحق فى اطالة مدة انقطاعها عن العمل لمدة خمسة عشر يوما أخرى .

وللمرأة الحق فى نصف أجرها عن الخمسة عشر يوما التالية للوضع .
مادة ١٤ — لا يجوز لصاحب العمل أن يرفق امرأة لانقطاعها عن العمل أثناء المدد المبينة فى المادتين ١٢ و ١٣ .

كذلك لا يجوز رفق امرأة تطيل مدة غيابها بسبب مرض يثبت بشهادة طبية أنه نتيجة الحمل أو الوضع وأنه لا يمكنها من العودة لعملها بشرط ألا تتجاوز مدة الغياب فى مجموعها ثلاثة شهور .

مادة ١٥ — للاستفادة من أحكام الفقرة الثانية من المادتين ١٣ و ١٤ يجب أن تكون المرأة قد أتمت وقت انقطاعها عن العمل سبعة شهور متوالية فى خدمة المحل ذاته .

مادة ١٦ — اذا انقطعت امرأة عن عملها وفقا لأحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ ثم ثبت أنها اشتغلت بمحل آخر سقط حقها فى نصف الأجر المنصوص عليه فى المادة ١٣ ، وذلك بدون الاخلال بما لصاحب العمل الأول من حق رفقتها .
مادة ١٧ — فى خلال الثمانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع يكون للمرأة التى ترضع طفلها ، فضلا عن مدة الراحة المنصوص عليها فى المادة ٤ ، الحق فى فترتين أخريين يوميا لهذا الغرض لا تقل مدة كل منهما عن نصف ساعة .
وتحسب هاتان المدتان الاضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليهما أى تخفيض فى الأجرة .

مادة ١٨^(١) — فى حالة تشغيل نساء فى الصناعة أو التجارة يجب على صاحب العمل :

(أ) أن يعلق فى أمكنة العمل نسخة من هذا القانون .
(ب) أن يعلق فى أمكنة العمل بشكل ظاهر كشفا موضحا به ساعات العمل وفترات الراحة اليومية^(٢) .

(ج) أن يخصص لكل محل سجل يقيّد فيه أولا فأولا أسماء العاملات ومدد غيابهن بسبب الحمل والوضع وكذلك تاريخ الوضع الذى يبلغ له من صاحبة الشأن وهذه البيانات ليست ضرورية بالنسبة للنساء اللواتى يستخدمن يوما بيوم .
مادة ١٩ — لتنفيذ أحكام هذا القانون يجوز فى أى وقت تفتيش المحلات أو المقاولات أو أى مكان تراول فيه صناعة أو تجارة بمعرفة مفتشين يعينهم وزير الداخلية . ويكون لهم فى ذلك صفة مأمورى الضبطية القضائية .

مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد النساء الجارى تشغيلهن بحالة مخالفة للأحكام المتقدمة .

وتتعدد الغرامة أيضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس المرأة .
مادة ٢١ — اذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية فى بحر السنة جاز الحكم عليه فضلا عن الغرامة بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا .
مادة ٢٢ — تقام الدعوى على مدير العمل أو المقاول أو المحل وكذا تقام الدعوى على صاحب العمل اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد أنه لم يكن يجمل الوقائع المكونة للمخالفة .

(١) عدلت هذه المادة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦ .

(٢) يحظر هذا الكشف باللغة العربية ، واذا كان بالمحل نساء أجنبيات فيحرر أيضا بإحدى اللغات الأوربية . وفى حالة ما اذا كان العمل يحصل بالمحل بطريق المناوبة يذكر فى الكشف أسماء النساء اللواتى تشتغلن فى كل مناوبة على حدة (قرار ٦ مارس ١٩٣٧) .

مادة ٢٣ — على وزير الداخلية^(١) تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ستة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر كافة القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى التنزه في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٣)

مرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥

خاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — لا يجوز تشغيل العمال تشغيلاً فعلياً أكثر من تسع ساعات في اليوم في الأعمال الآتية :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .

(٢) العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو انضاجها .

(٣) تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .

(٤) صناعة الفرقعات والأعمال المتعلقة بها .

(١) عملاً بالقرار الصادر من مجلس الوزراء في ٣ مايو سنة ١٩٣٦ قد أصبح تنفيذ هذا القانون من اختصاص وزير التجارة والصناعة .

- (٥) اذابة الزجاج وانضاجه .
- (٦) معالجة أو تهيئة أو اختزال الرماد المحتوى على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .
- (٧) صنع اللحام أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠ فى المائة من الرصاص .
- (٨) صنع أول أكسيد الرصاص (المترك الذهبى) وأوكسيد الرصاص الأصفر وثانى أكسيد الرصاص (السلقون) وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالى وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .
- (٩) المزج والعجن فى صناعة البطاريات الكهربائية أو اصلاحها .
- (١٠) صنع الأسفلت .
- (١١) دبغ الجلود .
- (١٢) العمل فى مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو العظام أو الدماء .
- (١٣) سلخ وتقطيع رمم الحيوانات وسمطها واذابة شحمها^(١) .

(١) وقد أضيف بقرار ٢٣ مارس ١٩٣٦ : (١٤) تسييف بذرة القطن فى عنابر السفن . وبقرار ٢٤ يوليه ١٩٣٧ : (١٥) العمل فى محالج القطن . وبقرار أول أغسطس ١٩٣٩ : (١٦) العمل أمام أفران الحمايز المعدة للتجارة . (١٧) العمل داخل غرف التبريد والتخمير بمعامل وفوريقات البيرة . (١٨) العمل داخل غرف التخمير بمعامل الكؤول . (١٩) معامل تكرير البترول . (٢٠) معامل تكرير السكر . (٢١) محلات غزل ونسج الحرير والقطن والكتان . (٢٢) معامل الأسمنت . (٢٣) معامل الزهر والطباشير . (٢٤) مسابك ومحلات تشغيل الرصاص . (٢٥) معامل الثلج . (٢٦) محلات التبريد . (٢٧) معامل عيدان الكبريت . (٢٨) معامل الكاوتشوك . (٢٩) معامل الورق . (٣٠) معامل الشمع واذابة الشحم ومعامل الصابون . (٣١) معامل الحوامض المعدنية والحاصلات الكيماوية . (٣٢) محلات كبس وتنظيف القطن . (٣٣) العمل فى مستودعات العظام والخرق . (٣٤) العمل فى محلات غربلة وتنظيف الحبوب . (٣٥) معامل القار . (٣٦) مسابك ومحلات تشغيل المعادن الضخمة (الحديد والنحاس الخ) . (٣٧) محلات لحام المعادن بطريق الأوكسيجين والاسيتيلين . (٣٨) العمل فى معامل ملء الاسطوانات بالغازات المضغوطة .

ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة .
 مادة ٢ — يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومي فترة أو أكثر للراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة .
 ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغل العمال أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٣ — يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة أحكام المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون اذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو اصلاح ما نشأ عنه أو لتلافى خسارة محققة لمواد قابلة للتلف وذلك بالشروط الآتية :

- (١) أن لا تزيد مدة العمل على احدى عشرة ساعة في اليوم وعلى أن لا يشتغل العمال أكثر من ست ساعات متوالية .
- (٢) أن يبلغ مكتب العمل في بحر أربع وعشرين ساعة بيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لانعام العمل .
- (٣) أن يصرف للعامل عن كل ساعة اضافية مبلغ يوازي الأجر العادي الذي يستحقه في الساعة مضافا اليه ٢٥ في المائة على الأقل .

مادة ٤ — على صاحب العمل أن يعلق في أماكن العمل بشكل ظاهر جدولا يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة^(١) .

مادة ٥ — لتنفيذ أحكام هذا القانون يجوز في أى وقت تفتيش المحلات أو المقاولات أو أى مكان تزاول فيه احدى الصناعات المذكورة بالمادة الأولى وذلك بمعرفة مفتشين يعينهم وزير التجارة والصناعة ويكون لهم في ذلك صفة

(١) راجع قرار ٦ فبراير ١٩٣٦ (المادة الأولى) : يحرر جدول ساعات العمل وفترات الراحة باللغة العربية ، واذا كان بالمحل عمال أجانب فيحرر أيضا باحدى اللغات الأوربية . وفي حالة ما اذا كان العمل يحصل بالمحل بطريق المناوبة فيذكر في الجدول أسماء العمال الذين يشتغلون في كل مناوبة على حدة .

مأمورى الضبطية القضائية^(١).

مادة ٦ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الجارى تشغيلهم بحالة مخالفة للأحكام المتقدمة كما تتعدد أيضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل .

مادة ٧ — اذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية في بحر السنة جاز الحكم عليه فضلا عن الغرامة بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا .

مادة ٨ — تقام الدعوى على مدير المعمل أو المفاوضة أو المحل وكذا تقام الدعوى على صاحب العمل اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة .

مادة ٩ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
وله أن يصدر كافة القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى القبة في ٩ رمضان سنة ١٣٥٤ (٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

(١) راجع قرار ٦ فبراير ١٩٣٦ المادة ٢ : يعتبر مفتشو مكتب العمل معينين طبقا لأحكام هذه المادة للتفتيش على المحال أو المقاولات أو أى مكان تزاوّل به احدى الصناعات التى يسرى عليها هذا القانون .

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه

وأصدرناه :

الباب الأول — تعاريف

مادة ١ — يراعى فى تطبيق أحكام هذا القانون أن عبارة « المحال الصناعية » تشمل على الأخص ما يلى :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .

(ب) المحال المعدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو إصلاحها أو زخرفتها أو صقلها أو إعدادها للبيع وكذلك المحال المعدة لتغيير شكل المواد ويدخل فى ذلك بناء السفن وتفكيك الأدوات وكذلك توليد الكهرباء والقوة المحركة على العموم وتحويل ضغطها ونقلها .

(ج) انشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة أو سكة حديدية أو ترام أو باخرة أو ميناء أو حوض أو أسكلة أو ترعة أو منشآت للملاحة الداخلية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسر أو مجمع مجارى أو مجارى عادية أو بئر أو منشآت تلغرافية أو تليفونية أو منشآت كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الانشاء وكذلك الأعمال التمهيدية أو وضع الأسس للمنشآت سالفة الذكر .

(د) نقل الركاب أو البضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بطرق النقل البحرية أو النهرية أو الهوائية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع فى الأحواض والأرصفة والمرافىء ومخازن الاستيداع مع عدم الإخلال بالحقوق المقررة للبحارة بمقتضى قانون التجارة البحرية .

(هـ) التنقيب عن الآثار .

وتشمل « المحال التجارية » على الأخص ما يأتى :

(١) كل محل مخصص لبيع السلع أو لأى عملية تجارية أخرى .

(ب) الفنادق والمطاعم والبنسيونات والمقاهى والبوفيات والمسارح ودور السينما وصلالات الموسيقى والغناء وكافة المحال المماثلة لها .

ويعد فى حكم المحال التجارية :

(١) اصطبلات السباق والنوادر الرياضية .

(ب) محال الادارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع

العمومية .

مادة ٢ — يسرى هذا القانون على جميع العمال والمستخدمين والذين تحت

التمرين فى المحال الصناعية والتجارية .

ولا يسرى على :

(١) الأشخاص الذين يتناولون أجرا يزيد على ٢١ جنيها مصريا فى الشهر

أو ٧٠ قرشا فى اليوم .

(ب) الأشخاص الذين يستخدمون بصفة عرضية لتأدية أعمال خارجة

عن الصناعة أو التجارة .

(ج) الأشخاص الذين يشتغلون فى منازلهم .

(د) الأشخاص الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة ما لم يكونوا مخصصين

لادارة آلات غير الآلات التى تدار باليد .

(هـ) أعضاء أسرة صاحب العمل الذين قد يلزم بأن يعولهم^(١) .

الأشخاص الذين يسرى عليهم هذا القانون يعبر عنهم فيما يلى بكلمة

« عمال » .

الباب الثانى — أحكام عامة

مادة ٣ — لكل عامل أصيب بسبب العمل وفى أثناء تأديته الحق فى

(١) راجع تقض ١٣ يونيه ١٩٤٠ (مذكور تحت المادة ٤١٣ من القانون المدنى) .

الحصول من صاحب العمل على تعويض عن اصابته طبقا للقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع .

على أن صاحب العمل لا يلزم بأى تعويض فى الحالات الآتية :

(١) اذا لم يتسبب عن الاصابة سوى عجز العامل عن تأدية عمله أو مهنته مدة ثلاثة أيام فقط واذا نقصت مدة العجز عن عشرة أيام فلا يحتسب أى تعويض عن الثلاثة الأيام الأولى .

(ب) اذا تسبب العامل فى احداث الاصابة عمدا .

(ج) اذا حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من قبل العامل . ويعتبر فى حكم ذلك :

(١) كل فعل يحدثه العامل تحت تأثير الخمر أو الخدرات .

(٢) مخالفة التعليمات العامة التى يضعها المحل أو مخالفة الأوامر الصريحة التى يصدرها رئيس العامل ويشرف على تنفيذها فى حدود سلطته أو عدم استعمال العامل لوقاية يعلم أنها موضوعة لسلامته . هذا ما لم يتسبب عن الاصابة وفاة العامل أو عاهة مستديمة تزيد نسبتها عن ٢٥ ٪ من العاهة الكلية طبقا للجدول الملحق بهذا القانون أو طبقا لما يقرره الأطباء المحكون المشار اليهم فى المادة ٢٢ .

مادة ٤ — لا يجوز للعامل فيما يتعلق بمحوادث العمل أن يتمسك ضد صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر خلاف هذا القانون ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل . وكل اتفاق يقصد به تخفيض التعويض المستحق للعامل المصاب بسبب الحادث أو للمستحقين له بعد وفاته عن الفئات المقررة بهذا القانون يعتبر باطلا وكأنه لم يكن ^(١) .

مادة ٥ — اذا كلف بتنفيذ العمل مقاول من الباطن حق للعامل أن يطالب بالتعويض كلا من المقاول من الباطن وصاحب العمل الأصلي على أساس الأجر الذى يدفعه الأول للعامل . فاذا استعمل العامل حقه ضد صاحب العمل الأصلي جاز لهذا الأخير أن يرجع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما دفعه .

(١) راجع تقض ١٤ مايو ١٩٤٢ (مذكور تحت المادة ١٥١ من القانون المدنى) .

على أن صاحب العمل الأصلي يصبح غير مسئول مطلقا اذا وقع الحادث في
الأمكنة الخارجة عن اشرافه .

مادة ٦ — اذا أجر أو أعار صاحب العمل عاملا للغير مؤقتا للاشتغال عنده
ظل مسئولا أمام العامل المذكور بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ٧ — اذا كانت الاصابة الموجبة للتعويض بمقتضى هذا القانون
تقتضى قانونا مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل جاز للعامل أن يطالب
بالتعويض اما صاحب العمل واما ذلك الشخص الآخر .

ففي الحالة الأولى يحل صاحب العمل الذي دفع التعويض محل العامل في
حقوقة ازاء الشخص المسئول ، وفي الحالة الثانية تخضع التعويضات التي قبضها
العامل فعلا من التعويض المستحق له قبل صاحب العمل .

مادة ٨ — ديون المصابين أو من يؤول اليهم حق التعويض تعتبر ممتازة
بذات الدرجة وذات الشروط المنصوص عليها بالنسبة للمبالغ المستحقة للمستخدمين
في المادة ٧٢٧ من القانون المدني المختلط والمادة ٦٠١ من القانون المدني الأهلي .
وهذه الديون لا يجوز تحويلها ولا الحجز عليها الا لديون النفقة بمقدار الربع .

مادة ٩ — اذا كان صاحب العمل مؤمنا على حوادث العمل جاز للعامل
أن يطالب بحقوقه صاحب العمل والمؤمن لديه معا .

وفي الحالة المنصوص عليها في المادة السابعة اذا دفع المؤمن لديه قيمة
التعويض فانه يحل محل صاحب العمل في حقوقه .

وفي حالة افلاس صاحب العمل فان المبلغ المستحق على المؤمن لديه
لا يدخل ضمن أموال التفليسة .

مادة ١٠ — لا تقبل دعوى التعويض الا اذا كان قدم بلاغ عن
الحادث للبوليس في أقرب وقت وقبل أن يترك العامل عمله من تلقاء نفسه
وكانت هذه الدعوى قد رفعت في خلال الستة الشهور التالية للوفاة أو ثبوت
العاهة المستديمة .

ويجب أن يشمل البلاغ المذكور اسم المصاب وعنوانه وتاريخ الحادث ومكان وقوعه ونوعه مع بيان موجز لظروفه .

على أن عدم تقديم البلاغ أو عدم صحة البيانات المدونة به لا يمنع من قبول الدعوى إذا كان راجعا لأسباب مقبولة ولم يكن له أى تأثير على دفاع صاحب العمل أو إذا ثبت أن صاحب العمل علم بأى طريق كان بالحادث وقت وقوعه أو بعد وقوعه بوقت قصير .

مادة ١١ — يجب على العامل أن يخطر فى الحال صاحب العمل أو المندوب لمراقبة عمله بالحادث وبالظروف التى وقع فيها .

مادة ١٢ — يجب على صاحب العمل أن يخطر جهة البوليس كتابة بكل حادث أصاب أحد عماله اصابة أعجزته عن العمل أكثر من ثلاثة أيام وذلك فى خلال أربعة أيام من تاريخ علمه بهذا الحادث .

ويجب أن يشمل هذا الاخطار فضلا عن اسم المصاب وعنوانه بيانا موجزا عن الحادث ونوع الاصابة واسم الطبيب المعالج وعنوانه واسم شركة التأمين التى قد يكون صاحب العمل مؤمنا لديها .

مادة ١٣ — يجب أن يعد فى كل محل سجل تدرج فيه أسماء العمال بحسب تاريخ الحاقهم بالعمل ويكون لكل منهم نمرة مميزة كما يجب أن يعد سجل آخر تدرج فيه أسماء العمال ومقدار الأجر اليومى أو الأسبوعى أو الشهرى لكل منهم وأيام اشتغالهم .

ويكلف بذلك المقاول من الباطن بالنسبة للعمال الذين يعملون عنده . ويجب أن يعد سجل ثالث تدون فيه اصابات العمال الناشئة عن العمل بمجرد تقديم الاخطار المنصوص عنه فى المادة ١٢ .

ويجب اعداد السجلات المذكورة آنفا على حسب ما تقرره مصلحة العمل كما يجب تقديمها لمفتشى هذه المصلحة كلما طلبوا ذلك .

ويجوز أن تقوم مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل المعد لقيد الأجور .

مادة ١٤ — يجب على صاحب العمل أن يخطر كتابة مصلحة العمل في بحر ثلاثة شهور من تاريخ وفاة العامل أو من تاريخ ثبوت العاهة المنصوص عليها في المادة ٢١ عن مقدار المبلغ الذي دفعه أو الذي تعهد بدفعه على سبيل التعويض للعامل أو من آل اليهم حق التعويض . وترفق بهذا الاخطار شهادة من الطبيب المعالج وفي الحالة التي تكون فيها الاصابة أدت الى عجز العامل يجب أن تبين في هذه الشهادة درجة هذا العجز .

فاذا لم يقم صاحب العمل بدفع التعويض أو لم يتعهد بدفعه في الميعاد المحدد في الفقرة السابقة وجب عليه أن يبدى لمصلحة العمل الأسباب التي حالت دون تسوية التعويض .

مادة ١٥ — يحكم في المنازعات الحاصلة في تعويض اصابات العمل على وجه الاستعجال .

مادة ١٦ — يجب على صاحب العمل أن يعلق في مكان ظاهر بمحله بالشكل الذي تقرره « مصلحة العمل » ملخصا سهل القراءة لأحكام المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون .

الباب الثالث — العلاج الطبي

مادة ١٧ — يجب على صاحب العمل أن يقدم دائما الاسعافات الأولية للعامل المصاب حتى ولو لم تمنعه الاصابة عن مباشرة العمل .

ويجب أن يكون في كل محل يشتغل فيه أكثر من ٢٠ عاملا صندوق للاسعافات الطبية محفوظ بحالة صالحة ومحتو على الأربطة والأدوية والمطهرات التي تعينها مصلحة العمل بالاتفاق مع وزارة الصحة العمومية^(١) .

مادة ١٨ — لكل عامل مصاب الحق في أن يعالج مجانا بمستشفيات الحكومة بشرط أن يكون المستشفى في نطاق دائرة نصف قطرها ٥٠ كيلو مترا

(١) راجع قرار ٨ مارس ١٩٣٧ الخاص بصندوق الاسعافات الطبية المنصوص عليه في

من مكان الحادث وأن توجد به أسرة خالية وأن ترى ادارة المستشفى أن الحالة تستحق العلاج الداخلى ويكون تحديد مدة البقاء بالمستشفى متروكا لمحض تقدير الادارة المذكورة .

مادة ١٩ — فى حالة عدم وجود مستشفى حكومى فى النطاق المذكور آنفا ولا مستشفيات أخرى يمكن للعامل أن يعالج فيها مجانا يكون صاحب العمل ملزما بدفع جميع المصاريف الطبية وثمان الأدوية ومصاريف الإقامة بالمستشفى على أن يترك له الخيار فى انتخاب الطبيب والمستشفى .

مادة ٢٠ — يلزم صاحب العمل بمصاريف الانتقال للمستشفى فى جميع الأحوال .

مادة ٢١ — اثبات العاهة المستديمة كلية كانت أو جزئية يكون بمقتضى شهادة طبية بالشكل الذى تقرره مصلحة العمل . وتحدد بمقتضى قرار وزارى الأتعاب اللازمة للحصول على تلك الشهادة^(١) .

وتعتبر العاهة المستديمة كلية اذا نتج عنها عجز المصاب عجزا تاما عن ممارسة أية صنة أو مهنة .

فاذا لم يترتب على العاهة المستديمة هذا العجز اعتبرت عاهة جزئية .

مادة ٢٢ — اذا كانت الشهادة الطبية محل نزاع بين صاحب العمل والعامل جاز لكل منهما أن يطلب رفع هذا النزاع الى لجنة الأطباء المحكمين ويكون قرار هذه اللجنة غير قابل لأى طعن ادارى .

وتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أطباء يكون أحدهم تابعا لمصلحة الطب الشرعى فى الدائرة التى وقع فيها الحادث وتكون له الرئاسة .

ويختار كل من الطرفين أحد العضوين الآخرين من قائمة تضعها وزارة الصحة العمومية ويجب أن يحصل هذا الاختيار فى ميعاد لا يتجاوز شهرا والا

(١) راجع قرار ٤ مارس ١٩٣٧ بشأن شكل الشهادة الطبية المنصوص عليها فى المادة ٢١ والأتعاب اللازمة للحصول عليها .

تولته مصلحة العمل من القائمة المذكورة .

وتدعو اللجنة الطرفين لحضور جلساتها .

مادة ٢٣ — يلزم رافع النزاع بدفع أتعاب الأطباء المحكمين ما لم يتضح للجنة أنه كان محقا في منازعته .

وتحدد فئات هذه الأتعاب وتبين طرق دفعها بمقتضى قرار يصدره وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الحقانية^(١) .

مادة ٢٤ — يجب على العامل ألا يرفض عيادة الطبيب الذى يعينه لذلك صاحب العمل أو المؤمن لديه . فإذا كانت المعالجة فى مستشفى حكومى أو خصوصى وجب على هذا الطبيب أن يحظر المستشفى قبل حصول العيادة .

وإذا رفض العامل أن يعود الطبيب المعين من قبل صاحب العمل أو رفض العلاج الذى يرسمه له أو رفض المعالجة فى المستشفى لا يجوز له المطالبة بتعويض عن الضرر المترتب على ما قد يحصل من المضاعفات .

الباب الرابع — التعويضات

مادة ٢٥ — اذا ترتب على الاصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته يلزم صاحب العمل بأن يدفع له أسبوعيا نصف متوسط أجره فى الخمسة عشر يوما السابقة للحادث على ألا يزيد عن ٢٠ قرشا صاغا فى اليوم وذلك الى أن يتم شفاؤه أو الى أن تثبت عاهته المستديمة طبقا للمادة ٢١ أو الى أن يتوفى .

وإذا حدثت الوفاة أو ثبتت العاهة المستديمة فى بحر اثنى عشر شهرا من تاريخ الحادث، فإن المبالغ التى تكون قد دفعت بمقتضى هذه المادة لا تخصم من مقدار التعويض المنصوص عنه فى المادتين ٢٦ و ٢٨ .

أما المبالغ التى تكون قد دفعت بعد المدة المذكورة فتخصم من ذلك المقدار .

(١) راجع قرار ٢٨ مارس ١٩٣٧ بتحديد فئات أتعاب الأطباء المحكمين وبيان طرق دفعها تنفيذا لقانون اصابات العمل .

مادة ٢٦ — اذا كانت الوفاة ناتجة مباشرة عن الحادث أو متسببة عنه فان أقصى ما يلزم صاحب العمل بدفعه من التعويض للمستحقين اذا وجدوا هو مبلغ يساوى أجر ٨٠٠ يوم محسوبا على مقتضى متوسط الأجر اليومي للعامل المتوفى فى مدى الثلاثة الشهور السابقة ليوم الوفاة أو الحادث .
ويدخل فى احتساب الأجر كل ما يتناوله العامل نقدا أو عينا من المرتبات الاضافية .

ويعتبر فى احتساب الأجر المشار اليه الشهر ثلاثين يوما بالنسبة لعمال المشاهرة ، أما بالنسبة للعمال الذين يحاسبون بالقطعة فتضم أجورهم التى قبضوها فى أيام أعمالهم ويقسم المجموع على عدد تلك الأيام .
واذا لم يتسن احتساب الأجر اليومي بسبب قصر مدة خدمة العامل أو بسبب ظروف عمله فيعمل الحساب على أساس المتوسط المتقدم ذكره للأجر الذى يتقاضاه أمثاله من العمال الذين يشتغلون عند صاحب العمل ، فاذا لم يوجد له أمثال فمتوسط أجر أمثاله عند صاحب عمل آخر ، ويكون أولى بالاختيار صاحب العمل الموجود فى ذات المنطقة .

ويجب ألا يقل مقدار التعويض الكامل المستحق فى هذه الحالة عن ٨٠ جنيها وألا يزيد عن ٣٠٠ جنية — وبالنسبة للذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر يكون التعويض الكامل ٦٠ جنيها مصريا .

وفضلا عن التعويضات المبينة آنفا يلزم صاحب العمل بمصاريف الجنازة على ألا يزيد ما يدفعه فى هذا السبيل عن خمسة جنيها .

مادة ٢٧ — تحديد مقدار التعويض الواجب دفعه للمستحقين بعد وفاة العامل وكذلك توزيعه فيما بينهم يكون طبقا للقواعد المبينة بالجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ٢٨ — اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة كلية يدفع للعامل المصاب تعويض يوازى أجر ١٠٠٠ يوم ، ويحتسب هذا الأجر بالكيفية المقررة فى حالة الوفاة .

ويجب ألا يقل التعويض في هذه الحالة عن ١٠٠ جنيه وألا يزيد على ٣٥٠ جنيتها مصرياً .

وبالنسبة للذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر يكون التعويض ٧٥ جنيتها مصرياً .

مادة ٢٩ — اذا نشأ عن الاصابة عاهة جزئية ومستديمة :

(١) فان كانت من الاصابات المذكورة في الجدول المرفق بهذا كان على صاحب العمل أن يدفع بالنسبة المثوية من مبلغ التعويض المقدّر لحالة العاهة المستديمة الكلية حسب ما هو مبين في هذا الجدول .

(٢) وان كانت غير واردة بالجدول فيقدر التعويض الذي يلزم به صاحب العمل بنسبة ما أصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب .

(٣) وان كان المصاب من الذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر فيكون تعويضه بالنسبة المثوية من مبلغ ٧٥ جنيتها على الوجه المبين في الجدول أو بنسبة ما أصابه من العجز في قدرته على الكسب .

الباب الخامس — عقوبات

مادة ٣٠ — كل مخالفة لأحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش صاغ .

مادة ٣١ — تقام الدعوى على مدير المحل وعلى صاحب العمل اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لا يجهل الأفعال المكونة للمخالفة .

مادة ٣٢ — على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ستة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

جدول يبين مقدار التعويض للمستحقين بعد وفاة العامل وكيفية توزيعه فيما بينهم

٢١٦

قوانين العمل (قانون اصابات العمل)

التوزيع	النسبة المئوية للتعويض المستحق	درجة القرابة
(١) اذا ترك أرملة واحدة أو أكثر وولدا واحدا : ٦٠٪ للأرملة أو الأرامل (بالتساوى فيما بينهم) و ٤٠٪ للولد . (ب) اذا ترك أرملة واحدة أو أكثر وولدين : ٦٠٪ للأرملة أو الأرامل (بالتساوى فيما بينهم) و ٢٠٪ لكل من الولدين . (ج) اذا ترك أرملة واحدة أو أكثر وأكثر من ولدين : ٥٠٪ للأرملة أو الأرامل (بالتساوى فيما بينهم) و ٥٠٪ للأولاد (بالتساوى فيما بينهم) . ٧٥٪ للأرملة أو الأرامل (بالتساوى فيما بينهم) و ٢٥٪ للأبوين (بالتساوى فيما بينهما) أو لأحدهما . ١٠٠٪ للأرملة أو الأرامل (بالتساوى فيما بينهم) .	١٠٠٪	(١) اذا ترك للتوفى أرملة واحدة أو أكثر وأولادا دون السابعة عشرة سنة أو أولادا عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم . (٢) اذا ترك للتوفى أرملة واحدة أو أكثر ولم يترك أولادا دون السابعة عشرة أو أولادا عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم وترك أبوين أو أحدهما . (٣) اذا ترك للتوفى أرملة واحدة أو أكثر ولم يترك أولادا دون السابعة عشرة ولا أولادا عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم ولم يترك أحدا من أبويه .

قوانين العمل (قانون اصابات العمل)

٢١٧

للأولاد (بالتساوى فيما بينهم) . ٥٠٪ للأولدين (بالتساوى) أو لأحدهما ، و ٢٥٪ للآخره أو للأخوات (بالتساوى) فيما بينهم . للأبوين (بالتساوى) أو لأحدهما . توزيع (بالتساوى) بين الاخوة والأخوات . توزيع بين الجميع (بالتساوى) .	١٠٠٪ ٧٥٪ ٥٠٪ ٥٠٪ ٥٠٪	(٤) اذا لم يترك للتوفى أرامل وترك أولادا دون السابعة عشرة أو أولادا عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم . (٥) اذا لم يترك للتوفى أرامل ولا أولادا دون السابعة عشرة ولا أولادا عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم وترك أبويه أو أحدهما وأخوة أو أخوات دون السابعة عشرة أو أخوة أو أخوات عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم . (٦) اذا لم يترك للتوفى أرامل ولا أولادا ولا أخوة أو أخوات دون السابعة عشرة ولا أولادا أو أخوة أو أخوات عاجزين عن كسب عيشهم وترك أحدا من أبويه بل ترك أخوة أو أخوات دون السابعة عشرة أو أخوة أو أخوات عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم . (٧) اذا لم يترك للتوفى أرامل ولا أولادا دون السابعة عشرة ولا أولادا عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم ولم يترك أحدا من أبويه بل ترك أخوة أو أخوات دون السابعة عشرة أو أخوة أو أخوات عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم . (٨) اذا لم يترك للتوفى أقارب من الميتين سابقا ولكنه ترك أفرادا آخرين من عائلته لغاية الدرجة الثالثة ولم يكن لهم وقت الحادث من عائل سواه .
---	----------------------------------	--

جدول يعين بعض الاصابات المعتبرة مؤدية لعاهة جزئية ومستديمة

الاصابة	درجة العاهة بالنسبة للعاهة الكلية
فقد الذراع الأيمن الى الكوع أو ما فوقه	٪٧٠
فقد الذراع الأيسر الى الكوع أو ما فوقه	٪٦٠
فقد الذراع الأيمن الى ما تحت الكوع	٪٦٠
فقد الساق لغاية الركبة أو ما فوقها	٪٦٠
فقد الذراع الأيسر الى ما تحت الكوع	٪٥٠
فقد الساق الى ما تحت الركبة	٪٥٠
فقد حاسة السمع فقد كلياً ومستديماً	٪٥٠
فقد عين واحدة	٪٣٠
فقد الابهام	٪٢٥
فقد جميع أصابع القدم الواحدة	٪٢٠
فقد سلامة الابهام	٪١٠
فقد السبابة	٪١٠
فقد اصبع القدم الكبير	٪١٠
فقد اصبع واحد خلاف السبابة	٪ ٥

إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود .

وإذا كان العامل أعسر فإنه ينال عن فقد ذراعه الأيسر التعويض المقرر للذراع الأيمن وبالعكس ، بشرط أن يكون قد أخطر صاحب العمل بذلك وقت التحاقه بالخدمة .

مذكرة تفسيرية لقانونه اصابات العمل في الصناعة والتجارة

ان هذا القانون الذى أعدته لجنة تشريع العمل التى أنشئت بوزارة الداخلية هو جزء من البرنامج الذى وضعه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ وقد عرض هذا القانون على مجلس العمل الاستشارى الأعلى فأقره بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات .

مدى تطبيق القانون

الأعمال التى تسرى عليها أحكام القانون (مادة ١)

تسرى أحكام هذا القانون على الأعمال الصناعية والتجارية . وقد أخذ تعريف الأعمال الصناعية من مشروع الاتفاقية المصدق عليه من مؤتمر العمل الدولى الذى عقد بواشنطن فى سنة ١٩١٩ ، وقد أضيف الى هذه الأعمال (التنقيب عن الآثار) لما له من الأهمية فى القطر المصرى .

أما تعريف « الأعمال التجارية » فهو عين التعريف الوارد فى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة غير أنه أضيف اليها اصطبلات السباق والنوادر الرياضية نظرا لما يتعرض اليه العمال فى هذه المحال من الأخطار . وقد لوحظ أن بعض القوانين الأجنبية تقصر تطبيق أحكامها على المحال التى تستخدم عمالا لا يقلون عن عدد معين . ولقد نحت اللجنة هذا النحو أول وهلة وحددت هذا العدد بعشرة عمال ، ولكنها رجعت عن ذلك نظرا لاختلاف الحالة فى مصر عن أحوال البلاد الأخرى . إذ أن التعداد الصناعى الأخير الذى حصل فى سنة ١٩٢٧ دل على أن المحال التى تستخدم أكثر من عشرة عمال بلغت ٣,٥٢٠ محلا وهذا العدد أقل بكثير من عدد المحال التى يشتغل بها أقل من عشرة إذ أنها بلغت ١٦٧,٥٨٢ .

فالاقتصار فى تطبيق القانون على النوع الأول يترتب عليه انتفاع فئة قليلة من طائفة العمال وحصر فائدة هذا القانون فى دائرة صغيرة . ومن جهة أخرى فإن هذا التفريق من شأنه الاضرار بأصحاب العمل الذين يستخدمون أكثر من عشرة عمال ، إذ ينبنى عليه انقال كاهلهم بمسئوليات أحل منها أصحاب الأعمال الآخرون . وهذا ما يؤدى الى الاضطراب فى أعمال الصناعة والتجارة .

وقد يعترض على ذلك بأن أصحاب الأعمال الصغيرة قد لا يستطيعون القيام بدفع التعويضات التى يفرضها القانون مما يؤدى بهم الى خسارة محققة . الا أن هذا الاعتراض لا يمتد به نظرا لأن التأمين على حوادث العمل هو وسيلة ميسورة لصاحب العمل يتق بها ما قد يتعرض له من المسئوليات ، فإن الأبحاث التى قامت بها مصلحة العمل دلت على أن أقساط التأمين زهيدة بحيث يستطيع أصحاب الأعمال الصغيرة أن يدفعوها . ويحسن بالحكومة — تحقيقا لهذا الغرض — أن تضع تشريعا يقضى بالزام أصحاب الأعمال بتأمين عمالهم فى حوادث العمل .

ولهذه الأسباب المقدمة رأت أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع محال الصناعة والتجارة على اطلاقها .

العمال الذين يتفقون بأحكام القانون (مادة ٣)

يسرى هذا القانون اطلاقا على جميع المستخدمين والعمال المشتغلين في الصناعة أو التجارة سواء لدى الحكومة أو لدى الأفراد بلا تفریق في السن أو الجنس أو الجنسية أو نوع العمل وكذلك يسرى على الذين يشتغلون تحت التمرين بلا أجر .

على أن المادة الثانية قد استثنت بعض طوائف من العمال كالأشخاص الذين يتقاضون أجرا يزيد على ٢١ جنيهًا مصريًا في الشهر أو على ٧٠ قرشًا في اليوم نظرا لأن العمال الذين يتقاضون أجورا كبيرة قلما يتعرضون للأخطار في مباشرة أعمالهم ولأنهم يستطيعون اما بأنفسهم واما بواسطة صاحب العمل التأمين على مثل هذه الأخطار بعقود خاصة . وكذلك استثنى العمال الذين يشتغلون في الأعمال الزراعية البحتة لأن هذا النوع يختلف اختلافا كبيرا عن الأعمال الصناعية أو التجارية . كما استثنى أفراد أسرة صاحب العمل الذين قد يلزم بعولهم والأشخاص الذين يباشرون عملهم في المنازل أو الذين يباشرون أعمالا خارجة عن الصناعة أو التجارة .

الاصابات الموجبة للتعويض (مادة ٣)

لا ينطبق هذا القانون الا على الاصابات الناشئة عن حوادث العمل . ومن ثم لا تعتبر الأمراض الناشئة عن المهنة موجبة مثل هذه الاصابات ، لتعويض العمال الذين يصابون بها . وقد رأت اللجنة أنه من الأولى ارجاء وضع قانون خاص بهذه الأمراض نظرا لأن قواعد الصحة المتعلقة بأمراض الصناعات لم تكن بعد موضع دراسة وافية في مصر ولأنه لم توضع حتى الآن على قواعد علمية درجة انتشار هذه الأمراض وكيفية توزيعها على مختلف الصناعات ، ومن جهة أخرى فإنه ليس لدى مصلحة العمل من الوسائل الكافية (الموظفين الفنيين) ما يكفل تنفيذ التشريع اللازم لهذه الحالة . ومن المرجو أن تتولى وزارة الصحة العمومية في أقرب وقت الأبحاث الخاصة بها حتى يتسنى وضع التشريع المناسب لها .

الأشخاص الملزومون بالتعويض (المواد ٥ و ٦ و ٧)

قد تعرض أحوال تكون فيها المسؤولية الناشئة عن حوادث العمل واقعة على أشخاص آخرين مع صاحب العمل فإنه قد يحصل أن يعهد بالعمل الى مقاول من الباطن أو أن يمار العامل للغير أو أن يتسبب الحادث عن فعل شخص أجنبي عن المحل الذي وقع به هذا الحادث كأن يقع فيه حريق من شرر يتطاير اليه من عقار يجاوره . ففي جميع هذه الأحوال قضى الشارع أن يكون للعامل الحق في مطالبة صاحب العمل بالتعويض اما بصفة أصلية أو بصفة احتياطية أو بالتضامن مع هؤلاء المسؤولين الآخرين .

الأساس القانوني لحق التعويض

ان التشريع المصرى الحالى لا يخول للعامل المصاب أى تعويض عن اصابته ما لم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل . على أن الاحصائيات التى قامت بها بعض دول أوروبا ويمكن الاستئناس بها فى مصر دلت على أن الحوادث التى من هذا القبيل لا تتعدى عشرين فى المائة من مجموع الحوادث . وفوق ذلك قد يكون من المتعذر ، بل من المستحيل ، أن يقوم العامل بإثبات خطأ صاحب العمل عند الفاء عبء هذا الإثبات على عاتقه .

وقد أخذت المحاكم الأهلية والمختلطة تتوسع فى تطبيق مواد القانون الخاصة بالمسئولية توسعا خرجت به عن حدود النصوص الواردة فى هذه المواد وقد ساقها الى ذلك تخفيف الحرج عن العامل واطراد تقدم الصناعة على الوجه الذى نتج عنه ازدياد المخاطر التى يستهدف لها العامل . ولكن أحكامها فى هذه المسألة كانت متغايرة وغير مستقرة — فبينما كان يرى بعضها أن الخطأ من جانب رب العمل مفروض ، كان يرى البعض الآخر الأخذ اطلاقاً بنظرية مخاطر المهنة التى توجب مسئولية صاحب العمل لمجرد وقوع الضرر دون التفات الى شرط الخطأ .

لذلك كان من الضرورى أن يتدخل المشرع لسن قواعد مسئولية صاحب العمل عن أخطار المهنة ولمنع تضارب أحكام المحاكم ذلك التضارب الذى يؤدى الى تعريض العمال لمعاملات مختلفة باختلاف وجهة النظر .

ونظرا لهذه الاعتبارات خول هذا القانون حق التعويض لكل عامل يصاب من حوادث العمل دون أن يكلفه بإثبات خطأ صاحب العمل أو من ينوب عنه .

ولو أن ايجاب التعويض أصبح بذلك مطلقا ، الا أن هذا الايجاب قصر فى دائرة محدودة بالحدود المتقدم ذكرها كما أن مقادير التعويض بينت نسبها فى جدول وضع لهذا الغرض . ومن جهة أخرى فقد حددت النهاية القصوى لهذه المقادير . وهذا ما يؤدى الى تخفيف الشدة التى ينطوى عليها مبدأ أخطار المهنة ويلاقي المضار الناشئة من ترك تقدير التعويض الى مجرد الرأى على ما هو ظاهر فى بعض الأحكام القضائية .

وهذه التخفيفات التى أدخلت على تطبيق هذه النظرية اقتضتها ضرورة مراعاة الطاقة المالية التى عليها أصحاب الأعمال ووقايتهم من خطر الافلاس . ولهذا الاعتبار قضت المادة الرابعة بحرمان العمال الخاضعين لأحكام هذا القانون من التمسك ضد صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل . وقد ورد على هذه القاعدة استثناء آخر روعيت به مصلحة البحارة اذ ترك لهم بمقتضى المادة الأولى الحق فى الخيار بين أحكام هذا القانون وبين أحكام قانون التجارة البحرية .

ويحسن أن يشار الى أن المادة ٣ نقلت فى بادىء الأمر من المادة الأولى من القانون الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٩٨ التى تقول « الحوادث التى تصيب العمال أو المستخدمين بسبب العمل أو بمناسبة من مناسبات العمل ... الخ » ، ولقد خشي أن تفسر عبارة « أو بمناسبة من مناسبات العمل » على الوجه الذى يؤدى الى ادخال الحوادث التى لا يوجد بينها

وبين العمل علاقة كافية لا يجاب التعويض على صاحب العمل ولذلك عدل عن هذه العبارة واختير بدلها النص الوارد في القانون .

على أنه وإن كان تعويض العامل مقررا أصلا حتى ولو كان الحادث الذي أصابه ناشئا عن خطئه إلا أنه قد اشترط ألا يكون ذلك نتيجة عمد ولا أن يكون نتيجة سوء سلوك فاحش ومقصود من قبل العامل ، فإنه في هاتين الحالتين رُئى حرمان العامل من حق التعويض . وقد اعتبرت المادة ٣ في حكم سوء السلوك الفاحش كل فعل يحدثه العامل تحت تأثير الخمر أو المخدرات وكل مخالفة للتعليمات العامة التي يضمنها المحل أو مخالفة الأوامر الخاصة التي يصدرها رئيس العامل ويصرف على تنفيذها في حدود سلطته أو عدم استعمال العامل لوقاية يعلم أنها موضوعة لسلامته . غير أنه في حالة مخالفة الأوامر وحالة عدم الوقاية رأى المشرع أن يخفف الحكم فيهما فلم يحرم العامل من المكافأة إذا نشأ عن الإصابة وفاة العامل أو عاهة مستديمة تزيد نسبتها على ٢٥ ٪ من العاهة الكلية ، وذلك لأنه في هاتين الحالتين يصعب افتراض أن العامل قد تعمد ووضع نفسه في الحالة التي سببت الحادث .

الضمانات المقررة لحصول العامل على التعويض

وقد قرر القانون جملة أحكام الغرض منها جعل حماية العامل والمستحقين بعد وفاته حماية فعلية لذلك نص على :

(١) أن كل اتفاق يقصد به تخفيض قيمة التعويض يعتبر باطلاً وكأنه لم يكن (مادة ٤ فقرة ٢) .

(٢) أن صاحب العمل ملزم أن يخطر كتابة مصلحة العمل عن مقدار المبلغ الذي دفعه أو تعهد بدفعه على سبيل التعويض عن العاهة المستديمة أو الوفاة لينسب لمصلحة العمل التأكد من أن المبلغ المدفوع أو المتفق عليه مطابق للفئات التي يحددها القانون (مادة ١٤) .

(٣) أن يحكم في المنازعات الحاصلة في تعويض اصابات العمل على وجه الاستعجال (مادة ١٥) .

(٤) أن ديون المصابين والمستحقين للتعويض بعد وفاتهم تعتبر ممتازة ولا يجوز تحويلها ولا الحجز عليها (مادة ٨) .

(٥) أنه إذا كان صاحب العمل مؤمنا على حوادث العمل لا يدخل المبلغ المستحق على المؤمن لديه ضمن أموال التقلية (مادة ٩) .

قيمة التعويض

كل إصابة تسبب عجز العامل عن تأدية عمله لمدة تزيد على ثلاثة أيام تخوله الحق في المطالبة بتعويض تختلف أهميته باختلاف ما يترتب على الإصابة من وفاة العامل أو عاهة مستديمة أو عاهة مؤقتة .

التعويض في حالة الوفاة (مادة ٢٦)

القوانين المتعددة المعمول بها في أوروبا لا تختلف في مقدار التعويض فحسب ، بل تختلف أيضا في طرق الدفع . ففي بعض الدول يقدر التعويض بمبلغ اجمالي يدفع للعامل أو للمستحقين بعد وفاته ، وفي بلاد أخرى يجعل التعويض ايرادا لمدة الحياة أو معاشا . وهذه الطريقة الأخيرة أكثر فائدة في بعض أحوال — وبخاصة للأرامل والأطفال الذين يجهلون على الغالب توظيف المال توظيفا حسنا . ولكن نظرا لما تستلزمه هذه الطريقة من ايجاد صناديق خاصة وقيام رقابة كافية لضمان صرف المعاشات بكيفية منتظمة اضطر المشرع لاهمالها لعدم وجود مثل هذا النظام في مصر . أما طريقة التعويض الاجمالي فقد جعل مقدار التعويض على مقتضاها معادلا على وجه العموم لأجر العامل في مدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات .

وقد فضلت اللجنة أن تتبع طريقا وسطا في ذلك فقررت أن يكون التعويض في حالة الوفاة موازيا لأجر ٨٠٠ يوم أي نحو سنتين وربع على ألا يزيد بأى حال على ٣٠٠ جنيه ولا ينقص عن ٨٠ جنيها .

ولكن هذا التعويض لا يستحق بأكمله الا اذا ترك العامل أرملة أو ولدا أما اذا لم يترك سوى أب أو أم أو أخ أو أخت فانه ينزل الى الثلاثة الأرباع أو الى النصف بحسب الأحوال . وقد اشترط بالنسبة للأولاد والاخوة أو الأخوات أن يكونوا اما عاجزين جسمانيا عن كسب عيشهم واما أن يكونوا دون سن السابعة عشرة لأن الذين تزيد سنهم على ذلك لا يعوقهم مانع عن الاشتغال في أى فرع من فروع الصناعة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ المنظم لتشغيل الأحداث .

التعويض في حالة العاهة المستديمة الكلية (مادة ٢٨)

ان العاهة التي تجعل العامل عاجزا عاجزا تاما على الدوام عن الحصول على أجر ما هي ضرر لا يعادله من التعويض أصلا الا بمجموع الأجور التي كان يمكن للمصاب أن يتقضاها في حالة سلامته . ولذلك رأت ، من باب العدالة ، جعل مقدار التعويض في هذه الحالة أكثر من التعويض في حالة الوفاة .

وقد قدره القانون بما يوازي أجر ألف يوم على ألا يزيد على ٣٥٠ جنيها وألا يقل عن ١٠٠ جنيه .

التعويض في حالة العاهة المستديمة الجزئية (مادة ٢٩ والجدول)

اذا نشأ عن العاهة عجز مستديم جزئي كأن يفقد العامل عينا أو ذراعا فانه لا يستحق في هذه الحالة الا تعويضا جزئيا ، ولما ونة الجهة الطبية المختصة على تحديد درجة العجز قد أرفق بالمشروع جدول يبين نسبة العجز المثوية التي يفرض القانون أنها ناتجة عن فقد الأعضاء الميمنة فيه بالنسبة للعاهة المستديمة الكلية ، على أنه اذا نتج عن فقد أحد هذه الأعضاء أن العامل أصبح عاجزا عاجزا تاما عن الحصول على أى أجر فان العاهة تعتبر كلية .

التعويض في حالة المعجز المؤقت (مادة ٢٥)

ان العامل الذي يصاب بمحادث في أثناء عمله في حاجة الى ما يسد عوزة وعوز عائلته الى أن تبين نتيجة اصابته اما بالشفاء أو بالوفاة أو بالاصابة بعاهة مستديمة .

لذلك فرض القانون على صاحب العمل أن يدفع للعامل المصاب نصف أجره اليومي على ألا يزيد هذا النصف على ٢٠٠ قرشا حتى تبين حالته نهائيا وقد رُئي أنه ليس من العدل الجمع بلا قيد بين التعويض المؤقت والتعويض المستحق في حالة الوفاة أو العاهة المستديمة . ولذلك نص المشروع على أن يخصم من مقدار هذا التعويض المبالغ التي تكون قد صرفت للعامل بصفة تعويض مؤقت بعد مضي الاثني عشر شهرا الأولى .

ويلاحظ أنه نص على أن انقطاع العامل عن العمل لمدة ثلاثة أيام فقط لا يكسبه أى حق في التعويض كما أن انقطاعه عن العمل لمدة تقل عن عشرة أيام لا يكسبه أى حق في التعويض عن الثلاثة أيام الأولى ، وذلك تلافيا لتشجيعه على تصنع المرض (مادة ٣ فقرة ألف) .

حالة المشتغلين تحت التمرين بلا أجر (مادة ٢٦ و ٢٩)

لما كان الأشخاص الذين يشتغلون تحت التمرين لا يتناولون أجرا يصح اعتباره أساسا لاحتساب التعويض فقد حدد القانون مقدار التعويض المستحق في حالة الوفاة بمبلغ ستين جنيها مصريا ، وفي حالة تخلف عاهة مستديمة كلية عن الاصابة بمبلغ خمسة وسبعين جنيها مصريا .

العلاج الطبي (مادة ١٨ و ٢٢)

وقد نص في القانون على وسائل هامة تتعلق بالعلاج الطبي وضمت بالاتفاق مع وزارة الصحة العمومية وإدارة الطب الشرعى . من ذلك أن العامل المصاب يحق له أن يعالج مجانا بمستشفيات الحكومة متى أمكن ذلك والا فان جميع المصاريف الطبية وثمان الأدوية ومصاريف الإقامة بالمستشفى تكون على جانب صاحب العمل .

ومن جهة أخرى اذا لم يكن الطرفان متفقين على نوع المعاهة ومداها كما يقررها الطبيب المعالج فانه يجوز لكل منهما رفع الأمر الى هيئة التحكيم المنصوص عنها في هذا القانون .

السجلات والاجراءات والعقوبات

يفرض القانون على صاحب العمل أن يعد في محله سجلا تدون فيه الاصابات التي تحدث للعمال ، وسجلا آخر تدرج فيه أسماء العمال بحسب تاريخ الحاقهم بالعمل ، وسجلا ثالثا تدون فيه الأجور . والفرض من هذا السجل الأخير تسهيل عملية التأمين لأن أقساط التأمين تحسب بنسبة مئوية من مجموع أجور السنة . أما السجل الخاص بقيد العمال فالفرض منه تلافى التلاعب الذي قد يضر بمصلحة شركات التأمين (مادة ١٣) .

أما بالنسبة للاجراآت المفروضة للاخطار عن الحوادث (مادة ١٠ و ١١) ، ولاخطار البوليس (مادة ١٢) ، ولتعليق بعض نصوص القانون في المحال (مادة ١٦) وبالنسبة للعقوبات (مادة ٣٠ و ٣١) ، فالنصوص الخاصة بها لا تحتاج الى تعليق .

قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يراعى فى تطبيق أحكام هذا القانون أن كلمة « عمال »
تشمل العمال والمستخدمين الذين يقومون عادة بمقابل أجر بتأدية عمل مادي أو
عقلي فى عمل صناعى أو تجارى ويكونون خاضعين لأمر أو لإشراف صاحب عمل
سواء كان شخصا حقيقيا أو معنويا .

وللأشخاص الذين يشتغلون فى غير الأعمال الصناعية أو التجارية عدا من
نص عليهم فى المادة الثانية حق إنشاء نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ما عدا
التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل .

ويعتبر سائق السيارة الذى يحمل رخصة عمومية عاملا طبقا لنص الفقرة
الأولى من المادة .

مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على الأشخاص الآتى بيانهم وهم :

(أ) موظفو الحكومة ومستخدمو مجالس المديريات والمجالس البلدية
والمحلية والقروية الداخلون فى هيئة العمال وعمال الجيش والطيران والبحرية
والبوليس الدائمون .

(ب) عمال الزراعة .

(ج) الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب الأعمال .

(د) المرضى وعمال المستشفيات ومن فى حكمهم .

على أن لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أن ينشئوا لهم جمعيات ترعى
مصالحهم المشتركة .

مادة ٣ — للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو بمهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية .

مادة ٤ — لا يجوز تكوين أية نقابة اذا قل عدد المنضمين اليها عن خمسين عضوا .

ولا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة لمنشأة واحدة في بلد واحد .
مادة ٥ — يجب أن يكون لكل نقابة مجلس ادارة يشكل من خمسة أعضاء على الأقل وواحد وعشرين عضوا على الأكثر ، تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة .

مادة ٦ — تسير النقابة في أعمالها طبقا لللائحة نظامها الأساسي . ويجب أن تبين اللائحة ما يأتي :

- (١) اسم النقابة ومقرها .
- (٢) الأغراض التي أنشئت من أجلها .
- (٣) شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم .
- (٤) الشروط اللازمة للحصول على المزايا المقررة للأعضاء ان وجدت ، والحالات التي يجوز فيها حرمانهم منها كلها أو بعضها .
- (٥) قيمة الاشتراكات والرسوم الأخرى التي يجوز تحصيلها من الأعضاء وحالات الاعفاء وشروطها .
- (٦) مصادر أموال النقابة وكيفية استغلالها والتصرف فيها .
- (٧) اختصاص الجمعية العمومية والقواعد المتعلقة بسير أعمالها .
- (٨) تشكيل مجلس الادارة واختصاصه والقواعد الخاصة بسير أعماله وكذلك شروط العضوية فيه وكيفية انتخاب أعضائه .
- (٩) القواعد المتعلقة بامساك الحسابات والتصديق على الميزانية والحساب الختامي .

(١٠) اسم المصرف الذى تودع فيه أموال النقابة .

(١١) الاجراءات الواجب اتخاذها لتعديل لائحة النظام الأساسى أو حل

النقابة .

(١٢) بيان النسبة المئوية التى تقررها النقابة للاتفاق على شؤون العمال بشرط ألا تقل النسبة عن ٢٥ ٪ من إيراداتها السنوية على أن تصرف فى النواحي الصحية والاجتماعية .

(١٣) الوجوه التى تنفق فيها أموال النقابة فى حالة حلها . ولا يجوز النص على توزيع هذه الأموال على الأعضاء وإنما تسلم لوزارة الشؤون الاجتماعية لإنشاء نقابة جديدة أو توزيعها فى وجوه نافعة للعمال .

مادة ٧ — لكل عامل مصرى الجنسية بلغ من العمر خمس عشرة سنة على الأقل الحق فى الانضمام لنقابة مهنته ما لم يكن ممنوعا بمقتضى القانون من الاشتغال بهذه المهنة ولا يجوز أن ينضم لأكثر من نقابة واحدة .
ولا يجوز للعمال الأجانب أن ينضموا لنقابة إلا إذا كانوا مقيمين فى مصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة .

ويجب على النقابة اعطاء كل عضو من أعضائها شهادة تثبت عضويته .
ويجوز بصفة استثنائية للعمال المنضمين لعضوية إحدى النقابات أن يستمروا فى عضويتها سنتين عقب خلوهم من العمل إذا كانوا قد زاولوا مهنتهم لمدة سنة على الأقل .

مادة ٨ — لكل عضو أن ينسحب من النقابة فى أى وقت شاء ولو نص على غير ذلك . ولا يجوز للنقابة أن تطالبه إلا بما قد يكون مستحقا عليه من رسم الاشتراك وينقطع استحقاق الاشتراك عند آخر الشهر الذى حصل فيه الانسحاب .
والعضو المنسحب أن يسترد ثلاثة أرباع ما يستحقه فى صندوق الادخار المشار اليه فى المادة ١٦ عند تاريخ انسحابه .

مادة ٩ — لا يجوز فصل أحد الأعضاء إلا بعد إخطاره كتابة بما نسب

اليه بخطاب موصى عليه في محل اقامته وبعد سماع دفاعه . على أن يكون خطاره قبل موعد محاكمته بأسبوع على الأقل .

فاذا أخطر بالمحاكمة ولم يحضر ولم يبد دفاعا جاز الحكم في غيبته ، ويجب خطاره بقرار الفصل في ظرف ثلاثة أيام من صدوره .

ويجوز للعامل في جميع الأحوال الطعن في قرار الفصل أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة . ويجب عليه تقديم الطعن للمحكمة المختصة في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ خطاره بقرار الفصل والا سقط حقه في ذلك ويكون حكم المحكمة نهائيا .

مادة ١٠ — لا يجوز للأشخاص المذكورين بعد ، أن يكونوا أعضاء في مجلس ادارة النقابة وهم :

(١) القصر والمحجور عليهم .

(٢) العمال الأجانب .

(٣) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أى كانت العقوبة والمحكوم عليهم لارتكابهم جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تقالس مع التدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو تجارة مخدرات أو حيازتها أو حكم عليه في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٥ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ من قانون العقوبات أو لشروع معاقب عليه قانونا في ارتكاب احدى الجرائم المذكورة .

مادة ١١ — يكون للنقابة الشخصية المعنوية اذا شكلت وسجلت طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٢ — لا يجوز للنقابات أن تباشر أعمالها الا بعد تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية بناء على طلب مجلس الادارة .

مادة ١٣ — يجب أن يرفق بطلب التسجيل :

(١) نسختان من لأئحة النظام الأساسي موقع عليهما من أعضاء مجلس الإدارة ، ويجب أن تكون التوقيعات على احدى النسختين مصدقا عليها .
 (٢) نسخة من محضر جلسة الجمعية العمومية التي انتخب فيها مجلس الإدارة .
 (٣) كشف بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفات كل منهم وسنه وصناعته ومحل سكنه .

(٤) كشف بأسماء أعضاء النقابة مبين به اسم كل منهم ولقبه وسنه ومحل اقامته وصناعته وجنسيته موقع عليه من كل عضو منهم .
 (٥) اقرار موقع عليه من أعضاء مجلس الإدارة يثبت تكوين النقابة طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٤ — على النقابات اخطار وزير الشؤون الاجتماعية بكل تعديل في لأئحة نظامها الأساسي لأجل تسجيله .

مادة ١٥ — يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية أن تسجل النقابة من تاريخ ايداع الطلب والأوراق المثبتة لجميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، ويجب نشر قرار التسجيل في الجريدة الرسمية مجانا في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ الايداع . وتسلم للنقابة شهادة بالتسجيل ويعاد اليها دفتر قيد أسماء الأعضاء والنسخة الثانية من اللأئحة مؤشرا عليها بالتسجيل .

إذا انقضت المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولم تقم الوزارة بالتسجيل أو بالاعتراض عليه وقع التسجيل بحكم القانون .

إذا رفضت الوزارة تسجيل النقابة فعليها أن تخطر طالبي التسجيل بالأسباب المانعة منه ، ولطالبي التسجيل أو لأحد أعضاء النقابة أن يطلب في احدى الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين الحكم بالتسجيل من المحكمة الكلية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة .

ويقوم الحكم الصادر بالتسجيل مقام التسجيل نفسه وينشر بالجريدة الرسمية بدون رسم .

مادة ١٦ — للنقابات المسجلة ، طبقا لأحكام هذا القانون ، ابرام عقود

واتفاقات خاصة بشروط عقد العمل المشترك طبقا للقواعد التي يقررها القانون ، ويكون لها حق التقاضي وبنوع خاص مباشرة جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل المشترك والادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الجرائم التي تلحق ضررا بالمصالح المشتركة بأرباب المهنة التي تمثلها النقابة ، ويجوز لها انشاء أو شراء المباني اللازمة لسكنائها أو لسكنى المنشآت المرخص لها باقامتها .

ويجوز لها أيضا ، بموافقة وزير الشؤون الاجتماعية ، قبول التبرعات من منقول وعقار ، ولها كذلك أن تنشئ صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الاجتماعي وغير ذلك من المنشآت التي تهم المهنة .

مادة ١٧ — لا يجوز للنقابات :

- (١) توظيف أموالها في أعمال مالية أو تجارية أو صناعية أو في اقتناء أسهم أو سندات لشركات مالية غير التي يصدر باعتمادها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، أو استعمال هذه الأموال فيما تجاوز الحدود التي يبينها القرار المذكور .
- (٢) الدخول في مضاربات مالية أو تجارية .
- (٣) الاشتغال بمسائل سياسية أو دينية .

مادة ١٨ — يجب على النقابات أن تعمل بالأوضاع والشروط التي يبينها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية :

- (١) سجلات لقيد الأعضاء مبينة لاسم كل عضو ولقبه وجنسيته وصناعته وتاريخ ميلاده وتاريخ قبوله في العضوية وتاريخ فصله منها وتوقيع كل منهم أو ختمه .

(ب) سجلا تدون فيه محاضر جلسات مجلس الإدارة .

(ج) سجلا تدون فيه محاضر جلسات الجمعية العمومية .

- (د) دفاتر للحسابات وبنوع خاص دفاتر قيد فيه المبالغ التي دفعها كل عضو والتي صرفت له ، ويشترط قبل البدء في العمل بالدفاتر والسجلات المذكورة أن ترقم كل صفحة من صفحات هذه الأوراق وتختتم بخاتم الوزارة ، ولتفتش الوزارة أن يطلعوا في أي وقت على تلك السجلات والدفاتر في مقر النقابة دون غيرها .

مادة ١٩ — يجب على النقابة أن تقدم لوزارة الشؤون الاجتماعية في خلال ستة شهور على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية نسخة من حسابها الختامي مرفقا بها محضر الجمعية العمومية التي صدق فيها عليه .

مادة ٢٠ — لأعضاء نقابات العمال والاتحادات الحق في الاجتماع بعد اخطار الجهات المختصة ، ولا يجوز للسلطات التدخل في حرية الاجتماع الا اذا كان مخالفا للنظام العام .

مادة ٢١ — لكل عامل الحق في الانضمام لأية نقابة أو الانفصال عنها ولا يجوز اكراهه على اتخاذ سبيل معين في هذا الشأن .

مادة ٢٢ — كل صاحب عمل ، أو من يقوم مقامه ، يشترط في عقوده مع العمال شرطا يخالف أحكام هذا القانون أو يحد من حرية العامل المنصوص عليها في المادة السابقة يقع شرطه باطلا ولا يعمل به ، فاذا فصل أحد عماله أو أوقع عليه أية عقوبة لارغامه على الانضمام أو عدم الانضمام الى النقابة أو بسبب قيامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذه قرارا من قراراتها يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥ جنيئات ولا تزيد على ٢٠ جنيها مع الزامه بتعويض العامل عن الأضرار التي تلحقه .

ولا ينطبق هذا النص على الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى الا في حالة واحدة وهي فصل الخدم لأحد عماله أو توقيعه أية عقوبة عليه لارغامه على الانضمام أو عدم الانضمام الى النقابة .

مادة ٢٣ — تحمل النقابة وتصفى أموالها بقرار يصدر من جمعيتها العمومية طبقا للأنحة نظامها الأساسي بموافقة ثلثي أعضائها على الأقل ، ويجب اخطار وزارة الشؤون الاجتماعية في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ قرار الحل .

مادة ٢٤ — يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية حل النقابة في الأحوال

الآتية :

(١) اذا وقعت منها مخالفة لأحد الأحكام الواردة بهذا القانون رغم سبق

انذارها كتابة بإزالة سبب المخالفة .

(٢) اذا ارتكبت النقابة أو اشتركت في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٤ و ١٧٦ و ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون العقوبات . ويجوز للنقابة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانها بقرار الحل أن تستأنف هذا القرار للمحكمة الكلية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة ويكون حكمها نهائيا .

وفي حالة الحكم بالحل تعين المحكمة حارسا لتصفية أموال النقابة طبقا لللائحة نظامها الأساسي .

مادة ٢٥ — الدعاوى التي ترفع تطبيقا لأحكام هذا القانون من النقابة أو من أحد أعضائها يعنى رافعوها من الرسوم القضائية ، وعلى رافع الدعوى أن يقدم طلبا كتابيا الى لجنة المساعدة القضائية مثبتا عضويته ، وعلى هذه اللجنة أن تقرر اعفاءه من الرسوم على وجه الاستعجال ويعتبر بمجرد تقديم طلب الاعفاء اقامة للدعوى .

مادة ٢٦ — للنقابات المسجلة تسجيلا صحيحا أن تكون فيما بينها اتحادات لترعى مصالحها المشتركة ، على أنه لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التي تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك في انتاج نوع واحد من السلع . وتسير الاتحادات في أعمالها طبقا لللائحة نظامها الأساسي ، ويجب أن تبين اللائحة بنوع خاص القواعد التي تتبع في تمثيل النقابات المنضمة للاتحاد في مجلس الادارة والجمعية العمومية . كما تبين قيمة الاشتراكات السنوية التي تدفعها للاتحادات ، ولا يجوز أن تزيد هذه الاشتراكات عن عشر مجموع الاشتراكات السنوية التي تجمعها النقابة من أعضائها .

مادة ٢٧ — يكون انشاء الاتحادات وحلها طبقا للنصوص الواردة بهذا القانون فيما يتعلق بانشاء النقابات وحلها ، ويكون لها ما للنقابات من حقوق وما عليها من واجبات .

مادة ٢٨ — يقصر اسم « نقابة عمال » و « اتحاد نقابات » على النقابات والاتحادات التي تشكل وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٩ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيهات وبالحبس مدة لا تزيد على شهر أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص معين أو منتدب لادارة شركة أو جمعية أو جماعة أو هيئة أطلق عليها في مكاتباته أو في لوحات أو في اعلان أو اشارة أو بلاغ موجه الى الجمهور اسم نقابة عمال أو اتحاد نقابات خلافا لأحكام هذا القانون .

ويحكم بمصادرة المكاتبات أو اللوحات أو الاعلانات موضوع المخالفة أو الأموال التي تكون قد جمعت .

مادة ٣٠ — مع عدم الاخلال بالعقوبات الأشد التي ينص عليها القانون يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل عضو من أعضاء مجلس الادارة يعتمد اعطاء بيانات غير صحيحة تتعلق بلائحة النظام الأساسى أو السجلات أو الدفاتر أو الحسابات التي فرض القانون ابلاغها لذوى الشأن .

مادة ٣١ — يجب على النقابات والاتحادات التي تحمل الآن هذين الاسمين أن تأخذ نفسها بتطبيق أحكام هذا القانون في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٣٢ — على وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . ولكل وزير فيما يخصه أن يصدر القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر عابدين في ٢٥ شعبان سنة ١٣٦١ (٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢)

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الاجبارى عن حوادث العمل

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — على كل صاحب عمل أن يؤمن على حوادث العمل التى يلزم بالتعويض عنها طبقا للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل ، ويستثنى من ذلك أصحاب المحال التجارية بالنسبة للعمال الذين لا يقومون بأعمال صناعية من نوع ما ذكر بالمادة الأولى من القانون المشار اليه .

مادة ٢ — اذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول من الباطن ولم يؤمن عن حوادث العمل طبقا لأحكام هذا القانون قبل التاريخ المحدد للبدء فى العمل بثلاثة أيام وجب على المقاول الأصلي أن يقوم بهذا التأمين وله الرجوع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما استلزمه هذا التأمين من نفقات .

مادة ٣ — لا يجوز تحميل العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون أى نصيب فى نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت .

مادة ٤ — لا يسرى حكم المادة الأولى على المصالح الحكومية وما يدخل فى حكمها ولا يجرى هذا الاعفاء بالنسبة للمقاولين الذين يقومون بأعمال لها .

مادة ٥ — يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعفى من التأمين من يطلب ذلك من أصحاب الأعمال بالشروط الآتية :

- (أ) أن يستخدم صاحب العمل عددا من العمال لا يقل عن مائة عامل .
- (ب) أن يتخذ صاحب العمل جميع الاحتياطات التى من شأنها تفادى أخطار الحوادث .

(ج) أن يكون قد أودع أحد المصارف المعتمدة تأميننا يحدده وزير الشؤون الاجتماعية ، بحيث لا يقل عن خمسمائة جنيه ولا يزيد على خمسة آلاف أو يقدم كتاب ضمان بهذه القيمة من أحد هذه المصارف ويخصص هذا المبلغ لدفع التعويضات .

ويزول هذا الاعفاء اذا لم يتم صاحب العمل بدفع التعويضات غير المتنازع فيها ، وفي هذه الحالة لا يرد اليه الضمان المالى ولا تبرأ ذمة المصرف الذى قدم كتاب الضمان الا اذا أثبت صاحب العمل أنه قام بالتأمين عن حوادث العمل طبقا لأحكام هذا القانون وأنه أدى جميع التعويضات المستحقة .

ويجوز لعشرة أو أكثر من أصحاب الأعمال الخاضعين لأحكام هذا القانون أن يكونوا فيما بينهم جمعية تعاونية للتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قانون خاص .

وعند ما تنشئ الحكومة صندوقا للتأمين ضد حوادث العمل فان هذا الصندوق يحل محل جميع هيئات التأمين التى تقوم بهذه العملية .

مادة ٦ — يجب على أصحاب الأعمال أن يعلقوا فى مكان العمل شهادة من المؤمن لديه دالة على حصول التأمين بكيفية تمكن جميع العمال من الاطلاع عليها .

وعلى المؤمن لديه أن يحرر هذه الشهادة باللغة العربية وعند الاقتضاء باحدى اللغات الأجنبية طبقا للنموذج الذى يقره وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٧ — يجب أن يشتمل عقد التأمين على بيانات فئات العمال حسب طبيعة عملهم وعدد عمال كل فئة ومجموع أجورهم طبقا للبيانات التى يقدمها صاحب العمل وقت التعاقد .

وعلى هذا الأخير أن يخطر المؤمن لديه بما يدخله على العمل بعد التعاقد من التغييرات التى قد تؤثر على طبيعة الخطر المؤمن من أجله أو مداه وذلك فى ميعاد سبعة أيام من تاريخ اتمام تلك التغييرات .

ويسرى حكم الفقرة السابقة من هذه المادة على المقاولين من الباطن اذا كان المقاول الاصلى هو الذى قام بالتأمين طبقا للمادة الثانية .

مادة ٨ — على صاحب العمل أن يسمح للمؤمن لديه أو من ينتدبهم بالدخول في محله في مواعيد العمل المعتادة لأجراء التحريات اللازمة لتقدير مدى الخطر المؤمن من أجله أو ظروف حادث وقع للاطلاع على السجلات المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

مادة ٩ — كل زيادة أو نقص في عدد العمال أو أجورهم أو بيان فئاتهم لا يجوز أن يكون سببا في عدم دفع التعويض أو فسخ العقد ولو نص على غير ذلك في عقد التأمين ويقتصر حق المؤمن لديه في هذه الحالة على المطالبة بتعديل رسم التأمين طبقا للتعريفة المعمول بها .

واذا حصل تغيير في طبيعة الخطر المؤمن من أجله ولم يبلغ عنه صاحب العمل طبقا للفقرة ٢ من المادة ٧ وجب على المؤمن لديه أن يدفع التعويض المستحق على أن يكون له حق الرجوع على صاحب العمل بفرق الرسم ان كان الخطر الجديد الذى نشأ عنه الحادث منصوصا عليه في التعريفة المعمول بها ، وبجميع التعويض الذى دفعه ان لم يكن منصوصا عليه فيها .

مادة ١٠ — على صاحب العمل أن يقوم بدفع رسوم التأمين في مواعيد استحقاقها ولا يجوز للمؤمن لديه اتخاذ أى اجراء لفسخ عقد التأمين بسبب عدم دفع تلك الرسوم الا بعد مضى ٣٠ يوما من تاريخ استحقاقها .

مادة ١١ — في جميع الأحوال التى يجوز فيها فسخ عقد التأمين من جانب المؤمن لديه لا يقع الفسخ الا بعد اخطار صاحب العمل ومصلحة العمل به ، بكتاب مسجل يبين فيه أسباب الفسخ وذلك قبل التاريخ المحدد له بأسبوعين على الأقل ، وكل شرط يخالف ذلك يقع باطلا ولا يعمل به .

مادة ١٢ — اذا أخطر المؤمن لديه صاحب العمل بفسخ العقد طبقا للمادة السابقة وجب على هذا الأخير أن يقوم بالتأمين لدى غيره قبل التاريخ المحدد

للفسخ حتى لو لم يكن مسلما بصحة الفسخ .

مادة ١٣ — جميع المبالغ المستحقة للمؤمن لديه قبل صاحب العمل وفقا لأحكام هذا القانون وفوائدها المستحقة عن السنة الجارية والسنة السابقة لها ، تعتبر ممتازة بذات الدرجة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

مادة ١٤ — يجب على هيئات التأمين أن ترسل الى مصلحة العمل في الأسبوع الأول من كل شهر كشفا مبينا فيه جميع عقود التأمينات التي أبرمتها طبقا لأحكام هذا القانون أو جددتها في خلال الفترة السابقة وكشفا آخر مبينا به جميع المبالغ التي صرفتها لمستحقى التعويض ويحجر الكشفان المذكوران على النموذج الذى يقره وزير الشؤون الاجتماعية .

وعليها كذلك أن ترسل الى مصلحة العمل نسخة من التعريفة الخاصة برسوم التأمين وما قد يطرأ عليها من تغيير .

ولو وزير الشؤون الاجتماعية حق تقرير الحد الأعلى لهذه التعريفات سنويا على ضوء أرباح هيئات التأمين وخسائرها من هذه العملية .
ولمصلحة العمل الحق دائما فى أن تطلع لدى هيئات التأمين على عقود التأمينات سالفة الذكر أو طلب بيانات عنها .

مادة ١٥ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ولا تقل عن خمسة وعشرين قرشا كل صاحب عمل يكون فى وقت التفتيش على محله غير مؤمن عن حوادث العمل طبقا لأحكام هذا القانون وتتعدد هذه الغرامات بقدر عدد العمال الذين لم يؤمن عليهم طبقا لأحكام هذا القانون بشرط ألا تزيد فى مجموعها على مائة جنيه .

ويتكرر توقيع هذه الغرامة كل خمسة عشر يوما من تاريخ ضبط الجريمة اذا ثبت من التفتيش أن صاحب العمل لم يتم بالتأمين .
وتجوز مضاعفة الغرامة فى حالة العود الى أن يتم التأمين .

ويعاقب بهذه العقوبات أيضا صاحب العمل الأصلي اذا خالف حكم المادة الثانية .

مادة ١٦ — كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم تلك المخالفة ، على ألا يزيد مجموع الغرامة التي يحكم بها في قضية واحدة على خمسين جنيتها .
وفضلا عن ذلك تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بالزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعمال قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين .

مادة ١٧ — يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيتها كل صاحب عمل يعطى المؤمن لديه بيانات غير صحيحة ، مما نص عليه في المادة السابقة مع علمه بذلك أو يمتنع عن اخطاره بما يطرأ على العمل بعد التعاقد من التغييرات التي قد تؤثر على طبيعة الخطر المؤمن ضده .

مادة ١٨ — كل مخالفة لأحكام المواد ٦ و ٨ و ١٤ و ٢١ يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ١٩ — يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيتها المؤمن لديه أو وكيله اذا تضمنت البيانات المطلوب تقديمها طبقا لأحكام المادتين ١٤ و ٢١ ما يغير الواقع عن عمد .

مادة ٢٠ — يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات كل من أفشى سرا من أسرار الصناعة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بحكم المادة ٨ من هذا القانون .

مادة ٢١ — على جميع الشركات التي زاولت أعمال التأمين عن اصابات العمل حتى تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية أن ترسل لمصلحة العمل كشفا ببيان ما أبرمته من عقود التأمين السارية ويحرر هذا البيان طبقا للنموذج الذي يقره وزير الشؤون الاجتماعية .

ولا يسرى مفعول العقود المبرمة قبل صدور هذا القانون خلافا لأحكامه

الا لمدة سنة على الأكثر من تاريخ النشر .

مادة ٢٢ — على وزيرى الشؤون الاجتماعية والعدل تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولو زير الشؤون الاجتماعية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين فى ٢٥ شعبان سنة ١٣٦١ (٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢)

فهرس هجائي للقانون المدني^(١)

(الأرقام تشير الى المواد)

(١)

إبراء من الدين : الأهلية في ذلك (١٨٠) . ما يترتب على الإبراء : انقضاء التعهدات (١٥٨) ، بالنسبة للمدينين المتضامنين (١١٤ و ١٨٢ و ١٨٣) ، بالنسبة للضامنين (١٨١ و ١٨٤ و ١٨٥) .

أبداية (٥٧) .

أبنية : (ر . اصلاحات . بناء) .

اتحاد الذمة : تعريفه (٢٠٢) . ما يترتب عليه : بالنسبة للتعهدات الأصلية (١٥٨ و ٢٠٢) ، بالنسبة للمدينين المتضامنين (١١٣ و ٢٠٣) ، بالنسبة للكفلاء (٢٠٣) .

أتعاب : (ر . أجره المال) .

اتفاق : (ر . مشاركة) .

اثبات الحقوق العينية — في النقولات (٦٠٨) . في الأموال الثابتة : في حق مالكها السابق (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة الأولى) ، بالنسبة للغير : في الوراثة (٦١٠) ، في العقود بين الأحياء (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة الأولى) ، في انتقال الملكية بين عدة ملاك (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة الأولى) ، الأحكام التضمنية بيان الحقوق أو المؤسسة لها (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة الثانية) ، في عقود الإيجار لمدة طويلة وسند الأجرة (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة الثانية) ، في الديون الممتازة (٦١٤) ، ما يترتب على عدم تسجيل العقود أو الرهون : القاعدة العامة (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة الأولى الفقرة ٢) ، عدم تسجيل الإجارة (ق ١٨ سنة ١٩٣٣ المادة الثانية الفقرة ٣) ، بالنسبة لحقوق الموهوب له والموصى له بشيء معين (ق ١٨ سنة ١٩٢٣) ، بالنسبة لحق البائع في فسخ البيع (٦٢٠ و ٦٢١) .

اثبات الديون واثبات التخلص منها : من عليه الاثبات (٢١٤) . العقود في المواد التجارية (٢٣٤) . الاثبات بالكتابة : الأحوال التي يطلب فيها ذلك : اذا زادت قيمة الدعوى على ١٠٠٠ قرش (٢١٥) ، رضاء المالك بما يبنيه أو يفرسه المنتفع (٢٦) ، رضاء المدين ببيع الدين (٣٤٩) ، عقد الإيجار (٣٦٣) . المحررات الرسمية ودرجة اعتمادها (٢٢٦) ، صورة السندات ودرجة اعتمادها (٢٣١) . المحررات الغير الرسمية ودرجة اعتمادها (٢٢٧ و ٢٢٨) ، التاريخ الثابت وكيف يكون (٢٢٩) ، التاريخ الثابت ودرجة اعتماده (٢٢٨) ، التاريخ الثابت والأحوال التي يلزم فيها (ر . تاريخ ثابت) ، إبراء المدين بالتأشير على السند (٢٣٠) . مبدأ الاثبات بالكتابة (٢١٧ و ٢٣١) . الاثبات بالبينة والقرائن : اذا كانت قيمة

(١) أخذ هذا الفهرس عن طبعة الحكومة .

الدعوى ١٠٠٠ قرش أو أقل (٢١٥) ، اذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ١٠٠٠ قرش :
 المانع من الحصول على كتابة (٢١٥) ، ضياع السند (٢١٨) ، وجود السند تحت يد المدين
 (٢١٩ و ٢٢٠) ، مبدأ الثبوت بالكتابة (٢١٧ و ٢٣١) ، الشروع في الوفاء (٢٢١) ،
 البدء في تنفيذ عقد الايجار (٣٦٣) ، دفع الفوائد (٢٢٢) ، العقود في المواد التجارية
 (٢٣٤) ، القرينة المتعلقة بتسليم السند (٢١٩ و ٢٢٠) . الاقرار : قيامه مقام الاثبات بالكتابة :
 اذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ١٠٠٠ قرش (٢١٦) ، في عقد الايجار (٣٦٣) ، لاثبات
 رضا المدين ببيع الدين (٣٤٩) ، لاثبات رضا المالك بما بناء أو غرسه المنتفع (٢٦) . طرق
 طلب الاقرار : الاستجواب (٢١٦) ، التكليف باليمين الحاسمة (٢١٦ و ٢٢٤ و ٢٢٥) ،
 التكليف باليمين المتممة (٢٢٣) ، الاقرار لا يتجزأ (٢٣٣) . الأحكام الانتهائية وتمريفها
 ودرجة اعتبارها (٢٣٢) . الاثبات بمقتضى العرف : في تعيين أجره الأشخاص (٤٠٥) .
 أثمار : (ر . ثمرات) .

اجارة : (ر . أيضا : مزارعة) . التعريف (٣٦٢) . اثبات عقد الايجار الحاصل بغير
 كتابة (٣٦٣) . محبتها بالنسبة لغير التعاقدين : اجارة لمدة طويلة (ق ١٨ سنة ١٩٢٣
 المادة الثانية) ، تعدد المستأجرين (٣٦٥) ، بيع الشيء المستأجر (٣٨٩ و ٣٩٠) ، رجوع
 المبيع بيع وفاء الى البائع (٣٤٥) ، سندات الأجرة المعجلة (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة
 الثانية) . ما على المؤجر : تسليم الشيء المؤجر (٣٦٩) ، ترميمه (٣٧٠) ، انتفاع المستأجر
 (٣٦٢ و ٣٧٣ — ٣٧٥) . ما على المستأجر : دفع الأجرة (٣٧٩ و ٣٨٠) ، تأمين
 الأجرة بالأتمعة الخ (٣٨١ و ٦٠١ ف ٦) ، استعمال الشيء فيما هو معد له (٣٧٦
 و ٣٧٧) ، اجراء المؤجر للرمات الضرورية (٣٧١ و ٣٧٢) ، تمكين المستأجر اللاحق
 من تهيئة الأرض للزراعة (٣٨٧) ، رد الشيء عند انتهاء الايجار (٣٧٨) . تاف الشيء
 أو هلاكه : قبل التسليم (٣٦٩) ، في خلال الانتفاع (٣٧٠ و ٣٧٨) . تعرض : من قبل
 المؤجر (٣٧٠ — ٣٧٣) ، من قبل الغير (٣٧٤ و ٣٧٥) . بيع الشيء المستأجر (٣٩٠) .
 الأجرة : تقديرها اذا كان عقد الايجار بغير كتابة (٣٦٣) ، وجوب دفع الأجرة (٣٧٩) ،
 تأمين الأجرة بالأتمعة الخ (٣٨١ و ٦٠١ فقرة ٦) ، وقت استحقاق الأجرة (٣٨٠) ،
 انقاص الأجرة : عند حدوث خلل (٣٧٠) ، عند عدم امكان الانتفاع (٣٧١) ، عند
 هلاك الزراعة أو اتلاف ما بذر (٣٩٢ و ٣٩٣) . تسجيل سندات الأجرة المعجلة (ق ١٨
 سنة ١٩٢٣ المادة الثانية) . تقدير التضمينات (٣٨٨) . رضا بالايجار الثاني (٣٦٨) .
 سقوط الحقوق في المطالبة بالأجر (٢١١) . مدة الايجار : تعيينها عند عدم ذكرها في العقد
 (٣٨٣ و ٣٨٤) . تحديد مدة الايجار المقود من وصي أو ولي (٣٦٤) . تحديد مدة
 الايجار المقود ممن له حق الانتفاع (٣٦٤) . تنزيل مدة الايجار طويل المدة (ق ١٨
 سنة ١٩٢٣ المادة الثانية الفقرة ٣) . تسجيل عقود الايجار لمدة طويلة (ق ١٨ سنة ١٩٢٣
 المادة الثانية) . تجديد الايجار ضمنا (٣٨٦) . اخلاء : اذا كانت المدة معينة في العقد (٣٨٥) ،
 اذا لم تعين المدة في العقد (٣٨٣) ، بيع الشيء المستأجر (٣٨٩) ، اذا كان المؤجر صاحب

حق الانتفاع (٣٦٤) ، تجديد الايجار عند عدم التنييه بالاخلاء (٣٨٦) . تأجير المستأجر أو اسقاط الايجار للغير : أحكامه العامة (٣٦٦ و ٣٦٧) ، بيع الجذك (٣٦٧) ، ضمان المستأجر الأصلي (٣٦٨) . زراعة ومحصولات : هلاكها (٣٩٢ و ٣٩٣) ، تأمينها للأجرة (٣٨١) . انقضاء الايجار المعقود من صاحب حق الانتفاع (٣٦٤) . تمكين المستأجر اللاحق من تهيئة الأرض (٣٨٧) . قلع الأشجار التي غرسها المستأجر (٣٩٤ و ٣٩٥) . حق المنفعة المعطى من ديوان الأوقاف (١٨) . انتهاء الايجار : انقضاء المدة (٣٨٢ — ٣٨٤) . انقضاء حق الانتفاع (٣٦٤) . الايجار المعقود من وصى الخ (٣٦٤) . موت المؤجر أو المستأجر (٣٩١) .

فسخ الايجار : (ر . فسخ) .

اجارة الأشخاص — تعريفها (٤٠١) . مدتها (٤٠٢) . التعويض في حالة فسخها (٤٠٣ و ٤٠٤) . تعيين مقدار الأجرة (٤٠٥) .

اجارة الأشياء : (ر . اجارة) .

اجارة الصناع : شروطها (٤٠٦) . توريد المهمات (٤١٦) . تعيين الأجرة (٤٠٦) . المهندس الممارى (٤٠٨) . عمل الحساب (٤١٢) . ما للمقاولين مع المقاول الأول (٤١٤ و ٤١٥) . المقاوله على العمل كله (٤٠٦) : تلف المهمات (٤١٧) ، زيادة المصاريف (٤١٨) . تعويضات في حالة وقف العمل (٤٠٧) . المسئولية : عن خلل البناء (٤٠٩ و ٤١٠) ، عن عمل المقاول الثانى (٤١٣) ، عن تلف المهمات (٤١٧) . توريد المهمات (٤١١ و ٤١٦ و ٤١٧) . عمل الحساب (٤١٢) . المقاوله على حسب العمل (٤٠٦ و ٤١٧ و ٤١٨) . فسخ العقد بموت الصناع أو بمحادثه قهرية (٤١١) .

أجرة العقار : (ر . اجارة) .

أجرة العمال : في اجارة الأشخاص (٤٠٥) ، أجرة المهندس الممارى (٤٠٨) ، سقوط المسئولية عن المهندس والمقاول بمضى المدة (٤٠٩) ، الامتياز المتعلق بالمبالغ المستحقة للمستخدمين (٦٠١ ف ٣) .

أجل : في التعهدات على العموم : جواز الوفاء قبل الأجل (١٠١) ، الاستحقاق قبل الأجل عند الافلاس أو ضعف التأمينات (١٠٢) ، الأجل الذى يعينه القاضى للوفاء (١٦٨) . في البيع : في التسليم (٢٧٧) ، في أداء الثمن : اذا لم يذكر الميعاد في العقد (٢٤٥ و ٣٢٩) ، اذا ذكر الميعاد في العقد (٣٢٨) ، تأثير الأجل في حق حبس العين (٢٧٩) ، ما يترتب على تأخير الثمن في بيع المنقول (٣٣٥) ، نقل الملكية بالرغم من تعيين الأجل (٢٦٧) . الميعاد الذى يعينه المحكمة لدفع الثمن (٣٣٣ و ٣٣٤) . في بيع الوفاء : ميعاد الاسترداد (٣٤١ و ٣٤٢) . في الاجارة : مواعيد الأجرة (٣٧٩ و ٣٨٠) . مدة الايجار (٣٨٢ و ٣٨٣) . مدة الايجار في أرض الزراعة (٣٨٤) . مواعيد الاخبار بالاخلاء (٣٨٣ و ٣٨٥) . تجديد الايجار ضمنا (٣٨٦) . عدم تعيين مدة ايجار الأرض للزراعة (٣٩٧) . ميعاد رد الشيء المستعار للاستعمال (٤٧٢) . ميعاد تأدية الشيء المستعار

- للاستهلاك (٤٧٥) . في الوديعة (٤٨٤) . مدة ايجار المستخدمين والعملة (٤٠٢ و ٤٠٤) .
 في الكفالة : حق الكفيل في مطالبة المدين عند الأجل (٥٠٣) .
 أجنبي عن المتعاقدين : ما يترتب على الشروط بالنسبة للغير : على العموم (١٤١ و ١٤٢) . دعوى ابطال تصرفات المدين فاصد الضرر بدائنه (١٤٣) . مشاركة على ذمة الغير (١٣٧) . بيع الديون (٣٤٩) . الصلح (٥٣٧ و ٥٣٨) . انتقال الحقوق العينية على العقار (٥٣ و ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة الأولى) . وضع اليد على العين المعينة (١١٨) . اثبات التعهدات بالنسبة للأجانب عنها : المحررات الرسمية (٢٢٦) . المحررات الغير الرسمية (٢٢٨) . العقود التجارية (٢٣٤) . اثبات الحقوق العينية (ر . هذه الكلمة) . وفاء الدين بمعرفة أجنبي (١٦٠ — ١٦٤) . حائز العقار المرهون (ر . أيضا : رهن العقار) . الرجوع في المعاوضة اذا انتزع العوض (٣٥٩) .
 أحكام ابطال سند أو حكم الخ — التأشير بها في دفتر التسجيل (٦٤٠ و ٦٤١) .
 أحكام مقرررة لحقوق الملكية : شرط تسجيلها (ق ١٨ سنة ١٩٢٣ المادة ٢) . أحكام مقرررة لفسخ حقوق الملكية (ر . وصية) .
 اختصاص : طلب محو تسجيل الرهن (٥٧٢) . دعوى القسمة (٤٥٢) .
 اختصاص (حق ال) : تعريف حق الاختصاص (٥ و ٥٩٥ و ٥٩٩) . مشابهته للرهن العقاري (٥٩٩ و ٦٠٠) . تسجيله (٥٩٦) : البيانات التي تكتب في التسجيل (٥٩٧) . ما يترتب عليه (٥٩٩) . مسؤولية كاتب المحكمة فيه (٥٩٨) . ترتيب الاختصاصات المسجلة (٦٠٠) . دفتر التسجيل (٦٢٢) ، تحريرها واستخراج الشهادات (ر . دفتر التسجيل) .
 اختلاط : (ر . اضافة الملحقات للملك) .
 اخلاء المكان المستأجر : (ر . اجارة) .
 أداء : (ر . دفع . وفاء بالتعهد به) .
 أراضي غير مزروعة : تملكها بوضع اليد (٨ و ٥٧) .
 أرباب الديون : (ر . دائنون . حقوقهم) .
 أرباح مركبة : (ر . تجدد الفوائد) .
 ارتفاق : تعريفه (٣٠) . الارتفاق من الحقوق العينية (٥) . حقوق الارتفاق التي من الأملاك العامة (١٠) . حق اقامة حائط (٣٨) . تصريف مياه الأمطار والنازل (٤٢) .
 المعامل المضرة بالجيران (٤١) . ملاك طبقات المنزل الواحد (٣٤ — ٣٧) . المياه والترع (٣١ — ٣٣) . المسالك في أرض الغير (٤٣) . المثل المواجه (٣٩ و ٤٠) . ضمان البائع عدم وجود حقوق ارتفاق (٣١٠ — ٣١٢) .
 ارتفاق في الرى (٣١ — ٣٣) .
 ارث : (ر . مواريث) .
 أرض : يعنها لا يشمل المزروعات (٢٨٨) .
 أرملة : تخلصها من الدين باليمن (٢١٣) .

- أزواج : (ر . ر . زواج . زوجان) .
- استبدال الدين : وجوب القد فيه (١٨٦) . صورة الاستبدال (١٨٧) ، ما يترتب عليه بالنسبة للالتزام الأصلي (١٥٨ و ١٨٦) ، ما يترتب عليه بالنسبة للتأمينات (١٨٨ — ١٩١) .
- استجواب الخصم : من طرق الاثبات (٢١٦) .
- استرداد : (ر . أيضا : دفع ما لا يجب) . المنقولات الضائعة أو المسروقة (٤٦ و ٨٧) . البيع في حالة افلاس المشتري (٢٨٢) . غراس أو بناء في أرض الغير وما للطرفين في ذلك (٦٦ و ٩٥) . انقطاع المدة باسترداد المالك حقه (٨٢) . الرجوع في المعاوضة اذا انتزع العوض (٣٥٩) . ضمان البائع ملكية المبيع (ر . بيع) . استرداد الشركاء الحصة الشائعة المبيعة (٤٦٢) . استرداد الايراد المؤبد (٤٧٩) . بيع الوفاء : (ر . هذه الكلمة) . استعمال : (ر . عدم الاستعمال) . استلام (تسليم) : انتقال ملكية الأموال المنقولة (٤٦) . استئزال المدفوعات : في التعميدات على العموم (١٧٢ و ١٧٣) ، في المقاصة (١٩٦) ، في الرهن من غلة الرهن (٥٤٥ و ٥٥٢) . أشجار : (ر . شجر) . أشخاص : (ر . اجارة الأشخاص) . أشياء : (ر . اجارة شيء متنازع فيه) . أشياء منقولة : (ر . أيضا : منقولات) . معنى هذه العبارة (٣) . اصطلاح تجارى : (ر . عرف تجارى) . اصلاحات : (ر . أيضا : مصروفات) . الأبنية والغراس (٦٤ — ٦٦) . شمول الرهن الاصلاحات التي تحدث في العقار (٥٦٤) . حق حبس العين لمن أوجد تحسينا بها (٦٠٥) . أصول : النفقات التي لهم وعليهم (١٥٥ — ١٥٧) . اضافة الملحقات للملك (الالتصاق) : سبب للملكية (٤٤) . طمى الأنهار (٦٠ و ق رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢) . طمى البحيرات (٦٢) . الأراضي التي يحولها النهر (٦١ و ق رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢) ، الأراضي التي ينكشف عنها البحر (٦٢) . الجزائر التي تتكون في النهر (٦١ و ق رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢) . التعدي على أرض البحر (٦٣) . الأبنية والغراس أو غير ذلك من الأعمال : اذا جددتها المالك بمهمات أو أدوات مملوكة لغيره (٦٤) . اذا حصلت في ملك الغير بمهمات صاحبها (٦٥) ، اذا حصلت في ملك الغير بمهمات الغير (٦٦) . اختلاط أو التصاق المنقولات (٦٧) . أطباء : (ر . طبيب) . اعتراف : (ر . اثبات الديون واثبات التخلص منها) . اعسار : حبس العين المبيعة اذا أعسر المشتري (٢٨١) . أعمى : صحة البيع له (٢٥٣) .

- آفة سماوية : (ر . سبب قهرى وقوة قاهرة) .
- افلاس : الحائز للمبيع : حق البائع فى فسخ البيع (٦٢١) . الشريك : تأثيره فى الشركة (٤٤٥) : المدين : الاستحقاق قبل الأجل (١٠٢) . المدين : حق الكفيل (٥٠٣) .
- المدين بإيراد : حق صاحب الايراد (٤٨٠) . المشتري : حق البائع (٢٨٢) . المقرض : حق المقرض (٤٧٩) .
- أثوكاتو : (ر . محام) .
- اكراه : بطلان الرضا فى المشاركات (١٣٣ — ١٣٥) .
- آلات بخارية : شروط بنائها على حسب اللوائح المقررة لها (٤١) .
- آلات الزراعة : اعتبارها من الأموال الثابتة (٤) ، أحكامها فى الزراعة (٣٩٨ و ٣٩٩) .
- امتياز البالغ المستحقة فى مقابلتها (٦٠١ ف ٥) .
- التزام : (ر . تعهد) .
- التصاق (ر . اضافة الملحقات للملك) .
- أمتعه (ر . منقولات) .
- امتياز : من الحقوق العينية (٥) ، ما يترتب عليه (٥٤٤ ف ٤) . حق حبس العين (٦٠٥ ف ١) . الاجراءآت فيه : تسجيل الامتياز على عقار (٦٠٤) ، تسجيل البيع وامتياز البائع فى الثمن (٦٠١ ف ٧) ، تسجيل قسمة المشاع وامتياز الشركاء (٦٠٢) ، الحلول محل الدائن الأصل (١٦٢) . انتقال التأمينات مع الدين المستبدل (١٨٨ — ١٩١) . بيان الحقوق الممتازة : أثمان الآلات الزراعية (٦٠١ ف ٥) . الأجر (٦٠١ ف ٦) . ثمن المبيع والمبالغ المدفوعة من غير المشتري (٦٠١ ف ٧) . حق الدائن المرتهن (٥٤٠ و ٥٥٢) . حق الشركاء فى العقار الشائع المقسم (٦٠٢) . البالغ المستحقة لأصحاب الحانات (٦٠١ ف ٨) . البالغ المستحقة للمستخدمين والكتبة والعملة (٦٠١ ف ٣) . البالغ المستحقة للميرى (٦٠١ ف ٢) . البالغ المنصرف فى الحصاد الخ (٦٠١ ف ٤) . البالغ المستحقة للمقاولين لدى المقاول الأول (٤١٥) . مصاريف حفظ أملاك المدين (٦٠١ ف ١ و ٦٠٣) . المصاريف القضائية (٦٠١ ف ١) .
- أملاك : (ر . أموال) .
- أملاك الحكومة الحرة : وضع اليد على الأراضى الغير المزروعة (٥٧) .
- أملاك عامة : (٩ و ١٠) .
- أموال : تقسيم الأموال الى منقولة وثابتة (١ — ٤) . الحقوق التى تترتب على الأموال (٥) . الأموال « الملك » (٦) . الأموال الموقوفة (٧) . الأموال المباحة (٨) .
- أموال أميرية : امتيازها (٦٠١ ف ٢) . دفعها بواسطة الدائن المرتهن (٥٥٢) .
- أموال ثابتة : تقسيم الأموال (١) ، تعريف الأموال الثابتة (٢ و ٤) . انتقال الملكية فيها بالنسبة لغير المتعاقدين : فى العقود (١ ق ١٨ لسنة ١٩٢٣) ، فى الهبة (١ ق ١٨ لسنة ١٩٢٣) ، فى البيع (٢٧٠ و ١ ق ١٨ لسنة ١٩٢٣) . تسليم العقار (١٧٦ و ٢٧٢) .

اثبات الحقوق العينية (ر . هذه الكلمة) .

أموال منقولة : (ر . منقولات) .

أمين : (ر . حارس قضائي) .

أمين النقل : ضمان هلاك الوديعة (٤٨٩) .

انابة الوكيل غيره (٥٢٠) .

انتزاع العين : من يد أحد المتعاضدين (٣٥٩) . الرجوع على البائع : (ر . بيع) .

انتفاع : تعريفه (٥ و ١٣) ، لمن يعطى حق الانتفاع (١٦ و ١٧) ، قصر حق الانتفاع (١٤) ، مدته (١٥ — ١٧) ، ما للمتفع (١٩) ، حق المنفعة المعطى من ديوان الأوقاف

(١٨) ، في الأشياء التي تنعدم بالاستعمال (٢٢) ، في نتاج المواشي (٢٣) ، في البناء والغراس

(٢٦) . ما على المتفع (١٩) ، استعمال الشيء فيما وضع له (٢٠) ، ضمانه الشيء (٢٥) ،

مستوليته عن ضياع أو تلف الشيء (٢٤) ، تقديم كفالة عن المتقول (٢١) ، رد بدل الأشياء

التي تنعدم بالاستعمال (٢٢) ، رد بدل المواشي الناقصة (٢٣) ، ابطال حق الانتفاع (٢٨) .

اثبات حق الانتفاع (٦١٠ و ١ و ١٨ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . أسباب انتهائه (١٦ و ٢٧ —

٢٩) . حق المنفعة المعطى من ديوان الأوقاف : التصرف فيه (١٨) ، حق الارث فيه (٥٤) .

ايجار حق المنفعة (١٨ و ٣٦٤) .

انقضاء التعهدات : أوجهه (ر . تعهد) . اثبات الوفاء (ر . اثبات الديون واثبات التخلص

منها) . براءة ذمة الكفيل (ر . كفالة) .

انقطاع : (ر . تملك بمضى المدة . سقوط الحق بمضى المدة) .

انكار : أعمال الوكيل (٥٢٧) .

أهلية : للتعاقد (١٢٨ — ١٣٢) ، للوفاء (١٦٥ و ١٦٦) ، للابراء (١٨٠) ، عدم

سريان أحكام مضي المدة على فاقده الأهلية (٨٤ و ٨٥) ، كفالة مدين ناقص الأهلية (٤٩٦) .

هبة : فقد الواهب الأهلية قبل قبول الهبة (٥٠) ، قبول الهبة ممن ليس أهلا لقبولها (٥١) .

أهلية لرهن العقار (٥٥٨) . قسمة أموال فاقدي الأهلية (٤٥٢ و ٤٥٦) . أهلية الوصي

تراعى فيها أحكام الأحوال الشخصية (٥٥) . بيع : وجوب الانصاف بالأهلية فيه (٢٤٦

و ٢٤٧) ، دعوى القاصر المغبون في البيع (٣٣٦ و ٣٣٧) ، قيود خاصة لأهلية التعامل :

شراء رجال القضاء والمحامين الخ الحقوق المتنازع فيها (٢٥٧) . شراء الوكيل الشيء المنوط

به بيعه (٢٥٨) .

إهمال : الملزومية بتعويض الضرر الناشئ عنه (١٥١) . (ر . أيضا : تفصير) . القاعدة

العامة (١٥١ — ١٥٣) . هلاك المبيع أو حدوث عيب فيه (٢٩٩) . ملزومية حائز العقار

المرهون بالخلل (٥٨٩) .

أوقاف : تعريف الأموال الموقوفة (٧) ، وقف العين والايصاء بحق انتفاعها لشخص

(١٧) ، الوقف اضرارا بحقوق الدائنين (٥٣) ، حق الانتفاع في وقف : رصده على المتفع

(٧ و ١٧) ، التصرف في حق الانتفاع (١٨) ، الارث في منفعة الأموال الموقوفة (٤٥) .
إبداع : (ر . ر . ودیعة) .

(ب)

بحر : ملكية الأراضي التي ينكشف عنها (٩ و ٦٢) . شواطئ البحار من الأملاك الميرية
(٩ ف ٤) ، التعدي على أرض البحر (٦٣) .

بحيرات : المملوكة للمیری (٩ ف ٤) ، ملكية الطمي الحادث فيها (٦٢) . (ر . ر . إضافة
الملحقات للملك) .

بذور : تلفها في الأرض المستأجرة (٣٩٣) ، الامتياز المتعلق بالمبالغ المنصرفة فيها
(٦٠١ ف ٤) .

بستان : ما يشمله يعه (٢٨٧) .

بطلان : التأشير بإبطال سند أو حكم في دقتر التسجيل (٦٤٠ و ٦٤١ و ١٨ لسنة
١٩٢٣) ، تسجيل الأحكام الصادرة بشأن سند انتقال الملكية (٦٤٠ و ٦٤١) .
بطلان العقود : (ر . ر . تعهد . مشاركة) .

بناء : حق المتفع في إقامة بناء (٢٦) ، إضافة الملحقات للملك (٦٤ — ٦٦) ، البناء
على أرض للمیری غیر مزروعة (٥٧) ، مسؤولية المهندس المعماری (٤٠٩ و ٤١٠) ، مسؤولية
المقاول (٤٠٩) ، صيانة الطبقات بمعرفة ملاكها (٣٤ — ٣٧) .

بيع : (ر . ر . أيضا : حوالة بالديون وبيع الحقوق) . تعريفه (٢٣٥) ، شروط صحته :
فيا بیاع (٢٥٩ — ٢٦٥) ، تحت الخيار (٢٤٤) ، الأملاك العامة لا يجوز بيعها (٩) ،
أهلية البائع والمشتري للتعامل (٢٤٦ و ٢٤٧) ، لا يجوز للقضاة والمحامين الخ شراء الحقوق
المتنازع فيها (٢٥٧) ، شراء الوكلاء القیء النوط بهم يعه (٢٥٨) ، رضا المتعاقدين
(٢٣٦ و ٢٤٨) ، العلم بالبيع (٢٤٩ و ٢٥٣ و ٢٦١) ، البيع في مرض الموت (٢٥٤ —
٢٥٦) ، (ر . ر . وصية) . أشكال البيع المختلفة : البيع المقيد بشرط (٢٣٨ و ٢٤٢ و ٢٤٥) ،
البيع المؤجل (٢٣٨ و ٢٤٥) ، البيع جزافا (٢٣٩ و ٢٤٠) ، البيع بالوزن أو بالعدد أو
بالكيل أو بالمقاس (٢٣٩ و ٢٤١) ، البيع على شرط التجربة (٢٣٩ و ٢٤٢) ، بيع
شئين أو أكثر تحت الخيار (٢٤٤) ، بيع الوفاء (ر . ر . بيع الوفاء) ، صيغة البيع (٢٣٧) ،
تعين البيع (٢٥٢ و ٢٦١) ، رسوم البيع ومصاريفه (٢٤٣) ، انتقال الملكية بالبيع
(٢٦٦ — ٢٧٠) . ما على البائع : التسليم (٢٦٦) : ما يجب تسليمه (٢٨٥ — ٢٩٠) ،
كيف يكون التسليم (٢٧١ — ٢٧٤) ، محل التسليم (٢٧٥ و ٢٧٦) ، وقت التسليم
(٢٤٥ و ٢٧٧) ، مصاريف التسليم (٢٨٣ و ٢٨٤) ، حق حبس المبيع (٢٧٩ و ٢٨١)
و (٢٨٢) ، أثر التسليم في نقل الملكية (٢٦٧ و ٢٦٨) ، عدم الوفاء : التأخر عن التسليم
(٢٧٨) ، زيادة أو نقص مقدار المبيع (٢٩١ — ٢٩٣) ، هلاك المبيع أو حدوث عيب فيه
قبل التسليم (٢٩٧ — ٢٩٩) . ضمان الانتفاع بدون معارضة : تعريفه (٣٠٠ و ٣١٠) ،
ما للمشتري (٣٠٤) ، التضمينات وحسابها (٣٠٥ و ٣٠٧ — ٣٠٩) ، استرداد الثمن

(٣٠٦) ، حبس الثمن (٣٣١) ، في حالة نزاع ملكية جزء من المبيع (٣١٠ — ٣١٢) .
 مئزومية البائع المدلس (٣٠٩) ، ظهور سبب يمحى منه نزاع الملكية من المشتري (٣٣١) ،
 ثبوت حق ارتفاق سابق على المبيع (٣١٠ — ٣١٢) ، حق الرجوع الذي لحاظه العقار المرهون
 (٥٩٢) ، شرط عدم ضمان المبيع (٣٠١ — ٣٠٣) . في الشركة يضمن الشريك حصته
 كضمان البائع للمبيع (٤٥٢) . ضمان العيوب الخفية : ظهور العيب أو العلم به (٣٢٠) ،
 العيوب الموجبة للضمان : العيوب التي تنقص القيمة أو تجعل المبيع غير صالح (٣١٣) ، العيب
 القديم (٣٢٢) . ما للمشتري : اذا نقصت قيمة البيع الخ بسبب العيب (٣١٤ — ٣١٩) ،
 اذا هلك المبيع بسبب العيب (٣٢٣) ، سقوط الحق في دعوى الضمان : بعد الميعاد (٣٢٤) ،
 بالتصرف في المبيع (٣٢٥) . البيع بمعرفة المحكمة أو جهات الادارة (٣٢٧) ، شرط عدم
 الضمان (٣٢١) ، « ظروف البضائع وأوعيتها » (٣٢٦) ، الشريك يضمن حصته ضمان البائع
 (٤٢٥) . ما على المشتري : أداء الثمن : شروط الدفع (٢٤٥ و ٣٢٨ و ٣٢٩) ، فوائد
 الثمن (٣٣٠) ، حبس الثمن (٣٣١) ، عدم دفع الثمن (٢٧٩ و ٢٨٠ و ٣٣٢ — ٣٣٥) ،
 امتياز ثمن المبيع (٦٠١ ف ٧) . رسوم العقد (٢٤٣ و ٢٨٤) ، مصاريف المثل ودفع
 الثمن (٢٨٤) ، هلاك المبيع وضمانه : قواعده العامة (٢٦٦ و ٢٩٧ — ٢٩٩) ، الهلاك
 بسبب العيب القديم (٣٢٣) . وضع اليد على المبيع بدون اذن البائع (٢٧٤) ، البيع
 بالوزن الخ (٢٤١) . دعوى الفسخ (ر . فسخ) . البيع للأعمى (٢٥٣) ، البيع في مرض
 الموت (٢٥٤ — ٢٥٦ و ٢٥٦ مكررة) ، شراء القضاة والمحامين الخ الحقوق المتنازع فيها
 (٢٥٧) ، شراء الوكلاء الخ الشيء المنوط بهم بيعه (٢٥٨) ، بيع ملك الغير (٢٦٤ و ٢٦٥) .
 دعوى الغبن في بيع عقار القاصر (٣٣٦ و ٣٣٧) ، بيع الشيء المستأجر (٣٨٩ و ٣٩٠) ،
 ابقاء الايجار لمشتري الجدد (٣٦٧) ، ضمان الحصص في الشركة (٤٢٥) ، البيع المعنون باسم
 الصلح (٥٣٩) ، شراء الشيء المسروق أو الضائع (٨٧) .

بيع بمعرفة جهات الادارة : العيوب الخفية في المبيع (٣٢٧) .

بيع بمعرفة المحكمة : (ر . أيضا : رهن عقارى) ، العيوب الخفية في المبيع (٣٢٧) .
 بيع المشاع : عند عدم امكان القسمة عينا (٤٥٨) . ما لأرباب الديون في البيع (٤٦٠ و ٤٦١) .

بيع الوفاء : بيع الوفاء الذي يخفى رهنا (٣٣٨ و ٣٣٩) ، نقل الملكية في بيع الوفاء
 (٣٤٠) ، الاسترداد : شروطه (٣٤٤) ، عدم ميعاده (٣٤١) ، عدم انقسامه (٣٤٦ و ٣٤٧) ،
 الاسترداد ممن انتقل اليه المبيع (٣٤٣) ، اعتبار المبيع كأنه لم يخرج من ملكية
 البائع (٣٤٠ و ٣٤٥) ، ما يترتب على الحقوق والرهون التي عقدها المشتري (٣٤٥) ، الاسترداد
 في المشاع (٣٤٦ و ٣٤٧) ، سقوط حق الاسترداد بمضى الميعاد (٣٤٢) .

(ت)

تاريخ ثابت : تعريفه (٢٢٩) ، عقد عرفي : الاحتجاج به على غير المتعاقدين (٢٢٨) ،

المشارطات وما يترتب عليها بالنسبة لغير المتعاقدين : القاعدة العامة (١٤٢) اشتراط رضا المدين عند انتقال ملكية الديون (٣٤٩) ، بيع الشيء المستأجر (٣٨٩) ، رهن المنقول (٥٤٩) .
تأمينات : (ر . أيضا : اختصاص . امتياز . حبس العين . رهن عقارى . كفالة) . أموال المدين ضامنة لديونه (٥٥٥) ، تقصير الدائن في حفظ التأمينات : براءة الكفيل (٥١٠) .
تقصير المدين في التأمينات : حلول أجل الوفاء (١٠٢) ، حبس البيع (٢٨١) ، حقوق صاحب الايراد (٤٧٩ و ٤٨٠) ، انتقال التأمينات : في استبدال الديون (١٨٨ — ١٩١) ، لدافع الدين (١٦٢ و ١٦٤ و ٥٧٥) . تأثير المقاصة في التأمين (١٩٨) ، تأثير الصلح في التأمين (٥٣٧) ، التأمين في العقود المختلفة : (ر . اجارة . اجارة الصناع . بيع . حوالة بالديون الخ . شركة . معاوضة) .

تجديد : (ر . اصلاحات) .

تجريد المدين (٥٠٢) .

تجمد القوائد (١٢٦ — ١٢٧) .

تحسين : (ر . اصلاحات) .

التخلص من الدين بشرائه من مشتريه (٣٥٤ و ٣٥٥) .

تخلية : (ر . اجارة) .

تخلية العقار : (ر . رهن عقارى) .

تدليس : (ر . غش وتدليس) .

ترتيب ايراد (٧٩ : — ٤٨١) .

ترتيب الدائنين : في الاختصاص (٥٩٩ و ٦٠٠) ، في الامتياز (٥٥٤ ف ٤ و ٦٠١ — ٦٠٣) ، في الشركة (٤٦١) ، في الرهن العقارى (٥٥٤ ف ٢ و ٥٦٧ و ٥٩١ و ٦٠٠) ، في التنازل عن الترتيب (١٣ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) .

ترع : الترع العمومية من الأملاك العامة (٩) ، حق استعمال مياهها (٣١) ، الترع الخصوصية : حق ملكيتها (٣٢) ، مرور المياه فيها (٣٣) .

ترك الحقوق : ما للدائنين في طلب ابطال تصرفات مدينهم في ذلك (١ : ٣) ، انتهاء حق الانتفاع بترك المنتفع حقه فيه (٢٧) ، ترك الحق في التملك بمضى المدة (٨٠) ، تأثيره بالنسبة للغير (٢٠٦ و ٢٠٧) ، انقضاء الشركة بانقصال أحد الشركاء (٤٤٥) ، انتهاء التوكيل بعزل الوكيل نفسه (٥٢٩) ، ما يجب على الوكيل عند عزل نفسه (٥٢٢) ، تأويل الترك الحاصل بالصلح (٥٣٤) ، ترك الدائن حقه في الرهن تخلصا من النفقات (٥٥٢) ، ترك الحقوق الضمنى : (ر . سقوط الحق) .

تركة : (ر . مواريث) .

ترميم وصيانة : (ر . أيضا . اجارة . اصلاحات) . الشيء المؤجر (٣٧٠ — ٣٧٢ و ٣٧٦ و ٣٧٨) ، الشيء المستعار (٤٧١) ، الشيء المنتفع به (٢٥) ، الطبقات المملوكة لجهة

أشخاص (٣٤ و ٣٦ و ٣٧) ، العقار المرتهن (٥٥٢) ، الوديعة (٤٨٨) .

تزوير سند : (ر . ر . سند مزور) .

تسجيل الرهن : تعريفه (٦٣١) ، حق الاختصاص (ر . اختصاص) . امساك دفاتر

التسجيل واستخراج شهاداتها (ر . دفاتر التسجيل) .

تسجيل السندات والأحكام : تعريفه (٦٢٩) ، العقود التي يترتب عليها انتقال الحقوق العينية

بين الأحياء : القاعدة العامة (م ١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . تعدد العقود بين عدة ملاك متوالين

(١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . عقد البيع (٢٧٠) ، ما للبائع من الامتياز (٦٠١ ف ٧) ، حق

البائع في فسخ البيع (٦٢٠ و ٦٢١) . رهن العقار (٥٥١ و ١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . هبة

الأموال الثابتة (١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . تسجيل الأحكام (٦٣٩ و ٦٤٠ و ١ ق ١٨ سنة

١٩٢٣) . تسجيل عقود الايجار لمدة طويلة وسندات الأجرة (٢ ق ١٧ سنة ١٩٢٣) ، تعدد

المشأجرين لعقار واحد (٣٦٥) ، ما يترتب على عدم التسجيل (٦٢١ و ١ ق ١٨ سنة

١٩٢٣) ، دفاتر التسجيل وشهاداته (ر . دفاتر التسجيل) .

تسليم : (ر . اجارة . استلام . بيع) .

تسليم السند : قرينة على التخلص من الدين (٢١٩ — ٢٢٠) .

تصفية الشركة (٤٤٨ — ٤٥٠) .

تضامن المدينين والضمان : تعريفه (١٠٨) . متى يكون التضامن : في التعهدات على العموم

(١٠٨) ، اذا كان الوفاء غير قابل للانقسام (١١٦) ، في التعهدات المترتبة على الأفعال (١٤٩

و ١٥٠) ، في الالتزامات التي يوجبها القانون (١٥٤) ، تضامن المهندس المعماري والمقاول في

المسئولية عن المباني (٤٠٩) ، القاعدة العامة في الكفالة (٤٩٨) ، تعدد الكفلاء لدين واحد

(٥٠٤) ، الكفالة المترتبة على حكم (٤٩٩) . مطالبة الدائن مدينه المتضامين (١٠٩ و ١١٠) .

أوجه الدفع : أوجه الدفع الخاصة والعامة (١١٢) ، المقاصة (١١٣ و ١٩٨ و ٢٠١) ، اتحاد

الذمة (١١٣ و ٢٠٣) ، الابراء من الدين (١١٤ و ١٨٢ و ١٨٣) ، رجوع أحد المتضامين

بالدين الذي أداه (١١٥ و ٥٠٦) ، الحلول محل الدائن (١٦٢) ، زيادة الالتزام (١١١) ،

ترك التمسك بمضى المدة (٢٠٧) ، نقل التأمينات في حالة الاستبدال (١٩٠ و ١٩١) .

تضمينات : القاعدة العامة فيها (١١٧) ، شروط استحقاقها (١١٩ و ١٢٠ و ١٧٨) ،

تقديرها (١٢١ — ١٢٣ و ١٢٦) ، فوائدها القانونية (١٢٤ و ١٢٧) ، الأحوال

الخاصة التي تستحق فيها : عدم الوفاء في الايجار (٣٨٨) ، استعمال الشيء المودع (٤٨٦) ،

اهمال كاتب المحكمة تسجيل الاختصاص (٥٩٨) ، استعمال الشيء المستعار في غير ما أعد له

النخ (٤٧٠) ، التقصير (١٥١ — ١٥٣) . بيع : حال التأخر في التسليم (٢٧٨) ، في

دعوى الاستحقاق للغير أو الادعاء بحق الارتفاق (٣٠٥ و ٣١٠ و ٣١٢) . عيوب خفية

(٣١٤ و ٣٢٣) .

تعاقد : (ر . تعهد . مشاركة) .

تعرض : في البيع : ضمان البائع (٣٠٠) ، حبس الثمن (٣٣١) ، في الاجارة : تعرض

المؤجر (٣٧١ — ٣٧٣) ، تعرض غير المؤجر (٣٧٤ و ٣٧٥) .

تعهد (التزام) : في التعهدات على العموم : تعريف التعهد (٩٠) ، منشأ التعهدات (٩٣) ، شروط صحتها : السبب (٩٤) ، المحل (٩٥) ، ما يترتب عليها : ترتيب الحقوق العينية (٩٢) ، انتقال الملكية (٩١) ، تأمينات (ر . اختصاص . امتياز . تأمينات . حبس العين . رهن . رهن عقارى . كفالة) . تضامن الدائنين (١٠٧) . تضامن المدينين والضمان (ر . هذه الكلمات) . شرط جزائي (٩٨ و ١٠٠ و ١٢٣ و ١٢٥) . اثبات (ر . اثبات الديون الخ) . وفاء التعهدات وطرق الوفاء (١٥٨) (ر . أيضا : ابراء من الدين . اتحاد الذمة . استبدال الدين . فسخ . مضى المدة . مقاصة . وفاء بالتمهيد به) . تعويضات : (ر . تضمينات) . اتعهد بعمل شيئين أو أكثر (٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠) . التعهد المطلق على شرط (١٠٣ — ١٠٦) ، التعهد المقترن بأجل (١٠١ و ١٠٢) ، التعهد المترتب على توافق المتعاقدين (ر . مشاركة) . الالتزامات التي يوجبها القانون : النفقات (١٥٥ — ١٥٧) ، عدم التضامن فيها الا بنص صريح (١٥٤) ، الالتزامات المترتبة على الأفعال : الفضولي (١٤٤) ، أخذ غير المستحق (١٤٥ — ١٤٨) ، التقصير (١٥١ — ١٥٣) ، التضامن (١٤٩ و ١٥٠) ، الالتزامات الطبيعية (١٤٧) .

تعهد جزائي : (ر . شرط جزائي) .

تفويض بين الدائنين (١٠٧) .

تقادم : (ر . تملك بمضى المدة . سقوط الحق بمضى المدة) .

تقديم شيء مقابل الدين (الوفاء بمقابل) : براءة ذمة السكفيل (٥١١) ، اسقاط المدين للدائن شيئا مقابل دينه (٣٥٥) .

تقسيم : (ر . قسمة) .

تقصير : في التعهدات على العموم : استحالة الوفاء (٩٩ و ١٠٠ و ١٨٧) . الالتزام الناشئ عن خطأ (١٥١ — ١٥٣) . عدم الوفاء أو تأخير (١١٩) . في أحوال خاصة : انتفاع : ضياع أو تلف الشيء (٢٤) . بيع : هلاك أو نقص قيمة الشيء (٢٩٩) . عارية : ضمان ضياع أو نقصان قيمة الشيء المستعار (٤٦٨) . كفالة : تقصير الدائن في التأمينات (٥١٠) . مقاول : زيادة مصاريفها بسبب من صاحب العمل (٤١٨) . ودیعة : تقصير حافظها (٤٨٥) . وكالة : مسؤولية الوكيل عن التقصير (٥٢١) . ملزومية الموكل بالمصاريف (٥٢٨) .

تكليف رسمي : في الوفاء بالتعهدات على العموم (١٢٠ و ١٧٨) ، في البيع : في التأخر عن التسليم (٢٧٨) ، في دفع الثمن والفوائد (٣٣٠) ، في هلاك المبيع قبل التسليم (٢٩٧) ، في اجارة الصناع : اذا حصل التلف (٤١٧) ، في الشركة : اذا تأخر الشريك عن أداء حصته (٤٢٦) ، في الوديعة : رد النقود المودعة (٤٩٣) ، في التوكيل : رد النقود المقبوضة (٥٢٦) ، في الرهن العقاري : التنبيه على المدين بالوفاء (٥٧٣) ، التنبيه على حائز العقار (٦٧٤ و ٥٨٧) ، عرض حائز العقار قيمته (٥٧٩) .

تكلفة الثمن : (ر . دعوى تكلفة الثمن) .

تلف : (ر . فقدان . ضمان العين عند هلاكها أو تلفها) .

تملك بمضى المدة : مضى المدة من أسباب الملكية (٤٤) ، شروط ذلك (٧٦) ، السبب : وضع يد الغير من قبل (٧٧) ، وضع اليد بسبب غير أسباب التمليك (٧٩ و ٨٣) ، توالى وضع اليد : قرينة التوالى (٧٨) ، انقطاع المدة (٨٢) ، ما يترتب على انقطاع المدة (٨١) ، عدم المنازعة : الاسترداد (٨٢) ، عدم سريان المدة على فاقد الأهلية (٨٤ و ٨٥) ، مضى المدة على الشيء المسروق أو الضائع (٨٦ و ٨٧) .

تملك بوضع اليد : سبب من أسباب الملكية (٤٤) ، الأموال التي ليس لها مالك (٥٦) ، الأموال المباعة (٨) ، الأراضي الغير المزروعة (٥٧) ، المال المدفون (٥٨) ، صيد البر والبحر (٥٩) .

تنفيذ التعهد به : (ر . وفاء بالتعهد به) .

توافق : (ر . مشاركة) .

توريدات : سقوط الحق في ثمن المبيعات (٢٠٩) ، احضار الصانع للهمات (٤١٦ و ٤١٧) .

توصية (شركة ال) : طلب مبالغ من الشركاء (٤٣٩) .

توكيل : تعريفه (٥١٢) ، شروط انعقاده (٥١٢) ، مال الوكيل (٥١٥) ، الأمور التي يلزم فيها توكيل خاص (٥١٦) ، ما يتضمنه التوكيل الخاص (٥١٧) ، تعدد الوكلاء (٥١٩) ، اناية الوكيل غيره (٥٢٠) ، شراء الوكيل لنفسه ما كلف بيعه (٢٥٨) ، ما على الوكيل نحو الموكل : مسؤوليته عن التقصير أو عدم الوفاء (٥٢١) ، مسؤولية الوكيل ونائبه (٥٢٠) ، تقديم الحساب (٥٢٥) ، فوائد المبالغ المقبوضة (٥٢٦) ، التنازل عن التوكيل في وقت غير لائق (٥٢٢) ، جعل الأعمال عند انتهاء التوكيل في حالة تقيها من الأخطار (٥٢٢) ، رد سند التوكيل (٥٣١) ، ما على الوكيل نحو الغير ممن ياملونه (٥٢٣ و ٥٢٤) ، ما على الموكل نحو الوكيل : فوائد المبالغ المدفوعة (٥٢٦) ، تأدية المصاريف (٥٢٨) ، ما على الموكل نحو من عاملهم وكيله : تنفيذ ما التزم به وكيله (٥٢٧) ، التصديق على ما فعله الوكيل خارجا عن التوكيل أو انكاره (٥٢٧) ، الحق لمن عامل الوكيل في طلب صورة من التوكيل (٥١٨) ، أجره الوكيل : الأصل في التوكيل أنه بلا مقابل (٥١٣) ، الاتفاق على مقابل معين وتحكيم القاضى في ذلك (٥١٤) ، مسؤولية الوكيل اذا كان مأجورا (٥٢١) ، انتهاء التوكيل (٥٢٩) ، الاحتجاج به على الغير (٥٣٠) ، الدائنون المفوضون وكلاء عن بعضهم في الاستيفاء (١٠٧) ، المدينون المتضامنون وكلاء عن بعضهم في الوفاء (١٠٨) ، مضى المدة بين الموكل والوكيل (٨٣) .

(ث)

ثمرات : (ر . فوائد . مزروعات . نتاج المواشى . حق الملكية) (١١) ، رد الثمرات :

في الوديعة (٤٩٣) ، عند أخذ الشيء مع العلم بعدم استحقاقه (١٤٦) ، حائز العقار المرهون (٥٨٧) ، استنزائها من الدين : في حالة الرهن (٥٤٥ و ٥٥٢) ، عدم اشتغال بيع البستان والأرض عليها (٢٨٧ و ٢٨٨) .
ثمن : (ر . ر . بيع دعوى تكملة الثمن) .

(ج)

جرد : تقديم الشريك ما يملكه وحصره بالجرد (٤٢٢) ، حصر المتقول المقرر عليه حق الانتفاع (٢١) .
جزائر : اضافتها للمالك : (٦١ و ٦٢ رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢) .

(ح)

حائز العقار : (ر . ر . رهن عقارى) .
حائط أو نحوه : حق الارتفاق في اقامته (٣٨) ، حق الارتفاق في المثل (٣٩ و ٤٠) .
حادثة جبرية : (ر . ر . سبب قهرى وقوة قاهرة) .
حارس قضائى : تعيينه (٤٩١) ، ما على الحارس القضائى (٤٩٠ و ٤٩٣) ، أجرته (٤٩٢) ، الأحوال التى يعين فيها الحارس : تسليم العقار (١٧٦) ، عند تحديد المحكمة ميعادا لدفع الثمن (٣٣٣) ، عند نزع ملكية العقار المرهون (٥٨٦) .
حاصلات : (ر . ر . مزروعات) .
حافظ : (ر . ر . حارس قضائى) .
حبس العين : حق عيني على الأموال (٥) ، تعريفه (٥٥٤ ف ٥) ، انتقاله عند استبدال الدين (١٨٩) ، في البيع : حق البائع في حبس المبيع (٢٧٩ و ٢٨١ و ٢٨٢) ، حق المشتري في حبس الثمن (٣٣١) ، حق حافظ الوديعة في حبسها (٤٨٨) ، حق الدائن في حبس الشيء المرهون (٥٤٠) ، حق الدائن الذى له امتياز (٦٠٥) ، حق من صرف على تحسين العين أو صيانتها (٦٠٥) .
حجر : انتهاء الشركة بالحجر على أحد الشركاء (٤٤٥) .
حجز تحت يد الغير : المنع من طلب المقاول المقاصة (١٩٩) ، حق مقاولى المقاول الأول في مطالبة المالك (٤١٤) .
حريق : حقوق الدائنين مرتهنى العقار على مبلغ التأمين (٥٦٧) .
حساب : التوكيل (٥٧٥) ، الشركة (٤٤٠) ، حساب المقاولة (٤١٢) .
حساب جار : الرهن العقارى المقفود تأميना له (٥٦١) ، أسعاره وفوائده (١٢٧) .
حصة الشريك : (ر . ر . شركة) .
حصر : (ر . ر . جرد) .

- حفظ : (ر . ر . ترميم الخ . صيانة) .
- حقوق : (ر . أيضا حوالة بالديون وبيع الحقوق) ، يعبها (٢٦٢ و ٢٦٣) ، تسليمها (٢٧٣) .
- حقوق عينية : يانها (٥) ، تقسيمها الى منقولة وثابتة (٣ و ٢) ، اكتسابها (٤٤) ، انتقالها بواسطة التمهدات (٩١ و ٩٢) ، اثباتها (ر . اثبات الحقوق العينية) .
- حقوق متنازع فيها : يعبها وشراء المدين اياها (٣٥٣ و ٣٥٥) ، شراء القضاة والمحامين الخ اياها (٢٥٧) .
- حكم : التسجيل (٦٣٩ — ٦٤١ و ١٨ لسنة ١٩٢٣) . حق الاختصاص (٥٩٥) .
- الشيء المحكوم فيه نهائيا (٢٣٢) .
- حكم انتهائي : قوة الاثبات به (٢٣٢) .
- حكم بابطال سند أو حكم الخ : التأشير به في دفاتر التسجيل (٦٤٠ و ٦٤١ و ١٨ لسنة ١٩٢٣) .
- حلل محل الدائن : بحكم القانون : اذا كان دافع الدين أجنيا (١٦١ و ١٦٢) ، اذا كان دافع الدين ضامنا له (١٦١ ف ٢ و ٥٠٥) ، بقاء التسجيل حتى تزول الرهون (٥٧٨) .
- بحكم التعاقد : في حالة دفع الدين من أجني (١٦٢ ف ١) ، في اقتراض قيمة الدين لوفاؤه (١٦٤) ، نقل التأمينات في حالة الاستبدال (ر . استبدال) .
- حوالة بالديون وبيع الحقوق : سريان أحكام البيع في ذلك (٣٤٨) ، اشتراط رضا المدين (٣٤٩) ، قبول المدين الحوالة بدين وقعت فيه المقاصة (١٩٧) ، ما يترتب على الحوالة بالنسبة لغير المتعاقدين (٣٤٩ و ١٣ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) ، مسئولية المحيل أو البائع : عند وجود الحق المبيع (٣٥١ و ٣٥٣) ، عن يسار المدين (٣٥٢) ، يعب دعاوى الديون أو الحقوق : تخلص المدين من الدين بدفعه الثمن لمشتريه (٣٥٤ و ٣٥٥) ، شراء رجال القضاء والمحامين وغيرهم للدعاوى (٢٥٧) . بيع أحد الورثة نصيبه في التركة (٣٥٠) ، اسقاط أحد الشركاء حقه في التركة (٤٤١) ، اسقاط الايجار (ر . اجارة) ، السندات والأوراق التجارية (٣٤٩) ، منفعة الأموال الموقوفة (٧) .
- حيازة : (ر . أيضا : وضع اليد) . التملك بمضى المدة (٧٦ — ٨٢) ، اثبات الحقوق في المنقولات (٦٠٧ و ٦٠٨) .
- حيوانات : مسئولية مالكها عن الأضرار الناشئة عنها (١٥٣) ، دخولها في اجارة المزارع (٣٩٨ و ٣٩٩) ، حق الانتفاع بالزائد من نتاجها (٢٣) .

(خ)

- خادم : (ر . أيضا : اجارة الأشخاص) . مضى المدة على البالغ المستحقة له (٢٠٩) .
- الامتياز المتعلق بالبالغ المستحقة له (٦٠١ ف ٣) . ملزومية السيد بتعويض الضرر الناشء من خادمه (١٥٢) .

- خان : (ر . صاحب الخان) .
 خدم : (ر . اجارة الأشخاص . خادم) .
 خراجي : العقارات « الملك » (٦) . الفاروقة (٥٥٣) .
 خزينة أميرية : (ر . ميرى) .
 خطأ : (ر . غلط . تقصير) .

(د)

- دائنون : (حقوقهم) . ترتيبهم (٥٥٤) . حقوقهم العسامة : أموال المدين ضامنة لديونه
 (٥٥٥ و ٥٥٤ ف ١) . الدعوى التي يرفعها الدائن باسم المدين (١٤١) . دعوى ابطال
 تصرفات المدين قاصد الضرر (٥٣ و ١٤٣ و ٥٥٦) . في حالة الملكية المشاعة (٤٥٩) —
 (٤٦١) . حقوقهم الخاصة (ر . اختصاص . امتياز . حبس العين . رهن عقارى) .
 دار : (ر . منزل) .
 درك المبيع : (ر . انتزاع العين) .
 دعاوى : (ر . حقوق متنازع فيها) .
 دعوى ابطال تصرفات المدين : القاعدة العامة (١٤٣) . تصرفات المدين بمقابل (٥٥٦) .
 الوقف (٥٣) .
 دعوى الضمان : (ر . بيع . شركة . معاوضة) .
 دعوى تكملة الثمن : اذا غبن القاصر في بيع العقار : شروط اقامة الدعوى (٣٣٦) . سقوط
 الحق في اقامتها (٣٣٧) . وجود زيادة في مقدار المبيع (٢٩٢ و ٢٩٦) .
 دعوى الفسخ : (ر . فسخ) .
 دعوى مداينى الدائن (١٤١) .
 دفاتر التسجيل : الدفاتر اللازم وجودها بقلم الكتاب (٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٥) . دفاتر
 الفهرست (٦٣٥) . التسجيل بناء على طلب أو من تلقاء نفس الكتاب (٦٢٨) . ميعاد
 التسجيل (٦١٤) . البيانات اللازم اثباتها : في تسجيل العقود والأحكام (٦٢٤ و ٦٢٩) ،
 في تسجيل الرهون (٦٢٤ و ٦٣١) ، في تسجيل أحكام مرسى المزاد (٦٣٩) . ابطال أو
 فسخ السندات والأحكام المسجلة (٦٤٠) . سلامة التسجيل من البياض والشطب الخ (٦٢٧) .
 التأشير في ذيل الورقة المسجلة بنمرة التسجيل (٦٣٠ و ٦٣٢ و ٦٣٣) . الوصل أو الشهادة
 التي تعطى لطالب التسجيل (٦٢٦ و ٦٣٠ و ٦٣٢ و ٦٣٤) . الصور والكشوف والشهادات
 (٦٣٦ و ٦٣٨) . مسئولية الكاتب : في حالة الغلط في الصور والشهادات (٦٣٧
 و ٦٣٨) . في حالة عدم تسجيل أحكام مرسى المزاد (٦٣٩ و ٦٤١) . في حالة التأشير
 بابطال أو فسخ السندات والأحكام المسجلة (٦٤٠ و ٦٤١) . في حالة عدم تسجيل الحكم
 الصادر في سند الملكية (٦٤٠ و ٦٤١) .
 دفع : (ر . أيضا : تقديم شيء مقابل الدين) . من له حق الوفاء بالدفع (١٦٠) . الأهلية

في ذلك (١٦٥) . لمن يكون الوفاء (١٦٧) . الأهلية في ذلك (١٦٥) . التفويض بين الدائنين (١٠٧) . محل الأداء : في التعهدات على العموم (١٧٠) . في البيع (٣٢٨ و ٣٢٩) . في عارية الاستهلاك (٤٧٥ و ٤٧٦) . وقت الأداء : في التعهدات على العموم (١٦٨) . الوفاء قبل الأجل (١٠١) . استحقاق الوفاء قبل الأجل (١٠٢) . في البيع (٣٢٨ و ٣٢٩) . التأخر في وفاء الثمن (٣٣٠ و ٣٣٢ و ٣٣٥) . اعطاء مهلة للدفع (٣٣٣ و ٣٣٤) . في المقاولات (٤١٢) . في عارية الاستهلاك (٤٧٦) . مصاريف الوفاء (١٧١) . عرض الدين عرضا حقيقيا (١٧٥) . استئصال المدفوعات من الدين (١٧٢ و ١٧٣) . رجوع دافع الدين على المدين (١٦١ — ١٦٣) . رجوع أحد المتضامنين في الدين على باقي المدينين (١١٥) . وجه الشبه بين المقاصة والوفاء (١٩٢) . دفع دين المقاصة وتعلق حق الغير بذلك (١٩٨) . دفع الفوائد يميز الاثبات بغير الكتابة (٢٢٢) . دفع الدين من مال الغير وتقل التأمينات له (١٦٤) .

دفع ما لا يجب (دفع غير المستحق) : وجوب الرد (١٤٥) . وجوب الرد بلا تضامن (١٤٩) . الأحوال التي لا يجب فيها الرد : دفع الدين ولو لم يوجبه القانون (١٤٧) . دفع شخص لدين آخر غلطا وانعدام السند (١٤٨) . مسئولية من أخذ شيئا مع علمه بعدم استحقاقه (١٤٦) .

(ر)

رد غير المستحق : (ر . دفع ما لا يجب) .

رسوم : (ر . مصاريف ورسوم) .

رضا : شرط لصحة التعاقد : (ر . بيع . قبول . مشاركة) .

رفت المستخدم (٤٠٣ و ٤٠٤) .

رهن : تعريفه (٥٤٠) . نوع الرهون (٥٤٧) . حق المنفعة في وقف (١٨) . تأمين الدين : دين الغير (٥٤٨) . عدة ديون على التوالى (٥٤٢) . صحة الرهن بالنسبة لغير المتعاقدين : رهن المنقول (٥٤٩) . رهن الدين (٥٤٩) . رهن العقار (٥٥١ و ١٨ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . واجبات الدائن المرتهن : حفظ وصيانة الشيء المرهون (٥٤٤ و ٥٥٢) . بالنسبة لاستغلال الرهن (٥٤٥) . حقوق الدائن المرتهن : في حالة انتهاء وإبطال حق انتفاع المدين (٢٧ و ٢٨ معدلة) . في حالة فسخ الملكية بسبب تجاوز النصاب الشرعى (٥٥) ، قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٣) . في حالة وضع يد الراهن لمدة خمس سنوات (٧٩ مكررة) . في حالة بطلان المشاركة (١٣٦ مكررة) . في حالة فسخ التعهد (١٧٩ معدلة) . في حالة البيع في مرض الموت (٢٥٦ مكررة) . في حالة انتقال الملكية (٢٦٩ مكررة) . في حالة تسليم المبيع بعيب (٢٩٨ معدلة) . في حالة فسخ البيع لغير فاحش (٣٣٧ معدلة) . في حالة اجارة العقار المرهون (٥٤٠ و ٤٩ لسنة ١٩٢٣) . حبس الشيء المرهون (٥٤٠) . طلب بيع المرهون (٥٤٣) . الامتياز في استيفاء الدين من الثمن (٥٤٠ و ٥٥٢) . استئصال الغلة

(٥٤٥ و ٥٥٢) . تحريم اشتراط التملك عند عدم الوفاء (٥٤٣) . عدم قابلية الرهن للانقسام
(٥٤٦) . حيازة الشيء المرهون (٥٤٠ و ٥٤١) . بيع الوفاء (٣٣٨ و ٣٣٩) . الفاروقه
(٥٥٣) . مقاصة في دين مؤمن عليه (١٩٨) .
رهن عقارى : تعريفه (٥ و ٥٥٤) . محل الرهن وما يشمله الرهن : العقار الجائز يبعه
بالمزاد (٥٥٩) . العقارات التى تؤول للراهن فى المستقبل (٥٦٣) . الملحقات والاصلاحات
(٥٦٤) . مبلغ التأمين من الحريق (٥٦٧) . شروط صحته : الأهلية فى التصرف
(٥٥٨) . شكله : تحرير عقد رسمى (٥٥٧) . تعيين العقار (٥٦٠) . تعيين مقدار الدين
(٥٦٠ و ٥٦١) . عدم انقسام الرهن (٥٦٤) . تسجيله : شرط التملك به (٥٦٥) .
البيانات اللازمة للتسجيل (٥٦٦) . امساك دفاتر التسجيل واستخراج الشهادات (ر . دفاتر
التسجيل) . ما يترتب على التسجيل : التأمين على الفوائد (٥٦٨) . ترتيب أرباب الرهون
(٥٦٧ و ٦٠٠) . سقوط التسجيل (٥٦٩) . محو (٥٧١ و ٥٧٢) . تجديده (٥٦٩ و
٥٧٠ و ٥٧٨) . انتقال الرهن : حالة دفع الغير للدين (١٦٢ و ١٦٤ و ٥٧٨) . فى
الاستبدال (١٨٧ — ١٨٩ و ١٩١) . هلاك العقار أو اختلاله (٥٦٢) . الحريق ومبلغ
التأمين منه (٥٦٧) . استعمال حق الرهن : شرط تسجيله قبل التصرف فيه (٥٦٥) . اعلان
الأوراق (٥٦٦) . حق مطالبة المدين (٥٧٣) . حق مطالبة حائز العقار : التنبيه الرسمى (٥٧٤ و
٥٨٧) . الخيار الذى للحائز (٥٧٥) . دفع الغير للدين : عرض المبلغ (٥٧٦) . انتقال
حق الدائن للحائز دافع الدين (١٦٢ و ٥٧٨) . الرجوع على المدين (٥٩٣) . دفع قيمة
العقار : تقدير قيمته (٥٨٠) . شروط عرض قيمة العقار (٥٧٧ و ٥٨١ و ٥٨٢) . قبول
ما عرض (٥٧٩ و ٥٨٣) . المزايدة فى الثمن المعروض (٥٨٣ و ٥٨٤) . تخلية العقار :
صورتها (٥٨٥) . نزاع الملكية فى مواجهة الأمين (٥٨٦) . رد الفلّة (٥٨٧) . الرجوع على
المالك الأصلي والمدين (٥٩٢) . البيع انقضائى : رد الفلّة (٥٨٧) . المعاريف التى صرفها حائز
العقار (٥٨٨) . ملزومية الحائز بما سببه من الخلل (٥٨٩) ، ما للحائز من حقوق الارتفاق
والحقوق العينية (٥٩٠) . زيادة ثمن العقار على الديون (٥٩١) . رجوع الحائز على المدين
(٥٩٢ و ٥٩٣) . التزامات من رسا عليه المزاد (٥٨٨ و ٥٩٤) . ضمان حقوق مرتهن
العقار . فسخ البيع (٣١١ و ٣١٤) . استرداد العقار المبيع بيع وفاء (٣٤٥) . المقاصة فى الدين
المؤمن عليه (١٩٨) .

رى : حق الارتفاق فيه (٣١ — ٣٣) .

(ز)

زواج : النفقة المترتبة عليه (١٥٥ — ١٥٧) .

زوال : (ر . فقدان) .

زوجان : النفقات الواجبة بينهما (١٥٦ — ١٥٧) .

(س)

سبب : اشتراط صحة السبب في التعهدات والعقود (٩٤) . استبدال الدين بتغيير سببه (١٨٧ ف ١) . الحصول على منفعة بغير حق (١٧٩) .

سبب صحيح : في الأموال المتقولة : انتقال الملكية فيها (٤٦) . اثبات الملكية فيها (٦٠٧ و ٦٠٨) . في الأموال الثابتة : تملكها بمضى المدة (٧٦) . انتقال الملكية فيها بالنسبة للغير (٢٧٠) .

سبب قهرى وقوة قاهرة : اثبات ضياع السند (٢١٨) . استعاضة ما يتفق من المواشى المنتفع بها (٢٣) . ايجار أرض زراعية : هلاك الزراعة (٣٩٢) ، عدم التمكن من زراعة الأرض (٣٩٣) . مزارعة : موت المستأجر أو عدم تمكنه من الزراعة (٤٠٠) . اجارة الصناع : موت الصناع أو عدم تمكنه من العمل (٤١١) ، تلف المهمات (٤١٧) . رهن : تلف الشيء المرهون (٥٤٤) . رهن عقارى : هلاك العقار المرهون (٥٦٢) . بيع الوفاء : الميعاد المحدد لسقوط حق الاسترداد (٣٤٢) . ودیعة : هلاكها (٤٨٩) .

سرقة : استرداد الشيء المسروق (٤٦ و ٨٦ و ٨٧) .

سقوط حق : ايجار . تعرض للمستأجر (٣٧٢ و ٣٧٥) . بيع : دعوى البائع بطلب فسخ العقد (٢٩٥ و ٢٩٦ و ٦٢١) . دعوى القاصر بالغبن (٣٣٧) . دعوى الضمان الناشء عن وجود عيوب خفية (٣٢٤ و ٣٢٥) . بيع الوفاء : حق الاسترداد (٣٣٨ و ٣٤٢) . معاوضة : دعوى أحد المتعاضدين عند تزعم العين منه (٣٥٩) .

سقوط الحق في الدعوى بمضى الزمن : في تسجيل الرهن العقارى (٥٦٩) . التنبيه على حائر العقار المرهون (٥٨٧) .

سقوط الحق بمضى المدة : (ر . أيضا : سقوط حق) . في التعهدات (١٥٨) . حكم مضى المدة (٢٠٤) . المدة : الأصل فيها ١٥ سنة (٢٠٨) . الأحوال الخاصة : في حق الانتفاع : عدم الاستعمال ١٥ سنة (٢٩) . في المرتبات والأجر الخ خمس سنين (٢١١) . في فسخ البيع وانقاص الثمن سنة واحدة (٢٩٦) . في الأنعاب والمبيعات ٣٦٠ يوما (٢٠٩) . البالغ المستحق للحكومة بصفة ضريبة أو رسم خمس سنين (٢١٠) . انقطاع ووقف سريان المدة (٢٠٥ و ٨٥) . عدم التمسك بمضى المدة : الاضرار بحقوق الدائنين (٢٠٦) . عدم تأثيره في المدينين المتضامنين والكفلاء (٢٠٧) . براءة ذمة المدين باليمين (٢١٢) . تخلص الورثة الخ باليمين (٢١٣) .

سكنى (حق ال) : جزء من حق الانتفاع (١٤) . تسجيله (قانون ١٨ سنة ١٩٢٣) . سند : صور السندات ودرجة اعتمادها (٢٣١) . البراء على السند ودرجة اعتماد ذلك (٢٣٠) . ضياع السند واثبات الدين بالينة (٢١٨) . عدم رد المستحق عند انعدام السند (١٤٨) . اثبات التخلص من الدين بتسليم السند (٢١٩ و ٢٢٠) . اثبات الحقوق العينية (٦٢١ و ١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) (ر . هذه الكلمات) .

سند مخالصة بالأجرة : اثبات عقد الايجار (٣٦٣) . تسجيل سندات الأجرة المججلة (٢ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) .

سند مزور : الطعن في الصلح بسببه (٥٣٥) .
سيد : ملزوميته بتعويض الضرر الناشئ عن أفعال خدمه (١٥١ و ١٥٢) .

(ش)

شجر : بيع البستان يشمل الأشجار (٢٨٧) . غرس الشجر في أرض مستأجرة (٣٩٤ و ٣٩٥) . التعاقه بالملك (٦٤ — ٦٦) .

شخص : (ر . اجارة الأشخاص) .

شخص ثالث : (ر . أجنبي عن التعاقدين) .

شرط تملك المرهون (٥٤٣) .

شرط جزائي (٩٨ — ١٠٠ و ١٢٣ و ١٢٥) .

شركة : تعريفها (٤١٩) . ما على الشريك : تقديم حصته : شرط تقديمها أساسى في العقد (٤١٩) . نوع الحصه (٤٢٠ — ٤٢٢) . ضمان الحصه (٤٢٥) . ميعاد تأدية الحصه (٤٢٣) . التأخر عن أداء الحصه (٤٢٦) . انتقال الملكية في الحصه (٤٢٤) . ملزوميته بفوائد المبالغ المطلوبة منه للشركة (٤٢٧) . اشتراكه في الخسارة (٤٣٣ و ٤٣٤) . اشتراكه في أداء ما على الشركة (٤٢٩) . طلب مبالغ خلاف الحصص (٤٣٩) . ملاحظة منافع الشركة (٤٢٨) . الشارطات التي يسقدها الشريك وحده (٤٤٢ — ٤٤٤) . ما للشريك : فوائد المبالغ المطلوبة له (٤٢٧) . استيلاؤه على ما صرفه في مصلحة الشركة (٤٢٧) . حصته في الأرباح (٤٣٠ — ٤٣٣) . طلب معرفة ادارة الشركة (٤٤٠) . في اسقاط حصته للغير (٤٤١) . استرداد الحصه الشائعة المبيعة (٤٦٢) . ما للأجانب عن الشركة المتعاملين معها (٤٤٢ — ٤٤٤) . ما لهم في حالة قسمة الشركة (٤٥٩ — ٤٦١) . مديرو الشركة : تعيينهم (٤٣٥) . الاذن الضمنى للشركاء بالادارة (٤٣٨) . عزل المديرين (٤٣٦ و ٤٣٧) . ما للمديرين (٤٣٩) . ما على المديرين (٤٤٠) . اسقاط الحقوق في الشركة للغير (٤٤١) . انتهاء الشركة : بحكم القانون (٤٤٥) . بحكم المحكمة (٤٤٦) . قسمة أموال الشركة (ر . قسمة) . الشركات التجارية : اتباع قانون التجارة فيما يتعلق بها (٤٤٧) . موت أو افلاس أحد الشركاء أو الحجر عليه (٤٤٥) . ما للأجانب عن الشركة المتعاملين معها (٤٤٢ و ٤٥٩ — ٤٦١) . تصفية الشركة (٤٤٨ — ٤٥٠) . شركات المساهمة : عزل مديريها (٤٣٧) . حد طلب مبالغ غير الحصص (٤٣٩) . شركات التوصية : حد طلب مبالغ غير الحصص (٤٣٩) .

شركة زراعة : (ر . مزارعة) .

شطب الرهن : (ر . رهن عقارى . نحو تسجيل الرهون) .

شفعة : (ذكرى ٢٣ مارس ١٩٠١) . الشفعة من أسباب الملكية (٤٤) . استرداد الشركاء للحصة الشائعة المبيعة (٤٦٢) .
شهادة : (ر . اثبات الديون الخ) .
شئ متنازع فيه : فى الودعة (٤٩٠ — ٤٩٢) .
شيوخ : (ر . قسمة ملكية المتاع) .

(ص)

صاحب الخان : مسئوليته عن الودعة (٤٨٩) . الامتياز الذى له على ثمن الأشياء المودعة (٦٠١ ف ٨) .
صانع : (ر . اجارة الصنائع) .
صلح : تعريفه (٥٣٢) . ما يجوز وما لا يجوز الصلح فيه (٥٣٣) . تأويله (٥٣٤) .
العقد المعنون باسم الصلح اخفاء لحقيقته (٥٣٩) . الاحتجاج بالصلح على من له شركة فى الدعوى (٥٣٨) . ما يترتب على الصلح بالنسبة للتأمينات (٥٣٧) . أوجه الطعن فى الصلح (٥٣٥) . غلط الحساب (٥٣٦) .
صناع : (ر . عمال) .
صورة السند : درجة اعتمادها (٢٣١) .
صيانة : (ر . أيضا : ترميم وصيانة) . حق حبس الشئ لمن صرف على صيانته (٦٠٥)
ف ٣) . حق الامتياز لمن صرف على صيانة الشئ (٦٠٣) . حق الامتياز للمصاريف القضائية (٦٠١ ف ١) .
صيد : الرجوع الى اللوائح الخاصة به (٥٩) .

(ض)

ضرائب : (ر . أموال أميرية) .
ضرر : (ر . تقصير . مسئولية) .
ضمان : (ر . كفالة) .
ضمان (دعوى ال) : (ر . بيع . شركة . معاوضة) .
ضمان العين عند هلاكها أو تلفها : (ر . أيضا : سبب قهرى الخ) . فى الانتفاع (٢٤) .
عند أخذ غير المستحق (١٤٦) . فى البيع : القواعد العامة (٢٦٦) . هلاك المبيع قبل دفع الثمن (٢٧٤) . هلاك المبيع قبل التسليم (٢٩٧ — ٢٩٩) . العيب القديم (٣٢٣) . البيع جزافا (٢٤٠) . البيع بالوزن أو بالعدد الخ (٢٤١) . فى اجارة الأشياء (٣٧٠) . هلاك الزراعة (٣٩٢ و ٣٩٣) . تلف العمل أو المهات (٤١٧) . تلف حصة الشريك (٤٢٤) .
فى عارية الاستعمال (٤٦٨) . فى عارية الاستهلاك (٤٧٣) . فى الودعة (٤٨٩) . فى الرهن (٥٤٤) . فى الرهن العقارى (٥٦٢) .

ضباغ : (ر . فقدان) .

(ط)

طبقات : حقوق الارتفاق بين ملاكها (٣٤ — ٣٧) .
طبيب : سقوط حقه بمضى المدة في البالغ المستحقة له (٢٠٩) .
طى : (ر . اضافة الملحقات للملك) .

(ع)

عارية : نوعا العارية (٤٦٣) . تعيين نوع العارية (٤٦٦) . عارية الاستعمال : تعريفها (٤٦٤) . كونها بلا مقابل (٤٦٧) . ما على المستعير : حفظ العين (٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧١) . استعمالها فيما أعدت له (٤٦٩ و ٤٧٠) . رد العين (٤٧٢) . ما على المعير : دفع المصاريف الضرورية (٤٧١) . عارية الاستهلاك : تعريفها (٤٦٥) . كونها بلا مقابل (٤٧٧) . ما على المستعير : ضمان العين (٤٧٣) . رد العين (٤٧٤ — ٤٧٦) . عامل . (ر . عمال) .

عدم الاستعمال : انتهاء حق الانتفاع (٢٩) . سقوط الحق في ملكية أراضي الحكومة (٥٧) .

عدم انتباه أو دقة أو ملاحظة : المسؤولية بتعويض الضرر الناشئ عن ذلك (١٥١) .
عدم الأهلية : (ر . أهلية) .

عرض الدين : في التعهد بعمل شيء (١٧٤) . في دين النقود أو المنقولات (١٧٥) .
في الرهون العقارية (٥٧٦ — ٥٨٣) .

عرف البلد : اتباع قواعده في حقوق الارتفاق (٣٠) . في تفسير المشرطات : القاعدة العامة (١٣٨) . في الايجار : تعيين مدته (٣٦٣) ، تجديده ضمنا (٣٨٦) . أهل الصنائع : أجره المهندس المعماري (٤٠٨) . في البيع : شروطه (٢٤٥) . في التسليم (٢٧٧) . ما يشمله البيع (٢٨٦) . الثمن (٢٤٥ و ٣٢٩) . في الاثبات : تعيين أجره الأشخاص (٤٠٥) .
عرف تجاري : فوائد تجارية : مبدأ استحقاقها (١٢٤) . انضمامها للأصل (١٢٧) . في البيع : شروطه بحسب العرف (٢٤٥) . أداء الثمن (٢٤٥ و ٣٢٩) . « ظروف البضائع وأوعيتها » (٣٢٦) . المصاريف (٢٨٤) .

عرف جار : (ر . عرف البلد) .

عزل : الوكيل (٥٢٩ و ٥٣٠) . مدير الشركة (٤٣٦ و ٤٣٧) .

عطل و اضرار : (ر . تضمينات) .

عقار : (ر . أموال ثابتة) .

عقد (ر . مشاركة) .

- عقد رسمي : (ر . محررات رسمية) .
 عقد صوري : عقد صلح صوري (٥٣٩) . عقد هبة صوري (٤٨) . رهن صوري (٣٣٨) .
 عقد عرفي : (ر . محررات غير رسمية) .
 عمال : (ر . أيضا : اجارة الصناع . اجارة الأشخاص) . الامتياز المتعلق بأجورهم (٦٠١ ف ٣) .
 عمل : (ر . اجارة الصناع) . تقديمه بصفة حصية في الشركة (٤٢٠) . ما يترتب على ذلك (٤٣١ — ٤٣٤) .
 عوائد : (ر . أموال أميرية) .
 عيب : ما يفسد التعاقد (ر . مشاركة) .
 عيوب : ضمان العيوب الخفية (ر . بيع) . عيوب المباني (٤٠٩ و ٤١٠) .

(غ)

- غائب : تصديق المحكمة على القسمة اذا كان أحد الشركاء غائبا (٤٥٦) .
 غاروة (٥٥٣) .
 غبن : بيع عقار القاصر (٣٣٦ — ٣٣٧) .
 غش وتدليس : من عيوب الرضا (١٣٢ و ١٣٦) . حساب التضمينات (١٢١ — ١٢٢) . الطعن في الصلح بسبب التدليس (٥٣٥) . علم المشتري بالمبيع (٢٥١) . تصرفات المدين قاصدا لاضرار بدائنيه : القاعدة العامة ودعوى ابطال تلك التصرفات (١٤٣ و ٥٥٦) . عدم تمتك المدين بمضى المدة تدليسا (٢٠٦) . تسجيل الرهون (٦٠٠) .
 غسلة : (ر . فوائده) .
 غلط : الغلط موجب لعدم صحة الرضا أو لبطلان المشاركة (١٣٢ و ١٣٤) . دفع غير المستحق (١٤٧ و ١٤٨) . الطعن في الصلح بسبب الغلط (٥٣٥) . تصحيح الغلط في الحساب (٣٥٦) .
 غير المتعاقدين : (ر . أجنبي عن المتعاقدين) .
 غير المستحق : (ر . دفع ما لا يجب) .

(ف)

- فروع : النفقات التي لهم وعليهم (١٥٥ — ١٥٧) .
 فسخ : في التعهدات على العموم : من أسباب انقضاء التعهدات (١٥٨) . الامتناع عن الوفاء (١١٧) . عدم امكان الوفاء (١٧٧ و ١٧٩) . في البيع : البيع المعلق فسخه على شرط (٢٣٨ و ٢٦٩) . عدم الوفاء : في التسليم (٢٧٦ و ٢٧٧) .
 فسخ : في التعهدات على العموم : من أسباب انقضاء التعهدات (١٥٨) . الامتناع عن الوفاء (١١٧) . عدم امكان الوفاء (١٧٧ و ١٧٩) . في البيع : البيع المعلق فسخه على شرط (٢٣٨ و ٢٦٩) . عدم الوفاء : في التسليم (٢٧٦ و ٢٧٧) .

الزيادة (٢٩١ — ٢٩٦) . هلاك المبيع أو نقص قيمته (٢٩٧ — ٢٩٩) . في أداء الثمن (٢٨٠ و ٣٣٢ و ٣٣٤ و ٣٣٥) . عدم علم المشتري بالمبيع أو عدم معاينته اياه (٢٥٠ و ٢٥٢) . البيع في مرض الموت (٢٥٦) . نزاع الملكية من المشتري (٣٠٤ و ٣١١) . الادعاء بحق ارتفاق على العين المبيعة (٣١٢) . العيوب الخفية (٣١٤ — ٣١٧) . حق البائع في فسخ البيع وحقوق الغير (٦٢٠ و ٦٢١) . فسخ المشتري البيع وحقوق الغير (٣١١ و ٣١٤) . بيع الوفاء وفسخه باسترداد العين (٣٣٨ وما بعدها) . المعاوضة (٣٥٨ — ٣٦٠) . الاجارة : عدم الوفاء بالتعهد به (٣٨٨) . عدم امكان الانتفاع بالمستأجر (٣٧١ و ٣٧٢) . هلاك الشيء أو حصول خلل به (٣٧٠) . تعرض الغير (٣٧٤ و ٣٧٥) . بيع الشيء المستأجر (٣٨٩ و ٣٩٠) . موت المستأجر (٣٩١) . المزارعة : موت المستأجر أو عدم تمكنه من الزراعة (٤٠٠) . استئجار الأشخاص (٤٠٣ و ٤٠٤) . استئجار المصانع (٤٠٧ و ٤١١) . عقد ترتيب الايراد (٤٧٩) . التأشير بالفسخ على التسجيل (٦٤٠ و ٦٤١) .

فضولي : الالتزام الناشئ من فعل ما فيه منفعة لشخص آخر (١٤٤) . عدم التضامن فيه (١٤٩) . الرجوع في دين الغير (١٦١) .

فقدان : (ر . أيضا : ضمان العين عند هلاكها أو تلفها) . ضياع الشيء أو سرقة : استرداد المالك له (٤٦ و ٦٠٨) . طلب الثمن اذا كان المشتري حسن النية (٨٧) . سقوط حق المالك في الشيء . زوال الملكية والحقوق العينية (٨٨) . ضياع السند : في رد المستحق (١٤٨) . جواز الاثبات بالبينة (٢١٨) . ضياع التأمينات يبرئ الكفيل (٥١٠) . ضياع أو تلف الشيء المتفع به : مسئولية المتفع (٢٤) . انتهاء حق الانتفاع (٢٧) . هلاك مال الشركة (٤٤٥) . هلاك الشيء المؤجر (٣٧٠) .

فك الرهن : (ر . رهن عقارى . محو تسجيل الرهن) .

فوائد : حسابها . متى تستحق . في التعهدات على العموم (١٢٤) . عن ثمن المبيع (٣٣٠) . عن التقود المودعة (٤٩٣) . في الوكالة عن المبالغ المقبوضة أو المدفوعة (٥٢٦) . السعر القانوني : في التعهدات على العموم (١٢٤) . السعر المتفق عليه بين المتعاقدين : في التعهدات على العموم (١٢٥) ، في التعهدات التجارية (١٢٧) ، الفائدة المشترطة (٤٧٨) . ترتيب الايراد (٤٨٠) . حد منجمد الفوائد (١٢٦) . سقوط الحق في المطالبة بها (٢١١) . قيمة المرتب في ترتيب الايراد (٤٧٩ و ٤٨٠) . استئصال الفوائد من غلة الرهن (٥٤٥) . تسجيل الرهن العقارى يضمن الفوائد (٥٦٨) . دفع الفوائد يجيز اثبات الدين بغير الكتابة (٢٢٢) . فوائد المبالغ المطلوبة للشركة من الشريك أو العكس (٤٢٧) . فوائد : تجمدها (١٢٦ و ١٢٧) .

(ق)

قاصر : (ر . أيضا : أهلية) . الفبن في بيع عقاره (٣٣٦ و ٣٣٧) . القسمة (٤٥٢ — ٤٥٧) .

- قاس : عدم جواز شرائه الحقوق المتنازع فيها (٢٥٧) .
- قانون : الالتزامات الناشئة عن نص القانون (٩٣ و ١٥٤ — ١٥٧) .
- قبض : (ر . استلام) .
- قبول : هبة (٤٨ و ٥٠ و ٥١) . المدين : انتقال ملكية الديون (٣٤٩) ، الحوالة بدين وقت فيه المقاصة (١٩٧) . المؤجر : الايجار الثانى أو الاسقاط (٣٦٨) . التوكيل (٥١٢) .
- قيمة ما يعرضه حائز العقار (٥٧٩ و ٥٨٣) .
- قرائن . اجازة الاثبات بالقرائن (ر . اثبات الديون النخ) . القرائن القانونية . الحكم فى الشيء نهائيا (٢٣٢) . تسليم السند (٢١٩ و ٢٢٠) . حيازة المنقول (٦٠٨) .
- قرض : اقراض النقود بفوائد : حد الفائدة (١٢٥ و ١٢٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠) . ترتيب الايراد (٤٧٩ — ٤٨١) . القرض مع الاستهلاك (٤٨٠) .
- قرينة : (ر . قرائن) .
- قمة : الشركات المدنية (٤٤٨ و ٤٤٩) . الشركات التجارية (٤٤٨ — ٤٥٠) .
- المشاع فى غير الشركات : القسمة الودية (٤٥١) . القسمة القضائية : التكليف بالحضور (٤٥٢) . تعيين الحصص (٤٥٢ — ٤٥٥) . تصديق المحكمة (٤٥٦) . البيع عند عدم امكان القسمة عينا (٤٥٨) . اعتبار أن الحصة المفروزة كانت دائما فى ملك صاحبها (٤٥٧) . حقوق الدائن المشاعة (٤٥٩ — ٤٦١) . استرداد الشركاء الحصة المبيعة (٤٦٢) . حق الامتياز الذى للشركاء (٦٠٢) . تسجيل عقود القسمة (٢ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) .
- قوة قاهرة : (ر . سبب قهرى وقوة قاهرة) .
- قيم : (ر . وصى) .

(ك)

- كتبة : تسجيل الاختصاصات (٥٩٦ — ٥٩٨) . دفاتر التسجيل (ر . هذه الكلمة) .
- سقوط حق المطالبة برسوم الأوراق (٢١٠) . شراء الحقوق المتنازع فيها (٢٥٧) .
- كفالة : تعريفها (٤٩٥) . محلها : صحة الدين المكفول به (٤٩٦) . احضار المدين (٥٠٨) . حدها (٤٩٧ — ٤٩٩) . مطالبة كل كفيل على قدر حصته (٥٠٤) . اجراءات الكفالة يتبع فيها قانون المرافعات (٥٠١) . واجبات المدين : استبدال آخر بالكفيل المعسر عند التعهد باعطاء كفيل مطلقا (٥٠٠) . واجبات الكفيل : تنبيه المدين قبل أداء الدين عنه (٥٠٧) . اخبار المدين بالمطالبة الحاصلة من رب الدين (٥٠٧) . حقوق الكفيل : مطالبة المدين عند حلول أجل الدين (٥٠٣) . مطالبة المدين اذا أفلس (٥٠٣) . تجريد المدين (٥٠٢) . التمسك بالأوجه التى يحتج بها المدين (٥٠٩) . الرجوع على المدين (٥٠٥ و ٥٠٧) . الرجوع على الكفيل المتضامن (٥٠٦) . الرجوع على الضامن الذى أبرئت ذمته (١٨٥) . حلوله محل الدائن اذا وفاه دينه (١٦٢ و ٥٠٥) . تضامن (ر . تضامن المدينين والضمان) .

إبراء ذمة الكفيل : بإحضار المدين (٥٠٨) . إبراء ذمة الضامن (١٨٤ و ١٨٥) . إبراء ذمة المدين (٥٠٩) ، بالتنازل عن الدين (١٨١) ، بالمقاصة (١٩٨) ، باتحاد الذمة (٢٠٣) . قبول الشيء بصفة وفاء للدين (٥١١) . ترك المدين حقه في التمسك بمضى المدة (٢٠٧) . إضاعة الدائن التأمينات (٥١٠) . انتقال التأمينات عند استبدال الدين (١٨٨ — ١٩١) . الأحوال التي يلزم فيها تقديم كفالة : إذا كان المال المقرر عليه حق الانتفاع متقولا (٢١) ، إذا طلب البائع الثمن في حالة التعرض للمشتري في وضع اليد (٣٣١) .

(م)

ما لا يجب : (ر . دفع ما لا يجب) .
 مؤجر ثان : (ر . اجارة) .
 مؤدب الأطفال : سقوط الحق في أجرته بمضى المدة (٢٠٩) .
 ماشية : اعتبارها من الأموال الثابتة (٤) . ما للمتفع بها وما عليه (٢٣) . ما على المستأجر في عقد المزارعة (٣٩٩) .
 مال : (ر . أموال) .
 مال مدفون : تملكه (٥٨) .
 مباحة : تعريف الأموال المباحة (٨) .
 مبان : (ر . اصلاحات . بناء) .
 متعهدون معا : (ر . تضامن المدينين والضمان) .
 محام : سقوط الحق في أتعابه (٢٠٩ و ١٢٥ سنة ١٩٣٩) . بطلان شرائه الحقوق المتنازع فيها (٢٥٧) .
 محررات رسمية : الأحوال التي تلزم فيها : عقد الهبة (٤٨) . عقود انشاء حق الملكية (١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . عقود انشاء حق عيني عقارى (١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . نقل التأمينات في استبدال الديون (١٩١) . الرهن العقارى (٥٥٧) . درجة اعتمادها (٢٢٦) .
 محررات غير رسمية : درجة اعتمادها (٢٢٧ — ٢٢٩) . التصديق على الامضاء (٦ ق ١٨ سنة ١٩٢٣ و ٢٨ سنة ١٩٢٨) . شروط تسجيلها (٤ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) .
 محضر : سقوط حق المطالبة برسوم الأوراق (٢١٠) . شراء الحقوق المتنازع فيها (٢٥٧) .
 محال : (ر . محلات النخ) .
 محل الإقامة : (اختياره) . في حالة تسجيل الرهون (٥٦٦) .
 محل الوفاء : في التعهدات (١٦٨ — ١٧٠) ، في البيع : عند التسليم (٢٧٥ و ٢٧٦) ، عند الدفع (٣٢٨ و ٣٢٩) ، في العارية (٤٧٦) .
 محلات خيرية : (ر . أيضا : أوقاف) . اعتبارها من الأملاك العامة (٩ ف ٧) .
 محلات مضرّة : تقرير شروط بنائها في اللوائح (٤١) .

- محو تسجيل الرهون (٥٧١ و ٥٧٢) .
- مدير : (ر . شركة) .
- مرتبات : (ر . أيضا : أجرة العمال) . سقوط الحق في المطالبة بها (٢١١) . ترتيب
- ايراد (٤٧٩ و ٤٨٠) .
- مرض الموت : البيع في مرض الموت (٢٥٤ — ٢٥٦) .
- مرور : (حق ال) : مسلك في أرض الغير (٤٣) . ممر مياه الري (٣٣) .
- مزارعة : تعريفها (٣٩٦) . ما يدخل فيها (٣٩٦ و ٣٩٨) . مدتها (٣٩٧) . ما على
- المستأجر (٣٩٩) . انقضاء الاجارة (٤٠٠) .
- مزايدة : في الثمن المعروض لتطهير الرهون (٥٨٣ و ٥٨٤) . دفع ثمن مرسى المزداد
- (٥٩٤) .
- مزروعات : الحق في المزروعات : عند بيع الأرض (٢٨٨) . حق المستأجر (٣٨٣ و ٣٦٤) . هلاك الزراعة بحادثة جبرية (٣٩٢ و ٣٩٣) . المزارعة (٣٩٦) . مدة الزراعة
- (٣٩٧) . الامتياز المتعلق بمصاريف الحصاد الخ (٦٠١ ف ٤) . الامتياز الذي للمؤجر بثمن
- المحصولات (٦٠١ ف ٦) .
- مستولية : (ر . تضامن الخ . تضمينات . تعهد) . فعل الانسان (١٥١) . فعل الغير
- (١٥١ و ١٥٢) . فعل الحيوان (١٥٣) . التضامن في الالتزامات الناشئة عن ذلك
- (١٥٠) .
- مستخدمون : ايجار (ر . اجارة الأشخاص) . الامتياز المتعلق بالمبالغ المستحقة لهم
- (٦٠١ ف ٣) .
- مسلك : حق الارتفاق على مسلك في أرض الغير (٤٣) .
- مشاركة : (ر . أيضا : اثبات الديون الخ . تعهد . فسخ) . شروط صحتها : الأهلية (١٢٨ و ١٢٩) . اتباع أحكام الأحوال الشخصية (١٣٠) . ما يترتب على عدم الأهلية (١٣١ و ١٣٢) . رضا (١٢٨) . غلط (١٣٣ و ١٣٤) . اكراه (١٣٣ و ١٣٥) . تدليس
- (١٣٣ و ١٣٦) . تفسير المشارات (١٣٨ — ١٤٠) . ما يترتب عليها بين المتعاقدين :
- وجود التعهدات (٩٣) . انتقال الحقوق العينية (٤٤ و ١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . ما يترتب
- عليها بالنسبة لغير المتعاقدين : انتقال الحقوق العينية (٤٤ و ١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) . المشاركة
- على ذمة الغير (١٣٧) . المشارات لا تترتب عليها منفعة لغير عاقدتها (١٤١) . المشارات
- لا يترتب عليها ضرر لغير عاقدتها (١٤٢) . الدعوى التي يرفعها الدائنون باسم المدين لهم
- (١٤١) . دعوى ابطال تصرفات المدين قاصد الضرر (٥٣ و ١٤٣ و ٥٥٦) .
- مشاركة على ذمة الغير (١٣٧) .
- مصاريف ورسوم : (ر . أيضا : مصروفات) . الالتزام بها : مصاريف الوفاء على
- العموم (١٧١ — ١٧٣) ، مصاريف تحسين أو صيانة العين (٦٠٥) ، مصاريف حفظ
- الوديعة (٤٨٨) ، مصاريف الرهن (٥٤٥) . مصاريف صرفت في منفعة الغير (١٤٤) .

الرهن العقاري : مصاريف تطهير العقار (٥٧٦) ، المصاريف التي صرفها حائز العقار الذي انتزع منه العقار أو أخلاه (٥٨٨ و ٥٩٢) . توكيل : مصاريف الوكيل (٥٢٨) . شركة : المصاريف التي صرفها الشريك (٤٢٧) . قسمة : استرداد الحصة الشائعة (٤٦٢) . تسجيل حكم مرسى الزاد (٦٣٩) . بيع : رسوم العقد ومصاريفه (٢٤٣) . مصاريف التسليم (٢٨٣ و ٢٨٤) . المصاريف عند فسخ البيع (٢٩٤ و ٣١٥) . بيع الوفاء (٣٤٤ ف ٢) . حق حبس العين : ما صرف لتحسين أو صيانة العين (٦٠٥) ، مصاريف حفظ الوديعة (٤٤٨) . امتياز : مصاريف صيانة الشيء (٦٠٣) ، المصاريف القضائية (٦٠١ ف ١) ، مصاريف الحصاد والمبذورات (٦٠١ ف ٤) . استئصال المصاريف (١٧٣) . سقوط حق المطالبة بالضرائب والرسوم (٢١٠) .

مصالحة : (ر . صلح) .

مصرفات : (ر . أيضا : مصاريف ورسوم) . مصرفات ضرورية : في الوديعة (٤٨٨) ، في الرهن (٥٥٢) ، استرداد الحصة الشائعة المبيعة للغير (٤٦٢) . المصاريف التي صرفها حائز العقار المرهون (٥٨٨) . في الانتفاع (٢٥) . في بيع الوفاء (٣٤٤ ف ٣) . حق حبس العين (٦٠٥ و ٤٨٨) . امتياز (٦٠٣) . مصرفات مفيدة . بيع : المصاريف عند حالة الفسخ (٢٩٤) . المصاريف الواجب دفعها في حالة نزاع العين (٣٠٨) . في بيع الوفاء (٣٣٤ ف ٣) . في التوكيل (٥٢٨) . في الشركة (٤٢٧) . استرداد الحصة الشائعة المبيعة للغير (٤٦٢) . المصاريف التي صرفها حائز العقار المرهون (٥٨٨) . مصرفات زخرفية : البائع المدلس ملزم بدفعها (٣٠٩) .

مضى المدة : (ر . تملك بمضى المدة . سقوط الحق بمضى المدة) .

مطالبة : تضامن الدينين (١١٠) .

مطالبة رسمية : (ر . تكليف رسمي) .

مطالبة كل كفيل بقدر حصته في الكفالة . مسئولية الكفلاء غير التضامنين (٥٠٤) .

مطالبة الدين قبل الكفيل : (ر . تجريد الدين) .

مطل : حق الارتفاق فيه (٣٩ و ٤٠) .

معاشات : سقوط الحق في المطالبة بها (٢١١) .

معامل : اعتبار آلاتها ومهماتهما من الأموال الثابتة (٤) . حقوق الارتفاق في بنائها (٤١) .

معاوضة (مقايضة) : تعريفها (٣٥٦) . كيفية حصولها (٣٥٧) . عدم امتلاك أحد المتعاضدين

ما سلمه (٣٥٨) . حقوق المالك الحقيقي (٣٥٩) . سريان أحكام البيع عليها (٣٦٠) .

معلم : (ر . مؤدب الأطفال) .

مفقود : (ر . غائب) .

مقاصة : تعريفها (١٩٢) . أحكامها : صفة الدينين اللذين تقع فيهما المقاصة (١٩٤)

و (١٩٥) . المقاصة بما هو مطلوب للكفيل (٢٠٠) . المقاصة بما للدينين التضامنين (١١٣

و ٢٠١) . المقاصة بدين محال (١٩٧) . المقاصة بعد الحجز (١٩٩) . ما يترتب على المقاصة

(١٥٨ و ١٩٣) . دفع دين وقت فيه المقاصة وحقوق الغير المتعلقة بذلك (١٩٨) . الوفاء بالمقاصة : الاحالة فيه الى أحكام الوفاء بالدفع (١٩٦) . عدم المقاصة في الأضرار والأرباح الناشئة من الشريك (٤٢٦) .

مقاول : (ر . أيضا : اجارة الصناع) . المسئولية عن خلل الأبنية (٤٠٩) . المسئولية عن عمل المقاول الثاني (٤١٣) .

مقاول المقاول الأول : في اجارة الصناع (٤١٣ — ٤١٥) .

مقاوله على العمل كله : في اجارة الصناع (٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤١٧ و ٤١٨) .
مقايضة : (ر . معاوضة) .

مقدار : ظهور العجز والزيادة في الشيء المبيع (٢٩١ — ٢٩٣) .

ملاحظة : عدم الملاحظة الموجبة تعويض الضرر (١٥١) .

ملزومية : (ر . تضامن الخ . تضمينات . تعهد . مسئولية) .

ملك : تعريف العقارات الملك (٦) .

ملكية : الملكية من الحقوق العينية (٥) . تعريفها (١١) . أسباب اكتساب الملكية

(٤٤) . انتقالها عند التمهيد بإعطاء شيء (٩١) . اعتبار أن حصة الشريك كانت ملكا له قبل

القسم (٤٥٧) . حقوق المؤلفين والصناع : يحكم فيها على حسب القانون المخصوص بذلك (١٢) .

اثبات الملكية : (ر . اثبات الحقوق العينية) .

ملكية المشاع : (ر . أيضا قسمة) . ما يترتب على بيع الحصة الشائعة (٢٦٦) . استرداد

الحصة المبيعة بيع وفاء (٣٤٦ و ٣٤٧) .

ممر : (ر . مرور) .

منافع عمومية : الأملاك الميرية المخصصة لها (٩) . نزاع الملكية للمنافع العامة (٨٨ و ٨٩) .

منزل : (ر . أيضا : اجارة) . حقوق الارتفاق التي بين ملاك طبقاته (٣٥ — ٣٧) .

ما يشمله بيع المنزل (٢٨٩) .

منفعة : (ر . انتفاع) .

منقولات : تقسيم الأموال (١) . تعريف المنقول (٣) . انتقال ملكيته بالنسبة للغير :

في حالة الاتفاق (٤٥ و ٤٦) . في حالة الهبة (٤٨ و ٤٩) . في حالة البيع (٢٦٧ و ٢٦٩) .

تسليم المنقول (١٧٥ و ٢٧٢) . تأمين الأجرة (٣٨١ و ٦٠١ ف ٦) . اثبات الحقوق العينية

في المنقولات (٦٠٨) . اختلاط أو التصاق المنقولات (٦٧) .

مهلة : للوفاء بالتعهدات (١٦٨) . لدفع الثمن في البيع (٣٣٣ و ٣٣٤) .

مهندس : سقوط الحق في أجرته بمضي المدة (٢٠٩) .

مهندس معماري : أجرته (٤٠٨) . مسئوليته (٤٠٩ و ٤١٠) .

موارث : الوارثة من أسباب اكتساب الملكية الخ (٤٤) . أهلية الموصي وصيغة

الوصية تراعى فيها أحكام الأحوال الشخصية (٥٥) . الحكم في الموارث تراعى فيه أحكام

الأحوال الشخصية (٥٤) . حق الارث في منفعة الأموال الموقوفة (٥٤ و ١٧) . اثبات

الملكية الآتلة بالارث (٦١٠) . البيع الصادر في مرض موت المورث (٢٥٤ — ٢٥٦) .
بيع الحقوق في تركه انسان على قيد الحياة (٢٦٣) . ما يبطل في بيع الاستحقاق في تركه
(٣٥٠) .

مواش : (ر . حيوانات . ماشية) .

موت التعاقدين (حكمه) : اجارة (٣٩١) . اجارة صناع (٤١١) . انتفاع (١٦ و ١٧) .
توكيل (٥٢٩ و ٥٣٠) . شركة (٤٤٥ ف ٤) . مزارعة (٤٠٠) . هبة (٥٠ و ٥١) .
مياه : حقوق الارتفاق في الري (٣١ — ٣٣) . حقوق الارتفاق في مياه الأمطار (٤٢) .
ميراث : (ر . موارث) .
ميرى : امتياز المبالغ المستحقة له عن الأموال والرسوم (٦٠١ ف ٢) .
ميعاد : (ر . أجل . مهلة) .

(ن)

نتاج المواشى : في الزراعة (٣٩٩) . في الانتفاع (٢٣) .
نزع العين : (ر . انتزاع العين) .
نزع ملكية العقار : للمنافع العامة (٨٨ ف ٣ و ٨٩) . لوفاء الدين : للدائن المرتهن
(٥٧٣ — ٥٩٤) ر . رهن عقارى . للدائن الذى حصل على الاختصاص (٥٩٩) .
نفقة (١٥٥ — ١٥٦) .
نقل : ضمان أمين النقل هلاك الوديعة (٤٨٩) .
نقل ملكية الديون : (ر . حوالة بالديون الخ) .
نهر : (ر . أيضا : مياه) . طمى (٦٠ و ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢) . أراضى يحولها النهر
(٦١ و ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢) . أملاك مخصصة للمنافع العامة (٩ ف ٥ و ف ٦ — ١٠) .

(هـ)

هبة : انتقال الحقوق العينية بواسطتها (٤٤) ، شكلها (٤٨ و ٤٩) ، قبول الهبة (٤٨) ،
بعد موت الواهب أو فقد أهلية التصرف (٥٠) ، بعد موت الموهوب له أو اذا كان غير أهل
للقبول (٥١) . حق الغير المتعلق بالهبة : هبة الأموال الثابتة (١ ق ١٨ سنة ١٩٢٣) .
الاضرار بالدائنين (٥٣ و ١٤٣) . الصلح المتضمن هبة (٥٣٩) .
هلاك : (ر . فقدان) .

(و)

وارث : بيع أحد الورثة نصيبه الى شريكه (٣٥٥) . البيع في مرض موت المورث (٢٥٤ —
٢٥٦) . سقوط الحق يمين الورثة (٢١٣) . قبول الهبة بمعرفة ورثة الموهوب له (٥١)
وثيقة رسمية : (ر . محررات رسمية) .

وديعة : تعريف عقد الابداع (٤٨٢) . واجبات المودع عنده : حفظ الوديعة (٤٨٢) و ٤٨٥ و ٤٨٩) . رد الوديعة (٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٩٠) . رد محصول الوديعة والفوائد (٤٩٣) . عدم استعمال الوديعة (٤٨٦) . واجبات المودع : تعويض المصاريف والخسائر (٤٨٨) . أجره الابداع : اشتراط الأجرة (٤٨٢ و ٤٨٣) . جواز الأجرة على ابداع الأشياء المتنازع فيها (٤٩٢) . أشياء متنازع فيها : تعيين حارس لها (٤٩١) . تسليم الوديعة المتنازع فيها (٤٩٠) . أجره ابداع الأشياء المتنازع فيها (٤٩٢) . المقاصة في مبالغ أو أشياء مودعة يمكن قيام بعضها مقام بعض (١٩٥) . تصرف من ينوب عن حافظ الوديعة فيها (٤٩٤) . مسئولية صاحب الخان أو أمين النقل أو نحوها عن الوديعة (٤٨٩) . لصاحب الخان امتياز على المودع عنده (٦٠١ ف ٨) .

وراثه : (ر . ر . مواريث) .

وصى : شراء الشيء النوط به يبعه (٢٥٨) . حد الاجارة التي يعقدها (٣٦٤) . تخلصه من الدين باليمن (٢١٣) .

وصية : أهلية الوصى وصيغة الوصية تراعى فيها أحكام الأحوال الشخصية (٥٥) . حقوق من انتقلت اليهم الملكية (٥٥ و ٢٥٦ مكررة وق رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣) . حقوق الدائن المرتهن (٥٥ ق رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣) . البيع الصادر في مرض الموت (٢٥٤ — ٢٥٦) .

وضع اليد : (ر . ر . أيضا : تملك بوضع اليد) . اذا كان الدين عينا معينة (١١٨) .

وفاء : (ر . ر . بيع وفاء) .

وفاء بالتعهد به : من له الوفاء : القاعدة العامة (١٥٩) . الوفاء من شخص أجنبي (١٦٠ — ١٦٣) . الأهلية للوفاء (١٦٥ و ١٦٦) . من له قبول الوفاء (١٦٥ و ١٦٧) . الدائنون المفوض لكل منهم الاستيفاء (١٠٧) . الشيء المقضى الوفاء به (١٦٨) . التعهد بعمل أحد شيئين أو أكثر والشرط الجزائي (٩٦ — ١٠٠) . محل الوفاء (١٦٨) — (١٧٠) . أجل الوفاء (١٦٨) . الوفاء قبل الأجل (١٠١) . الاستحقاق قبل حلول الأجل لافلاس أو ضعف في التأمينات (١٠٢) . مصاريف الوفاء (١٧١) . عرض : عمل شيء (١٧٤) . دفع أو تسليم نقود أو منقولات (١٧٥) . تسليم عقار (١٧٦) . ما يترتب على الوفاء : انقضاء التعهدات (١٥٨) . استئصال المدفوعات (١٧٢ و ١٧٣) . اثبات الدين (٢٢١ و ٢٢٢) . اثبات عقد الايجار (٣٦٣) . رجوع دافع الدين على المدين وما له من التأمينات (١٦١ — ١٦٣) . رجوع أحد المتضامنين على باقيهم (١١٥) . عدم الوفاء (ر . ر . أيضا تضمينات) . شرط جزائي (٩٨ و ١٢٣) . امتناع عن الوفاء (١١٧ و ١١٨) . استحالة الوفاء : القاعدة العامة (١٧٧ و ١٧٩) . تعهد بأحد شيئين أو أكثر (٩٧) . بتقصير المدين (١٧٨) . التعهد بعمل أحد شيئين والشرط الجزائي (٩٩ و ١٠٠) . بعد التكليف الرسمي (١٧٨) . قبل وقوع الشرط (١٠٦) . عدم قابلية الوفاء للانقسام : التزام

- كل واحد من التعهدين بالوفاء بالكل (١١٦) . المقاصة نوع من الوفاء (١٩٢) .
وفاة : (ر . موت المتعاقدين) .
وقت : (ر . أجل) .
وقف : (ر . أوقاف) .
وكالة : (ر . توكيل) .

(ى)

- يعين : (ر . اثبات الديون واثبات التخلص منها) . التخلص المدين أو ورثته الخ من الدين
بالبين (٢١٢ و ٢١٣) .



Bibliotheca Alexandrina



0588518